

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية و اللغوية

بغية الطالب و منية الراغب

على مقدمة ابن الحاجب

لأحمد بن محمد الخالدي (ت ٨٨٠ هـ)

تحقيق و دراسة

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية تخصص النحو

إعداد الطالب

صادق يسلم سعيد العبي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

الجزء الأول

الإهداء

إلى أبوي الكريمين رمز التضحية و الوفاء

إلى والدي العلامة علي سالم بكير الذي نهلت من معارفه فقها و نحوا و أدبا

إلى إخواني عنوان المحبة و المودة

إلى زوجتي الطاهرة الصالحة

إلى أولادي الشيماء و يوسف و مهناً و محمد أمل المستقبل الباسم

إلى صناع الحياة من أبناء أمتي

أهدي هذا العمل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي رفع مقام العلماء ، وجعلهم أئمة يهدون إلى سبيله من حالك الظلمات من شاء من عباده . فهم مصاييح الدجى الذين سعدت بهم الإنسانية . وهم غياث الأمم ؛ إذ بهم تنهض ، وعلى بذلهم وعطائهم تقوم الحضارات . فما أروع السير على خطاهم ! وتتبع آثارهم ! والنهل من معينهم ! وإحياء ما اندرس من علمهم ! وبعث ما خفي من رسمهم ! وإشهار كتبهم ، ودراستها ، وخدمتها ، وتحقيق نصوصها . ولما كان هذا العمل من أجل الأعمال التي ينبغي أن يقوم بها الدارسون اخترت لنفسي هذا الطريق ؛ لعلني أنضوي في زمرة من خدم هذه العربية من خلال أجل مقدمة في النحو العربي ألا وهي مقدمة ابن الحاجب المعروفة بالكافية من خلال أحد شروحيها ألا وهو شرح الإمام أحمد بن محمد الخالدي المتوفى سنة ٨٨٠ هجرية ، والمسمى (بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب) .

و تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف النقاب عن أحد علماء العالم الإسلامي، برز في علوم كثيرة ، وأسهم في خدمة أمته من خلال مصنفاته في الفقه ، و الفرائض ، و المنطق ، و النحو ، و أمضى حياته معلماً ، و مؤلفاً ، و مجاهداً ، فلما غابت شمسها ، و تتابعت الليالي طويت صحائفه ، و نُسي جهده ، و ضاعت معظم آثاره ، و ما بقي منها بات حبيس الأدراج ، و رهينة في دور المخطوطات ، حتى جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على بعض معالم حياة هذا الإمام ، و تحيي أثراً من آثاره هو شرح لأهم متن من متون النحو العربي التي أسهمت في تطور الدرس النحوي ، ألا و هو متن الكافية لابن الحاجب الذي كان جوهره القرن السابع الهجري ؛ ولهذا اهتم العلماء بها ، وأقبلوا عليها ، و بقيت كتاب الدرس النحوي الأفضل ، ولهذا كثرت مخطوطاتها، وانتشرت في العالم الإسلامي، وتناولها العلماء بالشرح والتعليم ، حتى لقد بلغت شروحها نحو اثنين وخمسين ومائة (١٥٢) شرحاً منها ما هو بالعربية ، ومنها ما هو بالتركية ، ومنها ما هو بالفارسية . دع عنك من قام باختصارها ، أو نظمها ، أو إعرابها . وعندما بدأ عصر الطباعة كانت من أوائل كتب النحو حتى زادت طباعتها على الأربعين طبعة ، ولهذا ترجح عند بعض الباحثين أنها الكتاب الأول من بين كتب النحو الذي تصل طباعته إلى هذا الرقم^(١).

(١) ينظر : مقدمة كتاب الكافية لابن الحاجب للدكتور طارق نجم ، ص ٥ .

وإذا كانت شروح الكافية قد كثرت ، وأسهم علماء العالم الإسلامي جميعاً في خدمة هذه المقدمة فمما لاشك فيه أن لعلماء اليمن القدر المعلى في ذلك حتى يومنا هذا ، فما زالت الكافية هي أساس الدرس النحوي عند كثير من علمائنا، كما تضافرت جهودهم في خدمتها من خلال الشروح الكثيرة التي ألفوها ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة ، فهي تلقي الضوء لتكشف الحركة العلمية في هذا الإقليم ، وذلك في مثال واحد من أعظم الأمثلة هو بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب للإمام أحمد بن محمد الخالدي . فمن خلال هذا الكتاب سنتعرف على طبيعة الدرس النحوي في اليمن من خلال مصادره ، وموقفه من الشوهد النثرية ، و الشعرية ، و موقفه من مصادر الاحتجاج كالسماع ، و القياس ، و الإجماع و غيرها ، ومدى تأثيره بالمدارس النحوية و موقفه منها ، وتأثيره في الدرس النحوي .

وسبب اختياري لهذا الموضوع ما يأتي :

(١) عدم طباعة كتاب بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب ، وعدم وجود دراسة وتحقيق له — فيما أعلم — بحيث تتطرق لتحقيق أصوله يجمع نسخه والمقارنة بينها، وإخراجه إلى الباحثين والدارسين في صورة أقرب إلى رضا مؤلفه ، مع دراسة شاملة للمؤلف تستعرض ملامح العصر الذي عاش فيه، وتكشف عن حياته الشخصية والعلمية بحيث تزيل الغموض عن هذا الإمام ومؤلفاته ؛ ليقوم شاهداً واحداً على من وراءه من أئمة كثيرين من هذه الديار خدموا العربية ، وأسهموا في تطوير الدرس النحوي .

(٢) دراسة كتاب بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب دراسة شاملة من خلال توثيق نسبه للخالدي ، ومنهجه ، وأسلوبه فيه ، ومعرفة المصادر التي عنها أخذ ومنها ارتوى، ودراسة شواهد التي أقامها على مسائله ، وموقفه من أدلة الصناعة (السماع ، والقياس والإجماع ، واستصحاب الحال) ، وموقفه من السابقين بصريين وكوفيين ، ومعرفة آرائه واختياراته التي وافق فيها البصريين ، أو الكوفيين ، أو البغداديين .

(٣) محاولة الموازنة بين هذا الكتاب (كتاب بغية الطالب) ، وبين بعض شروح الكافية الأخرى . على أن تكون هذه الموازنة معقودة بينه وبين شروح غير يمانية وأخرى موازنة بينه وبين شروح يمانية.

(٤) معرفة قيمة كتاب بغية الطالب والمآخذ التي عليه حملني كذلك لاختيار هذا الموضوع.

و قد قسمت البحث قسمين : قسم الدراسة ، و قسم التحقيق .

أما القسم الأول فهو الدراسة ، و فيه ثمانية فصول :

الفصل الأول : ابن الحاجب و كتابه الكافية : و جعلته مبحثين :

المبحث الأول ابن الحاجب : وتكلمت فيه عن اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، ومولده ، ونشأته ، و ثقافته وعلمه ، و مؤلفاته .

و المبحث الثاني : كتاب الكافية : وتكلمت فيه عن أهميته ، وشروحه اليمينية .

الفصل الثاني : حياة الخالدي ، و جعلته مبحثين :

المبحث الأول : عصر الخالدي ، وتكلمت فيه عن الحالة السياسية ، و الحالة العلمية .

و المبحث الثاني : الخالدي ، وتكلمت فيه عن اسمه ، ولقبه ، وموطنه ، و نشأته ، و ثقافته ، و ثناء العلماء عليه ، ومكانته العلمية ، وشيوخه ، وتلاميذه ، والأمراء الذين اتصل بهم ، و مؤلفاته ، و مذهبه ، و وفاته .

الفصل الثالث : وصف الكتاب ، وتحليل عام لمنهج المؤلف فيه ، وبيان مصادره .
وتكلمت فيه عن ماهية الكتاب ، ودواعي تأليفه ، و أقسام الكتاب ، وتحليل مادته ، و الخصائص العامة لمنهج الخالدي ، و مصادره المباشرة ، و غير المباشرة .

الفصل الرابع : موقفه من الشواهد : و بحثت فيه موقفه من القرآن الكريم ، و الحديث النبوي ، و آثار الصحابة و التابعين ، و أقوال العرب و أمثالهم ، و الشواهد الشعرية .

الفصل الخامس : موقفه من الأصول النحوية : و تحدثت فيه عن موقفه من السماع ، و القياس ، و الإجماع ، و الاستقراء ، و استصحاب الحال .

الفصل السادس : موقفه من السابقين . و بحثت فيه موقفه من البصريين و الكوفيين ، و موقفه من بعض العلماء السابقين كابن الحاجب ، و الرضي الاستراباذي . و اختياراته التي وافق فيها جمهور البصريين ، و اختياراته التي وافق فيها جمهور الكوفيين ، و اختياراته التي وافق فيها بعض العلماء السابقين .

الفصل السابع : بين شرح الخالدي و بعض شروح الكافية الأخرى . و فيه عقدت مقارنة بين شرح الخالدي ، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي (ت ٨٤٩هـ) ، و شرح الكافية للرضي الاستراباذي ، و شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية ، و الموشح شرح الكافية لأبي بكر الخبيصي .

الفصل الثامن : قيمة الكتاب العلمية ، و المآخذ التي عليه . و فيه تحدثت عن قيمة الكتاب العلمية ، و ذكرت ما وقفت عليه من المآخذ و التي لا تنقص من قيمته .

و أما قسم التحقيق فقد صدرته مقدمة تضمنت :

أ- وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .

ب- اسم الكتاب ، و زمن و مكان تأليفه ، و توثيق نسبه للخالدي .

ت- منهج التحقيق الذي مضيت عليه لتحقيق هذا الكتاب .

ث- نماذج مصورة للنسخ المعتمدة في التحقيق .

ثم أوردت النص مع تحقيقه و التعليق عليه .

و ختمته بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

ووضعت له فهارس فنية كاشفة لما تضمنه النص من شواهد قرآنية ، و شعرية ، و من أمثال العرب ، و مآثور كلامهم ، و فهرس للأعلام ، و القبائل ، و البلدان و المواضع ، و فهرس للمصادر التي اعتمدت عليها في دراسة الكتاب و تحقيقه ، و فهرس عام لموضوعات الكتاب .

و بعد : فلا بد لي من وقفة حب و إجلال و احترام أتوجه فيها بعميق الشكر ، و عظيم

الامتنان إلى أستاذي فضيلة الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن وراق أستاذ الدراسات النحوية و اللغوية في كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية ، و المشرف على هذا البحث الذي شرفني بقبول الإشراف على عملي ، فغمري بفيض علمه ، و أغدق عليّ بوافر كرمه ، ووهبي من وقته و جهده ، و احتواني بأبوته الحانية مما أضاء لي الطريق ، و مهد لي السبل ، فجزاه الله خير الجزاء ، و حفظه و رعاه ، و أمدّه بالصحة و السلامة ، و أبقاه للعربية و طلابها .

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور محمد أحمد الشامي عميد كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية و الدكتور محمد مهدي أحمد على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة و قراءتها و الحكم عليها فجزاهما الله خيراً ، و بارك الله فيهما و في ذريتهما .

كما أتوجه بالشكر لكل من أعانني على إكمال بحثي هذا ، و لا أملك إلا أن أتوجه إلى

الله عز و جل أن يجزيهم بأحسن الجزاء ، و أن يتجاوز عن سيئاتهم .

و سبحانك اللهم و بحمدك ، أشهد ألا إله أنت ، أستغفرك و أتوب إليك .

القسم الأول

قسم الدراسة

الفصل الأول

ابن الحاجب وكتابه الكافية

أولاً : ابن الحاجب

اسمه ونسبه ولقبه :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدُّوني^(١) ، الملقب جمال الدين . كان والده كردياً حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي ؛ ولذا عرف بابن الحاجب^(٢).

مولده ونشأته :

ولد ابن الحاجب بمدينة إسنا من صعيد مصر سنة سبعين وخمسائة^(٣). ونشأ في الصعيد ثم انتقل مع والده إلى القاهرة ، والتحق بحلقات العلم بها ، فحفظ القرآن الكريم ، ثم اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك ، ثم بالعربية ، والقراءات ، وبرع في علومها وأتقنها غاية الإتقان ، ثم انتقل إلى دمشق ، ودرس بجامعة في زاوية المالكية ، وأكبَّ الخلق على الاشتغال عليه ، والتزم لهم الدروس ، وتبحر في الفنون ، ثم وقف بجانب الشيخ عز الدين بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل صاحب دمشق سوء سيرته ، وتقاعسه عن قتال الصليبيين ، بل وصلحه معهم ، فأمرهما بالخروج من بلده ، فخرجا سنة ٦٣٨ هـ^(٤) . واتجه إلى القاهرة وأقام بها ، فلازمه الناس يشتغلون عليه ، ثم انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها .

وفاته :

لم تطل مدته في الإسكندرية إذ فجأه الموت يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ٦٤٦ هـ ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ ابن أبي شامة^(٥).

(١) (دُون) : قرية من قرى نهاوند، وقرية من أعمال (دينور) ، والنسبة إليها دوني . ينظر : معجم البلدان ٢/٤٩٠ .
(٢) ينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٢٤٨ ، و العبر في خبر من عبر للذهبي ٣/٢٥٤ ، و الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ٢/٨٦ ، و البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادي ١١٦ ، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد ٥/٢٣٤ ، و الأعلام للزركلي ٤/٢١١ .
(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٣/٢٦٥ ، و بغية الوعاة للسيوطي ٢/١٤٣ .
(٤) ينظر : البداية والنهاية لابن كثير ١٣/١٧٦ ، و الديباج المذهب ٢/٨٧ .
(٥) ينظر : وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ ، و العبر ٣/٢٥٤ ، و الإعلام بوفيات الأعلام للذهبي ٢٧٠ ، و الديباج المذهب ٢/٨٩ ، و شذرات الذهب ٥/٢٣٥ .

ثقافته وعلمه :

برز ابن الحاجب — رحمه الله — في الفقه ، والأصول ، والقراءات ، والعربية . ففي الفقه يعد من أجل فقهاء المالكية حتى وصفه ابن كثير بقوله : « شيخ المالكية »^(١) ، وقد صنف في الفقه كتباً لاقت ذيوماً وانتشاراً بين أمهات المراجع الفقهية المعتمدة، وبخاصة كتاب (جامع الأمهات) .
وأما في الأصول فإنه المنتهى ، وفيه صنف : (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) ، و (مختصر الأصول) ، واعتنى بالقراءات ، فأخذها عن شيوخها المعترين كالشاطبي وأبي الجود اللخمي والغزنوي وغيرهم^(٢) .

وأما عن تبحره في العربية ودرأته بعلمها فقد بلغ في ذلك شأنًا عظيمًا ، وكانت الأغلب عليه من سائر العلوم ، ومصنفاته فيها ذاعت وانتشرت حتى صارت هي أساس الدرس النحوي في كثير من البلدان ، وبخاصة مقدمته الكافية والشافية ، وقد أجمع من ترجم له على أنه كان بارعاً في العلوم ، قال ابن خلكان : « وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة في مواضع . وأورد عليهم إشكالات ، و إلزامات تبعد الإجابة عنها ، وكان من أحسن خلق الله ذهنًا »^(٣) . وقال الذهبي : « وكان من أذكىاء العالم ، رأساً في العربية وعلم النظر... وتخرج به الأصحاب ، وسارت بمصنفاته الركبان ، وخالف النحاة في مسائل دقيقة ، وأورد عليهم إشكالات مفحمة »^(٤) . وقال أبو شامة : « وكان من أذكى الأئمة قريحة ، وكان ثقة حجة متواضعاً عفيفاً كثير الحياء ، منصفاً ، محباً للعلم ، وأهله... وكان ركناً من أركان الدين في العلم والعمل ، بارعاً في العلوم متقناً لمذهب مالك بن أنس »^(٥) ، وقال ابن مهدي : « كان ابن الحاجب علامة زمانه ، رئيس أقرانه ، استخراج ما كمن من درر الفهم ، و مزج نحو الألفاظ بنحو المعاني ، و أسس قواعد تلك الباني »^(٦) ، وقال الذهبي : « وكان من أدباء أهل زمانه ، و أوجزهم بلاغة و بياناً »^(٧) .

(١) ينظر : البداية والنهاية ١٣/١٧٦ .

(٢) ينظر : العبر ٣/٢٥٥ ، و الديباج المذهب ٢/٨٧ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ .

(٤) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٥ .

(٥) ينظر : البداية والنهاية ١٣/١٧٦ ، و الديباج المذهب ٢/٨٦ .

(٦) ينظر : الديباج المذهب ٢/٨٧ .

(٧) ينظر : العبر في خبر من عبر ٣/٢٥٥ .

شيوخه :

تتلمذ ابن الحاجب على مشاهير علماء عصره فمنهم : القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي المقرئ الشهير المتوفى بمصر سنة ٥٩٠ هـ ، وأبو الفضل محمد بن يوسف الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي المتوفى بمصر سنة ٥٩٩ هـ ، وأبو القاسم هبة الدين علي بن مسعود البوصيري الكاتب الأديب المحدث المتوفى سنة ٦٠٠ هـ ، والقاسم بن عساكر الدمشقي الإمام المحدث المتوفى سنة ٦٠٠ هـ ، وأبو الجود غياث بن فارس اللخمي المقرئ النحوي المتوفى سنة ٥١٨ هـ ، وأبو الحسن علي بن إسماعيل الأبياري الفقيه الأصولي المتوفى سنة ٦١٨ هـ ، وغيرهم^(١).

تلاميذه :

تتلمذ على ابن الحاجب تلاميذ كثير من أشهرهم: الرضي القسطنطيني أبو بكر بن عمر بن علي ت ٦٩٥ هـ ، ومحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت ٦٧٢ هـ ، وناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ، وعبد العظيم المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ ، والملك داود بن الملك المعظم عيسى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ ، وغيرهم^(٢).

مؤلفاته :

ألف ابن الحاجب كتباً نالت إعجاب العلماء ، فتناولوها بالشرح والتعليق والمناقشة هذه أهمها^(٣) :

١. الإيضاح في شرح المفصل .
٢. الأمالي النحوية .
٣. الكافية في النحو .
٤. شرح الكافية .
٥. الوافية في نظم الكافية .
٦. شرح الوافية نظم الكافية .
٧. شرح كتاب سيبويه .

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٥ ، و الديباج المذهب ٨٧/٢ .

(٢) ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٥ ، وقسم دراسة كل من كتاب شرح الوافية ص ١٥ ، وكتاب شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٢/١ .

(٣) لمعلومات مزيدة عن آثار ابن الحاجب ينظر : الديباج المذهب ٨٧/٢ ، والأعلام للزركلي ٤/٢١١ ، وقسم الدراسة لكل من كتاب شرح الوافية ١٨٥ ، وكتاب شرح المقدمة الكافية ٣٨/١ ، وكتاب الفوائد الضيائية ١٠/١ ، وكتاب الكافية في النحو ص ٢١ .

٨. المكتفي للمبتدي شرح الإيضاح لأبي على الفارسي .
٩. شرح المقدمة الجزولية .
١٠. الشافية في الصرف .
١١. شرح الشافية .
١٢. المقصد الجليل في علم الخليل .
١٣. جمال العرب في علم الأدب .
١٤. جامع الأمهات .
١٥. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل .

ثانياً : كتاب الكافية : أهميته وشروحه اليمينية

كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب يعتبر من أهم متون النحو العربي ، وهو يمثل مرحلة جديدة من مراحل التأليف للنحو بعد مفصل الزمخشري ، حيث امتاز بالمنهجية ، وظهرت فيه قوة التأليف ، ودقة الترتيب ، وعالج المسائل النحوية علاجاً شاملاً مع الميل الشديد إلى الاختصار ، وهو وإن حدا حذو الزمخشري في أصل تقسيماته للكتاب إلا أنه خالفه في بعض الترتيب والآراء ، وقد قسمه ثلاثة أقسام بعد مقدمته عن الكلمة والكلام ، فجعل القسم الأول للأسماء ، والقسم الثاني للأفعال ، والقسم الثالث للحروف .

وقد قصد بذلك أن يجعل كتابه ملائماً لمنهج الدرس النحوي في ذلك الوقت ، والذي اقتضته طبيعة الدراسة في ذلك الزمان .

وهذه المنهجية التي سار عليها ابن الحاجب قد جعلت الناس يعجبون بهذا الكتاب ، فذاع صيته في سائر البلدان ، واشتغل به النحاة ، حتى لقد شرحه عالمان معاصران لابن الحاجب هما : ابن الخباز الموصلبي (ت ٦٣٨ هـ) ، وموفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، ومنهم من ولع بها ولعاً شديداً حتى نسب إليها ، واشتهر بـ (الكافيحي)^(١) ، ومنهم من قرظها ومدح مؤلفها ، ومن ذلك قول بعضهم^(٢) :

إِنْ جُرْتُ بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ رَاحِلاً فَقُلِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ الْحَاجِبِ
قَدْ كَانَ عِلْمُ النَّحْوِ قَبْلَكَ غَامِضاً وَالْيَوْمَ أَضْحَى مَا لَهُ مِنْ حَاجِبِ

وقال آخر^(٣) :

يَقُولُونَ لِي فِي الْحَاجِبِيَّةِ دِقَّةٌ وَمَا بَعْدُ فَهَمَّ الْحَاجِبِيَّةِ حَاجِبُ
وَلَكِنَّهُمْ لَا يُتَعَبُونَ نُفُوسَهُمْ فَعَزَّتْ عَلَيْهِمْ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَطَالِبُ

وقال آخر^(٤) :

مَا أَبْصَرْتُ عَيْنِي بِمِثْلِ الْكَافِيَّةِ مَجْمُوعَةٌ تَرُوي الْمَآرِبَ شَافِيَةً
يَا طَالِباً لِلنَّحْوِ الزَّمِ حِفْظُهَا وَأَعْلَمُ يَقِيناً أَنَّهَا لَكَ كَافِيَّةٌ

(١) هو أبو عبد الله محمد بن سليمان المتوفى بالقاهرة سنة ٨٧٩ هـ . ينظر : كشف الظنون ١/٢٤١ .

(٢) ينظر : الموشح شرح الكافية للخبيصي ق ٥ .

(٣) ينظر : السابق ق ٥ .

(٤) ينظر : مقدمة محقق شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٤٤١ .

وعند ما بدأ عصر الطباعة كانت من أوائل كتب النحو التي طبعت حتى زادت طباعتها على الأربعين طبعة ، ولهذا ترجح عند بعض الباحثين أنها الكتاب الأول من بين كتب النحو الذي تصل طباعته إلى هذا الرقم^(١) ، ولقد صدق حاجي خليفة حين قال : « وهي مختصرة معتبرة شهرتها مغنية عن التعريف »^(٢) .

ولقد اعتنى علماء اليمن عناية خاصة بمتن الكافية ، إذ جعلوه أساس الدرس النحوي عندهم حتى غطى على سائر كتب النحو المتداولة بينهم ، وتضافرت جهودهم في خدمتها من خلال الشروح الكثيرة التي ألفوها منذ زمن مؤلفها ، حيث ألف المفضل ابن أبي سعد العصفري (ت ٦١٤ هـ) شرحه على الكافية ، وتتبع الشروح بعده لعلماء اليمن ، وإليك منها بعض ما وقفت عليه :

- ١- شرح الكافية للفضل بن أبي سعد العصفري (ت ٦١٤ هـ) مفقود^(٣) .
- ٢- كتاب المسالك شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن حمزة بن أبي النجم (ت ٦٥٦ هـ) مفقود^(٤) .
- ٣- منهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص (ت ٦٥٦ هـ) ، منه نسخة خطية في مكتبة محمد الكبسي تاريخ نسخها سنة ١٠٤٥ هـ ، وأخرى في المكتبة الغربية بصنعاء برقم ١٤٨^(٥) .
- ٤- شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح بن محمد اليمني (ت ٦٨٠ هـ) ، وقد حُقق في رسالة دكتوراة ، قدمها محمد الطيب محمد إبراهيم ، ونوقشت سنة ١٩٨٨ م في كلية اللغة العربية بالأزهر^(٦) .
- ٥- الأزهار الصافية شرح مقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩ هـ) منه نسختان في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء . ميكروفيلم تحت رقم (٩٤ ، ٩٥)^(٧) ،

(١) ينظر : مقدمة محقق الكافية الدكتور طارق نجم عبد الله ص ٥ .

(٢) ينظر : كشف الظنون ١٢٧٠/٢ .

(٣) ينظر : مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبد الله الحبشي ٣٧١ ، والروض الأغن ١٥٢/٢ .

(٤) ينظر : مصادر الفكر العربي ٣٧٣ ، والروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن و مصنفاتهم بكل فن لعبد الملك أحمد

قاسم حميد الدين ٥١/٣ .

(٥) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية لعبد السلام الوجيه ١٧٨ .

(٦) ينظر : ابن هزيل اليمني وجهوده النحوية لشريف النجار ٣٩ .

(٧) ينظر : فهرس مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء ، ميكروفيلم رقم ٩٤ ، ٩٥ .

- وذكر بروكلمان نسختين : الأولى في المتحف البريطاني ثان (٩٤٩) ، والثانية في ليدن ، ثان (١٨٦)^(١) . حققه الدكتور عبد الحميد السيد ، ونال به درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٩٧٩ م .
- ٦- الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح مقدمة الكافية لإسماعيل بن إبراهيم النجراني (ت ٧٩٤) . منه نسخة خطية في المكتبة الغربية بصنعاء برقم ٤٩٤^(٢) .
- ٧- معونة الطالب على الكافية لابن الحاجب ، شرح ابن هطيل (ت ٨١٢ هـ) ، منه نسخة في الجامع الكبير في المكتبة الشرقية بصنعاء برقم (١٧٩٤)^(٣) .
- ٨- البرود الضافية والعقود الصافية شرح الكافية لعلي بن محمد بن أبي القاسم (ت ٨٧٣ هـ) ، ذكر بروكلمان منه نسخة في الأمبروزيانا برقم (٦٨٩) ، وباتنة ١٧٥/١ رقم (١٦١٨) ، ونيكيور (٢٠٧٤/٢٠)^(٤) .
- ٩- الشافية شرح الكافية للإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠ هـ) ذهب كراريس قبل أن يجلد^(٥) .
- ١٠- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع الهجري ، فرغ من تأليفه سنة (٨٢٥ هـ) . منه عدة نسخ في الجامع الكبير في المكتبة الغربية بصنعاء أرقامها (١٨٤٨ نحو) ، (١٨٤٦ نحو) ، و (٥٠) مجاميع ، و (١٨٤٧)^(٦) . وقد حقق في رسالتين إحداهما للدكتوراه من جامعة الإمام عبد العزيز في جدة ، من قبل أحمد بن عبد الله السالم ، والأخرى رسالة ماجستير من جامعة صنعاء من قبل فطوم علي حسن الأهدل^(٧) .

(١) ينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣١٤/٥ .

(٢) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ٢٥٧ .

(٣) ينظر : فهرس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥٢٣ .

(٤) ينظر : تاريخ الأدب العربي ٣١٤/٥ .

(٥) ينظر : البدر الطالع البدر الطالع . محاسن من بعد القرن السابع ١٢٣/١ .

(٦) ينظر : فهرس مكتبة الجامع الكبير ١٥٣٥/٣ — ١٥٣٦ .

(٧) ينظر : الدرس النحوي في القرن التاسع الهجري لفطوم علي حسن الأهدل ص ٤٥ .

- ١١- النجم الثاقب بشرح كافية ابن الحاجب للإمام صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (ت ٨٤٩ هـ) ، منه نسخة في الأمبروزيانا بإيطاليا رقمها (٦٩) ^(١) ، وقد حقق لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الجزيرة السودانية من قبل محمد جمعة حسن نبعة .
- ١٢- إيضاح المعاني السننية من ألفاظ الحاجبية الكافلة لمن أتقن معانيها الزبرجدية ، للقاسم ابن يوسف بن بعوضة ، منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم (١٨٥٦) ^(٢) ، وأخرى في باتنة رقمها (١٦٢/١) رقم (١٥٢٤) ^(٣) .
- ١٣- شرح كافية ابن الحاجب للحسن بن حميد المقرائي (ت ٨٥٠ هـ) . قال ابن أبي الرجال : « بسيط مفيد » ^(٤) .
- ١٤- شرح على كافية ابن الحاجب لأحمد الحاتمي من علماء القرن التاسع الهجري ، وهو كتاب كان مشهوراً في جهة حجة حبور ^(٥) .
- ١٥- تحفة الطالب وزلف الراغب شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن أحمد الحسيني ^(٦) .
- ١٦- اللآلئ الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية لعبد الله بن يحيى بن محمد الناظري (ت ٩٢٠ هـ) . منه نسخة في باتنة رقمها (١٧٣/١) رقم (١٦٠٠) ، وأخرى في بنكيبور ^(٧) .
- ١٧- مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب ، عرف (بحاشية السيد) محمد عز الدين بن صلاح بن الحسن (ت ٩٧٣ هـ) منه نسخ كثيرة في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء بالأرقام (١٦٩٣) ، (١٧٣٩) ، (١٧٣٨) ، (١٦٩٩) ، (١٦٩٨) ، (١٦٩٦) ، (١٦٩٥) ، (١٦٩١) ، (١٦٧٧) ، (١٨٤٥) ، (١٨٤٤) ، (١٨٣٤) ، (١٧٨١) ، (١٧٨٣) ، وفي المكتبة

(١) ينظر : مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ٥٩٥ .

(٢) ينظر : فهارس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ .

(٣) ينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٢٥/٥ .

(٤) ينظر : مصادر الفكر ص ١٢٠ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ٣/٨ .

(٥) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ص ٢١٤ .

(٦) ينظر : السابق ص ٨٤٠ .

(٧) ينظر : مصادر الفكر ص ٣٨٠ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٦٢٨ .

- الغربية بصنعاء بالأرقام (٢٢) (٢٣) ، (٢٨) ، (٢٩) ، (٣٠) ، (٣١) ،
(٧٦) ، (٧٧) ، (٧٨) ، (١١١) ، (٧٩)^(١) .
- ١٨- طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب للإمام القاسم بن محمد بن علي
(ت ١٠٢٩) ، منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم (١٨١)^(٢) .
- ١٩- شرح الحاجبية ليحيى بن إبراهيم جحاف (ت ١١٠٣ هـ) مفقود^(٣) .
- ٢٠- شرح الكافية ، لم يستكمل للطف محمد بن الغياث الظفيري (ت ١٠٣٥)^(٤) .
- ٢١- تحفة الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة كافية ابن الحاجب لمحمد بن أحمد بن الحسن بن
علي بن داود (ت ١٠٦٢ هـ) مفقود^(٥) .
- ٢٢- شرح علي الحاجبية لحسين بن علي العبالي (ت ١٠٨٠ هـ) مفقود^(٦) .
- ٢٣- المواهب الوافية بمراد طالب الكافية (ويسمى العقود الوافية بنظم معاني الكافية شرح
فيه كافية ابن الحاجب لمؤلفه الحسن بن أحمد الجلال (ت ١٠٨٤ هـ) ، منه نسخة
في مكتبة الجامع الشرقية بصنعاء برقم (١٧٧٤)^(٧) .
- ٢٤- شرح الكافية لابن الحاجب لعبد الرحمن بن حسين التزيلي من علماء القرن الحادي
عشر مفقود^(٨) .
- ٢٥- شرح الحاجبية لأحمد بن الحسن المؤيدي^(٩) .
- ٢٦- الموضح في تبين معاني الموشح لأحمد العياني (ت ١١٢٦ هـ) . والموشح من شروح
الكافية للخببصي ، وللموضح نسخة مخطوطة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير
بصنعاء^(١٠) . وقد قام بتحقيقه الدكتور يوسف جمعة عاشور ، ونال به درجة الدكتوراه
من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان .

(١) ينظر : فهارس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥١٦ — ١٥٢١ .

(٢) ينظر : السابق ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ .

(٣) ينظر : مصادر الفكر ص ٣٨٧ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ١٠٨٧ .

(٤) ينظر : مصادر الفكر ص ٣٨٣ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٧٩٨ .

(٥) ينظر : مصادر الفكر ص ٣٨٧ .

(٦) ينظر : السابق ص ٣٨٧ .

(٧) ينظر : فهرس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥٣٩ .

(٨) ينظر : مصادر الفكر ص ٣٨٧ .

(٩) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ص ٩٥ .

(١٠) ينظر : السابق ص ١٧٩ .

- ٢٧- شرح الموشح للخبيصي للحسن بن داود (ت ١٠٢٤ هـ) (١) .
- ٢٨- حاشية على الكافية للحسن القاسمي (١٣٤٣ هـ) . توجد منه مخطوطة بمكتبة السيد محمد بن عبد العظيم مصورة ، وأخرى بمكتبة حفيد المؤلف محمد بن الحسن (٢) .
- ٢٩- موصل الطالب إلى كافية ابن الحاجب لعبد الله بن محمد النهمي من علماء القرن الثالث عشر . ومنه نسخة في مكتبة الجامع الشرقية بصنعاء برقم (١٧٩٩) (٣) .
- ٣٠- شرح كافية ابن الحاجب لحمود بن محمد يحيى شرف الدين (ت ١٣٣٨ هـ) مفقود (٤) .
- ٣١- شرح على الحاجبية تنمة شرح لطف الله لمؤلفه الحسين بن علي العبالي (ت ١٠٨٠ هـ) مفقود (٥) .
- ٣٢- تحفة الطالب المنتزعة من كافية ابن الحاجب لحمود شرف الدين (ت ١٣٤٤ هـ) (٦) .
- ٣٣- البغية شرح على موشح الخبيصي على كافية ابن الحاجب ، لعبد العزيز الضمدي (١٠٧٨ هـ) (٧) .
- ٣٤- حاشية الموشح للخبيصي على كافية ابن الحاجب لعلبي بن إسحاق (ت ١٢٢٠ هـ) (٨) .
- ٣٥- شرح الكافية لابن الحاجب ، لعلبي بن عبد الرحمن البهكلي (ت ١١١٤ هـ) . منه نسخة في جازان (٩) .
- ٣٦- حاشية الكافية لعلبي العجري (ت ١٣١٩ هـ) (١٠) .

(١) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ص ٣٣٥ .

(٢) ينظر : السابق ص ٣٥٧ .

(٣) ينظر : فهارس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥٤٥ .

(٤) ينظر : مصادر الفكر ص ٣٩٤ ، والروض الأغن ١/١٨٣ .

(٥) ينظر : مصادر الفكر ص ٣٨٥ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٣٨١ .

(٦) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ص ٤٠٦ .

(٧) ينظر : السابق ص ٥٥٠ .

(٨) ينظر : السابق ص ٦٥٩ .

(٩) ينظر : الروض الأغن ٢/١٢٤ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٦٩١ .

(١٠) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ص ٧٢٧ .

- ٣٧- شرح الكافية في النحو لقاسم الخالدي^(١).
- ٣٨- عدة المرشح لتحقيق الموشح على شرح الخبيصي لمحسن بن عبد الكريم إسحاق (ت ١٢٦٦هـ) ، منه نسخة في المكتبة الغربية بصنعاء برقم ٤٧ ، وأخرى برقم ٧٣ (مجاميع) ق ٨٣ — ١٧١^(٢) .
- ٣٩- حاشية على شرح الرضي على الكافية لإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي ، منه نسخة مخطوطة بمكتبة محمد بن عبد الخالق الأمير بصنعاء^(٣) .
- ٤٠- حاشية الكافية ، لمحمد بن عز الدين بن محمد المفتي (ت ١٠٤٩هـ) ، منه نسخة كتبت سنة ١٠٦٧هـ بمكتبة آل الهاشمي^(٤) .
- ٤١- كتاب المنقح شرح الموشح على كافية ابن الحاجب تأليف المطهر بن علي الضمدي (١٠٤٨هـ)^(٥) .
- ٤٢- تحفة ذوي الألباب في علم الإعراب للإمام المنصور بالله القاسم بن محمد (ت ١٠٢٩هـ) ، وهو شرح على كافية ابن الحاجب ، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٥٨٢٥)^(٦) .

(١) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ص ٧٨٤ .

(٢) ينظر : الروض الأغن ١٦٩/٢ ، و أعلام المؤلفين الزيدية ص ٨١٨ .

(٣) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ص ٨٦٨ .

(٤) ينظر : السابق ص ٨٦٨ .

(٥) ينظر : السابق ص ١٠٣٢ .

(٦) ينظر : شرح الوافية ، قسم الدراسة ص ٤٥ .

الفصل الثاني

حياة الخالدي

أولاً : عصر الخالدي

١ _ الحالة السياسية :

العصر الذي عاش فيه الإمام الخالدي هو القرن التاسع الهجري ، وقد حكمت اليمن فيه ثلاث دول هذه لمحة عنها .

١ . بنو رسول (٦٢٦هـ — ٨٥٨هـ) :

خَلَفَ بنو رسول الأيوبيين في حكم اليمن سنة ٦٢٦هـ ، وقد جاءوا إلى هذه البلاد مع الأيوبيين ، وامتد نفوذهم من حضرموت إلى مكة ، وظل حكمهم سائداً أكثر من قرنين^(١) . وهم ينتسبون إلى أول ملوكهم وهو علي بن رسول الذي ينتهي نسبه إلى الغساسنة الذين هاجروا من اليمن إلى الشام بعد انكسار سد مأرب^(٢) .

وكان علي بن رسول قد ولي مكة سنة ٦٢٥هـ ، ثم استخلفه الملك المسعود الأيوبي على اليمن ، فبقي بها نائباً عن الأيوبيين الذين كانوا يحكمون مصر والشام ، ثم استقل علي بملك اليمن ، وأسس الدولة الرسولية في تعز ، وتلقب بالملك المنصور^(٣) ، ثم قُتل سنة ٦٤٨هـ ، فخلفه ابنه الملك المظفر (ت ٦٩٤هـ) الذي استطاع أن يفرض سيطرته على مكة ، ثم تنازل عن الملك لابنه الأشرف عمر (ت ٦٩٦هـ) الذي اشتهر بطلب العلم مدة إمارته حتى برع بعدد من العلوم و صنف عدداً من الكتب ، و خلفه أخوه المؤيد ، و استمر في حكمه حتى توفي عام ٧٢١هـ^(٤) ، فخلفه ابنه المجاهد علي (٧٦٤هـ) الذي قُبض عليه، وحمل إلى القاهرة ، ثم أفرج عنه ، وعاد إلى اليمن ، وبقي إلى أن توفي^(٥) ، فخلفه ابنه الأفضل (ت ٧٧٨هـ) ، ثم ابنه الأشرف الثاني إسماعيل ، وفي عهده بلغت الدولة أوجها حيث حُطب له في مدينة قاليقوط الهندية ، وتوفي سنة ٨٠٣هـ^(٦) ، فخلفه ابنه الناصر أحمد ، ودام حكمه ستاً وعشرين سنة (٨٠٣ — ٨٢٩هـ) ، على حين لم يدم حكم خليفته المنصور سوى عام واحد (٨٢٩ — ٨٣٠هـ) . وبدأت دولة بني رسول تضعف ، فحكم الثالث ابن

(١) ينظر : تاريخ الإسلام لإبراهيم حسن ٢٠٣/٤ .

(٢) ينظر : المقتطف من تاريخ اليمن للجرافي ١٣٣ .

(٣) ينظر : تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم و الحزن في حوادث تاريخ اليمن لعبد الواسع بن يحيى الواسعي ١٨٥ .

(٤) ينظر : تاريخ الإسلام ٢٠٣/٤ .

(٥) ينظر : تاريخ اليمن للواسعي ١٨٦ .

(٦) ينظر : التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر ١٠٩/٧ .

المنصور (٨٣٠ - ٨٤٢هـ) ، وولده يحيى (٨٤٢ - ٨٥٠هـ) ، وزاد ضعف الدولة في عهد المسعود أبي القاسم (٨٥٠ - ٨٥٨هـ) ، إذ زاد طغيان المماليك على أهل زبيد والتهائم ، وسافر المسعود إلى مصر ، فجاء ولاية عدن من بني طاهر وحكموا اليمن ، وزال عهد الرسولين^(١) .

٢. بنو طاهر (٨٥٨ - ٩٣٣هـ) :

ينتمي آل طاهر إلى بني أمية الذين ساحوا في الأرض بعد سقوط دولتهم ، وعملوا عمالاً لبني رسول على عدن . وبرز منهم علي بن طاهر بن تاج الدين بن معوضة ، وأخوه عامر في أواخر عهد بني رسول ، وكانا محبوبين بين السكان بسبب الطريقة التي سارا عليها ، وحينما ضعف بنو رسول ، وتسلط مواليهم على التهائم ، واشتدت وطأهم على أهل زبيد وخاصة بعد سفر المسعود إلى مصر ، وشكا وجهاء زبيد أمرهم إلى عامر بن طاهر (المجاهد) ، فأثر ذلك في نفسه ، فسار بجيوشه إلى زبيد ، ودخلها عام ٨٥٩هـ^(٢) ، وتمكن من السيطرة على جنوب اليمن ، ثم اتجه شمالاً حيث كان بنو رسٍ بإمرة الإمام المنصور بالله الناصر بن محمد ، فأرسل إليهم جيشاً بإمرة أخيه الظافر فانتصر عليهم ، و كاد يدخل صنعاء لولا اضطراره إلى مغادرة المنطقة ، و التوجه إلى بلاد الشحر لإخضاع أهلها المتمردين . و عاد الظافر من الشحر منتصراً ، و أسرع إلى الشمال على رأس جيش كبير سنة ٨٦٦هـ ، فتمكن من هزيمة الناصر ، وسجنه حتى توفي عام ٨٦٨هـ^(٣) ، واستطاع أن يدخل الظافر أخو عامر صنعاء بعد مراسلة محمد بن الناصر و موافقته ، وغدت أكثر جهات اليمن تبعاً له ، غير أنه لم يمض عام على مصالحة محمد بن الناصر حتى بدأ يتحرك في صنعاء ثم سيطر عليها ، واستطاع أن يقتل الظافر سنة ٨٧٠هـ .

توفي عامر بن طاهر سنة ٨٨٣هـ ، وعهد إلى أخيه عبد الوهاب ، فقام بالأمر ، وتلقب بالمنصور ، وتوفي سنة ٨٩٤هـ ، وخلفه ابنه عامر بن عبد الوهاب (الظافر الثاني) واتجه نحو الشمال ، وتمكن من دخول صنعاء عام ٩١٠هـ . وبذا عادت سيطرة الطاهريين على معظم جهات اليمن^(٤) .

(١) ينظر : المقتطف من تاريخ اليمن ١٣٧ ، والتاريخ الإسلامي ١١٠/٧ .

(٢) ينظر : التاريخ الإسلامي ١١٠/٧ .

(٣) ينظر : المقتطف من تاريخ اليمن ١٣٩ .

(٤) ينظر : التاريخ الإسلامي ١١١ /٧ ، والمقتطف من تاريخ اليمن ١٤٠ .

٣. الأئمة الزيديون :

وهم حكام الجزء الأعلى من اليمن ، ويرجع تاريخهم إلى أيام الخليفة المأمون الذي خرج في عهده محمد بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ودعا إلى نفسه إلى أن مات ، فخلفه أخوه القاسم الذي فر إلى الهند ، وأقام بها حتى مات سنة ٢٤٥هـ ، وعاد ابنه الحسين بن القاسم الرسي إلى اليمن ، وإليه ينسب بنو الرسي^(١) .

كان أول من خرج منهم باليمن يحيى بن الحسين بن القاسم (الهادي) سنة ٢٨٤هـ ، وخلفه ابنه محمد المرتضى ، ثم تتابع حكم أئمتهم محصوراً في الجهة الشمالية من اليمن ، وإن تمكن بعض أئمتهم من السيطرة على صنعاء وذمار وما حولها مثل المتوكل المطهر بن يحيى (٦٧٦-٦٩٧هـ) ، وابنه المهدي محمد (٦٩٧ - ٧٢٨هـ) ، وحتى أيام محمد بن الناصر (٨٦٦ - ٩٠٨هـ)^(٢) . وكانت الخلافات شبه دائمة بينهم ، وبين سلاطين الرسولين والطاهريين ، ولم يكن هناك إمام واحد يلتقي حوله الزيديون جميعاً ، وإنما كان يوجد أكثر من إمام في بعض الأحيان ، وقد يختلف الأئمة بعضهم مع بعض حيث لكل واحد منهم منطقة نفوذ وأتباع ، وعصرنا هذا خير شاهد على ذلك ، فالإمام المنصور علي بن صلاح (٧٩٣ - ٨٤٠هـ) يعارض الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (٧٩٣ - ٨٤٠هـ) ، ويتمكن الأول من هزيمة الثاني ويقبض عليه . والإمام الهادي علي ابن المؤيد (٧٩٦ - ٨٣٠هـ) قام معارضاً للمنصور علي بن صلاح الدين . وبعد وفاة المنصور قام الإمام المتوكل على الله المطهر بن محمد سليمان ، فعارضه الإمام المهدي صلاح بن علي ، وقامت بينهما حروب طويلة سببت كثيراً من الكوارث والويلات حتى قال بعضهم :

هَلَّا سَأَلْتَ مُطَهَّرًا وَصَلَاحًا هَلْ حَصَّالًا لِلْمُسْلِمِينَ صَلَاحًا^(٣)

وعارض المطهر أيضاً الناصر أحمد بن محمد الذي استطاع أن يأسر المطهر ، وحبسه بحصن بدمار ، ولكنه فر منه ، وعاد للزعامة ، ثم هو حبس المنصور بحصن العروس حتى مات سنة ٨٦٧هـ^(٤) . والمؤيد محمد بن الناصر (٨٦٦ - ٩٠٨هـ) حارب الظافر الطاهري ، وعارضه

(١) ينظر : تاريخ الإسلام ٢٠٥/٤ ، و الزيدية نشأتها و معتقداتها للأكوع ٢٦ ، وأئمة أهل البيت عليهم السلام لعباس محمد زيد ص ٤٨ .

(٢) ينظر : التاريخ الإسلامي ١١٣/٧ .

(٣) ينظر : المقتطف من تاريخ اليمن ١٩٩ ، وتاريخ اليمن للواسعي ٢١٠ .

(٤) ينظر : المقتطف ٢٠٠ .

الهادي عز الدين بن الحسن (٨٧٩ - ٩٠٠ هـ) الذي ملك أكثر بلاد الزيدية إلا حاشداً ، وكان معه الإمام الخالدي في تلك الحروب حتى سقط قتيلاً في بلاد صعدة . كما عارض المؤيد أيضاً الناصر الحسن بن عز الدين (٩٠٠ - ٩٢٩ هـ) ، ومحمد بن علي الوشلي (٨٨٠ - ٩١٠ هـ) — وهو تلميذ الخالدي — الذي سار إلى صنعاء لقتال المؤيد ، فأسره السلطان عامر بن عبد الوهاب ، وحبسه حتى توفي سنة ٩١٠ هـ^(١) .

٢_ الحالة العلمية :

نشطت الحركة العلمية في اليمن في هذا العصر ، فحين تسلّم الرسوليون زمام الأمور أخذوا ينهضون بالحركة العلمية نهضة واسعة يتقدمهم في ذلك مؤسس دولتهم نور الدين ، إذ بنى في تعز مدرستين ، وفي عدن مدرسة ، وفي زبيد ثلاث مدارس ، ورثب في كل مدرسة مدرساً ومعيذاً ، وطلاباً ، وإماماً ، ومقرئاً ، ومؤذناً ، ورصد لكل مدرسة أوقافاً تقوم بكفالتها . وخلفه ابنه المظفر ، وهو صاحب جامع المظفرية في تعز وجوامع أخرى في أنحاء إمارته ، وبنى مدرسة في تعز ، وأخرى بظفار ، وابتنى أحد رجاله المسمى بدرًا المظفري بزبيد مدرسة للشافعية ومدرسة للقراء بالقراءات السبع ، ومدرسة للحديث النبوي ، ووقف عليها جميعاً أوقافاً وفيرة . وخلفه ابنه الأشرف ، وكان عالماً في فنون مختلفة وله عدة مصنفات ، وولي بعده أخوه المؤيد وكان عالماً أديباً ، ويقال إنه كان يحفظ مقدمة طاهر بن بابشاذ في النحو ، وكتاب الجمل للزجاجي ، وكفاية المتحفظ ، ودرس كتاب التنبيه في الفقه الشافعي ، وسمع الحديث النبوي من حفاظه ، وأجازه أبو العباس الطبري شيخ الحرم المكي ، وألف في الطب كتاب العمدة ، واشتهر بعده حفيده السلطان الأشرف إسماعيل بتشجيعه للحركة العلمية ، وحين علم في سنة ٧٨٨ هـ — بتأليف القاضي جمال الدين محمد بن عبد الله الريمي كتاب « النفقيه في شرح التنبيه » في أربعة وعشرين جزءاً أمر بحمل هذا الكتاب على رعوس الفقهاء من بيت المصنف إلى مجلسه ، وكافاً مؤلفه بثمانية وأربعين ألف درهم ، ورتب بجامع المملاح ستة مدرسين ، ومقرراً للقراءات السبع ، ومحدثاً .

وبلغ من عنايتهم بذلك أن اشترك معهم نساؤهم في بناء المدارس والجوامع والمساجد^(٢) .

ومن جهة أخرى شجع الرسوليون العلماء برفع مكانتهم عندهم ، وتكريمهم ، وفتح أبواب قصورهم لهم في أي وقت شاءوا مما جعل كثيراً من العلماء يولون وجوههم شطر مدينة تعز

(١) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى لإبراهيم بن القاسم ١٠٣٠/٢ ، والمقتطف ٢٠٢ .

(٢) ينظر : المدارس الإسلامية في اليمن للأكوع ٧ .

حاضرة الدولة الرسولية ، فكانت موثلاً للعلماء ، ومقصداً لهم ينيخون بها ركائبهم ، ويلقون فيها عصا الترحال ، فيجدون من التكريم والتقدير أكثر مما يؤملون ، وفوق ما يتوقعون ، كما وفد إلى تعز عدد من العلماء المشهورين جاءوا إليها من شتى ديار الإسلام طمعاً في الإفادة والاستفادة فكانوا يقدمون إلى ملوك بني رسول أبداع ما جادت به قرائحهم من مؤلفات ، ويهدونها إليهم ، فيجيزونهم عليها أسنى الجوائز ، ويعرضون عليهم أعلى المناصب ليتولوا أعمالها فمنهم من يقبل ، ومنهم من يعتذر ، وكان ملوك بني رسول يحرصون على التمسك بمن يفد إليهم من هؤلاء العلماء ليقوا لديهم حتى تنتفع بهم البلاد ، فقد حاول الملك الأشرف إسماعيل بن الملك الأفضل العباس أن يثني شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر — رحمه الله — عن الخروج من اليمن ، وأن يبقى لديه ، ويوليه قضاء الأفضية فاعتذر إليه بأنه لا يريد أن يتولى أي عمل مهما كان الأمر^(١).

ولما قدم إلى اليمن الإمام اللغوي مجد الدين الفيروزآبادي احتفى به الملك الأشرف ، وأنزله ضيفاً عليه ، فألقى في سوحه عصا الترحال ، وتصدر في مدينة زبيد للتدريس ، وكان الملك الأشرف أحد من أخذ عنه ، ثم ولاه قضاء الأفضية ، فكان يقضي ويدرس ، ويؤلف ، فقد ألف كتابه الشهير (القاموس المحيط) في اللغة وأهداه في مقدمته إلى الملك الأشرف اعترافاً بأياديه^(٢) .

واستمر ملوك بني رسول في بناء المدارس وتشجيع العلماء حتى اضمحلت دولتهم بقيام الدولة الطاهرية التي سار ملوكها على ذلك النهج ، فبنوا مدارس لهم في جبن ورداع ، والمقرانة ، وتعز ، وزبيد ، وسلك مسلكهم وزراؤهم وأعيان دولتهم^(٣) .

ومنذ استقر الرسيون في اليمن وهم يبعثون فيها حركة علمية كانوا هم قادتها ؛ إذ ما من إمام يدعو لنفسه إلا ويشتترط فيه عندهم مرتبة الاجتهاد ، ولن يصلها إلا بتلقيه لسائر العلوم الإسلامية ، فازدهر بذلك ميدان العلم ، وراجت سوقه ، وتنافس الأئمة على بناء المدارس ، وتبحروا في العلوم ، وصنفوا التصانيف ، وتعددت مواهبهم لتنوع ثقافتهم الدينية ، واللغوية ، والعقلية ، وكفينا هنا في هذه العجالة مثلاً واحداً ليدلنا على من وراءه ، ويعطينا صورة عن طبيعة الحياة العلمية في عصر الخالدي ، وهو أحد أساتذة الخالدي ، ومن حكم اليمن في هذا العصر ، وهو الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠ هـ) ، فقد صنف في عشرة علوم هي الفقه ، والأصول ، والفرائض ، وعلم الكلام ، والحديث ، والتاريخ ، والزهد ،

(١) المدارس الإسلامية في اليمن ٧ .

(٢) ينظر : القاموس المحيط ٤١ .

(٣) المدارس الإسلامية في اليمن ١٠ .

والمنطق، والنحو، والأدب، وله مع ذلك شعر رائق حسن^(١)، فمن مصنفاته في الفقه كتاب الأزهار، وكتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وكتاب الغيث المدرار، وكتاب القمر النوار، ومن مصنفاته في أصول الفقه كتاب فائقة الأصول، والفصول في معاني جوهرة الأصول، وكتاب مسائل الإجماع، وكتاب المستجد، وكتاب معيار العقول في علم الأصول، وكتاب منهاج الأصول، وفي الفرائض صنف كتاب الفرائض، وفي علم الكلام صنف التحقيق في الإكفار والتفسيق، وكتاب دماغ الأوهام بشرح رياضة الأفهام، وكتاب الدرر الفوائد، وكتاب رياضة الأفهام، وكتاب القلائد في تصحيح العقائد وغيرها، وفي الملل والنحل صنف المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، وفي المنطق صنف القسطاس، وفي الحديث صنف الأنوار في صحيح الآثار، وكتاب توضيح الأفكار، وعماد الإسلام في شرح كتاب أحاديث الأحكام، وفي التاريخ والسير صنف تحفة الأكياس بسيرة آل أمية والعباس، وكتاب الجواهر والدرر في سيرة سيد البشر، وغيرها، وفي الزهد صنف تكملة الأحكام والتصفية عن بواطن الآثام، وكتاب حياة القلوب، وكتاب شفاء الأسقام، وفي الأدب صنف شرح مقامات الحريري، وفي النحو صنف كتاب إكليل التاج وجوهره الوهاج، وتاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، وكتاب الشافية في كشف معاني الكافية، وكتاب الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر، وكتاب المكلل بفرائد المفصل^(٢). وهكذا تبين لنا أن الحياة العلمية في عصر الخالدي كانت مزدهرة.

(١) ينظر: البدر الطالع للشوكاني ١/١٢٢.

(٢) تنظر مصنفات الإمام المهدي في الروض الأغن ١/٩٠، وكتاب تاج علوم الأدب، قسم الدراسة ١/٤٩ — ٧٣.

ثانياً : الخالدي

اسمه ولقبه :

هو الإمام أحمد بن محمد بن داود الخالدي^(١) ، ولقبه الذي صرح به كل من ترجم له ، ورأيته مدوناً في جميع نسخ المخطوطة هو شمس الدين .

موطنه :

الموطن الأصلي لهذا الإمام هو منطقة « بني خالد » ، وهي تقع في جبل آنس غربي مدينة ضوران^(٢) . وبنو آنس بلد واسع في الجنوب الغربي من صنعاء على مسافة يومين نحو ستين كيلومتراً ، وقاعدته مدينة ضوران .

وبلاد آنس في العصر الحديث تشمل تسع مخاليف كل مخاليف يشمل جملة قرى وحصون ومزارع ، وهذه المخاليف هي : مخاليف ضوران ، ومخلاف بني أسعد ، ومخلاف جبل الشرق ، ومخلاف ابن حاتم ، ومخلاف حمير ، ومخلاف بني خالد ، ومخلاف المنار ، ومخلاف بني قشيب ، ومخلاق بني سلامة^(٣) .

ومخلاف بني خالد هذا خرَّج كثيراً من أهل العلم يدلنا على ذلك قول العلامة المؤرخ القاضي محمد بن أحمد الحجري : « والقضاة بيت الخالدي من مخاليف بني خالد في آنس »^(٤) . وقد حفلت كتب التاريخ والتراجم بذكر بعضهم مثل القاضي العلامة بدر الدين محمد بن الهادي ابن محمد بن أحمد الخالدي^(٥) .

نشأته وثقافته :

لم ينقل لنا المؤرخون حياة الإمام الخالدي بشيء من التفصيل ، فالحديث عنه مقتضب — كسائر الكثير من أئمة اليمن وعلمائها — ، ولكن توجد بعض الإشارات التي تدل على أنه انتقل

(١) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ١٠٢٧/٢ .

(٢) ينظر : معجم البلدان والقبائل اليمنية لإبراهيم أحمد المحضفي ٥٥٦/١ .

(٣) ينظر : مجموع بلدان اليمن وقبائلها ، لمحمد بن أحمد الحجري ٢٢٠٢١/١ .

(٤) ينظر : السابق ٢٢/١ .

(٥) ينظر : الروض الأغن ١١٢/٣ ، ونشر العرف في نبلاء اليمن بعد الألف لزبارة ٧٢٣/٢ .

من منطقة بني خالد إلى صنعاء لطلب العلم بها ؛ إذ كانت في ذلك العصر خصبة بالعلم وأهله ، وساحتها ندية بري المعرفة والجهاذة من المفسرين ، والمحدثين ، والفقهاء ، واللغويين ، والنحويين ، والمتكلمة من أمثال الإمام علي بن محمد بن أبي القاسم (ت ٨٣٧ هـ) ، والعلامة إسماعيل بن أحمد النجراني ، والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى المتوفى سنة (٨٤٠ هـ) ، فنهل من معين هؤلاء الأئمة ، وارتشف ما عندهم من فقه ، وحديث ، ولغة .

وكانت الكتب المعتمدة للتدريس في هذا العصر في فقه الإمام الهادي المشهور بالزيدي : « التذكرة الفاخرة » للحسن بن محمد النحوي ، وشرحها ، ثم حل محلها « متن الأزهار » للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ، وشرحه العديدة ، وأهمها : « المنتزع المختار من الغيث المدرار » لعبد الله بن مفتاح ، وعلى « البيان » لابن المظفر ، ثم على « البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار » للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى . وكان المعتمد في الحديث « مجموع زيد ابن علي » ، وسائر كتب الحديث مثل الصحيحين ، والسنن الأربعة ، وجامع الأصول الستة ، وفي آيات الأحكام « كتاب الثمرات اليانعة » للفقهاء يوسف بن أحمد بن عثمان ، وفي التفسير الكشاف للزمخشري ، وفي علم الفرائض « كتاب الفرائض » للعصيفري ، وفي أصول الفقه « كتاب المنتهى لابن رجب ، وشرحه لعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ، و « العضد » ، وحاشيته لسعد الدين التفتازاني ، و « معيار العقول » للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ، وكان المعتمد في أصول الدين شرح « الأصول » للسيد مانكديم ، و « منهاج » القرشي ، و « تذكرة » ابن متويه ، و « العقد الثمين في معرفة رب العالمين » للأمير الحسين ، و « القلائد في تصحيح العقائد » للإمام المهدي ، ثم كتاب الأساس للإمام القاسم بن محمد ، وكان المعتمد في المنطق « كتاب إيساغوجي » ، و « كتاب التهذيب » لسعد الدين التفتازاني ، وشرحه لليزدي . وكان المعتمد في المعاني والبيان : « الجوهر المكنون » ، ثم « التلخيص » ، وفي علم العربية « الطاهرية » و « الحاجبية » ، وشرح ابن الحاجب ، والمفصل ، والتسهيل بحواشيه ، والشافية لابن الحاجب ، وشرح ركن الدين عليها وغير ذلك^(١) . فنهل الخالدي من كل هذه العلوم . وقد حباه الله تعالى ذكاً مشهوداً له — كما سيأتي — مما جعله يعب من شتى أصناف المعرفة ، لا يكفني منها

(١) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ١٠٢٧/٢ وما بعدها ، والمدارس الإسلامية في اليمن ١٥/١٤ .

بالقليل، ولا يقنع منها بلون من ألوانها ، فما زال يشتغل بالعلوم الشرعية و العقلية ، ولم ينفك طالباً مجدداً حتى بلغ الغاية ، وانتهت إليه الإمامة في الفقه ، والفرائض ، والمنطق ، والنحو .

ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية :

الخالدي إمام عظيم من أئمة اليمن في القرن التاسع الهجري ، وقد حظي بثناء جميع من ترجم له ، فهذا هو المؤرخ السيد العلامة إبراهيم بن القاسم (ت سنة ١١٥٢ هـ) يقول فيه : « الفقيه الفاضل ، الفرضي ... كان الخالدي أحد الأعيان ، وزينة الأوان قطب من أقطاب الإسلام »^(١) ، ثم ذكر عن ابن فند قوله فيه : « وكان هذا الفقيه عالماً كبيراً ... وكان سيدي الحسين بن القاسم يثني عليه كثيراً ، وهو حري بذلك »^(٢) ، ثم ينقل عن غير ابن فند قوله فيه : « كان من أعيان شيعة صنعاء »^(٣) . وقال عنه العلامة محمد بن محمد زبارة : « و كان نادرة زمانه في الذكاء والزهد والورع ... رحمه الله وإيانا والمؤمنين »^(٤) . وقال في كتابه : « أئمة اليمن » : « الفقيه العلامة نادرة زمانه »^(٥) ، وقال عنه القاضي العلامة محمد بن صلاح الفلكي الفرائضي : « كان من أعيان الأعيان ، وزينة الأوان قطباً من أقطاب الإسلام »^(٦) . وقال عنه العلامة عبد الملك ابن أحمد بن قاسم حميد الدين : « الفقيه الأديب العلامة الفرضي ... وكان نادرة زمانه في الذكاء ، والزهد ، والورع »^(٧) . وقال فيه عبد السلام الوجيه : « عالم فقيه مجاهد أديب من أعيان علماء الزيدية في القرن التاسع ، أسهم في عدة مجالات علمية وأدبية »^(٨) .

ومما يدل على مكانة هذا الإمام ما رأيته مدوناً تحت عنوان كتابه قيد الدراسة في جميع نسخ المخطوط من ثناء و إطراء ، ففي المخطوطة التي رمزت لها بـ (أ) كتب بعد العنوان : « تأليف الفقيه الفاضل العالم العامل الزاهد الورع الحافظ البحر المتقن المحقق » . وفي المخطوطة التي رمزت لها بـ (ش) كتب بعد العنوان : « تأليف الفقيه العالم العامل الورع الزاهد

(١) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٠٣/١

(٢) ينظر : السابق ٢٠٤/١ .

(٣) ينظر : السابق ٢٠٤/١ .

(٤) ينظر : ملحق البدر الطالع لزبارة ٤٣ .

(٥) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ .

(٦) ينظر : الدرس النحوي في اليمن : ٣٨ .

(٧) ينظر : الروض الأغن ٧١/١ .

(٨) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ .

عين عيون الشيعة المجتهدين . وفي المخطوطة التي رمزت لها بـ (غ) : « تأليف سيدنا الفقيه العلامة العلم بحر العلم ، وطود الحلم شمس الملة والدين » .

شيوخه :

سبق أن قلنا إن الخالدي عاش في القرن التاسع الهجري ، وأنه رحل إلى صنعاء لطلب العلم ، وقد كان بها يوم ذاك جماعة من خيار الأئمة في سائر العلوم الإسلامية ، واللغوية ، وكان أبرز هؤلاء الأئمة :

علي بن محمد بن القاسم (ت سنة ٨٣٧هـ) مؤلف كتاب تجريد الكشاف ، والبرود الضافية والعقود الصافية على متن الكافية^(١) . والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت ٨٤٠هـ)^(٢) . والإمام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة ٨٤٠هـ مؤلف كتاب العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم وغيره^(٣) .

ولكن المصادر التي بين أيدينا لا تسعفنا بذكر جميع من أخذ عنهم الخالدي ، وإنما اكتفت بذكر واحد منهم هو العلامة إسماعيل النجرائي ، ثم تشير إشارة عامة إلى مشايخ آخرين ، إذ تقول : « أخذ عن الشيخ إسماعيل النجرائي وغيره »^(٤) إشارة واضحة إلى أن لهذا الإمام مشايخ آخرين . فلنقف عند اثنين من مشايخه أحدهما إسماعيل النجرائي ، والآخر أرجح أن الخالدي أخذ عنه وهو الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى .

١ . إسماعيل بن أحمد النجرائي :

هو إسماعيل بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عطية النجرائي ، الشيخ العلامة ، قرأ في « الكشاف » ، و« التجريد » على السيد جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم ، ومن شيوخه السيد أبو العطايا عبد الله بن يحيى بن المهدي ، والقاسم بن يحيى بن المؤيد الفضيلي^(٥) ، والسيد صلاح بن عبد الله وغيرهم^(٦) .

(١) ينظر : المستطاب في ترجمة علماء الزيدية الأطياب ليحيى بن الحسين ١٢٢/٢ ، ومطلع البدور وجمع البحور لابن أبي الرجال ١٥٤/٣ - ١٥٩ .

(٢) ينظر : البدر الطالع ١٢٢/١ ، وأئمة اليمن لزبارة ٣١٢ .

(٣) ينظر : الروض الأغر ٥/٣ .

(٤) ينظر : ملحق البدر الطالع ٤٣ .

(٥) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٤٨/١ .

(٦) ينظر : ملحق البدر الطالع ٥٧ .

ومن أجل تلاميذه السيد صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير ، ومحمد بن عبد الله الوزير ، وإبراهيم بن يحيى ، وأحمد بن محمد الخالدي^(١) .
قال إبراهيم بن القاسم : « كان إسماعيل شيخاً جليلاً عالماً ، شيخ العربية والتفسير »^(٢) .
وقال ابن حميد : « كان من العلماء المتأخرين الكبار »^(٣) . وقال زبارة : « وكان عالماً كبيراً محققاً للعربية والتفسير »^(٤) .

ومن مؤلفاته : ريجان المروج (ذكره في هداية الراغبين)^(٥) .

٢ . الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى :

هو الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المفضل بن المرتضى ، يرجع نسبه إلى الإمام علي بن أبي طالب — عليه السلام — . ولد في ذمار سنة ٧٧٥هـ .

أخذ عن والده ، ووالدته ، وأخيه الهادي ، ومحمد بن يحيى المذحجي ، وعلي بن عبد الله ابن أبي الخير ، وعلي بن محمد بن علي خاله ، وصلاح بن علي ابن خاله وغيرهم^(٦) .

وعنه أخذ المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي ، وعلي بن محمد النجري ، ويحيى بن أحمد ابن المظفر ، وعبد الله مفتاح (شارح الأزهار)^(٧) .

قال فيه الإمام الشوكاني : « تبحر في العلوم ، واشتهر فضله وبعد صيته »^(٨) . وقال فيه الواسعي : « الإمام حقاً ، المهدي لدين الله صدقاً ... وكان علامة الوقت الذي لا يسبق ، صاحب التصانيف التي عليها مدار مذهب أهل البيت مع تفننه في سائر العلوم ، فكان أوحده الزمان »^(٩) . وقد سبق ذكر مؤلفاته^(١٠) . توفي سنة ٨٤٠هـ .

(١) ينظر : السابق ٥٧ .

(٢) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٤٩/١ .

(٣) ينظر : السابق ٢٤٩/١ .

(٤) ينظر : ملحق البدر الطالع ٥٧ .

(٥) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ٢٢٥ .

(٦) ينظر : البدر الطالع ٤٨٥/١ — ٤٨٦ .

(٧) ينظر : البدر الطالع ٣١١/٢ ، وملحقه ١٧١ .

(٨) ينظر : البدر الطالع ١٢٢/١ .

(٩) ينظر : فرجة الهموم ١٩٦ — ١٩٨ .

(١٠) ينظر : ص ١٨ .

والذي يرجح تتلمذ الخالدي لهذا الإمام طريقة نقله لآرائه في كتابه موضوع الدراسة ، فإنه تارة يقول : « قال سيدنا » ، وتارة يقول : « قال مولانا » ، ثم يدعو له بقوله « عليه السلام »^(١).

تلاميذه :

ذكر العلامة المؤرخ إبراهيم بن القاسم تلميذين للخالدي هما : محمد بن علي السراجي ، وإسماعيل بن شيبه^(٢) . بينما اقتصر عبد السلام الوجيه على ذكر واحد منهم فقط هو محمد بن علي السراجي ، أما بقية من ترجم له فلم يذكروا أحداً من تلامذته .

١ . محمد بن علي السراجي :

هو محمد بن علي بن محمد بن علي الحسيني العلوي المعروف بالسراجي ، أو الوشلي ، ويلقب بالمنصور^(٣) . مولده سنة ٨٤٥ هـ .

أخذ عن الإمام عز الدين بن الحسن ، ولازمه في صعدة ، وفللة وغيرها ، وأخذ عن الإمام المطهر بن محمد بن سليمان ، والسيد إبراهيم بن محمد الوزير ، وعن الإمام أحمد بن محمد الخالدي^(٤) .

قال فيه إبراهيم بن القاسم : « كان — عليه السلام — مبرزاً في العلم له مصنف لطيف ، وكان مقيماً بدمار ، مفيداً لطلبة العلم الشريف »^(٥) . وقال الوجيه : « إمام مجتهد من أعلام أئمة الزيدية ... وعرف بالفضل ، والسخاء ، والعفة ، والزهد ، وكان شاعراً بليغاً فصيحاً شجاعاً »^(٦) . وبعد وفاة الإمام عز الدين بن الحسن دعا إلى نفسه ، وخطب له في صنعاء ، وصعدة ، ودخل صعدة ، وعارضه الإمام الحسن بن عز الدين ، وقاتل السلطان عامر بن عبد الوهاب ، ثم هزمه عامر في ١٥ شوال سنة ٩١٠ هـ ، وحبس حتى مات في حبسه بعد أسره بثلاثة أشهر^(٧) .

(١) ينظر : ص ٨٠ ، ١٩٣ ، ٢١٧ .

(٢) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ١/٢٠٣ .

(٣) ينظر : السابق ٢/١٠٢٧ .

(٤) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ٩٦٩ .

(٥) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ١/١٠٢٨ .

(٦) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ٩٦٩ .

(٧) ينظر : المقتطف من تاريخ اليمن ٢٠٢ .

٢. إسماعيل بن شيبية القاضي :

هو إسماعيل بن شيبية القاضي الفرضي . سمع كتب الفرائض على الفقيه أحمد بن محمد الخالدي ، وله منه أيضاً إجازة ، وقرأ فيها أيضاً على محمد بن حسن بن حميد المقرائي والد يحيى حميد . وروى عنه ذلك : يحيى بن حسن بن حميد المقرائي مؤلف الفتح ، والنور الفايض في الفرائض . وابن شيبية الواسطة بين يحيى حميد ووالده ؛ لأن والده توفي ويحيى ولده ابن سنتين^(١) .

الأمراء الذين اتصل بهم :

لازم الخالدي إمامين من الأئمة الذين دعوا لأنفسهم ، وتولوا مقاليد الأمور في بلاد اليمن ، وهما :

١. الإمام المتوكل المطهر بن محمد بن سليمان (ت ٨٧٩ هـ) :

معظم من ترجم للخالدي أشار إلى ملازمته للإمام المتوكل على الله المطهر بن محمد بن سليمان ، يقول العلامة إبراهيم بن القاسم في الخالدي : « كان الخالدي أحد الأعيان ، وزينة الأوان ، قطب من أقطاب الإسلام ، دارت بها رحى عدل الإمام المطهر بن محمد بن سليمان »^(٢) ، وقال زبارة : « كان من خواص أصحاب الإمام المطهر بن محمد بن سليمان »^(٣) . وقال الوجيه : « هو ممن تبع المتوكل على الله المطهر بن محمد بن سليمان »^(٤) .

فإذن كانت هناك علاقة قوية بين الخالدي وهذا الإمام ، هذه العلاقة جعلت الخالدي ملازماً لهذا الإمام يشاركه أفراحه و أتراحه ، ويجوز معه حروبه ، ولا شك أن المتوكل كان يستفيد من ذكاء الخالدي في حروبه الكثيرة التي خاضها ضد الإمام المهدي صلاح بن علي ، وضد الناصر أحمد بن محمد حتى ملك صعدة ، وكحلان ، والمغرب ، وذمار^(٥) .

وأما في السلم فكان يستفيد منه في مذاكرة بعض المسائل العلمية في مجال الشريعة أو اللغة والنحو . ومهما يكن من أمر فإن المطهر نشأ نشأة علمية ، فقد لازم الإمام المهدي أحمد بن يحيى

(١) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٥٠/١ .

(٢) ينظر : السابق ٢٠٣/١ ، ٢٠٤ .

(٣) ينظر : ملحق البدر الطالع ٤٣ .

(٤) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ .

(٥) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ١١٣٤/٢ .

المرتضى ، فقرأ عليه في جميع الفنون من أصول ، وفروع ، وحديث وغير ذلك^(١) . قال في إجازته للإمام عز الدين بن الحسن : « فمن السماعات — يعني التي سمعها من أفواه مشايخه — من كتب العربية : مقدمة طاهر وشرحها لابن هطيل ، وشرحها لمصنفها ، وشرحها للإمام يحيى بن حمزة المسمى بـ« الحاصر » ، ومنها مقدمة ابن الحاجب ، وشرحها لابن هطيل ، وشرحها للمؤلف ، وشرحها لركن الدين ، وشرحها لنجم الدين ، وشرح اليميني ، وشرح النجراني ، وكتاب المفصل للزمخشري ، وشرحه للإمام المهدي ، وشرحه لابن هطيل ، وشرحه لابن الحاجب ، وشرحه للأندلسي ، وشرحه لابن يعيش ، ومنها شرح الجمل للشيخ طاهر^(٢) . هذه هي بعض مسموعاته في النحو ، ولم أسرد جميعها التي في الحديث ، والفقه ، والأصلين ، والفرائض ، والمنطق ، وهي تدل بلا شك أن هذا الإمام — كغيره من أئمة اليمن — لم يكن سلطاناً فحسب ، بل كان مع ولايته وسلطته إماماً في الحديث ، والفقه ، واللغة ، والنحو ، يدلنا على ذلك أيضاً مؤلفاته التي منها : أجوبة مسائل ، وأحوال الأئمة ، وأرجوزة في النحو ، والإرشاد ، وانقضاء الوطر في مدح سيد البشر ، والجواب على المسائل الصناعية ، ورسالة في المصالح وغيرها^(٣) .

فلا غرابة إذا رأينا الخالدي يلازمه حتى توفي بمدينة ذمار سنة ٨٧٩هـ .

٢- الإمام عز الدين بن الحسن (ت ٩٠٠هـ) :

هو عز الدين بن الحسن بن الهادي بن علي بن المؤيد الحسيني الهادي ، مولده سنة ٨٤٥هـ ، ونشأ نشأة طاهرة ، مولعاً بالعلم وتحصيله ، أخذ عن القاضي علي بن موسى الدواري ، ويحيى بن أبي بكر العامري ، وأجاز له المطهر بن سليمان الذي سبقت ترجمته ، وصنف وما قد تم له عشرون سنة ، وأجل تلامذته الإمام محمد بن علي السراجي^(٤) الذي تتلمذ أيضاً على الإمام الخالدي .

ثم قام ودعا في سنة ٨٩٢هـ بعد وفاة المطهر ، وتابعت العلماء منهم الإمام الخالدي . قال ابن فند : « وامتد عمره إلى زمن الإمام عز الدين بن الحسن ، وبايعه ، واستشهد بين يديه »^(٥) .

(١) ينظر : البدر الطالع ٣١٢/٢ .

(٢) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ١١٣٠٠/٢ .

(٣) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٠٣٧ .

(٤) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٦٧٠/٢ .

(٥) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ .

فالحالدي ممن لازم هذا الإمام ، وقام معه يخوض حمى المعارك ، وتعرض لما تعرض له من محن ، وأخطار ، وجاب معه الأصدقاء والبلدان ، فدخل معه بلاد السودان ، وبلاد كحلان ، والشرفين ، ثم رحل معه إلى بلاد المنتاب ، وصعد إلى جبل الضلع ، ثم بلاد الطويلة ، وبلاد الشاحذية وروحان ، وهجرة عربومان ، والحيمة ، وحارب معه الطاهريين ، والأئمة الحمزات^(١) ، حتى سقط شهيداً بين يديه في بلاد صعدة في يوم نشرين سنة ٨٨٠هـ .

مؤلفاته :

الحالدي عاش في عصر — كما سبق — هو من أزهى عصور اليمن العلمية إن لم نقل أزهاها ، حيث كانت الثقافة فيه متنوعة ، والعلوم متعددة ، ولم يقتصر علماء اليمن في هذا العصر على فن دون آخر ، بل إنهم مزجوا ثقافتهم بسائر ألوان العلوم ، ولذا درّس الحالدي الفقه ، والفرائض ، والمنطق ، والنحو ، وألف أيضاً في هذه جميعاً ، وهذه هي كتبه :

١. شرح التذكرة : ذكره إبراهيم بن القاسم^(٢) ، وزبارة^(٣) ، وعنه ذكره عبد السلام الوجيه^(٤) . قال زبارة : « شرح التذكرة مجلدان جمع فيه بين تعليقة الفقيه يوسف ، وتعليقة ابن مفتاح »^(٥) . قال الوجيه : « ولم أجد له نسخة خطية »^(٦) .

٢. كتاب إيضاح الغامض الكاشف لمعاني مفتاح الفرائض : ويسمى « شرح المفتاح على الفرائض »^(٧) ، أو « إيضاح الغامض من علم الفرائض »^(٨) .

وواضح من عنوانه أنه في علم المواريث ، قال في آخره : « كان الفراغ من تأليفه يوم الاثنين ثالث شوال سنة سبع وستين وثمانمائة »^(٩) ، وهو كتاب شهير ، ويعتبر من الكتب المعتمدة في تدريس هذا العلم في بلاد اليمن ، لكنه ما زال مخطوطاً ، ونسخه متوفرة في المكتبات الخاصة ، والعامّة ، منه عشر نسخ خطية في مكتبة الأوقاف ، وأربع في المكتبة الغربية بجامعة صنعاء ، وأربع

(١) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ .

(٢) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٠٤/١ .

(٣) ينظر : ملحق البدر الطالع ٤٣ .

(٤) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ .

(٥) ينظر : ملحق البدر الطالع ٤٣ .

(٦) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ .

(٧) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٠٤/١ .

(٨) ينظر : ملحق البدر الطالع ٤٣ ، والأعلام للزركلي ٢٣٠/١ ، ومعجم المؤلفين لكحالة ١٠٠/٢ ، والروض الأغن ٧١/١ .

(٩) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٠٤/١ .

في المتحف البريطاني ، ونسخة خطت سنة ١٠٣٨هـ بمكتبة السيد يحيى بن محمد بن عباس الوجيه ، وأخرى بمكتبة السيد محمد بن محمد الكبسي خطت سنة ١١٨٧هـ ، وأخرى بمكتبة جامع المدان^(١) .

٣. الجوهر الشفاف والنكت اللطاف في المنطق : وليس له نسخة خطية ، فقد سقط من يد الدهر^(٢) .

٤. شرح المفصل للزمخشري : وهو كسابقه لم أجد له نسخة خطية^(٣) .

٥. بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب : وهو كتابنا هذا الذي نقدمه محققاً في هذه الدراسة ، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الفصول الآتية .

مذهبه :

الخالدي — رحمه الله تعالى — زيدي المذهب ، والزيدية هي إحدى فرق الشيعة الثلاث : الزيدية ، والاثنى عشرية ، والإسماعيلية (زيدية ، إمامية ، باطنية) ، ولكن الزيدية أعدوها ، وأقربها إلى مذهب أهل السنة والجماعة ؛ إذ كانت في بداية ظهورها على ما كان عليه السلف الصالح من العمل بأحكام كتاب الله ، وسنة رسوله — ﷺ — فقط ، خلا إنها خالفت أهل السنة في أمرين : أحدهما : نزوعها في العقيدة إلى الاعتزال .

والثاني : الإمامة التي هي مدار اهتمام فرق الشيعة كلها ، ومحور عقائدهم السياسية^(٤) . والخالدي منذ نشأته زيدي المذهب ، فقد كان موطنه الأول « بنو خالد » من مواطن الزيدية ، وقد كانت رحلته لطلب العلم عن أئمة الزيدية كإسماعيل بن أحمد النجرائي ، والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى . وحين تصدر للتدريس ، والتأليف اعتنى بهذا المذهب ، فقد ألف في الفقه كتابه « شرح التذكرة » حيث جمع فيه بين تعليقه الفقيه يوسف ، وتعليقه ابن مفتاح ، وهذان الكتابان من كتب الزيدية المعروفة ، ولذا نجد كل من ترجم له يذكره في علماء الزيدية ، ثم نجد الخالدي في حياته العملية يلازم أئمة الزيدية الذين دعوا لأنفسهم ، فقد قام الإمام المتوكل

(١) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ ، ومصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني للدكتور حسين العمري ص ٢٢٨ — ٢٣٠ ، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن .

(٢) ينظر : ملحق البدر الطالع ٤٣ ، والأعلام ٢٣٠/١ ، ومعجم المؤلفين ١٠٠/٢ ، وأعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ ، والروض الأغن ٧١/١ .

(٣) ينظر : أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦ ، والروض الأغن ٧١/١ .

(٤) ينظر : الملل والنحل للشهرستاني ١٥٦/١ ، والزيدية نشأتها ومعتقداتها ١١ — ١٢ .

على الله المطهر بن محمد بن سليمان ، فلما قضى لازم بعده الإمام عز الدين بن الحسن ، وناصره وخاض معه الحروب حتى استشهد بين يديه في صعدة في معركة نسرين سنة ٨٨٠هـ .

ومما يدل كذلك على أن الإمام الخالدي زيدي المذهب بعض آرائه التي ساقها في كتابه هذا الذي أقوم بتحقيقه والتي هي من آراء الزيدية وهي :

١. أخذه مثال الرضي : « استخلف المرتضى المصطفى »^(١) ، والذي يدل على معتقد الشيعة

في أحقية أمير المؤمنين علي عليه السلام في الخلافة .

٢. أنه يقرن أمير المؤمنين علي عليه السلام مع الرسول صلى الله عليه وسلم مع آلهما في الصلاة والسلام فيقول : « صلوات الله عليهما ، و على آلهما »^(٢) .

٣. اعتقاده بعصمة الأئمة ، وعدم تجويز العبث في كلامهم^(٣) .

٤. انتصاره لمعتقد المعتزلة والزيدية في القدر ، وهو قولهم : إن الله لا يخلق أفعال العباد بل هم الفاعلون لها ، وبنوا عليه أن القدر إنما يكون في فعله لا في أفعال العباد^(٤) .

وفاته :

سبق القول أن الخالدي — رحمه الله — قام مع إمامين من أئمة الزيدية كان أولهما هو المتوكل على الله المطهر بن محمد بن سليمان ، فقد خاض معه حروبه ، ولكن المطهر انكسر أمام الناصر أحمد بن محمد ، واستطاع أن يأسره ، ثم وضعه في السجن ، واستطاع بعد ذلك أن يفر من سجنه لكن أحواله ظلت بن القوة والضعف حتى توفي بمدينة دمار ، فقام بعده عز الدين ابن الحسن يدعو لنفسه بالإمامة ، فلم يجد الخالدي بداً من مناصرته ، فخرج معه مقاتلاً حتى التقوا بمحمد بن الحسن الحمزي صاحب صعدة ، وجرت بينهم وبينه حروب طاحنة عرفت بـ « يوم نسرين » ، وفيها قُتل الإمام الخالدي سنة ٨٨٠هـ^(٥) .

(١) ينظر : ص ٦٦ .

(٢) ينظر : ص ٦٦ .

(٣) ينظر : ص ٩٠٩ .

(٤) ينظر : ص ١٩٣ .

(٥) ينظر : طبقات الزيدية الكبرى ٢٠٤/١ ، ومطلع البدور ١٩٤/١ ، والمستطاب ١٤٦ ، وأئمة اليمن ٣٤٦ .

الفصل الثالث

وصف الكتاب و تحليل عام لمنهج المؤلف فيه

وبيان مصادره

ماهية الكتاب ودواعي تأليفه :

كتاب « بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب » هو شرح لكتاب « الكافية في النحو » لابن الحاجب ، وقد سبق القول إن الكافية متن صغير أراد ابن الحاجب أن يكون كافيًا للدارس في التعرف على موضوعات النحو الأصول مع عدم التعرض للتفاصيل ، وسبق أن النحاة تسابقوا إلى شرحه ؛ و ذلك لملاءمته للدرس النحوي من حيث إنه قد حوى مقاصد النحو بأسرها .

وأراد الخالدي أن يسهم مع هؤلاء الأئمة ، ويدي بدلوه في إثراء الدرس النحوي ، وخدمة اللغة العربية وطلابها من خلال كتابه هذا ، فيجد الطالب فيه ضالته وبغيته ؛ لما اشتمل عليه من شرح متوسط للكافية ، ويجد الراغب فيه منيته لما يرى من حسن إيراد المسائل النحوية ، وبسطها .

ولعل الخالدي أحس — كغيره من الشراح — أن متن الكافية يحتاج إلى شرح ألفاظه وعباراته ، وإيضاح حدوده واصطلاحاته ، وبسط موضوعاته ومسائله ، مع إيراد شواهدا وعللها ، وأقوال أئمة النحو فيها ، ودليل كل فريق منهم .

ورأى أن يسهم في شرحه من خلال تلخيص كلام من سبق بأحسن عبارة ، وأوضح إشارة ، والابتعاد عن الاختصار المخل ، والإطناب الممل ، فضلاً عن الاستطراد إلا فيما لا بد منه فيما يرى ، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه بقوله : « فهذه تعليقة جمعتها على مقدمة ابن الحاجب في النحو معاونة على البر والتقوى ، ووسيلة إلى ربنا . نفع الله بها قارئها ، وأعانه على حفظ معانيها »^(١) .

أقسام الكتاب وتحليل مادته :

جعل الخالدي كتابه جزئين : الجزء الأول من أول الكتاب إلى عطف البيان ، والجزء الثاني من المبني إلى آخر الكتاب .

وقد مضى في ترتيب شرحه على سنن ابن الحاجب في كافيته ، فالتزم بتقسيمات الكافية ، ولم يخرج عليها بتقديم أو تأخير بصفة عامة ، غير أنه بدأ شرحه بمقدمة بدأها بالبسملة ، والاستعانة بالله ، ثم حمده ، ثم أوضح فيها سبب تأليفه لكتابه ، ثم ذكر فيها حد النحو اللغوي

(١) ينظر : ص ١ من النص المحقق .

والاصطلاحى ، ثم يبين موضوعه ، وغايته ، و ختم كتابه بخاتمة ذكر فيها أحكام هاء السكت ، وحرف التذکر ، والإنكار ، وشين الكشكشة ، وسين الكسكسة .

وبعد أن فرغ من المقدمة شرع في شرح المتن الذي جعله ابن الحاجب — بعد مقدمته عن الكلمة ، والكلام ، ومايتألف منه — ثلاثة أقسام : قسم الأسماء ، وقسم الأفعال ، وقسم الحروف . و بدأ الحديث عن قسم الأسماء و بحث فيه : المعرب ، و العامل ، و المعرب بالحركات ، و المعرب بالحروف ، و المعرب تقديراً ، و غير المنصرف ، و المرفوعات ، و الفاعل ، و التنازع ، و مفعول ما لم يسم فاعله ، و المبتدأ والخبر ، و خبر « إن » وأخواتها ، و خبر « لا » التي لنفي الجنس ، و اسم « ما » ، و « لا » المشبهتين بـ« ليس » .

ثم شرع في المنصوبات و بحث فيها : المفعول المطلق ، و المفعول به ، و المنادى وتوابعه ، و المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، و الترخيم ، و الندبة ، و ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، و التحذير ، و المفعول فيه ، و المفعول له ، و المفعول معه ، و الحال ، و التمييز ، و الاستثناء ، و خبر كان وأخواتها ، و اسم « إن » وأخواتها ، و المنصوب بـ« لا » التي لنفي الجنس ، و ختمها بـ« ما » و « لا » المشبهتين بـ« ليس » .

ثم شرع في المجرورات وبحث فيها بالإضافة ، ثم شرع في التوابع ، و بحث فيها : النعت ، و عطف النسق ، و التأكيد ، و البدل ، و عطف البيان .

ثم شرع في المبني ، و بحث فيه : المضمرات ، و أسماء الإشارة ، و الموصولات ، و أسماء الأفعال والأصوات ، و المركبات ، و الكنايات ، و الظروف .

ثم شرع في المعرفة والنكرة ، و أسماء العدد ، و المذكر والمؤنث ، و المثني ، و الجموع و المصدر ، و اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و اسم التفضيل .

ثم شرع في القسم الثاني الذي هو قسم الأفعال و بحث فيها : الفعل الماضي ، و المضارع ، و نواصبه وجوازمه ، و فعل الأمر ، و فعل ما لم يسم فاعله ، و المتعدي وغير المتعدي ، و أفعال القلوب ، و الأفعال الناقصة ، و أفعال المقاربة ، و فعلية التعجب ، و أفعال المدح والذم .

ثم شرع في القسم الثالث الذي هو قسم الحروف ، و بحث فيه : حروف الجر ، و الحروف المشبهة بالفعل ، و الحروف العاطفة ، و حروف التنبيه ، و حروف النداء ، و حروف الإيجاب ، و حروف الزيادة ، و حرفي التفسير ، و حروف المصدر ، و حروف التحضيض ،

و حرف التوقع ، و حرفي الاستفهام ، و حروف الشرط ، و حرف الردع ، و تاء التأنيث الساكنة ، و التنوين، و نون التأكيد .

هذه هي موضوعات الكافية بأقسامها الثلاثة ، و قد حافظ الخالدي على هذا التقسيم و التبويب ، و إن كان قد خالفه في موضوعين فرعيين درج معظم شراح الكافية على ذكرهما في مكانين معلومين بين موضوعات النحو مخالفين بذلك ترتيب ابن الحاجب .

أول هذين الموضوعين : أنواع التنوين ، فابن الحاجب قد أفرد له باباً في آخر كافيته بينما قدمه الخالدي في باب خواص الاسم^(١) .

وثاني هذين الموضوعين : حذف ألف (ابن) ، فابن الحاجب ذكره في باب التنوين في آخر الكتاب بينما ذكره الخالدي في باب المنادى بضوابطه ، و أشار إليه إشارة عابرة في باب التنوين^(٢) .

و استدرك الخالدي على ابن الحاجب باب الإغراء إذ إن ابن الحاجب تركه و لم يتعرض له، فذكره الخالدي ، ناقلاً له من كتاب شرح الرضي^(٣) .

كما أنه أكمل ما رآه ناقصاً من موضوعات الكافية ، و أضاف إليها مباحث مفيدة^(٤) . و قد تطرق الخالدي لموضوعات صرفية رأى ضرورة بحثها في النحو مخالفاً بذلك ابن الحاجب حيث إنه جعل لموضوعات الصرف كتاباً مستقلاً هو الشافية ، و الموضوعات الصرفية التي بحثها الخالدي في شرحه هي : أوزان ألف التأنيث المقصورة^(٥) ، و أوزان ألف التأنيث الممدودة^(٦) ، و تحريك العين و إسكانها في جمع المؤنث السالم^(٧) .

(١) ينظر : ص ٧ — ٨ .

(٢) ينظر : ص ١٦٣ و ٩٤٨ .

(٣) ينظر : ص ٢٠٢ .

(٤) ينظر : ص ٦١ ، ١١١ ، ١٨٥ ، ٢٠٧ ، ٢٥٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩ ، ٥٤٨ ، ٤٨٠ ، ٤٧٨ .

(٥) ينظر : ص ٥٨٢ .

(٦) ينظر : ص ٥٨٥ .

(٧) ينظر : ص ٦١٣ .

الخصائص العامة لمنهج الخالدي :

١. وضوح عبارته ؛ وذلك لأنه أراد أن يشرح متن الكافية ، فطبيعي أن يختار المفردات الواضحة ، والتراكيب السهلة في بسط عبارة ابن الحاجب ، وبيان مراده من تلك الجمل الموجزة التي يستغلق فهمها على الطالب . هذه هي السمة الغالبة على منهجه ، وإن كان أحياناً يبدو بعض التعقيد في تراكيبه ؛ وذلك راجع إلى أنه كان يلخص آراء النحاة ، فهو يريد حصر تلك الآراء في ألفاظ قليلة حتى لا يطول نقله ، ويكبر حجم كتابه ، فيوقعه ذلك في التعقيد ، ولكن ذلك قليل في كتابه .

٢. السمة الغالبة في شرحه أنه يأخذ العبارة التي يريد شرحها بنصها ، أو يأخذ جزءاً منها قائلاً : « قوله » ، ثم يوردها ، ثم بعد ذلك يقوم بشرحها ، وقد يدمج المتن في شرحه ، وقد يسترسل في الشرح دون إيراد عبارة المتن مطلقاً .

٣. اهتمامه بالحدود والاصطلاحات النحوية ؛ وذلك لأن الدارس إذا تصور ماهية الشيء سهل عليه أن يفهم ما يتعلق به من أحكام . ومظاهر اهتمامه بالمصطلح النحوي متعددة : منها أنه يشرح مفرداته ، ويشير إلى معناه اللغوي ، ويبيّن احترازاته ، وربما انتقد حد ابن الحاجب لخلل رآه فيه ، فيأتي بحد آخر يكون أوفق منه ، أو يضيف إليه كلمة أو عبارة تصلح خلله .

٤. عنايته بمصادر الاحتجاج اللغوي ، فهو كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم ، وقراءاته المتواترة و الشاذة ، والحديث النبوي ، وأقوال الإمام علي ، والشعر ، والأمثال .

٥. اعتماده على الأصول النحوية من سماع ، وقياس ، وإجماع في تقرير القواعد النحوية ، وتحرير موضع النزاع بين الأئمة ، واختيار ما يراه راجحاً .

٦. اهتمامه بلغات القبائل و لهجاتها ؛ لأنها تنري الدرس النحوي ، كلغات الحجازيين ، والتميميين ، ولغات هذيل ، وعقيل ، وطبيئ ، وقيس .

٧. تصرفه في النقل عن غيره ؛ إذ إنه كثير النقل عن الرضي ، وابن الحاجب وغيرهما ، لكنه لا يرضى لنفسه أن ينقل آراء هؤلاء الأئمة بنص حروفهم ، بل يتصرف في النقل عنهم بأسلوبه الخاص مع مراعاة الأمانة في النقل بذكر صاحبه . وإن كان أحياناً قد ينقل النص بحروفه إذا كان قصيراً أو لاعتبار آخر .

٨. اهتم كثيراً بذكر الخلافات النحوية ، ولم يقتصر على خلاف البصريين والكوفيين ، بل أورد خلاف البغداديين ، وخلاف أفراد العلماء مع بسط أدلتهم ، وأوجه احتجاجهم .

٩. يظهر جلياً أثر العلوم الأخرى في أسلوبه ، فالترعة المنطقية تحكم عبارته ، ومناقشته ، وتحدد آراءه . و اصطلاحات المنطق موجودة في الكتاب كالطرد ، و العكس ، و الحد ، و الماهية و الكلي ، و الجزئي ، و العرض ، و الجوهر . وروحه الفقهية تظهر في بعض مفرداته وتراكيبه ، وإيراده بعض الأحكام الشرعية استطراداً .

١٠. اهتمامه بوسائل الإيضاح ، ويظهر جلياً في كثرة الأمثلة التي يسوقها للقضايا النحوية التي يناقشها ، و ربما وضع تلك الأمثلة في جدول إمعاناً منه في التوضيح .

مصادره :

مصادر الخالدي في كتابه متعددة ، ويمكن أن نقسمها إلى قسمين هما :

أولاً : المصادر المباشرة :

وهي المصادر التي أخذ عنها الخالدي في شرحه من غير واسطة ، وهذا بيانها :

١. شرح الكافية للرضي الاسترابادي :

وهو يعتبر أعظم شرح لمتن الكافية بإجماع النحاة القدامى والمحدثين^(١) ؛ إذ لم يؤلف عليها ، بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعاً ، وتحقيقاً ، وحسن تعليل . وقد أكب الناس عليه لما فيه من الأبحاث ، والتقريرات حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة^(٢) ، ويعتبر اللاحقون له بصفة عامة عيالاً عليه . فقد كانوا ينقلون عنه نقلاً حرفياً دون تصرف ، وكان شيوخ العصر ومن خلفهم يعتمدون عليه في تصنيف دروسهم^(٣) .

هذا هو اهتمام علماء العربية بصفة عامة بهذا الكتاب ، وعلى هذا المنوال مضى علماء اليمن ، فقد كان اهتمامهم به يفوق الوصف والخيال ؛ إذ جعلوه أساس الدرس النحوي عندهم ، وجعلوا العالم الحق بالعربية هو من سبر غوره ، وفي ذلك يقول العلامة محمد بن إبراهيم السحولي الصنعائي (ت ١١٠٩ هـ) ^(٤) :

عَلَيْكَ بِالنَّجْمِ إِذَا مَا دَجَحَتْ ظُلْمَةٌ نَحْوُ أَنْ أَرَدْتَ الْمَضِي
مَنْ شَاءَ يُدْعَى السَّيِّدُ الْمُرْتَضِي فِي قَوْمِهِ كَانَ أَخَا لِلرَّضِي

وبلغ من شدة شغفهم به أن يموت أحدهم ، وهو على صدره كما فعل ابن هطيل (ت ٨١٢ هـ) الملقب بـ« سيبويه اليمن » ، فقد كان مداوماً على قراءة شرح الرضي لا يفارقه في غالب أوقاته ، ولما حضرته الوفاة أمر أن يدفَع إليه ، فوضعه على صدره ، ثم أنشد :

تَمَتَّعَ مِنْ شَمِيمِ عَرَّارٍ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيِّ مِنْ عَرَّارٍ^(٥)

(١) ينظر : الرضي الاسترابادي عالم النحو واللغة ، للدكتورة أميرة علي توفيق ٣٦ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ٥٦٧/١ ، وخزانة الأدب ٢٧/١ .

(٣) ينظر : الرضي الاسترابادي ٣٦ .

(٤) ينظر : البدر الطالع ٩٠٦/٢ ، والروض الأغن ٩/٣ .

(٥) ينظر : البدر الطالع ٩٠٤/٢ .

والخالدي أحد هؤلاء الأئمة الذين تيموا بشرح الرضي ، فكان يطلق على الرضي :
« نجم الدين » ، و « نجم الأئمة ، السيد الرضي » ، وقد اعتمد عليه في شرحه ، وأكثر من النقل
عنه ، حتى كأنه أراد أن يختصره في كتابه ، وله في طريقة النقل عنه أسلوبان :
الأسلوب الأول : أن يصرح بذكر اسمه ناسباً الكلام إليه ، فقد كرر ذكر اسمه أكثر من
ثلاثمائة وواحد و أربعين مرة^(١) .

وكان ما ينقله عنه بهذا الأسلوب إمّا لشرح عبارة في المتن ، ومن ذلك ما جاء في باب
المنوع من الصرف عند قول ابن الحاجب : (فلا تضر الغلبة) فقد نقل عن الرضي شرح هذه
العبارة قائلاً : « قال نجم الدين : « معنى الغلبة : أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً ، ثم يصير
بكثره الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة ، بخلاف سائر ما كان
واقعاً عليه » إلى آخر نصه^(٢) .

أو لتعليل عبارة لابن الحاجب ، و من ذلك تعليل قوله : « وَيُقَالُ « ذَا » لِلْقَرِيبِ ،
و«ذَلِكَ» لِلْبَعِيدِ ، و« ذَاكَ » لِلْمَتَوَسِّطِ » بقوله : « قال نجم الدين : « لَمَّا رَأَى الْمَصْنِفُ كَثْرَةَ
استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة موضع ذي البعد منها ، وبالعكس ؛ لضرب من التأويل
المذكور خالجه الشك في اختصاص بعضها بالتقريب ، وبعضها بالبعيد فلم يأخذه مذهباً ، ولم
يقطع به ، بل أحاله على غيره ، فقال : (يقال) يعني : لم يتحقق ذلك عندي »^(٣) .

وإمّا لبيان ما في نسخ الكافية من اختلاف ، ومن ذلك قوله في الاشتغال عند تعريفه :
« قال نجم الدين : قوله : (أو مناسبة) ليس في أكثر النسخ ، والظاهر أنها ملحق »^(٤) .

وإما لنقل أقوال العلماء وآرائهم ، ومن ذلك ما جاء في المبتدأ حيث قال : « قال نجم
الدين : « وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخه »^(٥) ، وما نقله
في مسوغات الابتداء بالنكرة : « قال نجم الدين : « وقال ابن الدهان : وما أحسن ما قال : إذا
حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت »^(٦) .

(١) ينظر : فهرس الأعلام .

(٢) ينظر : ص ٣٩ ، و انظر : ص ٥٠٤ ، ٥٩١ .

(٣) ينظر : ص ٤٤٧ .

(٤) ينظر : ص ١٨٧ .

(٥) ينظر : ص ٨٧ .

(٦) ينظر : ص ٩٢ ، و انظر ص ٦٧٣ .

وإمّا لبيان بعض الأحكام وتوضيحها ، ومن ذلك ما جاء في الاشتغال عند قول ابن الحاجب : (وعند خوف لبس المفسر بالصفة) : « قال نجم الدين : إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين ديناراً ، أو أنك لم تملك أحداً منهم إلا بالشراء بهذا الثمن فقلت : كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين ديناراً بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود ؛ لأن التقدير : اشتريت كل واحد من ممالكك بعشرين ... »^(١) .

وإمّا لنقل تعليلاته ، ومن ذلك ما جاء في الممنوع من الصرف ، في تعليل منع صرف « فُعل » : « قال نجم الدين : وإنما حملناه على كونه معدولاً ، ولم يجوز أن يكون مرتجلاً لكثرة كون « فعل » الجامع للشرطين غير منصرف ، واضطررنا حينئذ إلى تقرير العدل فيه لئلا تنحرم القاعدة الممهدة »^(٢) .

أو لنقل تعريفاته التي ارتضاها ، و من ذلك قوله في المعرفة : « قال نجم الدين : « و الأصرح في رسم المعرفة أن يقال : ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية »^(٣) ، وقوله في النكرة : « قال نجم الدين : « هي ما لم يُشَرَّ به إلى خارج مختص إشارة وضعيه »^(٤) .

وإمّا لنقل مواضيع ومسائل ليست في الكافية ، بل هي من زيادات الرضي ، فمن الأول قوله : « قال نجم الدين : « وقد ترك المصنف مما يجب فيه حذف ناصبه قياساً من المفعول به : الإغراء . وضابطه : كل مغرى به مكرر ، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه » إلى آخر ما نقله عنه^(٥) . ومن الثاني قوله : « قال نجم الدين : واعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوباً إذا قطع النعت بالرفع نحو : الحمد لله أهل الحمد ، أي : هو أهل الحمد ووجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقط لقصده المدح أو غيره »^(٦) .

وإمّا لنقل اعتراضاته على ابن الحاجب واستدراكاته له ، ومن ذلك قوله في الإعراب التقديري : « قال نجم الدين : « وكان على المصنف أن يذكر في قسم المتعذر إعرابه مطلقاً المحكي

(١) ينظر : ص ١٩٢ ، وانظر ٢٩ و ١٤٥ .

(٢) ينظر : ص ٣٧ ، وانظر ص ٤٠ ، ١٦٣ .

(٣) ينظر : ص ٥٤٢ ، و شرح الرضي ٣/٣١٤ .

(٤) ينظر : ص ٥٥٤ ، و شرح الرضي ٣/٣٥٢ ، و انظر : ص ٢٥٧، ٢١٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٥٨٧ ، ٦١٩ ، ٦٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٣١ .

(٥) ينظر : ص ٢٠٢ ، و شرح الرضي ٢/١١١ .

(٦) ينظر : ١١٨ ، و انظر : ص ٤٤ و ١٢٦ ، ٢٠٢ .

نحو « من زيد »^(١). وفي الممنوع من الصرف في بيان شروط التركيب : « قال نجم الدين وكان عليه أن يقول : ولا معرباً جزؤه الأخير قبل العلمية ... »^(٢) .

أو لنقل اعتراضاته على غيره من النحاة ، و من ذلك قوله : « إذا ولي ميم الجمع ضمير نحو: « ضربتموه » وجب في الأعراف رجوع الواو لتوسطها . وجوز يونس : « ضَرَبْتُمَهُ » . قال نجم الدين : « ولم يثبت ما ذهب إليه »^(٣) ، و منه قوله معقّباً على قول النحاة في أصل الأسماء الموصولة و اختلافهم في ذلك : « قال نجم الدين : « وكلُّ ذا قريبٌ مِنْ دعوى علم الغيب »^(٤) ، و قوله معقّباً على النحاة أن اسم الفعل الذي على وزن « فعال » معدول عن الفعل : « قال نجم الدين : « والذي أرى أن كَوْنَ أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيءٌ لا دليل لهم عليه »^(٥) . كما نقل عنه الكثير من اختياراته النحوية ، فمن ذلك قوله : « وعند نجم الدين أن الضمير الذي يجيء مفسّره بعده كضمير الشأن ، وضمير « نَعَمْ ، وبئس ، ورُبَّه » نكرة . وكذا إذا كان مفسّره متقدماً وهو نكرة غير متحصصة نحو : « رُبَّ رجلٍ لقيته » ، فهذا الضمير عنده نكرة أيضاً، وعند النحاة أنه معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان مفسره قبله »^(٦) ، و اختياره أن إذا الفجائية حرف^(٧) ، و كذا التعليلية^(٨) .

و اعتمد عليه في نقل كثير من أصول النحو كالسمع ، والقياس ، و الاستقراء ، و الإجماع ، و من ذلك قوله : « قال نجم الدين : « اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة » قبل ، وبعده ، وتحت ، وفوق ، وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، وأول ، و مِنْ عَلٌ ، و مِنْ عَلُوٌ » ، ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو : « يمين ، وشمال ، و آخر »^(٩) ، و قوله في أسماء الاستفهام و الشرط : « وينتصب مفعولاً به في نحو: « من لقيت ؟ ، وما فعلت ؟ ،

(١) ينظر : ص ٢٤ .

(٢) ينظر : ص ٥٤ . وانظر أمثلة أخرى ص ٣١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٩٤ ، ١٠٨ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٩٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧٩ ، ٢٥١ ، ٤٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦١٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ .

(٣) ينظر : ص ٤٠٥ .

(٤) ينظر : ص ٤٥٣ .

(٥) ينظر : ص ٤٨٥ ، و انظر أمثلة أخرى ص ٤٨٦ ، ٦٢٠ .

(٦) ينظر : ص ٤٠٢ .

(٧) ينظر : ص ٥٢٢ .

(٨) ينظر : ص ٥٢٥ . و انظر أمثلة أخرى ص ٣٠٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٠ ، ٣١١ ، ٣٢٧ ، ٥٣٢ ، ٥٥٨ ، ٦٢٤ .

(٩) ينظر : ص ٥١٤ .

ومن ضربت أضربه ، وما تفعل أفعله . قال نجم الدين : « ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً »^(١) ، وقوله : « قال نجم الدين : « وأما « عُريانون ، وحمصانون » فيجوز اتفاقاً — يعني جمعهما جمع المذكر السالم — ؛ لأن « فُعْلان »^(٢) الصفة ليس أصله عدم لحوق التاء مثل « فُعْلان » الصفة »^(٣) .

الأسلوب الثاني : ألا يصرح بذكر اسمه عند النقل ، ولكن النقل موجود في شرح الرضي . وقد استعمل هذا الأسلوب أيضاً إماماً لشرح عبارة المتن دون أن يصرح بالنقل منه ، ومن ذلك ما جاء في المنادى عند قول ابن الحاجب : (هو المطلوب إقباله) : نقل معنى هذه العبارة بحروفها عن الرضي قائلاً : « أي الذي يطلب منه أن يقبل عليك بوجهه »^(٤) .

وإما لنقل مسائل ليست في الكافية ، ومن ذلك نقله للأسماء الملازمة للنداء^(٥) .

وإماماً لبيان بعض المسائل النحوية وتوضيحها ، ومن ذلك ما جاء في باب الاشتغال عند إخراج قوله تعالى ﴿ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴾^(٦) قال الخالدي : « وهنا لو نصب « كل شيء » — « فعلوه » لم يبق معنى الرفع إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كل شيء ، ونحن لم نفعل في الزبر — أي صحف أعمالنا شيئاً ؛ إذ لم نوقع فيها شيئاً بل الملائكة الكرام أوقعوا فيها الكتابة »^(٧) .

وإما لنقل خلاف النحاة ، ومن ذلك ما جاء في عامل المبتدأ والخبر : « واعلم أن العامل في المبتدأ عند البصريين هو الابتداء ... وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام ... ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ... ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ . ويحكى هذا عن أبي علي وابن جني ، وقال الكسائي والفراء — وقواه نجم الدين — أنهما يترافعان ... »^(٨) . وقد تابع الخالدي الرضي في نسبة كثير من الأقوال التي لا تصح نسبتها إلى من نسبها إليه ، فمن ذلك قوله في عسى : « ونُقِلَ عن المررد وجهان في نحو :

(١) ينظر : ص ٥١١ .

(٢) بضم الفاء .

(٣) ينظر : ص ٦٠٤ ، و شرح الرضي ٤٤٢ / ٣ .

(٤) ينظر : ص ١٥٣ ، وينظر شرح الرضي ٩٦ / ١ .

(٥) ينظر : ص ١٨٥ ، وانظر شرح الرضي ٣٨٩ / ١ .

(٦) القمر : ٥٢ .

(٧) ينظر : ص ١٩٥ ، و شرح الرضي ١٦٥ / ١ .

(٨) ينظر : ٨٩ ، و شرح الرضي ٢٠٠ / ١ .

يا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

أحدهما : أن الضمير منصوب بـ « عسى » خبراً لها ، واسمها ضمير مستتر فيها مرفوع .
والوجه الثاني : أن الضمير المنصوب خبرٌ قُدِّمَ إلى جانبها ، فاتصل بها . و الصحيح أن
للمبرد رأياً واحداً في نحو: عساک ، وعساني . فالضمير خبرها والاسم مستتر بدليل قوله : « فأما
تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر »^(١) .

٢. شرح الكافية لابن الحاجب :

وقد نقل عنه الخالدي كثيراً ، ويمكن تلخيص مقاصد نقله منه فيما يأتي :

١. شرح عبارة المتن ، فمن ذلك قوله في باب المفعول المطلق في المصدر التشبيهي منه
قال : « قوله : (مشتملة على اسم بمعناه) أي : بمعنى المصدر ، وذلك الاسم هو « صوت »
المرفوع بالابتداء في قوله « له صوت » ، وقد احترز عن نحو : « مررت به فإذا له ضرب صوت
حمار » ذكره المصنف »^(٢) .

٢. الرجوع إليه لإتمام بعض ضوابط المتن ، كقوله في باب المفعول المطلق في حذف عامله
قياساً إذا وقع مكرراً : « ولا بد أن يكون التكرير بعد اسم لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه إلا
بجزاً ، وإن لم يفده لفظ الحاجبية ، لكنه قد صرح به المصنف في الشرح بقوله : « المراد تكرر
المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه ظاهراً . فليس منه قولك :
« ضربت ضرباً ضرباً » ، وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾^(٣) »^(٤) .

٣. تعليل بعض القضايا النحوية : كقوله : « وعلل ابن الحاجب إعراب المثني ، والمجموع
ذلك الإعراب بأنهما لو رفعوا بالواو ، ونصبا بالألف ، وجرراً بالياء لا لتبس أحدهما بالآخر في حالة
النصب ، لاسيما مع الإضافة ؛ لأن نونيهما تحذف معاً . وإنما خص اللبس بالنصب لأنه يمكن
في الرفع أن يضم ما قبل واو الجمع ، ويفتح ما قبل واو المثني . وفي الجر يكسر ما قبل « ياء »
الجمع ، ويفتح ما قبل ياء المثني ، فلا لبس حينئذ ، قال : فطرحوا النصب فيها بالألف ، والألف
أخف حروف المد ، فجعلوه بدلاً من أثقل منه وهو الواو في رفع المثني ، فرفع بالألف الذي هو

(١) ينظر : ص ٤٢٥ . وينظر : المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٢) ينظر : ص ١٤٣ و ١٣٣ و ١٣٨ ، ٥٠٤ .

(٣) الفجر : ٢١ .

(٤) ينظر : ص ١٤١ .

أخف ، وبقي الجمع مرفوعاً بالواو ، وهما مجروران بالياء ، ونصبهما بلا علامة ، فجعل تابعاً للجر لما بينهما من الاشتراك في الضمائر وغيرها «^(١)» ، و كقوله : « وقال المصنف : « بني » حيث » لأنه موضوع لمكان مصدر كائن في الجملة ، فشابهه الموصولات في احتياجه إلى الجمل «^(٢)» .

٤ . إيراد بعض الإشكالات والجواب عنها : ففي المنوع من الصرف قال : « وقد أورد ههنا ثلاثة إشكالات الأول قوله : (وحضاجر علماً للضبع غير منصرف) ووجه إشكاله أنه مفرد ؛ لكونه علماً لماهية الضبع ، والضبع جنس ... ومع ذلك منع الصرف ، وليس فيه إلا الشرطان دون السبب ، والشرط لا يؤثر من دون المشروط . وأجاب عنه : بأنه منقول عن الجمع ، ففيه الجمعية الأصلية القائمة مقام سببين «^(٣)» .

٥ . نقل ما نقله من أقوال العلماء وآرائهم مثل البخاري^(٤) ، والفارسي^(٥) .

٦ . إيراد رأيه في بعض القضايا النحوية مثل سبب منع صرف صيغة منتهى الجموع ، فابن الحاجب يرى أنه منع من الصرف لأن فيه تكرر الجمع حقيقة^(٦) ، وكنعه تثنية الاسم المشترك ، وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كـ « القرآن » للطهر والحيض ، و « العيون » لعين الماء ، وقرص الشمس ، و عين الذهب^(٧) .

٧ . نقل استدراكه على النحاة كقوله في خبر « لا » التي لنفي الجنس : « قال ابن الحاجب : النحويون يمثلون في هذا الموضوع بـ « لا رجل ظريف » وليس يحسن في التمثيل ؛ لأن ظريف في الظاهر صفة جارية على محل « رجل » ، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بما هو ظاهر في غير ما قصد تمثيله «^(٨)» .

(١) ينظر : ص ١٨ .

(٢) ينظر : ص ٥١٩ ، و انظر : ص ١٣٦ ، ٦٢٥ ، ٦٣١ .

(٣) ينظر : ص ٣٢ .

(٤) ينظر : ص ٤٩ .

(٥) ينظر : ص ٣٥ .

(٦) ينظر : ص ٣١ و ٣٦ .

(٧) ينظر : ص ٥٩١ ، و انظر : ص ٢٥٤ ، ٣٧٢ ، ٧٢٧ ، و ٨٧٠ .

(٨) ينظر : ص ١٣١ ، و انظر ص ٢٠١ ، ٣٢٠ .

٨. نقل بعض أمثله ، ففي وجوب انفصال الضمير إذا وقع بعد « إلا » قال : « كما مثل المصنف : « ما ضربك إلا أنا ، وما ضربت إلا إياك »^(١) .

٣. الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب :

نقل عنه الخالدي كثيراً ، ومجمل مقاصد نقله منه ما يأتي :

١. استدراكه على النحاة بعض القضايا النحوية : كقوله في الإعراب التقديري : « وأما باب مسلمي فلم يذكره في المعرب تقديراً إلا ابن الحاجب ، وقال : « إن النحاة لم يذكروا الإعراب التقديري بالحروف قال : وهو ثابت في باب مسلمي في حال الرفع لوجوب قلب واوه ياءً » إلى آخر نقله^(٢) .

٢. نقل اختياراته : كجواز حذف عامل إذا الفجائية^(٣) ، واختياره في المندوب أنه ليس منادى^(٤) ، و اختياره تسمية ضمير الفصل فصلاً ؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ^(٥) ، و اختياره في محل أسماء الأفعال : أنه الرفع بالابتداء ، ولاخير لها^(٦) ، وغير ذلك^(٧) .

٣. نقل آراء العلماء : كنقله عن سيبويه إلحاق « إن » في المنع من دخول الفاء بـ « ليت » و « لعل »^(٨) .

٤. نقل السماع عنه كقوله : « وأما قولهم : انته أمراً قاصداً ، أي : انته عن هذا وائت أمراً قاصداً ، فالحذف فيه جواز ؛ لأنه قد سمع : انته وائت أمراً قاصداً بذكر الفعل ذكره المصنف »^(٩) .

٥. نقل رده على بعض العلماء : كرده على المبرد في قوله إن ترخيم غير المنادى للضرورة — و إن خلا من تأنيث وعلمية — جائز على تقدير الاستقلال فقط ، و لا يجوز على لغة من لا ينتظر ، و يرد راية البيت^(١) :

(١) ينظر : ص ٤١٤ ، وشرح الكافية ٢ / ٦٨٦ .

(٢) ينظر : ص ٢٣ .

(٣) ينظر : ص ١١٨ .

(٤) ينظر : ص ١٥٣ .

(٥) ينظر : ص ٤٣١ .

(٦) ينظر : ص ٤٧٧ .

(٧) ينظر : ص ١٨٠ و ١٨١ ، ٢٦١ ، ٢٩٤ ، ٣٤٤ ، ٤٣٩ ، ٥٢٢ ، ٥٥٠ .

(٨) ينظر : ينظر ص ١١٥ .

(٩) ينظر : ينظر ص ١٥١ .

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالِكُمْ رَمَامًا وَأَضَحَّتْ عَنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا .

ويقول الراوية :

وما عهدي كعهديك يا أماما

بقوله : « وهذا من تعسفاته »^(٢) .

٦ . إيضاح بعض الاصطلاحات : كقوله في المفعول المطلق عند قول ابن الحاجب في المتن : (وليس توكيداً لغيره) : « قال المصنف : معنى التوكيد لغيره التوكيد لدفع احتمال غيره »^(٣) .

٧ . نقل بعض الأمثلة منه ، و من ذلك قوله في وجوب انفصال الضمير إذا كان متقدماً عَلَى عَامِلِهِ : « وقد مثله بـ « إياك ضربت »^(٤) .

٨ . توجيه بعض آي القرآن الكريم ، و من ذلك قوله « وقال ابن الحاجب : فيمن قرأ قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾^(٥) بالتثنية وهي عن غير حمزة والكسائي : « إنه على البدل ، لا على التمييز ، و إلا لزم الشذوذ من وجهين : جمع مُمَيِّزٍ « مائة » ، ونصبه . فكأنه قال : « ولبثوا سنين » . قال : « وكذا قوله : ﴿ أَثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾^(٦) ، و إلا لزم الشذوذ بجمع المميز »^(٧) .

٤ . متن الكافية لابن الحاجب :

إذ هو محور دراسته ، وأساس كتابه ؛ ولذا فقد التزم تقسيماته لأبواب النحو ، فجاء كتابه مقسماً على ثلاثة أقسام هي قسم الاسم ، وقسم الفعل ، وقسم الحرف .
وقد تعددت طرق النقل عنه ، فتارة يأخذ كل العبارة التي يريد أن يشرحها ، وتارة يأخذ جزءاً منها ، وقد يدمج المتن في شرحه ، وقد يسترسل في شرحه دون أن يتعرض لعبارة المتن .

(١) ينظر تخريج البيت ص ١٧٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٧٤ .

(٣) ينظر : ص ١٤٦ و ١٦١ .

(٤) ينظر : ص ٤١٣ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٣ . وانظر ص ٤١٥ .

(٥) الكهف : ٢٥ .

(٦) الأعراف : ١٦٠ .

(٧) ينظر : ص ٥٦٦ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١/٦١٣ .

٥. تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للمهدي :

وقد نقل منه في نحو ثماني مواضع في كل موضع يجعله بقوله : قال الإمام المهدي عليه السلام ، أو قال مولانا الإمام المهدي عليه السلام ، ولم يستعمل هذا الأسلوب مع غيره^(١) .

٦. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري :

نقل منه في نحو ثلاثة مواضع دون أن يصرح بذكره ، منها في أفعل التفضيل قوله : « ومنه أعنى في قول سيبويه : « وهم بشأنه أعنى »^(٢) ، ومنها في حروف التنبيه حيث نقل عنه قول هجرس بن كليب بن وائل : « أم وسيفي وزريه ، ورُمحي ونصلييه ، وفرسي وأذنييه ، لا يدعُ الرجلُ قاتلَ أبيه وهو ينظرُ إليه »^(٣) ، وصرح باسم كتابه المفصل في موضعين في سين الكسكسة أحدهما عند نقل خبر معاوية رضي الله عنه مع الجرمي^(٤) ، والثاني قوله : « وفي المفصل : الكشكشة في تميم ، والكسكسة في بكر »^(٥) . و أما بقية نقله عنه فقد كان بواسطة الرضي .

٧. شرح التسهيل لابن مالك :

ورد ذكر ابن مالك نحو ثلاث عشرة مرة ، وهو في أغلب نقله عنه بواسطة الرضي إلا في موضعين ، فنقل عنه مباشرة ، وذلك عند دفاعه عن سيبويه لروايته بيت شعر قيل إنه مصنوع^(٦) ، وفي أفعال القلوب عند حديثه عن « حسب » حيث نقل عنه أن لها استعمالين^(٧) .

٨. شرح ابن يعيش على المفصل :

نقل عنه الخالدي مباشرة في مواضع لم يصرح بذكر اسمه فيها ، منها في شرح المصدر المؤكد لنفسه^(٨) ، ومنها في المنادى المعرب بالجر^(٩) ، و منها نقله عنه أمثلة لعمل المصدر^(١٠) .

(١) ينظر : فهرس الأعلام للوقوف على هذه المواضع .

(٢) ينظر : ص ٦٥٣ .

(٣) ينظر : ص ٩٠٠ . وانظر الموضوع الثالث ص ٦١٦ .

(٤) ينظر : ص ٩٦٣ .

(٥) ينظر : ص ٩٦٣ .

(٦) ينظر : ص ٦٣٧ .

(٧) ينظر : ص ٧٣٩ .

(٨) ينظر : ص ١٤٥ ، وينظر : شرح المفصل ١/١١٧ .

(٩) ينظر : ص ١٥٤ — ١٥٥ . وينظر : شرح المفصل ١/١٣١ .

(١٠) ينظر : ص ٦٢٥ ، وينظر : شرح المفصل ٦/٦٠ .

٩. شرح الوافية لابن الحاجب :

نقل عنه بعض الأمثلة ، من ذلك في انفصال الضمير وجوبا بكونِ العاملِ معنويًا ، أو حرفاً والضميرُ مرفوعٌ قال : « وقد مثَّلَ الذي عامله معنوي بالمتبدأ نحو : « أنا زيدٌ »^(١) ، وكذا الخبر نحو : « زيد أنا » ، ومثَّلَ الذي عامله حرف بنحو : « ما أنت قائماً »^(٢) .

١٠. الموشح شرح الكافية للخبصي :

نقل عنه في مواضع لكنه لم يصرح بذكر اسمه ، فمن ذلك نقل شرح خبير « إن » وأخواتها^(٣) ، وحذف العامل في المفعول المطلق سماعاً^(٤) .

١١. الوافية شرح الكافية لركن الدين الاسترابادي :

نقل عنه في مواضع لم يصرح فيها بذكر اسمه إلا مرة واحدة^(٥) . فمما لم يصرح فيه بالنقل عنه نقله نوعي الإضافة المعنوية بأمثلتها^(٦) ، ومنه تعليل تقديم المذكر على المؤنث^(٧) ، وتقسيم الجمع إلى صحيح ومكسر^(٨) .

١٢. كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان بن حيدرة :

صرح الخالدي بذكره مرة واحدة ، حيث عزاله حديثاً عن النبي ﷺ^(٩) .

١٣. حاشية ابن الخباز :

نقل عنه الخالدي في موضع واحد في باب الحرف ، وهو أن الحروف أحادية ، ثنائية ، وثلاثية ، ورباعية ، وخماسية^(١٠) . و لم أستطع أن أقف على هذه الحاشية ، ولعلها شرح

(١) ينظر : ص ٦ من الدراسة .

(٢) ينظر : ص ٤١٥ ، وشرح الوافية ٢٧٧ .

(٣) ينظر : ينظر ص ١٢٧ .

(٤) ينظر : ينظر ص ١٣٩ .

(٥) ينظر : ص ٣٠٨ .

(٦) ينظر : ص ٣٠٨ .

(٧) ينظر : ص ٥٧٦ .

(٨) ينظر : ص ٦٠١ — ٦٠٢ . وانظر ص ٦٤٣ .

(٩) ينظر : ص ٣٨٦ .

(١٠) ينظر : ص ٨٠٤ .

ابن الحنبار على كافية ابن الحاجب التي سبق الحديث عنها في مبحث كتاب الكافية و أهميته^(١) .

١٤ . مقدمة ابن بابشاذ :

نقل عنها ثلاث مرات ، الأولى في حذف الخبر^(٢) ، والثانية في النعت^(٣) ، والثالثة في عطف النسق^(٤) .

١٥ . النجم الثاقب : للمهدي علي بن صلاح :

نقل عنه في ثلاثة مواضع ، أولهما عبّر عنه بقوله : « واعترضه غيره »^(٥) ، والثاني عبر عنه بقوله : « قال في بعض الحواشي »^(٦) ، والثالث لم يشر للنقل عنه بأي إشارة ، وذلك في أفعال المدح والذم عند شرح قول ابن الحاجب « حبذا ، وفاعله ذا لا يتغير »^(٧) .

١٦ . الإقليد في شرح المفصل لأحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي :

نقل عنه في موضعين ، الأول في جواز حذف الفاعل^(٨) ، والثاني في باب الموصول^(٩) .

١٧ . حاشية السيد شريف :

نقل عنها مرة واحدة في حروف الشرط^(١٠) ، ولم أستطع أن أتعرف على مؤلف هذه الحاشية ، ولم أقف عليها .

١٨ . المقرب لابن عصفور :

نقل عنه أنه حصر مخصصات المبتدأ النكرة في نيف و ثلاثين مخصصاً^(١١) .

(١) ينظر : ص ٨٠٤ .

(٢) ينظر : ص ١٢١ .

(٣) ينظر : ص ٣٤٦ .

(٤) ينظر : ص ٣٦٥ .

(٥) ينظر : ص ٢٣ — ٢٤ .

(٦) ينظر : ص ١١٧ .

(٧) ينظر : ص ٨٠١ .

(٨) ينظر : ص ٦٨ .

(٩) ينظر : ص ٤٧٢ .

(١٠) ينظر : ص ٩٢٧ .

(١١) ينظر : ص ٩٣ .

و أما بقية نقله عنه فقد كان بواسطة الرضي .

١٩ . حاشية كتاب سيبويه :

نقل عنه في موضع واحد عند حديثه على حرف الشرط « أما »^(١) . و لم أستطع أن أتعرف على هذه الحاشية .

٢٠ . ألفية ابن معط :

نقل عنه في موضع واحد عند حديثه عن تقديم خبر الأفعال الناقصة على أسمائها قائلًا :
« ذكر ابن معط أن خبر « ما دام » لا يتقدم على اسمها حيث قال في ألفيته :
ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْآخَرِ »^(٢) .

ثانياً : المصادر غير المباشرة :

وهي المصادر التي أخذ عنها الخالدي في شرحه بواسطة غيره ، ولم ينقل منها مباشرة . وهي متعددة ، فقد نقل الخالدي عن سيبويه في نحو مائتين واثنين وأربعين موضعاً ، وعن المبرد نحو تسعة و ستين موضعاً ، وعن الأخفش نحو أربعة و خمسين موضعاً ، وعن الفراء نحو تسعة و أربعين موضعاً ، وعن يونس بن حبيب نحو واحداً وأربعين موضعاً ، وعن أبي علي الفارسي نحو سبعة و ثلاثين موضعاً ، وعن ابن السراج نحو ثلاثة و ثلاثين موضعاً ، وعن السيرافي ثلاثين موضعاً ، وعن الأندلسي نحو ثلاثين موضعاً ، وعن الخليل نحو ثمانية وعشرين موضعاً ، وعن الزمخشري نحو ستة وعشرين موضعاً ، وعن الزجاج نحو خمسة و عشرين موضعاً ، وعن الكسائي نحو واحداً وعشرين موضعاً ، و عن الجزولي واحداً و عشرين موضعاً ، وعن المازني نحو ثمانية عشر موضعاً ، وعن الجرمي نحو أحد عشر موضعاً ، وعن ابن مالك أحد عشر موضعاً ، وعن ابن جني نحو عشرة مواضع ، وعن ابن كيسان نحو ثمانية مواضع . وعن أبي عمر بن العلاء نحو سبعة مواضع ، وعن عبد القاهر الجرجاني نحو سبعة مواضع ، وعن أبي زيد خمسة مواضع ، وعن عيسى بن عمر أربعة مواضع ، وعن أبي عبيدة أربعة مواضع ، وعن الجوهري أربعة مواضع ، وعن العبدي أربعة مواضع ، وعن ابن يعيش أربعة مواضع ، وعن الزجاجي ثلاثة مواضع ، وعن ابن

(١) ينظر : ص ٩٣٧ .

(٢) ينظر : ص ٧٦٥ .

الأنباري ثلاثة مواضع ، وعن ابن خروف ثلاثة مواضع ، و عن أبي الأسود الدؤلي موضعين ،
وعن الأصمعي موضعين ، وعن الرماني موضعين ، و عن الربيعي موضعين ، وعن هشام الكوفي
موضعين ، وعن الأخفش الصغير موضعين ، وعن ابن برهان موضعين ، وعن ابن عصفور
موضعين ، وعن ثعلب موضعين ، وعن أبي البقاء موضعاً واحداً ، وعن ابن الدهان موضعاً واحداً ،
وعن ابن بري موضعاً واحداً ، وعن الشلوبيين موضعاً واحداً ، وعن الأعمش الشنتمري موضعاً
واحداً ، وعن ابن جعفر موضعاً واحداً ، وعن ابن فلاح موضعاً واحداً ، وعن الرياشي موضعاً
واحداً ، وعن ابن الأعرابي موضعاً واحداً ، و عن الجتري موضعاً واحداً ، و عن الزيادي موضعاً
واحداً ، و عن عبد الجبار الهمذاني موضعاً واحداً ، و عن مبرمان موضعاً واحداً^(١).

(١) ينظر : فهرس الأعلام للوقوف على هذه المواضع .

الفصل الرابع

موقفه من الشواهد

أولاً : القرآن الكريم

وهو الحجة البالغة لمن أراد أن يثبت رأياً أو يبرهن على حكم ، وهو اللغة العالية التي لم تتناول يد البشر على تغييره أو تحريفه ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولذا أجمع العلماء على الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم شاذاً^(١) . وقد مضى الخالدي على منوالهم في الاستشهاد به ، فقد بلغ عدد الآيات الواردة في شرحه نحو خمسمائة وثمانين وسبعين آية ، ومن هذا العدد يتضح اهتمامه بالقرآن الكريم حتى لا تكاد تمر عليه قضية نحوية إلاً واستشهد لها بآية قرآنية .

وكانت أغراض الاستشهاد عنده بالقرآن الكريم إماً لتثبيت القاعدة النحوية وإيضاحها وتطبيق الآية القرآنية عليها ، وهو هنا يقرن المثال الذي يأتي به بنظيره من القرآن الكريم دون التزام بمنهج معين في التقديم أو التأخير ، فقد يؤخر الآية الكريمة بعد المثال الذي اختاره نحو قوله في توابع المنادى : « النعت ، وعطف البيان ، والتأكيد المعنوي ، وعطف النسق المحلّي باللام . فهي — إذا لم تكن مضافة إضافة معنوية — تتبع المنادى في لفظه ومحلّه ، فيجوز فيها الرفع ، والنصب تقول « يا زيدُ العاقلُ العاقلُ ، ويا غلامُ بشرٌ وبشراً — إذا كان الغلام مسمى بـ « بشر » — ، ويا تميمُ أجمعونُ وأجمعينَ ، ويا زيدُ والحارثُ والحارثُ » . قرئ قوله تعالى : ﴿ يَنْجِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(٢) برفع « الطير » ، ونصبه^(٣) ، الرفع حملاً على لفظ المنادى ، والنصب حملاً على محلّه^(٤) . وربما قدم الآية الكريمة على المثال الذي اختاره نحو قوله في حذف حرف النداء : « والذي يحذف منه حرف النداء : العَلْمُ ، والمضاف ، وأيّ ، والموصول نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا ﴾^(٥) ، ونحو : « ربنا لك الحمد » ، ونحو : « أيها الرجل » ، ونحو : « مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنَ إِلَيَّ »^(٦) .

(١) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص ٢٤ .

(٢) سبأ : ١٠ .

(٣) ينظر تخريج هذه القراءة ص ١٥٩ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٥٩ ، وانظر مثلاً آخر ص ٥١٦ .

(٥) يوسف : ٢٩ .

(٦) ينظر : ١٨٤ . وانظر أمثلة أخرى ص ٢٠٥ ، ٤١٤ .

ومن أغراض الاستشهاد عنده بالقرآن الكريم مناقشة بعض القضايا النحوية كقوله عند تعريف ابن الحاجب للمبتدأ بقوله : « هُوَ الاسمُ المجرَّدُ » : « و لا يرد على قوله (الاسم) : « تسمع بالمعيدي لا أن تراه » . و يُروى : « خيرٌ من أن تراه » ، و قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾^(١) عند من قال : « ءأنذرتهم » مبتدأ ؛ لتأويلها بالاسم ، أي : سماعك بالمعيدي ، و سواء عليهم إنذارك و تركه ، و كذلك نظائرهما^(٢) .

ومن أغراض الاستشهاد بالقرآن الكريم عنده أيضا الاحتجاج به لفريق على فريق آخر كقوله في علامات الاسم : « و أمّا كون الشيء مضافاً إليه فقليل : إنه من خواص الاسم ، وقيل : لا ؛ بدليل الإضافة إلى الفعل في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾^(٣) ، و ﴿ يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾^(٤) . و اعتذر من جعله من خواص الأسماء بأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل أي : يوم جمع الله ، و يوم عدم نطقهم^(٥) . و احتجاجه للبصريين في إعمال الثاني في التنازع بقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ ﴾^(٦) ، و كذا قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^(٧) ، و قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(٨) ، و قوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(٩) ،^(١٠) ، و احتجاجه للكوفيين الذين يجوزون كون « ذا » ، و جميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما » الاستفهامية و مِنْ دونها بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُّوْا لَآءِ تَقْتُلُوْنَ ﴾^(١١) أي : « أنتم الذين » . و قوله تعالى : ﴿ وَ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ ﴾^(١٢) .^(١٣)

(١) سورة البقرة : ٦ .

(٢) ينظر : ص ١٨٣ .

(٣) المائة : ١٠٩ .

(٤) المرسلات : ٣٥ .

(٥) ينظر : ص ٨ .

(٦) الحاقة : ١٩ .

(٧) الكهف : ٩٦ .

(٨) النساء : ١٧٦ .

(٩) المنافقون : ٥ .

(١٠) ينظر : ص ٧٢ .

(١١) البقرة : ٨٥ .

(١٢) طه : ١٧ .

(١٣) ينظر : ص ٤٥٨ .

و قد يكون غرضه الاحتجاج لترجيح قول على آخر ، و من ذلك ترجيحه أن « حتى » الجارة يجوز فيها كون ما بعدها متصلاً بأخر أجزاء ما قبلها نحو : « نمت البارحة حتى الصباح » ، و « صمت رمضان حتى الفطر » ، كما يكون جزءاً منه نحو : « أكلت السمكة حتى رأسها » بالجر . بخلاف السيرافي وجماعة حيث يوجبون كون ما بعدها جزءاً مما قبلها كما في العطف فلا يجيزون : « نمت البارحة حتى الصباح » جراً . قال : « والمذهب الأول أولى ؛ لقوله تعالى : ﴿ سَلِمَتْ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(١) و « مطلع الفجر » ليس من الليلة لكنه ملاق لآخر أجزائها^(٢) .

ومن مظاهر اهتمامه بالقرآن الكريم تفسيره لبعض آياته كقوله في الاسم الموصول الذي يدخل في خبره الفاء : « و قد يكون خاصاً ، و صلته ماضية كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(٣) ؛ لأن الفاتنين جماعة مخصوصة ، حصل منهم الفتن . قيل هم ذو نواس ، و اسمه زرعة بن أسعد الكامل ، و من معه ، أحرقوا نصارى نجران . و قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا آوَجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾^(٤) . و قد يكون خاصاً ، و صلته مستقبلية كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ أَلَمَّوَتَ الَّذِي تَفْرُوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾^(٥) إذ المعنى : هذه الماهية التي تفرون منها تلاقىكم^(٦) . و من هذا القبيل جمعه بين معاني الآيات و دفع ما قد يُتوهم من التعارض بينها ، و من ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٧) بقوله : « وهي عند سبويه تبعيضية أي : يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً . ولا تناقض قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(٨) ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٩) خطاب لقوم

(١) القدر : ٥ .

(٢) ينظر : ص ٨١٥ .

(٣) البروج : ١٠ .

(٤) الحشر : ٦ .

(٥) الجمعة : ٨ .

(٦) ينظر : ص ١١٤ .

(٧) نوح : ٤ .

(٨) الزمر : ٥٣ .

(٩) نوح : ٤ .

نوح ، وقوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(١) خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو كانا خطابين لأمة محمد صلى الله عليه وآله فلا يناقض غفران بعض الذنوب غفران جميعها ، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها ، أو يكون أحدهما مشروطاً بالتوبة ، وهي آية غفران الذنوب جميعاً ، والقرينة قوله تعالى : ﴿ وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ﴾^(٢) ، وآية غفران بعضها غير مشروط بالتوبة وهي الصغائر ؛ لأنها تكفر بجنب ما لفاعلهما من الثواب^(٣) .

ومن مظاهر اهتمامه بالقرآن الكريم تأويل بعض آياته حتى تنسجم مع القاعدة كقوله في ظرف الزمان : « و إن لم يقع الفعل في أكثر الزمان ، فالأغلب نصبه أو جره بـ « في » اتفاقاً بين الفريقين نحو : « الخروج يوماً ، أو في يومٍ » ، و يجوز « يومٌ » ، و « السيرُ يومَ الجمعة ، أو في يوم الجمعة » ، و يجوز « يومُ الجمعة » . و أما قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾^(٤) فلتأكيد أمر الحج ، و دعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة^(٥) . و نحو قوله في لغة أكلوني البراغيث : « وهي لغةٌ ضعيفةٌ ؛ و لذلك تؤول قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٦) بأن : « الَّذِينَ ظَلَمُوا » بدل من الضمير المتصل بالفعل ، أو مبتدأ ما قبله خبره . و كذا قوله : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾^(٧) «^(٨) ، و مثله قوله في اسم الإشارة : « فعلى هذا لا يشار بأسماء الإشارة إلا إلى محسوس مشاهد قريب أو بعيد . فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو : ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾^(٩) فلتصويره كالمشاهد . وكذا إلى ما يستحيل مشاهدته نحو :

(١) الزمر : ٥٣ .

(٢) الزمر : ٥٤ .

(٣) ينظر : ص ٨١٠ .

(٤) البقرة : ١٩٧ .

(٥) ينظر : ص ١٠٢ .

(٦) الأنبياء : ٣ .

(٧) المائدة : ٧١ .

(٨) ينظر : ص ١٠٦ .

(٩) مريم : ٦٣ .

﴿ ذَالِكُمْ اللَّهُ ﴾^(١) ، و﴿ ذَالِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾^(٢) «^(٣) ، و منه قوله تعالى : ﴿ أَتَنَبَّأُ عَشْرَةَ أَسْبَابًا ﴾^(٤) ، فقد نقل توجيه ابن الحاجب لها و هو أن « أسباطاً » بدل لا تمييز ، و إلا لزم الشذوذ بجمع المميز^(٥) .

والذي يدعوه إلى هذا التأويل هو أن القرآن الكريم أفصح الكلام ، و لا يمكن أن يأتي إلا على أكمل الوجوه وأحسنها عند العرب ، وقد أشار إلى هذا المعنى عند قوله تعالى : ﴿ أَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾^(٦) : « اعلم أن الشروط في هذه الآية حاصلة في بدء النظر إلا أن القراء لما اتفقوا على الرفع — إلا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب^(٧) . و كان النصب مع الطلب مختاراً ، و القرآن لا يجوز على غير المختار — تمحل له النحاة وجهاً يخرج به عن الحد ؛ لئلا يلزم منه غير المختار^(٨) .

و الخالدي — رحمه الله — استشهد بجميع أنواع القراءات القرآنية سواء كانت متواترة أم شاذة ما وافقت الأصول النحوية ، و لم تخالف القياس ، فنراه يستشهد على تعدد الخبر بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ ﴿١٠٠﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٠١﴾ فَعَالٌ لِّمَآ يُرِيدُ ﴾^(٩) ثم يقول : « في هذه الآية خمسة أخبارٍ إن قُرِيءَ برفع « المجيد »^(١٠) ، و إن قُرِيءَ بجره صفة « للعرش » كانت الأخبار فيها أربعة^(١١) ، و يستدل بقراءة ابن كثير^(١٢) على أن ميم الجمع تضم ، ويؤتى بعدها بواو في الندبة نحو: غلامكم^(١٣) ، و يستدل على أن « لدن » يستوي فيها حذف نون الوقاية و إثباتها إذا

(١) يونس : ٣ .

(٢) يوسف : ٣٧ .

(٣) ينظر : ص ٤٤١ .

(٤) الأعراف : ١٦٠ .

(٥) ينظر : ص ٦٦٦ ، و انظر أمثلة أخرى ص ٣٦٨ ، ٦٠١ ، و ٨١٤ .

(٦) النور : ٢ .

(٧) ينظر تخريج هذه القراءة ص ١٩٥ .

(٨) ينظر : ص ١٩٥ .

(٩) البروج ١٤-١٦ .

(١٠) ينظر تخريج هذه القراءة ص ١١٠ .

(١١) ينظر : ص ١١٠ .

(١٢) ينظر تخريج هذه القراءة ص ١٨٠ .

(١٣) ينظر : ص ١٨٠ .

اتصل بها ضمير المتكلم بقوله تعالى : ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾^(١) ، و ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ على القراءتين^(٢) ، و في دخول نون الوقاية على الأفعال الخمسة يقول : « وإذا اكتفيت بنون الإعراب قلت : « الزيدان يضرباني ، وأنتما تضرباني ، والزيدون يضربوني ، وأنتم تضربوني ، وأنت تضربيني قال الله تعالى : ﴿ أَتُحْجَوْنَ ﴾^(٣) على إحدى القراءات »^(٤) .

و من أمثلة القراءات الشاذة التي استشهد بها : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾^(٥)^(٦) ، و ﴿ أَنَا أَقَلُّ ﴾^(٧)^(٨) على أن بَعْضُ العَرَبِ يَجْعَلُ ضمير الفصل مُبْتَدَأً ، مَا بَعْدَهُ حَبْرَهُ ، فلا ينتصب ما بعده في باب « كان » ، وباب « علمت » ، و « ما » الحجازية^(٩) . و استشهد بقراءة الأخفش ﴿ واللّٰثِي يُؤْلُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ﴾^(١٠)^(١١) على أنه يقال : اللّٰثِي في « اللّٰثِيين »^(١٢) . و استشهد بقراءة يحيى ابن يعمر و ابن أبي إسحاق : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾^(١٣)^(١٤) للكوفيين الذين يجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً في صلة « أي » ، أو في غيرها ، مع استطالة الصلة ، أو بدونها^(١٥) ، و احتج بقراءة أبان عن عاصم و أبي السماك : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا العَذَابِ الأَلِيمِ ﴾^(١٦) بنصب العذاب^(١٧) على أنه ربما سقطت نون الجمع قبل لام ساكنة اختياراً^(١٨) ،

(١) الكهف : ٧٦ .

(٢) ينظر : ص ٤٢٨ .

(٣) الأنعام : ٨٠ .

(٤) ينظر : ص ٤٢٩ .

(٥) الزحرف : ٧٦ .

(٦) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٤٣٤ .

(٧) الكهف : ٣٩ .

(٨) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٤٣٤ .

(٩) ينظر : ص ٤٣٤ .

(١٠) البقرة : ٢٢٦ الآية : ﴿ للَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ﴾ .

(١١) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٤٥٦ .

(١٢) ينظر : ص ٤٥٦ .

(١٣) الأنعام : ١٥٤ .

(١٤) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٤٦٠ .

(١٥) ينظر : ص ٤٦٠ .

(١٦) الصافات : ٣٨ .

(١٧) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٦٠٦ .

(١٨) ينظر : ص ٦٠٦ .

و استشهد بقراءة الأعمش ﴿ ثلاث عَوْرَات لَكُمْ ﴾^(١) على أن هذيل تفتح العين المعتلة من « فَعْلَةٌ » عند جمعها جمع المؤنث السالم^(٣) .

و من مظاهر عنايته بالقراءات توجيهها ، وذلك نحو قوله : « قرئ قوله تعالى : ﴿ يَجِبَالٌ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(٤) برفع « الطير » ، ونصبه^(٥) ، الرفع حملاً على لفظ المنادى ، والنصب حملاً على محله^(٦) ، و منه قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾^(٧) بالثنوين — وهي عن غير حمزة والكسائي^(٨) — فقد نقل توجيه ابن الحاجب لها أن « سنين » بدل ، لا تمييز ، و إلا لزم الشذوذ من وجهين : جمع مُمَيِّزٍ « مائة » ، ونصبه . فكأنه قال : « ولبثوا سنين »^(٩) .

و قد نأى الخالدي بنفسه عن القدح و التجني على القراءات القرآنية ، و لم يسلك طريق كثير من النحويين في تضعيف القراءات و مهاجمة القراء ، و لم يتعرض في كتابه هذا لشيء من ذلك ، و مع أنه اختار مذهب البصريين في عدم الفصل بين المتضايقين بغير الجار و المجرور و الظرف لكنه سكت عن قول الكوفيين الذين يجوزون الفصل بالمفعول ، و لم يتعرض لأدلتهم و التي من أهمها قراءة ابن عامر لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمُ شُرَكَاءُهُمْ ﴾^(١٠) — بضم الزاي ، و كسر الياء ، و رفع اللام ، و نصب الدال ، و خفض الهمزة^(١١) — و لم يسلك سبيل الرضي — مع كثرة متابعتة له — في تجنيه على هذه القراءة ، بل و على سائر القراءات حيث يقول : « فقراءة ابن عامر ليست بذلك ، و لا نسلم تواتر القراءات السبع ، و إن ذهب إليه بعض الأصوليين »^(١٢) . و لقد أخطأ الرضي هنا

(١) النور : ٥٨ .

(٢) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٦١٥ .

(٣) ينظر : ص ٦١٥ .

(٤) سبأ : ١٠ .

(٥) ينظر تخريج هذه القراءة ص ١٥٩ .

(٦) ينظر : ص ١٥٩ .

(٧) الكهف : ٢٥ .

(٨) ينظر تخريج هذه القراءة في ص ٥٦٦ .

(٩) ينظر : ص ٥٦٦ . و انظر مثالين آخرين ص ٦٧٧ و ٦٧٨ .

(١٠) الأنعام : ١٣٧ .

(١١) تنظر هذه القراءة في العنوان في القراءات السبع ٩٣ ، و تقريب النشر في القراءات العشر ١٤٥ ، و الفتح الرباني في القراءات السبعة ١٧٤ .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٢٩٠/٢ .

خطأين أحدهما : تضعيفه لقراءة ابن عامر لا لحجة إلا أنها خالفت قاعدة توارد عليها نحاة البصرة، مع أن القراءة متقدمة على قواعدهم و حاكمة عليها . و الثاني : حكمه على عدم تواتر القراءات السبع ، و هو منقوض بإجماع من سبقه ، و نصهم على تواتر هذه السبع ، بل و العشر ، قال الإمام أبو نصر ابن القشيري الشيرازي (ت ٥١٤ هـ) بعد أن حكى تضعيف الزجاج لقراءة : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(١) — بالخفض في « الْأَرْحَامِ »^(٢) — : « ومثل هذه الكلام مردود عند أئمة الدين ؛ لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ ، فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ ، واستباح ما قرأ به . وهذا مقام محذور لا يُقلد فيه أئمة اللغة والنحو »^(٣) . ويؤكد قوله الزركشي قائلاً : « وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه »^(٤) . و قال العلامة أحمد الحموي : « حكى البغوي الإجماع على تواتر العشرة »^(٥) . إذن في المسألة إجماع حتى حكى القرطبي أن ذلك معروف عند أهل الصناعة ، وذلك في معرض دفاعه عن انتقاد قراءة الخفض في ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٦) فقال : « مثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين ، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصناعة ، وإذا ثبت شيء من ذلك عن النبي ﷺ فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به »^(٧) . وحول هذه القراءة نفسها يرد أبو حيان رداً قوياً على ابن عطية — عليه رحمة الله — حين ردها مبيناً تواترها قائلاً : « جسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ ، قرأ بها السلف ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ﷺ بغير واسطة — عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب — عمد إلى ردها بشيء خطر في ذهنه »^(٨) . وقال السيوطي : « كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون على عاصم، وحمزة، وابن عامر قراءات بعيدة في العريضة ،

(١) النساء : ١ .

(٢) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٢١٩ .

(٣) إبراز المعاني في حرز الأماني في القراءات السبع ، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي ص ٤١٢ .

(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٣٢٢ .

(٥) القواعد والإشارات في أصول القراءات ، لأحمد بن عمر الحموي ص ٣٥ .

(٦) النساء : ١

(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٥ .

(٨) البحر المحيط لأبي حيان ٣ / ١٥٩ .

وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك ، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها. وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية «^(١).

(١) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ٢٤ .

ثانياً : الحديث النبوي و آثار الصحابة و التابعين

و يقصد بالحديث النبوي : أقوال النبي ﷺ ، و أقوال الصحابة رضي الله عنهم التي تروي أفعاله ، و أحواله أو ما وقع في زمنه^(١).

و قد مضى قدامى النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ؛ نظراً إلى أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فكل واحد منهم تصرف فيما يرويه بألفاظ من عنده ، وأن اللحن قد وقع فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع^(٢).

و ظل هذا الأمر على ذلك قرناً حتى جاء ابن مالك ، فوضع الحديث النبوي في الموضع المناسب بين أدلة الاستشهاد ، فأكثر من الاستدلال به و التعويل عليه^(٣).

و انتصر الرضي لابن مالك فاحتج بالحديث النبوي ، و استدل بنحو خمسين حديثاً في شرحه على كافية ابن الحاجب^(٤)، و مضى الخالدي على أثره ، فاحتج بواحد و ثلاثين حديثاً مروياً عن النبي ﷺ، و بواحد و عشرين أثراً مروية عن الصحابة و التابعين ، و لم يلتفت هؤلاء إلى رأي الأقدمين من النحاة ؛ إذ كانت حججهم التي استندوا عليها في عدم الاستدلال بالحديث النبوي ضعيفة ، فقولهم : إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى جوابه أن الأصل هو الرواية باللفظ ، و معنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع ، و على فرض وقوعه فالمغيب لفظاً بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة ، و ضبط أئمة الحديث لا يقارن بضبط أئمة اللغة ، فشتان شتان ما بينهما ، فرواية الشعر لم تأخذ عشر معشار ما أخذه الحديث من العناية ، فقد كثر في رواية الشعر الوضع ، و تعددت مروياتها ، ومع ذلك احتج النحاة بهذا الشعر على ما فيه ، فلو أن قائلاً عكس فاحتج بالحديث و ترك الشعر لكان محقاً . و قولهم : بوقوع اللحن في الحديث ينقضه تلك القواعد الدقيقة المعروفة عند المحدثين ؛ إذ إنهم يشترطون الضبط في السند و المتن ، و السلامة من الشذوذ و العلة ، فمن خالف الثقات تركوه ، و من لحن في حديثه تحاموه . أفيصح بعد ذلك أن يمنع الاستدلال بما صح و ثبت ؟.

(١) ينظر : في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ص ٤٦ .

(٢) ينظر : الاقتراح ص ٣٠ .

(٣) ينظر : الاقتراح ص ٢٩ ، و في أصول النحو ص ٥٠ .

(٤) ينظر : الرضي الاسترآبادي عالم النحو و اللغة ص ٩٧ .

« و أغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين من النحاة لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية و دراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن ، و لما التفتوا قط إلى الأشعار و الأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة »^(١) .

وكان استشهد الخالدي بالأحاديث النبوية موزعاً على الكتاب كله ، ففي تعريف الإعراب في أول الكتاب نراه يستدل على معناه اللغوي بحديث « الثَّيْبُ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا »^(٢) ، وفي جمع التكسير يستدل بحديث « إنكن صواحبات يوسف »^(٣) على أن جمع التكسير يجوز أن يجمع جمع سلامة ، وفي باب المبتدأ نراه يؤول حديث « يتعاقبون فيكم ملائكة »^(٤) مع بعض آي القرآن حتى لا تقع في لغة أكلوني البراغيث التي حكم بضعفها ، و في حذف الخبر وجوباً استدل بحديث : « أقرب ما يكون العبد من ربه و هو ساجد »^(٥) على مجيء الحال — الذي يستغنى عنه — جملة اسمية، و في ضمير الفصل يستدل بحديث : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » على أن بعض العرب يجعله مبتدأ ، ما بعده خبره »^(٦) ، و في ضمير الشأن يستدل بحديث : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » على أنه يجوز حذف ضمير الشأن منصوباً^(٧) ، و في أسماء الأفعال يستشهد لاسم الفعل « عليه » بحديث : « فعليه بالصوم فإنه له وجاء »^(٨) . وفي المعرفة يستدل بحديث : « لَيْسَ مِنْ أَمْرِ امْصِيَامٍ فِي امْسْفَرٍ » على لغة حمير ونفر من طيء و هي إبدال الميم من لام التعريف^(٩) ، و في العدد يستدل بحديث : « صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ » على أنه قد تحذف الياء في « ثمان » في غير التركيب^(١٠) . و في جمع المؤنث السالم يستدل بحديث : « ليس في الخضراوات صدقة » على أنه إن غلبت الاسمية على أفعل فعلاء

(١) ينظر : في أصول النحو ص ٥٤ .

(٢) ينظر : ص ١٠ .

(٣) ينظر : ص ٤٨ .

(٤) ينظر : ص ١٠٦ .

(٥) ينظر : ص ١٢١ .

(٦) ينظر : ص ٤٣٤ — ٤٣٥ .

(٧) ينظر : ص ٤٣٨ .

(٨) ينظر : ص ٤٨٣ .

(٩) ينظر : ص ٥٤٣ .

(١٠) ينظر : ص ٥٦٣ .

جاز جمعها جمع المؤنث السالم اتفاقاً^(١) . و هكذا يمضي إلى آخر كتابه في الاستشهاد بالحديث النبوي .

و مما يلاحظ عليه أنه لم يكن يفرق في استشهاده بين الحديث الصحيح و الضعيف ، و لم يكن يعتني بالطريق الذي يخرج منه الحديث فلربما رواه من طريق غير معروفة ، مع وجود طريق أخرى مشهورة ، و من ذلك حديث : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ » فقد رواه عن النمر بن توبل^(٢) ، و هي غير موجودة في أمات الحديث التي بين يدي ، بينما أخرجه أحمد في مسنده (٤٣٤/٥) من حديث كعب بن أبي عاصم الأشعري ، و هي الطريق المشهورة ، و لم يذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير^(٣) غيرها مع عنايته بجمع الطرق و الروايات .

وقد أكثر الخالدي — رحمه الله — من الاستشهاد بكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، و هو مقتدٍ في ذلك بالرضي الذي أضاف إلى الاستشهاد بالحديث الشريف الاستشهاد بكلام أهل البيت وبخاصة علي بن أبي طالب^(٤) . فقد بلغ عدد ما نقله الخالدي عن الإمام علي أربعة عشر أثراً ، و من الأبواب التي استدل فيها بكلامه باب المفعول المطلق حيث استشهد بقوله : « نحمده على عظيم إحسانه، ونثبر برهانه، ونوامي فضله وامتتانه . حمداً يكون لحقه أداء » على أن المصادر إن لم يأت بعدها ما يبينها من فاعل أو مفعول أو مجرور بحرف جر أو إضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز^(٥) ، و في ربط جواب الشرط بالفاء يستدل بقوله : « فإن فعل الله لكم ذلك أتؤمنون » على أن جواب الشرط إن كان مصدراً بهمزة الاستفهام ، و سواء كان اسمية أو فعلية لم تدخل الفاء عليه^(٦) .

و لم يقتصر على الاستشهاد بكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، بل إنه استشهد بكلام غيره من الصحابة كأمر المؤمنين عمر بن الخطاب عليه السلام ، فقد استشهد بقوله : « لولا علي لهلك عمر » على حذف الخبر وجوبا بعد « لولا »^(٧) . و استشهد بقول عبدالله بن الزبير عليه السلام : « إنَّ

(١) ينظر : ص ٦١١ .

(٢) ينظر : ص ٥٤٣ .

(٣) ينظر : تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٢/٢١٧ .

(٤) ينظر : الرضي الاسترأبادي ص ١٠١ .

(٥) ينظر : ص ١٤٠ .

(٦) ينظر : ص ٧٢٠ .

(٧) ينظر : ص ١٢٠ .

وراكبها « على أن « إنَّ » تأتي بمعنى « نعم »^(١) . و استشهد بقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « بئس عبد الله أنا إن كان كذا »^(٢) على أن فاعل « نعم و بئس » يأتي مضافاً إليه . و استدل بقول سهل بن حنيف رضي الله عنه : « شهدت صفين ، وبئست الصفون »^(٣) على أنه مما ترك تمييز ضميره أي بئست بقعة الصفون . كما استشهد بقول ابن عباس رضي الله عنه : « لو قالوا في جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ نعم لكان كفراً »^(٤) ، و بما حُكي عنه حين قيل له : « أَلستم أهل بيت يتقدم كباركم صغاركم ؟ قال : « أجل » ، أي : بلى »^(٥) . كما استشهد على جواز حذف خبر « إنَّ » و أخواتها بقول عمر بن عبد العزيز — و قد مَتَّ إليه رَجُلٌ بِقَرَابَةٍ — : « إنَّ ذلك » أي : مُصَدِّقٌ ، فلما ذكر الرجل حاجته قال عمر : « لعل ذاك » أي : حاصل^(٦) .

و كل هذا يدل على أن الخالدي لا يرى مانعاً من الاستشهاد بالحديث النبوي و أقوال الصحابة و التابعين . و لو أن النحاة توسعوا في الاحتجاج بهما ، و جعلوهما المصدر الأساس بعد القرآن الكريم ، و تركوا الضعيف و المنحول من الشعر لكان الدرس النحوي أكثر خصوبة و حيوية ، و لوفروا على أنفسهم عناءً كبيراً ، و لأغنوا اللغة العربية أكثر مما أغنوها بالشعر .

(١) ينظر : ص ٩٠٨ .

(٢) ينظر : ص ٧٩٨ .

(٣) ينظر : ص ٧٩٨ .

(٤) ينظر : ص ٩٠٤ .

(٥) ينظر : ص ٩٠٧ .

(٦) ينظر : ص ١٢٨ .

ثالثاً : أقوال العرب و أمثالهم

وقد اعتمد النحاة في استنباط قواعدهم و تقريرها على كلام العرب قال السيوطي : « وأما كلام العرب فيحتاج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم »^(١) ، و اقتصروا على تدوين كلام القبائل الضاربين في وسط الجزيرة كأسد ، و قيس ، و تميم ، و هذيل .

لكننا إن قابلنا الشواهد النثرية التي نقلت عن العرب بالشواهد الشعرية و جدناها قليلة جداً فقد فرط النحاة في كثير من النثر ؛ إذ لم يحتجوا بجميع ما عندهم ، « بل لقد أخطئوا حين تمأنوا بكتب الإمام الشافعي ، و من في طبقتهم من الفصحاء الذين نشئوا في بيئة سليمة ، و لم يتطرق الفساد إلى لغتهم »^(٢) ، فلوا أنهم الفتوا إلى هذه الثروة الهائلة ، و تركوا الاشتغال بالشعر المختلق ، و المجهول و ما ارتكب فيه الضرورات لوفروا على أنفسهم عناءً كبيراً ، و لأغنوا اللغة العربية أكثر مما أغنوها بالشعر .

و لقد سار الخالدي على منوالهم فاستشهد بجملة من الأمثال و الحكم ، و الأقوال المأثورة عن العرب بلغ عددها سبعة و أربعين قولاً ، ففي اتصال الضمير و انفصاله يحتج بقول بعض العرب : « عليه رجلاً ليسني » على أنه يجوز اتصال الضمير إذا وقع خبراً لـ « ليس »^(٣) ، ويستشهد لـ « ما » الاسمية التي تأتي صفة و معناها التعظيم بقول الزباء : « لأمرٍ ما جدع قصير أنفه »^(٤) ، و في أسماء الأصوات يستشهد بقولهم : « إن في مضٍ لمطمعاً » على أن « مضٍ » اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفيتين ، عند رد المحتاج ، وليس الرد بمثله رد إياس بالكلية ، بل فيه إطماعٌ ما^(٥) . و هكذا يمضي إلى آخر كتابه في الاحتجاج بأقوال العرب و أمثالهم .

(١) ينظر : الاقتراح للسيوطي ص ٣٣ .

(٢) ينظر : في أصول النحو ص ٧٥ .

(٣) ينظر : ص ٤٢٠ .

(٤) ينظر : ص ٤٦٩ .

(٥) ينظر : ص ٤٩٤ .

رابعاً : الشواهد الشعرية

وقف الخالدي — رحمه الله — من الشواهد الشعرية و الاحتجاج بها موقف من سبقه من النحاة في الاعتماد على الشعر ، و جعله المصدر الأساس من مصادر الاحتجاج النحوي ؛ ولهذا كثرت شواهد الشعرية حتى بلغ عددها سبعمائة وواحد وخمسين بيتاً .

وغرضه حين يستشهد بالشعر إما تثبيت قاعدة نحوية ، و من ذلك قوله في اتصال الضمير و انفصاله : « وإن كان الأول مجروراً ، والثاني منصوباً فإن كان الثاني أنقص تعريفاً فلك الاتصال والانفصال نحو : « ضَرَبَيْكَ ، وَضَرَبِي إِيَّاكَ » قال :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ ^(١)

و أحياناً يكون غرضه الاحتجاج به لفريق على فريق آخر ، و من ذلك قوله : « والكوفيون أجازوا ترك الإتيان بالمنفصل في الصفة إن أمن اللبس نحو : « هندٌ زيدٌ ضاربتُه » كقوله :

وإنَّ امرأً أسرى إليكِ ودُونَهُ من الأرضِ مومئةٌ ويبدأ سَمَلُكَ
لحقوقه أن تستجيب لصوته وأن تعلمي أن المعان موفق ^(٢) .

و من ذلك قوله في « التي » : « قال بعضهم : يئني المشدد على الكسر قال :

وليس المالُ فاعلمهُ بمالٍ وإن أعناك إلا للذي
ينالُ به العلاءُ ويصطفيه لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

وحكى الزمخشري أنه يبنى على الضم كقول الشاعر :

أَغْضُ مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي يَأْلَفُ الْحِلْمُ إِنْ جَفَاهُ بَدِي ^(٣) .

و قد يكون غرضه من إيراد الشاهد الشعري الاحتجاج به لترجيح رأي ، و من ذلك قوله بتجويز أن يجيء بعد « لولا » ضمير مشترك بين النصب والجر : « وقد جاء بعدها ضمير مشترك بين النصب والجر إلا عند المبرد ^(٤) فإنه منعه وقال : « هو خطأ » . والصحيح وروده كقوله :

لولاك هذا العام لم أحجج

(١) ينظر : ص ٤١٩ . و انظر أمثلة أخرى ص ٤٢١ .

(٢) ينظر : ص ٤١٦ — ٤١٧ .

(٣) ينظر : ص ٤٥٤ . و انظر أمثلة أخرى ص ٤١٨ ، ٥٠٦ ، ٦٥٢ ، ٧٠٠ .

(٤) ينظر : الكامل ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ ، والإنصاف ٢/٦٨٧ .

وقوله :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِيٍّ ^(١)

و قد يكون غرضه بيان المعنى اللغوي لمصطلح معين ، ومن ذلك قوله في تعريف المضمّر :
« الْمَضْمَرُ فِي اللُّغَةِ الْمُخْفَى ، قَالَ الطَّرْمَاح :

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ الْبِلَادُ كَأَنَّهُ سَيْفٌ عَلَى عِلْمٍ يُسَلُّ وَيُعْمَدُ ^(٢) .

و مثله قوله في تعريف الحرف : « الحرف في اللغة : الناقاة الهزيلة ، وكذا الضخمة .
شبهت الهزيلة بحرف السيف ، والضخمة بحرف الجبل ، قال :

وَحَرْفٌ كَنُونٍ تَحْتَ رَأْيٍ وَلَمْ يَكُنْ بِدَالٍ يَوْمَ الرَّسَمِ غَيْرَهُ النَّقْطُ

وقال :

وَحَرْفٌ كَأَلْوَاكِ الْإِرَانِ نَسَأَتْهَا عَلَى لَأَحِبِّ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدٍ

وطرف الشيء : حرفه وغير ذلك ^(٣) .

و قد يكون غرضه لرد رأي رآه مرجوحاً ، و من ذلك رده في باب الكناية عن الأعلام
على ابن السراج وابن الحاجب قولهم: إن لفظ « فلان » لم يأت إلا محكيًا كقوله تعالى: ﴿ لَيْتَنِي

لَمْ أَخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ ^(٤) « قائلًا : « وكلاهما منتقض بقوله :

سَكُنُوا شُبَيْنًا وَالْأَحَصَّ وَأَصْبَحْتُ نَزَلْتُ مَنَازِلَهُمْ بَنُو ذُبْيَانَ

وَإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنْ أُكْرُومَةٍ رَفَعُوا مَعَاوِزَ فَقَدِهِ بِفُلَانٍ

وقال :

أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى نَهَكْتُهُ وَبِالَّذِينَ حَتَّى مَا أَكَادُ أَدَانُ

وَحَتَّى سَأَلْتُ الْقَرْضَ عِنْدَ ذَوِي الْغِنَى فَرَدَّ فُلَانٌ حَاجَتِي وَفُلَانٌ ^(٥) .

أو لحكاية لغة من لغات العرب ، و من ذلك قوله : « وَيُسَكِّنُ الْوَاوِ وَالْيَاءَ قَيْسَ وَأَسَدَ ،

ويشددهما همدان قال :

(١) ينظر : ص ٤٢٢

(٢) ينظر : ص ٤٠١ .

(٣) ينظر : ص ٨٠٣ .

(٤) الفرقان : ٢٨ .

(٥) ينظر : ص ٥٥٠ .

وإنَّ لساني شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ ^(١) .

و من هذا القبيل قوله : « وأما قولهم : « هَوْلَاءِ » فتخفيف « هَوْلَاءِ » بحذف ألف « ها » ،
وقلب همزة « أولاء » واواً . قال :

تَجَلَّدُ لَا يَقُلُّ هَوْلَاءِ هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفَاً وَغَيْظاً ^(٢) .

و منه قوله : « وربما حرت هذيل بـ « متى » على أنها بمعنى « مِنْ » قال :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْتُ مَتَى لُحَجِّ خُضِرٍ لَهْنٌ نَتِيحٌ ^(٣) .

و أحياناً يكون غرضه تأويل البيت حتى ينسجم مع القاعدة ، ومن ذلك قوله : « الصلة
جملة خبرية دون الإنشائية والطلبية ؛ لأنه لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها . وأما قول
الشاعر :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَرْوَرُهَا

فمتأول بـ « التي يقال عندها هذا القول » ^(٤) . و من هذا القبيل أيضاً تأويله عدم نصب

« أن » المصدرية للفعل في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

إمّا للحمل على المخففة ، أو للحمل على « ما » المصدرية ^(٥) .

و قد يكون غرضه لبيان الضرورة الشعرية كقوله في ضمير الغائب : « واقتصروا في مثناه

على الألف ، وفي مجموعه على الواو . وقد يستغنى بالضممة عن الواو في الضرورة قال :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأُسَاةُ ^(٦) .

و كقوله : « وقد تحذف الواو من « هو » ، والياء من « هي » ضرورة كقوله :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

وقوله :

* دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَ ^(١) .

(١) ينظر : ص ٤١٠ .

(٢) ينظر : ص ٤٤٣ .

(٣) ينظر : ص ٥٢٧ . وانظر أمثلة أخرى ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٥٠٢ ، ٥٩٢ ، ٦١٥ .

(٤) ينظر : ص ٤٥١ .

(٥) ينظر : ص ٦٧٨ ، وانظر ص ٢٣٧ .

(٦) ينظر : ص ٤٠٦ .

أو لبيان النادر كقوله في « حيث » : « وندرت إضافتها إلى مفرد قال :
وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ السَّحْبِيِّ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ
وقال :

وَنَحْنُ سَقَيْنَا الْمَوْتَ بِالشَّامِ مَعْقِلًا وقد كان مِنْكُمْ حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ
أي : وقد كان معقل في مكان لي العمائم ، وهو الرأس . وقال :
أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعًا نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا ^(٢) .

و كقوله في إعراب المضارع بثبوت النون : « وندر حذف النون لغير شيء . قال :
أَيُّتُ أُسْرِي وَتَيْبَتِي تَدُلُّكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِّي ^(٣) .

و ربما ساق البيت الشعري ليصور حال بعض النحاة ، أو بعض القضايا النحوية ، فمن
الأول قوله في باب التنازع يصور حال الكسائي : « فذهب إلى حذف فاعل الأول عند إعمال
الثاني . ففرّ من الإضمار قبل الذكر إلى ما هو أقبح منه ، و هو حذف الفاعل ، فكان كما قال
الشاعر :

فَكُنْتُ كَالسَّاعِيِ إِلَى مَثْعَبٍ مُوَاتِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ ^(٤) .
و من الثاني قوله في باب النداء : « فصار الرجل في نحو : « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » كـ « النعامة »
قال الشاعر :

مِثْلُ النِّعَامَةِ إِنْ قِيلَ أَحْمَلِي لَحِقَتْ بِالطَّيْرِ أَوْ طُيِّرَتْ صَارَتْ مِنَ الْإِبْلِ .
إِنْ قِيلَ : لِمَ وَجِبَ رَفَعَهُ ؟ قِيلَ : هُوَ مِنَ الْمَنَادَى الْمَفْرَدِ الَّذِي بَاشَرَهُ حَرْفَ النَّدَاءِ ؛ لِكَوْنِهِ
المقصود دون موصوفه . فإذا قيل : فيجب إذن أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى
المضموم . قيل : ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله ^(٥) .

و ربما حكم على بعض الأبيات الشعرية بالضعف أو الشذوذ لمخالفتها بعض القواعد
النحوية ، و من ذلك قوله في الضمير المنفصل : « وَشَذَّ مَجِيئُهُ مُتَصِلًا مَعَ الْفَصْلِ بِـ « إِلَّا »
كقوله :

(١) ينظر : ص ٤٠٩ . وانظر : ص ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٥٢ ، ٥٠٦ ، ٦٧١ .

(٢) ينظر : ص ٥١٩ .

(٣) ينظر : ص ٦٧٢ ، وانظر : ص ٥٧٦ ، ٥٧٧ .

(٤) ينظر : ص ٧٦ .

(٥) ينظر : ص ١٦٥ .

وما نُبالي إذا ما كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ»^(١)

و طريقته في الاستدلال بالشاهد الشعري بذكر البيت كله منسوباً إلى قائله ، أو بذكره دون نسبة ، أو بذكر جزء من البيت ، وقد يكرر الشاهد في أكثر من موضع .
و في الغالب فقد اعتمد مشاهير الشعراء المعتمدين عند أئمة النحو و اللغة ، فمن شعراء العصر الجاهلي الذين احتج بهم امرؤ القيس بن حجر ، و النابغة الذبياني ، و عنتره بن شداد ، و زهير بن أبي سلمى ، و طرفه بن العبد ، و المتلمس و غيرهم . و من الشعراء الإسلاميين الذين احتج بهم لبيد بن ربيعة ، و حسان بن ثابت ، و كعب بن مالك ، و زيد الخير الطائي ، و الشماخ بن ضرار الذبياني و غيرهم . و من شعراء العصر الأموي الذين احتج بهم عمر بن أبي ربيعة ، و عبید الله بن قيس الرقيات ، و كثير عزة ، و الأحوص عبد الله بن محمد الأنصاري ، و الفرزدق ، و جرير ، و ذو الرمة ، و الكميت بن زيد ، و الطرماح . و لا تخلو شواهد من مجهولة القائل ، أو التي طعن فيها .

وقد أتى ببعض الأبيات الشعرية التي لا تنسب إلى عصر الاحتجاج ، و الظاهر أنه ساقها محتجاً بها لا مستأنساً . يدل على ذلك طريقة عرضه لهذه الأبيات الشعرية ، فقد أتى ببعضها في معرض التأسيس للقاعدة النحوية و بيان جواز بعض الوجوه النحوية، و من ذلك احتجاجه بقول المتنبي :

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَا

على أنه يجوز عند النحويين اتصال الضمير إذا تقدمه ضمير ليس أعرف منه^(٢) . كما احتج بقوله : هو البين حتى ما تأنى الحزائق

على أنه قد يخبر عن ضمير الشأن بالمفرد^(٣) .

و منها احتجاجه بقوله :

خَرَجْتُ إِلَى إِقْطَاعِهِ فِي ثِيَابِهِ عَلَى طَرْفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ

على أنه يجوز أن يجتمع على فعل واحد كثير من حروف الجر^(٤) .

(١) ينظر : ص ٤١٤ .

(٢) ينظر : ص ٤١٨ .

(٣) ينظر : ص ٤٦ .

(٤) ينظر : ص ٧٣٤ .

و ربما ساق بعض هذه الأبيات لبيان المعنى اللغوي و يحتج بها عليه ، و من ذلك احتجاجه بقول أبي العلاء المعري :

وَحَرْفٌ كُنُونٌ تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ بَدَالٍ يُؤْمُ الرِّسْمَ غَيْرَهُ النَّقْطُ
على أن معنى الحرف : الناقة الهزيلة ، وكذا الضخمة . شبهت الهزيلة بحرف السيف ،
والضخمة بحرف الجبل^(١) .

و مما يدل على أنه أتى بهذه الأبيات للاحتجاج لا للاستئناس عرضه لها في مواضع الخلاف بين النحويين ، فيحتج لفريق على آخر ببعض هذه الأبيات ، فقد احتج للكوفيين على أن « أفعل » التفضيل يأتي من السواد والبياض ، بقول المتنبي :

* لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ^(٢)

و احتج كذلك في باب المبتدأ و الخبر على أن « غير قائم » أجري مجرى « ما قائم » لكونه بمعناه بقول أبي نواس :

غَيْرٌ مَأْسُوفٍ عَلَى الزَّمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(٣)

و لم يغفل الخالدي النظم التعليمي لإدراكه أنه يعزز النشر ، ففي الممنوع من الصرف نراه يشرح بيت الكافية :

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيْبٌ
و التُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ
ثم يذكر بيتاً آخر يجمع هذه العلل و هو :

أَعْجِمُ وَأَنْتَ عَادِلًا زَائِدًا وَزَنَا وَرَكَّبُ وَصَفَ جَمْعٍ عُرْفُ^(٤)

وفي نفس الباب يجمع أوزان العدل في بيت هو :

فُعَالٌ ثُمَّ مَفْعَلٌ وَفُعَلٌ فَعَلٌ فَعَلٌ فَعَالٌ وَكَمُلُ^(٥)

و في باب المفعول المطلق يقول : « قال بعض الأدباء :

(١) ينظر : ص ٨٠٣ .

(٢) ينظر : ص ٦٥٢ ، و انظر : ص ٩٠٠ .

(٣) ينظر : ص ٨٩ .

(٤) ينظر : ص ٢٦ .

(٥) ينظر : ص ٥٧ .

الفَعْلَةُ لِلْمَرَّةِ وَالْفِعْلَةُ لِلْحَالَةِ وَالْمَفْعِلُ لِلْمَوْضِعِ وَالْمِفْعَلُ لِلآلَةِ» (١) .

و في جمع التكسير يسوق جموع القلة في أبيات قائلًا : « و قد جمعها من قال :

ألا إنَّ أَفْعَالًا مِثَالًا وَأَفْعَالًا

كـ « جِمْلٍ ، وَأَحْمَالٍ ، وَفَلْسٍ وَأَفْلُسٍ

وَمِنْ جَمْعِهِ الْجَمْعُ الْمُصَحَّحُ كُلُّهُ

و قد انفرد الخالدي بأبيات لم يستشهد بها النحاة ، و لم أستطع تخريجها مما بين يدي من

مصادر و هي :

أَنْسَيْتَ أَنَّ اللَّهَ أَخْرَجَ آدَمًا

مِثْلَ النِّعَامَةِ إِنْ قِيلَ أَحْمَلِي لَحِقْتُ

رَأَيْ مَنْ رَمَى فَأَصَابَ قَلْبِي

وَقَالُوا تُرَابِي فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ

مِنْهَا إِلَى الدُّنْيَا بِذَنْبٍ وَاحِدٍ (٣)

بِالطَّيْرِ أَوْ طُيِّرَتْ صَارَتْ مِنَ الْإِبْلِ (٤)

وَقَالَ مَنْ الْمَطَالِبُ قُلْتُ أَنْتَا (٥)

أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمًا (٦)

كما استشهد بأبيات معروفة النسبة ، لكن لم يسبق إلى الاستشهاد بها في كتب النحو التي

وقفت عليها ، و هذه الأبيات هي :

وَمَا قُلْتُ حَتَّى نَالَ شَتْمَ عَشِيرَتِي

كَأَنَّ بَنَاتِ نَعَشٍ طَالَعَاتٍ

يَكَادُ يُمَسِّكُهُ عِرْفَانُ رَاحَتِهِ

نُفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو وَالْوَحِيدَ وَجَعَفَرًا (٧)

قَطَارٌ قَاصِدٌ لِلشَّامِ زُورٍ (٨)

رُكْنُ الْخَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ (٩)

(١) ينظر : ص ١٣٧ .

(٢) ينظر : ص ٦١٩ .

(٣) ينظر : ص ٢٩ .

(٤) ينظر : ص ١٦٥ .

(٥) ينظر : ص ٤٠٥ .

(٦) ينظر : ص ٧٦٤ .

(٧) ينظر : ص ٢١٦ .

(٨) ينظر : ص ٣٦٣ .

(٩) ينظر : ص ٢١٤ .

فَأَعَاضَ هَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَّا^(١)
تَزُورُ بِلَا رَيْبٍ فَقَلْتُ عَسَاهَا^(٢)
أَرَى نَارَ لَيْلِي أَوْ يَرَانِي سَمِيرُهَا^(٣)
فَحَذَارٍ مِنْ أَسَدِ الْعَرِينِ حَذَارٍ^(٤)
وَرَبْعٌ عَفَى عَنْهُ مَصِيفٌ وَمَرْبَعٌ^(٥)
وَلَكِنَّ الظُّلْمَ هُوَ الْمَلُومُ^(٦)
ثُمَّتَ جَاءَ الْمَرْوَتَيْنِ فَسَعَى^(٧)

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْعَزَالَةِ لَيْلَهَا
فَقَالَ عَسَاهَا بَعْدَ زُورَةٍ بَاطِلٍ
وَأَشْرَفُ بِالْقَوْزِ الْيَمَانِي لَعَلِّي
الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالسِّيُوفُ عَوَارٍ
أَمَا إِنَّهُ لَوَلَا الْخَلِيطُ الْمُوَدَّعُ
أَمَا وَاللَّهِ إِنَّ الظُّلْمَ لُوْمٌ
ثُمَّتَ طَافَ وَانْتَشَى مُسَلِّمًا

(١) ينظر : ص ٤١٨ .

(٢) ينظر : ص ٤٢٤ .

(٣) ينظر : ص ٤٢٨ .

(٤) ينظر : ص ٤٨٥ .

(٥) ينظر : ص ٨٥٩ .

(٦) ينظر : ص ٩٠٠ .

(٧) ينظر : ص ٥٧٧ .

الفصل الخامس

موقفه من الأصول النحوية

أولاً : السماع

و هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فأعلاه كلام الله تعالى و هو القرآن الكريم ، ثم كلام نبيه ﷺ ، ثم كلام العرب قبل البعثة ، و في زمنه و بعده إلى زمن فسدت الألسنة فيه بكثرة المولدين، نظماً و نثراً^(١) .

و الخالدي — كغيره من النحاة — اعتمد على السماع في إثبات الأحكام النحوية ، ففي باب المفعول المطلق قال : « اعلم أن المصادر التي يحذف ناصبها وجوباً سماعاً مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف أفعالها ، وجعلوا المصدر عوضاً منها للكثرة فهي في المعنى معللة بالكثرة إلا أنه لما لم يقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج إلى السماع^(٢) ، و في باب المفعول به يعلل الحذف السماعي لعامل المفعول به بقوله : « و علة وجوب الحذف فيه كثرة الاستعمال ، وكان سماعياً ؛ لعدم ضابطٍ يُعرف به ثبوتُ علة وجوب الحذف ، أي كثرة الاستعمال^(٣) . و في صلة الموصول يُحوّز أن يكون العائد إليه غائباً وهو الأكثر ؛ لأن المظهرات كلها غيب نحو : « أنا الذي قال كذا » ، و يجوّز — حملاً على المعنى — أن تقول : « أنا الذي قلت كذا » ، ثم يستشهد بقول المازني : « لو لم أسمع لم أجوزه^(٤) » .

و قد دعا في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع ، و عدم التوسع في القياس ، ففي باب الممنوع من الصرف قال : « واعلم أن « فُعَل » إذا كان علماً فإن سُمع منعه قُدّر عدله عن « فاعل » كـ « عمر » ، و إن سمع صرفه لم يُقدّر عدله كـ « أدد ، و بُد » ، و إن التبس فإن جَمع شرطين ثبوت « فاعل » ، و عدم « فُعَل » قبل العلمية فهو غير منصرف كـ « قُثم ، و جُحَا » ؛ لأنه ثبت : « قائم ، و جاح » ، و عدم « قُثم ، و جُحَا » ، قبل العلمية ، فحكمتنا بعدله عن « فاعل » الجنسي ، و قطعنا بعدم نقله عن « فُعَل » الجنسي لعدمه^(٥) ، و في باب الحال يقول في المصادر التي تقع حالاً : « وهذا سماعي ، ولا يقاس في شيء من المصادر التي تقع حالاً ،

(١) ينظر : الاقتراح للسيوطي ص ٢٤ .

(٢) ينظر : ص ١٣٩ .

(٣) ينظر : ص ١٥١ .

(٤) ينظر : ص ٤٦٢ .

(٥) ينظر : ص ٣٧ .

بل يقتصر على ما سُمع نحو : « قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً ، وعياناً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً ، و عدواً ، و مشياً » ، فلا يقال : « جاء زيدٌ ضحكاً » ، أي : ضاحكاً ؛ لما لم يسمع ^(١) .
كما إنه يستخدمه أصلاً من الأصول التي يرد بها على معارضيها ، فقد رد على المبرد والكوفيين قياسهم « فعال و مفعل » في الأعداد المعدولة إلى تسعة قائلاً : « و المبرد و الكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة نحو : « خماس و مخمس ، و سداس و مسدس » . و السماع مفقودٌ ^(٢) ، و رد عليهم تجويزهم عدم التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن ، فإنهم أجازوا : « إنَّه ضرب » ، قائلاً : « وليس لهم شاهد ^(٣) » ، و من هذا النوع رده على الأخفش الصغير في تجويزه حذف حرف الجر مع غير « أن و أن » إذا تعين قياساً كما في : « خرجت الدار » . قائلاً : « ولم يثبت ^(٤) » .

و الخالدي يتمسك بالأصل المستند إلى السماع ، ولا يخالفه بتأويل إن أمكن تمشية ذلك الأصل ، و من ذلك قوله : « وقوله تعالى : ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ ^(٥) ، وقوله :
بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نَعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بَتَوَامٍ
قيل : إن « في » فيهما بمعنى « على » . والأولى أنهما ظرفية لتمكن المصلوب في الجذع كتمكن المظروف في الظرف . وقيل إنها بمعنى الباء في قوله :
وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى وَالْأَبَاهِرِ
والأولى أن تكون بمعناها أي : لهم بصارة و حذق في هذا المعنى . قيل : وتكون بمعنى « إلى » كقوله تعالى : ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ ^(٦) ، والأولى بقاؤها على أصلها ، والمراد التمكن ^(٧) .

و يدافع عن الرواية التي يرويها الثقة ، فمن ذلك قوله : « و حكى سيبويه عن بعض

(١) ينظر : ص ٢٣٤ ، و انظر ص ٢٣٩ .

(٢) ينظر : ص ٣٣ .

(٣) ينظر : ص ٤٣٧ .

(٤) ينظر : ص ٧٣٣ . و انظر : ص ٥٧٢ ، ٧٢٣ ، ٨٢٢ ، ٨٧٦ .

(٥) طه : ٧١ .

(٦) إبراهيم : ٩ .

(٧) ينظر : ص ٨١٩ ، و ص ٨٤٢ ، ٨٥١ .

العرب : « قال فلانة » . وأنكره المبرد ، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته ^(١) .
و إذا كان النص مخالفاً للقواعد العامة ، و الأصول الثابتة فإنه لا يردده ، و لا يطعن فيه ،
بل يخرجته تخريجاً يتفق مع تلك القواعد ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ ^(٢) على
قراءة من قرأ « جاعل الليل » ^(٣) فقد عمل هنا اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ، فنصب مفعولاً به ،
و لا يجوز ذلك إلا عند الكسائي ، فخرج هذه القراءة بجعل النصب فيها بفعل مقدر أي : وجعله
سكناً . فالليل جواب لسؤال مقدر كأنه حين قيل : « جاعل الليل » قيل : « ما جعله ؟ » فقيل :
« سكناً » أي : جعله سكناً ^(٤) . و من هذا القبيل أيضاً ما جاء في « إذن » إذ من شرط نصبها
للمضارع : ألا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها ، فإن كان مابعداً من تمام ما قبلها بأن يكون
ما بعدها خبراً لما قبلها نحو : « أنا إذن أكرمك » ، وإني إذن أكرمك » فإن « إذن » لا تنصب ،
وقد جاءت ناصبة مع كون ما بعدها خبراً عما قبلها قال :

لَا تَجْعَلَنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرًا .

فأوله بأن الخبر هو « إذن أهلك » ، لا « أهلك » وحده ^(٥) .

و من هذا النوع أيضاً قوله : « وأما قوله :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْنُ حَرَامٌ

وقوله تعالى : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَلَا تَعَزَمُوا عُقْدَةَ اللَّيْلِ ﴾ ^(٧) ،
﴿ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ ^(٨) فالأولى تضمين اللازم معنى المتعدي أي : تجوزون ، ولألزم ،
وتنوا ، وترضعوا ، حتى لا يحمل على الشذوذ ^(٩) .

(١) ينظر : ص ٥٨٨ . وانظر مثلاً آخر ص ٦٣٧ .

(٢) الأنعام : ٩٦ .

(٣) ينظر تخريج هذه القراءة ص ٦٣٤ .

(٤) ينظر : ص ٦٣٤ .

(٥) ينظر : ص ٦٨١ — ٦٨٢ ، وانظر ص ٨٥٣ .

(٦) الأعراف : ١٦ .

(٧) البقرة : ٢٣٥ .

(٨) البقرة : ٢٣٣ .

(٩) ينظر : ص ٧٣٣ . وانظر ص ٦٨٢ ، ٦٨٥ .

و ربما أبدى اعتراضه عليه من جهة الرواية ؛ إذ يحتج بعض النحاة برواية مرجوحة مع وجود رواية أخرى لذلك البيت هي أرجح من تلك الرواية ، و من ذلك ما جاء في « إذا ما » حيث قال بعض النحاة : يجازى بها ، فتجزم الشرط والجزاء ، وينشد للفرزدق :

* فَكَانَ إِذَا مَا يَسْتَلُّ السِّيفَ يَضْرِبُ

فتعقبه الخالدي بقوله : « والرواية : « متى ما » ^(١) .

و منه أيضا قوله : « وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد « كما » على أنها بمعنى « كيما » والياء محذوفة ، وأنشدوا :

لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا

والبصريون يمنعون ذلك ، وينشدون :

لَا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ

بالتوحيد ^(٢) .

و يعلق الحكم النحوي أحيانا على صحة النقل كقوله : « و « وُعِلَ » لغة في « وَعِلَ » إن صح النقل ^(٣) ، و في الأسماء الستة مع ياء المتكلم : « وأجاز المبرد ردَّ لاماتها جميعاً كما نقل عنه ابن يعيش ، وابن مالك . وفي نقل الزمخشري ، وابن الحاجب عن المبرد رد اللام في « الأب ، والأخ » فقط . فعلى النقل الأول تقول : « أَيْ ، وَأَخِي ، وَحَمِي ، وَهَيْ » . وعلى النقل الثاني : « أَيْ ، وَأَخِي ، وَحَمِي ، وَهَيْ » ^(٤) .

(١) ينظر : ص ٥٢٦ .

(٢) ينظر : ص ٦٨٥ ، و انظر ص ٨٥٣ .

(٣) ينظر : ص ٥٦ .

(٤) ينظر : ص ٣٣٥ .

ثانيا : القياس

و هو تقدير الفرع بحكم الأصل^(١) . أو : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه . و هو من أصول النحو المعتبرة ، بل هو معظم أدلة النحو ، و المعول عليه في غالب مسائله^(٢) .

و قد لازم القياس نشأة النحو العربي ، و هو أمر طبيعي ؛ لأن القياس هو الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية و اطرادها ، و كان قياس النحاة في أول أمرهم فطرياً لغوياً يُبنى على الكثرة المطردة في كلام العرب ، ثم بدأت الصنعة و العقل يدخلان أقيسة النحاة منذ أن تُرجم منطق أرسطو ، فَوُجد ما يسمى بالقياس العقلي أو المعنوي أو الصناعي ، و كان أساس هذا النوع من القياس المشابهة المعنوية لا المشابهة اللفظية .

و قد أكثر الخالدي من القياس ، و يوجد في كتابه نوعاه القياس اللغوي و القياس العقلي أو المعنوي ، و لا غرابة في ذلك ، فالخالدي زيدي المذهب و المعتقد ، و الزيدية تلتقي مع المعتزلة في عقائدها و أسس تفكيرها ، و قد كان للمعتزلة النصيب الأكبر في بلورة فكرة القياس العقلي، و إغراق النحو العربي في خضمه الهائل .

فإذن قد اعتمد الخالدي على القياس بقسميه اللغوي و العقلي ، فمن أقيسته اللغوية التي اعتمد عليها في تقرير كثير من المسائل النحوية قوله : « و قياس جمع « فعلاء أفعل » : « فُعَل » كـ « حُمُر » جمع « حمراء »^(٣) . و قوله : « و قياس جمع « فعلاء » اسماً : « فَعَالِي » في التكسير، و « فعلاوات » في التصحيح كـ « صحاري، و صحراوات »^(٤) .

و ربما حكم على الرواية بالشذوذ إذا ابتعدت عن هذا النوع من القياس ، فقد حكم بالشذوذ على قول الشاعر :

فيا العُلامانِ اللذَّانِ فَرًّا إِيَّاكُمَا لا تبعثنا لي شَرًّا

لكونه جمع بين حرف النداء « يا » و ما فيه « أل » ، و هو خلاف القياس^(٥) .

(١) ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو للأبنازي ص ٩٣ .

(٢) ينظر : الإغراب في جدل الإعراب للأبنازي ٤٥ ، و الاقتراح ٥٩ .

(٣) ينظر : ص ٣٦ .

(٤) ينظر : ص ٣٦ .

(٥) ينظر : ص ١٦٦ .

و ربما قام بتأويل بعض ما جاء حتى ينسجم مع القياس ، و هو بذلك يقتفي أثر البصريين من حيث إنهم لا يقيسون إلا على المسموع الكثير من الفصيح الذي يندرج تحت قاعدة نحوية أصَّلها النحاة بالاستقراء من ذلك المسموع ، و من ذلك ما جاء في باب الممنوع من الصرف في تخريج نحو « جوار » رفعاً و جراً ، فقد ساق أقوال العلماء في تأويلها^(١) .

كما أنه استخدمه محتجاً به لفريق على آخر ، فقد استدل به للبصريين على أن الظرف الواقع خبراً يكون مقدراً بجملة فعلية قائلاً : « و الأصل أولى . و للقياس على الصلة نحو : « الذي في الدار فله درهم » ، أي : « استقر » ، و على الصفة : « كل رجل في الدار فله درهم » أي : « استقر »^(٢) .

و قد لجأ في مواضع من شرحه إلى طرد هذا النوع من القياس خوف حرم القاعدة المعروفة الممهدة ، فمن ذلك قوله في علة منع « سراويل » من الصرف عند المبرد : « فالجمع فيه عنده مقدر كعدل « عمر » . و إنما قدر الجمع لأن لنا قاعدة ممهدة ، و هي : إن ما على هذا الوزن لا يمنع إلا للجمعية ، و لم تتحقق فيه ؛ لكونه لا مفرد له ، فقد رناها لثلاث تنخرم القاعدة »^(٣) .

و من أمثلة القياس العقلي عنده ما جاء في باب الضمائر من قياسه الضمائر على الأسماء الظاهرة في تقسيمها إلى مرفوع و منصوب و مجرور ؛ لأن الضمائر كناية عن الأسماء الظاهرة^(٤) . و منها قوله : « و ارتحلوا لثني المتكلم و جمعه صيغة وهي « نا » ، و لم يبنوها على مفردة ؛ لأن مثناه ليس على قياس الثنائي ؛ لأنك إذا فصَّلتَ « نا » في مثناه قلت : « أنا وفلان » ، وإذا فصَّلته في مجموعته قلت : « أنا وفلان وفلان » بخلاف المخاطب ، فإنك إذا فصَّلتَ « ثُما » قلت : « أنت ، و أنت يا فلان » . و كذا مجموعته^(٥) . و في باب الفعل المضارع يقرر أنه أعرب و عمِلَ عمَلِ الاسم لمشابهته له في كونه مشتركاً إذ يصلح للحال و الاستقبال ، كما أن الاسم يكون مبهماً مشتركاً إذا قلت : رجل^(٦) . و في باب الظروف المقطوعة عن الإضافة مثل « قبلُ ، و بعدُ ، و تحتُ ، و فوقُ ، و أمامُ ، و قدَّامُ ، و وراءُ ، و خلفُ ، و أسفلُ ، و دونُ ، و أولُ » قرر أن هذه الظروف مبنية

(١) ينظر : ص ٥١ — ٥٢ .

(٢) ينظر : ص ١٠٠ .

(٣) ينظر : ص ٥٠ .

(٤) ينظر : ص ٤٠٣ .

(٥) ينظر : ص ٤٠٣ .

(٦) ينظر : ص ٦٦٧ — ٦٦٨ .

قياساً على الحروف لعللة جامعة وهي مشاهمة هذه الظروف للحروف باحتياجها إلى معنى المحذوف منها^(١) .

و مما يتصل بمباحث القياس التعليل ؛ لأن العلة تدور مع الحكم إثباتاً و عدماً ، و هي ركن من أركان القياس . و الخالدي يبين العلة في الأحكام التي يتطرق لها ، و يتضح اهتمامه بالعلة من خلال كثرة إيراده لهذه العلة كثرة مفرطة من أول كتابه إلى آخره ، فنراه يعلل اختصاص الجر بالاسم بقوله : « لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم — لأصالته في الإعراب — حركاته الثلاث ، و ينقصوا من المضارع — الذي هو مرفوع الاسم في الإعراب — واحداً ، فنقصوا ما لا عمل له فيه و هو الجر^(٢) » . و يعلل تصدر « كم » الخبرية و الاستفهامية بأن الاستفهامية متضمنة ما له الصدر وهو الاستفهام . و أما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثر كـ « رب » في التقليل ؛ لأن معنى الإنشاء مؤثرٌ في الكلام ، مُخْرِجٌ له عن الخبرية . و كلُّ ما أثر في معنى الجملة فله الصدر؛ خوفاً أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المغيّر في آخرها تشوش خاطره ؛ لأنه يجوز إذن أن يرجع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها . و يجوز أن تبقى الجملة على حالها ، و يرتقب جملة أخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها^(٣) . و يعلل عدم تمييز « واحد ، واثان » و تمييز غيرهما من الأعداد : بأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيداً لذلك ، فلو قالوا : « رجال » لم يعلم عددهم ، ولو قالوا « ثلاثة » لم يعلم ما هي ، فلما كان نحو : « رجل ، ورجلان » يفيد المعنيين معاً استغني عن ذكر لفظ العدد معه ، فلم يقولوا « واحد رجل » ، ولا « واحد رجلين » ، ولا « واحد رجال » ؛ لأن لفظ « رجل » وحده يفيد الوحدة و المعدود ، و لم يقولوا : « اثنا رجل » ، ولا « اثنا رجلين » ولا « اثنا رجال » ؛ لأن لفظ « رجلين » يفيد الاثنينية^(٤) .

و طبيعي أن تؤثر ثقافته الفقهية على علة ؛ و لذا وجدته يسوق بعض العلة الفقهية كقوله : « لأن التيمم لا يجوز مع وجود الماء » علل بها عدم عمل المصدر — إذا كان مفعولاً مطلقاً — مع وجود الفعل^(٥) .

(١) ينظر : ص ٥١٤

(٢) ينظر : ص ٨ .

(٣) ينظر : ص ٥٠٨ .

(٤) ينظر : ص ٥٦٧ ، و انظر : ص ٦٦٦ ، ٦٧١ .

(٥) ينظر : ص ٦٢٧ .

ثالثاً : الإجماع

و المراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة و الكوفة^(١) . و هو أصل من أصول النحو ، و من الأدلة المعتبرة ، لكنه دون رتبة السماع و القياس .

و قد اعتمده الخالدي في تقرير كثير من الأحكام النحوية منها قوله في باب الممنوع من الصرف : « و اعلم أنه قد جاء أحاد ، و مَوْحَد ، و تُنَاء و مَثْنَى ، و ثُلَاث و مَثَلث ، و رُبَاع و مَرَبَع اتفاقاً »^(٢) . و قوله : « و ما كان علماً في العجم ، و جنساً في العرب انصرف اتفاقاً ، و لا أعرف مثاله »^(٣) . و قوله في منع صرف جوارى : « و لا خلاف في النصب أنه « جوارى » ، و أنه غير منصرف »^(٤) . و قوله في الخبر الظرف : « و إن لم يقع الفعل في أكثر الزمان ، فالأغلب نصبه أو جره بـ « في » اتفاقاً بين الفريقين »^(٥) . و قوله في « ليت و لعل » : « اتفقوا على أنهما إذا دخلا على المبتدأ الذي هو موصول بفعلٍ ، أو ظرفٍ ، أو نكرة موصوفةٍ بهما مَنَعَا من دخول الفاء في الخبر ؛ لتأثيرهما في معنى الجملة التمني و الترجي ، و إبطاهما أن يكون لذلك المبتدأ صدر الكلام ، فتبطل مشابهته لكلمة الشرط التي لها الصدر »^(٦) ، و قوله في اسم الفعل الذي على وزن « فعال » : « و أما في الرباعي فاتفقوا على أنه لم يأت منه إلا حرفان أحدهما : « قَرَقَارِ » ، والثاني : « عَرَعَارِ »^(٧) .

و اعتمده أيضاً في رده على بعض النحاة ، فقد رد به على الكوفيين في قولهم إن العامل هو المصدر في الحال في نحو : « ضربي زيدا قائماً » قائلاً : « و الدليل على بطلان مذهب الكوفية : أن كلهم متفقون على أن معنى « ضربي زيدا قائماً » : ما أضرب زيدا إلا قائماً . و هذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية ، و الأخصف »^(٨) . و قوله : « و كذا اتفقوا على أن معنى :

(١) ينظر : الاقتراح للسيوطي ص ٥٥ .

(٢) ينظر : ص ٣٢ .

(٣) ينظر : ص ٤٦ .

(٤) ينظر : ص ٥١ .

(٥) ينظر : ص ١٠٢ .

(٦) ينظر : ص ١١٥ .

(٧) ينظر : ص ٤٨٤ . و انظر أمثلة أخرى ص ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٣٠٠ ، ٢٥٤ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٥٤١ ، ٥٩٦ ، ٦٠٠ ، ٦٣٨ ،

٦٤٥ ، ٧٨٥ ، ٧٩٤ .

(٨) ينظر : ص ١٢٢ — ١٢٣ .

« أكثر شربي السويقَ ملتوتاً » : إن شربي له ملتوتاً أكثر من شربه غير ملتوت . و تقدير الكوفية الذي هو : « أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل » لا يحصل معه هذا المعنى المتفق عليه ^(١) .

(١) ينظر : ص ١٢٣ ، و انظر ص ٢٥٩ .

رابعاً : الاستقراء

و هو الحكم على كلي بوجوده في أكثر جزئياته ، فلو كان في كلها لم يكن استقراء ، بل قياساً مقسماً ، و يسمى هذا استقراء لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات ، و هو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ ، و يكون حكمه مخالفاً لما استقرئ^(١) .
و قد عده السيوطي من أدلة النحو المعتمدة^(٢) .

و قد أخذ به الخالدي في مواضع من شرحه منها قوله في باب الممنوع من الصرف في عدل ثلاث من ثلاثة ثلاثة : « فقد قام الدليل على عدله من « ثلاثة ثلاثة » و هو كون « ثلاث » ، و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد . و فائدتهم : تقسيم أمرٍ ذي أجزاء على هذا العدد المعين . و لفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرراً على الاطراد في كلام العرب نحو : « قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ، و جاء القوم رجلاً رجلاً ، و أبصرتُ العراق بلداً بلداً » ، و كان القياسُ في باب العددِ التكريرَ عملاً بالاستقراء ، و إلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وُجد « ثلاث » غير مكرر لفظاً حُكم بأن أصله مكررٌ ، و لم يأت لفظٌ مكررٌ بمعنى « ثلاث » إلا « ثلاثة ثلاثة » فقليل : إنه أصله^(٣) و قوله : « و حروف التحضيض أربعة : « هلاً ، وألاً ، ولولا ، ولوما » . وهي لا تدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً^(٤) . و موافقته في باب العطف على عاملين مختلفين لابن الحاجب في قوله : « لأن الذي ثبت في كلامهم ، و وجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور ، فوجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره^(٥) . و كذا موافقته في « من و ما » الاستفهاميتين أو الشرطيتين للرضي في قوله : « وينتصب مفعولاً به في نحو : « من لقيت ؟ ، و ما فعلت ؟ ، و من ضربت أضربه ، و ما تفعل أفعله » . قال نجم الدين : « ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً^(٦) » .

(١) ينظر : التعريفات للجرجاني ص ١٨ ، و التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ٤٩ .

(٢) ينظر : الاقتراح ١٠٦ .

(٣) ينظر : ص ٣٢ .

(٤) ينظر : ص ١٩٤ .

(٥) ينظر : ص ٣٧٢ — ٣٧٣ .

(٦) ينظر : ص ٥١١ .

خامسا : استصحاب الحال

و هو من أدلة النحو المقررة إذا لم يوجد دليل آخر ينقل عن الأصل . و المراد به : « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »^(١) .

و قد اعتمده الخالدي فهو يرى أن إبقاء الشيء على أصله أولى إلا إن دل السماع على نقله من ذلك الأصل فيعمل به ، فإن لم يدل سماع على ذلك تمسك بالأصل حتى يرد ما ينقل عنه ، فقد استدل به على أن « كان » تكون تامة في نحو : « ضربي زيدا إذا كان قائماً » في قوله : « قيل وإنما حكم بتمام « كان » لأنه لم يسمع في « قائماً » إلا التنكير . فلو كان خبراً لها لجاز تعريفه ، و لسمع مع طول الاستقراء »^(٢) . و استدل به في باب الاشتغال على أنه يختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع و ذلك في قوله : « ورجح الرفع ههنا لاحتياج النصب إلى تقدير عاملٍ محذوف . والأصل عدمه بخلاف الرفع ، فإنه لا يحتاج ؛ لأن عامله معنوي لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال : حُذِفَ وأضمر »^(٣) .

(١) ينظر : الإعراب في جدل الإعراب ٦٣ ، و لمع الأدلة ١٤١ ، والاقتراح ص ١٠١ .

(٢) ينظر ص ١٢٢ .

(٣) ينظر ص ١٨٩ .

الفصل السادس

موقفه من السابقين

أولاً : موقفه من البصريين و الكوفيين

كان موقف الخالدي من البصريين موقف المؤيد المؤازر في معظم الآراء ، و كانت نزعته البصرية واضحة جلية في مناقشاته ، واختياراته ، و ردوده ، و هو لا يبدأ إلا بذكر البصريين عند عرض خلاف المدرستين حول قضية نحوية معينة ، ويورد أدلتهم و تعليلاتهم ، فمن ذلك ذكره خلافهم في ألف « أنا » قال فيه : « وهذا الضمير عند البصريين همزة ونون . والألف يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح ، وقد تُبَيَّنُ بهاء السكت كقول حاتم : « هكذا فَرَدِي أَنَّهُ » . وبنو تميم يشبتون الألف في الوصل أيضاً في السعة . وغيرهم لا يشبتونها في الوصل إلا ضرورة نحو قوله :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من جملة الضمير « ، ثم أعقب ذلك كله بقول الرضي : « وسُقُوطها في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ، ومعاقبة هاء السكت له وقفاً دليلاً على زيادته ، وكونه لبيان الحركة »^(١) .

و ربما اقتصر على رأيهم ، ولم يشر إلى غيره من الآراء ، و يسميه مذهب الجمهور ، أو قول الأكثر ، فمن ذلك قوله في الخبر : « وإنما لم يقل في حد الخبر هو الاسم ؛ لأنه قد يكون اسماً مفرداً جامداً ، أو مشتقاً مثل : « زيد أخوك ، و زيد قائم » . و قد يكون جملة اسمية مثل : « زيد أبوه قائم » ، أو فعلية مثل : « زيد قائم أبوه » ، أو شرطية مثل : « زيد إن تعطيه يشكرك » ، أو ظرفية مثل : « زيد عندك ، أو في الدار » ؛ لأنه مقدر بـ « استقر » عند الأكثر^(٢) . و نحو قوله في صيغة منتهى الجموع : « اعلم أن الأكثرين على أن الجمع الأقصى قام مقام علتين لكونه لا نظير له في الآحاد العربية إلا نادراً »^(٣) ، و قوله في مسوغات الابتداء بالنكرة : « جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة ، أو نكرة فيها تخصيص ما »^(٤) .

(١) ينظر ص ٤٠٨ .

(٢) ينظر ص ٩١ .

(٣) ينظر ص ٣٠ .

(٤) ينظر ص ٩٢ .

واهتم بذكر خلاف أفراد علمائهم كالحليل ، ويونس ، و أبي عمرو ، و سيبويه ، و المبرد و الزجاج كقوله في تمييز كم الخبرية : « وإذا فصل بينها وبين مميزها نصب حملاً على الاستفهامية . وأجاز الفراء الجر مع الفصل مطلقاً ، وأجازه يونس مع الفصل بالظروف نحو قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا و كَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وإن كان بالظرف إلا ضرورة كقوله:

كم في بني سعد بن بكر سيّد ضَخَمِ الدَّسِيعَةَ ماجِدٍ نَفَّاعٍ «^(١) .

و كاختيار المبرد أن « إذ ، و إذا » المفاجأة إذا دخلت في جواب « بينا ، وبينما » فإن « إذا » المفاجأة ظرف مكان ، و يرى الزجاج أنهما ظرفا زمان^(٢) .

و قد صرح باختيار كثير من آراء البصريين منها : أن الأسماء الستة معربة بالحروف^(٣) .

و منها : في باب الممنوع من الصرف أن الألف و النون إن كانا في صفة فشرطهما عدم « فعلانة » ، بخلاف من قال : الشرط وجود « فعلى »^(٤) .

و منها : أنه يجوز أن يكون خبر المبتدأ جملة قسمية مثل : « زيدٌ والله لأضربن » ، و منع منها ثعلب^(٥) .

و منها: أن الصحيح في حذف خبر « إن » الاكتفاء بالقرينة ، و إن كان أكثر الحذف جامع الشروط المزیدة^(٦) .

و منها : أن الفعل « دخل » لازم ، و ما بعده منصوب على الظرفية^(٧) .

و منها : أن الواو والياء في « هو ، وهي » من نفس الكلمة ؛ لأنَّ حرف الإشباع لا يتحرّك ، ولا يثبت إلا ضرورة . و الكوفيون يقولون هما للإشباع^(٨) .

و منها : أنه إذا اجتمع ضميران في الفعل ، وكانا متساويين ، و لم يكونا غائبين فالأولى منع اتصال الثاني ، لأن الثاني يأتي من أن يتعلق بما هو مثله ، ويصير من تتمته وذيله . وإنما

(١) ينظر ص ٥٠٦ .

(٢) ينظر ص ٥٢٤ ، و انظر : ص ٥٧١ ، ٥٨١ .

(٣) ينظر : ص ١٦ .

(٤) ينظر : ص ٥٥ .

(٥) ينظر : ص ٩٧ .

(٦) ينظر : ص ١٢٩ .

(٧) ينظر : ص ٢٠٦ .

(٨) ينظر : ص ٤٠٩ .

جاز ذلك في الغائبين ؛ لرجوع كل منهما إلى غير ما رجع إليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين^(١) .

و منها : أنه يجوز أن يجيء بعد « لولا » ضمير مشترك بين النصب والجر إلا عند المبرد فإنه منعه وقال : « هو خطأ » . و صحح الخالدي وروده كقول الشاعر :

لولاك هذا العام لم أحجج^(٢) .

و منها : أن ضمير الفصل اسم ، و ليس حرفاً^(٣) .

و منها : أنه يجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ^(٤) .

ومنها : أن الفعل المضارع ينصرف إلى الماضي بـ « لم » ، و « لما » الجازمة ، خلافاً لقول بعضهم : إنما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع ، ومعناه باق^(٥) .

و منها : أن « لَمَّا » كانت في الأصل « لم » زيدت عليها « ما »^(٦) .

و منها : أن « ليس » فعل غير متصرف ، و ليس بحرف ، بدلالة اتصال الضمائر به ، وهي لا تتصل بغير صريح الأفعال^(٧) .

و منها : أن خبر « ليس » إذا كان مفرداً يصح أن يتضمن الاستفهام نحو : أين ليس زيد ، و منع الجزولي و الشلوين ذلك^(٨) .

و منها : أن « نعم و بئس » فعلان ، و ليسا اسمين^(٩) .

و منها : أن إعراب مخصوص « حبذا » كإعراب مخصوص « نعم » إما مبتدأ ، أو خبر مبتدأ محذوف^(١٠) .

(١) ينظر : ص ٤١٩ .

(٢) ينظر : ص ٤٢٢ .

(٣) ينظر : ص ٤٣٣ .

(٤) ينظر : ص ٦٢٨ .

(٥) ينظر : ص ٦٧٥ .

(٦) ينظر : ص ٧٠٢ .

(٧) ينظر : ص ٧٠٢ .

(٨) ينظر : ص ٧٦٧ .

(٩) ينظر : ص ٧٩٢ .

(١٠) ينظر : ص ٨٠١ .

و منها : أن « حتى » الجارة يجوز فيها كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها نحو :
« نمت البارحة حتى الصباح » ، و « صمت رمضان حتى الفطر » ، كما يكون جزءاً منه نحو :
« أكلت السمكة حتى رأسها » بالجر . بخلاف السيرافي وجماعة حيث يوجبون كون ما بعدها
جزءاً مما قبلها كما في العطف فلا يجيزون : « نمت البارحة حتى الصباح » جراً^(١) .
و منها : أنه يجب وصف مجرور « رب »^(٢) .

و منها : عدم جواز رفع المعطوف على اسم « كأن و ليت و لعل »^(٣) .
و منها : إذا تقدمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط فالجزاء لكلمة الشرط نحو : « أمن
يضربك تضربه ؟ » بجزم « تضربه » ، وكذا : « ألو ضربك لضربته ؟ » ، و « أئن تأت آتك »
بالجزم ، بخلاف يونس^(٤) .

و منها : إذا تكررت الواو بعد واو القسم كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾^(٥) فالثانية واو عطف ، و هو قول سيويوه والخليل و المبرد^(٦) .

و منها : أن « أنكم » الثانية معادة لتأكيد الأولى ، لما تراخى ما بينها ، وبين الخبر في قوله
تعالى : ﴿ أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾^(٧) ، وهو قول الجرمي ،
وقال المبرد : « أنكم مخرجون » مبتدأ خبره « إذا متم » ، والجمله خبر « أنكم » الأولى^(٨) .

أمَّا الكوفيون فقلَّ أن يأخذ بآرائهم ، بل كان يقف منهم موقف المعارض ، فيبين فساد
مذهبهم ، و العلة فيه ، فها هو بين فساد مذهبهم في اشتقاق الاسم من السمة بقوله : « ولوصح
قول الكوفيين لقييل : « وُسَيْمٌ ، و أوسام ، و وَسَمْتُ »^(٩) ، و يرد عليهم بتحويزهم العدل

(١) ينظر : ص ٨١٥ .

(٢) ينظر : ص ٨٣٠ .

(٣) ينظر : ص ٨٧٦ .

(٤) ينظر : ص ٩٣٦ ، و الكتاب ٨٣/٣ ، و شرح الرضي ٤/٤٧٦ ، و الارتشاف ٤/١٨٧٥ .

(٥) الليل : ١ ، ٢ .

(٦) ينظر : ص ٨٣٧ ، و الكتاب ٥٠١/٣ ، و المقتضب ٢/٣٣٦ ، ٣٣٧ .

(٧) المؤمنون : ٣٥ .

(٨) ينظر : ص ٨٦٩ .

(٩) ينظر ص ٦ .

في العدد على وزن « فُعال » إلى تسعة بقوله : « و السماع مفقودٌ »^(١) ، و يبين فساد مذهبهم في أن العلة الأخرى مع العدل هي التعريف في منع صرف « ثلاث » و أخواته و تعليلهم ذلك بقولهم : « إذ لا تدخله اللام ، و إذا جرى على النكرة فمحمول على البدل » ، فرد عليهم قائلاً : « و لا دليل على ما قالوا لمجيئه حالاً نحو : « جاءني القوم ثلاثاً » . و لو كان معرفة لما نصب حالاً »^(٢) ، و يدل على فساد مذهبهم في أن العامل في الحال التي سدت مسد الخبر هو المصدر الذي هو المبتدأ بقوله : « و الدليل على بطلان مذهب الكوفية : أن كلهم متفقون على أن معنى « ضربي زيداً قائماً » : ما أضرب زيداً إلا قائماً . و هذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية ، و الأخصش ؛ لأن اسم الجنس إذا استعمل بلا قرينة فهو في الظاهر للاستغراق ... و يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ : بعدم الساد مسد الخبر ؛ لتقدم الحال عن مكان الخبر »^(٣) . و ضعف مذهبهم القائل : إن « إياك ، وإياه ، وإيائي » أسماءً بكاملها ؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة ، ولا المضمر ما يختلف آخره كافاً ، وهاءً ، وياءً »^(٤) .

لكنه انتصر لهم في بعض المسائل النحوية ، و قرر مذهبهم ، و وقف في صفهم ، فمن ذلك قولهم في التنازع : إن إعمال الأول أولى ، فنراه يعلل هذا الرأي أولاً بقوله : « لأنه أول الطالبين ، و لوروده في كثير من أشعار العرب »^(٥) ، ثم يذكر من هذه الأشعار أربعة أبيات ، ثم يقول : « و من أعظم حججهم قول امرئ القيس :

فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي و لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

لأنه عدل إلى إعمال الأول ، أعني « كفاني » مع أنه لزمه محذورٌ و هو حذف المفعول من الثاني ، و هو ضعيف ، فلو لا أن إعمال الأول أولى لما عدل إليه مع ارتكاب الضعف بحذف المفعول الثاني، و لو أعمل الثاني ما لزمه محذور »^(٦) . ثم عاد مرة أخرى إلى هذا البيت عند قول ابن الحاجب : « و قول امرئ القيس : « كَفَانِي و لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ » لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ

(١) ينظر ص ٣٣ .

(٢) ينظر ص ٣٤ .

(٣) ينظر ص ٤١١ .

(٤) ينظر ص ١٢٢ — ١٢٣ . وانظر أمثلة أخرى ص ٣٦٨ ، ٤٣٤ .

(٥) ينظر ص ٧٤ .

(٦) ينظر ص ٧٥ .

المعنى» ، فذكر جواب الفارسي عن الكوفيين ، ثم جواب المهدي ليختم بحثه بقوله : « فيكون من باب التنازع ، و لا فساد فيه »^(١) ، فينتصر بذلك للكوفيين على البصريين . و من ذلك تقوية قولهم بجواز ترك التأكيد بالضمير المنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له ، إن أمن اللبس نحو: « هندٌ زيدٌ ضاربتة » ، حيث أتى بقول الرضي بعد حكاية قولهم: « ولا بعد في مذهبهم »^(٢) . و مما اختاره أيضاً من آرائهم : أن اسم العين يعمل عمل الفعل إذا استعمل بمعنى المصدر كقوله :

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وبعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا

أي : إعطائك ؛ لأن « العطاء » في الأصل : اسم لما يعطى^(٣) .

و منها : أن حرف الجر اللام يأتي بمعنى « على »^(٤) .

و اهتم بذكر خلاف أفراد علمائهم كالكسائي و الفراء ، و من ذلك قوله : « ومذهب الفراء أن « أنت » بكماله ضمير ، والتاء من نفس الكلمة . وقال بعضهم — وهو ابن كيسان — : الضمير هو « التاء » ، ولكن أدغموها بـ « أن » لَمَّا أرادوا الانفصال »^(٥) .

و اهتم بذكر مصطلحاتهم كتسميتهم لضمير الفصل عمادا^(٦) ، و ضمير الشأن ضمير المجهول^(٧) ، بل قد أخذ بعض هذه المصطلحات مستعملاً لها مثل « لا » التبرئة^(٨) .

و لم يقتصر الخالدي على هاتين المدرستين ، بل اهتم بآراء المدرسة البغدادية ، و بآراء أفراد علمائها كالزجاجي ، و أبي علي الفارسي ، و ابن جني ، فمن النوع الأول ما جاء في باب التوكيد حيث ذكر أن البصريين لا يعدون « أتبع » من ألفاظ التوكيد المعنوي بخلاف البغداديين الذين يعدونها^(٩) . و من النوع الثاني ما قاله في تمييز « كم » الحيرية : « ولا يجوز في مميز « كم »

(١) ينظر ص ٨١ .

(٢) ينظر ص ٤١٧ .

(٣) ينظر : ص ٦٢٨ .

(٤) ينظر : ص ٨٢٥ .

(٥) ينظر ص ٤٠٨ ، و انظر ص ٥٠٦ ، ٦٠٠ ، ٦٣٣ .

(٦) ينظر ص ٤٣٢ .

(٧) ينظر ص ٤٣٧ .

(٨) ينظر ص ٤٦٤ ، ٥١٥ ، ٦٣٣ .

(٩) ينظر ص ٣٨٦ .

الاستفهامية الجر إلا إذا انجرت بحرف الجر نحو : « بكم رجلٍ مررت ؟ ، وبكم رجلاً مررت ؟ » .
ويكون جر المميز بـ « مِنْ » مقدرة عند النجاة، وعند الزجاج بإضافة « كم »^(١).

و لم يقتصر الأمر على ذلك بل اختار بعض آراء البغداديين و من مضى على طريقتهم في
الجمع بين المذهبين ، و من هذه الآراء : أن المستثنى داخل في المستثنى منه . و هو اختيار ابن
الحاجب و الرضي^(٢) .

و منها : موافقته للرضي في أن ما بعد فاء السببية مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، والجمهور
يرون أن هذا المصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل قبله ، و قد علل هذا القول بتعليل
الرضي وهو « وإنما اخترنا هذا على قولهم : إنَّ ما بعد فاء السببية بتقدير مصدر معطوف على
مصدر الفعل المتقدم تقديراً فنحو : « زري فأكرمك » بتقدير : « ليكن منك زيارة فإكرام مني » ؛
لأن فاء السببية ليست للعطف وجوباً ، بل قد يكون ، وقد لا يكون . والذي يحتمل السببية
والعطف لا يعطف مفرداً على مفرد . بل هي لا تدخل إلا على الجمل . وكذا المنصوب بعد واو
الصرف : لما قصدوا معنى الجمعية فيها نصبوا الفعل بعدها ؛ ليكون الصرف مرشداً من أول الأمر
أنها ليست للعطف ، فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل ، فنصبوا ما بعدها ، فمعنى : « قم وأقوم »
أي : قم مع قيامي ، فنصبوا ما بعد الواو »^(٣) .

و منها : عدم جواز توسط الخبر بين « ما » النافية وبين الأفعال الناقصة المصدرة
بـ « ما » ، فلا يجوز : « ما قائماً زال زيد »^(٤) .

و منها : أنه لا يمتنع إسناد « نعم ، وبئس » إلى « الذي » التي صلتها عامة ، وكذا « مَنْ ،
وما » و هو قول المبرد وأبي علي خلافاً لغيرهما^(٥) .

و منها : موافقته للرضي في كون « رب » تستعمل للتكثير حتى صارت في التكثير
كالحقيقة ، وفي التقليل كالجواز^(٦) .

(١) ينظر ص ٥٠٦ .

(٢) ينظر : ص ٢٥٩ .

(٣) ينظر : ص ٦٩٥ .

(٤) ينظر : ص ٧٦٥ .

(٥) ينظر : ص ٧٩٧ .

(٦) ينظر : ص ٨٢٧ .

- و منها : أن فعل « رب » يجب المجيء به إن لم يكن مصرحاً به في الكلام الذي « رَبَّ »
جواب عنه كقوله : فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ .
و هو مذهب الفارسي ، والنمخشري ، والجزولي^(١) .
و منها : جواز وقوع الفعل المضارع بعد « رَبَّما » ، و قول الفارسي^(٢) .

(١) ينظر : ص ٨٣١ .

(٢) ينظر : ص ٨٣٣ .

ثانيا : موقفه من بعض العلماء السابقين

١- موقفه من ابن الحاجب :

للخالدي صلة قوية بابن الحاجب فهو ممن جعل كتبه وخاصة الكافية محور دراسته حيث عكف عليه يدرسه لطلابه ، ووضع عليه هذا الشرح ، و الذي بذل فيه جهداً كبيراً لإبراز مزاياه وإظهار محاسنه ، فمن ذلك اهتمامه باصطلاحاته ، فلا يمر عليه تعريف إلا وأظهر دقة ابن الحاجب في صياغته ، و بين احترازاته ، و من أمثلة ذلك قوله في تعريف المبتدأ : « فقوله : (هُوَ الاسمُ) جنس الحد . و قوله : (المُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) احتراز مما دخلت عليه النواسخ . وقوله : (مُسْتَدًّا إِلَيْهِ) احتراز عن الأسماء المتعددة ، و أسماء العدد ، و أسماء حروف التهجي ، و الأصوات ، و عن المبتدأ الثاني ، و عن الخبر »^(١) . و من ذلك قوله في ضمير الفصل : « صِيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ » فقد علق عليه الخالدي بقوله : « قوله : (صِيغَةُ مَرْفُوعٍ) و لم يقل ضمير مرفوع لأنه مختلف فيه هل هو ضمير أو لا ؟ و متفق على أنه صيغة ضمير مرفوع »^(٢) .

كما بيّنَ حُسْنَ تصرفه في عرضه للقضايا النحوية من حيث التقديم و التأخير ، فقد علل تقديمه حد الكلمة على حد الكلام قائلاً : « إنما قَدَّمَ حد الكلمة على حد الكلام لتركب الكلام منها ، و معرفة المفردات سابق على معرفة المركبات »^(٣) ، و في تقديمه المعرب على المبني قال : « وقد قَدَّمَ من قسميه المعرب ؛ لأصالة الاسم في الإعراب ؛ و كونه في البناء فرعاً للفعل والحرف »^(٤) . و في تقديمه المرفوعات على المنصوبات و المجرورات قال : « قَدَّمَ المرفوعات على المنصوبات و المجرورات ؛ لأنها عُمَدُ الكلام »^(٥) .

و كما أثنى على ابن الحاجب من هذا الوجه أثنى عليه كذلك في معالجته للمواضيع وعرضه لها ، ففي باب الممنوع من الصرف قال : « و قد هَدَّبَ المصنف هذا الباب ، و بسط الكلام فيه بأن حَدَّهُ أولاً ، و نظم علله ثانياً ، و مثلها ثالثاً ، و ذكر حكمه ، و زوال حكمه رابعاً ، و شرح

(١) ينظر ص ٨٧ .

(٢) ينظر ص ٤٣١ ، و انظر أمثالاً آخر ص ٤٩٦ .

(٣) ينظر ص ٢ .

(٤) ينظر ص ١٠ .

(٥) ينظر ص ٦٣ ، و انظر : ٥٧٦ .

علله خامساً ، ثم ختم الباب بذكر أحكامه «^(١) . و في باب التنازع قال : « لما ذكر عامل الفاعل و ثبوته ، و حذفه ، و كان من أحكامه تعدده ؛ فذكر التنازع ؛ لأن فيه تعدد العامل ، و استطرده فيه تنازع المفعول »^(٢) ، و في باب المبتدأ قال : « اعلم أن المبتدأ اسمٌ مشتركٌ بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعهما في حدٍّ ، فأفرد المصنف لكل واحد منهما حدًّا ، و قدّم منهما ما هو الأكثر في كلامهم »^(٣) .

و ربما عمد إلى تأويل كلامه حتى ينسجم مع الأصول و القواعد ، فمن ذلك تأويل قوله : « المرفوعات هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ » إذ كان الأصل أن يقول : هي لكنه ذكَّرها ، فأوَّل الخالدي ذلك بقوله : « ذَكَرَ الضَّمِيرُ مَعَ رَجُوعِهِ إِلَى (الْمَرْفُوعَاتِ) نَظْرًا إِلَى خَبْرِهِ »^(٤) ، و في تعريفه للمنصوبات قال : « الْمَنْصُوبَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمَفْعُولِيَّةِ » فقال الخالدي : « وقد ذكَّر الضمير وإن كان راجعاً إلى المنصوبات لَمَّا أخبر عنه بـ « ما » و لفظها مُذَكَّرٌ ، و الضمير إذا توسط بين مذكر و مؤنث ، و هما لمدلولٍ واحدٍ جاز في الضمير التذكير و التأنيث »^(٥) . و إذا أعجبه رأيه استحسنه ، و بيَّن ما فيه من دقة ، و انتصر له أمام بقية النحاة ، فمن ذلك قوله في حكم المعرب : « هذا الذي جعله المصنف حكماً من أحكام المعرب لازماً له جعله النحاة حدًّا المعرب فقالوا: المعرب ما يختلف آخره لاختلاف العوامل . و كلام المصنف أولى ؛ لأنه لا يعرف بحدهم المعرب تقديراً ؛ لأنه ليس في آخره اختلافٌ ظاهر »^(٦) .

و مع أن الخالدي حاول أن يدافع عن ابن الحاجب أمام الشراح في إيرادهم اعتراضات على كثير من اصطلاحاته ، و خاصة منهم الرضي إلا أنه وقف معهم في بعض تلك الاعتراضات ففي حد المعرب قال ابن الحاجب : « فَالْمُعْرَبُ : الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِي الْأَصْلِ » فتعقبه الخالدي بقوله : « وَيَرِدُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مُرَكَّبٍ مَعَ غَيْرِهِ غَيْرٌ مُشْبِهٌ لِمَبْنِي الْأَصْلِ مُعْرَبًا ، بَلِ الْمُرَكَّبُ مَعَ عَامِلِهِ ؛ وَهَذَا لَمْ يَسْتَحِقْ « غِلَامٌ » فِي قَوْلِنَا : « غِلَامٌ زَيْدٌ » إِعْرَابًا . وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ مَبْنِي الْأَصْلِ يَعْمُ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا ، وَالْحُرُوفُ ، وَتَخْصِيصُهُ لِلْمَاضِي وَالْأَمْرُ مِنْ أَقْسَامِ الْفِعْلِ

(١) ينظر ص ٢٦ .

(٢) ينظر ص ٧١ .

(٣) ينظر ص ٨٧ .

(٤) ينظر ص ٨٧ .

(٥) ينظر ص ١٣٥ .

(٦) ينظر ص ١١ .

اصطلاح متجدد»^(١) ، كما انتقد عليه حد المفعول المطلق : وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ، فقال الخالدي : وكان عليه أن يقول: « ذَكَرَ بيَاناً له » ؛ لتخرج الكراهية التي في قولك : « كرهت كراهتي » ؛ لأن كراهتي لم تذكر في هذا المثال لبيان الفعل ، بل ذكرت لبيان من وقعت عليه الكراهية »^(٢) ، و منها تعريفه للفاعل بقوله : « ما أُسْنِدَ الفِعْلُ ، أَوْ شَبَّههُ إِلَيْهِ ، وَ قُدِّمَ عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ » قال الخالدي : « قوله : (وَ قُدِّمَ عَلَيْهِ) . أي : وَ قُدِّمَ الفِعْلُ ، أَوْ شَبَّههُ عَلَيْهِ . أي : على ما أُسْنِدَ إليه الفعل أو شبهه . و احترز بهذا عن نحو « زيد » في قولك : « زيدٌ قامَ » ؛ لأنه أُسْنِدَ إليه « قام » . و هو مبتدأ ؛ لأنه لم يُقَدِّمَ عليه الفعل . وَ ضَعَّفَ هذا الاحتراز بأنه لم يُسْنَدْ إلى « زيد » إلاّ الجملة الفعلية أعني « قام » و ضميره ، لا الفعل وحده ، فلم يدخل « زيدٌ » في الحد حتى يحترز عنه ؛ لأنه خرج بقوله : (أُسْنِدَ إليه الفِعْلُ) فلم يكن محتاجاً إلى قوله : وَ قُدِّمَ عَلَيْهِ »^(٣) . و في حده لأسماء العدد بقوله : « أَسْمَاءُ العَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ أَحَادِ الأَشْيَاءِ » ، تعقبه الخالدي بقوله : « قوله : (أَحَاد) جمع « أحد » ، فينبغي ألا يكون « واحد ، واثنان » من ألفاظ العدد ؛ إذ ليس في الواحد ، ولا الاثنان أحاد . ولو قال : « العدد : ما وضع لكمية الشيء » فحسب لكان أولى »^(٤) .

و كما انتقد حدوده انتقد أمثلته أيضا ، فمن ذلك تمثيله للأعجمي المتحرك الأوسط في باب الممنوع من الصرف بـ « شتر » فقد انتقده الخالدي بقوله : « و يجوز أن يكون امتناعه من الصرف لتأويله بالبقعة أو القلعة . فالمثال الصحيح « لَمَك » ، و هو اسم لأبي نوح عليه السلام »^(٥) ، في حذف الفعل جوازاً مثل بـ « زيد » لمن قال : « من قام ؟ » فأتى الخالدي باعتراض الرضي على هذا المثال قائلاً : « قال نجم الدين : « الظاهر أن زيدا مبتدأ ، لا فاعل ؛ لأن السؤال بجملة اسمية »^(٦) ، و من ذلك تمثيله لخبر « لا » النافية للجنس بقوله : « لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا » أورد الخالدي كذلك اعتراض الرضي عليه بقوله : « و بزيادته لـ « فيها » صار المعنى سمجاً » ؛ لأن المعنى يسمج إذا قلت : لا ظرافة في الدار لغلام رجل . وهذا بناء على أن

(١) ينظر ص ١٠ .

(٢) ينظر ص ١٣٦ .

(٣) ينظر ص ٦٣ .

(٤) ينظر ص ٥٥٥ .

(٥) ينظر ص ٤٧ .

(٦) ينظر ص ٦٨ .

« فيها » بـ « متعلق بـ « ظريف » ، وأما إذا جعلنا « فيها » خبراً بعد خبر لم يسمح المعنى إلا أنه لا حاجة إلى تكرير الخبر ، فكان يكفيه أن يقول : « لا غلامَ رحل ظريفٌ »^(١) .

٢- موقفه من الرضي الاسترابادي :

أما موقفه من الرضي الاسترابادي فهو موقف متميز ، فهو متابع له في كثير من الآراء ، و ناقل عنه تعليقاته ، و اعتراضاته على ابن الحاجب ، وعلى النحاة في كثير من المواضع ، و قد سبقت أمثلة لذلك عند الحديث عن مصادرہ .

لكنه لم يرض لنفسه أن يكون أسير الرضي في ذلك كله ، أو أن يكون كتابه صورة مختصرة لكتاب الرضي ، بل إنه خالفه في كثير من الآراء التي تعقب بها ابن الحاجب أو غيره ، ففي اقتران الخبر بالفاء ألحق ابن مالك « أن » بـ « إن » في أنها إذا دخلت على المبتدأ الذي هو موصول بفعل أو ظرف أو نكرة موصوفة بما منعت من دخول الفاء في الخبر ، فاعترض عليه الرضي بقوله : « من غير سماع ، بل قياساً على المكسورة » ، فتعقبه الخالدي بقوله : « قال في بعض الحواشي : احتج المالكي بقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ . و قد يقال إن « أن » بعد أفعال القلوب مكسورة حكماً . و قال الشاعر :

فَوَ اللَّهُ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَ لَكِنَّمَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله :

كَلَّا وَ لَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكِي يُغَرِّوْا فِيغْيِرْهُمْ بِي الطَّمْعُ^(٢)

فأنت ترى أن الخالدي انتصر لابن مالك ، و استدل لقوله بالآية الكريمة و بيتين من الشعر . و في حذف عامل المصدر وجوباً إذا كان المصدر مقصوداً به التشبيه اشترط ابن الحاجب لذلك أن يكون هذا المصدر علاجياً ، و واقعاً بعد جملة مشتملة على معناه و فاعله ، فانتقده الرضي ، و اعتبر هذه الشروط غير كافية ، بل يتوجب عليه أن يضيف شرطاً آخر و هو أن يكون الاسم المضمون للجملة الذي بمعناه المصدر المنصوب عارضاً لصاحبه غير لازم حتى يخرج عن نحو : له علم علم الفقهاء ، و هدي هدي الصلحاء ، فتعقبه الخالدي بقوله : « قلت : ومع وجود : « علاجاً » إذا صح كونه ثابتاً في الكافية عن المصنف لم نحتج إلى هذا الشرط الذي

(١) ينظر ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٢) ينظر ص ١٣٠ - ١٣١ .

ذكره نجم الدين»^(١) ، و في باب الاشتغال انتقد الرضي ابن الحاجب في تمثيله بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٢) بقوله : « و المثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا — أي « كل واحد من ممالكي اشتريته بعشرين ديناراً » — سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة ، فلا يصح إذن للتمثيل»^(٣) ، و خالفه الخالدي فقال : « و المثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٤) يستقيم معه المعنى المقصود مع الرفع والنصب على سواء » ، ثم شرح ذلك^(٥) . و من ذلك مخالفته له في نوع الإضافة في قوله تعالى : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٦) فالرضي انتقد ابن الحاجب على عدها من نوع الإضافة المعنوية قائلاً : « و ذلك منه عجيب ؛ و ذلك أن مالك يوم الدين إمّا أن يكون بمعنى « في » فيكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى ، فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة إلى معمولها . و إمّا أن يكون مما كان مفعولاً فيه فاتسع فيه ، فألحق بالمفعول به ، فهو أيضاً معمول الصفة ، فتكون الإضافة غير محضة»^(٧) . أمّا الخالدي فقد وافق ابن الحاجب ، و قرر كلامه دون اعتراض قائلاً : « قال ابن الحاجب : « ومن ذلك : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٨) على الأصح»^(٩) . أي : من المحترز عنه ؛ فلذلك صح وصف الجلالة وهي معرفة ، ووجهه أن « مالك يوم الدين » مقصود به الاستمرار المصحح لتعيين المضاف ، أو تخصيصه كـ « صاحب المال ، و مالك العبيد » ، ويكون بتقدير اللام كـ « مصارع مصر ، و قتل كربلاء » صلوات الله عليه . أو يكون بمعنى الماضي كأنه قال : ملك يوم الدين . أي : أمر يوم الدين ، على طريقة قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾^(١٠) فيكون كـ « خالق السماوات » ، ويؤيده قراءة أبي

(١) ينظر ص ١٤٤ .

(٢) القمر : ٤٩ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٤٢٣ .

(٤) القمر : ٤٩ .

(٥) ينظر : ص ١٩٣ .

(٦) الفاتحة : ٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٤٨ .

(٨) الفاتحة : ٤ .

(٩) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٩٥ .

(١٠) الأعراف : ٤٤ .

حنيفة : ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(١) بلفظ الفعل ، فيكون صفة مضافة إلى غير معمولها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الاستمرار المفيد لتخصيص المضاف نحو قولك : « مررت بضاربك » أي: المعروف بضربك كصاحبك . أو الماضي . وقيل : « مالك يوم الدين » نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل ، والأول أولى^(٢) . و في باب البدل يقول : « ونجم الدين يخالف النحاة في التمثيل ، ويمثل للمضمر من المضمر في بدل البعض وللمضمر من المظهر منه بنحو : « كسرت يد زيد وقطعته إياها ، وكسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها » ؛ لثلا يعيد المظهر مكان المضمر في جملة واحدة^(٣) . وقال : « ظاهر أنه يتعذر بدل المضمر من المضمر ، والمضمر من المظهر في بدل البعض^(٤) . وليس بشيء لصحته كما مثلنا^(٥) . و خالفه كذلك في ضمير الفصل ، حيث اختلف في هذه الصيغة . فقال نجم الدين وبعض البصريين : إنه صار حرفاً ، وانخلع عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة واحدة ، أعني صيغة الضمير المرفوع ؛ لأن الحرف لا يتصرف . قال الخالدي « لكن بقي مطابقة المبتدأ فيما ذكرنا أولى^(٦) . كما تعقب قوله : « وأما مميز « كم » الاستفهامية فلم أعر عليه مجروراً بـ « مِنْ » في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ما صحته » قائلاً : « ومراد نجم الدين من غير فصل ، و إلا انتقض بقوله تعالى : ﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾^(٧) فإن « كم » فيه استفهامية لوقوعها بعد قوله : « سل » . والله أعلم^(٨) .

(١) تنظر : هذه القراءة في الكشاف ٥٤/١ ، وروح المعاني ١٣٨/١ .

(٢) ينظر : ص ٣١٦ .

(٣) فنجم الدين جعلها جملتين ليرتفع التكلف .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢ .

(٥) ينظر : ص ٣٩٢ .

(٦) ينظر : ص ٤٣٣ .

(٧) البقرة : ٢١١ .

(٨) ينظر : ص ٥٠٨ ، وانظر أمثالا آخر ص ٢٢٢ .

الفصل السابع

بين شرح الخالدي و بعض شروح

الكافية الأخرى

أولاً : النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي (ت ٨٤٩هـ)

هذا الكتاب من أحسن شروح الكافية — من وجهة نظري — التي اطلعت عليها .
فأسلوبه سهل يتسم بالوضوح بجانب للتعميد ، فحين يعرض المسألة النحوية يستشهد لها من
القرآن الكريم ، أو من الحديث النبوي ، و من كلام العرب بشعره و نثره ، و يضرب لها الأمثلة ،
و يسوق ما فيها من خلاف ، مع ذكر حجج كل فريق بأسلوب سهل مبسط .

و سبب تأليف هذا الكتاب هو أنه كان يقرأ عند الإمام صلاح جماعة من الطلاب كافية
ابن الحاجب ، و كان يشرح لهم هذا الكتاب معتمداً على شرح والده المسمى البرود الضافية ،
فكان يلتقط لهم بعض فرائده المتناثرة ، و يختصر لهم من فوائده المتكاثرة ، ثم سأله كتابة ذلك ،
و ضمه في كتاب ، فأجابهم إلى ذلك ، فكان هذا الكتاب .

و قد أكثر في هذا الكتاب النقل من ثلاثة كتب هي كتاب البرود الضافية و العقود الصافية
لوالده ، و كتاب شرح الكافية لابن الحاجب ، و كتاب شرح الكافية للرضي الاسترابطي ،
و هذا الأخير هو الأساس لمادة الكتاب ، فقد كان ينقل عنه كثيراً بعزو إليه ، و بغير عزو ، وهو
في هذا يلتقي مع الخالدي ، كما نقل من الوافية لركن الدين الاسترابطي ، فبلغ عدد ما نقله عنه
مصرحاً باسمه نحو خمسة و عشرين مرة ، كما صرح بالنقل من أمالي ابن الحاجب ، والإيضاح في
شرح المفصل لابن الحاجب ، كما نقل عن المفصل للزمخشري ، وعن ابن يعيش في شرحه
للمفصل . و يلتقي معه الخالدي في ذكر ابن الحاجب بتسميات مختلفة هي المصنف ، أو الشيخ ،
أو ابن الحاجب .

و قد خالفه الخالدي في تقديم كتابه بتعريف علم النحو ، و بيان موضوعه ، و غايته . و أما
المهدي فقد ذكر في مقدمته سبب تأليفه للكتاب ، ثم شرع مباشرة في شرحه للمتن .
و طريقة شرحهما واحدة لمتن الكتاب حيث يأتيان بعباراة المتن ، و يصدرانها بكلمة « قوله » ،
ثم يشرعان في الشرح ، و ربما استرسلا في شرحيهما دون التعرض لعبارة ابن الحاجب .
و يلتقي الكتابان في أن كلا منهما ينقسم قسمين يبدأ القسم الأول من أول الكتاب
و ينتهي بعطف البيان ، و يبدأ القسم الثاني من المبني ، و ينتهي بانتهاء الكتاب .
و خالف صلاح بن علي الخالدي فلم يختم كتابه بذكر الكشكشة ، و الكسكسة ،
و حرف التذکر .

ثانياً : شرح الكافية للرضي الاستراباذي :

هذا الشرح هو أشهر شروح الكافية ، و قد سبقت الإشارة إلى أن النحاة قد تأثروا به كثيراً ، و خاصة نحاة اليمن ، فما ألف أحد منهم في النحو إلا و اعتمد عليه .
بدأ الرضي بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه للكتاب وهو أن بعض الطلبة طلبوا منه تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب ، فأجابهم إلى ذلك . بينما اقتصر الخالدي في مقدمة كتابه على حد النحو اللغوي و الاصطلاحي ، و بيان غايته .

شرح الرضي واسع كثير النقول جامع للشواهد و التعاليل ، و قد ذكر فيه الرضي أحكاماً لم يذكرها ابن الحاجب ، و استطردها فيها استطراداً واسعاً ، و قد استفاد الخالدي من ذلك كله فنقل منه كثيراً من تلك النقول ، و أخذ منه كثيراً من شواهده ، لكن الخالدي انفرد ببعض الشواهد التي ليست عند الرضي ، بل لم أجد بعضها في كتب النحو التي بين يدي . كما أنه استفاد من تعليقاته غير أنه ربما علل بتعليل آخر خلاف تعليل الرضي . و قد تابع الخالدي في بعض استطراداته كما نقل منه كثيراً من الأحكام التي لم يذكرها ابن الحاجب .

أكثر الرضي من استدرأكاته و اعتراضاته على ابن الحاجب في كثير من الحدود و القضايا النحوية ، و قد ذكر بعضها الخالدي مؤيداً له ، بينما ذكر بعضها الآخر بغرض الدفاع على ابن الحاجب .

و الرضي قد خالف النحاة في بعض المسائل النحوية ، و قد ذكر بعضها الخالدي موافقاً له فيها .

قسم الرضي شرحه قسمين يبدأ القسم الأول من أول الكتاب ، و ينتهي بعطف البيان و يبدأ القسم الثاني من المبني ، و ينتهي بحرف التذکر ، و تابعه الخالدي في ذلك .

ثالثاً : شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية :

شرح الجامي من الشروح التي لاقت ذيوعاً و انتشاراً في العالم الاسلامي ، و اعتمده الطلاب في حلقات الدرس . و مؤلفه نور الدين عبدالرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـ) ، و قد انتهى من تأليفه قبل وفاته بسنة ، فقد فرغ منه سنة ٨٩٧ هـ ، فيكون الخالدي قد سبقه في تأليف شرحه حيث فرغ منه سنة ٨٧٦ هـ لكن الجامي لم يفد من شرح الخالدي .

ابتدأ الجامي شرحه بمقدمة ذكر فيها سبب تأليفه الكتاب ، و تسميته بالفوائد الضيائية ،
فقد ألفه لولده ضياء الدين يوسف ، فسماه باسمه .

اختلفت طريقة شرحه عن طريقة الخالدي ، فقد دمج متن ابن الحاجب مع شرحه ،
و غابت كلمة « قوله » ، و استعمل بدلاً منها كلمة « أي » لبيان شرح المتن .

أسلوب الجامي سهل واضح في مجمله ، و قريب من أسلوب الخالدي حيث يعتني بإيضاح
عبارة ابن الحاجب ، فلا يدع فيها إشكالاً و لا غموضاً إلا بيّنه ، و قد أكثر فيه من الأمثلة
للمسائل النحوية .

اعتمد الجامي على شرح ابن الحاجب لكافيته ، و على شرح الرضي ، و يبدو ذلك
واضحاً في عله ، و أمثله ، و قد اتفق مع الخالدي في التوسط بين الشرحين من حيث الإيجاز
و الإطناب .

و قد أورد الجامي بعض الاعتراضات على متن الكافية لكنه لم يكن مثل الخالدي في الكثير
منها بل كان أكثر دفاعاً عن ابن الحاجب .

لم يجعل الجامي كتابه جزءين كما فعل الرضي و الخالدي و غيرهما ، بل حذا حذو ابن
الحاجب في جعله جزءاً واحداً .

لم يكثر الجامي من الاستشهاد بكلام أمير المؤمنين علي عليه السلام بخلاف الرضي و الخالدي .
لم يختم كتابه بذكر الكشكشة ، و الكسكسة ، و حرف التذكر خلافاً للرضي و الخالدي
و قبلهما الزمخشري .

رابعا : الموشح شرح الكافية لأبي بكر الخبيصي :

شرح الموشح على كافية ابن الحاجب للعلامة أبي بكر الخبيصي المتوفى سنة ٦٨١ هـ من
أجل شروح الكافية ، و أكثرها شهرة ، و خاصة في اليمن فهو أساس الدرس النحوي فيها .
هذا الشرح متوسط لم يسهب إسهاب الرضي ، و لم يكن موجزاً كشرح ابن الحاجب ،
بل كان يعتني بإيضاح عبارة المتن ، و يضرب الأمثلة للمسائل النحوية ، و يستشهد لها بالقرآن
الكريم و قراءاته ، و بالشعر ، و الحديث النبوي ، و بكلام العرب المنثور دون أن يستطرد في ذكر
الأحكام التي لم ينص عليها ابن الحاجب في الكافية .

لم يبدأ كتابه بمقدمة يوضح فيها دواعي التأليف ، كما أنه لم يختمه بخاتمة معينة ، بل بدأه
بالبسمة ، و الصلاة و السلام على رسول الله ، ثم شرع في شرح المتن .

و الطريقة التي سلكها في شرحه هي طريقة مزج المتن مع الشرح ، فلا تكاد تميز بين عبارة ابن الحاجب و عبارة الخبيصي ، و قد تابعه في ذلك الجامي ، أما الخالدي فالغالب على شرحه فصل عبارة ابن الحاجب عن عبارته بكلمة « قوله » .

بدا الخبيصي منسجماً مع متن الكافية بحدودها ، و مسائلها ، فلم يعترض على ابن الحاجب في شيء من ذلك ، بل كان يوجه عبارة المتن توجيهاً ينسجم مع الأصول النحوية ، و هو بذلك يخالف الرضي الذي أكثر من الاعتراض على ابن الحاجب في ألفاظه ، و حدوده ، و آرائه . أما الخالدي فلم يسرف في النقد ، و لم يكن يبرر كل ما قال ابن الحاجب ، و إنما سلك سبيلاً وسطاً ، فما رآه صواباً لابن الحاجب قرّره ، و ما رآه وجيهاً من انتقادات الرضي انتصر له .

الفصل الثامن

قيمة الكتاب العلمية و المآخذ التي عليه

الفصل الثامن

قيمة الكتاب العلمية و المآخذ التي عليه

تكمن قيمة كتاب بغية الطالب و منية الراغب شرح كافية ابن الحاجب للخالدي في أنه حوى كثيراً من القضايا النحوية ، و عالجها بأسلوب علمي ، حيث بسط مسائل النحو ، و أقام لها الأمثلة ، و استشهد لها بالقرآن الكريم ، و الحديث النبوي ، و سائر ما أثر عن العرب من أشعار و أقوال و أمثال ، و طلب لها العلل ، و ذكر خلاف المدرستين الكوفية ، و البصرية ، و البغدادية و أفراد علمائها ، و بسط أدلة كل فريق ، و اختار ما رآه راجحاً ، و ضعف ما رآه مرجوحاً دون أن يتجنى على أحد ، أو يطعن في رواية أو قراءة ، و راعى الأمانة العلمية في النقل ، و نسب ما نقل إلى أهله .

و تبرز القيمة العلمية لهذا الكتاب في كونه اعتنى بأهم متن من متون النحو العربي و هو الكافية لابن الحاجب ، فاهتم بمصطلحاته و تعريفاته ، فذكر احترازاتها ، و قوّم ما رأى فيها من خلل ، و ذلل ما كان غامضاً من عبارته ، و هدّب ما احتاج إلى التهذيب ، و مثل لمسائله ، و بسط القول فيها ، حتى سد خللها ، و جبر نقصها مستفيداً ممن سبقه من النحاة ، فلخص آراءهم ، و اقتفى أثرهم في العرض و التمثيل ، و التدليل و التعليل .

و هذا الكتاب شاهد حي على ازدهار الحركة العلمية عامة و الدرس النحوي خاصة في بلاد اليمن في القرن التاسع ، فهو يعطي صورة واضحة عن معالم الدراسات النحوية في تلك البلاد ، و اتجاهات النحو في تلك المرحلة ، فقد كان الخالدي تلميذاً لجهاذة النحو اليمنيين مثل الإمام المهدي أحمد بن المرتضى ، و الإمام إسماعيل بن أحمد النجرائي ، فلا شك أنه قد تأثر بهما ، و سار على منوالهما في التدريس و التأليف ، و انطبع بذلك طلابه فمضوا على منواله ، و بذلك ازدهر الدرس النحوي .

ولما كان الخالدي بشراً يعتربه ما يعترى البشر من النقص ، و يجري عليه ما يجري عليهم من الزلل كان أمراً طبيعياً أن يقف الباحث على بعض الملاحظات في كتابه قيد الدراسة ، و هي لا تنقص من قيمة الكتاب العلمية ، و لا تمس من مكانة الإمام الخالدي ، و فيما يأتي أبرز ما وقفت عليه من تلك الملاحظات :

١- قصور عبارته أحياناً عن بيان المراد ، فمن ذلك قوله في الموضعين اللذين يتعين فيهما الضمير أن يكون ضمير فصل : « واعلم أنه يتعين للفصلية إذا كان قبله اسم ظاهر ؛ لأنه لا يحتمل التأكيد ، وإذا كان ما بعده منصوباً ؛ لأنه لا يحتم كونه مبتدأ . وأما في غير هذين الموضعين فيحتمل كونه تأكيداً إذا كان قبله ضمير ، ومبتدأً إذا كان ما بعده مرفوعاً » . ففي هذه العبارة قصور في بيان هذين الموضعين اللذين تتعين فيهما فصلية الضمير . وهو إنما ذكر موضعاً واحداً فقط والموضعان هما :

الأول : إذا كان بعد اسم ظاهر ، وكان ما بعده منصوباً نحو : « كان زيدٌ هو المنطلق » .
 الثاني : « إذا دخله لام الابتداء ، وانتصب ما بعده وإن كان بعد مضمير : « إن كنت لأنت الكريم »^(١) .

٢- الخطأ في كتابة بعض الآيات القرآنية كقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٢) ، ففي جميع نسخ المخطوط : « عملت » ، و ليس ذلك من قبل خطأ النساخ ؛ لأنه استشهد بهذه الآية على جواز حذف العائد المنصوب^(٣) . وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾^(٤) . ففي جميع نسخ المخطوط (وما تنفقوا) ، وهو خطأ^(٥) ، و كذا قوله تعالى : ﴿ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٦) ، ففي جميع نسخ المخطوط : (مهتدون)^(٧) . و الصواب ما أثبتته . و كذا قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٨) ، ففي جميع النسخ : (والله يشهد إنك لرسوله) و هو خطأ محض . و كذا قوله تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾^(٩) ففي جميع النسخ : عما قريب . و الصواب ما أثبتته^(١٠) .

(١) ينظر : ص ٣٣٤ ، و ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٧ .

(٢) يس : ٣٥ .

(٣) ينظر : ص ٤٦٠ .

(٤) البقرة : ١٩٧ .

(٥) ينظر : ص ٤٦٨ .

(٦) آل عمران (٨٠) .

(٧) ينظر : ص ٥٢٥ .

(٨) المنافقون ١ .

(٩) المؤمنون ٤٠ .

(١٠) و انظر مثاليين آخرين في ص ٣٠٨ ، ٣٦٦ .

٣- الركة في الأسلوب أحياناً ، إما بضعف في الصياغة و التأليف ، و من ذلك قوله :
« وأما الألف الممدودة ، فمن الأوزان المختصة بألف التأنيث الممدودة ... »^(١) ، و لو عبر
بـ « وأما الألف الممدودة ، فمن الأوزان المختصة بها ... » لكان حسناً . و إما بالوقوع في
الخطأ النحوي ، و ذلك كرفعه لخبر « كان » في قوله : « لكون الواو والهمزة متقاربتان
في الثقل »^(٢) . و من يدري لعل ذلك من توافق النساخ على الخطأ .

٤- الخطأ في التمثيل ، و من ذلك تمثيله العلم المؤنث الذي يجمع بالألف و التاء
بـ « خنفساء »^(٣) و هذا إنما هو اسم جنس ، و ليس بعلم ، ولعله أراد الخنساء كما مثل الرضي
فسبق قلمه و كتب الخنفساء .

٥- الخطأ في نسبة بعض الأقوال إلى قائلها ، و ذلك يرجع إلى اعتماده على المصادر غير
المباشرة في نقل هذه الأقوال ، فأدى ذلك إلى متابعة أصحاب تلك المصادر في أوهامهم ، و من
ذلك ما نسبته إلى المبرد أنه يمنع عمل المصدر المقرون بـ « أل » ، متابعاً في ذلك للرضي مع أن
كلام المبرد صريح في أن المصدر يعمل منكرراً ، ومعرفاً ، و ضرب لذلك أمثلة في كتابه المقتضب
منها قول الشاعر : لقد علمت أولى المغيرة البيت . ثم قال : « أراد عن ضرب مسمع ، فلما أدخل
الألف واللام امتنعت الإضافة ، فععمل عمل الفعل »^(٤) . وإنما منعه ابن السراج والكوفيون^(٥) .

و منها : ما نسبته إلى المبرد أنه يقول إن : « إذما » باقية على اسميتها . وقد تابع الخالدي الرضي
في نسبة هذا الرأي للمبرد ، مع أنه قال في المقتضب : « ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن
و إذما »^(٦) . و نسب إليه أن همزة « إن » قد تفتح في جواب القسم ، و قد تابع الرضي في نسبة
هذا القول للمبرد ، و كلامه الصريح في كتابه المقتضب مع البصريين حيث قال : « أما « إن »
فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول : والله زيدٌ منطلق ؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم . فإن

(١) ينظر : ص ٥٨٥ .

(٢) ينظر : ص ٥٩٤ ، و انظر مثال آخر ص ١١٢ .

(٣) ينظر : ص ٦١٠ .

(٤) ينظر : ص ٦٢٧ ، و المقتضب ١ / ١٤ ، ١٥ .

(٥) ينظر : ينظر : الأصول ١ / ١٣٧ ، و شرح الرضي ٣ / ٤٧٩ ، و الارتشاف ٥ / ٢٢٦١ ، و النجم الثاقب ٢ / ٨٥٠ ،
و شرح التصريح ٢ / ٦ .

(٦) ينظر : ص ٧٠٨ . و المقتضب ٢ / ٤٦ .

قلت : والله إنَّ زيداَ منطلقاً « اتصل بالقسم ، وصارت « إنَّ » بمتزلة اللام التي تدخل في قولك :
والله لزيدٌ خير منك »^(١) .

و منها ما نسبته إلى الخليل و هو أن « أن و أنَّ » مع حرف الجر المحذوف في موضع جر
وهو خلاف ما نقله عنه سيبويه حيث قال : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ وَإِنَّ^(٢) هَذِهِ
أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ^(٣) ﴾ ، فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال :
ولأن هذه أمتكم ... فإن حذف اللام من أن فهو نصب هذا هو قول الخليل^(٤) . وقال أبو
حيان : « ووهم ابن مالك ، وصاحب البسيط فنقل أن مذهب الخليل أنه في موضع جر^(٥) .

٦ — نسبة بعض القراءات المتواترة إلى القراءات الشاذة ، و هو من قبيل الوهم ، ولم يكن
يريد تضعيفها ، بدليل أنه ذكرها ليحتج بها ، و من ذلك قراءة يعقوب — و هو من القراء العشرة
الذين أجمع القراء على تواتر قراءتهم — : ﴿ فبذلك فلتفرحوا^(٦) ﴾ ، فقد ذكرها لبيان احترازات
تعريف فعل الأمر ، فقد عرفه ابن الحاجب بقوله : « مِثَالُ الْأَمْرِ : صِيغَةُ يُطَلَّبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ
الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ » فخرج بقوله : « بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ » نحو قوله
تعالى : ﴿ فبذلك فلتفرحوا^(٧) ﴾ بالتاء^(٨) .

٧ — و ربما نص على الإجماع في قضية معينة ، مع أنه يوجد فيها خلاف ، و من ذلك
قوله في فاء وبل « رب » : « لا خلاف عندهم في الفاء ، و « بل » أن الجر ليس بهما ، بل

(١) ينظر : ص ٨٥٦ ، و المقتضب ٤/١٠٧ . و انظر مثالين آخرين لنسبة أقوال إلى المبرد خطأ ص ١٥٣ ، ٩٤٢ .

(٢) قرأ نافع ، و ابن كثير ، و أبو عمرو ، و أبو جعفر ، و يعقوب بفتح الهمزة و تشديد النون على تقدير اللام أي :
و لأن . و قرأ ابن عامر وحده بفتح الهمزة و تخفيف النون على أنها المخففة من الثقيلة . و قرأ عاصم ، و حمزة ،
و الكسائي ، و خلف بكسر الهمزة و تشديد النون على الاستئناف . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٣٧ ،
و تقريب النشر في القراءات العشر ص ١٧٢ ، و إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٣١٩ .

(٣) المؤمنون ٥٢ .

(٤) ينظر : ص ٧٣٢ . و الكتاب ٣/١٢٧ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٤/٢٠٩٠ ، و انظر أمثلة أخرى لنسبته أقوالاً خطأ لبعض العلماء ص ٢١٠ ، ٢٦٠ .

(٦) يونس : ٥٨ . و ينظر تخريج هذه القراءة ص ٧٢٤ .

(٧) يونس : ٥٨ .

(٨) ينظر : ص ٧٢٤ ، و انظر مثلاً آخر ص ١٧٠ .

بـ «رُبَّ» المقدرة . وقد نقل الخلاف فيها أبو حيان فقال : « وزعم بعض النحويين أن الحفض هو بالفاء ، و « بل » لنيابتها مناب « رب »^(١) .

٨ — وقد ينص على عدم وجود قول للنحاة في قضية معينة ، و الواقع خلاف ذلك ، فمن هذا قوله في العطف على محل اسم « إن » و أخواتها : « والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد كعطف النسق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي ، والزجاج ، والفراء ، ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة »^(٢) . و الواقع خلاف ذلك فقد حكى ابن عصفور المنع من ذلك عند محققى أهل البصرة^(٣) ، ويمثل قوله قال أبو حيان : « إن كان غيره من نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد ، وبدل ، والناسخ « إن ، ولكن » فمذهب المحققين من البصريين أنه لا يجوز الرفع »^(٤) .

(١) ينظر : ص ٨٣٥ ، و ارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤ .

(٢) ينظر : ص ٨٦٢ — ٨٦٣ .

(٣) ينظر : شرح الحمل لابن عصفور ٢٤١/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ .

القسم الثاني

قسم التحقيق

مقدمة التحقيق و تشمل :

وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق .

اسم الكتاب و زمن و مكان تأليفه .

توثيق نسبة الكتاب للخالدي .

منهج التحقيق .

نماذج مصورة من نسخ المخطوط .

وصف نسخ المخطوط المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيقي لهذا المخطوط على ثلاث نسخ خطية موجودة كلها في اليمن، ولم أجد غيرها مع بحثي الشديد في فهارس المكتبات العامة والخاصة . وهذا وصف تلك النسخ:
أولاً: نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء رقم (١٨٣٠):

١. وقد رمزت إلى هذه النسخة بالحرف (أ)، وجعلتها أصلاً لغيرها، وستأتي دواعي ذلك.

٢. قبل ورقة العنوان ورقة مكتوب في وجهها في أعلاها: «بسم الله الرحمن الرحيم أودعت هذا الكتاب شهادة ألا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم». وبأسفل ذلك في الناحية اليسرى كتب بخط آخر: «الحمد لله وحده. هذا الكتاب مما وقفه حي سيدي عز الإسلام محمد بن الحسن. عادت بركاته، وذلك وقف ذرية. تقبل الله منه، وجزاه خيراً بحق محمد وآل محمد». وأسفل ذلك كتب: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وسلم:

علي حبه جنة قسيم النار والجنة
وحي المصطفى حقاً أدام الأمن والجنة».

وأما ظهر تلك الورقة فقد كتب أعلاه: «بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين. أودعت هذا الكتاب شهادة لا إله إلا الله . وقف مولانا عز الإسلام محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين ابن القاسم بن محمد بن علي أعاد الله علينا من بركاتهم». وتحتة مكتوب:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء
أرسلت تسأل عني كيف كنت وما ألقاه بعدك من هم
لا كنت إن كنت أدري كيف كنت ولا إن كنت لا كنت أدري كيف لم أكن

٣. أما ورقة العنوان ففي أعلاها وضع ختم المكتبة المتوكلية مكتوب فيه: «المكتبة العامة المتوكلية الجامعة لكتب الوقف العمومية في جامع صنعاء الحمية». وبأسفل الختم كتب بخط عريض: «كتاب بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب تأليف الفقيه الفاضل

العالم العامل الزاهد الورع الحافظ البحر الحبر المتقن المحقق شمس الدين أحمد بن محمد بن داود الخالدي نفع الله بعلومه آمين». وكتب فوق العنوان: «وتسمى تحفة الراغب».

٤. جاء في الورقة نفسها تمليك عليه سواد لإخفائه أظنه بفعل المشتري الذي جاء بعده هذا نصه: «هذا الكتاب في ملك العبد الفقير إلى الله محمد بن صلاح بن عبد الله وفقه الله شهر صفر ١٠٤٢». وبجنب ذلك كتب بخط آخر: «انتقل هذا الكتاب إلى يد العبد الفقير إلى الله محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين القاسم بن محمد بن علي وفقه الله لصالح الأعمال بحق محمد وآله، وذلك بالشراء الصحيح والبيع النافذ الصريح يعلم الله مسلخ شهر رمضان المعظم أحد شهور سنة سبعة وأربعين وألف».

٥. وجاء في نفس تلك الورقة وقف الكتاب بخط صغير هذا نصه: «هذا الكتاب مما وقفه الوالد عز الإسلام محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين رضوان الله عليه على ذريته تقبل الله سبحانه منه. وكتب الفقير إلى الله زيد بن محمد بن الحسن ابن أمير المؤمنين وفقه الله». وبأسفله كتب بخط آخر جميل: «هذا الكتاب مما وقفه حي مولانا عز الملة والدين والخيرة من أبناء الآل الميامين محمد ابن الحسن بن أمير المؤمنين على صالحى الذرية. تقبل الله منه آمين أمين. كتبه الحسين بن زيد بن محمد غفر الله له آمين، في شهر رجب الأصب سنة ١٣٤٢»، وعلى يمينه كتب: «الحمد لله من جملة كتب الوقف، وقد أمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل على الله حفظه وأحيا به معالم الدين بوضعه في المكتبة الجامعة لكتب الوقف بالجامع المقدس بمحروس مدينة صنعاء حماها الله من الأسواء بتاريخ شهر رجب سنة ١٣٤٣».

٦. وكتب بأسفل الورقة من جهة اليسار: «هذا المجلد المبارك إن شاء الله تعالى يشتمل على الخالدي في النحو، والمقامة العصفرية، والدريدية مخمسة، والسبع السموط الطوال وغيرها من أشعار العرب، والفزارية مشروحة، وكتاب الإيجاز في علم المعاني والبيان للإمام يحيى بن حمزة أعاد الله بركاته». وبأسفل الورقة ختم المكتبة المتوكلية.

٧. تقع هذه النسخة في ١٣٩ لوحة. ومقياس مسطرتها ٣٠×٢١ سم في كل صفحة نحو ٣٠ سطراً، ومتوسط كل سطر ١٨ كلمة، وخطها نسخي جيد، قليل النقط، وقد جعل ناسخها المتن باللون الأحمر، مكرراً كلمة «قوله» في كل موضع ترد. واتبع أسلوب التعقيبية وهي أن يضع الكلمة الأولى من الصفحة في أسفل الصفحة التي قبلها.

٨. النسخة مقسمة قسمين: يبدأ القسم الأول منها من أول الكتاب، وينتهي بعطف البيان وفي نهاية القسم الأول كتب: « هذا آخر قسم المعربات من الأسماء، والحمد لله رب العالمين على درك السؤل، وبلوغ الغرض المأمول، حمداً لا يبلغ مداه، ولا يدرك أقصاه، ولا يستحقه أحد سواه، وصلواته على نبيه المنتجب الأواه، وعلى آله البررة الهداة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ». ويبدأ القسم الثاني بالمبني، ويختتم بحرف التذکر . وفي نهايته كتب ما نصه: « قال المؤلف رحمه الله ، وأعاد من بركاته : وقد تم تمامه، وحُمَّ اختتامه بمحروس كحلان الشرف بأرض اليمن حصن مولانا أمير المؤمنين المتوكل على رب العالمين المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي قدس روحه، وأعاد من بركاته آمين، وكان ذلك في رابع عشر ربيع الأول سنة ست وسبعين وثمانمائة ».

ثم كتب الناسخ سنة نسخته واسمه قائلاً: « تم ذلك ضحى يوم الأحد لعله رابع شهر الحجة الحرام سنة خمس عشرة بعد الألف برسم السيد الجليل العلامة شمس الدين أحمد بن المهدي بن محمد بن علي بن الحسين ابن أمير المؤمنين عز الدين بن الحسن، عليه وعلى آبائه أفضل الصلاة والتسليم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ».

٩. جاء في الصفحة نفسها تملك نصه: « انتقل إلى ملك عبد الله الفقير المعترف بالذنب، والتقصير الراجي لعفو ربه القدير صلاح ابن أمير المؤمنين عبد الله بن علي بن الحسين ابن أمير المؤمنين عز الدين بن الحسن أمير المؤمنين بالشراء الشرعي الصحيح، والبيع النافذ المحكم الصريح، رزقه الله العلم والعمل، وجنبه الخطأ والزلل بحق محمد النبي المختار وآله النجباء الأخيار، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بتاريخ صفر المظفر أحد شهور سنة اثنتين وعشرين وألف ».

١٠. النسخة مصححها بخط ناسخها حيث أثبت ما سقط من النص في هامش النسخة وفي نهايته يكتب كلمة « صح ».

١١. توجد على النسخة حواش قليلة بعضها أخذت من شرح الرصاص على الكافية ، وفي نهاية كل حاشية يكتب « تمت رصاص ».

الأسباب الموجبة لاختيار هذه النسخة لكي تكون أصلاً:

١٢. كماها: هذه النسخة كاملة من أولها إلى آخرها، والسقط فيها قليل، والتصحيح فيها نادر، وكاتبها عالم بالعربية.

١٣. وضوحها: هذه النسخة خطها واضح لا لبس فيه.

١٤. قدمها: تتميز هذه النسخة بقدمها؛ إذ نسخت سنة ١٠١٥هـ، بينما نسخت نسخة المكتبة الشرقية التي تحمل الرقم (١٨٢٩) في مراحل حيث بدأ ناسخها نسخها سنة ١٠١٧هـ، وانتهى منها سنة ١٠٢٧هـ. أما نسخة المكتبة الغربية فقد نسخت سنة ١٠٣٤هـ.

ثانياً : نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء رقم (١٨٢٩):

١. وقد رمزت إليها بحرف (ش).

٢. يسبق شرح الخالدي قصيدة للعلامة علي بن حسين المسوري مطلعها :

أناديك فاسمع ما أثبت من الشكوى *

وعدد أبياتها (٢٣) بيتاً.

٣. جاء في ورقة العنوان: « كتاب بغية الطالب الراغب على مقدمة ابن الحاجب في النحو

تأليف الفقيه العالم العامل الورع الزاهد، عين عيون الشيعة المجتهدين شمس الدين أحمد بن محمد الخالدي غفر الله له ولوالديه وللمسلمين المستحقين أجمعين، وتقبل منه كما تقبل من الحسين، وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وآله الطاهرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم ».

٤. وفي نفس الورقة أسفل العنوان تملك، ووقف، ونسب مالك النسخة. جعل ذلك كله

في لوحة جميلة حيث رسم دائرتين إحداهما صغرى والأخرى كبرى ، وعلى جانبيهما الأيمن والأيسر رسم مثلثين، وفي المثلث الأيمن كتب : « وقفت وحبست هذا الكتاب على نفسي وأولادي ما تناسلوا ابتغاء وجه الله سبحانه ورجاء لجزيل ثوبه ويقربنا إليه. وكتب الفقير إلى الله الحسن بن محمد بن صلاح »، وفي المثلث الأيسر كتب: « ملك كاتبه الفقير إلى كرم الله تعالى الحسن بن محمد بن صلاح بن محمد بن صلاح الزيدي مذهباً والكلامي اعتقاداً والقاسمي نسباً ».

وفي الدائرة الكبرى أكمل نسبه، وهذا نصه: « ابن أحمد بن محمد بن القاسم بن يحيى بن الأمير داود بن المترجم بن يحيى بن عبد الله بن القاسم بن سليمان بن علي بن محمد بن يحيى بن علي بن القاسم الحرازي بن محمد بن القاسم الرسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ». وفي الدائرة الصغرى كتب: « وصلى الله على سيد الأولين والآخرين محمد سيد النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين ». وبأسفل الورقة ختم المكتبة.

٥. جاء في هامش اللوحة الأولى ما نصه: « الحمد لله. هذا المجلد من وقف العلامة
المرحوم الحسن بن محمد بن صلاح الشرفي رحمه الله وتقبل منه. أمر مولانا الإمام أمير المؤمنين
المتوكل على الله حفظه الله وأيده بوضعه في المكتبة الجامعة لكتب الوقف التي تلي الصومعة
الشرقية بالجامع الكبير المقدس بصنعاء بتاريخ شهر محرم سنة ١٣٥٥ هـ ».

٦. تقع هذه النسخة في (٢٤٣) لوحة، ومقياس مسطرتها ١٦×٢٠ سم، وفي كل صفحة
نحو (٢١) سطراً، ومتوسط كل سطر (١٢) كلمة، وخطها نسخي، وبعض الكلمات منقوطة،
والمتن باللون الأحمر، والشرح بالأسود، واتبع ناسخها أسلوب التعقيية، ولم يرقم صفحاتها، وقد
كتبها على مراحل حيث فرغ من كتابة الجزء الأول سنة ١٠١٧ هـ ، وفرغ من الجزء الثاني سنة
١٠٢٨ هـ ، نظراً لتقلب الحال واشتغال البال كما أشار إلى ذلك في الورقة الأخيرة.

٧. النسخة مقسمة إلى قسمين: يبدأ القسم الأول منها بأول الكتاب، وينتهي بعطف
البيان، وفي آخره: « هذا آخر قسم المعربات والأسماء ، والحمد لله رب العالمين على درك السؤل
وبلوغ الغرض المأمول حمداً لا يبلغ مداه، ولا يدرك أقصاه، ولا يستحقه أحد سواه، وصلواته
على نبيه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. كان تمام
رقمه بعصر الاثني تاسع شهر شعبان سنة ١٠١٧ هـ بخط مالكة الفقير إلى عفو ربه الحسن بن
محمد بن صلاح بن محمد القاسمي نسباً والزيدي مذهباً. غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين آمين
يا رب العالمين ». وعلى هامش الورقة الأيمن ختم المكتبة المتوكلية.

ويبدأ القسم الثاني بالمبني وينتهي بحرف التذکر ، وفي نهايته قال الناسخ: « وافق الفراغ من
رقم هذا الكتاب وقت الظهر يوم الأربعاء ثامن جمادى الآخرة سنة ١٠٢٨ ، وكان بين ابتداء
تحصيله وتمامه مدة مديدة وسنين عديدة أوجبها تقلب الحال واشتغال البال. ولا حول ولا قوة إلا
بالله العلي العظيم ». وبأسفل الورقة ختم المكتبة المتوكلية.

٨. هذه النسخة مصححة بخط ناسخها، وعليها حواش قليلة بعضها منقول من الموشح
ويفرق بين إصلاح السقط والحاشية بوضع كلمة (صح) بعد تمام السقط، وبوضع كلمة (بيان)
فوق الحاشية.

ثالثاً : نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء رقم (٢١ نحو):

١. رمزت إليها بالحرف (غ).

٢. تقع هذه النسخة في مجلد به كتابان: أحدهما شرح الكافية لابن الحاجب نفسه، ويقع في (٨١) لوحة، والثاني شرح الخالدي ويقع في (١١٩) لوحة، ويفصل بين الكتابين ورقة بيضاء عليها ختم المكتبة، ولكن واضع فهارس المكتبة لم يفتن لذلك، وظن أن المجلد كله شرح الخالدي، فذكر أن عدد أوراقه (٢٠١) ورقة، وذكر مقدمة شرح ابن الحاجب في التعريف بأول المخطوط، وغرّه أنه لم يُوضع عنوان لشرح ابن الحاجب في أول المجلد.

٣. جاء في ورقة العنوان ما نصه: « كتاب تحفة الطالب على كافية ابن الحاجب تأليف سيدنا الفقيه العلامة العلم بحر العلم وطود الحلم شمس الملة والدين ... الشيعة الأجددين أحمد بن محمد بن داود الخالدي رحمه الله، وبل رحمته نزله، ونفع المسلمين بعلمه، وأدام التمتع بلطائف مفهومه آمين اللهم آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم . والحمد لولي الحمد والإفضال، والصلاة على محمد وآله خير آل.

وعلي يمين العنوان كتب بخط صغير:

أعز مكان في الدنا ظهر سابح وخير جليس في الزمان كتاب «

٤. تقع هذه النسخة في (١١٩) لوحة أي (٢٣٨) صفحة، ومقياس مسطرة كل صفحة ٣٠×٢٠ سم في كل صفحة نحو (٣٦) سطراً، ومتوسط كل سطر (١٨) كلمة، وخطها نسخي، ومتمن الكافية باللون الأحمر والشرح باللون الأسود، وعناوين المواضيع بالخط العريض. والصفحات غير مرقمة.

٥. النسخة مقسمة إلى قسمين: القسم الأول من أول الكتاب إلى باب عطف البيان، وفي نهايته كتب الناسخ: « وافق الفراغ من زبر هذا الجزء المبارك نهار الاثنين قبيل غروب الشمس لعله (١٩) تاسع عشر شهر جمادى الأولى ختمه بخير سنة ١٠٣٠ من الهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلوات والسلام بخط مالكة الفقير إلى كرم الله وعفوه أسير الذنوب الراجي لمغفرة علام الغيوب أحمد بن علي بن قاسم بن يحيى بن محمد بن يحيى العنسي رزقه الله حفظ معانيه، وأعانه على إدراكها، وعصمه عن اقتراف معاصيه إنه ولي ذلك والقادر على ما هنالك، وصلى الله على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. يتلوه الجزء الثاني من تحفة الراغب على مقدمة ابن الحاجب في النحو ».

ويبدأ القسم الثاني بالمبني وينتهي بحرف التذکر، وفي نهايته كتب الناسخ تاريخ نسخه واسمه ما نصه: « وكان تمام هذا الكتاب المبارك في اختيار الظهر يوم الثلاثاء (٦) يوم في شهر القعدة

سنة ١٠٣٤ من الهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والتسليم، وكان تمام آخره من نسخة أظنها بخط المؤلف رحمه الله رحمة الأبرار ووقانا وإياه عذاب النار آمين آمين ، وذلك بخط مالكة أسير الذنوب ورهين الكسور الراجي لمغفرة علام الغيوب أحمد بن علي بن قاسم بن يحيى ابن محمد بن يحيى العنسي نسباً والزبيدي مذهباً، غفر الله له ولوالديه وإخوانه المؤمنين والمؤمنات المستحقين . حامداً لله مصلياً على نبيه صلى الله عليه، ومستغفراً لله على كل معصية غفر الله له وسامحه .»

ثم كتب بخط عريض ما نصه: « والحمد لولي الحمد والإفضال والصلاة على محمد وآله خير آل . والحمد لله على نعمه التوام وأياديه الجسام ما سجع حمام .»

٦. بدأ الناسخ يكتب من نسخة يظنها نسخة المؤلف وذلك من باب أفعال المدح والذم لوحة (١٠٠) حيث كتب في هامشها: « من ههنا شرعت يوم الأربعاء لعله (٢٦) من شهر شعبان سنة ١٠٣٤ على نسخة من خط المصنف بخطه رحمه الله . كتب أحمد بن علي بن قاسم .» وقد صرح بذلك أيضاً في نهاية الكتاب و هو ما أشرت إليه في الفقرة السابقة.

٧. توجد على النسخة تصحيحات ويرمز في نهايتها بكلمة (صح) .

٨. النسخة كثيرة السقط، وكثيرة الأوهام، ومليئة بالتصحيفات، والتحريفات.

اسم الكتاب وزمن ومكان تأليفه :

اسم الكتاب:

ورد الكتاب بتسميات مختلفة ، فقد ذكره المترجمون للخالدي، والمفهرسون لشروح الكافية بهذه التسميات:

١. شرح على كافية ابن الحاجب^(١).

٢. بغية الطالب الراغب على مقدمة ابن الحاجب^(٢).

(١) ينظر: طبقات الزيدية للكبرى ٢٠٤/١، وملحق البدر الطالع ص ٤٣، ومعجم المؤلفين ١٠٠/٢.

(٢) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ٣٧٩، وفهارس المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء ص ١٤٤٨ ، ومقدمة متن الكافية تحقيق الدكتور طارق نجم ص ٣٢.

٣. تحفة الراغب في شرح كافية ابن الحاجب^(١).

٤. حاشية الخالدي على متن الحاجبية^(٢).

وأما نسخ الكتاب المخطوطة فقد وردت فيها هذه الأسماء الآتية:

١. كتاب بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب: وهو عنوان نسخة مكتبة

الجامع الكبير الشرقية بصنعاء رقم (١٨٣٠) هي التي جعلتها الأصل .

٢. تحفة الراغب : وقد وضع هذا العنوان فوق العنوان السابق في تلك النسخة حيث قال

الناسخ: « وتسمى تحفة الراغب ».

٣. كتاب بغية الطالب الراغب على مقدمة ابن الحاجب: وهو عنوان نسخة مكتبة الجامع

الكبير الشرقية رقم (١٨٢٩) التي رمزت لها بالحرف (ش) .

٤. كتاب تحفة الطالب على كافية ابن الحاجب : وهو عنوان نسخة مكتبة الجامع الكبير

الغربية رقم (٢١ نحو) ، و التي رمزت لها بالحرف (غ) .

٥. تحفة الراغب مقدمة ابن الحاجب : وقد ذكره ناسخ نسخة مكتبة الجامع الكبير الغربية

في نهاية الجزء الأول حيث قال: « يتلوه الجزء الثاني من تحفة الراغب على مقدمة ابن الحاجب في

النحو ».

وقد اخترت عنوان النسخة الأصل؛ لأنه يشمل بقية العناوين.

زمن ومكان تأليف الكتاب :

لم تختلف النسخ على زمن ومكان تأليف الخالدي لكتابه هذا حيث نصت جميعها على أنه

ألفه ببلاد كحلان الشرف بأرض اليمن في أيام الإمام المتوكل المطهر بن محمد بن سليمان

الحمزي، و كحلان الشرف اليوم إحدى مديريات محافظة حجة في الشمال منها بمسافة ٣٧ كيلاً،

و مركزها الرئيس مدينة الشرفين، و تشتمل على المراكز الإدارية الآتية : بني كعب، و أفصر،

و بني المهدي، ونوسان، و قدوم^(٣) .

وقد فرغ من تصنيفه في رابع عشر ربيع الأول سنة ست وسبعين وثمانمائة هجرية.

(١) ينظر: مصادر الفكر العربي ص ٣٧٩، ومقدمة متن الكافية ص ٣٢، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ١٦٦، نشأة الدراسات

النحوية و اللغوية في اليمن و تطورها ، للدكتور هادي عطية مطر الهلالي ص ٢٧٣.

(٢) ينظر: فهرس المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ص ٤٧٩.

(٣) ينظر: معجم البلدان و القبائل اليمنية ١٣٣٠/٢، و مجموع بلدان اليمن و قبائلها ٦٦٣/٢.

توثيق نسبه للخالدي:

- هذا الكتاب الذي بين أيدينا لا مجال للشك في نسبه للإمام الخالدي اليميني المتوفى سنة ٨٨٠هـ . والذي يجعلني أجزم بنسبه إليه ما يأتي:
١. معظم من ترجم للخالدي نص على أن له شرحاً على كافية ابن الحاجب.
 ٢. جميع فهارس المخطوطات التي ذكرت شروح كافية ابن الحاجب نصت على شرح الخالدي اليميني.
 ٣. اتفاق جميع نسخ مخطوطة شرح الخالدي التي وقفت عليها على نسبة الكتاب للخالدي.

منهج التحقيق :

سلكت في تحقيق هذا الكتاب منهجاً هذا بيانه :

١. تقويم النص و تصويبه ، و العمل على سلامته من التحريف و التصحيف ، فاتخذت نسخة مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء ، و التي تحمل الرقم (١٨٣٠) ، و رمزت لها بالحرف (أ) نسخة أصلية ؛ و ذلك لقدمها ، و كمالها ، و ووضوحها ، و قلة سقطها ، و أوهامها و تحريفاتها ، و تصحيفاتها . ثم قابلتها بالنسختين الأخرين ، و أثبت الاختلافات في الحاشية . و لم أثبت في صلب الكتاب مما يخالف الأصل إلا ما رأيت أن إثباته ضرورياً لإقامة نص الكتاب أو تميم معنى الكلام ، أو كان مشتتلاً على زيادة لا تخلو من فائدة مع كونها منسجمة مع السياق العام للنص .

٢. كتبت النص على قواعد الإملاء الحديثة ، و التزمت علامات الترقيم .

٣. ضبطت ما ورد من شواهد قرآنية ، أو حديثية ، أو شعرية ، أو من أمثال العرب و مأثور كلامهم ، و ما قد يشكل على القارئ من عبارات في درج النص .

٤. وضعت عناوين لأبواب الكتاب الرئيسة ، و مباحثه ، و ميزتها بوضعها بين حاصرتين، و كبرت نمط خطها .

٥. ضبطت متن الكافية ، و ميزتها بتكبير خطها و جعلها بين قوسين ، و أتممت ما رأيت أن الشرح لا يفهم إلا به، و ميزت ذلك بوضعه بين حاصرتين، و أشرت إلى موضع الزيادة من متن الكافية في الحاشية .

٦. أشرت إلى بداية كل صفحة من صفحات نسخة الأصل بوضع خطين مائلين في درج النص مع ذكر رقم الصفحة في الهامش الأيسر .

٧. التزمت كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني ، و وثقتها بذكر السورة و رقم الآية في الحاشية. و صححت ما وقع فيه المؤلف أو النساخ من أخطاء في الآيات القرآنية . و أشرت إلى ذلك في الحاشية .

٨. خرجت القراءات القرآنية بالرجوع إلى كتب القراءات و التفسير ، و أسندت القراءة إلى من قرأ بها . و ربما وجهت تلك القراءات .

٩. خرجت الأحاديث النبوية ، من كتب الحديث المعتمدة ، و نبهت على الأحاديث الموضوعة و الضعيفة ، و الروايات المختلفة بكلام أئمة الحديث .

١٠. خرجت ما استشهد به الخالدي من الأمثال و الحكم و الأقوال ، و بينت مناسبة المثل و لأي شيء يضرب بالرجوع إلى كتب الأمثال ، و أمهات الكتب الأدبية و النحوية .
١١. خرجت الشواهد الشعرية و الرجز بإتمام الشاهد إن كان ناقصاً ، و نسبته إلى قائله ما أمكن، و شرحت ما فيه من الغريب ، و بينت موضع الاستشهاد ، ووجه الاستشهاد ، و ذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء ، و أمهات كتب النحو ، و كتب الشواهد النحوية ، و المعاجم اللغوية .
١٢. عزوت الأقوال و الآراء إلى كتب أصحابها ما أمكن ، و إلاً فإلى المصادر النحوية و اللغوية و الأدبية ، و لم أكتف بمصدر واحد إن أمكن توثيقه من عدة مصادر. و قد آتى بالنص الأصلي لصاحب الرأي إن وجدت في ذلك فائدة تتصل بالبحث .
١٣. صححت نسبة كثير من الآراء التي نسبها الخالدي خطأً إلى بعض العلماء و ذلك متابعة منه لبعض العلماء .
١٤. نسبت ما لم ينسب من الأقوال إلى أصحابها ما وجدت إلى ذلك سبيلاً .
١٥. ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في أصل النص ترجمة موجزة مع الإشارة إلى مصادر تلك التراجم .
١٦. شرحت الألفاظ الغريبة ، و بينت البلدان و المواضع غير المعروفة من مظاهرها في كتب اللغة و معاجم البلدان .
١٧. وضحت ما أجهل من المسائل العلمية في الكتاب ، و عنيت بتحقيق المسائل المهمة، و أشرت إلى مسائل الخلاف ، و نبهت على ما وقع فيه المؤلف من وهم أو خطأ ، و أضفت ألواناً من التعليقات و التوجيهات و التعريفات في بعض المواضع حسب الحاجة.
١٨. وثقت الآراء الخاصة بالمذاهب النحوية ، و لغات القبائل و لهجاتها .
١٩. عملت الفهارس الفنية الكاشفة للآيات ، و الأحاديث ، و الآثار ، و الأشعار ، و الأقوال و الأمثال ، و الأماكن و المواضع ، و الأعلام .

الحمدُ لله العزيز الوهاب ، الرحيم التواب على ما أنعم علينا به من معرفة علم الإعراب الذي جعله الله ذريعةً إلى فهم معاني السنة والكتاب ، وإلى تمييز الخطأ في الكلام من الصواب .
والصلاة والسلام على محمد وآله الغر الكرام .

وبعد : فهذه تعليقة جمعتها على مقدمة ابن الحاجب في النحو مُعَاوَنَةً على البر والتقوى ،
ووسيلةً إلى^(٢) ربنا . نفع الله بها قارئها ، وأعانها على حفظ معانيها بحق محمد وآله صلوات الله
عليه^(٣) وعليهم أجمعين .

اعلم أنه ينبغي لطالب^(٤) فن من فنون العلم أن يَعْرِفَ أولاً ثلاثة أمور : حَدَّ^(٥) الفن ،
وموضوعه ، وغايته .

أما حَدُّ النحو : فله حدان . لغوي ، واصطلاحي .

فالنحو في اللغة^(٦) : لفظة مشتركة بين معانٍ . أحدهما : القصد يقال : « نحوتك نحواً » ،
أي : قصدتك قصداً . وثانيها : المثل ، يقال : « هذا نحو هذا » ، أي : مثله . وبمعنى : عند^(٧) .
يقال : « زيدٌ نحو عمرو^(٨) » ، أي : عنده . وبمعنى : دون ، يقال : « القوم نحو المائة^(٩) » ، أي :
دون المائة . وغير ذلك .

(١) في (ش) و (غ) بعد (وبه نستعين) : وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . وفي (غ) بعد (وسلم) : رب
أعن ويسر يا كريم .

(٢) في (ش) و (غ) : إلى رضا ربنا .

(٣) سقطت (عليه) من (ش) . وفي (غ) : عليه وعليهم صلوات الله أجمعين .

(٤) في (ش) : للطالب لفن .

(٥) الحد لغة : المنع ، ومنه سمي البواب حداداً ؛ لمنعه الناس عن الدخول في الدار . ينظر : لسان العرب (حد) ٢٨٣/٢
والقاموس المحيط ٧٣٨/١ ، والحدود الأنيقة لذكريا الأنصاري ٦٥/١ . وأما اصطلاحاً فقد عبر عنه الجرجاني في
التعريفات ١١٢ بقوله : « قول دال على ماهية الشيء » . وحده ذكريا الأنصاري بقوله : « الجامع المانع ، ويقال :
المطرود المنعكس » . الحدود الأنيقة ٦٥/١ .

(٦) ينظر : جمهرة اللغة ١٩٧/٢ ، واللسان (نحا) ٧٦/١٤ ، والمصباح المنير ٢٢٧ .

(٧) في (غ) : العند .

(٨) في (ش) : عمرو نحو زيد .

(٩) في (ش) و (غ) : نحو مائة .

وأما في الاصطلاح : فهو علمٌ يُعرَفُ به إعرابُ الكلام ، وبنائوه على وفق لغة العرب^(١) .
وأما موضوعه : فهو الكلمة المركبة مع عاملها ؛ لأنه يُبحثُ في هذا الفن عن أحواله^(٢) الذاتية . وموضوع كل فن ما يبحث^(٣) فيه عن أحواله الذاتية .
وأما غايته وهي الغرض منه : فللنحو غرضان أعلى وأدنى . فالأعلى معرفة كتاب^(٤) الله ، وسنة رسول^(٥) الله صلى الله عليه وآله وسلم^(٦) ، وفهم مقاصدهما . وأما الأدنى فهو معرفة صواب الكلام من خطئه .
(الكَلِمَةُ^(٧) : لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ) . إنما قَدَّمَ حد^(٨) الكلمة على حد الكلام لتركب الكلام منها ، ومعرفة المفردات سابق على معرفة المركبات . وفيها ثلاث لغات^(٩) : كَلِمَةٌ على وزن نَبَقَةٌ ، وكَلِمَةٌ على وزن تَمْرَةٌ ، وكَلِمَةٌ على وزن سِدْرَةٌ .
قوله^(١٠) : (لَفْظٌ) جنس^(١١) الحد يَعُمُّ كُلَّ لَفْظٍ مَهْمَلًا كان أو لمعنى ، مركبًا كان أو مفردًا .
وحقيقة اللفظ لغة^(١٢) : مصدر لَفَظَتِ الرحي الدقيق ، أي : رمتْ به . ثم استعمل بمعنى الملفوظ ، وهو الصوت الخارج من الفم المتقطع أحرفًا^(١٣) .

(١) ينظر : كتاب التعريفات للجرجاني ٢٩٥ .

(٢) في (ش) و (غ) : عن أحوالها .

(٣) في (ش) و (غ) : ما يبحث في ذلك الفن .

(٤) في (ش) و (غ) : معرفة معاني كتاب الله .

(٥) في (ش) و (غ) : رسوله .

(٦) في (غ) : بدون (وسلم) .

(٧) في (ش) و (غ) : قوله : الكلمة .

(٨) سقطت (حد) من (غ) .

(٩) ينظر : العين (كلم) ٣٨٧/٥ ، واللسان (كلم) ٥٢٤/١٢ ، والقاموس (كلم) ١٠٦٥ .

(١٠) في (ش) و (غ) : فقوله .

(١١) الجنس في اللغة : « الضرب من كل شيء ، وهو من الناس ، ومن الطير ، ومن حدود النحو والعروض » . ينظر :

لسان العرب (جنس) ٢٨٣/٢ ، والقاموس المحيط (جنس) ٧٣٨/١

وأما في الاصطلاح : فهو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد مختلف في الحقيقة . ومثاله : الحيوان فهو كلي يتناول الإنسان والغزال... وإن اشتركت هذه الكليات في جزء من الماهية وهي الحيوانية . وبالتبع نجد أن الجنس ينقسم إلى أنواع ، والأنواع تكون أجناساً لما تحتها ، فالجنس الذي ليس فوقه جنس يسمى جنس الأجناس .
ينظر : التعريفات للجرجاني ٤١/١ ، وشرح المفصل ١٩/١ ، وضوابط المعرفة ٤٠ .

(١٢) ينظر : اللسان (لفظ) ٣٠٣/١٢ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢ / ١ ، والموشح في شرح الكافية للخبيصي ق٢٧ ، والنجم الثاقب على كافية ابن الحاجب لابن أبي القاسم ٦٥/١ .

وقد احترز المصنف بقوله : (لفظ) عن الدوال^(١) الأربع وهي : الخطوط ، والعقود ،
والنُصْب ، والإشارات . والاحتراز بالجنس جائز إذا كان أخص من الفصل^(٢) بوجه .
وقوله : (وَضِعَ لِمَعْنَى) . يعني^(٣) بالوضع : جَعَلَ اللفظ أولاً لمعنى من المعاني مع قصد
التواطؤ^(٤) . وقد احترز به عن المهمل نحو^(٥) : كادث ، ومادث ، ولعَم .
وقوله : (مُفْرَدٍ) . معنى المفرد : ما لا يدلُّ جزء لفظه على جزئه^(٦) . [والمعنى : هو ما
يُعنى باللفظ ، أي : يراد]^{(٧)(٨)} . وقد احترز به عما وضع لمعنى مركب وهو الكلام وغيره مثل :
قام زيدٌ ، وغلأمٌ زيدٍ . ومعنى المركب : ما يدل جزء لفظه على جزئه .
قوله : (وَهِيَ : اسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ) . يعني : أَنَّ الكَلِمَةَ : لفظ^(٩) جنسٍ تحته ثلاثة
أنواع : الاسم كـ « زيد » ، والفعل كـ « ضرب » ، والحرف كـ « مِن » . ودليل انحصارها في
هذه الثلاثة العقل والنقل . أما العقل فما ذكر المصنف من القسمة ، وهي قوله : (لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ
تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا ، أَوْ لَا) يعني : أو لا تدل على معنى في نفسها ، بل في غيرها . (الثَّانِي
الْحَرْفُ) أي : الذي يدل على معنى في غيره . (وَالْأَوَّلُ) أي : الذي يدل على معنى في نفسه
(إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ، أَوْ لَا) يعني^(١٠) : أو لا يقترن بأحدها .
(الثَّانِي الْأِسْمُ) أي : الذي لا يقترن بأحدها . (وَالْأَوَّلُ الْفِعْلُ) أي^(١١) : المقترن بأحدها .

-
- (١) الأشياء الدالة خمسة : الخط ، والعقد ، والإشارة ، والنصبة ، واللفظ . فحد باللفظة لأهما جوهر الكلمة دون غيرها
مما ذكرنا أنه دال . ينظر شرح المفصل ١٩/١ . والعقد أو العُقد هي للأصابع عند المبيعات . والنُصْب : مصدر بمعنى
المفعول ويطلق كثيراً على الغرض المنصوب للرمي . ويروى : (النُصْبُ) على أنه نُصْبَةٌ وهي ما يوضع بين الحدود
في الضياع . ينظر : الموضح على الموشح ٢٢/١ .
- (٢) الفصل عند المنطقيين : كلي يحمل على الشيء في جواب : أي شيء هو في جوهره ؟ ، كالناطق ، والحساس .
ينظر : التعريفات ١٣٧ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ٢٦١ .
- (٣) في (ش) معنى الوضع .
- (٤) في (ش) و (غ) : واحترز بقوله : مع قصد التواطؤ عن مخرفات العوام فإن المخرف الأول لا يكون واضحاً ؛ لأنه لم
يقصد التواطؤ . وقد احترز بقوله : (وضع لمعنى) عن المهمل .
- (٥) في (ش) و (غ) ككادث .
- (٦) ينظر : شرح المفصل ١٩/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٢/١ ، وشرح شذور الذهب ١١ ، والموشح للخبيصي ق ٢٧ .
- (٧) هذه العبارة التي بين القوسين وردت في (ش) و (غ) بعد تعريف المركب .
- (٨) في (ش) و (غ) بعد : أي يراد : أو لا
- (٩) في (ش) و (غ) بدون : (لفظ) .
- (١٠) سقطت (يعني) من (غ) .
- (١١) في (ش) : أي الذي .

قوله : (وَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا) . أي: من أنواع الكلمة ؛ لأنه ذكر في هذه القسمة جنس كل واحد منها ، وفصله . والمركب من الجنس ، والفصل هو الحدُّ .

وأما النقل : فما روي أن أبا الأسود الدؤلي^(١) قال : « دخلت على علي^(٢) — عليه السلام — فوجدته مطرقاً متفكراً ، فقلتُ : « فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين ؟ » فقال : « إني سمعت في بلدكم^(٣) لحناً // ؛ فأحببتُ أن أرسم رسماً^(٤) يُعرف به الصواب من الخطأ » . فأخذتها فقلتُ: « إن فعلتَ هذا بقيتَ هذه اللغة ، ولقد هممتُ أنا بهذا » . ثم ألقى إليَّ صحيفةً أولها : الكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . وقال : « أُنحُ هذا النَّحْوَ للناس » . فأخذتها فوضعتُ^(٥) باب التعجب ، ثم وضعتُ : الفاعلُ رفعٌ ، والمفعول به نصبٌ ، وحروف^(٦) النصب ، والرفع ، والجر إلى غير ذلك^(٧) .

قوله : (الْكَلَامُ : مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ بِالْإِسْنَادِ) .

[الكلام في اللغة^(٨) : جنس يعم جميع ما يتكلم به [سواء كان عل حرف كـ (واو) العطف ، أو أكثر ، مفيداً لمعنى أو لا . ثم اشتهر الكلام فيما تتركب]^(٩) من حرفين فصاعداً . والكلام في اصطلاح النحويين — على ما ذكره المصنف — : ما تضمن كلمتين بالإسناد]^(١٠) .

فقوله : (مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ) يعم تركيب الإضافة ، والإسناد وغيرهما .

وقوله : (بِالْإِسْنَادِ) احتراز عن غير تركيب الإسناد .

(١) أبو الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو بن ظالم ، وقيل: ابن سفيان ، من الدئل بطن من كنانة من سادات التابعين ورد البصرة من عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأقام بها . كان من أكمل الرجال رأياً ، ثقة في الحديث ، شاعراً . توفي سنة سبع وستين على الأصح . ينظر معجم الأدباء لياقوت ٣٤/١٢ ، والأنساب للسمعاني ٥٠٨/٢ ، ونزهة الألباء لابن الأنباري ص ١٩ ، ووفيات الأعيان ٥٣٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢/٢ .

(٢) أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف . أول من أسلم من الأولاد ، شهد بدرًا ، وما بعدها . وتولى الخلافة سنة ست وثلاثين . توفي سنة أربعين هجرية . ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر ١٩٧/٣ وأسد الغابة لابن الأثير ٨٧/٤ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ٢٢٥/٢ ، والإصابة لابن حجر ٤٦٤/٤ .

(٣) في (ش) و (غ) : فقال : سمعت ببلدكم .

(٤) في (غ) : أن أرسم به رسماً .

(٥) في (ش) و (غ) : ووضعت .

(٦) في (ش) و (غ) وحروف الرفع والنصب .

(٧) ينظر : نزهة الألباء ص ١٨ ، و إنباه الرواة ٣٩/١ .

(٨) ينظر : المصباح المنير (كلم) ٥٣٩/٢ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من غ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) وهو في (ش) و (غ) .

ومعنى الإسناد : نسبة أحد الأمرين^(١) إلى الآخر لإفادة المخاطب .

وقد تكون الكلمتان اللتان تَرَكَّبَ منهما الكلام منطوقتين نحو: « زيدٌ أخوك، وقام زيدٌ » ، وقد تكون إحداهما منطوقة والأخرى مفهومة^(٢) مقدرةً نحو الفاعل وهو الضمير في « قُمْ » ، والخبر في مثل^(٣) قولك : « زيدٌ » لمن^(٤) قال : « من أبوك ؟ » ، وقد يكونان مقدرين^(٥) في قولك : « نعم^(٦) » لمن قال : « أقام زيدٌ ؟ » أو « أزيدٌ قائمٌ ؟ » أي : نعم زيدٌ قائم . أو^(٧) نعم قام زيدٌ . قال نجم الدين^(٨) : « وكان عليه أن يقول : « بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته » ؛ لأنه ليس كلُّ ما تضمن كلمتين بالإسناد كلاماً . فيخرج بقوله : « الأصلي » : إسناد المصدر والمشتقات ، والظرف إلى فاعلها ؛ فإنها مع فاعلها ليس كلاماً ، ولا جملة . ويخرج بقوله^(٩) : « المقصود ما تركب به لذاته » الإسناد في الجملة التي هي خبر المبتدأ ، أو صفة الموصوف ، أو حال ذي الحال ، أو صلة الموصول . وفي الجملة الشرطية والقسمية فليس تلك الجمل كلاماً . فالجملة أعم من الكلام . فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً^(١٠) .

قوله : (وَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ إِلَّا فِي اسْمَيْنِ ، أَوْ فِي فِعْلٍ وَاسْمٍ) يعني : أنه لا يمكن تركيب^(١١) الكلام إلا من ذلك ؛ لأن التركيب العقلي الثنائي بين الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام : الاسمان ، والاسم مع الفعل ، والاسم مع الحرف ، والفعالان ، والفعل مع الحرف ، والحرفان .

(١) في (غ) : (الجزئين) وهي كذلك في (أ) والتصحيح فوقها .

(٢) في (ش) و (غ) بدون : مفهومة .

(٣) في (ش) و (غ) بدون : مثل .

(٤) في (غ) : لما قال .

(٥) في (ش) و (غ) : مقدران معاً نحو قولك .

(٦) ف (ش) و (غ) : نعم في جواب من قال : أزيد قائم .

(٧) في (غ) : ونعم .

(٨) الإمام رضي الدين ، ونجم الأئمة محمد بن الحسن الإسترابادي السَّمْنَائِي ، نزيل النجف ، صاحب شرح الكافية ، الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعاً ، وتحقيقاً ، وحسن تعليل . وقد كان نحوياً صرفياً متكلماً منطقياً . من آثاره : شرح الكافية لابن الحاجب ، وشرح الشافية ، وحاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة ، والحاشية القديمة ، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهديب المنطق . مات سنة ٦٨٦هـ . ينظر : شذرات الذهب لابن العماد ٣٩٥/٥ ، وبغية الوعاة ٥٦٧/١ ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١٣٠٧٠ ، وهدية العارفين للبغدادي ٣٤/٢ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٧/١ .

(٩) في (ش) : بقولنا .

(١٠) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٢/١ - ٢٣ .

(١١) في (ش) و (غ) : تركب .

فالاسمان يكونان كلاماً ؛ لكون أحدهما مسنداً ، والآخر مسنداً إليه^(١) . وكذا الاسم مع الفعل ؛ لكون الفعل مسنداً و الاسم مسنداً إليه . و الاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ؛ لأنك لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند . و الفعل مع الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه . و كذلك^(٢) الفعل مع الحرف . و الحرف مع الحرف لا يكون كلاماً ؛ لأنه لا مسند فيهما و لا مسند إليه .

قوله : (الاسم : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) .

قدّم الكلام في الاسم لاستغنائه في تركيب^(٣) الكلام منه عن الفعل و الحرف ، و لكون الاسم أصلاً للفعل ؛ لاشتقاق الفعل منه .

الاسم في اللغة : مأخوذ من السمو عند البصريين . و أصله سِمُوٌ حُذفت^(٤) الواو من آخره ، و عوضت همزةً في أوله . و عند الكوفيين أنه مأخوذ من السِّمَةِ^(٥) و أصله و سِمٌ قُلبت الواو همزةً^{(٦)(٧)} . و قول البصريين أصبح بدليل التصغير ، و التكمير ، و الإخبار عن النفس نحو «سُمِيٌّ ، و أسماء ، و سَمَّيْتُ» . ولوصح قول الكوفيين لقييل : « وُسَيْمٌ ، و أوسام ، و وَسَمْتُ » . و الاسم في اصطلاح النحويين ما ذكره المصنف . فقوله^(٨) : (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى) جنس الحد يعم المحدود ، و غيره . و قوله : (فِي نَفْسِهِ) احتراز من الحرف . و قوله : (غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) احتراز من^(٩) الفعل .

(١) كلُّ جملةٍ خبريةٍ كانت ، أو إنشائيةً مركبةً من ركنين هما (١) المسند : ويسمى المحكوم به ، أو المخبر به . وهو لا يكون إلاً فعلاً ، أو اسم فعل ، و خبر المبتدأ ، أو المبتدأ المكتفي بمرفوعه ، أو ما أصله خبر المبتدأ ، أو مصدرًا نائباً عن فعل الأمر . (٢) المسند إليه : ويسمى المحكوم عليه ، أو المخبر عنه . و مواضعه : فاعل الفعل التام ، و نائب الفاعل ، و المبتدأ الذي له خبر ، و مرفوع المبتدأ المكتفي به ، و ما أصله مبتدأ . ينظر: علوم البلاغة للمراغي ٤٥ .

(٢) في (ش) : و كذا .

(٣) في (غ) تركيب .

(٤) في (ش) و (غ) فحذفت .

(٥) في (غ) التي هي العلامة .

(٦) في (غ) : همز .

(٧) ينظر : أسرار العربية للأنباري ٤ ، و الإنصاف له ٦/١ ، و اللباب للعكبري ٤٦/١ ، و شرح المفصل ٢٣/١ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٤٦/١ ، و الموشح على الكافية ٢٩ ، و النجم الثاقب ٧٣/١ .

(٨) في (غ) : قوله .

(٩) في (ش) و (غ) : عن .

و يَرِدُ على هذا الحد أنه غير جامع ؛ لخروج الصبوح، و العَبُوق منه ؛ لدلالتهما على الزمان ؛ لأن الصبوح: شربٌ في أول النهار^(١)، و العَبُوق: شربٌ في آخره^(٢) .

و يجاب بأن ذلك الزمان ليس أحد الأزمنة الثلاثة .

و لخروج^(٣) اسم الفاعل ، و اسم المفعول ؛ لاقتراهما بالزمان حالة العمل. و يجاب بأن ذلك الاقتران فيهما عارضٌ ليس من // أصل وضعهما .

و يرد عليه أيضا أنه غير مانع لدخول أفعال المدح و الذم ، و التعجب فيه ؛ لتجردها عن الزمان . و يجاب بأن تجردها عارضٌ عند استعمالها في إنشاء المدح ، و الذم ، و التعجب ، فلا تدخل في حد الاسم بذلك التجرد .

قوله: (و مِنْ خَوَاصِهِ : دُخُولُ اللَّامِ، و الْجَرِّ، و التَّنْوِينِ، و الإِسْنَادُ إِلَيْهِ، و الإِضَافَةُ). لما كانت خواص الاسم كثيرة قد تكون من أوله، و من آخره ، و من جملته ، و من معناه ، و لم يذكر المصنف إلا بعضها أدخل عليها مِنْ التبعيضية فقال : (و مِنْ خَوَاصِهِ) .

الخواص : جمع خاصة^(٤)، و هي ما تختص^(٥) بالشيء ، أي: يوجد فيه و لا يوجد في غيره . و الفرق بينها و بين الحد: أن الحد يطرد و ينعكس . و الخاصة تطرد^(٦) و لا تنعكس ، أو تنعكس و لا تطرد . على اختلاف بينهم في الطرد و العكس .

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة (صبح) ٥٦٠، و اللسان (صبح) ٢٧٣/٧، و القاموس المحيط (صبح) ٣٤٤/١ .

(٢) ينظر : معجم مقاييس اللغة (غبق) ٧٨٢، و اللسان (غبق) ١٠/١٤، و القاموس المحيط (غبق) ١٢١٢/٢ .

(٣) هذه معطوفة على (الخروج) التي سبقت . أي : و مما يرد أيضا على هذا الحد أنه غير جامع لخروج اسم الفاعل ...

(٤) ينظر : معجم مقاييس اللغة مادة (حص) ١٢٨٥ اللسان : (حصص) ١٠٩/٤ و القاموس المحيط (حصه) ٨٣٨/١ .

(٥) في (ش) : ما يختص .

(٦) المراد بالاطراد : أن تضيف لفظ « كل » إلى الحد فتجعله مبتدأ و تجعل الحدود خبره كقولك : كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم . و كذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم . و المراد بالعكس عند النحاة: أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول : كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ، و لا يصح أن تقول في الخاصة : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم . و قد يقال العكس : أن يجعل المبتدأ خبراً ، و الخبر مبتدأ مع بقاء النفي و الإيجاب بحاله . و هذه عبارة المنطقيين . فتطرد قضية الحد و الحدود كلية (و القضية الكلية هي الحكم على كل فرد من أفراد العام بحيث لا يبقى منه فرد) مع جعل الحدود موضوعاً (وهو الطرف الأول من طرفي القضية، و سمي كذلك لأنه وضع ليحكم عليه) نحو : كل اسم : دالٌ على معنى في نفسه غير مقترن . و تنعكس كلية نحو : كل دال على معنى في نفسه غير مقترن : اسم . و قضية الخاصة تنعكس كلية و لا تطرد نحو : كل ما دخله اللام اسمٌ . و لا يقال: كل اسم يدخله اللام . ينظر : شرح المفصل ٢٤/١ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠/١ ، و الوافية في شرح الكافية لركن الدين الإستراباذي ص ٧ ، و النجم الثاقب ٧٦/١ ، و الموشح للخبصي ق ٣١، و الموضح على الموشح للعياني ٤٨/١ .

قوله : (دُخُولُ اللَّامِ) أي: لام التعريف ؛ لأنها وُضِعَتْ لتعيين المحكوم عليه . و المحكوم عليه لا يكون إلا اسماً . و أمّا لام الابتداء ، و اللام الموصولة ، و لام جواب لو و لولا ، و لام الأمر فليست من خواص الاسم .

قوله : (و الجُرِّ) . إنما اختص الجر بالاسم ؛ لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم - لأصلته في الإعراب - حركاته الثلاث ، و ينقصوا من المضارع - الذي هو مرفوع الاسم في الإعراب - واحداً ، فنقصوا ما لا عمل له فيه و هو الجرُّ .

قوله : (و التَّنْوِينِ) . و التنوين المختص بالاسم من أقسام التنوين الخمسة أربعة : أحدها : تنوين التمكين : و اختص بالاسم لتمكّنه في الإعراب بأصلته فيه نحو : « زيدٌ ، ورجلٌ » .

وثانيهما : تنوين التنكير : و اختص بالاسم ؛ لأنه يدخله التعريف ، و التنكير ، فدخله علامة كل واحد منهما . و الفعل لا يدخله ذلك . مثال^(١) تنوين التنكير : « صه ، و مه ، و سيبويه » . قيل^(٢) : و يختص بالصوت ، و اسم الفعل .

و ثالثها : تنوين العوض : و هو ما يدخل المضاف عوضاً عن المضاف إليه نحو : « مرتُّ بكلِّ قائماً ، و حينئذٍ ، و ساعتئذٍ » . و قد يدخل في الجمع إذا كان منقوصاً عوضاً عما حُذِفَ منه نحو : « جوارٍ » ، و اختُصَّ بالاسم لأن المضاف لا يكون اسماً ؛ و لأنه لا تُجمع إلاّ الأسماء . و رابعها : تنوين المقابلة : و هو ما يدخل على^(٣) جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم ؛ للدلالة^(٤) على تمام الكلمة ؛ و أنها غَيْرُ مضافةٍ نحو : « مسلمات ، و عرفات » . و أمّا تنوين الترنم فليس من خواص الاسم ؛ لدخوله في الأسماء ، و الأفعال ، و الحروف نحو قوله^(٥) :

(١) في (ش) و (غ) : و مثال .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢/١ .

(٣) في (ش) و (غ) بدون : على .

(٤) في (ش) و (غ) : في الدلالة .

(٥) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ١٣/٢ ، و الكتاب لسيبويه ٢٠٧/٤ ، و الخصائص ١٧١/١ ، و سرصناعة

الإعراب ٥١٤/٢ ، و شرح المفصل ٦٤/١ ، و المقاصد النحوية ٢٦/١ ، و شرح شواهد المغني ٢٦٨ ، و شرح التصريح

٢٦/١ . و بلا نسبة في اللسان (بيع) ٢٨/٨ ، و مغني اللبيب ٤٨٧ .

و الأتحمي : البرد المخطط . و أمهجن : بلي .

و الشاهد فيه قوله : « الذرفن ، و أمهجن » حيث دخل تنوين الترنم على الاسم « الذرف » ، و على الفعل « أمهجن » .

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ^(١) الذُّرْفَنَ مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُ جَنَ

و قوله^(٢):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنِّي كَانُ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنِّي

فِي مَن أَنْشَدَهُ مَنُونَا .

قوله : (و الإِسْنَادُ إِلَيْهِ) . أي : اختص بالاسم ؛ لأنه وُضِعَ لِيُسْنَدَ ، و لِيُسْنَدَ إِلَيْهِ .
و الفعل وُضِعَ لِيُسْنَدَ فقط . و الحرف لا يسند ، و لا يسند إليه ، بل رابطة بين المُسْنَدِ ، و المُسْنَدِ
إليه للإثبات ، أو النفي ، أو غيرهما .

قوله : (و الإِضَافَةُ) أي : كون الاسم مضافاً ؛ لأن الإضافة وُضِعَتْ لَتَعْرِيفِ^(٣) المضاف ،
وتخصيصه . و التعريف^(٤) و التخصيص^(٥) من خصائص الاسم . و أمّا كون الشيء مضافاً إليه فبقيل
إنه من خواص الاسم ، وقيل : لا ؛ بدليل الإضافة إلى الفعل^(٦) في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجْمَعُ اللَّهُ
الرُّسُلَ ﴾^(٧) ، و ﴿ يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ ﴾^(٨) . و اعتذر من جعله من خواص الأسماء بأن المضاف إليه
في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل أي : يوم جَمَعَ اللهُ ، ويوم عدم نطقهم . قال نجم الدين^(٩) :
« و الظاهر أن المضاف إليه لفظاً الجملة الفعلية ، لا الفعل وحده ، و أمّا من حيث المعنى فالمصدر
الذي هو مضمون الجملة كما مرّ » .

(١) في (ش) و (غ) : العيون .

(٢) البيت من الرجز ، و هو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٦ ، و المقاصد النحوية ١٠٤/١ ، و شرح التصريح ٣٠/١ .
و بلا نسبة في المغني ٨٥٢ ، و أوضح المسالك ١٨/١ ، و ارتشاف الضرب ٢٤٢٦/٥ ، و شرح شواهد المغني
٣١٦ ، و شفاء العليل ٩٦٢/٣ ، و الأشموني ٣٣/١ ، ٣٧/٤ .

و الشاهد فيه قوله : « و إنني » حيث دخل تنوين الترم على الحرف .

(٣) في (أ) : (لتعريف) ، و ما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : التعرف .

(٥) في (ش) و (غ) : التخصيص .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٣٨/١ ، و الموشح ق ٣٢ ، و الموضح على الموشح ٦٢/١

(٧) المائة : ١٠٩ .

(٨) المرسلات : ٣٥ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٣٩/١ .

[المعرب من الأسماء]

[تعريف المعرب]

قوله : (وَهُوَ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ) . هذا قسمة الاسم^(١) . وقد قَدَّمَ من قسميه المعرب ؛ لأصالة الاسم في الإعراب ؛ وكونه في البناء فرعاً للفعل والحرف .

قوله : (فَالْمُعْرَبُ : الْمُرَكَّبُ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ) .

هذا حَدُّ معرب الاسم ، لا مطلق المعرب ؛ لأنه في صنف الأسماء ، فلا يذكر فيه إلا ما

ب/٣

كان من // أقسامها .

فقوله : (الْمُرَكَّبُ) جنس الحد يعم كل مركب . وقد احترز به عن الأسماء المعدودة^(٢)

كـ « زيد عمرو » ، وعن أسماء العدد كـ « واحد ، اثنان » ، وعن أسماء حروف النهجي كـ « ألف با ، تا ، ثا » ، وعن الأصوات كـ « تخ^(٣) ، وهدع^(٤) » .

واحترز بقوله : (الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ مَبْنِيَّ الْأَصْلِ) عن المضمرات ، وأسماء الإشارات^(٥) ،

والموصلات ، وأسماء الأفعال ، والمركبات ، والكنيات ، وبعض الظروف .

وعنى بمبني الأصل : الفعل الماضي ، وفعل الأمر ، والحروف^(٦) .

ويُرد على هذا الحد أنه ليس كل مركب مع غيره غير مشبه لمبني الأصل معرباً ، بل المركب

مع عامله ؛ ولهذا لم يستحق « غلام » في قولنا : « غلام زيد » إعراباً . ويرد عليه أيضاً أن مبني

الأصل يعم الأفعال كلها ، والحروف ، وتخصيصه للماضي والأمر من أقسام الفعل اصطلاح

متجدد^(٧)(١) .

(١) في (ش) و (غ) : للاسم .

(٢) في (ش) و (غ) : المعددة .

(٣) تخّ بالكسر ، اسم صوت لجزر الدجاج . ينظر : قاموس المحيط (تخ) ٣٧١/١ .

(٤) هدعُ : بكسر الهاء ساكنة العين ، ويسكون الدال مكسورة العين . اسم صوت يُسكَّن به صغار الإبل عن نفاها .

ينظر : مقاييس اللغة (هدع) ١٠٢٦ ، واللسان (هدع) ٥٢/١٥ ، والقاموس (هدع) ١٠٣٦/٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : الإشارة .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣٤/١ .

(٧) كتب في (أ) فوق هذه الكلمة : مجرد ظ . وعنى بمتجدد : أنه أحدثه صاحب المتن ابن الحاجب .

[حكم المعرب من الأسماء]

قوله : (وَحُكْمُهُ^(٢) : أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ لِاخْتِلَافِ الْعَامِلِ^(٣) لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا) .

هذا الذي جعله المصنف حكماً من أحكام المعرب لازماً له جعله النحاة حدّاً المعرب فقالوا: المعرب ما يختلف آخره لاختلاف العوامل^(٤) . وكلام المصنف أولى ؛ لأنه لا يعرف بمجدهم المعرب تقديراً ؛ لأنه ليس في آخره اختلافٌ ظاهر .

[قوله : (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) منصوبان على المصدرية ، أي: اختلافاً ملفوظاً ، أو مقدرًا . فالاختلاف الملفوظ نحو : « جاءني زيدٌ ، و رأيتُ زيداً ، و مررتُ بزيدٍ » . والمقدر نحو : « انكسرت العصا ، و ضربتُ بالعصا »]^(٥) .

[الإعراب]

قوله : (و الإِعْرَابُ : مَا اخْتَلَفَ آخِرُهُ بِهِ) .

الإعراب في اللغة : هو التبيين^(٦) من قولهم : « أعرب الرجلُ عن حاجته » ، أي: أبان عنها^(٧) ، وقوله صلى الله عليه و سلم^(٨) : « الثَّيْبُ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا »^(٩) أي: يبين . و التغيير و التحسين .

و في الاصطلاح ما ذكره المصنف .

فقوله : (مَا) جنس الحد يعم الإعراب و غيره .

(١) قال الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ١ / ١٦ — مجيباً على هذا الإيراد — : « هناك فرق بين أن يقال: هذا مبني الأصل وهذا أصله البناء ؛ إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء، وذلك بحسب الأصالة دون العروض المتبادر من الثاني » .

(٢) (و حكمه) زيادة من (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : العوامل .

(٤) ينظر : شرح المفصل ١ / ٤٩ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ١ / ٢٣٥ ، و شرح الرضي ١ / ٤٢ ، و النجم الثاقب ١ / ٨٥ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) ينظر : معجم مقاييس اللغة (عرب) ٧٣٩ ، و اللسان (عرب) ٩ / ١١٤ ، و القاموس المحيط ١ / ١٩٨ .

(٧) في (ش) و (غ) : أباها .

(٨) في (غ) : بدون و سلم .

(٩) رواه أحمد في مسنده ٤ / ١٩٢ ، و ابن ماجة في سننه ، كتاب النكاح ، باب استثمار البكر والثيب (١٨٧٢) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : « رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع » . و انظر: صحيح الجامع الصغير (٣٠٨٤) ، وإرواء الغليل (١٨٣٦) ، و الأحاديث المعللة (٢٥٧) .

و قوله : (اِخْتَلَفَ آخِرُهُ^(١)) لإخراج غير الإعراب ، و الضمير في قوله : (آخِرُهُ) للمعرب ، و في قوله : (بِهِ) لـ (مَا) التي هي بمعنى : « شيء » .
و هذا الحد الذي اختاره المصنف هو مختار عبد القاهر^(٢) و^(٣) . و أما بعض المتأخرين فحدوا الإعراب : باختلاف الآخر^(٤) . و عن المصنف بـ (ما) الحركات في المعرب بها ، و الحروف في المعرب بها .

قوله : (لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُعْتَوِرَةِ عَلَيْهِ) أي : المتعاقبة ، و هي الفاعلية ، و المفعولية ، و الإضافة . هذا تعليل لوضع الإعراب في الأسماء ؛ لأنه لما طرأ على الأسماء معانٍ لازمةٌ مختلفةٌ فاللائق بالحكمة أن^(٥) يُطَلَّبَ له أَحْفُ علامةٌ تَمَكِّنُ لازمةً دالةً على معناها الطارئِ فَجُعِلَ علامته الحركات التي هي أبعاض حروف المد . و جُعِلت العلامة في بعض الأسماء حروف المد نفسها ، فحصل تمييز المعاني الطارئة مع اختصار الصيغ ؛ لبقاء الاسم على صيغة واحدة .

[أنواع الإعراب]

قوله : (و أَنْوَاعُهُ : رَفْعٌ ، وَ نَصْبٌ ، وَ جَرٌّ) . يعني : أنواع إعراب الاسم^(٦) ثلاثة ، فهو جنسٌ تحته ثلاثة أنواع كما ذكر ، لا مطلق الإعراب فأنواعه أربعة ؛ لأن من أنواعه الجزم .
قوله : (فَالرَّفْعُ عِلْمٌ الْفَاعِلِيَّةِ ، وَ النَّصْبُ عِلْمٌ الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَ الْجَرُّ عِلْمٌ الْإِضَافَةِ) .

(١) في (ش) و (غ) : آخره به .

(٢) شيخ العربية أبو بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني . أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن حسن بن أخت أبي علي الفارسي . و كان من كبار أئمة العربية ، و البيان ، شافعيًا أشعريًا ذا نسك ، و دين ، صَنَّفَ : المغني في شرح الإيضاح ، و المقتصد في شرحه ، و إعجاز القرآن الكبير ، و الصغير ، و الجمل ، و العوامل المائة ، و العمدة في التصريف و غير ذلك . مات سنة إحدى و سبعين و أربعمائة و قيل سنة أربع و سبعين . ينظر : نزهة الألباء ، و إنباه الرواة ١٨٨/٢ ، و سير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨ ، و فوات الوفيات ٣٦٩/٢ ، و العبر ١٧٧/٣ ، و طبقات السبكي ١٤٩/٥ ، و طبقات الاسنوي ٤٩١/٢ . و ينظر اختياره في المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨/١ .

(٣) و ممن ذهب إلى أن الإعراب لفظي — أي : أنه هو الحركات اللاحقة آخر المعربات — ابن خروف ، و أبو علي الشلوبين ، و ابن مالك . ينظر : التوطئة لأبي علي الشلوبين ١١٦ ، و شرح الجمل لابن خروف ٢٥٩/١ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١١٣/١ ، و شرح التسهيل ٣٨/١ ، و ارتشاف الضرب ٨٣٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٥/١ ، و الارتشاف ٨٣٣/٢ ، و الجمع ٤٠/١ .

(٥) في (ش) و (غ) : بأن .

(٦) في (أ) : (أنواع الإعراب ثلاثة) . و ما أثبتته من (ش) و (غ) ، لأن ما في (أ) يُشْعِرُ أَنَّ الإعراب كله ثلاثة أقسام فقط هي الرفع و النصب و الجر ، بينما هي أربعة : هذه مع الجزم . و إنما المراد هنا : أنواع إعراب الاسم ، وهي ثلاثة كما ذُكِرَتْ في المتن ، و لذلك كُتِبَ في حاشية (أ) : « لعله يعني الأسماء المعربة و الله أعلم » .

المراد بالرفع: الضمة، و الواو، و الألف ، الدالة على كون ما دخلت عليه عمدة الكلام .
و سُمِّيت الضمة ضمةً لانضمام الشفتين عند إخراجها ، و رَفَعَةً لارتفاعها أيضا عند إخراجها .
و المراد بالفاعلية : صفة الفاعل، و ما أشَبَهَهُ من مَفْعُولٍ ما لم يُسَمَّ فاعله ، و المبتدأ ،
و الخبر ، و اسم كان و اسم ما و لا المشبهتين بليس ، و خبر إنَّ ، و خبر لا التي لنفي الجنس .
و المراد بالنصب : الفتحةُ ، و الكسرةُ ، و الألفُ ، و الياءُ ، الدالة على كون ما دخلت
عليه فضلةً . و سُمِّيت الفتحةُ ^(١) فتحةً لانفتاح الفم عند إخراجها ، و نصبةً لانتصابه عند
إخراجها أيضاً .

أ/٤

و المراد بالمفعولية : حالة المفعول الذي هو المفعول المطلق ، و المفعول به ، و المفعول فيه ،
و المفعول له ، و المفعول معه ، و ما أشَبَهَهَا من الحال ، و التمييز ، و الاستثناء ، و خبر كان ، و
خبر ما و لا المشبهتين بليس ، و اسم إنَّ ، و اسم لا التي لنفي الجنس .
و المراد بالجرّ : الكسرةُ ، و الفتحةُ ، و الياءُ الدالة على كون ما دخلت عليه مضافاً إليه
لفظاً ، أو معنى . و سُمِّيت الكسرةُ كسرةً لكسر الفكِّ الأسفل عند إخراجها . // و سُمِّيتْ
جرةً ^(٢) لجرّه أيضا عند إخراجها ^(٣) . و خفضةً لخفضه أيضاً عند إخراجها .
و المراد بالإضافة : كون الاسم مضافاً إليه بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديراً . و لم يُقَلِّ
(الإضافة) لأنه لم يُشَبَّه بالمضاف إليه غيره .

[العامل]

قوله : (**وَالْعَامِلُ : مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ**) .

إِنَّمَا يَبَيِّنُ الْعَامِلَ لِمَا ذَكَرَهُ فِي حُكْمِ الْعَرَبِ .

و التقوُّم هو التحصُّل ، أي: ما بسببه يتحصَّل المعنى ^(٤) المقتضي للإعراب . فمعنا ثلاثة

أشياء : عامل ، و مقتضي للإعراب ، و إعراب .

فالعامل : ما بسببه يحصل المعنى المقتضى ، وذلك كالفعل الرفع للفاعل ، و النصب

للمفاعيل ، و كالاتداء الرفع للمبتدأ و الخبر ، و « كان » الناصبة لاسمها ، الرافعة ^(١) لخبرها ،

و كذلك سائر النواسخ ، و حروف الجر .

(١) في (ش) و (غ) : و سمية الفتحة لانفتاح .

(٢) في (غ) : و سميت جرة أيضاً لجره .

(٣) في (ش) و (غ) بدون : عند إخراجها .

(٤) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

و المعنى المُقتَضِي للإعراب : الفاعليةُ والمفعوليةُ ، و الإضافةُ .
والإعراب المُقتَضَى: الرفعُ ، و النصبُ ، و الجرُّ . فإذا قلت : « قام زيدٌ » فالعامل في رفع
« زيد » هو « قام »؛ لأنَّ بسببه تقوم الفاعلية في « زيد » و^(٢) فاعلية « زيد » هي المعنى المُقتَضِي لرفعه.

(١) في (ش) و (غ) : و الرافعة .
(٢) في (ش) و (غ) : ففاعلية .

[المعرب بالحركات و المعرب بالحروف]

قوله: (فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ ، وَ الْجَمْعُ الْمَكْسَرُ الْمُنْصَرِفُ) .

هذا تقسيمٌ للأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة . و قد قسم الأسماء المعربة إلى ستة أقسام : ثلاثة معربة بالحركات ، و ثلاثة بالحروف . فبدأ بالمعرب بالحركات ؛ لأنها الأصل في الإعراب لخفتها ، و قَسَمَهَا ثلاثة أقسام :

أحدها : ما استوفى الحركات الثلاث ، كل واحدة منها في محلها ، أعني: الضم في الرفع ، و الفتح في النصب ، و الكسر في الجر . و هو شيئان^(١) يَبَيِّنُهُما بقوله : (فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ ، وَ الْجَمْعُ الْمَكْسَرُ الْمُنْصَرِفُ) . و عني بالمفرد : ما لا يكون مثنى ، و لا مجموعاً سواء كان مضافاً أو لا .

و قوله : (الْمُنْصَرِفُ) احتراز^(٢) من غير المنصرف . و كان عليه أن يقول : (الصحيح) لتخرج الأسماء الستة ؛ لأنها مفردة منصرفة ، و هي معربة بالحروف ، لا بالحركات .
قوله : (وَ الْجَمْعُ) احتراز عن المثنى ؛ إذ إعرابه بالحروف ، و عن المفرد إذ قد مرّ ذكره .
قوله : (الْمَكْسَرُ) احتراز عن السالم ؛ لأن السالم^(٣) المذكر معربٌ بالحروف ، و سالم المؤنث غير مستوفٍ للحركات .

قوله : (الْمُنْصَرِفُ) احتراز من^(٤) نحو: « مساجد ، و أنبياء » ، و مثال هذين المستوفيين للحركات : « جاءني زيدٌ ، و رجالٌ ، و رأيت زيدا ، و رجالاً ، و مررت بزيدٍ ، و رجالٍ » .
و^(٥) إذا عَرَفْتَ هذين باللام ، أو أضفتهما زال التنوين منهما نحو: « جاءني زيدُكم ، و رجالُكم ، أو جاءني الزيدُ ، و الرجالُ » . و نحو ذلك في النصب و الجر .

قوله : (بِالضَّمَّةِ رَفْعاً ، وَ الْفَتْحَةِ نَصْباً ، وَ الْكَسْرِ جَرّاً) . الجار و المجرور خير المبتدأ الذي هو قوله : (فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ ، وَ الْجَمْعُ الْمَكْسَرُ الْمُنْصَرِفُ) . و قوله : (رَفْعاً) مصدرٌ بمعنى المفعول ، و انتصابه على الحال ، و العامل فيه الجار و المجرور ، و صاحب الحال الضمير

(١) في (ش) و (غ) : قد بينهما .

(٢) في (ش) و (غ) : احتراز عن .

(٣) في (ش) و (غ) : سالم .

(٤) في (ش) و (غ) : عن .

(٥) في (غ) : فإذا .

المستكن فيه . و معنى الكلام : إنَّ المفردَ المنصرفَ ، و الجمعَ المُكسَّرَ المنصرفَ استقرا^(١) مع الضمة في حال كونهما^(٢) مرفوعين . و قس على هذا قوله : (و الفَتْحَةَ نَصْبًا ، و الكَسْرَةَ جَرًّا) .
قوله : (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ بِالضَّمَّةِ ، و الكَسْرَةِ) .

هذا ثاني أقسام العرب بالحركات و هو : ما فيه الضمة رفعاً ، و الكسرة نصباً ، و جراً .
قوله : (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ) احتراز عن جمع المذكر سالمه ، و مُكسَّره^(٣) نحو : « زيدون و زيود » . و قوله : (السَّالِمِ) احتراز عن جمع المؤنث المكسر نحو : « زيانب و هنود » .
و إنما نُقِصَ هذا الجمعُ الفتح ، و جُعِلَ نصبُه تابعاً لجره في الكسرة^(٤) إجراءً له مجرى أصله ، أعني جمع المذكر السالم ؛ لئلا يكون للمؤنث على المذكر مزية
قوله : (غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ بِالضَّمَّةِ و الفَتْحَةِ) .

هذا ثالث أقسام العرب بالحركات . و هو : ما فيه الضمة رفعاً ، و الفتحة نصباً ، و جراً .
و إنما نُقِصَ الكسر ، و جُعِلَ جره تابعاً لنصبه في الفتح ، لأنه باجتماع العلتين الفرعيتين فيه صار فرعاً من وجهين ، فأشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين من حيث اشتقاقه من الاسم ، و من حيث احتياجه إلى الاسم عند تركيب الكلام منه ، فمُنْع من غير المنصرف ما لا مدخل له في الفعل ، و هو الكسر // ، و التنوين .

فلما أتمَّ أقسام العرب بالحركات تَنَى بأقسام العرب بالحروف ، و هي أيضاً ثلاثة أقسام ، و بدأ منها بما استوفى الحروف كلها كلاً في محله ، و هي الأسماء الستة ، فقال : (أَبُوكَ ، و أَخُوكَ ، و حَمُوكَ ، و هُنُوكَ ، و فُوكَ ، و ذُو مَالٍ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْوَاوِ ، و الْيَاءِ ، و الْأَلْفِ) .
إنما أعربت هذه الأسماء الستة بالحروف لتكثرها بكونها أموراً نسبية ، و كون فيها حروف تصلح^(٥) أن تكون إعراباً^(٦) . فأعربت بالحروف إذا اجتمع فيها شروط أربعة :

كونها مضافة ؛ لأنها لو كانت غير مضافة لأعربت بالحركات لفظاً .

و كون إضافتها إلى غير ياء المتكلم ؛ لأنها لو أضيفت إلى ياء المتكلم

(١) في (غ) : استقر .

(٢) في (غ) : كونه .

(٣) في (ش) و (غ) : و مكسره .

(٤) في (ش) و (غ) : الكسر .

(٥) في (غ) : تصلح إعراباً .

(٦) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١١٧/١ .

لأعربت بالحركات^(١) تقديراً .

و كونها مكبرة ؛ لأنها لو كانت مصغرة لأعربت بالحركات لفظاً .

و كونها مفردة ؛ لأنها لو كانت مثناة ، أو مجموعة جمع سلامة لأعربت بالحروف غير

مستوفاة . و لو كانت مجموعة جمع تكسير لأعربت بالحركات .

و قد أشار المصنف في الكتاب^(٢) إلى الشرطين الأولين بقوله : (مُضَافَةٌ إِلَى غَيْرِ يَاءِ

الْمُتَكَلِّمِ) ، و اكتفى في الآخرين بالتمثيل .

و معنى « اللحم »^(٣) أبو زوج المرأة ، أو أخوه ، أو ابنه . و بالجملة فالحم قريب زوج

المرأة، فتكسر^(٤) الكاف في « حموك » .

والصحيح في إعراب هذه الأسماء الستة أنها معربة بالحروف^(٥) ، وهذه الحروف التي أعربت

بها « لأم » أربعة وهي : أبوك ، وأخوك ، وحموك^(٦) ، وهنوك . و « عين » اثنتين وهما: فوك ،

وذو مال . و يروى عن سيبويه^(٧) : أنها معربة بحركات مقدره على هذه الحروف . وروى عنه

المصنف^(٨) : أن لها إعرابين عنده : لفظي بالحروف ، وتقديري بالحركات . وقال الكوفيون^(٩) :

إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ، وبالحروف . وقال المازني^(١٠)^(١١) : إنها معربة بالحركات

(١) في (ش) و (غ) : بالحركات الثلاث .

(٢) في (غ) بدون : (في الكتاب) .

(٣) ينظر: اللسان (حما) ٣/٣٤٦ .

(٤) في (ش) و (غ) : فيكسر .

(٥) وهو اختيار ابن الحاجب ، و ابن مالك و الرضي . ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/١١٧، وشرح التسهيل ١/٤٧،

وشرح الرضي ١/٦٣ .

(٦) في (ع) قَدَمٌ : (هنوك) على (حموك) .

(٧) قال رحمه الله في الكتاب ٣/٤١٢ : « أمّا ما لا يتغير فـ « أبٌ ، وأخٌ ، ونحوهما ، تقول : « هذا أبوك و أخوك »

كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ؛ لأن العرب لما ردّته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية ، كما

تركته في التثنية على حاله . قال ابن خروف في شرح الجمل ٥/٢٦٥ : « هذا نصٌّ بأصالتها ، وإعرابها بتقدير الحركات » .

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٦، وشرح الرضي ١/٦٤، والموشح للخببيصي ٣٦، والموضح على الموشح ١/٨٨ .

(٩) ينظر: الإنصاف ١/١٧، وأسرار العربية ٤٤، واللباب للعكبري ١/٩٣، وشرح المفصل ١/٥٢ .

(١٠) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي . روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري . له

كتاب في القرآن ، و علل النحو ، و تفاسير كتاب سيبويه ، و ما تلحن فيه العامة ، و التصريف . توفي سنة تسع ، أو ثمان

وأربعين ومائتين . ينظر: الأنساب للسمعاني ، و تاريخ بغداد ٧/٩٣ ، و معجم الأدباء ٧/١٠٧ ، و طبقات القراء لابن

الجزري ١/١٧٩ ، و نزهة الألباء ١٤٠ ، و البلغة ٥٢ .

(١١) ينظر رأيه في الإنصاف ١/١٧ ، و اللباب للعكبري ١/٩٢ ، و شرح الرضي ١/٦٤ .

والحروف ناشئة منها للإشباع^(١) . وقال المصنف : « إِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ ^(٢) بَدَلٌ مِنْ « لَام » الْكَلِمَةِ فِي أَرْبَعَةٍ ، وَمِنْ عَيْنِهَا فِي اثْنَيْنِ » ^(٣) .

قوله : (المثنى ، و « كِلَا » مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ ، و « اثْنَانِ » وَفُرُوعُهُ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ) .

هذا ثاني أقسام المعرب بالحروف وهو : ما رفعه بالألف ، ونصبه ، وجره بالياء . وهو المثنى ، وما حُمِلَ عليه .

ويعنى بالمثنى^(٤) : كل اسم كان له مفردٌ ، ثم ألحق^(٥) بآخره ألفٌ ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه. والملحق بالمثنى : ما إعرابه إعراب المثنى ، ولم يكن له مفردٌ ، و « كِلَا » و « كِلْتَا » من الملحق ؛ إذ لم تثبت « كِلٌ » في المفرد . وكذا « اثنان » و « اثنتان » ؛ إذ لم تثبت^(٦) في المفرد « اثنٌ » ولا « ثنتٌ » ، وكذا^(٧) « مِذْرَوَانِ » ^(٨) إذ لم يستعمل مفرده ، أي : « مِذْرِي » ، وكذا « ثِنْيَانِ » ^(٩) ، فكان عليه أن يذكرهما بلفظهما ^(١٠) . قال نجم الدين : « ولنا أن نحد المثنى بأنه : اسمٌ دال على مفردين في آخره ألفٌ ، أو ^(١١) ياءٌ ، ونون مزيدتان . فتدخل هذه الملحقات في بخلاف « كِلَا » فإنه لا يدخل ، فيفرد بالذكر ؛ لأن ألفه غير مزيدة » ^(١٢) .

وإنما أعرب هذا القسم ، والقسم الذي بعده — أي : المجموع — بالحروف لتكثرهما وكون في آخرهما ما يصلح للإعراب من حروف المد . وإنما خالفا في إعرابهما ما هو الأصل في المعرب بالحروف ؛ لأن الألف جُلِبَتْ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية ، والواو في الجمع علامةً للجمع . ثم أرادوا إعرابهما فوجدوا فيهما ما يصلح لأن يكون إعراباً فجعل ما في كل واحد

(١) في (غ) : بدون (للإشباع) .

(٢) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١١٩/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٨/١ ، والوافية لركن الدين ١٧ .

(٥) في (غ) : لحق .

(٦) في (غ) : يثبت .

(٧) في (غ) : و (لا) بدل من (وكذا) .

(٨) مِذْرَوَانِ : هما أطراف الأليتين ، ليس لهما واحد . ينظر اللسان (مذر) ٢٨٥/١٤ .

(٩) هو جبل تُشَدُّ بأحد طرفيه اليد ، وبالطرف الآخر الأخرى ، ولا واحد له . ينظر لسان العرب (ثني) ١٤٠/٢ .

(١٠) سقطت هذه الكلمة من (ش) و (غ) .

(١١) في (غ) : وياء .

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٧٧/١ .

(١٣) في (ش) و (غ) : بدون (معنى) .

منهما من حروف المدِّ الأَسْبَقِ إعرابه ، أي: الرفع الذي هو علامة العُمد ؛ فجعل ألف المثني لرفعه و واو الجمع^(١) لرفعه . ولم يبق من حروف المد إلا الياء ، والجر أولى بها لمناسبتها للكسرة ؛ فقلبت ألف المثني ، وواو المجموع^(٢) في الجر ياء ، فلم يبق للنصب حرفٌ فأتبع الجر ؛ لكونهما علامة الفضلات . وتُرك ما قبل الياء في المثني مفتوحاً ، وكُسِر ما قبل الياء في الجمع ، فارتفع التباس المثني بالمجموع ، وكُسرت نون المثني على أصل التقاء الساكنين ؛ لأنها لو سُكَّنت لاجتمع ساكنان هي والألف ، أو الياء^(٣) ، وفُتِحَتْ نون الجمع للفرق .

وعلل ابن الحاجب^(٤) إعراب المثني والمجموع ذلك^(٥) الإعراب : بأنهما لو رُفعا بالواو ، ونصبا بالألف ، وجرّاً بالياء لالتبس أحدهما بالآخر في حالة النصب لا سيما مع الإضافة ؛ لأن نونيهما تحذف معاً^(٦) . وإنما خُصَّ اللبس بالنصب لأنه يمكن في الرفع أن يُضم ما قبل واو الجمع ، ويفتح ما قبل واو المثني . // وفي الجر يكسر ما قبل ياء الجمع ، ويفتح ما قبل ياء المثني ، فلا لبس حينئذ ، قال^(٧) : « فطرحوا النصب فيهما بالألف والألف أخف حروف المد ، فجعلوه بدلاً من أثقل منه وهو الواو في رفع المثني ، فرفع بالألف الذي هو أخف ، وبقي الجمع مرفوعاً بالواو وهما مجروران بالياء . ونصبهما بلا علامة ، فجعل تابعا للجر لما بينهما من الاشتراك في الضمائر وغيرها » .

قال نجم الدين : « والأولى عندي أن نوني المثني والمجموع كالتنوين الذي في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة ، وأما غير مضافة ، وليس فيها شيء من معاني التنوين الخمسة^(٨) .

(١) في (ش) (غ) : المجموع .

(٢) في (غ) : الجمع .

(٣) في (ش) و (غ) : أو الياء قبلها .

(٤) نص كلامه : « وعلة ذلك أنَّهما لو جريا على القياس لوجب أن في التنئية : « ضرابان » في التنئية ، وفي الجمع : « ضرابان » ولو قيل ذلك لأدى إلى اللبس بينهما عند الإضافة ؛ لأنك كنت تقول : « رأيت ضاربا زيدا » فيهما جميعاً ، فلما أدى إلى اللبس رفض الإعراب بما جاء اللبس منه ، وهو الألف في النصب ، فأسقطت فيهما وحمل النصب على أخيه الجر لما ثبت بينهما — في غير هذا الباب — من المقاربة ، ثم لَمَّا كانت الألف أخف الحروف — وقد سقطت من النصب — قُصد إلى جعلها بدلاً عما هو أثقل منها ، وهي أخف منه ، فجعلت بدلاً عن الرفع في المثني ؛ لأنه السابق على الجمع ، فكان أولى بها من الجمع » . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥٢/١ .

(٥) في (غ) : هذا .

(٦) في (ش) و (غ) : معها .

(٧) في (ش) : (قالوا) ، وهي كذلك في (أ) لكن صححت فوقها .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٧١/١ .

وقال سيويوه^(١): « النون^(٢) في الأصل عوضٌ عن حركة الواحد وتنوينه معاً نحو: « جاءني رجلان^(٣) يا فتى » ، ثم إنه قد يرجح جانب الحركة فتجعل عوضاً منها ، فتثبت « النون » مع « اللام » ثبات الحركة نحو : « الرجلان » . وقد يُرجح جانب التنوين فيجعل عوضاً منه ، فتحذف في الإضافة حذف التنوين نحو: «رجلا زيدٍ» ، وفي «رجلان » وفقاً ليست عوضاً منهما^(٤) ، ولا من أحدهما . وفي نحو^(٥) : « يا زيدان و لا رجلين » هي عوض من حركة البناء » . قال نجم الدين^(٦): « وفي ما قال بُعدٌ » .

[إعراب كلا و كلتا]

قوله^(٧) : (و كِلا مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ) .

إنما حُصَّ إعراب « كِلا » إعراب المثنى بحال الإضافة إلى المضمَر نحو: « كلانا ، و كلاكما ، و كلاهما » لأنه إذا أضيف إلى المضمَر فالأغلب كونه جارياً تأكيداً للمثنى نحو : « جاءني الرجلان كلاهما ، و جئنا كلانا ، و جئتما كلاكما » وهو موافق للمثنى لفظاً ومعنى ، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب ، ثم طرد ذلك وإن لم يتبع شيئاً نحو: « كلاهما جاءني » . وإذا أضيف إلى المظهر لا يجري تأكيداً للمثنى أصلاً؛ إذ لا يقال: « جاءني الرجلان كلا الرجلين » ، فلا يعرب إعراب المثنى^(٨) ، بل يلزمه^(٩) الألف ، و^(١٠) تقدر عليها الحركات نحو: « جاءني كلا الرجلين ، و رأيت كلا الرجلين ، و مررت بكلا الرجلين » . ومن العرب^(١١) من يلزمه الألف سواء أضيف إلى مضمَر أو مظهر ، قال:

(١) ينظر : الكتاب ١٧/١ — ١٨ .

(٢) في (غ) : التنوين .

(٣) في (غ) : الرجلان .

(٤) في (غ) : منها .

(٥) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

(٦) وعلل هذا البُعد بقوله : « لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة ، مغنية عن التعويض من الحركة » .

ينظر : شرح الكافية ٧٣/١ .

(٧) في (ش) (غ) : (قوله : في كلا) .

(٨) سقطت هذه الكلمة من (غ) .

(٩) في (ش) : بل تلزمه .

(١٠) في (ش) : فتقدر ، وفي (غ) : ويقدر .

(١١) ينظر : معاني الفراء ١٤٢/٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ١٢١/١ ،

يَارَبِّ حَيِّ الزَّائِرِينَ كِلَاهِمَا وَحَيِّ دَلِيلًا فِي الْفَلَاةِ هَدَاهُمَا^(١)

فقال : « كلاهما » ولم يقل : « كليهما » مع أنه تأكيد لـ « الزائرين » .

ومن العرب أيضاً من يعربه إعراب المثنى سواء أضيف إلى مضمرة ، أو مظهر^(٢) .
فصار فيه إطلاقان ، وتفصيل ، والتفصيل^(٣) لغة الكثير^(٤) .

[إعراب جمع المذكر السالم]

قوله : (جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ ، وَأَوْلُو ، وَعِشْرُونَ ، وَأَخْوَانُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ) .

هذا ثالث أقسام المعرب بالحروف وهو : ما رَفَعُهُ بالواو ، وَنَصَبُهُ وَجَرَّهُ بالياء . وهو المجموع ، وما ألحق به .

فالمجموع : كل شيء^(٥) ثبت^(٦) مفرد . وألحق^(٧) بآخره واوٌ ونون ، أو ياء ونون دلالة على ما فوق^(٨) الاثنين^(٩) .

والمُلْحَقُّ به : ما إعرابه إعرابه مما يفيد الجمعية ، وليس له مفرد نحو : « أولو » إذ لم يأت « أولٌ »^(١٠) في المفرد ، و« عشرون » ؛ إذ لم يثبت « عشرٌ » ، وكذا أخواته إلى « تسعين »^(١١) .

قال نجم الدين : « ولنا أن نحد جمع المذكر السالم بأنه : اسمٌ دالٌّ على أكثر من اثنين في آخره واوٌ ، أو ياءٌ ، ونون مزيدتان . فيدخل فيه « أولو » ، و« عشرون » ، وأما « ذو » فهو داخلٌ في حد الجمع المذكور على أي وجه كان ؛ لأن واحده « ذو »^(١٢) .

(١) البيت من الطويل ، ونسبه العياني لامرئ القيس وليس في ديوانه . ينظر الموضح على الموشح ٩٨/١ . وهو بلا نسبة في

النجم الثاقب ١٠٢/١ . والشاهد فيه قوله : « كلاهما » حيث أبقاه بالألف مع أنه تأكيد لمنصوب .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ ، وشرح التسهيل ٧٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٧٤ /١ والموشح ق ٣٨ ، والنجم

الثاقب لابن أبي القاسم ١٠٣/١ ، وجمع الهوامع ١٣٧/١ .

(٣) في (غ) : والتفصيل هو .

(٤) في (ش) : الأكثر .

(٥) في (غ) كل اسم

(٦) في (ش) : ثبت له مفرد .

(٧) في (ش) و (غ) : ثم ألحق .

(٨) في (غ) : على ما يوافق الاثنين .

(٩) ينظر : أسرار العربية ٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ٧٧/١ .

(١٠) في (ش) : إل .

(١١) في (ش) و (غ) : التسعين .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧٧/١ .

[الإعراب التقديري]

قوله : (التَّقْدِيرُ : فِيمَا تَعَدَّرَ كـ « عَصَا ، وَ غَلَامِي » مُطْلَقاً ، أَوْ اسْتُثْقِلَ كـ « قَاضٍ » رَفْعاً وَجَرّاً . وَنَحْوُ : « مُسْلِمِي » رَفْعاً . وَاللَّفْظِيُّ : فِيمَا عَدَاهُ) .

لَمَّا انْقَسَمَ الإِعْرَابُ إِلَى لَفْظِي ، وَتَقْدِيرِي حَصَرَ الأَسْمَاءُ الَّتِي إِعْرَابُهَا تَقْدِيرِي لِإِمْكَانِ ضَبْطِهَا فَيَبْقَى مَا عَدَاهَا لَفْظِي الإِعْرَابُ^(١) .

قوله : (فِيمَا تَعَدَّرَ) أَي^(٢) : مَعْرَبٌ تَعَدَّرَ إِعْرَابَهُ .

وَاعْلَمْ أَنَّ تَقْدِيرَ الإِعْرَابِ إِمَّا لَتَعَدَّرَ النُّطْقَ بِهِ ، وَإِمَّا لِاسْتِثْقَالِهِ . فَالْتَعَدُّرُ فِي بَابَيْنِ يَسْتَحِيلُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الإِطْلَاقِ ، أَي : رَفْعاً ، وَنَصْباً ، وَجَرّاً . أَحَدُهُمَا : بَابُ « عَصَا » ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَحْرِيكَ أَلْفِهَا إِلَّا بِإِخْرَاجِهَا عَنِ جَوْهَرِهِ وَجَعْلِهِ هَمْزَةً . وَالْوَاجِبُ^(٣) إِبْقَاءُ أَلْفِهَا عَلَى أَصْلِهِ ، وَتَقْدِيرَ إِعْرَابِهَا . فَإِنْ كَانَتْ مَفْرُودَةً مَنْكَّرَةً // قَلَّتْ فِيهَا : « هَذِهِ عَصَا يَا فَتَى ، وَ رَأَيْتَ عَصَاً يَا فَتَى ، وَ مَرَرْتُ بِعَصَاً يَا فَتَى » ، فَتَقْدِيرُ الحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ عَلَى الأَلْفِ المَحذُوفَةِ لِلسَّاكِنِينَ . وَمَا كَانَتْ أَلْفُهُ لِلتَّنْوِينِ تَقُولُ فِيهِ : « هَذِهِ ذَكَرَى يَا فَتَى ، وَرَأَيْتَ ذَكَرَى يَا فَتَى ، وَ مَرَرْتُ بِذَكَرَى يَا فَتَى » بِلَا تَنْوِينٍ ، فَتَقَدَّرَ عَلَى أَلْفِهَا فِي حَالَةِ الرِّفْعِ ضَمَّةً ، وَفِي حَالَةِ النُّصْبِ وَالجَرِّ فَتَحَةً . وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى « عَصَاً » المَنْكَّرِ وَقَفْتَ عَلَيْهِ بِالأَلْفِ . وَاخْتَلَفَ فِي هَذِهِ الأَلْفِ فَقِيلَ^(٤) : هِيَ المَحذُوفَةُ رَجَعَتْ لَمَّا ذَهَبَ التَّنْوِينُ لِلوَقْفِ . وَقِيلَ^(٥) هِيَ بَدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ . وَقَالَ سَيَبَوِيهِ^(٦) : « هِيَ فِي حَالَةِ النُّصْبِ بَدَلُ عَنِ^(٧) التَّنْوِينِ . وَفِي حَالَةِ الرِّفْعِ ، وَالجَرِّ هِيَ المَحذُوفَةُ رَجَعَتْ » .

وَإِنْ كَانَتْ مَعْرُوفَةً ، أَوْ مُضَافَةً ثَبَّتَ أَلْفُهَا سَاكِنَةً فِي الأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ تَقُولُ : « هَذِهِ العَصَا ، وَعَصَاكَ ، وَرَأَيْتَ العَصَا ، وَعَصَاكَ ، وَ مَرَرْتُ بِالعَصَا ، وَعَصَاكَ » ، وَتَقْدَرُ الإِعْرَابُ عَلَى

(١) سَقَطَتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ مِنَ (غ) .

(٢) فِي (ش) وَ (غ) : أَي فِي .

(٣) فِي (ش) : فَالْوَاجِبُ .

(٤) وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو وَالكَسَائِي وَالكُوفِيِّينَ . يَنْظُرُ : الأَرْتِشَافُ ٨٠١/٢ ، وَشَرَحَ الرُّضِي ١٧٤/٢ ، وَالنَّجْمُ الثَّاقِبُ ١٠٩/١ .

(٥) وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ ، وَالفَرَّاءِ ، وَ المَازِنِيِّ . يَنْظُرُ : مَعَانِي الأَخْفَشِ ٣٦٠/١ ، وَالمَفْصَلُ ٤٤٧ ، وَشَرَحَهُ لَابِنُ يَعِيشَ ٧٧/٩ ، وَالأَرْتِشَافُ ٨٠١/٢ ، وَشَفَاءُ العَلِيلِ ١١٢٩/٣ ، وَالنَّجْمُ الثَّاقِبُ ١٠٩/١ .

(٦) يَنْظُرُ الكِتَابُ ٣٠٨/٣ ، وَالمَفْصَلُ ٤٤٧ ، وَالأَرْتِشَافُ ٨٠١/٢ .

(٧) فِي (ش) وَ (غ) : مِنْ .

ألفها . وكذلك في حالة الوقف عليها .

والثاني : باب « غلامي » وهو : كل مفردٍ ، أو جمع مكسرٍ ، أو سالمٍ مؤنثٍ أضيف إلى ياء المتكلم . [فإنه يتعذر إعرابه اللفظي مطلقاً لاشتغال محل الإعراب فيه بالكسرة التي تقتضيها «ياء» المتكلم] ^(١) ؛ لأن ^(٢) الإضافة إلى الياء سابقٌ لتركبه مع العوامل . فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فلما اشتغل محل الإعراب بالكسرة تعذر إعرابه ؛ لأنه لا يمكن تحريك الحرف الواحد بضمّة وكسرة ، ولا بفتحة وكسرة ، ولا بكسرتين في حالة واحدة تقول : « هذا غلامي ، وهؤلاء رجالي ، ورأيت غلامي ، ورجالي ، ومررت بغلامي ورجالي » . ومنهم من قال ^(٣) : إنه مبني لإضافته إلى الياء وهي مبنية ، ونسب نجم الدين ^(٤) هذا القول إلى النحاة ، وضعفه عليهم بإعراب «غلامك ، وغلامه ، وغلامي » مع إضافتها إلى المبني . ومنهم من قال ^(٥) : إنه معرب تقديرًا في حالتي الرفع والنصب ، ومعربٌ لفظاً في حالة الجر بكسرةٍ أغنت عن مقتضى الإعراب ومقتضى الياء .

والاستثقال في باين : باب « قاضٍ » ، وباب « مُسَلِّمٍ » .

فأما باب « قاضٍ » وهو : كلُّ اسمٍ آخره « ياء » خفيفة قبلها كسرة فمعربٌ تقديرًا في رفعه وجره اتفاقاً ، فإذا أضيف ثبتت « ياءه » ساكنةً رفعاً وجرّاً ، وقُدِّرَ عليها الإعراب . قال تعالى : ﴿ أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ ﴾ ^(٦) ، و قال تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٧) ، و ثبتت ^(٨) مفتوحة نصباً قال : ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(٩) فتقول : « هذا قاضيكم ، و رأيت قاضيكم » . و إن كان مفرداً معرفاً باللام ثبتت « ياءه » ساكنة أيضاً رفعاً و جرّاً ، و مفتوحةً نصباً في حالة

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : لإضافته .

(٣) وهو قول الجرجاني ، وابن الخشاب ، والمطرزي . ينظر : المقتصد ١/١٠٧ ، والجمل مع شرحه الفاخري في شرح جمل عبد القاهر ١/١٥٤ ، والمصباح للمطرزي ٨٢ ، وشرح التسهيل ٣/١٤٣ ، والارتشاف ٤/١٨٤٧ ، والنجم الثاقب ١/١١١ ، والموضح على الموشح ١/١٠٠ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١/٨٢ .

(٥) وهو قول ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ٣/١٤٤ .

(٦) المائة : ٣٣ .

(٧) البقرة : ١٩٥ .

(٨) في (ش) : و تثبت .

(٩) المائة : ٣٨ .

الوصل تقول : « هذا القاضي يا فتى ، [و مررت بالقاضي يا فتى] ^(١) ، و رأيت القاضي يا فتى . »
وثبتت يآؤه ساكنة في الأحوال الثلاثة و قفأ .

و إن كان مفرداً منكرًا ففي الوصل تحذف « يآؤه » رفعاً ^(٢) و جرأً للساكنين ، و تثبت
نصباً تقول : « هذا قاضٍ يا فتى ، و مررت بقاضٍ يا فتى ، و رأيت قاضياً يا فتى » ، و تقدر
الضمة و الكسرة على الياء المحذوفة . و في الوقف تحذف الياء و التنوين في رفعه ، و جره .
و تثبت الياء في نصبه و تبدل من التنوين ألفاً ، تقول : « هذا قاضٍ ، و مررت بقاضٍ ، و رأيت
قاضياً » . و من العرب من يقف على مرفوع هذا و مجروره بإثبات الياء فيقول : « هذا قاضي ، و
مررت بقاضي » و منهم أيضاً من يقف على مرفوع المَعْرِفِ بـ« اللام » و مجروره بغير « ياء »
فيقول : « هذا القاضٍ ، و مررت بالقاضٍ » ^(٣) .

و أما باب « مُسْلِمِيَّ » فلم يذكره في المعرب تقديراً إلا ابن الحاجب و قال ^(٤) : « إنَّ ^(٥)
النحاة لم يذكروا الإعراب التقديري بالحروف . قال : و هو ثابت في باب « مسلمي » ^(٦) في حال
الرفع لوجوب قلب واوه ياءً للإعلال لأن أصله : مسلمون ، فلما أضيف إلى « ياء » المتكلم
حذفت « النون » للإضافة فصار « مُسْلِمُوي » فاجتمعت الواو و الياء // ، و سبقت إحداهما بالسكون
فوجب قلب الواو ياءً ؛ لأن الياء أخفُّ من الواو ، و أدغمت الياء في الياء فصار « مُسْلِمِيَّ »
فتمحضت الياء للجمعية ، و قُدر لرفعه واؤٌ . »

و لم ^(٧) يذكر النحاة الإعراب التقديري ^(٨) إلا في باب « عصا » ، و باب « غلامي » ،
و باب « قاضٍ » . فالتقدير في كلامهم في المعرب بالحركات لا غير . و في كلام ابن الحاجب
في ^(١) المعرب بالحركات و بالحروف . و قد قرر كلامه نجم الدين ^(٢) ، و لم يعترضه ، و اعترضه

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٣، ١٢٤، و النجم الثاقب ١/١١٤ .

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٤ .

(٥) سقطت (إن) من (غ) .

(٦) نص عبارته : « وهو ثابت من غير شك في مثل ضاربي » . فالخالدي تصرف في النقل ، و بدل المثال .

(٧) في (غ) و إن لم

(٨) في (غ) : التقديري بالحروف .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر: شرح الكافية له ١/٨٠ .

غيره^(١) نظراً إلى أن الواو لما لم تحذف ، بل انقلبت ياء للإعلال صارت الياء نائبةً عنها في كونها علامة لرفعه ، كما نابت فتحة غير المنصرف عن الكسرة في حالة الجر . فهو عند المعترض من المعرب لفظاً .

قال نجم الدين: « وكان على المصنف أن يذكر في قسم المتعذر إعرابه مطلقاً^(٢) المحكي نحو: « مَنْ زَيْدٌ ، و مَنْ زَيْدًا ، و مَنْ زَيْدٍ » لكونه معرباً تقديراً لاشتغال محله بحركة الحكاية ، و المقدّرُ رفْعُهُ ؛ لأنه خبر لـ « مَنْ »^(٣) .

قوله : (و اللفظيُّ : فيما عداهُ) أي : فيما عدا المقدّر إعرابه إمّا مطلقاً ، أو في بعض الأحوال . فما بقي من المعربات فإعرابه ظاهرٌ .

(١) هو الإمام علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفي سنة ٨٣٧ هـ، و هو من علماء اليمن ، و له كتاب : البرود الضافية و العقود الصافية شرح المقدمة الكافية . و هو مازال مخطوطاً ، وقد لخصه ابنه صلاح و سمي كتابه النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب و هو محقق مطبوع .

ينظر رأي علي بن محمد بن أبي القاسم في النجم الثاقب ١١٤/١ .

(٢) في (غ) : (لفظاً) بدل من (مطلقاً) .

(٣) ينظر شرح الكافية له ٨١/١ .

[الممنوع من الصرف]

قوله : (غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ : مَا فِيهِ الْعِلْتَانِ مِنْ تَسْعٍ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا) .

هو مأخوذ في اللغة من « الصَّرْفُ ^(١) » و هو: الخالص . فيكون ^(٢) معناه على هذا غير الخالص من شبه الفعل . و يحتمل أنه مأخوذ من « الصريف ^(٣) » و هو : الصوت، قال الشاعر ^(٤):

لَهَا صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

فيكون معناه على هذا : غير المصوّت فيه بالتثوين ؛ لسقوط التثوين منه و هو صوت . أو من « الصَّرْفُ ^(٥) » و هو الفضلُ قال ^(٦)^(٧) :

فَمَا الْفِضَّةُ الْبِيضَاءُ وَ التَّبَرُّ وَاحِدٌ نَفُوعَانَ لِلْمُكْدِيِّ وَ بَيْنَهُمَا صَرَفٌ

أي : فضل .

و في الاصطلاح : ما ذكره المصنف . فقوله : (ما جنس الحد ، وباقي الحد فصلٌ لغيره . و قوله : (عِلْتَانِ) لأن الواحدة لا تؤثر إذا لم تقم مقام علتين إلاّ عند الكوفيين ^(٨) ، و عند ^(٩) بعض البصرية ^(١٠)^(١١) بشرط أن تكون علمية في ^(١٢) حال الضرورة لا غير كقوله ^(١) :

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة (صرف) ٥٦٦ .

(٢) سقطت نون (يكون) من (غ) .

(٣) ينظر : اللسان (صرف) ٣٣٠/٧ .

(٤) البيت من البسيط ، و هو للناطقة الذبياني في ديوانه ١٦ ، و الكتاب ٣٥٥/١ ، و شرح أبيات سيبويه ١٦٥/١ ، و الجمهرة ٥٧٨ ، و لسان العرب مادة (صرف) ٣٣٠/٧ . و الرواية فيها : له صريف .

و صدره : مقدوفةٌ بدخيس النَّحْضُ بَارُلُهَا

و الشاهد فيه قوله : « لها صريف » أي : صوت ، فأتى صريف بمعنى: الصوت .

(٥) ينظر : القاموس المحيط (صرف) ١١٠٢/٢ .

(٦) في (غ) قال : المتني .

(٧) البيت من الطويل ، و هو للمتني في ديوانه ٢٨٩/٢ ، و بلا نسبة في النجم الثاقب ١١٦/١ . و أكذى الرجل: قلّ حيره .

(٨) ينظر : المفصل ٤٥ ، و شرح الجمل لابن خروف ٨٩٧/٢ و شرح المفصل ٦٨/١ ، و النجم الثاقب ١١٧/١ .

(٩) في (ش) و (غ) : بدون (عند) .

(١٠) في (ش) و (غ) : البصريين .

(١١) منهم أبو علي الفارسي ، و أبو القاسم ابن برهان . ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، و شرح المفصل ٦٨/١ ، و الارتشاف ٨٩٢/٢ .

(١٢) في (ش) : في غير حال .

(١) البيت من المتقارب ، و هو لعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤ ، و الأغاني ٣٠٠/١٤ ، و سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢ ، و الإنصاف ٤٩٩/٢ ، و شرح الجمل لابن خروف ٨٨٠/٢ ، و اللباب للعكبري ٥٢٣/١ ، و شرح المفصل ٦٨/١ ، و شرح التسهيل ٢٨٨/٣ ، و شرح الرضي ٩٠١٠٧/١ و خزانة الأدب ١٥٦/١ . =

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

و في تسمية النحاة لكل واحدة علة تجوز ؛ لأنه لم يحصل التأثير إلا من مجموعها . و فيه أيضاً تجوز آخر ؛ لأنهما لا يوجبان الحكم كالعلل المؤثرة ، بل يحتاج عندهما الحكم الذي هو : عدم الكسر و التنوين .

و قد هدّب المصنف هذا الباب ، و بسط الكلام^(١) فيه بأن حدّه أولاً ، و نظم علة ثانياً ، و مثلها ثالثاً ، و ذكر حكمه ، و زوال حكمه رابعاً ، و شرح علة خامساً ، ثم ختم الباب بذكر أحكامه .

قوله : (و التُّونُ زَائِدَةٌ) انتصب^(٢) « زائدة » على أنّها حالٌ من النون و العامل . معنى الكلام ، أي : و يمنع الصرف : عدلٌ ، و وصف ، و كذا ، و كذا ، و النون زائدة .
قوله : (و هَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيْبٌ) أي : إلى^(٣) الحفظ ؛ لأنّ النظم أقرب إلى الحفظ من النثر ، أو تقريبٌ في ضبط العلل في تسع ؛ لأنّ منهم من ضبطها في علتين^(٤) : الحكاية ، و التركيب^(٥) ، و منهم في أكثر من تسع^(٦) . و قد جمعها في بيتٍ من قال :

أَعْجِمُ و أَنْتُ عَادِلًا زَائِدًا وَزَنًا وَرَكْبٌ وَصَفَ جَمَعَ عُرِفَ

و بيان فرعية هذه العلل : أن العدل فرع إبقاء الاسم على حاله . و الوصف فرع الموصوف . و التأنيث فرع التذكير ؛ لأنّ التأنيث يحتاج إلى علامة تأنيث ، و ما تلحقه العلامة كان مجرداً . فالجرد أصلٌ ، و هو المذكر . و المعرفة فرع النكرة ؛ إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً . و العجمة في كلام العرب فرع العربية ؛ إذ الأصل في كل لسان ألا يخالطه غيره . و الجمع فرع

= والشاهد فيه قوله : « مرداس » حيث منع من الصرف و ليس فيه إلا علة واحدة هي العلمية .

(١) سقطت هذه الكلمة من : (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : انتصبت .

(٣) في (ش) و (غ) : أي للحفظ .

(٤) ينظر : الوافية لركن الدين ٢٠ ، و الموشح ق ٣٩ ، و النجم الثاقب ١١٩/١ ، و الموضح على الموشح ١٠٦/١

(٥) أراد هؤلاء بالحكاية : الصفة في « أفعل » ، و وزن الفعل في العلمية نحو : « أحمد وأحمر » محكياً على حاله قبل التسمية . و أرادوا بالتركيب : تركيب المزج ، و تركيب التأنيث و تركيب الجمع ، و تركيب العجمة ، و تركيب العدل ، و تركيب زيادة الألف و النون . ينظر النجم الثاقب ١١٩/١ ، و الموضح على الموشح ١٠٦/١ .

(٦) منهم من جعلها عشرًا بزيادة شبه ألف التأنيث نحو : أرطى ، و من جعلها إحدى عشرة بزيادة موازنة الجمع في « سراويل » على شبه ألف التأنيث ، و من جعلها اثنتي عشر بزيادة تكرار التأنيث حكماً باللزوم في نحو : « حمراء » و « حبلبي » و تكرار الجمع حقيقة في نحو : « أكالب » ، أو حكماً قي نحو : « مساجد » مما لم يتكرر فيه الجمع .

ينظر : النجم الثاقب ١١٩/١ و الموضح على الموشح ١٠٦/١

الواحد . و التركيب فرع الإفراد . و الألف و النون الزائدتان^(١) فرع ما زيدا عليه ، أو فرع ألف التأنيث ؛ لأنهما لم يؤثرتا إلاّ بشبههما^(٢) به ؛ بسبب^(٣) زيادتهما و عدم // لحوق تاء التأنيث بهما . ب/٦ ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم ؛ لأن أصل كل نوع ألاّ يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره .

قوله : (مِثْلُ: عُمَرُ^(٤)) هذا مثال العدل ، و علتة الأخرى العلمية . قوله : (وَأَحْمَرُ) هذا مثال الوصف ، و علتة الأخرى وزن الفعل . قوله : (و طَلْحَةَ) هذا مثال التأنيث بـ« التاء » ، و علتة الأخرى العلمية . قوله : (و زَيْنَب) هذا مثال التأنيث المعنوي ، و علتة الأخرى العلمية . قوله : (و إِبْرَاهِيم) هذا مثال العجمية ، و علتة الأخرى العلمية . قوله : (و مَسَاجِد) هذا مثال الجمع ، و هو قائم مقام علتين . قوله : (و مَعْدٍ يَكْرِب) هذا مثال التركيب ، و علتة الأخرى العلمية . قوله : (و عِمْرَان) هذا مثال الألف و النون في الاسم^(٥) . و علتة الأخرى العلمية . هذا على قول^(٦) . و منهم من قال : إن الألف و النون علة قائمة مقام علتين^(٧) . و كذلك الكلام في سكران . قوله : (و سَكْرَان) هذا مثال الألف و النون في الصفة . و علتة الأخرى الوصف عند الأكثر . و منهم من قال : هما^(٨) قائمان مقام علتين^(٩) . قوله : (و أَحْمَد) هذا مثال وزن الفعل . و علتة الأخرى العلمية . و لم يُمثّل المصنف المؤنث^(١٠) بألفي التأنيث ، و مثاله : « سكرى^(١١) ، و حمراء » .

قوله : (و حُكْمُهُ أَلَّا كَسَرَ ، و لَا تَنْوِين) . لم يقل : أَلَّا جَرَّ ؛ لأن الجر يدخله و علامته الفتحة ، نحو : « مررت بأحمد » فالفتحة عمل الجار . و إنما منع غير المنصرف^(١)

(١) في (ش) : الزائدتين .

(٢) في (ش) و (غ) : لشبههما .

(٣) في (غ) : لسبب .

(٤) في (ش) : عمرو .

(٥) سقطت (في الاسم) من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : على قول الأكثر .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٣٩ ، و الوافية ٢٢ .

(٨) في (ش) : إنيهما .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٣٨ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) في (غ) : سكر .

(١) سقطت من (غ) .

من الكسر^(١) و التنوين ؛ لأنه باجتماع العلتين الفرعيتين فيه صار^(٢) فرعاً من وجهين ، فأشبهه الفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين: من حيث اشتقاقه منه ، و من حيث احتياجه في تركيب^(٣) الكلام منه إلى الاسم ، فمنع من غير المنصرف مالا مدخل له في الفعل و هو الكسر و التنوين على قول^(٤). و قيل مُنَعُ غَيْرُ المنصرف بهذه المشابهة التنوين^(٥) الذي هو علامةُ تمكنه ، و تبعه الكسر دلالة على أن امتناع التنوين منه لأجل المشابهة لا لغيرها ؛ لأن التنوين قد يحذف من الاسم للتعريف ، و الإضافة ، و البناء^(٦) ، و الوقف^(٧).

[صرف ما لا يصرف]

قوله : (و يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ ، أَوْ التَّنَاسُبِ) . أي : و يزول حكم غير المنصرف للضرورة ، أو التناسب^(٨) . قد^(٩) يقال : إن هذه الضرورة من أحسن الضرورات ؛ لأنها ردت غير المنصرف إلى أصله وهو الصرف . قال^(١٠) :

أَعِدْ ذِكْرَ نِعْمَانٍ لَنَا^(١١) إِنْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعٌ

و قال^(١٢):

و جَبْرِيْلُ أَمِيْنُ اللّٰهِ فَيِنَا وَ رُوْحُ الْقُدُسِ لَيْسَ لَهُ كَفَاءٌ

و قال^(١) :

(١) في الأصل : (الجر) ، و التصحيح من (ش) و (غ) .

(٢) في (أ) : (صاراً) . و ما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : تركيب .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٥٧/١ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦٠/١ ، و شرح الكافية للرضي ٨٤/١ ، و الوافية شرح

الكافية ٢٣ ، و الموشح ٣٩ ، و النجم الثاقب ١٢١/١ .

(٥) كرر هذه الكلمة مرتين في (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : و للبناء و للوقف .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٥٨/١ ، و شرح الرضي ٨٤/١ ، و الوافية شرح الكافية ٢٣ ، و الموشح ٣٨ ، و النجم الثاقب ١٢١/١

(٨) في (ش) للتناسب .

(٩) في (غ) فقد .

(١٠) البيت من البحر الطويل ، و هو بلا نسبة في الوافية في شرح الكافية ٢٤ ، و النجم الثاقب ١٢٣/١ .

و الشاهد فيه قوله : « نعمان » حيث صرفه ضرورة و هو ممنوع من الصرف .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) البيت من الوافر ، و هو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧٦ ، و كتاب العين ٤١٤/٥ ، و تهذيب اللغة ٣٨٩/١٠ ، و أساس

البلاغة (كفأ) ، و لسان العرب (كفأ) ٣٨٩٢/٥ ، و خزانة الأدب ٣٩٨/١ .

و الشاهد فيه : « و جبريل » حيث صرفه مع أنه ممنوع من الصرف ، و علله بأنه في أول البيت للضرورة .

أَنْسَيْتَ أَنْ اللَّهَ أَخْرَجَ آدَمًا مِنْهَا إِلَى الدُّنْيَا بِذَنْبٍ وَاحِدٍ

قوله: ^(٢) (مِثْلُ : ﴿ سَلَسِلَا ﴾ ^(٣)) صرف ^(٤) ليناسب ﴿ أَغْلَلَا وَسَعِيرًا ﴾ .

قوله: (و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ ^(٥)) . قال نجم الدين : « يعني إذا قرىء منوناً ^(٦) فإن تنوينه للصرف ليناسب الآي التي قبله ، و التي بعده ، لا إذا وقف عليه بالألف ؛ لأن الألف ^(٧) يحتمل أن يكون بدلاً من التنوين ، و أن يكون للإطلاق نحو قوله تعالى: ﴿ الظُّنُونَا ﴾ ^(٨) و ﴿ الرَّسُولَا ﴾ ^(٩) ، و ﴿ السَّبِيلَا ﴾ ^(١٠) ، فلا يكون ^(١١) نصاً فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، و إنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة؛ لأن أواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها، و تجانسها ، و كذا كل كلام مسجع ، كقوله عليه السلام : « خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، و فَرَسٌ مَأْمُورَةٌ ^(١٢) » ^(١٣) ، أي: مؤمّرة ، أي: كثير النتاج . و المراد « قوارير » الأول . و قد قرءا منصرفين ^(١٤) ، و ممتنعين ، و منصرفاً الأول ، و ممتنعاً الثاني دون العكس ^(١) .

(١) لم أقف عليه .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾ الإنسان : ٤ .

(٤) قرأنا نافع وهشام وشعبة والكسائي بتوين « سلاسلا » في الوصل ليناسب « أغللا » ، والباقون بترك التنوين على الأصل ؛ لأنه غير منصرف . ينظر: العنوان في القراءات السبع ٢١٠ ، وتقريب النشر ٢٠١ ، والفتح الرباني ٢٧٥ .

(٥) الإنسان : ١٥ .

(٦) قرأ بها كذلك نافع ، و الكسائي ، و أبو بكر عن عاصم ، و هشام عن عامر . و قرأ الباقيون بغير تنوين .

ينظر : الكشف ٣٥٢/٢ ، و الحجة لابن خالويه ٣٥٨ ، و العنوان ٢٠١ ، و الفتح الرباني ٢٧٥ .

(٧) في (أ) : (بالألف . إذ يحتمل) و التصحيح من (ش) و (غ) و شرح الكافية للرضي .

(٨) الأحزاب ١٠ .

(٩) الأحزاب ٦٦ .

(١٠) الأحزاب ٦٧ .

(١١) في (غ) : فلا تكون .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) رواه أحمد في مسنده (٤٦٨/٥) ، و الطبراني في معجمه (٦٤٧٠) ، و الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥٨/٥ و قال : « رجال

أحمد ثقة » . و انظر : ضعيف الجامع (٢٩٢٦) .

(١٤) في (غ) : (منصوبين) بدل (منصرفين) .

(١) ينظر : شرح الكافية له ٩٠/١ .

[ما يقوم مقام علتين]

قوله : (و مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا : الْجَمْعُ ، وَ أَلْفَا التَّائِيْتِ) .

اعلم أن الأكثرين^(١) على أن الجمع الأقصى قام مقام علتين لكونه لا نظير له في الآحاد العربية إلا نادراً. وقولنا : إلا نادراً^(٢)؛ لأنه قد جاء في الآحاد « ثمان ، ورباع^(٣) ، وشناح^(٤) وحراب^(٥) » .

و أما « سراويل » فأعجمي^(٦) ، أو عربي مفرد شاذ^(٧) ، أو جمع تقدير^(٨) .

١/٧

وقيل^(٩) : // إنما قام مقام سبين ؛ لكونه نهاية جمع التكسير . أي : يجمع الجمع^(١٠) إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ؛ فلهذا سمي بـ « الأقصى » .
وقيل^(١١) : لَمَّا لم يكن له نظير في الآحاد أشبه الأعجمي ، [ففيه الجمع]^(١٢) ، و شبه العجمية^(١٣) .

وقال الجزولي^(١٤) : « فيه الجمع ، و عدم النظر في الآحاد »^(١) .

-
- (١) هو قول سيبويه ٢٢٧/٣ ، والمبرد في المقتضب ٣٢٧/٣ ، والزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ٦٣ ، و أبو علي في الإيضاح ٢٣٦ ، وابن جني في اللمع ٨٩ ، والصيمري في التبصرة ٥٦٨/٢ . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٩١/١ .
- (٢) سقطت (إلا) من (غ) .
- (٣) و هو الذي ألقى ربايعته . ينظر : القاموس (ربع) ٦٦٣ .
- (٤) شناح : الطويل ، و الشناح من الإبل : الطويل الجسم . ينظر : اللسان (شنج) ٢١٠/٧ .
- (٥) حراب : رجل حراب إذا كان غليظاً إلى القصر ما هو . ينظر اللسان (حزب) ١٤٨/٣ .
- (٦) و هو اختيار سيبويه ، والزجاج ، و الأكثر . ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣ ، وما ينصرف ٦٤ ، و المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢ ، و شرح المفصل ٦٤/١ ، و النجم الثاقب ١٥٠/١ ، و الهمع ٨٨/١ .
- (٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٣/١ ، و النجم الثاقب ١٥١/١ ، و الهمع ٨٨/١ .
- (٨) ينظر : شرح الحمل لابن عصفور ١٣٢/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٩٣/١ .
- (٩) و هو قول ابن السراج في كتابه : الأصول في النحو ٩٠/٢ .
- (١٠) سقطت (الجمع) من (غ) .
- (١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٥/١ .
- (١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
- (١٣) في (ش) و (غ) : العجمة .
- (١٤) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَنْخُت الجزولي ، من أهل مراکش ، و جزولة من قبائل البربر ، حج فلقي ابن مصر فلازمه ، و أخذ عنه النحو ، و اللغة ، و الأدب . صنف المقدمة وتسمى كتاب القانون في النحو . توفي سنة ٦٠٧ هـ . ينظر : إنباه الرواة ٣٧٧/٢ ، و فيات الأعيان ٤٩٠/٣ ، و البلغة ١٣٦ ، و شذرات الذهب ٢٦/٥ ، و بغية الوعاة ٢٣٦/٢ و طبقات ابن قاضي شهبة ٤٦٦ .
- (١) ينظر : شرح الرضي ٩٥/١ .

وقال ابن الحاجب : « فيه تكرر الجمع حقيقة كـ «أَكَّالِب»^(١) فإنه جمع « أَكْلِب » ،
و« أَكْلِب » جَمَع كَلْب . و« أَنَاعِيم » جمع « أَنَعَام » ، و« أَنَعَام » جمع « نَعَم » . و« صَرَارِي »
جمع « صُرَّاء » ، و« صُرَّاء » جمع « صَارٍ »^(٢) . أو كونه على وزن جمع الجمع^(٣) كـ « مساجد » ،
و« قناديل » ، و« مصاييح » ، و نحوها^(٤) »^(٥) .
أما قيام كل واحد من ألفي التأنيث مقام علتين فللزومهما الكلمة ، و بناء الكلمة عليهما .

[علة العدل]

قوله : (العَدْلُ : خُرُوجُهُ عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ) .

قال نجم الدين: « لو قال : إخراجُه لكان أوفق لمعنى العدل »^(٦) .

و هو: الصرف^(٧)، يقال: اسمٌ معدول أي: مصروف عن بنيته ، والعدول : الانصراف
والخروج.

و حَدَّ نَجْم الدِّين^(٨) العَدْلُ بَأَنَّهُ : « إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ، لا

للتخفيف^(٩) و لا للإلحاق ، و لا لمعنى » . فقوله : « بغير القلب » يخرج نحو : « أيس » في « يئس » .

و قوله : « لا للتخفيف^(١٠) » ليخرج نحو : « مَقَامٍ ، و مَقُولٍ ، و فَخَذٌ^(١١) ، و عُنُقٌ^(١٢) » . و قوله :

« و لا للإلحاق » ليخرج نحو : « كوثر » . وقوله : « و لا لمعنى » ليخرج نحو « رُجِيلٍ و رجال » .

(١) في (غ) ككالب .

(٢) و الصاري هو الملاح . ينظر : اللسان (صرر) ٣٢٥/٧

(٣) في (غ) : جمع الحد .

(٤) في (غ) : و نحوهما .

(٥) ينظر شرح الكافية له ٢٩١/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٩٦/١

(٧) ينظر اللسان مادة (عدل) ٨٧/٩ و القاموس المحيط (عدل) ١٣٦١/٢

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٩٦/١

(٩) في (ش) و (غ) : و لا للتخفيف .

(١٠) في (ش) و (غ) : و لا للتخفيف .

(١١) كل ما كان على « فَعِل » مكسور العين ومضمومها فالتخفيف فيه جائز، فيقولون : فَخَذٌ فَخَذٌ . ينظر : شرح الفصيح

لابن هشام اللخمي ١٥٢ .

(١٢) يقال عُنُقُ بضم النون ، وعُنُقٌ بسكوئها . ينظر : شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٧٧ ، والقاموس (عنق) ٨٤١ .

قوله : (تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا) انتصبا^(١) على المصدرية^(٢) ، أي: خروج تحقيق ، أو تقدير ، فحذف المضاف ، و أقيم المضاف إليه مقامه . و يعني^(٣) بالعدل المحقق : ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير^(٤) منصرف بحيث لو وجدناه منصرفاً لكان هناك^(٥) طريق^(٦) إلى معرفة كونه معدولاً كما قام في « ثلاث » و أخواته ، فقد قام الدليل على عدله من « ثلاثة ثلاثة » و هو كون^(٧) « ثلاث » ، و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد . و فائدتهما : تقسيم أمرٍ ذي أجزاء على هذا العدد المعين . و لفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرراً على الاطراد في كلام العرب نحو : « قرأت الكتاب جزءاً جزءاً ، و جاء القوم رجلاً رجلاً^(٨) ، و أبصرتُ العراق بلداً بلداً » ، و كان القياسُ في باب العددِ التكريرَ عملاً بالاستقراء ، و إلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وُجد « ثلاث » غير مكرر لفظاً حُكم بأن أصله مكررٌ ، و لم يأتِ لفظٌ مكررٌ بمعنى « ثلاث » إلا « ثلاثة ثلاثة » فقيل : إنه أصله .

و اعلم أنه قد جاء أُحد ، و مَوْحَد ، و ثناء و مثنى ، و ثلاث و مثلث ، و رُبَاع و مَرَبَع اتفاقاً . و هل يقال إلى عُشار و معشر ؟ قال ابن الحاجب : « نص البخاري^(٩) ^(١٠) في صحيحه^(١١) : أنه لم يجيء »^(١٢) . قال نجم الدين : « و جاء فُعال من « عشرة » في قول

(١) في (غ) : انتصابه .

(٢) في (ش) و (غ) : المصدر .

(٣) في (ش) : و يعني .

(٤) سقطت من (غ)

(٥) في (غ) : لكان لنا .

(٦) في (غ) : طريقاً .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) لم يكرر (رجلاً) .

(٩) في (غ) : النحاة .

(١٠) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري . إمام المحدثين ، وسيد الفقهاء ، شيخ الإسلام ، الذي لم ير مثل نفسه ذكاءً وحفظاً وورعاً . سمع من محمد بن يحيى الذهلي ، وابن أبي ذئب ، و محمد بن عبد الرحيم صاعقة وغيرهم وعنه روى خلق منهم : الترمذي ، وأبو حاتم ، والفريبي . ألف الجامع الصحيح ، والتاريخ الكبير ، والأدب المفرد وغيرها توفي سنة ٢٥٦ هـ . ينظر : الجرح والتعديل ١٩١/٧ / ووفيات الأعيان ١٨٨/٤ ، وسير النبلاء ٣٩١/١٢ .

(١١) قال البخاري في صحيحه ٨٦٨ ، كتاب تفسير القرآن ، سورة النساء : « ﴿ مثنى وثلاث ﴾ يعني : اثنتين وثلاثاً وأربعاً ، ولا تجاوز العرب رباع » .

(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ٢٦٧/١ .

الكميت: (١)

وَلَمْ يَسْتَرِيْثُوْكَ حَتَّى رَمِيَتْ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا (٢)

و المبرد (٣) (٤) و الكوفيون يقيسون عليها إلى تسعة (٥) نحو: « خماس و خممس، و (٦) سداس و مسدس». و السماع مفقود (٧).

أما مع ياء النسب فجاء (٨) الخماسي ، و السداسي [إلى العشاري] (٩).

والعلة الأخرى في « ثلاث » وأخواته مع العدل الوصف (١٠).

و قال ابن السراج (١١): « فيه عدلٌ لفظي من « ثلاثة » إلى « ثلاث » ، و عدل معنوي من

(١) هو الكميّ بن زيد بن الأحنس الأسدي، و هو شاعر كوفي مقدّم ، عالم بلغات العرب ، خبير بأيامها يقال : ما جمع أحد من علم العرب و مناقبها و معرفة أنسابها ما جمع الكميّ . توفي سنة ١٢٦ هـ . ينظر: الأغاني ٤/١٧، و معجم الشعراء ٢٣٨، و خزنة الأدب ١/١٥٣ .

(٢) البيت من الوافر، و هو للكميت في ديوانه ١/١٩١، و أدب الكاتب ٤٥٨، و لسان العرب (عشر) ٩/٢١٩، و خزنة الأدب ١/١٧٧ . و معنى يستريثوك : يجدونك رائئاً ، أي : بطيئاً ، من الريث و هو البطء . و رميت: زدت ، يقال: رمى على الخمسين و أرمى ، أي : زاد . يقول : لما نشأت نشء الرجال أسرع في الغاية التي يطلبها طلاب المعالي ، و لم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خصال . ينظر خزنة الأدب ١/١٧٨ .

الشاهد فيه : قوله : «عشاراً» على وزن فعال معدولة من «عشرة». قال أبو عبيدة : «و لم يسمع أكثر من أحاد ، و ثناء، و ثلاث، و رُباع إلا في قول الكميّ» اللسان (عشر) ٩/٢١٩ .

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، النحوي ، الأخباري ، أخذ عن أبي عثمان المازني ، و أبي حاتم السجستاني . و عنه أبو بكر الخرائطي ، و نفطويه ، و الصولي ، و عدة . يقال إن المازني أعجبه جوابه ، فقال له: قم أنت المبرد ، أي : المثبت للحق ، ثم غلب عليه بفتح الراء . صنف المقتضب ، و الكامل ، و غيرهما . مات سنة ٢٨٦ هـ ينظر : وفيات الأعيان ٤/٣٢٣، و أعلام النبلاء ١٣/٥٧٦، و البلغة ٧٦، و بغية الوعاة ١/٢٦٩ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣/٣٨٠، و شرح المفصل ١/٦٣، و شرح الكافية للرضي ١/٩٧، و الجمع ١/٩٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : إلى التسعة .

(٦) في (ش) و (غ) : و نحو .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ١/٩٧ .

(٨) في (غ) : (في) بدل (فجاء) .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) وهو قول البصريين . ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٩، و الإيضاح العضدي ٢٣٥، و اللمع ٨٨، و التبصرة ٢/٥٦٠، و المفصل ٤٥ .

(١١) أبو بكر ، محمد بن السري المعروف بابن السراج البغدادي ، أحد العلماء المشهورين باللغة ، و النحو ، و الأدب . أخذ من المبرد و هو من أكابر أصحابه . و عنه أخذ أبو القاسم الزجاجي ، و السيرافي ، و الفارسي ، و له مصنفات منها : الأصول . توفي سنة ٣١٦ هـ . ينظر : نزهة الألباء ١٨٦ ، و أخبار النحويين البصريين ١٠٨ ، و الأنساب ٣/٢٤١ ، و إنباه الرواة ٣/١٤٥ ، و وفيات الأعيان ٤/٣٣٩ ، و البلغة ١٦٢ ، و بغية الوعاة ١/١٠٨ .

معنى « ثلاثة » إلى معنى « ثلاثة ثلاثة » ففيه عدل لفظي ، و عدل معنوي ^(١) .

[و قيل ^(٢) : إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ ؛ لأنه] ^(٣) عدل من لفظ «ثلاثة ثلاثة» إلى لفظ « ثلاثة » مرة . و عدل من لفظ «ثلاثة» إلى لفظ «ثلاث» .

وقال الكوفيون ^(٤) وابن كيسان ^(٥) : إن فيه العدل و التعريف ^(٧) ؛ إذ لا تدخله ^(٨) اللام . و إذا جرى على النكرة فمحمول على البدل . و لادليل على ما قالوا لمجيئه حالاً [نحو: «جاءني القوم ثلاث» . و لو كان معرفة لما نصب حالاً] . ^(٩) . و كذا قام الدليل على عدل « آخر » و هو أنه جمع « أخرى » و هي مؤنث « آخر » ، و « آخر ^(١٠) » أفعل تفضيل بشهادة التصرف ، نحو : « آخر ، آخران ، آخرون ، أواخر ، أخرى ، أخريان ، أخريات ، أخر » .

و معنى « آخر » // في الأصل : أشد تأخراً . و كأن معنى : « جاءني زيد ، و رجل آخر » **ب/٧** أي : رجل أشد تأخراً من زيد في معنى من المعاني ، ثم نُقل إلى معنى « غير » ، فمعنى « رجل آخر » : رجل غير زيد . و حق أفعل التفضيل إذا استعمل أن يكون باللام ، أو مضافاً ، أو مقروناً بـ « من » . و « آخر » استعمل من غير هذه الثلاثة ، فقد عدل به عما كان حقه ، و لازمه من الصيغ الثلاث ، لا على التعيين ^(١١) .

و قيل : إنه معدول به عما فيه اللام ^(١٢) ، أي : عن « الآخر » ؛ لأنه إذا لم يكن مقروناً

(١) ينظر : الأصول في النحو ٨٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٨/١ .

(٣) ما بين الحصريتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر : معاني الفراء ٢٥٤/١ ، و شرح الكافية للرضي ٩٨/١ ، و الارتشاف ٨٥٥/٢ .

(٥) أبو الحسن ، محمد بن أحمد بن كيسان ، إمام في العربية أخذ عن المبرد و ثعلب . و كان ابن مجاهد يقول : إنه أنحى منهما له تصانيف منها : المهذب في النحو . مات سنة ٢٩٩ هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٣٥١/١ ، و نزهة الألباء ١٧٨ ، و إنباه الرواة ٥٧/٣ ، و معجم الأدباء ١٣٧/١٧ ، و الكامل لابن الأثير ٦٧/٨ ، و البلغة ١٥٠ و بغية الوعاة ١٨/١ .

(٦) انظر رأيه في شرح المفصل ٦٣/١ .

(٧) في (غ) : التأنيث .

(٨) في (ش) و (غ) : لا يدخله .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) سقطت من (غ)

(١١) و هو اختيار الرضي و تابعه المؤلف . ينظر شرح الكافية ١٠٠/١

(١٢) و هو اختيار سيبويه ، و جمهور النحاة . ينظر : الكتاب ٢٨٤/٣ ، و المقتضب ٣٧٦/٣ ، و شرح ابن الحاجب ٢٦٩/١ ، و النجم الثاقب ١٢٨/١ .

بـ«من»، و لا مضافاً ، فحقه أن يكون محلياً^(١) بـ«اللام» ، و اعترضه الفارسي^(٢)(٣) استدلالاً بأنه لو كان معدولاً عن «اللام» لوجب كونه معرفة كـ«أمس و سحر» المعدولين عن ذي اللام ، فكان لا يقع صفة للنكرة ، وقد وقع ، قال تعالى: ﴿مِنَ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٤) . و أحيب^(٥) بأنه معدولٌ عن ذي اللام لفظاً و معنى . أي: عُدِلَ عن التعريف — و هو التعيين — إلى التنكير . و لو كان معنى التعريف باقياً في المعدول^(٦) لوجب بناء «سحر»^(٧) لتضمن معنى اللام^(٨) كما بني «أمس» لذلك . و أما احتجاجة بـ«سحر، و أمس» ، فتعريف «سحر» بعد العدل بالعلمية ؛ لأنه صار علماً لسحر يومك . و تعريف «أمس» بتضمن معنى لام التعريف ؛ و لذلك بُني . قال ابن الحاجب : « و يمكن أن يقال : قياس^(٩) أفعل التفضيل — إذا جرى نكرة غير مضاف — فحقه أن يكون مفرداً مقترناً^(١٠) بـ«مِنْ» مُذَكَّرًا ، و «أخر» نكرة غير مضاف ، فكان قياسه أن يقال: « بنساء أُخَرَ^(١١) مِنْ كَذَا » فعدل عن صيغة « أفعل » إلى صيغة « فُعِلَ »^(١٢) . و هذا عدلٌ محققٌ من صيغة إلى صيغة يرتفع^(١٣) معه^(١٤) اعتراض الفارسي من أصله .

و العلة الأخرى في «أخر» مع العدل الصفة .

(١) في (ش) و (غ) : محلياً .

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي . الإمام العلامة . قرأ على الزجاج ، و ميرمان ، و ابن السراج و ابن الخياط . و اشتهر في الآفاق . و أخذ عنه ابن جني ، و الربعي ، و أبو طالب العبدوي و غيرهم . صَنَّفَ كتاب التذكرة ، و كتاب الحجة ، و كتاب الإيضاح ، و التكملة و غيرها . توفي سنة ٣٧٧هـ .

ينظر: تاريخ بغداد ٢٨٥/٧ ، و المنتظم لابن الجوزي ٣٢٤/١٤ ، و نزهة الألباء ٢٣٢ ، و إنباه الرواة ٢٧٣/١ ، و الإمتاع و الموانسة ١٣١/١ ، و لسان الميزان ١٩٥/٢ و البلغة ٦١ ، و بغية الوعاة ٤٩٦/١ .

(٣) ينظر اعتراض الفارسي في : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦٩/١ ، و شرح الرضي ١٠٠/١ ، و النجم الثاقب ١٢٩/١ .

(٤) البقرة : ١٨٤ .

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٠٠/١ ، و النجم الثاقب ١٢٩/١ .

(٦) في (غ) : المعد .

(٧) كما ذهب إليه بعضهم كابن السراج ، و يقتضيه كلام ابن مالك ؛ وذلك للعدل عن آل و العلمية .

ينظر: الأصول في النحو ٨٨/٢ ، و التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٨٩٨/٢ ، و الارتشاف ٨٦٩/٢ .

(٨) في (غ) : الكلام .

(٩) في (ش) و (غ) : إن قياس .

(١٠) في (غ) : مقروناً .

(١١) في (غ) : بنساء و أخر .

(١٢) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧١/١ .

(١٣) في (غ) : يرفع .

(١٤) سقطت من (غ) .

و كذا قام الدليل على عدل «جُمع» وأخواته من «كُتِع ، و بُتِع ، و بُصِع» .
 فالأكثر^(١) على أنه معدولٌ عن «جُمع» ؛ لأنه جَمَعَ «جمعاء» ، و قياس جمع «فعلاء أفعل» :
 «فُعَل» كـ«حُمِر» جمع «حمراء» . و اعترضه الفارسي^(٢) بأن قال: [ليس قياس] ^(٣) كل «فعلاء» أن
 يجمع^(٤) على «فُعَل» إلا أن يكون^(٥) مؤنث «أفعل» المجموع على «فُعَل» ، و «أجمَع» مجموع على
 «أجمعون» لا «جُمع» . قال: فالحق^(٦) أن «جمعاء» اسمٌ لا صفة . و قياس جمع «فعلاء» اسماً :
 «فَعَالِي» في التكسير ، و «فعالوات» في التصحيح كـ«صحاري ، و صحراوات» فـ«جُمع»
 معدول عن «جَمَاعِي أو جمعاوات» ^(٧) .

و أما السبب الآخر في «جُمع» مع العدل فتعريفٌ إضافي عند الخليل^(٨)؛ لأن الأصل
 «جُمَعَهْنَ» . و ضَعَّفَ بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف . و له أن يقول ذلك مع
 وجود المضاف إليه ، و أما مع حذفه فما المانع من اعتباره ؟ و قيل^(٩) : فيه التعريف الوضعي ؛
 لأنه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة تعريف فهو كالعلم^(١٠) . وقال المصنف : «فيه مع العدل
 الوصف» ^(١٢) . قال نجم الدين: «إنه في الأصل «أفعل» تفضيل بشهادة التصرف نحو: «أجمعون ،
 جُمع ، أجمع ، جمعاء» إلى غير ذلك . و الأصل في «قرأت الكتاب أجمع» : أنه أتم جمعاً

(١) ينظر : التبصرة ٥٦١/٢ ، والبيان في شرح اللمع ٥٢١ ، و شرح الرضي ١٠١/١ ، والارتشاف ٨٦٨/٢ ، و النجم الثاقب
 ١٣١/١ ، و الهمع ٩٧/١

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٣/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٠١/١ ، و النجم الثاقب ١٣٠/١

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (ش) : تجمع .

(٥) في (غ) : تكون .

(٦) في (ش) و (غ) : و الحق .

(٧) و هو اختيار ركن الدين الاستربادي . ينظر : الوافية ٢٦ .

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري . الإمام النحوي اللغوي الزاهد . أخذ عن أبي عمرو بن
 العلاء ، و عيسى بن عمر . و نبغ نبوغاً عظيماً . و أخذ عنه سيبويه ، و النظر بن شميل ، و مؤرج السدوسي ، و غيرهم
 صنّف كتاب العين ، و النعم ، و العروض ، و غيرها . مات سنة ١٧٥ و قيل غير ذلك . ينظر : الأنساب ٣٥٧/٤ ، و
 نزهة الألباء ٤٥ ، و إنباه الرواة ٣٤١/١ ، و وفيات الأعيان ٢٤٤/٢ ، و معجم الأدباء ٧٢/١١ ، و تهذيب التهذيب
 ١٦٣/٣ ، و البلغة ٧٦ ، و بغية الوعاة ٥٦٠/١ .

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٤/٣ : «وسألته عن جُمع و كُتِع فقال : هما معرفة بمثلة : كلهم» .

(١٠) في هامش (غ) : القائل الفارسي .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٠٢/١ ، و النجم الثاقب ١٣١/١ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٢/١ .

في قراءتي من كل شيء ، تفضيل لقولهم : « جميع » ، ثم جعل بمعنى : « جميعه » ، وانحى عنه^(١) معنى التفضيل^(٢) . قال نجم الدين « فهو كما ذكرنا في « آخر » معدول عن أحد لوازم [أفعل^(٣)] التفضيل^(٤) »^(٥) .

قوله : (أَوْ تَقْدِيرًا كـ « عُمَرَ » ، و « قَطَامٍ » فِي تَمِيمٍ) .

العدل المقدر الذي يصار إليه لضرورة : وجدان الاسم غير منصرف ، و تعذر سبب آخر غير العدل ، فإن « عمر » لو وجد منصرفاً لم يحكم بعدله^(٦) عن « عامر » ، بل كان كـ « أُدَدَ »^(٧) ، و لُبِدَ^(٨) ^(٩) .

واعلم أن « فَعَلَ » إذا كان علماً فإن سُمِعَ منعه قُدِّرَ عدله عن « فاعل » كـ « عمر » ، وإن سمع صرفه لم يُقَدَّرَ عدله كـ « أُدَدَ » ، و لُبِدَ » ، وإن التبس فإن جَمَعَ شرطين ثبوت « فاعل » ، و عدم « فَعَلَ » قبل العلمية فهو غير منصرف كـ « قُتِمَ »^(١٠) ، و جُحَا^(١١) ؛ لأنه ثبت : « قائم » ، و جاحٍ » ، و عدم « قُتِمَ » ، و جُحَا » ، قبل العلمية ، فحكمتنا بعدله عن « فاعل » الجنسي ، و قطعنا بعدم نقله عن « فَعَلَ » الجنسي لعدمه . قال نجم الدين : « // و إنما حملناه على كونه معدولاً ، و لم يجوز أن يكون مرتجلاً لكثرة كون « فَعَلَ » الجامع للشرطين غير منصرف ، و اضطررنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه لثلاث نخرم القاعدة الممهدة »^(١٢) .

(١) في (غ) : منه .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١٠٤/١ .

(٣) زيادة من (ش) و شرح الكافية ١٠٤/١ . و في (غ) : آخر .

(٤) يقصد بـ «لوازم التفضيل» : اللام ، و الإضافة ، و من .

(٥) شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ .

(٦) في (ش) و (غ) : بعدوله .

(٧) أُدَدَ ، و أُدَدَ هو أبو عدنان . و أبو قبيلة من اليمن . ينظر : مقاييس اللغة (الإددة) ٣٩١ ، و اللسان (أدد) ٩٤/١ .

(٨) لُبِدَ : تزعم العرب أنه آخر نسور لقمان . و هو ينصرف لأنه ليس بمعدول . ينظر : اللسان مادة (لبد) ٢٢١/١٢ ،

و القاموس المحيط ٤٥٧/١

(٩) سقطت (لبد) من (غ) .

(١٠) قُتِمَ من ماله إذا أعطاه ، و رجل قُتِمَ : معطاء . ثم أطلق علماً ، فمنهم : قُتِمَ بن العباس بن عبد المطلب .

ينظر : معجم مقاييس اللغة مادة (قتم) ٨٤٥ و لسان العرب (قتم) ٤١/١١ و القاموس (قتم) ١٥٠٩/٢ .

(١١) جُحَا إذا خطأ ، و الجحوة الخطوة الواحدة . و جُحَا اسم رجل . ينظر : لسان العرب (جحا) ١٩١/٢ و القاموس

المحيط (جحا) ١٦٦٦/٢ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية له ١٠٦/١ .

قوله : (و « قَطَامٍ » فِي تَمِيمٍ) أَي : فِي لُغَةِ تَمِيمٍ . أَمَا أَهْلَ الْحِجَازِ فَهِيَ عِنْدَهُمْ مَبْنِيَّةٌ ^(١) ، فَلَا تَذَكُرُ عَلَى لُغَتِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْرَبَاتِ .

و الْمُرَادُ بِـ«قَطَامٍ» ^(٢) : هِيَ ، وَ نَحْوَهَا مِنْ أَعْلَامِ الْأَعْيَانِ الْمُؤَنَّثَةِ . فَأَكْثَرُ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى أَنْ ذَاتَ الرَّاءِ مِنْهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ لِلْوِزْنِ وَالْعَدْلِ الْمَقْدَرِكِ « حِضَارٌ » . وَ غَيْرُ ذَاتِ الرَّاءِ كـ«قَطَامٍ» مَعْرَبَةٌ غَيْرُ مَنْصَرَفَةٌ لِلتَّأْنِيثِ وَ الْعِلْمِيَّةِ ^(٣) . وَ لَمْ يَحْتَاجُوا فِي تَرْكِ الصَّرْفِ هَهُنَا إِلَى تَقْدِيرِ الْعَدْلِ كَمَا احْتِجَّ فِي « عَمْرٍ » إِلَّا أَنْ مِنْ قَدَّرَهُ مِنَ النِّحَاةِ ^(٤) فِيهِ ^(٥) ؛ فَلِأَنَّهُ مِنْ بَابِ «حِضَارٍ» الَّذِي وَجِبَ تَقْدِيرُ الْعَدْلِ فِيهِ لِمَعْرُضِ الْبِنَاءِ ، فَقَدَّرَهُ ^(٦) فِي نَحْوِ : « قَطَامٍ » طَرْدًا ^(٧) .

وَ أَقْلَهُمْ عَلَى أَنْ جَمِيعَ هَذَا الْقِسْمِ ^(٨) غَيْرُ مَنْصَرَفٍ ، سِوَا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ ^(٩) الرَّاءِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا .

وَ قِيلَ ^(١٠) : إِنَّ الْمَصْنِفَ قَدْ حَذَفَ «قَطَامٍ» مِنْ هَذَا الْمَكَانِ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْكَافِيَةِ .

[عِلَّةُ الْوَصْفِ]

قوله : (الْوَصْفُ : شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ ، فَلَا تَضُرُّ الْعَلْبَةَ ؛ فَلِذَلِكَ صُرِفَ : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ » . وَ امْتَنَعَ « أَسْوَدٌ ، وَ أَرْقَمٌ » لِلْحَيَّةِ ، وَ « أَذْهَمٌ » لِلْقَيْدِ) .

فِي كَلَامِ الْمَصْنِفِ لَفٌ ^(١١) ، وَ نَشَرُّ . وَ تَقْدِيرُ كَلَامِهِ : شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ

(١) ينظر : الكتاب ٢٧٨/٣ ، والمقتضب ٥٠/٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢٧٦/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٠٩/١ ، و الوافية لركن الدين ٢٦ ، و شرح ابن عقيل على الألفية ٣١٩/٢ ، و النجم الناقب ١٣٢/١ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : المقتضب ٥٠/٣ ، و شرح الكافية للرضي ١٠٩/١ ، و الوافية ٢٦ .

(٤) وهو سيبويه ، قال في الكتاب ٢٧٩/٣ : « هذه معدولة عن قاطمة ، أو قطمة » .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : فقدروه .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٠٩/١ ، و الوافية ٢٦ .

(٨) في (غ) : الاسم .

(٩) في (غ) : ذات .

(١٠) ينظر : الوافية ٢٦ .

(١١) اللف و النشر : هو أن تلف شيعيين ثم تأتي بتفسيرهما ثقة بأن السامع يرُدُّ إلى كل واحد منهما ماله . كقوله تعالى

﴿وَمَنْ رَحِمْتَهُ جَعَلْ لَكُمْ لَيْلٍ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ القصص ٧٣ .

ينظر : التعريفات للجرجاني ٢٤٧/١ .

كذلك^(١) ، فلذلك صرف : « مررت بنسوة أربع »^(٢) ، فلا تضر الغلبة^(٣) ، فلذلك امتنع « أسود ، وأرقم » . قال نجم الدين^(٤) : « وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع ؛ على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف . وأما صرف « أربع » فيجوز أن يكون لعدم شرط وزن الفعل ؛ لأن شرطه عدم قبول « تاء » التأنيث و أنت تقول في « أربع » : « أربعة » ، لا^(٥) لعدم شرط الوصف » .

قوله : (**فَلَا تَضُرُّ الْغَلْبَةُ**) . قال نجم الدين : « معنى الغلبة : أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً ، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها^(٦) أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة ، بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه فـ«أسود» كان عاماً في كل ما فيه سواد ، فكثير استعماله في الحية السوداء حتى لا يُحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به السود من الحيات ، بخلاف سائر السود من غير الحيات ، فلا بد فيه من قرينة . أما الموصوف نحو : «ليل أسود» أو غيره نحو : «عندي أسود^(٧) من الرجال» فلم يخرج الوصف بغلبة الاسم عليه عن معنى الوصفية ، بل يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً ، أي : لا يتبع الموصوف فلا يقال : « قيد أدهم »^(٨) .

قوله : (**و ضَعْفَ مَنَعٍ أَفْعَى لِلْحَيَّةِ ، وَ أَجْدَلَ لِلصَّقْرِ ، وَ أَخْيَلَ لِلطَّائِرِ**) . هذا معطوفٌ على قوله : (**صُرِفَ**) . أي : ولكون الوصف الأصلي معتبراً ضعفاً منع « أفعى » ؛ لأنه لم يتحقق كونه وصفاً في أصل الوضع ، ولا ثبت في الاستعمال نحو : « أئيم أفعى » ، بل تُوهم أنها

(١) أي : أن يكون وصفاً في الأصل فلا تؤثر الوصفية العارضة .

(٢) فإن « أربع » فيه وزن الفعل والوصف . فلو كان الوصف العارض مانعاً للصرف لكان « أربع » غير منصرف للعلتين وليس كذلك . فلم يكن الوصف العارض مانعاً من الصرف . ينظر : الوافية شرح الكافية ٢٧ .

(٣) أي : لأجل أن غلبة الاسم على الوصفية الأصلية لا تضر امتنع صرف « أسود ، وأرقم » للحية ، و « أدهم » للقيد . وبيانه : أن هذه في الأصل صفات ، ثم جعلت أسماء ، فلو كان غلبة الاسم على الوصفية الأصلية مضرّة لكان « أسود ، وأرقم » وأدهم منصرفاً ، لكنها غير منصرفة ، فلم تضره غلبة الاسم على الوصفية الأصلية . ينظر : الوافية شرح الكافية ٢٧ .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ١١٠/١ .

(٥) في (غ) : إلا .

(٦) في (غ) : أحدهما .

(٧) في (غ) : السود .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١١١/١ ، و الخالدي لم ينقل كلام الرضي نصاً بل تصرف فيه ، و اختصره كمعظم نقله عنه .

(٩) الأجدل : الصقر ، صفة غالبية و أصله من الجدَل الذي هو الشدة . ينظر : مادة (جدل) في اللسان ٢١١/٢ ، و القاموس ١٢٩١/٢ .

(١٠) الأخييل : طائر أخضر و على جناحيه لُمةٌ تخالف لونه سمي بذلك للخيلان . ينظر : اللسان (خيل) ٢٦٦/٤ .

موضوعة للصفة لما رأوا أن « أفعى » للحية الحبيثة الشديدة . و كذلك^(١) تُوهم في « أجدل »^(٢) الذي هو الصقر أنه موضوع في الأصل للوصف^(٣)، أي : طائر ذو جدلٍ ، أي: إحكام . و كذا تُوهم في أخيل أن معناه الأصلي ، طائرٌ ذو خيَلان . قال شاعر هؤلاء المتوهمين :

مُطَرِّقٌ يَرشَحُ سُمًّا كما أَطَرَقَ أَفْعَى يَنْفُثُ السَّمَّ صِلٌ^(٤)

و قال^(٥):

كَأَنَّ العُقَيْلِيَّينَ حِينَ رَأَيْتَهُم فَرَاخُ القَطَا لَافِيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

و قال^(٦):

دعيني و علمي بالأمر و شيمتي فما طائري يوماً^(٧) عليكِ بأخِيلا

و لم يثبت ما توهموه تحقيقاً ، بل لم يضعها الواصف إلا أسماءً أجناس .

قال نجم الدين: « و لنا // أن نقول : صرف هذه الكلمات لأن مستعملها لم يقصد معنى ٨/ب الوصف مطلقاً ، لا عارضاً ، [و لا أصلياً]^(٨) ، و ليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف . و أما منع صرف مثله فغلطٌ ، و وهمٌ »^(٩) .

(١) في (ش) و (غ) : و كذا .

(٢) في (ش) و (غ) : الأجدل .

(٣) سقطت من (غ)

(٤) البيت من البحر المديد ، و هو لتأبط شراً في ديوان الحماسة ٣٤٢/١ ، و النجم الثاقب ١٣٤/١ .

و « صيلٌ » هي الحية التي تقتل إذا نهشت من ساعتها و لا تنفع معها الرقية . اللسان (صل).

و الشاهد فيه قوله « أطرق أفعى » حيث توهم الشاعر في « أفعى » التي هي الحية أنها موضوعة للصفة لما رأى أنها للحية الحبيثة، فضمنه الوصفية فانضمت إلى وزن الفعل، فمنع من الصرف .

(٥) البيت من البحر الطويل ، و هو للقطامي في ديوانه ١٨٢ ، و شرح التصريح ٣٢٥/٢ . وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح

٣٩٣ ، و الفاخرا ١١٠/١ ، و اللسان مادة (جدل) ٢١١/٢ ، و أوضح المسالك ١١٠/٤ ، و شرح الأثموني ٣٤١/٣ .

و الشاهد فيه قوله: «أجدل» منعه من الصرف مع أنه اسم للصقر؛ لأنه ضمنه الوصفية _ و هي القوة _ فانضمت إلى وزن الفعل .

(٦) البيت من الطويل ، و هو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٧١ ، و شرح شواهد الإيضاح ٣٩٢ ، و شرح التصريح ٣٢٥/٢ .

و بلا نسبة في الفاخرا ١١٠/١ ، و أوضح المسالك ٥١٤/٤ .

و الشاهد فيه قوله : « بأخِيلا » منعه من الصرف مع أنه اسم لطائر؛ لأنه ضمنه معنى الوصف _ و هو التلون أو التشاؤم

_ فانضمت علتان الوصفية و وزن الفعل .

(٧) في (ش) (عليك) بدل (يوماً) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ١١٢/١ .

[أنواع التأنيث المانع من الصرف]

قوله : (التَّأْنِيثُ بِـ « التَّاءِ » شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ . وَ الْمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ . وَ شَرْطُ تَحْتُمُ تَأْثِيرُهُ : زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، أَوْ تَحْرُكُ الْوَسَطِ^(١) ، أَوْ الْعُجْمَةُ . فَـ « هِنْدٌ » يَجُوزُ صَرْفُهُ . وَ « زَيْنَبُ ، وَ سَقَرٌ ، وَ مَاهُ ، وَ جُورٌ » مُمْتَنِعٌ) .

اعلم أن التأنيث على ضربين : لفظي و معنوي .

فاللفظي إن كان بالألف فهو متحتم التأثير بلا شروط للزوم الألف وضعاً . و إن كان بالتاء — أي : الزائدة في آخر الاسم المفتوح ما قبلها التي تنقلب « هاءً » في الوقف دون « تاء »^(٢) « بنت » و « أخت »^(٣) و « هنت »^(٤) ، فلو سميت بأحد هذه الثلاثة مذكراً انصرف — فشرطه العلمية لا غير، سواء كان مذكراً حقيقياً كـ « حمزة » ، أو مؤنثاً حقيقياً كـ « فاطمة » ، أو لا ذا ، و لاذك كـ « غرة » . و سواء كان ثلاثياً كـ « ثبة » ، أو أكثر كـ « طلحة » . فلا يؤثر^(٥) من دون العلمية لعروض التاء وعدم لزومها؛ بدليل صرف « قائمة » في قولك : « امرأة قائمة » و فيه الوصف والتاء . قوله : (وَ الْمَعْنَوِيُّ كَذَلِكَ) . أي : شرطه العلمية لجواز تأثيره ، و أحد الأمور الثلاثة أي : الزيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط ، أو العجمة مع العلمية لتحتم تأثيره على ما في الكتاب ، و سواء كان حقيقياً كـ « هند ، و زينب » ، أو غير حقيقي كـ « حلب ، و مصر » . و المُقَدَّرُ فِي الْمَعْنَوِيِّ — مِنْ عِلَامَاتِ التَّأْنِيثِ — التَّاءُ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَقْدَرُ . و دليل اشتراط العلمية ما ذكر في التأنيث بالتاء ، و لانصراف « جريح » في « مررت بامرأة جريح » و فيه الوصف و التأنيث المعنوي . و اشترط لتحتم تأثيره : الزيادة لتسد مسد التاء ، أو تحرك الأوسط لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ؛ بدليل قولهم في « حُبَلِي » : « حُبَلِيٌّ ، وَ حُبْلَوِي » يعني بإثبات الألف مقلوبة^(٦) و اوأ ، و بحذفها .

(١) في (ش) : الأوسط .

(٢) في (غ) : ياء .

(٣) في (ش) و (غ) : أخت و بنت .

(٤) « هنت » بالتاء ساكنة النون أصله « هنُّ » ، و لكنهم جعلوه بمثناة « بنت و أخت » . ينظر: اللسان (هن) ١٥٠/١٥ .

(٥) في (ش) تؤثر .

(٦) سقطت (مقلوبة) من (غ) . ينظر رأيه في شرح الرضي ١١٨/١ ، و الارشاف ٨٨١/٢ .

[و « جمزيُّ » تحذف الألف لا غير كما تحذفها خامسة في «جمادى» لما كان «جمزى»^(١)
متحرك الأوسط^(٢)]^(٣) بخلاف « حُبلى » .

و جعل ابن الأنباري^(٤)^(٥) « سقر » كـ « هند » في جواز الأمرين .
أو العجمة^(٦) لتقويتها للتأنيث الذي قد ضعف بسكون الوسط كـ « ماه^(٧) ، و جُور ،
و حِمص » .

و أما الثلاثي الساكن الوسط كـ « هند » فالزجاج^(٨)^(٩) ، و المبرد^(١٠) ، و سيبويه^(١١) جزموا
بامتناعه [من الصرف]^(١٢) . و غيرهم جَوَّز فيه الصرف و غيره^(١٣)؛ لضعفه بسكون الوسط ،
قال^(١٤):

(١) ناقة جمزى : سريعة : ينظر : اللسان (جمز) ٣٥٣/٢ .

(٢) في (ش) : الوسط .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، العلم المنشور على مذهب الكوفيين ، كان أحفظ أهل زمانه ،
أخذ عن أبيه و ثعلب ، و صنّف خلق الانسان ، و المقصور و الممدود ، و غريب الحديث ، و شرح السبع الطوال ،
و الزاهر . مات سنة ٣٢٨هـ .

ينظر : نزهة الألباء ١٩٧ ، و وفيات الأعيان ١/٥٠٢ ، و البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٧٤ .

(٥) ينظر : رأيه في شرح الرضي ١/١١٦ ، و الارتشاف ٢/٨٧٩ ، و تاج علوم الأدب ١/١٩٣ .

(٦) « العجمة » معطوفة على قوله : « الزيادة لتسد مسد التاء ، أو تحرك الأوسط » .

(٧) ماه و جور اسما بلديتين بأرض فارس . ينظر : معجم البلدان ٥/٤٩ .

(٨) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، إمام في العربية ، عظيم الفضل ، كان يخرط الزجاج . ثم مال إلى
النحو فلزم المبرد ، و مهر في العربية ، و صتّف : معاني القرآن ، و الاشتقاق ، و خلق الإنسان ، و مختصر النحو ، و
شرح أبيات سيبويه وغيرها . مات سنة ٣١١هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٦/٨٧ ، و أخبار النحويين البصريين ١٠٨ ، و
الأنساب ٣/١٤١ و نزهة الألباء ١٨٣ ، و البلغة ٣١ ، و بغية الوعاة ١/٤١١ .

(٩) ينظر رأيه في ما ينصرف و ما لا ينصرف ٦٨ .

(١٠) الذي في المقتضب غير هذا القول ، فإنه قال فيه ٣/٣٥٠ : « وأما المستعملة في التأنيث فنحو : جُمِّل ، و دعد ، و هند ،
فأنت في جميع هذا بالخيار ، و ترك الصرف أقيس » .

(١١) كلا ليس هذا قول سيبويه ، فإنه قال في كتابه ٣/٢٤٠ : « فإن سميت بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً ، و كانت
شيئاً مؤنثاً ، أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار : إن شئت صرفته و إن شئت لم تصرفه ، و ترك الصرف
أجود و تلك الأسماء نحو : قَدَّر ، و عَنَز ، و دعد ، و جُمِّل ، و نُعم ، و هند » .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) الصحيح أن مذهب المبرد و سيبويه هو كمذهب الجمهور ، وإنما تابع الخالدي الرضي فيما نسبته لهذين الإمامين . ينظر :
ما ينصرف و ما لا ينصرف ٦٨ ، و الفاخر ١/١٣٥ ، و الارتشاف ٢/٨٧٨ .

(١٤) البيت من المنسرح ، و هو لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١ ، و بلا نسبة في الكتاب ٣/٢٤١ ، و ما ينصرف و ما لا
ينصرف ٦٨ ، و الجمل ٢٢١ ، و الخصائص ٣/٦١ ، و المفصل ٤٥ ، و شرحه لابن يعيش ١/١٧٠ ، و اللباب ١/٥٠٨ ، =

لم تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدٌ و لم تُغْذِ دَعْدٌ بِالْعُلْبِ

فصرف ومنع . و كذا الخلاف فيما سكن وسطه للإعلال كـ«دار ، و نار»^(١)، وفي الثنائي أيضاً نحو : «يد» اسم امرأة .

قوله: (فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَـ«قَدَمٌ» مُنْصَرِفٌ ، و «عَقْرَبٌ» مُمْتَنِعٌ) . زاد نجم الدين : « و ألا يكون المؤنث منقولاً عن مذكر كـ«رَبَابٌ» اسم امرأة إذا سُمِّيَ به مذكر انصرف ، لأنه في الأصل اسمٌ للغيم ، و ألا يكون تأنيث المؤنث الذي سُمِّيَ به المذكر تأنيثاً بتأويل غير لازم كـ«نساء ، و رجال» لو سميت^(٢) بهما مذكراً انصرفاً^(٣) ، و ألا يغلب استعماله في تسمية المذكر به كـ«كِرَاعٌ» مثلاً^(٤) .

و اعلم أنك إذا عكست الأمر ، أعني سميت المؤنث باسم المذكر ، فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط كـ«رجل ، و حسن» يسمى بهما امرأة ، أو زائداً على الثلاثة كـ«جعفر» فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر^(٥) التأنيث بالطَّرَآن . و إن كان ثلاثياً ساكن الوسط كـ«زيد و بحر» يسمى بمثلهما امرأة ، فالخليل ، و سيبويه^(٦) ، و أبو عمرو^(٧)^(١) يمنعونه

= و أمالي ابن الحاجب ١/٣٩٥ ، شرح شذور الذهب ٥٩٦ ، و النجم الثاقب ١/١٣٨ .
والعلب : إناء من جلد يشرب به الأعراب .

و الشاهد في قوله : « دعد » حيث كررها مصروفة و غير مصروفة ، و كلاهما يجوز .

(١) قال ابن مالك : « فإن كان علم المؤنث ثنائياً ، أو ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً ، أو إعلالاً ، غير مصغر ، ففيه الوجهان ، أجمدهما المنع إلا أن يكون الثلاثي أعجمياً فيتعين منعه » . ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٢/٩٠٠ .
(٢) في (ش) : لو سميته بها .

(٣) كل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت به مذكراً انصرف ؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا

التأويل ، بل لنا أن نؤولها بالجمع ، فيكون مذكراً . ينظر : شرح الرضي ١/١١٨

(٤) الرضي إنما مثل بذراع ، وهو للمذكر ، قال سيبويه في الكتاب ٣/٢٣٦ : « وسألته عن ذراع فقال : ذراع كثر تسميتهم به المذكر ، وتمكن في المذكر » . أما كراع فقد قال في اللسان (كرع) ٨/٣٦٠ : « الكراع ... أنتى يقال هذه كراع ... وقال اللحياني : هو مما يؤنث ويذكر ، ولم يعرف الأصمعي التذكير ، وقال مرة هو مذكر لاغير » . وقال سيبويه في كتابه ٣/٢٣٦ : « وأما كراع فإن الوجه ترك الصرف ، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع ؛ لأنه من أسماء المذكر ، وذلك أحبب الوجهين » .

(٥) سقطت من (غ)

(٦) ينظر : الكتاب ٣/٢٤٢ ، و شرح الرضي ١/١١٨ ، والنجم الثاقب ١/١٤٠ .

(٧) أبو عمرو زبَّان بن العلاء بن عمار البصري ، أحد القراء السبعة و أئمة اللغة . سمع نافعاً مولى ابن عمر ، و من كلامه : إنما نحن فيمن مضى كبقل في أصول نخل . مات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ . ينظر : نزهة الألباء ٣٠ ، و معجم الأدباء ١١/١٥٦ ، و وفيات الأعيان ٣/٥٠٥ ، و البلغة ٧٩ ، و بغية الوعاة ٢/٢٣١ .

الصرف متحتماً . و أبو زيد^(٢)^(٣) و عيسى بن عمر^(٤)^(٥)، والجرمي^(٦)^(٧) يجعلونه مثل «هند» ،
و يرجحون // صرفه على صرف «هند» .

١/٩

[صرف أسماء القبائل و البلدان]

قال نجم الدين: « أمّا^(٨) أسماء القبائل و البلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر
بشروطه فلا كلام في منع صرفها كـ « باهلة ، وتغلب ، وبغداد ، وخراسان » . وإن لم يكن ،
فإن وُجِدَت العرب سلكوا في صرفها ، أو تَرَكَ صرفها طريقةً واحدةً فلا تُخَالِفُهُمْ ، كصرفهم
« ثقيفاً ، ومعدداً ، و حُنيئاً ، و دابقاً »^(٩) . ومنعهم « سدوس^(١٠) ، و حِنْدَف^(١١) ، و هَجَرَ^(١٢) ،
و عُمان^(١٣) » .

(١) ينظر رأيه في الكتاب ٣ / ٢٤٢ .

(٢) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري إمام في النحو و اللغة . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، و أخذ عنه أبو عبيد
القاسم بن سلام ، و أبو حاتم السجستاني ، ثقة من أهل البصرة . صنف النوادر ، و القوس و الترس ، و كتاب الإبل
توفي بالبصرة سنة ٢١٥ هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٧٨/٩ ، و معجم الأدباء ٢١٢/١١ ، و نزهة الألباء ، ١٠١ ، و وفيات
الأعيان ٣٧٨/٢ ، و البلغة ٨١ ، و بغية الوعاة ٥٨٣/١ .

(٣) ينظر رأيه في شرح الرضي ١١٨/١ ، و الارتشاف ٨٨١/٢ ،

(٤) أبو عمرو ، عيسى بن عمر الثقفي البصري ، كان ثقة عالماً بالعربية و النحو و القراءة ، أخذ عن عبد الله بن كثير
و ابن محيصن ، و الحسن البصري ، و الخليل و أخذ عنه سيوييه . ألف نيفاً و سبعين مصنفاً في النحو منها : الجامع و
الإكمال . مات سنة ١٤٩ هـ . ينظر : مراتب النحويين لأبي الطيب ٣٢ ، و نزهة الألباء ٢٨ ، و معجم الأدباء
١٤٦/١٦ ، و وفيات الأعيان ٤٨٦/٣ ، و البلغة ١٣٦ .

(٥) ينظر : رأيه في شرح الرضي ١١٨/١ ، و الارتشاف ٨٨١/٢ .

(٦) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي . كان فقيهاً عالماً بالنحو و اللغة . و هو من البصرة ، و قدم بغداد . و أخذ
النحو عن الأخفش و غيره ، و لقي يونس بن حبيب ، و أخذ اللغة عن أبي عبيدة ، و أبي زيد الأنصاري ، و الأصمعي
له كتاب يعرف بالفرخ معناه فرخ كتاب سيوييه مات سنة ٢٢٥ هـ . ينظر : نزهة الألباء ١١٤ ، و وفيات الأعيان ٢ /
٤٨٥ و البلغة ، ٩٠ ، و بغية الوعاة ٨ / ٢ .

(٧) ينظر رأيه في شرح الرضي ١١٨/١ ، و الارتشاف ٨٨١/٢ .

(٨) في (غ) : و أما .

(٩) دابق : قرية قرب حلب . ينظر : معجم البلدان ٤١٦/٢ .

(١٠) سدوس تطلق على قبائل عدة في تميم ، و ربيعة ، و شيبان ، و غيرها . ينظر : الأنساب للسمعاني ٢٣٥/٣ .

(١١) هي امرأة إلياس بن مضر بن نزار نُسِبَ ولدُ إلياس إليها ، و غلبت على نسبهم . ينظر : الأنساب للسمعاني ٤٠٦/٢ .

(١٢) هَجَرَ : بلد معروف بالبحرين . ينظر : معجم البلدان ٣٩٣/٥ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١١٩/١ .

فالصرف^(١) في القبائل بتأويل «الأب» إن كان اسمه كـ «ثقيف» أو «الحي»، وفي الأماكن بتأويل المكان أو الموضوع^(٢). و ترك الصرف في القبائل بتأويل « الأم » إن كان اسمها في الأصل كـ «خندف»، أو القبيلة . و في الأماكن بتأويل « البقعة، و البلدة ». و إن جوزوا صرفها و تركه كما في « ثمود، و واسط ، و قریش » فجوزها على التأويل^(٣) المذكور . و إن جهلت كيفية استعمالها^(٤) فلك الوجهان .

[علة المعرفة]

قوله : (المَعْرِفَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً) .

لأن المعارف خمس، فالمضمرات ، و المبهمات مبنيات^(٥)، فلا مدخل لها^(٦) في المعربات ، و المعرف باللام ، و المضاف لا يظهر معهما^(٧) أثر منع الصرف إلا على ما قال الخليل^(٨)، في التأكيد بنحو^(٩): « جُمع » فإنه جعل علته الأخرى مع العدل: تعريف الإضافة لما حذف المضاف إليه . و من جعل تعريف التأكيد قسماً آخر شبيهاً بالعلمية جعل المعترف في منع الصرف العلمية ، و تعريف التوكيد^(١٠).

[شرط العجمة في منع الصرف]

قوله : (العُجْمَةُ شَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ ^(١١) عِلْمِيَّةً فِي الْعَجْمِيَّةِ) . إلى آخره .

اعلم أن لها شرطين : أحدهما متعين، و هو : العلمية .
و الثاني مُخَيَّرٌ ، و هو الزيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط^(١) .

(١) في (غ) : و الصرف .

(٢) في (ش) : و (غ) : و الموضوع .

(٣) في (غ) : التقدير .

(٤) في (غ) : بها .

(٥) في (ش) : مبنيات .

(٦) في (ش) و (غ) : لهما .

(٧) في (غ) : معها .

(٨) ينظر : الكتاب ٣/٢٢٤ .

(٩) في (ش) و (غ) : نحو .

(١٠) ينظر : الوافية شرح الكافية ٣١، و نسب هذا القول لأبي علي الفارسي، و الموشح للخبيصي ق ٤٣ .

(١١) سقطت من (أ) و (ش) : و التصحيح من (غ)، و متن الكافية .

أما العلمية فظاهر الكتاب اشتراط^(٢) كون الاسم علماً في اللغة العجمية ، أي: قبل استعمال العرب له . قال نجم الدين^(٣) : « و ليس هذا الشرط بلازم^(٤) ، بل الواجب ألا يستعمل في كلام العرب أوَّلاً^(٥) إلاَّ مع العلمية سواء كان قبل ذلك علماً كـ «إبراهيم» ، أو لا كـ «قالون» ، فإنه الجيد بلسان الروم ، سمي نافع^(٦) به راويه عيسى^(٧) لجودة^(٨) قراءته » .

فما كان من الأسماء العجمية علماً في العجم و العرب امتنع اتفاقاً كـ «إبراهيم» و نحوه . و ما كان جنساً فيهما انصرف اتفاقاً وإن سُمي به ، كـ «لجام» ، و استبرق ، و ديباج ، و الفرند^(٩) و البرق ، و البذج^(١٠) . و ما كان جنساً في العجم ، و علماً في العرب كـ «قالون» انصرف على ظاهر كلام الحاجبية^(١١) ، و امتنع على كلام غيرها^(١٢) .

و ما كان علماً في العجم ، و جنساً في العرب انصرف اتفاقاً ، و لا أعرف مثاله . قوله : (و شَتْرُ) . هذا مثال متحرك الأوسط^(١٣) . و هو اسم لحصن بـ « أَرَّان »^(١٤) .

(١) في (ش) و (غ) : الوسط .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ١٢٢/١ .

(٤) في (غ) : لازم .

(٥) سقطت من الأصل . و هي في (ش) و (غ) ، و شرح الرضي ١٢٢/١ .

(٦) أبو رويم نافع بن أبي نعيم ، مولى جعونة بن شعوب الشجعي ، الإمام حبر القرآن المدني ، أحد القراء السبعة ، كان إمام أهل المدينة ، من الطبقة الثالثة بعد الصحابة . قال : «قرأت على سبعين من التابعين» ، و من أشهرهم : عبد الرحمن بن هرمز صاحب أبي هريرة . و عنه أخذ إسماعيل بن جعفر ، و عثمان بن سعيد ورش ، و عيسى قالون توفي سنة ١٦٩هـ . ينظر : التاريخ الكبير ٨٧/٨ ، و مشاهير علماء الأمصار ، و الكامل لابن عدي ٥٠/٧ ، و تهذيب الكمال ٢٢/١٩ ، و تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٧ ، و وفيات الأعيان ٥ / ٣٦٨ ، و سير أعلام النبلاء ٧ / ٣٣٦ .

(٧) أبو موسى عيسى بن ميناء مولى بني زريق ، يقال : كان ربيب نافع ، فلقبه بقالون لجودة قراءته ، و هي رومية و تعني الجيد و روى عنه أبو زرعة ، و إسماعيل القاضي ، و خلق . مات سنة ٢٢٠هـ . ينظر : الجرح و التعديل ٦ / ٢٩٠ ، معرفة القراء الكبار ١ / ١٢٨ .

(٨) في (غ) لجود .

(٩) الفِرْنْدُ : السيف ، و جوهره ، و وشبهه . ينظر : اللسان مادة (فرند) ١٠ / ٢٥٢ ، و القاموس ١ / ٤٤٤ .

(١٠) البَدْجُ : الحَمَلُ من أولاد الضأن . ينظر : اللسان مادة (بذج) ١ / ٣٥٠ .

(١١) وهو قول سيبويه . ينظر : الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

(١٢) منع ذلك ابن عصفور . ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٣٦ ، و النجم الثاقب ١ / ١٤٤ .

(١٣) في (غ) : الوسط .

(١٤) ينظر : معجم البلدان ٣ / ٣٢٥ .

و يجوز أن يكون امتناعه من الصرف لتأويله بالبقعة أو القلعة^(١). فالمثال الصحيح « لَمَك » ، و هو^(٢) اسم لأبي نوح عليه السلام^(٣) .
و عند سيويه^(٤) ، و أكثر النحاة تحرك الأوسط^(٥) لا تأثير له في العجمة ، فنحو « لَمَك »
عندهم منصرفاً متحتماً « نوح » . والزمخشري^(٦) تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن قال :
« الأعجمي إن^(٧) كان ثلاثياً ساكن الوسط جائز صرفه ، و ترك صرفه مع ترجيح الصرف »^(٨) .
^(٩) و ليس بشيء ؛ لأنه لم يسمع نحو : « لوطٍ » غير منصرف في شيء من الكلام .
و اعلم أن أسماء الأنبياء ممتنعة للعجمية^(١٠) و العلمية إلا سبعة . و هي : محمد ، و شيث ،
و نوح ، و هود ، و لوط ، و صالح ، و شعيب . و أسماء الملائكة^(١١) ممتنعة للعجمية^(١٢) و العلمية
إلا « مالكا »^(١٣) فإنه منصرف ؛ لأنه عربي ، و « رضوان » أيضاً عربي إلا أن فيه مع العلمية الألف
و النون الزائدتين فهو ممتنع .

(١) في (غ) : القبيلة .

(٢) في (ش) و (غ) : لأنه اسم .

(٣) ينظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير ٦٣/١ ، و اللسان مادة (ملك) ٣٣١/١٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٣٥/٣ ، والأصول ٩٢/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٢٢/١ ، و الفاخر ١٣٦/١ و الارتشاف ٨٧٦/٢

(٥) في (ش) و (غ) : الوسط .

(٦) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي ، جار الله . العلامة ، إمام اللغة ، و النحو ، و البيان

بالانفاق ، أخذ عن أبي منصور ، و اليأبري . صنف الكشاف في التفسير ، و الفائق في غريب الحديث ، و المفصل في

النحو ، و الأتمودج . مات يوم عرفة سنة ٥٣٨ هـ . ينظر : الأنساب ١٦٣/٣ ، و نزهة الألباء ٢٩٠ ، و معجم

الأدباء ١٢٦/١٩ ، و إنباه الرواة ٢٦٥/٣ ، و وفيات الأعيان ١٦٨/٥ ، و البلغة ١٨٠ ، و بغية الوعاة ٢٧٩/٢ .

(٧) في (ش) و (غ) : إذا كان .

(٨) نص كلامه في المفصل ٤٥ : « وما فيه سببان من الثلاثي كنوح ، و لوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التريل ؛

لمقاومة السكون أحد السببين ، و قوم يجرونه على القياس ، فلا يصرفونه » .

(٩) في (ش) و (غ) : قال : نجم الدين .

(١٠) في (ش) و (غ) : للعجمة .

(١١) في (غ) : عليهم السلام .

(١٢) في (ش) و (غ) : للعجمة .

(١٣) في (أ) : (مالك) . و ما ثبته من (ش) و (غ) .

[شرط الجمع في منع الصرف]

قوله : (الْجَمْعُ شَرْطُهُ : صِيغَةُ^(١) مُنْتَهَى الْجُمُوعِ بِغَيْرِ هَاءٍ كـ «مَسَاجِدَ ، وَ مَصَابِيحَ» .
وَأَمَّا نَحْوُ^(٢) : « فَرَازِنَةٌ »^(٣) فَمُنْصَرَفٌ) .

اعلم أن السبب هو الجمعية . و لها شرطان :

أحدهما : أن يكون الجمع على صيغة منتهى الجموع ، أي : وزن غاية جموع جمع التكسير بأن يكون ثالث // حروفه ألفاً بعده حرفان مدغمان مثل «دوابٌ» ، أو مفكوكان مثل «مساجد» أو ثلاثة حروف ساكنة^(٤) الوسط^(٥) ، مثل «مصاييح» ؛ لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الجمع امتنع جمعه جمع التكسير كجمع «كَلْبٍ» على «أكلب» ، و جمع «أكلب» على «أكلب» ، و كجمع^(٦) «نَعَمٍ» على «أنعام» ، و جمع «أنعام» على «أناعيم» ، و لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، و إن لم يكن قياساً كقوله: صلى الله عليه وآله : «إنكن صواحبات يوسف^(٧)» .
و ثانيهما : أن يكون بغير «تاء» التأنيث ؛ لأن «ملائكة» ، و «فرازنة» منصرفان ؛ لأن التاء تُقَرَّبُ اللفظ من وزن المفرد نحو : «كراهية» ، و «طواعية» . و قد أورد ههنا ثلاثة إشكالات :

الأول : قوله : (و « حَضَاجِرٌ » عَلَمًا لِلضَّبَعِ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ) . و وجه إشكاله : أنه مفرد؛ لكونه علماً لماهية الضبع، و الضبع جنس، و لا يطلق إلا على الأنثى، والذكر «ضِبَعَانُ»^(٨) .
و مع ذلك منع الصرف^(٩) ، و ليس فيه إلا الشرطان دون السبب^(١٠) . و الشرط لا يؤثر من دون

(١) سقطت من (غ)

(٢) سقطت من (ش) و (غ)

(٣) الأصل : فرازين ، فحذفت الباء ، و عُوِّضَ منها الهاء كـ «عباهلة» أصلها : عباهيل . و فرازينة ، و فرازين جمع فرازان ، وهو الشطرنج ، معرب . ينظر : النهاية في غريب الحديث ١٧٤/٣ ، و مادة (عبهل ، فرزن) في اللسان و القاموس .

(٤) في (ش) و (غ) : ساكن .

(٥) في (ش) و (غ) : الأوسط .

(٦) في (غ) : و جمع .

(٧) رواه البخاري ٩٩/٦ في الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ و في الجماعة باب أهل العلم و الفضل أحق بالإمامة . و رواه مسلم برقم ٤٢٠ في الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر .

(٨) جاء في اللسان (حضر) : ٢١٤/٣ : «حضاجر : اسم للذكر و الأنثى من الضباع» . و في مادة (ضبع) ١٧/٨ :

« و الضبعاة : الضبع و الذكر ضبعاان » .

(٩) في (ش) و (غ) : منع من الصرف .

(١٠) « حضاجر » اجتمع فيه الشرطان : صيغة منتهى الجموع ، و خلوه من تاء التأنيث ، لكنه ليس جمعاً ، فخلا من السبب .

المشروط . و أجاب عنه^(١): بأنه منقول عن الجمع ففيه الجمعية الأصلية القائمة مقام سببين ؛ لأنه في الأصل جمع «حضر» و هو عظيم البطن^(٢) بدليل قوله^(٣) :

حَضْرٌ كَأَمِّ التَّوَامِينِ تَوَكَّاتٌ عَلَى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهْلَةٌ عَاشِرٍ

و قيل^(٤) : إِنَّ مَنَعَ «حضاجر» للعلمية و التأنيث^(٥) .

و^(٦)الإشكال الثاني : قوله : (و «سراويل» إِذَا لَمْ يُصْرَفْ ، وَ هُوَ الْأَكْثَرُ) أي: الأكثرون على أن سراويل غير منصرف^(٧) . قال^(٨):

فَتَى فَارَسِيٌّ فِي سِرَاوِيلِ رَامِحٌ

ووجه إشكاله : أنه مُنَعُ الصَّرفِ و هو مفرد ، و ليس بمنقول^(٩) عن جمع كـ«حضاجر» فليس فيه إذن إلا الصيغة . و اختلف في توجيهه ، فقال سيبويه^(١٠) و أبو علي^(١١) : إنه^(١٢) اسمٌ أعجمي عُرِّبَ كَمَا عُرِّبَ «الْأَجْرُ» لَكِنَّهُ أَشْبَهَ فِي^(١٣) كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرَفُ قِطْعًا نَحْوُ : «قناديل» فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف . فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء . فهو يمنعه ، لا لسبب ، بل لموازنه غير المنصرف .

(١) يعني ابن الحاجب . ينظر : شرح الكافية له ٢٩٤/١ .

(٢) ينظر : اللسان مادة (حضر) ٢١٤/٣ .

(٣) البيت من الطويل ، و هو لسماحة النعامي في شرح أبيات سيبويه ١٢/٢ . وبلا نسبة في الكتاب ٧١/٢ ، و شرح المفصل ٣٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١ ، و اللسان مادة (حضر) ٢١٤/٣ .

و مستهله عاشر : قد رأت هلال الشهر العاشر من حملها .

(٤) ينظر : الوافية ٣٣ ، و النجم الثاقب ١٥٠/١ .

(٥) قال في الفوائد الضيائية ٢٣٣/١ : « علميته غير مؤثرة ، و إلا لكان بعد التنكير منصرفاً ، و التأنيث غير مسلم ؛ لأنه علم جنس الضبع ، مذكراً كان أو مؤنثاً » .

(٦) سقط من (غ) .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣ ، و المقتضب ٣٢٦/٣ ، و ما ينصرف و ما لا ينصرف ٦٤ ، و المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢ ، و شرح المفصل ٦٤/١ ، و شرح الرضي ١٣٠/١ ، و الارتشاف ٨٥٥/٢ .

(٨) البيت من الطويل ، و هو لتميم بن مقبل في ديوانه ٤١ ، و شرح المفصل ٦٤/١ ، و المقتصد ١٠٠٥/٢ ،

و شرح الرضي ١٣٠/١ ، و اللسان (ذب) ١٤٨٣/٣ ، و خزنة الأدب ٢٢٧/١ . و صدره : يُمَشِّي بِهَا ذَبَّ الرِّيَادِ كَأَنَّهُ و الشاهد فيه قوله : « سراويل » حيث جاء مفرداً ممنوعاً من الصرف ؛ لأنه على وزن صيغة منتهى الجموع « مفاعيل » .

(٩) في (غ) : منقول .

(١٠) ينظر : الكتاب ٢٢٩/٣ .

(١١) ينظر : المقتصد ١٠٠٤/٢ ، و شرح المفصل ٦٤/١ ، و شرح الرضي ١٣٠/١ ، و النجم الثاقب ١٥٠/١ .

(١٢) سقطت (إنه) من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : من .

و قال الجزولي^(١): فيه عدم النظر ، والعجمة الجنسية^(٢) . و اعتبر العجمة الجنسية في هذا الوزن [خاصة دون غيره ؛ لاطراد منع^(٣) جميع ما على هذا الوزن]^(٤) و قال المبرد^(٥): هو عربي لكنه جمع « سروالة » تقديراً ، و « السروالة » : قطعة خرقة . قال :^(٦)

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

فالجمع فيه^(٧) عنده مقدر كعدل «عمر» . و إنما قدر الجمع لأن لنا قاعدة ممهدة، و هي^(٨): إنَّ ما على هذا الوزن لا يمنع إلا للجمعية^(٩) ، و لم تتحقق فيه ؛ لكونه لا مفرد له، فقدرناها لثلاث تنحرم القاعدة.

قوله : (فَإِذَا صُرِفَ فَلَا إِشْكَالَ) ؛ لأن الجمعية غير حاصلة ، فلا تفيد الصيغة و حدها .

و الإشكال الثالث : قوله : (و^(١٠) نَحْوُ : « جَوَارٍ رَفْعًا ، و جَرًّا كـ « قَاضٍ ») .

يعني بنحو : « جوارٍ » المنقوص من هذا الجمع .

اعلم أن الأكثر^(١١) على أن « جوارٍ » في اللفظ كـ « قاضٍ » رفعاً و جرّاً . و قد جاء عن

بعض العرب في الجر : « جوارِي^(١٢) » كقول الفرزدق^(١) :

(١) ينظر : شرح الرضي ١٣٠/١ .

(٢) في (غ) : الجنسية في هذا .

(٣) سقطت (منع) من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) تابع الخالدي الرضي في نسبة هذا القول إلى المبرد، والصحيح أنه مع رأي سيويه. قال في المقتضب ٣/٣٢٦: « وكذلك

سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف. » ثم أعاد

ذلك مرة أخرى في ٣/٣٤٥، ثم ذكر رأياً آخر لم يصرح باختياره قائلاً: «ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سروالة» .

(٦) البيت من المتقارب، و هو بلا نسبة في: المقتضب ٣/٣٤٦، و المقتصد ٢/١٠٠٥، و شرح المفصل ١/٦٤، و شرح

الكافية للرضي ١/١٣٠، و اللسان مادة (سرل)، و شرح الأشموني ٣/٣٥٧، و خزانة الأدب ١/٢٣٢ .

و الشاهد فيه (سروالة) على أنها مفرد سراويل .

(٧) سقط من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : الجمعية .

(١٠) في (ش) بدون (واو) .

(١١) ينظر: الكتاب ٣/٣١٠ وما بعدها، و المقتضب ١/١٤٣، و الإيضاح في شرح المفصل ١/١٤٠، و شرح الرضي ١/١٣٢ .

(١٢) في (ش) : بجواري . و في (غ) : لجواري .

(١) أبو فراس ، همام بن غالب بن صعصعة التميمي البصري . شاعر عصره مع جرير ، و الأخطل . كان و جهه

كالفرزدق و هو الرغيف الضخم فلقب به . و فد على الوليد ، و سليمان ومدحهما . توفي سنة ١١٠ هـ . =

فلو كان عبدُالله مولىً هجوئُهُ و لكنَّ عبدَ اللهِ مولى مواليا^(١)

و قال آخر^(٢):

بني عمّ ليلى نيتني كالأبكم ثمانين ناباً في ثمان لياليا

و قال آخر^(٣) :

لَهُ^(٤) مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَ فَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

و اختار هذه اللغة القليلة الكسائي^(٥)، و أبو زيد ، و عيسى بن عمر^(٦).

و لا خلاف في النصب // أنه «جوارِي» ، و أنه غير منصرف^(٧) .

و وجه إشكاله تنوينه في اللغة الكثيرة رفعاً و جرّاً ، و في القليلة رفعاً .

و اختلف في توجيهه فقال الزجاج: «إنه منصرف ؛ لأن الإعلال مقدم على منع الصرف

لقوة سببه ، و هو الاستثقال الظاهر المحسوس ، و سبب منع الصرف ضعيف ، فلما سُكِّنت «الياء»

١/١٠

= ينظر : طبقات بن سلام ٢٩٩/١ ، و الشعر و الشعراء ٣٨١ ، و معجم المرزباني ٤٦٥ ، و وفيات الأعيان ٨٦/٦ ، و سير أعلام النبلاء ٥٩٠/٤ ، و البداية و النهاية ٢٦٥/٩ .

(١) البيت من الطويل ، و هو للغزدق في الكتاب ٣١٣/٣ ، و المقتضب ١٤٣/١ و شرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢ ، و ما

ينصرف و ما لا ينصرف ١٤٧ ، و شرح المفصل ٦٤/١ ، و إيضاح ابن الحاجب ١٤٠/١ ، و شرح الكافية للرضي

١٣٣/١ ، و أوضح المسالك ١٤٠/٤ ، و الخزانة ٢٣٤/١ ، و الهمع ١١٧/١ ، و الوافية ٣٥ . و عبد الله بن أبي إسحاق

الحضرمي هو مولى لبعض الحضرميين ، و كانوا حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف ، فهو مولى مولى .

و الشاهد فيه قوله : «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح ، فأثبت

الياء ، و جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، و هذا شاذ .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) البيت من الطويل و هو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٠ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٠٣/٢ ،

و خزانة الأدب ٢٤١/١ ، و بلا نسبة في الكتاب ٣١٥/٣ ، و المقتضب ١٤٤/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٣٣/١ .

و الشاهد فيه قوله : « سمائيا » حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح ، فأثبت

الياء ، و جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، و هذا شاذ .

(٤) سقطت (له) من (غ) .

(٥) علي بن حمزة بن يهمن الأسدي مولاهم ، المعروف بالكسائي ، لقب بذلك لكونه أحرم في كساء . الإمام المعلم المقرئ

النحوي . أخذ القرآن عن حمزة الزيات . و قرأ النحو على معاذ الهراء ، ثم على الخليل ، ثم خرج إلى البوادي ، و كتب

عن العرب كثيراً . و أخذ عنه الفراء ، و أبو عبيد القاسم بن سلام و جماعة ، و علم الرشيد ، و الأمين من بعده .

صنّف معاني القرآن ، و المختصر في النحو ، و القراءات و غيرها ، توفي سنة ١٨٩ هـ . ينظر : طبقات النحويين ١٣٨

و مراتب النحويين ١٢٠ ، و معجم الأدباء ١٦٧/١٣ ، و وفيات الأعيان ٢٩٥/٣ ، و البلغة ١٢٤ ، و بغية الوعاة ١٦٢/٢

(٦) ينظر اختيار هؤلاء في شرح المفصل ٦٤/١ ، شرح الكافية للرضي ١٣٤/١ ، و الموشح

للخببيصي ٤٤ ، و الارتشاف ٨٥٠/٢ ، و النجم الثاقب ١٥٢/١ ، و الموضح على الموشح ١٤٠/١ - ١٤١ .

(٧) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٤٠/١ .

لاستثقال الحركة الثقيلة عليها، و حذف «الياء» منه للساكين — أي هي والتنوين — سقط الاسم بعد الإعلال عن أوزان أقصى الجموع^(١) الذي هو الشرط، وصار موازناً لـ «سلام، وكلام» فانصرف^(٢) «^(٣)» .

و رُدَّ قوله بأن «الياء» الساقطة في حكم المنطوقة بدليل^(٤) كسرة الراء قبلها في حالة الرفع . و كان يلزم على قوله أن يقال: «هذه جوارٍ» بالرفع ، و لم يثبت . و كَسُرُ الراء حَكْمٌ لفظيٌّ كمنع الصرف فاعتبار أحدهما دون الآخر تَحَكُّمٌ .

و قال غيره^(٥): تنوين «جوارٍ» تنوين عوض ، و هو غير منصرف ؛ لحصول علة منع الصرف فيه ، و هي الجمعية . و غير المنصرف لا يمنع منه إلا تنوين التمكين ، و تنوين التنكير . ثم اختلفوا ، فقال المبرد^(٦): التنوين عوض عن^(٧) حركة الياء، و منع الصرف مقدم على الإعلال و أصله «جوارِيٌّ» ، ثم جوارِيٌّ ، ثم جوارِيٌّ «بجذف الحركة ، ثم «جوارٍ» بتعويض التنوين من الحركة ليخف^(٨) الثقل^(٩) بجذف الياء للساكين^(١٠) .

و رُدَّ بأنه كان يلزمه أن يقول: في حالة الجر: «مرت بجوارِيٌّ»^(١١) .

و من قدم الإعلال ممن يقول: التنوين عوض عن الحركة قال: أصله «جوارِيٌّ» حذف الحركة لثقلها ، ثم الياء للساكين ، ثم نظر في الكلمة فوجدت فيها منع الصرف، فحذف التنوين ، و عوض عن حركة الياء تنوينٌ .

(١) في (غ) : الجمع .

(٢) لأن من شرط الجمع الذي يمنع الصرف أن يكون بعد الألف حرفان فصاعداً ، وليس بعد الألف ههنا إلا حرف واحد فانتفى الشرط المانع .

(٣) ينظر : ما ينصرف و ما لا ١٤٣ ، و شرح المفصل ٦٣/١-٦٤ ، و شرح الكافية للرضي ١٣٤/١ ، و النجم الثاقب ١٥٣/١

(٤) في (ش) و (غ) : (بدليل بقاء كسرة) .

(٥) يعني غير الزجاج . ينظر : شرح المفصل ٦٤/١ ، و الوافية ٣٥ ، و الموشح للخبيصي ٤٥ .

(٦) المبرد يرى أن باب جوار منصرف فقد قال في المقتضب ١٤٣/١ : « فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض ؛ لأن التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه » . وانظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١٤٦ .

(٧) في (ش) و (غ) : من .

(٨) في (غ) : للتخفيف .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٣٤/١ .

و قال سيبويه و الخليل^(١): إن التنوين عوضٌ عن الياء . ففسر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال فأصله : «جوارِيٌّ، ثم جوارِيٌّ، ثم جوارِيٌّ» بحذف الحركة للاستتقال، ثم «جوارٍ»^(٢) بحذف الياء لاستتقالها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية، ثم أبدل التنوين من الياء ليقطع^(٣) طمع الياء في الرجوع . و رُدَّ بأنه كان يلزمه أن يقال في حالة الجر: «مررت بجوارِيٍّ»^(٤). و فسّر السيرافي^(٥)(٦) قول سيبويه بأن أصله: «جوارِيٌّ» بالتنوين ، و الإعلال مقدم على منع الصرف لما مر ، ثم حذفت الحركة استتقالاً، ثم الياء للساكنين ، ثم وجد بعد الإعلال علة منع الصرف ، و هي الجمعية بشروطها؛ لأن الياء المحذوفة للإعلال كالثابتة^(٧)، فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع «الياء» في غير المنصرف الثقيل لفظاً لكونه منقوصاً ، ومعنى بالفرعية ، فعوض التنوين من «الياء» . وقوى نجم الدين هذا القول^(٨) .

و «قاضي» إذا سُمِّيَ به امرأة صار حكمه حكم «جوارٍ» إلا أن الزجاج^(٩) لا يخالف في منع صرفه بعد الإعلال للعلمية والتأنيث .

وإذا جعل نحو: «جوارٍ» علماً ، فيونس^(١) يسكن ياءه في حالة الرفع ، ويفتحها في النصب والجر نحو: «جاءتني جوارِيٌّ» ، ورأيت جوارِيٌّ ، ومررت بجوارِيٍّ»^(٢)؛ لأن العلمية

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣١٠ ، و أمالي ابن الحاجب ٣/١٨ .

(٢) في (غ) : ثم جوارٍ جوارٍ .

(٣) في (ش) و (غ) : لقطع .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/١٤١ ، و شرح الكافية للرضي ١/١٣٤ .

(٥) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي . من أكابر الفضلاء ، و أفاضل الأدباء زاهداً ، لا نظير له في علم العربية . أخذ عن ابن السراج ، و مبرمان ، و ابن مجاهد ، و ابن دريد . صنّف تصانيف كثيرة أكبرها : شرح كتاب سيبويه و لم يشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه . مات ٣٦٨ هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٧/٣٥٢ ، و إنباه الرواة ١/٣١٣ ، و معجم الأدباء ٨/١٤٥ ، و وفيات الأعيان ٢/٧٨ ، و البلغة ٦٥ ، و بغية الوعاة ١/٥٠٧ .

(٦) ينظر : هامش الكتاب ٣/٣١٠ ، و أمالي ابن الحاجب ٣/٨١ ، و شرح الكافية للرضي ١/١٣٥ ، و النجم الثاقب ١/١٥٤ .

(٧) في (غ) : كالثابتة .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١/١٣٥ .

(٩) ينظر : ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٤٥ .

(١) يونس بن حبيب بن عبدالرحمن الضبي مولاهم . إمام في العربية . أخذ عن أبي عمرو ، و حماد بن سلمة . و عنه أخذ الكسائي ، و الفراء ، و سيبويه . له قياس في النحو ، و مذاهب تروى عنه . قال أبو عبيدة : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملاً ألواحي من حفظه . مات سنة ١٨٢ هـ . ينظر : أخبار النحويين البصريين ٣٢ ، و الأنساب ١/٢٤٤ ، و نزهة الألباء ٤٧ و معجم الأدباء ٢٠/٦٤ ، و وفيات الأعيان ٧/٢٤٤ .

(٢) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣/٣١٢ ، و ما ينصرف و ما لا ينصرف ١٤٦ ، و شرح الرضي ١/١٣٥ .

سبب قوي . وأما عند سيبويه ^(١) والخليل فحال « جوارٍ » مع العلمية كحالها سواء ^(٢) .

[شرط التركيب في منع الصرف]

قوله : (التَّرْكِيبُ) .

للتركيب شرطان : العلمية ؛ لأنها تصونه من الانفكاك . و أن ^(٣) يكون تركيب مزج ، وألا ^(٤) يكون تركيب إضافة كـ « عبد الله » و لا تركيب إسناد نحو : « زيد قائم ، و قام زيد » ؛ لأنه لو كان أحدهما لوجب إبقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية ، و لا يكون ^(٥) تركيب صوت كـ « سيبويه » ، و لا تركيب عدد كـ « خمسة عشر » ، لأنهما مبنيان .

قال نجم الدين ^(٦) : « و كان عليه أن يقول : و لا معرباً جزؤه الأخير قبل العلمية ليخرج ^(٧) : « إن زيدا » علماً ، و ^(٨) « ما زيد » علماً أيضاً .

و اعلم أن تركيب المزج مبني الجزء الأول على الفتح إن كان آخره حرفاً صحيحاً كـ « حضر موت ، و بَعْلَبَكُّ » ، و ^(٩) على السكون إن كان حرف علة ^(١٠) كـ « معد يكرب » ، و الجزء الأخير ^(١١) معرب ^(١٢) إعراب ما لا ينصرف ، تقول ^(١٣) : « هذا بعلبكُّ ، و مررت ببعلبكُّ ، و هذا معد يكربُّ ، // و رأيت معد يكرب ، و مررت بمعد يكرب » .

ب/١٠

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣١٢ ، و شرح الكافية للرضي ١/١٣٥ .

(٢) سقط من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : و ألا يكون .

(٤) في (ش) و (غ) : و لا .

(٥) سقطت (يكون) من (غ) .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ١/١٣٧ .

(٧) في (ش) : ليخرج نحو . و هي كذلك في شرح الكافية ١/١٣٧ .

(٨) في (ش) و (غ) : و نحو . و في شرح الكافية ١/١٣٧ : و كذلك نحو .

(٩) في (ش) و (غ) : أو .

(١٠) في (غ) : العلة .

(١١) في (غ) : الآخر .

(١٢) في (ش) و (غ) : يعرب .

(١٣) سقط من (غ) .

[شروط المختوم بالألف و النون في منع الصرف]

قوله : (الألفُ و النونُ إنْ كانا في اسمٍ فشرطُهُ العَلَمِيَّةُ كـ «عِمْرَانُ» ، [أَوْ في صِفَةٍ فانتفاءُ «فَعْلَانَةٍ» ، وقيلَ : وُجُودُ «فَعَلَى» ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِلَفَ في «رَحْمَانَ» دُونَ «سَكْرَانَ» ، وَنَدْمَانَ]^(١) إلى آخره .

اعلم أن الألف و النون إنما أثرا لمشابهتهما لألف التأنيث الممدودة بوجهين : أحدهما : زيادتهما . و الثاني : امتناعهما من لحوق تاء التأنيث بهما . كما أن ألف التأنيث زائدة ، و ممتنعة من لحوق التاء بها . و إذا فات أحد هذين الوجهين فلا تأثير ؛ و لهذا ينصرف «فِينَانٌ»^(٢) إذا سميت به ؛ لأصالة نونه ، و امتنع «عمران» لزيادتهما^(٣) . و جاز الوجهان في «حسان ، و قبان ، و شيطان» أعلاماً لاحتمال الأصالة و الزيادة . و انصرف «ندمان» صفة ؛ لقبول تاء التأنيث . فإن كانت الألف و النون^(٤) في اسم فشرطهما العلمية ، فيمتنع العلم كـ «عمران» ، و عثمان» و نحوهما .

و ينصرف الجنس كـ «رمان ، و ريجان ، و سِرْحَانٌ»^(٥) و سَعْدَانٌ»^(٦) . و إن كانا في صفة فشرطهما عدم «فعلانة» ، و قيل : الشرط وجود «فعلَى» ، فيمتنع «سكران ، و عطشان» وفاقاً . و ينصرف «ندمان ، و عريان» وفاقاً . و اخْتِلَفَ في «لَحْيَانٌ»^(٧) و رَحْمَانَ»^(٨) فمن اشترط عدم «فعلانة» يمنعه ، و هو الصحيح ، و من اشترط وجود «فعلَى» يصرفه^(٩) .

و اعلم أن الأكثر من النحاة يجعلون الألف و النون علةً . و العلة الأخرى العلمية، أو الوصفية .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٦٥ .

(٢) شعر فينان معناه أن له فنوناً كأفنان الشجر، فهو الشعر الطويل الحسن . ينظر : اللسان مادة (فنن) ٣٣٧/١٠ .

(٣) في (ش) و (غ) : لزيادتهما .

(٤) في (غ) : كرر مرتين : (فإن كانت الألف و النون) .

(٥) السَّرْحَانُ : الذئب . ينظر : اللسان مادة (سرح) ٣٣٢/٦ .

(٦) السَّعْدَانُ : نبت ذو شوك و هو من أطيب مراعي الإبل . ينظر : لسان العرب مادة (سعد) ٢٦٤/٦ .

(٧) اللَّحْيَانُ : طويل اللحية ينظر : لسان العرب مادة (لحا) ٢٥٩/١٢ و القاموس ١٧٤٣/٢

(٨) «رحمان و لحيان» ليس لهما مؤنث لا «رحمى»، ولا «رحمانه» ، و كذا «لحيان» ، فعلى مذهب من اشترط انتفاء «فعلانة»

فهما غير منصرفين ، وعلى مذهب من شرط وجود «فعلَى» فهما منصرفان . ينظر : الفوائد الضيائية ٢٤١/١ .

(٩) ينظر : سرح الكافية للرضي ١٤٠/١ ، و الوافية ٣٧ ، و النجم الثاقب ١٦٠/١ ، و الهمع ١٠٣٠/١ .

و بعض النحاة يقولون: إلهما يقومان مقام علتين كألف التأنيث^(١).

[شرط وزن الفعل في منع الصرف]

قوله : (وَزَنْ^(٢)) الْفِعْلُ شَرْطُهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كـ « شَمَّرَ ، وَضُرِبَ » ،
أَوْ يَكُونَ^(٣) «أَوَّلُهُ زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِهِ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّاءِ . وَ مِنْ تَمَّ امْتَنَعَ « أَحْمَرَ » ، وَ انْصَرَفَ « يَعْمَلُ » .
وزن الفعل له شرطان : أحدهما مخير ، و الثاني^(٤) معين .

فالمُخَيَّرُ : إما اختصاصه بالفعل ، بحيث لا يوجد في الاسم إلا منقولاً من الفعل كـ«شَمَّرَ
وَضُرِبَ» ، وَ اسْتَخْرَجَ ، وَ اقْتَدَرَ « وَ نَحْوَهَا . أَوْ نَادِرًا^(٥) كـ«دُئِلَ» اسْمٌ لِدَوِيْبِيَّةٍ^(٦) — إِنْ قَلْنَا :
إِنْ النُّقْلَ إِلَى الْأَجْنَاسِ لَمْ يَثْبِتْ — ، وَ «وَعِلَ» لُغَةٌ فِي «وَعِلَ» — إِنْ صَحَّ النُّقْلُ^(٧) — أَوْ عَجْمِيًّا
كـ«سَلَّمَ»^(٨) لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَ «بَقَّمَ»^(٩) لِلصَّبْغِ .

أَوْ تَكُونُ فِي أَوَّلِ الْإِسْمِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ كَأَحَدِ حُرُوفِ « نَأَيْتَ » ، كـ«نَرَجَسَ»
وَ أَحْمَدَ ، وَ تَغْلَبَ ، وَ يَشْكُرُ» .

وَ الْمُعَيَّنُ : عَدَمُ قَبُولِهِ تَاءِ التَّأْنِيثِ كـ«أَحْمَرَ ، وَ أَسْوَدَ» وَ نَحْوَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ : « أَحْمَرَةٌ
وَ لَا أَسْوَدَةٌ » ، بَلْ « حَمْرَاءُ ، وَ سَوْدَاءُ » ، فَيَنْصَرَفُ « يَعْمَلُ » فِي قَوْلِكَ^(١٠) : « جَمَلٌ يَعْمَلُ » لِأَنَّهُ
يُقَالُ : « نَاقَةٌ يَعْمَلَةٌ »^(١١) ، وَ كَذَا يَنْصَرَفُ « أَرْمَلُ » فِي قَوْلِكَ : « رَجُلٌ أَرْمَلٌ » ؛ لِقَوْلِهِمْ : « امْرَأَةٌ
أَرْمَلَةٌ » . وَ أَمَّا إِذَا سُمِّيَتْ بِـ«يَعْمَلُ» أَوْ أَرْمَلُ فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ ، كَمَا لَا يَنْصَرَفُ «نَدْمَانٌ» عِلْمًا .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٣٨ ، و الوافية في شرح الكافية ٣٦ ، و الموشح ٤٥ .

(٢) في (غ) : و وزن .

(٣) في (ش) و متن الكافية ٦٦ : (أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ) .

(٤) في (غ) : (الْآخِرُ) بَدَلُ (الثَّانِي) .

(٥) قال الرضي في شرحه على الكافية ١/١٤١ : « وَ أَمَّا «فُعِلَ» فَمِنْ الْخَوَاصِّ ؛ إِذْ لَمْ يَأْتِ «فُعِلَ» فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ إِلَّا «دُئِلَ»
لِدَوِيْبِيَّةٍ ، وَ قِيلَ : إِنْ الْعَرَبُ قَدْ تَنَقَّلَ الْفِعْلُ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَ إِنْ كَانَ قَلِيلًا » .

(٦) ينظر : اللسان مادة (دأل) ٤/٢٧٤ .

(٧) قد صح النقل، قال في اللسان (وعل) ١١/٧٣٠: «الْوَعِلُ وَ الْوُعْلُ جَمِيعًا تَنَيْسُ الْجَبَلُ، الْأَخْيَرَةُ نَادِرَةٌ، وَ فِيهِ مِنْ
اللُّغَاتِ مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ . قَالَ اللَّيْثُ : وَ لُغَةُ الْعَرَبِ وَعِلٌ ، بَضْمُ الْوَاوِ وَ كَسْرُ الْعَيْنِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
مَطَّرَدًا لِأَنَّهُ لَمْ يَجِءْ فِي كَلَامِهِمْ فُعِلٌ اسْمًا إِلَّا دُئِلٌ ، وَ هُوَ شَاذٌ ؛ قَالَ الْأَرْهَرِيُّ : وَ أَمَّا الْوُعْلُ فَمَا سَمِعْتَهُ لِعَبْرِ اللَّيْثِ » .

(٨) ينظر : اللسان مادة (شلم) ٧/١٨٥ ، وَ الْقَامُوسُ ٢/١٤٨٤ .

(٩) الْبَقْمُ : شَجَرٌ يَصْبِغُ بِهِ . يَنْظُرُ اللَّسَانُ مَادَةَ (بِقم) ١/٤٦٦ ، وَ الْقَامُوسُ ٢/١٤٢٥ .

(١٠) في (غ) : قَوْلُهُمْ .

(١١) الْيَعْمَلَةُ مِنَ الْإِبِلِ : النَّجِيْبَةُ الْمُعْتَمَلَةُ الْمَطْبُوعَةُ عَلَى الْعَمَلِ . يَنْظُرُ : اللَّسَانُ (عمل) ٩/٤٠١ .

و اعتبر يونس^(١) وزن الفعل ، وإن لم يختص ، ولا كان في أوله^(٢) زيادة الفعل فيمنع « جَبَل ، وَعُضُد » علمين . و اعتبره^(٣) عيسى بن عمر^(٤) بشرط كونه منقولاً عن الفعل كـ «ضرب» علماً.

[تنكير الممنوع من الصرف]

قوله : (و مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ ؛ لِمَا تَبَيَّنَ^(٥) مِنْ أَنَّهَا لَا تُجَامِعُ مُؤَثَّرَةٌ إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ إِلَّا الْعَدْلَ ، وَ وَزْنَ الْفِعْلِ . وَ هُمَا مُتَضَادَانِ فَلَا يُكُونُ مَعَهَا إِلَّا أَحَدُهُمَا ، فَإِذَا نُكِّرَ بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ ، أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ) .

هذا أول أحكام غير المنصرف التي ختم بها الباب . و قد اشتمل كلامه في هذا الحكم على دعوى ، و برهان ، و استثناء ، و جواب ، و سؤال استشعره بسبب الاستثناء .

فالدعوى : قوله : (مَا فِيهِ عِلْمِيَّةٌ مُؤَثَّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ) . و يعني بتأثير العلمية إما كونها سبباً ، أو كونها شرطاً ، أو كونها شرطاً و سبباً . و يعني بالتنكير بإدخال « رب ، أو كم » الخبرية عليه^(٦) ، فينصرف المؤنث بالتاء . و المعنوي ، و ما فيه العجمة ، و التركيب ، و ما فيه الألف و النون ، و العدل ، و وزن الفعل بالتنكير ، نحو أن تنكر « حمزة ، أو زينب ، أو إبراهيم ، أو حضرموت ، أو عمران ، أو عمر ، أو أحمد » فإنه ينصرف ، بخلاف المسمى بـ «مساجد ، أو حبلى ، أو حمراء » فإنه إذا نكر بقي ممتنعاً .

و البرهان قوله : (لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ أَنَّهَا لَا تُجَامِعُ مُؤَثَّرَةٌ إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ) يعني : أن

أ/١١ ذلك تبين في شرحه للعلل ، و بيان تأثيرها . و الذي // هي شرط فيه : التأنيث بالتاء ، والمعنوي و العجمة ، و التركيب ، و الألف و النون اللذان في الاسم . فإن العلمية تكون مع كل واحدة^(١) من هذه العلل مؤثرة . و تكون^(٢) شرطاً في السبب الآخر . فإذا نكر « أذربيجان » و فيه العلمية

(١) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٣ ، و شرح الكافية للرضي ١٤٥/١ ، و الهمع ١٠٤/١ .

(٢) سقط واو (أوله) من (غ) .

(٣) في (أ) : (و اعتبر) و ما أثبتته من (ش) و (غ) و السياق يقتضيه .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٣ ، و شرح الجمل لابن خروف ٩٢١/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٤٥/١ ، و الهمع ١٠٤/١ .

(٥) في (ش) : يُبَيِّن .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) واو بدل من (أو) .

(١) في (ش) : واحد .

(٢) في (ش) : و يكون .

و العجمة ، و التركيب ، و التأنيث المعنوي ، و الألف و النون انصرف لبقائه بلا سبب ؛ لزوال العلمية . و هي أحد السببين . و هي شرط في السبب الآخر فيبطل كونه سبباً .

و الاستثناء : قوله : (**إِلَّا الْعَدْلَ ، و وَزْنَ الْفِعْلِ**) يعني : فإن العلمية تجامع كل واحد منهما مؤثرة ، و ليست شرطاً في شيء منهما ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما يؤثر مع العلمية ، و من دونها ، أي مع الوصفية . فإذا نكر أحدهما بقي على سبب واحد فينصرف ، فاستشعر بسبب ذلك سؤالاً . و هو أن يقال : إذا كانت العلمية المؤثرة غير شرط فيهما ، فَقَدَّر اجتماع العدل ، ووزن الفعل مع العلمية المؤثرة ، فإذا نكر ما اجتماعه فيه مع العلمية لم يصرف^(١) ؛ لأنه يبقى على سببين ؛ لأن العلمية ليست شرطاً فيهما . فأجاب بقوله : (**و هُمَا مُتَضَادَانِ**) ؛ لأن أوزان العدل ستة يجمعها قوله :

فُعَالٌ ثُمَّ مَفْعَلٌ وَ فُعَلٌ فَعَلٌ فَعَلٌ فَعَالٌ وَ^(٢) كَمَلٌ^(٣)

و ليس شيء منها وزن فِعْلٍ ، فلا تجامع العلمية إلاَّ أحدهما على البدل . فيصح قوله : (**إِذَا نُكِّرَ صُرِفَ**) ؛ لبقائه على سبب واحد .

و ما تجامعه^(٤) العلمية ، و هي غير مؤثرة ، و لا شرط^(٥) ، فإنه إذا نكر بقي ممتنعاً و هو الجمع ، و ألفا التأنيث ، فظهر أن العلمية مع العلل على أربعة أضرب :

الأول : تكون فيه مؤثرة و شرطاً . و هي التأنيث بالتاء ، و المعنوي ، و العجمة ، و التركيب ، و الألف و النون عند الأكثر .

الثاني : تكون فيه مؤثرة من دون شرط : و هي^(١) : العدل ، و وزن الفعل .

الثالث : تكون فيه غير مؤثرة ، و لا شرط و هو : الجمع ، و ألفا التأنيث .

الرابع : لا تجامعه^(٢) ، و هو الوصف . و من جعل الألف و النون قائمتين^(٣) مقام علتين

(١) في (ش) و (غ) : ينصرف .

(٢) في (ش) و (غ) : بدون واو .

(٣) مثل : « ثلاث ، ومثلث ، و أحر ، و سَحَر » ، و « أمس ، و قطام » عند تميم . ينظر : شرح الرضي ١/١٤٩ .

(٤) في (غ) : تجامع .

(٥) في (غ) : و لا شرط فيه .

(١) في (ش) و (غ) : و هو .

(٢) في (غ) : لا تجامع .

(٣) في (ش) و (غ) : قائمتين .

كانت العلمية معها^(١) شرطاً لا غير . فتكون أحوال العلمية على هذا القول خمسة .
 قوله : (و خَالَفَ سَيَّبُوَيْهِ الْأَخْفَشَ^(٢) فِي مِثْلِ « أَحْمَرَ » عِلْمًا ، ثُمَّ يُنَكِّرُ اعْتِبَارًا لِلصِّفَةِ
 بَعْدَ التَّنْكِيرِ) .

قوله: (اعْتِبَارًا) منصوب على أنه مصدر « خالف »^(٣) إذ معناه : اعتبر سيبويه، أو حال،
 أي: خالف معتبراً . و يعني بمثل «أحمر» ما كان وصفاً في الأصل ، وفيه مع الوصفية وزن الفعل ،
 أو غيره مما ليست العلمية شرطاً فيه ، فإنه ممتنع قبل العلمية وفاقاً للصفة ، و وزن الفعل ، ومع
 العلمية تزول الوصفية . و يمتنع للعلمية و وزن الفعل ، فإذا نكر بإدخال «رُب» زالت العلمية ،
 و لم ترجع الوصفية ؛ لأن معنى «رُبَّ أحمر» : رُبَّ مسمى بهذا الاسم . سواء كان فيه حمرة أم لا ،
 ثم اختلف هل تعتبر^(٤) الوصفية^(٥) الأصلية فيمتنع لها و لوزن الفعل أم لا ؟ فقال سيبويه : تعتبر^(٦) .
 و قال^(٧) الأخفش^(٨) في كتابه الأوسط^(٩) : « إن خلافه في نحو «أحمر» إنما هو في مقتضى القياس .
 و أما السماع فهو على منع الصرف »^(١٠) .

(١) في (ش) و (غ) : معهما .

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش . مولى جُماشع . إمام في العربية من أهل بَلْخ ، سكن البصرة . قرأ النحو على
 سيبويه و كان أسن منه . و لم يأخذ عن الخليل . و قرأ عليه الكتاب أبو عمر الجرمي ، و أبو عثمان المازني . و كان
 أبرع أصحاب سيبويه . صَنَّفَ كتاب الأوسط ، و معاني القرآن . توفي سنة ٢١٥ هـ .
 ينظر : مراتب النحويين ٦٨ ، و طبقات النحويين ٧٤ ، و نزهة الألباء ١٠٧ ، و معجم الأدباء ١١/٢٢٤ ، وفيات الأعيان
 ٢/٣٨٠ ، و سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٦ ، و البلغة ٨٢ .

(٣) في (ش) و (غ) : (لخالف) .

(٤) في (غ) : يعتبر .

(٥) في (ش) و (غ) : الصفة .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/١٩٨ .

(٧) في (ش) و (غ) : و قال الأخفش : لا . و قال الأخفش في كتاب الأوسط .

(٨) ينظر : المقتضب ٣/٣١٢ ، و التنصرة ٢/٥٤٤ ، و شرح اللمع للواسطي ٢٠٣ ، و البيان ٥١٧ ، و شرح المفصل لابن يعيش
 ١/٧٠ ، و أمالي ابن الحاجب ٣/١٦ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ١/٣١٧ ، و شرح الرضي ١/١٥٥ ، و الوافية ٤١ .

(٩) ينظر نص كلامه في كتابه الأوسط في شرح الجمل لابن خروف ٢/٩٠٩ .

(١٠) قد اختار مذهب الأخفش المبرد في المقتضب ٣/٣١٢ ، و ابن يعيش في شرح المفصل ١/٧٠ . و اختار مذهب سيبويه
 الزجاج في ما ينصرف و مالا ٢٦ ، و أبو علي في الإيضاح ٢٢٩ ، و ابن خروف في شرح الجمل ٢/٩٠٩ — وهو يرى أن
 الأخفش يوافق سيبويه ، و أن من حكى عنه الصرف فقد أخطأ عليه — و المطرزي في المصباح ٦٠ ، و ابن الحاجب في
 الإيضاح ١/١٥٢ ، و الوافية و شرحها ١٥٥ ، و ابن مالك في التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٢/٩٠٣ ، و ابن عصفور في
 شرح الجمل ٢/١٢٨ .

قال نجم الدين: « هذا كله في « أفعل فعلاء » ، و كذا في^(١) « فعلان فعلى »^(٢) «^(٣) .

قوله : (و لا يَلْزَمُهُ بَابُ « حَاتِمٍ » لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اِعْتِبَارِ مُتَضَادَّيْنِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ) .

هذا جواب عن إلزام الأخصش سيبويه^(٤) في اعتبار الصفة بعد زوالها . و تقريره: إنَّ الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان « حاتم » غير منصرف ؛ إذ فيه العلمية ، و الوصف الأصلي . فأجاب المصنف بأن هذا الإلزام لا يلزمه ؛ لأن اعتبار الوصفية في « حاتم » تؤدي إلى اجتماع متضادين في حكم واحد ، وهما : الوصف و العلمية بخلاف « أحمر » إذا نكر ، فلا يلزم فيه اجتماع متضادين من اعتبار الوصفية فافترقا .

و قوله : (فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ) . يعني به في منع الصرف . و أما في حكيمين فيجوز اعتبار المتضادين // كما إذا جمعنا « أحمر » العلم على « حُمَر » نظراً إلى أصله ، و على « أحامر » نظراً إلى العلمية كما قال الشاعر :^(٥)

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

فجمع « أحوص » على « حُوصٍ » نظراً إلى الوصفية الأصلية ، و على « أحاوص » نظراً إلى العلمية .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ويخرج عنه أفعل التأكيد نحو: « أجمع » فإنه منصرف عند التنكير بالإتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى « كل » ، وكذلك « أفعل » التفضيل الجرد عن من التفضيلية، فإنه بعد التنكير منصرف بالإتفاق؛ لضعف معنى

الوصفية فيه حتى صار « أفعل » اسماً . ينظر: الفوائد الضيائية ٢٤٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ١٥٤/١ .

(٤) في (ش) و (غ) : لسبويه .

(٥) البيت من الطويل، و للأعشى في ديوانه ١٩٩ ، و إصلاح المنطق ٤٠١ ، و المفصل ١٩٥ ، و شرحه لابن يعيش ٦٣/٥ و الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٧/١ ، و تذكرة النحاة ٦٣١ ، و الوافية شرح الكافية ٤٢ ، و اللسان مادة (حوص) ٣٩٤/٣٢ ، و خزنة الأدب ١٨٨/١ .

و أراد بـ«الحوص» و «الأحاوص» : أولاد الأحوص بن جعفر ، و الأحوص اسمه : ربيعة سُمي أحوص لضيق كان في عينه .

و الشاهد فيه قوله « الحوص ، و الأحاوص » على أن « الأحوص » بالنظر إلى الوصفية جمع على « الحوص » ، و بالنظر إلى نقله إلى الاسم بالعلبة جمع على « الأحاوص » .

[حكم الممنوع من الصرف إذا دخله اللام و الإضافة]

قوله : (و جَمِيعُ الْبَابِ بِاللَّامِ ، أَوْ الْإِضَافَةِ يَنْجَرُ بِالْكَسْرِ) .

هذا^(١) الحكم الثاني من أحكام غير المنصرف . يعني : أن غير المنصرف إذا عُرِفَ بـلام التعريف ، أو أضيف فإنه ينجر في حال الجر بالكسرة ، و أما إذا أضيف إليه فإنه ينجر^(٢) بالفتحة . و اختلف العلماء : ما حكمه مع اللام و الإضافة ؟ فقليل^(٣) : منصرف لَمَّا دخلته خواص الأسماء . و قيل ممتنع للعتين^(٤) . و قيل : إن كانت إحدى^(٥) علتيه العلمية انصرف ؛ لزوالها بالألف و اللام أو الإضافة . و إلا امتنع^(٦) .

[حكم الممنوع من الصرف إذا صُغِرَ]

و من أحكام غير المنصرف أنه إذا صُغِرَ ما فيه العدل كـ«عمر و ثلاث» انصرف . و كذا الجمع الأقصى إذا صغر انصرف سواء كان مسمى به أو لا، نحو: «مسيجات» في تصغير مساجد غير علم، و «مسيجد» في تصغير «مساجد» علماً ، و وزن الفعل المختص بالفعل^(٧) إذا صغر انصرف كـ^(٨)«خضيضم ، و دحيرج» في «خضّم ، و دحرج» . بخلاف ما كان أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه لا يضره التصغير^(٩) .

و أما ما فيه الألف و النون إذا صغر فإن انقلبت ألفه ياء بالتصغير انصرف كـ«سليطين ، و سُريجين ، و حُومين» أعلاماً . و إن لم ينقلب ألفه ياء كـ«عشيمان» امتنع .

و سائر علل غير المنصرف لا يضرها التصغير^(١٠)، بل تبقى مع التصغير ما نعه من الصرف .

(١) في (ش) : و هذا .

(٢) في (ش) و (غ) : إليه إنجر .

(٣) ينظر الخلاف في هذه المسألة : في البيان شرح اللمع ٥٣٦، واللباب للعكبري ٥٢٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢، والفاخر ١٤٣/١، و الوافية ٤٢، و النجم الثاقب ١٧٤/١ .

(٤) أي : لوجود العلتين فيه . و إنما دخله الكسر ؛ لأنّ الكسر إنما حذف تبعاً للتونين ، و حال و جود اللام و الإضافة لم يوجد التونين فيحذف فيتبع الكسر . وهو اختيار العكبري في اللباب ٥٢٢/١، و ينظر : الوافية ٤٣، و الموضح ١٥٥/١ .

(٥) في (غ) : إن كان أحد .

(٦) و اختار هذا القول ركن الدين الإسترابادي . ينظر : الوافية ٤٣ .

(٧) سقط (بالفعل) من (غ) .

(٨) في (غ) : نحو .

(٩) في (ش) و (غ) : نحو أُحيمد .

(١٠) يعني التي لم يذكرها وهي : الوصفية ، والعلمية ، والتأيث ، و التركيب ، و العجمة .

ينظر تفصيل ذلك في شرح الرضي ١٥٦/١ .

[المرفوعات]

قوله : (المَرْفُوعَاتُ) قَدَّمَ المرفوعات على المنصوبات و المجرورات ؛ لأنها عُمَدُ^(١) الكلام .
قوله : (هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ) . ذَكَرَ الضمير مع رجوعه إلى (المَرْفُوعَاتُ)
نظراً إلى خبره . أعني (ما) . و يعني باشماله على علم الفاعلية : تضمنه إياه بحيث يكون عِلْمُ
الفاعلية أحد حركاته أو أحد حروفه . و يعني بـ (عِلْمِ الْفَاعِلِيَّةِ) : الضمُّ ، و الألف ، و الواو
الدالة على كون الاسم الذي هي في آخره عمدة الكلام .

[الفاعل]

قوله : (فَمِنْهُ الْفَاعِلُ وَ هُوَ : مَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ ، أَوْ شَبَّهُهُ إِلَيْهِ ، وَ قُدِّمَ عَلَيْهِ [عَلَى جِهَةِ
قِيَامِهِ بِهِ]^(٢) مِثْلُ : « قَامَ زَيْدٌ ، وَ زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ») . أي : مما اشتمل على علم الفاعلية . و إنما
قدم الفاعل ؛ لأنه أصل المرفوعات عند الخليل^(٣) ، و اختاره المصنف^(٤) و عند سيبويه^(٥) : المبتدأ
و الخبر هما الأصل في الرفع ، و الفاعل فمحمول^(٦) عليهما . و قال نجم الدين و غيره : « الرفع
علمُ العُمَدِ ، فالفاعل و المبتدأ و الخبر كلها أصول في الرفع »^(٧) .

قوله : (مَا أُسْنِدَ^(٨)) . (مَا) جنس الحد . و قوله : (أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ) ماضياً^(٩) كان ،
أو مضارعاً ، أو أمراً^(١٠) . قوله : (أَوْ شَبَّهُهُ) يعني به : اسم الفاعل ، و الصفة المشبهة ، و المصدر ،
و أفعال التفضيل ، و اسم الفعل . بخلاف اسم المفعول ، فإنه لا يرفع إلا مفعول ما لم يسم فاعله .

(١) في غ : (عمدة) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٧٣/١ .

(٤) ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١٥٦ . ونسبه الجامي إلى الجمهور في الفوائد الضيائية ٢٥٣/١ ، وقال ابن يعيش
في شرح المفصل ٧٣/١ : « وهو الذي عليه حذاق أصحابنا اليوم » .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٣/١ - ٢٤ .

(٦) في (ش) : محمول .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦١/١ .

(٨) في (ش) و (غ) : (ما أسند الفعل) .

(٩) في (ش) و (غ) : يعني ماضياً .

(١٠) في (غ) : أمر .

قوله : (و قُدِّمَ عَلَيْهِ) . أي : و قُدِّمَ الفعلُ ، أو شبهه عليه . أي : على ما أُسْنَدَ إليه الفعل أو شبهه . و احترز بهذا عن نحو « زيد » في قولك : « زيدٌ قامَ » ؛ لأنه أُسْنَدَ إليه « قام » . و هو مبتدأ ؛ لأنه لم يُقَدِّمَ عليه الفعل . و ضَعَّفَ^(١) هذا الاحتراز بأنه لم يُسْنَدَ إلى « زيد » إلاّ الجملة الفعلية أعني « قام » و ضميره ، لا الفعل وحده فلم يدخل « زيدٌ » في الحد حتى يحترز عنه ؛ لأنه خرج بقوله : (أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ) فلم يكن محتاجاً إلى قوله : (و قُدِّمَ عَلَيْهِ) .

قوله : (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) احترز به^(٢) عن مفعول ما لم يسم فاعله . ويعني بـ « جهة قيامه به » : طريقة حصوله ، مما^(٣) أسند إليه ، بأن تسنده و هو على صيغةٍ تشعر بذلك الفاعل بعده ، و أما إذا اسند و هو على صيغةٍ // تؤيس من ذكر الفاعل فليس على جهة قيامه به .

أ/١٢

[مرتبة الفاعل بعد الفعل]

قوله : (و الْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ^(٤)) . أي : الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، أي : يكون بعده بلا فصل ؛ لأنه أحد جزئي الجملة الفعلية ، فرتبة الفعل بعد الفاعل . و رتبة المفعول بعدهما . و يجوز مع عدم اللبس تأخير الفاعل لفظاً إلى رتبة المفعول ، و تقديم المفعول إلى رتبة الفاعل . قوله : (فَلِذَلِكَ جِازَ : « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ ») . أي : جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل^(٥) ؛ لأن « زيدٌ » متأخر لفظاً متقدماً تقديراً ، فقد رجع الضمير إلى ما تقدم عليه تقديراً ، و ضمير الغيبة يكتفي بذلك التقديم^(٦) . قوله : (وَاِمْتَنَعَ « ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا »^(٧)) .

أي : عدم جواز هذه المسألة معلل بذلك ؛ لأن الضمير فيها مقدّم على مفسّره لفظاً و رتبةً ؛ لأن مفسّره المفعول المتأخر .

(١) ضَعَّفَ ذلك الشريف الجرجاني في حاشيته على شرح الرضي ٧١/١ .

(٢) سقطت (به) من (ش) .

(٣) في (غ) : ما .

(٤) في (ش) و (غ) : الفعل .

(٥) في (غ) : الفعل بعده .

(٦) في (ش) و (غ) : التقدم .

(٧) في (غ) : زيادة : فقد رجع الضمير إلى ما تقدم عليه .

و أجازها^(١) الأحفش^(٢)، و ابن جني^(٣)؛ لشدة^(٤) اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل^(٥)؛ . و استشهد بقوله^(٦):

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَ قَدْ فَعَلْ

و بقوله^(٧):

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ .

و تُؤَوَّلُ بِـ « رب الجزاء » ، و « أصحاب العصيان »^(٨) .

و بقوله^(٩) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

و بقوله^(١٠) :

(١) في (غ) : و أجاز هذا .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٦٥ ، والفوائد الضيائية ١/٢٥٦ ، و النجم الثاقب ١/١٨٢ و خزنة الأدب ١/٢٧٣ .

(٣) إمام العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، لزم أبا علي دهرًا ، و سافر معه ، حتى برع ، و صنف ، و سكن بغداد ، و تخرج به الكبار أمثال الثماني ، و عبد السلام البصري ، و أبي الحسن السمسسي . ألف الخصائص ، و سر الصناعة ، و شرح تصنيف المازني ، و اللمع ، و المحتسب و غيرها . و مات سنة ٣٩٢ هـ . ينظر : نزهة الألباء ٢٤٤ ، و معجم الأدباء ١٢/٨١ ، و وفيات الأعيان ٣/٢٤٦ ، و أعلام النبلاء ١٧/١٧ ، و البلغة ١١٥ ، و بغية الوعاة ٢/١٣٢ .

(٤) في (غ) : لكثرة .

(٥) ينظر رأي ابن جني في الخصائص ١/٢٩٤ ، و شرح المفصل ١/٧٦ ، و خزنة الأدب ١/٢٧٣ .

(٦) البيت من الطويل ، و هو : للنابعة الذيباني في ديوانه ١٩١ ، و الخصائص ٢/٢٩٤ ، و شرح الجمل لابن خروف ١/٢٨٦ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١/١٦٠ ، و شرح الكافية للرضي ١/١٦٥ ، و أوضح المسالك ٢/١٢٥ ، و شرح ابن عقيل ٢/١٠٨ ، و خزنة الأدب ١/٢٧٣ و لسان العرب مادة (عوي) ٩/٤٨٧ .

و الشاهد فيه : « جزى ربُّه عديَّ » حيث آخر المفعول ، و قدم الفاعل مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

(٧) البيت من السريع ، و هو للسفاح بن بكير ، في خزنة الأدب ١/٢٨٣ ، و هو بلا نسبة في لسان العرب (فجا) ١٠/١٩١ لكن الراوية فيه : لما انفجى الخيلان عن مصعب أدى إليه قرص صاع بصاع .

و الشاهد فيه : « أصحابه مصعباً » حيث آخر المفعول و قدم الفاعل مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

(٨) تؤل ذلك ابن الحاجب في الإيضاح ١/١٦٠ .

(٩) البيت من الطويل ، و هو لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٣٥١ ، و تذكرة النحاة ٣٦٤ ، و بلا نسبة في الخصائص ٢/٤١٥ ، و الفاخر ١/٢١٦ .

و زهير رجل من بني لحيان ، قتل رجلاً أجاره أبو جندب ، فقتل أبو جندب جماعة من رهط زهير ثأراً لمجاره .

و الشاهد فيه قوله : « قومه زهيراً » حيث اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول المتأخر عنه .

(١٠) البيت من البسيط ، و هو لسليط بن سعد في الأعاني ٢/١٣٨ ، و شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/٥٤٦ ،

و خزنة الأدب ١/٢٨٨ . و سمنار رجل بني للنعمان قصراً ، فقتله لثلاً يعمل لغيره مثله ، فصار مثلاً يضرب في عقوبة المحسن البرئ . ينظر : المستقصى ٢/٥٢ .

و الشاهد فيه : « جزى بنوه أبا » حيث أعاد الضمير إلى أبي الغيلان و هو متأخر .

جَزَى بنوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ و حُسْنِ فِعْلٍ كما يُجْزَى سِنْمَارُ
و أحازه نجم الدين ^(١) على ضعف ^(٢) .

و يجوز أيضاً : « أعطيت ^(٣) درهمه زيدا » ؛ لأن « زيدا » مقدم ^(٤) رتبةً لكونه المفعول الأول
فهو في المعنى فاعل .

و يجوز عند الأخفش ^(٥) و متابعيه ^(٦) : « أعطيت صاحبه الدرهم » ، و يمنعه البصريون ^(٧) ؛
لأن ^(٨) مرتبة المفعول الأول قبل الثاني ؛ لكون الأول منهما فاعلاً ^(٩) في المعنى .

[مواضع وجوب تقديم الفاعل]

قوله : (و إِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ لَفْظًا فِيهِمَا ، و الْقَرِينَةُ) .

هذا بيان ما يعرض فيوجب لزوم ^(١٠) كلٍّ من الفاعل و المفعول مركزه .

قوله : (لَفْظًا) منصوب على التمييز . أي : إذا ^(١١) انتفى لفظ الإعراب ، لا تقديره .

قوله : (فِيهِمَا) أي : في الفاعل و المفعول الذي دل سياق الكلام عليه . أي : إذا ^(١٢)

الإعراب اللفظي في الفاعل و المفعول ^(١٣) مع انتفاء القرينة المميزة لأحدهما عن الآخر وجب تقديم

الفاعل ؛ ليعرف كلُّ منهما بموضعه ^(١٤) كـ « ضرب موسى عيسى » ^(١٥) فالفاعل في هذه الصورة

موسى ^(١٦) لا غير ^(١٧) ؛ لأنه في موضع الفاعل . و القرينة اللفظية كإعراب التابع في أحدهما أو

(١) ينظر : شرح الكافية له ١٦٦/١ ، لكنه قال : « على قلة » .

(٢) وجوزه ابن مالك في شرح التسهيل ٦٦/٢ .

(٣) في (غ) : أعطيته .

(٤) في (ش) و (غ) : متقدم .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٥/١ .

(٦) في (غ) : و تابعيه .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٧٦/١ .

(٨) في (غ) : لا .

(٩) في (غ) : فاعل .

(١٠) سقطت (لزوم) من (غ) .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (غ) : أي الذي انتفى .

(١٣) سقطت (و المفعول) من (غ) .

(١٤) سقطت من (غ) .

(١٥) في (غ) : ضرب عيسى موسى .

(١٦) في (غ) : عيسى .

(١٧) سقطت (لا غير) من (ش) .

كليهما نحو: « ضرب موسى عيسى الظريفُ »، و اتصال تاء التأنيث بالفعل نحو^(١): « ضربتُ موسى الحبلى »، و اتصال ضمير الثاني بالأول نحو: « ضرب فتاه موسى^(٢) »، و المعنوية نحو: « أكل الكُمَّثْرَى موسى ، و استخلف المرتضى المصطفى^(٣) - صلوات الله عليهما [و على آلهما]^(٤) » .
قوله: (أَوْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا مُتَّصِلًا) . يعني : و جب تقديمه سواء كان المفعول اسماً ظاهراً كـ « ضربتُ زيداً »، أو مضمراً منفصلاً كـ « ما ضربتُ إلاّ إياك » ، أو مضمراً متصلاً كـ « ضَرَبْتُكَ » .

قوله : (أَوْ وَقَعَ الْمَفْعُولُ^(٥) بَعْدَ إِلَّا أَوْ مَعْنَاهَا) . نحو: « ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً » ، و « إنما ضرب زيدٌ عمراً » حيث أريد حصر فاعلية الفاعل ، و إبقاء مفعولية المفعول على الاحتمال^(٦) و جب تقديم الفاعل ؛ لئلا ينعكس الحصر لو قلت : « ما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ » ، [و « إنما ضرب عمراً زيدٌ »]^(٧) ، و إن قلت في التقديم : « ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زيدٌ » ، فإن أردت أنهما مستثنيان من محذوفين أي : « ما ضرب أحداً أحداً إلاّ عمراً زيدٌ » بطل الاحتمال من مفعولية المفعول ، و صرت مستثنياً لشيعين بأداة واحدة ، و لا يجوز عند الجمهور^(٨) // و إن أردت^(٩) أن المستثنى « عمرو^(١٠) » لا غير ، و أما « زيد » فمؤخر لفظاً مقدّم تقديراً صرت^(١١) معملاً لما قبل « إلاّ » فيما

ب/١٢

(١) في (غ) : نحو بالفعل نحو .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : استخلف المصطفى المرتضى .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : مفعوله .

(٦) فضارية زيد محصورة في عمرو ، أي: ليس ضارباً لأحد إلاّ لعمرو . أما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال ، أي: يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً ، و بالعكس لو قلت : « ما ضرب عمراً إلاّ زيدٌ » فمضروبية عمرو مقصورة على زيد ، أي: لم يضربه إلاّ زيد ، و ضارية زيد باقية على الاحتمال ، أي: يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً .

ينظر شرح الرضي ١٦٨/١ .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٩/١ .

(٩) في (غ) : كمر مرتين : (و إن أردت) .

(١٠) في (ش) و (غ) : عمراً .

(١١) في (غ) : و صرت .

بعد المستثنى بها ، و ليس هو المستثنى منه ، و لا تابعاً للمستثنى ، و لا معمولاً لغير العامل في المستثنى ، و لا يجوز ذلك عندهم أيضاً^(١) .

[مواضع تأخير الفاعل وجوباً]

قوله : (و إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ ، أَوْ وَقَعَ بَعْدَ «إِلَّا» ، أَوْ مَعْنَاهَا ، أَوْ اتَّصَلَ^(٢) مَفْعُولُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ) .

هذا بيان لما يعرض فيوجب مفارقة كل من الفاعل و المفعول لموضعه .

قوله : (اتَّصَلَ بِهِ) أي: بالفاعل ، و مثاله : « ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ » قال تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾^(٣) هذا قول الأكثر ، أي : وجوب تقديم المفعول ؛ لئلا يكون إضماراً قبل الذكر . و قد مرَّ خلاف الأخص و ابن جني^(٤) . قال نجم الدين : « و كذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل نحو : « ضَرَبَ زَيْدًا الَّذِي ضَرَبَ غُلَامَهُ »^(٥) .

قوله : (أَوْ وَقَعَ بَعْدَ «إِلَّا» ، أَوْ مَعْنَاهَا) عند إرادة حصر مفعولية المفعول على فاعل معين ، و إبقاء فاعلية الفاعل على الاحتمال نحو : « ما ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ » لما مرَّ من التعليل .

قوله : (أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ) أي : كان مفعول الفاعل متصلاً ، و الفاعل غير متصل نحو : « ضَرَبَكَ زَيْدٌ ، وَ مَا ضَرَبَكَ إِلَّا أَنَا » . و إنما قال : (وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ) لأنهما لو اتصلا وجب تقديم الفاعل نحو : « ضَرَبْتُكَ » .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٧٠/١ .

(٢) في (غ) : و اتصل .

(٣) البقرة ١٢٤ .

(٤) ينظر : ص ٦٤ .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ١٧٣/١ .

[جواز حذف الفعل]

قوله : (و قَدْ يُحذفُ الفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً) .

اعلم أنه لا يحذف شيء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزاً ، أو واجباً . و لا بد في الواجب الحذف مع القرينة من لفظ يسد مسد المحذوف ، أو يكون الحذف في مَثَلٍ ؛ لأن الأمثال لا تُعَيَّرُ .

قوله : (كَقَوْلِكَ : « زَيْدٌ » لِمَنْ قَالَ : « مَنْ قَامَ ؟ ») أي : قام زيدٌ ، فالقرينة الدالة على « قام » في كلام الجيب « قام » في كلام السائل .

قال نجم الدين : « الظاهر أن « زيدا^(١) » مبتدأ ، لا فاعل ؛ لأن السؤال بجملة^(٢) اسمية^(٣) . و قال في الإقليد^(٤) : « إن أصل « من قام ؟ » : أقام زيدٌ ، أقام عمرو إلى أن تعدد القائميين المستفهم عن أحدهم ، ثم اختصر الكلام بأن جيء باسم عام لـ«زيد ، و عمرو» و غيرهما ، فقليل : « أقام مَنْ » ، ثم ضُمَّنْ (مَنْ) معنى همزة الاستفهام ، و قُدِّمَ ، فقليل : « من قام ؟ » ، فجعل الجواب جملة فعلية مطابقة لأصل السؤال^(٥) .

قوله : (و لِيُبَيِّنَ زَيْدٌ ضَارِعٌ^(٦)) . القرينة فعل في سؤال مقدر تقديره : « من يبكيه ؟ » ، فقال : ضارعٌ أي : يبكيه ضارعٌ ، و المستدعي لهذا السؤال بناءً « يُبَيِّنُ » لما لم يسم فاعله ؛ لأنه مؤيس من ذكر الفاعل ، فَقُدِّرَ كَأَنَّ سَائِلاً سَأَلَ عَنْهُ .
و البيت للحارث بن نُهَيْك^(٧) . يقال : بكيته ، أي : بكيت عليه ، بحذف حرف الجر ؛ لكثرة الاستعمال .

(١) في (ش) و (غ) : زيد .

(٢) في (ش) : الجملة .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ١٧٤/١ .

(٤) الإقليد : أحد شروح المفصل ، ألفه أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسي ، من علماء القرن الثامن الهجري . و ذكر بروكلمان أن كتابه هذا منه نسخة خطية في الإسكوريال ، وأخرى في الأمبروزيانا . وقد حققه الدكتور محمود أحمد علي الدراويش ، ونال به درجة الدكتوراة من جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢ م .

ينظر : كشف الظنون ١٧٧٥ ، وتاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥ .

(٥) وهذا قول الشريف الجرجاني في حاشية شرح الرضي ٧٦/١ .

(٦) في (ش) و (غ) : البيت .

(٧) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٢٨٨/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/١ ، وابن بري في شرح شواهد الإيضاح ٩٤ ، والرضي في شرح الكافية ١٧٥/١ . ونسبه إلى نُهْشَل بن حري البغدادي في الخزانة ٢٩٧/١ ، وعبد السلام هارون

و الضارُعُ : الدليل^(١). و قوله : « لخصومةٍ متعلق بـ «ضارع» ، و إن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار يكتفي برائحة الفعل، أي : يبكيه من يضرع و يذل لأجل الخصومة ؛ لأنه كان ملجأً وظهرأ^(٢) للأذلاء، و الضعفاء .

والمختبَطُ: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة^(٣) .

و^(٤) قوله : « مما تطيح » أي : تهلك و تذهب الطوائح ، بمعنى : المطيحات ، و هو متعلق بمختبَط ، أي : يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، و « ما » مصدرية^(٥) . أو بـ «يبكي» المقدر ، أي : يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد ، و « تطيحُ »^(٦) حكاية حال ماضية .

[حذف الفعل وجوباً]

قوله : (و وُجُوباً فِي مِثْلِ : ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٧)) .

انتصاب (جَوَازاً) و (وُجُوباً) على المصدرية ، أي : يحذف حذفاً جائزاً ، أو^(٨) واجباً . و إنما وجب الحذف مع وجود المفسر ؛ لأن الغرض بالإتيان به تفسير المقدر فلو أظهرته لم يحتاج إلى مفسر . و الغرض من الإبهام و التفسير^(٩) إحداثُ وَقَعٍ فِي النفس لذلك المبهم ؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود^(١٠) منه . و التقدير : و إن استجارك أحد .

في هامش الكتاب ١ / ٢٨٨ . و نسبه للحارث بن ضرار السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٠٥ ، وبلا نسبة في المحتسب ١ / ٢٣٠ ، والخصائص ٢ / ٣٥٣ ، ومغني اللبيب ٨٠٧ .

و تمامه : لِيُبَكِّيَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ و مُخْتَبِطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

و الشاهد فيه قوله : « ضارع » حيث حذف العامل و هو « يبكيك » ، و دل عليه الفعل « لِيُبَكِّيَ » .

(١) ينظر : اللسان (ضرع) ٥٣/٨ .

(٢) في (ش) : و ظهيراً .

(٣) ينظر : اللسان (خبط) ١٧/٤ .

(٤) سقط الواو من (غ) .

(٥) في (غ) : مصدرية .

(٦) في (غ) : يطيح .

(٧) التوبة : ٦ .

(٨) في (ش) : و واجباً .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) في (ش) و (غ) : المقصود منه .

و لم يجعل أحدٌ مبتدأ ؛ لأنَّ حروف الشرط لا تدخل إلاَّ على الجملة الفعلية ^(١) // و نحو : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي » ^(٢) ، أي : لو لطمتني ذاتُ سوارٍ . قال :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفْسًا أَهْلَكْتَهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ^(٣)

و على رواية رفع « منفسٍ » يكون فاعلاً لفعل محذوف . أي : إن هلك منفسٌ أهلكته .
و كذا حروف التحضيض نحو : « هلا زيدٌ قام » .

و قد يكون مفسرُ الفعل المحذوف ^(٤) حرفاً يؤدي معنى ^(٥) الفعل مثل « أن » الموضوعه للثبوت فهي دالة على ثبوتٍ و تحققٍ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا ﴾ ^(٦) ، و التزم أن يكون خبرها فعلاً .

و مثال حذف الفعل وجوباً ، أعني الرفع للفاعل مع كون الحذف في مثل قولها ^(٨) : « إلاَّ حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ » ^(٩) أي : إن لم يكن لك في النساء حظية فأنا غير أليّة ، أي غير مقصرة .
قوله : (و قَدْ يَحْذَفَانِ مَعًا) أي : الفعل و الفاعل ، كقولك : « نعم » لمن قال : « أقام زيدٌ ؟ » أي : نعم قام زيدٌ . و الحذف ههنا جائز ، لا واجب .

(١) في (غ) : الاسمية .

(٢) المعنى : لو ظلمني من كان كفؤاً لي لمان علي ، ولكن ظلمني من هو أدن . يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم . وأصله أن امرأة لطمت رجلاً ، فنظر إليها فإذا هي رثة الهيئة عاطل، فقاله . ينظر : كتاب جمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ، ١٧٨ ، و مجمع = الأمثال ١٧٤/٢ ، و المفصل ٥٢ ، و شرح المفصل ٨٢/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٧٧/١ ، و اللسان مادة (لطم) ، و المغني ٢٩٦ ، و النجم الثاقب ١٩٠/١ .

(٣) البيت من الكامل ، و هو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٣٣/١ ، و شرح المفصل ٨٢/١ ، و شرح شواهد المغني ٤٧٢/١ ، و خزائن الأدب ٣٠٦/١ . وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢ ، و الرد على النحاة ١١٤ ، و شرح ابن عقيل ٤٠٧/١ ، و شرح الأشموني ١٠٣/١ .
و الشاهد فيه على نصب « منفساً » بإضمار فعل تقديره : إن أهلكت منفساً أهلكته .

(٤) في (ش) و (غ) : (المقدر) بدل (المحذوف) .

(٥) في (غ) : معناه .

(٦) في (غ) : و لو .

(٧) البقرة : ١٠٣ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) معناه : إن أخطأتك الخطوة فيما يلتمس فلا تأل أن تتودد . وأصله في المرأة تصلف عند زوجها ، فتتجنب إليه ما أمكنها لتتال الخطوة عنده . ينظر : كتاب جمهرة الأمثال ٦٧/١ ، و مجمع الأمثال ٢٠/١ ، و الكتاب ٢٦١/١ ، ٢٦٠ ، و المفصل ٢٣ ، و شرحه لابن يعيش ٨٢/١ ، و الإيضاح لابن الحاجب ١٧٨/١ ، و اللسان مادة (حظا) ٢٣٢/٣ ، و شرح الكافية للرضي ١٧٤/١ .

[التنازع]

قوله : (و إِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا) .

لما ذكر عامل الفاعل و ثبوته ، و حذفه ، و كان من أحكامه تعدده ؛ فذكر التنازع ؛ لأن فيه تعدد العامل ، و استطرد فيه تنازع المفعول .

قوله : (الْفِعْلَانِ) لأن الواحد لا تنازع معه . قوله : (ظَاهِرًا) لأن المضمرة لا يصح تنازعه^(١) ؛ لأنه لا يعمل فعل فيما اتصل بفعل آخر ؛ لأن من شرط المتصل أن يتصل بعامله ، أو بما هو كالجزم من عامله . و لا يصح تنازع المنفصل ؛ لأنه لا يتبين المعمل من المهمل .

قوله : (بَعْدَهُمَا) لأنه لا يصح أن يتنازعا ما كان قبلهما ؛ لأنه إن كان مرفوعاً لم يعمل في ؛ لأن الفعل لا يرفع ما قبله . و إن كان منصوباً لم يصح أن يعمل فيه الآخر منهما ؛ لأنه لا يعمل ما بعد حروف العطف فيما قبلها .

قال نجم الدين : « لو قال : العاملان فصاعداً لشملا^(٢) أكثر من فعلين ، ولشملا^(٣) شبه الفعل كاسم الفاعل و المفعول^(٤) و الصفة المشبهة نحو : « أنا قاتل و ضاربٌ زيداً » لكنه اقتصر على الأصل في العمل ، و هو الفعل ، و على أول المتعددات و هو الاثنان^(٥) .

[صور التنازع]

قوله : (فَقَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ [مِثْلُ : « ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ »]^(٦)) أي : قد يكون التنازع في الفاعلية ، أي : يتنازعان في الفاعل .

(و قَدْ يَكُونُ فِي الْمَفْعُولِيَّةِ [مِثْلُ : « ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا »]^(٦)) أي : يتنازعان في المفعول (و قَدْ يَكُونُ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَ الْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفِينَ) . أي : حال كون المتنازعين مختلفين ، أي أحدهما يطلب المتنازع فاعلاً له ، و الثاني يطلبه مفعولاً . و احترز به عن تنازعهما في الفاعلية

(١) في (ش) و (غ) : زيادة (لأن المتصل لا يصح تنازعه) .

(٢) في (ش) و (غ) : ليشمل .

(٣) في (ش) و (غ) : و ليشمل .

(٤) في (ش) : و اسم المفعول .

(٥) شرح الكافية له ١٧٩/١ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٧٠ .

و المفعولية^(١) متفقين ؛ إذ قد تبين من القسمين الأولين . و مثال المتفقين - الذي احترز منه^(٢) - : « ضرب و أكرم زيداً عمراً » .

[اختلاف البصريين و الكوفيين في العامل في النزاع]

قوله : (و يَخْتَارُ^(٣) البَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي) . يعني : مع تجويزهم إعمال الأول ، (و الكُوفِيُّونَ) يختارون إعمال (الأوَّل) مع تجويزهم إعمال الثاني . فاختلافهم إذن في الأولى . فقال البصريون^(٤) : الثاني أولى ؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب ؛ و لأنه نزل به التثنية قال تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾^(٥) فأعمل^(٦) « اقرءوا » ، و نصب به « كتابيه » ، و لو أعمل اسم الفعل أعني : «هاؤم » لأضمر في « اقرءوا » ، و قال : اقرؤه كتابيه . و كذا قوله تعالى : ﴿ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾^(٧) فنصب « قطراً » بـ «أفرغ» إذ لو نصبه بـ «آتوني» لأضمر في « أفرغ » نحو : آتوني أفرغه عليه^(٨) . و قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾^(٩) فأعمل « يفتيكم » في « الكلاله »^(١٠) . و لو أعمل الأول لقال : « يستفتونك . قل الله يفتيكم فيها في الكلاله » . و قوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾^(١١) فأعمل « يستغفر » ، و لو أعمل [« تعالوا » لقال :]^(١٢) تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله .

(١) سقطت (و المفعولية) من (غ) .

(٢) في (غ) : عنه .

(٣) في (ش) و (غ) : و البصريون يختارون .

(٤) ينظر : الإنصاف ٨٣/١ ، و شرح المفصل ٧٧/١ ، و أمالي ابن الحاجب ٢٦/٣ ، و شرح التسهيل ٩٦/٢ ، و شرح الكافية

للرضي ١٨١/١ ، و الوافية ٥٠ ، و الارتشاف ٢١٤٢/٤ ، و شرح ابن عقيل ٤٢٨/١ .

(٥) الحاقه : ١٩ .

(٦) في (ش) : و أعمل .

(٧) الكهف ٩٦ .

(٨) في (ش) و (غ) : عليه قطراً .

(٩) النساء ١٧٦ .

(١٠) الكلاله : من لا ولد له و لا والد . ينظر اللسان (كلل) ١٤٣/١٢ .

(١١) المنافقون : ٥ .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

و أعمله أيضاً فصحاء العرب نحو: طفيل الغنوي^(١) في قوله^(٢) :

ب/١٣

// وَكُمْتَا مَدْمَاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرْتُ لَوْنَ مُذَهَبٍ

فَأَعْمَلُ « استشعرت » ، إذ لو أعمل « جرى » لرفع « لون » .

و قول الشاعر^(٣) :

و لَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَّبْتُ وَ سَبِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَ هَاشِمٍ

و قوله^(٤) :

و ذَلِكَ مِنْ نَبَأٍ جَاءَنِي وَ خُبْرُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ

فَأَعْمَلُ « خبرته » ، إذ لو أعمل « جاءني » لقال : و خبرته^(٥) عنه عن أبي الأسود .

و قوله^(٦) :

(١) طفيل بن عوف بن كعب الغنوي ، من قيس عيلان ، شاعر جاهلي شجاع عاصر النابغة الجعدي، وزهير بن أبي سلمى،

توفي سنة ١٣ قبل الهجرة . ينظر: الأعلام ٣/ ٣٢٩ ، ومعجم المؤلفين ٤١/٥ .

(٢) البيت من الطويل، و هو لطفيل بن كعب الغنوي في ديوانه ٢٣، و الكتاب ٧٧/١، و شرح أبيات سيبويه ٢٤٦/١،

و الإنصاف ٨٨/١، و شرح ابن يعيش ٧٨/١ . وبلانسية في المفتضب ٧٥/٤ و أمالي ابن الحاجب ٤٤٣/١، و شرح

ابن الحاجب للكافية ٣٤٤/١، و اللسان (دمى) ٤١٤/٤ ، و الوافية ٥٣ .

و الكُمت جمع كُمت ، و هو الذي لونه الحمرة يخالطها سواد . اللسان (كمت) ١٥٣/١٢ . و مدامة : شديدة الحمرة

كأما طليت بالدم . اللسان (دمى) ٤١٤/٤ . و المتون : جمع متن و هو الظهر . القاموس (متن) ١٦١٩ .

و الشاهد فيه قوله : « جرى فوقها و استشعرت لون مذهب » حيث تنازع عاملان و هما : « جرى » و « استشعر »

معمولاً واحداً هو « لون » . و قد أعمل الشاعر الثاني، و لو أعمل الأول لرفع (لون) ؛ لأنه يطلبه فاعلاً، و لأتى بضمير

المعمول بارزاً مع العامل الثاني فكان يقول : جرى فوقه و استشعرت لون مذهب .

(٣) البيت من البحر الطويل، و هو للفرزدق في ديوانه ٣٠٠/٢ ، و الكتاب ٩٧/١، و المفتضب ٧٤/٤، و شرح أبيات سيبويه

٢٥٠/١، و المفتضب ٧٤/٤، و الإنصاف ٨٧/١، و أساس البلاغة ٤٥٩ ، و شرح المفصل ٧٨/١، و تذكرة النحاة

٣٤٥ . و رواية الديوان: عدلاً .

و الشاهد فيه قوله : « سببت و سبني بنو عبد شمس » حيث تنازع عاملان و هما « سببت » و « سبني » معمولاً واحداً

هو « بنو » فأعمل الثاني ، و لو أنه أعمل الأول لقال : سببت و سبوني بني عبد شمس .

(٤) البيت من المتقارب ، و هو لامرئ القيس في ديوانه ١٨٥ ، و لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٩٢ ، و ينظر : المقاصد

النحوية ٣٠/٢ ، و مغني اللبيب ٤٢١ ، و شرح شواهد المغني ٧٣٢/٢ ، و الأشموني ٢٣٦/١ .

(٥) في (ش) : و خبرته .

(٦) البيت من البحر الطويل، و هو لكثير بن عبد الرحمن في ديوانه ١٤٣، و الإيضاح العضدي ١٠٣، و الإنصاف ٩٠/١،

و شرح المفصل ٨/١، و شرح شواهد الإيضاح ٩٠ ، و المفتضد ٣٤٠/١، و شرح شذور الذهب ٤٢١ ، و لسان

العرب مادة (غرم) ، و النجم الثاقب ١٩٢/١، و همع الهوامع ١٤٧/٥ ، و خزنة الأدب ٢١٩/١ .

و الإستشهاد في هذا البيت في موضعين :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَ عَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا

فأعمل « وفى » ، و لو أعمل « قضى » لقال : فوفاه .

و قال الكوفيون^(١) : إعمال الأول أولى ؛ لأنه أول الطالبين ، و لوروده في كثير من

أشعار العرب نحو قوله^(٢) :

تُنْخَلُّ فاستاكت به عودُ إسحَلِ

إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكِةٍ

فأعمل « تنخل » . و قوله^(٣) :

سمعت^(٥) بينهم نعبَ الغرابا .

ولما^(٤) أن تحمّل آل ليلي

فنصب « الغراب » بـ « سمعت » . و قوله^(٦) :

من البئر التي حفر الأميرا

مَرَرْنَا بالدُّويرةِ فاستقينا

أي : فاستقينا الأمير . و قوله^(٧) :

طالت فليس تناولها الأوعالا

إن الفرزدقَ ضخرةٌ عاديةٌ

فأعمل : « طالت » .

الأول: في قوله : « قضى كل ذي دين فوقى غريمه » حيث تنازع عاملان و هما « قضى » و « وفى » معمولاً واحداً و هو « غريمه » ، و قد أعمل الشاعر الثاني بدليل أنه لم يصل ضمير المعمول بالعامل الثاني فقال : فوفاه غريمه . = و الثاني : في قوله : « ممطول معن غريمها » حيث تنازع عاملان و هما (ممطول) و (معن) معمولاً واحداً و هو (غريمها) ، و قد أعمل الشاعر الثاني ؛ لأنه لو أعمل الأول لقال : و عزة ممطول معن هو غريمها .

(١) ينظر : الإنصاف ٨٢/١ ، و شرح المفصل ٧٧/١ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤١/١ ، و شرح التسهيل ٩٦/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٨١/١ ، و الوافية ٥٠ ، و الارتشاف ٢١٤٢ ، و شرح ابن عقيل ٤٢٨/١ .
(٢) البيت من البحر الطويل ، و هو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، و الكتاب ٧٨/١ ، و الرد على النحاة ٩٧ ، و شرح المفصل ٧٩/١ . و للطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥ ، و شرح أبيات سيويه ٢٤٨/١ . و بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٢/٢ ، و أمالي ابن الحاجب ٤٤٤/١ .

و تُنْخَلُّ : أي : احتير . و الإسحل : شجر يشبه الأثل يستاك به يثبت في الحجاز .

و الشاهد فيه قوله : « تنخل فاستاك به عودُ » حيث رفع « عودُ إسحل » بالفعل الأول ، و التقدير : تنخل عودُ إسحل فاستاكت به . و لو أعمل الثاني لقال : تنخل فاستاكت بعود إسحل .

(٣) البيت من الوافر ، و هو بلا نسبة في الإنصاف ٨٦ / ١ ، ٩٣ ، و النجم الثاقب ٢٠٣/١ .

و الشاهد فيه قوله : « سمعتُ بينهم نعبَ الغرابا » حيث تقدم عاملان و هما « سمعت » و « نعب » و تأخر عنهما معمول واحد و هو « الغراب » و الأول يطلبه مفعولاً ؛ لأنه استوفي فاعله ، و الثاني يطلبه فاعلاً . فأعمل الأول فنصبه مفعولاً ، و لو أعمل الثاني لرفعه فاعلاً .

(٤) في (ش) : فلما .

(٥) في (غ) : (رأيت) بدل (سمعت) .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) لم أقف عليه .

و من أعظم حججهم قول امرئ القيس^(١):^(٢)

فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي و لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

لأنه عدل^(٣) إلى إعمال الأول ، أعني « كفاني » مع أنه لزمه محذورٌ و هو حذف المفعول من الثاني ، و هو ضعيف ، فلو لا أن^(٤) إعمال الأول أولى لما عدل إليه مع ارتكاب الضعف بحذف المفعول الثاني ، و لو أعمل الثاني ما لزمه محذور .

[أثر إعمال الثاني]

قوله : ([فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الْأَوَّلِ] ^(٥) عَلَى وَفْقِ الظَّاهِرِ) .

أي: يكون^(٦) ضمير الفاعل في الأول على وفق الظاهر المتنازع فيه إفراداً و تشبيهاً و جمعاً و تذكيراً و تأنيثاً نحو: « ضربني و أكرمني زيدٌ ، ضرباني و أكرمني الزيدان ، ضربوني و أكرمني الزيدون ، ضربتني و أكرمتني هندٌ ، ضربتاني و أكرمتني [الهندان ، ضربتني و أكرمتني]^(٧)الهندات ، ضربني و أكرمت زيدا ، ضرباني و أكرمتُ الزيدَين ، ضربوني و أكرمتُ الزيدَين ، ضربتني و أكرمتُ هنداً ، ضربتاني و أكرمتُ الهندَين ، ضربتني و أكرمتُ الهندات .»

قوله : (دُونَ الْحَذْفِ) . يعني : أنك لا تحذف فاعل الأول عند إعمال الثاني ، بل تُضمَر^(٨) فاعله فيه على وفق الظاهر .

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي . أشهر شعراء العرب يماني الأصل من حضرموت . كان أبوه ملك أسد و غطفان ، و أمه أخت المهلهل بن ربيعة فلقنه المهلهل الشعر ، فقال له و هو غلام . و قصته معروفة . له ديوان . مات سنة ٨٠ ق . هـ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٥١ ، والأغاني ٩٣/٩ ، و خزنة الأدب ٣٢٢/١ ، و الأعلام ١١/٢ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، و هو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩ ، و الكتاب ٧٩/١ ، و الإنصاف ٨٤/١ ، و شرح المفصل ٧٨/١ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ٣٤٦/١ ، و شرح الرضي ١٨٨/١ ، و تذكرة النحاة ٣٣٩ ، و المقرب ١٦١/١ ، و خزنة الأدب ٣٢٧/١ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : فلو كان إعمال .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٧٠ .

(٦) سقطت (يكون) من (غ) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (ش) : بل يُضمَر .

قوله : (خِلَافاً لِلْكَسَائِي) . فإنه رأى أن إضممار الفاعل في الأول إضممار^(١) قبل الذكر ، و هو محذورٌ ، فذهب إلى حذف فاعل الأول عند إعمال الثاني^(٢) . ففرّ من الإضممار قبل الذكر إلى ما هو أقبح منه ، و هو حذف الفاعل ، فكان كما قال الشاعر^(٣) :

فكنتُ كالسَّاعِي إلى مَثْعَبٍ مُوَاتِلًا من سَبَلِ الرَّاعِدِ

فيقول الكسائي : « ضربي و أكرمني زيدٌ ، ضربي و أكرمني الزيدان ، ضربي و أكرمني الزيدون ،^(٤) ضربتني و أكرمتني هندٌ ، ضربتني و أكرمتني الهندان ، ضربتني و أكرمتني الهندات ، ضربي و أكرمتُ زيداً ، ضربي و أكرمتُ الزيدَين ، ضربي و أكرمتُ الزيدَين ، ضربتني و أكرمتُ هنداً^(٥) ، ضربتني و أكرمتُ الهندَين ، ضربتني و أكرمتُ الهندات . »

قوله : (وَ جَاَزَ خِلَافاً لِلْفَرَاءِ^(٦)) . يعني: و جاز التنازع في كل صورة يكون العامل الأول فيها طالباً فاعلاً عند البصريين و الكسائي إلا أن البصريين يضمرون فاعل الأول ، و الكسائي يحذف فاعله عند إعمال الثاني ، و الفراء يمنع التنازع في مثل ذلك ؛ لأنك إذا أضمرت الفاعل في الأول أضمرت قبل الذكر ، و إن حذفته فحذف // الفاعل أقبح من الإضممار قبل الذكر ، فتعين إعمال الأول في الاسم الظاهر ، و خرجت المسألة من^(٧) باب التنازع ؛ لأن من

١/١٤

(١) في (ش) : إضمماراً .

(٢) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢٧/٣ ، و شرح الكافية له ٣٤٢/١ ، و شرح التسهيل ١٠٣/٢ ، و الارتشاف ٢١٤٢ .

(٣) البيت من البحر السريع ، و هو لسعيد بن حسان في خزانة الأدب ٣١٥/١ ، و معجم شواهد النحو الشعرية ٦٣ . و بلانسية في شرح الكافية للرضي ١٨٣/١ .

و « المَثْعَبُ » : الحوض ، و « المواتل » : اسم فاعل من واءلَ منه ، أي : طلب النجاة و هرب . و « السَّبَل » : المطر . يقول : أنا في إلتجائي إليه كالحارب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب و مثله :

المستجيرُ بعمرٍ عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار ينظر : خزانة الأدب ٣١٤/١

(٤) في (ش) و (غ) : و ضربتني . بالواو .

(٥) في (غ) : كرر مرتين : ضربتني و أكرمت هنداً .

(٦) أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفراء ؛ لأنه كان يفري الكلام أخذ عن الكسائي ، و أخذ عنه سلمى بن عاصم و محمد بن الجهم ، و كان ثقة إماماً قال فيه ثعلب : « لولا الفراء لما كانت عربية ؛ لأنه خلصها و ضبطها ، و لو لا الفراء لسقطت العربية » ، أَلَّفَ معاني القرآن ، و الحدود . مات سنة ٢٠٧ هـ . ينظر : أخبار النحويين البصريين ٥١ ، و الفهرست ٩٨ ، و تاريخ بغداد ١٤/١٥٤ ، و نزهة الألباء ٨١ ، و معجم الأدباء ٩/٢٠ ، و وفيات الأعيان ٦/١٧٦ ، و البلغة ١٩٥ ، و بغية الوعاة ٢/٣٣٣ .

و ينظر : رأيه في شرح المفصل ١/٧٩ ، و شرح التسهيل ٢/١٠٣ ، و أمالي ابن الحاجب ٣/٢٧ ، و الارتشاف ٢١٤٤ .

(٧) في (ش) و (غ) : عن .

شرط^(١) صحته صحة إعمال كل من المتنازعين في المتنازع على سبيل البدل . و في هذه الصورة لم يصح إعمال الثاني لأدائه إلى المحذورين . قال نجم الدين: « و الرواية الصحيحة عن الفراء : أنه يجيز التنازع . فإن كان الفعلان طالبين المتنازع فاعلاً ، فإن شئت أعملتهما فيه ، نحو : « ضربني و أكرمني زيدٌ » فترفع^(٢) « زيد » بهما . و إن شئت أعملت الثاني ، و أضمرت الأول^(٣) بعد المتنازع نحو : « ضربني و أكرمني زيدٌ هو » ، و إن طلبه الأول فاعلاً ، و طلبه^(٤) الثاني مفعولاً ، فإنك إذا أعملت الثاني أضمرت للأول بعد المتنازع نحو : « ضربني و أكرمت زيداً هو »^(٥) .

قوله : (و حَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ) نحو : « ضربتُ و أكرمتُ زيداً ، ضربت و أكرمت الزيدَين ، و ضربت و أكرمتُ الزيدَين ، و ضربت و أكرمت هنداً ، و ضربت و أكرمت هنداً ، و ضربت و أكرمت الهندَين ، و ضربت و أكرمت الهنداتِ ، و ضربت و أكرمني زيدٌ ، و ضربتُ و أكرمني الزيدان ، و ضربت و أكرمني الزيدون ، و ضربت و أكرمتني هند ، و ضربت و أكرمتني الهندان ، و ضربت و أكرمتني الهندات » .

قوله : (و إِلَّا أَظْهَرْتَ) أي^(٦) : و إِلَّا يَسْتغْنَى عَنِ الْمَفْعُولِ أَظْهَرْتَهُ ، أي : جئت به ظاهراً ؛ لأن إضمار المفعول قبل الذكر لا يجوز . و لم يحذف ؛ لأنه غير مستغنى عنه . فلم يبق بعد تعذر الإضمار و الحذف إِلَّا الإظهار ، و ذلك حيث يكون ذلك المفعول أحد مفعولي باب « علمت » مع ذكر المفعول الآخر ؛ لأنه لا يحذف في باب « علمت » أحد المفعولين^(٧) مع ذكر أحدهما . و إنما يجوز حذفهما معاً ، أو ذكرهما معاً ، نحو قولك : « عَلِمَني قائماً و علمتُ زيداً قائماً ، و عَلِمَاني قائماً و علمتُ الزيدَين قائمَين ، و علموني قائماً و علمتُ الزيدَين قائمَين ، و علمتني قائماً و علمتُ هنداً قائمةً ، و علمتاني قائماً و علمتُ الهندَين قائمتين ، و علمني قائماً و علمتُ

(١) في (ش) و (غ) : من شرطه صحة إعمال .

(٢) في (ش) : فيرفع .

(٣) في (ش) و (غ) : للأول .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٨٣/١ .

(٦) في (ش) و (غ) : يعني .

(٧) في (غ) : (مفعولين) بدون (أل) .

الهندات قائمات . فأظهرت « قائماً » ، و لم تقل: « علمني إياه » فتضمر؛ لأنه يكون إضماراً^(١) قبل الذكر ، و لا حذفه لعدم الاستغناء عنه .

[أثر إعمال الأول]

قوله : (و إن أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي) نحو : « ضربني و أكرمني زيدٌ » ، رَفَعْتَ « زيد » بـ«ضربني » ، و أضمرت في « أكرمني » ضميراً مستتراً ، و « ضربني و أكرماني الزيدان ، و ضربني و أكرموني الزيدون ، و ضربتني و أكرمتني هندٌ ، و ضربتني و أكرمتاني الهندان ، و ضربتني و أكرمتني الهنداتُ » .

قوله : (و الْمَفْعُولَ عَلَى الْمُخْتَارِ) نحو : « ضربني^(٢) و أكرمته زيدٌ ، و ضربني و أكرمتهما الزيدان ، و ضربني و أكرمتهم الزيدون ، و ضربتني و أكرمتها هندٌ ، و ضربتني و أكرمتهما الهندان ، و ضربتني و أكرمتهن الهندات » .

قوله : (عَلَى الْمُخْتَارِ) يعني: أن المختار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول . [وحذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول]^(٣) غير مختار ؛ لأنه رابطة^(٤) بين الجملتين . و منهم من أجاز حذفه^(٥) .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ فَتُظْهِرَ) . يعني : إلا أن يمنع مانعٌ من إضمار المفعول [في]^(٦) الثاني عند إعمال الأول، فتظهر ذلك المفعول الذي تعذر إضماره ، و ذلك في باب « علمت » ؛ لأنه قد يختلف ما يعود إليه الضمير الذي هو مفعول ثانٍ ، و المفعول الأول . فحينئذ يتعذر الإضمار؛ لأنك إذا^(٧) أضمرت مطابقاً للمفعول^(٨) الأول خالفت المعود إليه ، و إن طابقت المعود إليه خالفت المفعول الأول ، فتظهر لتعذر الإضمار و الحذف ؛ لأنه أحد مفعولي « علمت » مع ذكر

(١) في (غ) : إضمار .

(٢) في (غ) : ضربتي .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : رابط .

(٥) قال في الإرتشاف ٤/٢١٤٤: « وفي الإفصاح : مذهب أبي علي إضمار معمول الثاني ، ومذهب السيرافي جواز حذفه جوازاً مطرداً » .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : إن .

(٨) سقطت من (غ) .

أحدهما . و^(١) لا يحذف في باب «علمت» أحد المفعولين دون الثاني كما مرّ ، فتقول : «حسبني و حسبته منطلقاً زيداً منطلقاً ، حسبني و حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً ، حسبني و حسبتهما منطلقين الزيدون منطلقاً ، حسبتي و حسبتها // منطلقاً هنداً منطلقاً ، حسبتي و حسبتهما منطقتين الهندان منطلقاً ، حسبتي و حسبتهن منطقتات الهندات منطلقاً » .

فقد أظهرت في جميع هذه^(٢) الأمثلة المفعول الثاني لـ « حسبت » الثاني ؛ لأنك لو أضمرت مطابقاً للمععود إليه الذي هو « منطلقاً » الآخر لخالف^(٣) المفعول الأول . و إن أضمرته مطابقاً للمفعول الأول خالفت^(٤) المععود إليه ، إلا في المثال الأول ، فقد توافقت المفعول الأول ، و المععود إليه إلا أنك أظهرت^(٥) فيه طرداً للباب .

[صورة ليست من باب التنازع]

قوله : (و قَوْلُ أَمْرِيءِ الْقَيْسِ : « كَفَّانِي وَ لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ »)^(٦) لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

هذا رد لما احتج به الكوفيون من هذا البيت ، و هو من أعظم حججهم . و وجه احتجاجهم به ما مرّ^(٧) . و ردّ المصنف على هذا الاحتجاج بأن^(٨) هذا البيت ليس من^(٩) التنازع لفساد المعنى عند تقديره من باب التنازع ، و من شرط باب التنازع صحة توجه العاملين إلى المتنازع من غير فساد ، و في هذا لو وجهت العاملين إلى المتنازع لفسد المعنى . فلم يكن من هذا الباب^(١٠) .

(١) في (ش) و (غ) : لأنه لا يحذف .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : خالف .

(٤) في (غ) : خالف .

(٥) في (غ) : أظهرته طرداً .

(٦) سبق تخريجه ص ١٠٩ .

(٧) ينظر : ص ٧٥ .

(٨) سقطت « نون » بأن من (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : من باب .

(١٠) فيجب رفع « قليل » بـ « كفاني » ؛ لأنه لم يوجه إليه غيره ، ولا يستقيم نصبه بـ « أطلب » ؛ لأنه غير موجه إليه في المعنى ؛ إذ المعنى المقصود : كفاني قليل و لم أطلب الملك ، فلم يكن من هذا الباب إذ لم يوجه الفعل الثاني إلى ما وجه إليه الأول ، فوجب رفع « قليل » ، إذ لا عامل له سواه . ينظر : شرح الوافية لابن الحاجب ١٦٦ .

و بيان الفساد أن «لو» إذا دخلت على مثبتين انتفيا ، و إن دخلت على منفيين ثبتا ، و إن دخلت على مثبتٍ و منفي كما في هذا البيت ثبت المنفي ، و انتفى المثبت . فينتفي كون سعيه لأدنى معيشة ، و كفاية القليل من المال ؛ لأههما كانا مثبتين ، و يثبت^(١) الطلب المعطوف على الجزاء ؛ لأنه كان منفيًا ، فلو وجّه الطلب إلى القليل من المال لكان قد أثبت ما نفاه أولاً ؛ لأن طلب القليل هو السعي لأدنى معيشة ، [فيكون قد نفى السعي لأدنى معيشة] ،^(٢) و أثبتته ، و ذلك تناقض . فيجب أن يوجه الطلب إلى المجد المؤثّل الذي دل عليه قوله في البيت^(٣) الثاني :^(٤)

و لَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ و قَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

و أجاب الفارسي^(٥) عن الكوفيين : بأن الواو في قوله : « و لم أطلب » واو الحال ، لا العاطفة ، فلم يثبت الطلب ، فلم^(٦) يناقض حينئذ^(٧) .

و رد هذا الجواب المصنف^(٨) بأن الواو الحالية أصلها العاطفة^(٩) .

و أجاب الإمام المهدي^(١٠)(^{١١}) - عليه السلام - عن الكوفيين بأن هذا البيت من باب

(١) في (غ) : و ثبت .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) سقط من (ش) و (غ) و استدركه في (ش) في الهامش .

(٤) البيت من البحر الطويل ، و هو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩ ، و شرح أبيات سيبويه ١٦٩/١ ، و شرح شواهد الإيضاح ٩٢ ، و شرح المفصل ٧٩/١ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٧٠/١ ، و شرح الكافية للرضي ١٨٩/١ ، و الوافية في شرح الكافية ٥٦ ، و خزنة الأدب ٣١٨/١ .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ١٠٤ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/١ .

(٦) في (ش) : فلا تناقض .

(٧) فكأنه على تقدير الفارسي قال : لو كنت ساعياً لأدنى معيشة دنيئة لكفاني القليل غير طالب له ، فيكون الفعلان موجّهين إلى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير ، فصح أن يكون من هذا الباب . ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/١ .

(٨) قال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٧١/١ : « إذ استعمال واو العطف أكثر ، و أيضاً فإنه قد فهم من سياق كلام الشاعر أنه لم يقصد إلا إلى نفس طلب الملك في سياق « لو » لقوله : « ولكن أسعى لمجد مؤثّل » وكأنه تفسير للمفعول الذي حذف في قوله : « و لم أطلب » .

(٩) في (غ) : العاطف .

(١٠) العلامة أحمد بن يحيى بن المرتضى ، ينتهي نسبه بأمر المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، إمام من أئمة زيدية اليمن و عالم من الكبار ، فقيه نحوي ، و لد بمدينة ذمار ، و بوع بالإمامة في شوال سنة ٧٩٣ هـ بصنعاء ، و توفي في سنة ٨٤٠ هـ . من مؤلفاته : نكت الفرائد في معرفة الملك الواحد ، الفصول في معاني جوهرة الأصول في الفقه ، الكواكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر في النحو ، و الأزهار في فقه الأئمة الأطهار ، و القسطاس في المنطق .

ينظر : البدر الطالع ١٢٢/١ ، و كشف الظنون ٢٢ ، ٧٣ ، ٢٢٤ ، و معجم المؤلفين ٢٠٦/١ .

(١١) ينظر رأيه في كتابه المكمل للكاشف لغوامض المفصل ق ٢٠ ، و تاج علوم الأدب ٦٧٣/٢ .

« نعم العبدُ صهيّبٌ لو لم يخف الله لم يعصه»^(١) يعني: مما^(٢) يكون نفي المنفي مع نقيض المقدم أولى من نفيه مع المقدم . فيكون انتفاء الطلب الموجه إلى القليل^(٣) من المال مع نفي السعي لأدنى معيشة أولى من انتفائه مع ثبوت السعي لأدنى معيشة . فيكون^(٤) من باب التنازع ، و لا فساد فيه^(٥) .

(١) لا أصل له . قال السخاوي : «اشتهر في كلام الأصوليين و أصحاب المعاني و أهل العربية». ينظر : المقاصد الحسنة ص ٥٢٦ ، و الأسرار المرفوعة ٥٦٤ ، و الدرر المنتثرة ٤٢٢ ، و الكشف الألهي ١١٠١ ، و كشف الخفاء ٢٨٣١ ، و السلسلة الضعيفة ١٠٠٦ . قال ابن قتيبة في مشكل الحديث: «أراد أن صهيّباً إنما لم يعص الله حياءً لا لمخافة عذابه»

(٢) سقطت (يعني) من (أ) .

(٣) في (ش) و (غ) : قليل .

(٤) في (ش) و (غ) : فيكون البيت .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

[مفعول ما لم يُسم فاعله]

قوله : (مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي : مفعول الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله .

قوله : (كُلُّ مَفْعُولٍ) جنس الحد .

قوله^(١) (حُذِفَ فَاعِلُهُ) احتراز عن « زيداً » في « ضربت زيداً » .

قوله : (وَ أُقِيمَ هُوَ مَقَامَهُ) احتراز عن نحو^(٢) : « درهماً » في : « أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا » ،

و عن : « قائماً » في : « عَلِمَ زَيْدٌ قَائِمًا » .

قوله : (وَ شَرْطُهُ أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ) يعني : من بنائها^(٣) المقتضي للفاعل .

قوله : (إِلَى « فُعِلَ ، وَ يُفْعَلُ ») يعني إلى بنائها للمفعول ، و هو « فُعِلَ ، وَ يُفْعَلُ » و نظائرها مما

ضُمَّ أوله ، و كُسِرَ ما قبل آخره [في الماضي]^(٤) حتى يَعْمُ^(٥) : « أَفْعِلَ ، وَ افْتَعِلَ ، وَ اسْتَفْعِلَ ،

و فُعِّلَ ، وَ فُوعِلَ وَ فُعِّلِلَ ، وَ تُفْعَلِلَ و أمثالها . و مما ضمَّ أوله و فتح ما قبل آخره في المضارع

حتى يَعْمُ : « يُفْتَعَلُ^(٦) ، وَ يُسْتَفْعَلُ ، وَ يُفْعَلِلَ » و أمثالها .

قوله : (وَ لَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ « عَلِمْتُ » ، وَ لَا الثَّلَاثُ مِنْ بَابِ « أَعْلَمْتُ ») .

اعلم أن ثاني مفعولي « علمت » إذا كان ظرفاً غير متصرف أو جاراً و مجروراً^(٧) ، أو جملةً

نحو : « علمت زيداً عندك ، أو في الدار ، أو أبوه منطلقاً » لم يقيم مقام الفاعل ؛ لأن غير

المتصرف لا يقام^(٨) للزومه النصب على الظرفية ، أو الإنجرار بـ « مِنْ » . و المجرور لا ينوب^(٩) مع

وجود المفعول به // الصريح . و الجملة لا تقام^(١٠) مقام الفاعل إلا إذا كانت محكية نحو قوله

تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ ﴾^(١١) ؛ لكونها بمعنى المفرد ، أي : اللفظ .

(١) في (ش) و (غ) : و قوله .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : بناء .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (غ) : يعلم .

(٦) في (ش) : تفتعل ، وفي (غ) : يفتعل .

(٧) في (غ) : أو مجروراً .

(٨) في (غ) : لا يقام مقام الفاعل .

(٩) في (ش) : لا يناب .

(١٠) في (غ) : لا يقام .

(١١) هود : ٤٤ .

و قد تقام الجملة مقام الفاعل إذا كانت مؤولة بالمصدر الذي تضمنته نحو: ﴿تَبَيَّنَ﴾^(١)
لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ^(٢) ﴿٣﴾ أي: فعلنا .

و إن كان ثاني مفعولي « علمت » أو ثالث مفاعيل « أعلمت » غير ذلك ، فالمتقدمون^(٤)
منعوا من قيامه مقام الفاعل مطلقاً ، قالوا لأنه مسندٌ إلى المفعول الأول ، فلو أقيم لصار مسنداً
و مسنداً إليه في حالة واحدة ، فلا يجوز . قال نجم الدين: « و فيما قالوا^(٥) نظر ؛ لأنه لا يضر أن
يسند الشيء إلى شيء ، و يسند إليه شيئاً آخرٌ نحو : «عجبني ضربٌ زيدٌ عمراً» فـ«عجبني»
مسند إلى « ضرب » و « ضرب » إلى « زيد » . وإنما المحذور لو أسند شيء إلى شيء ، و يسند
إليه ذلك الشيء »^(٦) .

و المتأخرون^(٧) قالوا يجوز قيامه مقام الفاعل إذا لم يلتبس ، و ذلك إذا كان نكرة ، و أول
المفعولين معرفة نحو : «علم زيداً قائمٌ» ؛ لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل .
قال نجم الدين : « و الذي أرى أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفةً كان أو نكرة .
و اللبس مرتفع مع التزام كلٍّ من المفعولين مركزه نحو: «علم زيداً أبوك» و المرفوع ثاني
المفعولين، و «أعلمك زيداً أبوك» و المرفوع ثالث المفاعيل^(٨) . قال نجم الدين: «و لا شك أن
السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي « علمت » ، و كذا لم يسمع إلا إقامة أول مفاعيل
« أعلمت » »^(٩) ، كقوله^(١٠) :

نُبِّئْتُ نَعْمًا عَلَى الْمِجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَ رَعِيًّا لِذَاكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي

(١) في (ش) و (غ) : يُبَيِّنُ

(٢) سقطت (هم) من (ش) و (غ)

(٣) إبراهيم : ٤٦ .

(٤) ينظر : الفصل ٣٣٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥٧/٢ ، وشرح الرضي ١٩١/١ ، والإرتشاف ١٣٢٩/٣ ، وشفاء
العليل ٤١٩/١ .

(٥) في (غ) : قال .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ١٩١/١ .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية ١٤٣ ، وشرح الرضي ١٩٢/١ ، والارتشاف ١٣٢٩/٣ .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١٩٢/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٩٢/١ .

(١٠) البيت من البسيط ، و هو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٣٥ ، و جمهرة أشعار العرب ١١٣ . و الزاري : الغاضب .
و الشاهد فيه قوله : « نبئت » حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، و ناب المفعول الأول عن الفاعل ؛ لأن الفعل مبني للمجهول .

و قوله^(١) :

تُبِّتُ عمراً غيرَ شاكرٍ نعمتي و الكفرُ مَخْبَثَةٌ لنفسِ المنعمِ

قوله : (و المَفْعُولُ لَهُ ، و المَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ) . أي: لا يُقامان مقامَ الفاعل ، فلا يقال: « ضُربَ تَأديبٌ » ، و لا « جيءَ و زيدٌ » ؛ لأنهما ليسا من ضروريات الفعل كالمنوب عنه ، أعني^(٢) الفاعل ، و لاشك أن الفعل المتعدي لا بد له من مفعول به ، و لا بد للفعل من مصدرٍ ، إذ هو جزؤه ، و لا بد له من زمان و^(٣) مكان يقع فيهما . و المجرور مفعول به بواسطة حرف الجر بخلافهما ، إذ رُبَّ فعل بلا غرض كالعبث ، و رُبَّ فعل يفعل^(٤) بلا مصاحب ، و لأن الواو دليل الانفصال ؛ لأن أصلها العطف ، و الفاعل كالجزم من الفعل ، و لو حُذِفَتْ^(٥) لم يعرف كونه مفعولاً معه . و كذا التمييز ، و المستثنى ليس من ضروريات الفعل . و أما الحال فهو من ضرورياته ، لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعلٍ منه .

قوله : (و إِذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ تَعَيَّنَ لَهُ) . أي: للقيام مقامَ الفاعل ؛ لأن طلب الفعل له أشدُّ من طلبه لسائر المنصوبات . هذا مذهب البصريين^(٦)، أي وجوب إقامة المفعول به إذا وُجِدَ دون غيره .

و أما^(٧) الكوفيون^(٨) و وافقهم بعض^(٩) المتأخرين^(١٠) فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقام

(١) البيت من الكامل ، و هو لعنترة في ديوانه ٢١٤ ، و لسان العرب (خبث) ١٤٥/٢ ، و خزائن الأدب ٣٢٨/١ ، و بلا نسبة في رصف المباني ٤٤٩ .

و الشاهد فيه قوله : « نبئت » حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، و ناب المفعول الأول عن الفاعل ؛ لأن الفعل مبني للمجهول .

(٢) في (ش) و (غ) : أي .

(٣) في (ش) : أو .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت (و لو حذفت) من (غ) . و في (ش) : و لو حذف .

(٦) ينظر : المقدمة الجزولية ١٤٢ ، و المفصل ٣٣٢ ، شرح الكافية للرضي ١٩٤/١ ، و الارتشاف ١٣٣٨/٣ ، و شرح ابن عقيل

٣٩٩/١ ، و شرح شذور الذهب ١٦٣ ، و النجم الثاقب ٢٢٣/١ ، و همع الهوامع ٥٢١/١ .

(٧) في (غ) : و أما مذهب الكوفيين .

(٨) ينظر : شرح الكافية ١٩٤/١ ، و الارتشاف ١٣٣٩/٣ ، و شرح ابن عقيل ٣٩٩/١ ، و شرح الأشموني مع الصبان ٩٢/٢ ،

و النجم الثاقب ٢٢٣/١ و همع الهوامع ٥٢١/١ .

(٩) في (غ) : (بعد) بدل (بعض) .

(١٠) هو ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ٥٩/٢ .

الفاعل أولى ، لا أنه^(١) واجب ، و استدلوا^(٢) بالقراءة الشاذة : ﴿ و قَالُوا^(٣) لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ﴿٤﴾ بالنصب ، و بقوله تعالى : ﴿ و يُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴿٥﴾ ، و بقول الشاعر^(٦) :

و لو وُلِدَتْ قُفَيْزَةٌ جَرَوْا كَلْبًا
لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكَلَابَا

و رُدَّ بشذوذ القراءة في الآية الأولى ، و بأن المقام في « يُخْرِجُ » ضمير الطائر ، و « كتاباً » حال .
و كون البيت ضرورةً .

فتقول عند البصريين : « ضُرب زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضرباً شديداً في داره » لا غير .
و الكوفيون يقولون هذا أولى ، و يجوز : « ضُرب زيداً يومَ الجمعةِ » و نحوه .

و منع الجزولي^(٧) // إقامة المنصوب بترع الخافض مع وجود المفعول من غير حذفٍ، فلا
ييجز : « أمر زيداً الخيرُ » بل : « أمر زيدٌ الخير » . قال نجم الدين : « و الوجه الجواز »^(٨) .
و لا يقام المصدر [الذي للتأكيد]^(٩) إلا موصوفاً ، و لا الظرف إلا متصرفاً .
قوله : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ سَوَاءً) .

قال نجم الدين : « الأكثرون على^(١٠) أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة .
و رجح بعضهم الجار و المجرور ؛ لأنه مفعول به لكن بواسطة . و رجح بعضهم الظرفين و المصدر ؛
لأنها مفاعيل بلا واسطة . و بعضهم المصدر ؛ لأن دلالة الفعل عليه أكثر »^(١١) .

(١) في (غ) : أولى لأنه .

(٢) في (ش) و (غ) : استدلالاً .

(٣) سقطت (و قالوا) من (ش) و (غ) .

(٤) الفرقان : ٣٢ .

(٥) الاسراء ١٣ ، قرأها أبو جعفر المدني (من العشرة) : « و يُخْرِجُ » بياء مضمومة و فتح الراء . و قرأها يعقوب « يُخْرِجُ » .

و قرأ الباقر « نُخْرِجُ » . ينظر : شرح طيبة النشر ٣٦٣ ، و تقريب النشر ١٦١ ، و إتحاف فضلاء البشر ٢٨٢ .

(٦) البيت من البحر الوافر ، و هو لجرير في الخزانة ٣٢٩/١ ، و هو بلا نسبة في الخصائص ٣٩٧/١ ، و شرح المفصل لابن

يعيش ٧٥/٧ ، و أمالي ابن الحاجب ١٥٠/٣ ، و شرح التسهيل ٦٠/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٩٤/١ ، و النجم

الثاقب ٢٢٤/١ ، و الهمع ٥٢١/١ .

و الشاهد فيه : « لسبب ذلك الجرو الكلابا » حيث ناب الجار و المجرور عن نائب الفاعل مع وجود المفعول به .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية ١٤٣ .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١٩٥/١ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ١٩٦/١ .

قال نجم الدين: « و الأولى أن يقال: كُلُّ ما كان أدخل في^(١) عناية المتكلم ، و اهتمامه
بذكرة ، و تخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، و ذلك إذن إليَّ اختياره^(٢) .
قوله : (و الأولُ مِنْ بَابِ « أَعْطَيْتُ » أَوْلَى مِنَ الثَّانِي) .
كُلُّ ماله مفعولان ليس أولهما مبتدأ فإقامته أولى ؛ لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني نحو :
« أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا » ، و يجوز إقامة « الدرهم » .

(١) في (غ) : أدخل عليه في عناية .
(٢) ينظر : شرح الكافية له ١٩٦/١ .

[المبتدأ والخبر]

(^١) مِنْهَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ . أي: من المرفوعات .

اعلم أن المبتدأ اسمٌ مشتركٌ بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعهما في حدٍّ ، فأفرد المصنف لكل واحد منهما حدًّا ، و قدّم منهما (^٢) ما هو الأكثر في كلامهم .

فقوله (^٣) : (هُوَ الْأِسْمُ) جنس الحد .

وقوله (^٤) : (الْمَجْرَدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) احتراز مما (^٥) دخلت عليه النواسخ .

وقوله : (مُسْنَدًا إِلَيْهِ) احتراز عن الأسماء المتعددة (^٦) ، و أسماء العدد ، و أسماء حروف

التهجي ، و الأصوات (^٧) ، و عن المبتدأ الثاني ، و عن الخبر (^٨) .

قال نجم الدين: « و فسر الزمخشري (^٩) و المصنف (^{١٠}) العوامل اللفظية في حد المبتدأ

بنواسخه (^{١١}) . و هي: كان ، و ظن ، و إن (^{١٢}) و أخواتها ، و ما و لا (^{١٣}) . و (^{١٤}) قال :

« و الأولى أن يطلق ، و لا يخص عاملاً دون عامل ؛ صوتاً للحد عن اللفظ الجمل ؛ و ليخرج

الفاعل من حد المبتدأ ؛ لأنه لا يخرج إذا فسرت العوامل اللفظية بالنواسخ فقط . و يجاب في نحو :

« بحسبك زيد » بزيادة (^{١٥}) الباء فكأنها معدومة » (^{١٦}) .

(١) في (ش) و (غ) : قوله : و منها .

(٢) في (أ) : منها . و ما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : قوله .

(٤) في (غ) : قوله .

(٥) في (ش) و (غ) : عما .

(٦) في (ش) : المعددة . و في (غ) : المعدودة .

(٧) فهي و إن كانت مجردة عن العوامل اللفظية ، لكنها غير معربة ؛ لفقدان سبب الإعراب ، و هو التركيب الاسنادي .

(٨) لأن المبتدأ الثاني و الخبر يقعان مسنداً لا مسند إليه .

(٩) ينظر : الفصل ٥٣ ، و شرح الفصل لابن يعيش ٨٣/١ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٣٥٣/٢ .

(١١) سقطت ألف (بنواسخه) من (غ) .

(١٢) سقطت (و إن) من (غ) .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٩٧/١ .

(١٤) في (ش) و (غ) : بدون واو .

(١٥) في (غ) : بزيادة .

(١٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٩٧/١ .

و لا يرد على قوله (الاسم)^(١) : « تسمع بالمعيدي لا أن تراه » . و يُروى : « خيرٌ من أن تراه »^(٢) ، و قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴿٣﴾ ﴾^(٤) عند من قال : « ءأندرتهم » مبتدأ؛ لتأويلها بالاسم ، أي : سماعك بالمعيدي ، و سواء عليهم إنذارك و تركه ، و كذلك نظائرهما .

قوله : (و الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، و أَلِفِ الْاسْتِفْهَامِ رَافِعَةٌ لِظَاهِرٍ) .

هذا حد المبتدأ الثاني الذي يكون مسنداً ، و لا خير له ؛ لأنه في المعنى كالفعل ، و الفعل لا خير له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً من بين الصفات و لهذا أيضاً^(٥) : لا يصغر ، و لا يوصف ، و لا يعرف ، و لا يثنى ، و لا يجمع إلا على لغة : « أكلوني البراغيث »^(٦) .

و يعني بالصفة : اسم الفاعل^(٧) و اسم المفعول و الصفة المشبهة .

فقوله : (و الصِّفَةُ) جنس الحد . و قوله : (الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ ، و أَلِفِ

الاسْتِفْهَامِ) احتراز عن نحو : « قائمٌ زيدٌ » فإن « قائمٌ » خبر لا مبتدأ . قال نجم الدين : « و كذا بعد «هل» الاستفهامية نحو : «ما قائمُ الزيدان و إن قائمُ الزيدان ، و أقائمُ الزيدان ، و هل حسنُ الزيدان»^(٨) .

قوله : (رَافِعَةٌ لِظَاهِرٍ)^(٩) احتراز عن نحو : « أقائمان الزيدان ، و أقائمون الزيدون »

فإنهما خبر .

قال نجم الدين : «و يريد بـ«الظاهر» ما كان بارزاً سواء كان مظهراً نحو : « أقائم الزيدان»

أو مضمراً كقولك بعد ذكر « الزيدان » : « أقائمٌ هما » ، فإن قولك «هما» فاعل مع أنه مضمراً»^(١٠) .

(١) في (ش) و (غ) : (نحو) بدل (الاسم) .

(٢) يضرب للرجل الذي له صيت ، و ذكر ، فإذا رأيتَه ازدريته . والمعيدي : تصغير معدي ، منسوب إلى معدٍّ ، وإنما خففت الدال استثقلاً للجمع بين الشدتين مع ياء التصغير . ينظر : كتاب جمهرة الأمثال ١/٦٦ ، و مجمع الأمثال ١/١٢٩ ، والمستقصى ٣٧٠ ، و الكتاب ٤/٤٤ ، و اللسان (عدد) ٣/٢٨٦ .

(٣) في (ش) و (غ) : زيادة (أم لم تنذرهم) .

(٤) سورة البقرة : ٦ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) وهي لغة لبني الحارث . ينظر : الأصول في النحو ١/٧١ ، و سر الصناعة ٢/٦٢٩ ، و شرح الجمل لابن خروف ١/٣٩٨ ، و شرح المفصل ٣/٨٧ ، و شرح التسهيل ١/٢٦٤ ، و شرح الرضي ١/١٩٨ ، و الارتشاف ٣/١٠٨٢ .

(٧) في (ش) و (غ) : اسمي .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١/١٩٩ .

(٩) سقطت (لظاهر) من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ١/١٩٩ .

و الأحفش و الكوفيون^(١) جوزوا^(٢) رفع الصفة للظاهر من غير اعتماد نحو : « قائم الزيدان » كما يجوزون عمل الظرف بلا اعتماد .

و أجري : « غير قائم » مجرى « ما قائم » لكونه بمعناه ، قال^(٣) :

غيرُ مأسوفٍ على الزمنِ ينقضي بالهممِّ و الحزنِ .

و اعلم أن العامل في المبتدأ عند البصريين^(٤) هو الابتداء . و فسروه بتجريد الاسم عن

العوامل للإسناد إليه ، أو لإسناده . و فسّر // الجزولي^(٥) الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام ١/١٦ تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه ، أو لإسناده .

ثم قال المتأخرون كالزمخشري^(٦) و الجزولي^(٧) : هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً ؛

لطلبه لهما على السواء . و نقل الأندلسي^(٨) عن سيبويه^(٩) : أن العامل في الخبر هو المبتدأ ، و يحكي هذا عن أبي علي^(١٠) ، و ابن جني^(١١) .

(١) ينظر: أسرار العربية ٧٠، و شرح اللمع للضرير ٢٩، واللباب ١٣٥/١، و شرح التسهيل ٢٦٥/١، و شرح الكافية للرضي

١٩٩/١، والارتشاف ١٠٨٢/٣، و شرح ابن عقيل ١٥٤/١، و شرح شذور الذهب ١٨٢ ، و شرح الأشموني ٢٨٢/١ .

(٢) سقطت (جوزوا) من (غ) .

(٣) البيت من البحر المديد، و هو لأبي نواس في أمالي ابن الحاجب ١٢١/٣، و المغني ٢١١١ ، و الخزانة ٣٣٧/١ . و بلا نسبة

في شرح التسهيل ٢٦٦/١، و شرح للرضي ١٩٩/١، والارتشاف ١٠٨٤/٣، و النجم الثاقب ٢٢٩، و الهمع ٣٠٩/١ .

و التمثيل فيه قوله: « غير مأسوف على زمن » حيث أجرى « غير » مجرى حرف لنفي، و كأنه قال: ما مأسوف على زمن .

(٤) ينظر : الإنصاف ١٤٤/١ ، و أسرار العربية ٦٧ ، و شرح المفصل ٨٤/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٥/١ ،

و شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ ، والارتشاف ١٠٨٥/٣، و شرح ابن عقيل ١٥٩/١ .

(٥) قال في مقدمته ٩٣ : « الابتداء : جعل الاسم أول الكلام معي مسنداً إليه الخبر » .

(٦) ينظر : المفصل ٥٣ ، و شرحه لابن يعيش ٨٥/١ .

(٧) ينظر : المقدمة الجزولية ٩٣ .

(٨) أبو محمد ، القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي ، يلقب علم الدين . إمام في العربية ، و عالم بالقرآن و القراءة ، قرأ النحو

على أبي الحسن علي بن الشريك ، و بدمشق على أبي اليمن الكندي، و ببغداد على العكبري، و أما معرفته بالفقه ،

و الأصول ، و علوم الأوائل كالمنطق فهو الغاية فيه . صنّف كتاب شرح المفصل في عشر مجلدات ، و شرح مقدمة

الجزولي، و غيرها ، توفي سنة ٦٦١ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، و بغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

و ينظر نقله عن سيبويه في شرح الرضي ٢٠٠/١، و الموشح ٦٢ . كما نقل هذا القول عن سيبويه ابن خروف في شرح

الجمل ٣٩٣/١، و ابن مالك في شرح التسهيل ٢٦١/١ .

(١) قال في الكتاب ٤٠٦/١ : « فصار » هو خلفك ، و زيدٌ خلفك « بمنزلة ذلك . و العامل في خلف الذي هو موضع له

والذي هو في موضع خبره ، كما أنك إذا قلت : عبدُ الله أخوك فالآخر قد رفعه الأولُ و عمل فيه » .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ .

(٣) ينظر : اللمع ١٢ .

و قال الكسائي^(١) و الفراء - و قواه نجم الدين^(٢) - أنهما^(٣) يترافعان. و قال بعضهم^(٤) :
المبتدأ الأول يرتفع^(٥) بإسناد الخبر إليه . و بعض الكوفيين قال^(٦) : يرتفع^(٧) المبتدأ الأول بالضمير
العائد من الخبر إليه ؛ لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً . و قال بعض البصريين^(٨) :
« العامل في المبتدأ هو الابتداء ، و العامل في الخبر^(٩) الابتداء بواسطة المبتدأ » .
قوله : (فَإِنْ طَابَقَتْ مُفْرَدًا جَاَزَ الْأَمْرَانِ) .

اعلم أن الصفة الواقعة بعد حرف النفي ، و حرف الاستفهام على ثلاثة أقسام :
فحيث تكون مفردة ، و ما بعدها مفرد ، مثل : « أ قائمٌ زيدٌ ، و ما قائمٌ زيدٌ » تحتمل^(١٠)
وجهين : كونها مبتدأ ، و ما بعدها فاعلها ، أو^(١١) كونها خبراً .
و حيث تكون مفردة ، و ما بعدها مثنى أو مجموع فهي مبتدأ ، و ما بعدها فاعلها، مثل :
« أ قائمٌ الزيدانِ ، أو الزيدون ، و ما قائمٌ الزيدانِ أو الزيدون » .
و حيث تكون مثناة أو مجموعة ، و ما بعده كذلك ، نحو : « أ قائمانِ الزيدانِ ، و أ قائمون
الزيدون ، و ما قائمانِ الزيدانِ ، و ما قائمون الزيدون » فالأظهر أنهما خبر عما بعدها .
و تحتمل^(١) احتمالاً ضعيفاً أن تكون مبتدأ^(٢) ما بعدها فاعلها على لغة «أكلوني البراغيث» .
و « يتعاقبون فيكم ملائكة »^(٣) .

(١) ينظر : الإنصاف ٤٤/١ ، و أسرار العربية ٦٨ ، و شرح المفصل ٨٤/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/١ ، و شرح

الكافية للرضي ٢٠٠/١ ، و الارتشاف ١٠٨٥/٣ .

(٢) و اختاره أبو حيان في الارتشاف ١٠٨٥/٣ .

(٣) سقطت (أنهما) من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٥٩/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ ، و الارتشاف ١٩٨٥/٣ .

(٥) في (غ) : يرفع .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٠/١ .

(٧) في (غ) : يرفع .

(٨) ينظر : أسرار العربية ٧٦ ، و الإنصاف ٤٦/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٦/١ .

(٩) في (ش) و (غ) : هو الابتداء .

(١٠) في (غ) : يحتمل .

(١١) في (ش) و (غ) : و كونها .

(١) في (غ) : يحتمل .

(٢) في (ش) و (غ) : مبتدأة .

(٣) رواه البخاري ٢٨/٢ و ٢٩ في مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، و في بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة و في
التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ تعرج الملائكة ﴾ و رواه مسلم برقم ٦٣٢ في المساجد ، باب فضل صلاتي الصبح =

قوله : (مِثْلُ : « زَيْدٌ قَائِمٌ ») هذا مثال المبتدأ .

قوله : (« وَ مَا قَائِمٌ أَبَوَاكَ ، وَ أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ ») . هذا مثال المبتدأ الثاني .

و اعلم أن المبتدأ الأول مسندٌ إليه ؛ لأن له خبراً ، و الثاني مسند لا خبر له .

[تعريف الخبر]

قوله : (وَ الْخَبْرُ هُوَ : الْمَجْرَدُ الْمُسْنَدُ الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) .

فقوله : (الْمَجْرَدُ) جنس الحد ، و قوله : (الْمُسْنَدُ) أخرج المبتدأ الأول ، و قوله : (الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ) أخرج المبتدأ الثاني . و إنما لم يقل في حد الخبر هو الاسم ؛ لأنه^(١) قد يكون اسماً مفرداً^(٢) جامداً ، أو مشتقاً^(٣) مثل : « زيد أخوك ، و زيد قائمٌ » . و قد يكون جملة اسمية مثل : « زيد أبوه^(٤) قائمٌ » ، أو فعلية مثل : « زيد قائمٌ أبوه » ، أو شرطية مثل : « زيد إن تعطه يشكرك » ، أو ظرفية مثل : « زيدٌ عندك ، أو في الدار » ؛ لأنه مقدر بـ « استقر » عند الأكثر^(٥) .

[الأصل في المبتدأ التقديم]

قوله : (وَ أَصْلُ الْمُبْتَدَأِ التَّقْدِيمُ) . إنما كان كذلك ؛ لأنه المحكوم عليه ، و لا بد من وجوده قبل الحكم ، فقصدوا^(١) في اللفظ أيضاً^(٢) أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه^(٣) . و على هذا يكون أصل الخبر التأخير . فإذا أخرج المبتدأ ، و قدّم الخبر يكون المبتدأ المؤخر لفظاً مقدماً تقديراً . و الخبر المقدم لفظاً مؤخراً^(٤) تقديراً .

=و العصر . و رواه مالك في الموطأ ١٧٠/١ في قصر الصلاة في السفر باب جامع الصلاة ، و رواه النسائي ٢٤٠/١

و ٢٤١ في الصلاة باب فضل صلاة الجماعة .

(١) في (ش) و (غ) : (لأن الخبر) .

(٢) سقطت (مفرداً) من (غ) .

(٣) في (غ) : (و قد يكون مشتقاً) .

(٤) في (غ) : أبو .

(٥) سياطي الخلاف فيه ص ٩٩ .

(١) في (ش) و (غ) : فقصد .

(٢) سقطت (أيضاً) من (غ) .

(٣) سقطت (عليه) من (غ) .

(٤) في (غ) : (مؤخر) .

قوله : (و مِنْ ثَمَّ [جَازَ : « فِي دَارِهِ زَيْدٌ »])^(١) أي: من جهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة التي هي: « في داره زيدٌ » ؛ لأن الضمير فيها راجع من الخبر المتقدم لفظاً المتأخر تقديراً إلى ما تأخر عنه لفظاً ، و هو متقدم عليه تقديراً .

قوله : (و اَمْتَنَّعَ : « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ ») . أي: و امتناع هذه مُعَلَّلٌ بأن أصل المبتدأ التقديم ؛ لأن الضمير في « صاحبها » راجع^(٢) إلى « الدار » فيرجع الضمير فيها من المبتدأ المتقدم لفظاً وتقديراً إلى الخبر المتأخر لفظاً وتقديراً . و هذا^(٣) إضمارٌ قبل الذكر فلا يجوز . قال نجم الدين: « و من جَوَزَ ثَمَّ « ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا » ينبغي أن يجوز هذا ؛ لأن طلب المبتدأ للخبر^(٤) كطلب الفعل للمفعول ، بل أشد^(٥) .

قال نجم الدين : « و كان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا^(٦) // المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، و التي يجب فيها تأخيره ، ثم يذكر التي يصح فيها تنكير المبتدأ »^(٧) .

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

قوله : (و قَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهِ مَا) .

جمهور النحاة^(١) على أنه يجب كون المبتدأ معرفة ، أو نكرة فيها تخصيص ما ؛ لأنه محكوم عليه . و الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته . و اعترض هذا التعليل بالفاعل . قال نجم الدين^(٢) : « و قال ابن الدهان^(٣) - و ما أحسن ما قال - : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٢) في (غ) : (راجع من الخبر المتقدم إلى الدار) .

(٣) في (ش) و (غ) : و هو .

(٤) في (ش) و (غ) : لخبره .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٢/١ .

(٦) سقطت (ههنا) من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٢/١ .

(١) ينظر : شرح اللمع للضرير ٣٤، والمفصل ٥٤ ، والبيان في شرح اللمع ١٠٥ ، وكشف المشكل ٢١٤ ، وشرح الجمل لابن

حروف ٣٨٧/١ ، واللباب ١٢٥/١ ، وتوجيه اللمع ١٠٦ ، وشرح المفصل ٨٥ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١ ،

وشرح الرضي ١/٢٠٢ .

(٢) ينظر شرح الكافية له ٢٠٣/١ .

(٣) أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك البغدادي، المعروف بابن الدهان، من أعيان النحاة ، سمع من ابن الحصين، صنف : شرح الإيضاح ، وشرح اللمع ، والفصول في النحو . قال العماد الكاتب : « هو سيبويه عصره ، ووحيد =

نكرة شئت ، يعني و إن لم تخصص^(١) ؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم سواء كان تخصص المحكوم عليه بشيء ، أو لا . « فإذا^(٢) لم تحصل^(٣) لم يجز و إن أخبرت عن معرفة ؛ ولذا يعد لغواً قولك^(٤) : « السماء فوقنا و الأرض تحتنا » و يصح أن تقول^(٥) : « كوكبُ انقضى الساعة » لحصول الفائدة . و قال تعالى : ﴿ وَجِئْتُمْ بِإِيمَانٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَبِإِيمَانٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَبِإِيمَانٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَبِإِيمَانٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾^(٦) . قال نجم الدين : « و لا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع »^(٧) .

و مما وقع نكرة غير مخصصة^(٨) قولهم^(١) : « شهرٌ ثرى ، و شهرٌ ترى ، و شهرٌ مرعى » وقولهم^(٢) : « أمتٌ في الحجر لا فيك^(٣) » . و قد حصر ابن عصفور^(٤) المخصصات في نيف و ثلاثين مخصصاً ذكرها في كتابه المقرب^(٥) و لم يذكر المصنف إلا بعضها .

-
- = دهره، لقيته وكان حينئذ يقال: نحاة بغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان ، توفي سنة ٥٦٩ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢١٩/١١ ، وإنباه الرواة ٤٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٨١/٢٠ ، والبلغة ٨٢ ، وبغية الوعاة ٥٨٧/١ .
- (١) في الأصل : (يخصص) . و ما أثبتته من (ش) و (غ) .
- (٢) في (ش) و (غ) : و إذا
- (٣) في الأصل : (يحصل) و ما أثبتته من (ش) و (غ) .
- (٤) في (ش) و (غ) : قوله .
- (٥) في (غ) : يقول .
- (٦) القيامة : ٢٢ .
- (٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٣/١ .
- (٨) في (ش) و (غ) : متخصصة .
- (١) يعنون شهور الربيع ، أي : يمطر أولاً ، ثم يطلع النبات ، فتراه ، ثم يطول فترعاه النَّعْمُ . وأرادوا : شهرٌ ثرى فيه ، و شهرٌ ترى فيه ، فحذف . وإنما حذف التنوين من « ثرى ، ومرعى » في المثل لمتابعة « ترى » الذي هو الفعل . ينظر مجمع الأمثال ٤٦٧/١ ، وفصل المقال ١١٩ ، وأدب الكاتب ٧٦ .
- (٢) الأمتُ : العوج . والمعنى : ليكن الأمت في الحجارة لا فيك . أي : أبقاك الله بعد فناء الحجارة . و حسن الابتداء بالنكرة لأنه في قوة الدعاء . ينظر : الكتاب ٣٢٩/١ ، ولسان العرب (أمت) .
- (٣) في (ش) و (غ) : (لا فيه) .
- (٤) أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي . تخرج على ابن الدباج ، ثم على الشلوبيين . و كان بقية الحاملين للواء العربية بالمغرب ، كثير المطالعة . صنّف : المقرب في النحو ، و الممتع في التصريف ، و الهلالية ، و ثلاثة شروح على الجمل ، و شرح الجزولية ، و شرح الإيضاح و غيرها . توفي سنة ٦٦٩ هـ .
- ينظر : فوات الوفيات ٩٣/٢ ، و البلغة ١٣١ ، و بغية الوعاة ٢١٠/٢ ، و شذرات الذهب ٣٣٠/٥ .
- (٥) ينظر : المقرب ١٢٣ .

قوله : (مِثْلُ : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾ ^(١)) . ف « عبد » مبتدأ متخصص بوصفه و هو قوله : « مؤمن » ، و « و خيرٌ من مشرك » خبره .

قوله : (و « أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمُّ امْرَأَةٍ ؟ ») . « رجل » مبتدأ ، و « امرأة » معطوف عليه ، و « في الدار » الخبر . و قد تخصصا بثبوت الحكم لأحدهما مبهماً ؛ لأن همزة الاستفهام ، و « أم » تفيد ^(٢) أن ثبوت الحكم لأحد المستويين ، و إنما يسأل عن ^(٣) التعيين . و نجم الدين ^(٤) يعدها ^(٥) من غير المتخصص ^(٦) .

قوله : (و « شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ » ^(٧)) « شر » مبتدأ ، و « أهر ذا ناب » خبره . و الذي خصصه كونه في المعنى فاعلاً محصوراً عليه الفعل ، أي : ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ . فأشبهه الفاعل . و قيل : إن « شر » موصوف بصفة مقدرة ، أي شرٌّ عظيمٌ . و مثله « ما » التعجبية في قولك : « ما أحسنَ زيداً » ، أي : ما حسنَ زيداً إلا شيءٌ . و « أمرٌ أقعده عن الحرب ^(٨) » ، و شرٌّ ما ألجأك إلى محبة عُرقوب ^(٩) . و نجم الدين ^(١٠) يعد هذا أيضاً من غير المتخصص .

قوله : (و « فِي الدَّارِ رَجُلٌ ») . « رجل » مبتدأ ، و « في الدار » خبره ^(١١) . و خصصه تقدم خبره الظرفي عليه ، فلو قيل : « قائمٌ رجلٌ » لم يجز ^(١٢) . و نجم الدين يعده من غير المتخصص . و يقول : « إنما وجب تقدم الخبر الظرفي لئلا يلتبس بالصفة لو تأخر مع كثرة وقوع الظرف خبراً

(١) البقرة : ٢٢١ .

(٢) في (غ) : يفيد .

(٣) سقطت (عن) من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٥/١ .

(٥) في (ش) و (غ) : (يعد هذا) .

(٦) في (ش) : المخصص .

(٧) يقال : أهره : إذا حملة على المرير ، و هرير الكلب صوته و هو دون النَّبَاح ، و ذو الناب السبع . يضرب في ظهور أمارات الشر و مخايله . ينظر : الكتاب ٣٢٩/١ ، و مجمع الأمثال ٤٦٧/١ ، و دلائل الإعجاز ١٩٩ ، و اللسان (هرر) ٧٣/١٥ و حزانة الأدب ٤٢٨/٤ .

(٨) في (غ) : الخروج بدل من (الحرب) .

(٩) و المعنى : ما ألجأك إليها إلا شر . أي فقر و فاقه . و ذلك أن العُرقوب لا مخ له ، و إنما يُحَوِّج إليه من لا يقدر على شيء و هو مثل يضرب للمضطر جداً . ينظر : مجمع الأمثال ٤٥٤/١ المستقصى ١٣١/٢ ، و صبح الأعشى ٢٥٥/١٤ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٤/١ .

(١١) في (غ) : خبر .

(١٢) في (غ) : لم يجزوا .

و تقديم الخبر غير^(١) الظرف لا يرفع اللبس و لا يعينه للخبرية . فإذا قلت : « قائمٌ رجلٌ » احتمل كون « رجل » خبراً عن « قائم » أو بدلاً منه . و أما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً^(٢) .

قوله : (و « مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ») « أحد » مبتدأ ، و « خير منك » خبره ، و خصصه عمومه للجنس ، فقد تعين المبتدأ بشموله للجنس ؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم . و المراد بالتخصيص هنا التعيين الذي هو^(٣) ضد الإهام ، لا التخصيص الذي هو^(٤) ضد التعميم .

قوله : (و ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ ﴾^(٥)) . « سلامٌ » مبتدأ ، و « عليكم » خبره . و تخصص « سلام » بنسبته في المعنى إلى المتكلم ؛ لأن أصله « سلمتُ سلاماً » . و « سلاماً » المنسوب منسوب^(٦) إلى المتكلم فإذا رفعته لإدارة عموم الأزمنة فهو باق على ما كان في حال النصب . و يقال : إن سلام إبراهيم - عليه السلام - أعم من سلام الملائكة - عليهم السلام - لأنه رفع ، و حذف الفعل الدال على // التجدد و حذف أثره و هو النصب . و الملائكة - عليهم السلام - - حذفوا الفعل و لم يحدفوا أثره المستدعي له . قال نجم الدين : « لا يطرد ما قالوا في جميع الدعاء ؛ إذ ليس معنى : « ويلٌ لك » : « ويلي لك » لأن معنى « الويل » : الهلاك . و لو قدرت « ويلك لك » لكان خلفاً من القول ، بل المراد مطلق الهلاك^(٧) . ثم^(٨) قال : « فالأولى أن يقال : تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوباً ، و لا تخصيص فيه ، و إنما تأخر الخبر مع كونه جاراً و^(٩) مجروراً لتقديم الأهم ، و للتبادر إلى ما هو المراد ؛ إذ لو قدمت الخبر و قلت : « عليكم^(١٠) » فقبل أن تقول : « سلام » ربما يذهب الوهم إلى اللعنة ؛ و لهذا أنزل أبو تمام^(١) ،

(١) في (غ) : (على) بدل (غير)

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٥/١ .

(٣) سقطت (هو) من (غ) .

(٤) سقطت (هو) من (غ) .

(٥) الرعد : ٢٤ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٦/١ .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (غ) : أو .

(١٠) في (ش) و (غ) : عليك .

و ترك الإنشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة و قال :^(٢)

على مثلها من أربع و مَلَاعِب

فعارضه شخص كان حاضراً فقال : لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين .

و بعد المصراع : تُذالُ مَصُوناتُ الدُّمُوعِ السَّواكِبِ .

هذا مع أن « سلام » لا يجوز أن يكون مصدر « سَلَّمْتُ » ؛ لأن « سَلَّمْتُ » مشتق من « سَلِّمَ عَلَيْكُمْ » مثل « بَسَمَلْتُ » مشتق من « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ، بل هو مصدر : « سَلِّمَكَ اللَّهُ » أي : جعلك الله سالماً ، فالأصل : « سَلِّمَكَ اللَّهُ سَلَاماً » ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، فبقي المصدر منصوباً . و كان النصب يدل على الفعل ، و الفعل على الحدوث . فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه ، و استمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث ، فرفعوا « سلام » . و أصل « وَيْلٌ لَكَ » : « هَلَكْتَ وَيلاً » أي^(٣) : « هَلَاكاً » رفعوه بعد حذف الفعل نفصلاً لغبار معنى الحدوث^(٤) .

[الخبر الجملة]

قوله : (و الْخَبْرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً) .

قيل^(٥) : الأصل في الخبر الإفراد ؛ و لهذا^(٦) جاء المصنف « بقده » و أدخلها على المضارع ، و هي في الأغلب تدل عند دخولها على المضارع على القلة . و علل ذلك بأن الخبر هو المبتدأ ، و

(١) أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي ، شامي الأصل ، كان أوحد عصره في ديباجه لفظه ، و نصاعة شعره ، و حسن أسلوبه ، مدح المعتصم بقصائد عدة ، و كان موصوفاً بالظرف ، و حسن الأخلاق ، و كرم النفس . = له كتاب الحماسة ، و الاختيارات من شعر الشعراء ، و ديوان شعر . توفي بالموصل سنة ٢٣٢هـ . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٢٣٨ ، و تاريخ الطبري ١٢٤/٩ ، و الأغاني ٣٨٣/١٦ ، و تاريخ بغداد ٢٤٢/٨ ، و وفيات الأعيان ١١/٢ ، و سير أعلام النبلاء ٦٣/١١ ، و خزنة الأدب ٣٤٦/١ .

(٢) البيت من البحر الطويل و هو لأبي تمام في ديوانه ١١١/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١ ، و خزنة الأدب ٣٣٩/١ و التمثيل فيه أنه بتقديم الخبر في مثله يوهم الدعاء باللعة .

(٣) سقطت (أي) من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٦/١ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع لابن الخياط ١٠٦ ، و شرح المفصل ٨٨/١ .

(٦) في (ش) و (غ) : ولدا .

مدلول الخبر مدلول المبتدأ . و أما إذا كان جملة فليس مدلولها^(١) مدلول المبتدأ . و نجم الدين يقول^(٢) : « إن هذه دعوى بلا برهان » .

و اعلم أن خبر المبتدأ يكون جملة اسمية ، و فعلية كما مثل به المصنف . و إنما جاز كونه^(٣) جملةً لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له . و تتفرع من الفعلية : الشرطية و الظرفية .

و^(٤) قال ابن الأنباري^(٥) و بعض الكوفيين^(٦) لا يصح أن تكون طلبية . قال نجم الدين : « و يدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَأَمْحَبُّوا بِكُمْ ﴾^(٧) »^(٨) . فالخبر في هذه الآية جملة طلبية ؛ لأنها دعاء . و الَّذِينَ لَا يَجِيزُونَ وَقُوعَ الطَّلِبَةِ خَبْرًا^(٩) يتأولونه بمقول . و قال ثعلب^(١٠)^(١١) : « لا يجوز أن تكون قسمية مثل^(١٢) : « زيدٌ والله لأضربن » ، و الأولى الجواز إذ لا منع^(١٣) .

قوله : (و لا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ) .

(١) كرر هذه الكلمة في (غ) .

(٢) لم أقف على هذا النقل في شرحه على الكافية في هذا الموضع .

(٣) في (غ) : كونها .

(٤) في (ش) و (غ) : بدون واو .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٩٥/١ ، و شرح الرضي ٢٠٨/١ ، و الارتشاف ١١١٥/٣ ، و همع الهوامع ٣١٥/١ .

(٦) ينظر : شرح الحمل لابن عصفور ١٦٩/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٠٨/١ ، و الارتشاف ١١١٥/٣ و همع ٣١٥/١ .

(٧) ص : ٦٠ .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٢٠٨/١ .

(٩) سقطت (خبراً) من (غ) ، و في (أ) و (ش) : (خبر) .

(١٠) أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني . المشهور بثعلب . إمام الكوفيين ، بغدادي ، أخذ عن ابن الإعرابي ، و ابن قادم و سلمة بن عاصم و غيرهم . و روى عنه البيهقي ، و علي بن سليمان البيهقي ، و غيرهما . كان حجة ثقةً ديناً صالحاً مشهوراً بالحفظ ، و صدق اللهجة ، و المعرفة بالغريب ، و رواية الشعر القديم مقدماً عند الشيوخ مذ هو حدث . صنف المصون في النحو ، و اختلاف النحويين ، و معاني الشعر ، و الفصيح . توفي سنة ٢٩١ هـ . ينظر : طبقات النحويين ١٤١ ، و تاريخ بغداد ٤١٤/٥ ، و معجم الأدباء ١٠٢/٥ ، و نزهة الألباء ١٧٣ ، و إنباه الرواة ١٣٨/١ ، و وفيات الأعيان ١٠٢/١ ، و سير أعلام النبلاء ٥/١٤ ، و البلغة ٤٨ ، و بغية الوعاة ٣٩٦/١ .

(١١) ينظر رأيه في شرح التسهيل ١٩٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٠٨/١ ، و الارتشاف ١١١٥/٣ ، و شفاء العليل ٢٨٩/١ ،

و همع ٣١٥/١ .

(١٢) في (ش) و (غ) : نحو .

(١٣) في (ش) و (غ) : مانع .

اعلم أن المراد بالعائد ضمير يرجع من الخبر إلى المبتدأ . و الخبر إذا كان مفرداً مشتقاً من نحو اسمي الفاعل ، و المفعول ، و الصفة المشبهة ، أو^(١) أفعل التفضيل فلا بد فيه من عائد ، و إن كان جامداً فلا عائد . خلافاً للكوفيين^(٢) فأوجبوا العائد في الجامد أيضاً ، و كذا المناطقة . و النحاة يقدرّون العائد بعد الخبر . و المناطقة بين المبتدأ و الخبر ، و يسمونه رابطة ، و هو الذي يسميه النحاة إذا نطق به في بعض المواضع : فصلاً .

و إذا كان الخبر جملة ، فإذا^(٣) كانت هي المبتدأ معنى لم تحتج إلى عائد ، كما في خبر ضمير الشأن نحو : « هو الأمير خارجٌ » ، و كما في قولك : « مقولي زيدٌ قائمٌ » ؛ لارتباطها به بلا ضمير ، و إن لم تكن هي المبتدأ فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر ، و قد يقوم الظاهر مقام المضمّر كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٤) . و إنما احتاجت إلى الضمير ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصد^(٥) جعلها جزء كلام فلا بد // من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، و الرابطة هي الضمير ؛ لأنه^(٦) موضوع لمثل هذا الغرض .

قوله : (و قَدْ يُحْدَفُ) يعني : العائد قياساً و سماعاً .

فالتقياسُ حيثُ يكونُ مبتدأ^(٧) الجملة — التي هي خبر — جزءاً من المبتدأ الأول ، و يكون العائد مجرّو — « من » نحو : « البُرُّ الكَرُّ بستين^(٨) » أي : الكُرُّ^(٩) منه ؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار و المجرور معاً . فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجارُ و المجرورُ صفةٌ له نحو : « السَّمْنُ منوان^(١٠) بدرهم » أي : منه . و كذا إذا كان معرفاً باللام الجنسية كما في : « البُرُّ الكَرُّ بستين » ؛ لأن التعريف غير مقصودٍ قصده كقوله^(١١) :

(١) في (غ) : واو بدل (أو) .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٧٢ ، و شرح المفصل ٨٨/١ .

(٣) في (ش) و (غ) : فإن .

(٤) الحاقّة : ٢-١ .

(٥) في (غ) : قضت .

(٦) في (غ) : لأئها .

(٧) في (غ) : جزء .

(٨) الكُرُّ : مكيال أهل العراق ، و هو ستون قفيزاً ، و القفيز : ثمانية مكاكيك ، و المكوك : صاع و نصف . ينظر : اللسان (كر) ٦٥/١٢ .

(٩) سقطت (الكُرُّ) من (غ) .

(١٠) المَنَّا : المكيال الذي يكيلون به السمن و غيره . و تثنيته منوان و منيان ، و الأول أعلا . ينظر : اللسان (مني) ٢٠٦/١٣ .

(١١) في (ش) و (غ) : فهو كقوله .

و لَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللّٰثِمِ يَسْبِنِي

و يجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر ، و العامل فيه الخبر ، أي : البُرُّ الكَرُّ
استقر بستين حال كونه من البر .

و السماع في غير ذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ (٢)
أي : إن ذلك منه . و قوله : (٣)

فَأَقْبَلْتُ حَبَّوًّا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ فَتَوَّبْتُ لِبِسْتُ وَ ثَوَّبْتُ أُجْرُ

أي : لبسته و أجره . و نحو : « أنا زيدٌ ضاربٌ » أي : ضاربه .

[الخبر الظرف]

قوله : (و مَا وَقَعَ ظَرْفًا فَالْأَكْثَرُ^(٤) أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِجُمْلَةٍ) .

أي : ما وقع من الأخبار ظرفاً أو جاراً و مجروراً . و لم يذكره لجره مجرى الظرف في
جميع أحكامه ، حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً .

و الأكثر من البصريين^(٥) على أن الظرف و ما في حكمه إذا وقع خبراً فهو مقدر بجملة

فعلية ، و فعلها من الأفعال العامة^(١)، أي : مما لا يخلو منه فعل نحو : « استقر أو حصل » ؛ ليكون

(١) البيت من البحر الكامل، و هو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣ ، و شرح التصريح ١١/٢ ، و شرح أبيات المغني
للبيغدادي ٢٨٧/٢ ، و شرح شواهد المغني ٣١٠/١ ، و المقاصد النحوية ٥٨/٤ ، و الدرر ٧٨/١ ، و لشمر بن عمرو
الحنفي في الأصمعيات ١٢٦ . و لعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحري ١٧١ . و هو بلا نسبة في الأضداد ١٣٢ ،
و الخصائص ٣٣٨/٢ ، و أمالي ابن الحاجب ١١٧/٣ ، و الأزهية ٢٦٣ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٢١ ، و شرح
شواهد المغني ٨٤١/٢ ، و خزانة الأدب ٣٤٧/١ .

و عجزه : فمضيتُ ثُمْتُ قَلْتُ لا يعينني . =

= و الشاهد فيه قوله : « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة (يسبني) نعتاً للمعرفة و هو المقرون بأل ، و إنما ساغ ذلك
لأن (أل) فيه جنسية ، فهو قريب من النكرة .

(٢) الشورى : ٤٣ .

(٣) البيت من البحر المتقارب ، و هو لأمرئ القيس في ديوانه ١٥٩ ، و الكتاب ٨٦/١ ، و شرح أبيات سيبويه ١٦٨/١ ،
و المقاصد النحوية ٥٤٥/١ ، و خزانة الأدب ٣٥٩/١ . و بلا نسبة في المحتسب ١٢٤/٢ ، و الأشباه و النظائر ١١٠/٣ ،
و شرح ابن عقيل ، و مغني اللبيب ٤٧٢/٢ ، .

و الشاهد فيه قوله : « ثوب لبست و ثوب أجر » حيث حذف الضمير المنصوب بالفعل من الخبر و هو سماعي .
و التقدير : فتوب لبسته و ثوب أجره .

(٤) في (ش) : على أنه .

(٥) ينظر : أسرار العربية ٧٣ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/١ ، و شرح ابن عقيل ١٦٧/١ ،
و الوافية شرح الكافية ٦٦ ، و النجم الثاقب ٢٤٧/١ ، و الهمع ٣٢١/١ .

الظرف دالاً عليه. و لا يجوز أن يكون الفعل المحذوف خاصاً كـ «أكل ، و شرب ، و ضرب»^(٢)،
و نصر^(٣) ؛ لعدم الدليل عليه .

و لا يجوز عند الجمهور^(٤) إظهار هذا الفعل العام أصلاً؛ لقيام القرينة على تعيينه ، فلا
يقال: « زيد استقر في الدار ». و قال ابن جني^(٥) بجوازه ، و لا شاهد له . و ذهب ابن
السراج^(٦) و ابن جني^(٧) - و يكنى بابي الفتح - إلى أن المتعلق المحذوف اسمٌ مفرد ، أي :
« مستقر » أو^(٨) « كائن » ؛ لأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً .

و حجة الأكثرين : أن أصل التعلق للأفعال ، و الأصل أولى . و^(٩) للقياس على الصلة نحو:
« الذي في الدار فله درهم » ، أي : « استقر » ، و على الصفة : « كل رجل في الدار فله درهم »
أي: « استقر » . و المتعلق فعل في الموضعين ، لا غير كما يأتي . و صيرورة الجملة ذات محل من
الإعراب بعد أن لم تكن لا يدل^(١٠) على كونها بتقدير^(١١) المفرد ، بل يكفي^(١٢) في صيرورتها ذات
محلٍّ وقوعها موقع المفرد .

و إن كان بعد الظرف معمول نحو : « زيدٌ خلفك واقفاً » فعند أبي علي^(١٣) هو معمول
الظرف لقيامه مقام العامل . و من ثم وجب حذفه . و قال غيره : هو معمول المقدر ؛ لأن
الظرف جامدٌ . و كذا الخلاف في أن الخبر أيهما هو ؟ .

-
- (١) في (غ) : العام .
 - (٢) في (غ) : و يضرب .
 - (٣) (غ) : و يضرب .
 - (٤) ينظر: البيان شرح اللمع ١١٤، واللباب ١٤١/١، وشرح المفصل ٩٠/١، وشرح الرضي ٢١٥/١، و ابن عقيل ١٦٧/١ .
 - (٥) ينظر : شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢١٥/١ .
 - (٦) ينظر : أصول النحو ٦٣/١ .
 - (٧) ينظر : اللمع ١٤ .
 - (٨) في (غ) : و او بدل (أو) .
 - (٩) سقطت الواو من (ش)
 - (١٠) في (غ) : لا تدل .
 - (١١) في (غ) : في تقدير .
 - (١٢) في (غ) : تكفي .
 - (١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٦/١ .

ثم ذهب السيرافي^(١) إلى أن الضمير حذف مع المتعلق . و ذهب أبو علي^(٢) ، و من تابعه إلى أنه : انتقل إلى الظرف . قال أبو علي : « وادعى بعضهم أنه مجمع على أن الظرف إذا اعتمد يجوز أن يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد »^(٣) .

و اعلم أن ظرف^(٤) الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين ، و لا حالاً منه ، ولا صفة له ؛ لعدم الفائدة إلا في ثلاثة مواضع :

أحدهما : أن تُشَبَّهَ الْعَيْنُ الْمَعْنَى فِي حَدُوثِهَا وَقْتاً دُونَ وَقْتٍ نَحْوُ : « اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ » .

الثاني : أن يعلم إضافة معنى إليه تقديراً نحو قول امرئ القيس^(٥) : « الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ » .

أي : شرب خمر ، وقوله^(٦) :

أَكُلَّ عَامٌ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتَجُونَهُ .

أي : حوايته .

الثالث : أن يكون اسم العين عاماً ، و اسم الزمان خاصاً كقولك « لا كوكبَ الليلة »

قال تعالى : ﴿ لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾^(٧) على تأويل : ليس في وقت وقوعها نفسٌ كاذبةٌ . و لو

قلت : « الأرضُ يومَ الجمعة ، و زيدٌ يومَ السبتِ » ، لم يجوز ؛ لأنه لا فائدة لتخصيص حصول الشيء بزمانٍ هو في غيره حاصل مثله .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢١٦/١ ، والنجم الثاقب ٢٤٧/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٦/١ ، و النجم الثاقب ٢٤٧/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٨/١ .

(٤) في (ش) : و الظرف .

(٥) قاله حين بلغه قتل أبيه وهو يشرب ، ومعناه : اليوم خفض ودعة ، و غداً جد واجتهاد . ينظر : الأغاني ١٠٩/٩ ، و جمهرة الأمثال ٤١٧/٢ ، و مجمع الأمثال ٤١٧/٢ ، و المستقصى ٣٥٨/١ ، و شرح الرضي ٢٢٠/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/١ .

والشاهد فيه قوله : « اليوم خمر » حيث جاء ظرف الزمان خبراً عن اسم عين ؛ وذلك لأنه على تقدير « شرب خمر و غداً حدوث أمر » فحذف المضاف .

(٦) البيت من البحر الرجز ، وهو لقيس بن حصين في شرح أبيات سيويه ٢١١/١ . وبلا نسبة في الكتاب ١٢٩/١ ، و الإنصاف ٦٢/١ و شرح التسهيل ٣٠٤/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٢٠/١ ، و الرد على النحاة ١٢٠ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/١ .

والشاهد فيه قوله : « أكل عام نعم » حيث جاء ظرف الزمان خبراً عن اسم عين ؛ وذلك لأنه على تقدير : أكل عام حواية نعم ، وهو مصدر حويت الشيء : إذا ضممته ، و استوليت عليه ، و ملكته .

(٧) الواقعة : ٢ .

و يكون ظرف الزمان خبراً عن // اسم معنى بشرط حدوثه . فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره رُفِعَ ؛ لأنه باستغراقه إياه^(١) كأنه هو ، و لا سيما مع التنكير المناسب للخبرية . و يجوز نصب هذا الزمان المنكر، و جره بـ « في » نحو: « الصومُ يومٌ ، الصومُ يوماً ، الصومُ في يومٍ » .

و منع الكوفيون^(٢) جره بـ « في » .

وإن كان الزمان معرفة نحو : « الصومُ يومَ الجمعة » لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين . و أوجب الكوفيون النصب^(٣) ، و منعوا الجر بـ « في » كما مر^(٤) .

و إن لم يقع الفعل في أكثر الزمان ، فالأغلب نصبه أو جره بـ « في » اتفاقاً بين الفريقين^(٥) نحو : « الخروج يوماً ، أو في يومٍ » ، و يجوز « يومٌ » ، و « السيرُ يومَ الجمعة ، أو في يوم الجمعة » ، و يجوز « يومَ الجمعة » . و أما قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾^(٦) فلتأكيد أمر الحج ، و دعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة .

و إذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين ، فإن كان غير متصرف نحو : « زيدٌ عندك » فلا كلام في امتناع رفعه . و إن كان متصرفاً و هو نكرة فالرفع راجحٌ نحو : « أنت مني مكانٌ قريبٌ ، و دارك مني يمينٌ ، أو شمالٌ » . و هو باقٍ على الظرفية عند البصريين^(٧) ، و المضاف محذوف إما من المبتدأ ، أي : « مكانك مني » ، أو من الخبر أي : « أنت مني ذو مكان قريب » . و مثله عند الكوفيين^(٨) بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه .

(١) سقطت (إياه) من (ش) .

(٢) يمنع الكوفيون الجر بفي ، و يوجبون النصب . ينظر : شرح التسهيل ٣٠٥/١ ، و شرح الرضي ٢٢١/١ ، و الارتشاف ١١٢٦/٣ ، و النجم الثاقب ٢٤٥/١ .

(٣) في جميع النسخ : (و أوجبه الكوفيون أو النصب) وهو تصحيف ، و الصواب ما أثبتته .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٦/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٢١/١ ، و همع الهوامع ٣٢٣/١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٢١/١ ، و همع الهوامع ٣٢٣/١ .

(٦) البقرة : ١٩٧ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٢١/١ ، و همع ٣٢٣/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٢١/١ .

و إن كان معرفة فالرفع مرجوحٌ نحو : « زيدٌ خلفك ، و دارى أمامك » ؛ لأن أصل الخبر التنكير ، و مع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر كقوله^(١) :

شَهَدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَائِيلُ أَمَامُهَا

خلافاً للجرمي و الكوفيين^(٢) .

و يجب رفع كل واحدٍ من ظرفي الزمان و المكان إذا كان متصرفاً، و مؤقتاً محدوداً ، و أخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة نحو : « دارك منى فرسخٌ ، و أنت منى بريدٌ ، و متزلك منى ليلةٌ »^(٣) أي : « ذات مسافة فرسخ ، و ذو مسافة سُرَى ليلةٌ » أي : بُعدهُ^(٤) منى هذا القدر . و كذا قولهم : « هو منى فوت اليد » أي : إذا مددت يدي إليه لم أنه ، و « هو منى دعوة الرجل » ، و التقدير : ذو مكان فوت اليد ، و ذو مكان بلوغ دعوة الرجل .

و إذا قلت : « دارى خلف دارك فرسخين » فانتصاب « فرسخين » على الحال عند المبرد^(٥) من الضمير في الخبر ، و على التمييز عند الجمهور^(٦) . و هو تمييز عن النسبة^(٧) ؛ لأنهما مبعَّدان مثل : « امتلاً الإناء ماءً » ؛ لأن الماء مالىء .

قال نجم الدين: « و يجوز أن ينتصب على المصدر كقولك: « دنوتُ أئمةً » أي : دنوتُ أئمةً . و يجوز رفعه ، و « خَلَفَ » ظرف للخبر تقول : « دارى خلفَ دارك فرسخان » أي : ذات مسافة فرسخين خلف دارك . أو هما خبران . و كذا : « دارى من خلف دارك فرسخين ، أو فرسخان »^(٨) .

(١) البيت من البحر الطويل ، و هو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٧١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٢١/١ ، و لسان العرب

(حجر) ، و خزانة الأدب ٣٩٧/١

و الشاهد فيه قوله : « جبرئيل أمامها » حيث رفع الظرف مع أنه معرفة، و هذا مرجوح . و الراجح نصبه .

(٢) ينظر : شرح السيرافي بمامش الكتاب ٤١٤/١ ، و شرح الرضي ٢٢٢/١ ، و همع الهوامع ٣٢٣/١ ، و خزانة الأدب ٣٩٧/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤١٥/١ ، و الارتشاف ١١٣٠/٣ .

(٤) في (ش) : بعيدة .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٤/١ ، و الارتشاف ١١٣١/٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤١٧/١ ، و شرح التسهيل ٣٠٦/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٢٤/١ ، و الارتشاف ١١٣١/٣ .

(٧) في (ش) : نسبة .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٢٢٤/١ .

[تقديم المبتدأ و جواباً]

قوله : (و إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَالِهِ صَدْرُ الْكَلَامِ [مِثْلُ : « مَنْ أَبوك؟ »]^(١)) .

أراد ذكر الوجوه التي توجب لزوم كل واحد من المبتدأ و الخبر مركزه ، فيوجب تقديم المبتدأ و تأخير الخبر :

ب/١٨

الأول : حيث يتضمن المبتدأ معنى الاستفهام ، أو الشرط نحو : « مَنْ أَبوك؟ » ، « و مَنْ قام قمتُ » ، فـ « مَنْ » مبتدأ ، و يجب تقديمها لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، أو معنى « إن » الشرطية ، و لهما صدر الكلام . و خبر « مَنْ » الاستفهامية « أبوك » . و هذا مبني على مذهب سيبويه^(٢) ؛ لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً ، أو نكرة هي « أفعل » تفضيل مقدم على خبره ، و الجملة صفة لما قبلها نحو : « مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه » ، و غير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان^(٣) . و المثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : « مَنْ قام؟ و ما جاء بك؟ » ، و أيهم قام ؟ » .

و خبر « مَنْ » الشرطية // مختلف فيه ، فقليل : لا خبر له . و قيل^(٤) : خبره الشرط ؛ لعدم خلو الشرط من ضمير يرجع إلى كلمة الشرط ، و جواز خلو الجزاء من الضمير ، و في الدعاء : « من كان الناس ثقته و رجاؤه فأنت ثقتي و رجائي » . و قيل^(٥) : الخبر هو الشرط و الجزاء معاً لصيرورتها - بسبب كلمة الشرط - كالجملة الواحدة .

قال نجم الدين : « و يمكن أن يقال على مذهب سيبويه - و هو أن كلمات الشرط و الاستفهام كانت مع حروف الشرط و الاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال - : إن كلمات الشرط إما فاعلة لفعل مقدر مفسر بما بعدها ، أو مفعولة له ، أو للظاهر فقولك : « مَنْ قام قمتُ » أصله : إن مَنْ قام قمتُ ، أي : إن إنسان قام ، فـ « مَنْ » فاعل لفعل محذوف مفسر بما بعد « مَنْ » و قولك : « مَنْ ضربتَ ضربته » أي : إن مَنْ ضربت ، أي : إن إنسان ضربت ، فهو

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ص ٧٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ١/٣٠٣ ، ٢/١٦٠ .

(٣) ينظر : التسهيل ١/١/٣٩٥ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٢٩ ، والارتشاف ٣/١١٠٣ .

(٤) وهو اختيار العكبري في اللباب ٢/٦٠ ، و أبي حيان في الارتشاف ٤/١٨٨١ .

(٥) وهو اختيار ابن يعيش ٧/٤٤ . وينظر : اللباب ٢/٦٠ ، والارتشاف ٤/١٨٨١ .

مفعول للفعل الظاهر . وقولك: « من ضربته ضربته » أي : إن من ضربته ، فهو مفعول للمقدّر المفسّر بالظاهر^(١) .

و إنما كان للشرط و الاستفهام و العرض و التمني و نحوها — مما يغيّر معنى الكلام — مرتبة التصدر ؛ لأنّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدّر بالمغيّر على أصله ، فإذا جاء المغيّر بعده لم يدر السامع إذا سمع المغيّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير ، أو مُغيّر لما سيحيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه^(٢) . وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط، أو الاستفهام يجب تصدّره نحو : « غلام من قام ، و غلام من يقيم أقم » . و يجب تقديم المبتدأ أيضاً إذا كان ضمير شأن^(٣) .

قوله : (أَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ) . يعنى المبتدأ ، و الخبر إذا كانا معرفتين نحو : « زيدٌ القائمُ ، و القائمُ زيدٌ ، و زيدٌ أبوك ، و أبوك زيدٌ » أيهما قدمته كان هو المبتدأ ؛ لصلوح كل واحد منهما لذلك ، فلو قدّرت المتأخر هو المبتدأ ، و المتقدم هو الخبر لالتبس المقدم بالمبتدأ ، و المتأخر بالخبر . و مثال المتساويين : « أفضلُ منك أفضلُ مني ، و^(٤) أفضلُ مني أفضلُ منك » أيهما قدمته فهو المبتدأ^(٥) .

قال نجم الدين : « ليس على الإطلاق ، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ »^(٦) . كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٧) ف « أزواجه » مبتدأ تقدمن ، أو^(٨) تأخرن ؛ لأن المعنى : إهن منزلات منزلات^(٩)

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٨/٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٩٢/١ .

(٣) في (ش) : الشأن .

(٤) في (ش) : أو بدل الواو .

(٥) في (ش) : كما مر .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٩/١ .

(٧) الأحزاب : ٦ .

(٨) في (ش) : أم .

(٩) في (ش) : مترلة .

الأمهات ، و مُشَبَّهَاتُ بَهْن . و المشبه هو المبتدأ ، و المشبه به هو الخبر تقدم أو تأخر . و كذا قوله^(١) :

بُنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَ بِنَائِنَا بُنُونُ أَبْنَاءِ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فـ « بنو أبنائنا » مبتدأ مع تأخره ؛ لأن الخبر محط الفائدة ، فما فيه التشبيه التي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر . و كذا قولك : « أبو حنيفة أبو يوسف » إذا شبهت « أبا يوسف » بـ « أبي حنيفة » كان هو المبتدأ و إن تأخر ، و إن^(٢) أردت تشبيه « أبي حنيفة » بـ « أبي يوسف » كان « أبو حنيفة » هو المبتدأ . و مثله قول أبي تمام^(٣) :

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابِهِ وَ أَرِي الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلِ

فـ « لعابه » مبتدأ ، و « لعاب الأفاعي » خبره .

قوله : (أَوْ كَانَ الْخَبْرُ فِعْلًا لَهُ) أي : فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ نحو : « زيدٌ قام » ، فإنه لو قُدِّمَ اشْتَبَهَ المبتدأ بالفاعل . و أما إذا كان الخبر فِعْلًا لغيره^(٤) جاز تقديمه^(٥) نحو : « قام أبوه زيدٌ » في قولك : « زيدٌ قام أبوه » هذا في المبتدأ المفرد .

و أما في المثني و الجموع نحو : « الزيدان قاما ، و الزيدون قاموا » فلو قدمت الفعل اشْتَبَهَ المبتدأ بالبدل من الضمير أو بالفاعل على لغة : « أكلوني البراغيث » ؛ لأن الألف و الواو في^(٦) المقدم حرفا تثنية و جمع ، وليسا ضميرين عندهم^(٧) . وهي لغة ضعيفة ؛ و لذلك تؤول قوله تعالى :

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق و ليس في ديوانه، بل في خزانة الأدب ٤٢٣/١ . و بلا نسبة في الإنصاف ٦٦/١ و شرح المفصل ٩٩/١ ، و شرح التسهيل ٢٨٤/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٢٩/١ ، و شرح ابن عقيل ١٨٢/١ ، و مغني اللبيب ٥٨٩ ، و النجم الثاقب ٢٤٩/١ .
و الشاهد فيه قوله : « بنونا بنو أبنائنا » حيث قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف ، و ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ .

(٢) في (ش) و (غ) : و لو .

(٣) البيت من البحر الطويل، و هو لأبي تمام في ديوانه ٥٨/٢ ، و شرح الرضي ٢٣٠/١ ، و النجم الثاقب ٢٥٠/١ ، و خزانة الأدب ٤٢٤/١ . =

= و الأري : مالزق من العسل في جوف الخلية . و الجنى : العسل و اشتارته : استخرجته . و العواسل : جمع عاسلة : أي مستخرجة العسل .

و التمثيل فيه قوله : « لعاب الأفاعي لعابه » حيث قدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف ؛ لأن المعنى دال عليه .

(٤) في (غ) : سقطت (لغيره) من (غ) .

(٥) في (غ) : (تقدمه) .

(٦) في (ش) و (غ) : في الفعل المقدم .

(٧) سقطت (هم) من (غ) .

﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(١) بأن : « الَّذِينَ ظَلَمُوا » بدل من الضمير // المتصل بالفعل ،
أو مبتدأ ما قبله خبره . و كذا قوله : ﴿ ثُمَّ عَمُوا^(٢) وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾^(٣) ، و قوله صلى الله
عليه وآله^(٤) : « يتعاقبون فيكم ملائكة^(٥) » ، و قول الشاعر^(٦) :

يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

أو تقول^(٧) : مُنَعَ حَمَلًا عَلَى الْمَفْرَدِ .

و يجب أيضاً تأخير^(٨) الخبر إذا اقترن بالفاء نحو : « الذي يأتيني فله درهم » .

و يجب تأخيره أيضاً : إذا وقع بعد « إلا » أو معناها نحو : « ما زيدٌ إلا قائم ، و إنما زيدٌ

قائمٌ » . و يجب تأخيره إذا اقترن المبتدأ^(٩) بـ « لام » الابتداء نحو : « لزيدٌ قائم » .

[تقديم الخبر وجوباً]

قوله : (و إِذَا تَضَمَّنَ الْخَبْرُ الْمَفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ) .

و هذه الوجوه التي توجب تأخير المبتدأ و تقديم الخبر :

أحدها : إذا تضمن الخبر^(١٠) ما له الصدر من الاستفهام أو غيره مثل : « أين زيدٌ ، و متى

القتال » ، و ﴿ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(١) ، و « كيف زيدٌ » فـ « أين » خبرٌ مقدم ، و « زيدٌ » مبتدأ ،

(١) الأنبياء : ٣ .

(٢) في جميع نسخ المخطوط : (فعموا) .

(٣) المائدة : ٧١ .

(٤) في (غ) : (و سلم) . و سقطت منها (و آله) .

(٥) سبق تخريجه ص ٩٠ .

(٦) البيت من البحر الطويل ، و هو للفرزدق في ديوانه ٥٠/١ ، و الكتاب ٤٠/٢ ، و شرح أبيات سيبويه ٤١٢/١ ،

و الخصائص ١٩٤/٢ ، و شرح شواهد الإيضاح ٣٣٦ ، و شرح المفصل ٨٩/٣ ، ٧/٧ ، و تلخيص الشواهد ٤٧٤ ،

و لسان العرب (سلط ، دوف) ٣٢٧/٦ ، ٤٤٣/٤ .

و تمامه : و لكن دِيَائِيُّ أبوه و أمُّهُ بَحْرَانِ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

و «دياف» موضع بالجزيرة ، و هم نبط الشام . اللسان (دوف) ٤٤٣/٤

و الشاهد فيه قوله : « يعصرن أقاربه » على أنه جاء على لغة « أكلوني البراغيث » ، و الشارح يرى ضرورة تأويل

« أقاربه » بالبدل من الضمير في « يعصرن » ، أو أنه مبتدأ و ما قبله خبره .

(٧) في (ش) : نقول . و في (غ) : يقول .

(٨) في (غ) : تأخيره .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (غ) : للخبر .

و وجب تقديم « أين » لتضمنه الاستفهام^(٢) ، و تَعَيَّنَ للخبرية ؛ لأنه ظرف ؛ لأن الخبر هو المبتدأ ،
و الظرف و ما بعده متغايران، فلا يصح الإخبار بما بعد الظرف عنه. و يصح الإخبار بالظرف^(٣)
عما بعده ؛ لأنه يتعلق بمحذوف مشتمل على ضمير ما بعده .

و قوله : (الخَبْرُ المَفْرَدُ) ؛ لأنه لو كان الخبر^(٤) المتضمن لما له صدر الكلام جملة^(٥) لم
يجب تقديمها^(٦) و تأخير المبتدأ ، بل يصح أن نقول : « زيدٌ من أبوه » إذ ما يقتضي صدرَ الكلام
يكفيه أن يقع صدر جملةٍ من الجمل بحيث لا يتقدم عليه أحد ركني تلك الجملة ، و^(٧) لا ما صار
من تمامها من المغيرات إلا أفعال القلوب فلا يقال : « إنَّ مَنْ يَأْتِي أشكره » .

و يجوز : « علمت أيهم في الدار » ؛ لأن أثرها ليس بظاهر كأفعال الجوارح .

قوله : (أَوْ كَانَ مُصَحَّحًا لَهُ) أي : كان الخبر ، أي : تقديمه مصححاً لمجيء المبتدأ نكرة ؛
و ذلك حيث يكون المبتدأ نكرة و خبره ظرفاً أو^(٨) جاراً و مجروراً .

قال نجم الدين : «الأولى أن يقال في إيجاب^(٩) تقديم الظرف خبراً عن المبتدأ المنكر
في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء : أن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبراً ؛ لأنه إذا تقدم تَعَيَّنَ خبراً ، و إذا تأخر احتتمل كونه صفة فينتظر الخبر . بخلاف الخبر
الذي ليس بظرف نحو : « قائمٌ رجلٌ » فإن تقدمه^(١٠) على النكرة التي هي مبتدأ لا يرفع^(١١) اللبس
، و لا يعينه^(١٢) للخبرية ؛ لأن « قائمٌ » إذا قُدِّمَ على « رجلٌ » احتتمل كون « رجلٌ » خبراً له ،
أو بدلاً منه^(١٣) .

(١) الذاريات : ١٢ .

(٢) في (ش) و (غ) : للاستفهام .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : الخبر المفرد .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : تقدمها .

(٧) في (غ) : أو .

(٨) سقطت (أو) من (غ) .

(٩) في (غ) : الجار .

(١٠) في (ش) و (غ) : تقديمه .

(١١) في (ش) و (غ) : لا ترفع .

(١٢) في (غ) : تعينه .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٣/١ .

قوله : « في الأغلب » احتراز عما ندر^(١) نحو : « أمتٌ في الحجر^(٢) لا فيك » .
 و قوله : « مما لا يتضمن دعاء^(٣) » احتراز عن مثل^(٤) : « سلامٌ عليك ، و ويلٌ له^(٥) » فإن
 الأغلب في الدعاء تأخير الخبر .

قوله : (أَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَأِ) أي: لمتعلق الخبر - بكسر اللام - و يعني بالمتعلق :
 جزء الخبر ، ففي قولك : « على التمرة مثلها زُبداً » الخبر : « على التمرة » ، و « التمرة »
 جزؤه^(٦) . و الضمير لها . و يجوز أن يريد^(٧) بالخبر^(٨) المقدر ؛ لأن الجار و المجرور متعلق به،
 والمجرور وحده متعلق به بعامله ؛ لأن الجار بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر ، يعني: إذا اتصل
 بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر و جب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضميرٌ قبل الذكر فلو قلت :
 « مثلها زبداً على التمرة ، أو^(٩) صاحبها في الدار » لم يجوز .

و أما لو كان الضمير في صفة المبتدأ نحو : « على التمرة زبداً مثلها » جاز تأخير الخبر عن
 المبتدأ ، بأن يتوسط بينه وبين صفته نحو : « زبداً على التمرة مثلها » إذ الفصل بين الصفة
 و الموصوف جائز .

قوله : (أَوْ كَانَ خَبِراً^(١٠) عَنْ « أَنْ ») يعني : أو كان الخبر^(١١) عن « أن » عند وقوعها هي
 و معموليها^(١٢) مبتدأ نحو : « عندي أنك قائمٌ » .

و إنما تعين تقديم^(١٣) الخبر لثلاث تلبيس « أن » المفتوحة بـ« إن » المكسورة . و لم ترفع الفتحة
 الخفية اللبس ؛ لأن الموقع موقع المكسورة ؛ لأن لها الصدر بخلاف المفتوحة . // و إذا تقدم الخبر

(١) في (ش) و (غ) : ندر من نحو .

(٢) في (ش) و (غ) : حجر .

(٣) (ش) و (غ) : الدعاء .

(٤) في (ش) و (غ) : نحو .

(٥) في (ش) و (غ) : لك .

(٦) في (ش) : جزء .

(٧) في (غ) : تريد .

(٨) في هامش (ش) : لك .

(٩) في (ش) : و .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) : (كان خبيراً) .

(١١) في (ش) و (غ) : أو كان الخبر خبيراً .

(١٢) في (غ) : معمولها .

(١٣) في (ش) و (غ) : تقدم .

على « أن » عرف أنه خبر المبتدأ ، و أنه^(١) ليس في حيز^(٢) « أن » المفتوحة ؛ لأنه لا^(٣) يتقدم معمولها عليها ؛ لأنها موصولة و أنه ليس خبراً^(٤) للمكسورة ؛ لأن لها الصدر . فإذا تعين أن المتقدم خبر المبتدأ^(٥) . و المكسورة مع معموليها لا يصح أن تكون مبتدأ ؛ لأنها جملة و المبتدأ مفرد تعين أن ما بعد الخبر هي المفتوحة ، لا غير . أو قدّم خبرها لثلاثا تلتبس^(٦) بـ « أن » التي بمعنى « لعل » كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٧) أي : لعلها . أو^(٨) لثلاثا تكون « أن » - إذا^(٩) صدرت - عرضة لدخول العوامل اللفظية عليها ، فيؤدي إلى دخول « إن » المكسورة عليها إلا أن تكون المفتوحة هي و معموليها^(١٠) بعد « أمّا » نحو : « أمّا^(١١) أنك خارج فلا أصدقه » فإنها تتقدم على خبرها ؛ لأن الجملة التامة لا تتوسط بين « أمّا » و « فائها » ، فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة .

و يجب أيضاً تأخير المبتدأ إذا وقع بعد « إلا » أو معناها نحو : « ما قائمٌ إلا زيدٌ ، و إنما قائمٌ زيدٌ^(١٢) » ؛ لثلاثا ينعكس الحصر كما مر .
و كذا يجب تقديم الخبر إذا كان يفهم منه الحصر ، نحو قولك : « تميمي أنا » .

[تعدد الخبر]

قوله : (و قد يتعدّد الخبر) . أي: يكون المبتدأ واحداً ، و له أخبار متعددة .
اعلم^(١٣) أنه إذا تعدد الخبر ، فإما بحرف العطف نحو : « زيدٌ عالمٌ و عاقلٌ » ، أو بغيره .

-
- (١) سقطت (أنه) من (ش) .
 - (٢) في (غ) : خبر .
 - (٣) سقطت (لا) من (غ) .
 - (٤) في (ش) و (غ) : خبر .
 - (٥) في (ش) و (غ) : مبتدأ .
 - (٦) في (ش) : يلتبس .
 - (٧) الأنعام : ١٠٩ .
 - (٨) في (ش) و (غ) : واو بدل (أو) .
 - (٩) في (ش) و (غ) : لو .
 - (١٠) في (ش) و (غ) : معموليها .
 - (١١) في (ش) : ما .
 - (١٢) في (غ) : ما زيدٌ إلا قائمٌ و إنما زيدٌ قائمٌ .
 - (١٣) في (ش) و (غ) : و اعلم .

و الذي بغيره : إما أن تكون الأخبار متضادة نحو^(١) : « هذا حلوٌ حامضٌ ، و هذا أسودٌ أبيضٌ » ، أو غير متضادة نحو : « زيدٌ عالمٌ كريمٌ » قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفُوُّ الْوَدُوْدُ ﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيْدُ ﴿٥٠﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيْدُ ﴿٢﴾ في هذه الآية خمسة أخبارٍ إن قُرِيءَ برفع « المجيد » ، و إن قُرِيءَ بجره^(٣) صفة « للعرش » كانت الأخبار فيها أربعة . فحيث تكون غير متضادة يكون في كل واحد ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ إن كان الخبر مشتقاً . و المتضادة : أن تصف^(٤) جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار و الجزء الآخر بالخبر الآخر ، فليس في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر نحو^(٥) : « هذا أبيضٌ أسودٌ » إلا أن الفرق بينه و بين « هما عالمٌ و جاهلٌ » أن الضمير في كل واحدٍ من « عالمٌ » و « جاهلٌ » لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بل المعنى بقولنا : « هما عالمٌ و جاهلٌ » : رجلٌ عالمٌ ، و رجلٌ جاهلٌ . و أما الضمير في كل واحدٍ من « أبيضٌ و أسودٌ » فيرجع إلى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له إفراداً و تثنيةً و جمعاً ؛ لاتصال البعضين بخلاف جزئيء الأول ، فإن كل^(٦) واحد منهما منفرد^(٧) عن الآخر ، و إن اتصف^(٨) فيه المجموع بكل واحدٍ منهما نحو : « هذا حلوٌ حامضٌ » فلا إشكال فيه ؛ لأن الضمير يرجع من كل واحد^(٩) من الجزئين^(١٠) إلى مجموع المبتدأ ؛ إذ المعنى : في جميع أجزائه [حلاوة و في جميعها حموضة ؛ لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه]^(١١) و انكسر أحدهما بالآخر ، و حصل بذلك كيفية متوسطة بينهما .

(١) في (ش) : مثل .

(٢) البروج ١٤-١٦ .

(٣) المجيد قرأ حمزة و الكسائي بالخفض . و قرأ الباقر بالرفع . ينظر : الاختيار في القراءات العشر لسبط الخياط ٢/٧٩٦ و الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٦٧ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢/٣٦٩ ، و العنوان في القراءات السبع ٢٠٦ .

(٤) في (ش) : اتصف .

(٥) في (غ) : كقولك للأبلىق .

(٦) في (ش) : (كان) بدل (كل) .

(٧) في (ش) و (غ) : منفرد .

(٨) في (غ) : اتفق .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : الخبرين .

(١١) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) .

و اعلم أنه يجوز أن تعطف أحد الخبرين^(١) على الآخر بالواو نحو : «زيد كريم و شجاع ،
و هذا أسودٌ و أبيضٌ ، و هذا حلوٌ و حامضٌ» .

١/٢٠

و كذلك^(٢) المبتدآت^(٣) قد تعدد^(٤) و ذلك على وجهين :

أحدهما : أن يكون المبتدأ الثاني مشتملاً على عائد المبتدأ الأول، و الثالث مشتملاً على
عائد الثاني و الرابع على عائد الثالث ، ثم كذلك إلى آخر المبتدآت ، ثم يأتي للمبتدأ الأخير بخبر
فيكون^(٥) هو و خبره خبراً للمبتدأ الذي قبله ، و ذلك المبتدأ الذي قبل الأخير^(٦) هو و خبره خبراً
عن الذي قبله ، ثم كذلك تُقَهِّقِر^(٧) حتى يكون المبتدأ الثاني هو و خبره خبراً عن المبتدأ^(٨) الأول ،
مثل قولك : « زيدٌ أبوه أخوه عبده زوجته حرةٌ » — « حرةٌ » خبر عن « زوجته » ،
و هما خبرٌ عن « عبده » ، و « عبده » و خبره خبرٌ عن « أخوه » ، و « أخوه » و خبره خبر عن « أبوه » ، و
« أبوه » و خبره خبرٌ عن « زيد » . // فترتيب العوائد على ترتيب المبتدآت ، حتى إن أول العوائد
لأول المبتدآت ، و آخرها لآخرها .

و الثاني : أن تُعدَّدَ المبتدآت خاليةً عن العوائد ، ثم تأتي^(٩) بخبر الأخير مشتملاً على عائده ،
و تأتي^(١٠) بعد ذلك الخبر بعائد المبتدأ الذي قبل الأخير ، ثم كذلك حتى يكون آخر العوائد لأول
المبتدآت عكس الصورة الأولى كقولك : « الأميرُ زيدٌ عمروٌ بكرٌ خالدٌ مقيمٌ في داره معه [لأجله
بأمره] ، فـ « مقيمٌ » خبر عن « خالد » ، و عائد « خالد » مستتر في « مقيمٌ » ، و « خالد »
و خبره خبر عن « بكر » برابطة : « في داره » ؛ [^(١١) لأن الهاء في « داره » ضمير بكر فهي
عائدهُ . كأنه قيل لك^(١٢) : « خالد مقيم في دار بكر » ^(١) . و « بكر » و خبره خبر عن « عمرو »

(١) في (غ) : الجزئين .

(٢) في (ش) و (غ) : و كذا .

(٣) في (غ) : المبتدأ .

(٤) في (غ) : يتعدد .

(٥) في (ش) و (غ) : و يكون .

(٦) في (غ) : قبل الأخير خبر هو و خبره .

(٧) في (ش) : يقهقر .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) : يأتي .

(١٠) في (ش) : يأتي .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) سقطت (لك) من (ش) و (غ) .

برابطة^(٢) : « معه » كأنه قيل : « عمرو^(٣) أقام خالداً^(٤) في دار بكرٍ معه » أي : « مع عمرو » .
 و « عمرو » و خبره خبر عن « زيد » برابطة « لأجله » كأنه قيل : « زيدٌ أقام خالداً^(٥) في دار بكرٍ
 مع عمرو لأجله » أي : « لأجل زيد » . و « زيد » و خبره خبر عن « الأمير » برابطة « بأمره »
 كأنه قيل : « الأمير أقام خالداً^(٦) في دار بكرٍ مع عمرو لأجل زيد بأمره » أي : « بأمر الأمير » .

[اقتران الخبر بالفاء]

قوله : (و قَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ) بأن يقصد ملازمة الخبر للمبتدأ كملازمة
 الجزاء للشرط فحينئذٍ يجوز دخول الفاء على الخبر .

واعلم أنّ « الفاء » تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » وجوباً نحو : « أمّا زيدٌ
 فقائم » ، و لا تحذف إلاّ لضرورة كقوله :^(٧)
 فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ و لكنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ
 و قال :^(٨)

و أمّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ و لكنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا
 أو لإضمار القول كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ^(٩) ﴾ أي : فيقال :
 أكفرتهم . و سيأتي تفصيل دخولها على جزاء الشرط . [إن شاء الله]^(١٠)

(١) في (ش) و (غ) : بكر خالدٌ مقيمٌ في داره .

(٢) في (ش) : و برابطة .

(٣) في (غ) : عمر .

(٤) في (أ) و (ش) و (غ) : خالد .

(٥) في (أ) و (ش) و (غ) : خالد .

(٦) في (أ) و (ش) و (غ) : خالد .

(٧) البيت من الطويل، و هو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥ ، و خزانة الأدب ٤٢٩/١ . و بلا نسبة في المقتضب

٧١/٢ ، و أسرار العربية ١٠٦ ، و سر صناعة الإعراب ٢٦٥ ، و شرح المفصل ١٣٤/٧ ، و ٤١٢/٩ ، و شرح الرضي

٢٣٧/١ ، و شرح ابن عقيل ٣٩٤/٢ ، و مغني اللبيب ٨٠ ،

و الشاهد قوله : « لا قتال » حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد « أمّا » للضرورة .

(٨) البيت من البحر الطويل، و هو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٠٦ ، و أسرار العربية ١٠٦ ، و شرح المفصل ١٣٤/٧

و اللسان (ضمر) ، و خزانة الأدب ٤٣٠/١ .

و الشاهد فيه قوله : « لا صدور » حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ و الواقع بعد (أمّا) ضرورة .

(٩) آل عمران : ١٠٦ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

و المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط فيجوز دخول الفاء في خبره شيئان :

أحدهما : الاسم الموصول بفعل أو ظرف . و تدخل فيه اللام الموصولة بفعل في صورة اسم فاعل^(١) أو مفعول نحو : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٢) . و الأغلب في الموصول الذي يدخل في خبره «الفاء» أن يكون عاماً ، و صلته مستقبلةً نحو : « الذي يأتيه فله درهم » حتى يكون كأسماء الشرط ، و^(٣) فعل الشرط . و قد يكون خاصاً ، و صلته ماضية كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^(٤) ؛ لأن الفاتنين جماعة مخصوصة ، حصل منهم الفتن . قيل هم ذو نواس ، و اسمه^(٥) زرعة بن أسعد^(٦) الكامل ، و من معه ، أحرقوا نصارى نجران . و قوله تعالى : ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾^(٧) . و قد يكون خاصاً ، و صلته مستقبلة كقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾^(٨) إذ المعنى: هذه الماهية التي تفرون منها تلاقىكم^(٩) ، و هذا المبتدأ^(١٠) موصوف بالموصول . و قد تكون الصلة ماضية ، و يُقصد بها الاستقبال^(١١) نحو : « الذي أتاني فله درهم » و المراد في المستقبل . و الموصول بظرف : « الذي قدامك أو في الدار فله درهم » . و لم يوصل هذا المبتدأ إلا بفعل أو ظرف ؛ لأنه ككلمة الشرط ، و صلته كالشرط ، و خبره كالجزاء .

(١) في (غ) : الفاعل .

(٢) النور : ٢ .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) البروج : ١٠ .

(٥) سقط (هاء) اسمه من (غ) .

(٦) قال الطبري : « كان اسمه « زُرْعَة » ذا نواس ، فلما هُوِّد سمي يوسف و هو الذي خد الأخدود بنجران و قتل النصارى » ينظر : تاريخ الطبري ١١١/١ ، و تفسير البغوي ٤/٤٦٨ ، و الكامل لابن الأثير ١/٤٢٨ .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) الحشر : ٦ .

(٩) الجمعة : ٨ .

(١٠) في (غ) : يلاقىكم .

(١١) ففي هذه الآية لا يريد : كلُّ موت تفرون منه يلقاكم ؛ إذ رُبَّ موت فر منه الشخص فما لاقاه . ينظر : شرح الرضي ١/٢٣٩ .

(١٢) يقصد الذي في الآية الكريمة الذي هو « الموت » جاز دخول « الفاء » في خبره ، وإن لم يكن موصولاً ؛ لأنه موصوف بالموصول .

(١٣) لتضمنها معنى الشرط .

و كان حقه ألا يكون إلا مبهماً كأسماء الشرط إلا أنه جاز أن يكون خاصاً ؛ لأنه دخيل في الشرط . و كذا كان حق الصلة ألا تكون إلا فعلاً مستقبلاً كشرط « مَنْ و ما » إلا أنها لم يكن^(١) شرطاً حقيقةً جاز ألا يكون صريحاً في الفعلية — بل مما يقدر معه الفعل كالظرف و نحوه ، — و أن تكون ماضية . و كان حق الخبر أن يلزمه « الفاء » إلا أنه من حيث أنه ليس جزءاً حقيقةً جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو : « الذي يأتيني له درهم » .

والثاني : النكرة العامة الموصوفة بالفعل // أو بالظرف^(٢) ونحوه نحو: « كل رجل يأتيني ، أو أمامك ، أو في الدار فله درهم » . و قد تجيء صفتها ماضياً مستقبلاً^(٣) المعنى نحو: « كل رجل أتاك غداً فله درهم » ، و قد تدخل « الفاء » في خبر النكرة الموصوفة باسم فاعل نحو : « كلُّ رجل^(٤) أت فله درهم » ؛ لمشابته لكلمات الشرط في الإبهام .

و أما المبتدأ الذي لا^(٥) يتضمن معنى الشرط فلا يجوز عند سيبويه^(٦) دخول « الفاء » في خبره ، و الأخفش^(٧) يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو : « زيدٌ فوجدَ » و أنشد :^(٨)

و قائله حَوْلانُ فأنكحَ فتأتهمُ و أكرومةُ الحيينِ خلُّو كما هياً

و سيبويه يؤول مثله بنحو : « هذه حولان » ، و الفاء فاء السببية .

قوله : (و « لَيْتَ و لَعَلَّ » مَا نَعَانِ بِاتِّفَاقٍ) .

ب/٢٠

(١) في (غ) : تكن .

(٢) في (غ) : الظرف .

(٣) في (غ) : صلتها ماضية مستقبلة .

(٤) سقطت (رجل) من (ش) .

(٥) سقطت (لا) من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ١/١٣٨ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٦ و ٢٥١ و ٣٠٦ ، و شرح المفصل ١/١٠٠ ، و شرح الكافية للرضي ١/٢٤٠ .

(٨) البيت من الطويل، و هو بلا نسبة في الكتاب ١/١٣٩ ، و معاني القرآن للأخفش ١/٢٤٦ ، و شرح أبيات سيبويه

١/٣٦٢ و شرح شواهد الإيضاح ٨٦ ، و الرد على النحاة ١٠٤ ، و شرح المفصل ١/١٠٠ ، و شرح الكافية للرضي

١/٢٤٠ ، و رصف المباني ٣٨٦ ، و الجنى الداني ٧١ ، و شرح شواهد المعني ٤/٣٧ ، و الهمع ١/٣٥٠ .

الأكرومة : مصدر بمعنى اسم المفعول . أي : و مُكرمة الحيين . و أراد بالحيين : حي أبيها و حي أمها .

و الخلو : التي لا زوج لها .

و الشاهد فيه قوله : « حولان فانكح » على أن الفاء زائدة عند الأخفش ، و « حولان » مبتدأ ، و « انكح » خبره . و سيبويه

يرى أنها غير زائدة ، بل على تقدير مبتدأ كأنه قال : هذه حولان فانكح فتأثم . ولا يصح عنده أن يكون حولان مبتدأ

دخلت الفاء في خبره ؛ لأنه لا يجوز : زيد فمنطلق .

اتفقوا^(١) على أنهما إذا دخلا على المبتدأ الذي هو موصول بفعلٍ ، أو ظرفٍ ، أو نكرة موصوفةٍ بهما مَنَعًا من دخول الفاء في الخبر ؛ لتأثيرهما في معنى الجملة التمني و الترجي ، و إبطاهما أن يكون لذلك المبتدأ صدر الكلام ، فتبطل مشابهته لكلمة الشرط التي لها الصدر .

قوله : (و أَلْحَقَ بَعْضُهُمْ « إِنَّ » بِهَمَا) .

أي : أَلْحَقَ « إِنَّ » في المنع من دخول « الفاء » بـ « ليت ، و لعل » . قال المصنف -إتباعاً لعبد القاهر^(٢) - : « إِنَّ هَذَا الْمَلْحَقَ سَيَبْوِيهِ خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ »^(٣) . و نقل العبدى^(٤)^(٥) ،

(١) قال أبو علي في الإيضاح ١٠١: « ولا يجوز : ليت الذي يأتيه فله درهمٌ ، ولا : لعل الذي في الدار فمُكْرَمٌ . » وقال

الزمخشري في المفصل ٥٦: « وإذا أدخلت «ليت ولعل» لم تدخل الفاء بالاجماع . »

(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٥/١ ، و الأمل النحوية ٨١/٣ .

(٤) أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدى . كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس . قرأ على السيرافي ، و الرماني ، و الفارسي ، و عنه أخذ القاضي أبو الطيب الطبري . صنف شرح الإيضاح ، و شرح كتاب الجرمي . اختل عقله آخر عمره . توفي سنة ٤٠٦ هـ . ينظر : نزهة الألباء ٢٤٦ ، و معجم الأدباء ٢٣٦/٢ ، و فيات الأعيان ١٠١/١ ، و البلغة ٣٨ ، و بغية الوعاه ٢٩٨/١ .

(٥) ينظر نقله في شرح الكافية للرضي ٢٤٢/١ .

و أبو البقاء^(١)^(٢) ، و ابن يعيش^(٣)^(٤) : أنَّ المجوز لدخول « الفاء » مع « إنَّ » سيوييه^(٥) خلافاً للأحفش .

و الذي جعل « إنَّ » مانعة^(٦) نظر إلى أنها من النواسخ ، و قد أبطلت تصدر المتبداً . و الذي أجاز دخول الفاء في خبرها نظر إلى أنها لا تؤثر في الجملة المتأخرة معنيّاً ظاهراً ، و إلى أنه قد وردت الشواهد بذلك ، قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا﴾^(٧) الآية . و قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ

[يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَقْتُلُونَ] ^(٨) وَالنَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ

بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٩) و نحوهما^(١٠) .

و ألحق المالكي^(١١) بها « أنَّ » المفتوحة ، و « لكنَّ » في جواز دخول الفاء في خبرهما .

(١) محب الدين أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري . قال فيه الذهبي : « الشيخ الإمام العلامة النحوي البارع » . قرأ العربية على يحيى بن نجاح ، و ابن الحشاش . و حدّث عنه ابن الدبيثي ، و ابن النجار ، و الضياء المقدسي . أضرب في صباه . صنف إعراب القرآن ، و إعراب الحديث ، و إعراب الشواذ ، و شرح الفصح ، و شرح الإيضاح و التكملة ، و شرح اللمع و غيرها . مات سنة ٦١٠ هـ ينظر : إنباه الرواة ١١٦/٢ ، و وفيات الأعيان ١٠٠/٣ ، و سير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ ، و البداية و النهاية ٨٥/١٣ ، و بغية الوعاة ٣٨/٢ .

(٢) ينظر نقله في كتابه اللباب ١٤٧/١ .

(٣) موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الأندلسي الأصل الموصلي ، ثم الحلبي . من كبار أئمة العربية ، ماهراً في النحو و التصريف . قرأ النحو على فتيان الحلبي ، و أبي العباس البيزوري ، و رحل إلى بغداد ليدرك أبا البركات الأنباري فبلغه خبر وفاته بالموصل ، ثم قدم دمشق ، و جالس الكندي ، و تصدر مجلب للإقراء ، و طال عمره و شاع ذكره . أخذ عنه الجلة كأبي اليمن الكندي ، و أبي الفضل الطوسي . ألف : شرح المفصل ، و شرح الملوكي لابن جنح . توفي سنة ٦٤٣ مجلب . ينظر : وفيات الأعيان ٤٦/٧ ، و العبر للذهبي ١٨١/٥ ، و النجوم الزاهرة ٣٥٥/٦ ، و البلغة ١٩٩ ، و بغية الوعاة ٣٥٢/٢ .

(٤) ينظر نقله لرأي سيوييه و الأحفش في شرح المفصل ١٠١/١ .

(٥) هذا النقل عن سيوييه هو الذي في الكتاب ١٠٢/٣-١٠٣ .

(٦) سقطت (مانعة) من (غ) .

(٧) البروج : ١٠ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٩) آل عمران : ٢١ .

(١٠) في (ش) : و نحوها .

(١١) أبو عبدالله محمد جمال الدين بن عبدالله بن مالك الطائي الجبالي . الإمام النحوي المشهور ، إمام في العربية و اللغة قرأها على ثابت بن محمد الكلاعي ، و حضر مجلس الشلّولين ، و جالس ابن عمرون . و روى عنه ابنه بدر الدين ، و الشمس ابن أبي الفتح البعلبي ، و البدر بن جماعة ، و العلاء بن العطار ، و خلق . صنف التسهيل ، و شرحه و لم يتمه و الخلاصة الألفية و الألفية الشافية ، و شواهد التوضيح و غيرها . توفي سنة ٦٧٢ هـ . ينظر : البلغة ١٦٥ ، و طبقات القراء ١٨٠/٢ ، و الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ ، و مرآة الجنان ١٧٢/٤ ، و بغية الوعاة ١٣٠/١ . و ينظر : إلحاقه « أنَّ » و « لكنَّ » في جواز دخول الفاء في خبرها في شرح التسهيل ٤٥٠/١ .

قال نجم الدين : « من غير سماع ، بل قياساً على المكسورة »^(١) . قال في بعض الحواشي^(٢) : احتج المالكي بقوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(٣) . وقد يقال إنّ « أن » بعد أفعال القلوب مكسورة حكماً . و قال الشاعر^(٤) :

فَوَ اللَّهُ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَ لَكِنَّمَا يُقْضَى فِسُوف يَكُونُ

وقوله^(٥) :

كَلاَّ وَ لَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكِي يُعَرَّوْا فِيغْيِرُهُمْ بِي الطَّمْعُ

قال نجم الدين^(٦) : « قوله : (ليت و لعل مانعان باتفاق) لا وجه لتخصيصهما ، بل كل ناسخ للابتداء مانع سوى ما استثني » . فعلى كلامه « كان » مانعة باتفاق . و كذا غيرها من النواسخ غير أحواتها .

[حذف المبتدأ]

قوله : (وَ قَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً كَقَوْلِ الْمُسْتَهْلِ : « الْهَلَالُ وَ اللَّهُ ») . المُسْتَهْلُ^(٧) : المبصر للهِلال . أي : هذا الهلال . و كذا قولهم في الكتب : « مسألة ، أو فصل ، أو باب ، أو كتاب » فذلك كله خير لمبتدأ محذوف^(٨) .

و لم يذكر المصنف حذف المبتدأ و جوباً . قال^(٩) نجم الدين : « اعلم أنه قد يحذف المبتدأ

(١) ينظر : شرح الكافية له ٢٤١/١ .

(٢) ينظر : النجم الثاقب ٢٦٢/١ .

(٣) الانفال : ٤١ .

(٤) البيت من البحر الطويل و هو للأفوه الأودي في الدرر ٤٠/٢ و ليس في ديوانه ، و بلا نسبة في أمالي القاضي ٩٩/١ ، و معجم البلدان (الحجاز) ٢٢٠/٢ ، و شرح التسهيل ٤٥١/١ ، و شرح الأشموني ١٠٨/١ ، و شرح قطر الندى ١٤٩ ، و المقاصد النحوية ٣١٥/٢ ، و همع الهوامع ٣٥١/١ .

و الشاهد فيه قوله : « و لكنما فسوف » : حيث اقترن خبر « لكن » بالفاء ، و هو يشهد لابن مالك .

(٥) البيت من البحر ، و هو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٣٢/١ ، و معجم شواهد النحو الشعرية ١٠٦ و قال : « و لم أحده في مصدر آخر » . ص ٤٦٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٢/١ .

(٧) أهلنا هلال شهر كذا ، و استهللناه : رأيناه . ينظر : اللسان (هلال) ١٢١/١٥ .

(٨) في (ش) : محذوف جوازاً . و في (غ) : جواز .

(٩) في (ش) و (غ) : و قال .

و جوباً إذا قطع النعت بالرفع نحو : « الحمدُ لله أهلُ الحمد^(١) » ، أي : هو أهل الحمد .
و وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو غيره ، كما يجيء . فلو ظهر
المبتدأ لم يتبين ذلك^(٢) . و يحذف و جوباً في باب « نَعَم » عند من قال : إن المخصوص بالمدح
أو الذم خبر مبتدأ محذوف .

[حذف الخبر]

قوله : (و الخبرُ جَوَازاً نَحْوُ : « خرجت فإذا السبع ») .

« إذا » للمفاجأة . واختلف فيها: فنقل عن المبرد^(٣) أنها ظرف مكان ، فيجوز - على قوله
- أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها : أي : فبالمكان السبع . و لا يجوز -على قوله - أن يكون
« إذا » مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر ؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة^(٤) إلا
« حيث » و ما ذكره // لا يطرد في كل موضع ؛ إذ لا معنى لقولك : « فبالمكان السبع^(٥) »
بالباب « في قولهم : « خرجت فإذا السبع بالبَاب » .

و قال الزجاج^(٦) : « إذا » المفاجأة ظرف زمانٍ . فيجوز على كلامه^(٧) أن تكون خبراً
عما بعدها بتقدير مضاف ، أي : فإذا حصول السبع . أي : ففي ذلك الوقت حصوله . و يجوز
أن يكون الخبر محذوفاً ، و « إذا » ظرف^(٨) له^(٩) ، أي : ففي ذلك الوقت السبع بالبَاب . فحذف
« بالبَاب » لدلالة قرينة « خرجت » عليه .

و يجوز أن يكون عامل « إذا » محذوفاً ، أي : ففاجأت وقت وجود السبع بالبَاب قاله
المصنف^(١٠) .

(١) سقطت من (غ) : (أهل الحمد) . و فيها : (الحمد لله الحميد) .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٣/١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٥٦-٥٧ ، ١٧٨/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٢٤٣/١ ، و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .

(٤) في (ش) و (غ) : الجمل .

(٥) في (ش) : كرر عبارة (فبالمكان السبع) .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٤/١ ، و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .

(٧) في (ش) و (غ) : قوله .

(٨) في (غ) : ظرفية .

(٩) سقطت (له) من (غ) .

(١٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥١٤/١ .

قال نجم الدين: « إلا أنه أخرج «إذا» عن الظرفية ؛ لأنه مفعول به لـ«فاجأت» ، و لا حاجة إلى هذه الكلفة»^(١) .

و نُقِلَ عن ابن بري^(٢)(٣) أن « إذا » المفاجأة حرف، فيكون على قوله^(٤) خبر المبتدأ محذوف بلا خلاف . و نُقِلَ عن الزيادي^(٥) : أن « الفاء » الداخلة عليها جواب شرط مقدر . قال نجم الدين: « و لعله أراد بها^(٦) » فاء « السببية الدالة على الملازمة أي: مفاجأة السبع لازمة للخروج »^(٧) . و قال المازني^(٨) « هي زائدة » . و قال أبو بكر مبرمان^(٩)(١٠) : « هي للعطف ، أي : خرجت ففاجأت كذا» قال نجم الدين : « و هو قريب »^(١١) .

قوله : (و وُجُوباً فِي مَا التَّزَمَ فِي مَوْضِعِهِ غَيْرُهُ) . انتصاب «وجوباً» و «جوازاً» على المصدرية أي: حذفاً جائزاً ، و حذفاً واجباً^(١٢) . أي : في خبر^(١٣) التَّزَمَ العربُ ذكر غير الخبر في

(١) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٤/١ .

(٢) أبو عبدالله عبدالله بن بري المقدسي ، ثم المصري . اللغوي الإمام رئيس النحاة بمصر . أخذ عن أبي بكر بن عبد الملك ، و أبي البركات العرقي . و روى عنه عبد الغني المقدسي ، و ابن الفضل و خلق . ألف : الرد على الجوهرى ، و حواشي درة الغواص ، و شرح شواهد الإيضاح . توفي سنة ٦٨٢ هـ . ينظر : وفيات الأعيان ١٠٨/٣ ، و البلغة ٩٨ ، و سير أعلام النبلاء ١٣٦/٢١ ، و العبر ٢٤٧/٤ ، و طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٢١/٧ ، و طبقات الشافعية لالسنوى ، و بغية الوعاة ٣٤/٢ .

(٣) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٣٧٥/١ ، و شرح الرضي ٢٤٤/١ .

(٤) في (غ) : كلامه .

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي . من أحفاد زياد بن أبيه . كان نحوياً لغوياً راوية . قرأ على سيبويه كتابه و لم يتمه . و روى عن أبي عبيدة ، و الأصمعي . و كان شاعراً . ألف : النقط و الشكل ، و الأمثال . مات سنة ٢٤٩ هـ . ينظر : معجم الأدباء ١٥٨/١ ، و نزهة الألباء ١٥٧ ، و بغية الوعاة ٤١٤/١ .

و ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٤٤/١ و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .

(٦) في (ش) و (غ) : (أها) بدل (بها) .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٤/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٤٤/١ ، و النجم الثاقب ٢٦٦/١ .

(٩) هو أبو بكر ، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري ، الملقب (ميرمان) البصري . سمع من المبرد ، و الزجاج . و أخذ عنه الجلة كالسيرافي ، و الفارسي . من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه ، و لم يتمه ، و كتاب تفسير الأخفش ، و كتاب العيون . توفي سنة ٣٢٦ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢٥٤/١٨ ، و البلغة ١٧٠ ، و بغية الوعاة ١٧٥/١ .

(١٠) ينظر رأيه في : شرح الرضي ٢٤٤/١ .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٤/١ .

(١٢) في (ش) و (غ) : حذفاً واجباً و حذفاً جائزاً .

(١٣) سقطت (في خير) من (غ) .

موضعه فيحذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة لفظاً ساداً مسده . و هو في أربعة أبواب :

أولها : المبتدأ الذي بعد «لولا» نحو : « لولا علي لهلك عمر^(١) »^(٢) ، ف«علي» مبتدأ خبره^(٣) محذوف وجوباً ؛ لأن «لولا» قرينة عليه ؛ لأنها تدل على الوجود . و جوابها عوض عنه . و التقدير : لولا^(٤) عليٌّ موجود لهلك عمر . هذا عند البصريين^(٥) . و قال الفراء^(٦) : «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها . و قال الكسائي^(٧) : الاسم الذي^(٨) بعدها فاعل لفعل محذوف ، و قواه نجم الدين . و قال : « معنى : لولا علي لهلك عمر : لو لم يوجد علي لهلك عمر ، لكن انتفى عدم و جود علي فانتنى هلاك عمر »^(٩) .

و ثانيها : كل مبتدأ يكون مصدراً صريحاً نحو : « ضربي » ، أو بمعناه نحو : « أخطب ما يكون^(١٠) » ؛ لأن « أفعل » التفضيل المضاف إلى المصدر بمعناه . و يكون المصدر مضافاً إلى الفاعل نحو : « ضربي زيداً » ، أو إلى المفعول نحو : « ضربي زيداً » ، أو إليهما نحو : « تضاربنا » ، و بعد ذلك حال منهما^(١١) نحو : « ضربي زيداً قائمين ، أو تضاربنا قائمين » ، أو من أحدهما نحو : « ضربي زيداً قائماً » .

(١) هو عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو حفص ، ثاني الخلفاء الراشدين ، و أول من لقب بأمر المؤمنين ، و يضرب بعدله المثل ، تولى الخلافة بعد الصديق ، و مكث فيها ١٣ سنة حتى قتله أبو لؤلؤة المحوسبي سنة ٢٣ هـ .

ينظر : الاستيعاب ٦٦/٣ ، و أسد الغابة ٢٩١/٣ ، و الإصابة ١٢١/٤ .

(٢) قالها عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما في الاستيعاب لابن عبد البر ٢٠٦/٣ . و كان رضي الله عنه « يتعوذ من معضلة ليس لها أبو حسن » . ينظر : صفة الصفوة ١/١٣١ ، و تاريخ الخلفاء ص ٢٣٩ .

(٣) في (ش) و (غ) : و خبره .

(٤) سقطت (لا) من (غ) .

(٥) ينظر : الإنصاف ٧٠/١ ، و شرح المفصل ٩٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١

(٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٤/١ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٥/١ ، و همع الهوامع ٣٣٨/١ .

(٨) سقطت (الذي) من (ش) و (غ) .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٢٤٥/١ .

(١٠) في (ش) و (غ) : ما يكون الأمير .

(١١) في (ش) و (غ) : منهما معاً في المعنى نحو .

وقد يكون هذا الحال جملةً فعليةً نحو: « علمي يزيد كان ذا مالٍ » خلافاً للفرء^(١) .

و^(٢) جملة اسمية، قال صلى الله عليه وآله^(٣): « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد »^(٤) . ويجب معها « الواو » خلافاً للكسائي^(٥) .

و اختلف في خبر مثل^(٦) هذا المبتدأ . فذهب ابن درستويه^(٧)^(٨)، و ابن بابشاذ^(٩)^(١٠) إلى أنه لا خبر له ؛ لكونه بمعنى الفعل . و ذهب البصريون^(١١) إلى أن^(١٢) التقدير : « ضربي زيدا حاصلٌ إذا كان قائماً » حذف « حاصل » كما تحذف متعلقات الظروف العامة فبقي : « إذا كان قائماً » حذف^(١٣) « إذا » مع شرطه العامل في الحال ، و أقيم الحال مقامه ؛ [لأن في الحال معنى الظرفية]^(١٤) لتقديرهما بـ « في »^(١٥)، فالحال و هو « قائماً^(١) » قائم مقام الظرف و هو « إذا

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ ، و الهمع ٣٤٢/١ .

(٢) في (غ) : أو .

(٣) في (غ) : و سلم .

(٤) رواه مسلم برقم ٤٨٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع و السجود . و رواه أبو داود برقم ٨٧٥ ، في الصلاة ، باب : في الدعاء في الركوع و السجود . و رواه النسائي ٢٢٦/٢ ، في الصلاة ، باب أقرب ما يكون العبد .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ ، و الموضح على الموشح ٢٣٣/١ ، و الهمع ٣٤٣/١ .

(٦) سقطت (مثل) من (غ) .

(٧) هو أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي . النحوي الإمام العلامة . أخذ عن الميرد ، و ثعلب ، و روى عنه محمد بن المظفر ، و الدار قطني ، و ابن شاهين . صنف الإرشاد ، و الهداية ، و شرح فصيح ثعلب ، و شرح كتاب الجرمي . مات سنة ٣٤٧ هـ . ينظر : تاريخ بغداد ٤٣٤/٩ ، و نزهة الألباء ٢١٣ ، و إنباه الرواة ١١٣/٢ ، و وفيات الأعيان ٤٤/٣ ، و البلغة ٩٨ .

(٨) ينظر رأيه في : شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ و النجم الثاقب ٢٧٠/١ .

(٩) أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ . المصري الإمام النحوي . ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ ، و أخذ عن علمائها ، ثم رجع إلى مصر ، و استخدم في ديوان الرسائل . أخذ عنه أبو القاسم بن الفحام ، و محمد بن بركات السعيد ، ثم تزهد و تعبد . صنّف : شرح جمل الزجاج ، و المُحتَسَب في النحو ، و شرح النخبة . مات سنة ٤٦٩ هـ . و « بابشاذ » كلمة أعجمية معناها الفرح و السرور . ينظر : نزهة الألباء ٢٦٣ ، و معجم الأدباء ١٧/١٢ ، و وفيات الأعيان ٥١٥/٢ ، و البلغة ٩٣ ، و بغية الوعاة ١٦/٢ .

(١٠) ينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٣١٣/٢ .

(١١) ينظر : شرح المفصل ٩٦/١ ، و الإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ .

(١٢) سقطت (أن) من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : ثم حذف

(١٤) ما بين الحاصرتين كرره في (غ) .

(١٥) إذ معنى : « جاءني زيدٌ راكباً » أي : في وقت ركوب . ينظر : شرح الرضي ٢٥٠/١ .

«كان»، و « كان » تامة، و الظرف قائم مقام الخبر . و القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو «حاصل» هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام ؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلا بعد حصوله . و العوض هو الحال فقد حصل شرطاً وجوب الحذف . قيل وإنما حكم بتمام «كان» لأنه لم يسمع في «قائماً» إلا التنكير . فلو كان خبراً لها لجاز تعريفه، و لسمع مع طول الاستقراء . قال نجم الدين: « و فيه تكلفات // كثيرة من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها . و لم يثبت في غير هذا المكان . و من العدول عن ظاهر الناقصة إلى التامة ، و من قيام الحال مقام الظرف ، و لا نظير له »^(٢) . قال نجم الدين : «و الذي يظهر لي : أن تقديره بنحو : « ضربي زيدا يلبسه قائماً » حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي « ضربي زيدا يلبس قائماً »، ثم حذف « يلبس » الذي هو الخبر، و هو العامل في الحال ، و قام الحال مقامه فنكون مع هذا مستريحين من حذف « إذا » مع شرطه ، و لا نحتاج إلى الاستدلال^(٣) على أن « كان » تامة^(٤) .

و على مذهب من جوز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز أن يكون التقدير : « ضربي زيدا حاصل قائماً » فيكون العامل « حاصل » و ذو الحال معمول « ضربي » . و قال الكوفيون^(٥) : إن « قائماً » حال من معمول المصدر و العامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ^(٦) ، و الخبر مقدر بعد الحال وجوباً . أي : « ضربي زيدا قائماً حاصل »^(٧) . و قال الأخفش^(٨) : إن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: ضربي زيدا ضربه قائماً ، أي : ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد^(٩) . و كذا : « أكثر شربي السويق ملتوتاً » .

(١) في (غ) قائم .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٠/١ .

(٣) في (غ) : الاستدال .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٠/١ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١ ، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ ، و النجم الثاقب ٢٧٠/١ ، و الهمع ٣٤٠/١ .

(٦) في (ش) و (غ) : مبتدأ .

(٧) فعلى هذا يكون الحال عندهم من تنمة المبتدأ . ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١٩٦/١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٢٤٨/١ ، و النجم الثاقب ٢٧٠/١ ، و الهمع ٣٤٠/١ .

(٩) سقطت من (ش) .

و الدليل على بطلان مذهب الكوفية : أن كلهم متفقون على أن معنى « ضربي »^(١) زيدياً قائماً : ما أضرِبَ زيدياً إلا قائماً . و هذا المعنى المتفق عليه^(٢) لا يستفاد إلا من تقدير البصرية^(٣) ، و الأخفش ؛ لأن اسم الجنس إذا استعمل بلا قرينة فهو في الظاهر للاستغراق ، فنقول^(٤) : إن^(٥) الجنس الذي هو « ضربي » غير مقيد عند البصريين بحالٍ تخصصه ، بل الحال عنهم قيد في الخبر ، فيبقى الجنس على العموم ، فيكون^(٦) المعنى : « كل ضرب مني وقع على زيد حاصل في حال القيام » وهذا مطابق للمعنى المتفق عليه . و « ضربي » عند الكوفية مقيد بالحال فيكون المعنى : « ضربي زيدياً المختص بحال القيام حاصل » ، و هو غير مطابق للمعنى المتفق عليه ؛ لأن حصول الضرب المقيد بالقيام لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالعود في وقت آخر ، فليس في تقديرهم معنى الحصر المراد المتفق عليه .

و يفسد مذهب الكوفية من جهة اللفظ : بعدم^(٧) الساد مسد الخبر ؛ لتقدم الحال عن مكان الخبر . و كذا اتفقوا على^(٨) أن معنى : « أكثر شربي السويق ملتوتاً » : [إن شربي له ملتوتاً]^(٩) أكثر من شربه غير ملتوت . و تقدير الكوفية الذي هو : « أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل » لا يحصل معه هذا المعنى المتفق عليه ؛ إذ يجوز أن تقول : هذا اللفظ من شربه ملتوتاً عشر مرات ، و غير ملتوت ألف مرة^(١٠) . و يريد بـ « أكثر شربي السويق ملتوتاً » تسع مرات مثلاً ، فإنها أكثر شربه ملتوتاً^(١١) .

(١) في (غ) : ضرب .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : البصريين .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : لأن الجنس . و في (غ) : لأن اسم الجنس .

(٦) في (غ) : فيبقى .

(٧) في (غ) : لعدم .

(٨) سقطت (على) من (ش) و (غ) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) سقطت (مرة) من (غ) .

(١١) بيان ذلك أن من جعل ملتوتاً من تنمة الشرب صار المعنى الإخبار عن أكثر شرب السويق الملتوت أنه حاصل ، فيجوز على هذا أن يكون أكثر شربي السويق غير ملتوت ؛ إذ لم يخبر إلا عن أكثر شرب سويق ملتوت بالحصول . وهذا لا يمنع حصول سويق غير ملتوت أضعافه . و يوضحه أنا لو قدرنا أنه شرب سويقاً ملتوتاً عشر مرات ، و سويقاً غير ملتوت ألف مرة ، فإذا أراد أن يخبر عن تسع من الأول بالحصول ، لقال : أكثر شربي السويق ملتوتاً حاصل . وعلى مذهب البصريين الإخبار عن أكثر الشرب غير مقيد بالمتن مخبراً عنه بحصوله ملتوتاً .

و يرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله . و ذلك عندهم ممتنع .
و يجوز في نحو : « أكثر شربي السويق متلوتاً » رفع الحال خبراً عن « أفعل » نحو :
« أخطبُ ما يكون الأمير قائمٌ » هذا عند الأخفش و المبرد^(١) . و منعه سيبويه^(٢) . قال نجم الدين :
« و الأولى الجواز »^(٣) .

و ثالثها : قوله : (و « كُلُّ رَجُلٍ وَ ضَيْعَتُهُ ») . الضيعة ههنا : الصنعة^(٤) .

و المراد بهذا كل مبتدأ عطف عليه بواو المعية ، و فيه مذهبان :
قال الكوفيون^(٥) : الخبر « و ضيعة » كأنك قلت : « كلُّ رجلٍ مع ضيعة » فإذا صرَّحت
بـ«مع» لم يحتج إلى تقدير الخبر فكذا مع «الواو» التي بمعناها ، فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه .
أي : مما حذف فيه^(٦) خبره . و ضُعِفَ بأن «الواو» و لو قُدِّرَت^(٧) . بمعنى «مع» فهي في اللفظ
للعطف ، فلا يكون « و ضيعة » خبراً .

و قال البصريون^(٨) : الخبر محذوف ، أي : كلُّ رجلٍ و ضيعة مقترنان . فـ«الواو» قرينة

على الاقتران و قوله : « و ضيعة » عوضٌ . و فيه إشكال ؛ إذ ليس في تقديرهم لفظ ليسد مسد
الخبر // لتقدم « و ضيعة » عن مكانه ، فكيف حذف وجوباً ، كما اعترض على الكوفية في :
« ضربي زيداً قائماً » . يمثل هذا . قال نجم الدين : «فلو»^(٩) تكلفنا وقلنا : التقدير : كل رجل
مقرون^(١٠) و ضيعة ، أي : هو مقرون بها ، و هي مقرونة به . ثم حذف «مقرون» و أقيم :
« و ضيعة » مقامه ، لبقية البحث في حذف خبر « و ضيعة » وجوباً من غير عوض^(١١) . قال :

ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ١/١٩٨ .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٥١ ، و الهمع ١/٣٤١ .

(٢) ينظر الكتاب ١/٤٠٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ١/٢٥١ .

(٤) ضيعة الرجل : حرفته و صناعته و معاشه و كسبه . ينظر : اللسان مادة (ضيع) ٨/١٠٦ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٥٢ ، و الارتشاف ٣/١٠٩٠ ، و النجم الثاقب ١/٢٧٢ ، و الهمع ١/٣٣٨ .

(٦) سقطت (فيه) من (ش) و (غ) .

(٧) في (غ) : و إن قدر . و في (ش) : لو قدرت . مع .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٥٣ ، و الارتشاف ٣/١٠٩٠ ، و النجم الثاقب ١/٢٧٢ ، و الهمع ١/٣٣٨ .

(٩) في (ش) و (غ) : و لو .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ١/٢٥٣ .

« و يجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره »^(١) .

و قال بعضهم : يكون^(٢) حذف خبر الأول وجوباً لحصول العوض^(٣) ، و الثاني جوازاً لعدم العوض .

قال نجم الدين : « و الظاهر أن حذف الخبر في مثله - أي في مثل هذا المثال - غالبٌ لا واجبٌ . و في نهج البلاغة^(٤) : « و أنتم و الساعة في قران واحد » ، فلا يكون إذن من هذا الباب ، فلا يرد إشكال^(٥) .

و رابعها : قوله : (« و لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ ») . ضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو : « لعمرك ، و اليمن الله » ، فإن تعيينه للقسم [دال على تعيين الخبر المحذوف ، أي : لعمرك ما أقسم به . و جواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف . و العَمْرُ و العُمْرُ بمعنى ، و لا يستعمل مع اللام إلاّ المفتوح ؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله . و أما ما لم يتعين للقسم]^(٦) كـ « أمانة الله ، و عهد الله ، و يمن الله » جاز لك حذف الخبر و إثباته . قال في حذفه^(٧) :

إذا مَا الْخُبْرُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فذاك - أمانة الله - الثريدُ .
وقال امرؤ القيس^(٨) :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا و لَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ و أَوْصَالِي

(١) ينظر : السابق ٢٥٣/١ .

(٢) في (غ) : (يجوز) بدل (يكون) .

(٣) سقطت (العوض) من (غ) .

(٤) ينظر : نهج البلاغة ٨٢/٢ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٣/١ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ)

(٧) البيت من الوافر، و هو بلا نسبة في الكتاب ٦١/٣ ، و الفصل ٤٥٧ ، و شرح المفصل ٩٢/٩ .

و الشاهد فيه قوله «أمانة الله» حيث حذف الخبر جوازاً، لا وجوباً؛ لأن «الأمانة» لا تتعين في القسم .

(٨) البيت من الطويل، و هو لأمرىء القيس في ديوانه ٣٢ ، و الكتاب ٥٠٤/٣ ، و شرح أبيات سيبويه ١٥٤/٢ ،

و الخصائص ٢٨٤/٢ ، و الفصل ٣٤٣ ، و شرح المفصل ١١٠/٧ ، و الخزانة ٢٠٩/٤ ، و بلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٢ ،

و مغني اللبيب ٨٣٤ .

و الشاهد فيه قوله : «يمينُ الله» حيث حذف الخبر جوازاً لا وجوباً لأن «يمين» ليست نصاً في القسم .

وعهدُ اللهُ أفعلنٌ . و المعنى : يمينُ الله يميني ، و كذا : عهد الله ، و أمانة الله . ويجوز إثبات الخبر نحو : « عليّ أمانة الله ، و عليّ عهد الله ، و عليّ يمين الله » ، و كذا تقول : « الكعبةُ لأفعلنٌ ، و المصحفُ لأفعلنٌ » ، و^(١) تقول : « الكعبة يميني لأفعلنٌ » .

قال نجم الدين : « و المبتدأ المحذوف خبره إن اقترن بلام الابتداء نحو : « لعمرك ، و لأيمن الله » و جب رفعه »^(٢) . قال الجزولي : « و كذا « ايمن الله » و إن لم يتصل باللام سماعاً منهم ، و ما سوى المقترن باللام و « أيمن » يجوز نصبه بفعل القسم المضمّر نحو : « عهد الله ، و الكعبة ، و المصحف » . و يُروى في بيت امرئ القيس : « يمين الله » رفعاً و نصباً^(٣) . قال الجزولي : « و لم يأت^(٤) في لفظة « الله » إلاّ النصب و الجر دون الرفع ، و جوز الأندلسي الرفع أيضاً قياساً^(٥) .

قال نجم الدين : « و قد يستعمل « لعمرك » في قسم السؤال أيضاً^(٦) نحو : « لعمرك لتفعلن^(٧) »^(٨) .

قال نجم الدين : « و قد ترك المصنف قسماً آخر يجب فيه حذف الخبر و هو إذا كان^(٩) ظرفاً متعلّقاً بالمتعلّق العام نحو : « قدامك^(١٠) ، و^(١١) في الدار^(١٢) » . قال : « و لعل المصنف إنما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبراً دون ما تقدم مما يسد مسد الخبر^(١٣) » .

(١) في (غ) : أو .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٣٠٣/٤ .

(٣) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣٨ .

(٤) في (ش) و (غ) : سماعاً .

(٥) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣٧ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠٣/٤ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (غ) : لتفعله .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٥/٤ .

(٩) في (ش) و (غ) : إذا كان الخبر .

(١٠) أي : في نحو قولك : زيدٌ قدامك .

(١١) في (ش) و (غ) : أو .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥٤/١ .

(١٣) ينظر : السابق ٢٥٤/١ .

[خبر « إن » و أخواتها]

قوله : (خَبْرُ « إِنَّ » وَ أَخْوَاتِهَا . هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » . وَ أَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا) . أَي : وَ مِنْ الْمَرْفُوعَاتِ خَبْرُ « إِنَّ » .
قوله : (هُوَ الْمُسْنَدُ) جنس الحد ، يعم كل مسند .

و قوله : (بَعْدَ دُخُولِهَا) احتراز عن سائر المسندات من خبر المبتدأ و غيره . قال نجم الدين : « و يرد عليه نعت اسمها نحو قولك : « إِنَّ زَيْدًا الْقَائِمَ أَبُوهُ قَاعِدٌ »^(١) ، فَإِنَّ « الْقَائِمَ » مُسْنَدٌ إِلَى « أَبُوهُ » بَعْدَ دُخُولِ « إِنَّ » وَ لَيْسَ بِخَبْرٍ لَهَا »^(٢) .

قوله : (وَ أَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ) يريد في أقسامه ، و أحكامه ، و شرائطه . فأقسامه : وقوعه مفرداً و جملة . و المفرد : جامدٌ و مشتق . و الجملة اسمية و فعلية .
و أحكامه : كونه متحداً ، أو متعدداً ، أو^(٣) مثبتاً ، أو^(٤) محذوفاً ، أو منكرأ ، أو معرفاً .

// و شرائطه : أنه إذا كان مفرداً مشتقاً فلا بد فيه من ضمير عائد . و إذا كان جملة و لم يكن نفس اسم « إِنَّ » في المعنى فلا بد من ضمير عائد . و إنَّ العائد لا يُحذفُ إلاَّ لقرينة .
و كذا لا يحذف خبر « إِنَّ » إلاَّ لقرينة أيضاً^(٥) ^(٦) . و منهم من اشترط لحذفه مع القرينة كون اسمها نكرة ، و كون « إِنَّ » مكررة^(٧) ^(٨) . و منهم من اشترط أحدهما مع القرينة . و منهم من اشترط كون الخبر جاراً و^(٩) مجروراً مع القرينة^(١٠) .

(١) هذا المثال للخالدي، والرضي إنما مثل بقوله : « إن رجلاً حسناً غلامه في الدار » .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢٥٧/١ .

(٣) في (ش) : و او بدل (أو) .

(٤) في (ش) : و او بدل (أو) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) الكوفيون لا يرون حذف الخبر إلا مع النكرة ، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة . ينظر : شرح المفصل ١٠٤/١ .

(٧) في (ش) : (ولولا مكررة) بدل (و كون إن) .

(٨) وهو مذهب الفراء . حكى أن أعرابياً قيل له : الزبابة الفأرة ؟ قال : إن الزبابة وإنَّ الفأرة . معناه إن هذه مخالفة لهذه .

ينظر : شرح المفصل ١٠٤/١ .

(٩) في (غ) : أو .

(١٠) ينظر : المفصل ٥٨ ، وشرحه ١٠٢/١ .

مثال ذلك كله : « إن زيدا قائم ، إن زيدا أسد ، إن زيدا أبوه قائم إن زيدا قام أبوه ، إن زيدا إن تعطه يشكرك ، أو عندك ، أو في الدار » .

و قد دخل في ذلك مثال اتحاد خبرها . و أما تعدده فنحو : « إن زيدا عالم عاقل » ، و قد دخل في ذلك مثال كونه مثبتاً .

و أما حذفه فنحو قول عمر بن عبد العزيز^(١) — وَقَدْ مَتَّ إِلَيْهِ رَجُلٌ بِقَرَابَةٍ^(٢) — : « إن ذلك^(٣) » أي : مُصَدِّقٌ ، فلما ذكر الرجل حاجته قال عمر : « لعل ذاك » أي : حاصل^(٤) . و قول الشاعر :^(٥)

إِنَّ مَحَلًّا وَ إِنَّ مُرْتَحَلًّا وَ إِنَّ فِي السَّفَرِ إِذَا مَضَوْا مَهَلًّا
أي : « إن لنا »^(٦) . و قول من قال : « إن غيرها إبلاً و شاء » أي : إن لنا ، و قول الشاعر :^(٧)
يَا^(٨) لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا أَيَّامَ مَا كُنْتُ غُلَامًا يَافِعَا
أي : لنا ، أو^(٩) : أقبلت ، و « رواجعاً » حال .

و مثال الجملة التي تكون نفس الاسم ، فلا يكون فيها عائد : « إنه زيد قائم » أي : إن الشأن و القصة زيد قائم ، و قولك : « إن مقولي : زيد قائم » . و مثال حذف العائد : « إن البرر

(١) أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي القرشي المدني ثم المصري، أمير المؤمنين ، الخليفة الراشد ، أشج بني أمية، من أئمة الاجتهاد ، كامل العقل ، حسن السمات ، جيد السياسة ، وافر العلم، فقيه النفس ، أواد منيب ، قانت لله زاهد مع الخلافة . تولاهما بعد سليمان بن عبد الملك سنة ٩٩هـ ، و كانت خلافته سنتين و خمسة أشهر و أياماً . و عاش تسعاً و ثلاثين سنة و نصفاً ، و توفي سنة ١٠١هـ بجمص . رحمه الله . ينظر : طبقات ابن سعد ٣٣٠/٥ ، و التاريخ الكبير للبخاري ١٧٤/٦ ، و حلية الأولياء ٢٥٣/٥ ، و سير أعلام النبلاء ١١٤/٥ .

(٢) سقطت (بقراءة) من (غ) .

(٣) في (ش) : ذاك .

(٤) ينظر خبر عمر في المفصل ٥٨ ، و شرحه لابن يعيش ١٠٣/١ .

(٥) البيت من المنسرح ، و هو للأعشى في ديوانه ٢٣٣ ، و الكتاب ١٤١/٢ ، و المقتضب ١٣٠/٤ ، و شرح المفصل ٨٤/٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٢/١ ، و المغني ١/٤ ، و شرح شواهد المغني ٢٣٨/١ ، و الخزانة ٣٨١/٤ .

و الشاهد فيه قوله : « إن محلاً و إن مرتحلاً » حيث حذف خبر « إن » و التقدير : إن لنا .

(٦) في (غ) : إن لنا محلاً و إن لنا مرتحلاً .

(٧) البيت من الرجز ، و هو لرؤبة في شرح المفصل ١٠٤/١ ، و شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢ . و بلا نسبة في الإيضاح في شرح

المفصل ٢١٣/١ ، و شرح ابن عقيل ١٨٢/٣ ، و المقاصد النحوية ٤٧٥/١ ، و الأثموني ١٦٥/١ ، و الخزانة ١٤/١

و الشاهد فيه قوله : « ليت أيام الصبا » حيث حذف خبر « ليت » .

(٨) سقطت (يا) من (ش) .

(٩) سقطت (أو) من (غ) .

الكرُّ بستين ، أي : منه . « إِنَّ السَّمْنَ مَنَوَانَ بِدِرْهِمٍ » أي : منه ؛ لأن « الكُرَّ » بعض البُر ، و كذا « المنوان » بعض السمن .

و الصحيح في حذف خبر « إِنَّ » الاكتفاء^(١) بالقرينة ، و إن كان أكثر الحذف جامع الشروط^(٢) المزيدة .

قوله : (**إِلَّا فِي تَقْدِيمِهِ**) هذا استثناء من أحكام خبر المبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ قد يتقدم على المبتدأ دون خبر « إِنَّ » ؛ لأنها لا تصرف في معموليها بالتقديم و التأخير فلا تقول : « إِنَّ قائمٌ زيداً » و لا يفصل بينهما و بين منصوبها إلا بما سيذكر .

قوله : (**إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا**) . يعني إلا^(٣) إذا كان خبر « إِنَّ » ظرفاً جاز تقديمه على اسمها ؛ لأنه تُوسَّع في الظروف ما لم يُتوسَّع في غيرها ؛ لقوة حاجة غيرها إليها فهي كالمحارم تدخل حيث لا يدخل^(٤) الأجنب لشدة الحاجة إليها كالحاجة إلى المحارم نحو قولك : « إِنَّ فِي الدار زيداً » و إنَّ عندك^(٥) عمراً ، قال الله تعالى : ﴿ **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾^(٦) ، و قال تعالى : ﴿ **إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ** ﴾^(٧) ، ﴿ **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ** ﴾^(٨) ^(٩) .

(١) في (ش) : أن الاكتفاء .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت (إلا) من (غ) .

(٤) في (غ) : تدخل .

(٥) في (ش) : نحو كقولك .

(٦) في (ش) : عندنا .

(٧) النازعات : ٢٦ .

(٨) الغاشية : ٢٥ - ٢٦ .

(٩) في (غ) : قدم آية (إن إلينا إياهم) على آية (إن في ذلك لعبرة) .

[خبر « لا » التي لنفي الجنس]

قوله : (خَبْرُ « لا » الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ : هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا) .

قوله : (هُوَ الْمُسْنَدُ) هذا^(١) جنس الحد يعم كل مسند .

و قوله : (بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: بعد دخول « لا » التي لنفي الجنس ، يحترز من سائر المسندات عموماً ، و يخرج به خبر « لا » التي بمعنى « ليس » . و يرد عليه صفة اسمها نحو قولك^(٢) : « لا غلامٌ رجلٌ قائماً أبوه حاضرٌ » فإن « قائماً » مسند إلى « أبوه » ؛ لأنه رافعه بعد دخولها ، و ليس بخبرها^(٣) .

قوله : (مِثْلُ : « لا غلامٌ رجلٌ ظريفٌ فيها ») .

قال ابن الحاجب : « النحويون يمثلون في هذا الموضع بـ « لا رجلٌ ظريفٌ » ، و ليس يحسن في التمثيل ؛ لأن « ظريف » في الظاهر صفة جارية على محل « رجل » ، و لا يليق بذي الفهم أن يمثل بما هو ظاهر في غير ما قصد تمثيله^(٤) . قال : « وهذا المثال يعني: الذي مثل به لا يحتمل أن يكون « ظريف » إلا خبراً^(٥) ؛ لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب^(٦) » .

قال نجم الدين: « قد خولف وجوز جماعة وصف المضاف في باب « لا » بالرفوع حملاً على المحل^(٧) »^(٨) . فعلى هذا المثال^(٩) لا فرق بين المثالين . قال نجم الدين: « وبزيادته لـ « فيها » صار المعنى سمجاً^(١٠) » ؛ لأن المعنى يسْمُجُ إذا قلت : لا ظرافة في الدار لـ غلام رجل .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : بخبر لها .

(٤) ينظر: شرح الكافية له : ٣٨٢/١ .

(٥) في الأصل (خبر) . وما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٣٨٣/١ .

(٧) سقطت (المحل) من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ٢٥٩ / ١ .

(٩) في (ش) و (غ) : الكلام .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٢٦٠ / ١ .

وهذا بناء على أن « فيها » متعلق بـ « ظريف » ، وأما إذا جعلنا « فيها » خبراً بعد خبر لم يسمح المعنى ^(١) إلا أنه لا حاجة // إلى تكرير ^(٢) الخبر ، فكان يكفيه أن يقول : « لا غلامٌ رجل ظريفٌ » .

قوله : (وَيُحَدِّفُ كَثِيراً) أي : في لغة من يثبته وهم الحجازيون ^(٣) ومن وافقهم من العرب . قال الشيخ : « ومن هاهنا كان : « لارجل ظريفٌ » أظهر في الصفة حملاً على الأكثر في حذف الخبر » ^(٤) .

ومثال حذفه قولهم : « لا بأس » أي ^(٥) : عليك . وذلك عند قيام القرينة ، وكذا قول الموحّد : « لا إله إلا الله » ، وقولهم : « لا سَيْفَ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ ، وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ » ^(٦) ^(٧) ، أي : موجود حتى كأن السيوف التي في الوجود بالقياس إلى ذي الفقار ليست سيوفاً ، وكأن كل فتى بالنسبة إلى علي - عليه السلام - ليس بشيء .

قوله (وَبُنُو تَمِيمٍ لَا يُشْبِهُنَّهُ) . قال ابن الحاجب : « فإذا كان التمثيل بـ « لا رجل ظريف » غلب على ^(٨) الظن امتناع هذه الصورة ^(٩) في لفظهم فيوقع ذلك في الخطأ ؛ لأنهم يقولون بها ^(١٠) . يعني ^(١١) أن « ظريف » على المحل ؛ ولهذا قيل في قول حاتم طيء ^(١٢) ^(١) :

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) و (غ) : تمثيل تكرير .

(٣) ينظر : المفصل ٦٠ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ١١٦ ، وشرح الوافية ١٨٢ .

(٤) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٣٨٤ . ويعني بالشيخ : ابن الحاجب .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : عليه السلام .

(٧) ذو الفقار : سيف النبي صلى الله عليه وسلم ، كما في مختار الصحاح (فقر) ٢١٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢١٧ ، والمصباح المنير (صفو) ١ / ٣٤٤ . وقال ياقوت في معجم البلدان ٢ / ٥ : « هو لعلي . » وينظر هذا القول في المفصل ٦٠ ، وشرحه ١ / ١٠٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢١٧ ، والهمع ١ / ٥٣٠ .

(٨) في (غ) : في .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٨٣ .

(١١) في (ش) و (غ) : يعني على أن .

(١٢) حاتم طيء هو : حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني أبو عدي . فارس شاعر جواد يضرب المثل بجوده . له ديوان شعر ، توفي سنة ٤٦ ق . هـ . ينظر : الشعر و الشعراء ٧٠ ، والأعلام ٢ / ١٥١ .

(١) هذا البيت من البحر البسيط ، وهو لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٤٣٨ ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٧ . وبلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢٩٩ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٠ .

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ

إن « مصبوح » صفة على المحل ، أو أنه ترك طائيته إلى^(١) اللغة الحجازية . وإنما حذف بنو تميم خبرها للعلم به وهو مراد ، وهو عام ، فلا لبس فيه . وتقديره: موجود ، أو لأن النفي أغنى عنه كما أغنى^(٢) في قولك: « انتفى القيام » عن تقدير خبر له، فلا يكون لها على هذا الوجه خبر .

والشاهد فيه قوله : « ولا كريم مصبوح » فـ « مصبوح » يجوز أن يكون صفة لـ « كريم » على الموضع ويضم الخبر وعليه بنو تميم . ويجوز أن يكون خبراً كما قال أهل الحجاز .
(١) في (ش) : وعدل إلى .
(٢) في (ش) و (غ) : كما أغنى عنه .

١٣٥	[المعرب من الأسماء]
١٣٥	[تعريف المعرب]
١٣٦	[حكم المعرب من الأسماء]
١٣٦	[الإعراب]
١٣٧	[أنواع الإعراب]
١٣٨	[العامل]
١٤٠	[المعرب بالحركات و المعرب بالحروف]
١٤٧	[إعراب جمع المذكر السالم]
١٥٣	[الممنوع من الصرف]
١٥٦	[صرف ما لا يصرف]
١٥٨	[ما يقوم مقام علتين]
١٥٨	الآحاد العربية إلا نادراً. وقولنا : إلتادراً ^٥ ؛ لأنه قد جاء في الآحاد « ثمان ، ورباع ، وشتاح ^٥ وحراب ^٥ ».
١٥٩	[علة العدل]
١٦٦	[علة الوصف]
١٦٩	[أنواع التأنيث المانع من الصرف]
١٧٢	[صرف أسماء القبائل و البلدان]
١٧٣	[علة المعرفة]
١٧٣	[شرط العجمة في منع الصرف]
١٧٦	[شرط الجمع في منع الصرف]
١٨٣	[شرط التركيب في منع الصرف]
١٨٤	[شروط المختوم بالألف و النون في منع الصرف]
١٨٥	[شرط وزن الفعل في منع الصرف]
١٨٦	[تنكير الممنوع من الصرف]
١٩١	[حكم الممنوع من الصرف إذا دخله اللام و الإضافة]
١٩١	[حكم الممنوع من الصرف إذا صُغِرَ]
١٩٣	[المرفوعات]
١٩٣	[الفاعل]
١٩٤	[مرتبة الفاعل بعد الفعل]
١٩٧	[مواضع وجوب تقديم الفاعل]
١٩٩	[مواضع تأخير الفاعل وجوباً]
٢٠٠	[جواز حذف الفعل]
٢٠١	[حذف الفعل وجوباً]
٢٠٣	[التنازع]
٢٠٣	[صور التنازع]
٢٠٤	[اختلاف البصريين و الكوفيين في العامل في التنازع]
٢٠٧	[أثر إعمال الثاني]
٢١٠	[أثر إعمال الأول]
٢١١	[صورة ليست من باب التنازع]
٢١٤	[مفعول ما لم يسم فاعله]
٢١٩	[المبتدأ و الخبر]
٢٢٣	[تعريف الخبر]
٢٢٤	[الأصل في المبتدأ التقديم :]

٢٢٥ [مسوغات الابتداء بالنكرة]
٢٢٩ [الخبر الجملة]
٢٣٢ [الخبر الظرف]
٢٣٧ [تقديم المبتدأ و جواباً]
٢٤٠ [تقديم الخبر وجواباً]
٢٤٣ [تعدد الخبر]
٢٤٦ [اقتران الخبر بالفاء]
٢٥١ [حذف المبتدأ]
٢٥٢ [حذف الخبر]
٢٦١ [خبر «إن» و أخواتها]
٢٦٤ [خبر «لا» التي لنفي الجنس]

﴿يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ ، ٩

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ ، ٩

ابن درستويه، ١٢١

ابن عصفور، ٤٦، ٩٣

ابن يعيش، ٦٢، ٧٣، ١٠٤، ١١٦

أبو زيد، ٤٤، ٥١

أبو عبيدة، ٣٣، ٥٣

أبو عمرو، ٤٣، ٤٤

الربيعي، ٣٥

الرماني، ١١٥

الزجاج، ٣٠، ٣٥، ٤٢، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ١١٨، ١١٩، ١٢١

الزجاجي، ٣٣، ٤٦

الزخشري، ٤٧، ٨٧، ١١٥

الزيادي، ١١٩

السراج، ٣٠، ٣٣، ٣٥، ٥٣، ١٠٠

السيرافي، ٣٣، ٥٣، ٦٨، ٧٨، ١٠٠، ١٠٢، ١١٥

الشيخ، ١١٦، ١٣١

العبدى، ٣٥، ١١٥

الفارسي، ١٢، ٢٥، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٥، ٨٠، ١١٥، ١١٩، ١٢١

الفراء، ١٩، ٣٤، ٥١، ٥٣، ٧٦، ٩٠، ١٢٠، ١٢٧

الكسائي، ٢٩، ٥١، ٥٣، ٧٦، ٩٠، ١١٠، ١٢٠

المازني، ١٦، ٢١، ٣٣، ٥٩، ٦٤، ١١٩

المالكي، ١١٦، ١١٧

المبرد، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٥٠، ٥٢، ٥٩، ١٠٣، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٤

المصنف، ٣، ٤، ٦، ٧، ١١، ١٢، ١٦، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٧، ٤٧، ٦٠، ٦٢،

٧٩، ٨٠، ٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٦

المهدي، ٨٠

ركن الدين، ٣٦، ٦١

سيبويه، ١٦، ١٩، ٢١، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣،

٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٨٠، ٨٩، ٩٢، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦،

١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١

سيبويه، ٨

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَ إِنْنُ *** كَانُ فُقَيْرًا مَعْدَمًا قَالَتْ وَ إِنْنُ، ٩

ميرمان، ٣٥، ١١٩

نجم الدين، ٥، ٩، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠،

٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧١، ٧٧، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧،

٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٧، ١١٩، ١٢٠،

١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠

هشام، ٢٩، ٣١

يا صاح ما هاج الدموع^٥ الذرفن^٦ *** من طلل^٧ كالأنحمي^٨ أنهجن، ٩

يونس، ٤٤، ٥٣، ٥٧

[اسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس »]

قوله : (اسمُ « ما ولا » المشبهتين بـ « ليس » : هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا) .

قوله : (هُوَ ^(١) الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) جنس الحد يعم كل مسند إليه .

وقوله : (بَعْدَ دُخُولِهِمَا) [أي: دخول كل واحدة منهما في مسألتها ، يحترز به عن سائر ما أسند إليه ، لا بعد دخولهما] ^(٢) . ويرد عليه فاعل صفة اسم كل منهما ، فإنه مسند إليه بعد دخول هذه في مسألتها ، وهذه في مسألتها ، وليس باسم « لا » بما نحو : « أبوه » في قولك : « ما زيدُ القائمُ أبوه قاعداً » ، وقولك « لا رجلُ قائمُ أبوه ^(٣) قاعداً ^(٤) » .

قوله : (وَهُوَ فِي « لا » شَاذٌ) . يعني أن رفع المسند إليه بـ « لا » شاذ تشبيها لها بـ « ليس » . قال الشيخ : « إنما يأتي في الضرورة لا في سعة الكلام » ^(٥) . قال الشاعر ^(٦) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ

هذا البيت هو المشهور في احتجاجهم على مجيء « لا » بمعنى « ليس » . ونجم الدين يقول : « إنَّ « لا » لم تجيء بمعنى « ليس » ^(٧) . ويقول : « إنَّ « لا » في هذا البيت هي التي لنفي الجنس إلا أنه ألغاهما عن العمل للضرورة ؛ لأنه قد جاء إلغؤها من غير تكرير ^(٨) . قال : « ولم يسمع خبرها منصوباً حتى يكون نصاً في كونها بمعنى ليس ^(٩) » .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) سقطت من (أ) ، وما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٤) بعد هذا المثال في (غ) زيادة هي : (قال نجم الدين : « ولو قال في حدود هذه الأخبار : (هو المسند بعد دخول هذه النواسخ الذي كان في الأصل خير المبتدأ) ، وفي حد أسمائها : (هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ) لسلم من هذه الاعتراضات » .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ٣٨٦/١ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك في الكتاب ١ / ٥٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٩ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٨٣ ، وخزانة الأب ١ / ٤٤٥ . وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٣٦٧ ، وأمالى ابن الحاجب ١ / ٣٢٦ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢٦٢ . والشاهد فيه قوله : « لا براح » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » فرفع بها الاسم وهو « براح » ، وحذف خبرها . وهذا الإعمال شاذ .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٦٣ .

(٨) ينظر : السابق ١ / ٢٦٣ .

(٩) ينظر : السابق ١ / ٢٦٣ .

وخبرها في البيت^(١) جارٌ ومجرورٌ ، أي : لي . وقول سواد بن قارب^(٢) ^(٣) :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ليس منه^(٤) تصريح بنصب خبرها لزيادة الباء ، فلا يكون حجةً على نجم الدين . وأما قوله^(٥) :

ذَكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانَا

فضعيف ؛ لأنه^(٦) أعمل « لا » في المعرفة ، والمشهور دخولها على النكرة ، ولعله عند نجم الدين

قول من لم^(٧) يجتج بلغته . وكذا ما روي نحو هذا ، والله أعلم .

وأما « ما » فأعملها الحجازيون^(٨) دون التميميين على ما يأتي ، قال الله^(٩) تعالى ﴿ مَا هَذَا

بَشَرًا ﴾^(١٠) ، [وقال تعالى] ^(١١) ﴿ مَا هِيَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾^(١٢) . وقد تدخل على المعرفة والنكرة . وتأتي في

السعة وفي الضرورة .

(١) في (غ) : هذا البيت .

(٢) سواد بن قارب الأزدي الدوسي . كان كاهناً في الجاهلية ، له صحبة ، وكان شاعراً ، عاش إلى خلافة عمر ، ومات بالبصرة نحو ١٥ هـ . ينظر : الاستيعاب ٢ / ٢٣٢ ، وأسد الغابة ٢ / ٥٩٠ ، والإصابة ٣ / ١٨١ .

(٣) البيت من البحر الطويل ، وهو لسواد بن قارب في شرح عمدة الحفاظ ٢١٥ ، والجنى الداني ٥٤ ، والمقاصد النحوية ٢ / ١١٤ ، وشرح التصريح ١ / ٧٠٤ ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٩٤ ، ومغني اللبيب ٤١٩ وشرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٣٦٦ .

والشاهد فيه قوله : « لا ذو شفاعة بمعنٍ » حيث عملت « لا » عمل « ليس » وهي لا تعمل هذا العمل إلا في الضرورة عند الجمهور . والرضي يرى أنها لا تعمل هذا العمل لا في الاختيار ، ولا في الضرورة ، ولا شاهد للجمهور في هذا البيت - على ما يرى الخالدي - لزيادة الباء في خبرها الذي يمنع التصريح بنصبه .

(٤) في (ش) و (غ) (فيه) بدل (منه) .

(٥) البيت من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ، والنجم الثاقب ١ / ٢٨٢ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧١١ ، والموضح في تبين أسرار معاني الموشح ١ / ٢٤٥ .

والشاهد فيه قوله : « لا الدارُ داراً ولا الجيرانُ جيراناً » حيث عملت « لا » على « ليس » . والخالدي لا يرى ذلك ؛ لأنه أعمل « لا » في المعرفة ، والأصل أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

(٦) في (غ) : لأن .

(٧) في (غ) : لا .

(٨) ينظر : الإنصاف ١ / ١٦٥ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٨ ، ومغني اللبيب ٣٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٣٥ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) يوسف : ٣١ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) المجادلة : ٢ .

[المنصوبات]

قوله : (الْمَنْصُوبَاتُ) . قدّم المنصوبات لأن الفعل يتعدى إليها بنفسه ، ولا يتعدى إلى المجرورات إلاّ بواسطة .

قوله : (هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمَفْعُولِيَّةِ) .

قوله : (مَا) جنس الحد ، يعم كل اسم .

وقوله (اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمَفْعُولِيَّةِ) يحترز // به عن المرفوعات والمجرورات .

ومعنى الاشتمال: الاحتواء، والإحاطة^(١) بحيث يكون عِلْمُ المفعولية حركة من حركاته^(٢)، أو حرفاً من جملة حروفه.

وعِلْمُ المفعولية الفتحة ، وهي الأصل مثل : « ضربتُ زيداً ، ورجالاً » ، والكسرة مثل « ضربتُ الزينبات ، أو^(٣) زينبات » ، والألف مثل : « ضربتُ أباك ، وأخاك » إلى آخر الأسماء الستة . والياء مثل : « ضربتُ الزيدَينَ وَ الزيدَينَ^(٤) » .

وقد ذكّر الضمير وإن كان راجعاً إلى المنصوبات لَمَّا أخرج عنه بـ « ما » ولفظها مُذَكَّرٌ^(٥)، والضمير إذا توسط بين مذكر ومؤنث ، وهما لمدلول واحدٍ جاز في الضمير التذكير والتأنيث

والمفعولية تشمل^(٦) المفاعيل الخمسة ، وما أشبهها من سائر المنصوبات .

(١) في (ش) : الإحاطة والاحتواء .

(٢) في (ش) و (غ) : جملة حركاته .

(٣) في (ش) : (و) بدل (أو) .

(٤) سقطت (والزيدَينَ) من (ش) .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (غ) تشتمل على .

[المفعول المطلق]

قوله : (فَمَنْهُ : الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ) . أي: فمما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق .
 قدّمه لأنه^(١) المفعول في الحقيقة المخرج من العدم إلى الوجود بخلاف سائر المفاعيل ، فقد تكون موجودة قبل وجوده غالباً . وسُمِّي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنه أُطْلِقَ عليه اسم المفعول^(٢) من غير قيد بخلاف سائر المفاعيل ، فلا يطلق عليها اسم المفعول إلاّ مقيداً بقيد نحو : « به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » ويسمى مَصْدَرًا ؛ لأنه يصدر عنه الفعل ، أي : يشتق منه . ويسمى: فعلاً ، وحدثاً ، وحدثاناً ، فله خمسة أسماء .

قوله : (وَهُوَ اسْمٌ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ فِعْلٌ مَذْكُورٌ بِمَعْنَاهُ) .

قوله : (اسْمٌ مَا فَعَلَهُ فَاعِلٌ^(٣)) جنس الحد يعم المفعول المطلق وغيره .

قال ابن الحاجب: « وإنما ذكر (اسْمٌ) ولم يكتب بـ (ما) ، ويقول : ما فعله فاعل فعل إلى آخره ؛ ليخرج « ضربت » الثاني في قولك : « ضربتُ ضربتُ »^(٤) . قلنا: ولو فسرنا (ما) بـ (اسمٍ)^(٥) (٦) كما دخل^(٧) ؛ لأننا في قسم الأسماء إلا أنه أراد التبيين .

قوله : (مَذْكُورٌ)^(٨) احتراز من القيام في قولك : « أعجبتني القيام » ؛ لأنه لم يذكر فعله المشتق منه وهو « قَمَتُ » .

وقوله: (بِمَعْنَاهُ) احتراز عن^(٩) « قيامي » في قولك: « كرهت قيامي » ؛ لأن « كرهت » ليس بمعنى القيام .

وكان عليه أن يقول: « ذُكِرَ بياناً له » ؛ لتخرج الكراهية التي في قولك: « كرهت كراهي » لأن كراهي لم تذكر في هذا المثال لبيان الفعل، بل ذكرت لبيان من وقعت عليه الكراهية^(١٠) .

(١) في (غ) : لأن .

(٢) سقطت (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : فاعل فعل .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٣٨٩/٢ .

(٥) في (غ) : اسم .

(٦) في (ش) و (غ) : باسم لأننا في قسم الأسماء لما دخل إلا أنه .

(٧) أي : لما دخل « ضربت » الثاني في قولك : « ضربتُ ضربتُ »

(٨) قوله « مذكور » صفة لـ « فِعْلٌ » في قوله : (فاعلٌ فِعْلٌ مذكور) .

(٩) في (ش) و (غ) : من .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

[أنواعه]

قوله : (وَيَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ ، وَالنُّوعِ ، وَالْعَدَدِ) .

فالذي للتأكيد : ما لا تزيد دلالاته على دلالة الفعل ، بل لو سكت عنه لفهم من الفعل مثل : « ضربت ضرباً ، ودخلت دخولاً ، وقعدت جلوساً » ، مثال الذي بمعنى التأكيد من الكتاب العزيز قول الله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾^(١) ، ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(٢) ، و ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(٣) ، ﴿ وَقَتُلُوا تَقْتِيلًا ﴾^(٤)

والذي للنوع : ما يدل على نوع من الفعل مخصوص ، و كثير جداً منه المبني على « فَعْلَةٌ » من فِعْلٍ جاء مصدره التأكيدي على غيرها نحو : « جَلَسَةٌ » ، فإن تأكيده على : « جلوساً » ، ومَرَّتَهُ على « فَعْلَةٌ » نحو : « جَلَسَةٌ » ؛ ولهذا قال بعض الأدباء^(٥) :

الفَعْلَةُ لِلْمَرَّةِ وَالْفِعْلَةُ لِلْحَالَةِ وَالْمَفْعَلُ لِلْمَوْضِعِ وَالْمِفْعَلُ لِلآلَةِ .

وهذا هو الأكثر، وقد^(٦) تجيء الفِعْلَةُ للتأكيد نحو « نَشَدَ نَشْدَةً »^(٧) . ومن النوع : المحلى بـ « لام » العهد نحو : « ضربتُ الضربَ » لضرب معهود منه^(٨) متصف بصفة مخصوصة ، ومنه : « رجع القهقري » ، و « اشتمل الصماء »^(٩) ، وقعد القرفصاء » ، ومنه المصدر الموصوف نحو : « ضربته ضرباً شديداً ، وضربته أيّ ضربٍ ، وضربته أبلغ ضربٍ ، وضربته سوطاً ، وضربته ضربَ الأمير » ، وغير ذلك .

والذي للعدد : ما دل على مرات الفعل نحو : « ضربته ضربة ، أو ضربتين أو ضربات » .

(١) النساء : ١٦٤ .

(٢) نوح : ١٧ .

(٣) المزمل : ٨ .

(٤) الأحزاب : ٦١ .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) في (ش) و (غ) : وإلا فقد .

(٧) نَشَدَ الصَّالَةَ نَشْدًا وَنَشْدَةً وَنَشْدَانًا : طلبها ، وعرفها . ينظر : القاموس المحيط (نشد) ٣٠٤ .

(٨) في (غ) ومنه .

(٩) اشتمال الصماء : هو أن يتجمل الرجل بثوبه ، ولا يرفع منه جانباً ، وإنما قيل لها صماء ؛ لأنه إذا اشتمل بها سدّ

على يديه ورجليه المنافذ كلها ، كأنها لا تصل إلى شيء ، ولا يصل إليها شيء كالصخرة الصماء التي ليس فيها

خرمة . ينظر : النهاية في غريب الحديث ٣ / ٥٤ ، واللسان صمم ٧ / ٤١٣ .

[حكمه من حيث التثنية والجمع]

قوله (فَلَاوَلَّ لَا يُثَنَّى ، وَلَا يُجْمَعُ) ؛ لأنه موضوع للماهية الكلية التي^(١) تصدق على القليل والكثير على اختلاف أنواعه ، فتعذر تثنيته وجمعه . قال الشيخ : « إذ حقيقة التثنية أن تقصد إلى أمرين // متميزين اشتركا في اسم واحد ، فتزيد علامة في أحدهما اختصاراً . وقد تعذر في الحقيقة . وأما الثاني والثالث فصح ذلك لصحة حصول مثله^(٢) معه^(٣) ؛ لأن الثاني للنوع المتميز عن نوع آخر ، فإذا انضم إليه نوع آخر تثنى بسببه . والثالث ظاهر^(٤) »^(٥) .

واعلم أن المفعول المطلق يشمل المنصوب على أنه مفعول مطلق ، والمرفوع المقام مقام الفاعل^(٦) ، لا المصدر المرتفع على الفاعلية ، أو على الابتداء ، أو على الخيرية ، أو انتصب مفعولاً به أو حالاً ، أو غير ذلك ، فليس بمفعول مطلق .

[المفعول المطلق الذي بغير لفظ فعله]

قوله : (وَقَدْ يَكُونُ بغير لَفْظِهِ) . أي : قد^(٧) يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل الناصب له نحو : « قعدتُ جلوساً ، وحُبستُ منعاً » ؛ لصدق الحد عليه .
والملاقي لناصره في الحروف قد يكون غير مصدره ، بل قائم مقام مصدره وهو^(٨) في الحقيقة مصدر لمطاوعه نحو : قوله تعالى [﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾]^(٩) ف « نباتاً » ليس مصدرًا لـ « أنبتكم » بل هو مصدر لـ « أنبتم » الذي هو مطاوع^(١٠) « أنبتكم »^(١١) .

(١) في (غ) الذي .

(٢) في (غ) : الأمثلة .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٩٢/٢ .

(٦) نحو : ضُربَ ضرباً شديداً . قال ابن الحاجب في شرحه للكافية ٣٨٩/٢ : « ولا شك أنا ذكرنا تعريفه ههنا لينتصب ، ولكن بعد أن عرفنا أن منه قسماً يجب رفعه ، وهو إذ قصد إقامته مقام الفاعل وجعله أحد الجزئين . »

(٧) سقطت من (ش)

(٨) في (غ) وهي .

(٩) نوح ١٧ .

(١٠) في (ش) مضارع .

(١١) و التقدير : وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً . هذا مذهب سيويه ، والمبرد . ومذهب المازني ، والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر ، قال الرضي : « وهو أولى ؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحنة » . ينظر : الكتاب ٨١/٤ ،

والمقتضب ٢٠٤/٣ ، وشرح المفصل ١١١/١ ، وشرح الرضي ٢٧٣/١ ، والارتشاف ١٣٥٤/٣ .

ويكون أيضاً مصدرًا لمطاوعه [^(١) نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ ^(٢)]
 فـ « تبتيلاً » ^(٣) ليس مصدرًا لـ « تبتل » ^(٤) بل لمطاوعه وهو « يتتلكم » ^(٥) الذي هو مطاوع « تبتل
 تبتل » تقول: « تبتلته فتبتل تبتلاً » ^(٦) .

[حذف العامل في المفعول المطلق]

قوله : (وَقَدْ يُحَذَفُ الْفِعْلُ جَوَازًا) . لا بد للجواز من قرينة إمّا حالية ، وإما ^(٧) مقالية ،
 فالحالية قدوم من يقدم ، فتقول : « خير مقدم » فقدومه قرينة على أن المحذوف « قدمت » .
 والمقالية نحو قول من قال: « كيف قرأ زيدٌ ؟ » ، فتقول مجيباً له : « قراءة حسنة » [أي : قرأ قراءة
 حسنة] ^(٨) .

قوله: (ووجوباً سماعاً [مثل: سَقِيًا، ورَعِيًا، وخَيْبَةً، وجدَعًا، وحمَدًا، وشُكْرًا، وعَجَبًا] ^(٩)) .
 أي : طريق علمها السماع .

اعلم أن المصادر التي يحذف ناصبها وجوباً سماعاً مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها
 بحذف أفعالها ، وجعلوا المصدر عوضاً منها ^(١٠) للكثرة [فهي في المعنى معللة بالكثرة] ^(١١) إلا أنه
 لما لم يقدر على ضابط يعرف به ^(١٢) ما كثر مما لم يكثر احتياج إلى السماع ، فمعرفة ما كثر
 ولم ^(١٣) يعرف بضابط ^(١٤) ليس ^(١٥) من حظ النحوي ، بل من حظ اللغوي .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) المزمّل (٨) .

(٣) في (ش) فتبتل .

(٤) في (غ) : تبتيل .

(٥) في (غ) (يتكلم) بدل (يتتلكم) .

(٦) في (ش) و (غ) : تبتيلاً .

(٧) في (ش) و (غ) : أو .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٤ .

(١٠) في (ش) : عنها .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) سقطت (به) من (ش) .

(١٣) في (ش) : وما لم .

(١٤) في (غ) : له ضابط .

(١٥) في (ش) : فليس

واعلم أن « الخيبة »: عدم الحصول على المراد. و « الجدع »: قطع الأنف، أو الأذن ،
أو الشفة ، أو اليد . و « السحق » : البعد . هذا ما ذكره^(١) المصنف^(٢) و جاز الله^(٣) .
قال^(٤) نجم الدين^(٥): « الذي أرى أن هذه المصادر^(٦) وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها من
فاعل ، أو مفعول مجرور بحرف جر ، أو إضافة المصدر إليه فليست مما يجب حذف فعله ، بل
يجوز : « سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعيًا » إلى آخرها . قال علي — عليه السلام — في الخطبة
البكالية^(٧) : « نحمده على عظيم إحسانه، ونير برهانه، ونوامي فضله وامتتانه . حمداً يكون لحقه
أداء^(٨) . « وأما ما يُبين^(٩) فاعله أو مفعوله بحرف الجر أو بالإضافة^(١٠) ، لا لبيان النوع —
وقولنا: « لا لبيان النوع » [احتراز من نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَعَىٰ لَهُا سَعِيَهَا ﴾^(١١)]^(١٢) — نحو:
﴿ كَتَبَ اللَّهُ ﴾^(١٣) ، و ﴿ صَبَّغَةَ اللَّهُ ﴾^(١٤) ، و ﴿ سُنَّهَ اللَّهُ ﴾^(١٥) ، و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾^(١٦) ^(١٧) ،
و ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابِ ﴾^(١٨) ، و « سبحان ، ومعاذ الله »^(١٩) ، و « بؤساً لك أي : شدة ، وسحقاً
لك أي: بعداً ، وبعداً لك أيضاً »^(٢٠)، و « عقراً لك » أي: جرحاً ، وجدعاً لك ، وشكراً لك ،

-
- (١) في (ش) و (غ) : هذا على ما ذكره .
(٢) يعني من وجوب الحذف قياساً في هذه المصادر .
(٣) ينظر : الفصل ٦٣ ، و شرحه لابن يعيش ١ / ١٣ .
(٤) في (ش) و (غ) : وقال .
(٥) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٧٤ .
(٦) في (غ) : (في) بدل (و) .
(٧) ينظر : نهج البلاغة ١ / ٤٢٩ .
(٨) في (ش) و (غ) بعد قوله (أداء) : (فاستعمل ناصبها) ، وفي (غ) ناصبه .
(٩) في (غ) : يبين .
(١٠) في (ش) : (بالإضافة أو بحرف الجر) عكس .
(١١) الإسراء : ١٩ .
(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .
(١٣) النساء : ٢٤ .
(١٤) البقرة : ١٣٨ .
(١٥) الأحزاب : ٣٨ ، ٦٢ ، . وغافر : ٨٥ و الفتح : ٢٣ .
(١٦) الروم : ٦ .
(١٧) ما مضى هي أمثلة ما يُبين فاعله بالإضافة .
(١٨) محمد : ٤ .
(١٩) هذان مثالان لما يُبين مفعوله بالإضافة .
(٢٠) هذه أمثلة ما يُبين فاعله بحرف جر .

وحمداً لك ، وعجباً منك ^(١) . فيجب حذف الفعل ^(٢) في جميع ذلك قياساً ^(٣) .

قوله : (وقياساً في مواضع) .

المراد بالقياس : أن يكون هناك ضابطٌ كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط .

قوله (منها : ما وقع مُثَبِّتاً) .

اعلم أنه حُذِفَ فِعْلُ هذا القسم باجتماع شيعين :

أحدهما : أن يكون مُثَبِّتاً بـ « إلا » أو معناها بعد نفي ، أو يكون مكرراً .

الثاني : أن يكون ناصبه خبراً عن اسم لو جعلت المصدر خبراً عنه لم يكن إلا مجازاً ؛

لكون ذلك الاسم صاحب المصدر ^(٤) .

واحترز بقوله : (مُثَبِّتاً) عن قولك : « ما زيدٌ سيراً » فإنه يجوز فيه : « ما زيدٌ يسيرٌ ^(٥) سيراً » .

وقوله : (بَعْدَ نَفْيِ) احتراز من ^(٦) قولك : « زيدٌ سيراً » ؛ لأنه يجوز ^(٧) فيه « زيدٌ يسرٌ // سيراً » . ٢٤ / ب

وقوله : (أَوْ مَعْنَى نَفْيِ) لإدخال نحو : « إنما أنت سيراً » ؛ لأنه بمعنى : « ما أنت إلا سيراً » .

وقوله : (دَاخِلٌ عَلَى اسْمِ) احتراز عن قولك : « ما سرت إلا سيراً » .

وقوله : (لَا يَكُونُ خَبِراً عَنْهُ) ^(٨) احتراز عن قولك : « ما سيري إلا سيرٌ حسنٌ » .

ومثال ما جمع القيود : « ما أنت إلا سيراً ، وما أنت إلا سيرَ البريد ، وما أنت إلا السيرَ

وإنما أنت سيراً ، وإنما أنت سيرَ البريد ، وإنما أنت السيرَ ، وزيدٌ سيراً سيراً » .

ولا بد أن يكون التكرير بعد اسم لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه [إلا مجازاً ، وإن لم

يُفِده لفظ الحاجبية ، لكنه قد صرح به المصنف في الشرح بقوله : « المراد تكرر ^(٩) المصدر في موضع

خبر عما لا يصح أن يكون المصدر خبراً عنه] ^(١٠) ظاهراً ^(١١) . فليس منه قولك : « ضربت

(١) هذه أمثلة ما يُبين مفعوله بحرف جر .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٤) في (ش) : ذلك المصدر .

(٥) في (ش) : يشير .

(٦) في (ش) و (غ) : عن .

(٧) في (ش) : لا يجوز .

(٨) أي : لا يقع المفعول المطلق خبراً عنه .

(٩) في (ش) : تكرر .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ٢ / ٣٩٧ .

ضرباً ضرباً ، وقوله تعالى ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ (١) (٢) .

قالوا: وإذا حصل التكرير بعد « إلا » نحو: « ما أنت إلا سيراً سيراً » كان الحذف (٣) أوجب .

[المصدر التفصيلي]

قوله : (وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ [مِثْلُ: ﴿ فَشُدُّوا أَلْوَثَاقَ فَإِمَّا

مَثًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾] (٤) [(٥)) .

مضمون الجملة: مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو (٦) المفعول . فمضمون « شدوا الوثاق » : شدُّ الوثاق . وأثر المضمون : فائدته ومقصوده . وسُمي أثراً لتأخر حصوله بعد حصول المضمون كتأخر الأثر عن المؤثر . وتفصيل ذلك (٧) : بيان أنواعه . وضابط هذا القسم أن تُذكر (٨) جملةً خبريةً أو طلبيةً تتضمن (٩) مصدرًا يُطلب منه فوائد، فإذا ذكرت تلك الفوائد (١٠) بألفاظ مصادر منصوبةٍ مفعولةٍ مطلقَةٍ عقيب تلك الجملة المتضمنة للمصدر وجب حذف أفعالها ؛ لصحة قيام ما يتضمن ذلك المصدر (١١) مقام ما يتضمن (١٢) تلك الفوائد (١٣)

فقوله : (تَفْصِيلاً) احتراز عن أن يقع غير تفصيل نحو : « منتتُ منَّا » .

وقوله : (لِأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ) احتراز عن وقوعه تفصيلاً لنفس المضمون كقولك : « زيدٌ يسافر سفراً قريباً أو بعيداً » .

(١) الفجر : ٢١ .

(٢) فإن المصدر المكرر في هذين إنما دخل على فعل، وليس على اسم .

(٣) في (ش) و (غ) : حذف الفعل .

(٤) محمد ٤ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٥ .

(٦) في (ش) : (و) بدل (أو) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في (ش) : يذكر .

(٩) في (ش) : يتضمن .

(١٠) في (غ) : المصادر .

(١١) وهي الجملة المتقدمة .

(١٢) في (غ) : يتضمن .

(١٣) أي : أفعالها الناصبة لها .

وقوله^(١): (مِثْلُ^(٢) ﴿ فَشُدُّوا أَلْوَثَاقَ ﴾^(٣)) جملة تتضمن « شدُّ الوثاق » ، والمطلوب منه إمَّا قتلٌ أو استرقاقٌ أو مَنْ أو فداءً، فقد فصلَّ اللهُ^(٤) هذا المطلوب بقوله: ﴿ فَأَمَّا مَتًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(٥) والناصب المحذوف^(٥): « تمنون وتفادون ». وتقول في الخبرية: « زيد يكتبُ فقراءً بعدُ أو بيعاً » .

[المصدر التشبيهي]

قوله : (وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ عِلَاجًا [بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ مِثْلُ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ حِمَارٍ وَصُرَاخٌ صُرَاخِ الثَّكْلِيِّ »]^(٦)) . إلى آخره .
يعني : أن قوله : (صَوْتٌ حِمَارٍ) مصدر فائدته التشبيه به^(٧) .

قوله : (بَعْدَ جُمْلَةٍ) يعني به^(٨) نحو^(٩) : « له صوتٌ » ، وقد احترز به عن وقوعه بعد مفرد نحو : « الصوتُ صوتُ حمارٍ » .

قوله : (مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ) أي : بمعنى المصدر^(١٠) ، وذلك الاسم هو « صوتٌ » المرفوع بالابتداء في قوله : « له^(١١) صوتٌ » ، وقد احترز به عن نحو : « مررت به فإذا له ضربٌ صوت حمارٍ » ذكره المصنف^(١٢) .

قوله : (وَصَاحِبِهِ) . وهو كالضمير^(١) الجرور باللام في قوله : « له صوتٌ » فانه صاحب ذلك الاسم الذي بمعنى المصدر . وقد احترز به^(٢) من قولك : « مررت به فإذا في الدار صوتٌ صوت حمارٍ » .

-
- (١) في (ش) : فقوله .
 - (٢) سقطت من (ش) و (غ) .
 - (٣) محمد : ٤ .
 - (٤) في (ش) : الله تعالى .
 - (٥) في (غ) : المحذوف منه .
 - (٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية .
 - (٧) سقطت من (غ) .
 - (٨) في (ش) و (غ) : بها .
 - (٩) سقطت من (غ) .
 - (١٠) في (ش) و (غ) : هذا المصدر .
 - (١١) سقطت من (غ) .
 - (١٢) ينظر شرح الكافية له : ٤٠٠/٢ .
 - (١) في (ش) : الضمير .
 - (٢) سقطت (به) من (ش) .

قال نجم الدين: « وكان عليه أن يضم إليه شرطاً آخر ، وهو أن يكون ذلك الاسم المضمون للجملة الذي بمعنى المصدر المنصوب عارضاً لصاحبه غير لازم، حتى يخرج عن نحو قولهم: « له علمٌ علمُ الفقهاء ، وهدى هدى الصلحاء »^(١) . قلت^(٢) : ومع وجود: « علاجاً » إذا صح كونه ثابتاً في الكافية عن المصنف^(٣) لم نحتاج إلى هذا الشرط الذي ذكره نجم الدين . وأكثر النحاة^(٤) على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبينه ، دلت^(٥) عليه الجملة المتقدمة دلالة مغنية عنه ؛ فلذا وجب حذفه ، وتقدير العامل : يصوت صوت حمار ، أي: تصويت حمار. وظاهر كلام سيبويه^(٦) أن هذا المصدر منصوب بقوله : « له صوت » لا بفعل مقدر . وقيل^(٧) العامل في « صوت حمار » : « صوت » المرفوع // في قوله : « له صوت ؛ »^(٨) لأنه بمعنى تصويت ، فيعمل عمل فعله . وضعفه نجم الدين^(٨) بأن المصدر لا يعمل إلا إذا صح تقديره بـ « أن » و الفعل ، ويسمُج إذا قلت : « مررتُ به فإذا له أن يصرخ صراخ الشكلى »

أ/٢٥

[المصدر المؤكد لنفسه]

قوله : (وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مَضْمُونٌ جُمْلَةً لَا مُحْتَمَلٌ لَهَا غَيْرُهُ) . يعني : يكون المصدر مضمون جملة لا تحتل إلا ذاك المصدر .
قوله : (مَضْمُونٌ جُمْلَةً) احتراز من وقوعه مضمون مفرد نحو : « ضربت ضرباً » .

(١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٨٦ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) قد صح ذلك، فهذا الدكتور طارق نجم الدين قد قام بجمع كثير من نسخ الكافية، وهي في جميعها مثبتة ، وإنما كانت نسخة الرضي رحمه الله غير مثبتة فيها هذه الكلمة كما أشار إلى ذلك العياني في كتابه الموضح على الموشح ١ / ٢٥٥ . والمراد بالعلاج : فعل يحتاج حدوثه إلى تحريك عضو كالضرب والشتم . وغير العلاج ما لا يحتاج إليه كالعلم والظن . ينظر الوافية في شرح الكافية ٨٤ . وقال ابن أبي القاسم : « ما كان يزول أو ما هو عارض غير لازم كالصوت » . ينظر : النجم الثاقب ١ / ٢٩٥ .

(٤) واختاره ابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٢٣٠ . وانظر : شرح الرضي ١ / ٢٨٦ ، والارتشاف ٣ / ١٣٧٧ .

(٥) في (ش) : ودلت .

(٦) قال في الكتاب ١ / ٣٥٥ : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على الفعل المتروك إظهاره ... ولكنك لما قلت : له صوت ، علم أنه قد كان ثم عملٌ ، فصار قولك : فإذا له صوتٌ بمنزلة قولك : فإذا هو يصوتُ، فحملت الثاني على المعنى » .

(٧) ينظر : شرح المفصل ١ / ١١٥ ، وشرح الرضي ١ / ٢٨٧ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٥٥ .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٨٧ .

قوله : (لا مُحْتَمَلٌ لَهَا غَيْرُهُ) احتراز من القسم الذي بعده ، فقولك : « له علي ألف درهم » مضمونها الاعتراف ، ولا محتمل لها سواه . ومنه قوله^(١) :

إِنَّ نِزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارًا دَعْوَةَ أَبْرَارٍ دَعَا أَبْرَارًا

أي : أصبحت تدعو نزاراً ، أي : يدعو^(٢) بعضهم بعضاً . ومنه : « الله أكبر دعوة الحق » ؛ لأن قوله « الله أكبر » أول الأذان الذي هو الدعاء^(٣) الحق .

قوله : (وَيُسَمَّى تَوْكِيداً لِنَفْسِهِ) ؛ لأن الاعتراف المنطوق أكد الاعتراف المضمون كما أكد « ضرباً » « الضرب » الذي هو مضمون الفعل إلا أن « الضرب » مضمون مفرد ، والاعتراف مضمون جملة قامت مقام عامله الذي هو « أعترف »^(٤) فوجب حذفه بخلاف « ضرباً » فإنه مضمون مفرد هو^(٥) عامله .

[المصدر المؤكد لغيره]

قوله : (وَمِنْهَا مَا وَقَعَ مَضْمُونٌ جُمْلَةً لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ) .

قوله : (مَضْمُونٌ جُمْلَةً) احتراز عن « القهقري » في نحو : « رجع القهقري » ، فإنه مضمون مفرد .

قوله : (لَهَا مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ) احتراز عما قبله ، أي : مسألة الاعتراف .

قال نجم الدين : « المؤكد لغيره في الحقيقة مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ ، وإلا فليس مُؤَكَّدٌ ؛ لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرر^(١) ، والمكرر إنما يؤكد نفسه »^(٢) .

قوله : (نَحْوُ : « زَيْدٌ قَائِمٌ حَقًّا ») فـ « زيدٌ قائمٌ » ظاهره الحق ، وهو مُؤَدَّى لفظه ؛ إذ لم يوضع إلا للصدق ، لكنه يحتمل احتمالاً عقلياً أن يكون كذباً ، فيكون باطلاً .

(١) البيت من البحر الرجز ، وهو لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه ، وإنما في الكتاب ١ / ٣٨٢ ، وهو بلا نسبة في التمام ٤٠ ، والمخصص ١٥ / ١٣٧ ، وشرح المفصل ١ / ١١٧ .

والشاهد في قوله : « دعوة » حيث نصبت على المصدر المؤكد به ما قبله ؛ لأنه لما قال : « إن نزاراً أصبحت نزاراً » علم أنهم على دعوة برة ؛ لاصطلاحهم وتألفهم .

(٢) في (غ) : تدعو .

(٣) في (غ) : أول الدعاء .

(٤) في (ش) : اعتراف .

(٥) في (ش) : الذي هو .

(١) في (غ) : تكرر .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٢٩١ .

قوله : (وَيُسَمَّى تَوْكِيداً لغيره) . قال المصنف : « معنى التوكيد لغيره : التوكيد لدفع احتمال غيره »^(١) . يعني أن قوله : « حقاً » دفع الباطل فأكد نفسه ، ودفع غيره . ولم يُجأ به إلا لغرض دفع غيره بخلاف المؤكد لنفسه فلم يُذكر لمثل هذا الغرض .

وقال نجم الدين : « سمي توكيداً لغيره مع أن اللفظ السابق - أي : « زيدٌ قائمٌ » - دالٌّ عليه نصاً ؛ لأنك ما تؤكد بمثل هذا التأكيد إلا عند^(٢) توهم المخاطب للباطل والكذب الذي هو نقيض مدلول^(٣) الجملة السابقة ، وغلب في ذهنه^(٤) كذب مدلولها . فكأنك أكدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه^(٥) . والنص غير المحتمل بخلاف المؤكد لنفسه فلا يجيء لمثل هذا الغرض »^(٦) . ومن هذا قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾^(٧) ، ونحو : « هذا زيدٌ غير ما تقول » أي : قولاً غير قولك . قال أبو طالب^(٨) ^(٩) :

إذَنْ لَا تَبْعَنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ مِنْ الدَّهْرِ جِدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ^(١) .

أي : قولاً جِدًّا^(٢) .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٣١/١ .

(٢) كتب فوقها في الأصل : إذا .

(٣) في متن الأصل و (ش) : (مضمون) ، وما أثبتته تصحيح من هامش الأصل ، و (ش) ، و متن (غ) .

(٤) في هامش (ش) : (ذهنه) . وفي المتن : (ظنه) .

(٥) في (غ) : تقيضه .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٩٥ / ١ .

(٧) مريم : ٣٤ .

(٨) في (ش) و (غ) : رحمه الله .

(٩) أبو طالب هو : عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشي . عم النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ومن رجال بني هاشم ورؤسائهم ، خطيب عاقل شاعر . حمى النبي - صلى الله عليه وسلم - ومواقفه معه مشهورة ، لكنه لم يسلم ، وفيه نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَاهْتَدِي مِنْ أَحْبَبْتِ ﴾ . والشيعنة الإمامية ، وأكثر الزيدية يقولون بإسلامه . مات سنة ٣٣ هـ . ينظر : طبقات ابن سعد ٧٥/١ ، والإصابة ١٩٦/٧ ، والأعلام ١٦٦/٤ .

(١) البيت من البحر الطويل ، وهو لأبي طالب في شرح الكافية للرضي ٢٩٠ / ٢ ، وفي السيرة النبوية ٢٨٠ / ٢ وخزانة الأدب ٥٠ / ٢ .

والشاهد فيه قوله : « لا تبعناه ... جداً » على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكداً لنفسه ؛ لأنه إما مع صريح القول كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾ ، أو ما هو في معنى القول كما في هذا البيت ، فإن قوله : « جداً » مصدر مؤكد لما يحتمل غيره ، فإن قوله : « اتبعناه » يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجدل وهو مفهوم من اللفظ ، وأن يكون قاله عن طريق الهزل وهو احتمال عقلي ، فأكد المعنى الأول بما هو في معنى القول ؛ لأنه أراد به قولاً جِدًّا .

(٢) في (غ) بعد (جداً) : والناصب لـ (حقاً) محذوف ، أي : قولك قولاً حقاً .

[المصادر المثناة لقصد التكرير]

قوله : (وَمِنْهَا^(١) مَا وَقَعَ مُثْنِيٌّ مِثْلُ : « لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ») . لهذا حيثتان :

إحدهما : سماعية، وهي وقوعه مثنىً تثنيةً يراد بها التكرار^(٢) . قال المصنف : « لأنه خلاف القياس »^(٣) .

والثانية : قياسية، وهي حذف الفعل الناصب ، فإذا وجد المصدر مثنىً تثنيةً للتكرار^(٤) حكم بوجوب حذف الفعل الناصب له قياساً . هذا معنى القياس . وإنما وجب الحذف ؛ لأنهم جعلوا اللفظ المقدر في التكرار^(٥) ، أي : « لَبَّأً لَبَّأً » نائباً مناب الفعل ، ودالاً عليه ؛ فلذلك حذفوه . وقال نجم الدين : « ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف^(٦) بها وجوب حذف فعله

سواء كان المراد بالتثنية // التكرير أو غيره ، بل الضابط للحذف^(٧) في هذا وأمثاله إضافته إلى ٢٥ / ب الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل^(٨) »^(١) .

وأصل « لبيك »^(٢) : « أَلْبُ لَكَ إلباين » ، أي : أقيم لخدمتك وامثال مأمورك ، ولا أبرح عن مكاني كالمقيم في موضع . والتثنية للتكرير ، أي : إقامة بعد إقامة^(٣) . وتكرير « سعديك » مثل « لبيك » أي : أسعدك^(٤) ، أي : أعينك إسعادين ، إلا أن « أسعد » يتعدى بنفسه بخلاف « ألب » فإنه يتعدى باللام . ومنه قولهم : « دَوَّالَيْكَ » قال^(٥) :

(١) أي : من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً أن يقع المفعول المطلق قياساً مثنىً للكثير .

(٢) في (غ) : التكرير .

(٣) ينظر : شرح الكافية له ٤٠٣ / ٢ .

(٤) في (ش) و (غ) : للتكرير .

(٥) في (ش) و (غ) : التكرير .

(٦) في (غ) يعرفونها .

(٧) في (ش) : للمحذوف .

(٨) ينظر : ص ١٤١ .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٩٥ / ١ .

(٢) ينظر : اللسان (لبي) ١٢ / ٢٣٢ ، ومادة سعد ٦ / ٢٦٢ .

(٣) في (غ) كررها : بعد إقامة .

(٤) أصل الإسعاد والمساعدة : متابعة العبد أمر ربه ورضاه ، وسعديك : أي مساعدة لك ثم مساعدة .

ينظر : اللسان (سعد) ٦ / ٢٦٢ .

(٥) البيت من البحر الطويل ، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦ ، والكتاب ٣٥٠ / ١ ، =

إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلَهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلْنَا غَيْرُ لَابِسٍ

وهذا من المداولة . و « هَذَا ذَيْكَ »^(١) ، أي : أسرع إسرعين قال^(٢) :

ضَرْبًا هَذَا ذَيْكَ وَطَعْنَا وَخَضًا

أي : ضرباً يقال فيه : هذا ديك . و « هَجَاجِيكَ » أي : كُفَّ كُفَيْن^(٣) . كلها لم تستعمل إلاّ

للتكرير بخلاف « حنانيك » فإنه يستعمل^(٤) « حنان » كما قال^(١) :

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا أذُو نَسَبٍ^(٢) أَمْ أَنْتَ بِالْحِي عَارِفٌ

ومعنى « حنانيك » أي : تحنناً^(٣) بعد تحنن .

=والخصائص ٣ / ٤٥ وشرح المفصل ١ / ١١٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ١١٨ ، واللسان مادة (دول) ، والنجم

الثاقب ١ / ٣٠٠ ، والممع ١ / ٨٢ ، وخزانة الأدب ٢ / ٨٧ .

والشاهد فيه قوله : « دواليك » على أنه منصوب بعامل محذوف .

(١) هَذَا ذَيْكَ : أي هَذَا بعد هَذَا ، يعني قطعاً بعد قطع . واهتذذت الشيء اقتطعته بسرعة . وتقول للناس إذا أردت

أن يكفوا عن الشيء : « هذا ذيك و هجاجيك » ينظر : اللسان (هذذ) ١٥ / ٦٥ .

(٢) البيت من البحر الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣١٠ ، وشرح المفصل ١ / ١١٩

وخزانة الأدب ٢ / ٩٣ . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٥٠ ، وشرح الرضي ١ / ٢٩٧ ،

وأوضح المسالك ٣ / ١١٧ ، واللسان (هذذ) ، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٠ ، والممع ٢ / ٨٢ ، .

وصدره : حتى تَقْضَى الْقَدْرُ الْمُقْضَى .

و الوَخْضُ : صدر وخضه بمعنى : طعنه من غير أن ينفذ من جوفه .

والشاهد فيه قوله : « هذا ذيك » على أنه بمعنى : أسرع إسرعين . يأمره أن يقطع أمر القوم .

(٣) يقال للأسد والذئب وغيرهما في التسكين : هجاجيك وهذا ذيك . وقال الأصمعي : تقول للناس إذا أردت أن يكفوا

عن الشيء : هجاجيك وهذا ذيك . ينظر : اللسان (هجج) ١٥ / ٢٩ .

(٤) في (ش) : لا يستعمل .

(١) البيت من الطويل ، وهو للمنذر بن درهم الكلبي في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٧٣ . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٣٢٠ ،

والمقتضب ٣ / ٢٢٥ ، وأمالي الزجاجي ١٣١ ، والصاحبي ٢٥٥ ، وشرح المفصل ١ / ١١٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ١٩ ،

وشرح الرضي ١ / ٢٩٨ ، واللسان مادة : (حنن) .

والشاهد فيه قوله : « حنان » على أنه مصدر يستعمل للتكرير فتقول : « حنانيك » ، ويستعمل من غير تكرير فتقول «

حنان » فيستعمل مفرداً كما في هذا البيت . بخلاف « لبيك و دواليك » ونحوهما فإنها لم تستعمل إلاّ للتكرير .

(٢) في (ش) و (غ) : نشب .

(٣) في (ش) : تحنن تحنناً بعد تحنن . وفي (غ) : أحنن لك تحنناً بعد تحنن .

[المفعول به]

[تعريفه]

قوله : (المَفْعُولُ بِهِ : هُوَ ^(١) مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ) .
أراد بالوقوف : تعلقه بما لا يعقل إلا به ^(٢) . فيدخل فيه الوقوع الحقيقي مثل : « ضربتُ زيداً » ، وغير الحقيقي مثل : « ما ضربتُ زيداً » ومثل : « بلغتُ البلدَ » .
قال نجم الدين : « فعلى تفسيره ^(٣) - يعني الوقوع بالتعلق - ينبغي أن يكون المجرور ^(٤) في نحو : « مررتُ بزيدٍ » ونحوه مفعولاً به ^(٥) ، ولا شك ^(٦) أنه يقول : إنه مفعول به ، لكن بواسطة حرف جر . ومطلق المفعول به لا يقع عليه في اصطلاحهم ^(٧) .
واعلم أن المفعول به هو الفارق بين الأفعال المتعدية ، وغير المتعدية . فالمتعدية ^(٨) تختص بنصب المفعول به ، وبنصب أيضاً ^(١) سائر المفاعيل والمشبّهات بها . وغير المتعدية لا تنصب إلا سائر المفاعيل والمشبّهات بها ^(٢) دون المفعول به .
و الأفعال المتعدية الناصبة له على أضرب ^(٣) :
منها ما يتعدى إلى واحد كأفعال الحواس وغيرها ، مثل : « أبصرتُ ، ولمستُ ، وشممتُ ، وسمعتُ ، وذقتُ » . وغيرها مثل ^(٤) : « ضربتُ ، وقتلتُ ، وكسرتُ » ونحوها .
ومنها ما يتعدى إلى مفعولين متفقين في المدلول ، وهي أفعال القلوب . قال نجم الدين :

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٤٠٥/٢ .

(٣) في (غ) : تفسير .

(٤) في (غ) : المرور .

(٥) سقطت (به) من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : قال : ولا شك .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٢ / ١ .

(٨) في (غ) : فالمتعدي .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : أربعة أضرب .

(٤) في (ش) : و (نحو مثل) ، وهي كذلك في (غ) بدون (واو) .

« وهي في الحقيقة متعدية إلى واحد ، وهو مصدر الثاني مضافاً إلى الأول^(١) »^(٢) .
 ومنها ما يتعدى^(٣) إلى اثنين مختلفين وهي: « أعطيت » وأخواته .
 ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة وهي : « أعلم ، وأرى » وأخواتها^(٤) . قال نجم الدين: « وهي في
 الحقيقة متعدية إلى اثنين : الأول ومصدر الثالث مضافاً إلى الثاني^(٥) »^(٦) .

[تقديم المفعول على الفعل]

قوله : (وَيَتَقَدَّمُ^(٧) عَلَى الْفِعْلِ نَحْوُ : « زَيْدًا ضَرَبْتُ ») ؛ وذلك لقوة الفعل في العمل^(٨)
 فيتصرف في معموله بالتقديم عليه . وإلا فمرتبة المفعول^(٩) بعد الفعل والفاعل كما مر ؛ لأنه فضله .
 قال نجم الدين: « وقد يجب تأخيره عن الفعل إذا أكد الفعل^(١٠) بنون التأكيد نحو :
 « اضربن زيداً »^(١١) . وأما قوله^(١٢) :

وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنُهُ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا .

فلعله ضرورة .

وكذا^(١٣) في : « ضرب موسى عيسى » . وكذا^(١٤) في نحو^(١) : « ما أحسن زيداً » .

(١) فإذا قلت : « علمتُ زيداً قائماً » كان التأويل: علمتُ قيام زيدٍ .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٠٣ .

(٣) سقطت (ما يتعدى) من (غ) .

(٤) في (غ) : أخواتهما .

(٥) فإذا قلت : « أعلمتُك زيداً قائماً » كان التأويل : أعلمتُك قيامَ زيدٍ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٣ .

(٧) في (ش) و (غ) : وقد يتقدم .

(٨) سقطت (في العمل) من (غ) .

(٩) في (غ) : المفعول به .

(١٠) سقطت (الفعل) من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٠٤ .

(١٢) البيت من البحر الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٣ / ٥١٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢

والمفصل ٤٥٢ . وبلا نسبة في المقتضب ١٢/٣ ، والإنصاف ٢/٦٥٧ ، واللسان (نون) .

والشاهد فيه قوله: « والله فاعبدا » حيث تقدم المفعول به على الفعل مع أنه مؤكد بنون التأكيد ، وهي تقتضي

وجوب تأخير المفعول به عن فعله . لكن ذلك هنا حصل للضرورة .

(١٣) أي : ويجب تأخير المفعول به إذا خشى اللبس ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول .

(١٤) أي : ويجب تأخير المفعول به إذا كان الناصب له فعل التعجب ؛ لأنه لا يتصرف في معموله .

(١) سقطت من (غ) .

ويجب تقديمه على الفعل إذا تضمن المفعول به معنى الاستفهام و^(١) الشرط نحو : « أيهم ضربت ؟ وأيهم تضرب أضرب »

[حذف العامل في المفعول به]

قوله : (وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا) .

القرينة قد تكون^(٢) لفظية نحو قول من قال: «من أضرب؟» تقول^(٣): «زيداً»، أي: اضرب زيداً . وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصاً حمل سوطاً قاصداً لضرب شخص تقول: «زيداً» .

قوله : (وَوَجُوبًا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ : الْأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ) .

وعلة وجوب الحذف فيه كثرة الاستعمال ، وكان سماعياً ؛ لعدم ضابطٍ يُعرف به ثبوتُ علة^(٤) وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال.

قوله : // (مِثْلُ : « امْرَأً وَنَفْسَهُ ») . أي : دع امرءاً ونفسه .

١/٢٦

قوله : (﴿ أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ ﴾ ^(٥)) فَسَّرَهُ سيبويه^(٦) بـ « انتهوا عن التثليث واثتوا خيراً

لكم » . وكذا قولهم : « حسبك خيراً لك ، ووراءك أوسع لك » أي : حسبك^(٧) واثت خيراً لك ، ووراءك واثت مكاناً أو سع لك .

وأما قولهم^(٨) : « انتهِ امرأً قاصداً » أي: انته عن هذا واثت امرأً قاصداً . فالحذف فيه جواز؛

لأنه قد سمع « انتهِ واثت امرأً قاصداً » بذكر الفعل ، ذكره المصنف^(٩) وهو يعضد قول سيبويه

في تقدير : « ائت » .

(١) في (ش) و (غ) : أو .

(٢) في الأصل : (يكون) وما أثبتته من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : فتقول .

(٤) سقطت (ثبوت علة) من (غ) .

(٥) النساء : ١٧١ .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ٢٨٢ . فسيبويه يقدر العامل فعلاً كما ترى ، وأما الكسائي فيرى أن العامل (كان)

و (خيراً) خيرها على تقدير: يكن خيراً لكم . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٦ ، والموشح للخبيصي

ق ٢٩ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٦ . ويرى الفراء أن العامل مصدر محذوف ، و (خيراً) صفة له والتقدير :

انتهوا انتهاء خيراً لكم . ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٥ ، والارتشاف ٣ / ١٤٧٥ .

(٧) سقطت الواو من (غ) .

(٨) تنظر هذه الأقوال في الكتاب ١ / ٢٨٢ ، والمقتضب ٣ / ٢٨٣ ، شرح الرضي ١ / ٣٠٦ ، والارتشاف ٣ / ١٤٧٤ .

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠٩ .

والقرينة في هذه المواضع^(١): «أَنَّكَ نَهَيْتَ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ عَنْ شَيْءٍ ، ثُمَّ جِئْتَ بَعْدَهُ بِمَا لَا يُنْهَى عَنْهُ ، بَلْ هُوَ مِمَّا يُؤْمَرُ بِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْصَبَ بِـ « ائْتِ أَوْ اقْصِدِ » وَنَحْوَهُمَا .

قوله : (وَأَهْلًا وَسَهْلًا) . أي : ائْتِ أَهْلًا ، لَا أَجَانِبَ ، وَوَطَّئْتَ مَكَانًا سَهْلًا عَلَيْكَ ، لَا حَزَنًا . وَأَمَّا « مَرْحَبًا » فَإِنَّ قُدْرَ بـ « ائْتِ مَكَانًا مَرْحَبًا » أَي : رَحِيبًا ، كَانَ مَفْعُولًا بِهِ ، وَإِنْ قُدِّرَ بـ « رَحَّبْتَ بِلَادُكَ مَرْحَبًا » أَي : رُحِبًا^(٢) ، كَانَ مُصَدَّرًا^(٣) .

ومما حذف ناصبه سماعاً أيضاً قولهم^(٤): « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » أَي : الْحَقَّ أَهْلَكَ وَأَسْبَقَ اللَّيْلَ . وقولهم : « كَلِيهِمَا وَتَمْرًا »^(٥) أَي : أَعْطَيْتَنِي كَلِيهِمَا وَزِدْنِي تَمْرًا ، وَالْإِشَارَةُ بِـ « كَلِيهِمَا » إِلَى « الزُّبْدِ ، وَالسَّنَامِ » . وقولهم^(٦): « الْكَلَابَ عَلَى الْبَقْرِ » أَي : أَرْسَلْ . وَ « أَحْشَفًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ »^(٧) «^(٨) أَي : أَتَجَمَّعُ . وَ « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةَ حُرٍّ »^(٩) [أَي : اصْنَعْ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبْ شَتِيمَةَ حُرٍّ] .^(١) ، وقولهم^(٢) : « دِيَارَ الْأَحْبَةِ » أَي : اذْكُرْهَا . وقولهم : « إِنْ تَأْتِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ » أَي : فَتَأْتِي أَهْلًا لَكَ^(٣) بِاللَّيْلِ وَأَهْلًا لَكَ بِالنَّهَارِ .

(١) في (ش) الموضع .

(٢) في (ش) : رَحِيبًا .

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٢٨ ، و شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٨ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٠٧ ، والهمع ٢ / ٥١

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٢١٥ ، وكتاب جمهرة الأمثال ١ / ١٩٦ ، ومجمع

الأمثال ١ / ٥٢ ، والمستقصى ٤٤٣ ، والمفصل مع شرحه لابن يعيش ٢ / ٢٦ ، و شرح الكافية للرضي ١ / ٣٠٩ .

(٥) ويروي : « كَلَاهُمَا وَتَمْرًا » . كَثُرَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى جَرَى مِثْلًا . وَأَصْلُهُ أَنْ لِإِنْسَانٍ زُبْدًا وَسَنَامًا وَتَمْرًا ،

فَقَالَ لِآخَرَ : أَي هَذَيْنِ تَرِيدُ ؟ مَشِيرًا إِلَى الزُّبْدِ وَالسَّنَامِ ، فَقَالَ : كَلِيهِمَا وَتَمْرًا . فَمَنْ نَصَبَ فَبِإِضْمَارِ فِعْلِ أَي :

أَعْطَيْتَنِي كَلِيهِمَا . وَمَنْ رَفَعَ « كَلِيهِمَا » فَبِالْإِبْتِدَاءِ وَالخَيْرِ مَحذُوفٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَلَاهُمَا لِي وَزِدْنِي تَمْرًا .

ينظر : الكتاب ١ / ٢٨٠ ، و شرح المفصل ٢ / ٢٧ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٥١ ، و شرح الرضي ١ / ٣١٠ .

(٦) مثلٌ يُضْرَبُ عِنْدَ تَحْرِيشِ بَعْضِ الْقَوْمِ عَلَى بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ مَبَالَاةٍ ، يَعْنِي : لَا ضَرَرَ عَلَيْكَ فَخَلَّهِمْ .

ينظر : جمهرة الأمثال ٢ / ١٤١ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٤٢ ، و شرح الرضي ١ / ١٤٢ ، والارتشاف ٣ / ١٤٧٧ ،

والنجم الثاقب ١ / ٣٠٦ ، والهمع ٢ / ١٢ .

(٧) في (ش) كَيْلٍ .

(٨) يُضْرَبُ مِثْلًا لَجَمْعِكَ عَلَى الرَّجْلِ ضَرِبِينَ مِنَ الْخُسْرَانِ ، وَنَوْعِينَ مِنَ النَّقْصَانِ . ينظر : شرح الرضي ١ / ٣١٠ ،

والارتشاف ٣ / ١٤٧٧ .

(٩) ينظر : الكتاب ١ / ٢٨١ ، والمفصل ٧٩ ، و شرح المفصل ٢ / ٢٧ ، و شرح الرضي ١ / ٣١٠ .

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣١٠ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ش) .

[المنادى]

[تعريفه]

قوله : (الثَّانِي الْمُنَادَى) . أي : مما يجب^(١) حذف ناصبه وجوباً إلا أنه قياسيٌّ ؛ لأن^(٢) له ضابطاً .

قوله : (هُوَ^(٣) الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ) . أي : الذي تَطْلُبُ منه أن يقبل عليك بوجهه . وهذا جنس الحد يعم المنادى والمخاطبَ بقولك^(٤) : « أنا أطلب إقبالك » .

قوله : (بحرفٍ نَائِبٍ مَنَابٍ « أَدْعُو ») يَفْصَلُ الْمُخَاطَبَ بِقَوْلِكَ^(٥) : « أنا أطلب إقبالك » ، ويعني بالنائب : حروف النداء ، وهي : « يا ، و أيا ، وهيا ، وأي ، والمهمزة » على ما يجيء .

وقد خرج من الحد المندوب ؛ لأنه غير مطلوب الإقبال عند المصنف^(٦) ؛ وليس بمنادى ، بل متفجع^(٧) عليه . وكذا خرج المتوجع منه نحو : الويل ، والشبور ، ونحوهما .

وانتصاب المنادى عند سيبويه^(٨) على أنه مفعول به، وناصبه^(٩) الفعل المقدر . وأصله عنده : « يا أدعو زيدا » ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة استعماله ، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته^(١٠) . والمبرد^(١١) نصب المنادى بحرف النداء ؛ لسده مسد الفعل . والفارسي^(١٢) في بعض كلامه : جعل حروف النداء أسماء أفعال ، فتكون هي الناصبة للمنادى عنده أيضاً .

(١) في (ش) و (غ) : مما يحذف .

(٢) في (ش) : لأنه له .

(٣) في (ش) و (غ) : وهو .

(٤) في (ش) : تقول .

(٥) في (ش) : تقول .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٤٤٩/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١ .

(٧) في الأصل و (ش) و (غ) : (متوجع) ، وما أثبتته تصحيح في هامش الأصل .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ١٨٢ . واختار هذا القول ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ ، وابن الحاجب في الإيضاح ٢٥١/١ .

(٩) كررها في (غ) .

(١٠) في (ش) : فائدة .

(١١) قد نسب هذا القول إلى المبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/١ ، والرضي في شرح الكافية ٣١٣/١ . والذي في المقتضب ٤ / ٢٠٢ خلاف ذلك ، قال فيه : « وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره . » .

(١٢) ينظر : شرح المفصل ١ / ١٢٧ ، وشرح الرضي ١ / ٣١٣ ، والموشح للخببيصي ٢٩ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٠ .

قوله : (لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا) تفصيل^(١) لحرف النداء . فاللفظ مثل : « يا زيدُ » ، والتقدير مثل : « يُوسُفُ أَعْرَضَ »^(٢) .

[أحكام المنادى المفرد المعرفة]

قوله : (وَيُنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ) .

اعلم أن المنادى على أربعة أقسام :

قسم مبني على ما يرفع به من ضم ، أو ألف ، أو واو . وهو المفرد^(٣) المعرفة ، والنكرة المقصودة .

ويعنى بالمفرد : ما ليس مضافاً^(٤) ، ولا مشبهاً به . ويدخل في المفرد المثني والمجموع مثل : « يا زيدُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون » .

ومثال النكرة المقصودة : « يا رجلُ » لمعَّين ، و « يا رجلان » لمُعَيَّنَيْنِ ، و « يا رجال » لمُعَيَّنِينَ .

وُبي هذا القسم لوقوعه موقع كاف الخطاب^(٥) أي : ضميره ، ومشابته له إفراداً وتعريفًا ، فـ « يا زيدُ » واقع موقع الكاف في « يا أدعوك » ، أو « يا دعوتك » ، ومشبه له إفراداً وتعريفًا ، والكاف مشبه للحرف بالحاجة إلى غيره . فأشبه المنادى ما أشبه الحرف فبني . وُبي على حركة لعروض البناء^(٦) . وخصَّ بالضم لثلاثا يلتبس بحركة الإعراب^(٧) ، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى « ياء » المتكلم . وكذلك^(٨) النكرة المقصودة .

وقسم // معرب بالجر ، وهو ما دخل عليه لام الاستغاثة ، أو لام التعجب مثل : ٢٦/ب « يا^(٩) كزَيْدٍ لِعَمْرٍو » ، قال^(١٠) الشاعر :

(١) في (ش) و (غ) : هذا تفصيل .

(٢) يوسف : ٢٩ .

(٣) في (غ) : للمفرد .

(٤) في (ش) و (غ) : بمضاف .

(٥) في (ش) و (غ) : المخاطب .

(٦) أي : لأن البناء عارض له ، والأصل فيه الإعراب .

(٧) لأنه لو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المعرب .

(٨) في (غ) : وكذا .

(٩) في (ش) : أيا .

(١٠) في (ش) : وقال .

تَكْنَفِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فِيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِي الْمَطَاعِ^(١)

و « لام » التعجب مثل : « يا للماء ، ويا للدواهي » .

وَأُعْرِبَ هَذَا الْقِسْمَ ؛ لِدخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ — الَّذِي هُوَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمِ — ؛ لضعفِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ^(٢) فِي الْمَنَادَى . وَاللَّامُ هَذِهِ مَفْتُوحَةٌ^(٣) مَعَ الْمَسْتَعَاثِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا عَطَفَ عَلَيْهِ مَسْتَعَاثٌ آخَرَ ، وَلَمْ يَعُدْ حَرْفُ الْبِنَاءِ فِيهِ^(٤) مَكْسُورَةٌ نَحْوُ : « يَا لَزَيْدٍ وَ لِعَمْرٍو » . وَإِنْ^(٥) أُعِدَّتْ حَرْفُ الْبِنَاءِ كَانَتْ فِيهِ^(٦) مَفْتُوحَةٌ أَيْضًا نَحْوُ : « يَا^(٧) لَزَيْدٍ وَيَا لِعَمْرٍو » وَهِيَ فِي الْمَسْتَعَاثِ لَهُ مَكْسُورَةٌ أَبَدًا نَحْوُ قَوْلِكَ : « يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍ » إِذَا اسْتَعَاثْتَ بِـ « زَيْدٍ » لـ « عَمْرٍو » . وَالْأَمُّ التَّعْجِبُ مَفْتُوحَةٌ . وَإِنْ قَدَّرْتَ فِي « لَامٍ » التَّعْجِبُ أَنَّ الْمَنَادَى مَحذُوفٌ ، وَالَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ مَدْعُو لَهُ كَسَّرْتَ اللَّامَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : « يَا لِلْمَاءِ » أَي : يَا قَوْمَ .

وَقِسْمٌ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ : وَهُوَ مَا لِحَقَّتْهُ أَلْفُ الْاسْتِعَاثَةِ ، أَوْ التَّعْجِبُ . وَبِنِي لِقِيَامِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ ، وَخَصَّ بِالْفَتْحَةِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ قَبْلَهُ إِلَّا مَفْتُوحًا^(٨) .

[قَوْلُهُ : (وَيُخَفِّضُ بِلَامِ الْاسْتِعَاثَةِ مِثْلُ : « يَا لَزَيْدٍ » ، وَيُفْتَحُ لِإِلْحَاقِ أَلْفِهَا ، وَلَا لَامَ

فِيهِ مِثْلُ : « يَا زَيْدَاهُ »)]^(٩) .

قَوْلُهُ : (فَلَا « لَامٌ ») . يَرِيدُ أَنَّ الْأَلْفَ تَعَاقَبَ اللَّامَ فَلَا^(١٠) يَجْتَمِعَانِ ؛ لِئَلَّا يَأْتِيَ

اجْتِمَاعُهُمَا إِلَى الْإِغَاءِ حَرْفِ الْجَرِّ .

وَقِسْمٌ مَعْرَبٌ نَصْبًا ، وَهُوَ الَّذِي عَنَى بِقَوْلِهِ : (وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا) أَي : مَا سِوَى الْمَفْرَدِ

الْمَعْرُوفِ ، وَالنَّكَرَةِ الْمَقْصُودَةِ ، [وَمَا سِوَى الْمَسْتَعَاثِ . وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمُضَافُ ، وَالْمَشْبَهُ بِالْمُضَافِ ،

(١) البيت من البحر من الوافر ، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ١١٨ ، و الكتاب ٢ / ٢١٦ ، وشرح أبيات
سبويه ٤٣٨/١ ، و اللامات ٨٢ ، و المقاصد النحوية ٤ / ٢٥٩ . وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١ / ١٣١ .
والشاهد فيه قوله : « فيا للناس » فهو مستعاث به مجرور .

(٢) في (ش) : البناء عليه .

(٣) في (ش) : مفتوحة أيضاً .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (غ) : وهي إذا .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) سقطت (يا) من (غ) .

(٨) في (غ) : مفتوحة .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٩ .

(١٠) في (غ) : ولا .

والنكرة غير المقصودة] ^(١) .

فالمضاف ^(٢) مثل : « يا عبدَ الله » .

والمشبه بالمضاف : هو الاسم العامل فيما بعده ، والاسم الموصوف بجملة أو ظرف ،
والاسم المعطوف عليه غيره مع كون المعطوف والمعطوف عليه ^(٣) اسماً لشيء واحد .

مثال الأول : « يا خيراً من زيد ، يا طالعاً جبلاً ، يا قارئاً للقرآن » .

ومثال الثاني : أما الموصوف بجملة فكقوله ^(٤) ^(٥) :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبٍ تَوَاضَعُ

وقوله ^(٦) :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا لَا أَبَالَكَ وَاعْتَرَابَا

وأما الموصوف بظرف فقوله ^(٧) :

أَدَارًا بَحْزَوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى ^(٨) يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (ش) : والمضاف .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) . وفي (ش) : قوله .

(٥) البيت من الطويل وهو للصَّلتان العبدى في الكتاب ٢ / ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٦٠ ، وخزانة

الأدب ٢ / ١٥٣ . وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ١٥ ، وشرح الرضي ١ / ٣٢٢ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٦ .

والشاهد فيه قوله « أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ » على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف ؛ إذ كان موصوفاً

بجملة ، فإن جملة : « لا شاعر اليوم مثله » صفة للمنادى .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠ ، والكتاب ١ / ٣٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٠١ ، والأغاني

٨ / ٢١ ، ولسان العرب (شعب) . وبلا نسبة في شرح الرضي ١ / ٣٢٣ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٧ .

وشُعْبَى : جبال متشعبة .

والشاهد في قوله : « أَعْبَدًا حَلَّ » حيث إن المنادى « عبداً » شبيه بالمضاف ، لأنه موصوف بجملة (حَلَّ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٥٦ ، والكتاب ٢ / ١٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤١٠ ، وشرح

التسهيل ٣ / ٢٥٤ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٦٦ .

وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٠٣ ، وشرح الرضي ١ / ١٣٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٣٨٨ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٧

وَيَرْفُضُ : يسيل بعضه في إثر بعض . يترقق : يبقى في العين متحيراً بجيء ويذهب . وحزوى : موضع بالعراق

والشاهد فيه قوله : « أَدَارًا بَحْزَوَى » حيث إن المنادى « داراً » شبيه بالمضاف ، والجار المجرور صفته قبل النداء .

(٨) في (غ) : الحيا .

وقوله^(١) :

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

ومثال الثالث : « يا ثلاثة وثلاثين ، يا أربعة وأربعين ، يا اثنين^(٢) وخمسين » ونحو ذلك .
ومثال النكرة غير المقصودة قوله^(٣) :

فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ الْأَلَا^(٤) تَلَاقِيَا .

وأعربَ هذا لقسم لعدم علة البناء ، فهو منصوب على أنه مفعول به . والثلاثة الأقسام الأول منصوبة المحل^(٥) أيضاً .

اعلم^(٦) أن المنادى^(٧) المبني على الضم قد يُنَوَّن للضرورة نحو قوله^(٨) :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ

وجوزَ يونس^(٩) أن ينتصب^(١٠) المنون للضرورة رجوعاً^(١١) إلى حركته الإعرابية نحو
قوله^(١) : ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(١) البيت من الوافر وهو للأحوص في هامش ديوانه ١٩٠ ، ومجالس ثعلب ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغني =

٢ = ٧٧٧ / ٢ ، وخزانة الأدب ١٦٩ / ٢ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٣٨٦ ، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ٨٠٥ ، وشرح الرضي ١ / ٣٢٤ ، والارتشاف ٤ / ٢١٨٤ ، وشرح التصريح ١ / ٣١١ .

والشاهد فيه : « يا نخلة من ذات » حيث إن المنادى « نخلة » شبيه بالمضاف ، والجار المجرور صفته قبل النداء .

(٢) في (ش) و (غ) : يا اثنين .

(٣) البيت من الطويل ، وهولعبد بن يعقوب في الكتاب ٢ / ٢٠٠ ، والمفضليات ١٥٨ ، والبيان والتبيين ٢ / ٢٦٧

وشرح المفصل لابن يعقوب ١ / ١٢٨ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٧١ . وبلا نسبة في الأصول ١ / ٣٣١ ، والمفصل

٦٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٤٨ ، وشرح الرضي ١ / ٣٢٥ .

والشاهد فيه قوله : « يا راكباً » حيث المنادى نكره غير مقصودة .

(٤) في (غ) : بألاً .

(٥) في (ش) : منصوبة على .

(٦) في (ش) و (غ) : واعلم .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) البيت من الوافر ، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩ ، والكتاب ٢ / ٢٠٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢ / ٣٤ ،

وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٦٦ ، وخزانة الأدب ٢ / ١٣٢ . وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٣١١ ، والبيان

شرح اللمع ٣٨٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٥٢ ، وشرح الرضي ١ / ٣١٧ .

والشاهد فيه قوله : « يا مطرٌ » حيث نَوَّن المنادى المبني على الضم للضرورة .

(٩) ينظر : وشرح الرضي ١ / ٣١٨ ، والارتشاف ٤ / ٢١٩٠ .

(١٠) في (ش) و (غ) : ينصب .

(١١) في (ش) و (غ) : رجوعاً به .

[توابع المنادى]

قوله : (وتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ الْمَفْرَدَةُ [مِنْ التَّكْيِيدِ ، وَالصَّفَةِ ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ ، وَالْمَعْطُوفِ بِحَرْفٍ ، الْمُمْتَنِعِ دُخُولُ « يَا » عَلَيْهِ تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ ، وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ مِثْلُ : « يَا زَيْدُ الْعَاقِلِ وَالْعَاقِلَ »]^(١)) . إلى آخره .

كان عليه أن يقول : « توابع المنادى غير المستغاث » ؛ لأن توابع المستغاث لا تُرْفَعُ ، بل تكون توابع^(٣) ما فيه « لام » الاستغاثة مجرورة^(٤) . وتوابع ما لحقته^(٥) ألف الاستغاثة منصوبة إن كانت غير البدل وعطف النسق^(٦) الخالي عن « لام » التعريف^(٧) .

واعلم أنه ذكر توابع المنادى في بابه ، ولم يؤخر الكلام فيها إلى باب التوابع ؛ لأنها اختصت على سائر التوابع بحكم ، وهو جريها على حركة البناء . وهذا الحكم حصل لها ؛ لأنها توابع منادى ؛ لأن حركة بنائه عارضة تشبه حركة الإعراب . والتوابع // التي في باب التابع لا تتبع إلا^(٨) على حركة الإعراب .

واعلم أن توابع المنادى المبني على الضم ونحوها^(٩) على ضربين :

أحدها^(١) : النعت ، وعطف البيان ، والتأكيد المعنوي^(٢) ، وعطف النسق المحلى باللام . فهي — إذا لم تكن مضافة إضافة معنوية — تتبع المنادى في لفظه ومحلّه ، فيجوز فيها الرفع ،

(١) البيت من الخفيف ، وهو للمهلهل بن ربيعة في المقتضب ٤/١١٤ ، وسمط الآلي ١ / ١١١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١١ ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٨٠٠ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠ ، وابن عقيل ٣ / ٢٣٩ ، والنجم الثاقب ١ / ٣١٢ .

والشاهد فيه قوله : « يا عدياً » حيث اضطر إلى تنوين المنادى ، فنونه نصباً رجوعاً به إلى حركته الإعرابية .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٨٩ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) نحو : يا زَيْدٍ وَعَمْرٍو .

(٥) في (ش) و (غ) : لحقه .

(٦) في (غ) : البيان .

(٧) هذا الاعتراض لا يرد على ابن الحاجب ، لأنه قال : (وتوابع المنادى المبني) فخرج ما لم يكن مبنياً نحو المستغاث باللام ؛ لأنه معرب مجرور . كما أن المراد بقوله (المبني) : المبني على ما يرفع به كما يفيد قوله : (يرفع على لفظه) ، فلا يرد عليه تابع المستغاث بالألف ، وأما إذا جعلت اللام في (المبني) للإشارة إلى المبني في قوله (ويبني على ما يرفع) كان الكلام صريحاً في خروج ما ذكر . ينظر : الموضح على الموشح ١ / ٢٧٤ .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : ونحوه .

والنصب^(٣) (٤) تقول « يا زيدُ العاقلُ العاقلُ ، ويا غلامُ بشرٌ وبشرًا — إذا كان الغلام مسمى بـ «بشر» — ، ويا تميمُ أجمعونُ وأجمعينَ ، ويا زيدُ والحارثُ والحارثَ ». قرئ قوله تعالى : ﴿ يَجِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾^(٥) برفع « الطير » ، ونصبه^(٦) ، الرفع حملاً على لفظ المنادى ، والنصب حملاً على محله .

وأما التأكيد اللفظي فحكمه في الأغلب حكم الأول في البناء نحو : « يا زيدُ زيدُ » . وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً قال^(٧) :

إِنِّي — وَأَسْطَارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا — لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

والضرب الثاني البديل ، و عطف النسق المجرد عن الام ، فهما^(٨) كالمنادى المستقل الذي باشره حرف النداء تقول : « يا زيدُ ورجلاً » تنكيراً ، و « يا زيدُ ورجلٌ » إذا قصدت بـ « رجل » معيناً . وتقول : « يا عبدَ الله ورجلاً » تنكيراً^(٩) ، و « يا عبدَ الله ورجلٌ » تعريفاً ، و « يا زيدُ وعبدَ الله ، ويا زيدُ وطالعاً جبلاً » ، وفي البديل^(١٠) : « يا زيدُ أخانا » ، قال^(١١) :

(١) في (ش) و (غ) : أحدهما .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : والنصب والضم .

(٥) سبأ : ١٠ ، وقراءة الرفع رُويت عن روح راوية يعقوب ، وانفرد بروايتها عنه ابن مهران عن هبة بن جعفر عن أصحابه عنه . قال اللمياطي : « لا يقرأ بها ، والمشهور عن روح النصب كغيره . » ينظر : إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٣٥٨ .

(٦) في (غ) : معاً .

(٧) البيت من الرجز ، وهو لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٤ ، والكتاب ١٨٥/٢ ، والخصائص ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٤٣ ، وشرح المفصل ٣/٢ ، وشرح الرضي ٣٣٠/١ ، واللسان (نصر) ، ومغني اللبيب ٥٠٨ . وهو لذي الرمة في شرح شذور الذهب ٤٣٧ ، وليس في ديوانه . وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٩/٤ ، والأصول ٣٣٤/١ ، وأسرار العربية ٢٩٧ ، وشرح اللمع للضريير ١٤٣ .

« وأسطار » أي : وحق أسطار المصحف ، جمع سطر . ونصر : هو نصر بن سيار ، كان أمير خراسان في الدولة الأموية من أيام هشام بن عبد الملك .

والشاهد فيه قوله : « يا نصرُ نصرُ نصرًا » على أن التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الأغلب حكم الأول وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً ، فـ « نصرُ » الثاني رُفِعَ إتياعاً للفظ الأول ، و الثالث إتياعاً لمحل الأول .

(٨) في (ش) : فيهما .

(٩) في (غ) : تنكير .

(١٠) في (ش) : المبدل .

(١١) البيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٣/٢ ، واللمع ٦٢ ، وشرح المفصل ٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٦٠/٣ ، والنجم الثاقب ١/٢٢٣ .

أزید^(١) أَخَا وَرَفَاءَ إِنْ كُنْتَ نَائِرًا فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقِّ فَخَاصِمِ

و « يا عبدالله أخ » .

وصح في الأربعة الأول^(٢) أن تتبع الحركة الإعرابية حركة البناء ؛ لأنها مشبهة بالإعرابية لعروضها لحدوثها^(٣) بحدوث حرف النداء ، وزوالها بزواله .

قوله : (وَالْخَلِيلُ فِي الْمَعْطُوفِ) [يعني : ذا^(٤) اللام]^(٥) (يَخْتَارُ الرَّفْعَ) مع تجويز النصب^(٦) . وإنما اختار الرفع نظراً إلى المعنى ؛ لأنه منادى مستقل ؛ فينبه باختيار الرفع على استقلاله^(٧) .

(وَأَبُو عَمْرٍو) أي^(٨) : ابن العلاء على رواية نجم الدين^(٩) ، أو الجرمي على رواية ركن الدين^(١٠) (١١) يختار (النَّصْبَ) ؛ لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع ، فاستبعد أن تجعل حركته مثل حركة ما باشره الحرف .

والشاهد فيه قوله : « أزيدُ أخا » حيث أُجري البدل وهو « أخا » على المحل فُنصب ؛ وذلك لأنه مضاف .

(١) في (غ) : يا زيد .

(٢) يعني بها : النعت ، وعطف البيان ، والتأكيد المعنوي ، وعطف النسق المحلى باللام .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في الأصل : ذو ، والتصحيح من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) واستدرك في هامش (غ) .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٦ ، ١٨٧ : « وقال الخليل رحمه الله : من قال : يا زيد والنضر فنصب ، وإنما نصب لأن

هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وهو

القياس . » وينظر : الأصول ٣٣٦ / ١ ، والجمل للزجاجي ١٥٠ ، والعلل للوراق ٢٠١ ، وشرح المفصل ٢ / ٣ ، وأمالى ابن

الحاجب ٣ / ١٩ ، وشرح الرضي ٣٣٣ / ١ .

(٧) واختار هذا الوجه الزجاجي في الجمل ١٥٠ .

(٨) سقطت (أي) من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٣٣٣ / ١ .

(١٠) أبو محمد الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترأبادي الموصلية ، الشافعي ، إمام في النحو والتصريف ، والفقهاء ، والمنطق

والطب ، والكلام ، والأصول ، اشتغل على النصير الطوسي ، وحصل منه علوماً كثيرة ، ثم قدم الموصل ، ودرس بالمدرسة

النورية ، صنف : ثلاثة شروح على كافية ابن الحاجب ، كبير ، ومتوسط ، وصغير والمشهور المتوسط المسمى : الوافية .

توفي بالموصل سنة ٧١٥ هـ . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٥٢١ ، وكشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ .

(١١) ينظر : الوافية في شرح الكافية ٩٢ .

ومنشأ الخلاف أنه في نسخة الرضي (أبو عمرو) والمشهور بهذه الكنية هو ابن العلاء . وهي كذلك في أكثر نسخ

الكافية التي بين أيدينا . وفي نسخة ركن الدين الاسترأبادي : (أبو عمر) والمشهور بها هو الجرمي . ولا خلاف في

الحقيقة ؛ لأن كلا الرجلين قال بهذا القول . ينظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، والأصول ٣٣٦ / ١ ، وجمل

قوله^(١) : (وَأَبُو الْعَبَّاسِ [إِنْ كَانَ كـ « الْحَسَنِ » فَكَأَخْلِيلٍ ، وَإِلَّا فَكَأَبِي عَمْرٍو]^(٢)) .
هو المبرد ، يعني : أنه يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام مثل : « الحسن »
في عروض اللام ، وجواز حذفها فكأنه مجرد عنها^(٣) . ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع
لزوم اللام كما في « الصَّعِق » لامتناع مباشرة^(٤) حرف النداء له مطلقاً^(٥) .
واللام تلزم في الأعلام التي صارت أعلاماً بالغلبة^(٦) وهي محلية بلام التعريف
كـ « الصَّعِق » ، « والنجم » للثريا ، و « البيت » للكعبة ، و « الكتاب » لكتاب سيبويه .
قال المصنف^(٧) : « وما وضع علماً باللام . واللام غير اللازم في الأعلام : ما دخل بعد
العلمية للمح الوصفية كـ « الحسن ، والحسين ، والقبیح ، والفضل^(٨) ، والعباس ، والجهم^(٩) » .
قال نجم الدين^(١٠) : « ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنف ، ولا يدل عليه كلامه ؛
لأنه قال : « إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل ؛ لأن اللام لا معنى لها فيه ، ولا تفيد
التعريف ، بل يُلمح بها الوصفية الأصلية ، وكأنه مجرد عنها ؛ لأن تعريفه بالعلمية . قال : وإن
كانت اللام في الجنس^(١١) اخترت مذهب أبي عمرو ؛ لأن اللام إذن تفيد التعريف^(١٢) » .

-
- الزجاجي ١٥١ ، والعلل للوراق ٢٠١ ، وشرح اللمع للضرير ١٤٢ ، وكشف المشكل ٣٣٦ ، وشرح الجمل لابن خروف
٦٩٤/٢ ، وشرح المفصل ٣ / ٢ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٢٢ .
- (١) سقطت من (غ) .
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٩٠ .
(٣) لأن الأعلام مثل : « العباس ، والحسن ، والحسين ، والفضل ، والعلاء) ، لم تصر مع اللام أعلاماً حتى تكون
كأحد أجزائها ، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية ؛ وذلك للمح الوصفية الأصلية ، ومدح المسمى بها
إن كانت متضمنة للمدح كـ « الحسن » ، وذمه إن كانت متضمنة للذم كـ « الجهم » . ينظر : شرح
الكافية للرضي ١ / ٣٣٣ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٧٧ .
(٤) سقطت (مباشرة) من (غ) .
(٥) نقل هذا عن المبرد واختاره الشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع ٣٧٥ . ووافق ابن الحاجب .
(٦) أي : كانت في الأصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس ، وكانت وقت استعماله لذلك الواحد قبل
العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ، ثم صار بكثرة الاستعمال علماً له . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٣ ،
والموضح على الموشح ١ / ٢٧٧ .
(٧) ينظر : الإيضاح شرح المفصل ١ / ١٠٠ .
(٨) في (ش) و الفضل و القبیح .
(٩) في الأصل : الجميم ، وما أثبتته من (ش) و (غ) .
(١٠) ينظر : شرح الكافية له : ١ / ٣٣٦ .
(١١) في (غ) : للجنس .

قوله : (والمُضَافَةُ ^(٢) مَعْنَوِيَّةٌ تُنْصَبُ) . قال نجم الدين : « ليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ، ولا بد منه ؛ لأن اللفظية جارية مجرى المفردة إذا ^(٣) كانت تابعة . وأما إذا كانت ^(٤) مناداة فهي منصوبة لا غير ^(٥) . »

قوله : (تُنْصَبُ) أي : ولا يجوز فيها الرفع ؛ لأنها تقدر كأن حرف النداء باشرها ، ولو باشرها انتصبت ^(٦) لا غير // ، ومثال ذلك : « يا زيدُ صاحبَ المالِ ، ويا زيدُ أبا عمرو ، ويا ^(٧) / ب تميمُ كلِّكم وكلِّهم » . وأما المعطوف ذو اللام فلا يستقيم أن يكون مضافاً إضافة معنوية . ومثال البدل : « يا زيدُ أبا عمرو » ، وعطف النسق : « يا زيدُ وعبدَ الله » .
قوله : (والعَلْمُ المَوْصُوفُ بـ « ابنٍ » مُضَافاً إِلَى عِلْمٍ يُخْتَارُ فَتَحُهُ) . وكذا « ابنة » دون « بنت » .

اعلم أنه يختار فتح العلم بشروط أربعة :

أحدها : كون « ابنة ، وابن ^(٧) » مفرداً مكبراً ، لا تثنيتهما ، وجمعهما ، وتصغيرهما .

والثاني : أن يكون « ابن وابنة » صفة للعلم ، لا إذا كان مبتدأ له خبر نحو : « يا زيدُ : ابنُ عمرو في الدار » .

والثالث : أن يكون « ابن وابنة » متصلاً بالعلم ، لا المنفصل نحو : « يا زيدُ الظريف ابنُ عمرو » .

(١) نقل هذا المذهب عن المبرد ابن السراج في الأصول ٣٣٦/١ قائلاً : « وكان أبو العباس يختار النصب في قولك : يا زيد والرجل ، ويختار الرفع في الحارث إذا قلت : يا زيد والحارث ؛ لأن الألف واللام في الحارث دخلت عنده للتفخيم ، والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من يا ؛ لأن قولك : النضر والحارث ، ونضر وحارث بمثلة . » ونقله كذلك ابن خروف في شرح الجمل ٦٩٤/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٢ .

(٢) أي : التوابع المضافة ، وهي في مقابلة قوله قبل : (وتوابع المبني المفرد) .

(٣) في (ش) و (غ) : (إذا هي) بدل (إذا كانت) . وفي (غ) زيادة هي : (إذا هي تابعة نحو : يا زيد الحسن الوجه) .

(٤) في (ش) و (غ) : (إذا هي) بدل (كانت) .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٧ .

(٦) في (غ) : انتصب .

(٧) في (ش) و (غ) : ابن وابنة .

(٨) سقطت الواو من (ش) .

(٩) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

والرابع : أن يكون « ابن وابنة » مضافاً إلى علم ، لا إذا كان مضافاً إلى غير علم نحو :
« يا زيدُ ابنُ أحمينا » .

ومثال ما جمع القيود : « يا زيدَ بنَ عمرو ، ويا هندَ بنتَ خالد » ؛ وعلّة اختيار فتح هذا العلم طلب التخفيف لما كثر استعمال هذا الجامع للشروط ، ومع ذلك يجوز بقاؤه على الضم . فإن احتل أحد الشروط فليس إلاّ الضم .

وألف « ابن » تحذف خطأً مع اجتماعها ، ولا تحذف مع اختلال شيء منها . هذا في النداء . وأما في الخبر فإنه يُحذف — من العلم الموصوفِ بـ « ابن »^(١) الجامع للشروط — التنوينُ وألفُ « ابن » من الخط نحو : « جاءني زيدُ بنُ عمرو » ، لا إذا وقع « ابن » خيراً للعلم نحو : « زيدُ ابنُ عمرو » . وأما قول الشاعر^(٢) :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ ابْنِ ثَعْلَبَةَ

فتنوينه لـ « قيسٍ » ضرورة .

[نداء المعرفة باللام]

قوله : (وَإِذَا نُودِيَ الْمَعْرَفُ بِاللَّامِ قِيلَ : « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ») .

قال نجم الدين : « لم يجمعوا بين حرف النداء ، ولام التعريف ؛ لأن حرف النداء يقتضى بناء المعرفة المفردة ، واللام لمعاقبتها التنوين^(٣) تكون مثله في منافاة البناء غالباً ، وقلنا غالباً ؛ لأنه قد يبنى مع اللام « الآن » ، و « الخمسة عشر » وأحواته . وعلّة بناء المنادى ضعيفةٌ فلا تقاومُ اللام ،

(١) سقطت (بابن) من (غ) .

(٢) البيت من الرجز ، وهو للأغلب العجلي في ديوانه ١٤٨ ، والكتاب ٣ / ٥٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٦ ، والخزانة ٢ / ٢٠٧ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٩١ ، وسر الصناعة الإعراب ٢ / ٥٣٠ ، والإيضاح لابن الحاجب ١ / ٢٦٩ ، وشرح الرضي ١ / ٣٣٨ .
وعجزه : قَبَاءُ ذَاتُ سُرَّةٍ مُقَعَّبَةٌ .

وقيس بن ثعلبة : قبيلة عظيمة . والقباء : التي ضمير بطنها . والمقعبة : السرة التي دخلت في البطن .
والشاهد فيه قوله : « قيس » على أن تنوينه شاذ ؛ لأن (ابن) وقع بين علمين مستجمع الشروط ، فكان القياس حذف تنوين قيس : إلاّ أنه نونه لضرورة الشعر . قال ابن حني : « من نونه لزمه إثبات الألف في (ابن) خطأ » .
ينظر : سر الصناعة ٢ / ٥٣٠ .

(٣) في (ش) و (غ) : للتنوين .

فلم يستقم مع اللام بناء المنادى . ولو أعرب لكان بعيداً لحصول علة البناء ؛ فلذلك توصلوا إلى نداء ذي اللام بـ « أي » ، أو باسم الإشارة [أو بمجموعهما]^(١) .

ونظر نجم الدين كلام من قال : « لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي تعريف »^(٢) بأن قال : « اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستكره »^(٣) كما في « لقد » و « ألا إنَّ »^(٤) .

وإنما خصوا « أي » واسم الإشارة [٥] ، وتوصل بهما ، لما فيهما من الإيهام المحوج إلى الصفة الرافعة لايهام الذات ، وذلك اسم الجنس المعرف باللام ، وقطع « أي » عن الإضافة لتكون مبهمة محتاجة إلى الوصف ، وعوض عن المضاف إليه « ها » التنبيه .

قوله : (وقد^(٦) التزموا رفع الرجل) . أي : اسم الجنس الواقع صفة لـ « أي » نبهوا بالتزام رفعه على كونه المقصود بالنداء . ولم يجوز فيه الوجهان^(٧) كما في غيره من صفة المنادى المضموم .

قوله : (لأنه المقصود بالنداء) . كأنه جواب سؤال مقدر . كأنه قيل : إذا كان اسم الجنس صفةً لمنادى مضموم فجزوا فيه الوجهين كغيره^(٨) . [فأجاب بأنه يخالف غيره بكونه المقصود بالنداء بخلاف الظريف في قولنا ، « يا زيدُ الظريفُ » فليس هو المقصود .]^(٩)

قوله : (وتوابعه) .

وكذا^(١٠) التزموا رفع توابع اسم الجنس مفردةً كانت التوابع أو مضافة ، ولذا^(١١) يجب الرفع في نحو^(١) : « يا أيُّها الرجلُ ذو المالِ »^(٢) ، ويا أيُّها الرجلُ الحسنُ الوجه ، ويا أيُّها الرجلُ والحسنُ الوجه ، ويا أيُّها الرجلُ الطويلُ .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٣٩ . والخالدي تصرف في النقل على عادته .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ / ٣٣٧ ، و شرح المفصل ٢ / ٨ .

(٣) في (غ) : لا تستكره .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٣٩ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (غ) : لوجهين .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٠) في (ش) و (غ) : (أي) بدل (وكذا) .

(١١) في الأصل (وإنما) ، وما أثبتته من (ش) و (غ) .

قوله : (لَأَنَّهَا تَوَابِعٌ مُعْرَبٌ) كأنه جوابٌ عن سؤالٍ واردٍ على الجواب عن السؤال الأول أي : إذا كان اسم الجنس هو المقصود بالنداء^(٣) فلزم الرفعُ فجوزوا في توابعه الوجهين على اللفظ وعلى المحل . فأجاب بأنها : توابعٍ معربٍ ، وتوابعٍ // المعرب تتبع لفظه^(٤) لا محله على ظاهر كلام سيبويه^(٥) ، فصار الرجل في نحو : « يا أيُّها الرجلُ » كـ « النعمة » قال الشاعر^(٦) :

مثلُ النعمةِ إن قيلَ احملي لَحِقَتْ بِالطَّيْرِ أَوْ طَيْرَتْ صارت^(٧) من الإبلِ .

إن قيلَ لِمَ وجب رفعه ؟ قيل : هو من المنادى^(٨) المفرد الذي باشره حرف النداء ؛ لكونه

المقصود^(٩) دون موصوفه . فإذا قيل : فيجب إذن أن يجوز^(١٠) في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم . قيل : ليس هو نفس المنادى المضموم بل^(١١) مثله .

قوله : (وَقَالُوا : « يَا اللَّهُ » خَاصَّةٌ) . يعني : لم يدخل حرف النداء على ما فيه اللام إلا

على لفظه « الله » لاجتماع أمرين في هذه اللام :

أحدهما : لزومها^(١٢) للكلمة ، فلا ينفك عنها إلا نادراً .

والثاني : كونها عوضاً عن « فاء » الكلمة ، أعني : الهمزة ؛ لأن أصل « الله » : « الإلاه »

يعني^(١٣) المألوه^(١٤) ، أي : المعبود ؛ لأن الإلاهة العبادة . قال نجم الدين : « كأنه كان عاماً لكل

معبودٍ ، ثم اختص بالمعبود بالحق ؛ لأنه أولى^(١٥) من يُؤلَّهُ إليه^(١٦) أي : يُعْبَدُ . وصار مع « لام »

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : ذو اللام .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : على لفظه .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ١٩١ وما بعدها .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) في (ش) : سارت مع الإبل .

(٨) في (ش) و (غ) : كالمنادى بدل (من المنادى) .

(٩) في (ش) و (غ) مقصوداً .

(١٠) سقطت من (غ)

(١١) في (غ) : بل هو .

(١٢) في (غ) : لزومه .

(١٣) في (ش) : بمعنى . وفي (غ) : فمعناه .

(١٤) ينظر : اللسان (أله) ١ / ١٨٨ .

(١٥) كرر هذه الكلمة في (غ) .

(١٦) سقطت من (ش) و (غ) .

العهد علماً بالغلبة ، ولكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها أغلب من تركه بأن تقلب حركة الهمزة إلى « لام » التعريف ؛ لأنها صارت كالعوض منها ^(١) . ولهذا لا يجتمعان إلا في الضرورة ، وحذفت الهمزة فصار « أَلَلَّه » ، ثم سكنت « لام » التعريف لإرادة إدغامها في اللام الثانية . وأدغمت « لام » التعريف فيها فصار ^(٢) مرققاً ففخم بعد الضمة والفتحة ، وبقي مرققاً بعد الكسرة .

وأما ما لم يجتمع فيه الأمران ، بل أحدهما ، فلا يجمع ^(٣) بينه وبين حرف النداء ، فاللام في الناس عوض ^(٤) عن « فاء » الكلمة ^(٥) ، و ^(٦) لكنها ليست لازمة لكثرة استعمال « ناس » منكرأ . و « اللام » في « الذي » وأخواتها لازمة ، وليست عوضاً عن شيء ، فلا يجمع بينه وبين حرف النداء . وقد شذ قوله ^(٧) :

فيا العُلامانِ اللذانِ فرًّا إياكُما لا ^(٨) تبعثا لي شرًّا

وقوله ^(٩) :

مِنْ أَجْلِكَ يا الِتي تيمت قَلبي وأنتِ بِخيلةٌ بالوَصْلِ عَنِّي

والأول أشد ^(١) .

(١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٤٩ .

(٢) في (ش) : فصار الله .

(٣) في (غ) : فلا يجتمع .

(٤) في (غ) : عوضاً .

(٥) لأن أصلها (الأناص) . ينظر اللسان (أنس) ١ / ٢٣٢ ، والقاموس ١ / ٣٧٠ .

(٦) سقطت الواو من (غ) .

(٧) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، واللامات ٥٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٩٩ ،

وشرح المفصل ٢ / ٩ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٠ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٥ ،

والهمع ٢ / ٣٦ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٧ .

والشاهد فيه قوله : « يا العلامان » حيث أدخل حرف النداء (يا) على المعرف بد (أل) ، وليس فيها لزوم ولا عوض . فإدخالها هنا شاذ .

(٨) في (ش) و (غ) : (أن) . وقد اختلفت رواية هذا البيت فمنهم من رواه : إياكما أن تبغياني شراً ، وهي في

شرح الرضي ، ومنهم من رواه : إياكما أن تكسبانا شرًّا ، وهي في شرح المفصل . ومنهم من رواه : إياكما

أن تكسباني شرًّا ، وهي في الإنصاف . ومنهم من رواه : إياكما أن تعقبانا شرًّا ، وهي في شرح ابن عقيل .

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٩٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٤١ ، وشرح المفصل ٢ / ٨ ، وشرح الرضي

١ / ٣٥٠ ، والجنى الداني ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٦ .

والشاهد فيه قوله : « يا الِتي » على أنه شاذ ؛ لأن حرف النداء دخل على ما فيه « أل » ، وهو لا يجوز إلا إذا كانت

« أل » لازمة للكلمة ، وعوضاً عن فائها . وفي « الِتي » اللام لازمة لكنها لست عوضاً عن فاء الكلمة .

والأكثر في : « يا الله » قطع الهمزة للإيدان من أول الأمر أن الألف واللام صار كالجاء من الكلمة حتى لا يستكره اجتماع « ياء واللام » . وحكى أبو علي^(٢) وصلها ، وقد يُعوّضُ في « الله » الميمان عن حرف النداء نحو : « اللهم » . وأخرتاً تبركاً بالابتداء باسم الله^(٣) . وقد يُجمع بين « يا » والميمينِ ضرورة قال^(٤) :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
وقد تزداد « ما » أيضاً في الضرورة^(٥) كقوله^(٦) :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا
أَرَدْتُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا [مُسَلِّمًا] مِنْ أَيْنَمَا وَحَيْثَمَا وَكَيْفَمَا]^(٧)

[تَكَرُّبُ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ]

قوله : (وَلَكَ فِي مِثْلِ : « يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ » الضَّمُّ وَالنَّصْبُ) .

وعنى بمثله : « الاسم المفرد » إذا تكرر ، و ولي الاسم الثاني اسمٌ مجرورٌ بالإضافة . فالثاني واجب النصب^(٨) . ولك في الأول الضم والنصب قال جرير^(٩) (١) .

(١) البيت الأول أشد ؛ لأن « أل » في « يا الغلامان » ليست لازمة للكلمة ولا عوضاً عن فائتها فخلت من الشرطين كليهما بخلاف البيت الثاني فإن في « التي » شرطاً واحداً هو اللزوم ، فهو أقل شذوذاً .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٤٩ .

(٣) في (ش) : الله تعالى .

(٤) البيت من الرجز ، وهو لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢١٦ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٢ ، والإنصاف ١ / ٣٤١ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥١ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٢ ، وخزانة الأدب ١ / ٢٥٨ .

والشاهد فيه قوله : « يا اللهم » على أن اجتماع « يا » والميم المشددة شاذ .

(٥) سقطت (الضرورة) من (ش) .

(٦) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في جمل الزجاجي ١٦٤ ، واللامات ٩٠ ، وأسرار العربية ٢٣٣ ، والإنصاف ١ / ٣٤٢ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٢ ، ووصف المباني ٣٠٦ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٣٤ ، وخزانة الأدب ٢ / ٢٥٩ .

والشاهد فيه قوله : « يا اللهم ما » على أن « ما » تزداد ضرورة بعد « يا اللهم » .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١) هو أبو حذرة جرير بن عطية بن الخطفي التميمي البصري ، شاعر زمانه ، وصاحب النقائض مع الفرزدق ، مدح خلفاء بني أمية . قال بشار : « أهل الشام أجمعوا على جرير والفرزدق والأخطل النصراني » . وقال الذهبي : « كان عفيفاً منيباً » . توفي سنة ١١٠ هـ بعد الفرزدق بشهر . ينظر : طبقات ابن سلام ١ / ٣٧٤ ، والشعر والشعراء ٣٧٤ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣٢١ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٩٠ .

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةِ عُمُرٍ^(١)

وقال^(٢) :

يا زيدُ زيدَ اليعمَلاتِ الذُّبَلِ تَتَطَاوَلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ .

أما الضم في الأول فلأنه منادى مفرد معرفة . والثاني عطف بيان .

وأما نصب الأول فقال سيبويه^(٣) : « إنه مضاف إلى المجرور المذكور أي^(٤) : « عدي » ونحوه ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو تأكيدٌ لفظيٌّ وأصله : ياتيم عديٌّ تيم . والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم المؤكِّد في الإعراب والبناء . فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة فكذلك^(٥) الثاني مع أنه ليس بمضاف ، ثم أقحم // التأكيد بين المضاف والمضاف إليه كإقحام اللام في : « لا أباك^(٦) » لئلا يُستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ولا تنوينٍ معوضٍ عنه ، ولا بناء عن الضم » .

وقال المبرد^(١) : « إنَّ « تيم » الأول مضاف إلى « عدي » مُقدَّرٌ يَدُلُّ عليه هذا الظاهر نحو

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢ ، والكتاب ١ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ، واللامات ١٠١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠ ، والخزانة ١ / ٢٦١ . و بلا نسبة في شرح الرضي ١ / ٣٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٣ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٣٥ . و (لا يُلقَيْنَكُم) بالقاف من الإلقاء وهو الرمي قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحَّف . و (عمر) هو عمر ابن لَجَأَ التيمي ، هجا جريراً ، فهجاه جرير وأفحش .

والشاهد فيه قوله : « يا تيمُ تيمَ عدي » على أن « تيماً » الأول يجوز فيه الضم والنصب ، وفي الثاني النصب لا غير .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لعبد الله بن رواحه في ديوانه ٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٥ . ولبعض ولد جرير في الكتاب ٢ / ٢٠٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤ / ٢٣٠ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٤٨ . واليعمَلات : الإبل القوية على العمل . والذُّبَل : جمع ذابل : أي الضامرة من طول السفر . وزيد : هو زيد ابن أرقم الخزانة ٢ / ٢٦٥ .

والشاهد فيه قوله : « يا زيدُ زيدَ اليعمَلات » على أن زيداً الأول يجوز فيه الضم والنصب . وفي الثاني النصب لا غير .

(٣) قال في الكتاب ٢ / ٢٠٦ : « وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا

الاسم توكيدهم تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا . »

(٤) في (غ) أعنى .

(٥) في (غ) فكذا .

(٦) وذلك أن الأب مضاف إلى الكاف غير ذي شك بدليل نصب الأب بالألف . والأب لا يكون إعرابه بالحروف إلا في حال إضافته إلى غير متكلم ، فلما نصب بالألف دل على إضافته ، ثم أقحمت اللام فلم يكن لها تأثيراً في خفض الكاف إلا تأكيد معنى الإضافة . ينظر : شرح المفصل ٢ / ١٠ .

(١) المبرد لم يقتصر على هذا القول ، بل ذكر هذا ، وبدأ قبله بقول سيبويه فقال في المقتضب ٤ / ٢٩٩ : « فإما أقحمت الثاني تأكيداً للأول . وإما حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني ، فكأنه في التقدير : يا تيمَ عديٍّ يا تيمَ عديٍّ . » وقد صورَّ مذهب المبرد بالتحريح الثاني الذي ذكره هنا السيرافي في تعليقه على كتاب سيبويه ٢ / ٢٠٦ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ١٠ ، والرضي في شرح الكافية ١ / ٣٥٦ .

قوله^(١):

[يا مَنْ يَرَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ]^(٢) بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الْأَسَدِ

أي : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، فهما عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه ،
وبعدهما مثلهما .

وقال بعضهم^(٣) : بل « تيم » الأول مضاف إلى « عدي » المذكورة ، و « تيم » الثاني كان
مؤخراً مضافاً^(٤) إلى « عدي » مقدر . فلما حذف أقحم « تيم »^(٥) الثاني بين الأول وبين المضاف
إليه ؛ لما^(٦) ذكره في كلام سيبويه ،

وقال السيرافي : « إن « تيم » الأول غير مضاف لكنه فتح إتباعاً لنصب « تيم » الثاني كما
فتح « زيد » في : « يا زيد بن عمرو » إتباعاً^(٧) . فهو حركة بناء عنده .

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

قوله : (وَالمُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ [يَجُوزُ فِيهِ : يَا غَلامِي ، وَيَا غَلامي ، وَيَا غَلامَ ،
وَيَا غَلامًا ، وَبِالهَاءِ وَقَفًا]^(٨)) .

(١) البيت من المنسرح ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٥١ / ١ ، والكتاب ١٨٠ / ١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢ / ٢
والمقتضب ٢٢٩ / ٤ ، والخصائص ٤٠٧ / ٢ ، وشرح المفصل ٣ / ٢١ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٦ ، وخزانة
الأدب ٢ / ٢٨١ .

ذراعا الأسد: هما كوكبان يُتَّيران. والجهة: أربعه كواكب فيما عوج . وإنما سميت الجهة لأنها كجبهة الأسد .
وحَصَّ هاتين المنزلتين لأن السحاب الذي ينشأ بنوء من منازل الأسد يكون مطره غزيراً فلذلك يُسرُّ به .
ينظر : خزانة الأدب ٢ / ٢٨٢ .

والشاهد فيه قوله : « ذراعي وجبهة الأسد » على أن المضاف إليه محذوف بقرينة المضاف إليه الثاني والتقدير:
بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥٧ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٣٦ .

(٤) في (ش) و (غ) : مضاف .

(٥) في (ش) : (بين) بدل تيم .

(٦) في (غ) : كما ذكر .

(٧) ينظر : هامش الكتاب ٢ / ٢٠٦ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٧ ، والموشح ق ٣٢ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٣٧
والهمع ٢ / ٤٤ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٨٦ .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية .

اِخْتَلِفَ فِي « ياء » المتكلم . قيل^(١): أصلها الحركة ؛ لأنها على حرف واحد كـ « واو » العطف ، و « لام » الجر . وقيل أصلها السكون ، لأنه الأصل^(٢) . وعلى كل حال فإسكان « يا » المتكلم أكثر استعمالاً من تحركها . وهما فيها مطردان أيضاً في غير النداء .
وأما « يا غلامٍ » بحذف « الياء » في النداء ؛ فلأنه^(٣) موضع تخفيف ، فحذفت « الياء » وأبقيت الكسرة دليلاً عليها^(٤) .

وفي « يا غلاما » قلبت « الياء » ألفاً ؛ لأن الألف والفتحة أحق من الياء والكسرة . قال نجم الدين^(٥): « وهذان الوجهان — أي : الآحران — يختصان بالاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء فلا تقول : « يا عدوٌ ، و يا عدوًّا » .

وأما « هاء » السكت فتكون في الوقف^(٦) . وقد شذ « يا غلامٍ » بالفتح اجتزاءً بالفتح عن الألف^(٧) ، وقد يُضم ما قبل الياء المحذوفة في الاسم الغالب إضافته^(٨) ، ومنه القراءة الشاذة^(٩) ﴿ رَبُّ أَحْكَمٌ ﴾^(١٠) .

قوله : (وَقَالُوا : يَا أَبِي وَيَا أُمِّي » [وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ]^(١١)) . يعني : أنه يجوز في « الأب والأم » ما يجوز في « غلامي » من الوجوه . ويختصان بأنه تُبدل^(١٢) فيهما « تاء » التانيث من الياء ؛ لأن « التاء » تفيد التفخيم والمبالغة كما في « علامة » . و « الأب والأم » مظنتا التفخيم ، وإذا أبدلت « التاء » من « الياء » ، جاز فيها الكسر المناسب للياء . والفتح ، لأن التاء بدلٌ من

-
- (١) في (غ) : فقليل .
(٢) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥٨ ، والوافية ٩٧ ، والموشح ق ٣٢ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٨٦ .
(٣) في (ش) و (غ) : لأنه .
(٤) في (ش) و (غ) : عليه .
(٥) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥٨ .
(٦) فتقول : « يا غلاماه » ، وألحقت لخباء الألف . ينظر شرح المفصل ٢ / ١١ .
(٧) هذه زادها الأخفش ، وجعلها بالفتح ليدل على الألف المحذوفة . ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٣ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٨ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٥٢ ، والنجم الناقب ١ / ٣٣٩ ، وحاشية الخضري ٢ / ٦٥٧ .
(٨) ينظر : شرح المفصل ٢ / ١١ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥٩ .
(٩) كلا ليست هذه القراءة شاذة فقد قرأ بها من العشرة أبو جعفر ، يزيد بن القعقاع ، ووافقه ابن محيصن وهو من أهل القراءة الشاذة . ينظر : تقريب النثر ١٧١ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣١٢ .
(١٠) الأنبياء : ١١٢ .
(١١) زيادة من الكافية ٩٢ .
(١٢) في (ش) (غ) : يبدل .

حرفٍ حركتهُ الفتح . ويجوز «يا أبتا» بالجمع بين عوضين عن «الياء» ، وهما «التاء والألف» ، وبالهاء في الوقف . ولا يجوز : « يا أبتى » ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض ، وهو معنى قوله : (وبِالْأَلْفِ دُونَ الْيَاءِ) .

قوله : (وَيَا ابْنَ أُمَّ ، وَيَا ابْنَ عَمِّ خَاصَّةٌ مِثْلُ بَابِ « يَا غُلَامِي ») .

يعني: أن هاتين اللفظتين^(١) تختصان من بين ما أضيف إلى المضاف « ياء » المتكلم في النداء بجواز^(٢) الوجوه فيهما التي جازت في : « يا غلامي » ؛ لأنهما كثيرا كثرة « يا غلامي » في الاستعمال بخلاف قولك: « يا غلام غلامي » فلم يكثر كثرة « يا غلامي » فلم يجز فيه وفي أمثاله تلك الوجوه ، بل فُتِحَ « الياء » وإسكانها^(٣) . وفيما أظن أنه قال المصنف في شرح المفصل^(٤) : « وحذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليل^(٥) عليها »

قوله : (وَقَالُوا^(٦) : « يَا ابْنَ أُمَّ ، وَيَا ابْنَ عَمِّ^(٧) ») يعني : واختص هاتان اللفظتان بأنه يحذف منهما « ياء » المتكلم ، ويفتح ما قبلها من دون ألفٍ . ويسوغ هذا فيهما لتركبهما ، وثقلهما مع ضعف هذا الوجه في باب « غلامي » . واختص بعدم ضعفه فيهما .

[ترخيم المنادى]

قوله : (وَتَرْخِيمُ الْمُنَادَى جَائِزٌ) .

الترخيم في اللغة : التسهيل والتلين^(٨) ، يقال : كلام رخيم أي : لين^(٩) . قال ذو الرمة^(١٠) :

(١) في الأصل : (هاتان اللفظتان) . وما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : لجواز .

(٣) ينظر هذا التعليل في إيضاح ابن الحاجب ٢٨٢/١ .

(٤) لم أجده في هذا الموضوع في الإيضاح ، ولا في شرح الكافية ، وشرح الوافية .

(٥) في الأصل و (غ) : دليلاً . وما أثبتته من (ش) .

(٦) سقطت (وقالوا) من (ش) .

(٧) في (ش) : ويا ابن عم خاصة .

(٨) ينظر : اللسان (رحم) ٥ / ١٧٩ .

(٩) في (ش) و (غ) : لين لذيد .

(١٠) هو غيلان بن عقبة بن هيمس . مصري النسب من فحول الشعراء . والرمة هي الحبل . قال أبو عمرو بن

العلاء : «افتتح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة . مات كهلاً بأصبهان سنة ١١٧ هـ . ينظر :

طبقات فحول الشعراء ١٢١ ، والشعر والشعراء ٥٢٤ ، ووفيات الأعيان ٤ / ١١ .

لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَحِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ^(١)

وسمي الحذف ترخيماً لكونه تخفيفاً وتسهيلاً . وقيل : الترخيم الترفيق من قولهم : رَحِمَ صوته إذا رققه^(٢) ، وكلام رحيم أي: ضعيف . وقيل : الترخيم القطع من قولهم : رَحِمْتَ الدجاجة بيضها أي : قطعته .

إنما كثر // الترخيم في المنادى ، وقل في غيره لكون^(٣) المقصود في النداء هو المنادى له ١/٢٩
فقصده سرعة الفراغ من النداء ، والإفضاء إلى المقصود ، فحذف آخره اعتباراً .

قوله : (وَهُوَ حَذْفٌ فِي آخِرِهِ تَخْفِيفاً) .

قوله : (هُوَ حَذْفٌ) جنس الحد . قوله^(٤) : (فِي آخِرِهِ) أي : في^(٥) آخر المنادى ، فخرج الحذف في آخر غير المنادى كحذف باب « قاضٍ ، وعصاً ، ويدٍ ، ودم » .

قوله : (تَخْفِيفاً) أي : لا لعل^(٦) .

قال نجم الدين : « الحد الشامل : حذف في آخر الكلمة اعتباراً^(٧) جوازاً . فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفاً ؛ لأنهما بعد آخر الكلمة . ويخرج حذف الياء في : « يا غلام » . ويخرج منه الحذف في باب « عصاً ، وقاضٍ » ، ويخرج أيضاً نحو^(٨) : « يد ، ودم »^(٩) .

[شروط ترخيم المنادى]

قوله : (وَشَرْطُهُ أَلَّا يَكُونَ مُضَافاً ، وَلَا مُسْتَعَاناً^(١٠) ، وَلَا جُمْلَةً ، وَيَكُونُ إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، أَوْ بَتَاءِ التَّائِيثِ) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧٧ ، وجمهرة اللغة ١١٠٦ ، والخصائص ٣ / ٣٠٢ ، وشرح

المفصل ٢ / ١٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٦٨ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٤٢ .

والشاهد فيه قوله : « رحيم الحواشي » حيث استعمل كلمة « رحيم » بمعنى : لين .

(٢) ينظر : اللسان (رحم) ٥ / ١٧٩ .

(٣) في (غ) : (لأن) بدل (لكون) .

(٤) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٥) سقطت (في) من (ش) و (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) زيادة بعد (العلة) هي : (ويرد عليه أنه يخرج من هذا الحد ترخيم غير المنادى) .

(٧) حُذِفَ اعتباراً يعني من غير علة موجبة ، وإنما ذلك لنوع من التخفيف . من قولهم : « اعتبط البعير

إذا مات من غير علة » . ينظر : شرح المفصل ٢ / ٢١ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٨٩ .

(٨) في (ش) : حذف نحو .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٦١ .

(١٠) في (غ) : ولا مستعاناً ولا مندوباً .

للترخيم شروط خمسة^(١) ، أربعة عدمية متعينة ، وواحد ثبوتي غير متعين .
 فالأربعة : ألا يكون مضافاً ولا مضارعاً له ، وألا يكون مستغاثاً ، وألا يكون مندوباً –
 ولم يذكره المصنف ، لأن المندوب ليس منادى عنده – ، وألا يكون جملةً .
 والخامس : كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، أو كونه بـ « تاء » تأنيث .
 وإنما لم يرخم المضاف^(٢) ؛ لأن المضاف مستقل من حيث اللفظ غير مستقل من حيث
 المعنى^(٣) ، فلو رُحِمَ المضاف لكان ترخيمٌ وسط الكلمة نظراً إلى المعنى ، ولو رُحِمَ المضاف إليه
 لكان ترخيم ما ليس بمنادى نظراً إلى اللفظ . وكذا الكلام في الجملة .
 وإنما لم يُرَخِّم المستغاث الذي باللام ؛ لأنَّ المُجَرَّئِ على الترخيم – الذي هو إيهانُ
 الكلمة – هو إيهانها بالبناء . وهذا معرب .

وأما ما فيه زيادة الاستغائة ، فالأن زيادة تنافي الحذف . وكذا المندوب .
 وإنما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العَلَمِ مع أنه لشهرته ؛ فيما أُبقي منه دليلٌ على
 ما أُلقي . واشتُرِطَ الزيادة على الثلاثة ؛ لأنَّ الثلاثي خفيف غير مفتقر إلى التخفيف . وأما إذا كان
 بـ « تاء » التأنيث فإنه يرخم ولو كان ثلاثياً بـ « التاء » ؛ لأنَّ التاء كلمة مستقلة بنفسها
 فحذفها لا يخل بالكلمة .

واعلم أن ترخيم غير المنادى للضرورة – وإن خلا من تأنيث وعلمية – جائز على اللغتين
 عند سيبويه^(٤) ، أي : على نية المحذوف ، وعلى الاستقلال قال^(٥) :
 أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ عَنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا .
 أي : أمامة .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) نحو : عبد الله .

(٣) هو مستقل من حيث اللفظ أي : من حيث الإعراب ، فيراعى حالهما قبل العلمية في الإعراب ، وليس
 مستقلاً من حيث المعنى ؛ لأنه انمحي بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال فـ « عبد
 الله » كـ « زيد » . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٦٥ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٩٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

(٥) البيت من الوافر لجريير في ديوانه ٢٢١ ، والكتاب ٢ / ٢٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣/٢ ،
 والإنصاف ١ / ٣٥٣ ، وشرح الرضي ١ / ٣٦٥ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٤٤ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣٢٠ .
 و شاسعة : أي بعيدة .

والشاهد فيه قوله : « أماما » فإن أصله : « أمامة » فرخمت في غير المنادى للضرورة ، سواء كان على تقدير الاستقلال –
 وهو لغة من لا ينتظر – أو على نية المحذوف – وهو لغة من ينتظر – كما في هذا البيت .

والمبرد^(١) يوجب تقدير الاستقلال ، ويتأول البيت ويقول الراوية :
وما عهدي كعهديك يا أماما

قال ابن الحاجب^(٢): « وهذا من تعسفاته » .

[ما يحذف من المرخم]

قوله : (فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ زِيَادَتَانِ) . إلى آخره .

قَسَمَ مَا يُحذفُ فِي الترخيم إلى ثلاثة أقسام : إمَّا حرفان ، أو كلمة ، أو حرف واحد .
فحذف الحرفين في موضعين :

أحدهما : ما فيه زيادتان^(٣) زيدتا معاً . وذلك ثمانية أصناف :

زيادتا التثنية نحو : « زيدان ، ويضربان » عَلَمِينَ . وزيادتا جمع المذكر السالم نحو :
« مسلمون ، ويسلمون » عَلَمِينَ . وزيادتا جمع المؤنث^(٤) السالم نحو : « مسلماتٍ » . وزيادتا نحو :
« مروان ، وعثمان » . ويائي النسب نحو : « كوفي ، وقرشي^(٥) » . وألفا^(٦) التأنيث كـ « صحراء » .
وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في « حِرْبَاء^(٧) ، وَعَلْبَاء^(٨) » . وزيادتا « ملكوت
ورغبوت » .

قوله : (أَسْمَاءَ) .

سببويه^(٩) جعلها^(١٠) « فَعَلَاءَ »^(١١) من الوسامة ، أي : الحُسن ، ففيها ألفا التأنيث .

(١) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٥١ ، ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٧٧٣ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩٦ .

(٣) في (غ) : زيان .

(٤) في (غ) : المذكر .

(٥) في (ش) و (غ) : (كرسى) بدل (قرشي) .

(٦) في (ش) : ألفي .

(٧) دويبة على شكل سام أبرص ، ذات قوائم أربع ، تستقبل الشمس نهارها . ينظر : اللسان (حرب) ١/٣٠٧ .

(٨) اسم رجل . ينظر : اللسان (علب) ١/٦٢٩ ، والارتشاف ٥/٢٢٢٠ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢/٢٥٨ ، ٢٥٧ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) وأصله : « وسماء » من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة . ينظر : شرح المفصل ٢ / ٢٢ ، والموشح ق ٣٣ ،

والوافية ١٠١ .

وغير سيبويه^(١) جعلها « أفعالاً »^(٢) جمع « اسم » ، فيكون من الموضع الثاني أي: باب « عمار »

قوله: (أَوْ حَرْفٌ صَحِيحٌ [قَبْلَهُ مَدَّةٌ] ^(٣)) .

هذا الموضع الثاني مما يُحذف فيه حرفان .

قال نجم الدين: « كان عليه أن يقول : حرف صحيح غير « تاء » التأنيث ؛ لأنه لا يحذف في « عَفْرَنَاءِ »^(٤) إلا « التاء »^(٥) .

// والمراد بالمدّة : واوٌ ، أو ياءٌ ، أو ألفٌ زوائد سواكن قبلها من جنسها . فلا تحذف ٢٩ / ب
في « مستماح ، ومستميح » الألف ، والياء ؛ لأصالة حرف العلة فيهما . ولا تحذف الواو في « كَنَهَوْر »^(٦) والياء في « مُشْرِيفٌ »^(٧) لتحركهما ، ولا يحذفان في « سِنَوْرٌ »^(٨) ، وَعُغْلِيْقٌ^(٩) لتحرك ما قبلها بالفتح . ولا يحذف في « سعيد وعماد وثمود » إلا حرف ؛ لأنه ليس أكثر من أربعة أحرف^(١٠) . ومثال ما جمع القيود في هذا الموضع « عَمَّار ، وَمِسْكِين ، وَمَنْصُور » ، فيحذف في ترخيم كل واحد من هذه حرفان تقول : « يا عَمَّ أقبِلْ » في عَمَّار ، و « يا مِسْكُ » في مسكين^(١١) ، و « يا مَنْصُ » في منصور .

(١) وهو المبرد . ينظر : المقتضب ١ / ٢٢٩ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٩٢ .

(٢) أصله : « أسماء » فقلبت الواو الأخيرة همزة بعد قلبها ألفاً . وسمي به مؤنثاً ، فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ، ورحم فحذف الحرف الأخير الذي هو أصل ، وما قبله من حرف المد ، كما فعل في : « منصور ، وعمار » إذا رخما . ينظر : شرح المفصل ١ / ٢٢ ، والموشح ق ٣٣ .

(٣) زيادة من الكافية .

(٤) العفرناة : الناقة القوية . ينظر اللسان (عفر) ٩ / ٢٨٥ ، وإنما لم يحذف منها إلا (التاء) ؛ لأن هذه التاء كلمة واحدة وإن كانت على حرف ، فاكتفي بها . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٠ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٩٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٧٠ .

(٦) كَنَهَوْرٌ : العظيم من السحاب . ينظر : اللسان (كنه) ١٢ / ١٧٤ .

(٧) شَرَّفَ الناقة : كاد يقطع أحلافها بالصرِّ . والتشريف : هو أن تكاد تقطع أحلافها بالصرار ، فيؤثر في أحلافها اللسان (شرف) ٧ / ٩٣ .

(٨) السَّنَوْرُ : الهر ، وأصل الذَّنْبِ ، وفقارة عنق البعير ، والسيد ، ينظر : اللسان (سنر) ٦ / ٣٩١ .

(٩) العُغْلِيْقُ : نبت يتعلق بالشجر ينظر : اللسان (علق) ٩ / ٣٦٣ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) في (ش) : يا مسكين .

قوله : (وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا حُذِفَ الْاسْمُ الْأَخِيرُ) .

هذا هو القسم الثاني مما يُحذف في الترخيم ، وهو ما يحذف فيه^(١) كلمة .

قوله : (حُذِفَ الْاسْمُ الْأَخِيرُ) ؛ لأن موضع اتصال^(٢) الكلمتين كالمفصل ، فهو أقبلُ

للفك فحذف الجزء الأخير بكامله تقول : « يَا بَعْلَ »^(٣) في « بَعْلَبَكَّ » .

قوله : (وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَحَرَفٌ وَاحِدٌ) .

هذا هو القسم الثالث . وهو أكثر من القسمين الأولين ، أي : غير ما حُذِفَ فيه حرفان

وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة . وذو حرف صحيح قبله مدة ، وهو زائد على أربعة . وغير

ما حُذِفَ فيه كلمة ، وهو المركب تركيب المزج تقول : « يَا حَارَ » في حَارِث . قال^(٤) .

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا .

أي : يا عاذلة .

[حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف :]

قوله : (وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ عَلَى الْأَكْثَرِ^(٥)) . أي : المحذوف للتخيم . فيبقى ما قبل

الحرف المحذوف على ما كان من كسر ، أو فتح^(٦) ، أو حرف علة سالم من الإعلال ، لأجل

الحرف المحذوف . ووجه هذه اللغة أنه لما كان الترخيم لعلية قياسية مطردة قريبة من الإيجاب

لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن - لأن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات

بل هو لتنبية المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له - فصار حذف الترخيم

مطرداً كالواجب ، فعومل المرخم في الأغلب معاملة نحو: « عَصاً ، وَقَاضٍ » مما الحذف فيه مطردٌ

واجبٌ .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) : إيصال .

(٣) في (ش) و (غ) : يا بعل أقبل .

(٤) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ٨١٣ ، والكتاب ٤ / ٢٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٣٠ ، والخصائص ٢

٩٦ / ١ ، وشرح الرضي ١ / ٣٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢١ ، وخزانة الأدب ١ / ٨٥

والشاهد فيه قوله : « عاذل » أصلها : يا عاذلة فرخمها بحذف حرف واحد .

(٥) وهو اختيار سيبويه ٢ / ٢٤١ ، وابن السراج في الأصول ١ / ٣٥٩ ، والزجاجي في الجمل ١٦٨ ، والعكبري في اللباب ١ / ٣٥١

والشريف الكوفي في البيان ٣٩٥ ، وابن خروف في شرح الجمل ٢ / ٧٥٠ .

(٦) في (غ) : من فتح وكسر .

وَمَنْ جعله اسماً برأسه نظر^(١) إلى أنه وإن كان قياسياً مطرداً لكنه ليس بواجب.
 فيقال على اللغة الكثيرة: « يا حارِ » بكسر الراء ، و « يا ثَمُو » بإبقاء^(٢) الواو ؛ لأنها
 في الحقيقة غير متطرفة ، و « يا فاطمَ » بفتح الميم ، و « يا كَرَوَ » بعدم إعلال الواو ؛ لأن^(٣) بعدها
 ألفاً^(٤) تصونها^(٥) من الإعلال . إلا في مواضع غير فيها ما قبل المحذوف، منها: « أعلن ، وقاضون »
 قال الجمهور^(٦) في ترخيمها على هذه اللغة : « يا أعلى ، ويا قاضي » برد الألف والياء .
 قال ابن الحاجب: « ولو قيل : « يا أعلَ ، ويا قاضٍ^(٧) » في هذه اللغة لم يبعد ؛ لأن الساكن
 الأخير كالثابت لفظاً^(٨) .

ومنها: « إسحارٌ^(٩) » لنبت ، فسيبويه^(١٠)^(١١) يقول: « يا إسحارٌ » بالفتح . وغير سيبويه يميز
 كسر الراء^(١٢) . ومنهم من يبغي الراء ساكنة^(١٣) .
 ومنها « مُحَمَّرٌ » إذا رخم قيل : « مُحَمَّرٍ » بكسر الراء^(١٤) .

-
- (١) في (غ) : نظراً .
 (٢) في (ش) و (غ) : ببقاء .
 (٣) في (ش) : لأن ما .
 (٤) في الأصل و (ش) ألف . وما أثبتته من (غ) .
 (٥) في (ش) و (غ) : يصونها .
 (٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٤ والنجم الثاقب ١ / ٣٥٤ .
 (٧) في (أ) : قض . وما أثبتته من (ش) و (غ) .
 (٨) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠١ .
 (٩) الإسحار والأسحار : بَقْلٌ يَسْمَنُ عليه المال . ينظر : اللسان (سحر) ٦ / ١٩٢ .
 (١٠) في (ش) : سيبويه .
 (١١) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .
 (١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٦ والنجم الثاقب ١ / ٣٥٤ ، والموضح على الموشح ١ / ٢٩٥ ،
 والهمع ٢ / ٦٨ .
 (١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٦ .
 (١٤) لأن أصلها الكسر ، وإنما سكنت لعارض الإدغام لوجود مثلها ، فإذا رخم زال الموجب للسكون . هذا اختيار الفراء ،
 وأما الجمهور فيقولون في ترخيمه : يا مُحَمَّرٌ بإسكان الراء ، فخالفوا القياس الذي يوجب الرد إلى الأصل ، ويعتذرون
 عن ذلك : بأن الياء في نحو: قاض تثبت في كثير من المواضع ، فلها أصل في الإثبات لفظاً ، وإنما زال الإثبات لعارض ،
 بخلاف الراء في محمر فإنه لم يثبت كسرهما فيه بوجه من الوجوه .
 ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ١ / ٤٤٧-٤٤٨ ، وشرح الرضي ١ / ٣٧٦ .

قوله : (وَقَدْ يُجْعَلُ اسْمًا بِرَأْسِهِ) .

وهذه اللغة جارية على القياس ؛ لأن ما حُذِفَ تخفيفاً يكون نسياً كما في « يدٍ ودمٍ » ، فإذا جعل المرخم اسماً برأسه ضُمَّ ما قبل المحذوف لفظاً إن كان صحيحاً ، أو^(١) في حكمه نحو : « يا حارُّ ، ويا مروُّ ، ويا قريُّ » في « حارث ، ومروة ، وقرية » ، أو^(٢) تقديراً^(٣) إن كان ياءً مكسوراً ما قبلها ، أو ألفاً نحو : « يا قاضي ويا مُشترَا » في « قاضية ومشتراة » . وإن كان واواً بعد^(٤) ضمة كما في « قلنسوة ، وثمود » أبدلت الواو ياءً ، والضمة كسرة^(٥) نحو : « يا قلنسي ، ويا ثمي » ، وإن كان ما قبل المحذوف ياءً أو واواً بعد فتحة قلبتها ألفاً ، تقول في : « غليان ، و نزوان » : « يا غلي و يا نزا » . وإن كان « واواً » أو « ياءً » بعد ألفٍ زائدة قلبت همزة نحو : « يا شقاء ، و يا خزاء » في « شقاوة ، وخزاية » .

(١) في (غ) : كما بدل (أو) .

(٢) في (غ) : وتقديراً .

(٣) أي : يُضَمُّ ما قبل المحذوف تقديراً .

(٤) في (غ) : وإن كان ضمة بعد واو .

(٥) لأنه إذا وقع آخر الاسم المتمكن واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة ، والواو ياءً . ينظر : شرح الكافية لابن

الحاجب ١/٤٤٦ .

[المندوب]

قوله : (وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا صِيغَةَ النَّدَاءِ فِي الْمُنْدُوبِ)

أ/٣٠

هذا بناء منه // على أن المندوب ليس بمنادى^(١) .

قوله : (وَهُوَ الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ بِيَاءٍ أَوْ وَاٍ^(٢)) . أدخل فيه المجرور في قولك : « تفجعتُ على

زيدٍ » ، فلما قال : بـ « ياء أو واو » أُخرج .

ولما كانت « يا » أمَّ حروف النداء تُوسَّعُ فيها دون غيرها ؛ بأن دخلت في كل منادى

يدخله^(٣) معنىً من المعاني كالاستغاثة ، والتعجب ، والندبة .

قال نجم الدين : « وقد أخلَّ المصنف بأحد قسمي المندوب وهو المتوجع^(٤) منه نحو :

« واحزنا ، و وايلا ، واثبورا^(٥) »^(٦) .

قوله : (وَاخْتَصَّ بـ « وَا ») . يعني : اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة « وا »

فـ « وا زيدٌ » مختص بالندبة ، و « يا زيدٌ » مشترك بين النداء والندبة .

قوله : (وَحُكْمُهُ فِي الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمُ الْمُنَادَى) . فيقال : « وا زيدٌ ، وا عبدَ الله ،

واطالماً جبلاً » إذا كان معروفاً معيناً . وكذا توابعه كتوابع المنادى ؛ لأن المندوب مخصوص

بالتفجع عليه كما أن المنادى مخصوص ، فاستعمل^(٧) لفظ المنادى في المندوب ؛ لاشتراكهما في معنى

الخصوص .

(١) من يرى أن المندوب ليس بمنادى ابن جني في اللمع ٦٩ ، والشريف الكوفي في البيان ٤٠٩ ، وابن الحاجب في

الإيضاح ٢٤٩/١ ، قال في تعريف المنادى : « هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو ... وخرج المندوب

عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله » . و ينظر : شرح الرضي ١ / ٣١٢ ، والوافية ١٠٢ ، والسنجم

الثاقب ١ / ٣٥٦ .

وعند سيويه ٢٢٠/٢ ، والزجاجي في الجمل ١٧٦ ، والزخشي في المفصل ٧٤ ، وابن خروف في شرح الجمل ٧٨١/٢ ،

والرضي ٣١٢/١ أن المندوب منادى على وجه التفجع فإذا قلت : يا محمداه فكأنك تناديه ، وتقول له : تعال فيني مشتاق

إليك .

(٢) سقطت (بياء أو واو) من (ش) .

(٣) في (غ) : أدخله .

(٤) في (أ) و (ش) : المتفجع . وما أثبتته من (غ) ، وشرح الرضي .

(٥) في (ش) و (غ) (واحزناه ، و وايله ، واثبوره) .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٧٩ .

(٧) في (ش) : واستعمل .

قوله : (وَلَكَ زِيَادَةُ الْأَلْفِ فِي آخِرِهِ) .

أي : لك إلحاق الألف في آخر المندوب ، ولك ألا تلحقه مع « يا ، أو وا » . وقال الأندلسي^(١) : يجب^(٢) إلحاقها مع « يا » ؛ لئلا يلتبس بالنداء المحض ، والأولى أن يقال : إن دلت قرينة حال على^(٣) الندبة كنت مخيراً مع « يا » أيضاً ، وإلا وجب الإلحاق معها تقول : « يا محمد ، يا علي » بلا إلحاق .

[إلحاق أحرف العلة بآخر المندوب]

قوله : (فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ قُلْتَ : « وَأَغْلًا مَكِيَّةً ، وَأَغْلًا مَكْمُوهَةً ») .

آخر^(٤) الكلمة إن كان محرراً بجزء إعرابية لا تلحقه إلا الألف ، ويُقَدَّرُ^(٥) الإعراب نحو : « وا ضَرَبَ الرَّجُلَةَ » في المسمى بـ « ضَرَبَ الرَّجُلُ » ، وكذا : « وا ضَرَبْتُ الرَّجُلَةَ ، وا غَلَامَ الرَّجُلَةَ » .

وإن كان محرراً بجزء بنائية ، ولم يؤد الألف إلى لبس ألحقها تقول : « وا قَطَامَاهُ ، وا حَذَامَاهُ ، وا حَيْثَاهُ » في « قطام ، وحذام ، وحيث » أعلاماً مشهورة . وقال الأندلسي^(٦) ، وابن الحاجب^(٧) : « تُتَّبَعُ حركة البناء مدة من جنسها ، ولا تغير حركة البناء للزومها » .

وإن أدى الألف إلى اللبس مع حركة البناء ، أتبعها حرفاً من جنسها اتفاقاً^(٨) نحو : « وا غَلَا مَكِيَّةً » في غلام المخاطبة ؛ لئلا يلتبس بغلام المخاطب ، و « وا مِنْهُوهُ » في المسمى بـ « منه » ؛ لئلا يلتبس بالمسمى^(٩) بـ « منها » .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٠ .

(٢) سقطت من (ش) وكررها في (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : إلى آخر .

(٥) في غ : تقدر .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨١ .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٨٣ .

(٨) قال سيبويه ٢ / ٢٢٤ : « وتقول : واغلامكية إذا أضفت الغلام إلى مؤنث ؛ وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا

قلت : واغلامكاه » . وينظر : المقتضب ٤ / ٢٧٤ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

وإن كان آحر الكلمة ألفاً حذفته لألف الندبة عند النحاة^(١) نحو: « وا مُعَلَّاه،
وا غلامكُمَاه » . وقال ابن الحاجب : « بل استُغنى بها عن ألف الندبة »^(٢) .

وإن كان « ياءً » أو « واوًا »^(٣) والحركة فيهما مقدرة حرّكتها^(٤) بالفتح ، وألحقت الألف
نحو : « يا قاضيَاه ، ويا يرميَاه ، ويا سَمَنَدَوَاه »^(٥) .

وإن لم يكن للواو والياء ، أصل^(٦) في الحركة، وكان ما قبلهما من جنسهما أبقيتهما على
حالهما ، ويُكتفى بهما عن مدة الندبة نحو : « وا غلامهُوه ، و وا أخوا غلامِهي ، و وا اضربوا ،
و وا اضربي » في المسمى^(٧) بها^(٨) .

وإن لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما جئت بألف الندبة بعدهما إن شئت نحو :
« وا قائل لَوَاه ، ويا قائل كِيَاه » .

وأما ميم الجمع فتضم ويؤتى بعدها بـ « واوٍ » نحو: « واغلا مكُموه ،
واغلا مهمُوه »^(٩) . إمّا قلباً لألف الندبة واوياً خوف اللبس بندبة غلام المثني . وإمّا رد^(١٠)
لِلوَاوِ^(١١) المقدرة ، لأن أصل « غلامكم » : غلامكمو^(١٢)^(١٣) بدليل قراءة ابن

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢٢٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣—٢٨٤ .

(٣) في (ش) و (غ) : « واوٍ ، أو ياءً » .

(٤) في (ش) : « حرّكتها » .

(٥) ينظر : المتقضب ٤/٢٧٠، والأصول ١/٣٥٦ .

(٦) في (ش) : « وإن لم يكن للواو والياء حركة ، وكان حركة » .

(٧) في (ش) : « المسمين . وفي (غ) : « المسميين » .

(٨) قال سيبويه ٢/٢٢٧ : « وإذا نذبت رجلاً يسمى ضَرْبُوا قلت : واضْرُبُوهُ . وإن سُمي ضَرْبًا قلت : واضْرِبَاهُ . فهذا بمنزلة
وا غلامهُوه ووا غلامَهَاه ، جعلت ألف الندبة تابعة لتفرق بين الإثنين والجميع » .

(٩) قال في المتقضب ٤/٢٧٤ : « فإن نذبت غلاماً لجماعة قلت : واغلامكموه في قول من قال : مررت بغلامهمو . ومن
قال : مررت بغلامهمي يا فتى قال : وا ذهاب غلامهميه » .

(١٠) في (غ) : « راد » .

(١١) في (ش) : « الواو » .

(١٢) في (أ) و (غ) : « غلامكو . وما أثبتته من (ش) » .

(١٣) أي: أن الواو حذفت في الجمع للاستتقال . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٣ ، والموشح أ ٣٤ ،
والموضح ١ / ٢٥٨ .

كثير^(١)^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ هَذَا الْقُرْآنَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُبِينَةِ﴾^(٣). وأما الساكن غير هذه فليلحق^(٤) ألفاً نحو: « يا مناه » في المسمى بـ « من » .

[إلحاق الهاء بالمنادى المندوب في الوقف]

قوله: (وَلَكَ « الهاءُ » في الوقفِ) . يعني: أن إلحاق هاء السكت^(٥) بعد زيادة الندبة واوياً كانت ، أو ياءً ، أو ألفاً جائز في الوقف^(٦) ، لا واجب . وبعضهم أوجبها مع الألف^(٧) .

[اقتصار الندبة على المعروف]

ب / ٣٠

قوله: // (ولا يُندَبُ إلاَّ المعروفُ) .

قال نجم الدين : هذا في المتفجع عليه . وأما المتوجع منه فإنك تقول: « وا مصيبتاه » وليست بمعروفة^(٨) . ويعني بالمعروف المشهور علماً كان، أو لا . فالعلم^(٩) غير المشهور لا يندب . وإنما اشترطت الشهرة ليحصل^(١٠) عذر النادب في الندبة ؛ لئلا يلام النادب^(١١) في الندبة عليه تقول : « يا ضارباً زيداه » إذا كان « زيدٌ » رجلاً عظيماً ، وقد اشتهر المتفجع عليه بضربه ، وتقول : « وا مَنْ قلع باب خيراه ، وا من حفر بئر زمزماه » لاشتهار الرجلين بذلك . وتقول في المضاف : « وا أمير المؤمنيناه » ، وفي المضارع للمضاف : « وا طالعاً جبلاه » .

(١) هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو الكنايني الداري المكي، مولى عمرو بن علقمة الكنايني . الإمام العلم مقرئ مكة ، وأحد القراء السبعة ، فارسي الأصل . قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي . وتلا عليه أبو عمرو بن العلاء وحديث عن ابن الزبير وعكرمة ومجاهد . مات سنة ١٢٠ هـ . ينظر : طبقات خليفة ٢٨٢ ، وطبقات القراء ١ / ٤٣٣ ، وسر أعلام النبلاء ٥ / ٣١٨ .

(٢) ابن كثير يضم ميم الجمع في الوصل ، ويتبعها واوياً في اللفظ نحو : « عليهمو » ، و « على سمعهمو » ، و « أبصارهمو » ونحو ذلك . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٤١ ، وحرز الأماني ٩ .

(٣) هود : ٢٨ .

(٤) في (غ) : فتلحق .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) قال ابن السراج في الأصول : « فإذا وقفوا قالوا : يا زيداه واعمره فيقفون على هاء لخفاء الألف، فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء » .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٨٤ / ١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٣٨٥ .

(٩) في (غ) : والعلم .

(١٠) في (ش) و (غ) : لتحصيل .

(١١) في (ش) : التأديب .

وأما الموصوف فتلحق زيادة الندبة به عند الخليل وسيبويه^(١) نحو : « وا^(٢) زياده الطويل » .
وعند يونس والكوفيين^(٣) بالصفة نحو : « وا زيد الطويلاه » . فالخليل وسيبويه نظراً^(٤) إلى ضعف
اتصال الصفة بالموصوف في اللفظ . ويونس نظر إلى قوة الاتصال معنى . واستشهد يونس بقول
رجل ضاع عليه قدحان فقال : « وا جُمُجُمَتِي الشَّامِيَّتِيَا »^(٥) . والجمجمة القدح^(٦) .
وحكى الكوفيون : « وا رجلاً مسجاه » ، واستشهدوا به أيضاً على ندبة غير المعروف . وهو شاذ
عند البصريين^(٧) .

[حذف حرف النداء]

قوله : (وَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ إِلَّا مَعَ اسْمِ الْجِنْسِ ، وَالْإِشَارَةِ ، وَالْمُسْتَعَاثِ
وَالْمُنْدُوبِ) .

يعني: بـ « اسم الجنس »: ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء نحو: « يا رجل » ،
أو لا نحو « يا رجلاً » . وسواء كان مفرداً، أو مضافاً، أو مضارعاً^(٨) نحو: « يا غلامَ فاضلٍ ، ويا
حسنَ الوجه ، ويا ضارباً زيداً » قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه ، أو لا ؛ لأن حرف النداء لا
يُستغنى عنه إلا إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول له . ولا يكون هذا إلا في المعرفة ،
وإنما لم يحذف من المتعرف بحرف النداء ؛ لأن حرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به .
ولم يحذف من أسماء الإشارة ؛ لأن إطلاق اسم الإشارة على المخاطب خلاف الأصل ،
فاحتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره عن أصله ، وجعله مخاطباً وهي^(٩) حرف النداء .
وأما المستعاث فلم يحذف منه حرف النداء ؛ للمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه ؛ لكون
المستعاث له أمراً مهماً .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٢) في (أ) : (وزيد الطويل) وما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، والأصول ١ / ٣٥٨ ، والمفصل ٧٤ ، والإنصاف ١ / ٣٦٤ ، وشرح المفصل ٢ / ١٤

وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٤ ، وشرح الرضي ١ / ٣٨٥ ، والوافية ١٠٤ ، والموشح ق ٣٤ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٦١ .

(٤) في (ش) : نظروا .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ ، الإنصاف ١ / ٣٦٥ . وشرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٦ .

(٦) الجُمُجُمَة : قدح من خشب . ينظر : اللسان (جم) ٢ / ٣٦٩ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٣٨٦ .

(٨) في (ش) و (غ) : مضارعاً له .

(٩) في (ش) : وهو .

وأما المتعجب منه ، والمندوب ؛ فلأنهما مُنَادِيَانِ مجازاً ، فلا بد من حرف النداء . وكذا لا يحذف حرف النداء^(١) من لفظة^(٢) « الله » إلا مع إبدال الميمين في آخره .

والذي يحذف منه^(٣) حرف النداء : العلم ، والمضاف ، وأي ، والموصول نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا ﴾^(٤) ، ونحو : « ربنا لك الحمد » ، ونحو : « أيها الرجل » ، ونحو : « مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنُ إِلَيَّ » .

قوله : (وَشَدَّ : « أَصْبَحَ لَيْلٌ ») . أي : يا ليلُ . أي : أدخل في الصباح وصر صحباً . قالت أم جندب زوجة^(٥) امرئ القيس تبرماً به وكان مُفْرَكًا^(٦) .

قوله : (وَ« أَطْرَقَ كَرًا »^(٧)) : رقيةٌ يصيدون بها الكرا يقولون : « أطرق كرا إن النعام في القرى ما^(٨) أرى هنا كرا » ، فيسكن ، ويطرق حتى يصاد .

[حذف المنادى]

قوله : (وَقَدْ يُحَذَفُ الْمُنَادَى) ؛ لأنه مفعول به ، فيجوز حذفه إذا قامت قرينة . ولا يحذف نسيأً ؛ لقوة الحاجة إليه بخلاف سائر المفعول به فإنه قد يحذف نسيأً .

قوله : (مِثْلُ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾^(١)) . بتخفيف « ألا » على أنها حرف تنبيه ، و « يا » حرف نداء . أي : يا قوم اسجدوا ، في قراءة الكسائي^(٢) . ومن قرأ : « أَلَّا يَسْجُدُوا » بتشديد

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) : لفظ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) يوسف : ٢٩ .

(٥) في (غ) : امرأة .

(٦) رجل مُفْرَكٌ : لا يحظى عند النساء . وفي التهذيب : تبغضه النساء . اللسان (فرك) ١٠ / ٢٥٠ ،

وينظر : المثل في الكتاب ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٤ / ٢٦١ ، ومجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ .

(٧) الإطراق : أن يطأ طئ عنقه ، ويسجد بصره إلى الأرض . و (كرا) ترخيم كروان وهو ذكر الحبارى .

يقال له ذلك إذا أريد اصطياده . أي : تطأطأ وأخفض عنقك للصيد . ويضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه . ينظر : الكتاب ٢ / ٢٣١ ، والمقتضب ٢ / ٢٦١ ، والمستقصى ١ / ٢٢١ ، وشرح المفصل ٢ / ١٦ ، ومجمع الأمثال ١ / ٤٣١ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣٢٩ .

(٨) في (ش) و (غ) : ما إن .

(١) النمل : ٢٥ .

(٢) قرأ أبو جعفر و الكسائي ورويس بتخفيف « ألا » ويقفون : ألا يا ، ويتدئون : اسجدوا . وقرأ الباقر

« أَلَّا » بالتشديد ، و « يسجدوا » كلمة واحدة . ينظر : الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، ٢٧٠ ، =

اللام فـ « أن » ناصبة للمضارع أدغمت نونها في لام « لا » ، و « يسجدوا » فعل مضارع سقط نونه بالنصب ، أي : فهم لا يهتدون لأن يسجدوا . و « لا » زائدة ، ويجوز أن تكون بدلا من أعمالهم و لا تكون لا^(١) زائدة أي : فزين لهم الشيطان ألا يسجدوا . ونحو قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾^(٢) // أي : يا قوم ليتني معهم . وقول الشاعر^(٣) :

١/٣١

يا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

على رواية رفع « لعنة » أي : يا قوم . و « لعنة » مبتدأ . وعلى رواية نصب « لعنة » يجوز أن يكون المنادى محذوفاً ، ونصب « لعنة » على المصدر ، ويجوز أن يكون^(٤) هو المنادى .

[الأسماء الملازمة للنداء]

ومما لزم النداء من الأسماء قولهم : « يا فُلٌ^(٥) ، ويا فُلةً ، ويا مَكْرَمَانَ^(٦) ، ويا مَلَأْمَانَ^(٧) ، ويا نَوْمَانَ^(٨) ، ويا مَلِكَعَانَ^(٩) » في المذكر ، و « يا لَكَاعُ » في المؤنث^(١٠) .

=والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي ٢ / ١٥٦ ، و العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر الأندلسي

١٤٤ ، وتقريب النشر ١٧٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٦ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢٣٣ .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) النساء : ٧٣ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢ / ٢١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٧ ، والإنصاف

١ / ١١٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، والجنى الداني ٣٥٦ ، ومغني اللبيب ٤٨٨ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٦٦ ،

وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٩٦ .

والشاهد فيه قوله : « يا لعنة الله » حيث حذف المنادى ، والتقدير : يا قوم ، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان .

(٤) في (غ) : تكون هي .

(٥) يا فُلٌ : معناه يا رجل . ويا فُلة : معناه يا امرأة . قال الجوهري : قولهم في النداء : (يا فُلٌ) مخففاً إنما هو

محذوف : يا فلان ، لا على سبيل الترخيم ، ولو كان ترخيماً لقالوا : يا فلا . قال سيبويه : ليست ترخيماً ،

وإنما هي صيغة ارتجلت في باب النداء . ينظر : اللسان (فـ) ١٠ / ٣٢٦ .

(٦) يختص بالنداء ، يقال للرجل : يا مَكْرَمَانَ : نقيض قولك : يا مَلَأْمَانَ من اللؤم . وهذا من الكرم . ينظر :

اللسان (كـ) ١٢ / ٧٦ .

(٧) يقال للرجل إذا سُبَّ : يا لَوْمَانَ ، ويا مَلَأْمَانَ ، ويا مَلَأْمًا . واللثيم : الدنيء الأصل الشحيح النفس .

ينظر : اللسان (لـ) ١٢ / ٢١١ .

(٨) يقال للنداء خاصة : يا نَوْمَانَ . أي : يا كثير النوم . ينظر : اللسان (نـ) ١٤ / ٣٣٨ .

(٩) في (غ) : يا ملكعان ، ويا لكع .

(١٠) اللَّكْعُ : وسخ القُلْفَةِ ، والمُهْرُ ، والجحش . والأنثى بالهاء . ويقال للصبى . واللكيعة : الأمة اللثيمة . ورجل الكع ،

وَلُكِعٌ وَلُكَيْعٌ وَلُكَاعٌ ، وملكعان ، ولكوع : لثيم دنيء . وكل ذلك يوصف به الحمق . اللسان (لـ) ١٢ / ٣٢١ .

[الاشتغال]

قوله : (الثالثُ : مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ) .

معنى إضمار العامل : حذفه مع بقاء عمله . بخلاف الإضمار في الأسماء فإنه^(١) : وَضَعُ المضمَر موضع الظاهر .

قوله : (عَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيرِ) . أي : يُحذفُ بشرط^(٢) تفسيره بفعلٍ أو شِبْهه منطوق ، فلذلك كان الحذف واجباً .

وهذا ثالث ما يحذف ناصبه وجوباً من المفعول به ، وهو ثاني^(٣) القياسيات^(٤) .

قوله : (وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقٌ لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبُهُ^(٥)) .

قوله : (كُلُّ اسْمٍ) جنس الحد ، يعم الأسماء . قوله : (بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ) احتراز عن نحو^(٦) : « زيدٌ أخوك^(٧) » . فالذي بعده فعلٌ نحو : « زيداً ضربتُهُ » . والمراد بشبه الفعل^(٨) هنا اسم الفاعل نحو : « زيداً أنا ضاربه » ، واسم المفعول نحو : « زيداً أنت محبوسٌ عليه » .

قوله : (مُشْتَغِلٌ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ) أي : مشتغلٌ عن العمل في ذلك الاسم المتقدم [بالعمل في الضمير الراجع إليه ، ولولا ذلك لعمل فيه . وهو احتراز عن نحو : « زيداً ضربتُ » فإن « زيداً » منصوبٌ وجوباً^(٩)]^(١) بهذا الفعل المنطوق به^(٢) بعده .

(١) في (غ) : فإن .

(٢) في (ش) و (غ) : مع تفسيره .

(٣) في (غ) : ثالث .

(٤) قد مضى الحذف السماعي في نحو : « امرأً ونفسه » وهذا هو الأول . وأما الثاني فهو المنادى ، والحذف فيه قياسي .

(٥) في (ش) : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ومناسبه .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : أبوك .

(٨) في (غ) : (الاسم) بدل (الفعل) .

(٩) سقطت (وجوباً) من (ش) .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت (به) من (ش) و (غ) .

قوله : (لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ هُوَ ، أَوْ مُنَاسِبُهُ لَنَصَبَهُ) . قال نجم الدين : « هذا القيد غير محتاج إليه مع قوله : (مشتغل عنه بضميره) ؛ لأنه لا يسمى مشتغلاً إلا إذا كان يعمل لو سلط »^(١) .

واحترز المصنف بهذا من كل اسم توسط بينه وبين الفعل كلمة واجبة التصدر كـ « إن » وأخواتها نحو : « زيدٌ إني ضربته » ، و « كم » الخبرية نحو : « زيدٌ كم ضربته ؟ » ، وكذا^(٢) « كم » الاستفهامية ، وحرفا الاستفهام نحو : « زيدٌ أضربته ؟ وزيدٌ هل ضربته ؟ » ، وحرف العرض نحو : « زيدٌ ألا ضربته^(٣) » ، وحروف التخصيص نحو : « زيدٌ هَلْأَ ضربته » ، ولام الابتداء نحو « زيدٌ لعمروُ يضربه » ، وكذا « ما وإن » من جملة حروف النفي نحو : « زيدٌ ما ضربته » ، و « زيدٌ إن ضربته » [أي : ما ضربته]^(٤) — بخلاف « لم ، ولن ، ولا » فيجوز : « عمراً لم أضربه ، ولا أضربه ، ولن أضربه^(٥) » ؛ إذ العامل يتخطاها — . وحرف الشرط^(٦) نحو : « زيدٌ إن تضربه يضربك ، وزيدٌ لو ضربته ضربك » . واحترز به أيضاً عن اسم بعده فعل التعجب نحو : « زيدٌ ما أحسنه ، أو أحسن به » ؛ لأنه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه ، وغير ذلك .

قال نجم الدين : « قوله : (أَوْ مُنَاسِبُهُ) ليس في أكثر النسخ ، والظاهر أنها ملحقة ؛ لأن المصنف لم يتعرض لها في الشرح^(٧) ، ولا بد منها ، وإلا خرج : « زيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه^(٨) »^(٩) .

والمناسب^(١٠) يُطلب في موضعين :

أحدهما : أن يكون الفعل الظاهر^(١) ، أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم معنى ، لكنه لا

(١) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤٠٠ .

(٢) في (غ) ؛ وكذلك الاستفهامية .

(٣) في (ش) و (غ) ؛ تضربه .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (غ) ؛ ولن أضربه ، ولا أضربه .

(٦) أي : مما هو واجب التصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبله .

(٧) ولم يذكرها في الأمالي ٢٩/٣ ، بل قال : « كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه لنصبه »

(٨) لأن التسليط يُعتبر فيه صحة المعنى ، ولو سلط « ضربت » على « زيداً » لنصبه ، لكن لا يصح المعنى ؛ لأنه لم

يَقْصِدُ أنه ضرب زيداً نفسه ، بل قصد أنه أهانه بضرب غلامه ، فالمناسب هنا : « أهنت » ، وفي المثال الأول :

« جاوزت » . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٤٠٨ ، والوافية ١٠٦ ، والموضح على الموشح ١ / ٣٠٨ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤٠٨ .

(١٠) في (ش) و (غ) ؛ فالمناسب .

(١) سقطت من (غ) .

يتعدى إلا بحرف جر مثل : « زيداً مررت به » فالمناسب الذي يُطلب هنا : جاوزت .

والثاني : ألا يكون الفعل الظاهر ، أو شبهه واقعاً عليه ، بل على^(١) متعلقه .

و المتعلق : ما أُضيف إلى الضمير ، أو وُصِلَ بما فيه الضمير ، أو وُصِفَ بما فيه الضمير ،

أو عطف عليه ما فيه الضمير مثل : « زيداً ضربتُ // غلامه ، أو ضربتُ الذي يجبه ، أو ضربتُ رجلاً تحبه ، أو ضربتُ عمراً^(٢) وأخاه » . والمناسب : أهنتُ ، أو نحوه .

قوله : (يُنصَبُ بِفِعْلِ يُفسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ^(٣)) .

التفسير على أربعة أضرب :

إمّا أن يكون المفسّر عينَ المفسّر نحو : « زيداً ضربته » ، أي : ضربتُ زيداً ضربته .

أو يكون معناه العام لكل معمول نحو : « زيداً مررت به » ، أي : جاوزتُ زيداً مررت به .

أو معناه مع معموله المعين الخاص نحو : « زيداً ضربتُ غلامه » ، أي : « أهنتُ زيداً

ضربتُ غلامه » ؛ لأن الإهانة معنى الضرب^(٤) الواقع^(٥) على الغلام أو الصديق ، فلو وقع على

العدو كان معناه الإكرام .

والملايسة نحو : « زيداً حبست عليه » ، أي : لا بستُ زيداً حبست عليه .

[اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه]

قوله : (و يُختارُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ) .

حال الاسم المحدود لا يخلو من أربعة أقسام :

إما أن يختار رفعه ، أو يختار نصبه^(٦) ، أو يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه . قال نجم

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : غلاماً .

(٣) هذا مذهب البصريين ، ويرى الكوفيون أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وإن كان قد اشتغل بضميره ؛ وذلك لأن ضميره

ليس غيره ، وإذا تعدى لضميره كان متعدياً إليه . ينظر : الإنصاف ٨٢/١ ، وشرح ابن يعيش ٣١/٢ ، ٣٠ ،

وشرح الرضي ٣٩٨/١ .

(٤) في (ش) : للضرب .

(٥) كررها في (غ) .

(٦) في (غ) : (رفعه) بدل (نصبه) .

الدين: « ولم يذكر الجمهور ما وجب رفعه^(١) »^(٢) . ثم قال: « بل^(٣) ما بعد « إذا » المفاجأة واجب الرفع في نحو: « خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو »^(٤) .

وقد بدأ المصنف بما يُختارُ رفعه ، لعدم احتياج الرفع إلى تقدير عامل محذوف .

قوله : (بِالْإِبْتِدَاءِ) تبيينٌ لعامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب ، حتى لا يظن أن رافعه فعل مثل ناصبه إذا نُصِبَ .

قوله : (عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلَافِهِ) . أي : عند عدم قرينة خلاف الرفع . وخلاف الرفع هو النصب في هذا المقام . أما الجر فلا يدخله . والمعنى : يختار رفع هذا الاسم عند عدم قرائن النصب الموجبة له ، أو المرجحة له ، أو التي يستوي فيها^(٥) الأمران مثل : « زيدٌ ضربته » .

وليس المراد أن كل قرائن النصب تعدم ؛ لأن المفسر قرينة النصب ، ومع^(٦) عدمه ليس الاسم من هذا الباب . ورُجِحَ الرفعُ ههنا لاحتياج النصب إلى تقدير عاملٍ محذوف . والأصل عدمه بخلاف الرفع ، فإنه لا يحتاج ؛ لأن عامله معنوي لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال : حُذِفَ وأضمر .

قوله : (أَوْ عِنْدَ وُجُودِ أَقْوَى مِنْهَا] كـ « أَمَّا » - مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ - و « إذا » لِلْمُفَاجَأَةِ [^(٧)) .

أي^(٨): عند^(٩) وجود قرينة هي أقوى من قرينة النصب كـ « أمّا »، و « إذا » المفاجأة . أمّا « أمّا » فتجتمع مع ثلاث قرائن للنصب . هي غالبية مع ثنتين ، ومغلوبة مع واحد . فتغلب العطف على جملة فعلية نحو : « قام زيدٌ وأما عمروٌ فضرِبته » . وتغلب كون الجملة التي بعدها جواباً لجملة استفهامية فعلية نحو قولك : « أمّا زيدٌ فأكرمه » في جواب : « أيّهم أكرمت »

(١) قال ابن الحاجب في الأمالي ٣/٣٠ : « ولا يكون لزوم في الرفع ههنا ؛ لأن الباب معقود للمفعول به المنصوب بفعل مقدر ، فلا يستقيم لزوم الرفع ؛ لأنه يخرج عن حقيقته » .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤١٢ .

(٣) في (ش) و (غ) : بلى .

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ١ / ٤١٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : معها .

(٦) في (غ) : معنى .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية .

(٨) في (ش) : (أو) بدل (أي) .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

لأن « أمّا » من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف^(١) ، ولا يُنظر معها إلى ما قبلها . فلم يمكن معها قصد^(٢) التناسب ، فرجعت الجملة بسببها إلى ما كانت عليه في الأصل . وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير . وتكون مغلوبة مع الطلب نحو : « أمّا زيداً فأكرمه وأمّا بكرّاً فلا تضربه ، وأمّا عمراً فرحمه الله تعالى^(٣) » ؛ لأنّ وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليلٌ في الاستعمال .

وأما « إذا » المفاجأة فتجتمع من قرائن النصب : العطف على جملة فعلية . قال النحاة^(٤) : وهي غالباً لها^(٥) ، فيكون الرفع أولى من النصب^(٦) نحو : « قام زيدٌ وإذا بكرٌ يضربه عمروٌ » . قال نجم الدين^(٧) : « وفيما قالوا نظراً ؛ لأنهم اتفقوا على أنّها لا تجيء بعدها إلاّ الاسمية فرقاً بينها وبين « إذا » الشرطية ، فقياسُ هذا : وجوبُ الرفع بعدها ، فلو سُمع نصبُ ما بعدها مع العطف على جملة فعلية لكان لهم أن يقولوا : خالفتُ أصلها في هذا الموضع الخاص رعايةً للتناسب المطلوب عندهم . وفي غير هذا الموضع يجب الرفع . وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناءً على الإجماع المذكور » .

[اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه]

قوله : (وَيُخْتَارُ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ لِلتَّنَاسُبِ^(٨)) نحو : « قام زيدٌ // ووعمرأً أكرمته ، أو بل عمرأً أكرمته^(٩) » ؛ لتناسب المعطوف و المعطوف عليه في كونهما فعليتين .
قوله : (وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ) أي : « لا ، وما ، وإن » نحو قوله^(١) :

أ/٣٢

(١) في (غ) : ويستأنف بعدها الكلام .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣٣/٢ ، وشرح الرضي ٤١٥/١ .

(٥) يعني أن قرينة الرفع غالباً لقرينة النصب؛ لأن أولوية العطف على الجملة الفعلية، تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد (إذا) للمفاجأة، فيتجحج الرفع على النصب؛ لعدم استلزامه حذف الفعل. ينظر: الوافية في شرح الكافية ١٠٨، والموشح ق ٣٥ .

(٦) في (ش) و (غ) : أولى من النصب مع جواز النصب .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤١٥ .

(٨) سقطت مت (ش) و (غ) .

(٩) في (ش) : أو لكن عمرأً أكرمته ، أو بل عمرأً أكرمته .

(١) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٣٣٢ ، والكتاب ١ / ١٤٦ وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٩٣ ، وشرح المفصل ١ / ١٠٩ . وبلا نسبه في الرد على النحاة ١١٣ ، وشرح الرضي ١ / ٤١٦ والنجم الثاقب ١ / ٣٧٤ =

فلا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ

أي : فلا ذكرت حسباً فخرت به . والله أعلم . ونحو : « ما زيدا ضربته » ؛ لأنَّ النفي في الحقيقة لمضمون الفعل ، فتقدير الفعل معه أولى من عدمه^(١) .

قوله : (وَحَرْفِ الاستِفْهَامِ) نحو : « أزيداً ضربتُه ؟ » ، وعلته علة حرف النفي . وأما « هل » الاستفهامية فيقبح معها حذف الفعل وتقديره ؛ لأنها في الأصل بمعنى : « قد » وهي من خواص الفعل ، وقد جُوِّز دخولها على الاسمية المحضة لمشابهة الهمزة . وأما الاسمية التي خبرها فعلية فيقبح دخولها عليها نحو : « هل زيدٌ خرج ؟ » . ويقبح دخولها على فعلية تقدم معمولها فاصلاً بينها وبين الفعل نحو : « هل زيدا ضربت ؟ » ، وعلى فعلية مُقَدَّرٌ فعلها ، مُفسَّرٌ بفعل ظاهرٍ نحو : « هل زيدا ضربته » . والأسماء المتضمنة للاستفهام^(٢) مثل « هل » .

قوله : (و«إِذَا» الشَّرْطِيَّةُ) . يعني : على مذهب سيبويه والأخفش^(٣) ؛ لأنه نُقل عنهما جواز وقوع الاسمية التي خبرها فعلية بعدها ، لكن على ضعف . والأكثر عندهما وقوع الفعلية بعدها ظاهرة الفعل نحو : « إذا جاء زيدٌ » ، أو مقدرته نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ اُنشَقَّتْ ﴾^(٤) أي : « إذا انشقت السماء انشقت » . ونُقلَ عن المبرد^(٥) اختصاصها^(٦) بالفعلية ، فيجب عنده^(٧) تأويل نحو^(٨) : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ اُنشَقَّتْ ﴾^(٩) أي : إذا انشقت السماء انشقت^(١٠) . ونُقلَ عن

= والشاهد فيه قوله : « فلا حسباً فخرت » حيث نصب « حسباً » على أنها مفعول به لفعل تقديره : فلا ذكرت حسباً .

(١) سقطت من (عدمه) من (ش) .

(٢) مثل : مَنْ ، و أي ، ومتى .

(٣) لأن الأكثر عندهما : وقوع الجملة الفعلية بعد أدوات الشرط ، وعلى هذا يختاران النصب هنا . ونقل عنهما موافقة الكوفيين في جواز وقوع الجملة الاسمية التي خبرها فعلية لكن على ضعف . وعلى مذهب الكوفيين لا يُختار النصب هنا . ينظر : الكتاب ١ / ١٠٦ - ١٠٧ ، والإنصاف ٢ / ٦٢٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤١٩ ومعني اللبيب ١٢٧ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٧٦ ، والموضح على الموشح ١ / ٣١٣ .

(٤) الانشقاق : ١ .

(٥) قال في المقتضب ٢ / ٧٦ - ٧٧ : « وكذلك إذا لأنه لا تقع إلا على فعل » .

(٦) في (ش) : واختصاصها .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) الانشقاق : ١ .

(١٠) وعليه فإن النصب واجب في نحو : « إذا عبد الله تجده فأكرمه ، وإذا زيدا ضربته ضربته » وهو مذهب البصريين . ينظر : شرح المفصل ٢ / ٣٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤١٩ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٧٦ .

الكوفيين^(١) أنها كـ « إذ » في وقوع الجملتين بعدها فعلية ، أو اسمية إلا أنه لا بد في الاسمية من أن يكون خبرها فعلية إلا في الشاذ نحو قوله^(٢) :

إذا الخِصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ

وإنما اختير بعد «إذا» الشرطية الفعلية؛ لأن الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام. وإنما لم يجب الفعل بعدها لأنها ليست عريقة في الشرط كـ «إن»، ولا ظاهرة في تضمن معناه كـ «من».

قوله: (وَعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ الْمَفْسَرِ بِالصِّفَةِ [مثل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾]^(٣))^(٤) .

يعني : وكان^(٥) في جعل المفسر صفةً فسادُ المعنى المقصود ، وفي جعله مفسراً أو خيراً يحصل المعنى المقصود، فيصير النصب نصاً في المقصود ، والرفع محتملاً للمقصود وغيره؛ فلذلك رجع النصب . قال نجم الدين : « إذا أردت مثلاً أن تُخبر أن كل واحدٍ من ممالكك اشتريته بعشرين ديناراً، أو^(٦) أنك لم تملك أحداً منهم إلا بالشراء بهذا الثمن فقلت : « كل واحدٍ من ممالكك اشتريته بعشرين ديناراً » بنصب « كل » فهو نص في المعنى المقصود؛ لأن التقدير : « اشتريت كل واحدٍ من ممالكك بعشرين . وأما إن رفعت « كل » فيحتمل أن يكون « اشتريته » خبراً له، وقولك « بعشرين » متعلقاً به ، أي : « كل واحدٍ منهم مُشترى بعشرين » . وهو^(٧) المعنى المقصود . ويحتمل أن يكون « اشتريته » صفةً لـ « كل واحدٍ » ، وقولك : « بعشرين » هو^(٨) الخبر أي : كل من اشتريته من الممالك فهو^(٩) بعشرين . وفات المعنى المقصود ؛ لأن المبتدأ على التقدير الأول

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٢١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤١٨ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لبعض بني فقعم في شرح المرزوقي ٢١٤ ، والخزانة ٣ / ٢٩ ، ومعجم شواهد النحو

الشعرية ٢٨ ، وهو بلا نسبة في لسان العرب (نكب) .

وصدره : فَهَلَّا أَعْدُوِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا .

و « أبزى » من قولهم : « رجل أبزى وامرأة بزواء » وهو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره . وأبزى هاهنا مثل ، ومعناه

الراصد المخاتل ؛ لأن المخاتل ربما اتنى فيخرج عجزه . ينظر خزنة الأدب ٣ / ٢٩ .

والشاهد فيه : « إذا الخِصْمُ أَبْزَى » حيث يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمى بعد « إذا » الشرطية بشرط كون

خبرها فعلاً إلا في الشاذ كهذا البيت .

(٣) القمر : ٤٩ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية .

(٥) في (ش) : يعني ولما كان . وفي (غ) : وفي جعل .

(٦) في (غ) : وإن لم .

(٧) في (غ) : وهذا .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (غ) : فهو مشترى .

أعمُّ كما كان عند النصب ، والمبتدأ على الثاني أخص ؛ لأنه يمكن مع التقدير الثاني أن يكون بعض المماليك اشتراه لك غيرك بأكثر أو بأقل ، وبعضهم لم يُشْتَرَّ^(١) ، بل ورثته ، أو وهبَ لك ، أو غير ذلك^(٢) .

والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٣) يستقيم معه المعنى المقصود مع الرفع والنصب^(٤) على سواء .

وحكى الإمام المهدي — عليه السلام^(٥) — في التاج^(٦) عن ابن^(٧) مالك^(٨) ، وابن الحاجب^(٩) : أنك إذا نصبت «كُلَّ» في الآية أفاد عموم كلِّ حادثٍ ، وأنه لو رُفِعَ احتمل أن // ٣٢ / ب يكون « خلقنا »^(١٠) صفة لـ « شيء » فيفيد^(١١) أن الذي « بقدرٍ » إنما هو مخلوقاته ، لا كل . قال مولانا : — عليه السلام — وهذا هو الحق ، لا ما زعماه^(١٢) . والنصب^(١٣) لا يوجبهُ ؛ إذ الفعل يخصه .

(١) في (أ) و (غ) : يشتري .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٢ .

(٣) القمر : ٤٩ .

(٤) قراءة العامة « كلٌّ » بالنصب . وقرأ أبو السَّمَّال « كُلُّ » بالرفع . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٩٦ ، وفتح القدير ٥ / ١٢٩ ، وروح المعاني ١٥ / ١٤٣ . قال ابن عطية في توجيه قراءة الرفع : « وهو على الابتداء وجملة «خلقنا» هو الخبر ، و«بقدر» متعلق به كما في القراءة المتواترة ، فتدل أيضاً على أن كل شيء مخلوق بقدر ، ولا ينبغي أن تجعل «خلقنا» صفة ، ويجعل الخبر «بقدر» لاختلاف القراءتين معنى حينئذ ، والأصل توافق القراءات . ينظر : روح المعاني ١٥ / ١٤٣ .

(٥) سقطت (عليه السلام) من (ش) و (غ) .

(٦) كتاب تاج علوم الأدب في قانون كلام العرب تأليف الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ت ٨٤٠ هـ ، منه نسخة في المكتبة العربية بدار المخطوطات اليمنية برقم ٣٠٠٤ ، يقع في ١١٤ ورقة من الحجم المتوسط ، وفي كل صفحة ٢٢ سطراً ، وفي كل سطر ١٠ كلمات . قام بتحقيقه د . نوري الهيتي ، ونال به رجة الدكتوراه .

(٧) سقطت (ابن) من (غ) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٧٣٧ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤٦٩ ، والأملالي النحوية له ٣ / ٣٢ .

(١٠) في (ش) و (غ) : خلقناه .

(١١) في (ش) : فيقدر .

(١) اختيار ابن الحاجب وابن مالك هو معتقد أهل السنة ، فهم يعتقدون أن الله خالق لأفعال العباد ، وأنه يفعل ما يريد ، لا أراد لقضائه ، وأنه ما من شيء إلا بقدر . وما انتصر له المهدي هو مذهب المعتزلة والزيدية فيأفهم يقولون : إن الله لا يخلق أفعال العباد بل هم الفاعلون لها ، وبنوا عليه أن القدر إنما يكون في فعله لا في أفعال العباد . ينظر : شرح العقدة الطحاوية ١ / ١١٠ ، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب ١ / ٦٧ .

(٢) في (ش) و (غ) : قال والنصب .

[استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه]

قوله (وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ مِثْلُ : « زَيْدٌ قَامَ ، وَعَمَرُوْهُ أَكْرَمْتُهُ ») .

يعني : يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود ؛ لأنه^(١) عَطِفَ على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية . فالمناسبة فيها حاصلة في حال الرفع نظراً إلى الاسم المعطوف عليها ، وفي حال^(٢) النصب نظراً إلى اشتغالها على الجملة الفعلية .

[وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه]

قوله : (وَيَجِبُ النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ مِثْلُ : « إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ضَرَبْتَهُ^(٣) ، وَ أَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ») . قال الشاعر^(٤) :

لا تجزعي إنْ مُنْفِئاً أَهْلَكْتَهُ وإذا^(٥) هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(٦)

حرف الشرط « إن » ، و « لو » نحو : « لو زيداً أكرمته » ، دون^(٧) « أمّا » ؛ لأن الرفع مختار معها على ما تقدم ، وليس للشرط حرف غير الثلاثة إلا « إذ ما » عند سيبويه^(٨) ، ولا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقاً إلا في الضرورة .

وحروف التحضيض أربعة : « هلاً ، وألاً ، ولولاً ، ولوما » . وهي لا تدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً^(٩) . وقد يُقدَّر الفعل بعدها مفسراً كما في قولك : « هلاً زيداً ضربته » ، أو غير مفسر كما في قوله^(١٠) :

(١) في (غ) : لا .

(٢) في (غ) : حالة .

(٣) في (ش) : ضربك .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٨ .

والشاهد فيه قوله : « إنْ مُنْفِئاً » حيث نصب « مُنْفِئاً » بفعل محذوف يفسره المذكور ؛ لأنه تقدمه حرف شرط .

(٥) في (ش) : فإذا .

(٦) في (ش) بعد البيت : (أي : إنْ أَهْلَكْتُ مُنْفِئاً أَهْلَكْتَهُ) .

(٧) في (غ) بدون .

(٨) ينظر : الكتاب ٥٦،٥٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٦ .

(٩) ينظر : الكتاب ١١٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٦ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو جرير في ديوانه ٩٠٧ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢ ، وشرح

المفصل ٢ / ٣٨ ، وخزانة الأدب ٣ / ٥٥ . وبلا نسبة في الصاحي ١٦٤ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٢٦ .

والشاهد فيه قوله : « لو لا الكمي » على أن الفعل قد يحذف بعد « لولا » بدون مفسر . والتقدير : لو لا تعدون .

تُعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقَنَّعَا

أي : لولا تعدون .

وكذا حرف الشرط قد يُقَدَّرُ بعده الفعل بلا مُفسِّرٍ نحو : « إن سيفاً فسيئاً » ، ونحو :
« اطلبوا العلم ولو بالصين »^(١) .

قال نجم الدين^(٢) : « والمشهور وجوب النصب في : « ألا زيداً تضربه » في العَرَضِ » .

[صور ليست من باب الاشتغال]

قوله : (وَلَيْسَ مِثْلُ^(٣)) : « أَزِيدُ ذُهَبَ بِهِ » مِنْهُ) . إنما قال : إنه ليس منه ؛ لأنه وإن كان اسماً بعده فعل لكنه يخرج من الباب بقوله : (مُشْتَغِلٌ عَنْهُ^(٤)) ، و بقوله : (لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ) ؛ إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره ؛ لأن « ذُهِبَ » مَبْنِيٌّ لما لم يُسَمِّ فاعله ، فعمله الرفع ، و الفعل لا يرفع ما قبله ، فصار مثل : « أَزِيدُ قَامَ » ليس من هذا الباب ، بل هو مبتدأ وخبر ، أو^(٥) فاعل لفعل^(٦) محذوفٍ ، أي : أَذْهَبَ زَيْدٌ ذُهَبَ^(٧) به .

قوله : (وَ كَذَا ۖ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ۖ^(٨)) أي : ليس من هذا الباب ؛ لأنه خرج^(٩) بقوله : (مُشْتَغِلٌ عَنْهُ^(١٠)) ، و^(١١) بقوله : (لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ) أي : لنصبه مع بقاء بقاء المعنى الحاصل بالرفع . و هنا لو نصب « كل شيء » بـ « فعلوه » لم^(١٢) يبق معنى الرفع ؛ إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كل شيء . و نحن لم نفعل في الزبر - أي صحف أعمالنا - شيئاً ؛ إذ

(١) قال العجلوني : « ضعيف ، بل قال ابن حبان باطل ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ، ونوزع » ينظر : كشف

الخفاء ١ / ١٤٤ ، وضعيف الجامع ٩٠٧ .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١ / ٤٢٧ .

(٣) سقطت (مثل) من (ش) .

(٤) في (ش) : عنه بضميره .

(٥) في (غ) : و .

(٦) في (غ) : الفعل .

(٧) في (ش) : أذهب به .

(٨) القمر : ٥٢ .

(٩) في (غ) : يخرج عنه .

(١٠) عنه بضميره .

(١١) سقطت الواو من (غ) .

(١٢) في (غ) : و لم .

لم نوقع فيها^(١) شيئاً^(٢) ، بل الملائكة الكرام أوقعوا فيها الكتابة . هذا إن علّقنا « في الزبر » — « فعلوا » . و إن جعلناه صفة لـ « كل شيء » صار المعنى : فعلوا كل شيء مثبت في الزبر . و هذا و إن كان المعنى مستقيماً إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع ؛ لأن المراد الإخبار^(٣) بأن كل ما فعلوه فهو مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة و لا كبيرة^(٤) .

قوله : (و نَحْوُ : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾^(٥)) .

اعلم أن الشروط [في هذه الآية]^(٦) حاصلة في بدء النظر إلا أن القراء لما اتفقوا على الرفع — إلا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر^(٧) أنه قرأ بالنصب . و كان النصب مع الطلب مختاراً و القرآن لا يجوز على على غير المختار — تمحل له النحاة وجهاً يخرج^(٨) به عن الحد ؛ لئلا يلزم منه غير المختار، فمذهب المبرد^(٩)، و الفراء^(١٠) أن اللام في ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ موصولة مبتدأ، و^(١١) فيها معنى الشرط فخره^(١٢) كالجزاء^(١٣) . و^(١٤) الفاء فاء^(١٥) السببية^(١٦) واقعة

(١) كرر (فيها) في (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : فعلاً بدل (شيئاً) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) و هذا المعنى لا يتم إلا حيث يجعل « كل شيء » مبتدأ، و « فعلوه » صفة ، و « في الزبر » الخبر ، و هو متعلق

بمحدوف . ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢٩/١ ، و شرح شذور الذهب ٤٢٦ ، و الوافية في شرح الكافية ١١٢ .

(٥) النور : ٢ .

(٦) ما بين الحاصرتين أخره بعد (حاصلة) في (غ) .

(٧) ينظر : المحتسب ١٠٠/٢ .

(٨) في (ش) : خرج .

(٩) ينظر : الكامل ٢٦٥/٢ - ٢٦٦ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن ٢٤٤/٢ ، و أمالي ابن الحاجب ٣٢/١ .

(١١) سقطت الواو من (ش) .

(١٢) في (ش) : فخره بعدها .

(١٣) فالتقدير على مذهب المبرد و الفراء : « التي زنت و الذي زنا فاجلدوا » ، و الفاء دخلت بمعنى الشرط كما دخلت في « الذي يأتيه فله درهم » ، و الكلام جملة واحدة ، لكن منع من العمل الفاء ؛ لأنها إذا كانت للشرط لم يعمل ما بعدها

فيما قبلها ، فخرج عن الباب ؛ لأن من شرطه صحة التسليط . ينظر : الوافية في شرح الكافية ١١٢ ، و النجم الناقب

٣٨٦/١ .

(١٤) في (ش) : أو الفاء .

(١٥) سقطت من (غ) .

(١٦) في (غ) : للسببية .

موقعها^(١)، و هي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فتخرج عن الحد بقوله : (مَشْتَعِلٌ عَنْهُ بِضَمِّيرِهِ)
 (// و بقوله : (لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ لَنَصَبَهُ) . و قال سييويه^(٢) : « الكلام جملتان ١/٣٣
 فـ « الزانية » مبتدأ على حذف مضاف، أي: حكم الزانية ، و الخبر محذوف ، أي : مما^(٣) يتلى
 عليكم بعد ، و قوله : « فاجلدوا » إلى آخره جملة أخرى ، و هو الذي وُعدوا بأنَّ حكم الزانية
 فيه، و الفاء عنده أيضاً للسببية، أي : إن ثبت زناهما فاجلدوا، فخرج أيضاً بقوله^(٤) : (مَشْتَعِلٌ
 عَنْهُ^(٥)) ، و بقوله : (لَوْ سُلِّطَ) ؛ لأنه^(٦) لا يَنْصُبُ الفعلُ إلا ما هو من جملته .

-
- (١) معنى كونها واقعة موقعها : أنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها . و قد تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما
 في ﴿ و ربك فكبر ﴾ [المدثر : ٣] ، و ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ [الضحى : ٩] .
 ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢٩/١ ، و الوافية ١١٢ .
 (٢) ينظر : الكتاب ١٤٣/١ .
 (٣) في (ش) : فيما . و في (غ) : فمما .
 (٤) سقطت (بقوله) من (غ) .
 (٥) سقطت (عنه) من (ش) و (غ) .
 (٦) في (غ) : و لأنه .

٢٦٤	[اسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس »]
٢٦٦	[المنصوبات]
٢٦٧	[المفعول المطلق]
٢٦٨	[أنواعه]
٢٦٩	[حكمه من حيث التثنية والجمع]
٢٦٩	[المفعول المطلق الذي بغير لفظ فعله]
٢٧٠	[حذف العامل في المفعول المطلق]
٢٧٤	[المصدر التفصيلي]
٢٧٥	[المصدر التشبيهي]
٢٧٧	[المصدر المؤكد لنفسه]
٢٧٧	[المصدر المؤكد لغيره]
٢٧٩	[المصادر المثناة لقصد التكرير]
٢٨١	[المفعول به]
٢٨١	[تعريفه]
٢٨٣	[تقديم المفعول على الفعل]
٢٨٤	[حذف العامل في المفعول به]
٢٨٧	[المنادى]
٢٨٧	[تعريفه]
٢٨٨	[أحكام المنادى المفرد المعرفة]
٢٩٢	[توابع المنادى]
٢٩٧	[نداء المعرفة باللام]
٣٠١	[تكرير المنادى المفرد]
٣٠٤	[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]
٣٠٦	[ترخيم المنادى]
٣٠٧	[شروط ترخيم المنادى]
٣٠٩	[ما يحذف من الرخم]
٣١١	[حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف]
٣١٤	[المندوب]
٣١٥	[إلحاق أحرف العلة بآخر المندوب]
٣١٧	[إلحاق الهاء بالمنادى المندوب في الوقف]
٣١٧	[اقتصار الندبة على المعروف]
٣١٨	[حذف حرف النداء]
٣١٩	[حذف المنادى]
٣٢٠	[الأسماء الملازمة للنداء]
٣٢١	[الاشتغال]
٣٢٤	[اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه]
٣٢٦	[اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه]
٣٣٠	[استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه]
٣٣٠	[وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه]
٣٣١	[صور ليست من باب الاشتغال]

[التحذير]^(١)

[الرَّابِعُ : التَّحْذِيرُ ، وَهُوَ مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ : « اتَّقِ » تَحْذِيرًا مِمَّا بَعْدَهُ ، أَوْ ذِكْرَ الْمُحَذَّرِ مِنْهُ مُكَرَّرًا مِثْلُ : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ » . وَتَقُولُ : « إِيَّاكَ مِنْ الْأَسَدِ » ، وَ « مِنْ أَنْ تَحْذِفَ » ، وَ « إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ » بِتَقْدِيرِ « مِنْ » . وَلَا تَقُولُ : « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ « مِنْ »]^(٢) .

قوله : (الرَّابِعُ^(٣) : التَّحْذِيرُ) وهو قسمان :

أحدهما : ضمير منفصل معمول بتقدير : « اتق » تحذيراً مما بعده .

والثاني : المحذر منه^(٤) المكرر .

قوله : (وَهُوَ ضَمِيرٌ) يعم الضمائر ، ويخرج عنه ما ليس بضمير .

قوله : (مُنْفَصِلٌ) احتراز من المتصل .

قوله : (مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ : « اتَّقِ ») احتراز عن « إياك » في جواب « من ضربت ؟ » ،

فإنه معمول بتقدير : « ضربت » .

[قوله : (تَحْذِيرًا) احتراز من « إياك »]^(٥) في جواب من قال : « مَنْ اتَّقِ ؟ » ، فإنه

وإن كان بتقدير « اتق » لكنه ليس تحذيراً .

وقوله : (تَحْذِيرًا مِمَّا بَعْدَهُ) منصوب على أنه مفعول له^(٦) ، والعامل فيه قوله : (بِتَقْدِيرِ)

أي : بأن تُقَدَّرَ : (اتَّقِ) تحذيراً مما بعد ذلك المعمول كـ « الأسد » الذي بعد « إياك » .

قال ابن الحاجب : « وأصله : « اتقك » إلا أنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول

لواحدٍ ، فعدل^(٧) إلى « اتق نفسك » ، ثم حذفوا الفعل لكثرتهم في كلامهم ، فعدلوا عن لفظ

(١) التحذير : تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه . ينظر : أوضح المسالك ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/٣ ، والهمع

١٧/٢ ، والتصريح على التوضيح ٢٧٣/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٩٩ .

(٣) أي الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف العامل وجوباً .

(٤) سقطت (منه) من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين كرره في (غ) . فأتى به أولاً بعد قوله : (من المتصل) ، وأتى به ثانياً في موضعه هذا .

(٦) في (غ) به .

(٧) في (غ) : فعدلوا .

« النفس » ؛ لانتفاء موجبها ، فوجب رجوع ^(١) الضمير ، ووجب أن يكون منفصلاً ؛ لزوال ما يتصل به ، فتعين الضمير المنفصل المنصوب ، وهو « إياك » وبابه ، على حسب من تأمره ^(٢) .

قال نجم الدين : « وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه . والأولى أن يقال : هو بتقدير : إياك باعد . بإضمار العامل بعد المعمول ، وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول ؛ لأن أحدهما منفصل ، و« الأسد » عطف عليه . والمعنى ^(٣) : « اتق نفسك عن الأسد و ^(٤) اتق الأسد عن نفسك » ، ولا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلا في مقتضى الإعراب من فاعلية ، أو مفعولية ، أو إضافة . وإن اختلفا في غير ذلك ، فلا يضرُّ عطفُ المحذر منه على المحذر ؛ لاشتراكهما في المفعولية ^(٥) . قال نجم الدين : « وتقدير « اتق » ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى ؛ إذ يصير المعنى : اتق نفسك من الأسد . ولا يُقال : اتقيتُ زيدا من الأسد ، أي : نحيته . ولو قال : بتقدير « نحّ » ، أو « بعّد » كان أولى ^(٦) .

قال نجم الدين : « وضابط الباب أن تقول : كلُّ محذرٍ معمولٍ بـ « حذر أو بعّد » مذكور بعده المحذر منه بواو العطف ، أو بـ « من » ظاهرة ، أو مقدرة يجب إضمار عامله . وكلُّ محذرٍ منه مكرر معمولٍ لـ « بعّد » ^(٧) .

فمثال الأول : « إياك والأسد ، وإياك والشر ، ومازٍ رأسك والسيف ^(٨) » . فالمحذر إذن إما ظاهرٌ ، أو مضمَّرٌ . والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب . والمضمَّر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً . وقد يجيء متكلاً كقول ^(٩) عمر : « إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ^(١٠) . ولتُنذَكْ

(١) في (غ) : مصير .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٤٧٩/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٥/١ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : أو .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧/٢ .

(٦) ينظر : السابق ٥/٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٦/٢ .

(٨) مازٍ رأسك والسيف : أي يا مازنُ قِ رأسك واحذر السيف . قال الأصمعي : « أصل ذلك أن رجلاً يقال له « مازن » أسر رجلاً ، وكان رجل يطلب المأسور بدم ، فقال له : مازٍ — أي : يا مازن — رأسك والسيف ، فنحى رأسه ، فضرب الرجل عنق الأسير » .

ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٥ ، و المقتضب ٣/ ٢١٥ ، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٧٩ ، والمفصل ٧٩ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٨١ .

(٩) في (ش) و (غ) : نحو قول .

(١٠) سقطت من (ش) .

لكم الأسل^(١) والرماح^(٢) . وقد يجيء للغائب^(٣) معطوفاً على المحذّر مثل : « إياك وإياه من الشر » .

وتقول في التحذير بـ « من » : « إياك^(٤) من الأسد » . ولا يجوز مع « الأسد » ونحوه إلاّ حرف العطف ، أو « من » ظاهرة . وأما مع « أن » المصدرية فيجوز : « إياك وأن تحذف ، وإياك من أن تحذف ، وإياك أن تحذف » بتقدير : من أن تُحذف ؛ لأن حروف^(٥) الجر تحذف قياساً مع « أن » المصدرية لطولها بالصلة .

وأما مثال^(٦) الثاني : — أي : المحذر منه المكرر — فيكون ظاهراً^(٧) ، ومضمراً نحو : « الأسد الأسد ، ونفسك نفسك ، وإياك إياك ، وإياه إياه » ، سواء كان الظاهر مضافاً ، أو لا ، والمضمر^(٨) مخاطباً ، أو متكلماً^(٩) ، // أو غائباً .

ب/٣٣

(١) الأسل : نبات له أغصان كثيرة دقاق بلا ورق ، ومنبته الماء الراكد واحده (أسلة) ، وإنما سمي القنا أسلاً تشبيهاً بطوله واستوائه . قال ابن الأثير : « الأسل في الأصل : الرماح الطّوال وحدها ، وقد جعلها في هذا الحديث كناية عن الرماح والنبل معاً ، وقيل : النبل معطوف على الأسل ، لا على الرماح ، والرماح بيان للأسل أو بدل » .

ينظر : اللسان مادة (أسل) ١٤٤/١ ، والنهية في غريب الحديث ٤٨/١

(٢) ينظر : الكتاب ١٣٨/١ ، والمفصل : ٧٩ ، وشرح المفصل ٢/٢٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/٣٠٧ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢١٣ ، والكافية للرضي ٦/٢ ، والنهية في غريب الحديث ٤٨/١ ، واللسان (أسل) ١٤٤/١ ، والارتشاف ٣/١٤٧٨ ، والنجم الثاقب ١/٣٩٠ .

(٣) حكم ابن مالك بالشذوذ على التحذير الذي يكون بضمير المتكلم أو الغائب فقال :

وشدّد (إيَّايَ) و (إيَّاهُ) أشدّ وعن سبيلِ القصدِ مَنْ قَاسَ انتبذ

قال ابن عقيل : « حق التحذير أن يكون للمخاطب ، وشد مجيئه للمتكلم في قوله : « إيَّايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب » وأشد منه مجيئه للغائب في قوله : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ، ولا يقاس على شيء من ذلك » .

ينظر : ألفية ابن مالك ٤٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٤/٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨٢ ، وشفاء العليل للسلسلي ٢/٨٣٧ ، والتصريح على التوضيح ٢/٢٧٦ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/٢٧٨ .

وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل جواز القياس على إيَّاي وإيانا فإنه قال : « ينصب تحذراً إيَّاي ، وإيانا » معطوفاً عليه المحذور » . ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٢/٨٣٧ .

(٤) في (غ) : إيَّا .

(٥) في (غ) : حرف الجر يحذف .

(٦) في (غ) : مثالها .

(٧) في (غ) : ظاهر .

(٨) سقطت (والمضمر) من (غ) .

(٩) في (ش) : متكلماً أو مخاطباً .

وأجاز الأخفش الصغير^{(١)(٢)} حذف حرف الجر قياساً إذا تَعَيَّن مع غير « أن » ،
و « أن »^(٣) المصدرية ، فيجيز : « إياك الأسد » بتقدير : من الأسد .

قال ابن الحاجب : « فإن تمسك المجيز^(٤) بقوله^(٥) :

فإيَّاكَ^(٦) إِيَّاكَ المراءَ فَإِنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

فليس فيه حجة لأمر: منها أنه على خلاف القياس ، واستعمال الفصحاء ، ومثله مردود،
ولا تثبت به^(٧) الأصول .

ومنها أنه في ضرورة الشعر . وكلامنا في السعة .

وإما لأن « إياك إياك » من باب : الأسد الأسدَ — أي : المحذر منه المكرر — و « المراء »
منصوب بـ « احذر » مقدرًا^(٨) . وإما لأن « المراء » مصدر بمعنى^(٩) : « أن تماري » فحمل
في جواز حذف حرف الجر على ما تقدر به^(١٠) .

(١) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل أحد الثلاثة المشهورين . قرأ على ثعلب ، والمبرد ، واليزيدي . صنف شرح
سيبويه ، والأنواء ، والثنية والجمع ، والمهذب . مات فجأة ببغداد سنة ٣١٥هـ . ينظر : معجم الأدباء ١٣/٢٤٦ ،
وبغية الوعاة ٢/١٦٧ .

(٢) ينظر رأيه في : شرح الكافية للرضي ٩/٢ .

(٣) سقطت (وأن) من (ش) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للفضل بن عبدالرحمن في الكتاب ١/٢٧٩ ، والمقتضب ٣/٢١٣ ، والخصائص ٣/١٠٢ ، ومعجم
الشعراء ٣١٠ ، وشرح المفصل ٢/٢٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/٣٠٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٩ ، والمغني ٨٩٠ ،
ورصف المباني ٢١٦ ، والنجم الناقب ١/٣٩٢ ، وشرح الأشموني ٣/٢٧٥ ، وخزانة الأدب ٣/٦٣ .

(٦) في (ش) و (غ) : إياك .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في (ش) و (غ) : مقدر .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٤٨٢ ، ٤٨٣ .

[الإغراء^(١)]

قال نجم الدين : « وقد ترك المصنف مما يجب فيه^(٢) حذفُ ناصبه قياساً من المفعول به : الإغراء . وضابطه : كل مغرى به مكررٍ ، أو معطوفٍ عليه بالواو مع معطوفه . فالمكرر نحو قوله^(٣) :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغيرِ سَلَاحٍ .

والذي مع المعطوف نحو : « شَأْنُكَ وَالْحَجَّ ، وَنَفْسُكَ وَمَا يَعْنِيهَا » .

والعامل فيهما^(٤) « إلزم » . وعلة وجوب حذف عامله ما تقدم في التحذير^(٥) .

(١) الإغراء : أمر المخاطب بلزوم ما يُحمدُ به . أو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله . ينظر : أوضح المسالك ٧٤/٤ ،

وشرح ابن عقيل ٢٨٣/٣ ، والهمع ٢٠/٢ ، والتصريح على التوضيح ٢٧٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩ ، والكتاب ٢٥٦/١ ، وشرح أبيات سيوييه ٢١٥/١ ، والأغاني

١٧١/٢٠ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٩/٢ ، وخزانة الأدب ٦٥/٣ .

والشاهد في قوله : « أَخَاكَ أَخَاكَ » على أنه منصوب على الإغراء وهو مكرر . يريد إلزم أَخَاكَ .

(٤) في (غ) : فيه .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١١/٢ .

[المفعول فيه]

[تعريفه]

- قوله : (الْمَفْعُولُ فِيهِ : مَا فُعِلَ^(١) فِيهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ [مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ]^(٢)) .
فقوله : (مَا^(٣) فُعِلَ فِيهِ فِعْلٌ) جنس الحد يعم الحدود ، وغيره .
وقوله : (مَذْكُورٌ) احتراز عن^(٤) : « يوم الجمعة » في قولك : « يوم الجمعة حسنٌ » ،
فإنه لا بد أن يُفعل في « يوم الجمعة » فِعْلٌ ، لكنك^(٥) لم تذكر ذلك الفعل في لفظك .

[شرط نصبه]

- قوله : (وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرٌ « فِي ») يعني : لا النطق بها ، لأنها إذا وُجِدَتْ وَجِبَ الخفضُ بها ؛ لأن حروف الجر لا تلغى عن العمل .
قوله : (وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا يَقْبَلُ ذَلِكَ) أي : مبهمها ، ومؤقتها يقبل ذلك ، أي :
تقبل النصب بتقدير « في » .

- والمبهم من الزمان : هو الذي لا حد له يحصره معرفةً كان أو نكرةً ، كـ « حين ، وزمانٍ
والحين ، والزمان » .
والمؤقت منه : ماله نهاية تحصره سواء كان معرفةً أو نكرةً ، كـ « يوم ، وليلة ، و شهر ،
ويوم الجمعة ، وليلة القدر ، وشهر رمضان »^(٦) .

- قوله : (وَظُرُوفُ^(٧) الْمَكَانِ^(٨) إِنْ كَانَ مُبْهِمًا قَبْلَ ، وَإِلَّا فَلَا . [وَفُسِّرَ الْمُبْهِمُ بِالْجِهَاتِ
السَّتِّ ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ « عِنْدَ ، وَلَدَى » وَشَبَّهَهُمَا لِإِبْهَامِهِمَا ، وَلَفْظُ « مَكَانٍ » لِكَثْرَتِهِ]^(٩)) .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : عن نحو .

(٥) في (غ) : ولكنك .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٣/٢ ، والارتشاف ٣ / ١٣٩١ .

(٧) في (أ) : ظروف . وما أثبتته من (ش) و (غ) و شرح ابن الحاجب ٤٨٥/٢ .

(٨) في (غ) : الزمان .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٠ .

اِخْتِلَفَ فِي تَفْسِيرِ مَبْهَمِ الْمَكَانِ ، فَقِيلَ : هُوَ النِّكْرَةُ^(١) . وَلَيْسَ بِشَيْءٍ بِدَلِيلِ انْتِصَابِ
« خَلْفَكَ ، وَأَمَامَكَ » عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .

وَقِيلَ هُوَ غَيْرُ الْمَحْصُورِ^(٢) ^(٣) . فَيَنْتَسِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فِي قَوْلِ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمَكَانِ : الْمَبْهَمُ ،
وَالْمَعْدُودُ . وَيَدْخُلُ فِي الْمَبْهَمِ : الْجِهَاتُ السَّتْ ، وَ« عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَوَسَطَ ، وَبَيْنَ ، وَإِزَاءَ ،
وَحِذَاءَ ، وَحِذَّةٍ ، وَتَلْقَاءَ » ، وَمَا هُوَ بِمَعْنَاهُ .

وَيَسْتَثْنَى مِنَ الْمَبْهَمِ : « جَانِبٌ^(٤) ، وَجِهَةٌ ، وَوَجْهَةٌ ، وَكَنْفٌ ، وَذَرَى » ، فَلَا بَدَّ مِنْ ظُهُورِ
« فِي » فِيهَا . وَكَذَا « خَارِجُ الدَّارِ ، وَدَاخِلُهَا ، وَجَوْفُ الْبَيْتِ »^(٥) .

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : « الْمَبْهَمُ : مَا ثَبَّتَ لَهُ اسْمٌ بِسَبَبِ أَمْرٍ^(٦) غَيْرِ دَاخِلٍ فِي مَسْمَاهُ . فَالْمَكَانُ
الْمَسْجُوحُ كَالْفَرَسِخِ^(٧) دَاخِلٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ فَرَسِخًا إِلَّا بِسَبَبِ الْقِيَاسِ الْمَسَاحِيِّ ، وَهُوَ أَمْرٌ
خَارِجٌ عَنِ مَسْمَاهُ . وَالْمَوْقْتُ : مَا كَانَ لَهُ اسْمٌ بِسَبَبِ أَمْرٍ دَاخِلٍ فِي مَسْمَاهُ كَأَعْلَامِ الْمَوَاضِعِ ،
وَكَذَا « بَلَدٌ ، وَسُوقٌ ، وَدَارٌ »^(٨) ^(٩) .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَثْنَى مِنَ الْمَبْهَمِ فِي قَوْلِهِ أَيْضًا نَحْوُ : « جَانِبٌ » وَمَا^(١٠) بِمَعْنَاهُ ، وَ« جَوْفُ
الْبَيْتِ^(١١) ، وَخَارِجُ الدَّارِ ، وَدَاخِلُهَا » ، وَبَعْضُ مَا أَوْلَاهُ مِيمَ زَائِدَةٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَمَاكِنِ . وَتَفْصِيلُهَا
أَنْ يُقَالَ : اسْمُ الْمَكَانِ إِنْ لَمْ يُشْتَقْ مِنْ حَدَثٍ بِمَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ لَمْ يَنْصَبْهُ^(١٢) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا :
« دَخَلْتُ ، وَنَزَلْتُ ، وَسَكَنْتُ » ، وَذَلِكَ كـ « الْمَضْرَبِ ، وَالْمَأْكَلِ ، وَالْمَقْتَلِ ، وَالْمَشْرَبِ »

(١) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤١/٢ ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٣١٧/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٣/٢ .

(٢) فِي (غ) : الْمَخْصُوصُ .

(٣) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ١٦٠ ، وَاللَّمْعُ ٣٣ ، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٣١٧/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٣/٢ .

(٤) فَإِنَّهُ لَا يُقَالَ : « زَيْدٌ جَانِبٌ عَمْرٍو ، وَكَنْفُهُ » ، بَلْ : فِي جَانِبِهِ ، أَوْ إِلَى جَانِبِهِ . وَكَذَا لَا يُقَالَ : « زَيْدٌ خَارِجُ الدَّارِ » ،

بَلْ : مِنْ خَارِجِهَا . كَمَا لَا يُقَالَ : « زَيْدٌ دَاخِلُ الدَّارِ ، وَجَوْفُ الْبَيْتِ » ، بَلْ : فِي دَاخِلِهَا ، وَفِي جَوْفِهِ .

يَنْظُرُ : شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٣/٢ .

(٥) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرُّضِيِّ ١٣/٢ .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ش) .

(٧) فِي (غ) : كَفْرَسِخٌ .

(٨) نَصُّ عِبَارَتِهِ فِي الْإِيضَاحِ ٣١٧/١ : « فَالدَّارُ عَلَى هَذَا مَوْقْتُ ، وَالْفَرَسِخُ مَبْهَمٌ ؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَهَا اسْمُهَا مِنْ جِهَةٍ مَا دَخَلَ

فِي مَسْمَاهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالسَّقْفِ وَغَيْرِهِ ، وَالْفَرَسِخُ لَهُ اسْمُهُ بِاعْتِبَارِ قِيَاسِ غَيْرِ دَاخِلٍ فِي مَسْمَاهُ » .

(٩) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ ٣١٧/١ .

(١٠) فِي (ش) وَ(غ) : وَمَا فِي مَعْنَاهُ .

(١١) سَقَطَتْ مِنْ (غ) .

(١٢) فِي (غ) : تَنْصَبُهُ .

ونحوها. وإن اشتق من حدث بمعنى الاستقرار نصبه^(١) الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو: « المجلس ، والمقعد ، والمأوى ، والمقيل ، والمبيت » ونحوها ، تقول : « قمت مقامه ، وجلست مجلسه » . // وينصبه أيضاً ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق مما اشتق منه نحو : « جلست موضع القيام ، وتحركت مكان السكون » ، قال تعالى : ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾^(٢) ^(٣) .

وقال الأكثر ون من المتقدمين^(٤) : المبهم من المكان : الجهات الست ، والمؤقت ما سواها^(٥) . وهذا القول هو الذي في الكافية^(٦) . قالوا: ثم حمل « عند ، ولدي ، وبين ، ووسط^(٧) ، وناحية^(٨) » من المؤقت على الجهات الست .

قال ابن الحاجب : « وكذا حُمِلَ لفظ « مكان » على الجهات الست »^(٩) .

قال نجم الدين : « ولا ينبغي هذا الإطلاق ، فإن لفظ « مكان » لا ينتصب إلا بما فيه معنى الاستقرار ، فلا يقال : « كتبت المصحف مكان ضرب زيد » كما مر^(١٠) »^(١١) .

ويحمل أيضاً على قول هؤلاء على الجهات الست المقادير المسوَّحة كـ « الفرسخ ، والبريد » ونحوهما^(١٢) .

وإنما نَصَبَ الفعلُ جميعَ أنواعِ الزمان لأن بعضَ الأزمنة - أعني الأزمنة الثلاثة - مدلولُهُ . فَطُرِدَ النصبُ فيها ، وفي غيرها . وأما المكان فليس للفعل عليه دلالةٌ لفظيةٌ ، بل عقلية^(١٣) ،

(١) في (ش) : ينصبه .

(٢) التوبة : ٥ .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٤/٢ .

(٤) ينظر : المفصل ٨٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٨٥/٢ ، وشرح الوافية له ٢١٥ ، وشرح الكافية للرضي ١٤/٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : ما سواهما .

(٦) ينظر : الكافية ١٠٠ .

(٧) في (ش) و (غ) : وسط الدار .

(٨) في (ش) و (غ) : ناحية ، وجهة .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٤٨٧/٢ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ١٥/٢ .

(١٢) في (غ) : ونحوها .

(١٣) لأن كل فعل لا بد له من مكان .

فينصب^(١) منه ما شابه الأزمنة الثلاثة ، وهو مبهمه ، والمعدود . ووجه المشابهة التبدُّل ، والتغيُّر ، فإنَّ « الخلف » تصير « قداماً » ، كالمستقبل يصير ماضياً .

قوله : (وما بعدَ « دَخَلْتُ ») .

قال نجم الدين : « « دخلتُ ، ونزلتُ ، وسكنتُ » ، تَنْصُبُ على الظرفية كُلِّ مكانٍ دَخَلْتُ عليه ، مبهماً كان ، أو لا . نحو : « دخلتُ الدار ، ونزلتُ الخان ، وسكنتُ الغرفة » ؛ لكثرة استعمال هذه الأفعال «^(٢) . هذا قول سيويوه^(٣) . وقال الجرمي : « « دخلت » متعد ، فما بعده مفعول به ، لا فيه «^(٤) .

والأصح أنه لازم بدليل : « دخلت في الأمر ، وفي المذهب » ، وكثيراً ما يقال : « دخلت في البلد^(٥) » ، وكون^(٦) مصدره « الدُّخُولُ^(٧) » ، و « الفُعُولُ » في مصادر اللازم أغلب ، وكونه ضد « خرجت » ، وهو لازم اتفاقاً . فرجح^(٨) كونه لازماً ، فمن ثم قال : (عَلَى الْأَصَحِّ) . وأما نحو : « ذهبْتُ الشام » فشاذ .

قال نجم الدين : « ويكثر أيضاً حذف « في » — وإن كان شاذاً — من كل اسم مكانٍ يدل على معنى القُرْبِ ، أو^(٩) البُعْدِ ، حتى كاد يلحق بالقياسي نحو : « هو مني مزجر الكلب ، ومناطق الثريا ، ومقعد الحائن ، ومترلة الشغاف »^(١٠) .

(١) في (ش) و (غ) : فنصب .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ١٦/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦/٢ ، والموشح ٩٧ ، والارتشاف ٣ / ١٤٣٥ ، والنجم الثاقب ١ / ٤٠٠ .

(٥) في (ش) : الدار .

(٦) في (ش) و (غ) : ولأن .

(٧) في (ش) : الدخول به .

(٨) في (غ) : فترج .

(٩) في (ش) : و .

(١٠) ينظر شرح الكافية له ١٧/٢ .

[الظروف باعتبار التصرف والانصراف]

ومن أحكام الظروف أنها تنقسم إلى متصرف وغيره . وإلى منصرف وغيره .
 و^(١) المراد بغير المتصرف : ما لزم النصب على الظرفية ، أو الانجرار بـ « مِنْ »^(٢) في الغالب^(٣) .

والمتصرف : ما لا يلزم ذلك .

فمن غير المتصرف أكثر الظروف المبنية كـ « إذ ، وإذا ، وصباح مساءً ، ويومَ يومٍ » .
 ومن المعربة غير المتصرفة : « بُعِيدَاتٍ بَيْنٍ »^(٤) ، وذات مرة ، وذات يومٍ ، وذات ليلةٍ ، وذات غداً ،
 وذات العشاء ، وذات الزُّمَيْنِ^(٥) ، وذات العَوَّيمِ ، وذات صباح ، وذات مساءً ، وذات صبح ، وذات
 غبوقٍ . ولا يقاس على هذه الأوقات : « ذاتُ شهر ، وذات سنة » ، بل يوقف على ما سُمع .
 وأما « ذات اليمين ، وذات الشمال » فكثيرتا^(٦) التصرف . ومن غير المتصرفة أيضاً^(٧) ما عُنِيَّ من
 « غُدُوَّةٍ ، وبُكْرَةٍ ، وضحى ، وضحوَّةٍ ، وبُكْرٍ ، وسحر ، وسحيرة^(٨) ، وعشية ، وعتمة ، ومساءً ،
 وصباح ، ونهار ، وليل » نحو أن تريد بها غدوة^(٩) يومك ، وبكرته ، وضحاها إلى آخره^(١٠) ،

(١) سقط الواو من (ش) .

(٢) فهو لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً ، ويسمى عندئذ شبه ظرف . ينظر : أوضح المسالك ٢/٢١٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٦٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٥٢٦ .

(٣) قوله : في الغالب لأنه قد تجر « متى » بـ « إلى ، وحتى » ، وينجر « أين » بـ « إلى » أيضاً مع عدم تصرفهما . ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٩ .

(٤) تقول : « رأيتُه بُعِيدَاتٍ بَيْنٍ ، وبُعِيدَاتِهِ » أي بعيد فراق . ينظر : القاموس (بعد) ٢٥٧ ، والكتاب ١/٢٢٥ .

(٥) تقول العرب : « لقيته ذا صباح » ، ولو قيل : « ذات صباح » ، مثل : « ذات يومٍ » لحسن ؛ لأن « ذا ، وذات » يراد بهما وقت مضاف إلى اليوم ، والصباح . و« أتيتك ذات العشاء » أراد الساعة التي فيها العشاء . وتقول : « أتيتك ذات الصبح وذات الغبوق إذا أتيتك غُدُوَّةً وعشيَّةً » ، وتقول : « أتيتهم ذات الزُّمَيْنِ ، وذات العَوَّيمِ » ، أي : مذ ثلاثة أزمان ، وأعوام . قال ابن سيده : « ذو » كلمة صيغت ليُتوصَّلَ بها إلى الوصف بالأجناس ، ومعناها صاحب . ينظر : اللسان (ذا) ١/١١ .

(٦) في (غ) : فكثيرة .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) ، وفي (غ) : سحير .

(٩) في (غ) : غدة .

(١٠) في (ش) و (غ) : آخرها .

وعشية ليلتك ومساءها . ولذا^(١) تقول : « سير عليه ليلاً ، ونهاراً » إذا أردت نهارك وليلك . ولا تقيّمها مقام الفاعل^(٢) .

والحكم بعدم تصرف هذه الحروف مبني على كونها^(٣) معينة من دون العلمية تنبيهاً على مخالفتها لسائر المعارف ؛ لأن هذه تعينت^(٤) من دون علمية ، ولا آلة تعريف ، بل تعينت^(٥) بمجرد مجرد عناية المتكلم . وأما « شهر ، سنة ، وساعة ، وغُدية » وغيرها فمتصرفة تعينت أولاً . //

ب/٣٤

ولا تقاس^(٦) على تلك .

« وبكرة^(٧) ، وغدوة » غير منصرتين^(٨) اتفاقاً^(٩) ، وإن لم^(١٠) يكونا معينتين^(١١) ، لكونهما لكونهما من أعلام الماهيات كـ « أسامة » . وإذا دخلت عليهما « رُبّ » انصرفت^(١٢) . و « سحر » أيضاً غير منصرف^(١٣) إذا أردت^(١٤) سحر يومك .

ومن غير المتصرف^(١٥) من^(١٦) ظروف المكان : « فوق ، وتحت ، وعند ، ولدى ، ومع ، وبين بين » وغير ذلك .

(١) في (ش) و (غ) : وكذا .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، و شرح الرضي ٢ / ٢٠ .

(٣) في (غ) : عدم كونها .

(٤) في (غ) : هذه الظروف معينة .

(٥) في (غ) : معينة .

(٦) في (ش) و (غ) : ولا يقاس .

(٧) في (ش) : بين ، وبكرة .

(٨) في (غ) : متصرفين .

(٩) للتعريف والتأنيث . ينظر : شرح اللمع للضريير ٦٥ ، و شرح الرضي ٢ / ٢٢ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) في (غ) : معينين .

(١٢) في (ش) : انصرفا . وفي (غ) : تصرفا .

(١٣) في (غ) متصرف .

(١٤) في (ش) و (غ) : أردت به .

(١٥) في (غ) : المتصرفة .

(١٦) سقطت من (ش) .

[حذف عامل المفعول فيه]

قوله : (وَيُنصَبُ بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ ، وَعَلَى شَرِيْطَةِ التَّفْسِيْرِ) .

أي : قد يحذف ناصب الظرف جوازاً مع بقاء^(١) عمله نحو : « يومَ الجمعة^(٢) » في

جواب : « متى سرت ؟ » .

ووجوباً في المنصوب على شريطة التفسير^(٣) فيختار الرفع في نحو : « يومَ الجمعة سرت فيه » .

ويختار النصب في نحو : « أيومَ الجمعة سرتَ فيه ؟ وسار زيد ، ويومَ الجمعة سرت فيه ، وما يومَ

الجمعة سرت فيه ، وإذا يومَ الجمعة سرتَ فيه^(٤) سرت فيه^(٥) . ويومَ الجمعة سِرَّ فيه ، أو لا تسرَّ

فيه » [ومثال لبس المفسر بالصفة : « كلَّ يوم صمتُ فيه في الصيف » .

ويستوي الأمران في قولك « زيد سار ، ويوم الجمعة سرت فيه »]^(٦) .

ويجب النصب نحو^(٧) : « إنَّ يومَ الجمعة سرتَ فيه سرتُ فيه ، وهلا يومَ الجمعة

سرت فيه » .

(١) في (ش) : مع وجود بقاء .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : التفسير منه .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت (سرت فيه) من (ش) .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) في (غ) : في نحو .

[المفعول له]

[تعريفه]

قوله : (الْمَفْعُولُ لَهُ : هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ فِعْلٌ مَذْكُورٌ) .

قوله : (فِعْلٌ) أي : مضمون الفعل ، وشبهه وهو المصدر .

قوله : (مَذْكُورٌ) احتراز عن قولك — وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب — :

« أعجبتني التأديبُ » ، فإن التأديب فِعْلٌ له الضرب إلا أنك لم تذكر الضرب في (١) قولك عاملاً

فيه ، ومن قولك : « التأديب حسنٌ » .

قال نجم الدين : « فالحق أن تقول في المفعول له : هو ما فُعِلَ لِأَجْلِهِ مضمون (٢) عامله .

وكذا في المفعول فيه : هو ما فُعِلَ فِيهِ مضمون عامله ؛ لثلاثاً ينتقض حداهما (٣) بنحو : « ضربت

وقد أعجبتني التأديب . وسرت ويومُ الجمعة زمانُ سيرك » (٤) .

قوله : (مِثْلٌ) (٥) : ضَرَبْتُهُ تَأْدِيبًا ، وَقَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا) .

كرر المصنف التمثيل ليبين أن المفعول له قد يتقدم وجوده على الفعل المُعَلَّل مثل الجبن

متقدم على القعود . وقد لا يتقدم مثل التأديب .

قوله : (خِلَافًا لِلزَّجَاجِ) .

مذهب (٦) الزجاج (٧) أن ما تسميه النحاة (٨) مفعولاً له هو مفعول مطلق لبيان النوع . فإن

معنى : « ضربته تأديباً » : أدبته بالضرب تأديباً ، ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب .

(١) في (ش) : واو بدل (في) .

(٢) في (غ) : (مفعول) بدل (مضمون) .

(٣) في (غ) : إحداهما .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٣٠/٢ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (ش) : (في مذهبه) .

(٧) قد نسب هذا القول للزجاج ابن الحاجب كما رأيت ، وابن مالك في شرح التسهيل ١٢٧/٢ ، والرضي في شرح الكافية

٣١/٢ ، وركن الدين الاستربادي في الوافية ١١٧ ، والخبيصي في الموشح ٩٧ ، والمهدي في النجم الثاقب ٤٠٣/١ .

والذي في كتابه (معاني القرآن وإعراجه) إثباته للمفعول له قال : « وقوله عز وجل ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من

الصواعق حذر الموت ﴾ ... وإنما نصبت (حذر الموت) لأنه مفعول له . والمعنى : يفعلون ذلك حذر الموت » .

ينظر : معاني القرآن للزجاج ٦٣/١ .

(٨) سقطت من (غ) .

قال نجم الدين : « ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن القعود ليس بياناً للجن . ولا يقال : « قعوده^(١) جنٌّ » إلا مجازاً^(٢) . وقولك : « جنتك^(٣) إصلاحاً لحالك بالإعطاء » ليس المحيي بياناً للإصلاح^(٤) .

وقال ابن الحاجب رداً على الزجاج : « إن^(٥) معنى « ضربته تأديباً » : ضربته للتأديب . وقولك « للتأديب » ليس مفعولاً مطلقاً ، فكذا تأديباً الذي بمعناه^(٦) . قال نجم الدين : « وفي الرد نظر ؛ لأن « ضَرَبَ تأديبٍ » يفيد معنى « للتأديب^(٧) » ، والأول مفعول^(٨) مطلق اتفاقاً دون الثاني . وأي منع في أن يتفق في المعنى^(٩) المقصود المختلفان في^(١٠) الإعراب كاتفاق الحال والمفعول فيه في المعنى^(١١) »^(١٢) .

والجرمي^(١٣) يقول : « ما تسميه النحاة مفعولاً له منتصب بانتصاب المصادر التي تكون حالاً ، فيلزم تنكيره » ، ويقدر ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾^(١٤) : محاذرين الموت . قال نجم الدين : « ولا يطرد له ذلك في نحو^(١٥) قوله^(١٦) :
وزَعَلَ الْمَحْبُورِ

-
- (١) في (غ) : قعود .
 - (٢) في (غ) : مجاز .
 - (٣) في (غ) : جنته .
 - (٤) ينظر شرح الكافية له ٣١/٢ .
 - (٥) سقطت من (غ) .
 - (٦) ينظر شرح الكافية له ٤٩٢/٢ ، ٤٩٣ .
 - (٧) ما أثبتته من شرح الكافية . وفي جميع نسخ المخطوط : التأديب .
 - (٨) في (ش) : مفعولاً مطلقاً .
 - (٩) في (غ) بالمعنى .
 - (١٠) سقطت من (ش) .
 - (١١) مثل : « جئت راكباً » هي بمعنى : « جئت وقت ركوبي » ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه .
 - (١٢) ينظر : شرح الكافية له ٣١/٢ .
 - (١٣) ينظر : أسرار العربية ١٨٨ ، واللباب للعكبري ٢٧٧/١ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣١/٢ ، والارتشاف ١٣٨٧/٣ ، وشفاء العليل للسلسلي ٤٦٣/١ .
 - (١٤) البقرة : ١٩ .
 - (١٥) سقطت من (ش) .
 - (١٦) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، والكتاب ٣٦٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٤/١ ، وأسرار العربية ١٨٧ ، واللباب للعكبري ٢٧٧/١ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣١/٢ ، وخزانة الأدب ١١٠/٣ .
- شبه بعيره في السرعة بالثور الوحشي الموصوف بهذا الوصف . =

وَالهُوْلُ مِنَ تَهْوُلِ الْهُبُورِ

إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُمَا مُصْدَرِينَ لِلْحَالِينَ الْمُقَدِّرِينَ قَبْلَهُمَا . أَي : زَعَلًا زَعَلَ الْمُحْبُورَ ، وَمَهُولًا الْهُوْلَ
عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْفَارْسِيِّ^(١) فِي : « فَعَلْتَ جَهْدَكَ ، وَوَحَدَكَ »^(٢) .

[شَرَطُ نَصْبِهِ]

[وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ ،
وَمُقَارِنًا لَهُ فِي الْوُجُودِ]^(٣)

قوله : (وَشَرَطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللَّامِ) ، لأنه لو نطق بها لانجر ؛ لأن حروف الجر لا تلغى .
اعلم أن الشروط لنصب المفعول له ثلاثة :

أحدها : أن يكون فعلاً ، أي : مصدرًا . فيجب ظهور اللام في نحو : « جئتكَ للدراهم^(٤) »
و^(٥) « للسمن » ، أو^(٦) نحو ذلك .

و^(٧) الثاني : أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل واحداً فيجب ظهور اللام في نحو : « جئتكَ
لإكرامك الزائر » .

// والثالث : أن يكون مقارناً للفعل [في الوجود لا متأخر الوجود]^(٨) ، فيجب ظهور
اللام في قولك^(٩) : « جئتكَ اليوم لإكرامي^(١٠) لك غداً » .

وإنما شُرط لحذف اللام ما ذكر [من الشروط]^(١١) ؛ لأن علة الأفعال كثيراً ما تجيء
جامعةً لها ، فصارت العلة معها ظاهرة مشهورةً في العلية ، والغرض أن يكون هناك ما يدل على

= والشاهد في قوله : « زعل المحبور » ، و « الهول » على أن كل واحد منهما مفعول لأجله . وفيه رد على الجرمي
في قوله : أن المسمى مفعولاً لأجله هو حال ، فيلزم تنكيره ، وذلك أن الأول معرفٌ بالإضافة ، والثاني معرفٌ بآل ، فلا
يكونان حالين ، فتعيّن أن يكون كلٌّ منهما مفعولاً لأجله .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢/٢ .

(٢) شرح الرضي ٣١/٢ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠١ .

(٤) في (غ) : للدراهم .

(٥) في (ش) و (غ) : أو .

(٦) في (غ) : و .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (غ) : في نحو .

(١٠) في (غ) : إكرامي .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

اللام المقدرة المفيدة للعلية ، وحصول المشروط دليل عليها .

قال نجم الدين : « وبعض النحاة^(١) لا يشترط تشارك الفعل والمفعول له في الفاعل »^(٢)
قال : « وهو الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو التشارك . ودليل عدم التشارك قول
أمير المؤمنين - عليه السلام -^(٣) « فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة ، واستتماماً للبلية » .
والمعطي النظرة هو الله تعالى^(٤) ، والمستحق للسخطة إبليس [لعنه الله -]^(٥) »^(٦) .

واعلم أن المفعول له يجيء نكرةً، ومضافاً، ومعرّفاً باللام . وقد جمعها العجاج^(٧) في قوله^(٨):

يركبُ كلَّ عاقرٍ حُمْهُورٍ مخافةً^(٩) وزَعَلَ المحبورِ

والهولَ من تهوُلِ الهُبُورِ

والزَعَلُ^(١٠): النَّشَاطُ^(١١) . والمحبور: المسرور^(١٢) . والهَوُلُ^(١٣) الإفْزَاعُ . والعاقر^(١٤):

الرمْلُ^(١٥) الذي لا ينبت . والجُمْهُورُ^(١٦) : المتراكم . والتَّهَوُّلُ^(١٧) : أن يعظم الشيء في عينك حتى

(١) وهو ابن خروف . ينظر : شرح التسهيل ١٢٦/٢ ، والارتشاف ١٣٨٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٩٨/٢ ، وشفاء العليل

للسلسلي ٤٦٤/١

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٣٤/٢ .

(٣) ينظر : فحج البلاغة ٢١ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٤/٢ .

(٧) هو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميمي . شاعر مجيد ، عارف باللغة وحشيها وغريها . ولقب بالعجاج لقوله :

حَتَّى يَعْجُجُ عنده من عَجَجَعَا

قال البغدادي : « هو أول من رفع الرجز ، وجعل له أوائل ، وشبهه بالقصيد . قيل ليونس : من أشعر الناس ؟ قال

العجاج ، ورؤبة » . ينظر : الخزانة ١٠٥/١ - ١٧٦ .

(٨) سبق تخريجه ص ٢١٣ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) : والتهول والزعل .

(١١) ينظر : اللسان (زعل) ٤٦/٦ .

(١٢) قال في اللسان : « وَحَبْرَهُ يَحْبِرُهُ ، بالضم ، حَبْرًا وَحَبْرَةً فهو مَحْبُورٌ . وفي الترتيل « فهم في روضة يُحْبِرُونَ » أي :

يُسْرُونَ » . ينظر : اللسان (حبر) ١٤/٣ .

(١٣) ينظر : اللسان (هول) ١٦٠/١٥ .

(١٤) قال في اللسان : « والعاقر من الرمل : ما لا ينبت ، يُشَبَّه بالمرأة » اللسان (عقر) ٣١٢/٩ .

(١٥) في (ش) : الرملة .

(١٦) ينظر : اللسان (جمهر) ٣٧٠/٢ .

(١٧) ينظر : اللسان (هول) ١٦١/٥

يهولك أمره . والهُبُور^(١) : جمع هَبْر ، وهو المكان المطمئن من الأرض من هبرت اللحم، أي: قطعته ؛ لأن ما اطمأن من الأرض كأنه اقتطع . والعجاج يصف ثور وحش . وقال حاتم^(٢) :
 وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ^(٣) الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا
 وقال تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾^(٤) . وقال الشاعر أيضاً^(٥) :
 يَكَادُ يُمَسِّكُهُ عِرْفَانَ رَاحَتِهِ رُكْنَ الْخَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ
 ونُقل عن الرِّياشي^(٦)^(٧) وجوب تنكير المفعول له . وقال الجزولي : « إذا انجر باللام
 وجب تعريفه ، فلا يقال : جئت لإكرام لك »^(٨) . قال الأندلسي : « لا أرى منه مانعاً »^(٩) .
 قال المالكي : « إذا حَصَلَ الشَّرَائِطُ فَجَرُّ^(١٠) المقترن باللام أكثر من نصبه ، والمجرد بالعكس ،
 ويستوي الأمران في المضاف »^(١١) .

قال نجم الدين : « والأولى أن يُحال ذلك على السماع ، ولا يعلى »^(١٢) .

(١) ينظر : اللسان (هبر) ١٥/١٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٢/١ ،
 وأسرار العربية ١٨٧ ، والمقتضب ٣٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٥٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، ورح الكافية للرضي
 ٣٥/٢ ، ولسان العرب (عور) ، والمقاصد النحوية ٧٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٩٥٢/٢ ، وخزانة الأدب ١١٧/٣ .
 والشاهد فيه قوله « ادخاره ، وتكرما » نصبهما على المفعول له ، والأول معرفة والثاني نكرة .

(٣) في (غ) : عور .

(٤) البقرة : ١٩ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في الأغاني ٣٧٩/١٠ ، والمثل السائر ٣١٧/٢ ، والخصائص ١٤٦/٢ ، وخزانة الأدب
 للحموي ١٧/٢ ، والحماسة المغربية ١٧٢/١ ، وللحزین الكناني في ديوان الحماسة ٢٨٤/٢ ، وبلا نسبة في البيان والتبيين
 ١٩٤/١ ، والمدهش ١٤٨/١ .

(٦) هو أبو الفضل العباس بن الفرغ الرياشي . اللغوي النحوي ، العلامة الحافظ ، شيخ الأدب . قرأ على المازني النحو ،
 وقرأ عليه المازني اللغة . وأخذ عن البرد ، وابن دريد . ورياش رجل من جذام ، كان أبوه عبداً له ، فنسب إليه . صنف
 كتاب الخيل ، وكتاب الإبل ، وما اختلفت أسماءه من كلام العرب . قتله الزنج بالبصرة وهو قائم يصلي في مسجده
 سنة ٢٥٧ هـ . ينظر : تاريخ بغداد ١٣٧/١٢ ، ونزهة الألباء ١٩٩ ، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢ ، ووفيات الأعيان
 ٢٧/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٧٣/١٢ ، وبغية الوعاة ٢٧/٢ .

(٧) ينظر رأيه في : شرح المفصل ٥٤/٢ ، شرح الكافية للرضي ٣٥/٢ ، وهمع الهوامع ٩٩/٢ .

(٨) ينظر : المقدمة الجزولية ٢٦٢ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٦/٢ ، وشرح التصريح ٥١٣/١ ،
 والهمع ١٠٠/٢ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦/٢ .

(١٠) في (غ) : (في) بدل (فجر) .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية له ٣٦/٢ .

[المفعول معه]

قوله : (الْمَفْعُولُ مَعَهُ : هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَائِ لِمُصَاحِبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى) .

قوله : (الْمَذْكُورُ بَعْدَ الْوَائِ) يعم .

قوله (لِمُصَاحِبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ) احتراز عما صاحب^(١) معمول غير فعل^(٢) كالاتداء^(٣)

نحو: « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ، فإن « ضِيعَتُهُ » مصاحبة لـ « كُلُّ رَجُلٍ » .

ويعني^(٤) بالمصاحبة : كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فـ

« زيد^(٥) » في « سرت وزيداً » مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد . وفي قولك : « سرت

أنا وزيد » بالعطف يشاركه^(٦) في « السير » ، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد .

ومعمول الفعل قد يكون فاعلاً مثل^(٧) : « جئت وزيداً » ، وقد يكون مفعولاً مثل^(٨) : « حسبك

وزيداً درهمٌ » . [وبعض النحاة^(٩) ذكر أن المفعول معه لا يصاحب إلا فاعلاً^(١٠) نظراً إلى أن

« عمراً » في قولك : « ضربتُ زيداً وعمراً » مفعولاً به لا غير . وينتقض ما قاله بقولهم :

« حسبك وزيداً درهمٌ » [^(١١) . قال الشاعر^(١٢) :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيفٌ مُهندٌ

فإن الكاف مفعول في المعنى إذ^(١) المعنى : يكفيك . وأما تعين « عمراً »^(٢)

(١) في (ش) : يصاحب .

(٢) في (ش) و (غ) : الفعل .

(٣) في (غ) : المبتدأ .

(٤) في (ش) : ونعني .

(٥) في (ش) : فـ (زيداً) .

(٦) في (ش) : فشاركه .

(٧) في (غ) : (في) بدل (مثل) .

(٨) في (غ) : في مثل .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٧/٢ ، والارتشاف ٣/١٤٨٣ .

(١٠) هو ظاهر قول العكبري في اللباب حيث عرف المفعول معه بقوله : « كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى « مع » ، وقبلها

فعل وفاعل » . ينظر : اللباب ٢٧٩/١ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لجرير ، وليس في ديوانه بل في ذيل الأمالي ١٤٠ ، وبلا نسبة في الفصل ٩٠ ، وشرح الفصل

٥١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤ ، والمغني ٧٣١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠٠/٢ .

والشاهد فيه: « والضحاك » حيث نصبه على المعية، والعامل فيه: « حسبك »، وهو بمعنى يكفيك ، والمصاحب له ليس فاعلاً.

(١) في (غ) : إذا .

(٢) في (ش) : عَمَّرٍ

للعطف ؛ فلأنه أمكن العطفُ وهو الأصل ، // وإنما يُعدل عنه إذ أمكن التنصيص على المصاحبة **ب/٣٥** بالنصب كما في : « جاء زيدٌ وعمراً » ؛ لأنك لو رفعت احتمال تصاحبهما في المجيء ، وافترقهما فيه ، وإذا نصبت كان نصاً في تصاحبهما فيه . وفي قولك : « ضربت زيدا وعمراً » لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة ؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر .

[حالات الاسم الواقع بعد الواو]

قوله : (**فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَفْظًا^(١) ، وَجَاَزَ الْعَطْفُ فَالْوَجْهَانِ**) .

فالعطف على الأصل ، والنصب على^(٢) إرادة النص على المصاحبة^(٣) مثل « جئت أنا وزيداً ، وزيداً » قال الشاعر^(٤) :

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحالِ

وقول نابغة بني جعدة^{(٥)(٦)} :

وما قلتُ حتى نالَ شتمَ عشيرتي نُفيلُ بنُ عمرو والوحيدَ وجعفرًا

(١) في (ش) لفظياً .

(٢) في (ش) و (غ) : عند .

(٣) والأجود الرفع لقوة عامله . وعبد القاهر أوجب العطف هنا . ينظر : شرح المفصل ٥١،٥٢/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٢٤/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ ، والمقتصد ٦٦٠/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ١٤١ ، وهو للأقرع بن حابس في سمط الآلي ٩١٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١ ، والمفصل ٨٩ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٣/٢ ، والهمع ١٧٧/٢ .

والشاهد فيه قوله : « وبني » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم « كونوا » مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . واختار ابن هشام النصب من جهة المعنى لأن الرفع على العطف يدل على أن بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم .

(٥) النابغة الجعدي : قيل هو قيس بن عبدالله بن عدس بن ربيعة بن جعدة . وقيل : عبدالله ، وقيل حبان . وكان قديماً شاعراً مفلحاً طويل العمر في الجاهلية وفي الإسلام ، وكان أسن من النابغة الذبياني . وقدم على النبي مسلماً ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم وعُمر حتى أدرك زمن ابن الزبير .

ينظر : جمهرة أنساب العرب ٢٨٩ ، والاستيعاب ٧٧/٤ ، وأسد الغابة ٢٧٦/٥ ، والإصابة ٣٠٨/٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للنابغة الجعدي في جمهرة أشعار العرب ٢٣٥ .

والشاهد فيه : « والوحيد » لما تقدم قبله .

و^(١) اعلم أن مذهب جمهور البصريين^(٢) أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى « مع » .

وقال الكوفيون^(٣) هو منصوب على الخلاف . قال الإمام المهدي عليه السلام في التاج^(٤): « المخالفة : كونه^(٥) لا يستقيم إعادة العامل معه كالعطف^(٦) فنصب على الخلاف^(٧) »^(٨) . فالعامل عندهم معنوي . وقال الزجاج : « هو منصوب بإضمار فعل نحو^(٩) : جئتُ ، وصاحبتُ زيداً^(١٠) » . وقال عبد القاهر : « هو منصوب بالواو^(١١) » . وقال الأخفش : « نصبه نصب الظروف ؛ لما كانت الواو بمعنى مع . والواو حرف ، فلم تحمل النصب ، فأعطي النصب ما بعدها عارية^(١٢) » .

قوله : (وَإِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ نَحْوُ^(١٣) : « جِئْتُ وَزَيْدًا ») .
قال^(١٤) :

-
- (١) في (ش) و (غ) : بدون واو .
(٢) ينظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، وأسرار العربية ١٨٢ ، واللباب للعكبري ٢٧٩/١ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٤/٢ ، وشفاء العليل للسلسلي ٤٨٩/١ ، وشرح التصريح ٥٣٠/١ ، والهمع ١٧٦/٢ ، والنجم الثاقب ٤١٠/١ وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ١٩٥/١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٢ ، وشرح الرضي ٣٩/٢ ، والارتشاف ١٤٨٤/٣ ، والنجم الثاقب ٤١٠/١ .
(٤) سقطت من (ش) : (عليه السلام في التاج) . وفي (غ) : عليه السلام مني .
(٥) سقطت من (غ) : (المخالفة كونه) .
(٦) سقطت من (ش) و (غ) .
(٧) قالوا : وذلك إذا قلنا : « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة ، فتستوي ، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف . ينظر : شرح المفصل ٤٩/٢ .
(٨) ينظر : تاج علوم الأدب ٧٣٩/٢ .
(٩) في (غ) : تقديره .
(١٠) ينظر : الإنصاف ٢٤٨/١ ، وأسرار العربية ١٨٣ ، واللباب للعكبري ٢٨٠/١ ، وشرح المفصل ٤٩/١ ، وشرح التسهيل ١٧٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩/٢ ، والارتشاف ١٤٨٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢١٣/٢ ، والنجم الثاقب ٤١٠/١ ، وشرح التصريح ٥٣١/١ ، والهمع ١٧٨/٢ .
(١١) ينظر : الجمل مع شرحه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٤٧٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٤/٢ ، والارتشاف ١٤٨٥/٣ .
(١٢) ينظر : الإنصاف ٢٤٨/١ ، وشرح المفصل ٤٩/٢ ، وشرح الرضي ٣٩/٢ ، والنجم الثاقب ٤١٠/١ ، والهمع ١٧٨/٢ .
(١٣) في (ش) و (غ) : مثل .
(١٤) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن جعيل في الشنتمري ٢٩٨/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٢/١ ، والأزهية ٢٣٢ .
والشاهد فيه قوله : « وكنت وإياها » حيث نصب وإياها على أنه مفعول معه . =

وَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ مِنْ الْمَاءِ إِذْ لِقَاهُ حَتَّى تَقَدَّداً

قال نجم الدين : « جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا ، لا^(١) أنه واجب ؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ، ولا^(٢) فصل^(٣) قبيح ، لا ممتنع^(٤) .

[وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْنَى ، وَجَازَ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ مِثْلُ : « مَا لَزِيدٍ وَعَمْرٍو » ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ النَّصْبُ مِثْلُ : « مَالِكٌ وَزَيْدًا ؟ ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا ؟ » لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا تَصْنَعُ]^(٥)

قوله : (وَإِنْ كَانَ مَعْنَى) أي : كان العامل معنى . والعامل المعنوي على ضربين : أحدهما : أن يكون في اللفظ مشعرًا به قويًّا نحو : « مَالِكٌ^(٦) وَزَيْدًا ، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْرًا »^(٧) قال^(٨) :

فَمَالِكٌ وَالتَّلْدُدُ حَوْلَ نَجْدٍ وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرِّجَالِ

لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، أو بما فيه معناه .
و « شَأْنُكَ » بمعنى : فِعْلُكَ ، وصنعك^(٩) . فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل .
« وحسبك ، وَقَدْكَ ، وَكَفَيْكَ » لكونها^(١٠) بمعنى « كفاك » .

= والحران : الشديد العطش . لم يفق : لم يقلع عن شرب الماء لما وصل إليه . حتى تقددا : يريد حتى كاد يتشقق جوفه من كثرة الشرب .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : فصل بمنفصل .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤١/٢ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٢ .

(٦) كررها في (غ) .

(٧) ولسيوييه في هذين المثالين وشبههما مذهبان : أحدهما أن يقدر « كان » بعد « ما » ، فيكون المنصوب مفعولاً معه

والتقدير : ما كان لك وزيدا ، وما كان شأنك وزيداً . والثاني : أن يقدر بعد الواو مصدر « لابس » منوياً أو مضافاً إلى

ضمير المخاطب ، والتقدير : ما شأنك وملابسة زيداً ، أو ملابستك زيداً . ينظر : الكتاب ٣٠٩/١ ، وشرح التسهيل

١٧٩/٢ ، والارتشاف ١٤٨٨/٣ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ٣٠٨/١ ، والمفصل ٨٩ ، وشرح المفصل ٥٠/٢ ، ووصف المباني ٤٢٢ .

والتلد : الذهاب والمجيء حيرة . والمعنى : مالك تقيم بنجد تتردد فيها مع جدبها ، وتترك تمامة مع لحاق الناس بها لخصبها .

والشاهد فيه قوله : « والتلد » حيث نصب الاسم على المعية ، والعامل فيه قوله : « مالك » الذي بمعنى : ما تضع .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (غ) : لكونهما .

فإن جاز العطف في هذا الضرب نحو : « ما لزيد وعمرو ، وما شأن زيد وعمرو » ،
تَعَيَّن على ما ذَكَرَ ابن الحاجب ؛ إذ هو الأصل فلا يُصار إلى غيره لغير ضرورة . قال نجم الدين :
« وليس بشيء ؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب »^(١) .
وقال غير ابن الحاجب : « العطف^(٢) هو المختار مع جواز النصب »^(٣) .
قال نجم الدين : « والأولى أن يقال : إن قُصِدَ النص على المصاحبة وجب النصب ، وإلاّ
فلا »^(٤) .

وإن لم يجوز العطف إلا بتكلف نحو : « مَالِكٌ وزيداً ، وما شأنك وعمراً »^(٥) فقال ابن
الحاجب : « يتعين ههنا النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف »^(٦) . وقال الأندلسي :
« يجوز العطف على ضعف إن^(٧) لم يقصد النص على المصاحبة »^(٨) . قال نجم الدين : « وهو
أولى لوروده في قوله تعالى : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٩) بالجر^(١٠) في قراءة حمزة^(١١) »^(١٢) .
والنصب في : « مالك وزيداً » ونحوه عند الأكثرين^(١٣) بالفعل المدلول عليه ، أي : ما
تصنع ؛ لأن « ما » طالبةٌ للفعل^(١٤) ؛ لأنها استفهامية ، وبعدها الجار أو^(١٥) المصدر ، وفيهما معنى

(١) ينظر : شرح الكافية له ٤٣/٢ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) ينظر : كشف المشكل ٢٩٤ ، وشرح التسهيل ١٨١/٢ ، و الارتشاف ١٤٨٨/٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٤٣/٢ .

(٥) لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار وجوزه الكوفيون . ينظر: الإنصاف ٤٦٣/٢ ، وشرح المفصل ٥١/٢
وشرح التسهيل ١٨١/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٤٩٩/٢ . وعبر عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٧٦/٢ : « بأنه يتعين فيه النصب عند الأكثر »
وعبر عنه أبو حيان في الارتشاف ١٤٨٧/٣ : بقوله : « فهذا عند البصريين لا يجوز فيه العطف إلا للضرورة .

(٧) في (غ) : إن .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ .

(٩) النساء : ١ .

(١٠) ينظر : العنوان في القراءات السبع ٨٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٥/١ ، والفتح الرباني ١٥٦ .

(١١) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي ، مولا هم الكوفي الزيات ، الإمام القدوة ، شيخ القراء .
حدّث عن عدي بن ثابت ، والحكم ، وعمرو بن مرة وطائفة . وعنه أخذ سليم بن عيسى والكسائي وحدّث عن
الثوري . أحد القراء السبعة المشهورين ، وكان إماماً قيماً لكتاب الله قانتاً لله تخين الورع . توفي سنة ١٥٨ .

ينظر التاريخ الكبير للبخاري ٥٢/٣ ، ووفيات الأعيان ٢١٦/٢ ، وأعلام النبلاء ٩٠/٧ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٢/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٨٠/١ .

(١٤) في (ش) : الفعل .

(١٥) في (أ) : و .

الفعل [فتعاوننا على] ^(١) الدلالة ^(٢) على الفعل ، فلا يجوز في الاختيار : « هذا لك وزيداً » لفوت ^(٣) « ما » الاستفهامية .

والضرب الثاني : الذي لا يكون في لفظه مشعر قويً بالعامل ^(٤) نحو : « ما أنت وزيدٌ ، وكيف أنت ^(٥) وقصعةً من ثريد » ، // فالعطف ههنا أولى بلا خلاف ^(٦) ، ولو قصد المصاحبة ؛ لعدم الناصب ، وضعف الدال عليه ، أي « ما » الاستفهامية ، و« كيف » ؛ لعدم ما يعضدهما . وهما كثيرتا الدخول في غير الفعلية ، قال الشاعر في العطف ^(٧) :

يا زُبْرَقَانَ أَخَا بَنِي أَسَدٍ ^(٨) ما أنت وَيَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

وقال في النصب ^(٩) :

وما أنا والسِيرَ فِي مَهْمَةٍ ^(١٠) يُرِّحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ

أي : وما كنتُ والسير .

قال جار الله : « ناسٍ ^(١١) من العرب ينصبونه على تأويل : ما كنت أنا ^(١٢) وعبدالله ؟ وكيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟ » ^(١٣) .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٢) في (ش) : لدلالة الفعل .

(٣) في (ش) و (غ) : لفوات .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) : أنتم .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٥١/٢ ، وشرح الرضي ٤٤/٢ ، والارتشاف ١٤٨٨/٣ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو للمخيل السعدي في ديوانه ٢٩٣ ، والكتاب ٢٩٩/١ ، وشرح أبيات سيويه ٣٣٥/١ ، وشرح

المفصل ٥١/٢ ، ولسان العرب (ويل) ٤٢٣/١٥ ، وخزانة الأدب ١٤٠/٤ ، ٨٧/٦ .

والشاهد فيه : « ما أنت ... والفخر » حيث عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المنفصل (أنت) فرفعه .

و « ويب » بمعنى ويل . اللسان (ويل) ٤٢٣/١٥ ، (ويب) ٤٢٠/١٥ .

(٨) في (ش) و (غ) : خلف . وهي في جميع المصادر كذلك .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الكتاب ٣٠٣/١ ، وشرح أبيات سيويه ٢١٦/١ ، وشرح أشعار

الهذليين ١٢٨٩/٣ ، وشرح المفصل ٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٢/٢ . وهي في جميع هذه المصادر برواية (في مُثَلَّفِ)

ومتلف : موضع تلف . يُرِّحُ بالبعير الذكر : أي : يحمله على ما يكره من السير . والضابط : الشديد .

والشاهد فيه قوله : « والسير » حيث نصبه على أنه مفعول معه على تقدير : ما كنت والسير . والنصب هنا قليل .

(١٠) في (ش) و (غ) : متلف .

(١١) في (ش) : وناس .

(١٢) في (ش) : أنت .

(١٣) ينظر : المفصل ٩٢ .

[الحال]

[تعريفه]

قوله : (الْحَالُ) . الحال تشبه المفاعيل عموماً بكونها^(١) فضلة^(٢) ، وتشبه الظرف خصوصاً بتقديرها بـ « في » .

قوله : (مَا تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ ، أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ^(٣) لَفْظًا أَوْ مَعْنَى [نَحْوُ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمًا ، وَهَذَا زَيْدٌ قَائِمًا »]^(٤)) .

فقوله^(٥) : (مَا) جنس الحد . وقوله (تُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ ، أَوْ الْمَفْعُولِ) احتراز عن الصفة ، فإنها تبين هيئة موصوفها من غير نظرٍ إلى كونه فاعلاً ، أو مفعولاً .

قوله^(٦) : (لَفْظًا أَوْ مَعْنَى) حال . وهو تقسيم للفاعل ، و للمفعول^(٧) .

فمثال الفاعل^(٨) لفظاً : « جاءني زيدٌ راكباً » ، ومثال الفاعل معنى قوله^(٩) :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

قيل : وَصَفَ الشَّاعِرُ^(١٠) قَرْنَ ثَوْرٍ وَحَشٍ قَدْ طَعَنَ بِهِ كَلْبُ الصَّيْدِ . والسفود^(١١) : سنارة

الشواء . والشَّرْبُ^(١٢) : جماعة الشُّرَابِ . والمُفْتَأَدُ^(١٣) : التنور . أي : يشبه حال كونه خارجاً . فصاحب الحال اسم « كَانَ » وهو فاعل معنى .

(١) في (غ) : لكونها .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٣ .

(٥) في (ش) و (غ) : قوله .

(٦) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٧) في (أ) : أو المفعول .

(٨) في (غ) : للفاعل . بدون (فمثال) .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٩ ، والخصائص ٢٧٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥١/٢ ، ووصف المياني ٢١١ ، ولسان العرب (فآد) ١٠/١٦٦ ، وخزانة الأدب ٣/١٧٦ .

والشاهد فيه : « خارجاً » حيث نصبه على أنه حال من الفاعل المعنوي وهو الهاء ؛ لأن المعنى : يشبه خارجاً .

(١٠) في (ش) : قيل : الشاعر وصف .

(١١) يقال : السُّفُودُ وَ الشُّفُودُ . ينظر : اللسان (سفد) ٦/٢٧٦ .

(١٢) الشَّرْبُ وَ الشُّرُوبُ : القوم يشربون ويجمعون على الشراب . ينظر اللسان (شرب) ٧/٦٤ .

(١٣) ينظر : اللسان (فآد) ١٠/١٦٦ .

ومثال المفعول لفظاً: «ضربتُ زيداً قائماً». ومثال المفعول معنى: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(١). فإن «بعلي» خبر مبتدأ، و^(٢) هو في المعنى مفعول لمدلول «هذا». أي: أنه على بعلي، أو أشير إليه حال كونه شيخاً.

وابن الحاجب مثل الفاعل، أو المفعول لفظاً بقوله: «ضربتُ زيداً قائماً»؛ لأنه يصلح أن يكون «قائماً» حالاً^(٣) من الفاعل، أو من المفعول، ومثل المفعول معنى بـ «هذه هندٌ واقفة» ومثل الفاعل معنى بقوله: «زيدٌ في الدار قائماً». فإن «قائماً» حالٌ من الفاعل معنى. قال نجم الدين: «وفيه نظر؛ لأنه^(٤) حال من الضمير المستتر^(٥) في الظرف^(٦). يعني بعد انتقاله إليه من «استقر» المحذوف. قال: «وهو فاعلٌ لفظيٌّ؛ لأن الفاعل المستتر كالمفوض به فهو كقولك^(٧): «زيدٌ خرج ركباً»^(٨).

قلت: ومنهم من يقول: إن الضمير محذوف مع «استقر». فلعل المصنف أراد ذلك؛ لأن المحذوف مقدر معنى، وليس ملفوظاً^(٩).

قال نجم الدين: «ويخرج من هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال نحو قوله^(١٠):

وَقَدْ أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكْنَاهَا
بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

(١) هود: ٧٢.

(٢) في (غ): بدون واو.

(٣) في (أ): حال.

(٤) في (أ): لأن الحال.

(٥) في (غ): المستكن.

(٦) ينظر: شرح الكافية له ٥٤/٢.

(٧) في (غ): فهو مثل قولك.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٥٤/٢.

(٩) في (غ): ملفوظ به.

(١٠) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩، وإصلاح المنطق ٣٧٧، وشرح المفصل ٦٦/٣، وروصف المباني

٣٩٣، وشرح الكافية للرضي ٤٨/٢، وخزانة الأدب ١٤٨/٣.

والوكنات: مقر الطير وعشه. والمنجرد: الماضي في السير. والأوابد: الوحوش جمع أبدة. والهيكَل: الفرس العظيم.

والشاهد فيه أنه يخرج عن تعريف الحالِ الحالِ التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال.

ويخرج أيضاً^(١) الحال عن المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ ^(٢) مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى ^(٤) : ﴿ دَابِرَ هَتُّوْلَاءٍ مَّقْطُوعٍ مُّصْبِحِينَ ﴾ ^(٥) وقوله ^(٦) :

عَوْدٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ ^(٧) حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ
فـ « مضاعفاً » حالٌ من « الحديد » ^(٨) .

وأما قوله تعالى : ﴿ النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ خَالِدِينَ ﴾ ^(٩) ^(١٠) ، وقولك : « أعجبنى ضربُ زيدٍ قائماً ، وأنا ضاربُ زيدٍ قائماً » فالمضاف في هذه الأمثلة عامل في الحال . وهذا الحال من الفاعل في بعضها ، ومن المفعول في بعضها . ولا ين الحاجب أن يقول : إن الحال من ^(١١) المضاف إليه الذي لا يكون المضاف عاملاً فيه لم تجيء إلا إذا كان المضاف فاعلاً ، أو مفعولاً يصح حذفه ، وقيام المضاف // إليه مقامه ، كما أنك قلت : « بل تتبع إبراهيم » مقام « بل تتبع ملة إبراهيم » ^(١٢) ، فكأنه حال من المفعول . و ^(١٣) إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً ، وهو جزء المضاف إليه ، فكأن الحال الذي عن المضاف إليه ^(١٤) حال عن ^(١٥) المضاف نحو قولك : « قطعتُ يدَ زيدٍ

ب/٣٦

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) البقرة : ١٣٥ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) الحجر : ٦٦ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لزيد الفوارس في نوادر أبي زيد ١١٣ ، وأما ابن الشجري ١٦٧/١ ، وتذكرة النحاة ٥١٨

وشرح الكافية للرضي ٤٩/٢ ، وجمع الهوامع ٢٣٤/٢ ، وخرانة الأدب ١٦٥/٣ .

وعَوْدٌ : هو عود بن غالب من غطفان . وبُهْتَةٌ : هو بهتة بن عبد الله من غطفان .

وحاشدون : مستعدون . وحلق الحديد : أي الدروع . يتلهب : يشتعل

والشاهد فيه قوله : « مضاعفاً » حيث جاءت حالاً من المضاف إليه وهو « الحديد » . وهذا قليل .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٧/٢ .

(٩) في (غ) : خالدين فيها .

(١٠) ((الأنعام : ١٢٨ .

(١١) في (ش) و (غ) : عن .

(١٢) في (ش) و (غ) : أو .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) في (ش) و (غ) : من .

(١٥) في (ش) : كقولك .

سارقاً ، وقوله تعالى : ﴿ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾^(١) ف «مصبحين» : حال عماد دل عليه ضمير « مقطوع » ؛ لأنه نائب عن « دابر هؤلاء » ، فهو حال عن « هؤلاء » المضاف إليه « دابر » . و « دابر الشيء » : أصله .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقال : الحال على ضريين : منتقلة ، ومؤكدة . فحد المنتقلة هو : ما تُقَيَّدُ^(٢) الفعل في حال^(٣) تعلقه بالفاعل ، أو المفعول ، أو بما يجري مجراهما ، ولا يكون حدثاً ولا بمعناه .

فيشمل قولنا : « ما^(٤) تقيد^(٥) الفعل » نحو قوله : وقد اغتدى البيت^(٦) .

ويدخل في قولنا : « أو بما^(٧) يجري مجراهما » الحال من المضاف إليه . ويخرج بقولنا : « ولا يكون حدثاً » : « رجع القهقري » . وبقولنا : « ولا بمعناه » نحو : « ضربته سوطاً » هذا حد المنتقلة .

وأما المؤكدة : فهي^(٨) اسم غير حدث يجيء^(٩) بعد جملة مقررراً^(١٠) لمضمونها^(١١) .

واعلم أن الحال قد تكون من الفاعل وحده كـ « جاء زيدٌ ركباً » . وعن المفعول وحده نحو : « ضربتُ زيداً مجرداً عن ثيابه » . فإذا قلت : « لقيتُ زيداً ركباً » فهو حال من المفعول ؛ لأن حال الفاعل^(١٢) ينبغي أن تتقدم إلى جنبه إلا أن تقوم قرينة دالة على صاحب الحال من فاعل ، أو مفعول جاز . وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول فإن كانا متفقين فالأولى^(١٣) الجمع بينهما نحو : « لقيتُ زيداً راكبين » . قال^(١٤) :

(١) الحجر : ٦٦ .

(٢) في (غ) : يقيد .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : يقيد .

(٦) سبق تخريجه ص ٢٢٤ .

(٧) في (ش) و (غ) : ما .

(٨) في (ش) : فهو .

(٩) في (غ) : تجيء .

(١٠) في (غ) : مقررة .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٥٠/٢ .

(١٢) في (غ) : لأن الحال ينبغي .

(١٣) في (ش) : فأولى .

(١٤) البيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى في ديوانه ٢٨ ، وأسرار العربية ١٩٠ . =

وعُلِّقَتْ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ ذُرَابَةٍ ولم يَبْدُ لِلأُتْرَابِ مِنْ تَدْيِهَا حَجْمُ
صَغِيرِينَ نَرَعَى الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أُنَّا إلى اليَوْمِ لم نَكْبُرْ ولم تَكْبُرِ الْبَهْمُ

وقال: (١)

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجَفُ رَوَانِفٌ^(٢) أَلْيَتِيكَ وَتُسْتَطَارَا

ويجوز التفريق نحو: « لقيت راكباً زيداً راكباً » .

وإن كانا مختلفين وثنَّ قرينةً يُعرف بها صاحبُ كلِّ واحدٍ منهما جاز وقوعهما^(٣) كيف

كانا نحو: « لقيت هنداً مصعداً منحدرَةً » .

وإن لم تكن^(٤) قرينةً فالأولى جعل كل حال^(٥) بجنب^(٦) صاحبه نحو: « لقيت مصعداً زيداً

منحدرًا » . ويجوز على ضعف جعلُ حال المفعول بجنبه ، وتأخير حال الفاعل نحو: « لقيت زيداً

مصعداً منحدرًا » ، والمصعد « زيد » . وقد يعطف أحد حالي المفعول ، والفاعل^(٧) على الآخر

نحو: « لقيت زيداً راكباً وماشياً » . قال^(٨):

وَأَنَا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَايَا مُقَدَّرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَ

= والشاهد في: « صغيرين » وهو حال من الفاعل والمفعول ؛ ولذا جمع بينهما .

(١) البيت من الوافر ، وهو لعنترة في ديوانه ٢٣٤ ، وأسرار العربية ١٩١ ، والمفصل ٩٥ ، وشرح المفصل ٥٥/٢ ، ولسان

العرب (طير) ٢٤١/٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ٢٧٦/٤ و ٤٧٨/٧ .

واستطار : يقال : أستطير فلان يُسْتَطَار استِطَارَةٌ فهو مُسْتَطَار إذا دُعِرَ . اللسان (طير) ٢٤١/٨ .

وروانف : جمع رانفة : طرف الألية . ينظر اللسان (رنف) ٣٣٢/٥ .

والشاهد فيه قوله : « فردين » وهو حال من الفاعل والمفعول ؛ ولذا جمع بينهما .

(٢) في (ش) : رانف .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : تقم .

(٥) في (غ) : حال كل .

(٦) في (ش) : جنب .

(٧) في (غ) : الفاعل أو المفعول به .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ٦٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٤٦١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٢/٢ .

والشاهد فيه أنه يجوز عطف أحد حالي الفاعل و المفعول على الآخر ، فـ « مقدرة » حال من الفاعل وهو المنايا ،

و « مقدرينا » حال من المفعول ، وهو الضمير في « تدركنا » .

وجوز الجمهور^(١) تعدد الحال نحو : « اشترت الرمان حلواً حامضاً » . قال تعالى :
﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذُوءًا وَمَا مَذْحُورًا ﴾^(٢) .

[عامل الحال]

قوله : (وَعَامِلُهَا : الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ ، أَوْ مَعْنَاهُ) .

فالفعل ظاهر . وشبهه : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر .
ومعنى الفعل : الظرف^(٣) ، والجار والمجرور ، وحرف التنبيه^(٤) ، واسم الإشارة^(٥) ، وحرف
النداء نحو : « يا ربنا^(٦) منعماً » ، وحرف التشبيه نحو : كأن والكاف ، والمنسوب نحو : « أنا
قرشي مفتخراً » ، واسم الفعل نحو : « عليك زيدا ركباً » .

ولا يعمل في الحال حرف الاستفهام ، ولا حرف النفي ، ولا حرف التمني [نحو :
« ليت »]^(٧) ، ولا حرف الترجي نحو : « لعل »^(٨) ، ولا « إنَّ و أنَّ » .

[شرط الحال]

قوله : (وَشَرْطُهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً ، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ غَالِبًا) .

لأن المقصود من الحال تقييد الفعل ، والنكرة تكفي في ذلك ، فيذهب التعريف ضائعاً.
وإنما كان الغالب في صاحبها أن يكون معرفة ؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميّزه ويخصه من
بين أمثاله وهو الوصف أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليه ؛ لأن الأولى أن يبين الشيء

(١) ينظر : اللباب للعكبري ٢٩٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٥٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٣/٢ ،
وهمع الهوامع ٢٤٣/٢ . وقال فيه : « وزعم جماعة منهم الفارسي ، وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من
حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف » .

(٢) الأعراف : ١٨ .

(٣) في (ش) و (غ) : الظروف .

(٤) هذا مذهب الجمهور . وقال ابن أبي العافية و السهيلي : لا يجوز أن يعمل حرف التنبيه في الحال . ينظر : نتائج الفكر
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، و الارتشاف ١٥٨٥/٣ .

(٥) قال السهيلي : « لا يعمل اسم الإشارة ، والناصب في مثل هذه المسألة فعل مضمّر تدل عليه الجملة تقديره : انظر إليه
قائماً » . ينظر : نتائج الفكر ٢٢٩ ، و الارتشاف ١٥٨٥ / ٣ .

(٦) في (غ) : زيد .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٨) نص الزمخشري على أن حرف التمني والترجي و « كأن » ينصبن الحال . وصحح أبو حيان على أنها لا تنصبه .

ينظر : المفصل ٩٦ ، و الارتشاف ١٥٨٥/٣ .

أولاً ، ثم يبين الحدث المنسوب إليه ، ثم يبين قيد ذلك الحدث ، فتأولت^(١) المعرفة حالاً ؛ لأن التعريف ضائع ، ولم تؤول النكرة // ذا حال وإن كانت على غير الأولى . فقولته : (غالباً) يرجع^(٢) إلى تعريف صاحبها ، لا إلى تنكيرها ؛ لأن تنكيرها واجب^(٣) لا غالب .

قوله : (و « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ ، [وَمَرَرْتُ بِهِ وَحَدَّهُ « مُتَأَوَّلٌ] »)^(٤) .

هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ، ونحو : « افعله جهدك ، وطاقتك ، ووحدهك » ، وتؤول بـ « معتركة^(٥) ، ومجتهداً ، ومطيقاً ، ومنفرداً » . قال لبيد^(٦) :^(٧)

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَذُدَّهَا
وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

يصف الحمار والأثن . والدِّخَالُ^(٨) في الورد : أن يشرب البعير ، ثم يُرَدُّ مِنَ الْعَطْنِ إِلَى الْحَوْضِ ، وَيُدْخَلُ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ عَطْشَانَيْنِ ؛ لِيَشْرَبَ مِنْهُ مَا عَسَى^(٩) لَمْ يَكُنْ يَشْرَبُ^(١٠) .

وقولهم : « جَاءُوا قَضَّهُمْ بِقَضِيضِهِمْ »^(١١) أي : قاضهم مع مقضوضهم ، أي : كاسرهم

(١) في (ش) و (غ) : فتأول .

(٢) في (غ) : يرجع الضمير .

(٣) قال السيوطي : « وجوز يونس والبغداديون تعريفها ... وقال الكوفيون : إذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة نحو : « عبد الله المحسن أفضل منه السيئ » . ينظر : همع الهوامع ٩٣٠/٢

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٤ .

(٥) في (غ) : معتركا

(٦) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري . شاعر مجيد ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأسلم وحسن إسلامه ، وكان شريفاً في الجاهلية والإسلام . قال له عمر يوماً : أبا عقيل أنشدني شيئاً من شعرك . فقال : ما كنت لأقول شعراً بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران ، فزاده عمر في عطائه خمسمائة . توفي في سنة ٤١ هـ . ينظر : جمهرة أنساب العرب ١٩٥ ، والاستيعاب ٣/٣٩٢ ، والمعمرين للسجستاني ٦٢ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦ ، والكتاب ١/٣٧٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١/١٥٨ ، والإنصاف ٢/٨٢٢ ، واللباب للعكيري ١/٢٨٥ ، وشرح المفصل ٢/٦٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٦ ، واللسان (دخل) ٤/٣٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٩٧ ، وخزانة الأدب ٣/١٨٣ .

قال البغدادي : « يقول : أورد العير أثنه الماء دفعة واحدة ، مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتغص عند الشرب ، ولم يذدها لأنه يخاف الصياد . »

والشاهد فيه قوله : « العرَاكُ » نصبه على الحال وهو معرفة على التأويل بالنكرة ، والتقدير معتركة .

(٨) ينظر : اللسان (دخل) ٤/٣٠٩ .

(٩) في (ش) و (غ) : ما عساه .

(١٠) في (غ) : ما عساه قد شرب .

(١١) هذا مأخوذ من بيت للشماخ بن ضرار :

أَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَمْسَحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا =

مع^(١) مكسورهم . وهو مؤول بـ « كافة » ؛ لقيامه مقامه ، أو « بمزدحمين »
وقولهم : « مررت بهم الجماء الغفير »^(٢) . والجماء : الكثير . والغفير : الساتر . أي
الساترين لكثرتهم وجه الأرض . وهو مؤول « بساترين » . وقال صلى الله عليه وآله : « يذهبُ
الصالحون الأوّل فالأوّل »^(٣) أي : مترتبين . واللام زائدة .

[صاحب الحال إذا كان نكرة]

قوله : (فَإِنْ كَانَ صَاحِبِهَا نَكْرَةً وَجَبَ تَقْدِيمُهَا) .

اعلم أنه يجوز تنكير صاحب الحال إذا اختص بوصف كما جاء في الحديث^(٤) : « سابق
رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل ، فجاء فرسٌ له سابقاً » ، وتقول : « مررت برجل ظريفٍ
قائماً » ، أو^(٥) بالإضافة نحو : « نظرت إلى جارية رجلٍ مختالاً » . أو سبقه نفي ، أو شبهه قال^(٦) :

= ينظر : ديوانه ٢٩٠ ، والكتاب ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٦٣/٢ ، ولسان العرب (قضض) ، وخزانة الأدب
١٨٤/٣ . قال الميداني : « جاء القوم قضضهم بقضضهم » أي : كلهم ، وقال سيويه : ويجوز قضضهم بالنصب ، وقال
الأصمعي : لم أسمعه ينشدون قضضها إلا رفعاً . ينظر : مجمع الأمثال ١٦١/١

(١) في (غ) : و .

(٢) الجماء الغفير : البيضة التي تجمع الرأس وتضمه . وجاءوا جمماً غفيراً أي : جميعاً ، شريفهم ، و وضعهم ، لم يتخلف أحد
وهم كثيرون . ينظر : مجمع الأمثال ٢٧١/٢ ، والكتاب ٣٧٥/١ ، والمفصل ٩٧ ، وشرح المفصل ٦٣/٢ ، وشرح
التسهيل ٢٤٣/٢ ، والقاموس المحيط (غفر) ٤٢٠ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق ، باب ذهاب الصالحين برقم ٦٤٣٤ ، والرواية فيه بالرفع ، لا بالنصب .
ورواه الدارمي في سننه (٢٦١٩) في الرقاق ، باب : في ذهاب الصالحين بلفظ : « يذهب الصالحون أسلافاً ، ويبقى
حثالة كحثة الشعير . » ورواه الهندي في كثر العمال (٣١١٩١) بلفظ : « يذهب الصالحون أسلافاً الأول فالأول » ،
وهي بالنصب .

(٤) هذا الحديث لم أجد هذا اللفظ ، لكن روى نحوه البيهقي في السنن الكبرى ، في السبق ، باب ما جاء في الرهان ٣٥/١٠
عن أنس بن مالك : « أكنتم تراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، لقد راهن على فرس يقال
لها سبحة ، فجاءت سابقة ، فهش لذلك ، وأعجبه . » وعن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي سابق بين الخيل التي قد
أضمرت من الحفيا ، وكان أمدتها ثنية الوداع . وسابق بين الخيل التي لم تضم من الثنية إلى مسجد بني زريق . « زاد
الشيخان وغيره : « وكان ابن عمر فيمن سابق بها » . وفي رواية أخرى لمسلم : قال عبدالله : فجت سابقاً .

رواه البخاري في الصلاة ، باب هل يقال مسجد بني فلان رقم ٤٢٠ ، ومسلم في الإمارة ، باب المسابقة بين الخيل رقم
١٨٧٠ ، وأبو داود في الجهاد ، باب السبق رقم ٢٥٧٥ ، والترمذي في الجهاد باب ما جاء في الرهان والسبق ١٧٠٣
والنسائي في الخيل رقم ٣٥٨٥ ، وابن ماجه في الجهاد ، باب السبق والرهان رقم ٢٨٧٧ ، وأحمد في مسنده ٥/٢
(٥) في (غ) : و .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للعين المنقري في الكتاب ٣٢/٣ ، والرد على النحاة ١٢٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٤/٣ ، وشرح
الكافية للرضي ٦١/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٥/٣ . وعجزه : فَيُنْسَبَ إِلَّا الزُّبْرَقَانَ لَهُ أَبٌ =

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيْبًا بَبَلْدَةٍ *

و « قلما جاءني^(١) رجلٌ قائماً^(٢) » ، أو فُهي ، أو استفهام نحو : « لا يأتيني أحدٌ راكباً ، وهل جاءني^(٣) أحدٌ راكباً » . وكذا إذا شارك النكرة في حالها معرفةً نحو : « جاء رجلٌ وزيدٌ راكبين » . ويتقدم الحال نحو « جاء راكباً رجلٌ » .
واعلم أنه يجوز حذف صاحب الحال مع قيام الدليل نحو : « الذي ضربتُ مجرداً زيدٌ » أي : ضربته .

[تقدم الحال على العامل والصاحب]

قوله : (وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ) إلى آخره .

فلا تقول : « خارجاً كأنه سفود شربٍ » ، ولا « قائماً هذا زيدٌ » . وأما قولنا : « زيدٌ قائماً في الدار » فعلى كلام المصنف لا يجوز^(٤) ، وهو قول سيبويه^(٥) . وأجازه الأخفش^(٦) بشرط تقدم المبتدأ كما مثلنا .

قال نجم الدين : « وأما الحال الذي هو ظرف ، أو جارٌ ومجرور فقد صرح ابن برهان^(٧) بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف ، أو جارٍ ومجرور؛ لتوسعهم في الظروف »^(٩) . قالوا ومن ذلك : « البُرُّ الكرُّ بستين » [أي : الكر منه بستين]^(١٠) ، فيُقَدَّرُون « منه » قبل « بستين » .

= والشاهد فيه : أنه يجوز تنكير صاحب الحال إذا سبقه نفي . فإن « غريباً » حال من « سعدي » ، وهو نكرة ، وجاز لأنه قد تخصص بالنفي .

(١) في (ش) : جاء .

(٢) في (ش) و (غ) : راكباً .

(٣) في (ش) و (غ) : جاء .

(٤) لأن العامل هنا هو الجار والمجرور لنيابته عن الفعل « استقر » ، وهذا مذهب الجمهور . ينظر : اللباب للعكبري ٢٩٠/١ وشرح التسهيل ٢٦١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٢٤/٢ .

(٦) ينظر : اللباب ٢٩٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٦١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٣/٢ ، والنجم الثاقب ٤٢٦/١ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢ .

(٧) أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان العكبري ، النحوي صاحب العربية واللغة ، والتواريخ وأيام العرب . كان أول أمره منجماً ، فصار نحويّاً ، وكان حنبليّاً فصار حنفيّاً . مات سنة ٤٥٦ هـ . ينظر : نزهة الألباء ٢٥٩ ، وإنباه الرواة ٢١٣/٢ ، وبغية الوعاة ١٢٠/٢ .

(٨) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٦٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٤٠/٢ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٦٣/٢ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) ، و (بستين) سقط من (غ) .

قوله : (بِخِلَافِ الظَّرْفِ) يعني : أن الحال وإن كان مشابهاً للظرف — لأنَّ معنى « ركباً » : في وقت الركوب — إلاَّ أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو ظرف ، أو جارٍ ومجرور خاصة نحو : « زيدٌ يومَ الجمعة عندك » ، قال تعالى : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾^(١) وقولهم : « كلَّ يوم لك ثوبٌ »^(٢) .

قوله : (وَلَا عَلَيَّ الْمَجْرُورِ فِي الْأَصَحِّ) .

اعلم أن الكوفيين^(٣) منعوا تقدم الحال على صاحبها إذا كان ظاهراً إلاَّ إذا كان مرفوعاً ، وتأخرت الحال عن العامل نحو : « جاء ركباً زيدٌ » . ولا يجوزون : « ركباً جاء زيدٌ » . وبعضهم يجوز : « ضربتُ وقد جرد زيداً » .

وأما إذا كان صاحب الحال ضميراً فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعاً كان ، أو منصوباً ، أو مجروراً .

وأما البصرية^(٤) فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع ، والمنصوب ، مظهراً كان ، أو مضمراً .

وأما المجرورُ فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً^(٥) نحو قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٦) ، و « جاءتني ضاربةٌ زيدٍ مجرداً » .

وإن انجر بحرف الجر فسيبويه ، وأكثر البصرية^(٧) يمنعون أيضاً تقدمها عليه^(٨) ؛ لأن الحال

تبع لصاحبها ، وهو لا يتقدم مجروراً^(٩) على جاره ، فكذلك هي . ونُقِلَ عن ابن كيسان^(١٠) ، // ٣٧ / ب

(١) الرحمن : ٢٩ .

(٢) في (غ) : ثوب جديد .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٦/٢ ، وشرح التصريح ٥٨٩/١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٥١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢ ، وشرح التصريح ٥٨٩ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٦/٢ .

(٦) النحل : ١٢٣ .

(٧) في (غ) : البصريين .

(٨) ينظر : الكتاب ١٢٤/٢ ، وشرح الرضي ٦٧/٢ ، والارتشاف ١٥٧٩/٣ .

(٩) في (غ) : مجرورة .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢ ، والارتشاف ١٥٧٩/٣ ، وأوضح المسالك ٢٨١/٢ ،

وشرح ابن عقيل ٥٠٨/٢ ، والموشح ١٠١ ، والنجم الثاقب ٤٢٧/١ .

وأبي علي^(١) ، وابن برهان^(٢) الجواز استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾^(٣)
وقال الشاعر^(٤) :

لَيْنَ كَانَ بَرْدُ^(٥) الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا إِلَيَّ حَبِيْبًا إِنَّهَا لِحَبِيْبُ

وقال^(٦) :

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيَادَةُ نَاشِئًا فمَطْلُبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

وبعضهم^(٧) جعل^(٨) « كافة » حالاً عن الكاف ، أي : كافاً للناس^(٩) ، والتاء
التي^(١٠) فيه للمبالغة .

[حكم الحال في الاشتقاق]

قوله : (وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ صَحَّ وَفُوعُهُ^(١١)) حالاً [مثلُ « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ
رُطْبًا »]^(١٢) . هذا ردُّ على من اشترط اشتقاق الحال ، ورده إن^(١٣) كان جامداً بالتأويل إلى

(١) ينظر : شرح المفصل ٥٩/٢ وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢ وأوضح المسالك ٢٨١/٢ وشرح التصريح ٥٨٨/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٥٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٧/٢ ، وشرح التصريح ٥٩٠/١ .

(٣) سبأ : ٢٨ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للمجنون في ديوانه ٤٩ ، وسمط الآلي ٤٠٠ ، ولعروة بن حزام في الشعر والشعراء ٦٢٧ وخزانة
الأدب ١٢/٣ ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٢٢ ، والسمط ٤٠٠ ، والمقاصد النحوية ١٥٦/٣ ، ولقيس بن ذريح في
ديوانه ٦٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥٤/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ١٧٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٨/٢ ، وخزانة
الأدب ٢٠١/٣ .

والشاهد فيه تقدم الحال « حران ، صادياً » على صاحبها وهو الباء في (إليّ) .

(٥) في (غ :) حر .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي في ملحقات ديوانه ٣٢٤ . ولرجل من بني قريظ في شرح الحماسة للمرزوقي
١١٤٨ ، وبلا نسبة في للكافية للرضي ٦٨/٢ ، وشفاء العليل ٥٢٩ .

والشاهد فيه قوله : « كهلاً عليه » حيث تقدم الحال على صاحبه الضمير المجرور .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٨/٢ .

(٨) في (ش) : يجعل .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) في (ش) : أن يقع .

(١٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧ .

(١٣) في (ش) : إذا .

المشتق ، وهم الجمهور^(١) ، فتأولوا : « بُسْرًا ، ورطبًا » بـ « ميسرًا ، ومُرْطِبًا » ، و ﴿ هَذِهِ نَاقَةٌ
اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾^(٢) أي : دالة .

وقال ابن الحاجب : « لا حاجة إلى هذا التكلف^(٣) ؛ لأن كل ما قام بفائدة الحال وهي
تبين هيئة الفاعل أو المفعول فقد حصل فيه المطلوب ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق^(٤) . ومع هذا
فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق . فمن الحال الجامدة : الموطئة ، وهي اسم جامدٌ
موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة . فكأن^(٥) الاسم وطأ الطريق لمجيء ما هو حالٌ في الحقيقة ،
نحو قوله تعالى^(٦) : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٧) ، وقولك : « جاعني زيدٌ رجلاً بهياً » . [ومن
الحال الجامدة أيضاً ما جاء للتشبيه نحو]^(٨) قول^(٩) الشاعر في بعض أيام صفين^(١٠) :

فما بالنا أمسِ أسدَ العرينِ وما بالنا اليومَ شاءَ النجفِ

وقال^(١١) المتنبي^(١٢) :

بَدَتْ قَمْرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وفاحتْ عَنبرًا ورنَتْ غَزَالًا^(١٣)

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٩/٢ .

(٢) هود : ٦٤ .

(٣) في (غ) : التكليف .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٥٠٩/٢ .

(٥) في (ش) : وكأن .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) يوسف : ٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) في (ش) : قال .

(١٠) البيت من المتقارب ، وهو لأحد أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في شرح الكافية للرضي

٦٠/٢ ، وخزانة الأدب ١٩١/٣ .

والشاهد فيه قوله : « أسد العرين » ، و « شاء النجف » فهما حالان على تقدير : « مثل » ، وإما على تأويلهما بوصف ،

أي : شجعاناً وضعافاً .

(١١) في (غ) : قول .

(١٢) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي ، ولد بالكوفة ، ونشأ بالشام ، وأقام البادية ، وطلب الأدب وعلم العربية ،

وتعاطى قول الشعر في حدائته حتى بلغ فيه الغاية ، وأتمى فيه النهاية، وفاق أهل عصره . مدح سيف الدولة، وكافوراً

الأحشيدي ، ثم خرج من مصر ودخل بغداد ، وجالس أهل الأدب . قتل سنة ٣٥٤هـ .

ينظر : نزهة الألباء ٢١٩ ووفيات الأعيان ١٢٠/١ ، وأعلام النبلاء ١٩٩/١٦ .

(١٣) البيت من الوافر ، وهو للمتنبي في ديوانه ٣٤٠/٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢٧٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٧٠/٢ ،

وخزانة الأدب ٢١٠/٣ . =

قوله : رنت أي : نظرت .

ومنها : « بعثُ الشاءَ شاةً ودرهماً » ، أي : مقسماً^(١) . ومنها : « بوبته باباً باباً » ، أي مفصلاً . ومنها : « يعجيني الخاتمُ فضةً ، والعلمُ نحواً » .

ومنها : « هذا بُسراً أطيّبُ منه رُطباً » . واختلفوا في عامل الحال الأول في نحو هذا المثال . فقال أبو علي^(٢) ، وأتباعه : اسمُ الإشارة دون أفعال التفضيل . ويضعفُ قوله بنحو : « زيدٌ راجلاً^(٣) أحسنُ منه ركباً » ، فإنه جائز اتفاقاً^(٤) . ويقولك : « تمرٌ نخليّ بسراً أطيّبُ منه رطباً » ، و « الإشراسيُّ^(٥) بسراً أطيّبُ منه رطباً »^(٦) .

وقال غيرهم^(٧) : العامل في الحالين : « أطيّب » ؛ لأن العامل في الحال متقيد به ، فلو كان اسم الإشارة عاملاً في « بسراً » لتقيدت الإشارة بحال البسرية . فوجب ألا يقال هذا الكلام إلاّ حال البسرية ، كما أن المحييء في : « جاء زيدٌ ركباً » لم يكن إلاّ حال الركوب ، ونحن نعلم أنه يصح أن يقال : « هذا بسراً أطيّبُ منه رطباً » في غير^(٨) حال البسرية . ونظيره عمل^(٩) أفعال

= والخوط : الغصن الناعم ، والبان : ضرب من الشجر .

والشاهد فيه : « قمرًا ، حوط ، عنبرًا ، غزالًا » منصوبة على أنها أحوال مؤولة بالمشق ، أي : بدت مضيئة كالقمر ، ومالت متشبية كخوط بان ، وفاحت طيبة النشر كالعنبر ، ورنّت مليحة المنظر كالغزال .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/٢ : « معناه : بعثُ الشاءَ مسعراً على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء فبطل الخفض ، وجعل معطوفاً على شاة فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه » .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٦/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥١٥/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٢ ، ٦٠ ، وشرح الكافية للرضي ٧١/٢ والنجم الثاقب ٤٣١/١ .

(٣) في (ش) : أجلاً ، وفي (غ) : رجلاً

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧١/٢

(٥) الإشراسي : نوع من التمر . ينظر : حاشية الجرجاني على شرح الرضي ٢٠٨/١ .

(٦) فالعامل في هذه الأمثلة أفعال التفضيل .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٣٦/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥١١ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي ٧٢/٢ ، والنجم الثاقب ٤٣٢/١ . ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٥٨٨/٣ إلى المازني والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن

جني وابن خروف .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : في عمل .

التفضيل في الجار متقدماً^(١) نحو^(٢) قوله تعالى: ﴿ هُمْ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾^(٣) .

ومن الأحوال الجامدة : المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو: « أنت الرجل علماً » ، أي : أنت الكامل^(٤) في الرجولية عالماً . و « هو زهيرٌ شعراً ، وسيبويه نحواً ، والخليل عروضاً » قال نجم الدين : « والذي أرى أن هذا^(٥) المصدر تمييز^(٦) ؛ لأنه فاعل في المعنى ، أي : أنت الكامل علماً ، أي : علمه . وكذا البواقى^(٧) . وهذا سماعي ، ولا يقاس في شيء من المصادر التي تقع حالاً ، بل يقتصر^(٨) على ما سُمع نحو : « قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً ، وعياناً ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضاً ، و^(٩) عدواً ، و^(١٠) مشياً » ، فلا يقال : « جاء زيدٌ^(١١) ضحكاً » ، أي : ضاحكاً . لما لم يسمع .

[الجملة الحالية]

قوله : (وَيَكُونُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً . فَالاسْمِيَّةُ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، أَوْ بِالْوَاوِ ، أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ) .

إنما يصح^(١٢) كون الحال جملةً ؛ لأنها قيدٌ لعاملها ، ومضمون الجملة يصح^(١٣) قيدها لمضمون^(١٤) المفرد .

(١) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٣٨٣/١ — في عرض حجج هذا القول — : « وأيضاً فإنه يجوز تقديم الظرف » .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) آل عمران : ١٦٧ .

(٤) في (غ) : أي : الكامل في الرجولة .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) وهو اختيار أبي حيان أيضاً في الارتشاف ١٥٨٦/٣ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧٥/٢ .

(٨) في (غ) : يقتصر .

(٩) في (ش) و (غ) : أو .

(١٠) في (ش) و (غ) : أو .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : وإنما صح .

(١٣) في (ش) و (غ) : يصلح .

(١٤) في (ش) و (غ) : كمضمون .

قوله^(١) : (خَبْرِيَّةٌ) احتراز من الإنشائية كالأمر والنهي وغيرهما . فلا يصح وقوع الإنشائية حالاً ؛ لأن الحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع الحال ، ولست // على يقين من حصول مضمون الإنشائية الطلبية ، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون . والمتكلم بالإنشائية الإيقاعية لا ينظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده مجرد^(٢) إيقاع مضمونها ، وهو مناف لقصد وقت الوقوع .

قوله : (فالاسميَّةُ بالواوِ ، و^(٣) الضميرِ) . إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، والضمير بخلاف الجملة الخبرية، فاكتفي فيها بالضمير ؛ لأن الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام، فاحتيج في الأكثر إلى زيادة ربط ، فصدرت^(٤) بما هو موضوع للربط ، وهو الواو التي أصلها الجمع ؛ ليؤذن من أول^(٥) الأمر أن الجملة لم تبق على الاستقلال بخلاف الخبر ؛ لأن به يتم الكلام . قال نجم الدين : « اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو متقاربان^(٦) في الكثرة، واجتماعهما أولى احتياطاً في الربط »^(٧) .

وأما انفراد الضمير فعند الزمخشري^(٨)، وابن الحاجب^(٩) أنه ضعيف مطلقاً^(١٠) . وقال الأندلسي : « إن كان المبتدأ في الجملة الحالية ضمير صاحب الحال وجب^(١١) الواو نحو: « جاء زيدٌ وهو راكب » . وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب^(١٢) الحال نظرنا ، فإن كان

(١) في (غ) : وقوله .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) في (غ) : فصد .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : متقاربان الواو .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٧٧/٢ .

(٨) ينظر : المفصل ٩٨ .

(٩) ينظر : شرح الكافية له ٥١٦/٢ ، وشرح الوافية له ٢٢١ ، والإيضاح له ٣٤٤/١ .

(١٠) ويرى الجمهور أنه جائز ، وهو كثير وفصيح . ينظر : المقدمة الجزولية ٩٠ ، وشرح التسهيل ٢/٢٨٠ ، والارتشاف ١٦٠٦/٣ ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ١/٣٧٩ .

(١١) في (غ) : وجبت .

(١٢) في (غ) : (ذي) بدل (صاحب) .

الضمير فيما صُدِّرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو : « جاءني زيدٌ يده على رأسه ، وكلمته فوه إلى في » . أو خبراً نحو قوله^(١) :

إذا نكرتني بلدةٌ أو نكرتُها خرجتُ مع البازيِّ عليَّ سوادُ

فلا يحكم بضعفه مجرداً^(٢) عن الواو ؛ لأن^(٣) الرابط في أول الجملة ، بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو . وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله^(٤) :

نصفَ النهارُ الماءُ غامرةٌ ورَفِيقُهُ بالعَيْبِ لا يدري

فلا شك في ضعفه وقلته^(٥) .

قال نجم الدين : « وقد تخلو الاسمية^(٦) من الرابطين^(٧) عند ظهور الملابسة نحو : « خرجتُ

زيدٌ على الباب » ، وهو قليل^(٨) .

قوله : (والمضارعُ المُثَبَّتُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ) ؛ لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً ،

وبتقديره معنى ، فـ « جاءني زيدٌ يركب » بمعنى : جاءني^(٩) راكباً . فاستغنى عن الواو . وأما

(١) البيت من الطويل ، وهو لبشار بن برد في ديوانه ٥١/٣ ، والأغاني ٢٠٢/٣ ، ومعاهد التنصيص ٩٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٧٨/٢ ، وخزانة الأدب ٢١٦/٣ .

والشاهد فيه قوله : « خرجتُ ... عليَّ سواد » حيث جاءت جملة الحال غير متصدرة بضمير صاحب الحال من غير عطف ، وهذا لا يحكم بضعفه .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للمسيب بن علس في ديوانه ٦١٠ ، وتهذيب اللغة ٢٠٣/١٢ ، والبيت للأعشى ميمون

في شرح أبيات المعنى ٨٨/٧ ، وخزانة الأدب ٢٢٠/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٩٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٦٥/٢ .

والمعنى : لقد انتصف النهار ، والماء غامر ، وصاحبه لا يدري ما حدث له .

والشاهد فيه قوله : « الماء غامرة » فقد جاء ضمير صاحب الحال في آخر الجملة الحالية ، وهذا ضعيف وقليل .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٧٧/٢ .

(٦) في (غ) : (الجملة) بدل (الاسمية) .

(٧) في (ش) و (غ) : يعني الواو والضمير .

(٨) ينظر شرح الكافية له ٨١/٢ .

(٩) في (غ) : جاءني زيدٌ .

قولهم : « قمت وأصك عينه »^(١) فشاذ ، أو يكون « أصك » خبر مبتدأ محذوف ، أي : وأنا أصك. وقوله^(٢) :

فلما^(٣) خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجوتُ وَأَرَهُنْهُم مَالِكاً

قيل: على حذف المبتدأ ، أي : وأنا أرهنهم . وقيل ضرورة . وقال عبدالقاهر : « هي فيهما للعطف ، والأصل : صككت ورهنتُ ، عدل إلى المضارع لحكاية الحال »^(٤)
قال نجم الدين: « ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه من حرف الاستقبال كالسين ، ولن ، ونحوهما »^(٥) .

قوله : (وَمَا سِوَاهُمَا [بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا])^(٦) .

أي : ما سوى الاسمية والمضارع المثبت . وهو ثلاثة أقسام : المضارع المنفي ، والماضي المثبت ، والماضي المنفي . يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ابن الحاجب ثلاثة أوجه : اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو ، وانفراد الضمير .

وأمثلتها : « جاءني زيدٌ وما ركب غلامه ، وما ركب عمروٌ ، ما ركب غلامه » .
« جاءني زيدٌ ولا يركب غلامه ، ولا يركب عمروٌ ، لا يركب غلامه » . قال^(٧) :
لو أن قوماً لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماء دخلتُها لا أُحجَبُ
« جاءني زيدٌ قد ركب غلامه ، وقد^(٨) ركب عمروٌ ، و^(٩) قد ركب غلامه » قال^(١٠) :

(١) ينظر : شرح الرضي ٨١/٢ ، والفاخر ٣٧٩/١ ، والارتشاف ١٦٠٧/٣ .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لعبدالله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ٢٣١ ، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٢/١٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٠/٣ .

والشاهد فيه قوله : « وأرهنهم مالكا » حيث دخلت الواو على الجملة الحالية المصدرية بمضارع ، وهذا قليل . وقيل : إنه مؤول بأن الواو في التقدير داخلة على مبتدأ ، وتقديره : وأنا أرهنهم مالكا .

(٣) في (ش) : ولما .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨١/٢ .

(٥) ينظر : السابق ٨١/٢ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٥ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ١٩١/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ ، وشفاء العليل ٤٥٠/٢ .

والشاهد فيه قوله : « لا أحجب » حيث جاءت الحال جملة مضارعية منفية بـ « لا » مجردة عن الواو .

(٨) سقطت من (غ) : وقد .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) البيت من الرمل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٢ ، وسمط الآلي ٣٥٢ ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٣ ، وشرح الأشموني ٢٥٧/١ ، وشرح التصريح ٦١٢/١ . =

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبًا وَلَقَدْ كَانَ وَ^(١) لَا يُدْعَى لِأَبٍ

فهذا بالواو والضمير .

وقال الأندلسي: « المضارع المنفي بـ « لم » لا بد فيه من الواو كان مع الضمير، أو لا »^(٢).

ب/٣٨ والمضارع // المنفي بـ « ما » لا تدخله^(٣) الواو^(٤) . وينبغي أن يلزمه حينئذ الضمير .
والمضارع المنفي بـ « لا » يلزمه الضمير كالمضارع المثبت ، والأغلب تجرده عن الواو ، لكن^(٥)
مصاحبة المضارع المنفي بـ « لا » للواو أكثر من مصاحبة المضارع المثبت لها .

قوله : (وَلَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمَثْبُتِ مِنْ « قَدْ » ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً) ؛ لأن لفظة « قد »
تُقَرَّبُ الْمَاضِي مِنْ حَالِ الْمُتَكَلِّمِ^(٦) ؛ لأنه كان يستشبع في الظاهر لفظ الماضي والحالية ، فقالوا :
« جاء زيدٌ العامَ الأولَ وقد ركب » .

والأخفش^(٧) والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا « قد » في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدره
استدلالاً بنحو قوله^(٨) :

[وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ]^(٩) كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلِّهِ الْقَطْرُ

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(١٠) .

= والشاهد فيه قوله: « ولا يدعى لأب » حيث جاءت الحال جملة فعلها مضارع منفي مقترن بالواو .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٢/٢ .

(٣) في (ش) : لا تدخله .

(٤) لأن المضارع المجرد يصلح للحال ، فكيف لا إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو « ما » .

ينظر : شرح الرضي ٨٢ / ٢ .

(٥) في (غ) : ولكن .

(٦) في (غ) : التكلم .

(٧) ينظر : الإنصاف ٢٥٢/١ ، واللباب للعكبري ٢٩٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٢ ، والنجم الثاقب ٤٣٧/١ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥ ، ١٧٠ ، والإنصاف ٢٥٣/١ ، وشرح أشعار الهذليين
٩٥٧/٢ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٥٥٢/٢ ،
وشفاء العليل ٤٦٢ ، وخزانة الأدب ٢٣٩/٣ .

والشاهد فيه قوله: « بلله القطر » فهي جملة حالية فعلها ماض ، وليس معها «قد» لا ظاهرة ولا مقدره . وبه استدلال

الأخفش والكوفيون على أنه لا تجب « قد » مع الماضي المثبت الواقع حالاً . والبصريون يقولون إن « قد » مقدره هنا .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٠) النساء : ٩٠ .

وغيرهم^(١) أو جبهه^(٢) ، وقدَّروا « قد » في الآية ، والبيت^(٣) .

واجتماع^(٤) الواو ، و«قد» أكثر من انفراد أحدهما. وانفراد « قد » أكثر من انفراد الواو .

فإن لم يكن معه ضمير فالواو مع « قد » لا بد منها كقوله^(٥) :

تَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوُضِيفُ وَسَاقُهَا أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدٍ

وإذا كان الماضي المثبت بعد « إلا » فاكتفأوه بالضمير من دون الواو و « قد » أكثر^(٦) ،

نحو: « ما لقيته إلا أكرمني » . وقد تجيء مع الواو و«قد» نحو : « ما لقيته إلا وقد أكرمني » . ومع

الواو وحدها نحو : « ما لقيته إلا وأكرمني » . ولم يسمع فيه انفراد « قد » نحو : « ما لقيته إلا قد

أكرمني »^(٧) .

[حذف عامل الحال]

قوله : (وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ) أي : عامل^(٨) الحال .

واعلم أنه قد يحذف جوازاً ووجوباً^(٩) . ولا بد من قرينة . فقرينة^(١٠) ما كان جائزاً حضور

معناه ، (كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ : « رَاشِدًا مَهْدِيًّا ») ، أي : سِرَّ رَاشِدًا^(١١) . أو^(١٢) تقدم ذكره

(١) ينظر : الإنصاف ٢٥٢/١ ، واللباب للعكبري ٢٩٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٣/٢ .

(٢) في (غ) : أو جبهو .

(٣) في (غ) : المثبت .

(٤) في (غ) : فاجتماع .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لظرفة بن العبد في ديوانه ٣٨ ، وجمهرة اللغة ٧٨ ، والمنصف ٢٦٩/١ ، واللسان (أيد) ،

وشرح الكافية للرضي ٨٤/٢ ، وخزانة الأدب ٢٤٧/٣ .

وترَّ : بان وانقطع . القاموس (تر) ٣٣٤ . والوضيف : مستدق الذراع والساق من الخيل ومن الإبل وغيرها . القاموس

(وضمف) ٧٩٤ . والمؤيد : الداهية . القاموس (أيد) ٢٥٥ .

والشاهد فيه قوله : « وقد تَرَّ » وهي جملة حالبة فعلها ماض ، وقد خلا من الضمير ، فوجب مجيء الواو و « قد » .

(٦) في (غ) : كثر .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٨٣/٢ ، والارتشاف ١٦٠٩ / ٣ .

(٨) في (غ) : حذف عامل .

(٩) في (غ) : وجوباً وجوازاً .

(١٠) في (غ) : قرينته .

(١١) في (غ) : راشداً مهدياً .

(١٢) في (ش) : وتقدم .

كقولك: « قائماً » في جواب: « كيف خَلَّفْتَ زيدا؟ » ، وكقوله^(١) تعالى: ﴿ اُنْحَسِبُ الْاِنْسَانُ اَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ ﴾ ﴿ بَلَى قَدَرِين ﴾^(٢) أي : بلى نجمعها قادرين .

ومن مواضع وجوب حذف عامل الحال أن تُبَيِّنَ الحالُ ازديادَ ثمن أو غيره ، شيئاً فشيئاً ، مقرونة بالفاء ، أو بـ«ثم» ، نحو : « بعته بدرهم فصاعداً » ، أو « ثم زائداً » ، أي : فذهب الثمن صاعداً ، أو^(٣) زائداً . يقال هذا في ذي أجزاء يَبِيعُ بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر^(٤) . وكذا^(٥): « قرأت كلَّ يوم جزءاً من القرآن فصاعداً » ، أي : فذهبت^(٦) القراءة زائدة ، أي : كانت^(٧) كل يوم في الزيادة .

ومنها : إذا ناب الحال عن خبر ، نحو : « ضربي زيدا قائماً » ، وقد تقدم^(٨).
ومنها : أسماء جامدة متضمنة تويخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال كقولهم:
« تميمياً مرة وقيسياً أخرى »^(٩) وقوله^(١٠) :

أفي السُّلَمِ أَعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ
العوارك : الحوائض^(١١) . أي : أتتحول تميمياً ، وأتقلبون أعياراً .

(١) في (غ) : وقوله .

(٢) القيامة : ٣،٤ .

(٣) في (غ) : ثم .

(٤) في (أ) : أكثر .

(٥) في (غ) : وقد .

(٦) في (ش) : ذهبت .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : ص ١٢١ .

(٩) مثل يضرب لمن يتقلب في أموره . ينظر : الكتاب ٣٤٣/١ ، والمقتضب ٢٦٤/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤٧/١ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لهند بنت عتبة في السيرة النبوية ٦٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣ ، وخزانة الأدب ٢٤٧/٣ .

وبلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١ ، والمقتضب ٢٦٥/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٧/١ ، والمقرب ٢٥٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٤٧/١ ، واللسان (غير) ٤٩٢/٩ .

أعياراً : جمع عَيْرٍ وهو الحمار ، شبهتهم بها في الجفاء والغلظة . ينظر : اللسان (غير) ٤٩٢/٩ .

العوارك : العراك : الحيض . وعَرَكَتُ أي : حضتُ ، ونساء عوارك أي : حيضت . ينظر اللسان (عرك) ١٧٠/٩ . والشاهد فيه قوله : « أعياراً » و« أشباه » على أهما منصوبان على الحال ، والعامل فيهما محذوف ، كأنها قالت : أتثبتون

في السلم أشباه أعيار ، وأمثال أعيار .

(١١) ينظر : اللسان (عرك) ٤٦٧/١٠ .

وقوله^(١) :

أبي الولائم أولاداً لواحدةٍ وفي العبادة أولاداً لعلات .

هذا مذهب السيرافي^(٢) ، والزمخشري^(٣) . ومذهب سيبويه^(٤) - قال نجم الدين : « وهو الحق »^(٥) - أن انتصابها على المصدرية . قال ابن الحاجب : « لأنه ليس المراد أنك تتحول حال كونك تميمياً ، بل المعنى : أتتحوّل هذا التحوّل المخصوص »^(٦) .

قوله : (وَيَجِبُ فِي الْمُؤَكَّدَةِ [مِثْلُ : « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » أَيْ : أَحَقُّهُ . وَشَرَطُهَا أَنْ تَكُونَ مُقَرَّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ])^(٧) .

أي : يجب حذف العامل في المؤكدة . هذا على مذهب من قال : إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية^(٨) . قال نجم الدين : « والظاهر أنها تجيء بعد الفعلية^(٩) كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾^(١٠) ، ونحوه^(١١) : « تبسم^(١٢) ضاحكاً » ، وقوله تعالى^(١٣) : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مَّدْيَنَ ﴾^(١٤) وقولهم : « تعال جائئاً » ، قال^(١٥) :

(١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٦/١ ، والمقتضب ٢٦٥/٣ ،

والمقرب ٢٥٨/١ ، وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٤٧/٣ .

والعلة : الضرة ، وبنو العلات : بنو رجل واحد من أمهات شتى . ينظر : اللسان (علل) ٣٦٧/٩ .

والشاهد فيه قوله : « أولاداً لواحدة ، أولاداً لعلات » منصوبان على الحال ، وعاملهما محذوف دل عليه الحال .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٦/٢ ، والخزانة ٢٤٨/٣ .

(٣) ينظر : المفصل ٩٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٤٤/١ - ٣٤٥ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٨٦/٢ .

(٦) ينظر : الإيضاح له ٣٤٨/١ .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٦ .

(٨) وهم الجمهور ، يرون أن الحال المؤكدة لمضمون الجملة يشترط فيها أن تكون الجملة اسمية .

ينظر : تاج علوم الأدب ٧٤٩/٢ .

(٩) وهو اختيار ابن مالك والمهدي . ينظر : شرح التسهيل ٢٧١/٢ ، وتاج علوم الأدب ٧٤٩/٢ .

(١٠) هود : ٨٥ .

(١١) في (غ) : نحو .

(١٢) في (ش) : فتبسم .

(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٤) التوبة : ٢٥ .

(١٥) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٩ ، ولسان العرب (جمن) ٣٦٩/٢ ، والمقاصد النخوية ١٨١/٣

وقطر الندى ٢٦٣ ، وشرح التسهيل ٢٧١/٢ ، وشفاء العليل ٥٣٨/٢ . =

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ النَّهَارِ مُنِيرَةً كَجَمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا» (١)

والأولون يقولون هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر ، على ما هو مذهب سيبويه // في (٢) : « أقاعداً وقد سار الركب » (٣) .

١/٣٩

والحال المؤكدة ليست بقيد يتقيد بها عاملها كالمثقلة . وإذا جاءت بعد الاسمىة وجب أن يكون جزأها معرفتين جامدين . وتجيء إما لتقرير (٤) مضمون الخبر ، وتأكيده ، نحو : « زيدٌ أبوك عطوفاً » ، و ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٥) . وإمّا للاستدلال على مضمونه ، وهو إمّا فخرٌ كقوله (٦) :

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نسي فهل (٧) بدارةٍ يا للناسِ مِنْ عارٍ

و « أنا حاتمٌ جواداً ، وأنا عمروٌ شجاعاً » . أو تعظيم لغيرك نحو : « أنت الرجل كاملاً » . أو تصاغر في نفسك نحو : « نحن المساكين مظلومين » ، أو تصغير للغير نحو : « هو (٨) المسكين مرحوماً » ، أو تهديد (٩) نحو : « أنا (١٠) الحجاج سفك الدماء » .

وإنما سمي الكل حالاً مؤكدة ، لأن مضمون الحال في الأغلب لازمٌ لمضمون الجملة .

قال سيبويه : « العامل مقدر بعد الجملة تقديره : زيدٌ أبوك أحقه عطوفاً » (١١) .

= والجمانُ : هَنَوَات تُتخذ على أشكال اللؤلؤ من فضة ، فارسي معرب ، واحدته : همانة . وتوهمه لبيدٌ لؤلؤ الصدف

البحري . ينظر : اللسان (جمن) ٣٦٩/٢ .

والشاهد فيه قوله : « منيرة » حيث جاءت حالاً من فاعل « تضيء » مؤكدة لعاملها .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٦/٢ - ٨٧ .

(٢) في (ش) : في نحو .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٤٠/١ ، وشرح الرضي ٨٧/٢ .

(٤) في (ش) : لتقدير .

(٥) فاطر : ٣١ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لسالم بن دارة في الكتاب ٧٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١ ، والخصائص ٢٦٨/٢ ،

وشرح المفصل ٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٨٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٤٩/٣ .

ودارة : اسم أم الشاعر .

والشاهد فيه قوله : « معروفاً » حال مؤكدة لمضمون الخبر . ومضمونه هنا الفخر .

(٧) في (ش) : وهل . وفي (غ) : وما .

(٨) في (ش) : هذا .

(٩) في (غ) : تهديداً .

(١٠) في (غ) : هو .

(١١) قال في الكتاب ٧٨،٧٩/٢ : « قولك : هو زيدٌ معروفاً » فصار المعروف حالاً ... فكأنك قلت : أثبتته أو ألزمه معروفاً

«

وقال الزجاج : « العامل هو الخبر ؛ لكونه مؤولاً بمسمى »^(١) .

وقال ابن خروف^(٢) : « العامل المبتدأ ؛ لتضمنه معنى التشبيه »^(٣) .^(٤)

قال نجم الدين : « والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك^(٥) : وهو أن العامل معنى الجملة ؛ لأنها وإن كان جزأها جامدين فلا شك أنه^(٦) يحصل من إسناد أحد جزئها^(٧) إلى الآخر معنى من معاني الفعل ؛ لأن معنى « أنا زيد » : أنا كائن^(٨) زيداً^(٩) . فعلى هذا العامل منطوقٌ ، ولا يجوز تقدمها على الجملة ، ولا [على أحد جزئها لضعفها في العمل]^(١٠) .

ويجوز حذف الحال نفسها^(١١) مع القرينة كقولك : « لقيته » في [^(١٢) جواب : « أما لقيت زيداً ركباً ؟ » .

وقد تلزم^(١٣) أسماء الحالية ، نحو : « كافة ، وقاطبة ، وطراً^(١٤) » .

قال نجم الدين : « وتقع « كافة » في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة^(١٥) غير حال . وقد خُطئوا فيه »^(١٦) .

(١) ينظر : شرح المفصل ٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٢ ، وشرح الكافية ٨٨/٢ ، والارتشاف ١٦٠١/٣ ، وشفاء العليل ٥٣٩/٢ ، والنجم الثاقب ٤٤١/١ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الإشبيلي ، أخذ عن أبي طاهر و ابن ملكون ، و صنف شرح كتاب سيبويه ، و شرح الجمل للزجاجي ، توفي سنة ٦٠٩ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٧٥/١٥ ، ووفيات الأعيان ٤٣٣/١ ، و البلغة ١٢٨ .

(٣) كذا في جميع النسخ ، ولكنها في جميع المصادر : التنبيه .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٨٩/٢ ، والارتشاف ١٦٠٢/٣ ، وشفاء العليل ٥٣٩/٢ ، والنجم الثاقب ٤٤١/١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٣/٢ .

(٦) في (ش) : من أنه .

(٧) في (غ) : الجزئين .

(٨) في (غ) : كان .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٨٩/٢ .

(١٠) ينظر : السابق ٨٩/٢ .

(١١) في (غ) : بنفسها .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) . واستدرك بعد قوله : (وقد يلزم) .

(١٣) في (ش) : يلزم .

(١٤) قال في اللسان (طرر) ٤ / ٤٩٤ : « جاءوا طراً ، أي جميعاً » .

(١٥) في (ش) و (غ) : مضافاً .

(١٦) ينظر : شرح الكافية ٨٩/٢ .

[التمييز]

قوله^(١) : (التَّمْيِيزُ : مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقَرَّ عَنْ ذَاتِ مَذْكُورَةٍ ، أَوْ مُقَدَّرَةٍ) .

قوله : (مَا يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ) جنس يدخل فيه التمييز ، والحال ، والصفة ، وأشباهها^(٢) .

وقوله : (الْمُسْتَقَرُّ) احتراز عن الإبهام العارض في اللفظ المشترك بسبب الاشتراك ، فإن

الصفة ترفعه^(٣) نحو : « أبصرت عيناً جارياً » ؛ لكون الإبهام ليس فيه^(٤) بوضعي .

والمراد بـ«المستقر» : الثابتُ وضعاً ، بأن يضع الواضع لفظاً لمعنى مبهم ، كالعدد ،

والوزن ، والكيل

وقوله : (عَنْ ذَاتٍ) احتراز عن الحال ، فإنها^(٥) ترفع الإبهام^(٦) ، لكن^(٧) لا عن ذات

ولكن^(٨) عن هيئة الذات .

و^(٩) قوله : (مَذْكُورَةٍ^(١٠) ، أَوْ مُقَدَّرَةٍ) ؛ لشمول^(١١) النوعين ، التمييز عن المفرد ،

والتمييز عن النسبة .

[تمييز المفرد]

قوله : (فَالْأَوَّلُ : عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِبًا [إِمَّا فِي عَدَدٍ نَحْوُ : « عِشْرُونَ دِرْهَمًا »

وَسَيَاتِي]^(١٢)) . يعني : الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة .

قوله : (فَالْأَوَّلُ : عَنْ مُفْرَدٍ) أي : صادر عن مفرد ؛ لأن المفرد لإبهامه سبب له .

وهذا القسم لا يكون إلا عن مفرد . والمفرد الذي هذا^(١٣) القسم صادر

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) : وأشباهها كالخبر .

(٣) في (غ) : ترفع .

(٤) في (ش) و (غ) : فيه ليس .

(٥) في (ش) و (غ) : فإنه يرفع .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (ش) و (غ) : ولكن .

(٨) في (ش) و (غ) : (بل) بدل (ولكن) .

(٩) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(١٠) كررها في (غ)

(١١) في (ش) و (غ) : ليشمل .

(١٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧ .

(١٣) في (أ) و (غ) : هو .

عنه^(١) إما مقدار — وهو الغالب — أو غير مقدار .

والمقدار : ما يُقدَّرُ به الشيء ، أي : يُعرَفُ به قدره ، ويبيِّن .

والمقادير : إمَّا مقاييس مشهورة موضوعة يُعرَفُ بها قدر الأشياء ، كالأعداد ، وما يُعرَفُ به قدر المكييل ، كالقفيز ، والأردب ، والكرِّ . وما يُعرَفُ به قدر الموزون ، كصنجات الوزن كالطَّسُّوج^(٢) ، والدانق ، والدينار ، والمنِّ ، والرطل . وما يعرف به قدر المذروع ، والمسحوح كالذراع ، وقدر راحة ، وقدر شبر .

وإمَّا مقاييس غير مشهورة ، ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى : ﴿ مِلَّةٌ الْأَرْضِ

ذَهَبًا ﴾^(٣) ، وقولك : « عندي مثلُ زيد رجلاً ، وبطولك رجلاً ، وبعرضه أرضاً ، وبغلظه خشباً » .

فهذه المقادير إذا نَصَبَتْ عنها التمييز أرَدَتْ بها المَقَدَّرَات ، لا المقادير ، فقولك : « عندي

عشرون // درهماً ، وذراعٌ ثوباً ، ورطلٌ زيتاً » المراد بـ « عشرون^(٤) » : الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبـ « ذراع » : المذروع لا ما يذرع به ، وبـ « رطل » : الموزون لا ما يوزن به .

وغير المقدار : كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويكون بحيث يصح

إطلاق ذلك^(٥) الأصل على ذلك الفرع ، نحو : « خاتمٌ حديداً ، وبابٌ ساجاً ، وثوبٌ خزاً » .

والخفض في هذا أكثر منه في المقادير ؛ لاحتياج المقادير — لإبهامها — إلى مُميِّز . ونصبُ المميز

نصٌّ على كونه مُميِّزاً ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجر فإنه عَلِمَ بالإضافة ، فهي غير مقدار

أولى ؛ لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أنَّ الخفة مع الجر أكثر ؛ لسقوط التنوين والنونين^(٦)

بالإضافة .

وإن لم يحصل للفرع بالتفريع اسمٌ خاصٌ نحو : « قطعة ذهب ، [وقليل فضة]^(١) » لم يجز

انتصاب الثاني على التمييز . والتزامهم للجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة والألف ،

وما تضاعف منهما ؛ لكثرة استعمال العدد ، فأثروا التخفيف بالإضافة .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) الطَّسُّوج : كسَّفُود ، رُبْع دائق ، وهو معرب . ينظر : القاموس (طسج) ٣٠٥/١ .

(٣) آل عمران : ٩١ .

(٤) في (غ) : عشرين .

(٥) في (ش) و (غ) : اسم ذلك .

(٦) في (غ) : النون .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

قوله: (وإمّا في غيره [نحو: «رطلٌ زيتاً ، ومَنوانٍ سمناً ، وَعَلَى التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»]^(١)).
أي : في غير العدد . و^(٢) مثلٌ بثلاثة أمثلة بعد تمثيل العدد ؛ لبيان ما يتم به المفرد ؛ لأن
التمييز لا ينتصب إلاّ بعد تمام ، كما أنه فضلةٌ مشبهة للمفاعيل ؛ لحيثه فضلةٌ بعد التمام . والاسم
المفرد يتم بأربعة أشياء :

إما بشبه نون الجمع ، كما في « عشرين » وأخواته . وإمّا بالتنوين الظاهر ، كما في « رطلٌ
زيتاً » ، أو^(٣) المُقَدَّر كما في « خمسة عشر درهماً ، وكم رجلاً عندك » . وإمّا بنون التثنية ، كما
في : « مَنوانٍ سمناً » . وإمّا بالإضافة كما في « مثلها زبداً » .

ومعنى^(٤) تمام المفرد : أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، فتستحيل^(٥) إضافة الاسم
مع التنوين ، ونوني التثنية ، والجمع ، والإضافة . فإذا تم الاسم بهذه الأشياء أشبه الفعل التام بفاعله
فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم كوقوع المفعول بعد تمام الكلام ، ويصير
ذلك الاسم التام بمشابهة الفعل عاملاً في التمييز . وهذه المتتمات أشبهت الفاعل بوقوعها في آخر
الاسم . ألا ترى إلى « لام » التعريف يتم بها الاسم ، ولا ينتصب عنه تمييزٌ . فلا يقال : « الراقودُ
حلاً » كما يقال : « راقودٌ حلاً » لما لم يكن في آخر الاسم مثلُ الفاعل يقع بعد الفعل ،
أو في آخره .

واعلم أنه قد يكون الاسم في نفسه تاماً بلا شيء^(٦) ، بحيث لا تجوز^(٧) إضافته ، فينتصب
عنه التمييز ، وذلك في شيئين :

أحدهما : الضمير . وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة ، والتفخيم ،
والتعجب نحو : « يا له رجلاً ، ويا لها قصةً ، ويا لك ليلاً ، ويا لها^(٨) خطة ، وما أحسنها مُقَلّة ،
ولله دره رجلاً ، وويحه رجلاً ، وويله رجلاً ، ونعم رجلاً ، وبئس غلاماً ، وساء مثلاً ، وربُّه
رجلاً » .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧ .

(٢) في (أ) : (مثل) بدون واو .

(٣) في (غ) : و .

(٤) في (غ) : ومعنى تمام الاسم تمام المفرد .

(٥) في (ش) و (غ) : فيستحيل .

(٦) في (ش) و (غ) : لا بشيء .

(٧) في (ش) و (غ) : لا يجوز .

(٨) في (ش) و (غ) : ويلمها .

وهذا كله إذا كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه . قال أمير المؤمنين [عليه السلام] ^(١) « يا له مرأماً ما أبعده » ^(٢) . وقال امرئ القيس ^(٣) :

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مَعَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ
وقول ذي الرمة ^(٤) :

وَيَلْمُهَا رُوحَةً وَالرِّيحُ مُعْصِفَةٌ وَالغَيْثُ مَرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبٌ

وإن عُرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق مُعَيَّن نحو : « جاءني زيدٌ فياله رجلاً ، وويلمه ^(٥) فارساً ، والله درّه فارساً » أو ^(٦) بالخطاب لشخص معين نحو : « قلت لزيدٍ : يالك من شجاع ، والله درك من رجل » . فليس التمييز عن المفرد أعني الضمير ؛ لأنه لا إبهام فيه حينئذٍ ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه ظاهراً نحو قوله ^(٧) :

لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَشِرَوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسَّقْلِ

// وقولهم : « قال الله عز من قائل ، وزيدٌ قاتله الله شاعراً ، أو من شاعر » .

والثاني : اسم الإشارة : كقوله تعالى : ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ ^(٨) ﴿١﴾ فيمن قال : إنه تمييز لا حال . ونحو : « حبذا رجلاً » .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر: نهج البلاغة ٥٥/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٠٣ ، وشرح الكافية للرضي ٩٦/٢ ، والمغني ٢٨٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٦٩/٤ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ .

والشاهد فيه قوله : « من ليل » وهو تمييز عن المفرد الذي هو الضمير المبهم في قوله « يا لك » .

(٤) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢ .

والروحة : من الرواح ضد الصباح . ومعصفة : شديدة . والغيث مرتجيز : أي : كثير الأمطار .

والشاهد فيه قوله : « روحه » حيث جاءت تمييزاً عن المفرد من الضمير المبهم في « ويلمها » .

(٥) في (غ) : ويله .

(٦) في (غ) : و .

(٧) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية ٩٨/٢ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٣ .

و « أنوشروان » هو أشهر ملوك الفرس ، وأحسنهم سيرة ، وفي أيامه ولد النبي صلى الله عليه وسلم . وكان ملكاً محبباً للرعايا . ينظر: الخزانة ٢٦٨/٣ .

والشاهد فيه قوله : « من رجل » على أنه تمييز عن النسبة الحاصلة بالإضافة .

(٨) يجوز أن يكون تمييزاً ، ويجوز أن يكون حالاً . ينظر : إملاء مامن به الرحمان ٣٢ .

(١) البقرة : ٢٦ .

والعامل في تمييز المفرد كله المُمَيِّزُ، لا الفعل . فلا تظن أن الناصب للتمييز في « نَعَمَ رجلاً ، وبئس رجلاً » ، ونحوهما هو الفعل ، بل الضمير ؛ لتمامه ، ومشابهته للفعل .

قوله : (فَيُفْرَدُ إِنْ كَانَ جِنْسًا ، إِلَّا أَنْ تُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ . وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ^(١)) .

قال نجم الدين : « ليس بتقسيم حسن . والحق أن يقال : التمييز عن المفرد إن كان عن عدد ، فإن كان جنساً ، وقصد به الأنواع أُفْرِدَ ، وجرّد عن « تا » الوحدة^(٣) نحو : « عشرون ضرباً » . وإن لم يقصد بالجنس الأنواع أُفْرِدَ ، وقرن بـ « تاء » الوحدة^(٤) نحو : « عشرون ضربة » . وإن كان غير جنس أُفْرِدَ أيضاً نحو : « عشرون رجلاً ، أو درهماً » .

وإن كان التمييز عن المفرد غير^(٥) العدد ، فإن كان جنساً ، وقصدت به الأنواع فَطَابِقُ ، نحو : « عندي مثله تماً ، أو تمرين ، أو تمرّاً » . وإن لم تقصد الأنواع فَأَفْرَدُ^(٦) نحو : « مثله تمرّاً »^(٧) . وإن لم يكن جنساً طابقت به ما قصد نحو : « مثله رجلاً ، أو رجلين ، أو رجلاً »^(٨) .

فقوله : (وَيُجْمَعُ فِي غَيْرِهِ) ليس بصحيح .

والمراد بالجنس : ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد المجرد عن « تاء » الوحدة ،

فـ « تَمْرٌ ، وَضَرْبٌ » جنس ، بخلاف « رجل ، و فرس » .

قوله : (فَإِنْ كَانَ بِالتَّنْوِينِ ، أَوْ بِنُونِ التَّشْبِيهِ جَازَتْ الْإِضَافَةُ) .

إنما جازت الإضافة إثارةً للتخفيف نحو : « رطل زيتٍ ، ومنوا سمنٍ » . والمراد بالتنوين ههنا

الظاهر ، لا المقدر ؛ لامتناع إضافة ما فيه التنوين المقدر .

(١) مراده : أن غير العدد إن كان تمييزه من أسماء الأجناس التي لا واحد لها يميز ، كزيت و عسل وحب و ماء ونحوه فإنه يكون مفرداً ؛ لأن مثل ذلك لا تصح تننيته ولا جمعه لفقدان شرط ذلك فيه ، إلا أن تقصد الأنواع ، فيجب حينئذ تننيته إن قصد نوعان ، وجمعه إن قصد ثلاثة فأكثر ، فالأول كقولك : عندي قنطار زيتاً ، والثاني زيتين ، والثالث زيوتاً . وإن كان جنساً مما يميز واحده ككتاب و ثوب جاء مجموعاً كقولك عندي قنطار كتباً و ثياباً . ينظر : شرح الوافية ٢٢٦ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٣/٢ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) وذلك لبيان عدد الأنواع .

(٤) وذلك لبيان عدد الآحاد .

(٥) في (ش) و (غ) : عن غير .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) وإنما يفرد لعدم احتياجه إلى التثنية والجمع ؛ لوقوع الجنس على القليل والكثير . ينظر : الوافية لركن الدين ١٢٩ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٩٩/٢ .

قوله : (وَإِلَّا فَلَا) . وذلك مع شبه نون الجمع^(١) ، ومع الإضافة^(٢) ؛ لأن النون لما لم تكن نون جمع حقيقية لم يجر حذفها ، ولما أشبهت نون الجمع لم تجز الإضافة مع بقائها . والإضافة مع وجود المضاف إليه محال ؛ إذ لا يضاف الاسم إلى اسمين بلا حرف عطفٍ . وإن حذفت المضاف إليه الأول ، وأضفت فسد المعنى .
قوله : (وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ) قد تقدم ذكره^(٣) ؛ ولم كان الجر فيه أكثر نحو: «خاتم حديد» .

[تمييز النسبة]

قوله : (والثاني : عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ أَوْ مَا ضَاهَاهَا [مِثْلُ : « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ، وَزَيْدٌ طَيْبٌ أَبًا ، وَأَبُوَّةٌ ، وَدَارًا ، وَعِلْمًا ، أَوْ فِي إِضَافَةٍ مِثْلُ : يُعْجِبُنِي طَيْبُهُ أَبًا ، وَأَبُوَّةٌ وَدَارًا وَعِلْمًا ، وَاللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا »]^(٤)) .

قوله : (عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ) أي : حاصلة في جملة . قوله : (أَوْ مَا ضَاهَاهَا) أي : شابهها . وشبه الجملة : إما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو : « زيدٌ متفقٌ شحماً ، والبيت مشتعلاً ناراً » ، أو اسم المفعول مع مرفوعه نحو : « الأرض مفعرة عيوناً^(٥) » ، أو^(٦) أفعال التفضيل مع مرفوعه نحو : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾^(٧) ، قال جرير^(٨)^(٩) :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ

فنصب « بطون » تمييزاً^(١٠) عن النسبة التي في أفعال التفضيل وهو « أندى » .

-
- (١) وذلك في مثل : « عشرين درهماً » فهنا تتعذر الإضافة ؛ إذ لا يستقيم حذف النون مع الإضافة ولا بقاؤها ، فتعذرت الإضافة . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢٤/٢ .
(٢) يعني تمتنع معها الإضافة ؛ فلا يضاف الاسم إلى اسمين .
(٣) ينظر : ص ٢٤٧ .
(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧ .
(٥) في (ش) و (غ) : عيناً .
(٦) في (غ) : و .
(٧) الكهف : ٣٤ .
(٨) سقطت من (ش) و (غ) .
(٩) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٨٥،٧٩ ، والمقتضب ٢٩٢/٣ ، وشرح المفصل ١٢٣/٨ ، والجنى السداني ٣٢ وشرح شواهد المغني ٤٢/١ .
(١٠) في (ش) و (غ) : تمييز

﴿ حَيْرٌ مُسْتَقْرًا ﴾^(١) . و^(٢) الصفة المشبهة مع مرفوعها نحو : « زيدٌ طيبٌ أباً » . [والمصدر نحو : « أعجبتني طيبه أباً »]^(٣) . وكذا^(٤) كل^(٥) ما فيه معنى الفعل نحو : « حسبك يزيد رجلاً ، وويلمَّ زيد رجلاً ، ويا لزيد فارساً » .

قوله : (أَوْ فِي إِضَافَةٍ) عطف على قوله : (فِي جُمْلَةٍ) أي : نسبة في إضافة نحو : « جاعني زيدٌ والله درّه فارساً ، والله در عمرو قارئاً » .

قال نجم الدين : « والحق أن التمييز في « لله دره فارساً » ونحوه^(٦) عن نسبة في شبه جملة أيضاً ؛ لأن فيه معنى الفعل أي : عجباً من زيد فارساً »^(٧) .

قوله : (أَبَا ، وَأَبُوَّةً ، وَدَارًا ، وَعِلْمًا) . هذا تفصيل التمييز^(٨) الكائن عن النسبة ؛ لأنه إما نفس ما انتصب عنه لا غيرٌ نحو : « كفى زيدٌ رجلاً » ، و « لله درٌ زيد رجلاً »^(٩) .

وإمّا أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، وأن يكون متعلّقه // نحو : « طاب زيدٌ ٤٠/ب أباً » يجوز أن تريد بـ « أباً » نفس « زيد » ، وأن تريد به أباه .

وإما أن يصلح أن يكون صفة نفسه لا غير نحو : « طاب زيد علماً » .

أو يصلح صفة نفسه أو صفة متعلّقه نحو : « طاب زيدٌ أبوةً » يجوز أن يكون المعنى : أبوته لغيره ، أو طاب أبوة أبيه » .

وإما ألا يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه ، ولا صفة نفسه ، بل يكون نفس متعلّقه لا غير ، نحو : « طاب زيدٌ داراً » .

وإذا قصدنا أن^(١٠) نصرح بالذات المقدرة الذي هذا التمييز تمييز لها ، وصادر عنها قلنا : « كفى شيء زيدٌ رجلاً ، وطاب شيء زيدٍ نفساً ، أو علماً ، أو داراً » . فالذات المقدرة هي

(١) الفرقان : ٢٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : أو .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : وكذلك .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) ينظر : شرح الكافية ١٠١/٢ .

(٨) في (ش) و (غ) : للتمييز .

(٩) فـ « رجل » هو « زيد » لا غير .

(١٠) في (غ) : بان .

« شيء » المنسوب إليه « كفى ، وطاب » . فإذا أظهرته صار « زيدٌ » في: « كفى زيدٌ رجلاً » بدلاً منه ، وفي : « طاب زيدٌ نفساً » مضافاً إليه « شيء » ، و « رجلاً ، ونفساً » تمييز لـ « شيء » المقدر ، وكذا « داراً ، وعلماً » .

وإذا أردنا أن نرد التمييز في هذه الأمثلة إلى أصله ، ونرد الاسم الذي انتصب عنه إلى مركزه قلنا : « كفى رجلٌ زيدٌ ، وطاب أبٌ^(١) زيدٌ » . فـ « زيدٌ » بدل . و « طاب أبو زيد ، وأبوة زيد^(٢) ، وعلم زيد ، ودار زيد ، ونفس زيد » . فأضفنا^(٣) التمييز إلى ما انتصب عنه ؛ لأن التمييز متعلق لما انتصب عنه .

[مطابقة التمييز لما هو له]

قوله : (ثُمَّ إِنْ كَانَ اسْمًا يَصِحُّ جَعَلَهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ [جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، وَلِمُتَعَلِّقِهِ وَإِلَّا فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ ، فَيُطَابِقُ فِيهِمَا مَا قُصِدَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جِنْسًا إِلَّا أَنْ تُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ]^(٤)) .
 [يعني : أن التمييز عن النسبة إما أن يكون اسماً ، أو صفة . والاسم إما أن يصح جعله لما انتصب عنه]^(٥) أو لا . فإن صح أن يكون نفساً ما انتصب عنه كـ « أباً » ، أو صفةً نفسه كـ « أبوة » (جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ، وَلِمُتَعَلِّقِهِ) أي : جاز أن يكون ما صح أن يكون نفسه^(٦) نفس متعلقه كـ « أباً » في^(٧) : « طاب زيدٌ أباً » ، فإنه يصح أن يكون « زيداً » ، و^(٨) أن يكون « أباه » . وجاز^(٩) أن يكون ما صح صفةً لنفسه أن يكون صفةً لمتعلقه كـ « أبوة » في « طاب زيدٌ أبوةً » فإنه^(١٠) يصح أن تريد بها : أبوة زيدٍ نفسه لأولاده، وأن تريد : أبوة أبيه له . قال نجم الدين^(١) : « وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ، فإن « رجلاً » في: « كفى زيدٌ^(٢) رجلاً »

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : وطاب أبوة زيد ، وأبو زيد .

(٣) في (ش) و (غ) : وأضفنا .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) كرر (أن يكون نفسه) في (غ) .

(٧) كررها في (أ) .

(٨) في (غ) : أو .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) في (ش) : فإن .

(١) ينظر : شرح الكافية ١٠٣/٢ .

(٢) كررها في (غ) .

صح أن يكون لما انتصب عنه ، ولا يجوز أن يكون متعلقه ، وكذا « علماً » صح أن يكون صفة^(١) لما انتصب عنه ، ولم يصح أن يكون صفة متعلقه .

قوله : (**فِيَطْبِقُ فِيهِمَا مَا قُصِدَ**) يعني: بالمطابقة : الإفراد إن قُصِدَ ، والتثنية إن قُصِدَتْ ، والجمع إن قُصِدَ .

ويعني بقوله (**فِيهِمَا**) التمييز الذي لما انتصب عنه ، والتمييز الذي متعلقه .

ويعني^(٢) بـ (**مَا قُصِدَ**) : المفرد ، والمثنى ، والجمع .

تقول في الذي لما ائْتَصَبَ عنه : [« طاب زيدٌ أباً ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباءً » طابقت بالتمييز ما انتصب عنه]^(٣) وهو « زيد » .

وإن جعلته متعلقه : فإن^(٤) قصدت أبا زيد قلت^(٥) : « طاب زيدٌ أباً » ؛ لأن المقصود

مفرد . وإن قصدت أبويه قلت : « طاب زيدٌ أبوين » ؛ لأن المقصود مثنى . وإن قصدت آباءه^(٦)

قلت : « طاب زيد آباءً » ؛ لأن المقصود مجموع . وقد يلتبس الأمر في « طاب زيدٌ أباً ،

وطاب الزيدان أبوين ، و طاب الزيدون آباءً » هل التمييز لما ائْتَصَبَ عنه ، أو متعلقه ؟

فيرجع^(٧) إلى القرائن . وكذا في: « طاب الزيدان أبوةً ، [والزيدون أبوةً] »^(٨) .

ويطابق بالتمييز^(٩) أيضاً ما قصد فيما لا يصح إلا متعلقه نحو^(١٠) : « طاب زيدٌ داراً ،

ودارين ، ودوراً » .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقول فيما ليس جنساً سواء إن جعلته لما انتصب عنه ،

أو متعلقه : إنه إن لم يلتبس فالأولى الإفراد ، وعدم المطابقة نحو : « هم حسنون وجهاً ، وطيبون

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (أ) : آباءوه

(٧) في (ش) : فرجع .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) في (ش) : في التمييز .

(١٠) سقطت من (ش) .

عرضاً ، ويجوز « وجوهاً ، وأعراضاً » . قال تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾^(١) وقال علي^(٢) - عليه السلام - « فطيبوا على أنفسكم نفساً »^(٣) .

وأما إذا التبس بالمطابقة لا غير ، لا يجوز^(٤) : « زيدٌ طيبٌ أباً » وأنت تريد « آباء ، أو أبوين » . ولا تقول : « طاب زيدٌ داراً » وأنت تريد « دارين ، أو دوراً » . قال تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾^(٥) «^(٦) .

ويجوز // جمع المثني إذا لم يلتبس نحو : « قرَّ زيدٌ عيوناً » ، قال أبو طالب^(٧) - رحمه الله - ١/٤١ يخاطب النبي صلى الله عليه [وآله]^(٨)^(٩) :

فاصدعُ بأمرِك ما عليك غصاصةٌ وابشرْ بذاك وقرَّ منك عُيوناً

قوله : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَنْسًا [إِلَّا أَنْ تُقْصِدَ الْأَنْوَاعُ]^(١٠)) .

يعني : أنك تقول : « طاب زيدٌ أبوةً » سواء أردت « أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه ، أو أبوة أبويه ، أو أبوة آبائه » ، و « طاب الزيدان ، أو الزيدون أبوةً » ، و « طاب زيدٌ علماً » مع كثرة علومه ، إلا أن تقصد الأنواع فتقول : « طاب زيدٌ^(١١) علوماً ، أو علمين » على حسب ما تقصد ، قال تعالى : ﴿ بِالْأَحْسَرِينَ أَعْمَلًا ﴾^(١٢) .

(١) النساء : ٤ .

(٢) في (ش) : علي بن أبي طالب .

(٣) ينظر : هج البلاغة ٧٧ .

(٤) في (غ) : لا تجوز .

(٥) القمر : ١٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/٢ .

(٧) في (ش) : رحمة الله عليه . وفي (غ) : زاد عليها (تعالى) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) . وفي (غ) : زيادة (وسلم) .

(٩) البيت من الكامل ، وهو لأبي طالب في ديوانه ٦٨ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٥/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٥٨/٥ وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢ ، وخرزانه الأدب ٢٧٨/٢ .

والشاهد فيه : « عيوناً » على أنه يجوز جمع المثني في التمييز إذا لم يُلبس . وهو كذلك هنا ؛ لأن الإنسان ليس له إلا عينان .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٧ - ١٠٨ .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) الكهف : ١٠٣ .

قوله : (**وَإِنْ كَانَ صِفَةً [كَانَتْ لَهُ ، وَطَبَقَهُ** ^(١)] ^(٢)) قسيمُ قوله : (**إِنْ كَانَ اسْمًا**)
يعني: أن الصفة لم تجيء صاحبة إلا لما انتصب عنه ، فيجب إذن مطابقته ؛ إذ ليس في الصفات ما
يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد نحو: « **لله درك فارساً، والله در زيد فارساً، وكفى زيد شجاعاً** » .
قوله : (**وَاحْتَمَلَتِ الْحَالَ**) .

قال الأکثرون ^(٣) : هي تمييز . وقال بعضهم هي حال . أي : ما أعجبه في حال فروسيته ،
ورجح ابن الحاجب ^(٤) التمييز .

قال نجم الدين: « **وأنا لا^(٥) أرى بينهما فرقاً . وتصريحهم بـ « مِنْ » في : « **لله درك من**
فارس ، وعز من قائل « دليل على أنه تمييز، والتمييز عن المفرد مقدرٌ بـ « من » . وكذا^(٦) عن**
النسبة إن كان نفس ما انتصب عنه . وقد تكلف بعضهم تقدير « مِنْ » في جميع التمييز عن النسبة
نحو : « **طاب زيد داراً ، وعلماً** » وليس بوجه ^(٧) .

[**تقدم التمييز على عامله**]

قوله : (**وَلَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ**) . أي : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان تمييز مفرد
اتفاقاً ^(٨) ؛ لأن عامله اسم جامدٌ ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة . ولا يتقدم أيضاً على
عامله في تمييز المضاهي للجملة الذي العامل فيه الصفة المشبهة ، أو أفعل التفضيل ، أو المصدر ، أو
ما فيه معنى الفعل [**مما ليس**] ^(٩) من الأسماء المتصلة به نحو : « **لله دره^(١٠) فارساً** » ونحوه ؛ لضعف
العامل أيضاً .

(١) أي : إن كان التمييز صفة فإنها تكون راجعة لما انتصبت له ، وتجب مطابقتها له ، فتقول : « **لله دره فارساً ، لله درهما**

فارسين ، لله درهم فوارس » . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٢٨ ، والنجم الثاقب ١ / ٤٥٤ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٨ .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٢٨ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢١٧ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٩٨ ، وشرح

الكافية للرضي ٢ / ١٠٦ ، والوافية ١٣٣ ، والنجم الثاقب ١ / ٤٥٤ .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٢ / ٥٢٨ ، وشرح الوافية له ٢١٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : وكذلك .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ١٠٦ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢ / ١٠٧ ، والنجم الثاقب ١ / ٤٥٥ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : **لله در زيد فارساً** .

وأما إن كان العامل الفعل الصريح نحو : « طاب زيدٌ أباً » ؛ أو اسم الفاعل ، أو اسم المفعول فجوزته المازني^(١) ، والكسائي^(٢) ، والمبرد^(٣) ؛ نظراً إلى قوة العامل ، واحتجوا بقوله^(٤) :

أَتَهَجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبٌ^(٥)

ورد بأن الراوية « نفسي » .

ومنه الباقون^(٦) ؛ لأن الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً بمميزه سواء كان عن مفرد ، أو عن نسبة ، فأصل : « عندي راقودٌ حلاً » : عندي حلٌ راقودٌ . والأصل في « طاب زيدٌ نفساً » لزيدٍ نفسٌ طابت . وإنما حولف هذا الأصل لغرض الإبهام أولاً ، والتفسير ثانياً ؛ لكونه أوقع في النفس ؛ لأن النفس تتشوق إلى معرفة ما أهتم عليها ؛ ولأنك إذا فسرت بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض مما جعله تمييزاً لم يستقم .

[تنكير التمييز]

وأصل التمييز التنكير ؛ لأنه وضع لرفع الإبهام عن الذات ؛ والنكرة تكفي في ذلك ، فلو عُرف ذهب التعريف ضائعاً .

(١) ينظر : المقتضب ٣/٣٦ ، والإنصاف ٢/٨٢٨ ، والمفصل ١٠١ ، واللباب ١/٣٠٠ ، وشرح التسهيل ٢/٣٠٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨ ، والوافية ١٣٤ ، والنجم الثاقب ١/٤٥٦ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٣٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٠٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٩ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣/٣٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠ ، والخصائص ٢/٣٨٤ ، ولسان العرب (حب) ١/٢٩٠ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/٣٦ ، ٣٧ ، والإنصاف ٢/٨٢٨ ، وأسرار العربية ١٩٧ ، وشرح المفصل ٢/٧٤ ، وشرح التسهيل ٢/٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٤ .

والشاهد فيه تقديم التمييز « نفساً » على عامله المتصرف « تطيب » .

(٥) في (ش) و (غ) : يطيب .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢/٨٢٨ ، والمفصل ١٠١ ، واللباب ١/٣٠٠ ، وشرح التسهيل ٢/٣٠٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٥٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨ ، والوافية ١٣٤ ، والارتشاف ٤/١٦٣٤ ، والنجم الثاقب ١/٤٥٦ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٣٠ .

[وأجاز الكوفيون^(١) كونه معرفة نحو : ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾^(٢) ، و « غبن رأيه ، وبطر عيشه ،
وَألم بطنه »^(٣)] .

والبصريون^(٤) قالوا : معنى « سفه نفسه » سَفَّهَهَا ، أو سفه في نفسه ، فيكون مفعولاً^(٥) به
بغير واسطة ، أو بواسطة حرف جر . و « ألم بطنه » مضمن^(٦) معنى : « شكى » ، و « بطر
عيشه » أي : في عيشه .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٩٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٩ ، والارتشاف ٤/١٦٣٣ ، وشفاء العليل ٢/٥٥٧ ،
وهمع الهوامع ٢/٢٦٩ .

(٢) البقرة : ١٣٠ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٩ ، والارتشاف ٤/١٦٣٣ .

(٥) في (ش) و (غ) : مفعول به .

(٦) سقطت من (ش) .

[المستثنى]

قوله : (المُسْتَثْنَى : مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ) .

[المستثنى يشبه المفاعيل جملةً بكونه فضلةً تجيء^(١) بعد التمام ، ويشبه المفعول معه خصوصاً ؛ لكونه بواسطة حرف^(٢) مثله .

اعلم أنه قسم [^(٣) المستثنى قسمين ، وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى ؛ لأنهما مختلفا^(٤) الماهية ؛ لأن // أحدهما مُخْرَجٌ ، والآخر غير مُخْرَجٍ . ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد^(٥) . قال^(٦) : « بلى^(٧) يمكن جمعها في حد باعتبار اللفظ ؛ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اجتماعهما في اللفظ . فيقال : المستثنى هو المذكور بعد « إلا » وأخواتها .

قال نجم الدين^(٨) : « ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية ، فلا^(٩) يسلم^(١٠) أن كونه المتصل مُخْرَجاً من ماهيته ، بل من شرطه^(١١) . فحقيقة المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً : هو المذكور بعد « إلا » وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفيًا أو إثباتاً .

واحترز بـ « مخالفاً لما قبلها نفيًا أو إثباتاً » من المذكور بعد « إلا » صفة^(١٢) .

[قوله : (فَالْمُتَّصِلُ : هُوَ الْمَخْرُجُ مِنْ مُتَعَدِّدٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بـ « إلا » وَأَخَوَاتُهَا)]^(١٣)

قوله : (مِنْ مُتَعَدِّدٍ) أي : من شيء ذي عدد .

قوله : (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) تفصيل للمتعدد ، فإنه قد يكون ملفوظاً به نحو : « جاءني القوم إلا زيداً » ، وقد يكون مقدرًا نحو : « ما جاءني إلا زيدٌ » أي : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ . وذكر

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين آخره في (ش) وجعله بعد قوله : (بعد إلا وإخوانه) .

(٤) في (أ) : مختلفي .

(٥) في (ش) : حد واحد .

(٦) أي : المصنف في شرح الكافية ٥٣١/٢ .

(٧) في (غ) : بل .

(٨) ينظر : شرح الكافية ١١٢/٢ .

(٩) في (ش) و (غ) : ولا .

(١٠) في (غ) : تسلم .

(١١) في (ش) : شرائطه .

(١٢) في (ش) و (غ) : الصفة .

(١٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٩ .

ابن الحاجب^(١) أن المتعدد لفظاً هو الجمع نحو : « جاءني الرجال إلا زيداً » . والمتعدد تقديراً هو اسم الجمع نحو : « جاءني القوم إلا زيداً » .

قوله : (بـ « إلا » وأخواتها) يخرج : « جاءني القوم لا زيداً ، وما جاءني القوم لكن زيداً^(٢) » ، وجاءني القوم ولم يجيء زيداً » .

فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطع^(٣) ، سواء كان من جنس المتعدد كقولك : « جاءني القوم إلا زيداً » مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن^(٤) « زيد » ، أو أو لم يكن نحو : « جاءني القوم إلا حماراً » ، فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم^(٥) .

قوله : (و^(٦) المنقطع : المذكور^(٧) بعدها غير مخرج) .

فقوله : (المذكور بعدها) جنس يعم . وقوله : (غير مخرج) فصل للمتصل .

ويرد^(٨) في معنى الاستثناء إشكال وهو أنه يؤدي إلى التناقض ؛ لأن « زيداً » في قولك : « جاءني القوم إلا زيداً » إن قلنا إنه غير داخل في القوم خالفنا إجماعهم على أن^(٩) الاستثناء المتصل مخرج . ولا إخراج إلا بعد الدخول . وإن قلنا إنه داخل في القوم ، و « إلا » لإخراج « زيد » منهم بعد الدخول صار المعنى : « جاءني زيد مع القوم ولم يجيء زيداً^(١٠) » وهذا تناقض ينبغي ألا يوجد مثله في كلام العقلاء . وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾^(١) فيكون المعنى : لبث الخمسين في جملة الألف ، ولم يلبث الخمسين . تعالى الله عن مثله علواً كبيراً .

(١) لم أقف على هذا النقل ، لا في شرح الكافية له ، ولا في شرح المفصل ، ولا في شرح الوافية .

(٢) في (ش) بعده : وجاءني القوم لكن زيد .

(٣) في (غ) : منقطعاً .

(٤) في (غ) : من .

(٥) منهم أبو علي الفارسي في الإيضاح ١٧٨ ، وابن جني في اللمع ٣٩ ، والحيدرة في كشف المشكل ٣١٦ .

(٦) في (غ) : في المنقطع .

(٧) في (ش) و (غ) : هو المذكور .

(٨) في (غ) : ويرد على الاستثناء .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١) العنكبوت : ١٤ .

قال^(١) بعضهم^(٢) : نختار أنه غير داخل ، بل « القوم » في قولك : « جاءني القوم » عامٌ مخصوص مراد به جماعة ليس^(٣) فيهم « زيد » . وقوله : « إلاّ زيد » قرينة تدل السامع على مراد المتكلم ، وأنه أراد بـ « القوم » غير « زيد » .

وليس بشيء لإجماع أهل اللغة على أن^(٤) الاستثناء مخرج . وأيضاً يتعذر كلام هذا القائل في نحو قوله^(٥) : « عليّ عشرةٌ إلاّ واحداً » ؛ لأن الواحد داخل ؛ لكون العشرة نصّاً في الخمستين . وقال القاضي عبد الجبار^(٦) : « هو غير داخل لكن المستثنى ، والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمتزلة اسم واحدٍ ، فقولك^(٨) : « له عليّ عشرةٌ إلاّ واحداً » بمتزلة : « له عليّ تسعة »^(٩) .

وليس بشيء لإجماع على أن المستثنى المتصل مخرج ، ولقطعنا بأن « عشرة » في هذا المثال دالةٌ على الخمستين ، و« إلاّ »^(١٠) مفيدةٌ للاستثناء . و « واحد » هو المُخْرَج ، و « تسعة » لا على شيء من ذلك . والصحيح المنقطع عنه الاشكالات أن المستثنى داخلٌ في المستثنى منه^(١١) . والمجيء منسوب إلى « القوم » المخرج منهم « زيدٌ » بقولنا : « إلاّ زيداً » ، كما أن النسبة في : « جاءني غلامٌ زيدٍ » إلى الجزءين معاً . وإنما يلزم التناقض لو كان المجيء منسوباً^(١) إلى « القوم » فقط ، ثم يخرج « زيد » بعد ذلك .

(١) في (ش) و (غ) : وقال .

(٢) وهو اختيار الكسائي ، وأكثر أهل الأصول . ينظر : النجم الثاقب ٤٦٠/١ ، وإرشاد الفحول ٢٥٠ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : له علي .

(٧) القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني ، العلامة المتكلم ، شيخ المعتزلة ، من كبار فقهاء الشافعية ، ولي القضاء بالري ، وصنف : الأمالي في الحديث ، وطبقات المعتزلة ، وشرح الأصول الخمسة . قال الذهبي : « تخرّج به خلق في الرأي الممقوت » . مات سنة ٤١٥ هـ من أبناء التسعين . ينظر : تاريخ بغداد ١١٣/١١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٤٤/١٧ ، ولسان الميزان ٣٧٢/٣ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ١٦ .

(٨) في (غ) : قولك

(٩) ينظر : رأيه هذا في شرح الكافية للرضي ١١٣/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٥٩/١ .

(١٠) في (ش) : لا

(١١) وهو اختيار ابن الحاجب ، والرضي . ينظر : شرح المفصل ٣٥٩/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٣٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٤/٢ .

(١) في (غ) : منسوب .

وزبدة الكلام أن دخول // المستثنى في المستثنى منه ، ثم إخراجها به « إلا » وأحواتها إنما ١/٤٢
كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه . فلا يلزم التناقض في « جاعني القوم إلا زيداً » ؛ لأنه بمتزلة :
« القوم المخرج منهم زيدٌ جاعوني » ، ولا في نحو : « له عليّ عشرةٌ إلا درهماً » ؛ لأنه بمتزلة :
« العشرة المخرج منها واحد له » .

[أحكام المستثنى]

قوله : (وهو منصوبٌ إذا كان بعدَ « إلا » غير الصفةِ [في كلامٍ موجبٍ]^(١)) .
شرح يُبين إعراب المستثنى . وهو على أربعة أقسام : منه ما يجب نصبه ، ومنه ما يجوز فيه
النصب^(٢) ويختار فيه البدل ، ومنه ما يجب جره ، ومنه ما يعرب على حسب العوامل .
فبدأ بما يجب نصبه ؛ لأنه في المنصوبات . وهو في خمسة مواضع :
الأول : ما استثنى بـ « إلا » غير الصفة في كلام موجب نحو : « جاعني القوم إلا زيداً » .
والعامل في المستثنى عند البصريين^(٣) الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط « إلا » .
و^(٤) قال المبرد^(٥) ، والزجاج^(٦) : العامل فيه « إلا » .
وقال الكسائي^(١) : هو منصوب إذا انتصب بـ « أن » مقدرة بعد « إلا » محذوفة الخبر
فتقدير : « قام القوم إلا زيداً » : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٩ .

(٢) في (غ) كرر : (يجوز فيه نصب) .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، وأسرار العربية ٢٠١ ، واللباب ٣٠٣/١ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٦٢/١ ، وشرح التسهيل

١٩٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٢ .

(٤) سقطت الواو من (أ) .

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٩٦/٢ : « مذهب المبرد والزجاج عزاه إليهما السيرافي » . وقال عن المبرد : « وكلامه

في المقتضب بخلاف ذلك ، فإنه قال في أبواب الاستثناء [المقتضب ٣/٣٩٠] : « وذلك أنك إذا قلت : « جاعني القوم »

وقع عند السامع أن « زيداً » فيهم ، فلما قلت : إلا زيداً كانت « إلا » بدلاً من قولك : لا أعني زيداً ، أو أستثنى ممن

جاعني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل » . فالناصب عنده فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعني » .

ونسب إليه هذا القول ابن حني في سر صناعة الإعراب ١٤٦/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٢ و ٩/٨ .

ومن وافق السيرافي في عزوه للقول الذي ذكره الخالدي الأتباري في الإنصاف ٢٦١/١ ، وابن حني في الخصائص

٢٧٦/٢ ، والرضي في شرحه ١١٥/٢ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، وشرح التسهيل ٢٠١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٢ .

وحكى عنه ابن يعيش أن الناصب عنده فعل دل عليه مجرى الكلام كما هو قول المبرد . ينظر : شرح المفصل ٧٦/٢ .

(١) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، وشرح التسهيل ٢٠١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٥/٢ ، والهمع ١٨٨/٢ .

وقال الفراء^(١): « إلا » مركبة من « إن » ، و « لا » العاطفة . حذفت النون الثانية من « إن » ، وأدغمت الأولى في لام « لا » ، فإذا انتصب الاسم بعدها فب « إن » ، وإن^(٢) اتبع ما قبلها في الإعراب فب « لا » العاطفة ، فكأن أصل^(٣) : « قام القوم إلا زيداً » : قام القوم إن^(٤) زيداً لا قام . أي: لم يقم . ف « لا » لنفي حكم ما قبل « إلا » ونقضه ، نفيًا كان ذلك الحكم أو إثباتاً . وليس بشيء ؛ لأن « لا » العاطفة لا تجيء إلا بعد الإثبات ، وأنت تقول : « ما جاءني القوم إلا زيداً » .

وقال بعضهم^(٥) : هو منصوب بـ « أستثني » .

وقال المصنف في شرح المفصل : « العامل فيه المستثنى منه بواسطة « إلا » . قال : « لأنه ربما لا يكون هناك^(٦) فعل ولا معناه نحو : « القوم إلا زيداً إخوانك » »^(٧) .

والعامل في المنقطع عند سيويه^(٨) ما قبل « إلا » من الكلام كعمل العشرين في الدرهم . والمتأخرون^(٩) — لما رأوا^(١٠) « إلا » بمعنى « لكن » في المنقطع — قالوا إنها^(١١) الناصبة ، وخبرها في الأغلب محذوف نحو : « جاءني القوم إلا حماراً » أي: لكن حماراً لم يجيء . قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى : ﴿ إِلا قَوْمَ يُوَسَّسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾^(١٢) . قوله^(١) : (أَوْ مَقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) .

هذا الثاني من مواضع وجوب النصب الخمسة موجباً كان أو غير موجب تقول : « مالي

(١) ينظر : الإنصاف ٢٦١/١ ، وأسرار العربية ٢٠١ ، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠١/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٦/٢ .

(٢) في (ش) و (غ) : وإذا .

(٣) في (غ) : الأصل .

(٤) في (غ) : إلا إن .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٩٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٦ / ٢ .

(٦) في (غ) : هنالك .

(٧) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٢/١ .

(٨) قال في الكتاب ٣٢٥/٢ : «وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت : عشرون درهماً » .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٩٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٧/٢ .

(١٠) في (غ) : وراء .

(١١) في (غ) : إنها إن .

(١٢) يونس : ٩٨ .

(١) سقطت من (غ) .

إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ» . قال الكميث (١) :

فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

وقال (٢) :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ (٣) لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزُرٌّ

وحكى يونس (٤) أن بعض العرب يقول : « مالي إلا أبوك أحدٌ » ، فجعل المستثنى منه المؤخر بدلاً من المستثنى (٥) .

واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه نحو : « ما جاءني إلا زيدا (٦) أحدٌ » ، ولا يجوز عند البصريين (٧) تقدمه عليهما في الاختيار ، فلا تقول : « إلا زيدا قام القوم » ، وقوله (٨) :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ

(١) البيت من الطويل وهو للكميث في الهاشميات ٣٦-٥٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٢/٢ ، واللمع ٣٩ ، والإنصاف ٢٧٥/١ ، والمفصل ١٠٣ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، ولسان العرب (شعب) ١٢٨/٧ ، وشرح التصريح ٥٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٩١/٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤ ، وأوضح المسالك ٢٣٤/٢ ، والوافية في شرح الكافية ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٤/٢ .

والمشعبُ : الطريق ، ومشعب الحق : طريقه المفرق بينه وبين الباطل . ينظر : اللسان (شعب) ١٢٨/٧ .

والشاهد فيه قوله : « آل ، مشعب » حيث نصبهما وقدمهما على المستثنى منه وهو « شيعة ، ومذهب » وهذا هو الوجه . (٢) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٠٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٧/٢ ، وتذكرة النحاة ٧٣٥ . وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٠٩ ، والكتاب ٣٣٦/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٩٧/٤ والإنصاف ٢٧٦/١ .

الألب : المجتمعون ، والوزر : الملجأ والحصن ، وأصله الجبل .

والشاهد فيه أنه قدم المستثنى « السيف » على المستثنى منه « وزر » ، ونصب المستثنى .

(٣) في (ش) : ليس فيك .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٣٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١١٨/٢ .

(٥) في (ش) بعدها : وجوزه الكوفيون .

(٦) في (غ) : زيد .

(٧) ينظر : الإنصاف ٢٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضي ١١٨/٢ ، وجمع الهوامع ١٩٤/٢ .

(٨) البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه ٣١٧ - ٣١٩ ، وأساس البلاغة (دوي) ، ولسان العرب (أنس ، دوا) وخزانة الأدب ٢٩٣/٣ . وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢٧٤/١ ، وجمهرة اللغة ١١٤٥ ، ونوادير أبي زيد ٢٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ١١٨/٢ ، وجمع الهوامع ١٩٤/٢ .

طوري : العرب تقول : ما بالدار طوري ولا دوري « أي : أحد . ينظر اللسان (طور) ٥٠٨/٤ .

والشاهد فيه : « ولا خلا الجن بما إنسي » حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام ، وأصل العبارة : ولا بما إنسي خلا الجن . فالجار والمجرور خبر مقدم ، وإنسي مبتدأ .

شاذ عندهم للضرورة، [وجوزه الكوفيون^(١)]^(٢).

قوله : (أَوْ مُنْقَطِعًا [فِي الْأَكْثَرِ]^(٣)) .

هذا هو الثالث من مواضع وجوب النصب الخمسة نحو : « ما في الدار إلا حماراً » هذا عند أهل الحجاز^(٤) يوجبون نصبه مطلقاً ؛ لأن بدل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب قال نجم الدين : « والتميميون قسموا المنقطع إلى قسمين :

أحدهما : ما يكون قبله اسمٌ متعدّدٌ ، أو غير متعدّد ، يصح حذفه نحو « ما جاعني القومُ إلا حماراً ، و^(٥) ما جاعني زيدٌ إلا عمراً » فهنا يجوزون البدل .

ثم إن ذلك الاسم الذي يجوز حذفه إمّا أن يكون مما يصح دخول // المستثنى فيه مجازاً ، أو لا . فالأول : نحو قولك : « ما في الدار أحدٌ إلا حماراً^(٦) » يصح أن يكون الحمار إنسان الدار كما قال^(٧) أبو ذؤيب^(٨)^(٩) :

فإن تُمسّ في دارٍ برهوةٍ ثاوياً أنيسكُ أصداءُ القُبورِ تصيحُ

وبيت الكتاب^(١) :

(١) ينظر: الإنصاف ٢٧٣/١، وشرح الرضي ١١٨/٢، والارتشاف ١٥١٧/٣، والجمع ١٩٤/٢، وحاشية الصبان ٢١٤/٢ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٠٩ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣١٩/٢ ، والجمل للزجاجي ٢٣٥ ، وشرح اللمع للضرير الواسطي ٨١ ، والمفصل ١٠٣ ، وشرح المفصل

٨٠/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/٢ .

(٥) في (غ) : أو .

(٦) في (ش) و (غ) : إلا حمار .

(٧) في (غ) : نحو قول .

(٨) هو خويلد بن خالد بن المُحرث الهذلي . كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يره . ولا خلاف

أنه جاهلي إسلامي قدم المدينة يوم وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم . وهو من كبار الشعراء حتى قدمه ابن سلام على

سائر الشعراء . توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه . ينظر : الاستيعاب ٢١٣/٤ ، وأسد الغابة ٩٨/٦ ، والإصابة

١١٠/٧ ، ومعجم الأدباء ٣٠٦/٣ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب ٣٢٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٩/٢ ، وشرح أشعار الهذليين

١٥٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/٢ ، واللسان (رها) ، وخرزانه الأدب ٢٩٦/٣ .

والشاهد فيه أنه جعل الأصداء أنيس المرثى ، مجازاً واتساعاً ، وهو تقوية لمذهب تميم في إبدال ما لا يعقل ممن يعقل ،

فيجعلون : ما في الدار أحد إلا حماراً بمنزلة : ما في الدار أحد إلا فلان . والنصب في مثل هذا أجود ؛ لأنه استثناء

منقطع ، وهو لغة الحجازيين .

(١) البيت من الرجز ، وهو لجران العود في ديوانه ٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١١٧/٢ ،

والمقاصد النحوية ١٠٧/٣ ، وهو ليزال بن علاب في شرح أبيات سيبويه ١٠٤/٢ . وهو بلا نسبة في الكتاب

٣٢٢/٢ ، ٢٦٣/١ ، والمقتضب ٣١٩/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٥٢ .

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَعْيَسُ

جعل اليعافير من أنيس ذلك المكان، فرفعها على الإبدال منه لدخولها^(١) تحته حتى كأنه قال : ليس بها^(٢) أنيس إلا قومك . واليعفور^(٣) : تيس الطباء . وفي كفاية المتحفظ^(٤) : ولد الظبية . ولسيبويه^(٥) في مثل هذا وجهان إذا أبدلت :

أحدهما : جعل المنقطع كالم متصل ؛ لصحة دخول البديل في المبدل منه .

والثاني : أن الأصل في نحو : « لا أحدَ فيها إلا حماراً » أن يقال : « ما فيها إلا حمار » .

أي : ما فيها شيء إلا حمارٌ .

وأما إذا كان الاسم الذي يجوز حذفه مما لا يصح دخول المستثنى فيه مجازاً نحو : « ما

جاءني زيدٌ إلا عمروٌ » فليس فيه إلا ثاني وجهي سيبويه وهو أن الأصل فيه أن يقال : « ما جاءني

إلا عمروٌ » أي : « ما جاءني أحدٌ » .

القسم الثاني : ألا يكون^(٦) قبله اسمٌ يصح حذفه ، فبنو تميم يوافقون الحجازيين في إيجاب

نصبه نحو قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(٧) ﴿^(٨) أي : من رحمه الله

تعالى »^(٩) .

(١) في (غ) : لدخولهما .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) قال في اللسان (عفر) ٢٨٤/٩ : « الْيَعْفُورُ وَالْيَعْفُورُ : الظبي الذي لونه كلون العَفَرِ وهو التراب ، وقيل : هو الظبي

عامية ، والأنتى يعفورة . وقيل : اليعفور ولد البقرة الوحشية . وقيل : اليعافير : تيس الطباء . »

(٤) ينظر : كفاية المتحفظ ١١٢ .

(٥) قال في الكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠ : « وأما بنو تميم فيقولون : لأحدَ فيها إلا حمارٌ ، أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر

أحدًا توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار . وإن شئت جعلته إنسانها . »

(٦) في (ش) و (غ) : الذي لا يكون .

(٧) هذه الآية فيها وجهان : أحدهما أنه اسم فاعل على بابهِ ، فعلى هذا يكون قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ فيه وجهان :

أحدهما هو استثناء متصل ، و « من رحم » بمعنى الراحم ، أي : لا عاصم إلا الله . والثاني أنه منقطع : أي لكن من رحمه

الله يعصم . الوجه الثاني : أن عاصماً بمعنى معصوم ، فعلى هذا يكون يكون الاستثناء متصلاً ، أي : إلا من رحمه الله .

ينظر : املاء ما من به الرحمان ٤٣٥ .

(٨) هود : ٤٣ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٠/٢ .

وقال بعضهم^(١) : لا عاصم بمعنى^(٢) : لا معصوم ، ويكون الاستثناء متصلاً .

وقال السيرافي^(٣) : المراد بـ « من رحم » الراحم ، فيكون أيضاً متصلاً .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي

الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَخَيْنَا ﴾^(٤) ، وقوله^(٥) : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَتَنْفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا

قَوْمَ يُونُسَ ﴾^(٦) ، قال نجم الدين^(٧) : « فلا يجوز فيهما^(٨) الإبدال »^(٩) . قال : « وكان

الزجاج^(١٠) يميز البدل في قوم يونس . قال : لأن معنى لولا^(١١) كانت قرية : ما آمنت قرية ؛ لأن

اللوم على ما فات دلالة على انتفائه »^(١٢) .

قوله : (أَوْ كَانَ بَعْدَ « خَلَا ، وَعَدَا » فِي الْأَكْثَرِ) .

هذا الرابع من مواضع وجوب النصب الخمسة نحو : « جاءني القوم خلا زيدا ،

القوم عدا زيداً » . وإنما قال : (فِي الْأَكْثَرِ) ؛ لأن من العرب من يجرُّ بهما^(١٣) .

قال السيرافي : « لم أر أحداً ذكر الجر بعد « عدا » إلاّ الأخفش ، فإنه قرنها في بعض ما

ذكره بـ « خلا » في جواز الجر بها »^(١٤) .

(١) ينظر : شرح اللمع للضرير الواسطي ٨٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦٥/١ .

(٢) في (غ) : أي .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٢/٢ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) هود : ١١٦ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) : لما آمنوا .

(٨) يونس : ٩٨ .

(٩) في (غ) : وفيه نظر لأن المقصود ما جاءني القوم خلا .

(١٠) في (أ) : فيها .

(١١) تمام كلامه في شرح الكافية له ١١٢/٢-١١٣ : « لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقم القوم إلا زيد ،

وإن قام أحد إلا زيد » .

(١٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٣٥/٣ .

(١٣) في (ش) : فلولا

(١٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٣/٢ .

(١٥) في (غ) : أو

(١٦) ينظر : الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ ، وشرح اللمع للضرير الواسطي ٨٤ ، والارتشاف ١٥٣٤/٣ .

(١٧) ينظر : شرح اللمع للضرير الواسطي ٨٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٤/٢ ، والمساعد ٥٨٥/١ .

وقال السيرافي في « خلا » : « لم أعلم خلافاً في جواز الجر بـ « خلا » إلا أن النصب بها أكثر »^(١) .

ففاعل^(٢) « خلا ، وعدا » عند النحاة : « بعضُهم » . قال نجم الدين : « وفيه نظر ؛ لأن المقصود في^(٣) : « جاءني^(٤) القوم خلا زيدا ، وعدا زيدا » أن « زيدا » لم يكن معهم أصلاً ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه ، وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل . فالأولى أن تضمير فيها ضميراً راجعاً إلى مصدر الفعل المتقدم أي : جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا^(٥) .

قوله : (وما خلا ، وما عدا ، وليس ، ولا يكون) .

هذا هو الخامس من مواضع وجوب النصب الخمسة . إنما التزم^(٦) النصب بعد : « ما خلا ، وما عدا » ؛ لأن « ما » مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالباً فتعين كونها فعلين . والمضاف محذوف أي : وقت ما خلا مجيئهم زيدا . أي : وقت خلو مجيئهم زيدا . وجوز الجرمي^(٧) الجر بعد « ما خلا ، وما عدا » ، ولم يثبت قاله نجم الدين^(٨) .

قوله : (وليس ، ولا يكون) هما في محل النصب على الحال إذا^(٩) ضمنا معنى الاستثناء . ولا يستعمل موضع « لا يكون » غيره نحو : « ما كان ، ولم يكن » ، وفاعلها واجب الإضمار . وهو ضمير راجع إلى « بعض » مضافاً إلى ضمير المستثنى منه . أي : « ليس بعضهم زيدا ، ولا يكون بعضهم زيدا » .

[ترجيح الإبدال ، وجواز النصب]

قوله : (ويجوزُ النَّصْبُ ويُخْتَارُ البَدَلُ [فِيمَا بَعْدَ إِلاَّ فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجِبٍ ، وَذُكِرَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ]^(١٠)) . هذا الثاني من أقسام الاستثناء .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٤/٢ .

(٢) في (ش) و (غ) : وفاعل .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : ما جاءني .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٥/٢ .

(٦) في (ش) و (غ) : لزم .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢٢٩/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٥/٢ ، وشفاء العليل ٥١٠/١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٢٥/٢ .

(٩) في (غ) : إذ .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٠ .

اعلم أن لاختيار البدل في المستثنى شروطاً :

أحدها^(١) : أن يكونَ في كلامٍ غيرِ مُوجِبٍ . وغيرُ الموجب الاستفهام ، والنهي // ، ٤٣/أ
والنفي الصريح أو^(٢) المؤول به نحو: « هل جاءك أحدٌ إلا زيدٌ ، وإلا زيداً . ولا يقيم أحدٌ إلا زيدٌ ،
وإلا زيداً . [أو ما جاءك أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً]^(٣) . وقلما جاءني أحدٌ^(٤) إلا زيدٌ ، وإلا زيداً » .
والثاني : أن يكون المستثنى منه مذكوراً ؛ إذ لو كان المستثنى منه غير مذكور لكان المستثنى
معرباً على حسب العوامل ، ولم يكن مما يجوز فيه النصب ويختار البدل .

الثالث : أن يكون المستثنى بعد « إلا » دون غيرها من أدوات الاستثناء .

الرابع : أن يكون المستثنى مؤخراً عن المستثنى منه وإلا تعين نصبه .

الخامس^(٥) : ألا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه ؛ لأنه لو تراخى نحو : « ما جاءني أحدٌ
حين كنت جالساً إلا زيدٌ » . فإن الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب .

والسادس : ألا يكون الكلام مردوداً به كلامٌ يتضمن^(٦) الاستثناء ؛ لأن النصب
في قولك : « ما قام القومُ إلا زيداً^(٧) » رداً على من قال : « قام القوم إلا زيداً » أولى لقصد
التطابق . وإنما كان البدل هو المختار فيما جمع هذه القيود ؛ لأن العامل فيه على قياس عوامل
العربية بخلاف النصب على الاستثناء فإنك تنصب والعامل غير متعد لكنه يستعين على النصب
بـ « إلا » ؛ ولضعف العامل وخفائه^(٨) اختلف فيه^(٩) النحاة على أقوال شتى كما مر .

[حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ]

قوله : (وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ [إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَهُوَ فِي غَيْرِ
الْمَوْجِبِ لِئُفِيدَ مِثْلُ : « مَا ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ »]^(١٠)) .

(١) في (غ) : إن أحدها .

(٢) في (ش) و (غ) : و .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : و .

(٦) في (ش) و (غ) : تضمن .

(٧) في (غ) : ما جاءني إلا زيداً .

(٨) في (أ) و (غ) : خفاه .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١١ .

هذا الثالث^(١) من أقسام الاستثناء ، وهو الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ ؛ لأنه فرغ فيه العامل الذي قبل « إلا » للعمل فيما بعدها فعمل في المستثنى على حسب ما كان يعمل في المستثنى منه من أنواع الإعراب .

ولهذا القسم شرطان :

أحدهما : أن يكون المستثنى منه غير مذكور ، وإلا لم يكن مفرغاً .

والثاني : أن يكون في غير الموجب ليفيد ؛ لأن الاستثناء المتصل يجب دخوله تحت المستثنى منه . والمستثنى منه لا يصح^(٢) حذفه إلا إذا قام عليه دليل . والدليل^(٣) المستمر دلالة على^(٤) المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يُعرَفُ به أن المُقدَّرَ متعدّدٌ من جنسه يعمه^(٥) وغيره، وذلك المتعدد المقدر^(٦) لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير معيّن ؛ لأنه لا يتحقق^(٧) إذن دخول المستثنى فيه . ولا أن يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً؛ لعدم قيام قرينة في الأغلب على مثل ذلك البعض . فلم يبق إلا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه ، وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو : « ما قام إلا زيدٌ » ، أي : ما قام أحدٌ إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً . أي : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيدٍ . أي : ما مررت بأحدٍ إلا بزيدٍ ؛ لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب ، وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ، ومخالفة واحد إياها^(٨) في ذلك مما يقل نحو : « يعلم الله إلا قدم العالم ، أو حدوث ذاته ، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات ، وقرأت إلا يوم كذا » ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾^(٩) . ويمكن في بعض المواضع أن يقوم دليلٌ على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه كما إذا قيل : « ما لقيت صنّاع البلد » ، فتقول : « لقيتُ إلا فلاناً » ، لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب .

(١) في (ش) : الباب الثالث .

(٢) في (ش) : لا يجوز .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : على أن .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) : تتحقق .

(٨) في (غ) : إيا .

(٩) الأنفال : ١٦ .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾^(١) فمؤول بالمنفي .

والتفريغ يجوز في جميع معمولات الفعل من العمد ، والفضلات .

قوله : (وَهُوَ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ لِيُفِيدَ) . يعني بـ « غير الموجب » : الاستفهام ، والنهي ،

والنفي ، والمؤول بالمنفي كما مر .

وقوله : (لِيُفِيدَ) لأنك لو قلت : « قام^(٢) إلا زيد » لكان المعنى : قام جميع الناس إلا زيد .

// لعدم قرينة تخصص جماعة منهم يكون فيهم زيد ، وهو بعيد ، أي : قيام ما عدا زيد من الناس . ٤٣ / ب

قوله : (إِلَّا أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى) أي : يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء نحو : « قرأت إلا

يوم كذا » . قال نجم الدين : « وأغلبه أن يكون في الفضلات كالظروف ، والجار والمجرور ،

والحال »^(٣) .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ : « مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا عَالِمًا ») . يعني : ومن أجل أن التفريغ لا

يكون^(٤) في الأغلب إلا في غير الموجب لم تجز هذه المسألة ؛ لأن التفريغ فيها وقع في موجب ؛ لأن

« زال » للنفي، و « ما » للنفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإثبات الدائم ، فيكون المعنى :

دائم زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم ، وهو محال .

[الإبدال على الموضع]

قوله : (وَإِذَا تَعَدَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ أُبْدِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ] مِثْلُ : « مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ

إِلَّا زَيْدٌ ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا عَمْرُو ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ » ؛ لِأَنَّ « مِنْ » لَا تَزَادُ بَعْدَ

الْإِثْبَاتِ . و « مَا وَلَا » لَا تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ لِأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ وَقَدْ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ [إِلَّا]^(٥) .

اعلم أنه يتعذر البدل [على اللفظ]^(٦) في أربعة مواضع :

الأول : المجرور بـ « من » الاستغراقية .

(١) الإسراء : ٨٩ .

(٢) في (غ) : القوم .

(٣) ينظر : شرح الكافية ١٤٠/٢ .

(٤) في (ش) : لا يكون إلا .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١١ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

والثاني : المجرور بالباء المزيده لتأكيد غير الموجب نحو: « ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ ، أو^(١) هل زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٍ » .

والثالث : اسم « لا » التبرئة إذا كان منصوباً ، أو مفتوحاً نحو : « لا أحد ، ولا غلام رجل » .

والرابع : الخبر المنصوب بـ « ما » الحجازية .

وإنما^(٢) تعذر الإبدال من لفظ المجرور بـ « مِنْ » المذكورة ؛ لأنها وُضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، أو كان تابعاً لمباشرها نحو : « ما جاءني من رجل وامرأةٍ إلا هندٌ » . و « إلا » الواقعة بعد غير الموجب ناقضةٌ للنفي ونحوه . وإذا انتقض عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها ؟ فلذلك قال : (لَأَنَّ « مِنْ » لا تُزَادُ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ) .

وكذا تعذر البديل^(٣) من لفظ المجرور بالباء المذكور ؛ لأنها وُضعت لتأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها نحو : « ما زيدٌ بقائم » . وأنشد يعقوب^(٤) الجندي^(٥) تلميذ الزمخشري :

ما تابعٌ لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله يا ذا الثبّت

ماذا بعلمٍ غير علمٍ نافعٍ بالغت في إتقانه حتى ثبت^(٦)

فـ « غير » مرفوع^(٧) مع أن متبوعه وهو « العلم » الأول مجرور اللفظ منصوب المحل بـ « ما » ، لكنها حُمِلت على محله الأول الذي^(٨) بالابتداء . و « إلا » الآتية بعدها مبطلّة لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يؤكّد ؟ .

وكذا تعذّر البديل من لفظ اسم « لا » وخبر « ما » الحجازية ؛ لأن عملها إنما كان لأجل

(١) في (ش) و (غ) : و .

(٢) كررها في (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) أبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي ثم الجندليّ ، أحد الأئمة في النحو ، والأدب ، أخذ عن أبي القاسم الزمخشري ولزمه . قال ياقوت : « ولا أعرف عنه غير هذا » . ينظر : معجم الأدباء ٥٥/٢٠ ، وبغية الوعاة ٣٥١/٢ ،

(٥) كذا في جميع النسخ ، وفي معجم الأدباء ، وبغية الوعاة : الجندلي .

(٦) البيتان من الكامل ، وهما بلا نسبة في النجم الثاقب ١ / ٤٨٠ — ٤٨١ .

(٧) في (ش) و (غ) : مرفوعة .

(٨) في (غ) : الذي هو .

النفي . [و « إلا » تبطل النفي الذي عملا له] ^(١) ، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل .
 قوله : (بخلاف : لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلَّا شَيْئاً لَا يُعْبَأُ بِهِ) يعني : أن الإبدال من لفظ خبر
 « ليس » جائز ؛ لأن عملها ليس للنفي ، بل لكونها فعلاً ، وفعاليتها لا تزول بـ« إلا » كما يزول
 نفيها؛ لأن « ليس » بمعنى: ما كان . فعملت بما فيها من معنى « كان » ، فلم يؤثر فيها انتقاض
 النفي .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ : لَيْسَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً) . وامتنع : « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِماً » .
 يعني : من أجل أن « ليس » عملت للفعلية جاز التفرغ في خبرها ، ونصبها لما بعد « إلا »
 مكان خبرها . و« ما » عملت للنفي ، فلم يجوز ذلك فيها لنقض النفي .

[حكم المستثنى بعد « غير ، و وسوى و سواء ، و حاشا »]

قوله : (وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ « غَيْرٍ » و « سَوَى » و « سَوَاءٍ » ، و بَعْدَ « حَاشَا » فِي الْأَكْثَرِ) .
 هذا القسم الرابع من أقسام الاستثناء وهو آخرها .
 قوله : (وَمَخْفُوضٌ) عطفٌ على قوله : (مَنْصُوبٌ) في أول الباب . وإنما وجب خفضه
 لكونه مضافاً إليه .

قال نجم الدين : « وفي « سوى » أربع لغات : فتح السين مع المد . وكسرهما مع القصر .
 وهما المشهورتان . وكسر السين مع المد . وضمها مع القصر » ^(٢) .

قوله : (و بَعْدَ « حَاشَا » فِي الْأَكْثَرِ) . التزم سيوييه ^(٣) حرفية // « حاشا » لقولهم : ١/٤٤
 « حاشاي » من دون نون الوقاية . ولو كانت فعلاً لم يجوز ذلك . أنشد الجوهري ^(٤) ^(٥) :
 فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسَلِّمٌ مَعْدُورٌ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١٥٣/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٤٩/٢ .

(٤) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، أخذ عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي وغيرهما ، إمام في النحو
 واللغة والصرف ، صنف الصحاح . مات سنة ٤٩٨ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٢/٢٠٥ ، و البلغة ٤٩ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤١ ، ولسان العرب (حاشا) ١٩٦/٣ ،
 و شرح التصريح ١٢١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٠/١ ، والجنى الداني ٥٦٦ .
 والمعذور : المختون . ينظر : لسان (حاشا) ١٩٦/٣ .

وعدم دخول « ما » المصدرية عليه^(١) ترجح^(٢) مذهب سيبويه، وقول الشاعر^(٣) :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

وما حكى المازني من قوله بعضهم : « اللهم اغفر لي و لمن سمع حاشا الشيطانَ وابْنَ الإصبع »^(٤) بفتح الشيطان أي : جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه^(٥) . وزعم الفراء^(٦) أنه فعل لا فاعل له ، والجر بعده بتقدير « لام » ، وهو بعيد .
وعند المبرد^(٧) : أنه^(٨) يكون تارةً فعلاً وتارةً حرف جر . وإذا وليه اللام نحو : « حاشا لزيد » تعين عنده فعليته .

قال نجم الدين : « والأولى أنه مع اللام : اسمٌ لحيثه منوناً معها كقراءة أبي السماك^(٩) ﴿ حاشاً لله ﴾^(١٠) ، فيكون مصدرأً . بمعنى : تترهباً لله »^(١٢) .

[إعراب « غير »]

قوله : (وإِعْرَابُ « غَيْرٍ » كإِعْرَابِ الْمُسْتَشَى بِـ « إِيَّاهُ ») . يعني : أن « غير » إذا استعملت في الاستثناء صارت بمعنى « إلا » . وأصل « غير » من حيث كونه اسماً جوازاً^(١٣) تحمل

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (ش) : يرجح .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للأخطل في المقاصد النحوية ١٣٦/٣ ، و شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، و شرح التصريح ، و خزنة الأدب ٣٥٨/٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٦٤ ، و شرح ابن عقيل ٤٩٢/٢ ، والحنى الداني ٥٦٥ .
والشاهد فيه قوله : « ما حاشا » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » ، وهذا قليل وشاذ عند سيبويه .

(٤) ينظر : الأصول ٢٨٨/١ ، والمحتسب ٣٤٢/١ ، و شرح التسهيل ٢٢٥/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢ ، و النجم الثاقب ٤٨٢ /١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢٢٦/٢ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ٥٥٥/٢ ، و شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢ ، والارتشاف ١٥٣٧/٣ ، و النجم الثاقب ٤٨٢ /١ .

(٧) ينظر : المقتضب ٤٢٦/٤ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) أبو السماك العدوي البصري المقرئ ، اسمه قعنب ، له قراءة شاذة في الكامل للهذلي ، روى عنه أبو زيد الأنصاري ، وكان رأساً في العربية ، متأهلاً ، قال القطيعي : كان يتقدم على الخليل في زمانه . قال الذهبي : لم أقع له بوفاة .
ينظر : معرفة القراء الكبار ٢٦٦/١ .

(١٠) يوسف : ٥١ .

(١١) تنظر هذه القراءة في مختصر شواذ القرآن ٦٨ ، والبحر المحيط ٣٠٣/٥ ، و الارتشاف ١٥٣٦/٣ .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٥٤/٢ .

(١٣) في (غ) : جوازاً .

الإعراب . وما بعد « غير » الذي^(١) صار مستثنى مشغول بالجر لكونه مضافاً إليه ، فجعل^(٢) إعرابه الذي كان يستحقه لو وقع بعد « إلا » على « غير » عارية .

[استعمال غير]

قوله : (و « غيرٌ » صِفَةٌ حُمِلَتْ عَلَى « إِلَّا » فِي الِاسْتِثْنَاءِ [كَمَا حُمِلَتْ « إِلَّا » عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ لِتَعَذُّرِ الِاسْتِثْنَاءِ نَحْوُ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٣) ، وَضَعَّفَ فِي غَيْرِهِ]^(٤)) .

اعلم أن أصل « غير » الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها في^(٥) الذات نحو : « مررت برجل غير زيد » . أو في^(٦) الصفة نحو : « دخلت بوجه غير الذي خرجت به » . والأصل هو الأول . والثاني مجاز . وأصل « إلا » الاستثناء الذي هو مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا . فلما اجتمع ما بعد « غير » وما بعد « إلا » في معنى المغايرة لما قبلها حُمِلَتْ « إلا » في بعض المواضع على « غير » في الصفة ، وحُمِلَتْ « غيرٌ » على « إلا » في الاستثناء في بعض المواضع . وَحَمَلُ « غيرٍ » على إلا أكثر^(٧) من العكس ، فوقع « غيرٌ » في جميع مواقع « إلا » في المفرغ وغيره ، والموجب وغيره ، والمنقطع وغيره . والمقدم على المستثنى منه وغيره . ولم تُحْمَلْ « إلا » على « غير » إلا بشروط :

أحدها : أن تكون تابعة لجمع ، أي : ما يدل على الجمعية جمعاً كان كـ « رجال » ، أو اسم جمع كـ « قوم » . وإنما شرط^(٨) هذا الشرط ليوافق حالها صفةً حالها أداة استثناء ؛ لأنه لا بد في الاستثناء من مستثنى منه متعددٍ لفظاً أو تقديراً . فلا تقول في الصفة : « جاءني رجل إلا زيدٌ » ، ولا يجوز حذف موصوف « إلا » وتقديره كما جاز^(٩) في « غير » .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : جعل .

(٣) الأنبياء : ٢٢ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٢ .

(٥) في (غ) : بالذات .

(٦) في (غ) : وبالصفة .

(٧) في (غ) : كثر .

(٨) في (غ) : اشترط .

(٩) في (ش) : جاءني .

الثاني : كون الجمع الذي تتبعه منكوراً أي منكرأ ؛ لأنه إذا كان معرفاً نحو : جاءني الرجال أو القوم إلا زيد احتمال أن يراد به الاستغراق فيصح الاستثناء . واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف^(١) المخاطب أن فيهم « زيداً » فيصح الاستثناء أيضاً . فالسامع يحمل « إلا » على أصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرأ .

الثالث : أن يكون ذلك الجمع غير محصور ؛ لئلا يتحقق دخول ما بعد « إلا » فيه . والمحصور الجنس المستغرق نحو : « ما جاءني رجلٌ أو رجالٌ » . والبعض من الجنس المعلوم العدد نحو : « عليّ عشرة دراهم أو عشرون » ؛ لأنه إذا كان محصوراً وجب دخول ما بعد « إلا » فيه قبل مجيء « إلا » فيصح الاستثناء ، فلا يعدل عنه إلا عند أن يتعذر .

ومثال ما جمع الشروط نحو : « جاءني رجالٌ إلا زيدٌ » ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا

ءِآلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾^(٢) ؛ // لعدم القطع بدخول ما بعد « إلا » فيما قبلها، وكانت^(٣) « إلا » ٤٤/ب
صفة ؛ لأن الاستثناء لا يكون إلا مع القطع بالدخول لو لم يستثن^(٤) .

وإذا كانت « إلا » صفة وهي في الأصل حرف^(٥) تحمل الإعراب جعل إعرابها الذي كانت تستحقه على ما بعدها عارية .

قال نجم الدين : « وربما كان^(٦) المنكر محصوراً وتجاوز الصفة لعدم القطع^(٧) بالدخول نحو : « عندي عشرة رجال إلا زيدٌ » فـ« إلا » فيه صفة لا غير^(٨) .

قال نجم الدين : « و^(٩) مذهب سيبويه^(١) جواز وقوع « إلا » صفة مع صحة الاستثناء^(٢) .

(١) في (غ) : يعرف به .

(٢) الأنبياء : ٢٢ .

(٣) في (ش) : فكانت .

(٤) في (غ) : نستثني .

(٥) في (غ) : ولا .

(٦) في (غ) : كان الجمع .

(٧) كررها في (غ) .

(٨) ينظر : شرح الكافية ١٦١/٢ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١) قال في الكتاب ٣٣٤/٢ : « وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيدٌ ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيدٌ بدلاً ، وإن شئت جعلته صفة » . وينظر : شرح التسهيل ١٧٩/٢ ، و شرح المفصل ٨٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١٦٢/٢ .

وعليه أكثر المتأخرين^(١)^(٢) تمسكاً بقوله^(٣) :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

وقوله عليه الصلاة والسلام: « الناس كلهم هالكون إلا العالمون . والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون . والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون . والمخلصون على خطر عظيم »^(٤) .

وقال الكسائي^(٥) : تقدير البيت : إلا^(٦) أن يكون الفرقدان . وهو ضعيف . و^(٧) قال ابن الحاجب : « في البيت شذوذان : وصف « كل » دون المضاف إليه . والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود . والفصل بالخبر بين الصفة والموصوف . وهو قليل »^(٨) . ولذلك قال : (وَضَعْفٌ فِي غَيْرِهِ) . أي : ضعف جعل « إلا » صفة في غير الجامع للشروط المذكورة .

[إعراب « سوى » و « سواء »]

قوله : (وإِعْرَابُ « سَوَى » ، و « سَوَاءً » النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ عَلَى الْأَصَحِّ) .

اعلم أن «سوى» في الأصل صفة ظرفٍ مكانٍ وهو «مكاناً» قال تعالى : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾^(٩) أي مستويًا . ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: معنى الاستواء . فصار^(١٠) « سوى » بمعنى : مكاناً ، ثم استعمل بمعنى « إلا » في الاستثناء . والتزم بعضهم^(١١) وجوب إضافته إلى المعارف ، ولا يجوز : « جاءني القوم سوى رجل منهم

(١) في (غ) : المتأخرون .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٧٩/٢ ، و شرح المفصل ٨٩/٢ ، و شرح الرضي ١٦٢/٢ ، والارتشاف ١٥٢٨/٣ .

(٣) البيت من الوافر وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨ ، و الكتاب ٣٣٤/٢ ، و شرح المفصل ٨٩/٢ ، و الخزانة ٣٩٤/٣ ، ولحزرمي بن عامر في شرح أبيات سيويه ٤٩/٢ ، وتذكرة النحاة ٩٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٠٩/٤ ، و الإنصاف ٢٦٨/١ ، و شرح التسهيل ١٨٠/٢ ، و شرح الرضي ١٦٢/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٣٧١/١ .

والشاهد فيه أن « إلا » صفة لـ « كل » ، مع صحة جعلها أداة استثناء ، ونصب الفرقدين على الاستثناء .

(٤) قال الصغاني: موضوع . ينظر : الموضوعات للصغاني ٣٩ ، والفوائد المجموعة للشوكاني ٢٥٧ ، والسلسلة الضعيفة ٧٦ .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٣ / ٢ ، وخزانة الأدب ٣٩٢/٣ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٧١/١ .

(٩) طه : ٥٨ .

(١٠) في (ش) : وصار .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٣ / ٢ ، والارتشاف ١٥٤٧/٣ .

طويل . قال نجم الدين : « وهو الظاهر في كلامهم »^(١) .

وهو عند البصريين^(٢) لازم النصب على الظرفية ، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل وإلا فليس فيه الآن^(٣) معنى الظرفية .

وعند الكوفيين^(٤) يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجرّاً كـ « غير »^(٥) كقوله^(٦) :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِتَّاهُمْ كَمَا دَأُّوْا

وقال^(٧) :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلْتُ^(٨) عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وهذا عند البصريين شاذ .

[حذف المستثنى]

واعلم أن المستثنى قد يحذف بعد « إلا وغير » الواقعتين بعد « ليس » نحو : « جاءني زيدٌ ليس إلا ، وليس غيرٌ » . أي : ليس الجائي غيره .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٤ / ٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢٩٤ / ١ ، و شرح الفصل ٨٤ / ٢ ، شرح الكافية للرضي ١٦٤ / ٢ ، ومغني اللبيب ١٨٨ ، وأوضح المسالك ٢٤٦ / ٢ ، و شرح التصريح ٥٥٩ / ١ .

(٣) في (غ) : الآ .

(٤) الإنصاف ٢٩٤ / ١ ، و شرح الفصل ٨٤ / ٢ ، شرح الكافية للرضي ١٦٤ / ٢ ، ومغني اللبيب ١٨٨ ، وأوضح المسالك ٢٤٦ / ٢ ، و شرح التصريح ٥٥٩ / ١ .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني (شهل بن سنان) في الأغاني ٩١ / ٢٤ ، وأمالي القالي ٢٦ / ١ ، وسمط اللآلي ٩٤٠ ، و شرح الحماسة للمرزوقي ٣٥ ، و شرح التصريح ٥٦٠ / ١ ، وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي ١٦٥ / ٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٧ / ٢ ، و شرح ابن عقيل ٤٨٥ / ٢ ، والوافية شرح الكافية ١٤٣ .

والشاهد فيه أن « سوى » قد خرجت من الظرفية إلى الاستثناء عند الكوفيين ، وهي هنا مرفوعة بضمه مقدرة . وهذا عند البصريين شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ١٣٩ ، و الكتاب ٣٢ / ١ و ٤٠٨ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٢٠ / ١ ، وأساس البلاغة (جنف) ، و الخزانة ٤٠٣ / ٣ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٩ / ٤ ، والإنصاف ٢٩٥ / ١ ، و شرح الفصل ٨٤ / ٢ ، و شرح الرضي ١٦٥ / ٢ ، والوافية شرح الكافية ١٤٣ .

تجانف : أصلها : تتجانف من الجنف وهو الميل . وجوّ : اسم اليمامة في الجاهلية .

والشاهد فيه : « لسوائكا » حيث خرجت « سوى » عن الظرفية إلى الاستثناء مما يدل أنما تستعمل ظرفاً وغير ظرف .

(٨) في هامش (ش) و متن (غ) : وما قصدت .

[لاسيما]

وأما « لاسيما » فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده مُنبه على أولويته بالحكم المتقدم . وإنما عُدَّ من كلمات الاستثناء ؛ لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم المتقدم . وإن جُرَّ ما بعده فيإضافة « سي » إليه و « ما » زائدة . وإن رُفِعَ — وهو أقل من الجر — فخير مبتدأ محذوف ، والجملة صفة ، أوصلة^(١) لـ « ما » . وليس نصب الاسم بعد « لاسيما » بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس^(٢) :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لِي مِنَ الْبَيْضِ^(٣) صَالِحٍ وَلَا سِيَّما يَوْمٍ^(٤) بَدَارَةَ جُلْجُلٍ

بنصب « يوم »^(٥) أيضاً فتكلفوا لنصبه وجوهاً . قيل : بإضمار فعل أي : أعني يوماً . وقيل : على التمييز . وقال الإمام المهدي عليه السلام : « الأكثرون يجعلون نصبه على التشبيه بالمستثنى »^(٦) . وقال ابن مالك : « هو منصوب على الظرف والعامل فيه : بدارة جلجل »^(٧) . و^(٨) قال الأندلسي : // « لا ينتصب بعد « لاسيما » إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة »^(٩) . قال نجم الدين : « وهذا القول منه مؤذن^(١٠) بجواز نصبه قياساً على أنه تمييز »^(١١) .

و « السِيُّ » : المِثْلُ . فمعنى : « جاءني القومُ ولاسيما زيد » أي : ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني أي : زيدٌ كان أخص بي وأشدَّ إخلاصاً في المحييء . وخبر « لا » محذوف .

(١) في (غ) : صلة أو صفة .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٠ ، و شرح المفصل ٨٦/٢ ، والصاحي ١٥٥ ، والمفصل ١٠٤ ، والجنى الداني ٣٣٤ ، و شرح شواهد المغني ٤١٢/١ ، والمغني ١٨٦ . والشاهد فيه أنه روي بنصب « يوم » بعد « لاسيما » وقد ذكر الخالدي ما قيل في توجيهه .

(٣) في (غ) : ألا رب يوم صالح لك منهما .

(٤) في (ش) و (غ) : يوماً .

(٥) قال ابن يعيش : « وقد روي منصوباً على الظرف وهو قليل شاذ . ينظر : شرح المفصل ٨٦/٢ .

(٦) ينظر : تاج علوم الأدب ٧٨٥/٢ ، والظاهر أن هذا وهم من المهدي ، فإن الأكثرين على أنه تمييز . ولم أجد عند أحد غير المهدي أنه على التشبيه بالمستثنى .

(٧) الحق أنه جوز فيه : كونه منصوباً على التمييز ، وكونه منصوباً على الظرف ، وكونه منصوباً لما فيه من معنى الاستقرار . ينظر : شرح التسهيل ٢٣٧/٢ .

(٨) سقطت الواو من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٦٨ / ٢ .

(١٠) في (غ) : يؤذن .

(١١) ينظر : شرح الكافية ١٦٨ / ٢ .

وتُصَرَّف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة فقليل^(١) : « سَيِّمَا » بحذف « لا » ، و « لاسَيِّمَا »
بتخفيف الياء مع وجود « لا » وحذفها .

(١) قال ابن هشام : « وتشديد يائه ودخول « لا » عليه ودخول الواو على « لا » واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولاسيِّما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ » ينظر : مغني اللبيب ٨٦ ، و شرح المفصل ٨٦/٢ .

[خبر « كان » ، وأخواتها]

قوله : (خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا : هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا) .

من المنصوبات المشبهات بالمفاعيل خبر « كان » ؛ لمجيئه بعد المسند والمسند إليه كالمفعول .

قوله : (هُوَ الْمُسْنَدُ) جنس الحد يعم كل مسند .

وقوله : (بَعْدَ دُخُولِهَا) فصل لغيره من المسندات . ويُعْتَرَضُ بأنه يدخل فيه « قائم » في

قولك : « كان زيدٌ أبوه قائم » مع أنه ليس بخبر « كان »^(١) .

قوله : (وَأَمْرُهُ عَلَى نَحْوِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ) . أي: فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة،

ومفرداً ، وجملة ، ومتقدماً على المسند إليه ومتأخراً عنه ، وفيما^(٢) يجب من تقديمه إذا كان ظرفاً

والاسم نكرة نحو : « كان في الدار رجل » ، وكذا إذا كان في اسمها ضمير^(٣) راجع إلى خبرها

وجب تقديم الخبر نحو : « كان على التمرة مثلها زبدًا » .

ويجب أيضاً تقديم الخبر إذا تضمن ماله صدر الكلام مثل : « أين كان زيدٌ ، ومتى كان

الصيام » . واشتماله على الضمير إذا كان جملةً ، أو مشتقاً ، أو ظرفاً .

قوله : (وَيَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً) . هذا بخلاف^(٤) خبر المبتدأ ؛ لأنه لم يجز تقديمه على المبتدأ إذا

كانا معرفتين ولا قرينة ؛ خوف اللبس ، ولا لبس ههنا ؛ لأن اختلاف الإعراب ههنا يرفع اللبس

نحو : « كان القائم زيدٌ » ، ويكفي ظهور إعراب أحدهما نحو : « كان زيداً^(٥) هذا » . وينبغي أن

يجب تقديم اسمها إذا انتفى الإعراب والقرينة نحو : « كان الفتى هذا » .

[حذف عامله]

قوله : (وَيُحْذَفُ عَامِلُهُ) . أي : عامل خبر « كان » وأخواتها^(٦) . قال نجم الدين : « وما

كان ينبغي له هذا الإطلاق ؛ لأنه لا يحذف إلا « كان » [دون أخواتها]^(٧) »^(٨) .

(١) في (غ) : لكان .

(٢) في (ش) و (غ) : وفي كونه يجب .

(٣) في (غ) : ضميراً .

(٤) في (غ) : يخالف .

(٥) في (غ) : زيد .

(٦) في (ش) و (غ) : وهو كان وأخواتها .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح الكافية ١٧٦ / ٢ .

واعلم أنه يجوز حذف « كان » واسمها بعد « إن ، ولو » الشرطيتين إن كان اسمها ضميراً ما عُلِمَ من غائب أو حاضر نحو : « اطلبوا العلم ولو بالصين »^(١) أي : ولو كان العلم^(٢) بالصين .
و « ادفع الشر ولو إصبعا »^(٣) أي : ولو كان الدفع إصبعا أي قليلاً . قال^(٤) :

قَدْ قِيلَ^(٥) مَا قِيلَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ فِي^(٦) شَيْءٍ إِذَا^(٧) قِيلَ^(٨)

قوله : (فِي مِثْلِ : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ ») .

قال نجم الدين : « ننظر^(٩) في مثل هذا التركيب إن جاز تقدير : « فيه أو معه » كما في هذا المثال فإنه^(١٠) يصح أن يقال : « في^(١١) عمله خير » جاز في الأول مع النصب الرفع على ضعف معنوي ؛ لأن معنى : « إن^(١٢) كان في علمه خير » غير مقصود ؛ لأن مراد المتكلم : إن كان نفسُ عمله خيراً . وهو من حيث اللفظ ضعيف أيضاً^(١٣) ؛ لأن حذف « كان » مع خبره^(١٤) حذف شيء كثير ، لاسيما إذا كان خبرها جاراً ومجروراً بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كجزئها ، ولاسيما إذا كان ضميراً متصلاً . وإن لم يحسن تقدير ذلك تعين النصب في الأول نحو : « أسير كما تسير إن راكباً فراكبٌ [وإن راجلاً فراجلٌ] أي : إن كنت راكباً فأنا راكبٌ »^(١٥) .

(١) سبق تخريجه ص ١٩٧ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر هذا المثل في : الكتاب ١/ ٢٧٠ ، و شرح المفصل ٢/ ٩٨ ، و شرح الرضي ٢/ ١٧٦ .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للنعمان بن المنذر في الكتاب ١/ ٢٦٠ ، و شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٢٩ ، والأغاني ١٥/ ٣٦٦ ، و شرح المفصل ٢/ ٩٧ ، و شرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٧ ، و شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٧ ، ومغني للبيب ٨٦ ، و شرح شواهد المغني ٨/ ٢ ، و خزنة الأدب ٤/ ١٠ .

والشاهد فيه قوله : « إن حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا » حيث حذف « كان » مع اسمها بعد « إن » أي : إن كان ذلك حقاً .

(٥) في (ش) : قد قيل ذلك إن حقاً .

(٦) في (ش) و (غ) : (من) . وهي كذلك في جميع المصادر السابقة .

(٧) في (غ) : وقد قيل .

(٨) في (ش) و (غ) : أي : إن حقاً .

(٩) في (غ) : و ينظر .

(١٠) في (غ) : فإن .

(١١) في (ش) : إن في عمله . وفي (غ) : إن كان في عمله .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) في (غ) : خبر .

(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١) ينظر : شرح الكافية ٢/ ١٧٧ .

فتبين أن^(١) النصب في الأول إما واجبٌ أو مختار .

وأما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه^(٢) [أولى ؛ لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء ، وهو شائع كثير]^(٣) . وأما نصبه فيما بتقدير « يكون ، أو يُجْزَى » . وحذف المبتدأ أولى ؛ لأنه^(٤) مفرد ، ولأن حذف المبتدأ أكثر من حذف « كان » وغيره من الأفعال .

فيذا ثبت // أن نصب الأول ورفع الثاني أصلٌ فعكسه أقبح الوجوه ؛ لمخالفة الأصل في ٤٥/ب الموضوعين . ونصبهما ، ورفعهما متوسطان^(٥) ؛ لمخالفة الأصل في موضع^(٦) .

قوله : (وَيَجِبُ الحَذْفُ [في مِثْلِ : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » ، أي : لَأَنَّ كُنْتُ]^(٧)) .

أي : يجب حذف^(٨) « كان » بعد « أَنْ » معوضاً منها « ما » نحو قوله^(٩) :

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

أي : لَأَنَّ كُنْتُ . فحذف حرف الجر جوازاً على القياس ، ثم حذف « كان » وأبدلت منه « ما » ، فوجب الحذف لثلاثي جمع بين العوض والمعوض . وأجاز المبرد^(١٠) ظهور « كان » على أن

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (غ) : فرعه واجب أو مختار .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) في (ش) : موضع واحد .

(٦) ينظر في ذلك : شرح المفصل ٩٧/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨٠/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٦٥/٢ ، وشرح الرضي ١٧٩/٢ .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٣ .

(٨) في (غ) : حذف .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٧٩ ، وشرح شذور الذهب ١٨٦ ، وشرح التصريح ٢٥٧/١ ، و خزانة الأدب ١٨/٤ . وهو لجرير في ديوانه ٣٤٩/١ ، و الكتاب ٢٩٣/١ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧١/١ ، والأزهية ١٤٧ ، وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، وشرح الرضي ١٧٩/٢ ، والجني الداني ٥٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٠/١ ، وشفاء العليل ٣٢٥/١ .

وأبو خراشة هو خُفاف بن نُذبة . صحابي شهد فتح مكة وحنيناً والطائف . وثبت على إسلامه في الردة . وهو أحد فرسان قيس وشعرائها . ينظر : الاستيعاب ٣٣/٢ ، وأسد الغابة ١٧٨/٢ .

والشاهد فيه قوله : « أما أنت » على أن أصله : لَأَنَّ كُنْتُ . كما شرحه الشارح .

(١٠) ينظر : المقتضب ١٥١/٢-١٥٢ ، وشرح الرضي ١٧٩/٢ ، والموشح ١١٧ .

« ما » زائدة . قال نجم الدين : « ولا يستند في^(١) ذلك إلى سماع^(٢) »^(٣) .

ثم أدغم النون الساكنة في الميم وجوباً فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به ، فجعل منفصلاً وصار^(٤) : أمّا أنت . وتقول أيضاً : « أمّا^(٥) زيدٌ قائماً قمت » ، كما تقول : « أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ » .

وقال الكوفيون^(٦) : « أن » المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، و « ما » عندهم عوض من الفعل المحذوف . واستقرب كلامهم نجم الدين^(٧) .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١٧٩ / ٢ .

(٣) في هامش (ش) و متن (غ) : « قلت : قد روي : أن ما كنت ذا نفر فعله شاهده . والله أعلم » ، وسقطت (ذا نفر) من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : فصار .

(٥) في (غ) : ما .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ١٨٠ / ٢ ، والنجم الثاقب ٤٩٥ / ١ ، و شرح التصريح ٢٥٨ / ١ .

(٧) قال في شرح الكافية ١٨٠ / ٢ : « و لا أرى قولهم بعيداً من الصواب ؛ لمساعدة اللفظ و المعنى إياه ، أمّا المعنى فلأن معنى قوله : أمّا أنت ذا نفر ... البيت : إن كنتَ ذا عدد ، فلستُ بفرد . و أمّا اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت » .

[اسم « إِنَّ » وأخواتها]

قوله : (اسْمُ « إِنَّ » وَأَخَوَاتِهَا) . أي : من المنصوبات المشبهة بالمفاعيل اسم « إِنَّ » وأخواتها ؛ لشبه « إِنَّ » بالفعل المتعدي الذي يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وَحُمِلَتْ عَلَيْهِ حَال تقدم مفعوله على فاعله ؛ لفرعية « إِنَّ » فتعمل عمل^(١) الفعل الفرعي .

قوله : (هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) جنس الحد يعم .

وقوله : (بَعْدَ دُخُولِهَا) فصل لغير اسمها ، ويتنقض بمثل « أخوه » في نحو^(٢) : « إِنَّ زَيْدًا^(٣) قائمٌ أخوه » .

(١) في (ش) و (غ) : فتعمل عمله الفرعي .

(٢) في (غ) : مثل .

(٣) في (غ) : يداً .

[المنصوب بـ « لا » التي لنفي الجنس]

قوله : (الْمَنْصُوبُ بِـ « لا » الَّتِي لِنْفِي الْجِنْسِ) . أي : من المنصوبات المشبهة بالمفعول المنصوب بـ « لا » التي لنفي الجنس لشبهه « لا » بـ « إن » المشبهة للفعل المتعدي . وأشبهتها بكونها للمبالغة في النفي^(١) كما أن « إن » للمبالغة في الإثبات^(٢) ، فهما للمبالغة فعملت عملها .
 إنما ترجم الباب بـ^(٣) « المنصوب بـ « لا »^(٤) » ؛ لأن كلامه في المنصوبات ، واسم « لا » قد يكون مبنياً فلم^(٥) يترجم به .

قوله : (الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ) جنس يعم . و^(٦) قوله : (بَعْدَ دُخُولِهَا) فصلٌ لغيره^(٧) .
 قوله : (يَلِيهَا نَكْرَةً^(٨) ، وَمُضَافًا) أحوالٌ مترادفة ، والعامل فيها المسند ، وصاحب الحال الضمير المحرور في « إليه » .

قوله : (مِثْلُ : « لا غُلامَ رَجُلٍ لَكَ ») هذا^(٩) مثال المضاف^(١٠) .

وقوله : (و^(١١) « لا عِشْرِينَ دِرْهَمًا لَكَ ») مثال المضارع^(١٢) للمضاف .

اعلم أنه لا ينتصب في باب « لا » التي لنفي الجنس إلا شيئان :

المضاف إلى النكرة : مثل : « لا غلامَ رجلٍ » .

والمضارع للمضاف : [والمضارع للمضاف]^(١٣) في باب « لا » شيئان لا غير :

الاسم العامل فيما بعده : مثل : « لا طالعاً جبلاً ، ولا قارئاً للقرآن ، ولا عشرين درهماً

لك » .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : للإثبات .

(٣) في (ش) : في المنصوب .

(٤) سقطت من (غ) : بلا .

(٥) في (ش) : ولم .

(٦) سقطت الواو من (غ) .

(٧) في (غ) : لغيره .

(٨) في (ش) : ونكرة .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) في (غ) : للمضاف .

(١١) سقطت الواو من (ش) .

(١٢) في (ش) و (غ) : للمضارع .

(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

والمعطوف والمعطوف عليه : إذا كان لجماعة واحدة . مثل : « لا ثلاثة وثلاثين ، ولا أربعة وأربعين » .

وأما النكرة الموصوفة بجملة ، أو ظرف ، فلا تكون^(١) في باب « لا » مضارعة للمضاف فلا تنتصب بل تبني على الفتح مثل^(٢) : « لا عبد حل في شعبي غريباً » ، ومثل : « لا نخلة من ذات عرق » .

بخلاف باب النداء فإنه ينتصب فيه ثلاثة: المضاف، والمضارع له ، والنكرة غير المقصودة . والمضارع للمضاف فيه ثلاثة أيضاً : الاسم العامل فيما بعده ، والنكرة الموصوفة بجملة أو ظرف ، والمعطوف والمعطوف عليه إذا كانا لجماعة واحدة كما مر^(٣)(٤) .

قوله : (فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا) .

أي : فإن كان اسم « لا » مفرداً . أُضْمِرَ في « كان » ضمير لاسم^(٦) « لا » ، ولم يتقدم^(٧) له ذكر إلا أن سياق الكلام يدل عليه . وهذا تقدم معنوي .

قوله : (فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) .

ولم يقل على الفتح ليدخل فيه المثني والمجموع جمع السلامة .

وعني بـ« مفرد »^(٨) : مالم يضاف ولا مضارع له ، فيدخل فيه : « لا رجل ، ولا

رجلين ، ولا مسلمين لك » .

// وعند الزجاج والسيرافي^(٩) أن فتحة : « لا رجل » إعرابية ، وإنما حذف التنوين منه مع ١/٤٦

كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله .

(١) في (ش) : فلا يكون .

(٢) في (غ) : نحو .

(٣) في (ش) : على ما مر .

(٤) ينظر : ص ١٥٨ .

(٥) في (أ) : وإن .

(٦) في (ش) و (غ) : ضمير اسم .

(٧) في (ش) : ولم قد يقدم .

(٨) في (ش) و (غ) : بالمفرد .

(٩) ينظر رأيهما في الإنصاف ١/٣٦٦ ، وأسرار العربية ٢٤٦ ، واللباب ١/٢٢٧ ، وشرح التسهيل ١/٤٣٩ ، وشرح

الكافية للرضي ٢/١٨٦ ، ومغني اللبيب ٣١٤ .

قال نجم الدين: « والأولى ما ذهب إليه المبرد^(١) وأصحابه وهو القول ببناؤه^(٢) »^(٣) .
قال: « لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون — لغير الإضافة والبناء — غير معهود.
وإنما بني لتضمنه لـ « من » الاستغراقية ، وما تضمن معنى الحرف بُني ، و^(٤) ذلك لأن قولك « لا
رجلٌ » نصٌ في نفي الجنس بمثلة : « لا من رجل » فإذا قلت : « لا رجل في الدار بل رجلان »
تناقض الكلام بخلاف : « لا رجل في الدار ولا امرأة » فإنه ظاهرٌ في نفي الجنس لا نص . فإذا
قلت : « لا رجل في الدار بل رجلان » لم يتناقض^(٥) الكلام . فلما أرادوا التنصيص على
الاستغراق ضمنوا النكرة معنى « من » فبنوها ، وبنيت على ما تُنصب^(٦) به تخفيفاً^(٧) . ولم يُبْنَ
المضاف ، ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير معها معرباً على أصله .
ولا يكون مضافاً مبنياً إلا نادراً نحو : « خمسة عشر »^(٨) .

قوله : (وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ « لا » وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ) .

إنما^(٩) لم تعمل^(١٠) في المعرفة ؛ لأن دخولها على المعرفة خلاف وضعها ؛ لأنها لنفي الجنس
وما عملت إلا لمشاهبتها لـ « إن » في كونها للمبالغة في نفي الجنس كما أن « إن » للمبالغة في
الإثبات . وهذا لا يتصور إلا مع النكرة ؛ لأن المعرفة ليست لفظ جنس كالنكرة ، فلذلك وجب
رفع المعرفة بعدها على الابتداء . ولم تعمل في المفصول بينها وبينه لضعف عملها ، فلم تُقَدِّرْ على
العمل في البعيد عنها ، ولا يبنى المفصول عنها^(١١) لبعده منها^(١٢) وهي دليل « مِنْ » الاستغراقية

(١) خالف المبرد البصريين في التثنية والجمع فعنده المفرد إذا كان مثنى أو مجموعاً فإنه يعرب قال : « وكان الخليل وسيبويه
يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك . أن غلامين مع « لا » اسم واحد وتثبت النون ... وليس القول عندي كذلك ؛
لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ... » .

ينظر : المقتضب ٤/٣٦٦ ، وشرح اللمع للضرير الواسطي ٥٥ ، واللباب ١/٢٣٩ ، وشرح التصريح ١/٣٤٣ .

(٢) في (أ) و (غ) : بناه .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٨٦ .

(٤) سقطت الواو من (ش) .

(٥) في (ش) : لم يناقض .

(٦) في (ش) : نصب .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٨٦ — ١٨٧ .

(٩) في (غ) : وإنما .

(١٠) في (أ) : يعمل .

(١١) في (ش) : معها . وفي (غ) : منها .

(١٢) سقطت من (ش) .

فضعف أمر التضمن .

قال نجم الدين: « يجوز لضعف عملها أن تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة نحو: « لا رجلٌ في الدار » . وإذا ألغيت « لا » وجوباً كما في المعرفة والمفصول ، أو جوازاً كما في النكرة غير المفصولة وجب تكرير « لا » . ولا يجب تكريرها إذا عملتها أو بنيت اسمها ؛ وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس [وعملها النصب في اسمها أو بناؤه معها كافٍ في هذا الغرض ؛ لأن ذلك لا يكون إلا مع « لا » التي لنفي الجنس التي]^(١) تسمى « لا » التبرئة . فأما إذا ألغيت فإنه جعلَ تكريرها منبهاً على كونها لنفي الجنس في النكرات ؛ لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة . وأما في المعارف فالتكرير جبرانٌ لما فاتهما من نفي الجنس »^(٢) .

وأجاز أبو العباس^(٣) وابن كيسان عدم تكرير « لا » في المواضع الثلاثة نحو^(٤) : « لا زيدٌ في الدار ولا تؤلكَ أن تفعل كذا »^(٥) ، ونحو : « لا فيها رجلٌ » ، ونحو^(٦) : « لا رجلٌ في الدار » قال^(٧) :

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

هذا في المفصول . وقال في غير المفصول :^(٨)

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لغيرنا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١٩١ / ٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٥٩ / ٤ ، و شرح التسهيل ٤٤٥ / ١ ، و شرح الكافية للرضي ١٩١ / ٢ ، وشفاء العليل ٣٨٤ / ١ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) أي : ما ينبغي لك أن تناله . ينظر : اللسان (نول) ٣٣٦ / ١٤ .

(٦) سقطت (ونحو) من (غ) . ومن (ش) سقطت الواو .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨ / ٢ ، و المقتضب ٣٦١ / ٤ ، والمفصل ١١٧ ، و شرح المفصل

١١٢ / ٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٤ / ١ ، و شرح الرضي ١٩١ / ٢ ، و خزنة الأدب ٣٣ / ٤ .

والشاهد فيه قوله : « أن لا إلينا رجوعها » حيث جاء اسم « لا » مفصلاً ، ولم تكرر .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للضحاك بن هَنَام في شرح أبيات سيبويه ، ولأبي الدية الطائي في حماسة البحتري ٤٣٩ ،

و الخزنة ٣٥ / ٤ ، ولرجل من سلول في الكتاب ٣٠٥ / ٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠ / ٤ ، والأزهية ١٦٢ ، والمفصل

١١٦ ، و شرح المفصل ١١٢ / ٢ ، و الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٤ / ١ ، و شرح الرضي ١٩٢ / ٢ .

والشاهد فيه أن « لا » يجوز عدم تكريرها مع المنكر غير المفصول مع إلغائها عند المبرد وابن كيسان ، وعند غيرهما شاذ .

وقوله^(١) :

تَرَكَتْنِي حِينَ لَا مَالَ أُعِيشُ بِهِ وَحِينَ حُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبًا

وأجيب بأن قولهم : « لَا تَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا » بمعنى : لا ينبغي لك أن تفعله ، فهي في

المعنى داخلة على المضارع ، وتلك لا يجب تكريرها ، وبشذوذ ما في هذه الأبيات .

قوله : (ومِثْلُ : قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا « مُتَأَوَّلٌ ») .

اعلم^(٢) أنه قد يؤول^(٣) العَلَمُ المشتهر ببعض الخصال بنكرة ، فينصب ، ويتزع عنه لأم

التعريف إن كانت فيه نحو : « لا حسن » في الحسن البصري^(٤) ، وكذا : « لا صعق » في الصعق^(٥) .

أو من المضاف إليه نحو : « لا امرأ قيس ، ولا ابن زبير^(٦) » قال^(٧) :

// لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ وَلَا فَتَى مِثْلَ أَبِي عَلِيٍّ

ب/٤٦

(١) البيت من البسيط ، وهو لأبي الطفيل عامر بن واثلة في الكتاب ٣٠٣/٢ ، والأغاني ١٥٣/١٥ ، و شرح التسهيل

١٢٣/٣ ، و شرح الرضي ١٩٣/٢ ، وشفاء العليل ٧١٧/٢ ، و خزنة الأدب ٣٨/٤ . =

= كَلْبُ الزمان : شدته .

والشاهد فيه قوله : « حين لا مال » حيث ألغى عمل « لا » ولم تكرر .

(٢) في (ش) : واعلم .

(٣) في (غ) : تؤول .

(٤) هو الحسن بن أبي الحسن يسار ، أبو سعيد ، مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، روى عن عمران بن الحصين ، والمغيرة بن

شعبة ، وعبد الرحمن بن سمرة ، وابن عباس ، وعنه أيوب السخيتاني ، وابن عَوْن ، وثابت البناني وغيرهم . قال قتادة :

« كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام » توفي سنة ١١٠ هـ . ينظر : التاريخ الكبير للبخاري ٢٨٩/٢ ، ووفيات

الأعيان ٦٩/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ .

(٥) الصَّعِقُ الكلابي : أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة ، وقيل سمي بذلك لأن بني تميم ضربوه فأموه

فكان إذا سمع الصوت الشديد صعق فذهب عقله ، وقيل غير ذلك ، واسمه حويلد . ينظر : اللسان (صعق) ٣٤٩/٧ .

(٦) هو عبد الله بن الزبير بن العَوَّام . قال الذهبي : أمير المؤمنين أبو بكر وأبو حبيب ، القرشي الأسدي المكي ثم المدني أحد

الأعلام . أول مولود للمهاجرين بالمدينة ، ولد سنة اثنتين وعداده في صغار الصحابة ، وإن كان كبيراً في العلم والشرف

والجهاد والعبادة ، قُتل سنة ٧٣ هـ رضي الله عنه . ينظر : التاريخ الكبير للبخاري ٦/٥ ، والاستيعاب ٣٩/٣ ، وأسد

الغابة ٢٤١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٣/٣ .

(٧) الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢١٣/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، وأسرار العربية ٢٥٠ ،

و شرح المفصل ١٠٢/٢ ، و شرح شواهد الإيضاح ١٠٥ ، و شرح الرضي ١٩٨/٢ ، و خزنة الأدب ٥٣/٤ .

والشاهد فيه قوله : « لا هيثم » على أن « لا » النافية للجنس لا تدخل على العلم ، وهذا مؤول إما بتقدير مضاف وهو

مثل ، وإما بتأويل العلم باسم الجنس .

وقال^(١) :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ تُكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةً بِالْبِلَادِ^(٢)

ولتأويله بالمنكر وجهان :

أحدهما : أن يُقَدَّرَ مضافٌ محذوفٌ لا يتعرف بالإضافة وهو « مثل » لتوغله في الإبهام فيكون معنى : « ولا أبا حسنٍ » : ولا مثل أبي حسنٍ . حُذِفَ المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه في إعرابه لرعاية اللفظ .

وثانيهما : أن تجعل العَلَمَ لاشتهاره بتلك الخصلة كأنه اسم جنس موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى فيكون معنى « قضية ولا أبا حسن لها » : لا فيصّل لها ؛ إذ هو — صلوات الله عليه — كان فيصلاً في الحكومات^(٣) على ما قال النبي — صلوات الله عليه وعلى آله^(٤) — : « أقضاكم عليّ^(٥) » فصار اسمه — عليه السلام — كالجنس المفيد لمعنى الفصل كلفظة^(٦) الفيصل كما قالوا :

(١) البيت من الوافر ، وهو لعبد الله بن الزبير الأسدي في ملحق ديوانه ١٤٧ ، و الكتاب ٢٩٧/٢ ، و شرح المفصل ١٠٢/٢ ، ١٠٤ ، و خزنة الأدب ٥٧/٤ . وفضالة بن شريك في الأغاني ١٦/١ ، و شرح أبيات سيبويه ٥/٢ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٤ ، و رصف المباني ٢٦١ ، و شرح شذور الذهب ١١٠ .
وأبو حبيب : كنية عبد الله بن الزبير بن العوام . و تُكِدْنَ : من نُكِدَ نُكْدًا من باب تعب ، فهو نُكِدَ إذا تعسر .
وأمية : أبو قبيلة من قريش . =

= والشاهد فيه : « ولا أمية » على أن التقدير : ولا أمثال أمية ، وإما : ولا أجواد في البلاد ؛ لأن بني أمية قد اشتهروا بالجوّد ، فأول العلم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود .

(٢) في (ش) و (غ) : في البلاد .

(٣) في (غ) : الخصومات .

(٤) في (ش) : صلى الله عليه وآله . وفي (غ) : زيادة : وسلم .

(٥) هذا الحديث بهذا اللفظ ورد في كشف الخفاء ص ١٨٤ ، والمقاصد الحسنة ص ٩٧ ، ولم يذكر من خرجه ، لكن روى عبد الرزاق في المصنف ٢٢٥/١١ عن معمر عن قتادة رفعه مرسلًا « أرحم أمي بأمي أبو بكر ، وأقضاهم علي » ، وساقه البغوي في شرح السنة ٢١٥/٧ . قال السخاوي « وكلها واهية » ، وأثبت منها كلها أنه صلى الله عليه وسلم بعث عليًا قاضيًا إلى اليمن ، قال يا رسول الله : « بعثني أفضي بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء » ، فضرب رسول الله في صدره وقال : « اللهم اهده وثبت لسانه » قال : فو الذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين » رواه أحمد في مسنده (٨٨٢) ، وفي فضائل الصحابة ٦٩/٢ ، والحاكم في المستدرک ، باب مناقب أمير المؤمنين علي برقم ٤٧٢١ . قال السخاوي : « وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً » . وروى البخاري في صحيحه في كتاب التفسير باب قوله « ما ننسخ من آية » برقم ٤٤٨١ ، وأبو نعيم في الحلية ٦٥/١ ، كلاهما عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أقضانا علي » . وللحاكم في مستدرکه برقم ٤٧١٩ عن ابن مسعود قال : « كنا نتحدث أن أفضى أهل المدينة علي » . وقال : صحيح علي شرط الشيخين .

(٦) في (ش) و (غ) : كلفظ .

« لكل فرعونٍ موسىٌّ » أي: لكل جبار قهار . فيصرف فرعون وموسى لتتكيرهما^(١) بالمعنى المذكور . و « هيثم » رجل اشتهر بالحداء للإبل^(٢) .

(١) في (ش) : لتتكيرهما .

(٢) وقيل: كان جيد الرعية ، وقيل: هو هيثم بن الأشتر المشهور في حدائه للإبل . ينظر : خزانة الأدب ٥٤/٤ .

[حكم اسم « لا » إذا تكررت]

قوله^(١) : (وفي مثل : « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » خَمْسَةٌ أَوْجُهُ : [فَتْحُهُمَا ، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي ، وَرَفْعُهُ ، وَرَفْعُهُمَا ، وَرَفْعُ الْأَوَّلِ — عَلَى ضَعْفٍ — وَفَتْحُ الثَّانِي]^(٢)) .
يعني: إذا كررت^(٣) « لا » ، وولي كل واحدة بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة أوجه:
الأول : فتحهما ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا^(٤) رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(٥)
بأن تجعل « لا » في الموضعين للتبرئة . فتبني^(٦) اسميهما كما لو أفردت كلاً منهما عن صاحبتهما^(٧) .
والخبران محذوفان ، أي : لا حولَ موجودٌ لنا ولا قوة موجودةٌ لنا إلا بالله^(٨) . ويكون الكلام جملتين .

قال نجم الدين: « ويجوز على مذهب سيبويه^(٩) أن تقدر بعدهما خبراً لهما أي : لا حول ولا قوة لنا أي: موجودان لنا^(١٠) ؛ لأن « لا » المبني اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع الرفع فـ« لا قوة » مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمُقَدَّرُ مرفوع بأنه خبر لمبتدأ^(١١) ، فيكون الكلام جملةً واحدة . قال : « ويجوز على مذهب غير سيبويه^(١٢) أيضاً القائلين بعمل « لا » المبني اسمها في خبرها أن يُقدر لهما خبراً واحداً مرفوعاً بـ« لا » الأولى والثانية معاً ؛ لتمامتهما في العمل فيجوز أن يعمل في اسمٍ واحدٍ عملاً واحداً كأنهما شيء واحد^(١٣) .

-
- (١) سقطت من (ش) .
 - (٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٧ .
 - (٣) في (ش) : تكررت .
 - (٤) في (غ) : لا .
 - (٥) البقرة : ١٩٧ .
 - (٦) في (ش) : فتبني اسميهما .
 - (٧) في (غ) : صاحبه
 - (٨) سقطت من (ش) و (غ) : إلا بالله .
 - (٩) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٥ .
 - (١٠) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/١٩٩ .
 - (١١) في (ش) و (غ) : المبتدأ .
 - (١٢) ينظر : شرح المفصل ٢/١١٣ .
 - (١٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠ .

والثاني من الوجوه الخمسة : فتح الأول ونصب الثاني على أن تكون « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي الأول ، فكأنك قلت : لا حول وقوة ، كقوله^(١) :

لا أبَ وابناً مثلاً مروانَ وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزراً

و^(٢) قال^(٣) :

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الحَرْقُ على الرّاقع^(٤)

قال نجم الدين : « فلا يجوز عند سيبويه^(٥) أن تقدر^(٦) لهما خبراً واحداً^(٧) ؛ لأن خبر « لا »^(٨) معمول للابتداء وخبر « قوة » مرفوع بـ « لا » ؛ لأن الناصبة لاسمها تعمل عنده في خبرها بخلاف المبني اسمها ، فيجب أن تقدر^(٩) لكل منهما خبراً . وعند غيره يجوز أن يقدر لهما خبر واحد ؛ لأن العامل فيه إذن « لا » وحدها . ويجوز أن تقدر لكل عندهم خبراً^(١٠) »^(١١) .

الوجه الثالث من الخمسة : فتح الأول ، ورفع الثاني على أن^(١٢) « لا » زائدة كالوجه

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من عبد مناة بن كنانة في شرح شواهد الإيضاح ٢٠٧ ، وتخليص الشواهد ٤١٣ ، و شرح التصريح ٣٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٦٢/٤ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٢ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، واللمع ٢٦ ، والمفصل ١١٤ ، و شرح المفصل ١٠١/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨٥/١ ، و شرح الرضي ٢٠٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٦٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : « لا أبَ وابناً » حيث عطف على اسم « لا » ولم يكرر « لا » وجاء بالمعطوف منصوباً على لفظ اسم « لا » المبني ، ويجوز رفع المعطوف باعتبار محل « لا » واسمها .

(٢) سقطت الواو من (أ) .

(٣) البيت من السريع ، وهو لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب ٢٨٥/٢ ، و شرح المفصل ١٠١/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٠٥ ، و شرح التصريح ٣٤٧/١ ، و شرح شواهد المغني ٦٠١/٢ . وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاة في شرح أبيات سيبويه ٩/٢ ، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧ ، وبلا نسبة في اللمع ٢٥ ، والمفصل ١١١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨٤/١ ، و شرح ابن عقيل ٣١٤/٢ ، و شرح شذور الذهب ٨٧ . والشاهد فيه قوله : « ولا خلة » على تقدير « لا » زائدة و « خلة » معطوفة بالواو على محل « نسب » .

(٤) في (ش) : الرائق .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٨٠/٢ — ٢٨٥ .

(٦) في (غ) : يقدر .

(٧) في (ش) : خير واحد .

(٨) في (ش) و (غ) : لا حول .

(٩) في (غ) : يقدر .

(١٠) في (ش) : خير .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٠١ / ٢ .

(١٢) سقطت من (غ) .

الثاني إلا^(١) أن العطف ههنا على المحل قال^(٢) :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِينِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ
فعند سيبويه^(٣) يجوز أن تقدر لهما خبراً واحداً^(٤) . أي : « لا حولَ ولا قوةٌ موجودان »
لكونه خبر المبتدأ .

وعند غيره لا بد لكل من خبر مفرد لثلا يجتمع الابتداء ولفظ « لا » في رفع الخبر . كذا
قاله نجم الدين^(٥) . قال : « ويجوز أن تكون « لا » الثانية لنفي الجنس ، لكن ألغاهما عن العمل ،
وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير »^(٦) .

// الوجه الرابع من الخمسة : رفعهما . قال تعالى^(٧) : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾^(٨) ١/٤٧
على الإلغاء^(٩) لضعفها في العمل ، فيكون الاسمان مرفوعين^(١٠) بالابتداء . ويجوز في « لا » الثانية
أن تكون زائدة ، أو ملغاة غير زائدة . ومذهب سيبويه^(١١) وغيره ههنا واحداً ، إما أن تقدر^(١٢)
لكل خبراً^(١٣) ، والكلام جملتان . أو تقدر^(١٤) خبراً واحداً ، والكلام جملة^(١٥) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/٢٩٢ ، و شرح المفصل ٢/١١٠ ، وفي شرح التصريح
٣٤٦/١ لرجل من مذحج ، أو همام بن مرة ، ورجل من عبد مناة ، أو ابن الأحمر ، أو ضمرة ، وبلا نسبة في المقتضب
٤/٣٧١ ، واللمع ٢٦ ، والمفصل ١١٥ ، و شرح ابن عقيل ٢/٣١٤ ، ومغني اللبيب ٧٧٣ ، و شرح شذور الذهب ٨٦ .
والشاهد فيه قوله : « ولا أب » على أن « لا » زائدة و « أب » معطوفة على المحل .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٢٩٣ .

(٤) في (ش) : خبر واحد .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٢٠١ . و شرح التصريح ١/٣٤٨ .

(٦) السابق ٢/٢٠١ .

(٧) في (ش) : من قبل أن يأتي يوم .

(٨) البقرة ٢٥٤ .

(٩) في (غ) : إلغاء .

(١٠) في (أ) : مرفوعان .

(١١) ينظر : شرح المفصل ٢/١١٣ ، و شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٢ ، و شرح التصريح ١/٣٤٨ .

(١٢) في (غ) : يقدر .

(١٣) في (ش) : خبر .

(١٤) في (غ) : يقدر .

(١٥) في (ش) : جملة واحدة .

الوجه الخامس : رفع الأول وفتح الثاني ، كما قال^(١) :

فلا لَعُوٌّ ولا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وما فَاهُو به أبدأ^(٢) مُقِيْمٌ

على أن الأولى^(٣) للتبرئة ، لكنها ملغاة لضعفها . وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير .
قال نجم الدين : « فلا حاجة بنا^(٤) إلى ما ذكر^(٥) المصنف من قوله : (وَرَفَعُ الْأَوَّلِ عَلَيَّ
ضَعْفٍ) ؛ لكونها بمعنى « ليس » فإننا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثل الوجهين قبله في حصول
التكرير وإلغاء « لا » التبرئة . وتطابق الاسمين إعراباً ليس بشرط في الجميع^(٦) »^(٧) .

[دخول الهمزة على « لا »]

قوله : (وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ ، وَمَعْنَاهَا الْأَسْتِفْهَامُ وَالتَّمْنِي وَالْعَرَضُ) .
فالاستفهام^(٨) كقول حسان^(٩)(١٠) :

ألا طَعَانَ أَلَا فِرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ وَسَطٌ^(١١) التَّنَانِيْرُ

(١) البيت من الوافر ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤ ، وتخليص الشواهد ٤٠٦ ، ولسان العرب (أتم) ٧٥/١ ،
والمقاصد النحوية ٣٤٦/٢ ، وشرح التصريح ٣٤٦/١ ، وبلا نسبة في اللمع ٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٣١٦/٢ ، وشرح
شذور الذهب ٨٨ .

والشاهد فيه قوله : « فلا لَعُوٌّ ولا تَأْتِيْمٌ » حيث رفع الأول وفتح الثاني . رفع الأول على أن « لا » مهملة . و « لَعُوٌّ »
مبتدأ . وفتح الثاني على أنه اسم « لا » النافية للجنس .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : لا الأولى .

(٤) في (ش) : لنا .

(٥) في (ش) و (غ) : ذكره .

(٦) في (ش) : الجمع .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٠٢ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يَنْصَبُ له منبراً في مسجده
يقوم عليه ينافح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عبيدة : « فَضَّلَ حسان الشعراء بثلاث : كان شاعر
الأنصار في الجاهلية ، وشاعر النبي صلى الله عليه وسلم في النبوة ، وشاعر اليمن كلها في الإسلام » ، توفي قبل الأربعين
في خلافة علي رضي الله عنهما . ينظر : الاستيعاب ١ / ٤٠٠ ، وأسد الغابة ٦ / ٢ ، والإصابة ٥٦ / ٢ .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩ (الحاشية) ، و الكتاب ٣٠٦ / ٢ ، والجمل ٢٤٠ ، وهو
لخداش بن زهير في شرح أبيات سيويه ١١ / ٢ ، و شرح التسهيل ٤٥١ / ١ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٠٣ ، وتخليص
الشواهد ٤١٤ ، والمغني ٩٦ ، و شرح شواهد المغني ٢١٠ / ١ ، و خزنة الأدب ٤ / ٦٤ .

والشاهد فيه قوله : « ألا طَعَانَ أَلَا فِرْسَانَ » على أن « لا » إذا تقدمها همزة الاستفهام تعمل كعملها مجردة منها .

(١١) في (غ) : (حول) وهي كذلك في (أ) لكنه صححها في الهامش ، وهي في المصادر السابقة « حول » .

وفي المثل : « أَلَا قِمَاصَ بِالْبَعِيرِ »^(١) يضرب لمن ذل بعد عز .

والعرض كقولك : « أَلَا تُزُولَ فَتَكْرَمَ » .

والتمني كقول المتمنية^(٢) :

أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أَلَا^(٣) سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجٍ

ولا خلاف بينهم فيما يلي « لا » من اسمها أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من

النصب في المضاف والمضارع له . والبناء في المفرد المنكر .

قال المازني والمبرد^(٤) : ويجوز العطف والوصف على الموضع [في «ألا» التي]^(٥) للتمني^(٦)

نحو : « أَلَا مَالٌ كَثِيرٌ أَنْفَقَهُ ، وَأَلَا مَاءٌ وَخَمْرٌ أَشْرَبَهُمَا » . وخبرها^(٧) عندهما^(٨) إما ظاهرٌ ، أو مقدر

كما في المجردة .

واختار المصنف^(٩) والجزولي^(١٠) مذهبهما .

(١) قَمَصَ الْفَرَسُ وَغَيْرَهُ يَقْمِصُ وَيَقْمِصُ قَمَصًا وَقَمَاصًا بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ ، إِذَا صَارَ عَادَةً لَهُ ، وَهُوَ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ وَيَطْرَحَهُمَا مَعًا . وَيَعْجَنُ بِرَجْلَيْهِ ، وَ « مَا بِالْبَعِيرِ مِنْ قَمَاصٍ ، وَأَفْلَا قَمَاصَ بِالْبَعِيرِ ، وَمَا بِالْبَعِيرِ مِنْ قَمَاصٍ » ، يَضْرِبُ لضعيف لا حِرَاكٍ بِهِ ، وَلَمَنْ ذَلَّ بَعْدَ عِزٍّ . يَنْظُرُ : الْقَامُوسُ (قَمَصٌ) ٥٨٠ ، وَاللِّسَانُ (قَمَصٌ) ٣٠٣/١١ .

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَيْسِطِ ، وَهُوَ لِلْفَرِيعَةِ بِنْتُ هَمَامٍ ، أُمُّ الْحَجَّاجِ بْنِ يُوْسُفَ الثَّقَفِيِّ فِي أَمْالِي الزَّجَّاجِيِّ ٢٠٩ ، وَجَمْهَرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٢٦٢ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (مَنِ) ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٧٤/٤ ، وَهُوَ بِالنِّسْبَةِ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢٧١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢٧/٧ ، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ ٢٠٣/٢ .

وَنَصْرُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ عَلَاطٍ ، فَتَى مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ، وَكَانَ أَحْسَنَ أَهْلِ زَمَانِهِ صُورَةَ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَلَى أَنَّ « أَلَا » فِيهِ لِلتَّمْنِيِّ .

(٣) فِي (غ) : أُمُّ هَلْ سَبِيلٌ .

(٤) يَنْظُرُ : الْمُقْتَضَبُ ٣٨٢/٤ — ٣٨٣ ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِلضَّرِيرِ الْوِاسِطِيِّ ٥٦ ، وَاللِّبَابُ ٢٤٤/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٤٨/٧ ، وَشَرْحُ التَّنْهِيلِ ٤٥٣/٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٢٠٤ ، وَالْإِرْتِشَافُ ٣/١٣١٧ .

وَالْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضَبِ لَمْ يَضْعِفْ رَأْيَ الْجُمْهُورِ ، كَمَا لَمْ يَرْجِحْ رَأْيَ الْمَازِنِيِّ ، بَلْ ذَكَرَ أُدْلَةَ الْفَرِيقَيْنِ مَكْتَفِيًا بِذَلِكَ ، وَتَلَّكَ الْمَوَادِرَ جَمِيعَهَا تَجْعَلُهُ فِي صِفِّ الْمَازِنِيِّ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ مُحَقِّقُ الْمُقْتَضَبِ عَبْدِ الْخَالِقِ عَظِيمَةَ .

(٥) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ش) وَ (غ) .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (غ) .

(٧) فِي (ش) : وَخَبْرُهُمَا .

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (ش) .

(٩) يَنْظُرُ : الْإِيضَاحُ ٣٩٠/١ .

(١٠) يَنْظُرُ : الْمَقْدَمَةُ الْجَزْوَلِيَّةُ ٢١٩ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/٢٠٤ .

قال^(١) سيبويه : « لا يجوز حمل التابع على الموضع ؛ إذ التمني^(٢) يغنيها عن الخبر ويصير معنى^(٣) اسمها معنى المفعول فمعنى : ألا غلام : أتمنى غلاماً . فلا يحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدر ، فهو كقولهم « اللهم غلاماً » أي : هب لي غلاماً . وأما قوله^(٤) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ^(٥) خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

فقال يونس : نونه ضرورة . وقال الخليل : ألا حرف تحضيض فيكون منصوباً عنده بفعل أي : « ألا تُروني^(٦) رجلاً »^(٧) .

وروي الإلغاء في « ألا » للتمني نحو : « ألا رجلٌ جزاه خيراً » . وروي : « ألا رجلٍ » ، أي : ألا من رجلٍ^(٨) .

[النعت والعطف بعد اسم « لا »]

قوله : (وَنَعْتُ الْمَبْنِيَّ الْأَوَّلَ مُفْرَدًا يَلِيهِ مَبْنِيٌّ ، وَمُعْرَبٌ رَفْعًا وَنَصْبًا [نَحْوُ : « لَارَجُلٍ ظَرِيفٌ ، وَظَرِيفٌ ، وَظَرِيفًا »]^(٩)) .

قوله : (نَعْتُ) مبتدأ ، و (الْأَوَّلُ) صفته ، و (مَبْنِيٌّ) خبره .

وقوله : (مُفْرَدًا يَلِيهِ) حالان من الضمير في (مَبْنِيٌّ) والعامل « مبني » . أي : يُبنى النعت

إذا ولي مبني « لا » ، وكان مفرداً ؛ لكونه^(١٠) في^(١١) المعنى هو اسم « لا » المبني ، وفي اللفظ متصلاً

(١) في (ش) و (غ) : وقال .

(٢) في (ش) : المتمني .

(٣) في (غ) : مع .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن قعاس المرادي في شرح شواهد المغني ٢١٤ ، وخزانة الأدب ٨٢/٤ ، و بلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والأزهية ١٦٤ ، وإصلاح المنطق ٤٣١ ، و شرح المفصل ١٠١/٢ ، و شرح الرضي ٢٠٤/٢ ، والمغني ٩٧ ، وشفاء العليل ٣٨٨/١ .

والشاهد فيه قوله : « ألا رجلاً » على أن يونس قال : أصله : ألا رجل ، فنونه للضرورة . و « ألا » عنده فيه للتمني . وعند الخليل ليست للتمني وإنما هي للتحضيض ، ورجلاً منصوب بفعل محذوف تقديره : ألا تُروني رجلاً .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (ش) : تروني .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٠٧/٢ — ٣٠٨ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٠٤ / ٢ .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٧ .

(١٠) في (ش) و (غ) : لأنه .

(١١) في (ش) : فيه .

به ، ويكون النفي في المعنى داخلاً عليه^(١) ؛ لأن المنفي في قولك : « لا رجل ظريف » هو الظرافة فكأنك قلت : « لا ظريف » بخلاف صفة المنادى فإنها لا تبني معه ؛ لأن النداء متعلق بالموصوف لا بالصفة . ولقربه من « لا » التي هي سبب البناء ؛ إذ الفاصل بينهما ليس أجنبياً ، بل هو شيء هو هو في المعنى .

فقوله : (نَعْتُ الْمَبْنِيِّ) . يعني^(٢) : لا^(٣) نعت المعرب . احتراز^(٤) عن نحو : « لا غلام رجل ظريفاً » . قوله (الْأَوَّلُ) أي : لا الثاني ، وما بعده . فلا يبنى « كريم » في قولك : « لا رجل ظريف كريم في الدار » . وقوله : (مُفْرَدًا)^(٥) احتراز عن نحو : « لا رجل حسن الوجه ، ولا رجل طالعاً جبلاً ، أو طالعٌ جبلاً » .

وقوله : (يَلِيهِ) فلا يبنى الوصف في نحو : « لا غلام فيها ظريف » .

قوله : (وَمُعْرَبٌ رَفْعًا وَنَصْبًا) نحو : « لا رجل ظريفاً ، ولا رجل ظريف »^(٦) .

قوله : (وَالْعَطْفُ // عَلَى اللَّفْظِ ، وَعَلَى الْمَحَلِّ^(٧) جَائِزٌ) تقول : « لا رجل وامرأة ، ٤٧ / ب وامرأة » مثل قوله^(٨) :

لا أب وابن مثل مروان وابنه إذا ما^(٩) ارتدى بالمجد ثم تأزرا

[ويروى : وابناً]^(١٠) هذا إذا لم يكن المعطوف معرفة . فإن كان معرفة فرفعه واجب

نحو : « لا غلام لك والعباس » .

ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف ؛ لانتفاء اجتماع الأمور الثلاثة ، فلا

يجوز : « لا أب وابن » .

(١) هذه ثلاثة أمور بسببها بني النعت .

(٢) في (ش) : فعني .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : احترازاً .

(٥) في (أ) : مفرد .

(٦) في (غ) : لا رجل ظريف ، ولا رجل ظريفاً .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) مضى تخريج الشاهد ص ٤٤٥ .

(٩) في (غ) : (هو) بدل (ما) .

(١٠) في (ش) : جعلها في البيت بعد (وابن) .

قال الأندلسي : « الذي بقي^(١) من التوابع بعد الوصف والعطف من^(٢) البدل ، وعطف البيان ، والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم « لا » حكمها مع المنادى المضموم . ففي البدل يجب البناء إن كان مفرداً نكرة نحو : « لا رجلَ صاحبَ لي » . وأما عطف البيان فإن كان معرفةً فالرفع نحو : « لا رجلَ زيدٌ » ، وإن كان نكرة فالرفع والنصب . مفردةً كانت ، أو مضافةً ، أو مضارعة له نحو : « لا رجلَ أبُ لعمرى ، وأباً لعمرى ، ولا رجلَ غلامُ امرأةٍ ، وغلامَ امرأةٍ » . وفي التأكيد : « لا رجلَ رجلَ ، أو رجلاً ، أو رجلٌ »^(٣) . وإن كررت مبني « لا » بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثم وصفت الثاني نحو : « لا ماءً ماءً بارداً » فإن شئت بنيت الثاني نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً ، وإن شئت أعربتة رفعاً أو^(٤) نصباً ؛ لأنك لما وصفته صار مع صفته كأنه وصف الأول^(٥) . وأما وصف المكرر أعني « بارداً » فليس فيه^(٦) إلا الإعراب .

[استعمال « لا أبا له » ونحوه]

قوله : (ومثلٌ : « لا أبا له ، ولا غلامي له » جائزٌ) .

يعني : أن الكثير أن يقال : « لا أب له ، ولا غلامين له » فيكونان مبنيين على ما ذكرنا . وجاز^(٧) على قلة في المثني ، وجمع المذكر السالم ، وفي « الأب والأخ » من بين الأسماء الستة إذا وليها « لام » الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون^(٨) المثني والمجموع ، وإثبات الألف في « الأب والأخ » فيقال : « لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أبا له ولا أخاله » فتكون معربة^(٩) اتفاقاً قال^(١) :

(١) في (غ) : بقي الذي بقي .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٠٨ .

(٤) في (ش) : و .

(٥) في (ش) و (غ) : للأول .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) في (غ) : وجاء .

(٨) في (غ) : نوبي .

(٩) كررها في (غ) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٠٩ ، وشرح القصائد الطوال للأنباري ٢٨٧ ، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي ٨٦ .

سَمَّتْ تُكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسَامُ
[يخاطب نفسه] (١) .

وأجاز سيبويه (٢) أن يكون نحو (٣) : « لا غلام لك » مثله أعني يكون مضافاً ، و « اللام »
زائدة (٤) فيكون معرباً .

ثم اعلم أن مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة (٥) أن هذا المذكور مضاف حقيقةً
باعتبار المعنى . وقالوا : إن « اللام » ههنا مقدر (٦) . وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة فيكون
الفصل بما بين (٧) المضاف والمضاف إليه كلا فصل . قالوا : وحملهم على الفصل بـ « اللام » قصد
نصب هذا المضاف المعرب بـ « لا » من غير تكرير تخفيفاً ، ففصلوا حتى يصير المضاف بهذا
الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريره (٨) . والدليل على قصدهم لهذا الغرض
أنهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف إلى النكرة ، فلا يقولون « لا أبا لرجل ، ولا غلامي
لشخص » ، ودليل كونه مضافاً حقيقة (٩) قوله (١٠) :

وَقَدْ مَاتَ شَمَّاحٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ (١١) مُخَلَّدٌ (١٢)

فصرح بالإضافة . وهو شاذ لا يقاس عليه ، فلا يقال : « لا أخاك ، ولا يديك » .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٢٧٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : زيادة .

(٥) ينظر : الكتاب ١/٢٧٦—٢٧٩ و المقتضب ٤/٣٧٤ ، والمفصل ١١٤ ، واللباب ١/٢٤٣ ، و شرح المفصل ٢/١٠٧ ،

و شرح التسهيل ١/٤٣٩ ، و شرح الكافية للرضي ٢/٢١١ .

(٦) لأن اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه ، بل تقدر .

(٧) في (غ) : وبين .

(٨) في (غ) : تكرير .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٣١ ، و الكتاب ٢/٢٧٩ ، و خزانة الأدب ٤/٩٢ ، و بلا نسبة في

المقتضب ٤/٣٧٥ ، و شرح المفصل ٢/١٥٠ ، و شرح الرضي ٢/٢١١ ، واللسان (أبي) ١/٦٠ .

شماخ : هو معقل بن ضرار الغطفاني ، وهو مخضرم وله صحبة . الخزانة ٣/١٨٦ .

ومزرد : هو يزيد بن ضرار .

والشاهد فيه « لا أباك » حيث أضاف « أبا » إلى الضمير بدون اللام وهو شاذ .

(١١) في (غ) : لا أبا لك .

(١٢) في (غ) : يخلد . وهو كذلك في اللسان .

وقال ابن الحاجب : « لا يجوز أن يكون مضافاً حقيقةً ؛ إذ لو كان كذا^(١) لكان معرفة . فكان يجب رفعه ، وتكرير « لا »^(٢) . وقد مر ما يجاب به على كلامه هذا .

ثم قال ابن الحاجب : « إن الوجه فيه أن يقال : إنه مشابه للمضاف ، فأعطي حكم المضاف من إثبات الألف في « أبا ، وأخا » ، وحذف النون في « غلامِي ، ومسلمي »^(٣) .

قوله^(٤) : (لِمُشَارَكْتِهِ لَهُ) . أي : مشاركة^(٥) « لا أبالك » : لا أباك المضاف (في أصلِ مَعْنَاهُ) ، أي : في أصل معنى المضاف ، أي : التخصيص ففي « أبوك » تخصيص أصلي ، وتعريف

حدث بالإضافة . و « أب لك » يشارك // « أبوك » في التخصيص الذي هو أصل معناه . ١/٤٨

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ « لا أبا فِيهَا »^(٦)) . أي : من أجل أن إعطاءه^(٧) حكم المضاف لمشاركته له في أصل معناه لم يجز : « لا أبا فيها ، ولا رقيبِي عليها » ؛ لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى « في ، وعلى » .

قوله : ([وَلَيْسَ بِمُضَافٍ]^(٨) لِفَسَادِ الْمَعْنَى)^(٩) . يعني^(١٠) : أن المَعْرَفَ لا يكون بمعنى المنكر^(١١) .

قال نجم الدين : « ولو كان كما قال المصنف لجاز أيضاً في المنكر « لا أبا لرجل طويل » تشبيهاً بالمضاف ، ولم يختص هذا الحكم بالمعرف^(١) .

(١) في (ش) و (غ) : كذلك .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٨/١ ، و شرح الوافية ٢٤٤ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٨/١ ، و شرح الوافية ٢٤٤ ، و شرح الكافية له ٥٧٩ / ٢ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : لمشاركة نحو .

(٦) سقطت من (ش) : لا أبا فيها .

(٧) في (غ) : إعطاؤه .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١١٨ .

(٩) قوله هذا يعود على قوله : « لا أبا له ، ولا غلامي له » فابن الحاجب يرى أنه شبيه بالمضاف ، وليس بمضاف وسيبويه والجمهور يرون أنه مضاف كما سبق .

(١٠) في (غ) : تعني .

(١١) يعني بالمعرف نحو : « لا أبا لك » ، فهو معرف بالإضافة على تقدير : لا أباك ، ويعني بالمنكر نحو : « لارجل » ،

فحجة ابن الحاجب في أن « لا أبالك » شبيه بالمضاف ، وليس بمضاف : أن « لا » لا تدخل إلا على النكرات ، ولو

كان « لا أبالك » مضافاً ؛ لكان معرفة ، وحينئذ يمتنع دخول « لا » عليه ، وصحة دخولها دليل على أنه غير مضاف .

ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥٨١ / ٢ .

(١) ينظر : شرح الكافية ٢١٣ / ٢ .

واعلم أنك إن^(١) قلت : « لا غلامين ظريفين^(٢) لك » لم يجز حذف النون من « غلامين » اتفاقاً^(٣) . وأما إن فصلت بالظرف ، أو الجار والمجرور المتعلق بمنطوق ، أو في حكمه دون الظرف المستقر أي المتعلق بمحذوف نحو^(٤) : « لا يَدَيَّ بِهَا لَكَ ، ولا غلامَيَّ اليومَ لك » فأجازه يونس^(٥) اختياراً ؛ لأن الفصل به كلا فصلٍ ، لكثرة ما يُتسع في الظروف . ولم يجزه سيبويه والخليل^(٦) ، بل أوجبا إثبات النون .

[حذف اسم « لا »]

قوله : (وَيُحَذَفُ فِي : « لا عَلَيْكَ » أَي : لا بَأْسَ عَلَيْكَ) .

يعني : يحذف اسم « لا » في « لا عليك » ، ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر . كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ؛ لئلا يكون إجحافاً .
وقولهم : « لا كزيد » إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون اسماً لـ « لا » والخبر محذوف .
أي : لا مثله موجودٌ . وجاز أن يكون خبراً^(٧) لها أي : لا أحدَ مثلُ زيد . وإن جعلنا الكاف حرفاً فالاسم محذوف لا غيرُ أي : لا أحدَ كزيد .

(١) في (غ) : إذا .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) أما على مذهب النحاة فلا متناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف . وأما على مذهب ابن الحاجب فللفصل بين شبه المضاف بما لا يُفصل به بينهما . ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢١٣ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٨٠ — ٢٨١ ، والمفصل ١١٤ ، و شرح المفصل ١٠٧ / ٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨٩ / ١ ، و شرح الكافية للرضي ٢ / ٢١٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٨١ ، و شرح الكافية للرضي ٢ / ٢١٣ .

(٧) في (ش) : خبرها لها .

[خبر « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس »]

قوله : (خَيْرُ « مَا » و « لَا » الْمُشَبَّهَتَيْنِ بـ « لَيْسَ ») .

أي : من المنصوبات المشبهة بالمفاعيل خبر « ما » و « لا » المذكورتين . ووجه الشبه مشابھتهما لـ « ليس » بكونهما للنفي ، ودخولهما على الأسماء كـ « ليس » .

وتختص « ما » بكونها لنفي الحال مثل « ليس » ؛ ولذلك دخلت على المعرفة والنكرة . وعملت عمل « ليس » كثيراً . وزيدت الباء في خبرها .

بخلاف « لا » فيشذ عملها عمل « ليس »^(١) . ولا تكون إلا في النكرة . وأنكر نجم الدين^(٢) عملها عمل « ليس » بل قال : « إنها « لا » التبرئة ملغاة » ؛ لأن عنده أنه^(٣) لا شاهد على نصب خبرها^(٤) .

قوله : (هُوَ الْمُسْنَدُ) جنس الحد^(٥) يعم كل مسند .

قوله^(٦) : (بَعْدَ دُخُولِهِمَا^(٧)) أي : دخول كل واحدة في مسألتها ، لا أنهما تجتمعان معاً . وهذا فصل لما عدى خبرهما^(٨) . والاعتراض عليه كما مر^(٩) .

(١) وهذا قول سيوييه فإنه قال في الكتاب ٢ / ٣٠٠ : « وإن شئت قلت : لأحد أفضل منك في قول من جعلها كـ « ليس » . و المراد فإنه قال في المقتضب ٤ / ٣٨٢ : « وقد تجعل « لا » بمثلة « ليس » لاجتماعهما في المعنى ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : « لارجل أفضل منك » . وهو قول الزجاجي في الجمل ٢ / ٢٣٨ ، والزنجشري في المفصل ٦١ ، والجزولي في المقدمة الجزولية ١٥٨ ، وابن خروف في شرح جمل الزجاجي له ٢ / ٩٨٢ ، و المطرزي في المصباح ٧٩ ، والعكبري في اللباب ١ / ١٧٨ ، و ابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ١١٦ ، و ابن عصفور في شرح الجمل له ٢ / ١٦٦ ، وأبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٢٠٨ ، و ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٩٦ . ويرى ابن مالك في التسهيل مع شرحه ١ / ٣٥٧ أنها تعمل عمل ليس بكثرة

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢ / ٢١٥ .

(٣) في (غ) : أنها .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٢٠٨ : « وزعم بعضهم أنها لم يحفظ النصب في خبرها ملفوظاً به ، والصحيح سماع

ذلك ، لكنه في غاية الشذوذ والقلة ومنه : تعز فلا شيء على الأرض باقياً

وقوله : نصرئك إذ لاصاحبٌ غيرَ خاذلٍ » .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٧) في (ش) : دخولها .

(٨) في (غ) : خبرها .

(٩) أي في خبر كان ص ٢٨١ .

قوله : (وهي حِجَازِيَّةٌ ^(١)) [أي : هذه اللغة] ^(٢) وهي ^(٣) إعمال « ما » و « لا » عمل « ليس » . قال نجم الدين : « اللغة الحجازية إعمال « ما » وحدها دون « لا » عمل « ليس » . وبنو تميم لا يعملونها مطلقاً ^(٤) .

ولعمل ^(٥) « ما » عمل « ليس » شروط قد أشار إليها بقوله : (وَإِذَا زِيدَتْ « إِنَّ » مَعَ « مَا ») يعني كقوله ^(٦) :

وما ^(٧) إِنَّ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ منايانا ^(٨) ودولةٌ آخرينا

لأن « إِنَّ » هذه تشابه النافية لفظاً ، فكأن النفي داخل ^(٩) على النفي فأفاد الإثبات ، فصارت « إِنَّ » كـ « إِلَّا » الناقضة لنفي « ما » ، أو نقول ألغيت للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف . وقد جاء العمل مع زيادة « إِنَّ » شذوذاً ^(١٠) أنشد أبو علي ^(١١) :

بني غُدانةَ ما إِنَّ أنتمُ ذهباً ولا صرِيفاً ولكن أنتمُ الخزفُ

(١) ينظر : الجمل ٢٣٨ ، و المفضل ٦١ ، والمقدمة الجزولية ١٥٨ ، وشرح جمل الزحاجي لابن خروف ٩٨٢/٢ ،

واللباب ١٧٨/١ ، و شرح المفضل ١١٦/٢ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٦٦/٢ ، و الارتشاف ١٢٠٨/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) في (غ) : وهي أي .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢١٥ .

(٥) في (غ) : وتعمل .

(٦) البيت من الوافر ، وهو لفروة بن مسيك في شرح أبيات سيويه ٨٩/٢ ، والأزهية ٥١ ، والسيرة النبوية ٥٨٢/٢ ،

والجني الداني ٣٢٧ ، وخزانة الأدب ١٠٤/٤ ، وهو للكميت في شرح المفضل ١٢٩/٨ ، وهو بلا نسبة في الكتاب

١٥٣/٣ ، و المقتضب ٥١/١ ، و الخصائص ١٠٨/٣ ، و شرح الرضي ٢١٥/٢ ، و الوافية شرح الكافية ١٥٣ .

والطب : الدأب والعادة . والدولة : الغلبة في الحرب .

والشاهد فيه قوله : « ما إِنَّ طِبْنَا » إذ زيد « إِنَّ » بعد « ما » الحجازية فلم تعمل عمل « ليس » .

(٧) في (ش) و (غ) : مما .

(٨) في (غ) : منايا

(٩) في (ش) و (غ) : دخل .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٥٣/١ ، و شرح الرضي ٢١٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٠١/١ ،

و شرح شذور الذهب ١٩٤ ، و مغني اللبيب ٣٨ ، و شرح شواهد المغني ٨٤/١ ، و خزانة الأدب ١١١/٤ ، و شرح

التصريح ٢٦١/١ .

و بنو غُدانة : حي بن يربوع من بني تميم . والصريف : الفضة . والخزف : ما عمل من طين .

والشاهد فيه : « ما إِنَّ أنتمُ ذهباً » حيث جاءت « إِنَّ » بعد « ما » غير كافة .

وبقوله^(١) : (أَوْ انْتَقَضَ النَّفِيُّ بِـ «إِلَّا») نحو : « ما زيدٌ إلا قائمٌ » ؛ لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت « ليس » فكيف تعمل^(٢) مع زوال المشابهة . ونُقل عن يونس^(٣) جواز إعمالها مع « إلا » ، وأنشد^(٤) :

وما الدهرُ إلا منجِنوناً بأهلهِ وما طالبٌ^(٥) الحاجاتِ إلا مُعذِّباً

وأجيب بأن المضاف محذوف ، أي : دوران منجنونٍ .

وكذا : « معذباً » مصدر^(٦) ، فنصبهما على المصدرية نحو قوله : « ما أنت إلا سيراً » .

وبقوله : (أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبْرُ) نحو : « ما قائمٌ زيدٌ ، وما في الدار زيدٌ » . وقال ابن

عصفور^(٧) // والعبدى^(٨) : لا يطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لكثرة التوسع فيه قال^(٩) :

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنٌ خُلِقْتَ حُرّاً وما بالحرِّ أنتَ ولا الخَلِيقِ

هذا دليل على^(١٠) جواز عملها مع تقدم الخبر الظرفي ؛ إذ الباء لا تدخل إلا مع الإعمال .

وعلى هذا بنى أبو علي^(١١) والزمخشري^(١٢) امتناع دخول الباء على خبر «ما»^(١٣) التيممية .

(١) في (ش) : قوله .

(٢) في (أ) : يعمل .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٦/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢١٨ /٢ ، و شرح التصريح ٢٦٢/١ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ٢١٩/١ ، و بلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٨ ، واللباب

١٧٦/١ ، و شرح التسهيل ٣٥٧/١ ، و شرح الرضي ٢١٨/٢ ، ومغني اللبيب ١٠٢ ، و شرح التصريح ٢٦٢/١ ،

وخزانة الأدب ١٢٢/٤ .

والمنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه ، وجمعه مناجين وهو مؤنث ، أي : وما الزمان إلا يدور دوران منجنون تارة

يرفع وتارة يضع . واستدل به يونس على إعمال « ما » مع انتقاض نفيها بـ « إلا » .

(٥) في (ش) و (غ) : صاحب .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) ينظر : المقرب ١٠٢/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢١٩ /٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢١٩ /٢ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٢١/١ ، والمقرب ٢٠٥/١ ، و شرح التسهيل ٣٥٦/١ ، و شرح الرضي

٢٢٠/٢ ، ومعني اللبيب ٥٠ ، و شرح التصريح ٣٦٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٣١/٤ .

والخليق : الجديد واللائق .

والشاهد فيه قوله : « وما بالحرِّ أنتَ » حيث تقدم الخبر على الاسم .

(١٠) في (أ) : على دخول خبرها عملها .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٣٥٥/١ ، و شرح الكافية للرضي ٢٢١/٢ ،

(١٢) ينظر : المفصل ١١٨ .

(١٣) في (غ) : ها .

وأجازه الأحفش^(١) . قال نجم الدين : « وهو الوجه لدخولها بعد « ما » المكفوفة بـ « إن » اتفاقاً نحو : « ما إن زيدٌ بقائم »^(٢) .

قال نجم الدين : « ومما يبطل عمل « ما » تقدم ما ليس بظرف^(٣) . يعني من معمول خبرها فلا يجوز : « ما زيداً عمروً ضارباً » بخلاف ما إذا كان ظرفاً نحو قوله^(٤) تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾^(٥) »^(٦) .

قوله : (بَطَلَ الْعَمَلُ) يعني : مع حصول أحد^(٧) هذه الأمور المتقدم ذكرها ؛ لأن الأصل فيها ألا تعمل كما في لغة بني تميم ؛ إذ قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل ، و « ما »^(٨) مشتركة بين الاسم والفعل . وأما الحجازيون فأعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابقتها لـ « ليس » ؛ لأن معناهما واحدٌ في الحقيقة .

قوله : (وَإِذَا عَطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ فَالرَّفْعُ) . أي^(٩) : إذا عطف على خبر « ما » سواء كان منصوباً ، أو مجروراً بالباء .

قوله : (بِمُوجِبٍ) يعني بالموجب : « بل ، ولكن » .

قوله : (فَالرَّفْعُ) .

أي : فالرفع واجب ؛ لزوال علة العمل وهي النفي نحو : « ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، أو لكن قاعدٌ . وما زيدٌ بقائم بل قاعدٌ ، أو^(١٠) لكن قاعدٌ » بخلاف ما إذا عطفت بغير موجب

(١) وابن يعيش ، وابن الحاجب . ينظر : شرح المفصل ١١٦/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١ ، و شرح الكافية ٢ / ٢٢١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٢ / ٢٢١ .

(٣) في (غ) : بظرف .

(٤) في (ش) و (غ) : كقوله .

(٥) الحاقة : ٤٧ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢١ .

(٧) في (ش) : (أي) بدل (أحد) .

(٨) في (غ) : أما .

(٩) في (ش) : أي فالرفع واجب .

(١٠) في (غ) : و .

نحو : « ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ ، ولا قاعدًا » جاز في المعطوف الجر حملًا على اللفظ ، والنصب حملًا على المحل قال^(١) :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

ويجوز الرفع على أن يكون^(٢) من باب^(٣) عطف الجملة على الجملة ، والمبتدأ^(٤) محذوف أي : ولا هو قاعدٌ . « وما زيدٌ قائمًا ولا قاعد^(٥) » .

قال الأندلسي : « ومن رأى إعمال « إن » عمل « ليس » يعتبر أيضًا الشروط المعتبرة في « ما »^(٦) .

و^(٧) اعلم أن « لا » قد تلحقها تاء التأنيث فتعمل حينئذ^(٨) عمل « ليس » في السعة لمشابقتها لـ « ليس » بكسعها بالتاء^(٩) ؛ إذ تصير^(١٠) على عدد حروف « ليس » ساكنة الوسط نحو : ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١١) أي : لات الحين حين مناص .

(١) البيت من الوافر ، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي في الكتاب ٦٧/١ ، و شرح أبيات سيوييه ٣٠٣/١ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، و سر صناعة الإعراب ١٣١/١ ، وسمط اللآلي ١٤٨ ، ١٤٩ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٢/٢ ، و المقتضب ٣٣٨/٢ ، ١١٢/٤ ، والشعر والشعراء ١٥٠/١ ، وأمالي ابن الحاجب ١٦٠ ، خزنة الأدب ١٥٤/٤ .
وأسجح : اعف وسامح .

والشاهد فيه أن قوله : « الحديدَا » معطوف على محل قوله « بالجبَالِ » فإنه في محل نصب ؛ لأنه خبر « ليس » والباء زائدة .

(٢) في (غ) : تكون .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : (الخبر) بدل (المبتدأ) .

(٥) في (أ) و (ش) : ولا قاعدًا .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٨ .

(٧) سقطت الواو من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١١٦ / ٢ : « يكسعوها أي : يتبعونها في آخر الكلمة ، يقال : كسعه أي ضربه من خلف ، وهذه استعارة لزيادة التاء آخرًا » .

(١٠) في (ش) : يصير .

(١١) ص : ٣ .

[المجرورات]

[تعريفها]

قوله : (المَجْرُورَاتُ : هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ) .

قوله : (مَا) جنس الحد .

وقوله : (اشْتَمَلَ عَلَى عِلْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ) احترازٌ عن المرفوعات والمنصوبات .

ومعنى الاشتمال : الإحاطة والاحتواء بحيث يكون عِلْمُ المضاف إليه حركةً من جملة حركاته ، أو حرفاً من حروفه^(١) .

وعِلْمُ المضاف إليه هو الكسرة ، والفتحة ، والياء الدالة على كون ما دخلت عليه^(٢) مضافاً إليه لفظاً أو معنى . فالكسرة نحو : « مررت بزيد ، و غلام زيد » . والفتحة نحو : « مررت بإبراهيم ، وآل إبراهيم » . والياء نحو : « مررت بأخيك ، والزيدين ، والزيدين » ، و « غلام أخيك ، والزيدين ، والزيدين » .

[تعريف المضاف إليه]

قوله : (وَالمُضَافُ إِلَيْهِ : كُلُّ اسْمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوِاسِطَةِ حَرْفٍ جَرَّ لَفْظًا ، أَوْ تَقْدِيرًا مُرَادًا) .

بني الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر مضاف^(٣) إليه . قال نجم الدين : « لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم أنه^(٤) إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به نحو : « زيد » في : « غلام زيد » . وأما من حيث اللغة فلاشك أن « زيد »^(٥) في : « مررت بزيد » مضاف إليه المرور بواسطة حرف^(٦) .

قوله : (لَفْظًا) نحو : « مررت بزيد » . وقوله : (أَوْ تَقْدِيرًا) نحو : « غلام زيد » ، وخاتم فضة^(٧) .

(١) في (غ) : جملة حروفه .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : مضافاً .

(٤) في (ش) و (غ) : فإنه .

(٥) في (غ) : زيداً .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٣٤ .

(٧) في (غ) : حديد .

وانتصاب « لفظاً » و^(١) « تقديرًا » على الحال . وصاحب الحال « حرف جر » . والعامل ما في « واسطة » من معنى الفعل أي : يتوصل بالحرف حال كونه ظاهراً أو مقدرًا .

وقوله : (مُرَادًا) حال ثانٍ ، أي : مقدرًا مرادًا . واحترز به // عن المفعول فيه ، ١/٤٩ والمفعول له ؛ لأن حرف الجر مقدر فيهما ، و^(٢) لكنه غير مراد .

واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية خارج عن هذا^(٣) الحد ؛ إذ لا حرف جر ، لا منطوق ولا مقدر في^(٤) قولنا : « زيدٌ حسنُ الوجهِ » ، وفي « ضاربُ زيدٍ » ؛ لأن حرف الجر لا مُقَدَّرٌ ، ولا ملفوظٌ .

والعامل في المضاف إليه هو المضاف حيث لا حرف منطوق . وأما حيث الحرف منطوق فهو العامل .

[تقدير حرف الجر]

قوله : (فَالتَّقْدِيرُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْمًا مُجَرَّدًا تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا) .

الغرض^(٥) أن يندرج فيه اللفظي والمعنوي .

قوله : (اسْمًا) احتراز عن نحو : « مرتت بزيدٍ » فإن المضاف فيه فعل^(٦) .

قوله : (مُجَرَّدًا تَنْوِينُهُ لِأَجْلِهَا^(٧)) . أي : التنوين ، أو ما يقوم مقام^(٨) التنوين من نوني

التثنية والجمع ، وكذا ما ليس فيه التنوين أو^(٩) النون يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف ؛ لأجل الإضافة كما في « كم رجلٍ ، وهُنَّ حواج بيتِ الله ، والضارب الرجل » .

وإنما حذف^(١٠) التنوين والنون^(١١) لأنها دليل تمام ما هي فيه ، فلما أرادوا أن

(١) في (ش) و (غ) : أو .

(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : فقولنا .

(٥) في (ش) و (غ) : والغرض .

(٦) في (ش) : فعلا .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في (ش) : (مقامه) . وبدون (التنوين) .

(٩) في (ش) و (غ) : و .

(١٠) في (غ) : حذف .

(١١) في (ش) : النون والتنوين . وفي (غ) : (أو) بدل الواو .

يمتزج^(١) الكلمتان^(٢) مزجاً تكتسب بسببه الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة .

[الإضافة المعنوية]

قوله : (وهي معنوية ولفظية . فالمعنوية : أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها) . وقد احترز في هذا الحد عن الإضافة اللفظية التي يكون المضاف فيها صفة مضافة إلى معمولها ؛ لأن المعنوية لا تلتبس إلا بها . وقد أفاد هذا الحد أن الإضافة المعنوية على ضربين : أحدهما : أن يكون المضاف^(٣) اسماً غير صفة نحو : « غلام زيد » .

الثاني : أن تكون صفة مضافة إلى غير معمولها نحو قولهم : « مصارع مصر » أي : مصارع الناس الذي له اختصاص بمصر من غير نظر إلى كونه يصارع^(٤) في مصر أو في غيره^(٥) . وقوله تعالى : ﴿ فَاطِرُ السَّمَوَاتِ ﴾^(٦) ؛ لأن إضافة^(٧) اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معنوية ؛ لأنه لا يعمل ، فـ « خالق » مضاف إلى غير معموله .

قوله : (وهي^(٩) بمعنى « اللام » فيما عدا جنس المضاف وظرفه ، و^(١٠) بمعنى « من » في جنس المضاف ، و^(١١) بمعنى « في » في ظرفه) .

قوله : (فيما عدا جنس المضاف^(١٢)) أي : في مضاف إليه هو غير جنس المضاف^(١٣) وغير ظرفه^(١٤) . وهذا القسم أكثر أقسام الإضافة نحو : « غلام زيد » ، و « سرج الدابة » ،

(١) في (غ) : تمتزج .

(٢) في (غ) : الكلمتان .

(٣) في (غ) : للمضاف .

(٤) في (غ) : يصارع الناس .

(٥) في (ش) : غيرها .

(٦) في جميع نسخ المخطوط (خالق) ، وهو وهم ؛ إذ ليس في القرآن آية بهذا اللفظ . إبراهيم : ١٠ .

(٧) الأنعام ١٤ ، ويوسف ١٠١ ، وإبراهيم ١٠ ، وفاطر ١ ، والزمر ٤٦ ، والشورى ١١ .

(٨) في (ش) : الإضافة .

(٩) في (ش) : وهي إما .

(١٠) في (غ) : أو .

(١١) في (غ) : أو .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) في (غ) : للمضاف .

(١٤) في (غ) : جنسه .

و « نصف القوم ، و يد زيد ، ووجهه ، وجميع القوم ، وعين زيد ، و طور سيناء ، ويوم الأحد ، وسعيد كرز ، ومسجد الجامع » .

قال نجم الدين : « ولا يلزم فيما هو بمعنى « اللام » أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول « اللام » ، فقولك : « طور سيناء ، و يوم الأحد » . بمعنى « اللام » . ولا يصح إظهار اللام في مثله «^(١) . قال : « فالأولى^(٢) إذن أن نقول : إن^(٣) نحو : « ضرب اليوم ، وقتيل كربلاء » . بمعنى « اللام » كما قاله باقي النحاة . ولا نقول : إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى « في » ؛ لأن أدنى ملابسة واختصاص تكفي^(٤) في الإضافة . بمعنى « اللام » «^(٥) .

قوله : (في جنسه) . المراد بجنس المضاف : ما يصح إطلاقه على المضاف وعلى غيره نحو : « خاتم حديد ، وأربعة دراهم ، وراقود خل ، وثوب خز ، وباب ساج » .

قوله : (في ظرفه وهو قليل) . يعني^(٦) : أن الإضافة إلى الظرف لما وقع فيه تقدير تُقدَّرُ بـ « في » ، وهي أقل أقسام الإضافة . وقد جعلها نجم الدين^(٧) من القسم الثاني^(٨) . بمعنى اللام كما مر ، فقال : « كل ما كان المضاف إليه غير جنس المضاف فهي بمعنى « اللام » . وكل ما كان المضاف إليه جنس المضاف^(٩) فهي بتقدير « من » ولا ثالث لهما^(١٠) .

قوله : (وتفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع النكرة) .

يعني : أن المعنوية تفيد فائدتين : فائدة لفظية ، وهي تخفيف المضاف بحذف التنوين ، // أو ما يقوم مقامه ، وتشاركها^(١) الإضافة اللفظية في هذه الفائدة .

ب / ٤٩

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣٨ .

(٢) في (غ) : الأولى أن نقول إذن : ضرب اليوم .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : يكفي .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣٨ .

(٦) في (ش) : بمعنى .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٣٨ .

(٨) في (ش) و (غ) : (الذي) بدل (الثاني) .

(٩) في (غ) : للمضاف .

(١٠) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٨٧ : « أغفل النحويون التي بمعنى « في » ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل

الصحيح ، كقوله تعالى : ﴿ وهو ألد الخصام ﴾ [البقرة : ٢٠٤] ، وكقوله تعالى : ﴿ تربص أربعة أشهر ﴾ [البقرة :

٢٢٦] وقوله تعالى : ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ [سبأ ٣٣] .

(١) في (ش) : ويشاكيها .

وفائدة معنوية وهي تعريف المضاف ، أو تخصيصه . ولأجل هذه الفائدة سميت معنوية ؛ لأن وضعها لتفيد أن لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف إليه ليست للباقي ، فإذا قلت : « غلامٌ زيدٌ ركبٌ » ، ولزيد غلمان كثيرة ، فلا بد أن تشير بذلك « الغلام » المضاف إلى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد ، إما بكونه أعظم غلمانه ، أو اشتهر^(١) بكونه غلاماً له ، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان . ثم^(٢) يقال : « جاعني غلام زيد » من غير إشارة إلى واحد معين . وذلك على خلاف الوضع ، فيكون معنى « غلام زيد » وإن كان بتقدير « اللام » : الغلام المُعَيَّن من غلمانه إن كان له غلمان جماعةً ، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد و^(٣) إن لم يكن^(٤) إلا واحد . ومعنى « غلامٌ لزيد » : واحد من غلمانه غير مُعَيَّن .

والمراد بالتعريف : رَفَعُ الشَّيْءِ بِالْكَلِمَةِ بِحَيْثُ^(٥) يَتَعَيَّنُ الْمَضَافُ^(٦) لَوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ .
والتخصيص : تَقْلِيلُ الشَّيْءِ « فَعْلَامٌ رَجُلٌ » مُتَخَصِّصٌ مِنْ غَلَامٍ امْرَأَةً^(٧) ، وشائع في غلمان الرجال .

[شروط الإضافة المعنوية]

قوله : (وَشَرْطُهَا) أي : شرط الإضافة المعنوية وتُسمى الحقيقية ، والمحضة أيضاً (تَجْرِيدُ الْمَضَافِ مِنَ التَّعْرِيفِ) . فإذا^(٨) كان ذا لامٍ حذف نحو : « غلام زيد » ، وإن كان علماً نُكِّرَ بأن يُؤَوَّلَ بواحد من جملة من سُمِّيَ بذلك اللفظ ، ثم يُعرَّفَ بالإضافة نحو قوله^(٩) :

(١) في (ش) و (غ) : أشهر .

(٢) في (ش) و (غ) : ثم قد .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : لم يكن له .

(٥) في (غ) : بحيث التعريف .

(٦) سقطت من (غ) : يتعين المضاف .

(٧) في (ش) و (غ) : المرأة .

(٨) في (ش) و (غ) : فإن .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لرجل من طَبِئٍ في المقاصد النحوية ٣/٣٧١ ، و شرح شواهد المغني ١/١٦٥ ، و الخزانة ٢/

١٩٦ ، و بلا نسبة في سر الصناعة ٢/٤٥٢ ، و شرح المفصل ١/٤٤ ، و مغني اللبيب ٧٥ ، و شرح التصريح ١/١٨٦ .

والتَّنَقُّا : الكتيب من الرمل ، والتعريف للعهد . وأراد باليوم الوقعة والحرب التي كانت عند النقا .

والأبيض : السيف . والشَّفْرَةُ : حد السيف ، وتَنَاهَا باعتبار وجهيه .

والشاهد فيه قوله : « زيدنا » و « زيدكم » حيث أجرى « زيداً » مجرى النكرات ، فأضافه .

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وأما المضمرات ، والمبهمات ، فلا تُضاف لتعذر تنكيرها .

وإنما شرط تجريد^(١) المضاف من التعريف ؛ لأن الإضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف .
والتعريف حاصل في المعرفة من غيرها ، فتكون الإضافة تحصيلياً للحاصل .
والمراد من الإضافة إلى المنكر^(٢) تخصيص المضاف . وفي المضاف المعرف — لو لم يجرد من
التعريف — التخصيص ، وزيادة التعيين .

قال نجم الدين : « وعندي أنه يجوز إضافة العلم [مع بقاء تعريفه ؛ إذ لا مانع من اجتماع
تعريفين إذا اختلفا ، وذلك إذا أضيف العلم]^(٣) إلى ما هو متصف به نحو : « زيد الصدق »
يجوز^(٤) ذلك ، وإن لم يكن في الدنيا إلا زيداً واحداً . ومثله قولهم : « مضر الحمراء^(٥) ، وأثمار
الشاء ، وزيد الخيل^(٦) »^(٧) .

[حكم الأسماء المتوغلة في الإبهام]

واعلم أن « مثلاً » ، و « غيراً » لتوغلهما في التنكير^(٨) لا يتعرفان بالإضافة إلى المعرفة .
وكذا ما هو بمعنى : « المثل » من : « نظير ، وشبه » ، أو بمعنى « غير » نحو : « سوى » ؛ لأن
المغايرة ليست صفة تخصص ذاتاً^(١) دون أخرى^(٢) ؛ إذ كل ما في الوجود متصف بمغايرة المخاطب
إلا ذاته . وكذلك^(٣) المماثلة لـ « زيد » لا تخصص ذاتاً دون أخرى^(٤) ؛ لأن المماثلة تكون من^(٥)

(١) في (ش) و (غ) : تجرد .

(٢) في (غ) : النكرة .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) في (ش) : ويجوز .

(٥) قيل لمُضَرَّ : الحمراء ، ولربيعَةَ الفَرَسِ ؛ لأنهما لما اقتسما الميراث أُعْطِيَ مُضَرُّ الذهبَ وهو يؤنث ، وأُعْطِيَ ربيعةُ الخيل .
ويقال : كان شعارهم في الحرب العمائم والرايات الحمر ، ولأهل اليمن الصفر . اللسان (مضر) ١٢٧/١٣ .

ومضر وربيعَة وإياد وقيل أثمار أولاد نزار بن معدِّ بن عدنان . ينظر : جهمرة أنساب العرب ص ١٠ .

(٦) زيد الخيل بن مهلهل بن زيد الطائي ، وَقَدَّ في سنة تسع على النبي صلى الله عليه وسلم وسماه « زيد الخير » . وكان
شاعراً خطيباً شجاعاً كريماً . قال ابن عبد البر : مات منصرفه من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقيل ، بل
مات في خلافة عمر . ينظر : الاستيعاب ١٢٧/٢ ، وأسد الغابة ٣٧٦/٢ ، والإصابة ٥٢٤/٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٣٩ / ٢ .

(٨) في (ش) : النكرات .

(١) في (غ) : ذا .

(٢) في (ش) : الأخرى .

(٣) في (غ) : وكذا .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) : دون أخرى .

وجوه من الطول ، والعرض ، والقصر ، والشباب ، والشيب ، والسواد ، والبياض ، والعلم ونحو ذلك لكن « مثلك » أخص من « غيرك » .

قال ابن السري^(٢) : « إذا أضيفت^(٣) « غير » إلى^(٤) مَعْرِفَةٍ لها ضد واحد تعرفت « غير » لانحصار الغيرية نحو : « عليك بالحركة غير السكون » ؛ فلذلك كان قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) صفة للذين^(٦) أنعمت عليهم^(٧) ؛ إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم ، فتعرف « غير المغضوب عليهم » بتخصيصه^(٨) بالمرضي عنهم . وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من العلم ، والشجاعة و^(٩) غيرهما ف قيل : « جاء مثلك » كان معرفة لتعيينه . فـ « غير » في قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾^(١٠) أي : الصلاح ؛ لأن عملهم كان فساداً^(١١) . وفي // قول^(١٢) الشاعر^(١٣) :

إِنْ قُلْتُ خَيْرًا قَالَ شَرًّا غَيْرَهُ *

بدل^(١) لا صفة .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) وبه قال السيرافي ، والضرير الواسطي ، والعكبري ، والزنجشري ، والشلوبين . ينظر : شرح اللمع ٩٥ ، والمفصل ١٢٢ ، واللباب ٣٨٨/١ ، و شرح التسهيل ٩٢/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٢٤٠ / ٢ ، والارتشاف ١٨٠٣/٤ ، و شرح التصريح ٦٧٨/١ ، وابن السري هذا هو الزجاج .

(٣) في (ش) و (غ) : إذا أضفت .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) الفاتحة ٧ .

(٦) في (ش) و (غ) : الذين .

(٧) في (ش) : بتخصيصه .

(٨) سقطت من (أ) .

(٩) في (ش) : أو .

(١٠) فاطر : ٣٧ .

(١١) في (غ) : فاسداً .

(١٢) في (ش) و (غ) : قوله .

(١٣) البيت من الكامل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٢ ، و شرح الرضي ٢٤٠/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٤ .

وعجز البيت : أَوْ قُلْتُ شَرًّا مَدَّةً بِمَدَادٍ .

والشاهد فيه قوله : « شَرًّا غَيْرُهُ » على أن « غيره » بدل لا صفة . حتى لا يقال : إن « غير » في البيت قد أضيفت إلى ضمير الخير — وهو ضد الشر — ولم تتعرف . بدليل وقوعها صفة لقوله « شَرًّا » ، فأجاب الشارح أن « غيره » بدل لا صفة .

(١) في (غ) : (غير بدل لا صفة) .

قالوا^(١) : ولفظ « شبيه » يتعرف بالإضافة لأجل المبالغة التي في هذا التركيب فمعنى :
« مررت بالرجل شبيهك » أي : من يشبهك في جميع الوجوه .
واعلم أنك إذا قلت : « رُبَّ رجلٍ واحدٍ أمّه » فالهاء عائد^(٢) إلى « رجل^(٣) » . وكذا في
قوله^(٤) : « رُبَّ واحدٍ أمّه » أي: ربّ رجل واحد أمه . وكذا « صدر بلده » ، و « رئيس قبيلته » ،
و « ابن أمه ، ونادرة دهره » . [لما كان بعض العرب يقول بتنكير هذه الأمثلة ، ويدخل عليها
« رب » ، فتقول^(٥) : « رب واحد أمه » قال^(٦) بعض النحاة : إنما حكم بتنكيره ؛ لأن « واحد »
مضاف إلى « أم » ، و«أم» مضافة إلى ضميره ، فلو حكم بتعريفه لكان تعريف الشيء بنفسه .
فقال نجم الدين : « إن الضمير في « أمه » ليس راجعاً^(٧) إلى « واحد » ، بل إلى موصوفه الذي هو
« رجل » ، وإنما حكم بتنكير « واحد » ؛ لأن الضمير إذا رجع إلى نكرة غير مخصصة^(٨) فهو
نكرة^(٩) [^(١٠)] .

[اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه]

وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف إليه إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه
عنه بالمضاف إليه يقال : « سَقَطَتْ بعضُ أصابعه » لصحة أن يقال : « سقطت أصابعه »
بمعناه و^(١) قال^(٢) :

(١) ينظر : شرح الرضي ٢/٢٤٢ .

(٢) في (ش) : عائدة .

(٣) في (غ) : الرجل .

(٤) في (غ) : قولك .

(٥) في (غ) : فيقول .

(٦) في (غ) : فقال .

(٧) في (غ) : راجع .

(٨) في (غ) : متخصصة .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٢/٢٤٣ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٩١٣ ، و شرح أبيات سيوييه ١/١٧٩ ، وجمهرة اللغة ٧٢٣ ، و خزانة الأدب

٢٠٤/٤ ، و بلا نسبة في المقتضب ٤/١٩٧ ، والصاحي ٤٥٣ ، و الخصائص ٢/٤١٨ ، و شرح الرضي ٢/٢٤٤ .

والزبير هو الزبير بن العوام رضي الله عنه قتله ابن جرموز بوادي السباع قريب البصرة . =

= والشاهد فيه قوله : « تواضعت سور المدينة » حيث اكتسى المضاف « سور » التانيث من المضاف إليه « المدينة » ؛ إذ

يصح أن يقال : تواضعت المدينة .

لَمَّا أَتَى حَبْرُ الزَّبِيرِ تَوَاضَعْتُ سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخَشَعُ

لصحة أن يقال : « تواضعت المدينة »

[الجمع بين تعريف العدد وإضافته]

قوله : (و مَا أَجَارَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنَ « الثَّلَاثَةِ الْأَثْوَابِ » وَشِبْهُهُ مِنَ الْعَدَدِ ضَعِيفٌ) .

نقل^(١) الكوفيون^(٢) تعريف المضاف في العدد المضاف إلى معدوده نحو : « الثلاثة الأثواب » إلى « العشرة » و « المائة الدرهم ، والألف الرجل » . وهو ضعيف قياساً واستعمالاً .
أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل^(٣) بالمضاف إليه ، فيكون اللام في المضاف ضائعاً .
وأما الاستعمال فلأنهم نقلوه عن غير فصحاء^(٤) . والفصحاء على غيره نحو قوله^(٥) :
مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ^(١) فسمى فأدرك خمسة الأشبار
قيل هذه^(٢) إشارة إلى مذهب علي^(٣) _ عليه السلام _ فإنه كان يعتبر البلوغ بالقامة ،
وتقدر^(٤) بخمسة أشبار على ما قيل ، وبه أخذ الفرزدق . وقوله^(٥) :

(١) في (ش) : (فقال) بدل : (نقل) .

(٢) ينظر المقتضب ١٧٥/٢ ، والإنصاف ٣١٢/١ ، والمفصل ١١٩ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٠٣/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٩٢/٢ ، وشرح الوافية ٢٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٦/٢ ، والوافية شرح الكافية ١٥٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : فصيحاً .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ، والمقتضب ١٧٦/٢ ، والمفصل ١١٩ ، وشرح المفصل ١٢١/٢ وشرح التسهيل ١٤٥/٢ ، وخزانة الأدب ٢١٣/١ .

قوله : « فأدرك خمسة الأشبار » قيل : في تفسيره : يقال للرجل الكامل في الفضائل : أدرك خمسة الأشبار ، وهو مثل . قال الأعمش : هذا باطل لا يعرف وإنما أراد الشاعر : أنه مذ ترعرع وانتهى مدة خمسة أشبار ، وهي ثلثا قامة الرجل ، توسم فيه الخير والنجابة . ينظر شرح شواهد المغني ٧٥٦/٢ .
والشاهد فيه قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من « أل » المعرفة ، وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف .

(١) في (ش) : إزاره .

(٢) في (ش) و (غ) : هذا .

(٣) روى الجصاص في كتابه أحكام القرآن ٣٣٢/٣ عن علي^{عليه السلام} أنه قال « إذا بلغ الغلام خمسة أشبار فقد وقعت عليه الحدود » ، وروى أن غلاماً سرق على عهد أبي بكر الصديق^{عليه السلام} فأمره فشير فنقص أملة فخلى عنه . قال الجصاص في أحكامه ٣٣٣/٣ : « وهذه أقاويل شاذة بأسانيد ضعيفة ، تبعد أن تكون من أقاويل السلف ؛ إذ الطول والقصر لا يدلان على بلوغ ، ولا نفيه ؛ لأنه قد يكون قصيراً وله عشرون سنة ، وقد يكن طويلاً ولا يبلغ خمس عشرة سنة ولم = يحتلم » . ا . هـ . وقد ذهبت الإمامية إلى اعتبار طول القامة ضابطاً للبلوغ ، فإذا بلغ الغلام خمسة أشبار جازت وصيته ، واقتص منه ، وأقيمت عليه الحدود الكاملة . ينظر : شرائع الإسلام للحلي ١٠٠/٢ .

أَمَنْزَلَتِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
و هَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْدِيَارُ الْبَلَاغِعُ

والعمى : الجهل .

قيل^(٣) : وجه ما نقله الكوفيون على ضعفه أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه .
والمضاف هو المقصود بالنسبة . و إنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان^(٤) أن المضاف من أي جنس
هو فَعْرُفَ المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته ، لا تعريفاً مستعاراً من غيره ، ثم أضيف بعد
التعريف لغرض تبين أن هذا المعرف من أي نوع هو .

[الإضافة اللفظية]

قوله : (وَاللَّفْظِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ [الْمُضَافُ] صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا) .

قوله : (صِفَةً) احتراز عن نحو : « غلام زيد ، وباب ساج »

قوله : (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا) احتراز عن نحو : « مُصَارِعَ مصر ، وخالق السماوات » .

قال ابن الحاجب : « ومن ذلك : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(١) [على الأصح]^(٢) »^(٣) . أي : من
المحترز عنه ؛ فلذلك صح وصف الجلالة وهي معرفة ، ووجهه أن « مالك يوم الدين » مقصود
به^(٤) الاستمرار المصحح لتعيين المضاف ، أو تخصيصه^(٥) كـ « صاحب المال ، ومالك العبيد » ،
ويكون بتقدير اللام كـ « مصارع مصر »^(٦) و « قتيل كربلاء » صلوات الله عليه . أو يكون بمعنى

(١) في (ش) و (غ) : ويقدره .

(٢) البيتان من الطويل ، و هما لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٣ ، والكتاب ٥٧١/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ، واللمع

٩٩ ، وشرح المفصل ١٧/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٠/٢ . وبلا نسبة في المقتضب ١٧٦/٢ ، وأسرار العربية ٣٥٢ .

والأثافي جمع أَثْفِيَّةٍ وَأَثْفِيَّةٍ : وهي الحجر الذي تُوضَعُ عليه القدر .

وقولهم : رماه الله بثلاثة الأثافي : أي : رماه بالجبل . أي : بدهاية مثل الجبل . والمعنى : أنهم إذا لم يجدوا ثلاثة من الأثافي

أسندوا قدورهم إلى الجبل . ينظر اللسان (أثف) ٧٢/١ . والبلاغ : التي لا شيء فيها . اللسان (بلقع) ٤٨٩/٢

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٤٠٣/١ وشرح الرضي ٢٤٦/٢ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) زيادة من شرح الكافية لابن الحاجب ٥٩٥/٢ .

(١) الفاتحة : ٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : أتى بما بعد قوله : (أي من المحترز عنه) .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٥٩٥/٢ .

(٤) في (غ) : مقصوداً .

(٥) في (ش) : تخصصه .

(٦) في (ش) و (غ) : ونحو .

الماضي كأنه قال : مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ . أي : أمرُ يومِ الدين ، على طريقة قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ ﴾^(١) فيكون كـ « خالق السماوات » ، ويؤيده قراءة أبي حنيفة^(٣) : ﴿ مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٤) بلفظ الفعل ، فيكون صفة مضافة إلى غير معمولها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الاستمرار المفيد لتخصيص المضاف نحو قولك : « مررت بضاربك » أي : المعروف بضربك كصاحبك . أو الماضي . وقيل : « مالك يوم الدين » نكرة جرت على الله تعالى^(٥) على وجه^(٦) البدل ، والأول أولى .

قال نجم الدين : « والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة أشياء : اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله كما يجيء^(١) . واسم // المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يسم فاعله ، أو إلى المنصوب المفعول . والصفة المشبهة المضافة إلى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظاً . والمختلف فيه هل هو لفظي ، أو معنوي ثلاثة أشياء :

إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إلى صفته . أو ما ظاهره أنه صفة مضافة إلى موصوفها . وإضافة أفعال التفضيل بمعنى « من » .

أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافةً لفظيةً فهي مبنية على عملهما^(٢) في محل المضاف إليه رفعاً ، أو نصباً ؛ لأنه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة . والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي ، فتكون الإضافة كلا إضافة . وهو المراد بالإضافة اللفظية . وأما الصفة المشبهة فهي أبداً جائزة العمل بإضافتها أبداً لفظيةً نحو : « زيدٌ حسن الوجه »^(٣) .

(١) سقطت من (أ) : أصحاب النار .

(٢) الأعراف : ٤٤ .

(٣) الإمام فقيه الملة ، عالم العراق ، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي ، الكوفي ، ولد سنة ٨٠هـ في حياة صغار الصحابة ، ورأى أنس ، وروى عن عطاء والشعبي ، وعنه إبراهيم بن طهمان ، وحمزة والزيات ، وزفر ، ومحمد بن الحسن ، والقاضي أبو يوسف . قال ابن المبارك : أبو حنيفة أفقه الناس . وقال الشافعي : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة . توفي شهيداً مسقياً في سنة ١٥٠هـ . ينظر : تاريخ البخاري ٨/٨١ ، وتاريخ بغداد ١٣/٣٢٣ ، وفيات الأعيان ٥/٤١٥ ، وسير أعلام النبلاء ٦/٣٩٠ .

(٤) تنظر : هذه القراءة في الكشاف ١/٥٤ ، وروح المعاني ١/١٣٨ .

(٥) في (غ) : سبحانه بدل (تعالى) .

(٦) في (غ) : على سبيل وجه .

(١) في (ش) : تجيء .

(٢) في (غ) : عملها .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٩ .

واعلم أن اسم الفاعل والمفعول يعملان الرفع في فاعلهما السبي مطلقاً سواء كانا^(١). بمعنى الماضي ، أو بمعنى^(٢) الحال ، أو الاستقبال ، أو كان للإطلاق المستفاد منه الاستمرار . فإضافتهما^(٣) لفظية دائماً نحو^(٤) : « ضامر البطن » ، « ومؤدب الخدام » ، « ومسود الوجه » ، و « ضامر بطنه » ، و « مسود وجهه » ، و « مؤدب خدامه » .

ويعملان أيضاً في فاعلها غير السبي الرفع مطلقاً ، لكن لا يضافان إليه نحو : « مررت برجل نائم في داره عمرو ، ومضروب على بابه بكر » ؛ لأنه لا ضمير فيه يصح انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها ، فتبقى^(٥) بلا مرفوع في الظاهر .

وأما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به فيشترط كونهما بمعنى الحال ، أو^(١) الاستقبال ، أو الإطلاق المفيد للاستمرار الذي لا يقصد به تعرف المضاف ، أو تخصصه^(٢) بالشهرة ، فتكون^(٣) إضافتها [إليه مع ذلك الشرط لفظية ؛ لأنها مبنية على العمل .
وأما إذا كان بمعنى الماضي فإضافتهما]^(٤) معنوية ؛ لعدم العمل إلا عند الكسائي^(٥) .

والدليل على كونها معنوية قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا ﴾^(٦) جعل « فاطر و جاعل » صفتين للمعرف^(٧) . أعني : الجلالة ؛ و لأن ملابسة المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الماضي ، واشتهرت فيصح أن يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزید حين اشتهر بمملوكيته . وأما الحال فلم يتم حصوله . والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعين المضاف بها أو^(٨) يتخصص . وأما الذي

(١) في (ش) : كان .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) : فإضافتهما إليه .

(٤) في (ش) و (غ) : نحو زيد ضامر البطن .

(٥) في (ش) و (غ) : فيبقى .

(١) في (ش) : و .

(٢) في (غ) : تخصصه .

(٣) في (ش) : فيكون إضافته .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢/٢٥٢ و شرح التصريح ١/٦٨٠ .

(٦) فاطر : ١ .

(٧) في (أ) : المعروف .

(٨) سقطت من (غ) .

بمعنى الاستمرار فيصح أن تكون^(١) إضافة محضة كما يصح أن تكون غير محضة ؛ لأنه وإن كان مشابهاً للمضارع لفظاً ومعنى إلا أن^(٢) استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصح تعيينه ، أو تخصصه^(٣) . قال سيبويه : « تقول : « مررت بعبدالله ضاربك » كما تقول : « مررت بعبدالله صاحبك » أي : المعروف بضربك »^(٤) . فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم الفاعل في محل المحرور نصباً كما في « صاحبك » . قال الله^(١) تعالى : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ^(٣) ﴿٤﴾ .

وأما المصدر بإضافته^(٥) إلى معموله^(٦) معنوية ، فيختص المصدر ، أو يتعرف بإضافته إلى فاعله أو مفعوله ؛ لاشتهاره كاختصاص الغلام برجل ، وتعرفه بزيد^(٧) .
قوله : (وَلَا تُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا فِي اللَّفْظِ) . يعني : بحذف التنوين ، أو نوني التثنية والجمع نحو : « ضاربُ زيدٍ ، و مُعْطَى الأجرِ ، وضارباً زيدٍ ، ومكسُو الفِرَاءِ » .
أو بحذف التنوين من المضاف ، والضمير من المضاف إليه ، واستتاره في الصفة ، أو بحذف الضمير من المضاف إليه [واستتاره في الصفة]^(٨) لا غير^(٩) .

(١) في (ش) : يكون .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : تخصصه .

(٤) ينظر الكتاب ٤٢٨/١ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : الحكيم .

(٧) في (غ) : أكمل الآية : (شديد العقاب) .

(٨) غافر : ١ - ٣ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) سقطت من (ش) .

(٧) هذا مذهب الجمهور . وذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر لمفعوله أو منصوبه لفظية فلا تعرف .

ينظر : شرح التسهيل ٩١/٣ ، والارتشاف ٤/١٨٠٥ ، وشفاء العليل ٢/٧٠٤ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) هذا في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين ، والصفة المشبهة ، فقد يكون في المضاف والمضاف إليه معاً نحو :

« زيدٌ قائمٌ الغلام ، ومؤدّبُ الخدام ، وحسن الوجه » ، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه =

= بحذف الضمير ، واستتاره في الصفة ، وقد يكون في المضاف وحده كـ « قائمٌ غلامه ، ومؤدّبُ خدامه ، وحسن

وجهه » عند من جوز ذلك . وقد يكون في المضاف إليه وحده كـ « القائم الغلام ، والمؤدّب الخدام ، والحسن الوجه » .

ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٥ .

// وإنما قيل: إن اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ؛ لأن التخصيص لم^(١) يحصل بإضافة ١/٥١ « ضارب » إلى « زيد » ، بل كان حاصلًا لـ « ضارب » من « زيد » حالة النصب ، بلا تفاوت في نصبه وجره .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ») . أي : من جهة أنها لا تفيد تعريفاً حازت هذه المسألة . أي : وصف النكرة بالمضاف إلى المعرفة^(٢) .
(وَامْتَنَعَ « بَزِيدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ») . أي : وامتنع وصف المعرفة بالمضاف إلى المعرفة إضافة لفظية .

ومن جهة أنها تفيد تخفيفاً (جَازَ « الضَّارِبَا زَيْدٍ ») ؛ لحصول التخفيف بحذف النون .
(وَامْتَنَعَ : « الضَّارِبُ زَيْدٍ ») ؛ لعدم التخفيف ؛ لأن التنوين في المضاف سقط للألف واللام ، لا لأجل الإضافة .
وقد جاء بعض الأسماء مؤولاً باسم الفاعل فكان إضافته لفظية كقوله^(١) :

بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

أي : مقيد للأوابد .

قوله : (خِلَافًا لِلْفَرَاءِ) . قال المصنف : « أجاز الفراء^(٢) ذلك إما لأنه توهم أن « لام » التعريف دخلها بعد الحكم بإضافتها ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثم عُرف باللام . وإما لأنه قاسه على « الضارب الرجل ، والضاربك » ، فإنه جاز^(٣) الإضافة فيها مع عدم

(١) في (غ) : لا .

(٢) لأن الإضافة هنا لو أفادت التعريف لوجب أن يكون « حسن الوجه » معرفة ، فيمتنع جريه صفة على النكرة .

ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٥٩٧ .

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩ ، وإصلاح المنطق ٣٧٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٦٦ ، ولسان العرب

(قيد) ، وخرزاة الأدب ٣/ ١٥٠ ، ٤/ ٢٣٣ . وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢٠ ، واحتساب ١/ ١٦٨ ، وشرح الرضي

٢/ ٢٥٢ ، والمغني ٦٠٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢ .

وصدره : وقد أعتدي والطير في وكنائنها

والمنجرد من الخيل : الماضي في السير . والأوابد : جمع آبدة وهي الوحوش .

وأنشده على أن قيداً بمعنى مقيد ، فإضافته إلى الأوابد لفظية لم تكسبه تعريفاً ؛ ولهذا وقع نعتاً لـ « منجرد » .

(٢) ينظر : الأصول ٢/ ١٤ ، والمفصل ١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٢ ، وشرح الوافية ٢٤٩ ، وشرح الكافية

للرضي ٢/ ٢٥٥ ، والوافية ١٥٧ ، وشرح التصريح ١/ ٦٨٦ ، وجمع الهوامع ٢/ ٤١٨ .

(٣) في (ش) : أجاز .

التخفيف فليَجُرَّ في هذا»^(١) . قال : « وكلا الأمرين غير مستقيم . أما قوله : لام التعريف دخلها بعد الحكم بإضافتها فرجم بالغيب . ومن أين له ذلك ، ونحن نحكم بالظاهر ؛ لأننا نرى « اللام » سابقة حساً على الإضافة . والإضافة في الظاهر ما أتت إلا بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام . وأما قياسه على « الضارب الرجل » فليس بوجه ؛ لأن : « الضارب الرجل » محمول على ما حصل فيه التخفيف في المضاف إليه بحذف ضميره واستتاره في الصفة ، وهو « الحسن الوجه »^(٢) الذي الجر فيه مختار لما كان « الحسن الوجه » بالنصب محمولاً على « الضارب الرجل » لتصح إضافة الصفة إليه ؛ لأنه لا يصح إضافتها إلى مرفوعها قبل تشبيهه بالمفعول ؛ لأنه هو هي في المعنى . ولا يضاف الشيء إلى نفسه ، فكما شبه « الحسن الوجه » في النصب بـ « الضارب الرجل » — مع أن حقه الرفع لتصح إضافة الصفة إليه — شبه « الضارب الرجل » على سبيل التقاص في الجر بـ « الحسن الوجه » مع أن حقه النصب .

وأما قياسه على « الضاربك » فلا يجوز ذلك ؛ لأن في « الضاربك » قولين :

أحدهما : أنه ليس بمضاف ، بل « الكاف » منصوب على أنه مفعول^(١) . فقياس الفراء عليه حينئذ^(٢) مندفع من أصله .

والثاني ، أنه مضاف^(٣) إلا أنه حمل في صحة الإضافة على « ضاربك » ، فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف ؛ لأن الضمير المتصل فيه يناهي التنوين ؛ لأنه في حكم تنمة الأول . والتنوين مشعر بتمام الأول فَحُذِفَ التنوين لأجل الضمير ؛ لئلا يكون الضمير^(٤) متصلاً منفصلاً . وأضيف

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٥٩٨/٢ .

(٢) أصله : « الحسن وجهه » بالرفع ، فلما أرادوا الإضافة قصداً للتخفيف حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجيء باللام في المضاف إليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفاً بالضمير ، ثم نصبوا أولاً ما قصدوا جعله مضافاً إليه تشبيهاً للفاعل بالمفعول فقيل : « الحسن الوجه » كما يقال : « الضارب الرجل » لتصح الإضافة إليه ؛ لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافة الوصف إلى موصوفه ؛ إذ الرفع من الصفات نعت للمرفوع ، بخلاف الناصب مع المنصوب فنحو : « زيد ضاربٌ غلامه عمراً » الضارب هو الغلام دون عوروه . ينظر : شرح الرضي ٢٥٦/٢ .

(١) وبه قال الأحفش وهشام . ينظر : شرح المفصل ١٢٤/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٤/٢ ، وشرح التصريح ٦٨٦/١ ، وأوضح المسالك ٩٠/٣ - ٩١ .

(٢) في (غ) : الفراء حينئذ عليه .

(٣) وبه قال الرماني . ينظر : شرح التصريح ٦٨٦/١ ، وجمع الهوامع ٤١٨/٢ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

« ضارب » إلى الضمير من غير نظر إلى التخفيف ، فَحُمِلَ « الضاربك » عليه ، وأضيف بلا تخفيف ؛ لأنهما من باب واحد لا فرق بينهما إلا اللام^(١) .

قوله : (وَضَعَفَ :

الواهبُ المائة الهجانَ وعَبْدِهَا) عُوذًا تُزَجِّي خلفها أطفالها^(٢)

الهجان^(١) : البيض تطلق على الواحد والمجموع . وعبدها : العبد الذي يرعاها .
والعُوذُ^(٢) : جمع عائد ، وهي الحديثة النتاج ، تُزَجِّي^(٣) : تسوق .

هذا من حجج الفراء في الظاهر ؛ لأنه قد عطف « عبدها » على « المائة » ، فكأنه قال : « الواهب عبدها » . وهو مثل : « الضارب زيد » . ويجاب بأنه يهتمل في التابع ما لا يهتمل في المتبوع . ألا ترى أنه يجوز « رَبُّ شاةٍ وَسَخْلِيَّتِهَا بدرهم^(٤) » . و « رب » لا تدخل على المضاف إلى الضمائر . ونحو « يا زيدُ والحارثُ » ، و « يا » لا تدخل على ذي اللام .

ثم // اعلم أن اسم الفاعل والمفعول^(٥) المضافين إلى منصوبهما الأجنبي إن كانا مجردين عن « اللام » ، ووليتهما ظاهر كانت إضافتهما إليه جائزة لا واجبة نحو : « ضارب زيد ، وزيداً » . وإن وليهما الظاهر وهما مُعَرَّفان جازت الإضافة إذا كانا مثنيين أو مجموعين بالواو والنون لحصول التخفيف نحو : « الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيد » . وكذا تجوز إضافتهما إلى المُعَرَّف باللام أو^(٦) ما في حكمه وإن لم يكونا مثنيين ولا مجموعين [بالواو والنون]^(٧) نحو : « الضارب الرجل ،

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢ / ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ . والخالدي نقله عن الرضي ، يتضح ذلك في موافقته في تصرفه الكثير في هذا النقل .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٧٩ ، والكتاب ١ / ١٨٣ ، والمقتضب ٤ / ١٦٣ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٤١٤ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٥٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٨٦ .
والشاهد فيه قوله : « وعبدها » حيث عطفه على « المائة » ، فكأنه قال : « الواهب عبدها » ، فهو مثل « الضارب زيد » . ويجاب عنه بأنه يهتمل في التابع ما لا يهتمل في المتبوع .

(١) ينظر : اللسان (هجن) ٤٢ / ١٥ .

(٢) وسميت بهذا لأن ولدها يعوذ بها . ينظر اللسان (عوذ) ٩ / ٤٦٦ .

(٣) ينظر : اللسان (زجا) ٦ / ٢٤ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) في (غ) : واسم المفعول .

(٦) في (غ) و .

(٧) سقطت من (غ) .

والضاربات الرجل ، والضوارب الرجل ، والضارب وجه فرس غلام أخي الرجل ، وكذا^(١) :
 « الضارب الرجل وعبده » كما^(٢) مر . ولا يجوز « الضارب زيد » خلافاً للفراء كما مر .
 وإن وليهما مضمّر [جازت الإضافة]^(٣) ووجب^(٤) حذف^(٥) التنوين ، أو النون على
 الصحيح نحو « ضاربك ، وضارباك ، وضاربوك ، والضاربك ، والضاربك والضاربوك » .
 و حكى بعضهم^(٦) جواز : « ضاربُك وضاربي » في الشعر^(٧) وأنشد^(١) :

و لَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ

وقيل : بل النون^(٢) للوقاية تشبيهاً بـ « يحملني » ، وإن كان شاذاً . وقيل : الرواية :
 يحملني ، وأنشد أيضاً^(٣) :

هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُنُهُ إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

قال سيبويه^(٤) : « البيت مصنوع » . وقال المبرد : « الهاء في « الأمرونه » للسكت
 لم يحذفها إجراء للوصل مجرى الوقف ، وحركها تشبيهاً لها بـ « هاء » الضمير^(٥) .

(١) في (ش) : وكذا نحو .

(٢) في (ش) و (غ) : لما .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : يحذف .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢/٢٦٠ .

(٧) سقطت من (أ) : في الشعر .

(١) البيت من البسيط ، وهو لأبي محلم السعدي في الكامل في اللغة ١/٢١٣ ، وخزانة الأدب ٤/٢٤٧ . وبلا نسبة في

الإنصاف ١/١٢٩ ، وشرح الرضي ٢/٢٦٠ .

وصدره : ألفتي من بني ذبيان يَحْمَلْنِي .

والشاهد فيه قوله : « حاملني » حيث دخلت نون التنوين على الاسم ، وقيل : نون الوقاية ، وكلاهما شاذ .

(٢) في (غ) : التنوين .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكامل في اللغة ١/٢١٤ ، والكتاب ١/١٨٨ ، ومجالس ثعلب ١/١٥٠ ،

والمفصل ١٢١ ، وشرح المفصل ٢/١٢٥ ، وأمالي ابن الحاجب ١/٣٩١ ، والإيضاح شرح المفصل ١/٤٠٥ ، وشرح

الرضي ٢/٢٦٠ ، وخزانة الأدب ٤/٢٥١ .

والشاهد فيه قوله : « الأمرونه » حيث جمع بين النون والهاء .

(٤) قال في الكتاب ١/١٨٨ : « وزعموا أنه مصنوع » .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٢/١٢٥ ، وشرح الرضي ٢/٢٦١ .

ثم إن^(١) الضمير في نحو « ضاربك » وأخويه في محل الجر إلا عند الأخصف^(٢) وهشام^(٣) فإنه عندهما في محل النصب على أنه مفعول وحذف النون والتنوين لتضاد^(٤) بينهما وبين الضمير .
وأما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه: « إن لم يكن ذو اللام مثني أو مجموعاً بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو : « الضاربه »^(٥) ؛ لاعتباره المضمرة بالمظهر « فالضاربه » عنده كـ « الضارب زيداً » لا يجوز فيه إلا النصب . ويحتمل عنده بعد المثني والمجموع أن يكون مجروراً على الإضافة ، ومنصوباً .
وقال الرماني^(٦) والمبرد^(٧) في أحد قوليه وجار الله^(٨) : إن الضمير في الضاربك وأخويه مجرور بالإضافة .

وأما الصفة المشبهة وفي حكمها اسم الفاعل والمفعول اللزمان ، فإن كانت مجردة^(٩) ،

-
- (١) سقطت من (ش) : ثم إن .
(٢) ينظر : شرح المفصل ١٢٤/٢ ، و شرح التسهيل ٤١٤/٢ ، و شرح الكافية للرضي ٢٦١/٢ ، وأوضح المسالك ٩٠/٣ و شرح التصريح ٦٨٦/١ .
(٣) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبدالله ، الكوفي ، أخذ عن الكسائي ، وكان مشهوراً بصحته ، صنف كتاب المختصر وكتاب القياس . توفي سنة ٢٠٩هـ . ينظر : نزهة الألباء ١٢٩ ، وإنباه الرواة ٣٦٤/٣ ، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢ .
(٤) في (ش) و (غ) : للتضاد .
(٥) قال في الكتاب ١٨٣/١ : « وإذا قلت : « هم الضاربوك ، وهما الضارباك » فالوجه فيه الجر ؛ لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر ، إلا في قول من قال : الحافظو عورة العشيبة . ولا يكون في قولهم : « هم ضاربوك » أن تكون الكاف في موضع النصب ؛ لأنك لو كفت النون في الإظهار لم يكن إلا جراً . ولا يجوز في الإظهار : « هم ضاربو زيداً » ؛ لأنها ليست فيها الألف واللام » .
(٦) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني ، كان إماماً في العربية علامة في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي ، معتزلياً . أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد . صنف : التفسير ، و شرح سيبويه ، و شرح المقتضب ، ومعاني الحروف وغيرها . مات سنة ٣٨٤ . ينظر : معجم الأدباء ٧٣/١٤ ، نزهة الألباء ٢٣٢ ، وأنباه الرواة ٢٩٤/٢ ، وبغية الوعاة ١٨٠/٢ .
(٧) ينظر رأيه في شرح التسهيل ٤١٤/٢ ، و شرح الرضي ٢٦٢/٢ ، و شرح التصريح ٦٨٦/١ ، و همع الهوامع ٤١٨/٢ .
(٨) نسب له هذا القول ابن مالك في شرح التسهيل ٤١٤/٢ ، والرضي في شرح الكافية ٢٦٢/٢ ، والأزهري في شرح التصريح ٦٨٦/١ ، و السيوطي في همع الهوامع ٤١٨/٢ . لكن قال الأستاذ عبد الخالق عظيمية : — معلقاً على قول المبرد في المقتضب ١ / ٢٤٩ : « فإن قلت الضاربي والياء منصوبة » - « أجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير في « الضارباك » في موضع نصب أو جر ، ورد على الأخصف الذي جعله في موضع نصب فقط ... فللمبرد في المقتضب عدل عما قاله في نقد سيبويه » . ينظر : هامش المقتضب ٢٩٤/١ .
(٩) ينظر : المفصل ١٢١ .
(١٠) أي : من اللام .

(١) وليها ظاهر سبي مرفوع بما جاز إضافتها إليه بعدما ينصب تشبيهاً بالمفعول على ما مر. وجاز عدم إضافتها إليه سواء كان ذلك الظاهر باللام ، أو من دونها نحو: « حسنُ الوجهِ ، وحسنُ وجهه ، وحسنُ وجهه ، وحسنُ وجهِ أبي الغلام » . وأما « حسنُ وجهه^(٢) » فقيح عند سيويه^(٣) إلا لضرورة^(٤) . وإن ولي المجردة ضميرٌ بارزٌ وجب إضافتها إليه نحو : « زيدٌ حسنُ الغلام^(٥) كريمه^(٥) » . وإن ولي الصفة المعرفة باللام ظاهر سبي مرفوع بما فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا لام^(٦) ، أو مضافاً إلى ذي اللام^(٧) نحو : « الحسنُ الوجه ، والحسنُ وجه أبي الغلام » . ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بما غير سبي نحو : « مررت برجلٍ طيبٍ نومك في داره » ؛ لئلا تبقى الصفة بلا^(٨) مرفوع بما في الظاهر .

[إضافة الموصوف إلى الصفة]

قوله : (ولا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ ، ولا صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا [ومِثْلُ : « مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَجَانِبُ الْعَرَبِيِّ ، وَصَلَاةُ الْأُولَى ، وَبَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ » مُتَأَوَّلٌ . ومِثْلُ : « جَرْدُ قَطِيفَةٍ وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ » مُتَأَوَّلٌ]^(٩)) .

اعلم أن الاسمين الجائز إطلاقهما^(١٠) على شيء واحد إن كان الأول مسمى والثاني اسماً ، أو كان الأول عاماً والثاني خاصاً جاز إضافة الأول إلى الثاني^(١١) . أما في العام فبلا تأويل إلا في لفظي « الحيّ » و « الاسم » . وأما في المُسَمَّى فبتأويل .

(١) سقطت الواو من (أ) .

(٢) هنا أضيفت إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها وهو قبيح عند سيويه .

(٣) قال في الكتاب ١/١٩٩ : « وقد جاء في الشعر : حسنةٌ وجهها ، وذلك رديء ؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف

واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام » .

(٤) في (ش) و (غ) : للضرورة .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : ذا اللام .

(٧) في (غ) : لام .

(٨) في (ش) : (بغير) بدل (بلام) .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٥ .

(١٠) في (ش) : إطلاقها .

(١١) في (غ) : كرر إلى .

فمثال إضافة العام الذي لا يحتاج إلى تأويل نحو : « كُلُّ الدراهم ، و عَيْنُ زيدٍ ، و طُورُ سَيْنَاءَ ، و يَوْمُ الأحد ، و كتابُ المِفْصَلِ ، و بلدُ بَغْدَادِ » . وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص .

وإضافة المسمى : نحو إضافة الاسم إلى اللقب كـ « سَعِيدُ كرز » ، و « ذُو ، ^(١) وذات » مضافين إلى المقصود بالنسبة نحو : « ذَا صَبَاحٍ ، وذات يَوْمٍ » . // وكذا لفظ « اسم » المضاف إلى ١/٥٢ المقصود بالنسبة كـ « اسْمُ السَّلَامِ » ، و « اسْمُ الشَّيْبِ » ، و لفظ « الحَيِّ » كذلك نحو : « قَالَهُنَّ حَيٌّ رَبَّاحٍ ^(٢) » . والتأويل أنه إذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ؛ لأنه أبين وأشهر . وجاز إضافة الاسم إلى اللقب بتأويل الاسم بالمدلول ، واللقب باللفظ ؛ لأنه قد يُطلق اللفظ ويراد به المدلول نحو : « جَاءَنِي زيد » ، وقد يُطلق ويراد به اللفظ نحو : « كَتَبْتُ زيداً » . وقريب ^(٣) من هذا تأويل « ذَا ، وذات » . وأما « حَيٌّ زيدٍ » فتأويله : شخصه الحي ، فكأنك ^(٤) قلت : « شخص زيد » ، وذكر لفظ « حَيٌّ » مبالغةً وتأكيذاً . فمعنى « حَيٌّ زيد » أي : المشار إليه عينه وذاته لا غيره ، فإذا قلت : « فَعَلَهُ حَيٌّ زيدٍ » فكأنك قلت : فعله بنفسه ، وهو حي موجود ، لا أنه نُسِبَ إليه الفعل وهو معدوم . و « هذا حَيٌّ زيدٍ » أي : هو بعينه حياً قائماً لا ريب فيه . ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى : « ذاته ، وعينه » ، وإن كان المشار إليه ميتاً . قال ^(٥) :

يَاقِرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ حُوَيْلِدٍ قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الإِحْمَاقِ

و أما لفظ « اسم » في قوله ^(٦) :

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

فمعناه : لفظه الدال عليه ، وكلمته . يعني : سلام عليكم .

(١) في (ش) : أو .

(٢) عن الأخفش أنه سمع أعرابياً يقول في أبيات : « قَالَهُنَّ حَيٌّ رَبَّاحٍ » . ينظر : المفصل ١٣٢ .

(٣) في (ش) : قربت .

(٤) في (ش) : وكأنك .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لَجَبَّارِ بنِ سُلَمَى في سَمَطِ اللَّالِئِ ٥٤ ، وخرزانة الأدب ٣١٠/٤ ، وهو بلا نسبة في الخصائص

٢٨/٣ ، والمفصل ١٣١ ، وشرح المفصل ١٣/٣ ، وأمالِي ابنِ الحَاجِبِ ٤٤٣/١ ، وشرح الرضِي ٢٧٠/٢ .

وَقُرٌّ : مرخم « قُرَّة » . والإِحْمَاقُ : مصدر أَحْمَقَ الرجلُ : إذا وُلِدَ له ولد أَحْمَقُ .

والشاهد فيه قوله : « حَيٌّ حُوَيْلِدٍ » حيث أقحم اسم « حَيٌّ » للتأكيد ، وهو بمعنى ذاته وعينه .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٤ والأغاني ٤٠/١٣ ، والخصائص ٢٩/٣ ، والمنصف ١٣٥/٣ ،

والخرزانة ٣١٢/٤ ، وهو بلا نسبة في أمالي الزجاجي ٦٣ ، والمفصل ١٢٩ ، وشرح الرضِي ٢٧١/٢ .

والشاهد فيه قوله : « اسم السلام » على أن لفظ « اسم » مقحم على ما شرحه الخالدي .

و « اسم الشيب » : صوته ؛ إذ الاسم هو اللفظ ، والصوت . والمسمى هو مدلول ذلك^(١) اللفظ ، والصوت . و « اسم^(٢) السلام » من باب « عين زيد » ؛ لأن « السلام » لفظ . وإن كان الأول من الاسمين الجائز إطلاقهما على شيء واحد موصوفاً ، والثاني صفة ، أو العكس : فالكوفيون^(٣) جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس . واستشهدوا للأول بنحو : « مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وصلاة الأولى ، وبقلة الحمقاء » . ولثاني بنحو^(٤) : « جردٌ قطيفة ، وأخلاق ثياب » . وقالوا إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في : « جرد قطيفة » ، أو بحذف اللام كما في : « مسجد الجامع » ؛ إذ أصلها^(٥) : « قطيفة جردٌ ، والمسجد الجامع » . وهذه الإضافة عندهم^(٦) تُعرّف المضاف ، أو تخصصه ؛ لأن مدلول المضاف والمضاف إليه واحد هنا فتقول : « هذا مسجدُ الجامع الطيبُ » . والبصريون^(٧) قالوا : لا يجوز^(٨) إضافة الموصوف إلى صفته ، ولا العكس ؛ لأن الموصوف والصفة واقعان على شيء واحد . فهو إضافة الشيء إلى نفسه ، ولأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب .

وتأويل هذه الأمثلة عند البصريين: أن الموصوف محذوف ، أي : « مسجد الوقت الجامع ، وذلك الوقت يوم الجمعة » كأن هذا الوقت جامع للناس في مسجده للصلاة . و « بقلة الحبة الحمقاء » ، وإنما نُسبت إلى الحمق لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام . و « جانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى » . قال نجم الدين : « أي : أول ساعة بعد زوال الشمس »^(٩) . ويتأولون « جرد قطيفة » بأن المعنى : شيء جردٌ ، أي بالٍ ، ثم حذف الموصوف

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : فاسم .

(٣) الإنصاف ٤٣٦/٢ ، واللباب ٣٩١/١ ، والإيضاح شرح الفصل ٤١٥/١ ، وشرح الوافية ٢٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢ ، والارتشاف ١٨٠٦/٣ ، وشرح التصريح ٦٨٩/١ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : أصلهما .

(٦) كررها في (غ) .

(٧) الإنصاف ٤٣٦/٢ ، والإيضاح شرح الفصل ٤١٥/١ ، وشرح الوافية ٢٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢٧٣/٢ ، والارتشاف ١٨٠٦/٣ ، وشرح التصريح ٦٨٩/١ .

(٨) في (غ) : لا تجوز .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٢٧٤/٢ .

وهو « شيء » ، وأضيفت صفته إلى جنسها للتيين ؛ إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة^(١) ومن غيرها . فالإضافة بمعنى « من » كإضافة « خاتم » إلى « فضة » .

قوله : (ولا يُضَافُ اسْمٌ مُمَثِّلٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ كَمَا « لَيْثٌ ، وَأَسَدٌ ، وَحَبْسٌ ، وَمَنْعٌ ») ، و« شحط النوى ، وكل الجميع ، وجميع الكل » . هذا ن تماثلان في العموم . وقوله : (لَيْثٌ أَسَدٌ ، وَحَبْسٌ مَنْعٌ) تماثلان في الخصوص إلا أن « لَيْثٌ » : عين ، و« حبس » : معنى .

و^(٢)الفراء^(٣) يميز إضافة أحدهما إلى الآخر . ومنعه غيره ؛ لأنه^(٤) لا فائدة في إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ الشيء // لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص .

ب/٥٢

قال نجم الدين: « والإِنصافُ أنْ مِثْلُهُ كَثِيرٌ لَا يُمْكِنُ دَفْعُهُ كَمَا فِي النَّهْجِ^(٥) : « لنسخ الرجاء منهم شفقات^(٦) وَحَلْهَمٌ » ، وقوله^(٧) : « ورخاء الدعة^(٨) ، « و سكَائِكُ الْهَوَى »^(٩) »^(١٠) . قال : « ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة^(١١) » .

[إضافة اسم التفضيل]

واختلف في إضافة أفعل التفضيل إلى من فضّل عليه موصوفه ، أي إضافته بالمعنى الأول^(١٢) من معنييه المذكورين في بابه نحو : « زيدٌ أفضل الناس » ، فعند ابن السراج^(١٣) وعبدالقاهر^(١٤)

(١) في (غ) : (اللفظية) بدل (القطيفة) .

(٢) في (ش) و (غ) : فالفراء .

(٣) والكوفيون . ينظر : الإنصاف ٤٣٦/٢ ، وشرح الرضي ٢٧٤/٢ ، وشرح التصريح ٦٨٩/١ ، والنجم الناقب ٥٤١/١ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : نهج البلاغة ص ١١٠

(٦) في (غ) : بشفقات .

(٧) في (غ) : وقولهم .

(٨) ينظر : نهج البلاغة ص ٨٢ .

(٩) ينظر : نهج البلاغة ٢٦ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية ٢٧٥/٢ .

(١١) ينظر : شرح الكافية ٢٧٥/٢ .

(١٢) أفعل التفضيل في حال الإضافة على ضربين : أحدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دل عليها لفظ المضاف إليه . وثانيهما لا يراد به ذلك . والأول هو الذي عناه الخالدي . ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٧٦/٢ .

(١٣) الأصول ٨/٢ .

(١٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٨٨٤/٢ .

وأبي علي^(١) والجزولي^(٢) : أنها لفظية لكونها بمعنى « من » . والجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول « أفعل » كما لو ظهر « مِنْ » فهو كاسم فاعلٍ مضاف إلى مفعوله^(٣) .
ومذهب سيبويه^(٤) أن إضافة التفضيل معنوية مطلقاً .

قوله : (بِخِلَافٍ : « كُلُّ الدَّرَاهِمِ ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ » [فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ])^(٥) .

يريد بـ « الشيء » شيئاً معيناً كـ « زيد^(٦) ، و عمرو » ، وإلا فـ « الشيء » أعم من العين ، يعني أن إضافة « كل » إلى « الدراهم » إضافة عامٍ إلى خاص ، وليست كإضافة « ليث » إلى « أسد » فتجوز . وكذلك إضافة « عين » إلى « زيد » ، أو غيره .

[حذف المضاف]

اعلم^(٧) أن من أحكام الإضافة جواز حذف المضاف إذا أمن اللبس . قال تعالى : ﴿ وَسَكَلِ

الْقَرْيَةَ^(٨) ﴾^(٩) أي : أهل القرية . وقال^(١١) الشاعر^(١٢) :

فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلِيَّ فَإِنِّي طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا

أي : ابن حذيم . وقال^(١٣)^(١٤) :

(١) ينظر : الإيضاح العضدي ٢١٢ .

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣١ .

(٣) في (غ) : مفعول .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٠٤/١ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٦ .

(٦) سقطت الواو من (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : واعلم .

(٨) تمام الآية في (غ) : التي كنا فيها .

(٩) يوسف : ٨٢ .

(١٠) في (ش) : (أهلها) ومن غير (القرية) .

(١١) في (ش) و (غ) : (وقوله) وبدون (الشاعر) .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١١١ ، والمستقصى ٢٢٠/١ ، ومجمع الميداني ٤٤١/١ ،

ولسان العرب (نطس ، حذم ، إلى) ، وخزانة الأدب ٣٤٢/٤ . وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٣٨ ، ١٣٢٧ ،

والخصائص ٤٥٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٣ ، وشرح الرضي ٢٨٣/٢ .

والنطاسي : العالم الشديد النظر في الأمور . وابن حذيم : رجل من تيم الرباب ، كان أطب العرب .

والشاهد فيه قوله : « حذيم » حيث حذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه والتقدير : « ابن حذيم » .

(١٣) في (ش) و (غ) : وقوله .

(١٤) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٦٤٧/٢ ، والمفصل ١٣٧ ، وشرح المفصل ٢٣/٣ ، ولسان العرب ٢٤٨/٥

وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٣٢٧ والمقرب ٢١٤/١ . =

عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

أي : ابن هوبر . فإذا حذف المضاف فالأولى والأشهر قيام المضاف [إليه مقام المضاف]^(١) في الإعراب كما في الآية والبيتين .

وقد يترك المضاف إليه عند سيبويه^(٢) على إعرابه إن كان المضاف معطوفاً على مثله مضافاً إلى شيء كما يقال في المثل : « ما كلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ ، ولا بِيضَاءَ شَحْمَةٍ »^(٣) . أي : ولا كل بِيضَاءَ^(٤) .

[حذف المضاف إليه]

ومن أحكامها حذف المضاف إليه . فإن كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة كـ « قبل ، وبعد ، وخلف ، وأمام » ، أو مشبهاً به كـ « غير^(٥) ، وحيث » ، ولم يعطف على ذلك [المضاف مضافٌ آخر إلى مثل ذلك]^(٦) المحذوف بُني المضاف على الضم ، وتُسمى الظروف الغايات . ومنها « قط ، وعوض ، ومنذ ، وحيث » كما يجيء في الظروف المبنية [إن شاء الله]^(٧) . وإن عطف على المضاف مضاف آخر على ما ذكر نحو قوله^(٨) :

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

= وابن هوبر : هو يزيد بن هوبر الحارثي قتل في يوم الكلاب الثاني .

والشاهد فيه قوله : « هوبر » والأصل : ابن هوبر . فحذف المضاف .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) . وكررها في (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٦٦/١ .

(٣) سبب المثل أن هند بنت عوف البجليه كانت تحت ذهل بن ثعلبة بن عكابة ، فولدت له عامراً وشيبان ، ثم هلك عنها ،

ثم انصرفا إلى قومهما ، وكان لهما مال عند عمهما قيس ، فوجداه قد أتواه ، فوثب عامر فجعل يخنقه فقال له : يا ابن

أخي دعني فإن الشيخ متأوه ، فذهب قوله مثلاً . ثم قال : ما كلُّ بِيضَاءَ شَحْمَةٍ ، وكلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ « يعني : أنه وإن أشبه

أباه خلُقاً فلم يشبهه خلُقاً . فذهب قوله مثلاً : ينظر : مجمع الأمثال ٢٨٢/٢ ، والكتاب ٦٦/٢ .

(٤) في (ش) : ولا كل بِيضَاءَ شَحْمَةٍ .

(٥) سقطت من (غ) : كغير .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) البيت من المنسرح ، وهو للفَرَزْدَقِ في ديوانه ٢١٥/١ ، والكتاب ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وشرح المفصل ٢١/٣

وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، وخرزانه الأدب ٣٧١/٤ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب

٢٩٧ ، وشرح الرضي ٢٨٧/٢ .

وصدره : يا من رأى عارضاً أُسْرُ به .

والشاهد فيه قوله : « بين ذراعي وجهه الأسد » على أن أصله : بين ذراعي الأسد وجهه الأسد . فحذف المضاف إليه

الأول على نية لفظه ؛ ولهذا لم بين المضاف ولم ينون .

وقوله^(١) :

إِلَّا عُلالَةً أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

لم^(٢) يبدل من المضاف إليه تنوين . ولم يُبين المضاف ؛ لأن المضاف إليه كالباقى .

وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ، ولا عطف عليه ما ذكرنا وجب إبدال

التنوين من المضاف إليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾^(٣) ، ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ

بَعْضٍ ﴾^(٤) ، و « يَوْمئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ^(٥) ، وَسَاعَتِئِذٍ » .

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

ومن أحكامها الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف^(٦) ، والجار والمجرور^(٧) .

فإنه غير عزيز كقوله^(٨)^(٩) :

(١) البيت من مجزؤ الكامل ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٢٠٩ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه

٢٠٧/١ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، والشعر والشعراء ١٦٣/١ ، وشرح المفصل ٢٢/٣ ،

والخزانة ٣٧٢/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٨/٤ ، والمقرب ١٨٠/١ ، وشرح الرضي ٢٨٧/٢ .

والبداهة : أول جرى الفرس . والعلالة : جرى بعد جريه الأول . والسابح : الذي يدحو بيديه في العدو .

والنهد : العظيم . والجزارة من الفرس : رأسه وقوائمه .

ووجه الاستشهاد : على أن الأصل : إلا عُلالَةً سَابِحٍ أَوْ بداهة سَابِحٍ .

(٢) في (غ) : (ثم) بدل (لم) .

(٣) الفرقان : ٣٩ .

(٤) الزخرف : ٣٢ .

(٥) في (غ) : وحينئذٍ ويومئذٍ .

(٦) سقطت من (غ) . بل فيها (بالجار) .

(٧) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب

البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر . والصواب الجواز لوروده في الشعر ، وعليه قراءة ابن عامر :

﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ ، وهو اختيار ابن مالك . ينظر : الإنصاف ٤٢٧/٢ ،

وشرح المفصل ١٩/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٢١/١ ، وشرح التسهيل ١٤١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٤/٢ ، ٤٥ ،

وشرح التصريح ٧٣٢/١ ، والجمع ٤٣١/٢ .

(٨) في (غ) : لقوله .

(٩) البيت من السريع ، وهو لعمر بن قميئة في ديوانه ١٨٢ ، والكتاب ١٧٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٣/١ ،

والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٠/٣ ، وخزانة الأدب ٣٧٤/٤ . وبلا نسبة في الكتاب ١٩٤/١ ، والمقتضب

٣٧٧/٤ ، ومجالس ثعلب ١٥٢ ، وشرح الرضي ٢٨٨/٢ .

و « ساتيدما » جبل بين مياً فارقين وسعرت . استعبرت : بكت من وحشة الغربة ، قالها عمرو بن قميئة لما خرج مع

امريئ القيس إلى ملك الروم .

والشاهد فيه « در - اليوم - من » حيث فصل في ضرورة الشعر بين المتضافين بالظرف ، والأصل : لله در من لامها

اليوم .

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لَهِ دَرُّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا

فأضاف « در » إلى « مَنْ »^(١) ، وفصل بـ « اليوم » ، وقوله^(٢) :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ إِنْقَاضُ الْفَرَارِيْجِ

أضاف « أصوات » إلى « أواخر »^(٣) ، وفصل بقوله : « من إيغالهن بنا »^(٤) ، وبغيرهما قليل

قليل جداً كقوله :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ^(٥) وَقَدْ شَفَتْ غَلَاتِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا^(٦)

وحكى ابن الأعرابي^{(٧)(٨)} : « هذا غلامٌ - إن شاء الله - ابن أخيك » .

وقد يفصل بينهما في السعة قليلاً بالقسم نحو : « هذا غلامٌ - والله - زيدٌ » ؛ لكثرة

دوره في الكلام .

(١) في (غ) : ما .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦ ، والكتاب ١/١٧٩ ، والإنصاف ٤٣٣ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٠ ، وخرزانه الأدب ٤/٣٧٩ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٣٧٦ ، وشرح المفصل ١/١٠٣ ، ٣/٧٧ ، ٤/١٣٢ .

والإيغال: الإبعاد . والضمير للإبل . والأواخر : جمع آخرة الرحل ، وهو العود الذي في آخر الرحل يستند إليه الراكب . والميس : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب . والإنقاض : مصدر أنقضت الدجاجة إذا صوتت . والفراريج جمع فرُّوج ، وهي صغار الدجاج . يريد أن رحالهم جديدة ، وقد طال مسيرهم ، فبعض الرحل يحك بعضاً ، فيحصل مثل أصوات الفراريج من اضطراب الرحال لشدة السير .

(٣) في (ش) : الأصوات إلى الأواخر .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) : يمر على ماتستمر .

(٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣/١٣٩ ، وشرح الرضي ٢/٢٨٨ ، وخرزانه الأدب ٤/٣٨٠ .

والغلائل : جمع غليل وهو الضغن .

والشاهد فيه قوله : « شفت غلاتلٌ - عبد القيس منها - صدورها » حيث فصل بين المتضايقين بغير الظرف ، والأصل : شفت غلاتلٌ صدورها عبد القيس منها .

(٧) أبو عبدالله محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي مولاهم ، الأحول النسابة ، إمام اللغة ، لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه ، صنف : النوادر ، والأنواء ، والخليل ، وتفسير الأمثال وغيرها . مات سنة ٢٣٠هـ . ينظر : مراتب النحويين ١٤٩ ، وتاريخ بغداد ٥/٢٨٢ ، ونزهة الألباء ١٥٠ ، وأعلام النبلاء ١٠/٦٨٧ ، وبغية الوعاة ١/١١٩ .

(٨) ينظر : الإنصاف ٤٣٥/٢ ، وشرح الرضي ٢/٢٨٩ ، وشرح التصريح ١/٧٣٤ .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

قوله : // (و إِذَا أُضِيفَ الْأِسْمُ الصَّحِيحُ وَالْمُلْحَقُ بِهِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ) .
 ١/٥٣ الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة^(١): ما حرف^(٢) اعرابه صحيح ، ولو اعتل غيره .
 كـ « زيد ، وعمرو و وعد » .
 والملحق به : ما آخره^(٣) واوٌ ، أو ياءٌ قبلها^(٤) ساكن كـ « دلو ، و ظبي ، ومدعو ،
 وكرسي »^(٥) .

ومعنى إلحاقه بالصحيح : إعرابه بالحركات الثلاث ، لأن حرف العلة يخف النطق به متحرراً إذا سكن ما قبله ، كما يخف النطق به إذا سكن هو نفسه .

قوله : (كُسِرَ آخِرُهُ) . يعني : لِتُنَاسِبَ الْكُسْرَةَ « ياء » المتكلم .

قوله : (وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ ، أَوْ سَاكِنَةٌ) يعني : « ياء » المتكلم اللاحقة بالصحيح ، أو الملحق به .
 قوله : (فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا) . يعني : وإن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به ، بل كان معتلاً . فإن كان آخره ألفاً ثبتت في اللغة المشهورة الفصيحة^(٦) . وسواء كانت للتثنية كـ « مسلمي » ، أو لا كـ « فتاي ، وحُبلاي ، ومعزاي » .

قوله : (وَهَذَا يُلْغَى بِهَا لِعَبْرِ التَّشْبِيهِ يَاءً) . يعني : أنها تجيز قلب الألف التي ليست للتثنية « ياء » ، فتقول في : « قفأ : قفي » وفي « فتى : فتى » . وأما ألف التثنية فلم يغيروها ؛ لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف .

قوله : (وَ إِنْ كَانَ يَاءً [أُدْغِمَتْ]^(٨)) . أي : كان آخر^(٩) الاسم المعتل ياء^(١٠) . وذلك

(١) في (غ) : النحويين .

(٢) في (غ) : آخر .

(٣) سقطت من (ش) : (ما آخره) .

(٤) في (غ) : قبلها .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٠٩ ، وشرح الرضي ٢ / ٢٩١

(٦) ينظر : الفصل ١٤١ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦١٠ ، والإيضاح له ١ / ٤٣١ .

(٧) ينظر : الفصل ١٤١ ، وشرح المفصل ٣ / ٣٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٣١ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٤٧ .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٦ .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سقطت من (ش) .

في^(١) المنقوص نحو: « قاضي » . وفي المثني والمجموع نحو: « مُسَلِّمِيَّ ، و مُسَلِّمِيَّ » .
 قوله : (وَإِنْ كَانَ وَآوًا) . يعني : آخر المعتل . وذلك في جمع المذكر السالم رفعاً ،
 (قَلِبَتْ يَاءً) ؛ لما ذكر في التصريف من^(٢) أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسُبِقَتْ إِحْدَاهُمَا^(٣)
 بالسكون وجب^(٤) قلب^(٥) الواو « ياءً » ، وإدغام أولاهما في الثانية نحو : « جاعني مسليمي »^(٦) .
 وإذا كان قبل الياء الأولى التي أردنا إدغامها فتحة بقيت نحو « مصطفي » ، و « أعلني » في :
 « مصطفون ، وأعلون^(٧) » .

وإن كان قبلها ضمة أبدلت كسرة إن لم يؤد الإبدال إلى لبس^{(٨)(٩)} . وإن أدى إلى لبس
 ووزن بوزن كنت مُخَيَّرًا في قلبها كسرة ، و إبقائها نحو : « لِي »^(١٠) في جمع « أَلْوَى »^(١١) .
 قوله : (وَفَتِحَتِ الْيَاءُ^(١٢) لِلْسَّاكِنِينَ) .

يعني^(١٣) : فتجب « ياء » المتكلم بعد الألف ، والياء والواو المقلوبة « ياءً » لأجل الساكنين .
 وقد جاء سكونها مع الألف في قراءة نافع^(١٤) ﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾^(١٥) إما^(١٦) لأن الألف أكثر

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : أحدهما .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : قلبت .

(٦) قال في الكتاب ٣ / ٤١٤ : « وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياءً ، وصارت مدغمة فيها ،
 وذلك قولك : هؤلاء مسليمي وصالحني » . وينظر : الشافية في التصريف لابن الحاجب ٩٤ .

(٧) في (غ) : علون .

(٨) في (ش) : اللبس .

(٩) وذلك نحو : مسليمي .

(١٠) إذ يشتهبه « فُعَل » بـ « فِعَل » .

(١١) قال في اللسان (لوي) ١٥ / ٢٦٦ : « يقال : رجل أَلْوَى : شديد الخصومة » .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) قوله تعالى : ﴿ مَحْيَايَ ﴾ فتح ياءه السبعة إلا نافعاً فلقالون الاسكان ، ولورش الوجهان . و أما قوله ﴿ مَمَاتِي ﴾ فقد
 فتح ياءه نافع دون باقي القراء . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٩٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٤٥٩ ،
 والفتح الرباني ١٠٦ .

(١٥) الأنعام : ١٦٢ .

(١٦) سقطت من (ش) .

مداً من أخويه ، فهو يقوم مقام الحركة ، و إما لإجراء الوصل مجرى الوقف ، ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف^(١) .

[الأسماء الستة مع ياء المتكلم]

قوله : (وأما الأسماءُ الستةُ فـ « أَبِي ، و أَخِي^(٢) » ، وأجازَ المبردُ^(٣) : « أَخِيَّ ، و أَبِيَّ^(٤) . و تقولُ « حَمِي ، وَهَنِي ») .

هذا^(٥) حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى « ياء » المتكلم ، وهي باعتبار الإضافة على ضربين :

ضرب لا يضاف إلى مضمر ، لا « ياء » المتكلم ، ولا غيرها ، ولا يقطع عن الإضافة ، وهو « ذو » وحده . فلا كلام فيه فيما نحن فيه .

وضرب يُقطع ، ويضاف إلى مضمر ، وهو « أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك »

أما « أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك » فلها ثلاثة أحوال :

الأول^(٦) : قطعها عن الإضافة^(٧) : والأعرفُ - إذا قُطِعَتْ^(٨) - حَذْفُ^(٩) لاماتها . وقد

تجيء في لغاتها غير ذلك ، تقول على الأفصح : « هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأب » ، وكذا أخواته^(١٠) .

والثانية : إضافتها إلى غير ياء المتكلم : فالأعرفُ إذن في « أبوك ، و أخوك »^(١١) جَعَلُ

(١) ينظر : الفصل ١٤٢ ، وشرح المفصل ٣/٣٤ ، وشرح الرضي ٢/٢٩٤ ، وشرح التصريح ١/٧٣٩ .

واختار السيوطي الجواز وهو الصحيح . ينظر : همع الهوامع ٢/٤٣٦ .

(٢) في (ش) : فأخي ، وأبي .

(٣) ينظر : المقتضب ١/٢٢٧ .

(٤) في (ش) : أبي ، و أخي .

(٥) في (ش) : وهذا .

(٦) سقطت من (أ) و (غ) .

(٧) كرر في (غ) : (قطعها عن الإضافة) .

(٨) في (ش) : قطع .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦١٩ ، وشرح الرضي ٢/٢٩٩ .

(١١) في (ش) و (غ) : أخوك و أبوك .

لاميهما^(١) إعراباً^(٢)، وكذا « حم » . والأعراف في « هن » حذفتُ « لامه » تقول على الأعراف: « هذا أبوك ، وأخوك ، وحموك ، ورأيت أباك ، وأخاك ، وحماك ، ومررت بأبيك ، وأخيك وحميك »^(٣) ، وكذا إذا أضفتها إلى الظاهر . وتقول في « هن » على الأعراف: « هذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك » .

الثالثة : إضافتها إلى « ياء » المتكلم : فقال الجمهور^(٤) يجب حذف لاماتها ، فتقول : « هذا أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني . ورأيت أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني . ومررت بأبي ، وأخي ، وحمي ، وهني » . والإعراب تقديري .

وأجاز المبرد ردَّ لاماتها جميعاً^(٥) كما // نقل عنه ابن يعيش^(٦) ، وابن مالك^(٧) . وفي نقل الزمخشري^(٨) ، وابن الحاجب^(٩) عن المبرد رد اللام في « الأب ، والأخ » فقط^(١٠) . فعلى النقل الأول تقول : « أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني » . [وعلى النقل الثاني : « أبي ، وأخي ، وحمي ، وهني »]^(١١) .

وشبهة المبرد قول الشاعر^(١٢) :

قَدَرُ أَحَلِّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَ أَيْ مَالِكِ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ

(١) في (غ) : لا ماتها .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٩٩/٢ .

(٣) جاءت في جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : (أو) بدل (و)

(٤) ينظر : الفصل ١٤٢ ، وشرح الفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦١٥ ، وشرح التسهيل ٣/١٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/٢ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح الفصل ٣٦/٣ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣/١٤٨ .

(٨) ينظر : الفصل ١٤٣ .

(٩) ينظر : الكافية ١٢٧ .

(١٠) وهذا هو الذي ذكره في المقتضب ١/٢٢٧ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) البيت من الكامل ، وهو للمؤرَّج السُّلَمِيّ في خزانة الأدب ٤/٤٢٦ ، وهو بلا نسبة في الفصل ١٤٣ ، وشرح الفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦١٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٠٢ ، وشرح التسهيل ٣/١٤٨ ، وشرح الرضي ٢/٢٩٩ ، ومغني اللبيب ٦٠٩ .

وذو المجاز : سوق كانت في الجاهلية للعرب .

والشاهد فيه قوله : « وأبي » حيث رد لام « أبو » في حالة الجر إلى الواو ، ثم قلبها إلى الياء ، ثم أدغمها في ياء المتكلم . وهذا جائز عند المبرد .

و أجيب بأنه يحتمل أن يكون جمعاً لـ « أب » مضافاً إلى الياء ؛ إذ يقال في « أب » :
« أبون » قال (١) :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا بَكَينَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَيِّنَا

كما قيل في « أخ » : « أخون » (٢) قال (٣) :

و كُنْتُ لَهُمْ كَشْرَ بَنِي الْأَخِينَا

والمذهب لا يثبت بالمحتملات

و أما « فوك » فحالاته أيضاً ثلاث :

الأولى : قطعه عن الإضافة . فيجب إبدال الواو ميماً ؛ لامتناع حذفه ، وإبقائه . أمّا الحذف فلثلاثا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد ، ولا يجوز ؛ لأن الإعراب إنما يدور على آخر الكلمة ، فلا يدور على كلمة آخرها أولها . وأما الإبقاء ، فلأدائه منوناً إلى اجتماع الساكنين (٤) . فتقول : « هذا فمٌ ، ورأيت فمًا ، ومررت بفم » ، وفتح الفاء أفصح (٥) من ضمها ، وكسرها (٦) . الثانية : إضافتها إلى « ياء » المتكلم . فأشهر اللغتين فيه ردُّ عينه ، وقلبها « ياءً » ، وإدغامها في « ياء » المتكلم تقول (٧) : « هذا فييٌ ، ورأيت فييً ، ومررت بفِييً » ؛ لأن الياء من حروف المد يشبه الكسرة من الحركات . واللغة الثانية (٨) فيه (٩) : « فمي » بإبقاء الميم بدلاً من عينه المحذوفة .

(١) البيت من المتقارب ، وهو لزياد بن واصل السلمي في شرح أبيات سيبويه ١٩٢/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣٢/٤ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٤/٢ ، والخصائص ٣٥٦/١ ، والمحتسب ١١٢/١ ، وشرح المفصل ٣٧/٣ ، وشرح التسهيل ٩٧/١ ، وشرح الرضي ٣٠٠/٢ .

والشاهد فيه قوله : « الأيينا » على أن الأب يجمع على « الأيين » على حد جمع المذكر السالم .

(٢) في (ش) : كما قيل « أخ » في « أخون » .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعقيل بن عُلفة المري في خزانة الأدب ٤٣٦/٤ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ١٧٤/٢ ، والبيان والتبيين ١٨٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠١/٢ . والرواية فيها : وكننت له .

وصدره : وكان لنا فزارة عمّ سوء

والشاهد فيه قوله : « الأخين » على أن أحاً يجمع على « أخين » جمع مذكر سالم .

(٤) في (غ) : ساكنين .

(٥) في (ش) و (غ) : فيه أفصح .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٩٥ / ٢ .

(٧) في (ش) : فتقول .

(٨) في (غ) : الثالثة .

(٩) سقطت من (ش) .

وكذا « فمه ، وفم زيد » . واللغة الأولى أصح وأفصح^(١) ؛ لأنه لا حاجة عند الإضافة إلى إبدال عينه ميماً ؛ لأنه لا تنوين^(٢) هناك ، فلا ساكنين . وفي حالة القطع عن الإضافة أبدلت^(٣) الواو ميماً ؛ لثلاث ساكنين الواو ، ولاستثقال الحركة عليها فيلتقي ساكنان : الواو ، والتنوين ، فيحذف للساكنين فيقع الإجحاف بالكلمة .

الثالثة^(٤) : إضافتها إلى غير « ياء » المتكلم^(٥) . فالأعراف إعرابه بالحرف^(٦) ، وجاء : « فم زيد » كما مر^(٧)(٨) . تقول على الأعراف : « هذا^(٩) فوزيد ، ورأيت فوزيد ، ومررت بفوزيد . وهذا فوك ، وفوه . ورأيت فاك ، وفاه . ومررت بفوك ، وفيه » .

[اللغات في الأسماء الستة]

قوله : (و إِذَا قُطِعَتْ قِيلَ : « أَبُّ ، وَأَخٌ^(١٠) ، وَحَمٌّ ، وَهَنٌّْ ، وَفَمٌّ) . إلى آخره^(١١) .
اعلم أن في « أب ، و أخ » أربع لغات^(١٢) :
أحدها : أن يكونا محذوفين اللامين في حال الإضافة والقطع ، فيكونان كـ « يد » ، ويعربان بالحركات لفظاً . تقول : « هذا أبُّ ، و أبُّك ، و أبُّه ، و أبُّ زيد . ورأيت أباً ، وأبُّك ، و أبُّه ، و أبُّ زيد . ومررت بأبِّ وأبِّك و أبُّه و أبُّ زيد »^(١٣) . وتشبهتهما في هذه اللغة : « أبان ، وأخان » ، وجمعهما : « أبون ، و أخون » .

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦١٨/٢ ، وشرح الرضي ٢٩٥/٢ ، والفوائد الضيائية ٢٧/٢ .

(٢) في (ش) : لا ينون .

(٣) في (غ) : و إبدال .

(٤) في (غ) : الثالث .

(٥) في (غ) : المتمكن .

(٦) في (ش) و (غ) : الحروف .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٩٩/٢ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) : أخ و أب .

(١١) سقطت من (ش) : إلى آخره .

(١٢) تنظر هذه اللغات في شرح الرضي ٣٠١/٢ — ٣٠٣ .

(١٣) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو

الثانية : أن يكونا مقصورين كـ «عصاً» مطلقاً . أي : في القطع والإضافة ، ويعربان تقديرًا بالحركات تقول : « هذا أباً ، وأباك ، و أباه وأبا زيد »^(١) ، و « رأيت أباً ، و^(٢)أباك ، وأباه، و^(٣)أبا زيد . و « مررت بأباً وأباك ، وأباه ، وأبا زيد »^(٤) .

والثالثة : أن يكونا^(٥) مشددي^(٦) العين مطلقاً مع حذف اللام ، وإعراهما بالحركات لفظاً على العين تقول : « هذا أبٌ ، و^(٧)أبُّك ، و^(٨)أبُّه ، وأبُّ زيد . » و « رأيت أباً ، و أبُّك ، و أبُّه و أبُّ زيد . »

الرابعة : وهي أشهر لغاتهما^(٩) حذف لاميها^(١٠) عند قطعهما ، وإعراهما بالحركات ، وإعراهما بالحروف مضافين تقول : « هذا أبٌ ، ورأيت أباً ، ومررت بأب . » و « هذا أبوك ، وأبوه ، وأبو زيد »^(١١) . و « رأيت أبك ، وأباه^(١٢) ، وأبا زيد »^(١٣) . و « مررت بأبيك ، وأبيه ، وأبي زيد »^(١٤) .

وكذلك حكم « أخ » في هذه الأربع اللغات ، ويختص بلغة^(١٥) خامسة دون « الأب » وهي : « أخوٌ » كـ « دلوٌ » مطلقاً^(١٦) : تقول : « هذا أخوٌ ، و أخوك ، و أخوه ، و أخوٌ زيدٍ . »

(١) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٢) في (ش) و (غ) : أو .

(٣) في (ش) و (غ) : أو .

(٤) جاءت هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٥) في (ش) : أن يكون .

(٦) في (ش) : مشد في .

(٧) في (غ) : أو .

(٨) في (ش) و (غ) : أو .

(٩) في (ش) و (غ) : لغاتهما .

(١٠) في (غ) : لاميها .

(١١) جاءت هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٢) في (غ) : أبوه .

(١٣) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٤) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٥) في (غ) : لغة .

(١٦) ينظر : شرح الرضي ٣٠١/٢ ، وتاج علوم الأدب ١/ ٢٣٨ .

و« رأيت أخوًّا ، و أخوَك ، و أخوَه ، و أخوَ زيدٍ »^(١) . و« مررت بأخوٍ ، وأخوِك ، و أخوَه ، و أخوِ زيدٍ »^(٢) .

وأما حمٌّ ففيه ست لغات^(٣) : أقدم منها الأفصح فالأفصح :

إحداها^(٤) : // إعرابه بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء^(٥) ، وبالحركات على عينه ١/٥٤ حالة القطع تقول : « هذا حمٌّ ، ورأيت حمًّا . ومررت بحمٍّ » . و« هذا حموك ، وحموها ، وحمو هند »^(٦) . و« رأيت حماكِ ، أو حماها ، وحمو هند » . و« مررت بحميك ، وحميها ، وحمي هند »^(٨) .

الثانية : أن يكون كـ « دَلُو » مطلقاً تقول : « هذا حمُّو »^(٩) ، وحمُّوكِ ، وحمُّوها ، وحمُّو هند . و رأيت حمِّوًّا ، وحمُّوكِ ، وحمُّوها ، وحمُّو هند . ومررت بحمِّوِّ ، وحمُّوكِ ، وحمُّوها ، وحمُّو هند »^(١٠) .

الثالثة : أن يكون كـ « عصاً » مطلقاً تقول : « هذا حمًّا ، وحماكِ ، وحمها ، وحمها هند . ورأيت حمًّا ، وحماكِ ، وحمها ، وحمها هند . و مررت بحمًّا ، وحماكِ ، وحمها ، وحمها هند »^(١١) .

الرابعة : أن يكون كـ « يدٍ » مطلقاً تقول : « هذا حمِّمٌ ، وحمِّمكِ ، وحمِّمها ، وحمِّم هند . ورأيت حمِّمًا ، وحمِّمكِ ، وحمِّمها ، وحمِّم هند . و مررت بحمِّمٍ ، وحمِّمكِ ، وحمِّمها ، وحمِّم هند »^(١٢) .

(١) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٢) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٣) تنظر هذه اللغات في شرح الكافية لابن الحاجب ٢/٦٢٠-٦٢١ ، وشرح الرضي ٢/٣٢٠ ، والفوائد الضيائية ٢/٢٧-٢٨ .

(٤) في (أ) : أحدها .

(٥) في (ش) : ياء المتكلم .

(٦) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٧) في (ش) و (غ) : أو .

(٨) هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٩) في (غ) : هذا حمُّو أو حمو هند أو حموك .

(١٠) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١١) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٢) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

الخامسة : أن يكون كـ « حَبْءٍ » مطلقاً ، تقول: « هذا حَمٌّ ، و حَمْمٌ ، و حَمْمٌها ، و حَمٌّ هند . و رأيت حَمًّا ، و حَمَّاك ، و حَمَّاها ، و حَمٌّ هند . و مررت بِحَمِّمٍ ، و حَمْمِكَ ، و حَمْمِها ، و حَمٌّ هند »^(١) .

[السادسة : أن يكون كـ « رَشَاءٍ »^(٢) مطلقاً تقول^(٣) : « هذا حَمًّا ، و حَمْمٌك »^(٤) ، و حَمْمٌها ، و حَمًّا هند . و رأيت حَمًّا ، و حَمَّاك ، و حَمَّاها ، و حَمًّا هند ، و مررت بِحَمِّمًا ، و حَمْمِكَ و حَمْمِها و حَمًّا هند .]^(٥)

[اللغات الواردة في هَن]

وَأما « هَنٌ » ففيه ثلاث لغات^(٦) :

أشهرها أن تكون كـ « يد » مطلقاً تقول : « هذا هَنٌ ، و هُنْكَ و هُنَّه و هَنُّ زِيد ، و رأيت هَنًّا ، و هُنْكَ ، و هُنَّه ، و هَنُّ زِيد . و مررت بِهِنِّ ، و هِنِّكَ ، و هِنِّه ، و هَنُّ زِيد »^(٧) .
الثانية : إعرابه بالحروف مضافاً إلى غير الياء ، وبالحركات حال قطعه ، تقول: « هذا هَنُّ ، و رأيت هَنًّا ، و مررت بِهِنِّ ، و هِنِّكَ ، و هِنِّه ، و هِنُّ زِيد . و هِنُّ زِيد ، و هِنَّا ، و هِنَّا زِيد . و مررت بِهِنِّيك ، و هِنِّيه ، و هِنِّي زِيد »^(٨) .

الثالثة : تشديد نونه مطلقاً بقول « هذا هَنُّ ، و هُنْكَ ، و هُنَّه ، و هَنُّ زِيد ، و رأيت هَنًّا ، و هُنْكَ ، و هِنُّوه ، و هَنُّ زِيد . و مررت بِهِنِّ ، و هِنِّكَ ، و هِنِّه ، و هَنُّ زِيد »^(٩) .
وَأَمَّا إِسْكَانُ نُونِهِ فِي الْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِ^(١٠) :

رُحْتُ وَفِي رَجْلِيكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُتَزَّرِ .

(١) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٢) الرَّشَاءُ : الضبي إذا تحرك ومشى . ينظر : القاموس (رشأ) ٥٢ .

(٣) كرر (تقول) في (أ) .

(٤) في (غ) : جميعها بـ (أو) بدل الواو .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) تنظر هذه اللغات في شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٢١ ، و شرح الرضي ٢ / ٣٠٢ ، والفوائد الضيائية ٢ / ٢٨ .

(٧) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٨) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(٩) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو .

(١٠) البيت من السريع ، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣ ، و شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٥٨ ، وللفرزدق في الشعر

والشعراء ١ / ١٠٦ ، وبلا نسبة في الكتاب ٤ / ٢٠٣ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، و شرح المفصل ١ / ٤٨ .

والشاهد فيه قوله : « هُنْكَ » حيث نونه في الإضافة للضرورة ، وليس بلغة .

فللضرورة ، وليس بلغة رابعة .

[اللغات الواردة في « فم »]

وأما « فَمٌ » ففيه عشر لغات^(١) :

أفصحها وأشهرها : إعرابه^(٢) بالحروف في حال الإضافة إلى غير « الياء » ، وبالحركات على الميم حالة^(٣) القطع . و إبدالُ واوه ياءً عند الإضافة إلى « الياء » تقول : « هذا فَمٌ ، ورأيت فَمًا ، ومررت بِفَمٍ » . و « هذا فُوك ، وفُوه ، وفُوزيد . ورأيت فَاك ، وفَاه ، وفَازيد . ومررت بِفِيك ، وفيه ، وفي زيد »^(٤) . و « هذا فِيٌّ ، ورأيت فِيٌّ و مررت بِفِيٍّ » .
الثانية^(٥) والثالثة والرابعة : « فَمٌ » مثلث الفاء ، محذوف اللام نسياً مطلقاً مع إبدال الواو ميماً .

والخامسة والسادسة والسابعة : « فَمًا »^(٦) مقصوراً مطلقاً .

والثامنة والتاسعة : « فَمٌ » مضموم الفاء^(٧) ، ومفتوحها^(٨) ، ومشدد الميم مطلقاً قال^(٩) :

حَتَّى إِذَا خَرَجَتْ مِنْ فُمَّة

العاشرة : اتباع « الفاء » للميم في حركات الإعراب . تقول : « هذا فُمٌ ، ورأيت فَمًا ،

ومررت بِفَمٍ » .

(١) تنظر هذه اللغات في شرح الرضي ٢/٢٩٥-٢٩٨ ، وتاج علو الأدب ١/٢٣٨ ، والنجم الثاقب ١/٤٩٩-٥٥٠ .

(٢) في (غ) : إعرابها .

(٣) في (ش) : حال القطع .

(٤) جاءت جميع هذه الأمثلة في (ش) و (غ) : معطوفة بـ (أو) بدل الواو

(٥) في (ش) و (غ) : والثانية .

(٦) مثلث الفاء .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : مفتوحاً .

(٩) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٢٧ ، والخصائص ٣/٢١١ ، وإصلاح المنطق ٥٦ ، وشرح المفصل

٣٣/١٠ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٥ ، وشرح الرضي ٢/٣٠٣ ، وخزانة الأدب ٤/٤٤٩ .

والرواية فيها : حتى إذا ما خرجت .

والشاهد فيه قوله : « فُمَّة » حيث شدد الميم ، وضم الفاء أو فتحها ، وتلك ضرورة ، وليس بلغة كما قاله ابن جني في

سر صناعة الإعراب ٢/٩٠ .

[اللغة الواردة في ذو]

قوله : (و « ذُو » لا يُضَافُ إِلى مُضْمَرٍ ، ولا يُقَطَعُ) .

إنما لم يقطع^(١) ؛ لأنه ليس مقصوداً لذاته ، وإنما وضع صلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ؛ لأنه لا يصح وصف شخص بالذهب فلا يقال : « جاءني رجل ذهبٌ » . فقالوا : « جاءني رجل ذوذهب » .

وأما المضمرات، والأعلام فلا يتوصل بـ « ذو » إلى الوصف بهما؛ لأنهما لا يوصف بهما. وأما قولهم : « اللهم صل على محمد وذويه »^(٢) فشاذ كما شذ قطعته في قوله^(٣) :

ب/٥٤

// فَلَا أَعْنِيْ بِذَلِكَ أَسْفَلِيْكُمْ وَلَكِنِّيْ أُرِيدُ^(٤) بِهِ الذَّوِينَ

وأما قولهم : « ذو زيد ، وذوو^(٥) آل النبي »^(٦) فإنما جاز لتأويل العَلَم بالجنس ، أي :

صاحب هذا الاسم ، [وأصحاب هذا الاسم]^(٧) .

(١) في (غ) : تقطع .

(٢) ينظر هذا القول في شرح الرضي ٣٠٤/٢ ، والنجم الثاقب ٥٥١/١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١٠٩/٢ ، والكتاب ٢٨٢/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٥٨/٢ ، ولسان

العرب (ذو) ، وخرزاة الأدب ٤٥٢/٤ . وهو بلانسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٦ .

والأسفلون : جمع أسفل ، خلاف الأعلى . وأراد بالذَّوِينَ : الأذواء . وهم ملوك أهل اليمن .

والشاهد فيه قوله : « الذَّوِينَ » ففيه شذوذان : أحدهما قطعه عن الإضافة ، وثانيهما إدخال اللام عليه .

(٤) في (غ) : عنيت .

(٥) في (أ) : ذو .

(٦) في (غ) : صلى الله عليه وسلم .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

٣٣٠	[التحذير] ⁰
٣٣٤	[الإغراء] ⁰
٣٣٥	[المفعول فيه]
٣٣٥	[تعريفه]
٣٣٥	[شرط نصبه]
٣٣٩	[الظروف باعتبار التصرف والانصراف]
٣٤١	[حذف عامل المفعول فيه]
٣٤٢	[المفعول له]
٣٤٢	[تعريفه]
٣٤٤	[شرط نصبه]
٣٤٨	[المفعول معه]
٣٤٩	[حالات الاسم الواقع بعد الواو]
٣٥٤	[الحال]
٣٥٤	[تعريفه]
٣٥٩	[عامل الحال]
٣٥٩	[شرط الحال]
٣٦١	[صاحب الحال إذا كان نكرة]
٣٦٢	[تقدم الحال على العامل والصاحب]
٣٦٤	[حكم الحال في الاشتقاق]
٣٦٧	[الجملة الحالية]
٣٧٢	[حذف عامل الحال]
٣٧٧	[التمييز]
٣٧٧	[تمييز المفرد]
٣٨٣	[تمييز النسبة]
٣٨٥	[مطابقة التمييز لما هو له]
٣٨٨	[تقدم التمييز على عامله]
٣٨٩	[تنكير التمييز]
٣٩١	[المستثنى]
٣٩٤	[أحكام المستثنى]
٤٠٠	[ترجيح الإبدال ، وجواز النصب]
٤٠١	[حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ]
٤٠٣	[الإبدال على الموضع]
٤٠٥	[حكم المستثنى بعد « غير ، و وسوى و سواء ، و حاشا »]
٤٠٦	[إعراب « غير »]
٤٠٧	[استعمال غير]
٤٠٩	[إعراب « سوى » و « سواء »]
٤١١	[حذف المستثنى]
٤١٢	[لاسيما]
٤١٤	[خبر « كان » ، وأخواتها]
٤١٤	[حذف عامله]
٤١٨	[اسم « إن » وأخواتها]

- ٤١٩ [المنصوب بـ « لا » التي لنفي الجنس]
- ٤٢٦ [حكم اسم « لا » إذا تكررت]
- ٤٢٩ [دخول الهمزة على « لا »]
- ٤٣١ [النعت والعطف بعد اسم « لا »]
- ٤٣٣ [استعمال « لا أبالهُ » ونحوه]
- ٤٣٦ [حذف اسم « لا »]
- ٤٣٧ [خبر « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس »]
- ٤٤٢ [المجرورات]
- ٤٤٢ [تعريفها]
- ٤٤٢ [تعريف المضاف إليه]
- ٤٤٣ [تقدير حرف الجر]
- ٤٤٤ [الإضافة المعنوية]
- ٤٤٦ [شروط الإضافة المعنوية]
- ٤٤٧ [حكم الأسماء المتوعدة في الإبهام]
- ٤٤٩ [اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه]
- ٤٥٠ [الجمع بين تعريف العدد وإضافته]
- ٤٥١ [الإضافة اللفظية]
- ٤٦١ [إضافة الموصوف إلى الصفة]
- ٤٦٤ [إضافة اسم التفضيل]
- ٤٦٦ [حذف المضاف إليه]
- ٤٦٧ [الفصل بين المضاف والمضاف إليه]
- ٤٦٩ [المضاف إلى ياء المتكلم]
- ٤٧١ [الأسماء الستة مع ياء المتكلم]
- ٤٧٤ [اللغات في الأسماء الستة]
- ٤٧٧ [اللغات الواردة في هُن]
- ٤٧٨ [اللغات الواردة في « فم »]
- ٤٧٩ [اللغة الواردة في ذو]

[التوابع]

قوله : (التَّوَابِعُ : كُلُّ ثَانٍ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) .

قوله : (كُلُّ ثَانٍ ^(١)) جنس الحد يعم كل ثانٍ .

وقوله : (بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ) احتراز عن خبر « إنَّ » ، وخبر « كان » ، وخبر « لا » التبرئة

وخبر « ما ولا » المشبهتين بـ « ليس » .

وقوله : (مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) احتراز عن خبر المبتدأ ، و^(٢) ثاني مفعولي^(٣) « علمت » ،

أو أعطيت^(٤) » ، و^(٥) ثاني مفاعيل « أعلمت » ، وعن الحال عن المنصوب^(٦) ؛ لأن جهة إعراب

الثاني في هذه الأشياء^(٧) غير جهة الأول . فإن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ . وارتفاع الخبر

من جهة كونه خبر^(٨) المبتدأ . وأما التابع فجهة إعرابه جهة إعراب متبوعه . فارتفاع تابع الفاعل

من جهة كونه^(٩) صفة فاعل ، أو من جهة كونه فاعلاً ، أو من جهة كونه تأكيد فاعل^(١٠) ،

أو مبيناً^(١١) للفعل .

واختلف العلماء في عامل التوابع :

ففي الصفة ، والتأكيد ، وعطف البيان ثلاثة أقوال :

الأول : لسيبويه^(١٢) أن العامل فيها هو العامل في المتبوع .

(١) ثان : أي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه . ينظر : الفوائد الضيائية ٣٠/٢ .

(٢) في (ش) : أو .

(٣) في (غ) : مفعولي ظننت .

(٤) سقطت من (غ) : أو أعطيت .

(٥) في (ش) : أو

(٦) في (ش) و (غ) : من المنصوبات إلى المنصوب .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) : خيراً لمبتدأ ، وفي (غ) : خيراً للمبتدأ .

(٩) في (ش) و (غ) : (أنه) بدل (كونه) .

(١٠) في (ش) : فاعلاً .

(١١) في (ش) و (غ) : مبني .

(١٢) ينظر الكتاب ٤٢١/١ — ٤٢٢ . وهو رأي الجمهور . ينظر أسرار العربية ٢٩٤ ، والارتشاف ١٩٢٥/٤ ، وتاج علوم

الأدب ٩٠٩/٢ ، وشرح التصريح ١٠٧/٢ ، وهمع اللوامع ١١٤/٣ .

الثاني^(١) : للأخفش^(٢) أن العامل فيها معنوي ، وهو كونها تابعة .

الثالث^(٣) : لبعضهم^(٤) أن عاملها مقدر من جنس^(٥) الأول .

قال نجم الدين: « ومذهب سيبويه أولى ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع كالجحيء^(٦) مثلاً في : « جاعني زيدُ الظريفُ » منسوب إليه مع تابعه ؛ لأنه لم ينسب إلى « زيد » مطلقاً ، بل إلى « زيد » الموصوف بالظرافة ، وكذا في عطف البيان نحو : « جاعني العالمُ زيدُ » ، و « جاعني زيدُ نَفْسُهُ » في التأكيد^(٧) .

وأما البديل^(٨) فالأخفش ، والرماني ، والفارسي^(٩) ، وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ؛ لكونه مستقلاً ، ومقصوداً بالذكر ؛ ولذا لم يشترط مطابقتها للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً . ومذهب سيبويه^(١٠) ، والمبرد^(١١)^(١٢) ، والسيرافي^(١٣) ، والزمخشري^(١٤) ، والمصنف^(١٥) ، أن العامل في البديل^(١٦) هو العامل في المبدل منه ؛ إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأن عامل الأول باشر الثاني .

وأما عطف النسق ففيه ثلاثة أقوال :

قال سيبويه : « العامل في المعطوف هو الأول بواسطة حرف العطف »^(١٧) .

(١) في (ش) و (غ) : والثاني .

(٢) ينظر : أسرار العربية ٢٩٤ ، واللباب ٤٠٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠٧/٢ ، والنجم الثاقب ١/٥٥٤ .

(٣) في (ش) و (غ) : والثالث .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ ، وتاج علوم الأدب ٩٠٩/٢ ، والنجم الثاقب ١/٥٥٤ .

(٥) في (غ) : جنس عمل .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ .

(٨) سقطت من (غ) : (وأما البديل) .

(٩) ينظر رأي هؤلاء في اللباب ٤١٤/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٧/٢ ، والنجم الثاقب

١٥٤/١ ، وشرح التصريح ١٠٨/٢ ، وهمع الهوامع ١١٤/٣ .

(١٠) ينظر : الكتاب ١٥٠/١ .

(١١) في (ش) : سيبويه و الزمخشري و المبرد و السيرافي .

(١٢) ينظر : المقتضب ٢٩٥/٤ .

(١٣) ينظر : هامش الكتاب ١٥٠/١ ، وشرح المفصل ٦٧/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ ، والنجم الثاقب ١/٥٥٤ .

(١٤) ينظر : المفصل ١٥٥ .

(١٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٥/١ — ٤٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢

(١٦) في (غ) : المبدل .

(١٧) وهو رأي الجمهور . ينظر : شرح المفصل ٧٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ =

وقال الفارسي^(١) وابن جني^(٢) : « إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول » .
وقال بعضهم^(٣) : العامل حرف العطف بالنيابة . وهو بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين .
وفائدة الخلاف في عامل التوابع جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل
في الثاني غير الأول . وامتناعه عند من قال : العامل فيهما هو الأول^(٤) .
وضابط حصر التوابع في هذه الخمسة أن تقول : التابع^(٥) إما أن يكون مقصوداً بالنسبة
أو لا . إن كان مقصوداً بالنسبة مع متبوعه فهو عطف النسق . وإن كان مقصوداً بها دون متبوعه
فهو البدل . وإن لم يكن مقصوداً بالنسبة ، فإمّا أن يدل على غير الشمول ، [أو على
الشمول]^(٦) ، أو لا يدل . إن دل على معنى غير الشمول ، وغير التقرير فنعت . وإن كان المعنى
تقرير المتبوع في النسبة ، أو الشمول فتأكيد . وإن لم يدل على معنى في المتبوع ، ولا كان
مقصوداً بالنسبة فهو عطف البيان .
وقد قدم المصنف النعت لكثرة استعماله .

= وشرح التصريح ١٠٨/٢ ، والجمع ١١٤/٣ .
(١) ينظر : أسرار العربية ٣٠٠ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ .
(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٨/٢ .
(٣) ونسبه ابن يعيش إلى أبي علي . ينظر : شرح المفصل ٧٥/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢ ،
و شرح التصريح ١٠٨/٢ ، و جمع الهوامع ١١٤/٣ .
(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٢ ، و شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢ .
(٥) في (غ) : التوابع .
(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

[النعت]

[تعريفه]

قوله : (النَّعْتُ : تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ [مُطْلَقاً]^(١))

اعلم أن النعت يُطلق على المصدر الذي هو^(٢) فعل الناعت ، وهو الذي حده ابن بابشاذ^(٣) ، وعلى التابع الذي هو المنعوت به ، وهو الذي حده المصنف .

قوله : (تَابِعٌ) جنس الحد يعم التوابع الخمسة .

وقوله : (يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتَّبِعِهِ) فصل لسائر التوابع .

قال ابن الحاجب [في شرح المفصل]^(٤) : « الصفة تطلق // باعتبارين عام وخاص »^(٥) ١/٥٥

فالصفة بالمعنى الأعم : كل لفظ فيه معنى الوصفية سواء جرى تابعاً ، أو لا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ ، أو الحال في نحو : « زيد قائم ، وجاعني زيدٌ ركباً » ؛ إذ يقال : هما وصفان . وحدّهما^(٦) بهذا المعنى^(٧) : « ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود »^(٨) .

قال نجم الدين^(٩) : « وينتقض حده بأسماء الآلة ، والزمان والمكان »^(١٠) . وحدها نجم

الدين بقوله : « اسمٌ وُضِعَ دالاً على معنى غير الشمول ، وعلى^(١١) صاحبه ، صحيح التبعية لكل ما يخص صاحبه »^(١٢) . واحترز بقوله : « اسم » عن الجمل^(١٣) . وبقوله : « وُضِعَ » عن أسماء

(١) زيادة من الكافية ١٢٩ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) قال في شرح المقدمة المحسبة ٤١٢/٢ : « أما النعت فهو تحلية المنعوت بفعله ، أو بجليته ، أو بصناعته ، أو بنسبه » .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١ .

(٦) يعني ابن الحاجب في كتابه الإيضاح

(٧) أي : المعنى العام للصفة .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٣١٠/٢ .

(١٠) إذ « المقتل » مثلاً دال على ذات ، وهو الموضع باعتبار معنى — وهو القتل — هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما

فسّر . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣١٠/٢ .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) ينظر : شرح الكافية ٣١٢/٢ .

(١٣) سواء كانت فعلية أو اسمية ، وإن صح وقوعها نعتاً تابعاً في نحو : « جاعني رجل ضرب أبوه »

العدد ؛ لأن الوصف بها ليس وضعياً^(١) . وبقوله : « غير الشمول » عما يدل على معنى من ألفاظ التأكيد . وبقوله : « وصاحبه »^(٢) عن المصادر . وبقوله : « صحيح التبعية » عن أسماء [الزمان ، و]^(٣) المكان ، والآلة^(٤) .

والصفة بالمعنى الأخص : ما فيه معنى الوصفية ، وجرى على موصوف نحو : « جاءني رجلٌ ضاربٌ » ، وهو الذي ذكر في هذا الباب .

قوله : (مُطْلَقاً) قصد به إخراج الحال عن^(٥) المنصوب كقولك : « ضربت زيداً مجرداً » فإن « مجرداً » دال على معنى في « زيد »^(٦) لكن لا مطلقاً بل حال^(٧) الضرب . قال نجم الدين : « قد خرج الحال عن الحد بقوله : (تابع) بزعمه ؛ لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة »^(٨) . قال نجم الدين : « وينتقض حده هذا للوصف الذي بالمعنى الأخص ببعض بدل الاشتمال ، وبألفاظ التأكيد الدالة على الشمول »^(٩) .

وحد نجم الدين الوصف بقوله^(١٠) : « هو تابع دال على ذات ، ومعنى غير الشمول ، في متبوعه ، أو متعلقه »^(١١) .

[فائدة النعت]

قوله^(١٢) : (وفائدته : تَخْصِيصٌ ، أَوْ تَوْضِيحٌ) .

معنى التخصيص في كلامهم : تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، فإذا قلت : « جاءني

(١) بل هي مجرد العدد نحو : « جاءني رجال ثلاثة » .

(٢) في (ش) : وبصاحبه .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٤) لأنها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها ، بل لو جرت صفات في بعض المواضع ، نحو : « رجلٌ مَثْقَبٌ » فليس ذلك من

حيث الوضع كـ « حمار » في : « مررت برجل حمار » . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : من .

(٦) في (ش) و (غ) : زيداً .

(٧) في (ش) و (غ) : في حال .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٣١٢/٢ .

(٩) ينظر : السابق ٣١٢/٢ .

(١٠) ينظر : السابق ٣١٣/٢ .

(١١) في (ش) : تم كلام نجم الدين .

(١٢) سقطت من (غ) .

رجلٌ « كان متردداً في جميع الرجال . فإذا قلت : « جاءني رجل صالح » ، صار^(١) متردداً في الرجال الصالحين فقط .

ومعنى التوضيح عندهم : رفع الاشتراك الحاصل في المعارف نحو : « زيدُ العالمُ ، والرجلُ الفاضلُ » .

قوله : (وقد يكونُ مجردُ الثناءِ ، [أو الذمِّ ، أو التأكيدِ مثلُ : ﴿ نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٢)]^(٣)) .

لفظة « قد » مؤذنة بأن مجيئه مجرد الثناء ، أو الذم ، أو التوكيد قليل . وإنما يكون مجرد الثناء ، أو الذم إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب نحو : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقولك : « مكة المشرفة المكرمة^(٤) » ، وأعوذُ بالله من الشيطان الرجيم » . وتقول : « أتاني زيدُ العالمُ الفاضلُ » ، وقد عرّف المخاطب^(٥) قبل وصفك له ، وكذا « زيدُ الفاسقُ الخبيثُ » .

وإنما يكون للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مُصرّحاً بالتضمن نحو : ﴿ نَفَخَةٌ

وَاحِدَةٌ ﴾^(٦) ، و ﴿ إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(٧) ، و « أمسِ الدابرُ » . بمعنى : المدبر^(٨) ، يقال للقوم إذا هلكوا^(٩) : « صاروا كأمسِ الدابر » .

وقد يجيء مجرد الترحم نحو : « زيدُ البائسُ الفقيرُ » إذا كان « زيد^(١٠) » معروفاً للمخاطب

قبل ذكر الوصف .

[النعت المشتق]

قوله : (ولا فرق^(١١) بين أن يكون مُشتقاً أو غيرهُ) .

(١) في (ش) : كان .

(٢) الحاقة : ١٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٩ .

(٤) في (غ) : (المعظمة) بدل (المكرمة) .

(٥) في (ش) و (غ) : لـ « زيد » قد عرفه المخاطب .

(٦) الحاقة : ١٣ .

(٧) النحل : ٥١ .

(٨) سقطت من (أ) : بمعنى المدبر .

(٩) سقطت من (غ) : إذا هلكوا .

(١٠) في (غ) : زيداً .

(١١) في (ش) و (غ) : ولا فصل .

هذه مسألة خلاف بين النحاة ، فجمهور النحاة^(١) شرطوا في الوصف الاشتقاق .
وابن الحاجب لا يشترطه ، ويكتفي بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه ، مشتقاً كان أو لا .
قوله : (إِذَا كَانَ وَضْعُهُ لِعَرَضِ الْمَعْنَى عُمُومًا [مِثْلُ : « تَمِيمِيٌّ ، وَذِي مَالٍ »]^(٢)) .

يعني : إذا كان وضع النعت للدلالة على المعنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب ،
و « ذو » المضاف إلى جنس ، فإن لهما موصوفاً في جميع المواضع ظاهراً أو مقدرًا . ومن الجامد
الموضوع لذلك : « الذي^(٣) ، والتي » وفروعهما ، و « ذو » الطائية .

قوله : (أَوْ خُصُوصًا [مِثْلُ : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ ، وَمَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ ، وَبَزِيدٍ
هَذَا]^(٤)) .

يعني : أو يوضع للدلالة على معنى في متبوعه^(٥) في بعض استعمالاته ، كاسم الجنس^(٦)
الدال على معنى في اسم الإشارة إذا وقع تابعاً له نحو : « هذا الرجل^(٧) » ، ونحو : « أي » ، واسم
الإشارة في نحو : « مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، وبزيد هذا » فـ « أي » // لا تقع صفة إلا للنكرة
بشروط قصدك للمدح . واسم الإشارة يقع^(٨) وصفاً للعلم ، والمضاف إلى المضمر ، و إلى العلم ،
و إلى اسم الإشارة . وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة .

ومن الجوامد الواقعة صفة أيضاً « كل » ، و « جدٌ » ، و « حقٌّ » تابعة للجنس مضافة إلى
مِثْلُ متبوعها لفظاً أو معنى مثل^(٩) : « أنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ ، و جدُّ الرجلِ ، و حقُّ الرجلِ » .
ويوصف بها النكرات أيضاً نحو : « أنتَ رجلٌ كُلُّ رجلٍ^(١٠) ، و جدُّ رجلٍ ، و حقُّ رجلٍ^(١١) » ،

(١) ينظر : اللباب ٤٠٤/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٥/١ ، وشرح التسهيل ١٧٥/٣ ،

وشرح الرضي ٣١٤/٢ ، وتاج علوم الأدب ٩١٧/٢ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٩ .

(٣) في (غ) : التي والذي .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٢٩ .

(٥) سقطت من (أ) : في متبوعه .

(٦) في (ش) و (غ) : وذلك كالجنس الجامد فإنه وضع للدلالة .

(٧) فإن « الرجل » اسم جنس جامد ، وخصوصيته أن لا يكون صفة إلا للإشارة .

(٨) في (غ) : يصح .

(٩) في (ش) و (غ) : نحو .

(١٠) سقطت من (ش) : كلُّ رجلٍ .

(١١) سقطت من (ش) : وحق رجلٍ .

ومعنى : « كل الرجل ^(١) » : أنه ^(٢) اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال . ومعنى « جد الرجل » : أي كان ما سواه هزل . و « حق الرجل » أي : كان ما سواه باطل .

[وصف النكرة بالجملة الخبرية]

قوله : (وتوصفُ النكرةُ بالجملةِ الخبريةِ ، ويلزمُ ^(٣) الضميرُ) .

يعني : أن النكرة توصف بالجملة ، لا المعرفة فإنها لا توصف بالجملة ؛ وذلك ^(٤) لأن الجملة نكرات ، فلا توصف ^(٥) بها المعارف . قال ^(٦) نجم الدين : « الجملة ليست بمعارف ^(٧) ، ولا نكرات . وإنما صح وصف النكرة بها ؛ لأن بين الجملة وبين النكرة مناسبة من حيث تأويلها بالنكرة ، تقول في « قام رجل ذهب أبوه ، أو أبوه ذهب » : قام رجل ذهب أبوه ^(٨) .

قوله : (الخبرية) احتراز ^(٩) من الإنشائية كالأمر ، والنهي ، والاستفهام وغيرها . والمراد بالخبرية : ما تحتمل الصدق والكذب نحو : « قام زيد ، وزيد قائم ، وما قام زيد ، وما زيد قائماً » . وإنما وجب في التي هي صلة أو صفة كونها خبرية ؛ لأن الصفة وضعت لتعرف المخاطب الموصوف بما كان يعرفه قبل ذكر الموصوف من اتصافه بمضمون الصفة . فلا يجوز الوصف بالجملة إلا إذا تضمنت الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية .

وأما الإنشائية فلا يُعلم حصول مضمونها إلا بعد ذكرها .

قوله : (ويلزمُ الضميرُ) . إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته ، وبين الموصوف وصفته . فيحصل بذكر الرابط اتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصلة والصفة ، فيحصل لهما ^(١٠) بهذا الاتصاف تعرف وتخصص ، فلو قلت : « مررتُ

(١) في (غ) : كل رجل .

(٢) في (ش) : أن .

(٣) في (ش) : فيلزم .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (غ) : يوصف .

(٦) في (ش) و (غ) : قال .

(٧) في (ش) و (غ) : معارف .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٣٢٢/٢ .

(٩) في (غ) : يحترز .

(١٠) في (غ) : لها .

برجلٍ قام عمرو « لم يكن الرجل متصفاً بقيام « عمرو » بوجه ، فلا يتخصص به ، و إذا قلت : « قام عمرو في داره » صار « الرجل » متصفاً بقيام عمرو في داره . وأما قوله^(١) :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واختَلَطَ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتِ الذُّبَّ قَطُ

[فمتأول بـ « مقول عنده : هل رأيت الذئب قط » أي^(٢) : بمذق^(٣) مقول عنده هذا القول]^(٤).

[النعت الحقيقي و النعت السبي]

قوله : (و يُوصَفُ بِحَالِ المَوْصُوفِ ، وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ) .

أي : يُجْعَلُ حَالُ المَوْصُوفِ _ أي : هَيْئَتُهُ _ وصفاً له ، وهو الكثير كما في : « مررتُ برجلٍ قائمٍ ، ومضروبٍ ، وحسنٍ » . وقد يُجْعَلُ حَالُ متعلق الشيء وصفاً له ؛ لتتزله منزلة حاله نحو : « مررتُ برجلٍ مصريٍّ حمارُهُ » في حصول الفائدة بذلك .

واعلم أن حال المتعلق^(٥) إذا كان منوناً فهو يجري على الأول رفعاً ونصباً وجرراً بلا خلاف^(٦) نحو : « مررت برجلٍ ضاربٍ أخوه زيداً ، و^(٧) ضاربٍ أباه زيداً^(٨) » .

و إن كان مضافاً ، وكان صفةً مشبهة ، وجب إضافتها إلى فاعلها^(٩) نحو : « مررت برجلٍ حسنٍ الوجهه » .

(١) البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢ ، وخزانة الأدب ٩٥/٢ . وبلا نسبة في الإنصاف ١١٥/١ ، والمفصل ١٤٩ ، وشرح المفصل ٥٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٣/١ ، وشرح الرضي ٣٢٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٧١/٣ ، وأوضح المسالك ٢٧٦/٣ ، وشرح المكودي ١٣٥ ، والنجم الثاقب ٥٦٠/١ ، وشرح التصريح ١١٦/٢ ، وجمع الهوامع ١١٩/٣ .

والشاهد فيه قوله : « هل رأيت الذئب » فهي جملة إنشائية ، وظاهرها يشبه أن تكون صفة لـ « مذق » ، وليس كذلك بل لا بد من التأويل وتقديره : جاءوا بمذق مقول عند رؤيته : هل رأيت الذئب .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) : المذق .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) يقصد به النعت السبي .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٢٥/٢ ، والارتشاف ١٩١٠ / ٤ .

(٧) في (غ) : أو .

(٨) في (ش) و (غ) : الآن أو غداً .

(٩) إذ لا مفعول لها .

واسم الفاعل ، أو المفعول إذا^(١) كان ماضياً ، وكان لازماً أضيف إلى فاعله أيضاً نحو :
« مررت برجلٍ قائمٍ الغلام » . وهي لفظية لإضافته إلى معموله .

وإن كان ماضياً ، وكان متعدياً لم يضاف إلى فاعله ؛ لأنك^(٢) لو أضفته إلى فاعله ، ولم تذكر المفعول التيسر الفاعل بالمفعول نحو : « مررتُ برجلٍ ضاربٍ الغلام أمس »^(٣) ، وإن ذكرته^(٤) لم يجوز ؛ لأن اسم الفاعل^(٥) أو المفعول لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، وإنما يضاف إلى المفعول نحو : « مررت بزيدٍ ضاربٍ عمرو غلامه أمس ، و بزيدٍ ضاربٍ غلامه عمرو » . و^(٦) هذه الإضافة معنوية ؛ لأنها إضافة صفة إلى غير // معمولها .

١/٥٦

وإن كان غير ماضٍ جاز عند سيبويه^(٧) أن يُوصَفَ به مطلقاً كما في المنون نحو :
« مررت برجلٍ ضاربٍ غلامه زيداً^(٨) الآن أو غداً » ، وسواء كان علاجاً ، وهو ما كان محسوساً يرى^(٩) كالضارب ، والقاتل ، أو غير علاج كالعالم والعارف نحو : « مررت برجلٍ ضاربٍ عمرو ، ومخالطه داءً » . [وقال يونس : لا يوصف بما كان غير ماضٍ ، بل يجب نصب ما كان بمعنى الحال على الحال ولو كان صاحبها نكرة نحو : « مررت برجلٍ ضاربٍ عمرو ، ومخالطه داءً » . والمستقبل]^(١٠) يجب^(١١) رفعه ، وتكون الجملة صفة للنكرة . وسيبويه^(١٢) يخالفه^(١٣) في الوجوب وموافقه^(١٤) في جواز ذلك]^(١٥) .

(١) في (ش) و (غ) : إن .

(٢) في (غ) : لأنه .

(٣) ففي هذا المثال التيسر الفاعل بالمفعول ، فلا يعلم أن اسم الفاعل سبي .

(٤) يعني : المفعول مع الإضافة إلى الفاعل .

(٥) في (غ) : و .

(٦) في (غ) : فهذه .

(٧) ينظر : الكتاب ٢ / ١٨ - ٢٠ .

(٨) في (ش) و (غ) : زيداً أو زيداً

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) في (غ) : بل يجب .

(١٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٢١ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٢٦ ، والارتشاف ٤ / ١٩١٠ .

(١٣) في (غ) : مخالفة .

(١٤) في (ش) : يراقبه .

(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

قوله : (فَالْأَوَّلُ يَتَّبِعُهُ [فِي الْإِعْرَابِ ، وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ ، وَالتَّنْذِيرِ وَالتَّائِيثِ] ^(١)) .

أي : الوصف بحال الموصوف ^(٢) يتبع الموصوف في أربعة أشياء من جملة الأشياء العشرة ^(٣) المذكورة . يتبعه في واحد من الأفراد ، والتثنية ، والجمع ، وواحد من التعريف ، والتنكير . وواحد من التنكير ، والتأنيث . وواحد من الرفع ، والنصب والجر . وإنما تبعه في هذه العشرة لكونه إياه في المعنى ، فإذا قلت : « جاعني رجلٌ طويلٌ ، أو رجلانٌ طويلان ، أو رجالٌ طوالٌ ، أو امرأةٌ طويلةٌ ، أو ^(٤) الرجلُ الطويلُ ، أو المرأةُ الطويلةُ » . فقد اجتمع في النعت الأربعة المذكورة .

و أجاز الكوفيون ^(٥) وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح ، أو ذم ، واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ وَيَلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ ﴿٦﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾ ^(٦) . والجمهور ^(٧) على أنه بدل ، أو نعت مقطوع رفعاً ، أو نصباً . و أجاز الأخفش ^(٨) وصف النكرة الموصوفة ^(٩) بالمعرفة نحو : « جاعني رجلٌ كريمٌ الأولُ » محتجاً بقوله تعالى : ﴿ فَآخِرَانِ يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَيْنِ ﴾ ^(١٠) قال : « الأوليان » صفة « الآخران » ^(١١) . والأولى أنه بدل ، أو خبر مبتدأ محذوف .

قوله : (وَالتَّائِيثِ يَتَّبِعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الْأَوَّلِ) . أي : الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الأول . أعني : واحداً من الرفع ، والنصب ، والجر . وواحداً من التعريف والتنكير نحو : « جاعني رجلٌ حسنةٌ جاريتُهُ ، وجاعني رجلانٌ حسنةٌ جاريتُهُما ، وجاعني رجالٌ

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٠ .

(٢) سقطت من (غ) : بحال الموصوف .

(٣) في (ش) و (غ) : العشرة الأشياء .

(٤) في (ش) و (غ) : و .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٤/١٩٠٨ ، وجمع الهوامع ٣/١١٨ .

(٦) الهمزة : ١ ، ٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٢٩/٢ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٩/٢ ، والارتشاف ٤/١٩٠٨ ، وجمع الهوامع ٣/١١٨ .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) المائة : ١٠٧ .

(١١) في (غ) : آخران .

حسنةٌ جاريتهم ، وجاعني الرجلُ الحسنُ جاريتيه، والرجلان الحسنُ جاريتهما ، و الرجالُ الحسنُ جاريتهم ، وجاعني المرأةُ الحسنُ أبوها ، والمرأتان الحسنُ أبوهما ، والنساء الحسن أبوهن .

قوله : (وفي البواقي كالفعل) .

يعني : أن الوصف بحال المتعلق يكون في الخمسة البواقي وهي ^(١) الإفراد والتثنية ، والجمع والتذكير ، والتأنيث ، كالفعل يُفردُ إن ^(٢) كان فاعله [ظاهراً ، ويُطابقُ فاعله إن كان ^(٣) فاعله] ^(٤) ضميراً . وفي هذا المقام فاعله ظاهر وهو المتعلق فيفرد ^(٥) . ويذكر إن كان فاعله مذكراً، ولو كان متبوعه مؤنثاً . ويؤنث إذا ^(٦) كان فاعله مؤنثاً و إن ^(٧) كان متبوعه مذكراً ^(٨) ^(٩) . قال نجم الدين : « [ولو نظرت حق النظر] ^(١٠) لوجدت الأول — وهو الوصف بحال الموصوف — أيضاً منظوراً فيه في الخمسة البواقي إلى فاعله ، فهو فيها ^(١١) كالفعل ^(١٢) » ^(١٣) .

(١) في (غ) : وهن .

(٢) في (ش) و (غ) : إذا .

(٣) في (ش) : إذا فاعله .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (غ) : فيفرد ذلك .

(٦) في (ش) : إن .

(٧) في (غ) : ولو .

(٨) في (غ) : مؤنثاً .

(٩) يعني ينظر إلى فاعله ، فإن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل ، وإن كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً ، كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث ، وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً مفصلاً ، يذكر أو يؤنث جوازاً ، تقول : « مررت برجلٍ قاعدٍ غلامه » مثل « يقعد غلامه » ، و « برجلين قاعد غلامهما » مثل « يقعد غلامهما » ، و « برجال قاعدٍ غلامهم » مثل « يقعد غلامهم » ، و « مررت بامرأة قائم أبوها » مثل « يقوم أبوها » و « برجل قائمة جاريتيه » مثل « تقوم جاريتيه » ، و « برجلٍ معمورٍ أو معمورة داره » مثل « يعمر أو تعمر داره » ، و « قائم أو قائمة في الدار جاريتيه » مثل « يقوم أو تقوم في الدار جاريتيه » . ينظر : الفوائد الضيائية ٣٨/٢ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) لأن فاعله حينئذ الضمير المستتر فيه ، الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية ،

والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث ؛ فلذلك نقول : « مررت برجل

ضارب ، وبرجلين ضاربين ، وبرجال ضاربين ، وبامرأة ضاربة ، وبامرأتين ضاربتين ، وبنسوة ضاربات » ، كما تقول

في الفعل : « يضرب ، ويضربان ، ويضربون ، وتضرب ، وتضربان ، ويضربن » . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٠/٢ .

(١٣) ينظر : شرح الكافية ٣٣٠/٢ .

قوله : (و مِنْ ثَمَّ حَسَنَ : « قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ » . وَضَعَفَ « قَاعِدُونَ » ، وَيَجُوزُ : « قُعُودٌ غِلْمَانُهُ ») . أي : و^(١) من جهة أن الوصف بحال المتعلق كالفعل في الخمسة البواقى حسن : « قاعد غلمانة » كما حسن^(٢) « يقعد غلمانة » [، وحسن أيضاً^(٣) : « قاعدة غلمانة » ؛ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن : « تقعد غلمانة »]^(٤) ، وضعف « جاعني رجل قاعدون غلمانة » ؛ لأنه بمتزلة : « يقعدون غلمانة » .

ولحاق^(٥) علامتي التثنية والجمع بالفعل المسند إلى ظاهر المثني والمجموع ضعيف لم يجيء إلا في لغة ضعيفة وهو لغة « أكلوني البراغيث » . لكن ضَعَفَ « قاعدون غلمانة » أقل من ضعف « يقعدون غلمانة » ؛ [لأن الواو في « قاعدون » لا تجيء إلا حرفاً^(٦)]^(٧) ، والواو في « يقعدون » أكثر مجيئها ضميراً^(٨) . فالأغلب^(٩) فيها الاسمية ، وضعف مجيئها حرفية .

وإنما جاز « قعود غلمانة » وإن كان « قعود » جمعاً كـ « قاعدون » إلا أنه يخرج^(١٠) بالتكسير عن موازنة الفعل لفظاً و^(١١) مناسبته ؛ لأن الفعل لا يكسر ، فلم يكن في « قعود // غلمانة » شبه اجتماع فاعلين كما كان في « قاعدون غلمانة » لمشابهته لـ « يقعدون غلمانة » // الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن يُخرج^(١٢) الواو عن الاسمية إلى الحرفية ، أو يجعل الظاهر بدلاً من المضمر ، أو يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ .

ب/٥٦

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) في (غ) : يحسن .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : ولأن إلحاق .

(٦) في (ش) : حرفية .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (أ) و (ش) : ضمير .

(٩) في (ش) : والأغلب .

(١٠) في (ش) و (غ) : خرج .

(١١) في (أ) : أو .

(١٢) في (غ) : تخرج .

[امتناع وصف الضمير والوصف به]

قوله : (وَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ) .

[اعلم أن المضمّر لا يوصف ، ولا يوصف به .]^(١) وإنما لم يوصف لأن ضمير^(٢) المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ، وأوضح الواضحات . والمقصود من وصف المعرفة التوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل . وضمير الغائب إما محمول عليهما ؛ لأنه من جنسهما ؛ وإما لأن مُفسِّره لما كان ظاهراً صار^(٣) بسببه واضحاً .

وإنما لم يوصف بالضمائر لأنها أخص من غيرها ، ومن شرط الوصف في المعارف أن يكون الموصوف أخص من الصفة أو مساوياً لها ، ولا أخص من الضمائر ، ولا مساوي لها .

وأجاز الكسائي^(٤) وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾^(٥) جعل « العزيز الحكيم » وصفاً للضمير . وقولك : « مررت به المسكين » جعل المسكين^(٦) صفة للضمير^(٧) في « به » . والجمهور يحملون^(٨) مثله على البدل .

[شرط الموصوف]

قوله : (وَالْمَوْصُوفُ أَحْصُ أَوْ مُسَاوٍ) .

ليس مرادهم أن يكون^(٩) ما يطلق عليه لفظ^(١٠) الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوياً لها . فإن هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات . بل مرادهم أن

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : الضمير .

(٣) في (ش) : كان .

(٤) قال ابن مالك : ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم . ينظر : شرح التسهيل ١٨٢/٣ ، و شرح الكافية

للرضي ٣٣١/٢ ، والارتشاف ١٩٣١/٤ ، والنجم الثاقب ٥٦٤/١ ، وشفاء العليل ٧٥٨/٢ ، وجمع الهوامع ١٢١/٣ .

(٥) آل عمران : ٦ .

(٦) سقطت من (أ) : جعل المسكين . وفي (غ) : جعله .

(٧) في (ش) : للمضمّر .

(٨) في (ش) : يتأولون .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) في (غ) : اسم .

المعارف الخمس لا يوصف ما^(١) يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها إلا أن يكون الموصوف أحص أي: أعرف من صفته أو مثلها في التعريف [فقولك: « الرجل العاقل » « العاقل » مساوٍ لموصوفه في التعريف]^(٢)، وأخص من موصوفه في المدلول .

و اعلم أن المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة^(٣) أن أعرفها المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم اسم^(٤) الإشارة ، ثم المعرف باللام والموصولات .

وإنما كانت المضمرات أعرف^(٥) لوضوح المتكلم والمخاطب، ولتقدم لفظ مُفسّر الغائب^(٦) . وإنما كان العلم أخص من اسم الإشارة ؛ لأن مدلول العلم متعين من حالة الوضع كما عند المستعمل^(٧) بخلاف اسم الإشارة فإن^(٨) مدلوله غير متعين وضعاً بل استعمالاً^(٩) . وإنما كان اسم الإشارة أخص من ذي اللام ؛ لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً ، ولا يعرف مدلول ذي اللام إلا بالقلب دون العين . وأما المضاف إلى أحد هذه الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه عند سيبويه^(١٠) ؛ لأنه يكتسب التعريف منه . وعند المبرد^(١١) أن تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه ؛ ولذا يوصف المضاف إلى المضمرة ، ولا يوصف المضمرة . فإذا قلت : « مررتُ بـغلامِ الرجلِ الظريفِ » فسيبويه يجعل « الظريف » صفة لـ « غلامِ الرجلِ » لمساواته له في التعريف^(١٢) .

والمبرد يجعل الظريف بدلاً ؛ لأنه أعرف من « غلامِ الرجلِ »^(١٣) .

(١) في (غ) : بما .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) ينظر : الكتاب ٦/٢ ، والمقتضب ٤/٢٨١ ، وشرح المفصل ٣/٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٨٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣ ، والارتشاف ٢/٩٠٨ ، والفوائد الضيائية ٢/٤٠ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (ش) و (غ) : للغائب .

(٧) أي : ذات العلم معيّنة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل .

(٨) في (غ) : فإنه .

(٩) أي : أن تعيين ذاتها إلى المستعمل بأن يقترب به الإشارة الحسية . ينظر : شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٧/٢ .

(١١) ينظر : المقتضب ٤/٢٨٣، ٢٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٨٠ ، وشرح الرضي ٢/٣٣٣ ، والارتشاف ٢/٩٠٨ .

(١٢) ينظر : الكتاب ٧/٢ .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٢/٣٣٣ .

وعند الكوفيين^(١) أن الأعراف العلم ، ثم المضمّر ، ثم المبهم ، ثم ذو اللام^(٢) .
وعند ابن كيسان^(٣) أعرّفها المضمّر ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم ذو اللام ، ثم الموصول .
وعند ابن السراج^(٤) أعرّفها اسم الإشارة ، ثم المضمّر ، ثم العلم ، ثم ذو اللام . وقال ابن مالك :
« أعرّفها ضمير المتكلم ، ثم العلم الخاص كـ « مكة » ، وضمير المخاطب جعلهما في درجة ، ثم ضمير^(٥) الغائب السالم من إيهام [الذي لم يلتبس بمفسره]^(٦) ، ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه »^(٧) .

والقول المشهور ما^(٨) عليه الجمهور . فإن وجدت الأخص في مذهب تابعاً لغير الأخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب ، لا صفة ، فاسم الإشارة في قولك : « مررت بزيد هذا » صفة عند الجمهور ، بدل عند ابن السراج .

١/٥٧ وإنما وجب أن يكون الموصوف أخص من الصفة ؛ // لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص فإن اكتفى به المخاطب لم يحتج إلى نعت ، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة .

ثم نقول : العلم لا يوصف به ؛ لأنه لم يوضع إلا للذات المعينة ، لا لمعنى في ذات . ولا يقع صفة من الموصولات إلا ما كان في أوله لام كـ « الذي ، والتي » ونحوهما بخلاف « من ، وما » ونحوهما ، ويوصف بـ « ذو » الطائية ؛ لمشابتها « الذي » التي بمعنى : « صاحب » .

ويوصف العلم باسم الإشارة ، والموصول ، وبذي اللام^(٩) ، وبالمضاف إلى العلم ، وإلى اسم الإشارة ، وإلى الموصول وإلى ذي اللام . ولا يوصف بالمضاف إلى المضمّر ؛ لأنه أعرّف منه .

(١) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٣ ، ونسبه إلى السيرافي ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢ ، والارتشاف ٩٠٨/٢ .

(٢) في (ش) : ذي .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١١٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٣/٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٥٦/٣ ، وشرح الرضي ٣٣٣/٢ ، والارتشاف ٩٠٨/٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١١٤/١ .

(٨) في (ش) : (الذي) بدل (ما) .

(٩) سقطت من (غ) .

ولا يوصف اسم الإشارة إلاّ بزدي اللام^(١) ، والموصول ؛ لما يجيء . وكان قياسه أن يوصف باسم الإشارة والموصول ، وبزدي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .
 والمعرف باللام لا يوصف إلاّ بزدي اللام ، و الموصول ، والمضاف إلى أحدهما .
 ومن جعل المضاف مرتبة خامسة أدنى المعارف وصف المعرفة باللام بالمضاف إلى المضمّر والعلم وغيرهما .
 واعلم أن المضاف إلى المضمّر يوصف بكل واحد من المبهمين^(٢) ، وبزدي اللام وبالمضاف إلى المضمّر وإلى العلم ، وإلى كل واحد من المبهمين ، وإلى ذي اللام .
 والمضاف إلى العلم يوصف بكل^(٣) من المبهمين ، وبزدي اللام ، وبالمضاف إلى العلم وإلى كل^(٤) من المبهمين ، وإلى ذي اللام^(٥) .
 والمضاف إلى اسم الإشارة يوصف بكل من المبهمين ، وبزدي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة .
 والمضاف إلى ذي اللام ينعت بزدي اللام ، وبالمضاف إلى مثله ، وكذا المضاف إلى الموصول يوصف بهما . هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور .

[شرط الموصوف]

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُوصَفْ ذُو اللَّامِ إِلَّا بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ) .
 يعني : من جهة أن الموصوف يجب أن يكون^(٦) أخص من الصفة أو مساوياً^(٧) لها لم يوصف ذو اللام إلاّ بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله ؛ لأن ذا^(٨) اللام أدنى المعارف . والمختار في المضاف إلى ذي اللام أنه مثله .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) يعني بهما اسم الإشارة و الموصول .

(٣) في (غ) : بكل واحد .

(٤) في (غ) : كل واحد .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) في (أ) : مساوٍ .

(٨) في (أ) : ذو .

[لزوم وصف اسم الإشارة بذى اللام]

قوله : (وَإِنَّمَا التُّزْمُ وَصْفُ بَابٍ « هَذَا » بِذِي اللَّامِ لِلإِبْهَامِ) .

هذا جواب سؤال^(١) كأنه قيل : الواجب على قولك : الموصوف أحص أو مساو أن يوصف اسم الإشارة بكل من المبهمين ، وبذى اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة . ولم يوصف إلا بذى اللام والموصول نحو : « بهذا الرجل ، وبهذا الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال^(٢) كذا » . فأجاب بقوله : « للإبْهَامِ » يعني : أن اسم الإشارة مبهم الذات ، والذي تتعين به الذات المشار إليها إمَّا الإشارة الحسية ، وإمَّا^(٣) الصفة ، فإذا قصد تعيينه بالصفة لم يرفع الإبهام إلا اسم الجنس المعرّف باللام^(٤) ، أو المضاف إليه ، لكن المضاف إليه مكتسب للتعريف من غيره ، فلم يوصف اسم الإشارة بالمضاف إلى اسم الجنس المحلى باللام^(٥) .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ ضَعْفَ « مَرَرْتُ »^(٦) بِهَذَا الْأَبْيَضِ ، [وَحَسُنَ : « بِهَذَا الْعَالِمِ »]^(٧) .

أي : من جهة أن المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار إليها ضعف « مررت^(٨) بهذا الأبيض » ؛ لأن « الأبيض » لا يخص جنساً^(٩) دون آخر^(١٠) كالإنسان ، والفرس ، والبقر ، وغيرها^(١١) بخلاف « هذا العالم » فإن « العالم » مختص بنوع من الحيوان ، وهو الإنسان ، فكأنك قلت : « هذا^(١٢) الرجل العالم » .

(١) في (غ) : السؤال . وفي (ش) : سؤال مقدر .

(٢) على اللغة الطائفة .

(٣) سقطت الواو من (ش) .

(٤) وحمل الموصول عليه ؛ لأنه مع صلته بمعنى ذى اللام فـ « الذي ضرب » بمعنى : الضارب . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٣٧/٢ .

(٥) قال المررد في المقتضب ٢٨٢/٤ — ٢٨٣ : « وما كان من المبهمة فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم

بالتعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تُنعت بالمضاف لعله نذكرها ، وذلك قولك :

« مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا » فالفرس وما قبله بمتزلة اسم واحد وإن كان نعتاً له لأنك إذا أوأمت

وجب أن تبين ، فالبيان كاللزام له... ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام ؛ لأن النعت فيها بمتزلة شيء واحد

معها ، فلما كانت هي لا تضاف — لأما معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف — لم يجوز أن تضاف ؛ لأن المضاف إنما

يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده » .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) سقطت من (أ) و (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : نوعاً .

(١٠) في (ش) : آخره .

(١١) في (ش) : وغيرهما .

(١٢) في (ش) : بهذا .

[بعض أحكام النعت التي أهملها المصنف]

وللنعت أحكام :

منها جواز جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات ، و يُعَلَّب فيه المذكر على المؤنث ،
والعاقل على غيره نحو : « جاءني زيدٌ وعمرو الظريفان ، ورأيت رجلاً وامرأة ظريفين^(١) ،
ومررت بالزیدین وفرسيهما المقبلين » .

و إن اختلفَ الموصوفاتُ تعريفاً وتنكيراً لم يكن جمعهما في نعت واحد ، بل أفردت لكل
نعتة نحو : « هذه ناقة راتعة و فصيلها الراتع » ، أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو : « مررت
برجل وزيد الظريفان ، وجاءني رجلٌ وزيدٌ الظريفين »

// وكذا إذا اختلفت المنعوتان في الإعراب نحو : « لقي زيدٌ الظريفُ عمراً الظريفَ ،
أو لقي زيدٌ عمراً الظريفَ الظريفُ » تُقدِّم نعت المفعول إلى جنب منعوته لما أمكن . و تُؤخِّر نعت
الفاعل^(٢) . أو تجمعهما في نعت مقطوع كما مر .

ومن أحكامه تفريق الصفات مع جمع الموصوفات : فإذا كانت الصفات على عدد
الموصوفات جاز الإتيان ، والقطع إلى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف^(٣) ، أو مبتدأ محذوف
الخبر نحو : « مررت بثلاثة رجالٍ كاتبٍ ، وشاعرٍ ، و بزازٍ » . فإذا^(٤) رفعت هذه الصفات
فالتقدير : « بعضهم شاعرٌ ، وبعضهم كاتبٌ ، وبعضهم بزازٌ » . أو^(٥) « منهم شاعر ، ومنهم
كاتب ، ومنهم بزاز » .

ولو تخالفا تعريفاً وتنكيراً^(٦) فقطع الوصف إلى الرفع ، أو^(٧) النصب فقط ، نحو :
« بالرجلين قصيرٌ وطويلٌ ، و^(٨) قصيراً وطويلاً » . و لا يمتنع في الوجهين الإتيان على البدل .

(١) في (ش) : الظريفين .

(٢) قال الرضي : الأولى أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه نحو : « لقي زيدٌ الظريفُ عمراً الظريفَ . ويجوز جمعهما نحو :
« لقي زيدٌ عمراً الظريفَ الظريفُ . ينظر : شرح الكافية ٢/٣٣٨ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (ش) و (غ) : و إذا .

(٥) في (ش) : و .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : و .

(٨) في (ش) و (غ) : أو .

وإن كانت الصفات أقل عدداً من الموصوفات^(١) فالقطع إلى الرفع لا غير نحو : « رأيت ثلاثة رجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ » .

وإن اتحد الموصوف ، وتعددت الصفة نحو : « برجل كاتبٍ بزازٍ شاعرٍ^(٢) » فالأولى الإتيان ، ويجوز القطع على تقدير : هو شاعر .

ومن أحكامه : قطع الصفة رفعاً^(٣) أو نصباً : وجواز القطع مشروطاً بالألّا يكون النعت للتأكيد نحو : « أمسِ الدابرُ » ، و أن يَعْلَمَ السامعُ من اتصاف المنعوت^(٤) بذلك النعت ما يَعْلَمُهُ المتكلم ؛ لأنه إذا لم يعلمه كان المنعوت محتاجاً إلى ذلك النعت لتمييزه ، ولا قطع مع الحاجة . ومع الشرطين يجوز القطع إذا كان المنعوت معرفة ، ولو كان النعت أول^(٥)^(٦) كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٨) ، وقولك : « الحمد لله الحميدُ » ولا يُقَطَّعُ نعت اسم الإشارة ؛ لاحتياجه إلى نعته لتبيين ذاته .

وإن كان المنعوت نكرة فالشرط لقطع النعت سبقه بنعت آخر مُبَيَّن ، وألا يكون النعت الثاني لمجرد التخصيص ؛ لأنه إذا احتاجت النكرة إلى نعت التخصيص لم يجز القطع ؛ إذ لا قطع مع الحاجة . والأغلب مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو قال^(٩) :

(١) في (غ) : الموصوف .

(٢) في (ش) : « برجل شاعر كاتب بزاز » .

(٣) في (غ) : و .

(٤) في (غ) : للمنعوت .

(٥) في (ش) و (غ) : أولاً .

(٦) يعني أنه لا يشترط تكرار النعت خلافاً للزجاجي . ينظر : الجمل للزجاجي ١٥ ، وشرح الرضي ٣٣٢/٢ .

(٧) قرأها بالنصب عاصم ، وقرأ الباقر بالرفع . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٢١٤ والكشف عن وجوه القراءات ٣٩٠/٢ والفتح الرباني ٢٩٠ .

(٨) المسد : ٤ .

(٩) قرأها بالنصب زيد بن علي على المدح . ينظر : الكشف ٥٣/١ .

(١٠) الفاتحة : ١ .

(١١) البيت من المتقارب ، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، والكتاب ٣٩٩/١ ، وشرح أبيات سيويه ٢٢٥/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، والمفصل ٧٦ ، وشرح المفصل ١٨/٢ ، وشرح التصريح ١٢٥/٢ وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٤/١ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٢ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٣/٣ ، وشفاء العليل ٧٥٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٢/١ ، وخرزاة الأدب ٤٠/٥ .
عُطِّلَ : يقال عَطَّلَتِ المرأةُ : إذا خلا جيدها من القلائد . شعثاً : جمع شعثناء ، وهي المُعْبَرَةُ الرأس .
والمراضع : جمع مُرْضِع . والسعالِي : جمع سَعْلَاة ، وهي أحبث الغيلان . =

ويأوي إلى نسوةٍ عَطَلٍ و شَعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

ويجوز في المعرفة أيضاً القطع مع الواو كقول الخرنق^(١) (٢):

لا ييَعَدُنْ قومي الذين هُم سُمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُرُزِ

النازلين بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

ومن أحكامه أنه قد يتبع نعتُ المضاف^(٣) المضاف إليه إذا لم يلتبس . ويقال له^(٤) الجر

بالجوار^(٥) ؛ وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه . ويشترطُ الخليل^(٦) في ذلك توافق

المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنثياً نحو : « هذا جحرٌ ضبٌّ حربٍ » قال

امرؤ القيس^(٧) :

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَيْلِهِ كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزَمَّلٍ

وقال^(٨) :

كَأَنَّ بَنَاتِ نَعَشٍ طَالَعَاتٍ قَطَارٌ قَاصِدٌ لِلشَّامِ زُورٍ

وهذا على خلاف ما ذكّر ؛ لأنه ليس نعتاً لمضاف ، ولا^(٩) تبع مضافاً إليه .

= والشاهد فيه قوله : (نسوةٍ عَطَلٍ وشَعْنًا) حيث نصب « شعناً » على أنه نعت مقطوع فأتى بواو العطف ، وهذا هو الأعراف .

(١) الخرنق : هي خرنق بنت بدر بن هيفان ، امرأة شاعرة جاهلية ، من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى . قالوا : هي أخت طفرة بن العبد لأمه ، وقيل عمته ، وزوجها بشر بن عمرو الضبيعي ، وابنها علقمة بن بشر ، رثهما في قصيدة — منها هذان البيتان — قتلا يوم قلاب . ينظر : خزنة الأدب ٥ / ٥٠ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للخرنق بنت بدر بن هيفان في ديوانها ٤٣ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، ٥٧/٢ ، ٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٠/٣ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، وخزنة الأدب ٤١/٥ .

والشاهد فيه قوله : « والطيبون » على أنه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) كرر في (غ) : (ويقال له) .

(٥) في (غ) : الجر على الجوار

(٦) ينظر : الكتاب ٤٣٦/١ — ٤٣٧ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤٩/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٥ ، والمحتسب ١٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٧١/٣ ، ومغني اللبيب ٦٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢ ، وشفاء العليل ٧٤٨/٢ ، وخزنة الأدب ٩٦/٥ .

ثبير : جبل بمكة . والعرائن : الأوائل . و البجاد : كساء مخطط

والشاهد فيه قوله : « مُزَمَّلٍ » حيث جرُّ بالجوار وهو نعت لـ « كبيرٌ » .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لمهلهل بن ربيعة في الحماسة البصرية ٢٣ / ١ .

والشاهد فيه : « زور » حيث جرُّ بالجوار ، وليس فيه ما اشترط الخليل .

(٩) في (ش) : ولأنه تبع .

ولا يجيز الخليل^(١) : « جحرا ضبٍ خريين » بل « خربان » خلافاً لسيبويه محتجاً بقوله^(٢) :
فإيَّاكُمْ وحيّة بطنٍ وادٍ همُوز^(٣) النَّابِ ليسَ لكمِ بسِيٍّ
بجر « هموز^(٤) » وهي صفة « حية » .

(١) قال في الكتاب ١ / ٤٧٤ : « وقال الخليل : لا يقولون إلا « هذان جحرا ضبٍ خربان » من قِبَلِ أن الضب واحد والجحر جحران » .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ١٣٩ ، وجمهرة اللغة ١٣١٠ ، والخصائص ٢٢٠ / ٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٣٠ ، وشرح المفصل ٨٥ / ٢ ، والخزانة ٨٤ / ٥ ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٧٠ / ٣ ، وشرح الرضي ٣٥٠ / ٢ .
والهمُوزُ : فَعُولٌ من الهمز بمعنى العَمَزِ والضغَطِ .

والسِيٌّ : المثل . أي : لا تستون معه ، بل هو أشرف منكم .
والشاهد فيه قوله : « هموز النَّابِ » حيث جر « هموز » ومحلها النصب على أنها نعت لـ « حية » ، وقد استدل به سيبويه على جرّ الجوار رداً على الخليل في زعمه أنه لا يجوز إلا إذا اتفق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً . و سيبويه لم يستشهد بهذا البيت ، وإنما استشهد بقول العجاج : كأن نسج العنكبوت المرمل .
ووجه الاستدلال منه أن العنكبوت مؤنث والمرمل ذكر .
ينظر : الكتاب ١ / ٤٣٧ ، وخزانة الأدب ٥ / ٨٥ .

(٣) في (غ) : همون .

(٤) في (غ) : همون .

[عطف النسق]

قوله : (الْعُطْفُ :) [يعني عطف النسق]^(١) (تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ مَتَّبِعِهِ) .

اعلم أن العطف يطلق على المصدر الذي هو^(٢) فِعْلُ العاطف ، وهو الذي حده ابن بابشاذ^(٣) . وعلى التابع الذي هو المعطوف ، وهو الذي حده المصنف .

قوله (تَابِعٌ) جنس الحد يعم التوابع . وقوله : (مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ) احتراز عن النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان . [وقوله : (مَعَ مَتَّبِعِهِ) // احتراز عن البدل]^(٤) .

أ/٥٨

ويعني^(٥) بالنسبة : نسبة الفعل إليه فاعلاً كان ، أو مفعولاً ، أو شبههما ، ونسبة الاسم إليه إذا كان مضافاً إليه^(٦) .

قوله : (و)^(٧) يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتَّبِعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشْرَةِ (ليس هذا^(٨) من تمام الحد ، بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده .

[العطف على الضمير]

قوله : (وَإِذَا عُطِفَ عَلَى^(٩) الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ أُكِّدَ بِمَنْفَصِلٍ [مِثْلُ : «ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ»]^(١٠)) .

إنما أكد بمنفصل لأن المتصل^(١١) المرفوع كالجاء من عامله الذي اتصل به لفظاً^(١٢) ؛ لأنه لا يجوز فصله منه . و^(١) معنى^(٢) لأنه فاعله ، والفاعل كالجاء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٢) زيادة من (غ) .

(٣) قال في المحسبة ٤٢٩/٢ : « النسق هو الجمع بين الشئيين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى ، أو في اللفظ دون المعنى » .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) : نعي .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٨) في (ش) : (هو) بدل (هذا) .

(٩) في (غ) : على المضمرة .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٢ .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : لفظاً أو معنى .

(١) سقطت الواو من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) .

كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة . فأكد أولاً بمنفصل ليحصل له نوع استقلال ، ويكون العطف في الصورة كأنه على هذا المنفصل ، وهو في الحقيقة على ذلك المتصل . وأما الضمير المرفوع المنفصل فيعطف عليه بلا تأكيد لاستقلاله لفظاً^(١) . والمتصل المنصوب يعطف عليه بلا تأكيد . مثال الأول: « ضربت أنا وزيد » ، و^(٢) قال الله تعالى : ﴿ أَسْكَنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(٣) . ومثال الثاني: « ما ضربك إلا أنا وزيد^(٤) » . ومثال الثالث : « ضربتك و زيداً » .

قوله : (إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ) كقوله^(٥) :

ولست بنازل إلا أملت برحلي أو خيالتها الكذوبُ

وقال تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٦) . وقد يؤكد مع الفصل كقوله تعالى : ﴿ فَكُفُّوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوِنَ ﴾^(٧) ، و ﴿ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٨) ﴿^(٩) فالتأكيد مع الفصل وتركه متساويان ؛ ولذا قال المصنف : (فَيَجُوزُ تَرْكُهُ) .

قال نجم الدين: « ومذهب البصريين _ يعني حيث لا فصل _ أن التأكيد هو الأولى »^(١) . قال : « و يُجَوِّزُونَ العطف بلا تأكيد ، ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلاً _ أي منعه _ بحيث لا يجوز »^(٢) .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٣) البقرة : (٣٥) ، والأعراف (١٩) .

(٤) في (غ) : يد .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني بُحْتَر بن عَتُود في شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي

١٦٣/١ ، ولسان العرب (خيل) ، والمقاصد النحوية ١٧٠/٢ ، وخزانة الأدب ١١٧/٥ .

وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٥٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٥/١ .

يقول : لا أنزل محلاً إلا رأيت هذه المرأة مملّة برحلي أي : متصورة لي بهذه الصورة ، أو رأيت خيالها الكاذب الذي لا حقيقة له وهذا في حال النوم .

والشاهد فيه قوله : « أو خيالها » فـ « خيالها » معطوف على الضمير المستتر في « أملت » ، وجاز مع عدم تأكيد

المستتر . بمنفصل لوجود الفصل قبل حرف العطف وهو قوله : « برحلي » .

(٦) الأنعام : ١٤٨ .

(٧) الشعراء : ٩٤ .

(٨) في جميع نسخ المخطوط : (ما أشركنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا) ، وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتته .

(٩) النحل : ٣٥ .

(١) ينظر : شرح الكافية له ٣٥٤/٢ .

(٢) السابق ٣٥٤/٢ .

وأما الكوفيون^(١) فيجوزن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد، ولا فصل من غير استقباح كقوله^(٢) :

قلتُ إذ أقبلت^(٣) و زُهرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

فعطف « زهر » على الضمير في « أقبلت » بلا تأكيد .

قوله : (وَإِذَا عَطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ^(٤) الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ] نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِكَ

وَبَزِيدٍ » [^(٥)] .

إنما لزم ذلك ؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل ؛ لأن المجرور لا ينفصل وإن كان ظاهراً ، فكره العطف عليه ؛ إذ^(٦) يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ، فوجب إعادة الجار في المعطوف نحو : « مررت بك وبزيد ، والمال بيني وبين زيد » ، فأعيدت « بين » لوجوب إعادة الجار في المعطوف على المضمرة ، وإلا فـ « بين » الأولة كانت كافيةً من حيث المعنى ؛ لأن البين لا يكون إلا بين شيئين . ومع اللبس لا يجوز العطف بإعادة^(٧) المضاف ، فلا يجوز أن تقول : « جاءني غلامك وغلام زيد » لغلام مشترك بينهما ، إلا مع قرينة دالة على المقصود .

وبعد إعادة الجار يكون المجرور معطوفاً على المجرور ؛ لا أن الجار والمجرور معطوف^(٨) على

الجار والمجرور .

(١) ينظر : الإنصاف ٤٧٤/٢ ، واللباب ٤٣١/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢ ، والموشح ١٣٦ ،

والنجم الثاقب ٥٦٩/١ ، والهمع ١٨٩/٣ . وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ٢٣١/٣ .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لعمر ابن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢ ، واللمع ٥٥ ، وشرح

المفصل ٧٦/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣١/٣ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٧٩/٢ ، والإنصاف ٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢

وشرح اللمع للضريير ١٢٩ .

والزهر : جمع زهراء ، وهي المرأة الحسناء البيضاء .

تهادى : تتهادى أي تتمايل . النعاج : نعاج الوحش . والملا : الصحراء . تعسفن رملا : ينقلن قوائمهن نقلاً بطيئاً .

والشاهد فيه أنه عطف على الضمير في « أقبلت » من غير أن يؤكد .

(٣) في (ش) و (غ) : قبلت .

(٤) في (ش) : المضمرة .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٢ .

(٦) في (غ) : إذ لا .

(٧) في (غ) : إعادة .

(٨) كررها في (غ) ، وفي (أ) : (معطوفاً) ، وفي (ش) : (معطوفان) .

واعلم أن لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين^(١) . ويجوز عندهم ترك إعادة الجار اضطراراً كقوله^(٢) :

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

وقال^(٣) :

أَكْرُهُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا

وأجاز الكوفيون^(٤) ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها ؛ إذ

الضرورة حاملة ، ولا // خلاف معها . وبقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾^(٥) بالجر في قراءة حمزة^(٦) . وأجيب بأن « الباء » مقدره ، والجر بها . وهو ضعيف .

وقيل : إن الواو للقسم ، وجواب القسم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

وذهب الجرمي^(٧) وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده

بالضمير المنفصل المرفوع نحو : « مررت بك أنت وزيد » قياساً على العطف على المتصل^(٨)

المرفوع^(٩) . قال نجم الدين : « وليس بشيء ؛ لأنه لم يسمع ذلك »^(١٠) .

(١) ينظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، واللباب ٤٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٢/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، وشفاء العليل ٧٩٣/٢ ، وشرح التصريح ١٨٣/٢ ، والهمع ١٨٩/٣ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٩٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٥/٢ ، والإنصاف ٤٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٣ ، وشرح التسهيل ٢٣٤/٣ ، وشرح الرضي ٣٥٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٣ . قَرَّبْتَ : من أفعال الشروع أي : أخذت وجعلت .

والشاهد فيه قوله : « فما بك والأيام » على أن حرف الجر قد يترك ضرورة عند البصريين .

(٣) البيت من الوافر ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٦٢ ، والعقد الفريد ١٥٠/٦ ، ومعجم الشعراء ٢٦٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٨/١ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ .

والشاهد فيه قوله : « أم سواها » أي : أم في سواها ، فترك إعادة الجار ضرورة عند البصريين .

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ ، واللباب ٤٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٢/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، وشفاء العليل ٧٩٣/٢ ، وشرح التصريح ١٨٣/٢ ، والهمع ١٨٩/٣ . واختاره ابن مالك . ينظر شرح التسهيل ٢٣٢/٣ ، والألفية ٣٩ .

(٥) النساء : ١ .

(٦) تنظر قراءته بالخفض في : العنوان في القراءات السبع ٨٣ ، والكشف ٢٧٥/١ ، والفتح الرباني ١٥٦ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٤ ، وجمع الهوامع ١٩٠/٣ .

(٨) في (غ) : المنفصل .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٣٥٦/٢ .

واعلم أنه يجوز التأكيد والبدل من المتصل المرفوع والمجرور^(١) بلا سبق تأكيد. منفصل ؛ لأن التأكيد ، والبدل ليسا بأجنبيين ، ولا منفصل^(٢) عن متبوعهما لا لفظاً ولا معنى . وأما عطف النسق فمفصل عن متبوعه لفظاً بالواو ، ومعنى لمغايرته له في الأغلب .

[حكم المعطوف]

قوله : (**وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ**) . ليس المراد أن^(٣) حكمه^(٤) حكمه في كل شيء من التعريف والتنكير ، والبناء والإعراب ، والإفراد والتثنية والجمع ، فقد يتخالفان في ذلك . بل المراد أن كلَّ حكم يجب للمعطوف عليه _ بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه _ يجب ثبوته للمعطوف ، كما إذا لزم الضمير في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لكونه جملة خبراً له ، أو حالاً منه ، أو صلة له ، أو صفة له لزم مثله في المعطوف . وكما إذا كان المعطوف عليه مستحقاً لإعراب^(٥) مخصوصٍ لمعنى حصل بالنظر إلى ما قبله وجب في المعطوف مثل ذلك الإعراب ، وذلك المعنى من فاعلية أو مفعولية أو إضافة ؛ وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور « رُبَّ ، أو « كم » الخبرية وجب كون المعطوف كذلك فلهذا ضَعْفَ :

الواهبُ المائة الهجانِ وعَبْدِهَا^(٦)

(١) مثال تأكيد المرفوع المتصل : « جاءوني كلهم » . ومثال الإبدال منه : « أعجبتني جمالك » . ومثال تأكيد الضمير المجرور في نحو : « مررت بك نفسك » . ومثال الإبدال منه : « أعجبت بك جمالك » . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٢ .

(٢) في (غ) : منفصلين .

(٣) في (غ) : أنه .

(٤) سقطت من (غ) : حكمه حكمه .

(٥) في (ش) : للإعراب .

(٦) البيت من الكامل ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٧٩ ، والكتاب ١٨٣/١ ، والمقتضب ١٦٣/٤ ، والخزانة ٢٣٨/٤ .

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤١٤/٢ ، وشرح الرضي ٣٥٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/٣ ، وشفاء العليل ٦٣١/٢ .

وخزانة الأدب ١٢٩/٥ .

وعجزه : عُوذًا تُرَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا .

والهجان : الإبل البيض .

والشاهد فيه قوله : « وعبديها » حيث عطفه على « المائة » وهو ضعيف . ووجه الضعف أن اسم الفاعل المقرون

بـ « أل » المضاف يلزم أن يكون المضاف إليه معرفاً بما أيضاً ؛ لمشابهته لـ « الحسن الوجه » ، فإذا عطف على المضاف

إليه شيء لزم أيضاً أن يكون معرفاً بما ؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه . وإنما جاز هنا عطف « عبديها » مع

خلوه من « أل » على « المائة » لكونه مضافاً إلى ضمير المعرف بـ « أل » ، والتقدير : وعبد المائة ، ولكونه تابعاً ،

والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في متبوعه . ينظر : الخزانة ١٢٩/٥ .

وإذا وجب للمعطوف عليه^(١) حكم بالنظر إليه في نفسه ، وبالنظر إلى ما قبله وجب للمعطوف مثله إن^(٢) كان في نفسه مثل المعطوف عليه ؛ فلذا وجب بناء المعطوف في « يا^(٣) زيد وعمرو » .

قوله^(٤): « وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ فِي « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ — أَوْ قَائِمًا — وَلَا ذَاهِبٌ عَمْرُو » إِلَّا الرَّفْعُ »؛ لأنه لَمَّا وجب في خبر « ما » الضمير بالنظر إلى كونه خبراً مشتقاً ، والمعطوف مشتق مثله ، ولا ضمير فيه^(٥) فلا يُجَرُّ « ذاهبٌ » ولا يُنصب ، بل يُرفع على أن يكون عطف جملة على جملة ، أو^(٦) الاسم والخبر على الاسم والخبر .

ويجوز : « مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين » ؛ لأن المعنى : « لا قاعد أبواه^(٧) » فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير . وكذا : « مررت برجلٍ حسنةٍ جاريتة لا قبيحةٍ » ؛ لأنه بتقدير : « لا قبيحةٍ جاريتة » .

قوله : « وَإِنَّمَا جَازَ : « الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذُّبَابُ » ؛ لِأَنَّهَا فَاءُ السَّبَبِيَّةِ »^(٨) جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال : « يغضب زيدٌ » عطف على « يطير » الذي هو صلة ، فوجب أن يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خالٍ منه ، فكان لا يجوز ، وقد جاز بالاتفاق . فأجاب بأن هذه الفاء للسببية ، لا العاطفة^(٩) . وكلامنا في المعطوف^(١٠) .

قال نجم الدين : « والذي يقوى عندي أن الجملة يلزمها الضمير كخبر المبتدأ إذا عطف عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى ، بكون مضمونها بعد مضمون الأولى ، متراخياً ، أو لا ، أو بغير ذلك ، جاز تجرد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاءً بما في أختها التي هي

(١) سقطت من (أ) .

(٢) في (غ) : إذا .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) يعني : لا ضمير في « ذاهب عمرو » ولا في « ذاهباً عمرو » .

(٦) سقطت (أو) من (غ) .

(٧) في (غ) : أبوه .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) : لأنها فاء السببية .

(٩) في (ش) و (غ) : عاطفة .

(١٠) قال ابن مالك : « واغتفر ذلك في الفاء لأن ما فيها من السببية سوغ تقدير ما بعدها وما قبلها كلاماً واحداً ، ألا ترى

أن قولك: « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » بمثلة : « الذي إن يطير يغضب زيد الذباب » ومثل هذا التقدير لا يتأتى

مع الواو . ينظر : شرح التسهيل ٢١٢/٣ .

قريبتها و كجزء منها ، كمسألة الذباب ، وكما إذا أخبرت عن «زيد» في : « جاءني زيد فغربت الشمس » : « الذي جاء فغربت الشمسُ زيدٌ » (١) .

[العطف على عاملين مختلفين]

قوله : (وإذا عطفَ على عاملين مختلفين لم يجرُ [إلا في نحو : « في الدار زيدٌ والحجرة عمرو »] (٢) .

معنى ذلك أن تعطف بحرفٍ واحدٍ معمولين مختلفين في الإعراب ، أو متفقين على معمولي عاملين مختلفين . فهذا القول منهم على حذف المضاف ؛ لأنه لا يُعطف الممولان على العاملين، بل على معموليهما فقولك : « إن زيدا ضربَ عمراً ، وبكراً خالداً » عطفٌ (٣) متفقي الإعراب على معمولي (٤) عاملين مختلفين ، وقولك : « إن زيدا ضربَ غلامه وبكراً أخوه » عطف مختلفي الإعراب .

وأما عطف معمولين // المتفقين أو المختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو : ١/٥٩ « ضربَ زيدٌ عمراً وبكراً خالداً ، وطننتُ زيدا قائماً وعمراً قاعداً » ؛ وذلك لأن حرف العطف كالعامل ، ولا يقوى أن يكون كالعاملين ، ويجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو أكثر . قال نجم الدين : « إن الأخص (٥) يميز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً ، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو : « دخلَ زيدٌ إلى عمرو وبكراً خالدٍ » فهذا لا يجوز إجماعاً منهم » (٦) .

ومنع سيبويه (١) العطف على عاملين مطلقاً ؛ لضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين » .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦١/٢ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٣) في (أ) : عطفي .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : المقتضب ١٩٥/٤ ، والأصول ٦٩/٢ ، واللباب ٤٣٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١١/١ ، وشرح

التسهيل ٢٣٥/٣ ، وشرح التصريح ١٨٨/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٣٦٣/٢ .

(١) وهو مذهب الجمهور . ينظر : الكتاب ٦٣/١ — ٦٥ ، والأصول في النحو ٦٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور

١١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٣٥/٣ ، والارتشاف ٢٠١٥/٤ ، شفاء العليل ٧٩٤/٢ ، وشرح التصريح ١٨٨/٢ .

قال نجم الدين : « والفراء كما نسب إليه ابن مالك^(١) يوافق سيبويه ويخالف الأحفش فيضم سيبويه والفراء الجار في كل موضع يوهم العطف على عاملين نحو قولهم : « ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شحمةً » أي : ولا كُلُّ بيضاء^(٢) . وقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ ﴿٣﴾ : أي وللذين^(٤) . واعتذر ابن السراج^(٥) لهما في قوله تعالى : ﴿ وَأَخْتَلَفَ آلِيلٌ وَالنَّهَارِ ﴾^(٦) إلى قوله : ﴿ ءَايَةٌ ﴾ و ﴿ ءَايَةٌ ﴾ على القراءتين^(٧) بأن « آياتٍ » أعيدت توكيداً للأولى لَمَّا طال الكلام ، وليس بمعطوف^(٨) .

وجوز الأعلام الشنتمري^(٩)^(١٠) والمصنف^(١١) إذا تقدم المجرور في^(١٢) المعطوف عليه ، وتأخر المرفوع أو المنصوب ، ثم جاء المعطوف كذلك نحو : « في الدارِ زيدٌ ، والحجرةَ عمرو . وإنَّ في الدارِ زيداً والحجرةَ عمراً » . قال ابن الحاجب : « لأن^(١) الذي ثبت^(٢) في كلامهم ، ووجد

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٣٢/٣ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٦٥/١ : « وتقول : « ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شحمةً » ، وإن شئت نصبت « شحمة » ، و « بيضاء » في موضع جر ، كأنك أظهرت « كل » فقلت : ولا كُلُّ بيضاء » .

(٣) يونس : ٢٧ .

(٤) سقطت من (أ) : (أي : وللذين) .

(٥) الأصول : ٧٤/٢ .

(٦) الجاثية : ٥ .

(٧) قوله : ﴿ من دابة آيات ﴾ . ﴿ وتصريف الرياح آيات ﴾ قرأهما حمزة والكسائي بكسر التاء ، وقرأ الباقون بالرفع .

ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٧٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٧٦/١ ، والفتح الرباني ٢٦١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٥/٢ .

(٩) أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري ، الأندلسي النحوي ، الأعلام وهو المشقوق الشفة . بدع في اللغة والنحو والأشعار . رحل إلى قرطبة ، وأخذ عن إبراهيم الأفلبي ، وصارت إليه الرحلة في زمانه . صنف شرح الجمل ، وشرح أبيات الجمل . مات سنة ٤٧٦ هـ . ينظر : معجم الأدباء ٦٠/٢٠ ، ووفيات الأعيان ٨١/٧ ، وسير أعلام النبلاء ٥٥٥/١٨ ، وبغية الدعاة ٣٥٦/٢ .

(١٠) ينظر رأيه في حاشية الكتاب ٣٢/١ ، ٣٣ طبعة بولاق وشرح الكافية للرضي ٣٦٦/٢ ، والارتشاف ٢٠١٥/٤ .

(١١) ينظر : شرح الكافية له ٦٤٧/٢ ، وشرح الوافية ٢٦٢ .

(١٢) في (غ) : في المعطوف والمعطوف عليه .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : يثبت .

بالاستقراء^(١) من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور، فوجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره . قال^(٢) :

أَكَلَّ امْرئٍ تَحْسِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٣)

قوله : (خِلَافًا لِلْفَرَاءِ) . يعني : أن الفراء يجيزه مطلقاً . قال : نجم الدين : « وفي هذه الإحالة نظر على ما قلنا »^(٤) .

قوله^(٥) : (خِلَافًا لِسَبْيِيهِ) . أي : لا يجوز عنده مطلقاً ، ولو كان بالضابط المذكور .

[بقية أحكام العطف]

واعلم أن من أحكام العطف أنه قد يحذف المعطوف هو وحرف العطف مع القرينة كما إذا قيل : « مَنْ الذي اشترك هو وزيد ؟ » فنقول^(٦) : « اشترك عمرو » . أي : اشترك عمرو وزيد . قال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ ﴾^(٧) الآية . أي : ومن أنفق من بعده وقاتل . وتقول لمن قال : « أنا أعبد ليلاً ونهاراً » : « أفي الليل تعبد أكثر ؟ » تعني : أم في النهار .

ومن أحكامه أنه قد يحذف العاطف وحده : حكى أبو زيد^(٨) : « أَكَلْتُ سَمَكًا لَبْنًا تَمْرًا^(٩) »^(١٠) .

(١) في (غ) : الاستقراء .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ٣٥٣ ، والكتاب ٦٦/١ ، والأصمعيات ١٩١ ، والمفصل ١٣٩ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ . وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/١ ، والمغني ٣٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٣ ، والموشح ١٣٧ ، والوافية شرح الكافية ١٧٣ .

والشاهد فيه : أنه عطف « النار » الأولى على « امرئ » الأول والعامل « كل » ، وعطف « نار » الثانية على « امرأ » الثاني والعامل « تحسبين » .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٤٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٣٦٦/٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) الحديد : ١٠ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢٣٨/٣ ، و شرح الكافية للرضي ٣٦٧/٢ .

(٩) في (غ) : تَمْرًا لَبْنًا .

(١٠) ومن أمثلته أيضاً قوله ﷺ : « تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ مِنْ دَرْهِمِهِ مِنْ صَاعٍ مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ » رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٥٩/٤ ، و مسلم في صحيحه برقم ١٠١٧ في الزكاة ، باب الحث على الصدقة .

وتقول لمن قال : « أَكَلُ اللَّبَنِ ^(١) أَوْ سَمَكًا ؟ » : « كُلُّ سَمَكًا لَبْنًا » أي : أو لبناً ، إذا قامت قرينة على أن المراد أحدهما .

ومن أحكامه حذف المعطوف عليه تقول لمن قال : « ما قام زيدٌ » : « بلى وعمرو » أي : بلى قام زيدٌ وعمرو . وتقول لمن قال : « ما قام بكر » : « نعم لكن زيدٌ » . أي : نعم ما قام بكر لكن قام زيد .

ومن أحكامه جواز تقديم المعطوف بالواو ، والفاء ، وثم ، و أو ، ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه بشرط تأخر المعطوف عن العامل نحو : « ضربتُ وعمراً زيداً » ، ولا يجوز : « وزيد قام عمرو » ، ولا : « مررت وزيدٍ بعمرو » ^(٢) ، وقال ^(٣) :

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

وقيل ^(٤) : إنَّ « ورحمة الله » معطوف على الضمير في « عليك » الراجع إلى « السلام » . ومن أحكامه أن يعطف الفعل على الاسم ، وبالعكس إذا كان في الاسم معنى الفعل . قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ ^(٦) في قراءة عاصم ^(٧) أي : « فلق ، و جعل » ، وقال // تعالى : ﴿ صَفَّتِ وَيَقْبِضْنَ ﴾ ^(٨) أي : يصففن ويقبضن . وقال الشاعر ^(٩) ^(١٠) :

ب/٥٩

(١) في (غ) : أم .

(٢) لأن المعطوف تقدم على العامل . والعامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف ، فهو كالألة للعمل ، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٨/٢ .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٥٩ .

والشاهد فيه أنه قدّم المعطوف بالواو على المعطوف عليه .

(٤) هذا القول لابن جني في الخصائص ٣٨٦/٢ .

(٥) سقطت الواو من (غ) .

(٦) الأنعام : ٩٦ .

(٧) قرأ الكوفيون « وجعل » بغير ألف ، ونصبوا « الليل » بالفعل ، وقرأ الباقون « جاعل » وخفض « الليل » فليست قراءة عاصم وحده بل جميع القراء ما عدا الكوفيين . ينظر : العنوان ٩٢ ، والكشف ٤٤٢/١ ، والفتح الرباني ١٧٢ .

(٨) الملك : ١٩ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) : وقال الشاعر .

(١٠) الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/١ ، وشرح الرضي ٣٧١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٢١/٣ ، وخزانة الأدب ١٣٩/٥ .

و يُعَشِّبُهَا : يطعمها العشاء ، ويغشيها : من الغشاء كالغطاء وزناً ومعنى ، أي : يشملها ويغمرها ، وضمير المؤنث للإبل والبيت في وصف كريم بادرٍ يعقر إبله لضيوفه . والعضب : السيف . يَقْصِدُ : أي توسط ولم يجاوز الحد . =

بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا^(١) وَجَائِرٍ .
أي : و^(٢) يجوز .

ولا يجوز : « مررت برجل طويل و يضرب » ؛ إذ ليس الاسم بتقدير الفعل .
ومن أحكامه [أنه يجوز]^(٣) عطف المفرد على الجملة ، وبالعكس إذا تجانسا بالتأويل
نحو : « زيد أبوه كريم وعالم أخوه » . لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس فيجوز^(٤) :
« مررت برجل ظريف و أبوه كريم » أولى من « برجل^(٥) أبوه كريم و ظريف » .
واعلم أنه يجوز المخالفة بين المعطوف و المعطوف عليه إذا عرف المراد نحو : « مررت بزيد
وعمرؤ » أي : وعمرؤ كذلك . قال^{(٦)(٧)} :

و عَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا
المُسْحَتُ : المَذْهَبُ^(٨) . والمُجْلَفُ^(٩) : المَأخُوذُ الجَوَانِبِ الذي بقيت منه بقية .
فقوله : « مُجْلَفٌ » [حَمِلَ عَلَى الْمَعْنَى ؛ إذ معنى « لَمْ يَدَعْ إِلَّا مُسْحَتًا » : لَمْ يَبْقَ مِنْ

= وأسواقها : جمع قلة لساق . قال البغدادي : « فإن قلت عقره للإبل إما قصد ، وإما جور ، فكيف وصف بما ؟
قلت : هو على التوزيع أي : يقصد في أسواق الإبل تستحق العقر كالتيب ، ويجوز في أسواق إبل لا تستحق العقر
كالحوامل وذوات الفصال » . ينظر الخزانة ١٤٠/٥ .
والشاهد فيه قوله : « جائر » معطوف على « يقصد » لكونه بمعنى الفعل ، أي : يقصد ويجوز .

(١) في (ش) و (غ) : أسواقها .

(٢) سقطت الواو من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : فيجو .

(٥) في (غ) : رجل .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٥٥٦/٢ ، وجمهرة اللغة ٣٨٦ ، والخصائص ٩٩/١ ، وطبقات فحول

الشعراء ٢١ ، والخزانة ١٤٢/٥ . وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٨/١ ، وشرح المفصل ٣١/١ ، و شرح الرضي ٣٧٢/٢

واللسان (سحت) ١٨٦/٦ و (جلف) ٣٣١/٢ .

و عَضُّ الزمان : شدته . و ابن مروان : هو عبد الملك بن مروان ، شكى إليه ما فعل به الزمان من تفريق أمواله وتغيير
أحواله .

والشاهد فيه قوله : « مسحتاً أو مجلف » حيث رفع « مجلف » حملاً على المعنى ، إذ معنى « لَمْ يَدَعْ إِلَّا مُسْحَتًا » : لَمْ يَبْقَ
من جوره إِلَّا مُسْحَتٌ . ويجوز أن يكون المعنى : أو هو مجلف .

(٨) أسحت ماله : استأصله وأفسده ، ومالٌ مسحوتٌ ومسحتٌ أي : مذهب . ينظر : اللسان (سحت) ١٨٦/٦ .

(٩) ينظر : اللسان (جلف) ٣٣١ / ٢ .

جوره إلا مسحتُ . ويجوز أن يكون المعنى : [^(١) أو هو مجلف ^(٢) ، أو ^(٣) يكون « مجلفٌ » معطوف على « عض » على أن يكون « مُجَلَّفٌ » مصدرًا عطفاً على مصدر بمعنى ^(٤) : التحليف ^(٥) كقوله تعالى : ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ ^(٦) .

-
- (١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٢) في (غ) : أي : بل هو .
(٣) في (ش) : و .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) كأنه قال : و عَضُّ زَمَانٍ أَوْ تَحْلِيفٍ .
(٦) سبأ : ١٩ .

[التأكيد]

قوله : (التَّأْكِيدُ : تَابِعٌ يُقَرَّرُ أَمْرَ الْمُتَّبِعِ فِي النَّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ) .

قوله : (تَابِعٌ) جنس الحد يعم التوابع . قوله^(١) : (يُقَرَّرُ أَمْرَ الْمُتَّبِعِ) احتراز عن الصفة ، والبدل ، والعطف . قوله : (فِي النَّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ) يخرج عنه عطف البيان ؛ لأنه وإن^(٢) لم يؤت به إلا لتقرير أمر متبوعه وتحققه لكن^(٣) لا في النسبة ولا في الشمول .

ومعنى التقرير ههنا : أن يكون مفهوم التأكيد ، ومؤداه ثابتاً في المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحاً . ثم إن التأكيد يُقَرَّرُ ذلك الأمر والمعنى . أي : يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يُظنُّ به غيره .

والغرض الذي وُضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ ظَنَّ^(٤) غَفَلَةِ السَّامِعِ .

وثانيها : أَنْ يَدْفَعَ ظَنَّهُ بِالْمُتَكَلِّمِ الْغَلَطِ .

فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه تكريراً لفظياً نحو : « ضَرِبَ زَيْدٌ زَيْدٌ » ، أو « ضَرِبَ ضَرِبَ زَيْدٌ » . ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي ؛ لأنك لو قلت : « ضرب زيد نفسه » فربما ظن بك أنك أردت « ضرب عمرو » فقلت : « نفسه » بناءً على أن المذكور « عمرو » ، وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ « زيد » ، فقولك : « نفسه » لا ينفَعُ . وربما تكرر غير المنسوب ، و غير^(٥) المنسوب إليه لظنك غفلة السامع ، أو لدفع ظنه بك الغلط ، وذلك في الحرف نحو : « إِنَّ زَيْدًا

قائم » ، أو في الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعَسْرِ يُسْرًا ﴾ ﴿٦﴾ إِنَّ مَعَ الْعَسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾

والغرض الثالث : أَنْ يَدْفَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَنْ نَفْسِهِ ظَنَّ السَّامِعِ بِهِ تَجَوُّزًا . وهو ثلاثة أنواع :

(١) في (ش) : وقوله .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) : و إن .

(٣) في (ش) و (غ) : ولكن .

(٤) في (غ) : صرف علم غفلة السامع .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) الشرح : ٥ ، ٦ .

أحدها : أن يُظن به تجوزاً في ذكر المنسوب . فرمما تَنَسَّبُ^(١) الفِعْلَ إلى الشيء مجازاً ، وأنت تريد المبالغة ، لا أن غير ذلك الفعل منسوب إليه كما تقول : « قُتِلَ زيدٌ » وأنت تريد : « ضُرِبَ ضرباً شديداً » ، أو^(٢) تقول : « هذا باطل » وأنت تريد : « غير كامل » . فيجب أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه^(٣) الصلاة والسلام : « أَيُّمَا امرأةٌ نُكِّحَتْ بغيرِ إذنٍ وليِّهَا فَانكَّحُهَا باطلٌ باطلٌ »^(٤) .

والثاني : أن يُظنَّ به السامعُ تجوزاً في ذكر المنسوب إليه المُعَيَّن . فرمما نسب الفعل إلى^(٥) الشيء ؛ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه كما تقول^(٦) : « قَطَعَ الأميرُ اللصَّ » . أي : قُطِعَ^(٧) بأمره . فيجب إذن إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو : « ضُرِبَ زيدٌ زيدٌ » أي : ضُرِبَ هو لا من يقوم مقامه . أو تكريره^(٨) معنى ، وذلك بالنفس ، والعين // ومتصرفاً تهما لا غير .

١/٦٠

والثالث : أن يُظنَّ السامعُ به تجوزاً لا في [أصل النسبة ، بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ، فيدفع]^(٩) هذا الوهم بذكر « كله »^(١٠) ، و « أجمع » وأخواته^(١١) ، و « كلاهما » .

والمراد بقوله : (أمر المتبوع) أي : ما يتعلق به من نسبة الفعل إليه ، أو كونها شاملة عامة . فالتكرير لفظاً أو معنى : تقرير^(١٢) ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً إليه الفعل .

(١) في (غ) : ينسب الشيء لفعل إلى الشيء .

(٢) في (غ) : و .

(٣) في (غ) : صلى الله عليه .

(٤) رواه أبو داؤود رقم ٢٠٨٣ في النكاح ، باب الولي ، والترمذي رقم ١١٠٢ في النكاح ، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي . وأحمد في مسنده رقم ٢٤٢٥١ ، و أبو داؤود الطيالسي في مسنده رقم ١٥٦٦ . وصححه أبو عوانة في مسنده رقم ٤٠٣٧ في النكاح ، باب بيان إبطال نكاح المرأة ، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان رقم ٤٠٦٢ في النكاح ، باب ذكر بطلان النكاح ، والحاكم في مستدركه رقم ٢٧٦٣ في النكاح وقال : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » .

(٥) في (ش) : إليه .

(٦) في (ش) : يقول .

(٧) في (ش) : قطع غلامه . وفي (غ) : قطعه غلامه بأمره .

(٨) في (غ) : تكرير .

(٩) في (غ) : أن يطلق .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) في (غ) : أو .

(١٢) في (غ) : إخوانه .

(١٣) في (غ) : يقرر .

وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه^(١) بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً .

قوله : (في النَّسْبَةِ أَوْ الشُّمُولِ) بياناً للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه . فالمعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوباً إليه ، وفي باب كون النسبة عامة شاملة لأفراده . فيخرج من حَدِّ التأكيد قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَاحِدٌ ﴾^(٢) ؛ لأنه لم يقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوباً إليه، وكذا^(٣) قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾^(٤) فلفظة « واحدة » لم تقرر كون « نفخة » منسوباً إليها قوله « نُفَخَ » ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة ؛ إذ لا آحاد لها .

[أقسام التأكيد]

قوله : (وَهُوَ لَفْظِيٌّ ، وَمَعْنَوِيٌّ) .

اعلم أن التأكيد اللفظي لتقرير أصل النسبة ، وكذا النفس والعين . و أمَّا « كِلا ، و كُلِّ ، و أجمع » وأحواله فلتقرير شمول النسبة^(٥) .

وفائدة اللفظي رفع توهم الغلط . وفائدة المعنوي رفع توهم التجوز .

[التأكيد اللفظي]

قوله : (فَالْفَظِيُّ : تَكَرُّرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ مِثْلُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ »)^(٦) ، وَيَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا) .

يعني أن^(٧) التأكيد اللفظي يجري في الألفاظ كلها . أسماء كانت أو أفعالاً أو حروفاً . مفردة كانت أو جملاً ، معارف كانت أو نكرات . لكن غير المستقل من الألفاظ إن كان على

(١) سقطت من (ش) : من اتصافه .

(٢) النحل : ٥١ .

(٣) في (غ) : كذا .

(٤) الحاقة : ١٣ .

(٥) التأكيد : إما لتقرير شمول النسبة ، وهو بأن يكرَّر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمناً لا مطابقة ، وذلك بـ « كلا ، وكل ، وأجمع » ونحو ذلك . وإما لتقرير أصل النسبة ، وهو إما بتكرير لفظ الأول ، أو بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بـ « النفس ، والعين » وما يتصرف منهما . ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٠/٢ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٥ .

(٧) سقطت من (غ) : أن .

حرف واحد كواو العطف ، وفائه ، ولام الابتداء ، أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم كحروف الجر، أو^(١) بآخر نوع كالضمائر؛ فإنه لا يكرر وحده إلا في الشعر كقوله^(٢):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِكُمْ أَبَدًا شِفَاءً

وقوله^(٣) : وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

بل يكرر^(٤) مع^(٥) ما يتصل به نحو : « مررتُ بك بك ، وإنك إنك ، وضربت ضربت » ، [وقد يقال : « ضربت أنت » . وفي المحرور : « مررت بك أنت » ؛ لأنه لا منفصل للمحرور حتى يؤكدونه^(٦) ، فاستعير له المرفوع . وتقول في المنصوب : « رأيتك إياك » ، وقد أجازوا « رأيتك أنت »]^(٧) .

وتقول في المستقل : « جاعني زيد زيد » قال^(٨) :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ^(٩) بِيَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ^(١٠) أَحْبَسِ أَحْبَسِ

(١) في (غ) : و .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لمسلم بن معبد الوالي في شرح شواهد المغني ٧٧٣ والخزانة ٢/٢٧٠ ، وهو لرجل من بني أسد في شرح التصريح ١٤٥/٢ . وبلا نسبة في الإنصاف ١/٥٧١ ، والصاحي ٣٩ ، والخصائص ٢/٢٨٢ وسر صناعة الإعراب ٢٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٥ ، وشرح التسهيل ٣/١٦٥ ، وشرح الرضي ٢/٣٨٠ ، وأوضح المسالك ٣/٣٠٦ ، ومغني اللبيب ٢٤٠ . والرواية في هذه المصادر « لا يلقى » ، و « لئلا بهم » والشاهد فيه قوله : « لئلا » حيث أكد اللام الأولى باللام الثانية بدون ذكر مجرور الأولى وهو ضرورة والقياس : لما لمابي (٣) البيت من مشطور السريع ، وهو لخطام المجاشعي في الكتاب ١/٣٢ ، ٤٠٨ ، ٤/٢٧٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢١ ، والخزانة ٢/٢٧٤ . وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/٩٧ ، ٤/١٤٠ ، ٣٥٠ ، وأسرار العربية ٢٥٧ ، وشرح المفصل ٨/٤٢ .

وصاليات : أراد بها الأثافي ، لأنها صليت بالنار أي أحرقت حتى اسودت . والشاعر يذكر أنه لم يبق من علامات حلولهم في ديارهم غير الرماد والحطام والصاليات على حالها حين أنقيت . والشاهد فيه : « ككما » حيث أكد الكاف الأولى بالثانية بدون ذكر مجرور الأولى وهو ضرورة .

(٤) في (غ) : يوكرر .

(٥) في (أ) : على مع .

(٦) في (غ) : يؤكدنه .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/١٠٣ وشرح التسهيل ٣/١٦٣ وشرح الرضي ٢/٣٨٢ وشرح ابن عقيل ٣/١٨٧ . وخزانة الأدب ٥/١٥٦ .

والشاهد فيه قوله : « أتاك أتاك » و « أحبس أحبس » حيث جاز تكريره بلا فصل لأنه مستقل .

(٩) في (غ) : النجاة .

(١٠) في (غ) : اللاحقون .

وقال (١) (٢) :

لا لا أَبُو حُبِّ مِيَّةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

وقال (٣) :

تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا

وقال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ (٤) . وتقول (٥) : « جاعني جاعني زيد ، وجاعني زيد جاعني زيد » . ومن التأكيد اللفظي قولهم (٦) : « هنيئاً مريئاً » (٧) ، و « هو سرُّ برُّ » (٨) ، وقولهم : « حَسَنٌ بَسَنٌ » (٩) ، و « حبيثٌ نبيثٌ » (١٠) ، و « أكتعون أبتعون أبتعون » (١١) (١) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ٥٨ ، وشرح التصريح ١٤٣/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٧/٥ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٣٨٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٠٢ . والرواية فيها : بثينة .

والشاهد فيه : « لا لا » حيث جاز تكريره على أنه توكيد لفظي للحرف ، ولم يفصل بين المؤكّد والمؤكّد لأنه مستقل .

(٣) الرجز لطيف بن يزيد المعقلي في شرح أبيات سيوييه ٢ / ٢٠٤ ، ولسان العرب (ترك) ، وتاج العروس (ترك) ، ولطفيل بن يزيد الحارثي في خزانة الأدب ٥ / ١٥٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٤١ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢ ، والإنصاف ٥٣٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٠ ، وشرح الرضي ٢ / ٣٨٣ . وتراك : اسم فعل أمر بمعنى : اترك .

والشاهد فيه على أن المستقل يجوز تكريره للتأكيد مع فاصل كما جاز بدونه .

(٤) يوسف : ٣٧ . وفصلت : ٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) التأكيد اللفظي على ضربين : إعادة اللفظ الأول بعينه ، نحو : « جاعني زيد زيد » . أو تقوية اللفظ بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ، ويسمى إتباعاً ، وهو على ثلاثة أضرب ؛ لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر نحو : « هنيئاً مريئاً ، وهو سرُّ برُّ » ، أو لا يكون له معنى أصلاً بل ضمُّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى ، إن لم يكن له في حال الإفراد معنى نحو : « حسن بسن » ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو : « حبيث نبيث » من نبث الشيء ، أي : استخرجته . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .

(٧) الهنيء والمهنيء : ما أتاك بلا مشقة ، وهو هنيءٌ : سائغ . ومرأ الطعام فهو مريءٌ : هنيء حميد المغيبة . ينظر : القاموس (هنأ) ١١٦٦ ، و (مرأ) ٦٢ .

(٨) أي : يسرُّ ويسرُّ . ينظر : القاموس (سرر) ٣٧٩ .

(٩) بَسَنٌ تَبِعَ لـ « حسن » . ينظر : القاموس بسن ١٧٨ .

(١٠) أي : شرير . ينظر : القاموس (نبث) ١٧٥ .

(١١) سقطت من (غ) .

(١) « أجمعون أكتعون أبتعون أبتعون » قيل : من القسم الثاني ، أي لا معنى لها مفردة . وقيل : من الثالث مشتقة من « حول كتيع » أي تام ، ومن « تبصع العرق » إذا سال ، ومن البتع وهو طول العنق . ينظر : شرح الرضي ٢ / ٣٨٤ .

[التأكيد المعنوي]

قوله : ([وَالْمَعْنَوِيُّ بِالْفَاطِ مَحْصُورَةٌ وَهِيَ : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، وَكِلَاهُمَا ، وَكُلُّهُ ، وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ ، وَأَبْتَعُ ، وَأَبْصَعُ]^(١) فَلَاوَلَانِ يَعْمَانِ) . إلى آخره .

اعلم أن التواكيد المعنوية على أربعة أضرب : منها ما يعم باختلاف الصيغ والضمير ، ومنها ما يخص المثنى . ومنها ما يعم في^(٢) غير المثنى باختلاف الضمير . ومنها ما يعم في غير المثنى باختلاف الصيغ . وقد إشار إلى ذلك بقوله : (فَلَاوَلَانِ يَعْمَانِ) [إلى آخره]^(٣) . يعني : « نفسه ، وعينه » يعمان . أي : يقعان على الواحد^(٤) ، والمثنى ، والمجموع في المذكر ، والمؤنث تقول : « نفسه ، وعينه ، ونفسها وعينها » . وفي المثنى : « أنفسهما ، وأعينهما » ، وقد يقال : « نفساهما ، وعيناهما » ، وفي الرجال : « أنفسهم وأعينهم » ، وفي النسوة : « أنفسهن ، وأعينهن » . قوله : (وَالثَّانِي) يعني : « كلا » للمثنى المذكر ، و « كلتا » للمثنى المؤنث .

قوله^(٦) : (وَالْبَاقِي) أي : « كله » و « أجمع » إلى « أَبْصَعُ » لغير المثنى . أي : للمفردين والجمعين باختلاف الضمير في « كله » ، « كلها » ، « كلهم » ، « كلهن » ، وكذا « جميعهم » . وباختلاف الصيغ في البواقي يعني^(٧) : // في « أجمع » وما بعده . تقول للواحد المذكر : « أجمع أكتع ، أبتع ، أبصع » . وللمؤنثة : « جمعاء ، كتعاء ، بتعاء ، بصعاء » . ولجمع المذكر العاقل : « أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون » . ولجمع المؤنث : « جُمَعُ كُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ » عاقلاً كان أو غيره . ويجوز إجراء ما للواحدة^(٨) على كل جمع إلا جمع سلامة المذكر^(٩) تقول : « مررت بالرجال^(١٠) ، أو بالنسوة ، أو بالقصور أو بالدور ، أو بالزينات كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء »

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٥ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : الواحد

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) يعني « جمعاء » وأخواتها .

(٩) لأنه لا يؤنث .

(١٠) في (ش) : بالرجل .

لتأويلك لها بالجماعة . ويجوز أن تقول في غير جمع المذكر العاقل : « بالنسوة ، أو بالزينات ، أو بالقصور ، أو بالدور كلهن جُمع كُتِعَ و بُتِعَ بُصِعَ »^(١) .

قوله : (ولا يُؤكِّدُ بـ « كُـلٌّ » و « أَجْمَعُ » إلا ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا أَوْ حُكْمًا [نَحْوُ : « أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ ، واشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ » ، بِخِلَافِ : « جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ »]^(٢)) .

يعني بالذي يصح افتراق أجزاءه حساً : « القوم^(٣) والرجال » ، وبالذي يصح افتراق أجزاءه حكماً : « العبد ، والدار ، وزيد » ، فإنه يصح افتراق أجزاءه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال كالشراء والبيع نحو : « اشتريت العبد كله » ، وكذا : « ابين زيد كله » ، ولا تفترق أجزاءه حكماً بالنسبة إلى بعضها كالحجاء والذهاب فلا تقول : « جاءني العبد كله » ، ولا يقال^(٤) : « اختصم الزيدان كلاهما » ؛ لأنه لا يصح افتراق « الزيدين » بالنسبة إلى الاختصاص ؛ لأنه لا يكون إلا بين اثنين .

ولا يؤكِّد بالتأكيـد المعنوي إلا المعارف ؛ لأن التأكيـد لرفع الاحتمال عن أصل النسبة أو عمومها، والنكرة أحوج إلى رفع الاحتمال عن ذاتها، فوصف النكرة لتمييز^(٥) أولى من تأكيدها . وقد أجاز الكوفيون^(٦) تأكيـد المُنْكَرِ إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كـ « درهم ، ودينار ، ويوم ، وليلة ، وشهر » بـ « كل » وأخواته لا بـ « النفس ، والعين » .

قال نجم الدين : « وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت »^(٧) .
واستشهدوا بقوله^(٨) :

(١) أي : إجراء هذه الجموع مجرى جمع المؤنث .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٦ .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) في (ش) : ولا تقول .

(٥) في (غ) : لتبين .

(٦) ينظر : الإنصاف ٤٥١/٢ ، واللباب ٣٩٥/١ ، والمفصل ١٤٧ ، وشرح المفصل ٤٥/٣ ، وشرح الحمل لابن عصفور ١١٩/١ ، وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٨٨/٢ ، وأوضح المسالك ٢٩٦/٣ .

واختاره ابن هشام قائلاً : « وإذا لم يفد تأكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح » .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٨٨/٢ .

(٨) الرجز بلا نسبة في شرح الحمل لابن عصفور ١١٩/١ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٣ ، وشرح الرضي ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٤/٣ ، والنجم الثاقب ٥٨٣/١ ، وخزانة الأدب ١٦٥/٥ .

والذلفاء : مؤنث أذلف من الذلف وهو صغير الأنف واستواء الأرنبة . =

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا

وبقوله^(١) :

قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

[تأكيد الضمير المتصل المرفوع]

قوله : (و إِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ^(٢) بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ [نَحْوُ : « ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ »]^(٣)) لما مرَّ في العطف عليه . وأما بغير « النفس ، والعين » فلا يحتاج إلى^(٤) تأكيده [بمنفصل نحو : « القوم جاءوني كلُّهم » ؛ لاستقلال « النفس والعين » ، وكون « النفس » من الظواهر تستعمل غير تأكيد]^(٥) ، فكرهوا أن يؤكَّد^(٦) الجزء بما هو كالمستقل^(٧) . هذا تعليل المصنف^(٨) .

قال نجم الدين : « وهذه العلة تبطل عليه في قولهم : « مررت بك نفسك »^(٩) . وأما نجم الدين^(١٠) فعلل ذلك بكثرة مجيئها غير تأكيد نحو : « طابت نفس زيد ، وفقئت عينه » ، فلو لم

= والشاهد فيه قوله : « حولاً أكتعاً » حيث استشهد به الكوفيون على جواز تأكيد النكرة المؤقتة المعلومة المقدار وهو « حول » بمعنى العام .

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٤٥٥/٢ ، وأسرار العربية ٢٩١ ، واللباب ٣٩٦/١ ، والمفصل ١٤٧ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٨/١ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٣ ، وشرح الرضي ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٥/٣ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٥ .
صرت : صوتت .

والشاهد فيه قوله : « يوماً أجمعاً » حيث أكد « يوماً » وهو نكرة محدودة بقوله « أجمعاً » وهو دليل للكوفيين .

(٢) في (ش) : المنفصل .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٦ .

(٤) في (ش) : إلا إلى .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : يؤكِّدوا .

(٧) في (غ) : المستقبل .

(٨) قال في شرح الكافية له ٦٥٦/٢ : « إنما اختص ما ذكرناه بتأكيده بالضمير المنفصل أولاً لأن المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء ، فكرهوا أن يؤكِّدوا الجزء بما هو كالمستقل من الظواهر ؛ لأن « النفس » تستعمل غير تأكيد فيقال : « قتل نفسه » ولا يقال : « قتلت كلهم ، ولا في كلهم » .

(٩) ينظر شرح الكافية له : ٣٥٧/٢ .

(١٠) السابق ٣٥٧/٢ .

نؤكد معهما^(١) أولاً^(٢) بالمنفصل لالتبس الفاعل^(٣) إذا كان غائباً أو غائبة بالتأكيد نحو : « زيدٌ جاعني نفسه ، وهند جاءتني نفسها » ، ثم طردَ الحكم في^(٤) البواقي مع أن ضمائرهما بارزة نحو : « ضَرَبْتَنِي أَنْتَ نَفْسُكَ » وإن لم يلتبس بخلاف غيرهما .

[ترتيب ألفاظ التأكيد المعنوي]

قوله : (و « أَكْتَعُ » وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لـ « أَجْمَعُ » [فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ ، وَذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ]^(٥)) .

اعلم أنك إذا أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد المعنوي قَدِّمْتَ « النفس والعين » ، ثم « الكل » ، ثم « أجمعين » ، ثم أخواته من « أكتعين ، أبتعين » .

وقدِّمْتَ « النفس والعين »^(٦) لأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها ، فتقدم النفس على صفتها أولى ، وتقدم النفس على العين ؛ لأن النفس حقيقة في ماهيتها ، والعين مستعار لها .
وقدِّمَ « الكل » على « أجمع » لأن « الكل » جامد ، وجعل المشتق تابعاً أولى . وقدِّمَ « أجمع » على أخواته ؛ لكونه أدل على معنى الجمعية . وقدِّمَ « أكتع » على أخويه لكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما ؛ لأنه من قولهم : « حول كتيع^(٧) » أي : تام^(٨) .

هذا وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت . ولك أن تذكرَ « العين » من دون « النفس » ، و « أجمع » و أخواته من دون « كل » .

وأما « أكتع » وأخواه فالبصريون على حكاية الأندلسي^(٩) عنهم يجعلون // النهاية أ/٦١ « أَبْصَعُ » ومتصرفاته ، ولم يذكروا « أتبع » ومتصرفاته . ومنه قوله صلى الله عليه وآله^(١٠)

(١) في (غ) : معها .

(٢) سقطت (أولاً) من (أ) و (ش) .

(٣) في (غ) : بالفاعل .

(٤) في (غ) : مع .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٣٦ .

(٦) في (غ) : على الكل .

(٧) في (ش) : كتع .

(٨) ينظر : اللسان (كتع) ٣٠٥/٨ .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ .

(١٠) في (غ) : وسلم .

على^(١) ما روي في علي عليه السلام : « والله لئن اتبعتموه لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون أبصعون » . رواه في كشف المشكل^(٢) . قال الأندلسي : « و^(٣) هذا يدل على قلة « أبتع »^(٤) . والبغدادية^(٥) جعلوا النهاية « أبتع » ومتصرفاته فقالوا : « أجمع أكتع أبصع أبتع » . والزمخشري^(٦) وابن الحاجب قدما « أبتع » على « أبصع » . قال نجم الدين : « ولا أدري ما صحته »^(٧) . والمشهور في « أبصع »^(٨) بالصاد المهملة . وقيل : « أبضع » بالصاد المعجمة . والمشهور البداية بـ « أجمَع » ، ثم تحيىء بأخواته على الترتيب الذي ذكر البغداديون^(٩) ، ولا يجوز تأخير « أجمَع » عن أخواته بلا خلاف . وقال ابن كيسان^(١٠) : تبدأ بعد « أجمع » بأيتهن شئت . وقيل^(١١) : يجوز حذف « أجمَع » مع وجوب رعاية الترتيب في أخواته . وقيل^(١٢) : يجوز حذف « أجمع » مع جواز تقديم بعض أخواته على بعض .

-
- (١) سقطت من (غ) .
(٢) ينظر : كشف المشكل في النحو ص ٤٠٦ .
(٣) سقطت الواو من (ش) .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ .
(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩١/٢ .
(٦) ينظر المفصل ١٤٧ .
(٧) ينظر : شرح الكافية ٣٩٢/٢ .
(٨) قال في اللسان (بضع) ٤٢٢/١ : « وأَبْصَعُ : كلمة يؤكد بها ، وبعضهم يقول بالصاد المعجمة وليس بالعالِي » .
(٩) في (ش) و (غ) : البغدادية .
(١٠) ينظر : المفصل ١٤٧ ، وشرح المفصل ٤٦/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٢/٢ .
(١١) ينظر : شرح الرضي ٣٩٢/٢ ، والارتشاف ١٩٥٢/٤ .
(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣٩٢/٢ ، والارتشاف ١٩٥٢/٤ .

[البدل]

[تعريفه]

قوله : (البَدَلُ : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ الْمَتَّبِعُ دُونَهُ^(١)) .

قوله : (تَابِعٌ) جنس الحد يعم التوابع^(٢) .

وقوله : (مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ الْمَتَّبِعُ) احتراز عن الصفة، وعطف البيان، والتأكيد .

وقوله : (دُونَهُ) احتراز عن عطف النسق .

قال نجم الدين : « لا نُسَلِّمُ أَنْ الْمَقْصُودُ^(٣) فِي الْبَدَلِ هُوَ الثَّانِي فَقَطْ إِلَّا فِي بَدَلِ الْغَلَطِ ؛ لِأَنَّ

الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ، ولا بد أن يكون في ذكره فائدة صوتاً لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولا سيما كلامه تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وآله^(٤) ، فادعاء كونه غير

مقصود بالنسبة دعوى خلاف الظاهر^(٥) . قال : « ثم نقول الفائدة في بدل الكل إمّا كون الأول

أشهر والثاني متصفاً بصفة نحو : « مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ » ، أو العكس نحو : « مررت بالعالم

زيدٍ ، ورجلٍ صالحٍ زيدٍ » . وقد يكون الثاني^(٦) بمجرد التفسير بعد الإبهام ؛ لما فيه من الوقوع في

النفس نحو : « مررت برجلٍ زيدٍ » فإن الفائدة الحاصلة من « رجلٍ » تحصل من « زيدٍ » مع زيادة

التعريف لكن الغرض الإبهام ثم التفسير ، فلا يجوز : « مررت بزيدٍ رجلٍ » ؛ إذ لا فائدة في الإبهام

بعد التفسير . والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الإجمال ، والتفسير بعد الإبهام ؛ لأن

المتكلم يُبَيِّنُ بالثاني التجوز ، والمسامحة بالأول تقول : « أكلتُ الرغيفَ نِصْفَهُ » [فتقصد بالرغيف

نصفه]^(٧) ثم تُبَيِّنُ ذلك بقولك : « نصفه » . وكذا في بدل الاشتمال نحو : « أعجبتُ زيداً علماً » ،

فإنك تقول : « أعجبتُ زيداً » ؛ إذ^(٨) أعجبتك علمه ، ولا تقول : « ضربتُ زيداً » إذا ضربت غلامه^(٩) .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) و (غ) : كل التوابع .

(٣) سقطت من (ش) . وفي (غ) : المقصود أن النسبة في البدل .

(٤) في (غ) : وسلم .

(٥) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩٤/٢ .

(٦) في (غ) : للثاني .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (غ) : إذا .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩٤/٢ .

وقال سيبويه في قولهم^(١): «رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ» ، و « صرفتُ وجوهَهَا أولَهَا » :
« إنك^(٢) أردت: رأيت^(٣) أكثر قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنك نثيت الاسم توكيداً^(٤) .
قال نجم الدين : « وهذا الذي قاله قريب ، إلا أنه بالتفسير بعد الإبهام أشبه^(٥) » .

[أقسام البدل]

قوله : (وَهُوَ بَدَلُ الْكُلِّ ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ ، وَبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ^(٦)) .
هذه أربعة أقسام :

قوله : (فَالْأَوَّلُ : مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الْأَوَّلِ) أي : يطلقان على ذات واحدة ، لا أن المراد
استواؤهما^(٧) في المفهوم ، فقد يفهم من الأول غير ما يفهم من الثاني ، وبالعكس في قولك :
« مررت بأخيك زيد . أو بزیدِ أخيك » .

قوله : (وَالثَّانِي : جُزْؤُهُ) أي : بدل البعض : مدلوله بعض مدلول الأول نحو : « قطعت
زيداً يده » .

قوله : (وَالثَّالِثُ : بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُلَابَسَةٌ بغيرهما) أي : بين الأول والثاني ملابسة بغير الكلية
والجزئية . وإنما سُمي بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ،
ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقةً إلى ذكرِ ثانٍ منتظرةً له .
فيجيء الثاني مُلَخَّصاً لما أُجْمِلَ في الأول // مُبَيَّنّاً له . هذا قول ابن جعفر^(١) . وقال المبرد^(٢) : **ب/٦١**
« سُمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعلِ المُسْنَدِ إلى المبدل منه على البدل ؛ ليفيد ويتم ؛ لأن^(٣) »

(١) في (غ) : في قولك .

(٢) في (ش) : إنك إن .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : الكتاب ١٥٠/١ - ١٥١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية له ٣٩٧/٢ .

(٦) سقطت من (ش) : وبدل الغلط .

(٧) في (أ) : استواؤهما .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٩٨/٢ . وهو مذهب الفارسي ، واختاره ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ١٩٧/٣ .
و ابن جعفر هو ابن درستويه .

(٢) نص كلامه في المقتضب ٢٧/١ : « وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه يقصد قصد الثاني
نحو قولك : سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ ؛ لأن معنى سلب : أخذ ، فأبدل منه لدخوله في المعنى » .

(٣) سقطت من (أ) و (ش) .

الإعجاب في قولك : « أعجبتني زيدٌ علمه^(١) » لا يكفي بإسناده إلى « زيد » من جهة المعنى ؛ لأنه لم يعجبك للحمه ، ودمه ، بل لمعنى فيه^(٢) .

قال نجم الدين : « والذي يُسمَّى بدل الغلط على ثلاثة أقسام :

إمّا بداءً : وهو أن تذكر المبدل منه عن قصدٍ وتعمدٍ ، ثم تُوهم أنك غلط ؛ لكون الثاني أجنبياً عن الأول . وهذا متعمد^(٣) الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة . وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك : « هندٌ نجمٌ بدرٌ شمسٌ » .

وإما غلطٌ صريحٌ محققٌ كما إذا أردت^(٤) أن تقول : « جاءني حمارٌ » فسبقك لسانك إلى « رجل » ، ثم تداركت الغلط فقلت : « حمار » .

وإما نسيان ، وهو أن تعمد ذكر ما هو غلط ، ولا يسبقك لسانك ، لكن تنسى المقصود ، ثم بعد ذلك تداركه^(٥) بذكر المقصود ، ولا يجيء الغلط الصرف ، ولا^(٦) النسيان في كلام الفصحاء . وما صدر عن روية وفطانة ، فلا يكون في شعر أصلاً . وإن وقع في كلام فحقه^(٧) الإضراب عن الأول المغلوط به^(٨) بـ « بل »^(٩) .

ومعنى بدل الغلط^(١) : البديل الذي سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه ، لا أن يكون البديل هو الغلط .

ويجب موافقة بدل الكل لمتبوعه في الأفراد ، والثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث . دون التعريف والتكثير بخلاف سائر الأبدال فلا يجب ذلك فيها^(٢) .

(١) كتب فوقها في (أ) : (حسنه) وهي كذلك في متن (غ) .

(٢) وهذا اختيار السيرافي ، وابن جني ، وابن الباذش ، وابن الأبرش وغيرهم .

ينظر : شرح التصريح ١٩٤/٢ ، والمجمع ١٤٨/٣ .

(٣) في (غ) : معتمد .

(٤) في (غ) : فإذا أردت .

(٥) في (غ) تداركته .

(٦) في (غ) : ولا بدل .

(٧) في (غ) : لحقه .

(٨) في (غ) : فيه .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٣٩٩/٢ .

(١) سقطت من (غ) : بدل الغلط .

(٢) في (ش) : فيهما .

[التعريف والتكثير في البدل والمبدل منه]

قوله : (وَيَكُونَانِ مَعْرِفَتَيْنِ ، وَنَكْرَتَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ) .

اعلم أن الأبدال أربعة ، والوجوه أربعة ، أي : تعريفها وتكثيرها . وتعريف الأول دون الثاني ، والعكس . وضرب أربعة في أربعة^(١) ستة عشر . وأمثلتها : « مررت بزيد أخيك ، برجل أخ لك ، بزيد أخ لك ، برجل أخيك ، قطعت زيدا يده ، رجلاً يداً له ، زيدا يداً له ، رجلاً يده . أعجبني زيد علمه ، رجل علم له ، زيد علم له ، رجل علمه . جاءني زيد الحمار ، رجل حمار ، زيد حمار ، رجل الحمار » . قال الله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾^(٢) ﴿ ٣ ﴾ ، وقال : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾^(٤) ، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ ﴾^(٥) صِرَاطِ اللَّهِ^(٥) ، وقال : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾^(٦) ، وقوله^(٧) : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٨) ، ف « من استطاع » بدل من « الناس » بدل بعض من كل ، وقوله : ﴿ قَالَ أَلْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِّلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَن ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾^(٩) ، وقال : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخُدُودِ ۝ النَّارِ ﴾^(١) ﴿ ٢ ﴾ .

قوله : (وَإِذَا^(٣) كَانَ نَكْرَةً مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالْتَعَتْ) مثل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ

كَذِبَةٍ ﴾^(٤) [٤] (٥) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : الذين أنعمت عليهم .

(٣) الفاتحة ٦ - ٧ .

(٤) النبأ : ٣١ - ٣٢ .

(٥) الشورى : ٥٢ - ٥٣ .

(٦) العلق : ١٥ - ١٦ .

(٧) في (غ) : وقال تعالى .

(٨) آل عمران : ٩٧ .

(٩) الأعراف : ٧٥ .

(١) في (غ) : النار ذات الوقود .

(٢) البروج : ٤ - ٥ .

(٣) في (غ) : وإن .

(٤) العلق : ١٦ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية : ١٣٨ .

أي : إذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب^(١) . قال نجم الدين : « ليس على الإطلاق ، بل في بدل الكل »^(٢) .

[إبدال الاسم من الضمير والعكس]

قوله : (وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ ، وَمُضْمَرَيْنِ ، وَمُخْتَلِفَيْنِ) .

هذه قسمة أخرى للبدل^(٣) باعتبار الإظهار ، والإضمار . وهي أيضاً ستة عشر من ضرب أقسام الأبدال الأربعة في ظاهرين ، ومضميرين ، والأول مظهر والثاني مضمّر ، والعكس . لكن أربعة منها قد دخلت في الستة عشر الأولة ، وهي بدل ظاهر من ظاهر في بدل الكل ، وفي بدل البعض ، وفي بدل الاشتمال ، وفي بدل الغلط . ويبقى^(٤) اثنا عشر في كل قسم ثلاثة ، ففي المضميرين من بدل الكل : « جاعني الزيدون إحوثك فأكرمتمهم إياهم » . فالضمير الأول للزيدين والثاني لـ « إحوثك » . وفي المظهر من المضمير منه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُنسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾^(٥) ، فإن « أذكره » بدل من الهاء في « أنسانيه » أي : أنساني ذكره . قال الفرزدق^(٦) :

على حالة لو أن بالقوم حاتمًا على جوده ما جاد بالماء حاتم

// فـ « حاتم » بدل من الهاء في « جوده » .

وفي المضمير من المظهر منه : « أحوك لقيت زيدا إياه »^(٧) .

١/٦٢

(١) مذهب الكوفيين والبغداديين أنه لا يجوز بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كقوله تعالى : ﴿ لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾ ، وهو اختيار الزمخشري والعكبري وابن الحاجب . ومذهب البصريين جواز ذلك . ينظر : شرح اللمع للضرير الواسطي ١١٢ ، واللباب ٤١٢/١ ، والمفصل ١٥٦ ، وشرح المفصل ٦٨/٣ ، والإيضاح شرح المفصل ٤٥١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/١ ، وشرح التسهيل ١٩١/٣ ، واللمع ١٥١/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٤٠٠/٢ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) : (وهي) بدل (ويبقى) .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢ ، ولسان العرب (حتم) ١١٥/١٢ ، والمقاصد النحوية ١٨٦/٤ ، وبلا نسبة في اللمع ٥٠ ، ١١٢ ، وشرح المفصل ٦٩/٣ ، وشرح شدوذ الذهب ٣١٧ ، وشرح التسهيل ١٩١/٣ .

والشاهد فيه في قوله : « على جوده ... حاتم » حيث أبدل المظهر من المضمير .

(٧) مذهب الكوفيين وابن مالك أنه لا يبدل المضمير من الظاهر وهم يرون أن نحو « رأيت زيدا إياه » أنه توكيد . ينظر : شرح التسهيل ١٩٢/٣ ، وشرح شدوذ الذهب ٤٤١ ، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ .

قال نجم الدين^(١) : « والنحاة يوردون^(٢) في بدل المضمّر من المضمّر من بدل الكل : « زيد ضربته إياه » وهو تأكيد لفظي ؛ لرجوعهما إلى شيء واحد^(٣) . هذه أمثلة بدل الكل إذا أضفت إليها^(٤) من الأمثلة الأولى : « مررت بزيد أخيك »^(٥) .

وأمثلة البعض : أن تأخذ من الستة عشر الأولى : « قطعت زيدا يده »^(٦) ، والمضمّر من المضمّر : « يد زيد قطعت إياها » ، والمضمّر من المظهر : « يد زيد قطعت زيدا إياها » . والمظهر من المضمّر : « زيد قطعت يده » .

ونجم الدين^(٧) يخالف النحاة في التمثيل ، ويمثل للمضمّر من المضمّر في^(٨) بدل البعض وللمضمّر من المظهر منه بنحو : « كسرت يد زيد وقطعته إياها ، وكسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها » ؛ لئلا يعيد المظهر مكان المضمّر في جملة واحدة^(٩) . وقال : « ظاهر أنه يتعذر بدل المضمّر من المضمّر ، والمضمّر من المظهر في بدل البعض »^(١٠) . وليس بشيء لصحته كما مثلنا .

وأمثلة بدل الاشتمال : « أعجبتني زيد علمه » هذا من الستة عشر الأولى . والمضمّر من المضمّر : « علم الزيدتين أعجبتني هو » ، والمضمّر من المظهر : « علم الزيدتين أحببت الزيدتين إياه » . [وعلى تمثيل نجم الدين^(١) : « أعجبتني علم الزيدتين وأحببت الزيدتين إياه »]^(٢) . والمظهر من المضمّر : « زيدا أحببته علمه » .

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢ .

(٢) في (أ) : يوردون .

(٣) وهو مذهب الكوفيين وابن مالك يرون أنه لا يبدل المضمّر من المضمّر ، وأن نحو : « ضربته إياه » توكيد لا بدل .

ينظر : التسهيل وشرحه ١٩٢/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٤١ ، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ ، وشرح التصريح ١٩٧/٢ .

(٤) في (غ) : إليها الستة عشر .

(٥) وهو مثال بدل الكل من الكل وهما مظهران .

(٦) وهو مثال بدل البعض من الكل وهما مظهران .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٤٠٢/٢ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) فنجم الدين جعلها جملتين ليرتفع التكلف .

(١٠) ينظر : شرح الكافية له ٤٠٢/٢ .

(١) أي : الذي سبق في بدل البعض .

(٢) ما بين الحاصرتين أخره في (غ) وجعله بعد قوله : « زيدا أحببته علمه » .

[وأمثلة الغلط]^(١) : « جاعني زيد الحمار » هذا من الستة عشر الأولة . والمضمر من المضمر : « حمار الزيدين كرهتهما إياه » . والمضمر من المظهر « حمار الزيدين كرهت الزيدين إياه » . [وعلى تمثيل نجم الدين : « جاعني حمار الزيدين فكرهت^(٢) الزيدين إياه »]^(٣) . والمظهر من المضمر : « زيد كرهته الحمار » .

قوله : (ولا يُبدلُ ظاهرٌ من مُضمرٍ بدلَ الكلِّ إلاَّ مِنَ العَائِبِ نَحْوُ : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا ») . فلا تقول : « أعجبتك^(٤) أخوك » إذا كان المتكلم أحمًا للمخاطب ، ولا « أعجبتني أخي » إذا كان العكس ؛ لثلا يكون المقصود - وهو البدل - أنقص من غير المقصود - وهو المبدل منه - هذا في بدل الكل . وأما في غيره فيجوز كما قال^(٥) :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا فَمَا أَلْفَيْتُنِي حِلْمِي مَضَاعَا
هذا في بدل الاشتمال . وقال في بدل البعض^(٦) :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رَجُلِي وَرَجُلِي شُتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

[ترتيب التوابع]

قال نجم الدين : « واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بدئ بالنعته ، ثم التأكيد ، ثم البدل ، ثم النسق تقول ، « جاعني الرجال الصالحون كلهم الزيدون والزهاد »^(١) .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : وكرهت .

(٣) ما بين الحاصرتين آخره في (غ) وجعله بعد قوله : « زيد كرهته الحمار » .

(٤) في (غ) : أعجبتني .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٣٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٣/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥٨٧ ، والخزانة ١٩٢/٥ . ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١٥٦/١ . وبلا نسبة في اللباب ٤١٢/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، والإيضاح شرح المفصل ٤٥٣/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٦٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١ ، وشرح التسهيل ١٩٥/٣ ، وشرح الرضي ٤٠٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٣ والشاهد فيه قوله : « ألفتني حلمي » حيث أبدل الاسم الظاهر وهو « حلمي » من ضمير الحاضر وهو « ياء » المتكلم ، بدل اشتمال .

(٦) الرجز للعدلي بن الفرخ (العباب) في خزانة الأدب ١٨٦/٥ . وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٨٦/١ ، وشرح المفصل ٧٠/٣ ، وشرح الرضي ٤٠٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٤٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/٣ . والشحنة : الغليظة الخشنة . والمناسم جمع منسَم : طرف خف البعير .

والشاهد فيه : « أوعدني ... رجلي » حيث أبدل الاسم الظاهر من ضمير المتكلم ، بدل بعض .

(١) ينظر : شرح الكافية ٤٠٨/٢ .

[عطف البيان]

قوله : (عَطْفُ الْبَيَانِ : تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتَّبِعَهُ) .

قوله : (تَابِعٌ) جنس الحد يعم التوابع . وقوله : (غَيْرُ صِفَةٍ) : احتراز عن النعت .

وقوله : (يُوضِّحُ مَتَّبِعَهُ) يخرج التوكيد والبدل ، وعطف النسق .

قوله : (مِثْلُ : أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) . قصته أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب

فقال : « إن أهلي بعيد ، وأنا على ناقة دبراء^(١) عجفاء^(٢) نقباء^(٣) » ، واستحمله ، فظنه كاذباً فلم

يحملة ، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ، ثم استقبل البطحاء ، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره^(٤) :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مَنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ

اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ

وعمر مقبل من أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر قال :

« اللهم^(٥) صدق » حتى التقيا ، فأخذ بيده ، فقال : « ضع عن راحتك » فوضع ، فإذا هي نقبة

عجفاء ، فحملة على بعير ، وزوده ، وكساه^(٦) .

قوله : (وَفَصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا) ، ومعنى .

أما لفظاً ففي مثل قوله^(٧) :

(١) الدَّبْرَةُ : قَرْحَةُ الدَّابَّةِ والبَعِيرِ ، والجمع دَبْرٌ وأدبار . ودَبْرَ البَعِيرِ يَدْبُرُ دَبْرًا فهو دَبْرٌ وأدْبُرُ ، والأنتى دَبْرَةٌ ودَبْرَاءُ . والدَّبْرُ :

الجرح الذي يكون في ظهر الدابة . وقيل هو أن يقرح خف البعير . ينظر: اللسان (دبر) ٢٨٤/٤ .

(٢) العَجْفُ : ذهاب السِّنِّ والهزال . وقد عَجَفَ وَعَجُفَ فهو أعَجَفٌ وَعَجِيفٌ والأنتى عجفاء ، وعجف ، والجمع

عِجَافٌ . ينظر : اللسان (عَجِفَ) ٦٢/٩ .

(٣) نَقَبَ البَعِيرِ : إذا رَقَّتْ أحفافه . ينظر اللسان (نقب) ٢٤٩/٤ .

(٤) الرجز لعبدالله بن كيسبه في الاصابة لابن حجر ٧٥/٥ ، وخزانة الأدب ١٥٤/٥ . ولرؤبة بن العجاج في شرح المفصل

٧١/٣ . وهذا بعيد لوفاته سنة ١٤٥هـ . و بلا نسبة في المفصل ١٥٧ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢٧١ ، وأوضح

المسالك ٣٠٩/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٩٢/٣ ، والوفافية ١٨٢ ، وشرح التصريح ١٤٧/٢ ، واللسان (نقب)

٢٤٩/١٤ .

والشاهد فيه قوله : « أبو حفص عمر » فـ « عمر » عطف بيان لقوله « أبو حفص » .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) تنظر القصة في : اللسان (نقب) ٢٤٩/١٤ ، والاصابة لابن حجر ٧٥/٥ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ٤٦٥ ، والكتاب ١٨٢/١ ، الأصول ١٣٥/١ ، وشرح المفصل ٧٢/٣ ،

٧٣ ، والمفصل ١٥٧ ، والإيضاح شرح المفصل ٤٥٣/١ ، وشرح الوافية ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٦/١ ،

وشرح التسهيل ١٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٩٦/٣ ، وخزانة الأدب ٢٦٣/٤ .

وأما معنى البيت فإنه وصف أباه بأنه صرع رجلاً من بكر ، فوقعت عليه الطير وبه رمق ، فجعلت ترقب موته لتتناول منه .

// أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوْعاً

فإن البدل في حكم تكرير العامل دون عطف البيان ، فهذا البيت يجوز على أن « بشر » عطف بيان . ولا يجوز إذا جعلته بدلاً ؛ لأنه يكون « التارك » مضافاً إلى « بشر » . ولا يجوز : « التارك بشر » كما لا يجوز : « الضارب زيد » إلا عند الفراء^(١) ؛ ولهذا أنشده المبرد^(٢) بنصب « بشر » لَمَّا ذهب إلى أنه بدل . والله أعلم .

وكذا في النداء تقول في عطف البيان : « يا غلامُ بشرٌ وبشراً »^(٣) ، ولا تقول في البدل إلا^(٤) : « يا غلامُ بشرٌ » .

والفرق المعنوي أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان ، فإنه^(٥) بيان . والبيان فرع المبيّن ، ولولا المبيّن لم يؤت به ، فيكون المقصود هو الأول^(٦) . و « التارك » في البيت إن عدناه^(٧) إلى مفعولين فقوله « عليه الطير » ثانيهما ، وإلا فهو حال . وقوله : « ترقبه » حال من « الطير » إن كان فاعلاً لـ « عليه » ، وإن كان مبتدئاً فهو حال من الضمير المستحق^(٨) في عليه . ومعنى « ترقبه » أي : تنتظره واقعة حوله ؛ لأن الطير لا تناوله ما دام به رمق .

ونحو قولهم : « أعجبي من زيدٍ عِلْمُهُ ، ومن عمروٍ جُودُهُ » الثاني منهما كأنه عطف بيان ، والمبيّنُ محذوف ، والأصل : أعجبي شيءً من أوصاف زيدٍ عِلْمُهُ ، وخصلةٌ من خصال عمرو جُودُهُ .

وكذا : « كسرتُ من زيدٍ يَدَهُ » ، أي : كسرتُ عضواً منه يَدَهُ .

هذا آخر قسم المعربات من الأسماء . والحمد لله رب العالمين على درك السؤل ، وبلوغ

(١) سبقت هذه المسألة ص ٣٢١ — ٣٢٢ .

(٢) قال ابن السراج في الأصول ١٣٥/١ : « قال أبو العباس : لا يجوز عنده في « بشر » إلا النصب » .

(٣) تقول هذا بالتنوين مرفوعاً حملاً على اللفظ ، ومنصوباً حملاً على المحل .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : فإن .

(٦) في (غ) : الأولة .

(٧) في (غ) : عدينا .

(٨) في (غ) : المستحق .

الغرض المأمول . حمداً لا يبلغ مداه^(١) ، ولا يدرك أقصاه^(٢) ، ولا يستحقه أحد سواه . وصلواته وصلواته على نبيه^(٣) المنتخب^(٤) الأواه ، وعلى آله^(٥) البررة الهداه^(٦) . ولا حول ولا قوة إلا بالله
بالله العلي العظيم .

(١) في (ش) : مداؤه .

(٢) في (ش) : أقصاؤه .

(٣) في (ش) : نبيه محمد .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) : وعلى آله الطيبين الطاهرين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم . بخط مالكة الفقير إلى عفو ربه محمد بن صلاح بن محمد القاسمي نسباً والزبيدي مذهباً ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين . والحمد لله رب العالمين . كان تمام رقمه بعصر الاثنين تاسع عشر شهر شعبان سنة ١٠١٧هـ .)

(٦) في (غ) : (والحمد لله على كل حال من الأحوال ، وصلواته على سيدنا محمد خير آل وآله . وافق الفراغ من زير هذا الجزء المبارك نهار الاثنين قبيل غروب الشمس لعله ١٩ تاسع عشر شهر جمادى الأولى ، ختمه الله بخير سنة ١٠٣٠هـ من الهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلوات والسلام بخط مالكة الفقير إلى كرم الله وعفوه أسير الذنوب الراجي لمغفرة علام الغيوب أحمد بن علي بن قاسم بن يحيى بن محمد بن يحيى العنسي ، رزقه الله حفظ معانيه ، وأعانه على إدراكها ، وعصمه عن اقتراف معاصيه . إنه ولي ذلك والقادر على ما هنالك . وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . يتلوه الجزء الثاني من تحفة الراغب على مقدمة ابن الحاجب) .

٤٧٨	[التوابع]
٤٨١	[النعت]
٤٨١	[تعريفه]
٤٨٢	[فائدة النعت]
٤٨٣	[النعت المشتق]
٤٨٥	[وصف النكرة بالجملة الخبرية]
٤٨٦	[النعت الحقيقي و النعت السببي]
٤٩١	[امتناع وصف الضمير والوصف به]
٤٩١	[شرط الموصوف]
٤٩٤	[شرط الموصوف]
٤٩٥	[لزوم وصف اسم الإشارة بذي اللام]
٤٩٧	[بعض أحكام النعت التي أهملها المصنف]
٥٠١	[عطف النسق]
٥٠١	[العطف على الضمير]
٥٠٦	[حكم المعطوف]
٥٠٨	[العطف على عاملين مختلفين]
٥١٠	[بقية أحكام العطف]
٥١٤	[التأكيد]
٥١٦	[أقسام التأكيد]
٥١٦	[التأكيد اللفظي]
٥١٩	[التأكيد المعنوي]
٥٢١	[تأكيد الضمير المتصل المرفوع]
٥٢٢	[ترتيب أفاظ التأكيد المعنوي]
٥٢٤	[البدل]
٥٢٤	[تعريفه]
٥٢٥	[أقسام البدل]
٥٢٧	[التعريف والتشكيك في البدل والمبدل منه]
٥٢٨	[إبدال الاسم من الضمير والعكس]
٥٣١	[ترتيب التوابع]
٥٣٢	[عطف البيان]

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

[وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم]^(٢)

[المبني]

قوله : (الْمَبْنِيُّ : مَا نَاسَبَ^(٣) مَبْنِيَّ الْأَصْلِ ، أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ) .

المبني قسمان^(٤) : أحدهما مبني لفقدان موجب الإعراب أي : التركيب كأسماء العدد كواحد، اثنان ، وأسماء حروف الهجاء كألف با تا ثا ، والأسماء المعددة كـ « زيد ، عمرو ، بكر»^(٥) و الأصوات كـ « تخ^(٦) ، وجه^(٧) » .

والثاني : مبني لوجود سبب ، وذلك السبب كمشابهة الحرف ، أو^(٨) الفعل الماضي ، أو الأمر^(٩) . وذلك كالمضمرات ، والمبهمات ، والمركبات ، والكنائيات ، وأسماء الأفعال ، وبعض الظروف . و« أو » ههنا لأحد الشيعين^(١٠) لا للشك .

والنحاة حدوا المبني بـ : ما لا يختلف آخره^(١١) . قال نجم الدين : « وحدُّ ابن الحاجب لا

يصح إلا لمن يَعْرِفُ ماهية المبني على الإطلاق ، ولا يَعْرِفُ مَبْنِيَّ الْأَسْمَاءِ ؛ لأنه ذكر في حد المبني

(١) في (ش) بعدها : رب يسر ، وأعن يا كريم . وفي (غ) : وبه نستعين .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح ٤٥٧/١ : « قال : مناسبة ولم يقل مشابهة ، لأن بعض المبنيات ليس مشابهاً لما لا تمكَّن له كالمضاف إلى المبني وكباب فجار وفساق » .

(٤) هذا مذهب ابن الحاجب حيث يرى أن المبني يكون لأحد أمرين : إما مناسبتة لمبني الأصل ، وإما لوقوعه غير مركب . خلافاً لأبي علي في الأمر الأخير . ينظر : شرح الرضي ٥١ / ١ ، والارتشاف ٦٧٥/٢ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٦٧٦/٢ : « فأما الأسماء المسكنة قبل التركيب فلا توصف ببناء ولا إعراب خلافاً لمن زعم أنها معربة في الحكم لا في اللفظ ، وخلافاً لمن ذهب إلى أنها مبنية ، وهو اختيار ابن مالك » .

(٦) تَخُّ بالكسر ، اسم صوت لجزر الدجاج . ينظر : قاموس المحيط (تخ) ٣٧١/١ .

(٧) قال في اللسان (جهجه) ٣٩٥/٢ : « جه حكاية صوت الأبطال ، وجه جه : تسكين للأسد والذئب وغيرهما » .

(٨) في (غ) : و .

(٩) هذا عند الزمخشري ، وابن الحاجب ، والرضي ، ومتابعيهم . وعند غيرهم ومنهم ابن مالك ، ومن تابعه أن سبب بناء الاسم إنما هو شبهه بالحرف فقط ، وأما شبهه للفعل فهو سبب منع الصرف فقط . ينظر : المنظر : الفصل ١٦١ ، وشرح الفصل ٨٠ / ٣ ، والإيضاح في شرح الفصل ٤٥٧/١ ، وشرح الرضي ٥/٣ ، والارتشاف ٦٧٥/٢ ، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٣٠/١ وما بعدها ، وشرح التصريح ٤١/١ .

(١٠) في (غ) : شيعين .

(١١) ينظر : الجمل للزجاجي ٢٦٠ ، والإيضاح العضدي ٧٦ ، وشرح ابن الحاجب للكافية ٦٧٢/٢ ، وشرح الرضي ٥/٣ .

لفظ « المبني » . فلو لم يَعْرِفْ ماهية مطلق المبني لكان قد عَرَّفَ المبني بالمبني»^(١) .

[ألقاب البناء]

قوله : (وَأَلْقَابُهُ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَوَقْفٌ) .

أي : ألقابُ حركاتِ أواخرِ المبنيِّ ، وسكونِهِ . ولفظُ الضمِّ ، والفتحِ ، و الكسرِ اسمٌ لمطلق الحركة سواء كانت حركة المبني كضمة « حَيْثُ » ، أو حركة المعرب كما يقال : « زَيْدٌ مُحَرَّكٌ بالضم » في حال الرفع ، أو حركة بِنْيَةِ كضمة جيم « رَجُلٌ » ، وقاف « قُفْلٌ » . ولا يقع لفظ الضم على الواو في « يا زيدون » ، ولا على الألف في : « يا زيدان » [بخلاف الرفع فإنه يطلق على واو : « جاعني الزيدون ، وأبوك » ، وعلى الألف في : « جاعني الزيدان »]^(٢) . قال نجم الدين : « هذا على مذهب المصنف »^(٣) . قال : « والذي يغلب في ظني أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الإعراب // إلا للحركات ، ثم إنهم يطلقونها مجازاً على الحروف لقيامها مقام الحركات^(٤) » . قال : « فأيش المانع على هذا من إطلاق أسماء حركات البناء على الحروف القائمة مقامها مجازاً^(٥) »^(٦) .^(٧) .

واعلم أن التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء وسكونيهما في اصطلاح البصريين تقريب على السامع^(٨) .

وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ، ولا يفرقون بينها .

(١) ينظر : شرح الرضي ٥/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦/٣ .

(٤) فقولهم : في نحو : « رأيت الزيدَين » إن « الزيدَين » منصوب : مجاز . ينظر : شرح الرضي ٦/٣ .

(٥) في (غ) : فأيش المانع من هذا على .

(٦) فيقال في : « لا رجلين » إنه مفتوح . ينظر : شرح الرضي ٦/٣ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦/٣ .

(٨) قال ابن يعيش : « أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينها ، فإذا قال : هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل يجوز زواله ، وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله ، فكان في ذلك فائدة وإيجاز ؛ لأن قولنا : مرفوع يكفي عن أن يقال له : مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل ، وربما خالف بعض الكوفيين ، وسمى ضمة البناء رفعاً ، وكذلك الفتح ، والكسر ، والوقف . والوجه الأول ؛ لما ذكرناه من القياس ، ووجه الحكمة » .

ينظر : شرح المفصل ٨٤/٣ . وتنظر المسألة في الكتاب ١٣/١ ، والإيضاح العضدي ٧٦ ، وشرح اللمع للضرير ٩ ، وأسرار العربية ٢٠ ، واللباب ٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٦/٣ ، والموشح ١٤١ ، والنجم الثاقب ٦٠٨/٢ ، والفوائد الضيائية ٧٤/٢ .

[حصر المبني من الأسماء]

قوله : (وهي المضمّرات ، [وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وأسماء الأفعال ، والأصوات ، والمركبات ، والكنايات ، وبعض الظروف]^(١)) . إلى آخره .

حصر جميع المبنيات جملة ، فليطلب لكل واحد منها علة البناء ؛ لأن أصل الأسماء الإعراب . هذا فيما بُني على السكون الذي هو أصل البناء . وما بُني على حركة يُطلب له مع ذلك : علة لبنائه على حركة ، وعلة لم خص بتلك الحركة دون غيرها ؟ .

واعلم أن جملة عِلل البناء في الأسماء سِتُّ عِلل^(٢) : خمسٌ مُوجِباتٌ للبناء ، وواحدةٌ مُجَوِّزةٌ له .

فالأولى : مشابهة الحرف ، كما شابهه المضمّرات ، والمبهمات ، والغايات بالحاجة إلى غيرها .

والثانية : مشابهة ما شابه الحرف ، كالمنادى المفرد المعرفة ، فإنه أشبه المضمّر^(٣) المُشَبَّه للحرف .

والثالثة : تضمن الحرف ، كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط بتضمنها همزة الاستفهام ، و« إن » الشرطية . و« أمس ، والآن » ونحوها بتضمن^(٤) « لام » التعريف^(٥) .

والرابعة : وقوع الاسم موقع الفعل ، وتضمن معناه ، كأسماء الأفعال .

والخامسة : أن يشابه ما وقع موقع الفعل كـ « فجار ، وفساق ، وقطام » بنيت لمشابهة « نزال » الواقع موقع « انزل » .

وأما السادسة : فالإضافة إلى غير المتمكن ، نحو إضافة الظرف^(٦) إلى الجملة ، أو إلى

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٢ .

(٢) تنظر هذه العلل في شرح المفصل ٨٠/٣ — ٨١ ، والنجم الثاقب ٦٠٧/٢ .

(٣) فهو واقع موقع « أنت » من حيث كان محاطباً ، وأسماء الخطاب مبنية . ينظر : شرح المفصل ٨١/٣ .

(٤) في (غ) : بتضمنهما .

(٥) اختلف النحاة في علة بناء « الآن » ، فقال الزجاج : « بني لتضمنه معنى الإشارة » ، وقال ابن السراج : « إنما بني لأنه

لم يسمع له نكرة ، فخالف ما عليه الأسماء » ، وقال أبو علي : « حذف الألف واللام منه ، وضمن الاسم معناها فبني ،

وزيدت ألف ، ولأم أخرى ، وبني على حركة لسكون ما قبل آخره ، وفتح إما لأن الفتحة أحف الحركات ، أو لأن

الفتحة من الألف » . ينظر : معاني القرآن للزجاج ١٢٥/١ و ٢٥/٣ ، والأصول ١٣٧/٢ ، و شرح اللمع للضريير ١٠ .

(٦) لأنه ظرف مبهم أضيف إلى غير متمكن من الأسماء ، فاكتسى منه البناء ؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيراً من

أحكامه ، وقد أجزوا « غيراً ، ومثلاً » مجرى الظرف في ذلك لا بهماهما . ينظر : شرح المفصل ٨١/٣ .

« إذ » كقوله تعالى : ﴿ يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾^(١) ، و ﴿ يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾^(٢) ، و ﴿ يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٣) ، و « يومئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ » . وإضافة « مثل ، وغير » إلى « ما » ، أو^(٤) « أن » ، أو^(٥) « أن » . قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٦) ، وقال^(٧) :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

وقال^(٨) :

غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَسْتَعِينُ عَلَى الْهَمِّ إِذَا حَفَّتْ بِالثَّوِيِّ^(٩) النَّجَاءُ

منَ بَنِي هَذِهِ^(١٠) المضافات فتحها ، ومن أعربها فعلى حسب العوامل ؛ لأن بناءها جائز غير واجب .

-
- (١) المرسلات : ٣٥ .
(٢) قرأها بالفتح المطوعي . ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٤٣١ .
(٣) المائة ١١٩ .
(٤) قرأ بالفتح نافع . ينظر : العنوان ٨٨ ، والكشف ٤٢٣/١ ، والفتح الرباني ١٦٦ .
(٥) الانفطار ١٩ .
(٦) قرأها بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب ، وقرأ الباقر بالفتح . ينظر : العنوان ٢٠٤ ، والفتح الرباني ٢٨٣ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤٣٥ .
(٧) في (غ) : و .
(٨) في (غ) : و .
(٩) الذاريات ٢٣ .
(١٠) البيت من البسيط ، وهو لأبي قيس الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ .
ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ١٣٠/٢ ، والمفصل ٨٠/٣ ، وشرح المفصل ٨١/٣ ، وشرح شواهد المعنى ٤٥٨/١ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٢٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، والإنصاف ٢٨٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١/١ ، وشرح التسهيل ٢٣١/٢ ، ١٢٧/٣ .
والأوقال : جمع وقل . يريد : لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة ، فنفرت .
والشاهد فيه قوله : « غير أن نطقت » حيث بنى « غير » على الفتح لإضافتها إلى « أن » .
(١١) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلزة في ديوانه ٢١ ، وشرح المعلقات السبع ٢١٨ ، والخزانة ٤١٥/٣ .
والشاهد فيه قوله : « غير أنني » حيث يجوز أن تكون « غير » مبنية على الفتح لإضافتها إلى « أن » .
(١٢) في (غ) : الثوا .
(١٣) سقطت من (ش) .

[الضمائر]

[تعريفها]

قوله : (المضمَرُ: مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مُخَاطَبٍ ، أَوْ غَائِبٍ) .

اعلم أن المضمَرَ في اللغة المَخْفَى^(١)، قال الطرماح^(٢)(٣) :

يَبْدُو وَتُضْمِرُهُ الْبِلَادُ كَأَنَّهُ سَيْفٌ عَلَى عِلْمٍ يُسَلُّ وَيُعْمَدُ

وفي الاصطلاح : ما ذكره .

فقوله : (ما) جنس الحد .

وقوله : (وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مُخَاطَبٍ ، أَوْ غَائِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا ، أَوْ مَعْنَى ، أَوْ حُكْمًا) .

لمتكلم^(٤) مثل : « أنا » ، أو مخاطب مثل « أنت » ، أو غائب مثل « هو » ، تقدم ذكره

لفظاً^(٥) نحو : « زيدٌ ضربته ، وضرب غلامه زيدٌ » ، أو معنى^(٦) مثل : ﴿ أَعَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقْوَى ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾^(٨) . أو حكماً^(٩) نحو قولك في ضمير الشأن :

(١) ينظر مادة (ضمير) في اللسان ٨/٨٥ ، والقاموس ٤٠٠ .

(٢) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم الطائي ، ويكنى أبا نفر وأبا ضبيبة . والطرماح الطويل القامة . والطرماح من فحول

الشعراء الإسلاميين وفصحائهم ، ومنشؤه بالشام ، وانتقل إلى الكوفة بعد ذلك مع من وردها من جيوش أهل الشام .

توفي سنة ١٢٥هـ . ينظر : الأغاني ١٢ / ٤٤ ، والأعلام ٣ / ٢٢٥ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للطرماح في أساس البلاغة (ضمير) ٢ / ٣٧٨ ، وسر الفصاحة ١ / ٢٤٩ ، وتاج العلوم ١ / ٢٧٠ .

(٤) في (غ) : قوله : لمتكلم .

(٥) التقدم اللفظي على قسمين : أحدهما متقدم لفظاً تحقيقاً نحو : « ضرب زيدٌ غلامه » ، والآخر متقدم لفظاً تقديراً ، نحو :

« ضَرَبَ غَلامَهُ زيدٌ » فـ « زيدٌ » متقدم في اللفظ تقديراً ؛ لكونه فاعلاً . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٧٥ ،

وشرح الكافية للرضي ٣ / ٩ ، والوافية في شرح الكافية ١٨٤ ، والموشح ١٤٢ .

(٦) التقدم المعنوي أن يتقدم على الضمير ما يدل عليه من لفظ كقوله تعالى : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ [المائدة : ٨]

فـ « هو » يرجع إلى « العدل » الدال عليه « اعدلوا » . أو لدلالة السياق عليه كقوله تعالى : ﴿ ولأبويه ﴾

[النساء : ١١] فإنه يرجع إلى الموروث الدال عليه ذكر الميراث . وكذا قوله تعالى : ﴿ وإن كانت واحدة ﴾

[النساء : ١١] أي : كانت الوارثة واحدة . وهو في بيان الوارث . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٦٧٦ ،

و شرح الرضي ٣ / ١٢ ، والموشح ١٤٢ .

(٧) المائدة : ٨ .

(٨) في (غ) : فإن .

(٩) النساء : ١١ .

(١٠) التقدم الحكمي : أن يكون المفسر مؤخراً لفظاً ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير ، إلا ذلك الضمير . =

« هو الأميرُ خارجٌ ، ونِعَمَ رجلاً زيدٌ ، ورُبُّه رجلاً » . فالتقدم اللفظي يكون تحقيقاً وتقديراً .
فالتحقيقي: « زيدٌ ضربته » . والتقديري : « ضَرَبَ غلامُهُ زيدٌ »^(١) . والتقدم المعنوي : أن يتقدم لفظٌ يتضمن المفسر مثل ﴿ اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ ﴾^(٢) ، فالفعل متضمن^(٣) للمصدر الذي هو « العدل » .
أو يكون سياق الكلام مستلزماً لمفسر الضمير نحو^(٤) قوله تعالى : ﴿ فَاِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾^(٥) أي :
الوارثات .

واحترز بهذا الفصل من غير المضمورات ؛ فإنها وضعت للغيبة من غير حاجة إلى تقدم ذكر ،
فيخرج قول من اسمه « زيدٌ »^(٦) : « زيدٌ فعل كذا » ، وقولك^(٧) لزيد : « يا زيد^(٨) افعل » ،
وقولك : « زيدٌ فعل كذا » ، فإن « زيد » وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب إلا أنه لم
يوضع للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر . فإن [الأسماء الظاهرة موضوعة للغيبة لا
باعتبار تقدم الذكر]^(٩) ، فمن ثم جاز في : « يا تميمٌ كلكم » : « يا تميم كلهم » . وعند نجم
الدين أن الضمير الذي يجيء مفسره بعده كضمير الشأن ، وضمير « نِعَمَ ، وبئس ، ورُبُّه » نكرة .
وكذا // إذا كان مفسره متقدماً وهو نكرة غير متخصصة نحو : « رُبَّ رجلٍ لقيته » ، فهذا
الضمير عنده نكرة أيضاً^(١٠) ، وعند النحاة أنه معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان مفسره قبله^(١١) .

ب / ٦٣

=فهو وإن لم يتقدم لفظاً ولا معنى ، إلا أنه في حكم المتقدم ؛ نظراً إلى وضع الضمير الغائب . وإنما يقتضي ضمير الغائب
تقدم المفسر عليه ؛ لأنه وضَعَهُ الواضع معرفة لا بنفسه ، بل بسبب ما يعود عليه . فإن ذكرته ولم يتقدم مفسره بقى
مبهماً منكرًا ، لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه . فإن قيل : وما الحامل لهم على مخالفة
وضعه بتأخير مفسره عنه ؟ قيل : قصد التفخيم والتعظيم . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٧/٢ ، وشرح الكافية
للرضي ١٢/٣ ، والنجم الثاقب ٦١٤/٢ .

(١) في (غ) : زيد ضرب غلامه .

(٢) المائة : ٨ .

(٣) في (غ) : يتضمن .

(٤) في (غ) : مثل .

(٥) النساء : ١١ .

(٦) في (ش) : زيد فتكلم .

(٧) في (غ) : وكذا قولك .

(٨) في (غ) : (ز) فسقطت الياء والبدال .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الكافية للرضي : ١٢/٣ .

[قسامه المتصل والمنفصل]

قوله : (وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ . فَأَلْمُنْفَصِلُ : الْمُسْتَقْلُّ بِنَفْسِهِ) أي : الذي لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله تكون كالتتمة لها .

والمُتَّصِلُ : ما يتصل بعامله ، ويكون كالتتمة له و ك بعض حروفه . فالضمائر المستترة كلها متصلة ، وبعض الضمائر^(١) البارزة متصلة ، وباقي البارزة منفصلة .

قوله : (وَهُوَ مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ .] فَأَلْأَوْلَانِ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ ، وَالثَّالِثُ مُتَّصِلٌ ، فَذَلِكَ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٍ]^(٢) .

لما كان الضمير كناية عن الظاهر ، وقائماً مقامه انقسم كالظاهر إلى مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور . وإنما أقيم المضمر مقام المظهر إماماً لرفع الالتباس كما في المنفصلة ، أو للاختصار^(٣) كما في المتصلة .

وانقسم المرفوع والمنصوب إلى متصل ومنفصل . وأما المجرور فمتصل لا غير . صارت الضمائر خمسة أنواع ، وكل واحد من الأنواع^(٤) الخمسة يكون لثمانية عشر مدلولاً ؛ لأن كل واحد منها إما لتكلم^(٥) ، أو مخاطب ، أو غائب . وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن^(٦) يكون لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع . صارت تسعة . وكل واحد من التسعة إما مذكر ، أو مؤنث ، فصار للمتكلم ستة ، وللمخاطب ستة ، وللغائب ستة . فوضعوا للمتكلم في كل نوع لفظين لستة مدلولات^(٧) ، واحداً مُشْتَرِكاً بين مفرد المذكر ، [ومفرد المؤنث . وواحد مشترك بين مثناه المذكر ، ومثناه المؤنث ، ومجموعه المذكر]^(٨) ، ومجموعه المؤنث .

ووضعوا للمخاطب [في كل نوع]^(٩) خمسة ألفاظ كذلك ، أربعة نصوص^(١٠) ، و واحد

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٣ .

(٣) في (ش) : الاختصار .

(٤) في (غ) : واحد من هذه الأنواع .

(٥) في (غ) : متكلم .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) وذلك كـ « ضربت ، وضربنا » ، فـ « ضربت » مشترك للواحد المذكر وللواحد المؤنث ، و« ضربنا » للأربعة :

المثنى المذكر ، والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكر ، والمجموع المؤنث . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٦٨٠/٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ما بين الحاصرتين آخره في (غ) وجعله بعد قوله (كذلك) .

(١٠) وهي « ضربت ، وضربت ، وضربتم ، وضربتن » .

مشترك بين المثني المذكر ، والمثنى المؤنث^(١) .

[ووضِعوا للغائب أيضاً في كلِّ نوعٍ خمسةَ ألفاظٍ ، أربعةَ نصوصٍ^(٢) ، وواحدٌ مشتركٌ^(٣) بين المثني المذكر ، والمثنى المؤنث]^(٤) إلا أنه يزداد في مثنى مؤنثه^(٥) « تاء » التأنيث وهي حرف ، وليست من جملة الضمير . فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر مدلولاً .

قوله : (الأَوَّلُ : ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ ، إِلَى ضَرَبْنِ ، وَضَرَبْنِ) .

اعلم أن أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل ؛ لأن المرفوع [مقدم على غيره ، والمتصل مقدم على المنفصل ؛ لأنه أحصر . وإنما كرر التمثيل ؛ لأن المرفوع]^(٦) المتصل قد يكون فاعلاً كالتاء في « ضَرَبْتُ » ، وقد يكون نائباً عن^(٧) الفاعل كالتاء في « ضَرَبْتُ » . [وإنما ضموا التاء]^(٨) لمناسبة الضمة لحركة الفاعل ، وخصوا المتكلم بالضمة لِمَقْدَمِهِ^(٩) ^(١٠) ، وارتجّلوا لمثنى^(١١) المتكلم وجمعه صيغة وهي « نا » ، ولم يبنوها على مفرده ؛ لأن مثناه ليس على قياس الثنائي ؛ لأنك إذا فَصَّلْتَ « نا » في مثناه قلت : « أنا وفلان » ، وإذا فَصَّلْتَهُ [في مجموعته قلت : « أنا وفلان وفلان » بخلاف المخاطب ، فإنك]^(١٢) إذا فَصَّلْتَ « ثَمَّا » قلت : « أنت ، وأنت [يا فلان »]^(١٣) . وكذا^(١٤) مجموعته . وفتحوا التاء في المخاطب فرقاً وتخفيفاً ، وكسروا للمخاطبة فرقاً .

(١) وهو : « ضربتما » .

(٢) وهي : « ضَرَبَ ، وَضَرَبْتُ ، وَضَرَبُوا ، وَضَرَبْنِ » .

(٣) وهو « ضربا » ويزاد في مؤنثه التاء « ضربتا » .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (غ) : المؤنث .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) في (غ) : من .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (غ) : لتقدمه .

(١٠) أي : لأن القياس وضع المتكلم أولاً ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

(١١) في (غ) : المثني .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٤) في (غ) : وكذلك في .

وزادوا الميم قبل^(١) ألف المثني في « ثُما » ، وقبل واو الجمع^(٢) في « تموا » ؛ لثلا يلتبس المثني بالمفرد المشبعة فتحتته للإطلاق كقوله^(٣) :

رَأَيْتُ^(٤) مَنْ رَمَى فَأَصَابَ قَلْبِي وَقَالَ مَنْ الْمُطَالِبُ قُلْتُ أَنْتَا

ولثلا يلتبس الجمع بالمتكلم المشبع ضمته . وزيدت الميم ؛ لأنها أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لغنتها ، ومخرجها مخرج الواو . ثم حذف واو الجمع مع إسكان الميم إن^(٥) لم يلها ضميرٌ أشهر من إثبات الواو مضموماً ما قبلها فـ « ضربتم » أشهر من « ضربتموا » للأمن من الالتباس بالمثني بثبوت ألف المثني . وأما إذا ولي ميم الجمع ضمير نحو : « ضربتموه » وجب في الأعراف رجوع الواو لتوسطها . وجوز يونس^(٦) : « ضَرَبْتُمُهُ » . قال نجم الدين : « ولم يثبت ما ذهب إليه^(٧) »^(٨) . وإذا لقي ميم الجمع ساكن ضُمت ، [ويجوز كسرهما^(٩) نحو : « ضربتم اليوم » .

// وزيد في جمع المؤنث نونٌ مشددةٌ ؛ لتكون بإزاء الميم والواو في المذكر [١٠] ؛ لمشابهة النون لهما بالغنة مع كونها الجميع من حروف الزيادة .

(١) في (غ) : (مثل) بدل (قبل) .

(٢) في (غ) : المجموع .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) في (غ) : رماني .

(٥) في (غ) : إذا .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٧٧ : « وزعم يونس أنه يقول : أَعْطَيْتُكُمْهُ ، وَأَعْطَيْتُكُمْهَا ، كما يقول في المظهر . والأول أكثر وأعرف » . و ينظر : التسهيل وشرحه ١/ ١٢٠ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ١٨ ، والارتشاف ٢/ ٩١٣ ، وشفاء العليل ١/ ١٧٥ .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/ ١٨ .

(٨) قال ابن مالك : « ولا أعلم في ذلك سماعاً إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه : « أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » . ورد عليه أبو حيان بقوله : « وإذا لم يعلم فقد علم يونس وسيبويه » . ينظر : شرح التسهيل ١/ ١٢٠ ، وشفاء العليل ١/ ١٧٥ . وقال في الارتشاف ٢/ ٩١٣ : « وليس تجوزيه مختصاً بيونس ، كما زعم ابن مالك ، بل نص على جوازه سيبويه ، وذكر أن الوصل بالواو أكثر وأعراف » .

(٩) قال ابن مالك : « ضمها قبل ساكن نحو : ﴿ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦] أشهر . وقد تكسر الميم قبل ساكن » . ينظر : شرح التسهيل ١/ ١٣٠ .

(١٠) أحر هذه العبارة في (غ) بعد قوله (حروف الزيادة) .

واستتر ضمير الغائب والغائبة^(١) ؛ لأنه لما كان مفسراً الغائب لفظاً متقدماً أرادوا^(٢) أن تكون ضمائر الغائب أحصر، فحذفوه في اللفظ في المفرد ؛ إذ لا أخف من المحذوف . واقتصروا في مثناه على الألف ، وفي مجموعه على الواو .

وقد يستغنى بالضممة عن الواو في الضرورة قال^(٣) :

فلو^(٤) أن الأطبأ كان حَولي وَكَانَ مَعَ الأَطْبَاءِ الأَسَاءُ

واقتصروا لجمع المؤنث^(٥) على نون واحدة في مقابلة الواو .

واضطر النحاة في التعبير عن المستتر بلفظ المنفصل ؛ لأنه لم يوضع للمستتر لفظ ، فعبروا عنه بالمنفصل ؛ لكونه مثله في الإعراب ، ولكونه مستقلاً يمكن النطق به من غير اتصال بعامل ، وليس المراد أن المستتر هو هذا المصرح به^(٦) في نحو^(٧) قولهم : « زيدٌ ضربَ » أي : هو ، و« هند ضربت » أي : هي . هذا كله في الماضي .

وأما المضارع فلم يبرز المضمَر في المتكلم مطلقاً كقولك : « أَضْرِبُ ، وَنَضْرِبُ » ؛ لإشعار حرفي المضارعة بالفاعل ، فالهمزة مشعرة بأن الفاعل « أنا » ، والنون بأن الفاعل « نحن » . واستتر في مفرد [المخاطب كقولك : « تَضْرِبُ » أي : « أنت » إجراءً لمفردات المضارع مجرىً واحداً في الاستتار . واستتر في مفرد^(٨) الغائب ؛ لأن « يضرب » بالياء نص فيه ، وفي الغائبة نحو : « هند تضرب » ؛ لتقدم ذكرها قبله مميزة^(٩) من ضمير المخاطب .

وحكم الأمر والنهي^(١٠) حكم المضارع ؛ لأنهما مأخوذان منه .

(١) سقطت هاء « الغائبة » من (غ) .

(٢) في (غ) : أراد .

(٣) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في مجلس ثعلب ١٠٩ ، والحيوان ٢٩٧/٥ ، والإنصاف ١٨٥/١ ، وشرح المفصل ٥/٧ ،

٨٠/٩ ، وشرح الرضي ١٨/٣ ، وشفاء العليل ١٧٦/١ ، وجمع الهوامع ١٩٥/١ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/٥ .

والأساة : جمع آس ، كفضاه جمع قاضٍ . والآسي : الطبيب .

والشاهد فيه قوله : « كان حولي » حيث حذف اسم كان وهو « واو » الجماعة ، واكتفى بالضممة دالة عليه .

(٤) في (غ) : ولولا .

(٥) في (غ) : مؤنثة .

(٦) (به) زيادة من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (غ) مميزة له .

(١٠) نحو : « افعلْ ولا تفعلْ » .

واستتر الضمير أيضاً في الصفات من اسم الفاعل ، واسم المفعول^(١) وغيرهما في المتكلم و المخاطب و الغائب مطلقاً^(٢) ؛ لئلا يؤدي بروزه إلى الجمع بين تثنيتين وجمعين^(٣) ؛ لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل ، وكذا أسماء الأفعال والظروف .

واعلم أنه لا يستتر من الضمائر إلا هذا النوع أعني المرفوع المتصل دون الأنواع الأربعة الباقية ، فلا يستتر منها شيء .

واعلم أن المرتبتين الأوليتين^(٤) في هذا النوع مختصة بأولي العلم ، والمرتبة الثالثة مشتركة بين أولي العلم وغيرهم إلا « ضربوا أو^(٥) ضربوا » فإنه يختص^(٦) بأولي العلم .
قوله : (والثاني « أنا » إلى « هن ») .

يعني : أنهم وضعوا للمرفوع المنفصل اثني عشر ضميراً لثمانية عشر مدلولاً كالتصل فقالوا « أنا » للمتكلم المذكر والمؤنث ، وقد يقال « هنا » وقد يقال « أنا » بالمد ، وقد تُسكن نونه في الوصل نحو : « أن فعلت »^(٧) . وهذا الضمير عند البصريين^(٨) همزة ونون . والألف يؤتى بها بعد النون [في حالة الوقف]^(٩) لبيان الفتح ، وقد تُبينُ بهاء السكت كقول حاتم^(١٠) : « هكذا فزدي أنه »^(١١) .

(١) في (غ) : والصفة المشبهة وغيرها .

(٢) هذه الصفات إذا جرت صفة لواحد كان فيها مضمّر من الموصوف ؛ لما فيها من معنى الفعلية إلا أنه لا يظهر له علامة في اللفظ ؛ لأنه قد علم أن كل فعل لا بد له من فاعل ؛ إذ لا يحدث شيء تلقاء نفسه ، فقد علم فاعل لا محالة نحو : قولك : « هذا رجل ضارب ومضروب » ، فإن وصفت بها اثنين أو جماعة ثبتت الصفة أو جمعيتها فتقول : « هذا رجلان ضاربان ، وغلامان مضروبان » ، وقامت علامة التثنية والجمع مقام علامة المضمّر وإن لم تكن إياها .

ينظر : شرح المفصل ١٠٩/٣ .

(٣) في (غ) : أو لغير ذلك .

(٤) في (ش) و (أ) : المرتبتان الأولتان .

(٥) في (غ) : و .

(٦) في (غ) : مختص .

(٧) تنظر هذه اللغات في : شرح المنفصل ٩٤/٣ ، وشرح الرضي ٢١/٣ ، والارتشاف ٩٢٧/٢ .

(٨) ينظر : العلل في النحو للورّاق ٢٥٨ ، وشرح اللمع للضريّر ١٣٤ ، واللباب للعكبري ٤٧٤/١ ، وشرح المفصل ٩٣/٣ ،

وشرح الرضي ٢١/٣ ، والارتشاف ٩٢٧/٢ ، وشفاء العليل ١٨٦/١ ، وشرح التصريح ١٠٣/١ ، وجمع الهوامع ٢٠١/١ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح المنفصل ٩٤/٣ ، وشرح التسهيل ١٣٧/١ ، وشرح الرضي ٢١/٣ ، وجمع الهوامع ٢٠١/١ .

(١١) فزدي : أصلها فصدّي ، قلبت الصاد زايًا . والقصد : شق عرق الناقة ثم يستخرج منه الدم ويُشرب .

ينظر اللسان (فصد) ٢٧٠/١٠ .

وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضاً في السعة^(١). وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا ضرورة نحو قوله^(٢) :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

ومذهب الكوفيين^(٣) أن الألف بعد النون من جملة الضمير^(٤).

قال نجم الدين : « وسُقُوطها في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ، ومعاقبة هاء السكت له وقفاً دليلاً^(٥) على زيادته ، وكونه لبيان الحركة »^(٦).

و« نَحْنُ » للمتكلم المثني من مذكر ومؤنث ، وللمجموع من مذكر ومؤنث . وبني على حركة ؛ لئلا يجمع ساكنان . وبني على الضم للدلالة على كونه ضميراً مرفوعاً^(٧) ، أو على كونه ضميراً جمع الذي حقه الواو .

ووضعوا للمخاطب « أنت » ، والضمير الهمزة والنون ، وأما التاء فحرف خطاب . ومذهب الفراء^(٨) أن « أنت » بكماله^(٩) ضمير ، والتاء من نفس الكلمة . وقال بعضهم^(١٠) :

هو « التاء » ، ولكن أدغموها^(١١) بـ « أن » لَمَّا أرادوا // الانفصال . قال نجم الدين : ب/٦٤ « وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب »^(١٢) . وكسروا « التاء » للمؤنثة فرقاً .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٣٨٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٢ ، والارتشاف ٢ / ٩٢٧ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١٣٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٩٣ ، ٩ / ٨٤ ، والمقرب ١ / ٢٤٦ ، والمنصف ١٠ / ١ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٢ ، وخزانة الأدب ٥ / ٢٣٨ .

وتذريت السنام : علوت ذروته .

والشاهد فيه قوله : « أنا سيف » حيث إن بني تميم يثبتون الألف في الوصل ، وغيرهم لا يثبتها إلا في الضرورة .

(٣) في (ش) الكوفيون .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٩٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٣ ، والارتشاف ٢ / ٩٢٧ ، وشفاء العليل ١ / ١٨٧ ، وتاج العلوم ١ / ٢٧١ ، وشرح التصريح ١ / ١٠٣ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٠١ . واختار مذهبه ابن مالك ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٣٧ .

(٥) في (غ) : دليلاً .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٣ / ٢٣ .

(٧) في (أ) و (ش) و (غ) : (ضمير مرفوع) . والصواب ما أثبتته .

(٨) وهو مذهب الكوفيين . ينظر : شرح المفصل ٣ / ٩٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٣ ، والارتشاف ٢ / ٩٢٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٠٤ ، والجمع ١ / ١٠٢ .

(٩) في (غ) كماله .

(١٠) هو ابن كيسان . ينظر : شرح الرضي ٣ / ٢٣ ، والارتشاف ٢ / ٩٢٧ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦١٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٠٤ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٠١ .

(١١) في (غ) : دغموها .

(١٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣ / ٢٣ .

وللمثنى « أنتما » ، وللجمع المذكور « أنتم » ، وللمؤنث^(١) « أنتنَّ » . فقد^(٢) يؤخذ مما تقدم تعليل ذلك .

وقالوا في الغائب « هو ، هي ، هُما ، هُم ، هُنَّ » . والواو والياء في « هو ، وهي » من نفس الكلمة عند البصريين . وللإشباع عند الكوفيين^(٣) . وكلام البصريين أولى ؛ لأنَّ حرف الإشباع لا يتحرَّك ، ولا يثبتُ إلا ضرورة^(٤) .

وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي ، المضارع ، والأمر والصفات^(٥) . وتسكين هاء « هو ، وهي » بعد « الواو ، والفاء » ، و « لام » الابتداء جائز نحو : « وهُوَ » ، و « فَهُوَ »^(٦) ، و « لَهُوَ » . وشبَّهوا : « ثم هو » بذلك . وقد تُسكَّن بعد همزة الاستفهام كقوله^(٧) :

أَهْيَ سَرَتْ أَم عَادِي ^(٨) حُلْمٌ

وقد تحذف الواو من « هو » ، والياء من « هي » ضرورة كقوله^(٩) :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَاتِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ

(١) في (غ) : (وجمع) بدل (وللمؤنث) .

(٢) في (غ) : وقد .

(٣) ينظر : العلل في النحو للوراق ٢٥٩ ، والإنصاف ٦٧٧ / ٢ ، وشرح اللمع للضريير ١٣٥ ، وشرح المفصل ٩٦ / ٣ ، وشرح الرضي ٢٣ / ٣ ، وشرح التصريح ١٠٤ / ١ . قال السيوطي : « وهذا المذهب هو المختار عندي » ينظر : الهمع ٢٠٣ / ١ .

(٤) في (غ) : لضرورة .

(٥) في (غ) : والصفة .

(٦) في (غ) : نحو : فهو ، وهو .

(٧) البيت من البسيط وهو لزياد بن منقذ (المرار العدوي) في الحماسة برواية الجواليقي ٤٣٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٣ / ٣ ، ومعجم البلدان (أميلح) ، وشرح شواهد المغني ١٣٤ / ١ ، وخرزانة الأدب ٥ / ٢٤٠ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٥ / ١ ، و٣٣٠ / ٢ ، والمفصل ٤٦٨ ، وشرح المفصل ١٣٩ / ٩ ، وشرح التسهيل ١٣٩ / ١ ، ومغني اللبيب برقم ٥٦ — ٧٠٥ ، وشفاء العليل ١٨٨ / ١ ، والهمع ٢٠٣ / ١ .

وصدره : فمتمت للطف مَرْتَعَاً فَأَرَقَنِي *

والشاهد فيه قوله : « أَهْيَ » حيث سكن الهاء من « هي » مع همزة الاستفهام ، وهو قليل لم يجيء إلا في الشعر كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٩ / ١ .

(٨) في (غ) : عافني .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للعجيز السلولي في شرح أبيات سيبويه ٣١٩ / ١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٤ ، وخرزانة الأدب ٥ / ٢٥٢ . وهو بلا نسبة في الخصائص ٦٩ / ١ ، والإنصاف ٥١٢ ، وشرح المفصل ٦٨ / ١ ، ٩٦ / ٣ .

ويروي : (طويل) بدل (نجيب) .

يشري : يبيع . ورخو الملاط : سهل الجنب أملسه .

والنجيب : الجيد الأصيل . قال البغدادي : « والصواب بدله « ذلول » فإن القصيدة لامية » . الخزانة ٥ / ٢٥٥ .

وقوله^(١):

* دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَ

وَيُسَكِّنُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ قَيْسَ وَأَسَدَ ، وَيَشْدُدُهُمَا هَمْدَانُ^(٢) قَالَ^(٣):

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ

والمرتبتان الأوليان مختصتان بأولي العلم ، والثالثة مشتركة بين أولي العلم وغيرهم إلا

« هُم » فمختص بأولي العلم .

وقوله : (وَالثَّالِثُ : « ضَرَبَنِي » إِلَى « ضَرَبَهُنَّ » [وَ« إِنِّي » إِلَى « إِنَّهُنَّ »]^(٤)) .

لما فرغوا من المرفوع بدأوا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله ، فوضعوا للمتكلم « الياء »

إما ساكنة أو مفتوحة . فقليل : أصلها الحركة^(٥) ؛ لأنها على حرف ، ويجوز تسكينها . وقيل:

أصلها السكون ، ورجحه نجم الدين^(٦) . وهي مشتركة بين المفرد المذكور، والمؤنث . والنون التي

قبلها نون الوقاية . وسيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى .

ووضعوا « نا » مشتركاً بين مثنى المتكلم من مذكر ومؤنث ، ومجموع المتكلم من مذكر

ومؤنث ، كما كان في متصل المرفوع .

والشاهد فيه قوله : « فبيناه » حيث حذف واو « هو » ضرورة ، والأصل : فبيناه هو .

(١) البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، وشرح المفصل ٩٧/٣ ، وشرح شواهد

الإيضاح ٢٨٣ ، وشرح الرضي ٢٥/٣ ، ٢٧٦/١ ، والهمع ٢٠٣/١ ، والخزانة ٢٥٩/٥ ، ٤/٢ ، ٢٥٩/٥ .

وصدره : هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى تَبْرَاكَ .

والشاهد فيه قوله : « إِذْهُ » على أن الأصل « إِذْ هِيَ » فحذفت الياء ضرورة .

(٢) تنظر المسألة في المفصل ٩٨/٣ ، وشرح التسهيل ١٤٠/١ ، وشرح الرضي ٢٥/٣ ، الارتشاف ٩٢٨/٢ ، والهمع ٢٠٤/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لرجل من همدان في شرح التصريح ١٧٧/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٦/٣ ، وشرح

التسهيل ١٤٠/١ ، وأوضح المسالك ١٦٠/١ ، والمغني برقم ٧٩٧ ، وشفاء العليل ١٩٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٢/٢ .

والهمع ٢٠٤/١ ، والخزانة ٢٦١/٥

والشُّهْدَةُ : العسل بشمعه .

والشاهد فيه قوله : « وَهُوَ » على أن همدان تشدد واو « هو » .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٤ .

(٥) واختاره ابن يعيش في شرح المفصل ١١/٢ ، وأبو حيان في الارتشاف ٩٢٢/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٣٥٨/١ .

ووضعوا للمخاطب « كَ ، كِ ، كُما ، كُم ، كُنَّ » . وبعض العرب يلحق بكاف المذكر إذا اتصل بها الضمير « ألفاً » ، وبكاف المؤنث « ياءً » حكى سيبويه^(١): « أعطيتكاه وأعطيتكيه » . والكلام في حذف الواو من « كُمو » ، وإسكان الميم كما مضى في « ضربتم » .

ولما أرادوا أن يضعوا للغائب المتصل اختصروه من منفصله المرفوع بجذف حركة الواو ، والياء من « هو ، وهي » ، وقلبوا الياء في « هي » ألفاً فقالوا : « ها » . وحركة « هاء » المذكر الضمة . وفي المثني « هما » . وفي جمع^(٢) المذكر « هم » . وفي جمع المؤنث « هن » . كما كن في المنفصل المرفوع . والمربتان الأولتان مختصتان^(٣) بأولي العلم ، والثالثة مشتركة إلا « هم » فمختص بأولي العلم .

قوله : (والرابع « إياي » إلى « إياهن ») .

ووضعوا للمنصوب المنفصل « إياي » للمفرد المتكلم من مذكر ومؤنث . واختلفوا فيه ، فقال سيبويه والخليل^(٤) والمازني^(٥) وأبو علي^{(٦)(٧)}: إن الضمير « إيا » . قال سيبويه : « وما يتصل به من الياء في المتكلم ، والكاف في المخاطب ، والهاء في الغائب حروفٌ تدل على أحوال المرجوع إليه لما كان « إيا » مشتركاً^(٨) . وقال الخليل والأخفش والمازني : ما يتصل به أسماء أضيف « إيا » إليها^(٩) . وقال الزجاج والسيرافي « إيا » اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات^(١٠) . وقال قوم من الكوفيين^(١١) : « إياك ، وإياه ، وإياي » أسماءً بكماها .

(١) قال سيبويه ٢٠١/٤ : « واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفاً في التذكير ، وياءً في التأنيث ؛ لأنه أشد توكيداً بين المذكر والمؤنث » .

(٢) في (غ) : المجموع .

(٣) في (ش) : محتصان .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥٥/١ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٠٠/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠/٣ ، وشرح التسهيل ١٤١/١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣٠/٣ ، والارتشاف ٩٣٠/٢ .

(٧) في (ش) : وأبو علي والمازني .

(٨) الكتاب ٣٥٥/٢ . وهو اختيار ابن الحاجب ، والسيوطي . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٥/١ ، والهمع ٢٠٥/١ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢٧٩/١ ، والعلل في النحو ٢٦٢ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح التسهيل ١٤١/١ ، والارتشاف ٩٣٠/٢ ، وشرح التصريح ١٠٥/١ ، والهمع ٢٠٦/١ . وهذا اختيار ابن مالك .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠٠/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح التسهيل ١٤٠/١ ، وشرح الرضي ٣٠/٣ .

(١١) ينظر : العلل في النحو للوراق ٢٦٣ ، والإنصاف ٦٩٥/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح الرضي ٣٠/٣ .

وهو ضعيف ؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة ، ولا المضمرة^(١) ما يختلف آخره كافاً ، وهاءً ، وياءً . وقال بعض الكوفيين ، وابن كيسان^(٢) من البصريين : إنَّ الضمائر هي اللاحقة^(٣) بـ «إيّا»، و «إيّا» دعامة لتصير بسببها منفصلة . قال نجم الدين: « وليس هذا القول ببعيد من الصواب »^(٤) . وقد تفتح همزة « إيّا » فيقال : « أيّا » . وقد تبدل الهمزة هاءً فيقال : « هيّا »^(٥) .

ووضعوا « إيّانا » للمثنى من المتكلم مذكراً أو مؤنثاً ، وللمجموع من // المتكلم المذكور والمؤنث .

ووضعوا للمخاطب « إيّاك ، إيّاكِ ، إيّاكما ، إيّاكنَّ » . وللغائب « إيّاه ، إيّاها ، إيّاهاً ، إيّاهم ، إيّاهن » . والمربتان الأولتان مختصتان بأولي العلم . والثالثة مشتركة بين أولي العلم وغيرهم إلا « إيّاهم » فمختص بأولي العلم .

قوله : (والخامسُ : « غلامي ، ولي » إلى « غلامهنَّ ، ولهنَّ ») .

حملوا ضمير المجرور على المنصوب^(٦) ؛ لأن المجرور مفعول لكن بواسطة . وحملوه على لفظ المنصوب المتصل ؛ لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى ، فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء . وإنما كرر التمثيل ؛ لأن المجرور إمّا مجرور بالإضافة إليه^(٧) ، أو بحرف الجر ، فـ « الياء » في « غلامي » مجرورة بالإضافة إليها ، و« الياء » في « لي » مجرورة بحرف الجر .

[مواضع استتار الضمير]

قوله : (فالمرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً يَسْتَتِرُ فِي الْمَاضِي لِلْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي الْمَضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً ، وَالْمُخَاطَبِ ، وَالْغَائِبِ ، وَالْغَائِبَةِ ، وَفِي الصَّفَةِ مُطْلَقاً) . اعلم أنه^(٨) لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع ؛ لأن المنصوب والمجرور فضلة ؛ لأنهما مفعولان ، والمرفوع فاعل ، وهو كجزء الفعل ، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل ، فافتقروا بلفظ

(١) في (غ) : المضمرات .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ ، وشرح المفصل ١٠٠/٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٢/١ ، وشرح الرضي ٣٠/٣ .

(٣) في (غ) : الملاحقة .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٠/٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣٠/٣ ، والارتشاف ٩٣٠/٢ .

(٦) في (غ) : على ضمير المنصوب .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : أنه إذا اختلف .

الفعل عنه ، كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة^(١) شيء ، ويكون^(٢) فيها إبقاء دليل [على ما أُلْقِيَ]^(٣) . وقد مرَّتْ علةُ استتاره في الماضي للغائب والغائبة ، وفي مضارع المتكلم مطلقاً ، والمخاطب المذكر ، والغائب والغائبة ، وفي فعل الأمر والنهي ، وفي جميع الصفات ، وأسماء الأفعال ، والظروف^(٤) . ولا يظهر الضمير المتصل في هذه المواضع أصلاً . وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهراً ولا مضمراً وهي : « أَفْعَلُ » ، و« نَفَعَلُ » ، و« تَفَعَلُ » مخاطباً ، و« أَفْعَلُ » أمراً ، واسم فعل الأمر مطلقاً ، أي في الواحد والمثنى والمجموع .

وفي « فَعَلَ »^(٥) ، و« يَفْعَلُ » ، و« تَفَعَلُ » للغائبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر المنفصل^(٦) ، وكذا في الصفة المفردة نحو : « أَقَاتِمُ الزيدان ، وأقَاتِمُ الزيدون ، وأقَاتِمُ أنتما ، وأقَاتِمُ هما » . وكذا في الظروف عند أبي علي^(٧) إذا اعتمدت نحو : « أفي الدار زيدٌ ، وما في الدارِ هو » . وكذا في اسم الفعل إذا كان خبراً يظهر الفاعل الظاهر ، والمنفصل نحو : « هيهات زيد ، وهيهات هو » .

[اتصال الضمير وانفصاله]

قوله : (وَلَا يَسُوغُ الْمُنْفَصِلُ إِلَّا لِتَعَدُّرِ الْمُتَّصِلِ) .

اعلم أن أصل الضمائر المتصلة المستترُ ؛ لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار ؛ لكونه أخصر من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، فلا يقال : « ضَرَبَ أَنَا » ؛ لأنَّ « ضربتُ » مثله معني ، وأخصر منه لفظاً .

[وجوب انفصال الضمير]

قوله : (وَذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ عَلَى عَامِلِهِ) ؛ لأن الضمير المتصل هو ما يكون كالجاء من عامله ، فإذا لم يكن قبله عامل^(٨) فكيف يكون كالجاء الأخير منه ، وقد مثله بـ « إياك ضربت »^(٩) .

(١) في (غ) : المشتهرة .

(٢) في (غ) : فيكون .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ففي : « عمرو عندك » قد ارتفع ضمير مستكن . ينظر : شرح التسهيل ١/١١٩ .

(٥) في (غ) : فعل ، وفعلت .

(٦) نحو : ضرب زيدٌ ، وما ضرب إلا هو ، وتضرب هند ، وما يضرب إلا هي .

(٧) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣/٣٢ .

(٨) في (غ) : عامله .

(٩) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٦٣ . ونص مثاله فيه : « إياك أكرمت » .

ولا يكون المتقدم على عامله إلا منصوباً^(١).

قوله : (أَوْ بِالْفَصْلِ لِعَرَضٍ)^(٢) ؛ وذلك بأن يكون تأكيداً نحو : ﴿ أَسْكَنْتَ أَنتَ وَزَوْجَكَ
أَجْنَةً ﴾^(٣) ، و « لقيتك إياك » ، أو بدلاً نحو : « أخوك لقيت زيداً إياه » ، أو عطف نسق نحو :
« جاعني زيد وأنت » ، أو أن يقع بعد « إلا » كما مثل المصنف^(٤) : « ما ضربك إلا أنا ، وما
ضربت إلا إياك »^(٥) . وشد مجيئه متصلاً مع الفصل بـ « إلا » كقوله^(٦) :
وما تُبالي إذا ما كُنتِ جارِئنا ألا يُجاورنا إلاك ديارُ
أو يقع بعد معنى « إلا » نحو قوله^(٧) :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِنَّا — مَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

أو يأتي بعد « إمّا » نحو : « جاعني إمّا أنت أو زيد ، ورأيتُ إمّا إياك أو عمراً » .

أو يكون ثاني^(٨) مفعولي « علمتُ ، أو أعطيتُ » حيث يحصل من الاتصال اللبس بالمفعول
الأول كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في : « علمتُ زيداً أباك ، وأعطيتُ زيداً عمراً » قلت :
« الذي علمتُ زيداً إياه : أبوك ، والذي أعطيتُ زيداً إياه : عمرو » . وأما مع عدم اللبس فإن

(١) في (غ) : منفصلاً .

(٢) أي : فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل .

(٣) البقرة : ٣٥ .

(٤) في (غ) : المصنف مثل .

(٥) ينظر : شرح الوافية ٢٧٧ ، وشرح الكافية له ٦٨٦ / ٢ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، والمفصل ١٦٥ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ،
والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٨/١ ، وشرح الرضي ٣٤/٣ ، وأوضح المسالك ٧٧/١ ،
وشرح ابن عقيل ٧٦/١ ، والموشح ١٤٨ ، وشرح التصريح ٩٨/١ ، وشرح شواهد المعني ٨٤٤/٢ ، والخزانة ٢٧٣/٥ .
« ديار » من الأسماء المستعملة في النفي العام يقال : ما في الديار ديار ، وديور كقيام وقيوم . الخزانة ٢٧٣/٥ .
والشاهد فيه قوله : « إلاك » حيث وقع الضمير المتصل بعد « إلا » وهو شاذ . والقياس وقوعه بعدها منفصلاً نحو : « إلا
إياك » .

(٧) البيت من الهزج ، وهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٧٨ ، والخصائص ١٧٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ، ولسان
العرب (حسن ، أيا) ، والخزانة ٢٧٥/٥ . وهو بلا نسبة في الكتاب ١١١/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، والإنصاف
٦٩٩/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٤/١ ، وشرح الرضي ٣٥/٣ ، والملخص في
ضبط قوانين العربية ٥٩٧ .
وقرئ : موضع .

والشاهد فيه قوله : « إنما... إيانا » حيث إن « إيانا » فصل من عامله ؛ لوقوعه بعد معنى « إلا » ، وهو شاذ .

(٨) سقطت من (غ) .

الاتصال في [باب « أعطيت » // أولى ، والإنفصال]^(١) في باب « علمت » أولى . تقول^(٢) في ٦٥/ب الإخبار^(٣) عن الدرهم : « الذي أعطيته زيداً : درهمٌ » ؛ لأنك تقدر على الاتصال بلا مانع . ومن جَوَزَ فيه المنفصل ، فتوطئة لإزالة اللبس حيث يحصل . وأمّا في « علمت » فقولك : « الذي علمتُ زيداً إياه : قائمٌ » أولى من « الذي علمته زيداً : قائمٌ » رعاية لأصله حين كان خبر المبتدأ . ولا يجوز الفصل لغير غرض نحو : « ضربت إياك » إلا في الضرورة نحو قوله^(٤) :

أَتَتْكَ عَنَسٌ تَقَطُّعُ الْأَرَاكَا إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ

قوله : (أَوْ بِالْحَذْفِ) لغرض^(٥) وقد مثله بـ « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ »^(٦) ، وكذا : « إِيَّاهُ ضَرَبْتُهُ ضَرَبْتُهُ ، وَإِنْ أَنْتَ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ » ، ونحو « إِيَّاهُ » لمن قال : « مَنْ أَضْرَبُ ؟ » .
قوله : (أَوْ بِكُونَ الْعَامِلِ مَعْنَوِيًّا ، أَوْ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ) . وقد مثَّلَ الذي عامله معنوي بالمبتدأ نحو : « أنا زيدٌ »^(٧) ، وكذا الخبر نحو : « زيد أنا » ، ومثَّلَ الذي عامله حرف بنحو : « ما أنت قائماً »^(٨) ، وكذا خبر « إِنَّ » وأخواتها نحو قولك : « إِنَّ زِيداً أَنَا » .
قوله : (أَوْ بِكُونِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هِيَ لَهُ) .

المراد بالصفة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ونحوها إذا جرت خبراً لغير من هي له ، أو حالاً من غير من هي له ، أو صلة لغير من هي له ، أو صفة لغير من هي له ، نحو : « زيدٌ هندٌ ضاربهما هو » ، ونحو : « جاعني زيدٌ ضاربه أنت » ونحو : « الضاربه أنا زيدٌ^(٩) » ونحو : « مَرَّتْ هِنْدٌ بِرَجْلِ ضَارِبَتِهِ هِيَ » .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (ش) : يقول .

(٣) الذي هو المفعول الثاني .

(٤) الرجز لحميد الأرقط في الفصل ١٦٤ ، وشرح الفصل ١٠٢/٣ ، وتحليص الشواهد ٨٥ ، والملخص في ضبط قوائين العربية ٥٩٦ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٦٢/٢ ، وأسرار العربية ١٦٩ ، والإنصاف ٦٩٩/٢ ، واللمع ٥٨ ، والإيضاح في شرح الفصل ٤٦٤/١ ، وشرح التسهيل ١٤٤/١ ، والموشح ١٤٨ ، والخزانة ٢٧٦/٥ .
والعَنَسُ : الناقة الشديدة ، أي : تقطع الأراضي التي هي منابت الأراك .

والشاهد فيه قوله : « بلغت إياك » حيث وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل . وهذا شاذ .

(٥) أي : إذا كان العامل محذوفاً لغرض .

(٦) ينظر : شرح الوافية ٢٧٧ . ونص مثاله : « إياك والأسد » .

(٧) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٦٣/١ ، وشرح الوافية ٢٧٧ .

(٨) ينظر : شرح الوافية ٢٧٧ .

(٩) سقطت من (غ) .

واعلم أنه إذا اختلف ما جرت عليه الصفة ، وما هي له في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فلا لبس لا في الصفة ، ولا في الفعل إذا وقع ذلك الموقع نحو : « زيدٌ هند ضاربٌها هو ، أو يضربها هو » فلو لم تأت بالضمير المنفصل لعلم أن « الضارب » صفة لـ « زيد » ، لا لـ « هند » .

فإن اتفقا في ذلك^(١) ، واتفقا أيضاً^(٢) في الغيبة فاللبس حاصل في الصفة ، والفعل أيضاً . ولا يرتفع^(٣) بالضمير المنفصل نحو : « زيدٌ عمروٌ ضاربٌهُ هو ، أو^(٤) يضربه هو » . وإن اختلفا في الغيبة ، والتكلم ، والخطاب فاللبس منتف في الأفعال نحو : « أنا^(٥) زيد ضربته ، أو أضربه » إلا في غائبة المضارع مع المخاطب و^(٦) في غائبيه مع المخاطبين نحو : « أنت هند تضربها ، وهند أنت تضربك^(٧) » فاللبس حاصل ويرتفع بالضمير المنفصل . وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ، ويرتفع بالضمير المنفصل نحو : « أنا زيدٌ ضاربٌهُ أنا » فالبصريون^(٨) طردوا^(٩) الإتيان بالمنفصل في صور الصفة الثلاث ، أعني إذا كان اللبس ويرتفع بالضمير ، وإذا كان ولم يرتفع ، وإذا لم يكن لبس . والكوفيون^(١٠) أجازوا ترك الإتيان بالمنفصل في الصفة إن^(١١) أمن اللبس نحو : « هندٌ زيدٌ ضارِبته » كقوله^(١٢) :

(١) يعني : في الإفراد أو فرعيه ، وفي التذكير أو فرعه .

(٢) سقطت من (غ) : واتفقا أيضاً .

(٣) في (غ) : ولا يرفع .

(٤) في (غ) : و

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : أو

(٧) و نحو « أنتما الهندان تضرباهما ، والهندان أنتما تضربانكما » .

(٨) ينظر : الإنصاف ٥٧/١ ، وشرح الرضي ٤١/٣ ، والموشح ١٥٠ ، والنجم الثاقب ٦٣٠/٢ ، وشرح التصريح ١٠٨/١ .

(٩) في (غ) : طردوا الباب في .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٥٧/١ ، وشرح الرضي ٤١/٣ ، والارتشاف ٩٣٢/٢ ، والموشح ١٥٠ ، والنجم الثاقب ٦٣٠/٢ ، وشرح التصريح ١٠٨/١ .

(١١) في (غ) : إذا .

(١٢) البيتان من الطويل ، وهما للأعشى ميمون في ديوانه ٢٧٣ والصاحي في فقه اللغة وكتاب الصناعتين ١٤٣ ، ولسان

العرب (حقق) ، والخزانة ٢٨٥/٥ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٤١/٣ ، والإنصاف ٥٨/١ .

ومحقوقة بمعنى : حديرة . وأسرى : لغة في « سرى » . ودونه بمعنى : أمامه وقدامه . والمؤمأة : الأرض التي لا ماء فيها .

والبيداء : القفر . والسملق : الأرض المستوية .

والشاهد فيه قوله : « لمحقوقة » فهو خبر عن اسم إن ، وهو في المعنى للمرأة المخاطبة ، ولم يقل « لمحقوقة أنت » ، فدل

على جواز ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له ، إن أمن اللبس وهو قول الكوفيين .

وإنَّ امرأً أسرى^(١) إليكِ ودُونَه
من الأرضِ مَوَمَّاةٌ وَيبداءُ سَمَلَقُ
لحَقُوقَةٌ أَنْ تستجيبِي لصوتِه
وَأَنْ تعلمي أَنَّ المَعَانَ مُوفِّقُ

قال نجم الدين : « ولا بعد في مذهبهم »^(٢).

وأما الفعل فقد اتفقوا على أنه لا يجب الإتيان بالمنفصل ، ألبسَ أو لم يُلبس ؛ لأنه لا يرفع^(٣) اللبس إلا في أربعة مواضع وهي : « أنت هند تضربها » ، و« أنتما الهندان تضرباهما » ، و« هند أنت تضربك » ، و« الهندان أنتما تضربانكما » بخلاف الصفة ، فإن اللبس يرتفع بالمنفصل في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ، ومن هي له غيبة ، وخطاباً ، وتكلماً .

ولم يكتفوا في رفع اللبس بضمير [المفعول^(٤)] ؛ لأنه لما لم يُؤتَ به لمجرد رفع اللبس

// وكان مما يجوز حذفه خيف اللبس على تقدير حذفه ، فأُتي — لمجرد رفع اللبس — بضمير^(٥) [١/٦٦ لا يجوز حذفه .

[جواز اتصال الضمير وانفصاله]

قوله : (وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا ، [فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَّمَتَهُ فَفَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي مِثْلُ « أَعْطَيْتُكَه وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ، وَضَرَبْتُكَ وَضَرَبْتُ إِيَّاكَ »]^(٦)) إلى آخره .

إذا^(٧) ولي ضميران عاملاً فإن كان الثاني تابعاً فلا بد من اتصال الأول وانفصال الثاني نحو : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ ﴾^(٨) ، و« رأيتك إياك » ، وإن لم يكن تابعاً ، فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب تقدمه على المنصوب ، وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً ، سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو : « ضربتني » ، أو لا نحو : « ضربتكَ » .

وإن ولي الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو : « أعطاكه » أو بعد مرفوع نحو : « أعطيتكه » فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب إن كان غير أعرف ولا مساوياً وجب اتصاله عند

(١) في (غ) : أسدى .

(٢) ينظر : شرح الكافية له ٤١/٣ .

(٣) في (غ) : لا يرتفع .

(٤) ففي قولك : « أنا زيد ضاربه » بالهاء يعرف أن « ضارب » مسند إلى « أنا » ؛ إذ لو كان مسنداً إلى « زيد » لقلت :

« ضاربي » ، لكنهم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير لما ذكره .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٥ .

(٧) في (ش) : قوله : إذا .

(٨) البقرة : ٣٥ .

سيبويه^(١) ، وغير سيبويه^(٢) يُجَوِّزُ الاتصال والانفصال نحو : « أعطاكه زيدٌ ، وأعطاك إياه زيدٌ ، وأعطيتكه وأعطيتك إياه » ، وكذا : « خلتكه ، وخلتك إياه » . قال نجم الدين : « والانفصال^(٣) في باب « خلت » أولى منه في باب « أعطيت » ؛ لأن المفعول الأول في باب « أعطيت » فاعل من حيث المعنى^(٤) .

والثاني^(٥) : — أعني الأعراف — يجب انفصاله عند سيبويه^(٦) . وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال نحو : « أعطاهوك ، وأعطاهاني » كقول المتنبي^(٧) :

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْعَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضَهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَا

ونظر سيبويه إلى أن الثاني أشرف من الأول ؛ بكونه أعراف ، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه .

وإن كان الذي يلي المنصوب مساوياً له فإن كانا غائبين نحو : « أعطاهوها ، وأعطاهوه » فسيبويه^(٨) جَوِّزُ الاتصال [وهو عربي كقوله^(٩) :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَعْمَةٍ لِضَعْمَهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

ولكنه ليس بالكثير في كلامهم ، بل الأكثر الانفصال^(١) .

(١) ينظر : الكتاب ٣٦٣/٢ — ٣٦٤ .

(٢) ينظر : الفصل ١٦٦ ، وشرح الفصل ١٠٥/٣ ، والإيضاح في شرح الفصل ٤٦٥/١ ، وشرح التسهيل ١٤٩/١ ، والارتشاف ٩٣٤/٢ .

(٣) في (ش) : وانفصال .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٣/٣ .

(٥) معطوفة على قوله : « فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب إن كان غير أعراف ولا مساوياً » .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو للمتنبي في ديوانه ١٥٣ ، وبيتمة الدهر ٢١٧/١ ، والمزهر ١٥٩/١ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣٦٥ / ٢ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لمغلس بن لقيط في شرح شواهد الإيضاح ٧٥ ، وشرح التسهيل ١٨٤/١ ، وتخليص الشواهد ٩٤ والمقاصد النحوية ٣٣٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٩٥/٥ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣٦٥/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٨١ ، وشرح الرضي ٤٥/٣ ، والموشح ١٥٢ ، والنجم الثاقب ٦٣٢/٢ ، وشرح الفصل ١٠٥/٣ .

والضعمة : العضة . والمعنى : جعلت نفسي تطيب لأن أضغمهما ضغمة يقرع لها الناب العظم .

والشاهد فيه قوله : « لضغمهما ها » حيث جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال ؛ لأن الضمير الثاني مساوٍ للأول . وهذا

الجمع شاذ . وكان القياس : « لضغمهما إياها » .

(١) ينظر : الكتاب ٣٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٤٣/٣ .

وإن لم يكونا غائبين منع سيبويه^(١) اتصال^(٢) [الثاني^(٣) . وجَوَزُهُ المبرد^(٤) قياساً على الغائبين . والمنع أولى ؛ لأن الثاني يأنف من أن يتعلق بما هو مثله ، ويصير من تتمته وذبوله . وإنما جاز ذلك في الغائبين ؛ لرجوع كل منهما إلى غير ما رجع^(٥) إليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين^(٦) . هذا^(٧) في اتصال الضميرين^(٧) بالفعل .

وأما بالاسم^(٨) : فإن كان الأول مرفوعاً فلك في الثاني الاتصال والانفصال نحو : « زيد ضاربك^(٩) ، أو^(١٠) ضارب إياك » .

وإن كان الأول مجروراً ، والثاني منصوباً فإن كان الثاني أنقص تعريفاً فلك الاتصال والانفصال نحو : « ضَرَبْتُكَ ، وَضَرَبْتُ إِيَّاكَ » قال^(١١) :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

ويجوز : « منعك إياها » . وفي اسم الفاعل : « معطيكه ، ومعطيك إياه » . وإن كان أعرف فالانفصال نحو : « ضَرَبَهُ إِيَّاكَ » .

وإن كان بعد المجرور مرفوع انفصل مطلقاً نحو : « ضَرَبْتُكَ هُوَ ، وضربه أنا ، وضربي أنتَ ، وضربه هو » .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٦٥ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : المقتضب ٣ / ٩٨ .

(٤) في (غ) : إلى ما رجع .

(٥) في (غ) : (الغائبين) بدل (المتكلمين) .

(٦) في (غ) : وهذا .

(٧) في (ش) : الضمير .

(٨) في (غ) : الاسم .

(٩) في (ش) : ضربك .

(١٠) في (ش) : و .

(١١) البيت من الوافر ، وهو لعبيدة بن ربيعة في الحماسة برواية الجواليقي ٦٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢١١ ، والخزانة ٢٩١/٥ ، ولرجل من بني تميم في تخلص الشواهد ٨٩ ، ولرجل من بني تميم ، أو للقيحيف العجلي في شرح شواهد المغني ٣٣٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠٢/١ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٥٠/١ ، وشرح الرضي ٤٤/٣ ، وشفاء العليل ١٩٧/١ .

و« أبيت اللعن » أي : أبيت الأمر الذي تلعن عليه إذا فعلته . وهي تحية كان يستعطف الملوك بها . وأصل اللعن : الطرد . والشاهد فيه قوله : « مَنْعُهَا » حيث يجوز في الضمير المجرور إذا كان أنقص الانفصال والاتصال ، فكما جاز « منعكها » يجوز أيضاً « منعك إياها » .

قوله : (وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا) ؛ لأنه إذا كان مرفوعاً وجب تقدمه واتصال الثاني سواء كان الثاني أعرف أو لا نحو : « ضربتني ، وضربتك » إلا في الضرورة كقوله^(١) :

أَتَتَكَ عَنَسٌ تَقَطُّعُ الْأَرَكَاءِ إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ

قوله : (فَإِنْ كَانَ^(٢) أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ) ؛ لأنه لو لم يكن أحدهما أعرف ، ولا كان أحدهما مرفوعاً انفصل الثاني ، نحو : « أعطاك إياك ، وأعطاني إياي » . وقد تقدم تجويز سبويه اتصال الغائبين .

قوله : (وَقَدَّمْتَهُ) أي : قدمت الأعراف ؛ لأنك لو لم تقدمه حيث لا يكون أحدهما مرفوعاً وجب الانفصال نحو : « أعطاه إياك » . وإن لم يكن أحدهما مرفوعاً وقدمت الأعراف كان لك الخيار في الثاني .

قوله : (وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ) أي : وإن لم يكن أحدهما أعرف نحو : // « أعطاك إياك » ، أو كان أعرف لكن^(٣) لم^(٤) تقدمه نحو : « أعطاك إياي ، وأعطاه إياك » فالثاني منفصل كما رأيت .

[حكم الضمير بعد « كان » و « لولا » و « عسى »]

قوله : (وَالْمُخْتَارُ فِي خَيْرٍ^(٥) بَابِ « كَان » الْإِنْفِصَالِ) ؛ وذلك لأن اسمها ليس^(٦) فاعلاً في الحقيقة حتى يكون كالجاء من عامله ؛ لأن فاعلها في الحقيقة مصدرٌ خبرها مضافٌ إلى اسمها . قال^(٧) عمر بن أبي ربيعة^(٨) ربيعة^(٩) : (٢)

(١) سبق تخريجه ص ٤١٥ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (غ) : ولكن .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (ش) : قال الشيخ ابن أبي ربيعة .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة واسم أبي ربيعة حذيفة بن المغيرة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب ، شاعر كبير ، من طبقة جرير والفرزدق ، وفد على عبد الملك بن مروان ، ثم نفاه عمر بن عبد العزيز إلى « دهلك » ، ثم غزا في البحر ، فمات غرقاً سنة ٩٣ ، له ديوان شعر . ينظر : الأغاني ٧٠/١ ، ووفيات الأعلام ٤٣٦/٣ ، والأعلام ٥٢/٥ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، وتخليص الشواهد ٩٣ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، وخزانة الأدب ٣٠٥/٥ ، وشرح الرضي ٤٦/٣ . وبلا نسبة في المفصل ١٦٧ وأوضح المسالك ٩٤/١ . والشاهد فيه قوله : « كان إياه » حيث جاء خبر كان ضميراً منفصلاً .

لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقال^(١) :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ غَرِيبًا

لَيْسَ إِيَّايَ^(٢) وَإِيَّاكَ^(٣) وَ^(٤) لَا نُخْشَى رَقِيبًا

وقد جاء الاتصال في قول أبي الأسود^(٥) :

فَإِنْ لَا يَكُنُّهَا أَوْ تَكُنُّهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلِيَانِهَا

وقال^(٦) :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

[يقال : « ماء طيس » أي : كثير^(١) . وذكر لبعض العرب أن رجلاً يريد فقل :

« عليه رجلاً ليسني »^(٢)]^(٣) .

(١) البيتان من مجزوء الرمل ، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٨٥ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٥٨/٢ ، والمفصل ١٦٧ وشرح المفصل ٧٥/٣ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والمنصف ٦٢/٣ ، وشرح الرضي ٤٧/٣ .
والشاهد فيه قوله : « ليس إياي » حيث جاء خبر « ليس » ضميراً منفصلاً .

(٢) في (غ) : إي .

(٣) في (ش) : ولا إياك .

(٤) سقطت الواو من (غ) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٨٢ ، والكتاب ٤٦/١ ، وأدب الكاتب ٤٠٧ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ ، والرد على النحاة ١٠٠ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الرضي ٤٨/٣ . وبلا نسبة في المقتضب ٩٨/٣ والإنصاف ٨٢٣/٢ .

والشاهد فيه قوله : « يكنها أو تكنه » جاء خبر « كان » ضميراً متصلاً .

(٦) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٥ ، وشرح التصريح ١١٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/٢ ، والخزانة ٣١٧/٥ . وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٨/٣ ، وشرح الرضي ٤٨/٣ .
والطيس : الكثير من الرمل والماء .

والمعنى : عددت قومي ، وكانوا يعدد الرمل ، ومع تلك الكثرة ما فيهم كرم غيري .

والشاهد فيه قوله : « ليسني » حيث جاء خبر « ليس » ضميراً متصلاً . وأسقط نون الوقاية ضرورة .

(١) الطَّيْسُ والطَّيْسِلُ بمعنى واحد في الكثرة . ينظر : اللسان (طسس) ١٦٢/٨ ، والقاموس (طيس) .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٨٠/٣ ، والمفصل ١٦٨ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، وشرح الرضي ٤٨/٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

قوله : (والأكثرُ : « لَوْلَا^(١) أَنْتَ » إِلَى آخِرِهَا ، [و« عَسَيْتَ » إِلَى آخِرِهَا . وَجَاءَ « لَوْلَاكَ » و« عَسَاكَ » إِلَى آخِرِهِمَا]^(٢) .

يعني : أن^(٣) الأولى أن يجيء بعد « لولا » ضمير مرفوع منفصل ؛ لأنه إمَّا مبتدأ ، أو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ، أو مرتفع بـ « لولا » ، على ما مر في باب المبتدأ^(٤) ، فيجب على هذه الأوجه الانفصال ، و الرفع ، فيقال : « لولا أنا ، لولا نحن ، لولا أنت ، لولا أنتما ، لولا أنتم، لولا أنْتَنَّ ، لولا هو^(٥) ، لولا هي ، لولا هما ، لولا هُم ، لولا هُنَّ » .

وقد جاء بعدها ضمير مشترك بين النصب والجر إلاَّ عند المبرد^(٦) فإنه منعه وقال : « هو خطأ » . والصحيح وروده كقوله^(٧) :

لولاكَ هذا العام لم^(٨) أَحْجَجْ

وقوله^(٩) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي

والضمير عند سيويه^(١) مجرور ، و« لولا » حرف جر ههنا خاصة ، قال : « ويصح أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ، فلا^(٢) ينكر أن تصير « لولا » الداخلة على الضمير

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) الابتداء .

(٥) في (غ) : (لولاها) بدل : (لولا هو) .

(٦) ينظر : الكامل ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ ، والإنصاف ٢/٦٨٧ .

(٧) البيت من السريع ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٨٧ ، وكتاب الصناعتين ١١٤ ، والخزانة ٥/٣٢٥ .

وللعرجي في الدرر ٤/١٧٦ . وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٩٣ ، وشرح الرضي ٣/٤٩ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ .

وصدره : أَوَمَّتْ بَعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودَجِ

والشاهد فيه قوله : « لولاكَ » حيث يجوز ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قلة بعد « لولا » .

(٨) في (غ) : لو .

(٩) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم في الكتاب ٢/٢٧٤ ، وشرح أبيات سيويه ٢/١٤٣ ، وشرح المفصل ٣/١١٨ .

وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٩١ ، وشرح الرضي ٣/٥٠ ، والموشح ١٥٣ .

والأجرام : جمع جرم : وهو الجسد . والنَّيْقُ : أعلى الجبل . ومنهوي : ساقط ، وهو فاعل « هوى » .

والشاهد فيه قوله : « لولاي » حيث اتصل ضمير المتكلم بـ « لولا » .

(١) ينظر : الكتاب ٢/٣٧٣ . وهو مذهب البصريين . ينظر : الإنصاف ٢/٦٨٧ .

(٢) في (غ) : يعني فلا .

حرف جر مع أنها مع^(١) غيره غير عاملة^(٢)؛ بل حرف يتبدأ بعدها . ونظير ذلك « لَدُنْ » فإنها تجر بالإضافة إلا إذا وليها^(٣) « غدوه » فإنها تنصبها على التمييز^(٤) .

ونظير كلام سيبويه^(٥) بأن حرف الجر إذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلق ، ولا متعلق في نحو : « لولاك لم أفعل » ، ولا يصح تقديره . وقال الأخفش والفراء : « إن الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع ، ومحلّه رفع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم^(٦) : « ما أنا كأنت »^(٧) . فإن رُجِحَ مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد ، [وهو تغيير]^(٨) « لولا » ، وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الأخفش ، فإنه يلزمه تغيير اثني^(٩) عشر ضميراً ، رُجِحَ مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر — بقيام^(١٠) بعضها مقام بعض — ثابت في غير هذا^(١١) الباب ، تغيير « لولا » يجعلها حرف جر ، وارتكاب خلاف الأصل — [وإن كثر إذا كان مستعملاً — أهون من ارتكاب خلاف الأصل]^(١٢) غير المستعمل وإن قلَّ^(١٣) .

فقال : أهل هذه اللغة : « لولاي ، لولانا ، لولاك ، لولاك ، لولاكم ، لولاكم ، لولاكن^(١) ، لولاه ، لولاها^(٢) ، لولاهما ، لولاهم ، لولاهن » .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : عامل .

(٣) في (غ) : وليتها .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٧٥/٢ ، وشرح الرضي ٥٠/٣ .

(٥) يعني : في قول سيبويه نظر .

(٦) في (غ) : في نحو قولهم .

(٧) وهو مذهب الكوفيون . ينظر : الكامل ٣٤٥/٣ — ٣٤٦ ، والمقتضب ٧٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ،

والإنصاف ٦٨٧/٢ ، وشرح الوافية ٢٨٠ ، وشرح الرضي ٥١/٣ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (غ) : اثنا .

(١٠) في (غ) : بقيامها مقام بعض .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٥١/٣ .

(١) في (غ) : (لا كن) .

(٢) في (غ) : لولاها لولاهي .

وكذا الأولى أن يجيء بعد « عسى » ضمير مرفوع^(١) نحو: « عسيتُ ، وعسينا ، وعسيتَ ، وعسيتِ ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن ، وعسي^(٢) ، وعسيتُ ، وعسيا ، وعسيوا ، وعسين » ؛ لأنه فعل وما بعده فاعله . وقد جاء بعد^(٣) « عسى » الضمير الموضوع للنصب نحو : « عساني ، عسانا ، عساک ، عساکِ ، عساكما ، عساكم ، عساكن ، عساه ، عساها ، عساهما ، عساهم ، عساهن » كما قال^(٤) :

يا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقال^(٥) :

فقال^(٦) عَسَاهَا بَعْدَ زُورَةٍ^(٧) بَاطِلٍ تَزُورُ بِلَا رَيْبٍ فَقَلْتُ عَسَاهَا

فقال سيبويه : « عسى » محمول على الفعل « لعل »^(٨) ؛ لأنهما للترجي تقول :

« عساكا أن تفعل كذا » فتنصب اسمها مثل « لعل » ، وبقي خبرها مضارعاً // مقروناً بـ « أن » وهو في محل رفع . وقد جاء : « عساك تفعل » من غير « أن » ، لكن المحيىء بـ « أن » أكثر من ترك « أن » مع عمل « عسى » رفعاً في اسمها نحو : « عسى زيدٌ يخرج » ولا يقال : عساك خارج ، فـ « عسى » على مذهب سيبويه مُغَيَّرٌ عن أصله ، والضمائر بعد تغييرها جارية على القياس تبعاً لتغييرها^(٩) . وحَمَلُ^(١٠) « عسى » على « لعل » مخصوص بكون اسمه ضميراً ، كما كان جر « لولا »

(١) في (غ) : مرفوع متصل .

(٢) في (غ) : عسا .

(٣) في (غ) : « بغير » بدل « بعد » .

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٨١ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٠/٢ ،

١٢٣/٧ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٣٣ ، والخزانة ٥ / ٣٥٢ .

وصدره : تقولُ بنتي قد أنى إناكا

و« أنى » فعل ماضٍ بمعنى : قُرب . والإين : الوقت .

والشاهد فيه قوله : « عساكا » حيث وقع الضمير المتصل بعد عسى ، وهو قليل .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للشريف المرتضى في معجم الأدباء ٨٠/٤ .

(٦) في (غ) : فقالوا .

(٧) في (غ) : نصرة .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧٥ .

(٩) أي : لتغيير « عسى » .

(١٠) في (ش) : وحصل .

مختصاً بالضمير ، فلا يقال : « عسى زيداً أن يخرج » اتفاقاً منهم^(١) . ودليل كون الضمير في هذه اللغة منصوباً^(٢) لحوق نون الوقاية نحو : « عساني » قال^(٣) :

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازعني لعلّي أو عساني

وقال الأخفش^(٤) : « عسى » باقية على أصلها ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع عارية اسماً لـ « عسى » ، وقولك : « أن تفعل » منصوب المحل بـ « عسى »^(٥) خبراً لها .
وُنُقِلَ عن المبرد وجهان^(٦) في نحو :

يا أبتا علك أو عساكا

أحدهما : أن الضمير منصوب بـ « عسى » خبراً لها ، واسمها ضمير مستتر فيها مرفوع .
فيكون كقولهم « عسى الغوير أبؤساً »^(٧) . يعني : في مجيء خبرها اسماً . وهو ضعيف ؛ لأنه قد يقال : « عساك أن تفعل » فيجيء خبرها بعد هذا الضمير المنصوب ؛ [وأيضاً مجيء خبرها اسماً شاذ .

والوجه الثاني للمبرد : أن الضمير المنصوب خبرٌ قَدِّمٌ^(٨) إلى جانبها ، فاتصل بها^(٩) ، كما في « ضربك زيداً » ، واسمها إما محذوف كما في قوله :

يا أبتا علك أو عساكا

وإما مذكور كما في « عساك أن تفعل » ، ويجعل « أن » المصدرية وما دخلت عليه اسماً لها .

(١) ينظر : شرح الرضي ٥٢/٣ .

(٢) في (غ) : منصوب .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمران بن حطان في الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٣٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٠ ، ٧ / ١٢٣ ، والخزانة ٥ / ٣٤٠ . وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٧٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٣ ، والموشح ١٥٤ .

والشاهد فيه قوله : « عساني » حيث اتصل ضمير النصب بـ « عسى » فدل على أنها بمعنى « لعل » ، ودخول نون الوقاية على « عسى » يدل على أن الياء في محل نصب . ولو كانت مجرورة لقال « عساي » .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٣ ، وشفاء العليل ١ / ٣٤٨ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٣٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) قال عبد الخالق عزيمة : « الذي يبدو لي أن للمبرد رأياً واحداً في نحو : عساك ، وعساني . فالضمير خبرها والاسم مستتر بدليل قوله : « فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمّر » . ينظر : هامش المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٧) ينظر : المقتضب ٣ / ٧٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٤ ، وشفاء العليل ١ / ٣٤٨ .

[نون الوقاية]

قوله : (وَنُونُ الْوَقَايَةِ مَعَ الْيَاءِ لِإِزْمَةٍ فِي الْمَاضِي ، [وَمَعَ الْمُضَارِعِ عَرِيًّا عَنْ نُونِ الْإِعْرَابِ . وَأَنْتَ مَعَ النَّوْنِ فِيهِ ، وَ« لَدُنَّ » وَ« إِنَّ » وَأَخْوَاتِهَا مُخَيَّرٌ ، وَيُخْتَارُ فِي « لَيْتَ ، وَ مِنْ ، وَ عَن ، وَقَدْ ، وَقَطُّ » ، وَعَكْسُهَا « لَعَلَّ »]^(١) .

اعلم أن نون الوقاية تدخل في^(٢) الفعل لتقيه الكسرة التي تقتضيها « ياء » المتكلم المتصلة به^(٣) ؛ لأنهم كرهوا أن يدخل في الفعل ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر^(٤) مبالغة في الفرار من الجر . وقد تدخل في غير الفعل تشبيهاً بالفعل .

واعلم أن دخول نون الوقاية على أربعة أضرب :

إما واجب ، أو مختار ، أو غير مختار^(٥) ، أو مستوى الأمرين .

فالواجب في الأفعال الماضية ، وفي المضارع العاري عن نون الإعراب ، وفي فعل الأمر ، تقول : « ضربي ، وضرباني ، وضربوني ، وأعطاني^(٦) ، وضربتني ، وضربني » ؛ لكون الألف في « أعطاني » مكسوراً تقديراً ، ولكون الضميرين كجزء الفعل . و« زيد^(٧) يضربني ، والزيدان لم يضرباني ، والزيدون لم يضربوني » ، وكذا لو جئت بـ « لن » مكان « لم » . و« اضربني ، واضرباني ، واضربوني » .

والمختار في « ليت ، ومن ، وعن ، وقد ، وقط » قال الله تعالى : ﴿ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ

فَأَفُوزٌ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾^(٨) . وحذفها الشاعر في قوله^(٩) :

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٧ .

(٢) في (غ) : على .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : للجر .

(٥) سقطت من (غ) : أو غير مختار .

(٦) في (غ) : أعطاني زيد .

(٧) في (ش) : زيد وهند .

(٨) النساء : ٧٣ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل الطائي ، في ديوانه ١٩٥ ، وشرح المفصل ١٧٣ ، والكتاب ٢ / ٣٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٨٣ ، والمفصل ٣ / ١٢٣ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٥ . وبلا نسبة في المقتضب ١ / ٢٥٠ ، =

كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِيَتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقُدُ بَعْضَ مَالِي

وتقول : « مِئِي ، وَعَيْي ، وَقَدْنِي ، وَقَطْنِي » قال الشاعر^(١) :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَيْي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي

وقال^(٢) :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

وقال^(٣) :

أَمْتَلًا الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وإنما لحقت النون في هذه^(٤) الكلمات محافظة على فتح « ليت » ، وسكون ما بعده سكوناً لازماً . قال نجم الدين : « المشهور في « ليت » أن حذف نون الوقاية فيه لا يجوز إلا لضرورة الشعر [لا في السعة عند سيبويه^(٥) وغيره^(٦)] »^(٧) . قال : « وعند سيبويه في « مِنْ ، وَعَنْ ، وَقَدْ ،

=ومجالس ثعلب ١٢٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٣٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٨ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٠ ، والموشح ١٥٤ .

والشاهد فيه قوله : « لِيَتِي » على أن حذف نون الوقاية من « لِيَتِي » ضرورة عند سيبويه . وقال الفراء وابن مالك وابن عقيل : إن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل .

(١) البيت من الرمل ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٢٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٠٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٩٢ ، والموشح ١٥٥ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٩ .

والشاهد فيه قوله : « عَيْي ، وَمِئِي » حيث حذف نون ضرورة والقياس : عَيْي وَمِئِي ، بتشديد النون فيهما .

(٢) الرجز لحميد بن مالك الأرقط في شرح شواهد المغني ١ / ٤٨٧ ، واللسان (حجب) ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٧١ . وبلا

نسبة في الكتاب ٢ / ٣٧١ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٢٢ ، وشرح المقدمة الجزولية للشللوين ٢ / ٦٤٦ .

والحبيبان : عبد الله ومصعب ابنا الزبير .

والشاهد فيه قوله : « قَدِي » حذف نون الوقاية ضرورة عند سيبويه ، والقياس « قَدْنِي » ، وعند ابن مالك : نون الوقاية في « قَدْنِي وَقَطْنِي » غير لازمة ، بل يجوز ذكرها وحذفها فقال :

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلٌّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

وقال في شرح التسهيل ١ / ١٣٢ : « وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائز في الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع : ﴿ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦] بتخفيف النون وضم الدال » .

(٣) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ٥٧ ، والإنصاف ١ / ١٣٠ ، وشرح المفصل ١ / ٨٢ ، وشرح التسهيل ١ / ١٣٣ .

والشاهد فيه قوله : « قَطْنِي » حيث جاءت نون الوقاية مع اسم الفعل « قط » وهو القياس إذا لحقه « ياء » المتكلم .

(٤) سقطت من (غ) : (في هذه) .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ٣٦٩ — ٣٧٠ .

(٦) قد ذهب الفراء إلى جواز هذا الحذف . ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٠٣ ، وشرح التصريح ١ / ١١٨ ، والهمع ١ / ٢١٦ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٨ .

وقط ، أن الحذف في هذه الكلمات ضرورة [^(١) ولا يجوز إلا في الشعر ^(٢) . وقال الجزولي ^(٣) :
« إن الإثبات فيها هو الأكثر ^(٤) » ^(٥) .

وغير المختار في « لعل » . فإن حذف نون الوقاية معه أولى لاجتماع اللامات فيه ، وهي
مشاهدة للنون قريية منها في المخرج ؛ ولأن من لغاتها « لَعَنَّ » قال الله تعالى : ﴿ لَعَلِّيَ أَبْلُغُ
الْأَسْبَبَ ﴾ ^(٦) . وأثبتها الشاعر قال ^(٧) :

ب / ٦٧

// وأشرف بالقوز اليماني لعلني أرى نارَ ليلي أو يراني سميرها
ومثلها « بَجَلُ » ^(٨) .

ويستوي ^(٩) الأمران في « لَدُنْ » ، والمضارع الذي معه نون الإعراب ، و « إن » و « أن »
و « لكن » و « كأن » . قال الله تعالى ^(١٠) : ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ ^(١١) ، و ﴿ مِنْ لَدُنِّي ﴾ على القراءتين ^(١٢) .
قال نجم الدين : « حذف نون الوقاية من « لَدُنْ » ^(١٣) لا يجوز عند سيبويه ^(١٤) والرجاج إلا

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧١ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٦٤٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٩ ، والجمع ١ / ٢١٦ .

(٤) في (غ) : الأشهر .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٨ .

(٦) غافر : ٣٦ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لتوبة بن الحمير (الخفاجي) في الأغاني ١١ / ٢١٤ ، و الأمازي ١ / ٨٨ ، والحماسة البصرية
٢ / ٢٠٢ ، واللسان (بصر) وخزانة الأدب ١ / ٥٨ ، وبلا نسبة في ذم الهوى ١ / ٤٣٠ ، وأساس البلاغة (قوز)
٣ / ٥٢٧ . والرواية فيها : بالقوز اليفاعي .

والقوز : الرملة المستديرة ، والجمع أقواز وقيزان . أساس البلاغة (قوز) .

والشاهد فيه قوله : « لعلني » حيث لحقت نون الوقاية « لعل » ، والأشهر حذفها .

(٨) اسم فعل معناه : حسبك حيث انتهيت . ينظر : القاموس (بجل) ٨٨٨ .

(٩) في (ش) و (غ) : ومستوى . وفي (غ) : الأمرين .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) الكهف : ٧٦ .

(١٢) قرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف ، وشدهه الباقر وكلهم ضم الدال إلا أبا بكر ، فإنه أسكنها وأشمها الضم . ينظر :
العنوان في القراءات السبع ١٢٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٦٩ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢١٢ .

(١٣) في (أ) و (ش) : (حذف النون) . وما أثبتته من (غ) وشرح الرضي .

(١٤) نسب ذلك إليه ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ١٣٢ ، وتعقبه أبوحيان في الارتشاف ٢ / ٩٢٤ بقوله : « سيبويه لم يقل
ذلك إلا في قد » .

للضرورة . وعند غيرهما الثبوت راجح ، وليس الحذف ضرورة لثبوته في السبع^(١) . وعلى كل حال حق « لدن » أن يذكره المصنف مع « ليت » و « مِنْ » و « عَنْ » ، ولكنه تبع الجزولي فإنه قال في « لدن » : « أنت مخير »^(٢) .

وتقول مع نون الإعراب : « الزيدان يضربانني^(٣) ، وأنتما تضربانني^(٤) ، والزيدون يضربونني ، وأنتم تضربونني^(٥) ، وأنت تضربيني^(٦) قال الله^(٧) تعالى : ﴿ أَتَعِدَانِي أَنْ أُحْرَجَ ﴾^(٨) .

[وإذا اكتفيت بنون الإعراب قلت « الزيدان يضرباني ، وأنتما تضرباني ، والزيدون يضربوني ، وأنتم تضربوني ، وأنت تضربيني قال الله^(٩) تعالى : ﴿ أَتُحْجُونِي ﴾^(١٠) على إحدى القراءات^(١١) .

وإنما قام نون الإعراب مقام نون الوقاية ؛ لأنها لا معنى لها كـ « نون » الوقاية ، فكلاهما لأمر لفظي ، بخلاف نون الضمير^(١٢) و نون التوكيد . هذا قول الجزولي^(١٣) ، وتبعه المصنف^(١٤) أن المحذوف نون الوقاية ؛ لأن الثقل جاء منها ، لا من نون الإعراب . وعند سيبويه^(١٥) أن المحذوف نون الإعراب ؛ لأنها المعرّضة للحذف بالجزم والنصب^(١٦) .

(١) هو قول ابن مالك في شرح التسهيل ١/١٣٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٧ .

(٣) في (غ) : يضرباني .

(٤) في (غ) : (وأنتما تضرباني) . وأخرها وجعلها بعد قوله : (والزيدون يضربونني) .

(٥) في (غ) : يضربوني .

(٦) في (غ) : تضربيني .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الأحقاف : ١٧ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) الأنعام : ٨٠ .

(١١) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وشدد الباقون . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٩٠ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣٦ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٦٨ .

(١٢) في (غ) : نون الوقاية .

(١٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٤٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٦ .

(١٤) ينظر : شرح الكافية له ٢/٧٠٠ .

(١٥) ينظر : الكتاب ٣ / ٥١٩ .

(١٦) في (غ) : بالنصب والجزم .

وقد تدغم نون الإعراب في نون الوقاية ، فعلى هذا في نون الإعراب ثلاثة أوجه : إثباتها هي ونون الوقاية مفكوكتين . وإثباتهما مدغمة نون الإعراب في نون الوقاية . وحذف إحداهما . وقرئ قوله تعالى : ﴿ اٰتٰخٰجُوْنِيْ ﴾^(١) على الثلاثة^(٢) .

وتقول في « إنَّ » وأخواتها : « إني ، وإني ، وأني ، وكأني ، وكأني ، ولكني ، ولكني » . وإنما جاز^(٣) إلحاق نون الوقاية لهذه لمشابقتها للفعل . وأما جواز حذفها فلاجتماع الأمثال . قال نجم الدين : « ولفظ « ليس » كـ « ليت » في أن^(٤) الإثبات أولى كما قال العربي : « عليه رجلاً ليسني » ، وقوله^(٥) :

إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

وجاء « عساي » حملاً على « لعلِّي » ، والأكثر « عساني »^(٦) . وحكى يونس في أسماء الأفعال : « عَلَيَكِنِّي »^(٧) .

(١) الأنعام : ٨٠ .

(٢) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بنون خفيفة . وقرأ الباقر بنون ثقيلة ، وفيها لغات ثلاث كما ذكر الشارح ، وقرأ بهن الجمال عن الحلواني ، والمفسر وحده عن الداخوني .

ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٢٠ ، ٢١ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) سبق تخريجه ص ٤٢١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٠ - ٦١ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٦١/٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٦٠ - ٦١ .

[ضمير الفصل]

قوله: (وَيُتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ ^(١) الْعَوَامِلِ ^(٢) وَبَعْدَهَا صِيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ) .

قوله: (قَبْلَ ^(٣) الْعَوَامِلِ) نحو: « زيدٌ هو المنطلق » .

وقوله ^(٤): (وَبَعْدَهَا) أي: بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر ، وهي النواسخ نحو قولك:

« ظَنَنْتُهُ هُوَ الْكَرِيمَ » ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَفْوَورُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٥) ، وقولك: « ما زيدٌ هو

المنطلق » ، وقوله تعالى ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٦) .

قوله: (صِيغَةُ مَرْفُوعٍ) ولم يقل ضمير مرفوع لأنه مختلف فيه هل هو ضمير أو لا ؟

ومتفق على أنه صيغة ضمير مرفوع .

قوله: (مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ) أي: في الإفراد والتنثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ،

والتكلم ^(٧) والخطاب والغيبة كقوله تعالى ^(٨): ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ ^(٩) ﴾ ^(١٠) ، و ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَفْوَورُ

الرَّحِيمُ ^(١١) ﴾ ^(١٢) ، وقولك ^(١٣) « إنك أنت الغفور » .

قوله: (يُسَمَّى فَصْلًا) هذا اصطلاح البصريين ^(١٤) . قال المتأخرون ^(١٥): إنما سمي فصلاً ؛

(١) في (ش) : قبل دخول .

(٢) في (ش) : اللفظية .

(٣) في (غ) : قبل دخول .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) القصص : ١٦ .

(٦) المائة : ١١٧ .

(٧) زيادة من (غ) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (غ) : أكمل الآية : ﴿ لا إله إلا أنا ﴾ .

(١٠) طه : ١٤ .

(١١) زيادة من (غ) .

(١٢) القصص : ١٦ .

(١٣) زيادة من (غ) .

(١٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧١ ،

وشرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٧٠٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٦٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٦٣ .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٣ .

لأنه فصلٌ به بين^(١) كون ما بعده نعتاً^(٢)، وكونه خبراً ؛ لأنك إذا قلت : « زيدٌ المنطلقُ » جاز أن يتوهم السامع كون « المنطلق » صفة ، فينتظر الخبر . فإذا قلت : « زيدٌ هو المنطلقُ » تعين « المنطلق » للخبرية ؛ لأن الضمير لا يوصف . والكوفيون^(٣) يسمونه عماداً ؛ لكونه حافظاً لما^(٤) بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كعماد البيت الحافظ للسقف من السقوط . وقال ابن الحاجب : « تسميته فصلاً أقرب إلى الاصطلاح ؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذه الألفاظ^(٥) الفصل كان تسميته فصلاً أولى ، وتسمية الكوفيين لها عماداً نظراً إلى أن السامع أو المتكلم أو هما يعتمدانها^(٦) على الفصل بين الصفة والخبر ، فيسمونها^(٧) باسم ما يلازمها ، ويؤدي معناها ، فكانت تسمية البصريين أولى^(٨) .

// قوله : (وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مَعْرِفَةً ، أَوْ « أَفْعَلٌ »^(٩) مِنْ كَذَا) [مِثْلُ : « كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو »^(١٠)] .

قال نجم الدين : « و^(١١) الغرض من الفصل في الأصل فصلُ الخبر عن النعت ، فكان القياس ألا^(١٢) يجيء إلا بعد المبتدأ الخالي من النواسخ ، أو^(١٣) الداخلة عليه فعل القلب ، بشرط كونه معرفة^(١٤) غير ضمير ، وكون خبره ذا لامٍ ؛ لأنه إذا دخل على المبتدأ « إنَّ » و « كان » و « ما » الحجازية تميز الخبر عن النعت بالإعراب ، ولأن الضمير لا يوصف ، ولأن الخبر ذا^(١٥) لام

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : فصلاً .

(٣) ينظر : الإيضاح ٢ / ٧٠٦ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٠ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٧٠٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٦٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٦٣ .

(٤) في (ش) : ما بعده .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : تعمد .

(٧) في (غ) : فسموها .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٢ / ٧٠٥ .

(٩) في (غ) : فعل .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٤٨ .

(١١) سقطت الواو من (غ) .

(١٢) في (غ) : أن يجيء .

(١٣) في (ش) : و .

(١٤) سقطت من (أ) و (ش) .

(١٥) في (غ) : ذو .

يفيد الحصر المفيد للتأكيد ، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل . ثم اتسع فيه فأدخل حيث لا إلباس بدونه كما تقول : « الدين هو النصيحة » ، وإن لم يكن في الثاني معنى الصفة ، و« كان زيدٌ هو القائم ، وما زيدٌ هو القائم » . وأدخل مع كون الأول ضميراً نحو : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْعَفْوَرُ ﴾^(١) . ومع كون الخبر مشابهاً لذي اللام وهو « أفعَل » التفضيل ؛ لأن مخصصه حرف^(٢) يقتضيه « أفعَل » معنى ، فهو ملتبس به ، ومتحد معه ، كما أن مخصص^(٣) ذي اللام حرف متحد معه ، وهو اللام نحو : « زيدٌ هو أفضل من عمرو »^(٤) .

وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ؛ ليكون في صورة مبتدأ ثانٍ ما بعده خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول ، فيتميز بسببه ذو اللام عن النعت ، وليس بمبتدأ حقيقة ؛ لأنه قد^(٥) ينتصب ما بعده كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ ﴾^(٦) ، و ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ ﴾^(٧) . واختلف في هذه الصيغة . فقال نجم الدين^(٨) وبعض البصريين : إنه صار حرفاً ، وانخلع عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة واحدة ، أعني صيغة الضمير المرفوع ؛ لأن الحرف لا يتصرف ، لكن بقي مطابقة المبتدأ فيما ذكرنا أولى .

قوله : (ولا مَوْضِعَ لَهُ^(٩) عِنْدَ الْخَلِيلِ) .

قال نجم الدين : « الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له » . قال : « ولهذا قال الخليل : « والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه^(١٠) لغواً »^(١١) . والكوفيون^(١٢) يجعلونه تأكيداً لما قبله^(١) ، ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيداً للمنصوب في نحو : ﴿ إِنَّهُ هُوَ

(١) يوسف : ٩٨ .

(٢) وهو الحرف « مِنْ » .

(٣) في (غ) : مخصوص .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٣ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) الكهف : ٣٩ .

(٧) المائدة : ١١٧ .

(٨) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٦٧ .

(٩) في (ش) : له من الإعراب .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٦٨ .

(١٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٧٠٦ . وهو اختيار ابن الحاجب . ينظر : الإيضاح له ١ / ٤٧١ ، وشرح الكافية له ٢ / ٧٠٩ .

(١) سقطت من (غ) .

أَلْعَفُورُ»^(١) بأن الضمير المرفوع يؤكد به المنصوب والمحذور نحو : « ضربتك أنت ، ومررت بك أنت » . ويُردُّ عليهم : بأنه لا يؤكد المظهر بالمضمر^(٢) ، ونحن نقول : « إنَّ زيِّداً هو المنطلق » .
 وبعض النحاة^(٣) يقول : حكمه في الإعراب حكم ما بعده . وهو أضعف من قول الكوفية ؛ لأننا لم نعهد اسماً^(٤) يتبع ما بعده في الإعراب .
 واعلم أنه يتعين للفصلية إذا كان قبله اسم ظاهر ؛ لأنه^(٥) لا يحتمل التأكيد ، وإذا كان ما بعده منصوباً ؛ لأنه لا يحتم كونه مبتدأ . وأما في غير هذين الموضعين^(٦) فيحتمل كونه تأكيداً إذا كان قبله ضمير ، ومبتدأ إذا كان ما بعده مرفوعاً .
 قوله^(٧) : (وَبَعْضُ الْعَرَبِ^(٨) يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً ، مَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ) . فلا ينتصب ما بعده في باب « كان » ، وباب « علمت » ، و« ما » الحجازية ، وعليه ما نُقِلَ في غير السبعية^(٩) ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ^(١٠) ﴾^(١١) ، و﴿ أَنَا^(١٢) أَقَلُّ^(١٣) ﴾^(١) ، وقوله صلى الله عليه وآله^(٢) : « كل مولود

(١) الزمر : ٥٣ .

(٢) في (غ) : المضمر بالمطهر .

(٣) وهو قول الكسائي . ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٨ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٢٨ .

(٤) في (غ) : لا يعتمد اسماً .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في عبارة الخالدي قصور في بيان الموضعين اللذين تتعين فيهما فصلية هذا الضمير . وهو إنما ذكر موضعاً واحداً فقط والموضعان هما : الأول : إذا كان بعد اسم ظاهر ، وكان ما بعده منصوباً نحو : « كان زيِّداً هو المنطلق » . الثاني : « إذا دخله لام الابتداء ، وانتصب ما بعده وإن كان بعد مضمر : « إن كنت لأنت الكريم » .

ينظر : شرح الرضي ٣ / ٦٧ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٢ .

(٩) في (ش) و (غ) : السبعة .

(١٠) الزخرف : ٧٦ .

(١١) قرأ الجمهور « الظالمين » بالنصب على أنه خبر كان ، والضمير ضمير فصل . وقرأ عبد الله بن مسعود ، وأبو زيد النحوي : « الظالمون » بالرفع على أن الضمير مبتدأ وما بعده خبره ، والجملة خبر كان . ينظر : فتح القدير ٤ / ٥٦٤ ، وروح المعاني ١٤ / ١٥٧ ، والتحريير والتنوير ٢٥ / ٢٩٢ .

(١٢) في (غ) : (إن ترني أنا أقل) .

(١٣) الكهف : ٣٩ .

(١) قرأها بالرفع عيسى بن عمر . فيكون « أنا » مبتدأ و « أقل » خبره والجملة في موضع المفعول الثاني . ينظر : الكشاف ٢ / ٦٧٦ ، وروح المعاني ٩ / ٤٠٤ .

(٢) سقطت من (غ) .

يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان^(١) يهودانه وينصرانه^(٢) ، وروي : « هما اللذين »
على جعله فصلاً .

(١) سقطت من (ش) : هما اللذان .

(٢) هذا الحديث بهذا اللفظ في فتح الباري ٢٥١/٣ ، وحاشية ابن عابدين ١٩٧/٣ . قال الحافظ في الفتح ٢٥١/٣ : « هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في الصحيحين ولا غيرهما » . ا. هـ والمشهور من لفظ الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » أخرجه مالك في الموطأ ، باب الجنائز (٥٧١) ١ / ٢٤١ ، والبخاري في صحيحه ، في الجنائز ، باب ما قيل في أولاد المشركين (٤٧١٤) ، وأحمد ٢ / ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٨١ ، وأبو داود في سننه ، كتاب السنة ، باب في ذراري المشركين (٤٧١٤) ، وابن حبان في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الفطرة (١٢٩) و(١٣٠) و(١٣٣) ، والطيالسي في مسنده (٢٣٥٩) و(٢٤٣٣) ، وعبد الرزاق في مسنده (٢٠٠٨٧) ، والطبراني في الكبير (٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٤) .

[ضمير الشأن]

قوله : (وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ) .

قوله : (ضَمِيرٌ^(١) غَائِبٌ) . إنما كان غائباً^(٢) لأن المراد به الشأن أو القصة ، فيلزمه الأفراد، والغيبة ، إمّا مذكراً وهو الأغلب ، أو مؤنثاً . وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه سؤالاً مقدراً^(٣) ، تقول : « هو الأمير خارج » كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل : « ما الشأن ، والقصة ؟ » فقلت : « هو الأمير مقبلٌ » أي : الشأن هذا . فلما كان المعود إليه غير ظاهر اكتفي في تفسير هذا الضمير بجزء هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل ، لأنه مُعَيَّنٌ للمسئول عنه . فالجملة بعد الضمير لم يؤت بها مجرد التفسير ، بل هي كسائر الأخبار ، لكن سُميت تفسيراً لما قدرته .

والقصد بهذا الإيهام ، ثم^(٤) التفسير تعظيم^(٥) الأمر وتفخيم الشأن ، فلا بد // أن يكون ب/٦٨ مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يُعْتَنَى به ، فلا يقال : « هو الذباب يطير » ، ولا « هو زيد قائم » إلا أن يكون قيام زيد أمراً عظيماً ، لا حقيراً . وقد يخبر عن ضمير الشأن بالمفرد قال أبو الطيب^(٦) :

هو البَيْنُ حَتَّى مَا تَأْتِي الْحَرَائِقُ

كأنه قيل : أي شيء وقع من المصائب ؟ فقال : هو البين .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) : إنما كان غائباً .

(٣) في (غ) : مقدر .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) : لتعظيم .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٣ / ٨٢ ، وخرزانة الأدب ٥ / ٣٨٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٠ .

وتامه : ويا قلبِ حَتَّى أَنْتِ مِمَّنْ أَفَارِقُ

وتأني : أصله تتأني من التأني وهو التلبث . والحرزائق : جمع حزيق وهي الجماعة .

والشاهد فيه قوله : « هو البين » حيث أخبر عن ضمير الأمر المستبهم تقديراً بالمفرد . كأنه قيل : أي شيء وقع من

المصائب ؟ فقال : هو البين .

وأجاز الفراء^(١) أن يُفسّر ضمير الشأن مفرداً مؤولاً بالجملة فأجاز : « كان قائماً زيد » .
ومنه البصريون^(٢) . وأجاز السيرافي^(٣) : « ما هو بذهاب أخواك » ؛ لأن الصفة مع فاعلها
في نحو : « ما ضارب الزيدان » جملة . وفيه نظر ؛ لأن الصفة مع فاعلها إنما تكون جملة إذا
اعتمدت على حرف النفي أو حرف الاستفهام^(٤) .

واعلم أن البصريين^(٥) يوجبون التصريح بجزء الجملة المفسرة لضمير الشأن خلافاً
للكوفيين فإنهم أجازوا : « إنّه ضرب »^(٦) ، وليس لهم شاهد .
وضمير الشأن يسميه الكوفيون^(٧) ضمير المجهول . ولا يعود ضمير من خبره إليه مع كونه
جملة ؛ لأن الجملة هي هو . ولا يتقدم الخبر عليه .

ويختار كون الضمير مؤنثاً لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة
قال تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ ﴾^(٨) ، وقال الشاعر^(٩) :

على أنّها تَعْفُو الكَلُومُ وإنّما نُوكَلُّ بالأدنى وإن جَلَّ ما يَمْضِي

ولا يختار : « إنّها بنيت غرفة »^(١٠) .

وتأنيث هذا الضمير — ولو لم تُضمّن الجملة المفسرة له مؤنثاً — قياسٌ ، لكنه لم يُسمع .

(١) وهو مذهب الكوفيين . ينظر : شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٠ ، والارتشاف ٢ / ٩٤٨ ، والنجم
الثاقب ٢ / ٦٥٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٢٥ ، والموشح ١٥٧ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١١٤ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٠ ، والارتشاف ٢ / ٩٤٨ ، وشفاء
العليل ١ / ٢٠٣ ، والهمع ١ / ٢٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٠ .

(٤) وهي في قوله « ما هو بذهاب أخواك » معتمدة على المبتدأ ، لا على النفي أو الاستفهام .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٥٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٧١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٠٣ ، والهمع ١ / ٢٢٥ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧١ ، والارتشاف ٢ / ٩٤٨ .

(٧) ينظر : المفصل ١٦٩ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧٢ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٨ ،
وشرح الرضي ٣ / ٧١ ، والموشح ١٥٧ .

(٨) الحج : ٤٦ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ١٥٨ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٣٠ ، وشرح

الحماسة للمرزوقي ٧٨٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١١٧ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٢١ ، والخزانة ٥ / ٣٩١ . وبلا

نسبة في المحتسب ٢ / ٢٠٩ ، والخصائص ٢ / ١٧٠ ، والمفصل ١٦٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٧١ ، والموشح ١٥٨ .

وتعفو : هنا فعل لازم . بمعنى تَدْرُسُ وتبرأ . والكلام : جمع كَلْمٌ وهو الجرح .

والشاهد فيه قوله : « على أنّها » حيث أنّ الضمير لرجوعه إلى المؤنث ، أي : القصة .

(١٠) لأن المؤنث في الجملة فضلة .

وإذا لم تدخله النواسخ [فلا بد من كون مفسره اسمية ، وإذا دخلته جاز]^(١) كونها فعلية .
 قوله : (يَكُونُ مُنْفَصِلًا) إلى آخره^(٢) . وذلك إذا كان مبتدأ ، واسم « ما » الحجازية .
 (وَمُتَّصِلًا بَارِزًا) إذا كان منصوباً نحو : « إنه زيد قائم ، وظننته زيد قائم » .
 (وَمُسْتَتِرًا) إذا كان مرفوعاً في باب « كان^(٣) أو كاد » قال^(٤) :
 إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ^(٥) شَامِتٌ وَآخَرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
 قوله : (وَحَذْفُهُ مَنصُوبًا ضَعِيفٌ) .

لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه . ولا يحذف شيء إلا لقرينة . ومجوز^(٦)
 حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه ، قال صلى الله عليه
 وآله^(٧) : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ »^(٨) أي : إنّه . وقال الشاعر^(٩) :
 إِنَّ مَنْ لَامَ فِي^(١٠) بِنِي بِنْتِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الخُطُوبِ

وقال^(١١) :

-
- (١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
 (٢) سقطت من (غ) .
 (٣) في (غ) : خبر كان .
 (٤) البيت من الطويل ، وهو للعجير السلولي في الكتاب ١ / ٧١ ، وشرح أبيات سبويه ١ / ٢٢٣ ، والأزهية ١٩٠ ،
 وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٦ ، والمجمع ١ / ٢٢٦ .
 والرواية فيها : صنفان .
 والشاهد فيه قوله : « كان الناس صنفان » حيث جاء اسم « كان » ضمير الشأن وهو ضمير مستتر . وخبرها الجملة الاسمية .
 (٥) في (ش) : نصفان .
 (٦) في (غ) : يجوز .
 (٧) سقطت من (غ) : وآله .
 (٨) الحديث رواه البخاري في صحيحه ، كتاب اللباس ، باب عذاب المصورين (٥٩٥٠) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب
 اللباس ، باب تحريم تصوير الحيوان (٢١٠٩) ، والنسائي في سننه ، كتاب اللباس ، باب ذكر أشد الناس عذاباً
 (٥٣٧٩) واللفظ له ، والحميدي في مسنده (١١٧) .
 (٩) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٣٨٥ ، والكتاب ٣ / ٧٢ ، والإنصاف ١ / ١٨٠ ، وشرح شواهد
 المغني ٢ / ٩٢٤ ، وخزانة الأدب ٥ / ٤٠٤ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١١٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٣ ،
 وشرح الوافية ٢٨٤ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٥٥ ، والوافية شرح الكافية ١٩٣ .
 والشاهد فيه قوله : « إن من » حيث إن اسم « إن » ضمير الشأن محذوف .
 (١٠) سقطت من (ش) و (غ) .
 (١١) البيت من الخفيف ، وهو للأخطل في شرح شواهد المغني ٢ / ٩١٨ ، وليس في ديوانه . =

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

لأن النواسخ لا تدخل على كلم المجازاة فتقدير البيتين : إنه .

قوله : (إِيَّاهُ مَعَ « أَنْ » إِذَا حُفِّتْ فَإِنَّهُ لَازِمٌ) .

إذا حفت المفتوحة جاز إعمالها في الاسم الظاهر ، وإعمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي^(١) . قال^(٢) ابن جعفر^(٣) : « لكن ترك إعمالها في الظاهر أظهر » . وقال ابن الحاجب^(٤) : « إعمالها في الظاهر شاذ كقوله^(٥) :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ^(٦) لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ »

وإذا لم تعمل عملاً ظاهراً فالأكثر على أنها تعمل في ضمير الشأن مقدر قال تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٧) . أي : أنه . بخلاف المكسورة إذا ألغيت فإنها لا تعمل تقديراً ؛ وذلك لأن المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة . وقال نجم الدين : « إنما عملت^(٨) في ضمير شأن^(٩) ؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط به ؛ لأنها^(١٠) ترتبط باسمها الذي هو ضمير الشأن ، وهو يرتبط [بالجملة المفسرة له . وإنما احتيج إلى ربطها]^(١١) بالجملة لفظاً ؛ لارتباطٍ بينها وبين الجملة معنى من حيث كانت حرفاً مصدرياً موصولاً بما بعده ،

= وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١١٥ ، وشرح الوافية ٢٨٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٣ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٥٦ . والشاهد فيه قوله : « إنَّ مَنْ » حيث حذف ضمير الشأن في « إن » .

(١) ينظر : المقدمة الجزولية ١١٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٣ .

(٢) في (غ) : قال أبو علي .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٣ .

(٤) ينظر : الإيضاح له ١٨٩/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الأزهية ٦٢ ، والإنصاف ١ / ٢٠٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٧١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٨٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٣ ، والمغني (٣٧) ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٠٥ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٥٧ ، والخزانة ٥ / ٤٠٩ .

والشاهد فيه قوله : « فلو أنك » حيث عملت « أن » المخففة في الضمير البارز وهو شاذ .

(٦) في (غ) : طلاقك .

(٧) يونس : ١٠ .

(٨) في (غ) : عملت .

(٩) في (غ) : الشأن .

(١٠) في (غ) : سقطت (لها) من (لأنها) .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

// وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر «^(١). وقد أجاز سيبويه^(٢) أن يكون الإلغاء فيها ١/٦٩
كالمكسورة فلا^(٣) يكون لها عمل لا لفظاً ولا تقديراً ، فتكون كالمصدرية . قال نجم الدين :
« وهذا المذهب ليس ببعيد »^(٤) .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) في (غ) : لا .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٤ .

[اسم الإشارة]

قوله : (أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ : مَا وُضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ) .

قوله : (ما) جنس الحد . وقوله : (وُضِعَ لِمُشَارِ إِلَيْهِ) فصل لغير أسماء الإشارة . والمشار إليه لغةً معروف ، ففسر به أسماء الإشارة في اصطلاح النحويين التي لا يعرفها إلا من عرف^(١) اصطلاحهم ، ولا دور في ذلك .

وإنما بُنيتُ أسماء الإشارة عند الأكثر^(٢) لتضمنها معنى الحرف ، وهو الإشارة ؛ لأنها معنى من المعاني ، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كحروف الاستفهام ، وحروف النفي وغيرها . وقيل^(٣) : إنما بُنيتُ لاحتياجها إلى الإشارة الحسية ، أو الوصف كاحتياج الحرف إلى^(٤) غيره .

والمراد بقوله (مُشَارٍ إِلَيْهِ) : ما أشير إليه إشارة حسية ، لا عقلية . وأسماء الإشارة موضوعة لما يشار إليه إشارة حسية . أعني إشارة بالجوارح ، والأعضاء دون غيرها من الأسماء كالمضمرات ، والمعرف بلام العهد وغيرهما ، فإنها موضوعة للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية ، فعلى هذا لا يشار بأسماء الإشارة إلا^(٥) إلى محسوس مشاهد قريب أو بعيد . فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد نحو : ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾^(٦) فلتصويره كالمشاهد . وكذا إلى ما يستحيل مشاهدته نحو : ﴿ ذَالِكُمْ اللَّهُ ﴾^(٧) ، و ﴿ ذَالِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾^(٨) .

قوله : (وَهِيَ خَمْسَةٌ : ذَا لِلْمَذَكَّرِ) .

قال الأخفش^(٩) : عينه ولامه ياءان وأصله : « ذِيَّ »^(١) محرك العين بدليل قلبها ألفاً ، ثم

(١) في (ش) يعرف .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧١٥/٣ .

(٣) ينظر : السابق ٣ / ٧١٥ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) مريم : ٦٣ .

(٧) يونس : ٣ .

(٨) يوسف : ٣٧ .

(٩) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، واللباب ١ / ٤٨٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٧ ، والموشح ١٥٨ .

(١) في (أ) و (ش) و (غ) : « يائين » ، والصواب ما أثبتته .

حذفت اللام^(١) ك : « يد ، و دم » .

وقيل أصله : ذوى^(٢) . وقال الكوفيون^(٣) : الاسم الذال وحدها ، وأما الألف^(٤) فزائدة .

قوله : (ومثناه « ذان ، وذين ») .

وحذفت ألفه للساكنين^(٥) . والأكثرون^(٦) على أن هذا المثني مبني لقيام علة البناء فيه . و « ذان » صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ، وهي صيغة للرفع ، وقد تشدد نونه ، وقد تخفف . و « ذين » صيغة أخرى للنصب والجر . وقال بعضهم^(٧) : إنه معرب ؛ لاختلاف آخره باختلاف العوامل . فقال الزجاج^(٨) : لم يُبنَ شيء من المثني . أراد أن تجري أصناف المثني على نهج واحد ؛ [إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، ولا عاقل ، ولا غيره ، فوجب ألا يختلف المثني]^(٩) إعراباً ، وبناءً . وفي لغة يقال : « ذان » رفعاً ونصباً وجرّاً^(١٠) ، وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا نِسْرَانٍ لَسَجْرَانٍ ﴾^(١١) .

قوله : (وللمؤنث « تا ، وتي ، وته ، وذبي ، وذه ») .

« تا » أصل للباقي ، و « تي » بقلب ألف « تا » ياءً . و « ته » بقلب ياء « تي » هاءً . و « ذبي » بقلب التاء من « تا » ذالاً ، وقلب ألفها ياءً . و « ذه » بقلب الياء من « ذبي » هاءً . وبكسر الهاء من « ته ، وذه » بلا إشباع . والإشباع أظهر نحو : « تهي ، وذهي » ، وفي الوقف « ته ، وذه » . ومنهم من يقف على « تهي ، وذهي » بياء ساكنة . وقد يقال في المؤنث : « ذات »^(١) .

(١) في (غ) : اللام اعتباطاً .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٧٠ ، واللباب ١ / ٤٨٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٧ ، والموشح ١٥٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، واللباب ١ / ٤٨٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٧٧ ، والموشح ١٥٨ .

(٤) في (غ) : اللام .

(٥) لأن مفردة « ذا » فلما تُني اجتمع ألفان وهما ساكنان فحذف أحدهما .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ ، والموشح ١٥٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ ، والموشح ١٥٨ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) هي لغة بني الحارث بن كعب ، وزبيد ، وخنعم ، وكنانة بن زيد . ينظر : تفسير الطبري ٨ / ٤٢٨ ، والحجة لابن

خالويه ٣٤٢ ، والكشف ٢ / ٩٩ ، والكشاف ٢ / ٥٤٣ ، والبيان لابن الأنباري ٢ / ١٤٤ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .

(١١) طه : ٦٣ .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٨ .

قوله : (وَلَمْثَنَاهُ : « تَانِ ، وَتَيْنِ ») . وذلك على الخلاف في « ذان وذين » .

قوله : (وَلِجَمْعِهِمَا : « أولاءٍ » مَدًّا ، وَقَصْرًا) عاقلاً كان أو غيره قال^(١) :

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَثَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ

فإذا مُدَّ كان آخره همزة مكسورة . وقد يُنَوَّنُ للتنكير مع أن أسماء الإشارة معرفة ، فيكون فائدة التنوين البعد . وإذا قُصِرَ كُتِبَ بالياء . وقد يقال : « هُلاءٍ »^(٢) «^(٣) . وأما قولهم : « هَوْلَاءٍ » فتخفيف « هَوْلَاءٍ » بحذف ألف « ها » ، وقلب همزة « أولاءٍ » واواً . قال^(٤) :

تَجَلَّدَ لَا يُقَلُّ هَوْلَاءٍ هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَعَيْظًا

قوله : (وَيَلْحَقُهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ) . يعني : « ها » ؛ لينبه المتكلم بها المخاطب حتى^(٥)

يلتفت إليه ، وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة عند الاكتفاء بالإشارة الحسية عن الوصف ، فلم يدخل « ها » إلا فيما يمكن مشاهدته من الحاضر ، والمتوسط ، دون البعيد الغائب . ومجيئها في الحاضر أكثر من المتوسط ، فـ « هذا »^(٦) أكثر من « هناك » . ولا يدخل

البعيد الذي // لا يمكن إبطاره ، فلذلك قالوا: لا تجتمع « ها » واللام^(٧) . وقد يخلو القريب منها ٦٩/ب

فيقال : « ذا » . فصار في القريب صيغتان^(٨) : « ذا » و « هذا » . وفي المتوسط صيغتان : « ذاك » و « هناك » . وفي البعيد صيغة واحدة وهي : « ذلك » .

(١) البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٩٩٠ ، وشرح المفصل ٩ / ١٢٩ ، وتخليص الشواهد ١٢٣ ، والخزانة ٥ / ٤١٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٧٩ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٠٧ ، والموشح ١٥٩ . والشاهد فيه قوله : « أولئك » حيث أشار بها إلى غير العاقل .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٧٩ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٣٦ ، وتذكرة النحاة ٥٠٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٠ ، والخزانة ٥ / ٤١٩ .

والشاهد فيه قوله : « هَوْلَاءٍ » حيث خفف « هَوْلَاءٍ » بحذف ألف « ها » ، وقلب همزة « أولاءٍ » واواً .

(٥) كررها في (ش) .

(٦) سقطت الفاء من (ش) .

(٧) في (غ) : لام .

(٨) في (غ) : صيغتان : واحدة ، وفي (ش) : و .

قوله : (وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الْخِطَابِ) .

اعلم^(١) أن هذا الكاف حرف ، ويختص بالمتوسط ، والبعيد نحو : « هذاك ، وذلك » ،
فتجتمع هي وحرف التنبيه في المتوسط ، وينفرد حرف التنبيه بالحاضر ، وتنفرد كاف^(٢) الخطاب
بالبعيد .

واعلم أن لفظ « ذلك » يصح أن يشار به إلى كل غائب ، عيناً كان أو معنى نحو : « جاءني
رجل^(٣) فقلت لذلك الرجل^(٤) » ، و « تضاربوا ضرباً فهالني^(٥) ذلك الضرب » . ويجوز على قلة أن
تقول : « فقلت لهذا الرجل » ، و « هالني هذا^(٦) الضرب » أي : هذا المذكور من^(٧) قريب ،
فكأنه حاضر^(٨) .

وكذا يجوز^(٩) لك في المعنى الحاضر إذا تقدم ذكره [ذكر اسم الإشارة]^(١٠) بلفظ الغيبة
والبعد^(١١) تقول : « بالله الطالب الغالب — وذلك قسم عظيم — لأفعلن^(١٢) » ، قال الله تعالى :
﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ ﴾^(١٣) مشيراً إلى ضَرْبِ المثل الحاضر ، والأغلب أن تقول :
« وهذا قسم عظيم » . وقد يشار به إلى شخص قريب نظراً إلى^(١٤) عظمة المشير ، أو المشار إليه ،
كقول^(١٥) الملك مشيراً إلى حاضر : « ذلك قال كذا » ، وقول بعض الحاضرين : « ذلك الملك
يقول كذا » ، قال تعالى : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُْمْتَنِّي فِيهِ ﴾^(١٦) .

-
- (١) في (غ) : واعلم .
 - (٢) في (غ) : (حرف) بدل (كاف) .
 - (٣) في (غ) : زيد .
 - (٤) في (غ) : البغل .
 - (٥) في (غ) : فأعجبني ذلك .
 - (٦) في (غ) : ذا .
 - (٧) في (غ) : (عن) بدل (من) .
 - (٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨١ .
 - (٩) في (غ) : (يجوز في الحاضر) وكرر (في الحاضر) .
 - (١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
 - (١١) في (غ) : البعيد .
 - (١٢) سقطت من (غ) .
 - (١٣) محمد : ٣ .
 - (١٤) سقطت من (ش) .
 - (١٥) في (غ) : كقولك الحاضر .
 - (١٦) يوسف : ٣٢ .

ويجوز أن يكون قوله تعالى^(١): ﴿ذَلِكَ أَلْكُتَبُ﴾^(٢) من باب عظمة المشير، أو المشار إليه.
ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب ؛ تقريباً لحصوله ، نحو : « هذه القيامة قد قامت » ،
واستعمال أسماء الإشارة فيما لا يدرك كالشخص البعيد ، والمعاني مجاز .
قوله : (وَهِيَ خَمْسَةٌ [فِي خَمْسَةٍ فَتَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ])^(٣) .
أي : حروف الخطاب خمسة^(٤) ، وقد تقدم أن أسماء الإشارة أيضاً خمسة ، فتكون خمسة
وعشرين حاصلة من ضرب خمسة في خمسة ، وباعتبار المدلول : مدلول^(٥) أسماء الإشارة ستة^(٦)
ومدلول حروف^(٧) الخطاب ستة^(٨) ، فتكون الأمثلة — من ضرب ستة في ستة — ستة وثلاثين .
لكن لما كان « أولاء » مشتركاً^(٩) في أسماء الإشارة^(١٠) ، و « كما »^(١١) في حروف الخطاب مشترك
أيضاً^(١٢) نقصت الأمثلة بسبب نقصانهما^(١٣) أحد عشر ، وهي الحاصلة من ضرب أحدهما في الستة
المقابلة ، ومن ضرب الثاني في الخمسة^(١٤) التي قد ضربت سادسها .
قوله : (وَهِيَ « ذَاكَ » إِلَى « ذَاكُنَّ ») . أي : « ذَاكَ ، ذَاكِ ، ذَاكِمَا ، ذَاكِمْ ، ذَاكُنَّ .
(وَ « ذَانِكَ » إِلَى « ذَانِكُنَّ ») . أي : « ذَانِكَ ، ذَانِكِ ، ذَانِكُمَا ، ذَانِكِم ، ذَانِكُنَّ » .
قوله : (وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي) . أي : « تَاكَ ، تَاكِ ، تَاكِمَا ، تَاكِمْ ، تَاكِن ، تَانِك ، تَانِكِ ،
تَانِكَمَا ، تَانِكِم ، تَانِكُن . أولئك ، أولئكِ ، أولئكِما ، أولئكم ، أولئكن » . وإن شئت جئت
بالاستفهام ، وتصفحت هذا الجدول :

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البقرة : ٢ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٠ .

(٤) وهي : كَ ، كِ ، كَمَا ، كِم ، كَن .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) لأنك إما أن تشير إلى مذكر ، أو إلى مؤنث ، وكل واحد مفرد ، ومثنى ، ومجموع ، فهذه ستة .

(٧) في (غ) : حرف .

(٨) لأنك إما أن تخاطب مذكراً ، أو مؤنثاً ، وكل واحد مفرد ، ومثنى ، ومجموع .

(٩) في (غ) : مشترك .

(١٠) وهو مشترك لجماعة الرجال والنساء .

(١١) هو مشترك للمثنى المذكر والمؤنث تقول : ذانكما .

(١٢) زيادة من (غ) .

(١٣) في (غ) : الأمثلة بنقصانهما .

(١٤) في (غ) : الستة .

السؤال عن الرجل والمخاطب خمسة ^(١)	السؤال عن المرأتين والمخاطب خمسة ^(١)	السؤال عن الرجلين والمخاطب خمسة ^(١)	السؤال عن المرأة والمخاطب خمسة ^(١)	السؤال عن الرجل والمخاطب خمسة ^(١)
كيف ألتك الرجال أو النساء يا رجل	كيف تانك المرأتان [يا رجل] ^(٢)	كيف ذانك الرجلان يا رجل	كيف تاك المرأة يا رجل	كيف ذاك الرجل يا رجل
كيف أولئك الرجال أو النساء يا امرأة	كيف تانك المرأتان [يا امرأة]	كيف ذانك الرجلان يا امرأة	كيف تاك الامرأة ^(٣) يا امرأة	كيف ذاك الرجل يا امرأة
كيف أولئكما الرجال أو ^(٥) النساء يا رجلا أو يا امرأتان	كيف تانكما المرأتان يا رجلان أو يا امرأتان	كيف ذانكما الرجلان يا رجلان أو يا امرأتان	كيف تاكما الامرأة ^(٤) يا رجلا أو يا امرأتان	كيف ذاكما الرجل يا رجلا أو يا امرأتان
كيف أولئكم الرجال أو ^(٦) النساء يا رجال	كيف تانكم المرأتان يا رجال	كيف ذانكم الرجلان يا رجال	كيف تاكم المرأة يا رجال	كيف ذاكم الرجل يا رجال
كيف أولئكن ^(٧) الرجال أو النساء نساء	كيف تانكن المرأتان يا نساء	كيف ذانكن الرجلان يا نساء	كيف تاكن المرأة يا نساء	كيف ذانكن الرجل يا نساء

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : المرأة .

(٤) في (ش) و (غ) : المرأة .

(٥) في (غ) : و .

(٦) في (غ) : و .

(٧) في (غ) : أولئك .

// قوله : ([وَيُقَالُ]^(١) « ذَا » لِلْقَرِيبِ ، و « ذَلِك » لِلْبَعِيدِ ، و « ذَاكَ » لِلْمُتَوَسِّطِ) . ١/٧٠

قال نجم الدين : « لَمَّا رَأَى المصنّف كثرة^(٢) استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة موضع ذي البعد منها ، وبالعكس ؛ لضرب من التأويل المذكور^(٣) خالجه الشك في^(٤) اختصاص بعضها بالقرب^(٥) ، وبعضها بالبعيد فلم يأخذه مذهباً ، ولم يقطع به ، بل^(٦) أحاله على غيره ، فقال : (يقال) يعني : لم يتحقق ذلك عندي^(٧) . قال نجم الدين : « وأنا لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقرب ، وبعضها بالبعيد . فمذهب بعضهم أنه^(٨) لا واسطة بين القريب والبعيد ، ويقول : المتجرد عن الكاف ، واللام للقريب ، وما اجتمعا فيه ، أو الكاف^(٩) فللبعيد^(١٠) . وجمهورهم أن بين القريب والبعيد واسطة^(١١) ، فقالوا : « ذَا^(١٢) ، ثم « ذَاكَ » ، ثم « ذَلِك » . وللمؤنث « تا » ولعاتها ، ثم « تَيْك » ، وهي كثيرة^(١٣) ، و « تَاك » دونها . وذكر الزمخشري^(١٤) والمالكي^(١٥) « ذِيكَ » أيضاً . وفي الصحاح^(١٦) : لا تقل « ذِيكَ » فإنه خطأ . ثم « تَلِك » ، وهي كثيرة ، وتَلِك ، وتَيْلِك ، وتَالِك « هذه الثلاث قليلة . وللمثنى « ذَان ، وذَيْن ، وتَان ، وتَيْن »^(١٧) .

(١) زيادة من الكافية ١٥٠ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : على .

(٥) في (غ) : بالقرب .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٣ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (أ) : (للكاف) . والمقصود المقترنة بالكاف وحده .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) أي : كثيرة الاستعمال .

(١٤) ينظر : المفصل ١٧٦ .

(١٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٣ .

(١٦) ينظر : الصحاح (ذا) ٥ / ٢٠٢١ .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٣ — ٨٤ .

وأما تشديد النون فقال المبرد^(١) : « هو في المثنيين^(٢) علامة للبعيد بدل عن^(٣) اللام في « ذلك ، وتلك^(٤) » . وقال غير المبرد^(٥) : إن التشديد عوض عن الألف المحذوفة في المفرد . قال نجم الدين : « وهذا أولى ؛ لأنه يقال : « هذان » بالتشديد مع ها ، وليس يقال : « هذلك »^(٦) . فالبعيد^(٧) والمتوسط عند غير المبرد وأتباعه في المثنيين بلفظ واحد . وفي جمعهما^{(٨)(٩)} : « أولاء ، وأولى » ، ثم أولئك ، وأولاك ، ثم أولالك ، وأولاء » بالتثنية . وعلى رأي : « أولاء ، ثم أولاك ، ثم أولئك ، وأولالك » . وقد يستعمل « ذلك » موضع « ذلكم » كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾^(١١) . قوله : (« تِلْكَ » ، و « ذَانِكَ ، وتَانِكَ مُشَدَّدَتَيْنِ ، و « أُولَالِكَ » مِثْلُ « ذَٰلِكَ ») . تعرض لبيان^(١٢) ما هو مثل « ذلك » الذي^(١٣) للبعيد ؛ لأن الذي للقريب هو المجرد ، والذي للمتوسط المقرون بالكاف وحدها ، وقد مرَّ شرح هذه الكلمات التي ذكر ، ومواضع الخلاف منها .

قوله : (و « تَمَّ ، وَهْنَا ، وَهْنَا » لِلْمَكَانِ خَاصَّةً) . يعني : أن ههنا ألفاظاً^(١٤) محتصة بالإشارة إلى المكان فقط ، والمذكورة قَبْلُ صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان أو غيره . فـ « ههنا » للقريب ، و « هناك » للمتوسط ، و « هنالك » للبعيد . وأما « تَمَّ ، وَهْنَا »

(١) ينظر : المفصل ١٧٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٤ .

(٢) في (غ) : المثنيين بلفظ واحد .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : (تالك) بدل (تلك) .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٨٤ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٨٤ .

(٧) في (غ) : للبعيد .

(٨) في (غ) : جمعها .

(٩) أي : المذكر والمؤنث .

(١٠) سقطت من (أ) : أولاك ثم .

(١١) النساء : ٢٥ .

(١٢) في (غ) : بيان .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) في (أ) و (ش) و (غ) : (ألفاظ) . والصواب ما أثبتته .

بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأفصح^(١) ، و« هِنَّا » بكسر الهاء ، فمثل « هنالك » للبعيد .
وقد تصحب « هِنَّا » المشددة الكاف ، ولا تصحب « ثَمَّ » . وقولهم : « ثَمَّكَ » خطأ .
وقد يجيء « هناك » ، وهنالك ، وهِنَّا » للزمان ، قال تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ ﴾^(٢) أي :
حينئذ . و^(٣) قال الشاعر^(٤)^(٥) :

حَنَّتْ نَوَارٌ وَلَاتَ هِنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجَنَّتِ

أي : لات حين حنت ، فهي ظرف زمان على هذه اللغة .

(١) ينظر : شرح الرضي ٨٧/٢ ، والفوائد الضيائية ٩٩/٢ .

(٢) الكهف : ٤٤ .

(٣) بدون (واو) في (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لشبيب بن جعيل في المؤتلف والمختلف ٨٤ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤١٨ ، وشرح شواهد

المغني ٢ / ٩١٩ ، ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ١٠٢ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٨٧ ، ومغني

الليبي (١٠١١) ، وهمع الهوامع ١ / ٢٥٥ ، والموشح ١٦١ ، والنجم الثاقب ١ / ٦٦٥ .

والشاهد فيه قوله : « ولات هِنَّا » حيث إنها بمعنى الزمان ، أي : لات حين حنت ، فهي ظرف زمان لإضافتها إلى الجملة .

[الاسم الموصول]

[تعريفه]

قوله : (الْمَوْصُولُ : مَا لَا يَتِمُّ جُزْأً إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ) .

قوله : (مَا) جنس الحد . قوله : (لَا يَتِمُّ جُزْأً إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ) فصل لسائر الأسماء ؛

لأن ما عدا الموصولات مما يحتاج إلى جملة كحروف المصدر لا يحتاج إلى عائد .

قوله (جُزْأً) منتصب على أنه خبر « تَمَّ^(١) » ؛ لأنه من الأفعال الناقصة^(٢) .

وهذا الحد كحد أسماء الإشارة ، يعني أنه فسّر الموصول في الاصطلاح بالصلة المفسرة بغير

المحدود ، وذلك بقوله : (وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ) .

قوله : (يَتِمُّ جُزْأً) أي : يصير جزء الجملة ، وجزء الجملة المبتدأ ، أو^(٣) الخبر ،

أو الفاعل . وقد يكون الموصول فضلة .

قوله : (وَعَائِدٍ) يعني : ضميراً يعود إليه . ووجه بناء الموصول شبهه بالحرف^(٤) بافتقاره

إلى الصلة والعائد .

[صلة الموصول والعائد]

قوله : (وَصِلَتُهُ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ) .

إنما وجب كون الصلة جملة ؛ لأن وَضَعَ الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد^(٥)

أن المخاطب يعرفه // بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له دائماً ، نحو : « بسم الله الذي

يقتى ، أو الذي هو باق » ، أو في بعض الأزمنة [نحو : « جاءني زيد الذي ضربني ، أو الذي هو

ضارب »]^(٦) ، أو كون سببه حكماً على شيء دائماً ، أو في بعض الأزمنة ، فحصل من هذا أن

الموصولات معارفٌ وضعاً ، وأن الصلة ينبغي أن تكون معلومةً للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر

الموصول ، وأن الصلة ينبغي أن تكون جملة ؛ لأن الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل ،

(١) في (غ) : يتم .

(٢) لأنه يتضمن معنى الفعل « يصير » .

(٣) في (ش) : و .

(٤) في (غ) : بالحروف .

(٥) في (ش) : يعتمد .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

وما يشبهها . وأن الصلة جملةٌ خبريةٌ دون الإنشائية والطلبية ؛ لأنه لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها . وأما قول الشاعر^(١) :

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

فمتأول بـ « التي يقال عندها هذا القول » .

وقد تقع القسمية صلة قال تعالى^(٢) : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾^(٣) .

وأنه لا بد من عائد في الصلة ؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها لولا العائد يربطها بالموصول . وقد يقع الظاهر موقع^(٤) العائد نحو : « جاءني زيد الذي ضرب زيد » .

[صلة الألف واللام]

قوله : (وَصِلَةُ الْأَلْفِ ، وَاللَّامِ اسْمٌ فَاعِلٍ ، أَوْ مَفْعُولٍ) .

لما ذكر أن الصلة جملة استدرك ذلك . وقد اختلف في اللام^(٥) الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فقال : المازني^(٦) هي حرف ، أي : هي لام التعريف . وقال غيره : إنها^(٧) اسم موصول^(٨) . وذهب الزمخشري^(٩) : إلى أنها منقوصة من « الذي » ، يقول : « خُفِّفَ الموصول تارة بحذف بعض حروفه نحو « اللذِّ واللذِّ » ، ثم اقتصر منه على الألف واللام ، وتارة بحذف بعض الصلة ، إما العائد ، أو نون المثني والمجموع بغير إضافه^(١٠) نحو^(١١) :

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٦٦١ / ٢ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ١٩١ ، والخزانة ٥ / ٤٤٤ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٩٢ ، ومغني اللبيب (٧١٩) ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٦٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨١٠ والشاهد فيه : « التي لعلني » حيث جاءت جملة الصلة طلبية ، ولذا قدروا لها جملة خبرية أي : التي أقول لعلني أزورها .

(٢) في (ش) : قال الله تعالى .

(٣) النساء : ٧٢ . والتقدير : لمن — والله — ليبطئن .

(٤) في (غ) : موضع .

(٥) سقطت من (غ) : في اللام .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٤٤ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٣ ، والارتشاف ٢ / ١٠١٣ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : الأصول ٢ / ٢٦٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٤ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٢١ ، والارتشاف ٢ / ١٠١٣ .

(٩) ينظر : المفصل ١٧٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٣ .

(١٠) ينظر : المفصل ١٧٩ .

(١١) البيت من المنسرح ، وهو لعمر بن عمرو بن امرئ القيس في شرح شواهد الإيضاح ١٢٧ ، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ١١٥ ، ولشريح بن عمران ، أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٨ . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٠٢ ، والمقتضب ٤ / ١٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٧٥ وشرح الرضي ٣ / ٤٤٤ . =

الحَافِظُو عَوْرَةَ

واعلم أن أصل « الضارب ، والمضروب » : « الضَرْبَ ، والضَّرْبَ » فكروها دخول اللام الاسمية المشابهة للام التعريف لفظاً ومعنى ، على صورة الفعل ، فصَيَّرُوا^(١) الفعل في صورة الاسم . فالمبني للفاعل في صورة اسم الفاعل . والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول . وصارت صلة اللام فعلاً في صورة الاسم ، فعمل^(٢) . بمعنى الماضي^(٣) .

وقد توصل اللام في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية قال^(٤):

هُمُ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وبالمضارع أيضاً نحو قوله^(٥):

ذِي الشَّيْحَةِ الْيَتَقَصَّعُ

وقوله :

صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ

وقوله^(٦) :

= وتمامه : الحافظو عورة العشيرة لا يأتبهم من ورائنا وكف

والشاهد فيه : « الحافظو » حيث حذفت نون الجمع لتقصير الصلة ، والأصل : الحافظون عورة العشيرة .

(١) في (أ) : وصيروا .

(٢) في (غ) : فعملت .

(٣) يعني : أن هذه الصلة — اسم الفاعل واسم المفعول — عملت بمعنى الماضي ؛ لكونها فعلاً في صورة الاسم . ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي ، كالجرد من اللام .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ١٩٨ ، ومغني اللبيب (٧٠) ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٢٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٢٩ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٦١ ، والهمع ١ / ٢٧٨ . والرواية فيها : من القوم .

والشاهد فيه : وصل « أل » بالجملة الاسمية . وذلك ضرورة .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الخرق الطهوي في نوادر أبي زيد ٦٧ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، وتخليص الشواهد ١٥٤ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٦٧ ، والخزانة ٥ / ٤٦٠ . وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ١٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٦٨ ، وشرح المفصل ١ / ٢٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٦ ، والموشح ١٦٢ ، والهمع ١ / ٢٧٨ . وتمام البيتين :

فِيَسْتَخْرِجُ الْبِرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمَنْ جَحَرَهُ بِالشَّيْحَةِ الْيَتَقَصَّعُ

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضَ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلَى رَبِنَا صَوْتِ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ

والشاهد فيه قوله : « اليتقصع واليجدع » حيث دخلت « أل » الموصولة على الفعل المضارع ، وذلك للضرورة . وابن مالك يرى جواز ذلك .

(٦) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق في الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، وشرح شذور الذهب ٢١ ، ولسان العرب (أمس) ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ١٩٦ ، وأوضح المسالك ١ / ١٥٠ ، وابن عقيل ١ / ١٢٦ ، والموشح ١٦٢ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٦٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٠ ، والهمع ١ / ٢٧٧ . =

ما أنتَ بالحكمِ الترضي حكومتُهُ

واعلم أن الصلة لا محل لها من الإعراب ، إلا أن صلة اللام^(١) ظهر عليها إعراب^(٢) الموصول عارية كما أعير ما بعد « إلا » صفة^(٣) إعرابها .

[أَلْفَاظُ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ]

قوله : (وهي : الَّذِي ، وَالَّتِي [وَاللَّذَانِ ، وَاللَّتَانِ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ ، وَالْأُولَى ، وَالَّذِينَ ، وَاللَّائِي ، وَاللَّاءِ ، وَاللَّايِ ، وَاللَّاتِي ، وَاللَّوَاتِي ، وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَيَّةٌ ، وَذُو الطَّائِيَّةِ ، وَذَا بَعْدَ « مَا » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ]^(٤)) إلى آخرها . هذا حصر^(٥) لجميع الأسماء الموصولة .

فـ « الذي » للمفرد المذكر . وهو على وزن « عَم ، وَشَج »^(٦) . أرادوا الوصف^(٧) بها ، وبـ « ذو » الطائية ، وهي وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولزمتها اللام الزائدة حتى لا تكون كالمعرفة الموصوفة بالنكرة^(٨) . وقال الكوفيون^(٩) : أصل^(١٠) « الذي » : الذال الساكنة ، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها^(١١) لهما متحركة ؛ لئلا يجمعوا بين ساكنين ، ثم حركوا الذال ، وأشبعوا الحركة ، فتولدت ياء^(١٢) . قال نجم الدين : « وكلُّ ذَا^(١٣) قريبٌ من^(١٤) دعوى

=وتمامه : ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

والشاهد فيه قوله : « الترضي » حيث أدخل الموصول الاسمي « أل » على الفعل المضارع ضرورة ، وابن مالك يرى جواز ذلك .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : الإعراب .

(٣) في (غ) : الصفة .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) وهو مذهب البصريين ، يرون أن أصل « الذي » : « لَذ » كـ « عم ، وشج » فاللام : فاء الكلمة ، والذال : عينها والياء لامها . ينظر : الإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، واللباب ٢ / ١١٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٩ ، والهمع ١ / ٢٦٧ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) بنكرة .

(٩) ينظر : شرح اللمع للضرير ٢٣١ ، والإنصاف ٢ / ٦٦٩ ، واللباب ٢ / ١١٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٩ ، والارتشاف ٢ / ١٠٠٢ ، والهمع ١ / ٢٦٧ .

(١٠) في (غ) : وأصله .

(١١) في (غ) : (فيها) بدل (قبلها) .

(١٢) سقطت من : (غ) .

(١٣) سقطت من : (غ) .

(١٤) سقطت من : (غ) .

علم^(١) الغيب^(٢) .

وفي الواحد المؤنث « التي » ، بقلب الذال تاءً . وقد تُشَدَّدُ ياؤهما نحو : « الذي ، والتي » ، وأعرهما حينئذ الجزولي^(٣) ، ولا وجه له^(٤) . قال بعضهم^(٥) : يُبْنَى المشدد على الكسر قال^(٦) :

وليس المالُ فاعلَمُهُ بمالٍ وإن أعناكَ إلا للذيِّ
ينالُ به العلاءُ ويصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ

وحكى الزمخشري^(٧) أنه يبني على الضم كقول الشاعر^(٨) :

أَغْضِ مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمُ^(٩) الَّذِي يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَدِيُّ

// وقد تحذف^(١٠) ياؤهما مع كسر ما قبلها ، أو^(١١) سكونه قال^(١٢) :

واللَّذِ لو شاءَ لكانت^(١٣) صَخْرًا أو جبالًا أشمَّ مُشْمَخِرًا

وقال^(١) :

(١) سقطت من : (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٩٩ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٩٩ .

(٤) سقطت من (أ) و (ش) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٩٩ ، والارتشاف ٢ / ١٠٠٢ .

(٦) البيتان من الوافر ، وهما بلا نسبة في الأزهية ٢٩٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٥ ،

وشرح التسهيل ١ / ١٨٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٠ ، ووصف المباني ٧٦ ، والموشح ١٦٢ ، والهمع ١ / ٢٦٧ ،

والخزانة ٥ / ٤٨٠ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٠ ، وشرح المقدمة الجزولية ٢ / ٦٠١ .

والشاهد فيه قوله : « للذيِّ » حيث قال بعضهم : إنه مبني على الكسر .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٠ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧١ .

(٨) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١ / ١٨٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٠ ، والموشح ١٦٢ ، والنجم

الثاقب ٢ / ٣ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .

والشاهد فيه قوله : « الذيِّ » حيث بناه على الضم بالتشديد على لغة ، ويحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب .

(٩) في (غ) : والكريم .

(١٠) في (غ) : حذفت .

(١١) في (ش) : و .

(١٢) الرجز بلا نسبة في الأزهية ٢٩٢ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٦ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠١ ، والموشح ١٦٢ ،

والخزانة ٥ / ٤٨١ ، والنجم الثاقب ٣ / ٦٧٠ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .

والأشمُّ : من الشمم ، وهو الارتفاع . والمشْمَخِرُ : العالي المتطاول ، وقيل الراسخ .

والشاهد فيه قوله : « اللَّذِ » حيث حذفت الياء في « الذي » ، وكسر ما قبلها .

(١٣) في (ش) و (غ) : لكنت .

(١) الرجز لرجل من هذيل في شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٥١ ، والخزانة ٦ / ٣ ، وهو بلا نسبة في ما ينصرف =

كَالَّذِ تَزَبِّي (١) زُبِيَّةً فَاصْطِيدَا

وقال (٢):

فَقُلْ لَلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أُرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ (٣)

قال الأندلسي (٤): « ويجوز أن ذلك للضرورة وليس بلغات » (٥).

وتشبية « الذي ، والتي » : « اللذان ، واللتان » . وقد تشدد نونهما (٦) ، أو تخفف . [وقد

لزم الألف في بعض اللغات في الأحوال الثلاث ، والأفصح غيرها (٧) .

وقد تحذف نونهما تخفيفاً [(٨) قال (٩):

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمَلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ

وقال (١٠):

= وما لا ينصرف ١١٠ ، والأزهية ٢٩٢ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٠ ، وشرح

الرضي ٣ / ١٠١ ، والموشح ١٦٢ .

وصدره : فكنتُ والأمر الذي قد كيدا

والزُّبِّي : الأماكن المرتفعة . والزبية : تحفر للأسد فيصاها فيها .

والشاهد فيه قوله : « اللذُّ » حيث حذف الياء من « الذي » مع تسكين الذال .

(١) في (غ) : يزى .

(٢) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأزهية ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل ١ / ١٨٦ ،

وشرح الرضي ٣ / ١٠١ ، وشفاء العليل ١ / ٢١١ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٠ ، والهمع ١ / ٢٦٨ ، وخزانة الأدب ٦ / ٦ .

والشاهد فيه قوله : « اللتُّ » حيث حذف الياء من « التي » ، وسكن تاؤها .

(٣) في (غ) : بالتهم .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٦) تخفيف نونيهما لغة الحجاز وبني أسد ، وتشديدهما لغة تميم وقيس . ينظر : الارتشاف ٢ / ١٠٠٣ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ١ / ١٠٨ ، والكتاب ١ / ١٨٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، وسر صناعة

الإعراب ٢ / ٥٣٦ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، والخزانة ٦ / ٧ . وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١١ ،

وشرح التسهيل ١ / ١٨٧ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٢ ،

والموشح ١٦٣ .

والشاهد فيه قوله : « اللذا » حذف النون تخفيفاً ، وأصله « اللذان » .

(١٠) الرجز للأخطل في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٢ . وليس

في ديوانه . وهو بلا نسبة في الأزهية ٣٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٢٩ ، والنجم

الثاقب ٢ / ٦٧١ ، وخزانة الأدب ٦ / ١٥ .

والشاهد فيه قوله : « اللتا » حيث حذف النون تخفيفاً .

هُمَا اللَّتَا لَوَ وُلِدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ

وجمع « الذي » في ذوى العلم : « الذين » في الأحوال الثلاث على الأشهر الأكثر^(١) ،
و« الذون » في الرفع هذيلية^(٢) ^(٣) قال^(٤):

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً^(٥) مِلْحَاحَا

وقد تحذف نونه تخفيفاً قال^(٦):

قَوْمِي الذُّو بِعَكَاطٍ طَيْرُوا شَرَّراً^(٧)

ومن « الذين » أيضاً قال^(٨):

وإنَّ الذِّي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

ويجوز في هذا أن يكون مفرداً وُصِفَ به مُقَدَّرٌ مفرد اللفظ بمجموع المعنى أي : وإنَّ الجمع

الذي .

وجمع « الذي » من غير لفظه : « الألى ، واللآين » في الأحوال الثلاث^(٩) . و« اللآئي »

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٠٣ ، والارتشاف ٢ / ١٠٠٤ .

(٢) في (غ) : هذيلية .

(٣) قال في اللسان (هذل) ١٥ / ٦٧ : « قبيلة النسبة إليها هذيلي ، وهذلي قياس ونادر ، والنادر فيه أكثر على

ألستهم » . وتنظر هذه اللغة في شرح التسهيل ١ / ١٨٦ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٣ ، والارتشاف ٢ / ١٠٠٤ .

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٢ . ولليلي الأخيلية في ديوانها ٦١ ، ولليلي أو لرؤبة في شرح شواهد المغني ٢ / ٨٣٢ ،

ولأبي حرب بن الأعمش في نوادر أبي زيد ٤٧ ، والخزانة ٦ / ٢٣ . وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٨ ، وأوضح

المسالك ١ / ١٣١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١١٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٣ .

والشاهد فيه قوله : « الذون » حيث أتى فيه بالواو في حالة الرفع على لغة هذيل ، وهو قليل .

وملحاحاً : دائماً من ألح المطر أي : دام .

(٥) في (غ) : بغارة .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لأمية بن الأسكر الكناني في الخزانة ٦ / ١٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ١٠٤ .

وعجزه : مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْباً بِالمصاقيل .

والشاهد فيه قوله : « اللذو » حيث حذفت النون منه .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للأشهب بن رميلة في الكتاب ١ / ١٨٧ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والبيان والتبيين ٤ / ٥٥ ،

وشرح شواهد المغني ٢ / ٥١٧ ، والخزانة ٦ / ٢٥ . وبلا نسبة في الأزهية ٩٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٣٧ ،

وشرح المفصل ٣ / ١٥٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٤ ، والموشح ١٦٣ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٢ .

والشاهد فيه قوله : « الذي » على أن أصله « الذين » فحذفت النون منه تخفيفاً .

(٩) في (غ) : الثلاثة .

بجذف النون^(١) . قرأ الأخفش^(٢) : ﴿ وَاللَّائِي يُؤْلُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ﴾^(٣) ويقال : « اللاءِ » بجذف الياء . وجاء : « اللاءون » رفعاً ، و« اللاتين » نصباً وجراً .

وجمع « التي » : « اللاتي » ، و« اللاتي » — وهو [في جمع « التي » كثير دون]^(٤) جمع « الذي » — و« اللواتي ، واللواتي » . وقد يقال : « اللاتِ ، واللاءِ ، واللواتِ ، واللواءِ » . وقد يقال : « اللايي »^(٥) .

و« الألي » جمع « التي » من غير لفظه . فقد اشترك « الذي » و« التي » في : « الألي » ، واللائي « إلا أن » : « الألي » في جمع المذكر أكثر ، و« اللاتي » في جمع المؤنث أكثر^(٦) .
وبمعنى « الذي ، والتي » ، وجمعهما وتثنيتهما : « مَنْ » ، و« ما » و« أي » مضافاً إلى معرفة^(٧) إضافة ظاهرة ، أو مقدرة . نحو : « أيهم ضربت » ، و« أيّاً ضربت » . وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به . قال الأندلسي : « التأنيث فيه شاذ »^(٨) .

قوله : (و« ذُو » الطَّائِيَّةُ) . الأكثر أن « ذو » الطائية لا تُصَرَّفُ^(٩) نحو : « جاءني ذو فعل ، وذو فعلا ، وذو فعلوا ، وذو فعلت ، وذو فعلنا ، وذو فعلن » قال^(١٠) :

وبعري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

أي : التي حفرتها . ولا تعرب ، قال^(١١) :

-
- (١) سقطت من (غ) : بجذف النون .
 - (٢) ينظر : شرح الرضي ٢٧٢ / ٣ .
 - (٣) البقرة : ٢٢٦ الآية : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ﴾ .
 - (٤) سقطت من (غ) .
 - (٥) ينظر : شرح التسهيل ١٨٨ / ١ ، وشرح الرضي ١٠٥ / ٣ ، والارتشاف ١٠٠٦ / ٢ .
 - (٦) ينظر : شرح الرضي ١٠٥ / ٣ .
 - (٧) في (غ) المعرفة .
 - (٨) ينظر : شرح الرضي ١٠٦ / ٣ .
 - (٩) ينظر : شرح التسهيل ١٩٤ / ١ ، وشرح الرضي ١٠٦ / ٣ ، والارتشاف ١٠٠٧ / ٢ .
 - (١٠) البيت من الوافر ، وهو لسان بن فحل في الإنصاف ١ / ٣٨٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٠ ، والخزانة ٦ / ٣٤ .
وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٤٧ ، ٨ / ٤٥ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٤ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٦ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٠ ، والموشح ١٦٤ .
وصدره : فإن الماء ماء أبي وجدّي . وطّي البئر : بناؤها بالحجارة .
والشاهد فيه قوله : « ذو حفرت ، وذو طويت » حيث استعمل ذو اسماً موصولاً بمعنى « التي » . وأجراه على غير العامل .
 - (١١) البيت من الطويل ، وهو لقوال الطائي في الحماسة ١٨٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٩٦ ، والإنصاف ١ / ٣٨٣ ،
والخزانة ٥ / ٢٨ ، و٦ / ٤٠ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ١٠٦ . =

قَوْلًا^(١) لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِيَّ الْفَرَائِضُ

و لم يقل : « ذي » . وفيها لغة وهي : جعل « ذو » لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه ، و « ذات » بضم التاء لمفرد المؤنث ، ومثناه ، ومجموعه^(٢) .

قوله : (و « ذَا » بَعْدَ « مَا » لِلْإِسْتِفْهَامِ) .

اعلم^(٣) أن الكوفيين^(٤) يجوزون كون « ذا » ، وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد « ما » الاستفهامية و مِنْ دُونهَا استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُّوْلَاءٌ تَقْتُلُونَ ﴾^(٥) أي : « أنتم الذين^(٦) » . وقوله^(٧) :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجُوتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي : الذي تحمليه طليق . وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَلَكَ بِيَمِينِكَ ﴾^(٩) ^(١٠) .

و لم يجوز البصريون^(١١) ذلك إلا في « ذا » بشرط أن يكون بعد « ما » أو « مَنْ »

= والساعي : الوالي على صدقة الزكاة . والمشرفي : السيف منسوب إلى « مشارف » قرى . والفرائض : الأسنان التي تصلح لأن تؤخذ في الزكاة . يقول : أبلغ هذا الساعي : هلم فإنك تعطى السيف بدلاً من فرائض الإبل . والشاهد فيه قوله : « ذو » حيث إنه مبني ولو كان معرباً لقال : « ذي » .

(١) في (غ) : فقولا .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٩٤/١ ، وشرح الرضي ١٠٦/٣ .

(٣) في (غ) : واعلم .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ٧١٧ ، واللباب للعكبري ٢ / ١٢٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٧ ، والموشح ١٦٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٤ ، والهمع ١ / ٢٧٤ .

(٥) البقرة : ٨٥ .

(٦) في (غ) : الذين تقتلون .

(٧) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ الحميري في ديوانه ١٧٠ ، والإنصاف ٢ / ٧١٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٧٩ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٥٩ ، والخزانة ٦ / ٤١ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٢ / ١٦ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٧ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٧٥ ، والهمع ١ / ٢٧٤ . والشاهد فيه قوله : « وهذا » على أنه عند الكوفيين اسم موصول بمعنى « الذي » .

(٨) سقطت الواو من (غ) .

(٩) طه : ١٧ .

(١٠) التقدير : ما التي يمينك .

(١١) ينظر : الإنصاف ١ / ٧١٧ ، واللباب ٢ / ١٢٠ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٠٧ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٧ ، والموشح ١٦٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٦٤ ، والهمع ١ / ٢٧٤ .

الاستفهاميتين ، إذا لم تكن « ذا » زائداً . كما في قوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾^(١) أي : من الذي . و « ماذا الذي أصنع »^(٢) أي : ما الذي^(٣) . و « ذا » في الموضعين زائد ؛ إذ بعده موصول . ويجوز في نحو : « من ذا لقيت ، وماذا لقيت » أن يكون زائداً ، أو^(٤) موصولاً كما يجيء .

واعترضوا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعاً للاشتراك الذي هو خلاف الأصل . وقوله : « تقتلون » حال والعامل^(٥) اسم الإشارة ، وكذا « تحملين » أيضاً حال .

[حذف العائد]

ب / ٧١

قوله : (والعائد المفعول // يجوز حذفه) .

عائد الألف واللام لا يجوز حذفه — وإن كان مفعولاً — لخفاء موصوليتهما^(٦) ، والضمير أحد دلائل موصوليتهما كما مر في الخلاف مع المازني .

ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو : « الذي ضربته في داره زيد » ؛ إذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي ، فلا يقوم عليه دليل .

ثم الضمير إما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

أما المرفوع فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ . فإن كان في صلة « أي » جاز الحذف بلا شرط

آخر^(٧) ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾^(٨) ، وقوله^(٩) :

(١) البقرة : ٢٤٥ .

(٢) في (غ) : صنع .

(٣) في (غ) : ماذا الذي .

(٤) في (غ) : و .

(٥) في (غ) : والعامل حرف التنبيه والصاحب .

(٦) في (ش) و (غ) : موصوليتهما .

(٧) قال ابن مالك : « أما المبتدأ فإن عاد على « أي » جاز حذفه بإجماع طال الصلة أو لم تطل ، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفاً » . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٣ .

(٨) مریم : ٦٩ .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لغسان بن وعله في الإنصاف ٢ / ٧١٥ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٣٦ ، وشرح التصريح ١ /

١٥٧ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٢٣٦ ، والخزانة ٦ / ٦٠ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ١٤٧ ، ٤ / ٢١ ، ٧ / ٨٧ ،

وشرح التسهيل ١ / ٢٠٤ ، وشرح الرضي ٣ / ١١١ ، وأوضح المسالك ١ / ١٣٩ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٣٠ .

وصدره : إذا ما لقيت بني مالك . =

فَسَلَّمَ عَلَى أَتْيِهِمْ أَفْضَلُ

لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة ، وإن لم تطل الصلة . وإن لم تكن في صلة « أي » لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة^(١) كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُهُ ﴾^(٢) [طالت الصلة بالعطف عليها ، أي : وهو الذي هو في السماء]^(٣) .
وأما الكوفيون^(٤) فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً في صلة « أي » كان ، أو في غيرها ، مع استطالة الصلة^(٥) ، أو بدونها كما قرئ في الشواذ^(٦) : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾^(٧) :
ويروى : « ما أنا بالذي قائل لك شيئاً »^(٨) . دون غيره من المرفوعات والأخبار^(٩) .
وأما المنصوب فيحذف بشرطين : ألا يكون منفصلاً بعد « إلا » نحو : « جاعني الذي ما ضربت إلا إياه » ، وأن يكون مفعولاً نحو : « الذي ضربت : زيد » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾^(١٠) أي : عملته . دون المنصوب بالحرف نحو : « الذي إنه عالم جاعني »^(١٢) .
وأما المجرور : فلا يحذف المجرور بالإضافة المعنوية نحو : « الذي أبوه^(١٣) قائم جاعني » .

-
- = والشاهد فيه قوله : « أيهم أفضل » حيث حذف العائد الواقع مبتدأ ، والتقدير « أيهم هو أفضل » .
- (١) وهو مذهب البصريين . ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٨ ، ٤٠٤ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥١ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ٢٩٤ .
- (٢) الزخرف : ٨٤ .
- (٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
- (٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١١١ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٣ ، والهمع ١ / ٢٩٤ .
- (٥) سقطت من (أ) و (غ) .
- (٦) قرأها الجمهور بالنصب على أنه فعل ماض . وقرأها بالرفع يجيى بن يعمر وابن أبي إسحاق على تقدير : تماماً على الذي هو أحسن . قال المهدوي : وفيه بعد من أجل حذف المبتدأ العائد على « الذي » .
- ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٩٣ ، والكشاف ٢ / ٧٧ ، وفتح القدير ١ / ١٨٠ ، وروح المعاني ٥ / ٨٩ .
- (٧) الأنعام : ١٥٤ .
- (٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٩٣ .
- (٩) في (غ) المرفوعات من الفاعل و الأخبار .
- (١٠) في جميع النسخ : عملت ، وهو تصحيف من الشارح . والمثال الصحيح من القرآن : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمَلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمَلَتْ مِنْ سُوءٍ ﴾ آل عمران : ٣٠ .
- (١١) يس : ٣٥ .
- (١٢) سقطت من (غ) .
- (١٣) في (غ) : أبو .

والمحروور بالإضافة اللفظية يجوز حذفه نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾^(١) أي : قاضيه .
والمحروور بالحرف لا يحذف إلا إذا تعين ذلك الحرف ؛ لأنه يحذف مع العائد كقوله تعالى :
﴿ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾^(٢) أي : تأمرنا به ، أي : باكرامه^(٣) . وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْدَعْ بِمَا
تُؤْمَرُ ﴾^(٤) أي : بما تؤمر به ، أي : بإظهاره . وقال^(٥) :

فقلتُ لها : لا ، والذي حجَّ حاتمٌ أخونك عهداً إنني غيرُ حوّلٍ

أي : حج حاتم إليه .

ويتعين حرف الجر بتكرره ، بأن يدخل على الموصول ، وعلى عائده ، أو على^(٦)
موصوف الموصول ، وعلى العائد نحو : « مررت بالذي مررت » ، أي : مررت^(٧) به . قال تعالى :
﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾^(٨) أي : منه . وقال^(٩) :

نُصِّلِي لِلذِّي صَلَّتْ قَرِيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعَمُوْمُ

أي : صلت له . ومثال دخوله على الموصوف : « مررت بزيد الذي مررت » أي : به .

واعلم انه إذا كان الموصول أو موصوفه^(١٠) خبراً عن متكلم جاز أن يكون العائد إليه غائباً
وهو الأكثر^(١١) ؛ لأن المظهرات كلها غيب نحو : « أنا الذي قال كذا » ، وجاز حملاً على المعنى

(١) طه : ٧٢ .

(٢) الفرقان : ٦٠ .

(٣) سقط من (غ) : (أي باكرامه) .

(٤) الحجر : ٩٤ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للعريان بن سهلة في نوادر أبي زيد ٦٥ ، وخزانة الأدب ٦ / ٥٦ . وبلا نسبة في تذكرة النحاة
٤٧٧ ، وشرح الرضي ٣ / ١١٠ ، واللسان (خون) .

والرواية فيها « غير حوّلان » .

والشاهد فيه قوله : « حج حاتم حيث حذف » إليه « أي : حج حاتم إليه .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (غ) : (أي مررت) .

(٨) المؤمنون : ٣٣ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في المقرب ١ / ٦٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٠١ ، وشرح قطر الندى ١٢١ ، وشفاء
العليل ١ / ٢٣١ .

والشاهد فيه قوله : « للذي صلت » حيث حذف العائد المحروور ، والتقدير : صلت له .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١١٢ .

أن تقول : « أنا الذي قلت كذا^(١) »^(٢) ، قال علي عليه السلام^(٣) :

أنا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمَّي حَيْدَرَةَ

قال المازني^(٤) : « لو لم أسمع له لم أجوزه » .

وكذا إذا وقع الموصول أو موصوفه^(٥) خبراً عن مخاطب^(٦) نحو : « أنت الرجل الذي قال

كذا » على الأكثر ، ويجوز : « قلت كذا » حملاً على المعنى .

[قال نجم الدين : « هذا كله إذا لم يكن^(٧) للتشبيه ، أمّا معه فليس إلا الغيبة كقولك :

« أنا حاتم الذي وهب المائي^(٨) »^(٩)]^(١٠) .

[الإخبار بالذي أو بالألف واللام]

قوله : (وإذا أُخْبِرْتَ بـ « الَّذِي » صَدَرَتْهَا ، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ضَمِيْرًا لَهَا ،

وَأَخْرَجْتَهُ خَبْرًا [فَإِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ « زَيْدٍ » مِنْ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » قُلْتَ : « الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا »]^(١١))

قال نجم الدين : « أخذ باباً تسميه النحاة : باب الإخبار بـ « الذي » ، أو الألف واللام ،

ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم^(١٢) فيما تعلّمه في بعض أبواب النحو من المسائل ، وتذكيره

إياها ، كما يتذكر مثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما . وبمعرفة أن

الجرور بـ « حتى » ، وكاف التشبيه لا يخبر عنهما ، أهما^(١٣) لا يقعان مضميرين . وبمعرفة أن

(١) سقطت من (غ) .

(٢) يعني : جاز أن يكون العائد متكلماً .

(٣) الرجز لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ٦٧ ، وأدب الكاتب ٧١ ، وأساس البلاغة (قر) ، وأمالي ابن

الشجري ٢ / ١٥٢ ، والخزانة ٦ / ٦١ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ١١٢ ، والهمع ١ / ٢٨١ .

وعجزه : ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثُ قَسْوَرَةٍ .

والشاهد فيه قوله : « سمّيتني » على أنه يجوز هذا . والأكثر « سمته » .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١١٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (غ) : المخاطب .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في شرح الرضي : « المائتين » . والمعنى أنا كحاتم الذي وهب .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١١٢ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٣ .

(١٢) في (غ) : المتكلم .

(١٣) في (أ) و (غ) : لأهما . والصواب ما أثبتته وهو من (ش) .

ضمير الشأن لا يخبر عنه ، أنه يجب تصدره لغرض الإيham قبل التفسير . فمعنى قولهم : أخبر عن « زيد » مثلاً بـ « الذي » أي : ضع من الجملة التي فيها « زيد » جملة اسمية أخرى ، وأخبر في هذه الاسمية^(١) التي // صغتها بـ « زيد » عن ذات متصفة بما اتصف به « زيد » في الأولى معبراً عن تلك الذات بـ « الذي » ، ولا تغير^(٢) الأولى عن وضعها إلا قدر ما يفيد الإخبار المذكور ، فيجعل في التي صغتها « الذي » مبتدأ مُصدراً ، ويؤخر « زيد » خبراً ، ويجعل مكانه ضميراً راجعاً إلى « الذي » . فعلى هذا لم تخبر عن « زيد^(٣) » بـ « الذي » ، بل أخبرت بـ « زيد » عن « الذي » إلا أنك^(٤) لما أخبرت عن « الذي » بـ « زيد » — والمبتدأ يطلق على ما يطلق عليه « زيد » ، فإذا أخبرت عن « الذي » فقد أخبرت عما يطلق عليه « زيد » — فكأنك أخبرت عن « زيد » . فالباء في قولهم^(٥) : « أخبر^(٦) بـ « الذي » بـ الاستعانة ، أي : أخبر الإخبار المذكور بأن تجعل « الذي » مبتدأ . مثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليدر به أو ليحربه : أخبر عن « زيد » في قولك : « ضربتُ زيداً » بـ « الذي » . فالمعنى : اجعل « الذي » مبتدأ خبره « زيد » ، واجعل الجملة الأولى وهي : « ضربتُ زيداً » صلة لـ « الذي » ، فلا تغيير فيها إلا أن تجعل مكان زيد ضميراً عائداً إلى « الذي » ، وتؤخر « زيداً » خبراً لـ « الذي » فتقول : « الذي ضربته زيدٌ » . قوله : (صَدَّرْتَهَا) أي : جعلت « الذي » في الصدر مبتدأ .

قوله : (وَأَخَّرْتَهُ خَبْرًا) نُصِبَ^(٧) على الحال .

قوله : (وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ [خَاصَّةً]^(٨)) . لا تخبر عن الألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة ، وأما « الذي » فيصح الإخبار بها^(٩) في الفعلية والاسمية ، تقول في الإخبار عن « زيد » من قولك : « زيد قائم » : « الذي هو قائم زيد »^(١٠) .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : بل لا تغير .

(٣) سقط من (ش) : زيد بـ .

(٤) في (غ) : لأنك .

(٥) في (غ) : قوله .

(٦) في (غ) : أخبرت .

(٧) في (غ) : « خبراً » انتصب .

(٨) زيادة من الكافية ١٥٣ .

(٩) زيادة من (غ) .

(١٠) في (غ) : الذي هو زيد قائم .

قوله : (لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ) منها^(١) ؛ لأنه يمكن^(٢) أن يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل ، واسم المفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنياً للمفعول .

ويجب أن يكون^(٣) الفعل الذي يسبك منه اسم الفاعل و^(٤) المفعول متصرفاً . ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل^(٥) حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه ، كالسين و« سوف » ، وحرف النفي ، وحرف الاستفهام .

قوله : (فَإِنْ تَعَدَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا تَعَدَّرَ الْإِخْبَارُ ، [وَمِنْ ثَمَّتْ أَمْتَنَعَ فِي ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَالْمَوْصُوفِ ، وَالصَّفَةِ ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ ، وَالْحَالِ ، وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَحَقِّ لِغَيْرِهَا ، وَالاسْمِ الْمَشْتَمِلِ عَلَيْهِ]^(٦)) .

أي : أمرٌ من الأمور الثلاثة التي هي : تصدير الموصول ، ووضع عائد إلى الموصول مقام ذلك الاسم ، وتأخير ذلك الاسم خبراً .

فبالشرط الأول — وهو تصدير الموصول — يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية ؛ لأن الصلة لا تكون إلا خبرية .

وبالشرط الثاني — وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه — يخرج الفعل ، والجملة ، والجار والمجرور والحرف^(٧) ؛ إذ لا تضم هذه الأشياء . ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بـ « كم »^(٨) ، واسم لا التبرئة وخبرها ، والحال ، والتمييز المنصوب^(٩) ، وكنكرة^(١٠) تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في : « أيُّما رجل » ، والاستغراق في : « كل رجل ، وأفضل رجل ، وما من رجل » ، وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو : « لا أحد ، ولا غريب ، ولا

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) : منها يمكن .

(٣) زيادة من (غ) .

(٤) في (غ) : أو .

(٥) زيادة من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٣ — ١٥٤ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : كم ، ورب ، واسم لا .

(٩) لا يصح الإخبار عن هذه جميعاً لأنها لا تضم ، وإذا أضمرت لزم أن تكون معرفة .

(١٠) في (غ) : والكنكرة .

كتيع . ويخرج كل اسم جاز تعريفه ، لكن يلزم إظهاره كفاعل « حذا » ، والمعارف السادة مسد الحال كـ « العراك ، ووحده ، وجهدك » ، وكالمصدر العامل إذ لا يجوز إضماره^(١) ، وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة العاملة في الظاهر .

وأما الإخبار عن « قائم »^(٢) في « زيد قائم » فإنما يجوز إذا لم تُعمله في الضمير المستكن ؛ نظراً إلى كونه في الأصل اسماً^(٣) مستغنياً عن الفاعل . وكالمجرور بالكاف ، وواو القسم ، وتائه ، وحتى ، ومد ، ومنذ ، وكذا المضاف دون المضاف إليه ؛ إذ المضمرة لا يضاف . والموصوف دون الصفة^(٤) ، والموصول بدون صلته ، وكصلة اللام بدون الموصول .

وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما دون الآخر ، بل عنهما معاً ، وبعضهم يجيز الإخبار عن كل واحد منهما^(٥) .

قوله : (وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَحَقُّ لِغَيْرِهَا ^(٦)) .

أي : لغير « الذي » // كالضمير في « زيد ضربته » ، وفي « زيد^(٧) ضرب » ونحوه ؛ لأنك ٧٢/ب إذا أخرته خبراً وجعلت مكانه ضميراً عائداً على « الذي » بقي المبتدأ بلا عائد من خبره الذي هو جملة ، وإن جعلت الضمير عائداً على المبتدأ بقي الموصول بلا عائد من صلته .

قوله : (وَالاسْمُ الْمُشْتَمِلُ عَلَيْهِ) . أي : على الضمير المستحق لغيرها كـ « غلامه » في « زيدُ ضربتُ غلامه » لما ذكر في الضمير^(٨) .

(١) نحو : « أعجبتني ضربُ زيداً » لا تقول : « الذي أعجبتني زيداً ضرب » ؛ لأن الضمير لا يعمل ، وكذا اسم الفاعل والمفعول العاملان ، فإن كانت غير عاملة جاز : « الذي أعجبتني الضرب من قولك : أعجبتني الضرب والقائم والمضروب » . ينظر : النجم الثاقب ٢ / ٦٨٤ .

(٢) في (غ) : قائم زيد .

(٣) سقطت من : (غ) .

(٤) لأنك تجعل موضعه ضميراً فيؤدي إلى أن يكون الموصوف مضمراً ، ولا عن الصفة ؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الصفة مضمرة . ينظر : شرح ابن الحاجب ٣ / ٧٣٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١١٩ .

(٦) يعني : أنه لا يصح فيه الإخبار عن عائد المبتدأ في مثل : زيد ضربته .

(٧) في (غ) : زيد أضرب .

(٨) فلا يقال : « الذي زيد ضربته غلامه » لأنك إذا جعلت الضمير عائداً إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد . وإن جعلته عائداً إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد . وكل منهما ممتنع . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٣١ ، والفوائد الضيائية ٢ / ١٠٦ ، والنجم الثاقب ٢ / ٦٨٥ .

وبالشرط الثالث — وهو تأخير المخبر عنه خيراً — يخرج كلُّ ما لا يجوز تأخيره كضمير الشأن ، وكلُّ مُبْهَمٍ مُفَسَّرٍ بما بعده للتفخيم^(١) كضمير « نعم ، وبئس ، ورُبَّ » . ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام^(٢) كـ « مَنْ ، وما ، وأيهم » ، وكذا « كم » الخبرية . ويخرج كلُّ ما^(٣) لا يجوز رفعه كالظروف^(٤) غير المتمكنة نحو : « عند ، ولدى ، وذات مرة ، وبُعيدات بين » ونحوهن ، وكذا المصادر اللازم نصبها نحو : « سبحان ، وليك » ونحوها^(٥) .

[ما الاسمية]

قوله : (و « مَا » الاسميَّةُ : مَوْصُولَةٌ ، واسْتِفْهَامِيَّةٌ ، وشرطيَّةٌ ، ومَوْصُوفَةٌ ، وتَامَّةٌ بِمَعْنَى : شَيْءٌ ، وصِفَةٌ) .

لما كان في المبنيات ما لفظه^(٦) يوافق لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه ، ويُبين في ضمن الموصولات اختصاراً ، كما يُبين ما يوافق^(٧) اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال ، كباب « فجار » ، و « فساق » ، و « قَطَامٍ » الموافقة للفظ « نزال » .
واعلم أن « ما » تكون حرفية ، وتكون اسمية .

فالحرفية تكون نافية ، ومصدرية ، وكافة ، وزائدة ، ومؤكدة على ما يجيء [إن شاء الله]^(٨) ، إلا أن^(٩) المصنف تعرض لأقسام الاسمية ؛ لأنه في قسم الأسماء .

قوله : (مَوْصُولَةٌ) .

ولفظها مفرد^(١٠) مذكرٌ ، ومعناها قد يكون^(١١) كذلك ، وقد يكون مثنى ، أو مجموعاً ، أو مؤنثاً . ولك مطابقة^(١٢) لفظها ، وإن خالفت معناها ، ولك مطابقة معناها .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : كما .

(٤) في (غ) : كالظرف .

(٥) في (غ) : ونحوهما .

(٦) في (ش) : ما ولفظه .

(٧) في (ش) و (غ) : ما وافق .

(٨) سقطت من (ش) ، (غ) .

(٩) في (غ) : لأن .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) سقطت من (ش) : قد يكون .

(١٢) في (ش) : ولك أن تعدد بلفظها .

ومطابقة اللفظ أولى^(١) ^(٢) ^(٣) إِلَّا أَنْ يَعْضُدَ الْمَعْنَى عَاضِدٌ يُرَجِّحُ جَانِبَهُ ، وَيَسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِ^(٤) الموصوف قبلها^(٥).

قوله : (وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ) نحو : « ما صناعتك ؟ ، وما صنعت ؟ » . ويستفهم بها عمن لا يعقل كما رأيت ، وعن صفات من يعقل نحو قولك : « ما زيدٌ أعالم^(٦) أم جاهل ؟ » أي : ما صفته . وعن الشيء المبهم كما إذا رأيت شبحاً فقلت : « ما هو ؟ » ، فإذا^(٧) قيل : إنسان فقل^(٨) : « مَنْ هو ؟ » . ويدخلها معنى التحقير نحو قوله^(٩) ^(١٠) :

مَا أَنْتَ وَيَبَ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

ومعنى التعظيم كقوله^(١١) :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ

وقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(١٢) . و^(١٣) معنى الإنكار نحو : ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ

ذِكْرِنَهَا ﴾^(١٤) .

ويحذف ألف « ما » الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة بحرف جر، أو مضاف .

(١) في (ش) : أدنى .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢٠٨/١ ، والارتشاف ١٠٢٤/٢ .

(٣) مثال مراعاة اللفظ قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ الحديد : ٢٣ .

(٤) في (غ) : (ذلك) بدل (ذكر) .

(٥) وذلك نحو : « منهنَّ ما أحبها » فهو أولى من قولك « أحبه » ؛ لتقدم لفظة « منهن » .

(٦) سقطت همزة الاستفهام من (ش) و (غ) .

(٧) في (ش) : فقبل ذلك .

(٨) في (ش) و (غ) : فقلت .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سبق تخريجه ص ٢٢٠ . والشاهد فيه هنا قوله : « ما أنت » على أن « ما » الاستفهامية يدخلها معنى التحقير .

(١١) البيت من السريع ، وهو للسفاح بن بكير في المفضليات ٣٢٢ ، وشرح اختيارات المفضل ١٣٦٣ ، والخزانة ٦ / ٩١ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ ، ٣ / ٢٥٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٦ ،

وشرح قطر الندى ٣٢٠ .

وعجزه : مُوطَّأ البيت رحيب الدِّرَاعِ

والشاهد فيه : « ما » الاستفهامية ، حيث أفادت معنى التعظيم .

(١٢) الحاقَّة : ١ - ٢ .

(١٣) سقطت الواو من (غ) .

(١٤) النازعات : ٤٣ .

وَجُعِلَ حَذْفُ الْأَلْفِ دَلِيلَ تَرَكُّبِهَا مَعَ الْجَارِ^(١) ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ مِمَّ خُلِقَ ﴾^(٢) ، وَ ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾^(٣) ، وَ ﴿ فِيمَ أَنْتَ ﴾^(٤) . وَقَدْ جَاءَ إِثْبَاتُ أَلْفِهَا فِي قَوْلِهِ^(٥) :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ^(٦)

وَلَا تَحْذَفُ أَلْفُهَا إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا « ذَا » كَقَوْلِكَ^(٧) : « عَلَى مَاذَا تَغْضَبُ » .

قَوْلُهُ : (وَشَرْطِيَّةٌ) نَحْوُ : « مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ » ، قَالَ تَعَالَى^(٨) : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا^(٩) مِنْ خَيْرٍ

يَعَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾^(١٠) .

قَوْلُهُ : (وَمَوْصُوفَةٌ^(١١)) إِمَّا بِمَفْرَدٍ نَحْوُ : « مَرَرْتُ بِمَا مَعْجَبٌ لَكَ » ، وَإِمَّا بِجُمْلَةٍ

كَقَوْلِهِ^(١٢) :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ — رِلَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

قَوْلُهُ : (وَتَامَةٌ) يَعْنِي بِالتَّامَةِ : نَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ نَحْوُ « مَا » التَّعْجِيبِيَّةِ عِنْدَ سَيَّبُوِيهِ^(١٣) ،

(١) فِي (غ) : الْحَالُ .

(٢) الطَّارِقُ : ٥ .

(٣) النَّبَأُ : ١ .

(٤) النَّازِعَاتُ : ٤٣ .

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ ، وَهُوَ لِحْسَانِ بْنِ ثَابِتٍ فِي دِيْوَانِهِ ٣٢٤ ، وَالْأَزْهِيَّةُ ٨٦ ، وَالْخَزَانَةُ ٦ / ٩٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ ٢ / ٧٠٩ ، وَالرَّوَايَةُ فِيهَا : رَمَادُ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ « عَلَى مَا » حَيْثُ أُثْبِتَ أَلْفُ « مَا » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةَ بِجَرَفِ الْجَرِّ ، وَالْقِيَاسُ حَذْفُهَا .

(٦) فِي (ش) وَ (غ) : رَمَادُ .

(٧) فِي (ش) : (كَقَوْلِكَ : عَلَى مَاذَا الْغَضَبُ) . وَفِي (غ) : (كَقَوْلِكَ : مَاذَا الْغَضَبُ)

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (ش) .

(٩) فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْمَخْطُوطِ (وَمَا تَنْفَقُوا) ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(١٠) الْبَقْرَةُ : ١٩٧ .

(١١) وَهِيَ بِمَعْنَى : « شَيْءٌ » .

(١٢) الْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَهُوَ لِأَمِيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ فِي دِيْوَانِهِ ٥٠ ، وَالْكِتَابُ ٢ / ١٠٩ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتَ سَيَّبُوِيهِ ٢ / ٢١ ،

وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ٣ / ٤ ، وَلَهُ أَوْ لِحَنِيفِ بْنِ عَمِيرٍ أَوْ لِنَهَارِ بْنِ أُخْتِ مَسِيلِمَةَ الْكُذَّابِ فِي شَرَحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٢ / ٧٠٧ ،

وَالْخَزَانَةُ ٦ / ١٠٢ . وَبَلَا نِسْبَةَ فِي الْمَقْتَضِبِ ١ / ٤٢ ، وَالْمَفْصَلُ ١٨٢ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ ١ / ٢١٠ ، وَالْإِيضَاحَ شَرَحَ

الْمَفْصَلَ ١ / ٤٨٦ ، وَشَرَحَ الرِّضِيَّ ٣ / ١٣٤ ، وَشَرَحَ شَذُورَ الذَّهَبِ ١٧١ ، وَشَفَاءَ الْعَلِيلِ ١ / ٢٣٨ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : « رُبَّمَا تَكْرَهُ » حَيْثُ إِنَّ « مَا » نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِجُمْلَةٍ « تَكْرَهُ النَّفُوسُ » وَالتَّقْدِيرُ : رَبُّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النَّفُوسُ .

(١٣) وَهُوَ مَذْهَبُ جَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ . يَنْظُرُ : الْكِتَابُ ١ / ٧٢ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٢ / ٥٨ . فَفِي نَحْوِ قَوْلِكَ : « مَا أَحْسَنَ

زَيْدًا » ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ [عَبَسَ : ١٧] فَ « مَا » نَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ

بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَأَكْفَرَهُ الْخَيْرُ ، وَمَعْنَاهُ التَّعْجَبُ . يَنْظُرُ : شَرَحَ الْمَفْصَلَ ٤ / ٥ .

و « ما » في قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾^(١) أي : نعم شيئاً هي [عند الزمخشري^(٢) وأبي علي^(٣) .
وتكون أيضاً تامة عند سيبويه .معنى « الشيء »^(٤) قال في : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾^(٥) : « فنعم
الشيء هي^(٦) »^(٧) [^(٨) . وكذا في « دققته دَقًّا نِعْمًا » أي : نعم الشيء ونعم الدق .
قوله : (وَصِفَةٌ) . اِحْتِلَفَ فِي « ما » التي تلي^(٩) النكرة لإفادة الإبهام ، وتأکید التنكير ،
فقال بعضهم : اسم^(١٠) ، فمعنى قوله^(١١) ﴿ مَثَلًا مَّا ﴾^(١٢) أي^(١٣) : مثلاً أيّ مثل .
وقال بعضهم^(١٤) : زائدة^(١٥) ، فتكون حرفاً .
وفائدة « ما » التي هي صفة إما التحقير نحو : « هل أعطيت إلا عطيةً ما » ، أو التعظيم
نحو : « لأمر ما جدع قصير أنفه »^(١٦) ، و^(١٧) :

-
- (١) البقرة : ٢٧١ .
(٢) ينظر : المفصل ١٨٢ .
(٣) ينظر : الإيضاح العضدي ١١٤ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٥ .
(٤) أي : معرفة تامة .
(٥) البقرة : ٢٧١ .
(٦) سقطت من (ش) .
(٧) هذا النقل في شرح الرضي ٣ / ١٣٥ . ونص ما قال في الكتاب ١ / ٧٣ : « ومثل ذلك : غسلته غسلًا نِعْمًا ، أي : نعم
الغسل » .
(٨) ما بين الحاصرتين سقطت من (غ) .
(٩) في (ش) : في التي تلاقي .
(١٠) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٣٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢١١ ، وشرح
الرضي ٣ / ١٣٥ ، والموشح ١٦٩ .
(١١) في (أ) و (ش) : قولهم .
(١٢) البقرة : ٢٦ .
(١٣) سقطت من (ش) .
(١٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١١ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٥ ، والموشح ١٦٩ .
(١٥) في (غ) : زيادة .
(١٦) قالتها الزباء لما رأت قصير بن سعد اللخمي مجدوعاً أنفه ومجلوداً ظهره ، وكان فعل ذلك بنفسه لينتقم لخدمة الأبرش
الذي قتلته الزباء . ينظر : مجمع الأمثال ١ / ٣٠١ ، ٢ / ٢٣٣ .
(١٧) البيت من الوافر ، وهو لأنس بن مدركة في الحيوان ٣ / ٨١ ، والمفصل ١٢٨ ، وشرح المفصل ٣ / ١٢ ، ولأنس بن
نميك في اللسان (صبح) . وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٢٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٥ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٥ ،
ومجمع الأمثال ٢ / ٢٣٣ ، والخزانة ٦ / ١١١ ، ٣ / ٨٦ .
وصدره : عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ
والشاهد فيه قوله : « لأمر ما » حيث أفادت « ما » التعظيم .

لأمر ما يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ

أو^(١) التنوين نحو : « اضربه ضرباً ما » أي : نوعاً من أنواعه .

[مَنْ]

١/٧٣

قوله : // (و « مَنْ » كَذَلِكَ إِلَّا فِي التَّمَامِ وَالصَّفَةِ) .

فالموصولة : « لقيتُ مَنْ جاءك » . والاستفهامية يستفهم بها عمن يعقل نحو : « مَنْ

غلامك ؟ » . والشرطية نحو : « مَنْ تضرب أضرب » ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ تَجْعَلْ لَهُ

مَخْرَجًا ﴾^(٣) . والموصوفة^(٤) إما بمفرد^(٥) كقوله^(٦) :

حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

[فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا]

وبالجملة كقوله^(٧) :^(٨)

قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَمْ

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظاً صَدْرَهُ

ولا تجيء تامة إلا عند أبي علي^(٩) . ولا صفة .

وقد تقع « مَنْ » على ما لا^(١٠) يعلم تغليبا كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾^(١١) ،

(١) في (ش) : و .

(٢) سقطت الواو من (أ) و (ش) .

(٣) الطلاق : ٢ .

(٤) في (غ) : الموصولة .

(٥) في (أ) : بفرد .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٩ ، والمغني ٦٠٧ ، والخزانة ٦ / ١١٢ . وبلا نسبة في سر

صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ ، وشرح المفصل ٤ / ١٢ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٦ ، والفوائد الضيائية ٢ / ١٠٧ .

والشاهد فيه قوله : « على مَنْ غيرنا » حيث وضعت « من » بالاسم المفرد . فقوله « غيرنا » مخفوض على أنه نعت

لـ « مَنْ » .

(٧) البيت من الرمل ، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري في ديوانه ٢٧٩ ، والمفضليات ١٩٨ ، وشرح اختيارات المفضل

٩٠١ ، والمغني ٦٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٤٠ ، والخزانة ٦ / ١١٥ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٤ / ١١ ،

وشرح الرضي ٣ / ١٣٦ ، وشرح شذور الذهب ١٧٠ .

والشاهد فيه قوله : « مَنْ أنضجت » على أن جملة « أنضجت » في موضع جر صفة لـ « مَنْ » ؛ لأنها نكرة بمعنى إنسان

بدليل دخول « رُبَّ » عليها .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٧ ، ومغني اللبيب ٤٣٣ .

(١٠) في (غ) : من .

(١١) الحجر : ٢٠ .

و« اشترى مَنْ في الدار ، غلاماً كان ، أو جارياً ، أو فرساً ».

وقد جاء « ما » في العالمِ حكى أبو زيد : « سبحان ما سخركن لنا » و« سبحان ما سبح الرعد بحمده »^(١).

[أي]

قوله : (و « أَيُّ » و « آيَةٌ » ك « مَا » إِلَّا فِي التَّمَامِ) .

فالموصولة نحو^(٢) : « لقيتُ أيهم ضربت^(٣) » . والاستفهامية : « أيهم أخوك؟ » ، وأيهم لقيت؟ ، والشرطية : كقوله تعالى : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُونَ ﴾^(٤) ، والموصوفة^(٥) كقوله : « يا أيها الرجل » ، قال^(٦) :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيًّا سُهَيْلاً
عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

قال نجم الدين : « ولا أعرف كونها موصوفة إلا في النداء »^(٧) . قال : « وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو^(٨) : « مررت بأبي مُعْجَبٍ لَكَ^(٩) »^(١٠) .
والصفة نحو : « مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ » أي : رجلٍ عظيم .

و« أيُّ^(١١) » معربة من بين أخواتها الموصولات ؛ لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسم، فإذا حذف المضاف إليه ولم يقدر بُنيتُ كما في النداء ، وإن قُدِّرَ أُعْرِبَتْ كقوله

(١) ينظر : المفصل ١٨٢ ، وشرح الفصل ٤ / ٦ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٨٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٢١٢ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣٩ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (ش) : ضرب .

(٤) الإسراء : ١١٠ .

(٥) في (غ) : الموصولة .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٥٠٣ ، والأغاني ١ / ٢١٩ . وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ٣٢٩ .

والشاهد فيه قوله : « أيها المنكح » حيث جاءت « أي » موصوفة .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٢ .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٢١٥ ، والارتشاف ٢ / ١٠٣٩ — ١٠٤٠ ، والمغني ١٠٩ ، والهمع ١ / ٣٠٣ .

(١١) في (ش) : فأَي .

تعالى^(١) : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا ﴾^(٢) .

قوله : (وَهِيَ مُعْرَبَةٌ وَحَدَّهَا إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا) .

إن كانت صلتها^(٣) فعلية لم يحذف منها شيء ، فلا تبني . [والاسمية قد يحذف صدرها^(٤) ، أي : المبتدأ^(٥) ، بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى « أي » ، فتبني^(٦)]^(٧) على الضم تشبيهاً بـ « قبل ، وبعد » هذا مذهب سيويوه^(٨) ، وهو الأكثر ، قال^(٩) :

إِذَا مَا أُتِيَتْ بِنِي مَالِكٍ فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

قال أبو عمرو : « حَجَّجْتُ فَلَمْ أَزَلْ اسْتَقْرِيءَ الْبُوَادِي ، وَأَسْأَلُهُمْ عَنْ : « ضَرَبْتُ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ » فَكُلُّهُمْ يَرْفَعُ » حَكَاهُ فِي الْإِقْلِيدِ .

قال سيويوه : « وَالْإِعْرَابُ مَعَ حَذْفِ الصَّدْرِ لَعَّةٌ جَيِّدَةٌ قَالَ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾^(١٠) ، وَجَاءَ فِي الشَّوَاذِ : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ نَصْباً^(١١) . وَقَالَ الْجَرْمِيُّ : « خَرَجْتُ^(١٢) مِنْ خَنْدَقِ الْكُوفَةِ حَتَّى أُتِيَتْ مَكَّةُ ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ « اضْرِبْ أَيُّهُمْ » إِلَّا مَنْصُوبًا » حَكَاهُ نَجْمُ الدِّينِ^(١٣) .

وإن حذف المضاف إليه مع حذف صدر الصلة نحو : « أَكْرَمُ أَيُّ^(١٤) أَفْضَلُ » فَكَلَامُ الْعَرَبِ الْإِعْرَابُ . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ^(١٥) الْبِنَاءَ قِيَاسًا ، لَا سَمَاعًا ، فَيَقُولُ : « أَكْرَمُ أَيُّ^(١٦) أَفْضَلُ » .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) الإسراء : ١١٠ .

(٣) في (غ) : مثلها .

(٤) في (ش) : صدر صلتها .

(٥) في (ش) : المبتدأ .

(٦) في (ش) : مبنياً .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، والإنصاف ٢ / ٧١١ ، وأسرار العربية ٣٨٣ ، والمفصل ١٨٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٥ ،

والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٩٢ ، وشرح الرضي ٣ / ١٤٣ ، والمغني ١٠٧ ، وشرح التصريح ١ / ١٥٩ .

(٩) سبق تخريجه ص ٤٥٩ — ٤٦٠ .

(١٠) مريم : ٦٩ .

(١١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٩ .

(١٢) في (غ) : حججت .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٣ . وهو كذلك في الإنصاف ٢ / ٧١٥ ، والمغني ١٠٨ .

(١٤) في (ش) : أي .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٤٤ .

(١٦) سقطت من (ش) . و « أَيُّ » على هذا القول بلا تنوين .

والخليل^(١) ويونس يقولان : « اضرب^(٢) أيُّ أفضل » معرباً إما على الحكاية أو التعليق^(٣).

[ماذا]

قوله : (وفي « ماذا صنعت » وجَهَانِ : [أَحَدُهُمَا : مَا الَّذِي ، وَجَوَابُهُ رَفَعٌ . وَالْآخَرُ : أَيُّ شَيْءٍ ، وَجَوَابُهُ نَصَبٌ]^(٤)) .

اعلم أن « ذا » لا تجيء موصولة ، ولا زائدة إلا مع « مَنْ ، وَمَا^(٥) » الاستفهاميتين .

أحد الوجهين: أن^(٦) تكون « ما^(٧) » استفهامية ، و« ذا » بمعنى : « الذي » ، فيكون التقدير : أيُّ شيء الذي صنعت . فـ « ما » مبتدأ ؛ لتعذر أن تعمل الصلة^(٨) فيما قبل موصولها و« ذا » الذي بمعنى « الذي » في موضع رفع خبرها^(٩).

والثاني : أن يكون « ماذا^(١٠) » بمعنى : أيُّ شيء ، فتكون « ذا » زائدة ، و « ما » الاستفهامية معمولة^(١١) لـ « صنعت » أي : أيُّ شيء صنعت . [فتكون الجملة فعلية قدم مفعولها لتضمنه لمعنى الاستفهام . ولو جعلت « ما » في هذا الوجه مبتدأ^(١٢) ، وقدرت لـ « صنعت » معمولاً^(١٣) محذوفاً أي : صنعت ، لجاز إلا أن الأول أولى .

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٩٩، والإنصاف ٢ / ٧١١، وأسرار العربية ٣٨٣، وشرح المفصل ٣ / ١٤٦، وشرح الرضي ٣ / ١٤٥ .

(٢) في (ش) و (غ) : (أن) بدل (اضرب) .

(٣) أما الخليل فيرفعه على الحكاية، والتقدير عنده : ثم لنترعن من كل شيعة الذي يقال لهم : أيهم . فأيهم مبتدأ و « أفضل » خبره، ويجعل « أيهم » استفهاماً .

وأما يونس فيجعل « أيهم » مرفوع بالابتداء، وأفضل خبره ، ويجعل « أيهم » استفهاماً . لكنه يُعلّق « لأضرين »

أو « لنترعن » عن العمل في « أيهم » ، فيتزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو : « علمت أيهم في الدار » .

ورأي الكوفيين أنه معرب . ينظر : الإنصاف ٢ / ٧١٠ ، وأسرار العربية ٣٨٣ ، وشرح المفصل ٣ / ١٤٦ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٥ .

(٥) في (ش) و (غ) : مع ما ومن .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (غ) : خبر .

(١٠) في (غ) : ما .

(١١) في (ش) و (غ) . مفعول مقدم ، والتقدير : « أي شيء صنعت » .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : مفعولاً .

قوله^(١): (وَجَوَابُهُ رَفْعٌ) . يعني : جواب « ماذا^(٢) » إذا كان بمعنى « الذي » رفع^(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَلْعَفْوُ ﴾^(٤) ؛ لأن « ما » حينئذ^(٥) مبتدأ مرفوع ، فيرتفع^(٨) جوابه خيراً مبتدأ محذوف مطابقةً ، وكذا البدل منه قال^(٩) :

ب / ٧٣

// أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَجْأُولُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

والمختار في جواب الثاني النصب مطابقة أيضاً^(١٠) ، ليكون الجواب على^(١١) طبق السؤال باعتبار القرينة ؛ لأن^(١٢) دلالة المبتدأ على المبتدأ أولى ، ودلالة^(١٣) الفعل على الفعل أولى ، وقرئ أيضاً قوله تعالى ﴿ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَلْعَفْوُ ﴾^(١٤) بالنصب على الوجه الثاني . وعلى الوجه الثاني جاء قوله تعالى : [مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ] قَالُوا خَيْرًا^(١٥) أي : أنزل خيراً .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (ش) : ما .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٥) البقرة : ٢١٩ .

(٦) قرأها بالرفع أبو عمرو، ونصب الباقون . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٧٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٩٢/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٣٧ .

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) في (ش) : فيقع .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٤ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤/٢ ، و شرح التصريح ١٦٤/١ ، و شرح شواهد المعنى ١٥٠/١ ، ٧١١/٢ ، وخزانة الأدب ١٣٧/٦ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٥٣٠ ، و شرح المفصل ١٤٩/٣ ، و شرح التسهيل ١٩١/١ ، و شرح الرضي ١٤٧/٣ ، والمغني (٥٥٧) ، والموشح ١٧١ . والشاهد فيه قوله : « ما ذا يحاول ... أنحب » حيث رفع « نحب » على أنه بدل من « ذا » ، و « ذا » خبر مرفوع لـ « ما » ، ومعناه : أي شيء الذي تحاول . ولو كانت « ذا » مع « ما » كشيء واحد لكان « ما ذا » منصوباً بـ « يحاول » وكان قوله « أنحب » منصوباً ؛ لأنه استفهام مفسر للاستفهام الأول فهو بدل فيكون منصوباً .

(١٠) قدّمها في (ش) و (غ) قبل (مطابقة) .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : في أن .

(١٣) سقطت من (أ) : (أولى ودلالة) .

(١٤) البقرة : ١٢٩ .

(١٥) النحل : ٣٠ .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(١) بعد قوله : ﴿ مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ﴾^(٢) [٣] فليس بجواب من هذا الباب ؛ لأنه لم يرد أن الكفار قالوا : « إن الذي أنزل ربنا أساطير الأولين^(٤) ، ولا أنزل^(٥) ربنا أساطير الأولين » ؛ لأنه^(٦) لم يكن^(٧) ذلك في اعتقادهم . وإنما قصدوا إلى كلام مستأنف على حسب اعتقادهم . أي : هذا القول أساطير الأولين ، فلذلك رُفِعَ^(٨) . ولما كان قوله^(٩) « خيراً » على خلاف هذا النحو جيء به منصوباً تنبيهاً على أنه على غير هذه الطريقة . أي : طريقة الإنكار ، بل على^(١٠) طريقة الإقرار بالإنزال .

(١) النحل : ٢٤ .

(٢) النحل : ٢٤ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) : ولا نزال .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (غ) : لم يرد .

(٨) في (ش) : (تعين الرفع) . و في (غ) : (فتعين الرفع) .

(٩) في (غ) : قولهم .

(١٠) سقطت من (غ) .

[أسماء الأفعال]

[إجمال الحديث عنها]

قوله : (أسماء الأفعال : مَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ الْمَاضِي) . إلى آخره .

إنما بنيت لمشاهرتها للفعل الماضي أو الأمر . وإنما حكموا بأن هذه أسماء مع تأديتها معاني

الأفعال ؛ لأن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال . وتدخل^(١) اللام في بعضها ، والتنوين في بعض .

واعلم أنها إما منقولة عن مصدر ، أو صوت ، أو ظرف كـ « رُوِيَ زَيْدًا ، وَبَلَ زَيْدًا^(٢) ،

وَفِدَاءٌ لِكَ الْأَقْوَامِ ، وَأَمَامَكَ^(٣) زَيْدًا ، وَعَلَيْكَ عَمْرًا ، وَصَه ، وَمَه » .

وبعضها^(٤) يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل ، وإن لم يثبت استعماله مصدرًا

كـ « وَشَكَانَ^(٥) ، وَسُرَّعَانَ ، وَهِيَهَاتَ ، وَنَزَالَ ، وَتَيْدَ^(٦)(٧) » فنقول إنها^(٨) كانت في الأصل

مصادر لإلحاقها بأحواتها ، أعني : « رُوِيَ » ونحوه .

وأما « آمين » فقليل^(٩) : سرياني ، و^(١٠) ليس إلا من أوزان العجمية ، كـ « قَابِيلَ ، وَهَابِيلَ »

بمعنى : كذا ، فجعل اسم فعل^(١١) بمعنى : ليكن كذا . وبني على الفتح . ويخفف^(١٢) فيقال :

« آمين » على وزن « كريم » . ويمكن أن يقال^(١٣) : أصله القصر ، ثم مُدِّ ، فيكون عربيًا مصدرًا

(١) في (ش) : يدخل .

(٢) سقطت من (ش) : وبله زيدًا .

(٣) في (ش) : فأمامك .

(٤) في (غ) : ونصبها .

(٥) اسم فعل بمعنى « سُرَّعَ » . ينظر : القاموس (وشك) ٨٨١ .

(٦) التَّيْدُ : الرفق : يقال : « تَيْدَكَ يَا هَذَا » أي اتَيْدُ ، وَتَيْدَكَ زَيْدًا ، أي : أمهله . القاموس (تيد) ٢٥٩ .

(٧) في (ش) : تيده .

(٨) في (ش) : إنها لما .

(٩) « آمين » بالمد والقصر ، وقد يُشَدَّد الممدود ويمال أيضًا ، ومعناه : اللهم استجب ، أو كذلك فليكن ، أو كذلك فافعل

ينظر : اللسان (أمن) ٢٢٧/١ ، والقاموس (أمن) .

(١٠) سقطت الواو من (ش) .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (غ) : يخفف بحذف .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ١٦٥ / ٣ .

في الأصل^(١) كـ «الندير» ، ثم جعل^(٢) اسم فعل .

واختلف في محل أسماء الأفعال . فقيل : محلها الرفع بالابتداء^(٣) ، ولاخبر لها ، كما في «أقائم الزيدان» ، وقواه ابن الحاجب^(٤) ، وقيل إن محلها نصب على المصدرية^(٥) . وضعف بأنها لو كانت كذلك لم تكن أسماء أفعال^(٦) ؛ لأن الأفعال تكون مقدره قبلها ، ناصبة لها كما أن «سقياً» مصدر ، والفعل مقدر قبله . فكان يلزم عدم بنائها . قال^(٧) نجم الدين : «لا محل لها من الإعراب» ، بل هي كـ «كاف» «ذلك» ؛ لأن مسماها لا محل له من الإعراب^(٨) .

وحكم أسماء الأفعال في التعدي وال لزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها ، إلا أن حروف^(٩) الجر تزداد في مفعولها كثيراً لضعفها نحو : «عليك به» .

ولا يتقدم عند البصريين^(١٠) منصوبها^(١١) عليها .

واعلم أن أكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر . والذي بمعنى الخبر أقل منه .

والتنوين اللاحق لبعض أسماء الأفعال للتنكير عند الجمهور^(١٢) . والتنكير راجع إلى المصدر فـ «صه» المجرد من التنوين بمعنى : اسكت السكوت [المعهود المعين ، أي : عن هذا الشيء ، و«إيه» أي : هات الحديث المعهود . ومعنى «صه» : اسكت سكوتاً ، أي : افعل مطلق السكوت] ^(١٣) . فيكون المعنى على أنه يأمره بالسكوت عن كل كلام ؛ لأن^(١٤) مطلق السكوت

(١) سقطت من (غ) : في (الأصل) .

(٢) في (غ) : فجعّل .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٥ ، وشرح الرضي ٣/١٦٥ ، والنجم الثاقب ٢/٦٩٥ .

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٥ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٥ ، وشرح الرضي ٣/١٦٦ ، والنجم الثاقب ٢/٦٩٥ .

(٦) في (ش) : الأفعال .

(٧) في (غ) : وقال .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣/١٦٥ .

(٩) في (ش) و (غ) : حرف .

(١٠) ينظر : اللباب للعكبري ١/٤٦١ ، وشرح الرضي ٣/١٦٨ .

(١١) في (ش) : منصوباً .

(١٢) ينظر : اللباب للعكبري ١/٤٥٤ ، وشرح المفصل ٤/٢٨ ، وشرح الرضي ٣/١٧٠ ، وشفاء العليل ٢/٨٧٦ .

(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٤) في (ش) : لا .

واقع على كل سكوت^(١) يُفرض عن أي حديث كان^(٢) . وليس ترك التنوين دليل التعريف إلا^(٣) فيما يلحقه التنوين من أسماء الأفعال .

[أسماء الأفعال المتعدية]

- ثم نقول من أسماء الأفعال المتعدية « ها » بمعنى^(٤) : « خذ »^(٥) . وفيه ثمان^(٦) لغات^(٧) .
- الأولى : « ها » بألف مفردة للواحد ، والاثنين ، والجمع^(٨) ، والمذكر ، والمؤنث .
- والثانية : « هَاكُ ، هَاكِ ، هَاكُمَا ، هَاكُمِ ، هَاكُنَّ » .
- الثالثة^(٩) : // « هَاءٌ ، هَاءِ ، هَاؤُمَا ، هَاؤُمِ ، هَاؤُنَّ »^(١٠) .
- الرابعة : « هَاءَكَ ، هَاءِكِ ، هَاءَكُمَا ، هَاءَكُمِ ، هَاءَكُنَّ » .
- الخامسة : « هَأُ » للكل .
- السادسة : [أن تصرفها تصريف « ذَرَّ » فتقول]^(١١) « هَأُ ، هَأِي ، هَأَ ، هَأُوا ، هَأَنَّ » .
- السابعة : أن تصرفها تصريف خَفَّ .
- الثامنة^(١٢) : أن تصرفها تصريف نادٍ .
- قال نجم الدين : « والثلاث الأخيرة^(١٣) أفعال غير متصرفة لا أسماء^(١٤) الأفعال »^(١٥) .

أ / ٧٤

(١) في (غ) : (على كل سكوت فيكون المعنى على أي حديث) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : لما لا .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ينظر : اللسان (هوأ) ١ / ١٨٨ .

(٦) في (أ) : ثمان .

(٧) تنظر هذه اللغات في اللسان (هوأ) ١ / ١٨٨ ، والمفصل ١٩١ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٣ ، وشرح الرضي ٣ / ١٧١ ،

والارتشاف ٥ / ٢٢٩٢ . ما عدا الثلاث الأخيرة ، فهي عند الرضي .

(٨) سقطت الواو من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) قال ابن يعيش : « وهذه أجود لغاتها » . ينظر : شرح المفصل ٤ / ٤٣ .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : والثامنة .

(١٣) في (أ) : الأخر .

(١٤) في (أ) و (ش) : لأسماء .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٧٢ .

ومنها « بَلَّهَ » أي : « دَعَّ » . ويستعمل مصدرًا واسم فعل ، فيقال : « بَلَّهَ زيدٌ ، وبَلَّهَ زيداً » كـ « تَرَكَ زيدٌ » و « دَعَّ زيداً » . وينشد قوله^(١) :

تَدَعُّ الجَمَاحِمَ ضَاحِحاً هَامِئِها بَلَّهَ الأَكْفَ كَأَنَّها لَمْ تُخَلَقِ

بنصب « الأكف » ، ورفعها ، وجره^(٢) . فالرفع^(٣) على أن « بَلَّهَ » بمعنى : « كيف » على ما حكى أبو علي^(٤) عن الأخفش من مجيئها بمعنى « كيف » .

ومنها « تَيَّدَ زيداً » أي : أمهله^(٥) . ومنها : « رُوِيَ زيداً » ، وهو^(٦) في الأصل تصغير « إِرْواداً » مصدر « أَرُودَ » أي : رفق^(٧) ، فصغر^(٨) تصغير الترخيم ، أي بجذف الزوائد^(٩) . ويجوز أن يكون تصغير « رُودَ » بمعنى : الرفق^(١٠) عدي إلى المفعول به لتضمينه الإمهال .

ويجيء مصدرًا نحو : « رويدَ زيدٍ » ، واسم فعل [نحو : « رُوِيَ زيداً »]^(١١) ، وبمعنى اسم الفاعل ، إمَّا صفة للمصدر نحو : « سر سيرا رويداً » أي : مروداً . أو حالاً نحو : « سيروا رويداً » ،

(١) البيت من الكامل ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥ ، و شرح المفصل ٤/٤٩ ، ولسان العرب (بله) ، و شرح شواهد المغني ١/٣٥٣ ، و الخزانة ٦/٢٠٠ ، و بلا نسبة في المفصل ١٩٣ ، و شرح الرضي ٣/١٧٣ ، و شرح شذور الذهب ٥١٣ ، و النجم الثاقب ٢/٦٩٩ ، و شرح التصريح ١/٥٠٠ ، و شفاء العليل ١/٨٧٢ .
والشاهد فيه : « بله الأكف » على أنه روي « الأكف » بالحركات الثلاث . فمعنى : « بله الأكف » على رواية النصب : إنك ترى رعوس الرجال ، أي : بعض الرعوس بارزة عن محلها بضرب السيوف ، كأنها لم تخلق على الأبدان ، فدع ذكر الأكف ، فإن قطعها من الأيدي أهون بالنسبة إلى الرعوس . فـ « بله » على هذا : اسم فعل .
وعلى الجر : « إنك ترى تطاير الرعوس على الأبدان ، فتركاً لذكرها تركاً . فـ « بله » على هذا مصدر .

وعلى الرفع : « إنك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان ، فكيف الأكف لا تكون ضاحية عن الأيدي . فـ « بَلَّهَ » بمعنى « كيف » للاستفهام التعجبي .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : والرفع .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣/١٧٣ ، و النجم الثاقب ٢/٦٩٩ .

(٥) ينظر : القاموس (تيد) ٢٥٩ .

(٦) في (ش) : وهي .

(٧) في (غ) : أرفق .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) وهذا قول سيبويه ، واختاره أبو حيان . ينظر : الكتاب ١/٢٤٣ ، و اللسان (رود) ١/٦٣٥ ، و الارتشاف ٥/٢٣٠٠ .

(١٠) وهو قول الفراء . ينظر : اللسان (رود) ١/٦٣٥ ، و الارتشاف ٥/٢٣٠٠ .

(١١) سقطت من (غ) .

أي : مرودين . وقوله^(١) تعالى : ﴿ أُمَّهَاتِهِمْ زُؤَيْدًا ﴾^(٢) يحتمل المصدر ، وصفة المصدر^(٣) ،
والحال .

[أسماء الأفعال اللازمة]

ومن أسماء الأفعال اللازمة « صَهْ » أي : اسكت . و « مه » أي : اكفف . و « إيه » أي :
زد في الحديث أو في^(٤) العمل .

ويستعمل « صه ، ومه » منونين ، [وغير منون]^(٥) . وأما « إيه » فزعم الأصمعي^(٦) ^(٧)
أن العرب لا تستعمله إلا منوناً ، وخطأً ذا الرمة في قوله^(٨) :

وَقَفْنَا فُقُلْنَا إِيَّهٍ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ

ومنها « إيهآ » أي ، كُفَّ عن الحديث واقطعه .

ومنها « فِدَاءٌ » قال^(٩) :

مَهَالًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وما أثمر من مالٍ ومن ولدٍ

(١) في (ش) : وقال .

(٢) الطارق : ١٧ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقطت من (غ) .

(٦) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك الأصمعي ، البصري ، الإمام العلامة الحافظ ، حجة الأدب ، ولسان
العرب ، اللغوي ، الأخباري . حدّث عن ابن عون ، وأبي عمرو بن العلاء ، وعدد كثير . وحدّث عنه أبو عبيد ، ويحيى
بن معين ، وخلق كثير . مات سنة ٢١٥هـ . ينظر : مراتب النحويين ٤٦ — ٦٥ ، وطبقات النحويين للزبيدي ١٦٧ ،
وتاريخ بغداد ٤١٠/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ .

(٧) ينظر : نقله في شرح المفصل ٣٢/٤ ، وشرح الرضي ١٧٥/٣ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٧٧٨ ، وإصلاح المنطق ٢٩١ ، و سر صناعة الإعراب ٤٩٤/٢ ، و شرح
المفصل ٣١/٤ ، وشرح الرضي ١٧٥/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٧٩/٣ ، وشفاء العليل ٨٧٢/٢ .

وعجزه : وما بآل تكليم الدّيارِ البلاقع

والشاهد فيه قول : « إيه » حيث خطأ الأصمعي ذا الرمة ؛ لأنه لم ينونه .

(٩) البيت من البسيط ، وهو للنابغة في ديوانه ٢١ ، وخزانة الأدب ١٧٢/٦ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٣/٤ ، وشرح
الرضي ١٧٦/٣ ، واللسان (فدى) .

والشاهد فيه قوله : « فداء » على أنه اسم فعل منقول عن المصدر بمعنى « ليفدك » .

ومنها « هَيْتٌ » مثلث التاء^(١) . وفيها لغة رابعة « هَيْتَ »^(٢) ، ومعناه : افعَل وتعال .
وقال الزمخشري^(٣) : أسرع .

ومنها « دَعُ »^(٤) ، ودَعَا ، ودَدَعَا^(٥) وَلَعَا^(٦) « أي : انتعش .

ومنها « هَلَا » وله معنيان : « اسكُنْ ، وأسرعُ »^(٧) ، قال^(٨) :

ألا حَيًّا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبَتْ أَيْرَأً أَعْرَ مُحَجَّلًا

ويروى : طرفاً . أي : اسكني .

ومنها « هَيَّا » ، وقد يقال « هَيَّاك » ، وقد يقال « هَيَّاك ، وهَيَّاك » ، والمعنى : أسرع^(٩) .

ومنها « قَدَّك » ، وَقَطَّك ، وَبَجَلَّك « والمعنى : اکتف^(١٠) .

ومنها « حَيَّ » أي : أقبل ، نحو : « حي على الصلاة » أي : أقبل عليها . وقد جاء متعدياً

بمعنى : أت قال^(١١) :

أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ : مَا بَالُ رُفْقَتِهِ حَيَّ الْحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا

وقد يقال : « حَيَّهَلَا » بمعنى : أسرع ، فيتعدى إما بـ « إلى » نحو : « حَيَّهَلَا إلى الشريد » .

وإمَّا بـ « الباء » نحو : « حَيَّهَلَا بعمر »^(١) أي : أسرع بذكره . وبـ « على » نحو : « حَيَّهَلَا على

(١) في (أ) : الفاء .

(٢) تنظر هذه اللغات في اللسان (هيت) ٤٧٣١/٦ ، وشرح الرضي ١٧٦/٣ ، والارتشاف ٢٢٩٥/٥ .

(٣) ينظر : المفصل ١٨٩ .

(٤) دَعُ ، دَعُ : مَبْنِيَانِ عَلَى السُّكُونِ تَقَالُ لِلْعَائِثِ بِمَعْنَى : قَمِ وَانْتَعَشْ كـ « دَدَعَا ، وَدَعَا » مَنُونَتَيْنِ ، وَمِثْلَهَا « لَعَا » .

ينظر : اللسان (دَعَع) ٣٥٥/٤ ، والقاموس (دَدَع) .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ش) .

(٦) في (أ) : لَعْن .

(٧) ينظر : النهاية في غريب الحديث (هلا) ٢٧١/٥ .

(٨) البيت من الطويل : وهو للنبغة الجعدي في ديوانه ١٢٣ ، وأساس البلاغة (حجل) ، والأغاني ١٦/٥ ، وخزانة الأدب

٢٢٣/٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧٧/٣ ، والموشح ١٧٣ .

والشاهد فيه قوله : « هلا » فهو اسم فعل بمعنى « أسرع » .

(٩) تصحفت في (ش) إلى : (والمخ واسرخ) .

(١٠) في (غ) : كيف .

(١١) البيت من البسيط ، وهو لعمر بن أحمد في ديوانه ٤٣ ، وشرح المفصل ٤٧/٤ ، واللسان (هلا ، حيا) ، وخزانة

الأدب ٢٣٦/٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧٩/٣ .

والشاهد فيه قوله : « حَيَّ » فقد جاء متعدياً بمعنى « أت » .

(١) في (ش) و (غ) : بعمر .

زيد « أي : أقبل عليه . وبنفسه نحو : « حيهل الشريد » أي : ائته .
وفيها لغات^(١) : « حَيْهَلٌ ، وَحَيْهَلٌ ، وَحَيْهَلًا ، وَحَيْهَلًا^(٢) » ، وحكى أبو علي^(٣) :
« حَيْهَلٌ » بالكسر والتنوين . وقول لبيد^(٤) :
يَتَمَادَى فِي الَّذِي قَلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلٌ
سكن^(٥) اللام للقافية . وأما قوله^(٦) :
فَهَيْجَ الْحَيِّ مِنْ كَلْبٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ
فضمة اللام حركة إعرابية . والمراد هذا اللفظ . وقد يحكى بناؤه . قال^(٧) ^(٨) :
بِحَيْهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ^(٩) الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقَاذِفُ
ومما جاء متعدياً ولازماً « هَلْمٌ » . بمعنى : « أقبل » ، فيعدي^(١٠) بـ « إلى » . قال تعالى :
﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾^(١١) . وبمعنى : « أحضره » قال تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾^(١٢) .
ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر « هيهات » ويقال : « أَيّهات » مثلث التاء فيهما^(١) ^(٢) .

-
- (١) ينظر : اللسان (حيا) ٤٣٢/٣ ، والقاموس (حيهل) .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) ينظر : شرح الرضي ١٨٠ / ٣ .
(٤) البيت من الرمل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٨٣ ، والخصائص ٤٦/٣ ، و شرح المفصل ٤٥/٤ ، و شرح الرضي ١٧٩ / ٣ ، و الخزانة ٦ / ٢٤٢ .
والشاهد فيه قوله « حَيْهَلٌ » حيث سكن اللام فيه للقافية ، ولا يجوز تسكينه في غير الوقف .
(٥) في (ش) : سكون .
(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٠٠ / ٣ ، والمقتضب ٢٠٦/٣ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ١٣٩ ، و شرح الرضي ١٧٩ / ٣ ، و الخزانة ٦ / ٢٤٥ . و كلب : قبيلة .
والشاهد فيه قوله « حيهله » حيث أضافه إلى الضمير وأعربه .
(٧) في (غ) : وقال .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للنايعة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٧ ، و الكتاب ٣٠١/٣ ، و شرح أبيات سبويه ١٥٦/٢ ، و الخزانة ٦ / ٢٥١ ، واللسان (قذف) ، وبلانسة في شرح المفصل ٤٦/٤ ، و شرح الرضي ١٨١ / ٣ ، والموشح ١٧٣ .
والشاهد فيه « بجيهلا » تركها بلا تنوين ، فهو محكيٌّ أريد به لفظه .
(٩) في (غ) : أما .
(١٠) في (ش) : فيتعدي .
(١١) الأحزاب : ١٨ .
(١٢) الأنعام : ١٥٠ .
(١) سقطت من (ش) .
(٢) ذكر أبو حيان لها ستاً وثلاثين وجهاً ، فلتنظر في الارتشاف ٢٣٠٢/٥ .

وقد ينون في^(١) هذه اللغات الست . وقد تسكن التاء في الوصل // أيضاً . وقد يقال ٧٤/ب « هَيْهَآ ، و آيها ، وآيهاك ، وآيها ، وآيها » كلها بمعنى واحد^{(٢)(٣)}.

ومنها « شَتَّانَ » بمعنى افترق ، مع تعجب ، أي : ما أشد الافتراق . قال ربيعة^{(٤)(٥)} :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يزيدُ سُليْمٍ والأغرُّ بن حاتمِ

وقال^(٦) :

شَتَّانَ مَنْ أَضْحَى الْحَمِيمُ شَرَابُهُ فيها وَمَنْ يُسْتَقَى بِنَهْرِ الْكَوْثَرِ

ومنها « سرعان^(٧) ، و وشكان » مثلثي الفاء بمعنى : « قُرْبَ » مع تعجب ، أي : ما أقرب ! وما أسرع ! .

ومنها « بُطَّانَ » . ومنها « أَفَ » وفيها إحدى عشرة لغة^(٨) : « أُفُّ ، أُفُّ » . ومنها « بُشْرَى » مُمَالاً ، وَأُفُّ وَأُفَّةً ، وَأُفَّةً^(٩) . بمعنى : تضجرت .

ومنها : « أَوْهٍ ، وآهٍ ، و أَوْهٍ ، وأَوْهٍ^(١٠) » . بمعنى : توجعت .

ومنها الظروف نحو : « عليك ، وإليك ، ودونك ، وعندك^(١١) ، وأمامك » . ونحوها . قال : « عليه رجلاً ليسني » ، وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « فعليه بالصوم فإنه له وجاء »^(١٢).

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : بمعنى بعد .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٨٣/٣ .

(٤) ربيعة بن ثابت الأسدي ، أبو ثابت ، الرقي ، الشاعر . مولده ومنشأه بالرقية ، استقدمه المهدي ، فمدحه بعدة قصائد مشهورة ، فأجازه وأجزل صلته ، توفي سنة ١٩٨ . ينظر : الأغاني ٢٨٠/١٦ ، ومعجم الأدباء ٣٣٣/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لربيعة الرقي في ديوانه ٦٠ ، والكامل في اللغة ٣٧٠/١ ، والأغاني ٢٥٥/١٦ ، وشرح المفصل ٣٧/٤ ، والعمدة ١٧٣/٢ ، وشرح الرضي ١٨٤/٣ ، والخزانة ٢٥٨/٦ .

والشاهد فيه : « شتان » اسم فعل بمعنى افترق . وفيه أنه يقال في غير الأكثر الأوضح : شتان ما بين زيد وعمرو . والأفصح : شتان زيد وعمرو .

(٦) لم أقف عليه .

(٧) في (غ) : سر .

(٨) تنظر هذه اللغات في القاموس (أف) ٧٣١ ، و شرح الرضي ١٨٦/٣ ، والارتشاف ٢٢٩٨/٥ .

(٩) في (ش) : (أف ، وفن ، وإف ، وفن ، فَيَّ كِبشِرَى) .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) سقطت من (أ) . وهي بكسر الهاء بلا إشباع .

(١٢) في (غ) : وعندك ودونك .

(٢) رواه البخاري في الصوم ، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ، وفي النكاح ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : من استطاع منكم الباءة فليتزوج (٥٠٦٦) و (٥٠٦٥) ، ومسلم في النكاح ، باب استحباب النكاح =

فـ « عندك ، ودونك ، ولديك » بمعنى : خذ . وهذه الظروف من التي بمعنى الأمر .

[أسماء الأفعال التي على وزن فَعَالٍ]

قوله : (و « فَعَالٍ » بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي قِيَاسٌ كـ « نَزَالٍ » ^(١)) .

« فعال » المبنى على أربعة أضرب :

الأول : اسم فعل ^(٢) كـ « نزالٍ » بمعنى : انزل . قال سيبويه : « هو مطرد في الثلاثي » ^(٣) .
وقال المبرد : « فعال » أمر من الثلاثي سماع ^(٤) . قال الأندلسي : « منع المبرد قوي . فالأولى أن نتأول ما قاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد الكثرة ، فكأنه قياس لكثرتة » ^(٥) .
وأما في الرباعي فاتفقوا على أنه لم يأت منه إلا حرفان أحدهما : « قَرَقَارٍ » أي :
صَوَّتَ ^(٦) . قال ^(٧) :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ واختلطَ المعروفُ بالإِنْكَارِ

والثاني : « عَرَعَارٍ » أي : تلاعبوا بالعرعرة ، وهي لعبة لهم قال ^(١) :

مُتَكَنِّفِي جَنَبِي عَكَظَ كِلَيْهِمَا يدعو وليدُهُمُ بِهَا عَرَعَارٍ

= (١٤٠٠) ، وأبو داود في النكاح ، باب التحريض على النكاح (٢٠٤٦) ، والترمذي في النكاح ، باب ما جاء في فضل التزويج (١٠٨١) ، والنسائي ١٦٩/٤ في الصوم ، باب فضل الصيام ، و ٥٦/٦ ، و ٥٧ في النكاح ، باب الحث على النكاح .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : الأول : فعل أمر .

(٣) وهو قول الجمهور : ينظر : الكتاب ٢٨٠/٣ ، وشرح الرضي ١٨٨ / ٣ ، والارتشاف ٢٢٩٠/٥ ، والنجم الثاقب ٧٠٢/٢ ، وشفاء العليل ٨٧٥/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣٦٨/٣ ، والكامل ٢٠٦/٤ ، وشرح الرضي ١٨٨ / ٣ ، والارتشاف ٢٢٩٠/٥ ، والنجم الثاقب ٧٠٢/٢ ، وشفاء العليل ٨٧٥/٢ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٨٨ / ٣ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٥٢ / ٤ ، وشرح الرضي ١٨٩ / ٣ .

(٧) الرجز لأبي النجم العجلي في خزانة الأدب ٢٨٥/٦ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٧٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٣ ، وشرح المفصل ٥١/٤ ، وشرح الرضي ٢٨٥ / ٣ .

والشاهد فيه : « قرقار » حيث لم يأت اسم فعل من الرباعي إلا من قرقارٍ وعرعارٍ . أي : قالت له : قرقر بالرعْد ياسحاب .

(١) البيت من الكامل ، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٥٦ ، وشرح المفصل ٥٢/٤ ، والمخصص ٦٦/١٧ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١٩٧ ، وشرح الرضي ١٨٩ / ٣ .

والشاهد فيه : « عرعار » حيث إنه اسم فعل من الرباعي بمعنى « عرعر » .

قال المبرد : « لم يأت في الرباعي عدل أصلاً ، وإنما « قرقار » حكاية صوت الرعد ،
و « عرعار » حكاية صوت^(١) الصبيان »^(٢).

وعند النحاة أن « نزال » معدولة عن « انزل » للمبالغة . و « تراك » عن « اترك » .

و « نذار » كذلك . و « حذار » كذلك قال^(٣) :

الْحَقُّ أْبْلَجُ وَالسِّيْفُ عَوَارٍ فَحَذَارٍ مِنْ أَسَدِ الْعَرِينِ حَذَارٍ

قال عبد القاهر^(٤) : أصل « نزال » : انزل انزل انزل ، ثلاثاً ، والثلاث جمع ، والجمع

مؤنث فقيـل : انزلي^(٥) ، ثم عدلوا عن^(٦) « انزلي » إلى « نزال » ، فـ « نزال » مؤنث كـ « انزلي »
فمن^(٧) ثم قال الشاعر^(٨) :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ^(٩) دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

قال نجم الدين : « والذي أرى أن كونَ أسماء الأفعال معدولةً عن ألفاظ الفعل شيءٌ لا

دليل لهم عليه . وتأنيث الفعل في « دُعِيَتْ نَزَالٍ » لا^(١٠) يدل على أن أصل « نزال » فعل أمر
مكرر ، بل هو لتأويل « نزال » بالكلمة ، أو اللفظة ، أو الدعوة^(١١) .

الثاني من أقسام « فعَالٍ » : المصدر ، كـ « فجارٍ ، وحماد ، وجماد » . وعند النحاة أنه من

أعلام المعاني ، فهو عندهم معرفة مؤنثة^(١٢) . قال نجم الدين : « وربما استدل على تأنيث اسم الفعل

(١) في (غ) : أصوات .

(٢) ينظر : شرح الرضي ١٨٩/٣ ، والارتشاف ٢٢٩٠/٥ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لأبي تمام في المثل السائر ٢٢٩/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٩٠/٣ .

(٥) في (غ) : انزل .

(٦) في (غ) : من انزل .

(٧) في (غ) : ومن .

(٨) البيت من الكامل ، وهو للمسيب بن علس في البيان والتبيين ١٨٨/١ — ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٢٩٣/٦ ، وبلا نسبة

في شرح الرضي ١٩٠/٣ ، والنجم الثاقب ٧٠٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : « دُعِيَتْ نَزَالٍ » حيث أُنْثِيَ لتأنيث الفعل « دعيت » .

(٩) في (غ) : إذا .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١٩١/٣ .

(١٢) ينظر : الأصول في النحو ١٣٢/٢ ، والمفصل ١٩٤ ، وشرح المفصل ٥٣/٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٤٩/٣ ،

وشرح الوافية ٢٩٤ ، وشرح الرضي ١٩١/٣ .

، والمصدر بتأنيث الصفة ، وعلم الشخص « ، ثم قال : « وهذا استدلال عجيب »^(١) ، قال : « وقالوا : فجار معرفة في قوله^(٢) :

أَنَا أَقْتَسِمْنَا^(٣) حُطَّتِينَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلَتْ فَجَارٌ

لتعريف قرينته وهي « برة » وهذا دليل غريب^(٤) . قال : « وقولهم في الضياء : « إذا وردن الماء فلا عَبَابٍ » أي : فلا عَبَّ ، والعب الشرب . وإذا لم ترد : « فلا أَبَابٍ » أي : فلا أَبَّ ، أي : لا نزاع إليه^(٥) ، وقول المتلمس^{(٦)(٧)} :

حَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادٍ

أي : قولي لها^(٨) جموداً ولا تقولي لها : حمداً وشكراً . ظاهر في التنكير^(٩) .

الثالث من أقسام « فعَالٍ » : الصفة المؤنثة ، ولم يجيء في صفة المذكور^(١) . وتستعمل من دون موصوف ، وهي على ضربين :

أحدهما : لازم للنداء ، سماعاً // نحو : « يَا لَكَاعٍ » أي : يا لثيمة ، و« يَا فِسَاقٍ ، وَيَا خَبَاثٍ » أي^(٢) : يا فاسقة ، و ياخبیثة .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٩١ .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للنابعة في ديوانه ٩٨ ، و الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، و شرح أبيات سيوييه ١٥١ / ٢ ، و شرح المفصل ٤ / ٥٣ ، و خزنة الأدب ٦ / ٣٠٣ ، و بلا نسبة في الخصائص ٢ / ١٩٨ ، و شرح المفصل ١ / ٣٨ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٩ ، و شرح الرضي ٣ / ١٩١ . والشاهد فيه قوله : « فجار » حيث جاءت معرفة مؤنث .

(٣) في (غ) : قسمنا .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٩٢ .

(٥) في (ش) : فلا نزاع إليه . وفي (غ) : فلا نزال إليه .

(٦) أبو عبد الله جرير بن عبد المسيح بن عبد الله ، وقيل : إنه جرير بن عبد العزى ، وقيل : غير هذا . من أهل البحرين ، كان مع ابن أخته طرفة بن العبد ينادم عمرو بن هند ملك الحيرة ، ثم إنهما هجوا ، فكتب لهما كتابين إلى عامل البحرين يأمره بقتلهما ، ففطن لذلك المتلمس ونجا وفر إلى الشام ، وقتل طرفة . مات المتلمس ببصرى من أعمال حوران بسورية . ينظر : خزنة الأدب ٦ / ٣١٩ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ١٢٩ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للمتلمس الضبي في ديوانه ١٦٧ ، و الكتاب ٣ / ٢٧٦ ، و شرح أبيات سيوييه ١٦٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ ، و شرح المفصل ٤ / ٥٥ ، و الخزنة ٦ / ٣١٣ ، بلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٣١٣ . والشاهد فيه : أنهم قالوا : معناه قولي لها : جموداً ، ولاتقولي حمداً ، بالتنكير والتذكير .

(٨) في (غ) : لهم .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٩٢ .

(١) في (أ) : مذكر .

(٢) سقطت من (غ) .

و « يا رطاب^(١) ، ويا دفار^(٢) ، وكذا « يا خصاف^(٣) ، ويا حباق^(٤) ، ومعنى الدفار^(٥) :
المنتنة^(٦) . و « يا خزاق^(٧) من الخزق ، وهو الذرق^(٨) .

والثاني : غير لازم للنداء ، وهو على ضربين :

ما صار علماً بالغلبة كـ « حلاق^(٩) ، و « جباذ^(١٠) : للمنيّة ، و « حناذ^(١١) ،
للشمس . و « كلاح^(١٣) ، و أزام^(١٤) ، و جداع^(١٥) » للسنّة ، و « سباط^(١٦) » للحمى ،
و « فشاخ ، وحياد ، وصمام » للدهاية ، و « فياخ^(١) » للغارة . يقال : « فيحي فياخ^(٢) أي :
اتسعي يا متسعة و ، « قثام^(٣) ، وجعار^(٤) ، وفشاج^(٥) » للضبع .

(١) يقال : جارية رطبة : رخصة . ويقال للمرأة : « يارطاب » تسب به . ينظر : اللسان ٢٣٧/٥ .

(٢) الخصفاء من الضأن : التي ابيضت خاصرتها . والخصوف من النساء : التي تلد في التاسع . وخصاف : فرس مالك
ابن عمرو الغساني وكان من أجبن الناس . ينظر : اللسان (خصف) ١١٢/٤ .

(٣) الحَبْقُ ، والحَبِيقُ ، والحَبِاقُ : الضراط . يقال للأمة : يا حباق ، كما يقال : يا دفار . ينظر : اللسان (حبق) ٢٥/٣ .

(٤) في (غ) : بمعنى .

(٥) ينظر : اللسان (دفر) ٣٦٩/٤ .

(٦) في (ش) و (غ) : وهي المنتنة .

(٧) في (غ) : خزق .

(٨) خَزَقَ الطائرُ الرجلَ يَخْرِقُ خَرْقًا : ألقى ما في بطنه . ويقال للأمة : يا خَزاقِ يَكْتِي به عن الذرق .

ينظر : اللسان (خزق) ٨٣ .

(٩) ينظر : اللسان (حلق) ٢٩٣/٣ .

(١٠) الجبذ : الجذب وليس مقلوبه بل لغة صحيحة ووهم الجوهري وغيره ، كالاتخاذ والفعل كضرب ، وحبذ ،
كـ « قظام » : المنية . ينظر : القاموس (جبذ) .

(١١) يقال : حَنَذَتْهُ الشمسُ : أي : أحرقتة . وحنأ مِحْنَدًا أي : حر محرق . والحنذ : شدة الحر وإحراقه .

ينظر : اللسان (حنذ) ٣٥٧/٣ .

(١٢) قال في اللسان (برح) ٣٦١/١ : « بُراخٌ وبراح : اسم للشمس ، معرفة مثل قظام ، سميت بذلك لانتشارها وبياتها » .

(١٣) يقال كُلاح ، وكُلاح للسنّة المجدبة . ومعنى الكُلوخ : تكشر في عبوس . ينظر : اللسان (كلخ) ١٣٩/١٢ .

(١٤) الأَزْمُ : شدة القُضِّ بالفم كله . والأزمة : الشدة والقحط والسنّة المجدبة . والأوزام : السنون الشدائد ، ونزلت بهم
أزام وأزوم أي : شدة . ينظر : اللسان (أزم) ١٣٥/١ .

(١٥) قال في اللسان (جدع) ٢٠٨/٢ : « جَدَاعُ : السنّة الشديدة تذهب بكل شيء كأنها تَجْدَعُهُ » .

(١٦) ينظر : كتاب العين ، باب السين والبدال والراء معهما ، ٢٢٠/٧ .

(١) الأفيح والفيّاح : كل موضع واسع . وفيّاح مثل قظام اسم للغارة . ينظر : اللسان (فيح) ١٠ / ٣٦٣ .

(٢) ينظر : اللسان (فيح) ١٠ / ٣٦٣ .

(٣) القَثَمُ : لَطَخُ الجَعْر ونحوه ، وقثام من أسماء الضبّع ، سميت به لالتطاحها بالجعر . اللسان (قثم) ٤٦٢/١٢ .

(٤) قال في اللسان (جعر) ٢٩٥/٢ : اسم للضبّع لكثرة جعرها ، والجعر : ما تبيّس في الدبر من العذرة .

(٥) فَشَجَّتِ الناقة : تفاجت وتفرشت لتُحلب أو تبول . ينظر : اللسان (فشج) ٢٦٥/١٠ .

والثاني : مما لا يلزم النداء : ما بقي على وصفيته ، نحو : « قَطَاطٍ » أي : قاططة ، أي^(١) كافية^(٢) قال^(٣) :

أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ^(٤)
وسببته سبباً تكون له^(٥) « لزام » أي : لازمة . ولا تُبَلُّ فلاناً عندي « بَلال » أي : بالة
أي : لا يصيبه عندي^(٦) ندى ، ولا تصله مني صلة . [و « بدادٍ » أي : ليأخذ كل رجل
قرنه^(٧)]^(٨) قال^(٩) :

وَالْحَيْلُ تَعْدُوا فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ^(١٠)

أي : متبددة ، ومتفرقة .

و^(١) الرابع من أقسام « فَعَالٍ » : أعلام الأعيان المؤنثة . قال نجم الدين : « ولو كان
المسمى مذكراً »^(٢) كـ « لَصَافٍ » اسم موضع^(٣) . و « خَصَافٍ » لفحل^(٤)^(٥) .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) القَطُّ : القطع عامةً ، وَقَطَاطٍ مثل « قَطَامٍ » أي : حسي . ينظر : اللسان (قَطَط) ٢١٩/١١ .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه ١٣٦ ، و شرح المفصل ٤/٦١ ، ولسان العرب (فرط ، قَطَط) ،
و الخزانة ٦/٣٢٥ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٥٨ ، و شرح الرضي ٣/١٩٤ .
و « فراطهم » أي : إمهالي إياهم .

والشاهد فيه : « قَطَاطٍ » : حيث بقيت على وصفيتها فهي وصف مؤنث . معني : قاططة أي : كافية .

(٤) في (غ) : قَطَاطًا .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : عند .

(٧) قال في اللسان (بدد) ٣٣٧/١ : « البَدَادُ بالفتح البراز ، فإذا طرحوا الألف واللام خفضوا فقالوا : يا قوم بَدَادٍ بَدَادٍ
مرتين : أي : ليأخذ كل رجل رجلاً » .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من الكامل ، وهو للنابعة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤١ ، و الكتاب ٣/٢٧٥ ، و شرح أبيات سيويه ٢/٢٠٠ ،
و شرح المفصل ٤/٥٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣/٣٧١ ، و شرح الرضي ٣/١٩٥ .
وصدره : وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً .

والشاهد فيه : « بداد » فهو وصف مؤنث معدول عن متبددة ، أي : متفرقة .

(١٠) في (غ) : بدادا .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣/١٩٥ .

(٣) موضع من منازل بني تميم ، وأرض لبني تميم . ينظر : معجم البلدان ٥/١٧ ، ولسان (لصف) ١٢/٢٧٨ .

(٤) في (ش) و (غ) : محل .

(٥) فرس سُمير بن ربيعة ، وفرس حَمَل بن بدر . ينظر : اللسان (خصف) ٤/١١٢ ، والقاموس (خصف) .

و « حَضَار »^(١) لكوكب^(٢) . وأعلام المؤنث : « قَطَام ، وحَدَام^(٣) ، وبهَان^(٤) ، وغَلَاب^(٥) ، وسَجَاح^(٦) » هذه نسوة . و « حَطَافِ ، وكَسَاب^(٧) » كلبتان^(٨) . و « مَنَاع ، ومَلَاع^(٩) » هضبتان^(١٠) . و « وِبَار^(١١) ، وشِرَاف^(١٢) » أرضان . و « عَرَار » بقرة^(١٣) . وهي مبنية اتفاقاً لموافقتها « نزال » عدلاً ، ووزناً^(١٤) هذا في لغة الحجازيين^(١٥) قال^(١٦) :

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ^(١)

- (١) قال في اللسان (حضر) ٢١٧/٣ ، « حَضَار مبنية مؤنثة مجرورة أبداً : اسم كوكب . قال ابن سيده : هو نجم يطلع قبل سهيل فتظن الناس به أنه سهيل » .
- (٢) في (ش) و (غ) : كوكب .
- (٣) من أسماء النساء منهن حدام بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عترة . اللسان (حذم) ٩٧/٣ .
- (٤) البهانة : الضحّاكة ، وقيل : الطيبة الريح ، وقيل الطيبة الرائحة الحسنة الخلق السمحة لزوجها . اللسان (بهنن) ٥٢٧/١ .
- (٥) قال في اللسان (غلب) ٩٩/١٠ : « مثل قطام : اسم امرأة من العرب منهم من بينه على الكسر ، ومنهم من يجريه مجرى زينب » .
- (٦) قال في اللسان (سجح) ١٧٤/٦ : « اسم المرأة المتنبئة ، وهي من بني يربوع » .
- (٧) في (غ) : سكاب .
- (٨) قال في اللسان (خطف) ١٤٣/٤ : « وخطاف ، وكساب من أسماء كلاب الصيد » .
- (٩) في (غ) : ملاع ، ومناع .
- (١٠) مَنَاع : هضبة في جبل طيئ . ينظر : معجم البلدان ٢٠٣/٥ ، ومَلَاع : قيل : اسم موضع ، وقيل : اسم هضبة . ينظر : معجم البلدان ١٨٩/٥ .
- (١١) يجوز أن يكون من الوبر وهو صوف الإبل ، أو من التوبر وهو محو الأثر . وهي ما بين الشحر إلى صنعاء أرض واسعة ينظر : معجم البلدان ٣٥٦/٥ .
- (١٢) موضع بين واقصة والقرعاء على ثمانية أميال من الأحساء التي لبني وهب . ينظر : معجم البلدان ٣٣١/٣ .
- (١٣) اسم بقرة ينظر : اللسان (عرر) ١٢٧/٩ .
- (١٤) في (ش) و (غ) : وزنه .
- (١٥) ينظر : الكتاب ٢٧٨/٣ ، المقتضب ٤٩/٣ ، والمفصل ١٩٧ ، و شرح المفصل ٦٤/٤ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/٢ ، و شرح الرضي ١٩٧/٣ .
- (١٦) في (ش) و (غ) : قال شاعرهم .
- (١) البيت من الوافر ، وهو للحجيم بن صعب في لسان العرب (رقتش) ، و شواهد المغني ، وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ، و شرح المفصل ٦٤/٤ ، و شرح شذور الذهب ١٢٣ ، و شرح ابن عقيل ٨٥/١ . والشاهد فيه « حذام » حيث جاءت مبنية على الكسر .

وأما بنو^(١) تميم^(٢) فافترقوا ، فالكثير منهم أعربوا ما ليس آخره راء ، ومنعوه الصرف
للعلمية والتأنيث . وبنوا ما آخره راء للعدل والزنة ؛ طلباً للكسرة المتكررة^(٣) وهي كسرة الراء ؛
لأنها تستدعي الإمالة المستحسنة في لغتهم . وأما القليل منهم فأعربوا الكل ، ومنعوه الصرف فلا
يفرقون بين ما آخره راء ، و^(٤) ما ليس كذلك .

(١) في (غ) : بني .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٧٧ — ٢٧٨ ، والمقتضب ٣ / ٤٩ ، والمفصل ١٩٧ ، و شرح المفصل ٤ / ٦٤ ، و شرح الجمل لابن
عصفور ٢ / ١٥٠ ، و شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٥٠ ، و شرح الرضي ٣ / ١٩٧ .

(٣) في (غ) : المنكرة .

(٤) في (غ) : وبين ما ليس كذلك .

[أسماء الأصوات]

قوله : (الأَصَوَاتُ : كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوْتُ ، أَوْ صَوَّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ [الأَوَّلُ : كـ « غَاقٍ » . وَالثَّانِي : كـ « نَخٍّ »] ^(١)) .

اعلم أن ما تسميه النحاة أصواتاً على ثلاثة أقسام :

أحدها : حكاية صوت إما عن الحيوانات العجم كـ « غاق » حكاية صوت الغراب ، أو الجمادات كـ « طق » حكاية صوت الحجارة إذا وقع بعضها على بعض .

وثانيها : أصوات خارجة من فم الإنسان غير موضوعة للواضع ، بل دالة طبعاً على معان ^(٢) في أنفسهم كـ « أف » فإن المتكبره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ « أف » . ومَنْ ييزق ^(٣) علي شيء مستكبره يصدر منه صوت شبيه بـ « تُفَه » ، وكذلك ^(٤) « آه » للمتوجع والمتعجب . هذه أصوات صادرة منهم طبعاً كـ « أح » لذي السعال .

وثالثها : أصوات يُصَوَّتُ بها للحيوانات عند طلب شيء منها ، إما المجيء نحو : « جَوْتُ ، وَقُوسٌ » . وإما الذهاب كـ « هلا ، وهج ، وهجا » . وإما أمر آخر كـ « سَأَ » للشرب ، و « هدع » للتسكين . وليست هذه أوامر ، ولا نواهٍ ^(٥) ؛ لأن العجم لا تكون مخاطبة ؛ لعدم فهمها لذلك كما قال تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ ^(٦) ، بل أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه المعاني المذكورة ، فيصوَّتُ إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند إيرادها الماء ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ، ثم يجرضه مقارناً لذلك التصويت على ذلك الأمر ، إما بضربه وتأديبه ، وإما بإيناسه وإطعامه . فكان الحيوان يمثل عقيب الصوت للفعل ^(٧) المراد منه ، إما رهبة من

(١) زيادة من الكافية ١٥٧ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : ييز .

(٤) في (غ) : وكذا .

(٥) في (أ) : نواهي .

(٦) البقرة : ١٧١ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

الضرب ، وإما^(١) رغبة في ذلك البر . وكان يتكرر مقارنة^(٢) ذلك الضرب لذلك الصوت^(٣) ، أو البر إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البر ؛ لأنه كان يتصور^(٤) من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب // أو ضده ، فيمثل عقيب الصوت عادة .

ب / ٧٥

وإنما سميت هذه الأقسام أصواتاً ؛ لأنها في الأصل أصوات ساذجة ، أو مقطعة ، لا كلمات دالة على معان^(٥) كما بينا . وقد ألحقوها بأشرف الكلمات وهي الأسماء ، ونونوا بعضها كـ « أف ، و غاق » . وعرفوا بعضها نحو قوله : « باسم الماء ، والجوت » . قال نجم الدين : « فهذه الأصوات من الكلمات كـ « النسناس^(٦)(٧) » من الناس ، صورتها صورتها ، وماهيتها غير ماهيتها ، فتتويناها تنوين الإلحاق والمقابلة »^(٨) .

وإنما بنيت لأنها في الأصل أصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الإعراب . وإذا ركبت جاز أن تعرب ، وأن تحكى قال^(٩) :

تُرْدُ بِجِيْهِلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحِيَّهْلِ جُنَّ جُنُونُهَا

وقال^(١٠) :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِيهِ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

وقال^(١١) :

(١) في (ش) و (غ) : أو .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : ذلك التصويت لذلك الضرب .

(٤) في (ش) : يتضرر الحيوان .

(٥) في (أ) : معاني .

(٦) في (غ) : النسا .

(٧) النَّسْنَسُ وَالنَّسْنَسُ : خَلَقَ فِي صُورَةِ النَّاسِ مُشْتَقٌّ مِنْهُ لُضَعْفِ خَلْقِهِمْ . قَالَ كِرَاعٌ : يُقَالُ دَابَّةٌ فِي عِدَادِ الْوَحْشِ تَصَادُ

وَتَوَكَّلُ وَهِيَ عَلَى شَكْلِ الْإِنْسَانِ . يَنْظُرُ : اللَّسَانُ (نَسَسَ) ١٢٤/١٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٢٠١ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للجهم بن العباس في شرح الرضي ٣ / ٢٠١ ، وليس في ديوانه . وبلا نسبة في خزانة الأدب

٣٥٤/٦ .

والشاهد فيه : « عَاجِ ، الْعَاجِ » حيث أعربت ؛ لأنها قصد بها لفظها . فإن « عَاجِ » وهو زجرٌ للإبل لتسرع ، لَمَّا قُصِدَ

لفظه أعرب بالجر والتنوين أولاً ، وبالجر والتعريف ثانياً .

(١٠) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٠٧٠ ، و شرح المفصل ٣ / ١٤ ، و الخزانة ٦ / ٣٥٤ ، وبلا نسبة في شرح

الرضي ٣ / ٢٠٢ ، ولسان العرب (سلم) .

(١١) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٩٠ ، ومراتب النحويين ٣٨ ، والخصائص ٣ / ٢٩ .

والشاهد فيه قوله : « باسم الماء » حيث أعرب اسم الصوت « ماء » لأنه قصد به لفظه .

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ

وقال^(١) :

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَوَيْنَ لَصَوْتِهِ كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيَا

ويقال : « زجرته بهيدٍ ، وبهيدٍ »^(٢) .

واعلم أن من الأصوات « طِيخ » حكاية صوت الضاحك . و « عيط » حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا في اللعب . و « غاقٍ » حكاية صوت الغراب . و « شيب » حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب . و « ماءٍ » حكاية^(٣) صوت الظبية إذا دعت ولدها . و « طاقٍ ، و طق » حكاية^(٤) صوت وقع^(٥) الحجارة بعضها على بعض . و « قَبٌ » حكاية^(٦) صوت وقع السيف على الضريبة^(٧) . و « هَلَا » صوت لزجر الخيل ، أي : توسَّعي ، وقد تزجر به الناقة . و « عَدَسٌ » لزجر البغل . و « هَيْدٌ » زجر للإبل ، وكذا « هَادٌ » [وقد أُعْرِبَا]^(٨) قال^(٩) :

حَتَّى اسْتَقَامَتْ لَهُ الْآفَاقُ طَائِعَةً فَمَا يُقَالُ لَهُ هَيْدٌ وَلَا هَادٌ

أي : لا يُمنع من شيء ، ولا يزجر عنه . يقال : « أتاهم فما قالوا له هيدٍ ما لك »^(١٠) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لَعُوْفِ القَوَائِي فِي الْمَقَاصِدِ النُّحُوِيَّةِ ٣٠٩/٤ ، و الخزانة ٣٤٨ / ٦ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٤ .

والردف : تابعه من الجن ، أي : دعا شيطاني القواري فأجبتنه . والارعواء : من قولهم : هذه شربة راع بها فؤادي ، أي : برد . والظَّمَاءُ : جمع ظمآن وظمآنة . والصوادي : جمع صادية من الصَّدَى ، وهو العطش .

والشاهد فيه قوله : « بالجوت » حيث أدخل الألف واللام عليه وذلك على الحكاية حين قصد لفظها .

(٢) قال في اللسان (هيد) ١٧٦/١٥ : « وهَادَ الرَّجْلَ هَيْدًا وَهَادًا : زَجَرَهُ . وَهَيْدٌ ، وَهَيْدٌ ، وَهَيْدٌ وَهَادٌ مِنْ زَجَرِ الْإِبِلِ وَاسْتَحْثَانِهَا » .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) قال في اللسان (ضرب) ٣٥/٨ : « الضَّرْبِيَّةُ : مَا ضَرَبْتَهُ بِالسِّيفِ ، وَالضَّرْبِيَّةُ : الْمَضْرُوبُ بِالسِّيفِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْهُ الْهَاءُ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى مَفْعُولٍ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي عِدَادِ الْأَسْمَاءِ كَالنَّطِيحَةِ وَالْأَكِيلَةِ » .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من البسيط ، وهو لابن هرمة في ديوانه ١٠٥ ، و شرح المفصل ٨٠/٤ ، ولسان العرب (هيد) ، و خزانة الأدب ٣٥٦/٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٠٤ / ٣ .

والشاهد فيه (هيدٌ هاد) حيث أعرهما بالرفع على جعل الأول نائب فاعل « يقال » والثاني معطوفاً عليه .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٨٠/٤ ، و شرح الرضي ٢٠٤ / ٣ .

أي : لم يسألوه^(١) عن حاله . و « سَع » ، و « جَه » لزجر الإبل ، و « جَوْت » زجر للإبل . و « حاء^(٢) ، وعاء ، و حاي ، وعاي ، وحَل » زجر للناقة . وكذا « هَيْج ، وعَاج ، وحب ، وجاه » زجر للجمل . و « هدع » تسكين لصغار الإبل إذا انفردت . و « دَوَه » بكسر الهاء دعاء للرُّبع^(٣) . و « نَحَّ » وقد تخفف صوت عند إناحة البعير . وكذا « هَيْخ^(٤) ، وإيخ » . و « إسْ » لزجر الغنم ، و « هُس ، وهجا^(٥) ، وفَع ، وفَاع ، وكذا^(٦) هَج ، وبَس » دعاء لها . و « دَج » صياح بالدجاج . و « سَأ ، وتشؤ » دعاء للحمار المورد . و « هَبِي » دعاء للفرس . و « دَه » بسكون الهاء ، وتشديدها ساكنة زجر مطلقاً بمعنى : « اضرب » .

ومن الأصوات الدالة على أحوال في^(٧) نفس المتكلم : « وَي » وهي للمتندم أو المتعجب . ومنها « بَخ » وهي كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيء ، وتكرر للمبالغة فيقال : « بَخِ بَخِ » فإن وصلت حذفت ، ونونت مكسورة الخاء . ورُبَّما شُدِّد منوناً مكسوراً قال^(٨) :

رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخِ لَكَ بَخٍ لِبَحْرِ^(٩) حِضْمٍ

ومنها « مِضٌّ » اسم لصوت يخرج عند التمتطق بالشفيتين ، أي : التصويت بانفراج أحدهما عن الأخرى عند رد المحتاج ، وليس الرد بمثله رد إياس^(١٠) بالكلية ، بل فيه إطماعٌ ما . ومن ثم قيل : « إن في مِضٍّ لمطمعاً »^(١١) ، قال :

(١) في (غ) : يسأله .

(٢) في (ش) : حاو ، وعاي ، وحاء .

(٣) الرُّبع : الفصيل الذي ينتج في الربيع ، وهو أول النتاج . ينظر : القاموس (ربع) ٦٦٢ ، وحاشية الجرجاني ٢ / ٨٢ .

(٤) في (غ) : هيد .

(٥) أحرها في (ش) وجعلها قبل « هج » .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٧٩ / ٤ ، وشرح الرضي ٢٠٨ / ٣ ، وخزانة الأدب ٦ / ٣٨٦ .

والشاهد فيه : « بَخِ لَكَ بَخٍ » فقد جمع الشاعر فيه لُغَتِي الموصولة في الدَّرَج ، وهما : تخفيف الخاء مع الكسر والتنوين ، وتشديدها كذلك .

(٩) في (غ) : من بحر .

(١٠) في (أ) : إيناس .

(١١) معنى المثل : إن في مض لعلامة درك . وهو يضرب عند الشك في نيل شيء . ومِضٌّ : كلمة تستعمل بمعنى « لا » ، وليست بجواب لقضاء حاجة ولا رد لها . قال ابن دريد : « إذا سأل الرجل الرجلَ الحاجة فقال المسئول « مِضٌّ » =

سَأَلْتُهَا الْوَصْلَ فَقَالَتْ مِضٌّ وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّعْضِ^(١)

= فكأنه قد ضمن قضاءها فيقول : « إن في مِضٍّ لمطمعاً » . ينظر : المفصل ٢٠١ ، و شرح المفصل ٧٨/٤ ، وجمهرة اللغة ١٠٦/١ ، وجمع الأمثال ٨٥/١ .
(١) الرجز بلا نسبة في المفصل ٢٠١ ، و شرح المفصل ٧٥/٤ — ٧٨ ، ولسان العرب (مِضٌّ) .
والتَّعْضُ : كل حركة في ارتجاف .
والشاهد فيه « مِضٌّ » اسم صوت بمعنى « لا » .

[المركبات]

قوله : (المُرْكَبُ : كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) .

فقوله^(١) : (كُلُّ اسْمٍ) جنس الحد . قوله (مِنْ كَلِمَتَيْنِ) أي : حاصل من تأليفهما . واحترز به عن اسم من كلمة ، مثل^(٢) « زيد » . ويدخل فيه الاسمان ، والحرفان ، والفعالان^(٣) ، والاسم مع الفعل أو^(٤) الحرف ، والفعل مع الحرف .

قوله : (لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) أي : ليس قبل العلمية بينهما نسبة . // احترز به عن تركيب ١/٧٦ الإضافة^(٥) كـ « عبد الله » ، وتركيب الإسناد كـ^(٦) « قام زيد ، وزيد^(٧) قائم » ، فالمضاف والمضاف إليه معربان بإعرابهما قبل العلمية . والمسمى بالجملة تحكي إعرابه الذي فيه من قبل العلمية . قال نجم الدين : « وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود ؛ لأن المركب المقدر فيه حرف عطف كـ « خمسة عشر » ، أو^(٨) حرف جر نحو : « بيت بيت » بين جزأيه نسبة ما ، وهي نسبة العطف أو غيره . ولا يدخل في هذا الحد إلا^(٩) تركيب المزج ونحوه كـ « بعلبك ، ومعديكرب »^(١٠) .

واعلم أن العلم المركب إن رُكِبَ حال العلمية ، و^(١١) كان في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه . ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف . وقد يجوز على قلة إضافة صدر^(١٢) المركب إلى عجزه^(١٣) . وإن لم يسمع في نحو « سيويه »

(١) في (ش) : قوله .

(٢) في (غ) : نحو .

(٣) في (ش) و (غ) : الفعالان والحرفان .

(٤) في (أ) : و .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : نحو .

(٧) في (غ) : وإن زيد .

(٨) في (غ) : وحرف الجر .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٢١١ .

(١١) سقطت الواو من (ش) .

(١٢) في (ش) : مصدر ، و في (غ) : صلة .

(١٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٥٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٢١١ .

الإضافة^(١) . وأما الجزء الأول فواجب البناء — إن لم يضيف^(٢) إلى الثاني — لتتزله منزلة الجيم من « جعفر » ، فيبنى على الفتح إن كان معرباً في الأصل ، أو مبنياً على غير الفتح . ويجوز^(٣) حكاية المبني ، وإبقاؤه على حركته . وهذا النوع تسعة أقسام : نحو « سيبويه »^(٤) ، و « جاء ويه »^(٥) ، و « مِنْ ويه »^(٦) ، و نحو^(٧) : « أنا ضرب »^(٨) مع خلو « ضرب »^(٩) من الضمير ، ونحو : « خرج ضرب »^(١١) كذلك ، [و« مِنْ ضرب » كذلك]^(١٢) ، و«أين مِنْ» ، و«ضرب مِنْ» ، و«عَنْ مِنْ» .

وإن لم يكن في الجزء الأخير سبب البناء كـ « معد يكره ، و بعلبك » فالأولى بناء الجزء الأول ، وجعل الثاني غير منصرف . وقد بُني الثاني أيضاً وهو ضعيف^(١٣) . وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه ، فيتأثر الصدر بالعوامل — ما لم يعتل كـ « معد يكره » ، فإن حرف العلة يبقى على الأحوال ساكناً — وللعجز حينئذ ما له مفرداً من الصرف ، وتركه . وبعضهم^(١٤) لا يصرف المضاف إليه وإن كان قبل التركيب منصرفاً اعتداداً بالتركيب الصوري كما اعتد به في إسكان ياء « معد يكره » .

وأما إذا ركب العلم قبل العلمية فإن كان الجزء الثاني قبل العلمية معرباً مستحقاً لإعراب معين لفظاً أو^(١٥) تقديراً وجب إبقاؤه . وكذا^(١٦) يبقى^(١٧) الجزء الأول على حاله من الإعراب

-
- (١) ينظر : شرح الرضي ٢١١ / ٣ .
 - (٢) في (غ) : وإن لم يتصف .
 - (٣) في (غ) : ويجوز إعراب المبني .
 - (٤) الثاني اسم والأول اسم .
 - (٥) الثاني اسم والأول فعل .
 - (٦) الثاني اسم والأول حرف .
 - (٧) سقطت من (غ) .
 - (٨) في (غ) : أنا أضرب .
 - (٩) الثاني فعل حال من الضمير ، والأول اسم .
 - (١٠) في (غ) : اضرب .
 - (١١) الثاني فعل والأول فعل .
 - (١٢) سقطت من (أ) و (غ) .
 - (١٣) ينظر : شرح الرضي ٢١١ / ٣ .
 - (١٤) ينظر : السابق ٢١٢ / ٣ .
 - (١٥) في (غ) : و .
 - (١٦) كررها في (ش) .
 - (١٧) في (ش) : إبقاء .

المعين كالمسمى بالجملة كـ « قام زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ » ، أو الإعراب العام إن كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف^(١) والمضاف إليه نحو: « عبد الله » .

قوله : (فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفًا بُنِيًّا كـ « خَمْسَةَ عَشَرَ ») أصلها « خمسة وعشرة » حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين و تركيبهما .

قوله : (إِلَّا اثْنِي عَشَرَ) . [يعني : فإنه معرب الصدر ؛ لظهور الاختلاف في ألفه كما في ألف المثني ، وقيام « عشر » مقام نونه ، فصار « اثنا عشر » كـ « اثنان »]^(٢) .

ومن المركبات قولهم^(٣) : « بَادِيٌّ بَدِيٌّ » ، وفيه خمس لغات^(٤) :

الأولى: هذه . والثانية: « بَادِيٌّ بَدَا » . والثالثة: « بَادِيٌّ بَدَأَ » . والرابعة: « بَادِيٌّ بَدِيءٌ » . والخامسة : « بَادِيٌّ بَدَاءٌ » . الكلمة الأولى في هذه اللغات اسم فاعل من : « بدأت الشيء » أي : فعلته ابتداءً . والجزء الثاني في اللغة الأولى على وزن « فَعِيل » ، وفي اللغة الثانية على وزن « دَعَا » ، وفي اللغة الثالثة على وزن « سَمَج » ، وفي اللغة الرابعة على وزن « كَرِيم » ، وفي اللغة الخامسة على وزن « جَبَانٍ » .

فالجزآن في اللغة الأولى والثانية مبنيان بعد التخفيف، وأصلهما « بَادِيٌّ بَدِيءٌ » ، وباديٌّ بَدَاءٌ فخففا على غير القياس بقلب الهمزة « ياء »^(٥) بعد تسكينها في الجزئين الأولين منهما . وفي الجزئين الأخيرين بحذف الهمزة . ثم بني الجزآن على غير القياس أيضاً لما تترلا مترلة كلمة واحدة ، وأفادا فائدهما ، وشبه ثانيهما بثاني^(٦) « خمسة عشر » . والزخشي^(٧) خالف سيبويه ، وجعلهما من باب « معد يكرب » . وقول سيبويه^(٨) أولى قاله^(٩) نجم الدين^(١) ؛ بدليل عدم تنوين الجزء

(١) في (غ) : كالمضاف .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) تنظر هذه اللغات في : شرح المفصل ٤/١٢٢ — ١٢٣ ، وشرح الرضي ٣/٢١٩ — ٢٢١ ، والارتشاف ٣/١٦١٢ .

(٥) في (ش) و (غ) : فخففا على غير القياس بتسكين الهمزة من الأولى ، وقبلها « ياء » ، وحذف الهمزة من الثانية . ثم بني الجزآن على غير القياس .

(٦) في (ش) : بثان .

(٧) ينظر : المفصل ٢١٣ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣/٣٠٤ .

(٩) سقطت هاء قاله من (ش) .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/٢٢٠ .

الثاني فيهما .

وأما الجزآن في اللغات الأخر فمعربان ، وهما مضاف ومضاف // إليه ، و^(١) لكن ألزم ياء /٧٦ ب « بادي »^(٢) السكون بعد القلب تخفيفاً . والكلمة الثانية فيها غير مخففة . وقد يقال : « بَدَأَ ذِي بَدءٍ ، وَبَدَأَ ذِي بَدَأَةٍ ، وَبَدَأَ ذِي بَدَاءَةٍ »^(٣) .

ومن المركبات : « قَالِي قَلَا »^(٤) علم بلدة . وقد جعلها جار الله^(٥) مثل « معد يكرب » وهو أولى من جعل سيبويه^(٦) لها مبنية الجزئين ؛ لأنه لا دليل على البناء ، لجواز كون^(٧) ترك تنوينها لمنع الصرف للعلمية والتركيب .

ومن المركبات « أيدي سبأ » في قولهم : « تفرقوا أيدي سبأ ، وأيادي سبأ »^(٨) أي^(٩) : مثل تفرق أولاد سبأ بن يشجب ، حين أرسل عليهم سيل العرم . و « الأيدي » كناية عن الأبناء ؛ لأنهم في التقوي بهم بمتزلة الأيدي . وأمره في بناء جزئيه كأمر « بَادِي بَدَا » .

وقد استعمل جوازا استعمال « خمسة عشر » في بناء الجزئين ظروفٌ ، وهي : « يومَ يومٍ ، وصباحَ مساءً ، وحينَ حينَ » ، وأحوال نحو : « لقيته كفةَ كفةً » ، و « هو جاري بيتَ بيتَ » ، و « أخبرته أو لقيته صحرةَ بحرةً » .

ويجوز إضافة صدر هذه الظروف والأحوال إلى عجزها . وأصلها : « يوماً فيوماً ، وصباحاً فمساءً ، وحيناً فحيناً » ، والفاء تؤدي معنى العموم أي : كل يوم^(١٠) ، وكل صباح إلى آخرها .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : بادي بدا .

(٣) تنظر هذه اللغات في القاموس (بدأ) ٤٥ .

(٤) مدينة بأرمينية . ينظر : معجم البلدان ٢٩٩/٤ .

(٥) ينظر : المفصل ٢١٣ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٠٤/٣ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) أصل هذا المثل أن سبأ بن يشجب بن يعرب لما أئذروا بسيل العرم خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد ، فقبل لكل جماعة تفرقت : ذهبوا أيدي سبأ . ينظر : شرح المفصل ١٢ / ٤ . وينظر المثل في الكتاب ٣٠٤/٣ ، والمفصل ٢١٣ ، ومجمع الأمثال ١ / ٢٧٥ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٧٥٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٢١ ، والارتشاف ٣ / ١٦١٢ .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) سقطت من (ش) .

وأصل : « لقيته كفة كفة » : متواجهين ذوي كفةٍ مني وكفةٍ منه ، كأن^(١) كلاً منا يكف صاحبه .

وأصل « جاري بيت بيت » : ملاصقاً بيبي وبيته ، أي : مجتمعان و^(٢) ملتزقان .
وأصل « لقيته صحرةً بحرةً » : ظاهرين ذوي صحرة ، أي : انكشاف . و « بحرة » : اتساع .
و « أخبرته صحرةً بحرةً » أي : كاشفاً للخبر . وإذا ضموا « نخرة » إليهما^(٣) أعربوا الثلاثة نحو : « صحرةً بحرةً نخرةً » .

قال نجم الدين : « فإذا أخرجت^(٤) هذه الظروف والأحوال عن الظرفية ، والحالية وجبت الإضافة » قال^(٥) :

فلولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاءً
واستعمل كـ « خمسة عشر » وجوباً أحوالاً لازمةً للحالية كـ « تفرّقوا شَعْرَ بَعْر^(٦) ،
وشَدَرَ مَدَرَ^(٧) ، وخِذَع مِدَع^(٨) ، وأخُول^(٩) أخُول^(١٠) » كلها بمعنى منتشرين^(١١) .

(١) في (غ) : لأن .

(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : إليها .

(٤) في (ش) و (غ) : خرجت .

(٥) البيت من الوفير ، وهو للفرزدق في ديوانه ٩ ، والكتاب ٣/٣٠٣ ، والخزانة ٦/٣٩٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/٢٢٣ ، وشرح شذور الذهب ١٠٠ .

والشاهد فيه قوله : « يومٌ يومٍ » حيث خرج « يوم » عن الظرفية فوجب إضافته ولم يجز التركيب فجر « يوم » الثانية بإضافة ورفع على الابتداء .

(٦) ذهب القوم شجر بعر ، أي : متفرقين في كل وجه . يقال : شجر البلد إذا خلا من الناس ، وكأنهم حين فارقوا أماكنهم إلى جهات شتى خلت منهم . وبعر النجم يغير بغيراً إذا سقط ، وهاج بالمطر ، لأنهم إذا تفرّقوا إلى نواح سقطوا فيها . ينظر : اللسان (شجر) ٧/١٤٥ ، والقاموس (شجر) ٣٨٩ ، (بعر) ٣٣١ .

(٧) تَشَدَّرَ القوم : تفرّقوا وذهبوا في كل وجه . ومذر : إتباع لشذر . ينظر : اللسان (شذر) ٤/٣٩٩ .

(٨) الخِذَعُ : القطع خِذَعْتُهُ بالسيف تخديعاً إذا قطعته . ينظر : اللسان (خذع) ٤/٤٣ . مَدَعٌ يَمْدَعُ مَدْعاً : أخبر ببعض الأمر ثم كتّمه ، وقيل : قطعه وأخذ في غيره . ينظر : اللسان (مدع) ١٣/٥٨ .

(٩) في (غ) : أحوال .

(١٠) جاء في اللسان (حول) ٤/٢٥١ : « تطاير الشَّرَرُ أخُولَ أخُولَ أي : متفرقاً ، وهو الشرر الذي يتطاير من الحديد الحار إذا ضرب ، وذهب القوم أخول أخول أي : متفرقين واحداً بعد واحد ، وكان الغالب إنما هو إذا نَجَلَ الفرس الحصى برجله ، وشرار النار إذا تتابع » .

(١١) في (ش) : منتشر .

و « تركنهم حيث بيث » أي: متفرقين ضائعين^(١) . و « سقطت^(٢) بينَ بينَ » أي : بين الحي والميت^(٣) .

وندر في غير الظروف والأحوال استعماله استعمال « خمسة عشر » نحو : « وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ »^(٤) أي : في^(٥) فتننة عظيمة . و « الحيص » : الهرب^(٦) . و « البَوْصُ » : السبق والتقدم^(٧) أي : وقعوا في هرب ، وسبق بعضهم بعضاً لعظم الفتننة ، وقلبوا واو « بوص » ياءً لللازدواج .

وأما « الحَاَزِ بَاَزِ » فإنه مركب من اسم فاعل : « حَزَى »^(٨) أي : قهر وغلب^(٩) . وفاعل « بَزَى » إذا سما وارتفع^(١٠) . وفيه سبع لغات^(١١) : « حَاَزِ بَاَزِ » بكسر الآخر فيهما . و [بناء الاسمين]^(١٢) . و « حَاَزَ بَاَزَ » بفتح الآخر فيهما . [وهما في هاتين اللغتين مبنيتان^(١٣) : أما الأولى فتشبيهاً بالصوت . والثانية كـ « خمسة عشر »]^(١٤) ، و « حَاَزِ بَاَزُ » بكسر آخر الأولى ، وإعراب^(١) الثانية [إعراب غير المنصرف]^(٢) كـ « بعلبك » . و « حَاَزَ بَاَزُ » بفتح

(١) باث الشيء وغيره يُبُوْثُهُ بُوْثًا، و أبائه: بَحْثُهُ؛ وبحث عنه . و باثَ السَّمَكَانَ بُوْثًا: حَفَرَ فِيهِ، وَخَلَطَ فِيهِ تُرَابًا . و باثَ التُّرَابَ بُوْثًا إِذَا فَرَّقَهُ . و باثَ مَتَاعَهُ بُوْثًا إِذَا بَدَّدَ مَتَاعَهُ وَمَالَهُ . وَتَرَكَّهُمْ حَوْثًا بُوْثًا، وَجِيءَ بِهِ مِنْ حَوْثٍ، أَي مِنْ حَيْثُ كَانَ وَلَمْ يَكُنْ . وَجَاءَ بِحَوْثٍ بُوْثٌ إِذَا جَاءَ بِالشَّيْءِ الكَثِيرِ . ابن الأعرابي: يقال تَرَكَهُمْ حَاثٍ باثٍ، إِذَا تَفَرَّقُوا . مِنْ باثَ الرِّيحُ الرَّمَادَ بُوْثُهُ إِذَا فَرَّقَهُ كَأَنَّ الرَّمَادَ سُمِّيَ بُوْثًا لِأَنَّ الرِّيحَ يَسْفِيهَا . ينظر : اللسان (بوث) ١٢٠/٢ ، والقاموس (باث) ١٦٥ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : بين الميت .

(٤) مثل يضرب لمن وقع في أمر لا مخلص له منه فراراً أو فوتاً . ينظر : جمع الأمثال ١٧٥/١ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : اللسان (حيص) ٤١٨/٣ .

(٧) ينظر : اللسان (بوص) ٥٣٧/١ .

(٨) في (غ) : أخزى .

(٩) ينظر : اللسان (خزا) ٨٨/٤ .

(١٠) ينظر : اللسان (بز) ٤٠٣/١ .

(١١) تنظر هذه اللغات في : اللسان (حوز) ٣٤٨ / ٥ ، والقاموس (بوز) ٤٦٧ ، والانصاف ٣١٥/١ ، والمفصل ٢١٥ ، وشرح الرضي ٢٢٥ / ٣ ، والارتشاف ٦٥٩/٢ .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقطت من (أ) .

(١٣) في (ش) : مبنيتين .

(١٤) ما بين الحاصرتين سقطت من (غ) .

(١) في (ش) : إعراب آخر الثانية . وسقطت « إعراب » من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) و (غ) .

آخر^(١) الأولى، وإعراب^(٢) الثانية كـ « بعلبك » . و « خَازُ بازٍ » بإعرابهما^(٣) على إضافة الأول، ولك صرف الثاني وتركه . و « خازِ بَاءُ » كـ « قاصِعَاءُ » وهي إحدى^(٤) جحرة اليربوع^(٥) . و « خَزْبَازٌ » كقراطس كقوله^(٦) :

وَرَمَتْ لَهَا زِمُّهَا مِنَ الْخِزِّ بَازٍ

[وهو مبني الجزأين في اللغتين الأوليين ، وفي اللتين بعدهما كـ « بعلبك » إلا في كسر الزاي الأول من أولهما . وفي الخامسة إعراب المضاف والمضاف إليه]^(٧) . [وهما في اللغتين]^(٨) الآخرتين^(٩) لا تركيب فيهما ، بل هما مفردان^(١٠) صيغ كل منهما من اسمين . [وإذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنياً عن^(١١) بنائه كما في « الخمسة عشر »]^(١٢) .

ولها خمسة معان : ضرب من العشب قال :^(١٣)

وَالْحَازِ بَازِ السِّنِّمِ الْمَجُودِ^(١)

-
- (١) سقط من (أ) .
(٢) سقطت من (غ) .
(٣) في (ش) : بإعراب آخر الأولى ، وجزء آخر الثانية منوناً .
(٤) في (أ) : أحد ، وفي (غ) : واحد حجر .
(٥) قال في اللسان (قصع) ١٩٤/١١ « وَالْقُصْعَةُ وَالْقُصْعَاءُ وَالْقَاصِعَاءُ : جحر يحفره اليربوع » ،
(٦) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/٣٠٠ ، و شرح المفصل ٤/١٢٢ ، والإنصاف ١/٣١٥ .
وصدرها : مِثْلُ الْكَلَابِ تَهْرُ عِنْدَ بِيوتِهَا .
والشاهد فيه قوله : « الْخِرْبَازِ » إحدى لغاته مثل قِرْطَاسٍ .
(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .
(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .
(٩) في (أ) : الآخرتين .
(١٠) في (غ) : مفردتان .
(١١) في (ش) : على .
(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(١٣) الرجز بلا نسبة في الانصاف ١/٣١٤ ، والمفصل ٢١٥ و شرح المفصل ٤/١٢٠ ، والارتشاف ٢/٦٧٨ .
وعجزه : بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودًا .
والسنم : المرتفع . والمجود : المصاب بماء مطر شديد .
والشاهد فيه : « الخاز باز » حيث ذكره مع أنواع من النبات ، فهو ضرب من العشب . القاموس (بوز) ٤٦٨ .
(١) في (ش) : الحمود .

وذباب يكون في العشب قال^(١) :

وَجُنَّ الْخَازِرُ بَازٍ بِهِ جُنُونًا

وصوت الذباب^(٢) ، وداء في اللهازم قال^(٣) :

يَاخَازِرِ بَازٍ أَرْسَلِ اللَّهَازِمَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لِأَزِمَا

// والسُّنُّورُ يُقَالُ لَهُ « خَازِرِ بَازٍ » أَيضًا^(٤) . وَ اللهُ أَعْلَمُ .

أ/٧٧

(١) البيت من الوافر ، وهو لابن الأحمر في ديوانه ١٥٩ ، وإصلاح المنطق ٤٤ ، وشرح المفصل ٤/١٢١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٣٠١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٨ ، والصاحي ٢٠٣ والمفصل ٢١٦ ، وشرح الرضي ٣/٢٢٦ .
وصدره : تفقاً فوقه القلْع السواري .

والشاهد فيه : « الخاز باز » على أنه ذباب يكون في الروض . ينظر : القاموس (بوز) ٤٦٨ .

(٢) ينظر : القاموس (بوز) ٤٦٨ .

(٣) الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٢١٩ ، ٢٣٥ ، والمفصل ٢١٦ ، وشرح المفصل ٤/١٢٠ ، ولسان العرب (حوز) .

والشاهد فيه : « خاز باز » . على أنه داء يأخذ باللهازم . ينظر : القاموس (بوز) ٤٦٨ .

(٤) ينظر : القاموس (بوز) ٤٦٨ .

[أسماء الكناية]

قوله : (الكِنَايَاتُ : « كَمْ ، وَكَذَا ، لِلْعَدَدِ ، [و « كَيْتَ ، وَذَيْتَ » لِلْحَدِيثِ] ^(١)) .
قال نجم الدين : « الكناية ^(٢) لغة واصطلاحاً : أن تُعَبَّرَ عن شيء معين ، لفظاً كان ^(٣) أو معنى ، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه ، إمّا للإبهام على بعض السامعين كقولك : « جاءني فلان » أي : زيد . و « قال فلان : كيت وكيت » إبهاماً على بعض السامعين ، أو لبشاعة المعبر عنه ك « هَنِّ » للفرج ، وللفعل القبيح ، وك « وطئت ، وفعلت » أي : جمعت . وك « الغائط » للحدث . أو للاختصار كضمائر الغائب . أو لنوع من الفصاحة نحو : « كثير الرماد » كناية عن القرى ، أو لغير ذلك من الأغراض ^(٤) .
ويقال : « كنيْتُ ، وكنوتُ » . والكناية ضد التصريح ^(٥) .
والمبني من ^(٦) الكنايات : « كم ، وكذا ، وكَيْتَ ^(٧) ، وَذَيْتَ ، وَكَأَيِّنُّ » .
وقال المصنف : « الكناياتُ : ألفاظٌ مبهمَةٌ يُعَبَّرُ بها عما وقع في كلام متكلم مُفَسَّرًا ، إمّا لإبهامه على المخاطب ، أو لنسيانه ^(٨) . قال نجم الدين : « مثل قولك : « قال فلان : كذا » ، و « قال : كيت وكيت » داخل في حده فقط ^(٩) .
واعلم أن بناء « كم » الاستفهامية لتضمنها معنى الهمزة . وبناء « كم » الخبرية لشبهها بالاستفهامية ^(١٠) . وأما بناء « كذا » فلأنه في الأصل اسم إشارة دخل عليه كاف التشبيه ، وصار بمعنى « كم » ، وانمحي عن الجزئين معنى التشبيه والإشارة ، فصار الكلمتان ككلمة واحدة ^(١١) .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) الكنايات .

(٣) سقط من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٢٧/٣ .

(٥) ينظر : اللسان (كني) ١٧٤/١٢ وما بعدها .

(٦) في (ش) و (غ) : في

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦١ / ٣ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٢٩/٣ .

(١٠) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦٢/٣ ، وشرح الرضي ٢٢٩/٣ ، والفوائد الضيائية ١٢٢/٢ .

(١١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦٢/٣ ، وشرح الرضي ٢٣٠/٣ . والفوائد الضيائية ١٢٣/٢ .

قوله : (« كَذَا » لِلْعَدَدِ) . وقد يكون لغير العدد أيضا نحو : « قال فلان : كذا » .

وأصل « كَأَيِّنْ » كاف التشبيه دخل على « أي » ، فهي مثل « كذا »^(١) .

وأما « كَيْتَ ، وَذَيْتَ » فبنياء ؛ لأن كل واحد^(٢) منهما كلمة واقعة موقع الجملة .
والجملة لا تستحق إعرابا وبناء^(٣) ، وهما على الفتح أكثر^(٤) . وقد جاء فيهما الضم والكسر
تشبيهاً بـ « حيث ، وجير » ، ولا يستعملان إلا مكررين بواو العطف نحو : « قال : فلان كيت
وكيت ، وكان من الأمر كيت وكيت^(٥) ، أو زيت وزيت^(٦) »^(٧) .

[تمييز كم الاستفهامية وتمييز كم الخبرية]

قوله : « (ف) « كَمْ » الاستفهامية مُمَيِّزٌهَا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ ، [والخبريةُ مجرورٌ مُفْرَدٌ
ومَجْمُوعٌ]^(٨) .

« كم » الاستفهامية تدل على عدد مبهم عند المتكلم ، معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم .
والخبرية تدل على عدد مبهم عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم . والمعدود فيهما مجهول عند
المخاطب ؛ ولذا^(٩) احتيج إلى التمييز .

ومميز الاستفهامية منصوب مفرد^(١٠) ؛ حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد^(١١) ؛ لأنها
لو حملت على أحد الطرفين — أي^(١٢) : القليل أو الكثير — كان^(١٣) تحكماً . وفصلٌ مميز « كم »

(١) ينظر : المفصل ٢٢٢ ، وشرح المفصل ١٣٥/٤ ، وشرح الرضي ٢٣٠/٣ .

(٢) في (ش) : واحدة .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦٢/٣ ، وشرح الرضي ٢٣٢/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٣٢/٣ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٣٣/٣ .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٥٩ .

(٩) في (ش) و (غ) : كذا .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) وهي من أحد عشر إلى تسعة وتسعين .

(١٢) سقطت من (أ) .

(١٣) سقطت من (ش) وفي (غ) : لكان .

الاستفهامية عنها جائر في السعة نحو : « كم لك غلاماً ؟ » . ولا يجوز في العدد إلا ضرورة كقوله^(١) :

عَلَى أَنِّي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً

ولا يجوز في مميز « كم » الاستفهامية الجر إلا إذا انجرت بحرف الجر نحو : « بكم رجلٍ مررت ؟ ، وبكم رجلاً مررت ؟ » . ويكون جر المميز بـ « مِنْ » مقدرة عند النجاة^(٢) ، وعند الزجاج^(٣) بإضافة « كم » .

ولا يجمع مميز « كم » الاستفهامية عند البصريين^(٤) فإذا جاء نحو : « كم غلماناً لك » كان « غلماناً » حالاً ، والمميز محذوف ، أي : كم نفساً لك حال كونهم غلماناً . ومميز الخبرية مجرور بإضافتها إليه . وعند الفراء^(٥) بتقدير « مِنْ » . وهي محمولة على أكثر العدد . ويكون مفرداً مثل مميز المائة والألف . ويجوز جمعه نحو : « كم غلامٍ ، وكم غلمان عندي » ؛ لأنه لما^(٦) لم يكن في لفظها ما يشعر بالكثرة جاز^(٧) جمع مميزها . وإذا فصل بينها وبين مميزها نصب حملاً على الاستفهامية^(٨) . وأجاز الفراء الجر مع^(٩) الفصل مطلقاً^(١٠) ، وأجازه^(١١) يونس^(١) مع الفصل بالظروف نحو قوله :

-
- (١) البيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٧، وأساس البلاغة (كمل) ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٨ ، وبلا نسية في الكتاب ١/٢٩٢ ، والمقتضب ٣/٥٥ وشرح التسهيل ٢/٣٣٢ ، وشرح الرضي ٣/٢٣٤ ، والخزانة ٦/٤٢٥ . والشاهد فيه قوله : « ثلاثون للهجر حولاً » حيث فصل بين « ثلاثين » ومميزها في الشعر .
- (٢) ينظر : العلل في النحو للوراق ٢٥٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣٢ ، وشرح الرضي ٣/٢٣٥ ، وشفاء العليل ٢/٥٧٩ ، وشرح التصريح ٢/٤٧٤ .
- (٣) ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٣٢ ، وشرح الرضي ٣/٢٣٥ ، وشفاء العليل ٢/٥٧٩ ، وشرح التصريح ٢/٤٧٤ ، والموشح ١٨٤ .
- (٤) ينظر : أسرار العربية ٢١٦ ، واللباب ٣١٧ ، والمفصل ٢١٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٢٤ ، وشرح التسهيل ٢/٢٣٣ ، وشرح الرضي ٣/٢٣٥ ، وشفاء العليل ٢/٥٧٩ .
- (٥) ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٣٣ ، وشرح الرضي ٣/٢٣٥ ، وشرح التصريح ٢/٤٧٤ .
- (٦) سقطت من (ش) .
- (٧) في (ش) : وجاز .
- (٨) هذا مذهب البصريين ، وما ذهب إليه الفراء مذهب الكوفيين ينظر : الإنصاف ١/٣٠٣ ، واللباب ١/٣١٨ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣٣ ، وشرح الرضي ٣/٢٣٥ ، والموشح ١٨٤ .
- (٩) في (ش) : على .
- (١٠) سقطت من (ش) و (غ) .
- (١١) في (ش) : وأجاز .
- (١) ينظر : المقدمة الجزولية ١٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٩ ، وشرح الرضي ٣/٢٣٥ .

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَّالَ الْعُلَا وكرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(١)

وسيبويه^(٢) لا يميز الجر مع الفصل وإن // كان بالظرف إلا ضرورة كقوله^(٣):
ب / ٧٧

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جَدَّ نَفَاعِ

وإذا فصل بين « كم » الخبرية ومميزها بمتعد وجب الإتيان بـ « مِنْ » ؛ لئلا يلتبس

بالمفعول نحو قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ^(٤) ﴾^(٥)، و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ^(٦) ﴾.

ومميز الاستفهامية المحرور مع الفصل^(٧) كميمز الخبرية ، قال تعالى : ﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ

كَمْ ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ ^(٨) ﴾^(٩) .

قوله : (وَتَدْخُلُ مِنْ فِيهِمَا) .

أما في الخبرية فكثير نحو : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ ^(١١) ﴾ ، و ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ ^(١٢) ﴾^(١٣) .

نجم الدين : « وأما مميز « كم » الاستفهامية فلم أعثر عليه محروراً بـ « مِنْ »^(١٤) في نظم ولا نثر،

(١) البيت من الرمل ، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣ ، والخزانة ٤٢٣/٦ ، ولعبدالله بن كرز في الحماسة البصرية ١٠/٢ ، والخزانة ٤٢٣/٦ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٧/٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٤ ، وشرح الرضي ٤٢٣/٣ .

والشاهد فيه : « كم بجود مقرف » على أن يونس يميز الفصل بين كم الخبرية ، وبين مميزها بالظرف .

(٢) ينظر : الكتاب ١٦٤/٢ — ١٦٨ .

(٣) البيت من الكامل ، ونسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه . ينظر : الكتاب ٦٨/٢ ، والمقتضب ٦٢/٣ ، والإنصاف ٣٠٤/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٤ ، وشرح الرضي ٢٣٦/٣ ، والخزانة ٤٣١/٦ .
والدسيعة : العطية .

والشاهد فيه : « كم في بني سعد » حيث فصل بين « كم » ومميزها بالجار والمحرور ، وذلك للضرورة عند سيبويه .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) الدخان : ٢٥ .

(٦) القصص : ٥٨ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) البقرة : ٢١١ .

(١٠) سقطت الواو من (أ) .

(١١) النجم : ٢٦ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) الأعراف : ٤ .

(١٤) سقطت من (ش) .

دل على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ما صحته ^(١) . ومراد نجم الدين من غير فصل ، و إلا انتقض بقوله تعالى : ﴿ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَآ آتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ ^(٢) فإن « كم » فيه ^(٣) استفهامية لوقوعها بعد قوله : « سل » ^(٤) . والله أعلم .

قوله : (و لَهْمَا صَدْرُ الْكَلَامِ) .

أما الاستفهامية فلتضمنها ما له الصدر ^(٥) وهو الاستفهام .

وأما الخبرية فليما تضمنته من المعنى الإنشائي في ^(٦) التكاثر كـ « رب » في التقليل ؛ لأن معنى الإنشاء مؤثرٌ في الكلام ، مُنْخَرَجٌ له عن ^(٧) الخبرية . وكلُّ ما أثار في معنى الجملة فله الصدر ؛ خوفاً أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المغيّر في آخرها تشوش خاطره ؛ لأنه يجوز إذن أن يرجع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً ^(٨) فيها . ويجوز أن تبقى الجملة على حالها ، ويرتقب ^(٩) جملة أخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها .

[مواقع « كم » الاستفهامية و « كم » الخبرية من الإعراب]

قوله : (و كِلَاهُمَا يَقَعُ مَرْفُوعاً ، وَمَنْصُوباً ، وَمَجْرُوراً) .

أي : « كم » الاستفهامية ، و « كم » الخبرية ؛ لأنهما اسمان ، ولا بد لكل مركب من إعراب ، وهما قابلان لعوامل ^(١٠) الرفع ، والنصب ، والجر .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٣٨/٣ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) جَوَّزَ النحاس و الزمخشري أن تكون « كم » في قوله تعالى : ﴿ سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَآ آتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة :

٢١١] استفهامية وخبرية ، بل حزم سعد الدين التفتازاني بأنها استفهامية لوقوعها بعد الفعل سل . ينظر : إعراب القرآن

للنحاس ١٥٢/١ — ٢٥٣ ، والكشاف ٣٥٤/١ ، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ٩٧/٢ ، والفوائد الضيائية ١٢٥/٢ .

(٥) في (ش) : ما له صدر الكلام .

(٦) في (غ) : (و) بدل (في) .

(٧) في (غ) : على .

(٨) في (غ) : مؤثر .

(٩) في (ش) و (غ) : فيرتقب .

(١٠) في (ش) : لعامل .

قوله : (فُكُلٌ مَا بَعْدَهُ فِعْلٌ غَيْرٌ مُشْتَعِلٌ عَنْهُ] بِضَمِّيرِهِ كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولًا عَلَى حَسَبِهِ [^(١)) . إلى آخره .

يعني : إذا كان بعد « كم » فعل لم يشتغل عن العمل فيها بالعمل في ضميرها ، أو في ^(٢) متعلق ضميرها كانت « كم » ^(٣) منصوبة معمولة على حسب ذلك الفعل غير المشتغل . أي : على حسب اقتضائه فيها بحسب ما يشعر به مميّزها ، فإن ^(٤) اقتضى المفعول به فـ « كم » منصوبة المحل على أنها مفعول به نحو : « كم رجلاً ضربت؟ » ، وكم رجلٍ ضربتُ . وتنصب على الظرفية في : « كم يوماً ضربت؟ » ، وكم يوماً ضربت . وعلى المصدرية في : « كم ضربةً ضربت؟ » ، وكم ضربةً ضربتُ . ويجوز في هذه الأمثلة أن يجعل « كم » مبتدأ ، والجملة خبره ، والضمير في الجملة مقدر ، وذلك على ضعف ^(٥) .

قوله : (مَا ^(٦) بَعْدَهُ فِعْلٌ ^(٧)) . لعله يريد : « فعل ^(٨) ، أو شبهه » ؛ ليشمل : « كم يوماً أنت سائر ، وكم رجلاً ^(٩) أنت ضارب » .

وقد تنصب « كم » خبراً لـ « كان » نحو : « كم كان مالك؟ » ، أو مفعولاً ثانياً لباب « ظن » نحو : « كم ظننت مالك؟ » .

قوله : (وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ جَرٌّ ، أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ) . إنما جاز تقديم الجار على ماله صدر الكلام ؛ لأن تأخر الجار عن مجروه ممتنع لضعف عمله ، وسواء كان الجار اسماً ، أو حرفاً تقول : « بكم رجل مررت » ، ويجوز : « رجلاً » ، و « غلام كم رجل ضربت؟ » ، ويجوز « رجلاً » . ويكون إعراب المضاف كإعراب « كم » لو لم يكن ثم مضاف .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦١ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (ش) و (غ) : فإذا .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦٥/٣ ، وشرح الرضي ٢٣٩/٣ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (غ) .

قوله : (و إلاَّ فهو مرفوعٌ [مُبتدأٌ إن لم يكن ظرفاً ، وخبرٌ إن كان ظرفاً] ^(١)) .
[إلى آخره] ^(٢) .

أي ^(٣) : فإن ^(٤) لم يكن بعده فعلٌ غير مشتغل ، ولا قبله جار فهو مرفوع ؛ لأنه يكون اسماً مجرداً عن العوامل ، فيكون مبتدأ ، أو ^(٥) خبراً . فيكون مبتدأ ^(٦) في نحو : « كم مالك ، وكم رجلاً جاءك ، وكم رجلاً جاءك غلامه ، وكم رجلاً ضربته ، أو ضربت غلامه » . ويجوز في هذين أن تكون « كم ^(٧) » منصوبة ^(٨) بمقدر يفسره الظاهر المشتغل . ويكون المقدر بعدها ، أي : « كم رجلاً ضربت ضربته ، وكم رجلاً أهنت ^(٩) ضربت غلامه » . قال نجم الدين : « ويجوز تقديره قبلها ^(١٠) ؛ لأن المقدر معدوم لفظاً ، والتصدير ^(١١) اللفظي هو المقصود . إلا أن الرفع فيهما ^(١٢) أولى للسلامة ^(١٣) من الحذف والتقدير ^(١٤) .
وتكون خبراً ^(١٥) في نحو ^(١٦) : « كم يوماً سفرك » . وقيل : إن « كم » في « كم مالك » خبر ؛ لكونها نكرة ، والذي بعدها معرفة ^(١٧) .

وقد دخل في هذا معنى ^(١٨) قوله : (مبتدأٌ إن لم يكن ظرفاً ، وخبرٌ إن كان ظرفاً) .

(١) ماين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٠ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : إن .

(٥) في (غ) : و .

(٦) تكون مبتدأٌ إن لم يكن مميزها ظرفاً . ينظر : الكافية ١٦١ ، والوافية ٢٠٧ ، والموشح ١٨٦ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : منصوبة منتصبة .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) سقطت من (ش) .

(١١) في (ش) و (غ) : التصدر .

(١٢) في (غ) : فيها .

(١٣) في (غ) : لسلامته .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٤٠/٣ .

(١٥) تكون خبراً إن كان مميزها ظرفاً . ينظر : الكافية ١٦١ ، والوافية ٢٠٧ ، والموشح ١٨٦ .

(١٦) سقطت من (غ) .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٣ .

(١٨) في (أ) : المعنى .

// قوله : (وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ ، وَالشَّرْطِ) .

أي : تقع مرفوعة ومنصوبة ، ومجرورة إلا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء كـ « متى ، وأين ، وإذا » إن لم ينجر بحرف جر^(١) نحو : « مِنْ أَيْنَ » فلا بد من كونه منصوباً على الظرفية . وترتفع أسماء الاستفهام محلاً مع انتصابها على الظرفية إذا كانت خبراً لمبتدأ مؤخر نحو : « متى عهدك بفلان » .

وأما أسماء الشرط الظرفية فلا تكون إلا منصوبة على الظرفية أبداً ، ويرتفع منها ما ليس بظرف نحو : « مَنْ ، وما^(٢) » على الابتداء في قولك : « مَنْ ضَرَبَ ، ومن قام قمت » . وفي نحو : « مَنْ أَنْتَ ، وما دينك » تكون « مَنْ » أو « ما » مبتدأ عند سيويه^(٣) ، وعند غيره خبراً^(٤) . ولا تقع كلمة^(٥) الشرط خبراً^(٦) . وتنجر في نحو : « غلامٌ مَنْ أَنْتَ » ، و « بم مررت ، وغلام من تضرب أضرب ، وبمن تمرر أمرر » .

وينتصب مفعولاً به في نحو : « مَنْ لقيت ؟ ، وما فعلت ؟ ، ومن ضربت^(٧) أضربه ، وما تفعل أفعله » . [قال نجم الدين : « ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً »^(٨) . والنظر في كلمات الشرط إلى الشرط ، فإن كان مسنداً إلى ضميرها — متعدياً كان ، أو لازماً — فهي مبتدأة^(٩) نحو : « مَنْ جَاءَكَ فَأَكْرَمَهُ ، ومن ضربك فاضربه » ، وإن كان ناصباً لضميرها ، أو متعلق ضميرها نحو : « مَنْ ضربته ضربك^(١٠) ، ومن ضربت غلامه ضربك^(١١) » فالأولى كونها مبتدأة ، ويجوز انتصابها بمقدر يفسره الظاهر^(١٢) .

(١) في (ش) و (غ) : إن لم ينجر بـ « من » .

(٢) في (ش) و (غ) : ما ومن .

(٣) ينظر : تاج علوم الأدب ١/٣٤٩

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣/٢٤١ .

(٥) في (غ) : بجملة .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (أ) و (ش) : ضربته . وما أثبتته من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣/٢٤١ .

(٩) في (ش) : مبتدأ .

(١٠) في (ش) : يضربك .

(١١) في (ش) : يضربك .

(١٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٦٦ ، وشرح الرضي ٣/٢٤٢ .

وإن كان متعدياً غير مشتغل عنها فهي منصوبة نحو : « من ضربتَ ضربتُ » . ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ، والضمير محذوف^(١) [(٢)] .

قال نجم الدين : « وإن قلنا : حروف^(٣) الشرط [مقدرة قبل كلمات الشرط] — كما هو مذهب سيبويه — فكلمات الشرط [(٤)] [(٥)] إذن معمولة بفعل مقدر يفسره ما بعده أبداً^(٦) ، سواء كانت مرفوعة ، أو منصوبة^(٧) ؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل^(٨) ظاهر أو مقدر ، بخلاف كلمات الاستفهام ؛ لأن همزته تدخل على الفعل والاسم^(٩) .

[حذف التمييز]

قوله : (وفي تَمْيِيزٍ : كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ) تمام البيت :

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

البيت للفرزدق^(١٠) . والفعاء^(١١) : المعوجة الرسغ من اليد و^(١٢) الرجل ، فتكون منقلبة الكف والقدم إلى إنسيئهما . يعني : أنها لكثرة الخدمة^(١٣) صارت^(١٤) كذلك . وعدى « حلبت »

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٤٢/٣ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) في (ش) : حرف .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (ش) و (غ) : منصوبة أو مجرورة .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٤٢/٣ .

(١٠) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٥١ ، والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، واللمع ٨٢ ، وشرح الجمل

لابن خروف ٦٥٧/٢ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/٢ ،

والإيضاح في شرح المفصل ٥٢٧/١ ، وشرح الرضي ٢٤٣/٣ .

والشاهد فيه : « عمّة ، وخالة » فقد رويت بالحركات الثلاث على ما شرحها الشارح .

(١١) ينظر : اللسان (فدع) ٢٠٢/١٠ .

(١٢) في (ش) و (غ) : أو .

(١٣) في (ش) و (غ) : خدمتها .

(١٤) في (ش) : صار .

بـ « على » لتضمينه^(١) « حلبت » معنى : « ثقلت ، أو تسلطت » أي : كنت كارها لخدمتها مستنكفاً منها ، فخدمتني على كره مني .

ف نصب « عمة » على أن « كم » استفهامية على سبيل التهكم ، كأنه ذهل عن عدد الحالبات .

وجر « عمة » على أن « كم » خبرية .

ورفع « عمة » على الابتداء . وقد تخصصت بالوصف بـ « لك » ، و « قد حلبت » الخبر . و « كم » منتصبة إمّا على المصدرية ، أو على الظرفية ، والمميّز محذوف ، أي : كم^(٢) حلبت ، أو كم مرة . والعامل : « حلبت » ؛ لأنه يصح عمل الخبر فيما قبل المبتدأ . و « حالة » معطوفة على « عمة » وإعرابها إعرابها .

واعلم أن « كم » في حالتها مفرد اللفظ مذكر . قال الأندلسي : « فيجوز الحمل على اللفظ نحو : « كم رجلاً جاءك » مع أن المسئول عنه مثنى أو مجموع ، ويجوز الحمل على المعنى نحو : « كم رجلاً جاءك^(٣) ، أو جاءوك^(٤) »^(٥) .

قوله : (وَقَدْ يُحْدَفُ [إِذَا عَلِمَ]^(٦)) . أي : المميّز (في مثل : « كَمْ مَأْلِكَ ؟ ») . أي درهما . و « كم ملكت ؟ » أي : كم درهماً ، أو غلاماً ملكت ، (و « كَمْ ضَرَبْتَ ») أي : كم رجلاً ضربت . وكذا في الخبرية .

(١) في (غ) : لتضمن .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) في (ش) : جاءك .

(٤) في (ش) و (غ) : و .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٤٤/٣ .

(٦) سقط من (ش) .

[الظروف المقطوعة عن الإضافة]

قوله : (الظُرُوفُ مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ [كـ « قَبْلُ ، وَبَعْدُ »] ^(١)) .

قال نجم الدين : « اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة ^(٢) عن الإضافة « قَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَتَحْتُ ، وَفَوْقُ ، وَأَمَامُ ، وَقَدَّامُ ، وَوَرَاءُ ، وَخَلْفُ ، وَأَسْفَلُ ، وَدُونُ ، وَأَوَّلُ ^(٣) ، وَمِنْ عُلُ ، وَمِنْ عَلُوُّ » ، ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو : « يمين ، وشمال ، وآخر » ^(٤) .

ولا يحذف المضاف إليه إلا إذا قامت قرينة دالة على تعيين ذلك المحذوف .

وبنيت هذه الظروف عند قطعها لمشابهة الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف .

وبنيت على حركة لعروض ذلك ^(٥) البناء . وخصت بالضمّة مخالفة لحركة إعرابها ، أي : النصب

أو ^(٦) الجر بـ « مِنْ » . ويجوز // على قلة ترك البناء ، وتعويض التنوين من المضاف إليه قال ^(٧) : ٧٨ / ب

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزْدَ أَزْدَ شَتْوَةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ حَمْرًا

وقال ^(٨) :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادَ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ

وقرئ شاذاً ^(٩) : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ ^(١) . ويقال : « ابدأ به أولاً » .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٢ .

(٢) في (غ) : المقطوع .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٤٧/٣ .

(٥) زيادة من (غ) .

(٦) في (غ) : و .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ١٤٦ ، وشرح الرضي ٢٤٨/٣ ، وشذور الذهب ١٣٧ ، وشرح التصريح ٧١٩/١ ، والخزانة ٤٥٢/٦ .

والشاهد فيه : « بَعْدًا » حيث قطع عن الإضافة ، وترك بناؤه ، وعوّض عنه بالتنوين .

(٨) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٠٧/١ ، ولعبدالله بن يعرب في شرح التصريح ٧١٩/١ ، وبلا نسبة في المفصل ٢٠٤ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، وشرح الرضي ٢٤٨/٣ ، والخزانة ٤٥٦/٦ . والشاهد فيه : « قَبْلًا » نونه لأنه ترك بناءه .

(٩) قرأ الجمهور بضمها . وحكى الكسائي : « من قبلٍ ومن بعدُ » بكسر الأول منوناً . وضم الثاني بلا تنوين . وحكى الفراء : « من قبلٍ ومن بعدٍ » بكسرهما من غير تنوين . قال شهاب الدين : « قد قرئ بكسرهما منونين » .

ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ ، والجامع لأحكام القراءة ٦/١٤ ، والكشاف ٤٧٣/٣ ، وفتح القدير ٢١٤/٤ .

(١) الروم : ٤ .

[وقيل: إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى « كنت قبلاً » أي^(١): كنت قديماً .
و « ابدأ به أولاً »]^(٢) أي : متقدماً ، و « من قبل ، ومن بعد » أي : متقدماً ومتأخراً^(٣).
وسميت الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات ؛ لأنه لما حذف المضاف إليه ، وضمت
معناه استُغرب صيرورتها غاية ، فسميت بذلك الاسم الغريب .
ويجوز بناء « علُو » على الفتح دون سائر الغايات ؛ لثقل الواو المضمومة .
قوله : (وَأَجْرِي مُجْرَاهُ « لا غَيْرُ ، وَلَيْسَ غَيْرُ ، وَحَسْبُ ») .
شُبّه « غير » بالظروف الغايات^(٤) لشدة إبهامها ؛ ولذا لا تُعرّف بالإضافة ، ولا يحذف
منها المضاف إليه إلاّ مع « لا » التبرئة ، و « ليس » ، تقول : « افعلْ هذا لا غيرُ ، وجاعني زيد
ليس غيرُ » . وهي بعد « ليس » بمعنى « إلاّ » .
و أما « حسب » فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيهاً
بـ « غير » ؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة مثله .

[الظروف المضافة إلى الجمل]

قوله : (وَمِنْهَا « حَيْثُ » ، وَلَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ) .
اعلم أن الظروف التي تضاف إلى الجمل على ضربين :
إما واجبة^(٥) الإضافة إليها بالوضع ، وهي ثلاثة فقط : « حيث » في المكان ، و « إذ »
وإذا « في الزمان . وفي^(٦) « إذا » خلاف يأتي ، هل الجملة^(٧) التي تليها عاملة فيها ، فلا تكون
« إذا » مضافة إليها ، أو غير عاملة فيها فـ « إذا » مضافة إليها ؟ .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٤٩/٣ .

(٤) في (غ) : والغايات .

(٥) في (غ) : واجب .

(٦) في (ش) و (غ) : ففي .

(٧) في (ش) : الجمل .

وقد مرَّ خلاف في وقوع الاسمية بعدها^(١) . فالكوفيون^(٢) سواها وبين الفعلية إذا كان خبرها فعلاً . وسيبويه^(٣) والأخفش جوزا على ضعف وقوع الاسمية التي خبرها فعل^(٤) . وجعلوا الأولى الفعلية ، منطوقة الفعل ، أو مقدرته . والمبرد^(٥) أوجب الفعلية^(٦) بعدها .

و « حيث ، إذ » يضافان إلى الفعلية ، والاسمية .

وإمَّا جائزة الإضافة إلى الجملة ، وهي ظروفُ أزمنة لا غير . والأصل أن يضاف الزمان إلى الفعلية ؛ لدلالة الفعل على أحد الأزمنة قال تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾^(٧) ، و﴿ يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾^(٨) ، و ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٩) ، و ﴿ وَيَوْمَ يَعِضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾^(١٠) ، و ﴿ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾^(١١) . ثم قد يضاف إلى الاسمية المستفاد منها الزمان كقوله^(١٢) تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾^(١٣) ، ﴿ يَوْمَ هُمْ بَرْزُونَ ﴾^(١٤) ، ونحو : « أتيتك حين الحجاج أميراً » ، و « لآخذتك حين لا شيء لك » . هذا إذا كان الظرف المضاف إلى الجملة ظرفاً لمصدرها ، و إلا فلا بد من حرف مصدري كقوله تعالى : ﴿ مِّن قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا ﴾^(١٥) ، و ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ [فَرِيقٍ مِّنْهُمْ] ﴾^(١٦) . ونحو ذلك .

(١) في المنصوب على شريطة التفسير . ينظر : ص ١٩١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١ ، وشرح الرضي ٤١٨/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٠٦ - ١٠٧ ، ١١٩ / ٣ ، ٢٣٢ / ٤ ، والإنصاف ٦٢٠ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤١٩ / ١ ، ومغني اللبيب ١٢٧ ، والنجم الثاقب ١ / ٣٧٦ ، والموضح على الموشح ١ / ٣١٣ .

(٤) في (غ) : اسم .

(٥) ينظر : المقتضب ٧٦ / ٢ - ٧٧ .

(٦) في (غ) : الفعل .

(٧) المائة : ١١٩ .

(٨) الرسائل : ٣٥ .

(٩) الانفطار : ١٩ .

(١٠) الفرقان : ٢٧ .

(١١) النبأ : ١٨ .

(١٢) في (غ) : نحو .

(١٣) الذاريات : ١٣ .

(١٤) غافر : ١٦ .

(١٥) النساء : ٤٧ .

(١٦) زيادة من (غ) .

(١٧) التوبة : ١١٧ .

ويضاف^(١) « ريث » إلى الفعلية نحو : « توقّف ريثَ أخرجُ إليك » ؛ لكونه مصدرًا^(٢) بمعنى البطاء ، مقاماً مقام الزمان . والأصل : « زمان ريث خروجي » . أي : مدة أن يُطَيء خروجي^(٣) . والمعنى : إلى^(٤) أن أخرج .

وكذا « آية » بمعنى : علامة ، يجوز إضافتها إلى الفعل لمشابقتها الوقت . ومع « ريث » ، وآية « يُصدّر الفعل في الأغلب بحرف مصدرى ، [وقد لا يصدر]^(٥) قال^(٦) :
 بآية يُقدّمون الخيلَ شعثاً كأنّ على سنانِكها مُداماً^(٧)
 وقال^(٨) :

ألا من مُبلِّغ عني تميماً بآية ما يجبون الطّعماً

وقد يُشَبَّه « مثل ، وغير » بالظروف المضافة إلى الجمل لزوماً أعني : « حيث ، وإذا ، وإذا » ؛ لإبهامهما^(٩) كتلك الظروف ، لكن بشرط أن تصدر الجملة بحرف مصدرى ، قال تعالى :
 ﴿ مَثَلٌ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(١٠) ، وقال^(١١) :

// لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حمامةً في عُصونِ ذاتِ أوقالِ

وأما نحو : « يومئذ ، وحينئذ^(١٢) ، وساعتئذ » فقالوا إن الظروف مضافة إلى

(١) في (ش) : وتضاف .

(٢) في (غ) : مصدر إليه .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) البيت من الوافر ، وهو للأعشى في الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٣ ، وشرح التسهيل ١٢٤/٣ ، وشرح

الرضي ٤٦٣/٣ ، ومغني اللبيب (٧٧٤ ، ١٠٨٥) ، وشرح شواهد المغني ٨١١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٦٣/٦ .

والشاهد فيه : « بآية يقدمون » حيث أضاف « آية » إلى جملة « يقدمون » دون أن تصدر بحرف مصدرى .

(٧) في (غ) : المداما .

(٨) البيت من الوافر ، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب ١١٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٤/٢ ، وشرح المفصل

١٨/٣ ، وشرح التسهيل ١٢٤/٣ ، وشرح الرضي ٢٥٣/٣ ، والمغني (٧٧٧) ، وخزانة الأدب ٤٧٠/٦ .

والشاهد فيه : « بآية ما يجبون » حيث أضاف « آية » إلى جملة « يجبون » المصدرة بـ « ما » المصدرية .

(٩) في (ش) و (غ) : لأههما مبهمان .

(١٠) الذاريات : ٢٣ .

(١١) تقدم تخريجه ص ٤٠٠ . والشاهد فيه : « غير » أضيف إلى جملة ، وصدرت بحرف مصدرى . فـ « غير » فاعل

« يمنع » مبني على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبني . وروي بالرفع فلا شاهد فيه .

(١٢) سقطت من (غ) .

« إذ »^(١) المضافة في المعنى إلى الجملة المحذوفة المبدل^(٢) منها التنوين . قال نجم الدين : « وفي ذلك تعسف من حيث المعنى ؛ إذ قولك : « حين وقت كذا ، ويوم الوقت ، وساعة الوقت » غريب الاستعمال ، مستهجن المعنى »^(٣) ، ثم^(٤) قال : « والذي يبدو لي أن هذه الظروف التي كأنها في الظاهر مضافة إلى « إذ » ليست مضافة إليه ، بل إلى الجملة^(٥) المحذوفة ، لكن لما حذفوا تلك الجمل لم يحسن أن يبدل منها تنوين لاحق^(٦) بهذه الظروف ؛ لأنها ليست لازمة للإضافة كـ « كل ، وبعض ، و إذ » ، فلو أبدل^(٧) التنوين لالتبس بتنوين التنكير ، فلما خافوا التباس تنوين العوض بتنوين التنكير توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة بأن أبدل من تلك الظروف ظرف لازم للإضافة إلى الجمل ، خفيف في اللفظ ، صالح لجميع أنواع الأزمنة ، متعود لحذف الجمل مع^(٨) إبدال التنوين كما في قوله^(٩) :

نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَاحِبٌ

فجيء به بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض .

وكسر « إذ » لالتقاء الساكنين ، وليكون^(١٠) في صورة المضاف إليه «^(١١)» .

قال نجم الدين : « ويجوز فتحه أيضا^(١٢) ، قال تعالى : ﴿ فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾^(١٣) ،

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : المبدلة .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٥٧/٣ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) (غ) : الجمل .

(٦) في (غ) : لاحقة .

(٧) في (ش) : أبدلوا .

(٨) في (غ) : على .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لأبي ذؤيب في ديوانه ٢٤ ، وديوان الهذليين ٦٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٠/١ ، والخزانة ٤٩٠/٦ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٧٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٣١/٣ ، وشرح الرضي ٢٥٨/٣ .

والشاهد فيه قوله : « إذ » حيث إن التنوين اللاحق لـ « إذ » عوض عن الجملة ، والأصل : وأنت إذ الأمر ذاك ، وفي ذلك الوقت .

(١٠) في (غ) : ويكون .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٢٥٧/٣ ، ٢٥٨ .

(١٢) سقطت من (أ) .

(١٣) الشعراء : ٢٠ .

أي : فعلتها إذ رأيتني . ولما كان الظرف المضاف إلى الجملة ظرفاً لمضمونها لم يرجع منها ضمير إليه «^(١)» .

واعلم [أن الظروف]^(٢) الواجبة الإضافة إلى الجمل مبنية ؛ لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة . وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة ، فإضافتها إليها كلا إضافة ، فشابهت الغايات ، فلهذا بنيت « حيث » على الضم مثلها . وقال المصنف : « بني « حيث » لأنه موضوع لمكان مصدر كائن في الجملة ، فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل »^(٣) . وكذا قال في : « إذ ، وإذا »^(٤) .

وقد فتحت الثاء في « حيث » لغة ، وكسرت في أخرى . وقد^(٥) يقال : « حوثٌ » مثلث الثاء أيضاً^(٦) . وإعرابها لغة فقعسية^(٧) . وندرت إضافتها إلى مفرد قال^(٨) :

وَنَطَعْنُهُمْ تَحْتَ^(٩) الْحُبِّي بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ
وقال^(١٠) :

ونحن سقينا الموت^(١١) بالشام معقلاً وقد كان منكم حيث لي العمائم

أي : وقد كان معقل في مكان لي العمائم ، وهو الرأس . وقال^(١٢) :

-
- (١) ينظر : شرح الرضي ٢٥٩/٣ .
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .
(٣) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣ / ٧٧١ .
(٤) ينظر : السابق ٣ / ٧٧٢ .
(٥) سقطت من (أ) .
(٦) تنظر هذه اللغات في اللسان (حيث) ١٤٠/٢ ، والقاموس (حيث) ١٦٧ ، والمفصل ٢٠٥ ، وشرح المفصل ٩١/٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٦٢ ، والارتشاف ٣ / ١٤٤٧ — ١٤٤٨ .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٢٦٢ ، والارتشاف ٣ / ١٤٤٨ .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق ، وليس في ديوانه ، بل في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٢/٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٦٢ ، والمغني ١٧٧ ، والموشح ١٨٨ ، وشرح التصريح ١ / ٦٩٩ ، والخزانة ٦ / ٥٠٣ .
والشاهد فيه : « حيث لي » حيث أضاف « حيث » إلى مفرد . وهو نادر .
(٩) في (غ) : حيث الكلى .
(١٠) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الخزانة ٦ / ٥٠٦ ، وأنشده لما تقدم قبله .
(١١) سقطت من (غ) .
(١٢) الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ٩٠/٤ ، وشرح التسهيل ١٥٩/٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٦٣ ، وشرح شذور الذهب ١٦٨ ، والوافية في شرح الكافية ٢١٠ ، والموشح ١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٩٠ ، والخزانة ٧ / ٣ .
والشاهد فيه : « حيث سهيل » فـ « حيث » مضاف إلى مفرد وهو نادر .

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً نَجْمٌ يَضِيءُ كَالشَّهَابِ^(١) سَاطِعاً

وبعضهم يرفع « سهيل » على أنه مبتدأ محذوف الخبر . أي : حيث سهيل موجود .

ومع إضافته إلى المفرد يعربه بعضهم ، والأشهر بقاءه على بنائه ؛ لشذوذ إضافته إلى المفرد^(٢) . وظرفيتها غالبية ، وقد جاءت مفعولاً به ، قال تعالى : ﴿ أَعْلَمُ حَيْثُ تَجْعَلُ

رِسَالَتَهُ ﴾^(٣) . وقال الأخفش : « قد يراد به الحين »^(٤) . أي : قد يجيء ظرف زمان ، قال^(٥) :

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ يَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ

ولا يمتنع به ههنا حمله على المكان .

[معنى « إذا »]

قوله : (وَمِنْهَا « إِذَا » وَهِيَ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ؛ [فَلِذَلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ]^(٦) .

اعلم^(٧) أن « إذا » كما ذكر للمستقبل كما تقول : « آتيتك إذا طلعت الشمس » . وقد تكون للماضي كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَيْنِ ﴾^(٨) ، و ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾^(٩) ، و ﴿ حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ ﴾^(١٠) . وقد تكون « إذا » مع جملتها للاستمرار نحو قوله

(١) في (غ) : في السماء .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٦٤/٣ .

(٣) الأنعام : ١٢٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١٦٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٤/٣ ، ومغني اللبيب ١٧٦ ، والموشح ١٨٨ ، والنجم الثاقب ٧٣٢/٢ . وبه قال ابن يعيش . ينظر : شرح المفصل ٩٢/٤ .

(٥) البيت من المديد ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٨٦ ، وسمط اللآلي ٣١٩ ، ولسان العرب (سوق) . وبلا نسبة في شرح المفصل ٩٢/٤ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٤/٣ .

والمعنى : من كان عاقلاً وفتى متصرفاً عاش ، حيثما نقلته قدمه ، وذهبت به من أرض غربة وغيرها . والشاهد فيه : « حيث يهدي » على أن « حيث » يراد بها الحين .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٢ .

(٧) في (ش) و (غ) : واعلم .

(٨) الكهف : ٩٣ .

(٩) الكهف : ٩٦ .

(١٠) الكهف : ٩٦ .

تعالى : ﴿ ^(١) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٢) أي : هذا عادتهم المستمرة ، ومثله كثير نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ^(٣) ، و ﴿ إِذَا مَا اتَّوَكَّ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾ ^(٤) .

والأصل في استعمال « إذا » أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع

حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم نحو : « إذا طلعت الشمس » ، وقوله تعالى : // ﴿ إِذَا ﴾ ^(٥) .

وكلمة الشرط: ما تطلب جملتين ^(٦) ، يلزم من فرض وجود مضمون أولاهما فرض حصول مضمون الثانية . فالمضمون الأول مفروض ملزوم ، والثاني لازم . فلم يرسخ في « إذا » ^(٧) معنى « إن » الدال على الفرض ، بل صار عارضاً على شرف الزوال ، فلهذا لم تجزم ^(٨) إلا في الشعر قال ^(٩) :

تَرْفَعُ لِي حِنْدِيفُ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

ولما كثر دخول معنى الشرط في « إذا » ^(١١) ، وخروجه عن أصله من ^(١٢) الوقت المعين جاز استعماله — وإن لم يكن فيه معنى «إن» الشرطية ، وذلك في الأمور القطعية — استعمال « إذا » ^(١٣) المتضمنة لمعنى « إن » ؛ وذلك لمجيء جملتين ^(١٤) بعده ^(١) على طراز ^(٢) الشرط والجزاء ، وإن لم

(١) سقطت الواو من (أ) و (غ) .

(٢) البقرة : ١١ .

(٣) البقرة : ١٤ ، ٧٦ .

(٤) التوبة : ٩٢ .

(٥) التكوير : ١ .

(٦) في (غ) : تضمن كلمتين .

(٧) في (ش) : إذ .

(٨) في (غ) : يجزم .

(٩) البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٦ ، والكتاب ٦٢/٣ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، وخزانة الأدب ٢٠/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٦/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٨/٣ .

والشاهد فيه : مجيء « إذا » شرطية جازمة ، فجملة « حمدت » في محل جزم شرط « إذا » ، و « تقدي » جوابها ، وهو مجزوم وكسرة الدال للروي .

(١٠) في (غ) : تقلدوا .

(١١) في (غ) : إذ .

(١٢) في (ش) : في .

(١٣) سقطت من (ش) .

(١٤) في (ش) و (غ) : حمل .

(١) سقطت من (ش) ، ومن (غ) سقط الهاء .

(٢) في (ش) و (غ) : طرز .

يكونا كذلك^(١) كقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(٢) إلى قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾^(٣) [ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط . فلتحصيل هذا الغرض عمل في « إذا » جزاؤها مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في « فسبح »^(٤) ، و « إن » في قولك : « إذا^(٥) جئتني فأنتك مكرم » ، ولام الابتداء في قوله تعالى : ﴿ أءِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا ﴾^(٦) .

والفاء في قوله « فسبح » زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء . وحكمنا^(٧) بزيادتها لأن الفاء للتعقيب ، و « إذا » ظرف للتسيب فلا تعقيب . واعلم أن^(٨) « إذا » قد تجرد عن معنى الشرط ، و تكون ظرفية لا غير كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾^(٩) ؛ لأنه لو كان فيها معنى الشرط لكان التقدير : « إذا يغشى أقسم » ، فلا يكون القسم^(١٠) منجزاً ، والقسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام ، وإن كان نهاراً غير متوقف على دخول الليل . قال ابن الحاجب : « وناصبه حال من الليل [أي : والليل]^(١١) حاصلًا وقت غشيانه »^(١٢) . قال نجم الدين : « وليس هنا شيء يُقَدَّرُ عاملاً في الحال إلا القسم ، [فيكون الإقسام في حال حصول الليل ، وحصول الليل في وقت غشيانه]^(١٣) ، فالقسم حينئذ وقت الغشيان ، وهو فاسد »^(١٤) . قال : « وليس ببعيد أن يقال : هو ظرف لما دل عليه القسم

(١) أي : وإن يكونا شرطاً وجزاءً .

(٢) النصر : ١ .

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) : فإذا .

(٦) مريم : ٦٦ .

(٧) في (أ) : حكمتا .

(٨) في (غ) : أنه .

(٩) الليل : ١ .

(١٠) سقطت من (أ) .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١ .

(١٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٧٣/٣ .

من معنى العظمة والجلال ، والتقدير : وعظمة الليل إذا يغشى . وكذا قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ إِذَا
أَتَسَّقَ ﴾^(١) ، ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَّعَسَ ﴾^(٢) وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾^(٣) «^(٤) .

قوله : [(وقد تَقَعُ لِلْمُفَاجَأَةِ ، فَيَلْزَمُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَهَا)]^(٥) ، نحو قولك : « خرجت فإذا
السبع » . ورجح نجم الدين^(٦) حرفيتها ، فلا محل لها عنده . والتي^(٧) تقوم مقام الفاء في جزاء^(٨)
الشرط فجائية كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾^(٩) .
وقد تقع « إذ ، وإذا » في جواب « بينا وبينما » ، وكتاهما إذن جزء^(١٠) للمفاجأة .
والأغلب في جواب « بينما » : « إذ » ، وفي جواب « بينا » « إذا » قالت حُرْقَةُ بنت
النعمان^(١١)^(١٢) :

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ تَنْصَفُ
وقال^(١٣) :

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالكَثِيبِ ضُحَىً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلٍ

(١) الانشقاق : ١٨ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) التكوير : ١٧ ، ١٨ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٧٣/٣ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٨٠/٣ .

(٧) في (ش) و (غ) : والذي .

(٨) في (غ) : جواب .

(٩) الروم : ٤٨ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) حُرْقَةُ بنت النعمان بن المنذر اللخمي ، ملك الحيرة بظهر الكوفة . امرأة شريفة شاعرة . قيل : كانت تحب زرقاء
اليمامة ، فلما قُتلت الزرقاء ترهبت ، ولبست المسوح ، وبنت لها ديراً ، وأقامت به حتى ماتت . لها أخبار مع زياد بن
أبيه ، وسعد بن أبي وقاص ، والمغيرة بن شعبة . ينظر : خزنة الأدب ٦٤/٧ .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لحُرْقَةُ بنت النعمان في الحماسة ٣٥٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣ ، وشرح الحماسة
للتريزي ١٠٩/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٣ ، والخزانة ٥٤/٧ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٧٧/٣ .
تتنصف : أي نخدم .

والشاهد فيه : « بينا . . . إذا » على أن الأغلب مجيء « إذا » الفجائية في جواب « بينا » .

(١٣) البيت من الخفيف ، وهو لحميل بثينة في ديوانه ١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٦/١ ، وبلا نسبة في الخزنة ٥٨/٧ .

والشاهد فيه : قوله : « بينما . . . إذ » على أن الأغلب مجيء « إذ » في جواب « بينما » .

ولا يجيء بعد « إذ » التي للمفاجأة إلا الماضي^(١) . ولا^(٢) بعد « إذا » التي^(٣) للمفاجأة إلا الاسمية .

وإذا دخلت « إذ ، و إذا » المفاجأة^(٤) في جواب « بينا ، وبينما » فإن قلنا بقول المبرد^(٥) أن « إذا » المفاجأة ظرف مكان كان « إذ ، وإذا » منصوبين على أنهما ظرف مكان لما^(٦) بعدهما ، و « بينا ، وبينما » ظرفا^(٧) زمان له . فمعنى : « بينما زيد قائم إذ رأى هنداً » أي^(٨) : رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه في ذلك المكان ، أي : مكان قيامه . وإن قلنا بقول الزجاج^(٩) أنهما ظرفا زمان ، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما ، مخرجان عن الظرفية ، مبتدآن خبرهما « بينا ، وبينما » والمعنى : وقت رؤية زيد هنداً كائن بين أوقات قيامه . قال نجم الدين : « والأولى أن يقال بحرفية^(١٠) كلمتي المفاجأة ، والعامل في « بينا ، وبينما » ما بعد^(١١) كلمتي المفاجأة »^(١٢) .

[معنى « إذ »]

أ/٨٠

قوله : (و « إذ » لِمَا // مَضَى . وَتَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ) .

أي : بلا فصل ؛ لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط نحو : « جئتكَ إذ قام زيد ، وإذا زيد قائم » . وإذا دخلت على المستقبل قلبته إلى الماضي نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ [الَّذِينَ كَفَرُوا] ﴾^(١٣) ، و « إذ تقول ، و إذ زيد يقوم » . ويلزمها الظرفية إلا إذا أضيف إليها زمان

(١) في (غ) : للماضي .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : للمفاجأة .

(٥) ينظر : المقتضب ٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٣٨/٢ وشرح الرضي ٢٧٩/٣ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (غ) : ظرف .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٣٨/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٠/٣ ، ومغني اللبيب ١٢٠ ، وشفاء العليل ٤٧٢/١ .

(١٠) في (غ) : الحرفية .

(١١) سقطت من (غ) : ما بعد .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٢٨٠/٣ . وهو اختيار ابن مالك أيضا . ينظر : شرح التسهيل ١٤٢/٢ .

(١٣) زيادة من (غ) .

(١٤) الأنفال : ٣٠ .

نحو^(١) قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَا اللَّهُ مِنْهَا﴾^(٢)، وقوله تعالى^(٤): ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٦)،^(٧) ولم تُجَرَّ^(٨) إلا بـ « بعد ». وتقع^(٩) مفعولاً به كقولك : « أتذكر إذ من يأتنا نكرمه^(١٠) ». وفي قوله تعالى : ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾^(١١)، ويلزمها الإضافة إلى جملة . وقد تحذف إذا علمت ، ويعوض منها التنوين كقوله^(١٣):

وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

وتجئ للتعليل نحو^(١٤) : « جئتك إذ أنت كريم » أي : لأنك كريم . قال نجم الدين : « والأولى حرفيتها إذن »^(١٥) أي : التعليلية .
ويقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو : « إذ زيد قام » ، بل الفصيح : « إذ قام زيد » ؛ لأن « إذ » موضوعة للماضي [فإيلاؤها الماضي]^(١٦) أولى للمشاكله والمناسبة .
وإذا زيدت « ما » بعد « إذ » صارت جازمة بخلاف « إذا ما^(١٧) » إلا في الشعر . ومنهم من قال : « إذا ما » يجازى بها^(١٨) ، فتجزم الشرط والجزاء ، وينشد للفرزدق^(١) :

(١) في (ش) و (غ) : كقوله تعالى .

(٢) زيادة من (غ) .

(٣) الأعراف : ٨٩ .

(٤) زيادة من (ش) .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في جميع نسخ المخطوط : (مهتدون) . وهو تصحيف .

(٧) آل عمران (٨٠) .

(٨) في (غ) : يجز .

(٩) في (أ) : أو وقعت .

(١٠) في (ش) : تكرمه .

(١١) على أنها مفعول به لـ « اذكروا » المتقدم .

(١٢) البقرة : ٥١ .

(١٣) سبق تخريجه ص ٥١٨ .

(١٤) في (ش) : كقوله .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٢٨٢/٣ . وهو اختيار ابن مالك كذلك . ينظر : شرح التسهيل ١٣٧/٢ .

(١٦) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) .

(١٧) سقطت من (ش) .

(١٨) ينظر : شرح الرضي ٢٨٢/٣ .

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٢ ، والحماسة للبحري ٥٣٦/١ ، وشرح المفصل ١٣٤/٨ ، وشرح الرضي ٢٨٣/٣ ، وخزانة الأدب ٧١/٧ . =

* فَكَانَ^(١) إِذَا مَا^(٢) يَسْأَلُ^(٣) السَّيْفَ يَضْرِبُ

والرواية : « متى ما » .

[أين و أئى]

قوله : (وَمِنْهَا « أَيْنَ ، وَأئى » لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَامًا ، وَشَرْطًا) .

« أين » الاستفهامية : « أين زيد ؟ وأين كنت ؟ » . والشرطية : « أين تكن أكن » .
وبنيت على حركة للساكنين . وخصت بالفتح لاستثقال الضم ، والكسر بعد الياء .

و « أئى » لها ثلاثة معان ، استفهامية كانت أو شرطية :

أحدها : بمعنى « أين » ، إلا أنه^(٤) لا بد معها من « مِنْ » ظاهرة نحو^(٥) :

* [مِنْ أئى عَشْرُونَ لَنَا]^(٦) مِنْ أئى

أئى : « من أين » ، أو مقدرة كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾^(٧) أئى : من أين .

وبمعنى « كيف » ، كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾^(٨) أئى : كيف . ويجوز أن تكون

بمعنى « من أين » ، وقال^(٩) :

أئى وَمِنْ أئى أَبكَ الطَّرْبُ^(١٠) مِنْ حَيْثُ لَا صَبْوَةٌ وَلَا أَدْبُ

أئى : كيف أبك .

= صدره : فقام أبو ليلى إليه ابنُ ظالم .

والشاهد فيه : « إذا ما » حيث جزمت فعلي الشرط والجواب .

(١) في (ش) و (غ) : وكان .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : بيسل .

(٤) في (غ) : ألها .

(٥) الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٥٠ ، وشرح الرضي ٢٨٤/٣ ، ولسان العرب (خفض) ، وخزانة الأدب ٧٦/٧ .

وصدره : لأجعلن لابنة عثم قنًا .

والشاهد : « من أئى » حيث جاء بمعنى « أين » ، وجاءت مجرورة بـ « من » ظاهرة .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٧) آل عمران : ٣٧ .

(٨) التوبة : ٣٠ .

(٩) البيت من المنسرح ، وهو للكيميت بن زيد في الصحاحي ٢٠٠ ، والمفصل ٢١١ ، وشرح المفصل ١١١/٤ ، وبلا نسبة

في شرح شافية ابن الحاجب ٢٧/٣ ، والموشح ١٩٠ ، والرواية فيها باستثناء الموشح : ولا ريب .

(١٠) في (ش) : الطلب .

وتجى بمعنى « متى » . وقد أوّل قوله تعالى^(١) : ﴿ أَنَّى شَعْتُمْ ﴾^(٢) على الأوجه الثلاثة . ولا تجى بمعنى « متى ، وكيف » إلا وبعدها^(٣) فعل .

و « أنى » الشرطية كقوله^(٤) :

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَبَسُ بِهَا كِلَا مَرَكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاحِرٌ

أي : من أين تأتها .

[متى]

قوله : (و « مَتَى » لِلزَّمَانِ فِيهِمَا) . تقول في الاستفهامية : « متى القتال ؟ » . وفي الشرطية : « متى تخرجُ أخرجُ »^(٥) قال^(٦) :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمُمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

وقال^(٧) :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ

وربما جرت هذيل^(٨) بـ « متى » على أنها بمعنى « من » قال^(٩) :

(١) سقطت من (ش) .

(٢) البقرة : ٢٢٣ .

(٣) في (أ) : بعده .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٢٠ ، والكتاب ٥٨/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٥/٧ ، وشرح الرضي ٢٨٥/٣ . وشاجر : ملتبس أو مفرق .

يصف الداهية وأن من ركبها فرقت بين رجله فهوت به .

والشاهد فيه : « أنى » حيث إنها شرطية تجزم فعلين . وهي مجرورة بـ « من » مضمرة . أي : من أين تأتها .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعبيدالله بن الحرّ في شرح أبيات سيبويه ٦٢/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨ ، وشرح المفصل ٥٣/٧ ، وبلا نسبة في الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٣/٢ . والشاهد فيه : « متى » حيث جاءت شرطية .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه ٥١ ، والكتاب ٨٦/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٢/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٤ . والشاهد فيه : « متى » حيث جاءت شرطية .

(٨) ينظر : الصاحبي ٢٧٧ ، وشرح التسهيل ٥٤/٣ ، وشرح الرضي ٢٨٥/٣ ، ومغني اللبيب ٤٤٠ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٦/٢ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه ١٧ ، والأزهية ٢٠١ ، وشرح أشعار الهدليين ١٢٩/١ ، =

شَرِبْنَ مَاءَ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُجَجِ خُضِرٍ لَهْنٌ نَتِيحٌ
أو بمعنى « في » فتكون حرفاً .

ولا يجوز « متى زيد » ؛ لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجثة .

[أَيْان]

قوله : (و « أَيْانَ » لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَامًا) . وتختص بالأمر العظام نحو : ﴿ أَيْانَ مُرْسِنَهَا ﴾^(١)
﴿ أَيْانَ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٢) . ولا يقال : « أيان نمت » . وسُلِّم^(٣) تكسر همزته فتقول « إيان » ونونها
مفتوحة وكسرها لغة أيضا . قال نجم الدين : « وكتب الجمهور ساكته عن كونها للشرط .
وأجاز بعض المتأخرين ذلك »^(٤) . قال^(٥) :

أَيَانَ نُؤْمِنُكَ^(٦) تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ يَأْتِكَ الْأَمْنُ مِنَّا لَمْ تَزَلْ فِرْعَا

[كَيْفَ]

قوله : (و « كَيْفَ » لِلحَالِ اسْتِفْهَامًا) نحو : « كيف أنت ؟ أي : كيف حالك .
وعُدَّت « كيف » في الظروف ؛ لأنها بمعنى : على أي حال . والجار والمجرور عندهم كالظرف .
فإذا جاء بعد « كيف » كلام [تام فـ « كيف » حال . تقول^(٧) : // « كيف يقوم زيد ؟ »
فجوابها ، والبدل منها منصوبان ، إذا قيل : « كيف يقوم زيد ؟ » قلت : « متكئاً على آخر » .

= وشرح شواهد المغني ٢١٨/١ ، وخزانة الأدب ٨٩/٧ ، وبلا نسبة في الصاجي ٢٧٧ ، وشرح الرضي ٢٨٥/٣ ،
ومغني اللبيب ٦٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٣٦/٢ .

والشاهد فيه : « متى لجج » فهي عند هذيل حرف جر بمعنى « من أو في » أو اسم بمعنى : وَسَطٌ .

(١) النازعات : ٤٢ .

(٢) الذاريات : ١٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٩/٣ ، وشرح الرضي ٢٨٦/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٨٦/٣ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٩٠/٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٣٦ ، وشرح ابن

عقيل ٣٦٣/٤ ، وشفاء العليل ٩٥١/٣ ، والنجم الثاقب ٧٤٦/٢ ، وحاشية الجرجاني على الرضي ١١٦/٢ .

والشاهد فيه : « أيان » حيث جزمتم فعلين .

ويروى : « حذراً » بدل « فرعا » . وبالروايتين في (أ) .

(٦) في (ش) : يؤمنك .

(٧) في (ش) : نحو .

وفي البدل [(١)] : « كيف يقوم زيدٌ (٢) أمعتمداً على أحد أم لا ؟ » (٣) .

وإن لم يجرى بعده كلام تام فهو مرفوع المحل خبراً نحو : « كيف زيد ؟ » ، فيكون جوابه والبدل منه مرفوعين (٤) ، تقول في جواب « كيف زيد » : « صحيح » . وفي البدل : « كيف زيد أصحح (٥) أم سقيم ؟ » .

[مذ ومنذ]

قوله : (و « مُذٌّ وَمُنْذٌ » بمعنى : أَوَّلِ الْمُدَّةِ ، فَيَلِيَهُمَا الْمَفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ . وبمعنى : الْجَمِيعُ ، فَيَلِيَهُمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ) .

عند النحاة (٦) أصل « مذ » : « منذ » فخفض بحذف النون بدليل تصغيره على « مُنِذٌ » وتكسيره على (٧) « أمناذ » . ومنعه صاحب المغني (٨) (٩) . وأنكر أن يكون « منيد ، وأمناذ » عربياً . وضم (١٠) ذال « مذ » سواء كان بعده ساكن أو لا لغة غنوية (١١) ، فيجوز أن يكون أصله (١٢) « منذ » (١٣) فخفض ، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إليه . وكسر ميم « مذ ، ومنذ » لغة سليمية (١٤) . قال الأخفش : « « منذ » لغة أهل الحجاز .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت همزة الاستفهام من (ش) و (غ) .

(٣) هنا كأنك قلت : « بأي صفة موصوفاً ، يقوم زيد ، أمعتمداً أم لا ؟ » فـ « معتمداً » بدل من « موصوفاً » .

(٤) في (غ) : مرفوعان .

(٥) سقطت همزة الاستفهام من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٥٠/٣ ، والمقتضب ٣١/٣ ، والمفصل ٢٠٦ ، واللباب للعكبري ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٤ ،

وشرح التسهيل ١٤٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والارتشاف ١٤١٥/٣ ، ومغني اللبيب ٤٤٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) صاحب المغني المقصود به هنا هو : تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني المعروف

بابن فلاح اليمني ، له مؤلفات في العربية منها : المغني ، والكافي . مات سنة ثمانين وستمائة .

ينظر : بغية الوعاة ٢٠٢٦/٢ .

(٩) ينظر رأيه : في شرح الرضي ٢٨٩/٣ .

(١٠) في (غ) : ذم .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والارتشاف ١٤١٦/٣ .

(١٢) في (غ) : أصلية .

(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(١) ينظر : شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والموشح ١٩٢ ، والارتشاف ١٤١٦/٣ ، وشفاء العليل

٤٧٣/١ .

وأما « مذ » فلغة بني تميم وغيرهم ، وشاركهم فيها^(١) أهل الحجاز^(٢) . وحكى أيضا : « أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً . والتميميين يرفعون بهما مطلقاً^(٣) »^(٤) . وجمهور العرب إذا استعملوا « منذ » الذي هو لغة الحجازيين يجرون بها في الحاضر اتفاقاً . وإنما الخلاف بينهم في الماضي . ولا يستعملان في المستقبل^(٥) .

وفي ارتفاع ما بعدهما خلاف . فجمهور البصريين^(٦) على أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما . وأبو القاسم الزجاجي^(٧) قال : « إنهما خبران لما بعدهما »^(٨) . وضعف^(٩) بأنه^(١٠) إن وافق بأثهما^(١١) . بمعنى : « أول المدة ، وجميع المدة » فهو غلط ؛ لأنك إذا قلت : « أول المدة يومان » فأنت مخبر عن أول المدة باليومين . وأيضاً كيف^(١٢) تخبر بمعرفة مقدّمة^(١٣) عن^(١٤) نكرة مؤخره ، والظرف لا يُصحّح^(١٥) إلا إذا انتصب على الظرفية .

و^(١٦) إن فسّرهما بظرف فيكون معنى : « ما رأيت منذ^(١٧) يوم الجمعة » أي : مع انتهائها الجمعة ، أي : انتهاء الرؤية . وفي : « ما رأيت مذ يومان » أي : عقيبتها وبعدها^(١٨) أي : بعد

(١) سقطت من (ش) وفي (غ) : فيه .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والارتشاف ١٤٢٠/٣ .

(٣) سقطت من (غ) : بهما مطلقاً .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٨٩/٣ ، والنجم الثاقب ٧٤٨/٢ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٩١/٣ ، والارتشاف ١٤٢٠/٣ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١ ، واللباب ٣٧٠/١ ، وشرح المفصل ٩٤/٤ ، وشرح التسهيل ١٤٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٩٠/٣ .

(٧) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تلميذ أبي إسحاق الزجاج ، قرأ عليه ، ونسب إليه . ألف : كتاب الجمل في النحو ، ومجالس العلماء ، والأمال . توفي بطبرية سنة ٣٤٠ . ينظر : الفهرست ١١٨ ، ووفيات الأعيان ٢٨٨/١ ، والبلغة ١٠٦ .

(٨) ينظر : الجمل في النحو ١٤٠ .

(٩) ضعفه الرضي في شرحه للكافية ٢٩١/٣ ، وقد لخص الخالدي كلامه .

(١٠) في (غ) : في أنه .

(١١) في (ش) و (غ) : في أثهما .

(١٢) في (غ) : فكيف .

(١٣) سقطت من (ش) .

(١٤) في (غ) : على .

(١٥) في (غ) : لا يصح .

(١٦) سقطت الواو من (غ) .

(١٧) في (ش) : مذ .

(١٨) سقطت من (أ) .

الرؤية يومان ، قال نجم الدين : « و^(١) له وُجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى »^(٢) .

وقال بعضهم^(٣) : إن « منذ » مركبة من « من ، وإذ » بحذف همزة « إذ » فالرفوع فاعل فعل^(٤) مقدر^(٥) . فتقدير : « منذ يوم الجمعة » : [مِنْ إذ مضى يوم الجمعة]^(٦) أي : من وقت مضيه . وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو^(٧) : « ما رأيت منذ^(٨) يومان » : من إذ ابتداء يومان ، أي : من وقت ابتداء يومين .

وقال الفراء^(٩) : « منذ » مركبة من « مِنْ » و « ذو » ، فالرفوع عنده في نحو : « منذ يوم الجمعة » خبر مبتدأ محذوف . أي : من الذي هو يوم الجمعة . أي : من الوقت^(١٠) الذي هو^(١١) على حذف الموصوف^(١٢) ، و « ذو » طائية . وينبغي أن يكون التقدير عنده في : « ما رأيت منذ يومان » : « من ابتداء الوقت الذي هو يومان » على حذف المضاف قبل الموصوف . قال نجم الدين : « وأثر التكلف^(١٣) ظاهر في المذهبين لا يخفى » . قال : « وينبغي ألا تكون « منذ » الجارة على المذهبين^(١٤) مركبة؛ إذ يتعذر التأويلان المذكوران [في الجارة]^(١٥) بل يكون حرفاً^(١٦) .
وقال بعض البصريين^(١٧) : بل^(١٨) هما اسمان على كل حال ، فإن^(١٩) خفض بهما

(١) في (غ) : فله .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٩١/٣ .

(٣) هو مذهب الكوفيين . ينظر : الإنصاف ٣٨٢/١ ، واللباب ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل ٩٥/٤ ، وشرح الرضي ٢٩١/٣ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : مقدم .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) سقطت من (أ) و (غ) .

(٨) في (غ) : مذ .

(٩) ينظر : الإنصاف ٣٨٣/١ ، واللباب ٣٦٩/١ ، وشرح المفصل ٩٥/٤ ، وشرح الرضي ٢٩٠/٣ ، والارتشاف ١٤١٥/٣ .

(١٠) في (غ) : وقت .

(١١) سقطت من (أ) و (ش) .

(١٢) في (غ) : موصوف .

(١٣) في (غ) : التكليف .

(١٤) في (غ) : مركبة على المذهبين .

(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٦) ينظر : شرح الرضي ٢٩٠/٣ .

(١٧) ينظر : شرح المفصل ٩٥/٤ ، وشرح الرضي ٢٩٠/٣ .

(١٨) سقطت من (أ) .

(١٩) في (ش) : وإن .

فعلى الإضافة .

وقال نجم الدين : « إنَّ « منذ » مركبة من « من ، وإذ » . والغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذي قبل « منذ » . وتحديد الزمان يحصل إمَّا بذكر جميعه من أوله إلى آخره المتصل بوقت التكلم، أو بأن تذكر أول الزمان المتصل بزمان التكلم^(١) غير متعرض لذكر الآخر، مخصصاً لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو : « منذ يوم الجمعة ، ومنذ يومٍ قدمت فيه ، ومنذ قام زيد » تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم ، ففي الأول يجب أن يكون أصل

« منذ » : « من أول إذ » فحذف^(٢) // « أول » . وأما الثاني فلا يحتاج فيه إلى حذف المضاف ؛ إذ ١/٨١
معنى : منذ^(٣) قام زيد^(٤) : « من وقت قيام زيد » . فـ « منذ » يضاف إلى الجملتين :

أما الاسمى الجزئين نحو : « منذ زيد قائم » ، والمعنى فيها جميع المدة . قال : « ولا أعلمها بهذا الشرط مستعملة لأول المدة .

أو التي أحد جزأها فعل ماض نحو : « منذ قام زيد ، ومنذ زيد قام » فتكون لأول المدة . وإن كان مضارعاً نحو : « منذ يكتب زيد ، و^(٥) منذ زيد يكتب » فإن كان المضارع حالاً ، فهي لجميع المدة ، وإن كان حكاية حال ماضية فهو لأول المدة . ولا يكون مستقبلاً .

ويجوز أن يحذف أحد جزئي الجملة المضاف إليها وجوباً إذا كان الباقي مجموع زمان^(٦) الفعل المتصل آخره بزمان التكلم نحو : « منذ يومان ، ومنذ رجب ، ومنذ شهرنا ، ومنذ شهر » ، أو^(٧) كان الباقي أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم نحو : « أقرأه^(٨) منذ يوم الجمعة ، ومنذ يومٍ قدم فيه زيد » وتقدير الأول بـ « منذ^(٩) كان يومان ، أو منذ يومان كائنان » ، وتقدير الثاني : « منذ كان يوم الجمعة ، ومنذ يوم الجمعة كائن »^(١٠) .

(١) في (غ) : المتكلم .

(٢) في (ش) و (غ) : بحذف .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : أو .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) في (ش) و (غ) : وكان .

(٨) في (أ) : أقرأه .

(٩) في (ش) و (غ) : منذ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٩١/٣ - ٢٩٢ .

ونعود إلى كلام الجمهور فمذهبهم أنه إذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء . ولهما معنيان :

إمّا أول مدة الفعل الذي قبلهما نحو : « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أي^(١) : أول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ، فيجب أن يليهما مفرد معرفة . قال نجم الدين : « ويجوز أن يكون غير مفرد نحو : « ما رأيته مذ اليومان اللذان كنت معنا فيهما » . قال : « ويجوز أن يكون نكرة نحو : « ما رأيته مذ يوم^(٢) لقيتني فيه^(٣) »^(٤) .

و إمّا جميع المدة نحو : « صحبني مذ يومان » . أي : مدة صحبته يومان^(٥) ، فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد نحو : « مذ يومٌ ، ومذ يومان ، ومذ اليوم ، ومذ اليومان »^(٦) .

قوله : (المقصود بالعدد) أي : المقصود مع العدد .

قوله : (وَقَدْ يَقَعُ الْمَصْدَرُ ، أَوْ الْفِعْلُ ، أَوْ « أَنْ » ، فَيَقْدَرُ زَمَانٌ مُضَافٌ) إلى هذه الثلاثة ؛ لأن معنى « ما رأيته مُذْ سَفَرِهِ ، أَوْ مَذْ أَنَّهُ سَافِرٌ أَوْ مَذْ سَافِرٌ » : مذ زمان سفره ، ومذ زمان أنه سافر ، ومذ زمان سافر . وكذا الجملة الاسمية نحو : « مذ زيد مسافر » أي : مذ زمان زيد مسافر .

والكلام مع « مذ » الاسمية [عندهم : حملتان فـ « مَا رَأَيْتُهُ » جملة ، و « مَذْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » جملة^(٧) أخرى . ولا محل للثانية عند جمهورهم ؛ لأنها كالمفسرة^(٨) .

قالوا : وإذا انجر ما بعدهما^(٩) فهما حرفا جر ، فإن كان^(١٠) الفعل العامل فيهما ماضياً

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت ميم « يوم » من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٩٥/٣ .

(٥) سقطت نون « يومان » من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٠/٣ ، والإيضاح العضدي ٢٠٨ ، والمفصل ٢٠٦ ، والمقدمة الجزولية ١٣٤ ، وشرح المفصل ٩٤/٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٧٧٧/٣ — ٧٧٨ ، وشرح الرضي ٢٩٥/٣ ، ٢٩٦ ، والفوائد الضيائية ١٤٣/٢ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٩٧/٣ ، والارتشاف ١٤١٦/٣ .

(٩) في (ش) : ما بعدها .

(١٠) سقطت من (ش) .

فهما بمعنى [^(١) « مِنْ » ، نحو : « ما رأيتَه مذ يوم الجمعة » أي : منه ، و « ما رأيتَه مذ يومين » .
 أي : « من أول يومين » بتقدير المضاف . وإن ^(٢) كان العامل حالاً نحو : « ما أراه ^(٣) مذ شهرنا ،
 ومذ اليوم » فهما بمعنى « في » ^(٤) . قال الأندلسي : « وهذا تقريب وإلاً ، فـ « مذ » تقتضي
 ابتداء الغاية ، ولا تقتضيه « في » ^(٥) .

قال البصريون ^(٦) : « يجوز في المعطوف بعد « مذ » المُقَدَّر معه ^(٧) الزمان الرفع والنصبُ
 والجرُّ نحو : « مذ قام زيد و ^(٨) يوم الجمعة » . فالرفع ، والجر على الزمان المقدر . والنصب على
 معنى الكلام ؛ إذ معناه : من وقت قيام زيد ، أو على تقدير فعل آخر أي : وما رأيتَه يوم الجمعة .
 قال نجم الدين : « وعلى ما ذكرنا لا يجوز إلا العطف على « مذ » ؛ إذ لازمان مقدر بعده » ^(٩) .

[لدى ولدن]

قوله : (وَمِنْهَا « لَدَى ، وَلَدُنْ » [وقد جاء « لَدُنْ ، وَلَدُنْ ، وَلَدُنْ ، وَلَدُنْ ، وَلَدُنْ »] ^(١٠)) .
 معنى « لَدُنْ » : أَوَّلُ غَايَةِ زَمَانٍ ، أو مكانٍ نحو : « لدن صباح » ، و ﴿ مِنْ لَدُنْ
 حَكِيمٍ ﴾ ^(١١) ، وقلما تفارقها « مِنْ » فإذا أضيفت ^(١٢) إلى الفعل تمحضت للزمان كقوله ^(١٣) :

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (ش) : وإذا .

(٣) في (ش) و (غ) : رآه .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية ١٣٤ ، وشرح الرضي ٢٩٧/٣ — ٢٩٨ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٩٨/٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٩٨/٣ .

(٧) في (أ) : (بعد) . وما أثبتته من (ش) و (غ) .

(٨) في (غ) : ومذ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٩٨/٣ .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٤ .

(١١) النمل : ٦ .

(١٢) في (أ) : أضيف .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو للقطامي في ديوانه ٤٤ ، وسمت الآلي ١٣٢ ، وشرح التصريح ٧١٢/١ ، وشرح شواهد
 المغني ٤٥٥ ، وخزانة الأدب ٧٩/٧ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٦٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٩٩/٣ ، ومغني اللبيب
 (٢٨٣) ، وشفاء العليل ٤٨٥/٢ .

والشاهد فيه : أن « لدن » مجرورة بـ « من » مضمرة . أي : من لدن شب . وعلى أنها إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت
 للزمان .

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ

وفيها^(١) لغات : « لَدُنْ » بفتح الدال ، و « لَدِنْ » بكسرهما ، و « لَدُّ » ، و « لَدْن » ، وقد جاء « لَدُنْ » ، و « لُدُّ »^(٢) ، و « لَدُّ »^(٣) .

ب / ٨١ و « لَدَى » بمعنى : « لَدُنْ »^(٤) // إلا أن « لَدُنْ » ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلهذا تلزمها « مِنْ » إمّا ظاهرة [وهو الأغلب]^(٥) ، أو مقدره ، فهي بمعنى : من عند . وأما « لَدَى » فهي^(٦) بمعنى « عند » ، ولا يلزمه معنى الابتداء . و « عند » أعم تصرفاً من « لَدَى » ؛ لأن « عند » يستعمل في الحاضر القريب ، وفيما هو في حوزك وإن كان بعيداً ، بخلاف « لَدَى » فإنها^(٧) لا تستعمل في البعيد .

وإعراب « لَدُنْ »^(٨) لغة قيسية^(٩) .

قال ابن الحاجب : « الوجه في بناء « لَدُنْ » وأخواته^(١٠) : أن من لغاتها^(١١) ما وضعه وضع الحروف^(١٢) ، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها ، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه ؛ لأنها مثل « عند » وهو معرب بالاتفاق^(١٣) .

وقال نجم الدين : « إن « لَدُنْ » زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه

(١) في (ش) و (غ) : فيه .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) تنظر هذه اللغات في اللسان (لدن) ٣٨٥/١٣ ، والقاموس (لدن) ١١٣٤ ، والمفصل ٢٠٩ ، وشرح الرضي ٢٩٩ / ٣ ، والارتشاف ١٤٥٣/٣ .

(٤) ينظر : القاموس (لدن) ١١٣٤ ، وشرح الرضي ٢٩٩/٣ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : وهو .

(٧) في (ش) و (غ) : فإنه .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١٦٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٠/٣ ، وشفاء العليل ٤٨٤/١ ، والارتشاف ١٤٥٤/٣ . وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ ﴾ [سورة الكهف : ٢] بإشمام الدال الضمة وبكسر النون والهاء . ينظر : الكشف ٦٥٧/٢ ، وفتح القدير ٢٦٩/٣ .

(١٠) في (ش) : أخواتها .

(١١) في (ش) : لغاته .

(١٢) في (غ) : الحرف .

(١٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥١٥/١ ، وشرح الوافية ٣٠٤ ، وشرح الكافية له ٧٨٠/٣ .

مع عدم تصرفه لازماً لمعنى الابتداء ، فتوغل في مشابهة الحروف^(١) «دونها»^(٢). قال : « وأما « لدى » فهو^(٣) بمعنى « عند » ، فلا دليل على بناءه^(٤) .

ومن جوز حذف نون « لَدُنْ » لا يُجوز حذفها مع الإضافة إلى مضمّر فلا تقول : « من لَدُه » بل : « من لدنه ، ولدنك » . وتَجُرُّ « لدن » ما بعدها بالإضافة لفظاً أو تقديراً . وإن كان الذي بعدها « غُدوة » جاز نصبها أيضا وقد ترفع . ووجه النصب كثرة استعمال « لدن » مع « غدوة » دون سائر الظروف كـ « بكرة ، وعشية » ، وكون دال^(٥) « لدن » قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر ، ثم تحذف نونه ، فشابهه [حركاتُ الدال]^(٦) حركاتِ الإعراب ، وشابهه النونُ التّوينَ من جهة جواز حذفها ، فصار « لَدُنْ^(٧) غدوةً » كـ « راقودٌ خلاً » فنصبها تشبيهاً^(٨) بالتمييز . وأما الرفع فعلى حذف « كان » ، أي : لدن كان غدوةً .

وألف « لدى » كألف^(٩) « على » يسلم^(١٠) مع الظاهر ، وتقلب « ياء » مع المضمّر غالباً . وقد حكى الخليل عن قوم من العرب : « لَدَاكَ ، وَعَلَاكَ »^(١١) ، قال^(١٢) :

طَارُوا وَعَلَاهُنْ^(١٣) فَطِرُ عَلَاهَا وَاشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

(١) في (ش) و (غ) : الحرف .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٠١/٣ .

(٣) في (ش) و (غ) : هو .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٠١/٣ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (أ) : تشبيهه .

(٩) في (غ) : كألف لدى .

(١٠) في (ش) : تسلم . وفي (غ) : تسليم .

(١١) ينظر : الكتاب ٤١٣/٣ ، وشرح الرضي ٣٠٢/٣ .

(١٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٩/٢ ، وشرح المفصل ٣٤/٣ ، ١٢٩ ، وشرح التسهيل ٦٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠٢/٣ ، وخزانة الأدب ١٠٥/٧ .

وطار القوم : نفروا مسرعين . والحَقَب : هو حبل يُشد به الرجل إلى بطن البعير .

وحقواها : مثني : حقو وهو الخصر .

والشاهد فيه : « علاهن . . . علاها » حيث لم تقلب ألف « علاها ، علاهن » إلى « عليهن ، وعليها » ياء . وهي لغة

بني الحارث بن كعب .

(١٣) في (ش) : عليك .

[قط و عوض]

قوله : (و « قَطُّ » لِلْمَاضِي الْمَنْفِي . [و « عَوْضٌ » لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِي] ^(١)) .

معنى « قط » : الوقت الماضي عموماً . ومعنى « عوض » المستقبل عموماً . ويختصان بالنفي . و « عوض » اسم للزمان والدهر . فـ « قط ، و عوض » المبنيان ^(٢) . بمعنى : أبداً ، لكن « عوض » يستعمل لمجرد الزمان ، لا بمعنى « أبداً » ، فيعرب قال ^(٣) :

ولولا ^(٤) تَبَلُّ عَوْضٍ فِي حُطْبَيْيَ وَأَوْصَالِي

ويقال : « أفعل ذلك من ذي عوض » . أي : فيما يستقبل .

ولم يستعمل « قط » إلا بمعنى : « أبداً » ؛ لأنه مشتق من القط وهو القطع ^(٥) . وربما استعمل « قط » من دون النفي لفظاً و ^(٦) معنى ، نحو ^(٧) : « كنت أراه قط » أي : دائماً . وقد يستعمل بدونه لفظاً لا ^(٨) معنى نحو ^(٩) :

هَلْ رَأَيْتَ الذَّبَّ قَطُّ

وقد يستعمل « عوض » للماضي ، ومن دون النفي قال ^(١٠) :

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٤ .

(٢) في (ش) : من المبنيان .

(٣) البيت من الهزج ، وهو للفند الزماني في الحماسة ١٥٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٣٨ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٥٢/٢ ، والخزانة ١٠٧/٧ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٠٣/٣ .

و « عوض » في هذا الموضع اسم الدهر .

والحُطْبَيْيَ : هو الظهر . والأوصال : جمع وصل وهو المفصل .

يقول : لولا رميات الدهر في مفاصلي ومجامع أعضائي لكان بلائي في الحرب أكثر مما كان .

والشاهد فيه : « عوض » حيث استعمل لمجرد الزمان فأعرب .

(٤) في (ش) فلولا . وفي (غ) : فلا .

(٥) ينظر : اللسان (قطط) ٢١٧/١١ .

(٦) في (ش) : أو .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : (ومعنى) بدون (لا) .

(٩) سبق تخريجه ص ٣٥١ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٠٤/٣ ، والنجم الثاقب ٧٥٦/٢ ، وخزانة الأدب ١١٩/٧ .
وعنقاء : مؤنث أعنق ، وهي الطويلة العنق . وهي الداهية .

ومغرب : اسم فاعل من أغرب الرجل في البلاد ، إذا بعد فيها بإمعان . وهو وصف عنقاء أي : ذات إغراب . =

ولولا دِفَاعِي عَن عِقَاقٍ وَمَشْهَدِي هَوَتْ بِعِقَاقٍ عَوْضٌ عَنَفَاءٌ مُعْرَبٌ
وهو منفي^(١) معنى ؛ لكونه جواب « لولا » .

وبناء « عوض » على الضم ؛ لكونه مقطوعاً عن الإضافة ، ولذا يعرب مع وجود المضاف إليه نحو: « عوضَ العائضين » أي: دهر الداهرين . ومعنى « الداهر » الذي يبقى على وجه الدهر .
وبني « قط » لتضمنه لام^(٢) الاستغراق لزوماً^(٣) . وبني على الضم حملاً على « عوض » .
وفيه لغات^(٤) : هذه ، و « قَطُّ » بالتخفيف . و « قُطُّ ، وَقُطُّ » ، و جاء « قَطُّ »^(٥) ، وجاء في « عوض » فتح الضاد وكسرهما . وأكثر ما يستعمل « عوض » مع القسم قال^(٦)^(٧) :

رَضِيعِي لَبَانٍ ثَدْيِي أُمَّ تَحَالَفَا
بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضٌ لَا تَنْفَرَّقُ

[أمس]

ومن الظروف المبنية « أمس » عند الحجازيين^(٨) ؛ لتضمنها للام^(٩) التعريف . وأما بنو تميم قال نجم الدين : « فالذي نَقَلَ عنهم سيبويه^(١٠) إعرابه غير مصروف في حالة^(١١) الرفع . وبنائوه

= والرواية في جميع تلك المصادر « عِفَاق » وهو اسم لجماعة أشهرهم عفاق بن مري . كان جاور باهلة في سنة قحط، فأخذته الأحذب بن عمرو الباهلي فشواه وأكله .

والشاهد فيه : أن « عوضاً » المبني قد يستعمل للمضي ، ومن روى النفي فإن « هوت » ماض مثبت ، وهو عامل في « عوض » ، لكنه منفي معنى ؛ لكونه جواب « لولا » . ومن المعلوم أن جوارها ينتفي لثبوت شرطها .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : وجوبا .

(٤) ينظر : القاموس (ققط) ٦٢٩ .

(٥) سقطت من (ش) : وجاء قط .

(٦) في (ش) و (غ) : كقوله .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥ ، والصاحي ٢٣٥ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤ ،

وشرح شواهد المغني ٣٠٣/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٠١/١ ، وشرح الرضي ٣٠٥/٣ ، والمغني ٢٠٠ ، والموشح ١٩٤ .

ورضيعي : مثنى رضيع . واللبنان : هو في لبن الأدمي أكثر . والأسحم الداجي : الدم الأسود .

والشاهد فيه : « عوض » حيث استعملت مع القسم ، وهذا أكثر استعمالاتها .

(٨) ينظر : الكتاب ٢٨٣/٣ ، والمفصل ٢٠٩ ، وشرح المفصل ١٠٦/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٥١٦/١ ، وشرح

الجميل لابن عصفور ٢٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٥/٣ ، وشرح قطر الندى ٢٣ .

(٩) في (ش) و (غ) : لام .

(١٠) قال سيبويه ٢٨٣/٣ : « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع : « ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ ، وما رأيته مذ أمسٌ » ، فلا

يصرفون في الرفع ؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه القياس » .

(١١) في (ش) (غ) : حال .

على الكسر في حالتي النصب والجر . قال سيبويه^(١) : « و^(٢) بعض بني تميم يفتحون أمس بعد « مذ » .
قال^(٣) :

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمَسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالَى خَمَسَا

// قال : « وهذا قليل ؛ لأن الخفض بعد « مذ » قليل »^(٤) . وقال جار الله^(٥) وجماعة : ١/٨٢
« إنَّ « أمس » معرب عند بني تميم مطلقاً » . أي في جميع الأحوال .
قال سيبويه^(٦) ^(٧) : « ولا يصغر « أمس » . وإن ثني ، أو جمع فالإعراب »

[الآن]

ومنها « الآن » : قال أبو علي : « بني^(٨) لتضمنه اللام كـ « أمس » . وأما اللام الظاهرة
فليست للتعريف ؛ لأن « الآن^(٩) » لم يسمع مجرداً عنها^(١٠) .

[لما]

ومنها « لما »^(١١) وهو ظرف بمعنى « إذ » . ويستعمل استعمال الشرط . ويليه فعل ماض
لفظاً ، أو^(١٢) معنى . وجوابه أيضاً كذلك ، أو جملة اسمية مع « إذا » المفاجأة كقوله تعالى :

(١) قال سيبويه ٢٨٤/٣ : « وقد فتح قوم « أمس » في « مذ » لما رفعوا ، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها » .
قال السيرافي : « وهم بعض بني تميم » .

(٢) بدون واو في (غ) .

(٣) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في الكتاب ٢٨٥/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٥٩٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٦٢/٢ ،
وشرح المفصل ١٠٧/٤ ، وشرح الجمل بن عصفور ٢٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥١/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٦/٣ ،
وشرح قطر الندى ٢٣ ، وخزانة الأدب ١٥٣/٧ .

والشاهد فيه : « أمسا » حيث جاء غير منصرف ، مجرور بالفتحة ، والألف للإطلاق .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٨٥/٣ ، وشرح الرضي ٣٠٦/٣ .

(٥) ينظر : المفصل ٢١٠ ، وشرح المفصل ١٠٧/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٦/٢ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) قال سيبويه : ٤٧٩/٣ : « وأما أمس وغدٌ فلا يحقران ، لأنهما ليسا اسمين لليومين بمثثلة زيد وغد ، وإنما هما لليوم الذي
قبل يومك ، واليوم الذي بعد يومك ، ولم يتمكننا كزيد » .

(٨) سقطت من (أ) و (غ) .

(٩) في (غ) : اللام .

(١٠) ينظر : شرح اللمع للضرير ١٠ ، وشرح الرضي ٣٠٩/٣ . وقد سبق الخلاف في سبب بنائها ص ٣٩٩ .

(١١) في (غ) : (الماضي) بدل (لما) .

(١٢) في (ش) و (غ) : و .

﴿ فَأَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾^(١) ﴿^(٢) ، أو مع الفاء ، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، وقد يكون مضارعاً .

[الظروف المضافة إلى الجمل إضافة عارضة]

قوله : (وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ^(٣) إِلَى الْجُمْلِ^(٤)] « وَ إِذْ » يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ^(٥))^(٦) .

يعني : ويجوز إعرابها . أما الإعراب فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة . وأما البناء فلتقوي^(٧) العلة العارضة بوقوع المبني موقع المضاف إليه الذي يكتسي منه المضاف أحكامه ، فإذا أضيفت إلى جملة ماضية الصدر^(٨) نحو قوله^(٩) :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلْمَأ تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَاِزْعُ

فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها . وأما المضاف^(١٠) إلى فعلية صدرها مضارع ، نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾^(١١) ، أو^(١٢) إلى الاسم^(١٣) نحو : « جئتك يوم أنت أمير » فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب . وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه^(١٤) .
قوله : (وَكَذَلِكَ : « مِثْلُ ، وَغَيْرُ » مَعَ « مَا » وَ « أَنْ ، وَأَنْ ») .

(١) زيادة من (غ) .

(٢) النساء : ٧٧ .

(٣) يعني : ما أضيف من ظروف الزمان المعربة إلى الجملة غير هذه المتقدم ذكرها .

(٤) في (ش) : الجملة .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٧) في (ش) : فليقوي .

(٨) في (أ) : المصدر .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للنابعة الديباني في ديوانه ٣٢ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح

شواهد المعنى ٨١٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٢/١ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٩١/٤ ، وشرح الرضي ٢٦٠/٣ ،

وشذور الذهب ١٠٢ ، ومغني اللبيب ٦٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٣ .

والشاهد فيه : « على حين » حيث يجوز في « حين » الإعراب وهو الأصل ، والبناء لأنه أضيف إلى مبني ، وهو الفعل الماضي .

(١٠) في (ش) : المضافة . وفي (غ) : الإضافة .

(١١) المائة : ١١٩ .

(١٢) في (ش) : و .

(١٣) في (ش) و (غ) : اسمية .

(١٤) ينظر : شرح التسهيل ١٢٠/٣ ، وشرح الرضي ٢٦١/٣ .

أما « غير » المضاف^(١) إلى ما صدره « أن ، وأن » ، و « مثل »^(٢) المضاف إلى ما صدره « ما » فيحوز بالاتفاق بينهم^(٣) إعرابهما وبنائهما، قال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٤) ففتح « مثل » مع كونه صفة لـ « حق » ، أو خبراً^(٥) بعد خبر بـ « أن » ، وقال^(٦) :
لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ
ففتح « غير » مع كونه فاعلاً لـ « يمنع »^(٧) .
وعلة بنائهما^(٨) مشابتهما لـ « إذ ، و إذا ، وحيث » ؛ لأنهما مضافان معني إلى المصدر وفيهما^(٩) الإبهام مثلها^(١٠) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) كررها في (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : منهم .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٥) في (أ) و (ش) و (غ) : خبر . وما أثبتته هو الصواب .

(٦) سبق تخريجه ص ٤٠٠ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (أ) : بناؤهما .

(٩) في (أ) : ففيهما .

(١٠) في (ش) : مثلهما .

[المعرفة والنكرة]

قوله : (الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكْرَةُ) . لما أكمل الكلام في قسمي الاسم^(١) أي : المعرب والمبني تكلم في قسمة له أخرى ، إلى معرفة ونكرة .

قوله : (الْمَعْرِفَةُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ) .

قوله^(٢) : (مَا) جنس الحد . وقوله : (وَضِعَ^(٣) لِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ) احتراز عن^(٤) النكرة . قال نجم الدين : « ولا يراد^(٥) به أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً ؛ إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حده إلا الأعلام . قال : « فالمعنى : ما وضع ليستعمل^(٦) في واحد بعينه »^(٧) .
فالمعارف^(٨) خمس على ما مر في باب الوصف^(٩) .

قال نجم الدين : « والأصرح في رسم^(١٠) المعرفة أن يقال : ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية »^(١١) . قال^(١٢) : « وأما إن لم^(١٣) يختص المعود إليه بشيء قبل نحو : « أرجل^(١٤) قائم أبوه ؟ ، و رُبَّةُ رجلاً ، وبتس رجلاً ، ونعم رجلاً ، ويا لها قصة ، ورب رجل وأخيه » فالضمائر كلها نكرة »^(١٥) .

(١) في (غ) : الفعل .

(٢) في (ش) و (غ) : فقوله .

(٣) سقطت من (أ) .

(٤) في (ش) : من .

(٥) في (ش) : لا يريد . وفي (غ) : ولا يريد .

(٦) في (غ) : يستعمل .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣/٣١٣ .

(٨) في (ش) و (غ) : والمعارف .

(٩) ينظر ص ٣٥٩ .

(١٠) في (غ) : حد .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣/٣١٤ .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) سقطت من (ش) .

(١٤) سقطت همزة الاستفهام من (أ) .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣/٣١٤ .

قوله : (وهي : المضمّراتُ ، [والأعلامُ ، والمبهماتُ ، وما عُرفَ باللامِ ، وبالتداءِ ،
والمُضَافُ إلى أَحَدِهَا مَعْنَى]^(١)) [إلى آخره .]^(٢)

وقد^(٣) مرّ حدها ، وشرحها^(٤) . وعنى بالمبهمات : أسماء الإشارة ، والموصولات . وقد مرّ
ذكرهما^(٥) .

قوله : (وما عُرفَ باللامِ) . هذا مذهب سيبويه^(٦) أن حرف التعريف هو اللام وحدها ،
والهمزة للوصل ؛ بدليل بقاء التعريف مع سقوط الهمزة وصلّاً . وقال الخليل : « إنه^(٧) بكماله
للتعريف نحو : هل وقد^(٨) »^(٩) . وقال المبرد في كتاب الشافي^(١٠) : « إن حرف التعريف الهمزة
المفتوحة ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام »^(١١) .

وفي لغة حمير ونفر من طي إبدال الميم من لام التعريف^(١٢) كما روى النمر بن تولب^(١٣)
عنه صلى الله عليه [وآله]^(١٤) : « لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ »^(١٥) .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٥ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) بدون واو في (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : ص ٤٠١ .

(٥) ينظر : ص ٤٤١ ، وص ٤٥٠ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، و ٤ / ١٤٧ .

(٧) في (ش) و (غ) : آل .

(٨) سقطت من (أ) .

(٩) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٢٥ ، واللباب ١ / ٤٩٠ . وهو اختيار ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٤٦ .

(١٠) كتاب الشافي : هذا الكتاب لم يرد ذكره فيما بين يدي من كتب قديمة ترجمت للمبرد . وإنما ذكره في هذا الموضع

الرضي من شرحه ٣ / ٣٢٠ . قال عبد الخالق عزيمة : « لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره في شرح الكافية

للرضي ج ٢ ص ١٢٢ في أداة التعريف . ينظر : المقتضب ١ / ٦٥ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٢٠ ، وشرح التصريح ١ / ١٧٩ .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٢٠ ، والموشح ١٩٦ ، وشرح التصريح ١ / ١٨٠ ، والهمع ١ / ٢٥٨ .

(١٣) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، كان شاعراً فصيحاً ، وفد على النبي ﷺ ، وكتب له كتاباً ، ونزل البصرة

بعد ذلك ، وكان جواداً ، وعمراً طويلاً . ينظر : أسد الغابة ٥٢٩٥ ، والاستيعاب ٤٦٩٩ ، والإصابة ٨٨٢٥ .

(١٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٥) أخرجه أحمد (٤٣٤ / ٥) من حديث كعب بن أبي عاصم الأشعري . قال الحافظ ابن حجر : « رواه أحمد من حديث

كعب بن عاصم الأشعري بلفظ : « ليس من أم بر أم صيام أم سفر » ، وهذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف

ميمماً ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها بهذا الأشعري كذلك لأنها لغته ، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطقاً بها

على ما ألف من لغته ، فحملها عنه الراوي عنه ، وأداها باللفظ الذي سمعها به ، وهذا الثاني أوجه عندي والله أعلم «

ينظر : تلخيص الحبير ٢ / ٢١٧ . وحكم عليه الألباني بالشذوذ في الضعيفة (١١٣٠) . ولم أجده عن النمر بن تولب .

ولام التعريف على أربعة أضرب :

ضرب يراد به الماهية من حيث هي هي نحو : « الرجلُ خيرٌ من المرأة » ، // و « أَهْلَكَ ٨٢/ب النَّاسَ الدِّينَارُ والدَّرْهَمُ »^(١) ، ويسمى لام الجنس .

وضرب يراد به الماهية في ضمن الأفراد الخارجية كلها نحو : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾^(٢) أي : كل إنسان ، ويسمى^(٣) لام الاستغراق .

وضرب يراد به الماهية في ضمن فرد خارجي غير معين ، مثل^(٤) : « ادخل السوق » ، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معين^(٥) ، ويسمى لام تعريف العهد الذهني .

وضرب يراد به الماهية في ضمن فرد خارجي معين نحو قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿٦﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(٧) ، ويسمى لام العهد الوجودي . ومنه قولك^(٩) : « خرج الأمير و^(١٠) القاضي » إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور ، و^(١١) أمير واحد .

واللام في وصف اسم الإشارة ، ووصف المنادى نحو : « هذا الرجل ، ويا أيها الرجل » لتعريف الحاضر بالإشارة إليه . وهي^(١٢) في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب . قوله : (والنِّدَاءِ) نحو : « يا رجل » . ومن لم يعده في المعارف فلأنه فرع المضمرات^(١٣) . قوله : (والمُضَافُ إِلَىٰ أَحَدِهَا مَعْنَى) احتراز عن الإضافة اللفظية .

(١) ينظر هذا القول في المقتضب ٤/١٣٨ ، والأصول في النحو ١/١٥٠ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٥ ، والإنصاف ٢/٥٢٢ ، والمفصل ٤٢٤ ، و الارتشاف ٢/٩٨٦ .

(٢) العصر : ٢٠٣ .

(٣) في (ش) : وسمي .

(٤) في (ش) و (غ) : نحو .

(٥) في (غ) : (معهود) بدل (معين) .

(٦) في (ش) و (غ) : فأرسلنا .

(٧) في (أ) : الرسولا .

(٨) المزمّل : ١٥ - ١٦ .

(٩) في (غ) : قوله .

(١٠) في (ش) و (غ) : أو .

(١١) في (ش) و (غ) : أو .

(١٢) سقطت من (أ) .

(١٣) لأن تَعْرِفُهُ لوقوعه موقع كاف الخطاب . ينظر : شرح الرضي ٣/٣٢١ .

[العلم]

قوله : (العلم^(١)) : مَا وَضِعَ لِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ^(٢) .
 [قوله : (مَا) جنس الحد . وقوله : (وَضِعَ لِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ) احترازاً عن النكرات .
 وقوله (غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ)]^(٣) خرجت سائر المعارف^(٤) ، والعلم المشترك .
 [وقوله : (بِوَضْعٍ وَاحِدٍ) دخل^(٥) العلم المشترك]^(٦) ؛ لأنه لا يتناول غير ما وضع له
 إلا بوضع آخر^(٧) . ويدخل فيه علم الماهية كـ « أسامة » علم ماهية للأسود^(٨) .
 وأعلام الأناسي على ثلاثة أضرب : اسم كـ « زيد » .
 وكنية : وهي ما أضيف إليه أب ، أو أم ، أو ابن ، أو بنت . وهي لا تفيد إلا التعظيم
 كـ « أبي بكر » ، وأم كلثوم ، وابن مِقْرَضٍ^(٩) وبنت عِرْسٍ^(١٠) .
 ولقب : وهو ما أفاد مدحاً ، أو ذمماً كـ « الهادي ، والمهدي ، ومظفر^(١١) الدين ، وقفة ،
 وبطة » .

وكذلك وضعوا لغير الأناسي من الطير والوحوش ، وأحناش الأرض والمعاني ، فوضعوا
 لبعضها اسماً وكنية نحو : « أسامة ، وأبو الحارث » لماهية الأسد ، وبعضها اسماً بلا كنية
 كـ « قُتْم » للضبَّعان ، وهو ذكر الضباع ، وبعضها كنية بلا اسم كـ « أبي براقش »^(١٢) ،

-
- (١) في (غ) والعلم .
 (٢) سقطت من (أ) : بوضع واحد .
 (٣) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) و (غ) .
 (٤) لأنها تستعمل لمعين آخر ، ألا ترى أنك إذا قلت : « أنت » — وأنت تخاطب زيداً — صح أن تقول : « وأنت » لعمرو
 إذا خاطبته أيضاً . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٨٨/٣ .
 (٥) في (ش) : أدخل .
 (٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
 (٧) كما إذا سُمِّي شخص بـ « زيد » ، ثم يسمى به شخص آخر ، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين ، لكن تناولته
 المعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف . ينظر : شرح الرضي ٣٢٢/٣ .
 (٨) في (ش) : لماهية الأسود . وفي (غ) : الأسد .
 (٩) قال في اللسان (قرص) ١١١/١١ : « ابن مِقْرَضٍ : دويبة تقتل الحمام » .
 (١٠) في (غ) : وابن معرس .
 (١١) في (غ) : ومطهر .
 (١٢) طائر يتلون ألواناً شبيهة بالقنفذ أعلى ريشه أغبر ، وأوسطه أحمر ، وأسفله أسود ، فإذا انتفش تغير لونه .
 ينظر : اللسان (برقش) ٣٨٥/١ .

قال (١) :

كَأَبِي بَرَأَقَشَ كُلُّ لَوْ نِ لَوْئُهُ يَتَحَوَّلُ (٢)

و « ابن مقرض » ، و « بنت وردان (٣) » (٤) ، و « ابن دأية » للغراب (٥) ؛ لوقوعه على دأية البعير ، قال (٦) :

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأِيَةٍ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي
وَقَالُوا لِلْمَنِيَةِ : « شَعُوبٌ (٧) ، وَأُمُّ قَشْعَمٍ (٨) . وَلِلْمَبْرَةِ « بَرَّة » . وَلِلْكَلْبِيَّةِ « زَوْبَرٌ » (٩)
قال (١٠) :

إِذَا قَالَ عَاوٍ مِنْ تَنْوُخٍ (١١) قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرًا
[أَي : بِالْكَلْبِيَّةِ] (١٢) . وَلِلغَدْرِ « كَيْسَانَ » ، قَالَ (١٣) :
إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ المُرْدِ
وَفِي الأَوْقَاتِ : « غُدُوَّةٌ ، وَبِكْرَةٌ » . وَفِي (١) الأَعْلَامِ : « سَبْحَانٌ » عِلْمٌ لِلتَّسْبِيحِ ؛ بِدَلِيلِ

-
- (١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣٦/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٧٨/١ ، واللسان (برقش) ٣٨٥/١ .
- (٢) في اللسان : يتخيل .
- (٣) في (ش) وردات ..
- (٤) قال في القاموس (ورد) ٤٦٩ : « وبنات وردان : دواب » .
- (٥) ينظر : اللسان (دأي) ٢٧٥/٤ .
- (٦) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في اللسان ٢٧٥/٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٧٨/١ .
- (٧) الشَّعْبُ : الصدع ، والتفرق في الشيء ، وشعوب : المنية ؛ لأنها تفرق . ينظر : اللسان (شعب) ١٢٨ / ٧ .
- (٨) قال في اللسان : (قشعم) ١١ / ١٧٤ : « أم قشعم : الحرب ، وقيل المنية ، وقيل الضبع ، وقيل : العنكبوت وقيل : الذلة .
- (٩) أخذ الشيء بزبره وزوبره : أي بجميعة فلم يدع منه شيء . اللسان (زبر) ١٢/٦ .
- (١٠) البيت من الطويل ، وهو لابن الأحمر في ديوانه ٨٥ ، والاستقامة ٤٨ ، وسمط الآلي ٥٥٤ ، واللسان (زبر) ١٢/٦ . والمعنى : أي نسبت إلي بكماها ، قال في اللسان : قال ابن جني : « سألت أبا علي عن ترك صرف زوبر ههنا ؟ فقال : علقه علماً على القصيدة ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث » . وقال ابن بري : « الذي منع زوبر من الصرف أنه اسم علم للكلبية مؤنث » . ينظر : اللسان ١٢/٦ ، والخزانة ١٥٧/١ .
- (١١) في (ش) : تتوخ .
- (١٢) سقطت من (ش) و (غ) .
- (١٣) البيت من الطويل ، وهو للنمر بن تولب في ملحق ديوانه ٣٩٩ ، والأغاني ٨٢/١٤ ، وله أو لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن في شرح المفصل ٣٧/١ ، ٣٨ ، واللسان (كيس) ٢٠١/١٢ ، وبلا نسبة في المفصل ٣٨ ، وشرح التصريح ١٤١/١ .
- والشاهد فيه : « كيسان » حيث جاء علماً للغدر .
- (١) في (ش) و (غ) : ومن .

منع صرفه في قوله^(١) :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ^(٢) مِنْ عُلْمَةِ الْفَاحِرِ

قال أبو علي : « واعلم أن العلمية - يعني في أسامة ونحوه - وإن كانت لفظية إلا أنها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار « أسامة ، وثعاله » كالأسد ، و^(٣) الثعلب يجتمل الاستغراق مثله إلا مع القرينة المخصصة ، يقال : « أسامة خير من ثعاله » أي : كل واحد من أفراد هذا الجنس [خير من كل واحد من أفراد هذا الجنس]^(٤) من حيث الجنسية المحضة ، فيصح الاستثناء من مثله فتقول : « أسامة يفترس^(٥) الإنسان إلا الداجن » أي : الذي^(٦) يألف البيوت . وإذا قلت : « لقيت أسامة » كان المعنى : لقيت فرداً مما تصدق عليه تلك الماهية^(٧) .

واعلم أن كل لفظة قصد بها ذلك اللفظ دون معناها كقولك « أين : كلمة استفهام » ، و « ضرب فعل ماض » فهي علم .

واعلم أنه قد يكون بعض الأعلام اتفاقياً أي : يصير علماً لا بوضع واضح معين ، بل لأجل الغلبة ، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه^(٨) نحو : « ابن عباس » غلب بالإضافة على « عبد الله »^(٩) من بين إخوته . وكذا « ابن عمر »^(١) ، وذو اللام كـ « النجم »^(٢) ، والصَّعِقُ^(٣)

(١) البيت من السريع ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١٩٣ ، والكتاب ٣٢٤/١ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، وشرح والإيضاح في شرح المفصل ٨٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٩/٢ ، والخزانة ٣٦٧/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٨/٣ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، وشرح الرضي ٣٢٥/٣ . وعلامة : هو علامة بن غلثة الصحابي . والشاهد فيه : سبحان حيث جاء علماً للتسييح بدليل منع صرفه .

(٢) في (ش) : فسبحان .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) و (غ) : يفترس .

(٦) في (غ) : إلا الذي .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٢٥/٣ ، ٣٢٦ . لكن الرضي لم يقل فيه : قال أبو علي .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ، الصحابي الجليل ، حبر و بحر الأمة ، ولد بمكة ، ولازم الرسول ﷺ ، وروى عنه كثيراً من حديثه ، توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ . ينظر : وفیات الأعيان ٦٢/٣ ، والإصابة ٩٠/٤ .

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ، أحد مشاهير الصحابة ، أسلم مع أبيه صغيراً ، وأجازته النبي ﷺ يوم الخندق ، توفي سنة ٧٣ هـ . ينظر : الاستيعاب ٨٠/٣ ، وأسد الغابة ٣٣٦/٣ ، والإصابة ١٥٥٧/٤ .

(٢) غلب على الثريا . ينظر : الكتاب ١٠١/٢ . واللسان (نجم) ٥٩/١٤ ، والموشح ١٩٧ .

(٣) لقب خويلد بن نفيل ، لقب به لأن تميمياً أصابوا رأسه بضربة ، فكان إذا سمع صوتاً صعق ، أو لأنه اتخذ طعاماً ، فكفأت الريح قدوره فلعنها ، فأرسل الله تعالى عليه صاعقة . ينظر : اللسان (صعق) ٣٤٩/٧ .

والبيت « في بيت الله . // ولا بد أن يكون المضاف ، وذو^(١) اللام أشهر فيما غلبا فيه من سائر ١/٨٣
الأفراد التي شاعا فيها قبل العلمية ، فإذا صارا علمين اتفاقاً لزم الإضافة في المضاف ، فلا يجوز
تجريده عن المضاف إليه . وأما ذو اللام فالأكثر فيه لزوم^(٢) اللام . وقد يجوز تجريده ، كما قيل
في النابغة : « نابغة » ، وذلك قليل .

قال سيبويه : « يكون » اثنان^(٣) « علماً لليوم المعين بلا لام ، تقول : « هذا يوم اثنان
مباركاً فيه »^(٤) . ورد المبرد وقال : « هو حال من النكرة » . قال : « ولا يكون علماً إلا مع
اللام ؛ لكونه من الغالبة^(٥) »^(٦) .

[تنكير العلم]

وقد ينكر العلم تحقيقاً نحو : « رُبَّ زيد لقيته » ، وقولهم^(٧) : « لكل فرعون موسى » .
لأن « رُبَّ ، وكل » من خواص النكرات .
أو تقديرًا ، وذلك بأن^(٨) يؤول بواحد من الجماعة المسماة به ، وذلك قليل . فيجوز
دخول اللام في هذا المتأول^(٩) قال^(١٠) :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مَبَارَكًا شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

وَالْإِضَافَةُ نَحْوَ قَوْلِهِ^(١) :

(١) في (ش) : ذا .

(٢) في (غ) : لزوم .

(٣) سقطت « يكون » من (أ) . وفي (ش) : « اثنان » يكون .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٩٣/٣ ، وشرح الرضي ٣٣١/٣ .

(٥) في (أ) : مع الغالبة .

(٦) قال المبرد : « وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم ، والدبران ؛ لأئهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحد

والاثنان ، لأنه على وجهه » . ينظر : المقتضب ٣٨٢/٣ ، وشرح الرضي ٣٣١/٣ . وجمع الهوامع ٢٤١/١ .

(٧) في (ش) و (غ) : قولك .

(٨) في (ش) : إذا . وفي (غ) : إذ .

(٩) في (غ) : المثال .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٩٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥١/٢ ، والمفصل ٤١ ، وشرح شواهد

المغني ١٦٤/١ ، والخزانة ١٩٨/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣١٧/١ ، وشرح الرضي ٣٣٢/٣ .

والوليد : هو ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان الأموي . والأحناء : جمع حنو بالكسر ، وهو للجانب والجهة .

والشاهد فيه : « اليزيد » حيث أدخل عليه أل ؛ وذلك لتقدير التنكير فيهما .

(١) سبق تخريجه ص ٣١١ . والشاهد فيه أنه أضاف زيلاً إلى المضمّر، فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى أخيك وصاحبك .

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّفَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ

وهي^(١) أكثر من اللام .

قال نجم الدين : « وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه نحو: « زيد الخيل ، ومضمر^(٢) الحمراء ، وأنمار الشاء »^(٣) .

وإذا تُني العلم ، أو جمع فلا بد من زوال التعريف العَلَمي ، فيجب جبر ذلك التعريف الفائق بأخصر^(٤) أداتي التعريف وهي اللام ، قال^(٥) :

أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ

وقال^(٦) :

وَقِيلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا [عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ]^(٧)

وابن يعيش^(٨) لا يوجب جبر التعريف الفائق، بل يميز تنكيرهما [ووصفهما بالنكرة]^(٩).

[الكناية عن الأعلام]

واعلم أنه يكنى بـ « فلان ، وفلانة » عن أعلام الأناسي خاصة ، فيكونان^(١) كالعلم ، فلا تدخلهما^(٢) اللام . ويمنع^(٣) صرف « فلانة » . ولا يجوز تنكير « فلان » كسائر الأعلام ، فلا يقال : « جاءني فلان وفلان آخر » ؛ إذ هو موضوع للكناية عن العلم . وإذا كُنِيَ عن الكُنَى قيل :

(١) في (ش) و (غ) : وهو .

(٢) في (أ) : مضمر .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٣٢ .

(٤) في (أ) : بأخص .

(٥) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٩١ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٦/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٣/٢ ،

وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٦٠ ، والمفصل ٤٣ .

والشاهد فيه : « السعدينا » حيث عرف العلم المجموع بـ « أل » .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٥٧ ، وشرح المفصل ٤٦/١ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٤٠٣ ، والمفصل ٤٢ .

والخالدان : خالد بن نضلة بن جحوان ، وخالد بن قيس بن المضلل .

والشاهد فيه : « الخالدان » حيث عرف العلم المثني بـ « أل » .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٤٥/١ - ٤٦ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١) في (أ) : فتكون .

(٢) في (ش) و (غ) : فلا يدخلهما .

(٣) في (غ) : ويمتنع . وفي (ش) : ويجوز صرف .

« أبو فلان ، وأم فلان » . وإذا كُنِيَ بـ « فلان ، وفلانة » عن أعلام البهائم أُدخل اللام عليها ، فيقال « الفلان ، والفلانة ، وأبو الفلان » لقصد الفرق . قال ابن السراج^(١) وتبعه المصنف^(٢) : « إن لفظ « فلان » لم يأت إلا محكياً كقوله تعالى : ﴿ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلاً ﴾^(٣) . وكلاهما منتقض بقوله^(٤) :

سَكُنُوا شُبَيْثًا وَالْأَحْصَ وَأَصْبَحْتُ نَزَلْتُ مَنَازِلَهُمْ بَنُو ذُبْيَانَ
وَإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنْ أُكْرُومَةٍ رَقَعُوا مَعَاوِرَ فَقَدِهِ بِفُلَانٍ

وقال^(٥) :

أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى نَهَكْتُهُ وَبِالذَّيْنِ حَتَّى مَا أَكَادُ أَدَانُ
وَحَتَّى سَأَلْتُ الْقَرْضَ عِنْدَ ذَوِي الْغِنَى فَرَدَّ^(٦) فُلَانٌ حَاجَتِي وَفُلَانٌ

ويكنى بـ « هن ، وهنة ، وهنت » عن اسم الجنس غير العلم ، فلهذا انصرف « هنة » . ويدخل جميعها اللام .

[العلم المنقول والعلم المرتجل]

واعلم أن العلم إما منقول ، أو مرتجل .

والمنقول : إما عن اسم عين كـ « ثور ، وأسد » ، أو عن اسم معنى كـ « فضل » .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٣٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٠٨ .

(٣) الفرقان : ٢٨ .

(٤) البيتان من الكامل ، وهما للمرار الفقعسي الأسدي في ديوانه ٣٨٠ ، وأما القالي ٢٣٥ ، ٤٥٥ ، والخزانة ٢٣١/٧ ، وهما بلا نسبة في شرح الرضي ٣/٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ولسان العرب (شيب ، حصص) .
وشيب والأحص : ماءان لبني تغلب .

والشاهد فيه قوله : « فلان ، بفلان » حيث يجوز أن يأتي في غير الحكاية ، خلافاً لابن السراج وابن الحاجب .

(٥) البيتان من البسيط ، وهما لمعن بن أوس المزني ، وليسا في ديوانه ، بل في الأغاني ١٢/٥٦ ، وخزانة الأدب ٢٣٧/٧ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣/٢٣٧ .

وعين المال : نقده . ونهكته : أي أتلفته .

والشاهد فيه : قوله : « فلان » مثل ما قبله .

(٦) في (ش) و (غ) : ورد .

أو عن صفة كـ « حاتم »^(١)، أو عن صوت « بَّبة »^(٢) . وإما عن فعل ماض كـ « شَمَّر ،
وَكَعَسَب »^(٣)، أو مضارع كـ « تغلب ، ويشكر »، أو أمر كـ « إصمت »^(٤) علم لبرية معينة .
والمرتجل^(٥) : ما لا معنى له في الأجناس ، نحو : « حَتَّف »^(٦) ، وَقَفَّعَس »^(٧) .
وما غُيِّرَ من^(٨) أصله حال العلمية مرتجل أيضا كـ « عمر » وأصله : « عامر » .

[التسمية بالثنى والجمع]

وإذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ ، فإن كان ذلك مثنى ، أو جمع سلامة
كـ « ضاربان ، وضاربون » ، أو جارياً مجزاهما كـ « اثنان ، وعشرون »^(٩) أعرب إعرابه قبل
التسمية في^(١٠) الأكثر^(١١) . ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الإعراب^(١٢) بشرط ألا
تتجاوز حروف // الكلمة سبعة، فلا تجعل النون في « مستعتبان ، ومستعتبون » معتقب الإعراب . ٨٣ / ب
فإذا أعربت المثنى والمجموع بالحركات ألزمت المثنى الألف دون الياء قال^(١٣) :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَّوَانِ

(١) فهو اسم فاعل من حتمت الأمر : إذا أحكمته ، أو من الحتم وهو : القضاء . ينظر : القاموس (حتم) ١٠٠٧ ، وشرح
المفصل ٢٩/١ .

(٢) بية : حكاية صوت صبي ، وهو لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب ، والي البصرة ، كانت أمه لقبته به
في صغره لكثرة لحمه . ينظر : اللسان (بيب) ٣٠٥/١ .

(٣) كَعَسَبَ فلانٌ ذاهباً : : إذا مشى مشية السكران و « كعسب » اسم . ينظر : اللسان (كعس) ١١٠/١٢ .

(٤) قال في اللسان (صمت) ٤٠١/٧ « لقيته ببلدة إصمت : وهي القفر التي لا أحد بها » .

(٥) في (ش) : وللمرتجل .

(٦) تسمى به عدة منهم : حنتف بن أوس بن جري البربوعي ، وحتنف بن السحف بن سعد اليافعي . ينظر : شرح المفصل
٣٣/١ ، والقاموس (حنتف) ٧٤٠ .

(٧) أبو حي من أسد ، وهو فقعس بن طريف . ينظر : شرح المفصل ٣٣/١ ، والقاموس (فقس) ٥٢١ .

(٨) في (ش) و (غ) : عن .

(٩) في (ش) : عشرين .

(١٠) في (غ) : على .

(١١) ينظر : الكتاب ٢٣٢/٣ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٣ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو لتميم بن أبي مقبل في ديوانه ٣٣٥ ، والكتاب ٢٥٩/٤ ، وسمط الآلي ٥٣٣ ، وخرانة الأدب
٢٨١/٧ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٠٢/٣ ، وشرح الرضي ٣٤٢/٣ .

والمملوان : الليل والنهار . والسبعان : اسم واد . أمل : طال عليها الوقت .

والشاهد فيه : قوله : « بالسبعان » حيث إنه مثنى « سبع » ، ثم صار اسماً لمكان . فإعرابه في الأكثر إعرابه قبل التسمية .

ويجوز إعرابه بالحركات على النون مع لزوم الألف كهذا الشاهد .

وألزم الجمعُ الياء ، دون الواو . وقد جاء « البحرين » في المثنى على خلاف القياس . وجاء في الجمع « فَنَسْرِين^(١) ، وقنسرُون » والواو قليل . وكذا « نَصِيْبِين^(٢) ، وَنَصِيْبُون ، وَيَبْرِين وَيَبْرُون^(٣) » .

[التسمية بالمبني]

وإذا نَقَلت^(٤) الكلم المبنية وجعلتها علماً للفظ ، فالأكثر الحكاية كقولك : « مَنْ الاستفهامية حالها كذا » ، و « ضَرَبَ فعل ماض » ، و « لَيْتَ حرف للتمني^(٥) » . وقد يجيء^(٦) معرباً نحو قولك : « لَيْتُ^(٧) » ، قال^(٨) :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوْاً عَنَاءُ

فإن أولته باللفظ فمنصرف ، وإن أولته بالكلمة فممتنع . وإذا كانت الكلمة ثنائية ، وجعلتها علماً للفظ ، وقصدت الإعراب ضَعَّفَت الثاني كـ « من ، وكم ، ولو » . وإذا جعلت الثنائية علماً لغير اللفظ فإنك لا تضعف الثاني الصحيح^(٩) .

-
- (١) بلد بالشام . قال أبو بكر الأنباري: « أخذت من قول العرب : قنسري أي : مُسْنٌ » . ينظر : معجم البلدان ٤/٤٠٣ .
(٢) مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام ، ومن العرب من يجعلها بمثلة الجمع فيعربها في الرفع بالواو ، وفي الجر والنصب بالياء ، والأكثر يقولون نصيبين ويجعلونها بمثلة ما لا ينصرف من الأسماء .
ينظر : معجم البلدان ٥/٢٨٨ .
(٣) قال في اللسان (يبر) ٤٣٣/١٥ : « اسم موضع يقال له رمل يبرين ، وفيه لغتان : يبرون في الرفع ، وفي الجر والنصب يبرين ، ويبرين لا ينصرف للتعريف والتأنيث .
(٤) في (غ) : انقلت .
(٥) في (ش) و (غ) : التمني .
(٦) في (غ) : يجعل .
(٧) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٤٤ .
(٨) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ٥٧٨ ، والكتاب ٣/٢٦١ ، والشعر والشعراء ١/٣١٠ ، والحماسة البصرية ٢/٢٥٧ ، وشرح المفصل ٦/٣٠ ، و١٠/٥٧ ، وخزانة الأدب ٧/٢٩٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ١/٢٣٥ ، وشرح الرضي ٣/٣٤٤ .
والشاهد فيه : « لَيْتُ ، لَوْاً ، لَيْتاً » على أن الكلمة المبنية إذا أريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه ، وقد تجيء معربة كما هنا . حيث أعرب « لَيْتُ » الأولى بالرفع على الابتداء ، ونصب الثانية مع « لو » بـ « إن » .
(٩) بل تقول : « جاء كمٌ ، ورأيت كمأً » محققين .

وإذا سمي بـ « فو » شخص فقال الخليل : « يقال ^(١) : « فَمَ » ^(٢) . قال سيبويه ^(٣) :
« إذا سميت بـ « ذو » قلت : « ذَوًّا » كـ « فتى » في الأحوال ، وقال الخليل ^(٤) : « تقول هذا
ذي ^(٥) [بقلب الواو ياء لسكون العين] ^(٦) . وإذا سميت امرأة بـ « هو » كان كتسميتها
بـ « زيد » على الخلاف الذي مر ^(٧) . وإن سميتها بـ « هي » فهي كـ « هند » .
وإذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعها كقولك : « بوحشٍ إصمت ^(٨) » .
وأما إن سميت باسم فيه همزة الوصل كـ « ابن ، واسم » أبقيتها على حالها ؛ لعدم نقل
الكلمة من قبيل إلى قبيل .
قوله : (وَأَعْرَفَهَا الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ) . [إلى آخره] ^(٩) . أي : أعرف المعارف . وقد مر
شرحه حيث قال : (وَالْمَوْصُوفُ أَخْصُ أَوْ مُسَاوٍ) ^(١٠) .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٦٤/٣ : « وسألته عن رجل اسمه : فُو ، فقال : العرب قد كفتنا أمر هذا ، لما أفردوه قالوا : فَمَ فأبدلوا الميم مكان الواو ، حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه ، ولو لم يكونوا قالوا : فَمَ لقلت : فَوَّة ؛ لأنه من الهاء ، قالوا أفوأة ، كما قالوا : سَوَطٌ و أسواطٌ » .

(٣) قال في الكتاب ٢٦٢/٣ : « ولو سميت رجلاً ذُو لقلت : هذا ذَوًّا ؛ لأن أصله فَعَلٌ . ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال . فهذا دليل على أن ذو فعل ، كما أن أبوان دليل على أن أبا فَعَلٌ » .

(٤) قال في الكتاب ٢٦٣/٣ : « وكان الخليل يقول : هذا ذُوٌ بفتح الذال ؛ لأن أصلها الفتح ، تقول : ذَوًّا ، وتقول : ذُوُّو » قال السيرافي : « مذهب سيبويه بالتحريك ، ومذهب الخليل بتسكين العين » .

(٥) في (ش) و (غ) : ذو .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٧) في باب ما لا ينصرف ص ٤٣ — ٤٤ .

(٨) هو قطعة من بيت للراعي (من البسيط) :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا * * بوحشٍ إصمت في أصلاهما أودُ

وهو في ديوانه ٦٩ ، وشرح المفصل ٢٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٩/١ ، واللسان (صمت) .

و « إصمت » : برية . والوحش : المكان الخالي .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) ينظر : ص ٣٦٥ .

[النكرة]

قوله^(١) : (وَالتَّكْرَةُ : مَا وَضِعَ لِشَيْءٍ لَا بَعِيْنَهُ) .

فقوله : (مَا) جنس الحد . وقوله : (وَضِعَ لِشَيْءٍ لَا بَعِيْنَهُ) احتراز عن المعارف .

و^(٢) قال نجم الدين : « هي ما لم يُشَرَّ به إلى خارج محتص^(٣) إشارة وضعيه^(٤) » .

واعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي أو الاستفهام أو النهي استغرقت الجنس إلا

لقريظة نحو : « ما جاءني رجل بل رجلان ، أو بل رجال » ، و « ما جاءني رجلان هما أخواك » ،

و « هل جاءك رجال هم إخوانك ؟ » . وإذا دخلت تلك النكرة « مِنْ » الاستغراقية كانت نصاً في

الاستغراق نحو : « ما جاءني من رجل » فلا يجوز : « بل رجلان » ، ولا : « بل^(٥) رجال » .

وإذا وقعت النكرة في غير هذه الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق نحو : « جاءني رجل » . وقد

تكون^(٦) للاستغراق مجازاً كثيراً في المبتدأ نحو : « تمرة خير من جرادة ، ورجل خير من امرأة » .

وقليلاً^(٧) في غيره كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ ﴾^(٨) .

(١) في (غ) : وقوله .

(٢) بدون واو في (غ) .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٥٢ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : يكون .

(٧) في (غ) : قليل .

(٨) الانفطار : ٥ .

٥٣٣	[المبني]
٥٣٤	[ألقاب البناء]
٥٣٥	[حصر المبني من الأسماء]
٥٣٧	[الضمائر]
٥٣٧	[تعريفها]
٥٣٩	[قسماء المتصل والمنفصل]
٥٤٩	[مواضع استتار الضمير]
٥٤٩	[اتصال الضمير وانفصاله]
٥٥٠	[وجوب انفصال الضمير]
٥٥٤	[جواز اتصال الضمير وانفصاله]
٥٥٧	[حكم الضمير بعد «كان» و«لولا» و«عسى»]
٥٦٤	[نون الوقاية]
٥٦٩	[ضمير الفصل]
٥٧٤	[ضمير الشأن]
٥٧٩	[اسم الإشارة]
٥٨٩	[الاسم الموصول]
٥٨٩	[تعريفه]
٥٨٩	[صلة الموصول والعائد]
٥٩٠	[صلة الألف واللام]
٥٩٢	[ألفاظ الأسماء الموصولة]
٥٩٨	[حذف العائد]
٦٠١	[الإخبار بالذي أو بالألف واللام]
٦٠٥	[ما الاسمية]
٦٠٩	[مَنْ]
٦١٠	[أَي]
٦١٠	قوله : (و « أَيُّ » و « أَيَّةُ » ك « مَا » إلَّا فِي التَّمَامِ)
٦١٢	[ماذا]
٦١٥	[أسماء الأفعال]
٦١٥	[إجمال الحديث عنها]
٦١٧	[أسماء الأفعال المتعدية]
٦١٩	[أسماء الأفعال اللازمة]
٦٢٤	[أسماء الأفعال التي على وزن فَعَال]
٦٣٢	[أسماء الأصوات]
٦٣٧	[المركبات]
٦٤٦	[أسماء الكناية]
٦٤٧	[تمييز كم الاستفهامية وتمييز كم الخبرية]
٦٥٠	[مواقع « كم » الاستفهامية و « كم » الخبرية من الإعراب]
٦٥٤	[حذف التمييز]
٦٥٦	[الظروف المقطوعة عن الإضافة]
٦٥٧	[الظروف المضافة إلى الجمل]
٦٦٢	[معنى « إذا »]

٦٦٦	[معنى « إذ »]
٦٦٨	[أين وأنى]
٦٦٩	[متى]
٦٧٠	[أيان]
٦٧٠	[كيف]
٦٧١	[مذ ومنذ]
٦٧٦	[لدى ولدن]
٦٧٩	[قط وعوض]
٦٨٠	[أمس]
٦٨١	[الآن]
٦٨١	[لمأ]
٦٨٢	[الظروف المضافة إلى الجمل إضافة عارضة]
٦٨٤	[المعرفة والنكرة]
٦٨٧	[العلم]
٦٩١	[تنكير العلم]
٦٩٣	[الكناية عن الأعلام]
٦٩٤	[العلم المنقول والعلم المرتجل]
٦٩٥	[التسمية بالمتنى والجمع]
٦٩٦	[التسمية بالمبني]
٦٩٨	[النكرة]

[العدد]

[تعريف أسماء العدد]

قوله^(١) : (أَسْمَاءُ الْعَدَدِ : مَا وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ أَحَادِ الْأَشْيَاءِ) .

المقصود^(٢) تحديد ألفاظ العدد ، لا تحديد^(٣) ما هيته . وكمية الشيء : عدده المعين ، وهي ما يسأل عنه بـ « كم » .

قوله : (أَحَادٍ) جمع « أحد » ، فينبغي ألا يكون « واحد ، واثنان » من ألفاظ العدد ؛ إذ^(٤) ليس في الواحد^(٥) ، ولا الاثنان أحاد^(٦) . ولو قال : « العدد : ما وضع لكمية الشيء » فحسب لكان أولى . قال نجم الدين : « ولا خلاف بين النحاة أن « واحد ، واثنان » من أسماء العدد »^(٧) . قال^(٨) : « وعند الحُساب ليس الواحد من العدد . ومنع بعضهم أن يكون « الاثنان » من العدد »^(٩) .

هذه^(١٠) مما بني لعدم مقتضى الإعراب ، وهو التركيب .

[أصول الأعداد]

قوله (وَأُصُولُهَا^(١١)) : اثْنَا عَشْرَةَ كَلِمَةً . وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ ، وَمِائَةٌ ، وَأَلْفٌ) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : المقصود به .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : لأن .

(٥) في (ش) : ليس للواحد .

(٦) قال الجامي في الفوائد ١٥٦/٢ : « فالأشياء هي المعدودات ، وآحادها : كل واحد منها . وكمية الآحاد : ما يجاب به إذا سئل عن واحد أو عن أكثر من تلك المعدودات بـ « كم » والألفاظ الموضوعية بإزاء تلك الكميات بأن يكون كل واحد منها موضوعاً لكمية واحدة منها أسماء العدد . فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت منفردة . فإذا سئل عن معدود منها ، بكم هو ؟ يجاب بالواحد . والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعاً متكررة مرة واحدة ، فإذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنتين . وهكذا إلى ما نهاية له . فظهر من التقرير أن لفظ الواحد والاثنتين داخلان في التعريف » .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٥٥/٣ .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٥٥/٣ .

(١٠) في (ش) : هذا .

(١١) في (غ) : أصوله .

يعني : الألفاظ التي ترجع إليها جميع أسماء العدد - وإن كانت غير متناهية - اثنتا عشرة كلمة . وما عداها فمتفرع عنها إما بثنية كـ « مئتان » ، و « ألفان » ، وإمّا بجمع كـ « عشرين » وأخواته^(١)، وإمّا بعطف كـ « ثلاثة وعشرين^(٢) »، وكـ « أحد ومائة وألف »، وكذا « أحد عشر » وأخواته ؛ لأن أصلها العطف كما تقدم . وإمّا بإضافة نحو : ثلثمائة ، و^(٣) « ثلاثة آلاف » .

[الواحد والاثنان]

قوله : (واحدٌ ، اثنانٌ ، واحدةٌ ، اثنتانٌ ، وثنتانٌ) .

شرع في كيفية استعمالها^(٤) // للمذكر والمؤنث ، فـ « واحد ، اثنان » للمذكر ، ١/٨٤ و « واحدة ، اثنتان^(٥) ، و ثنتان » للمؤنث . وهذا جار على القياس في التذكير والتأنيث .

« الواحد » اسم فاعل من « وَحِدَ يَحِدُ وَحْدًا أَوْ وَحْدَةً^(٦) » أي : انفرد^(٧) ، أي : العدد المنفرد . ويستعمل في المعدود فيقال : « رجل واحد ، و^(٨) قوم واحدون ، و وُحْدان ، وأُحْدان^(٩) » . والهمزة بدل من الواو .

وإذا استعمل في الأعداد المنفية اختير لفظ « أحد ، و إحدى » على « واحد ، و واحدة » تخفيفاً .

ويستعمل « أحد^(١٠) » مطرداً لعموم العلماء بعد نفي ، أو نهي ، أو استفهام نحو : « ما جاءني أحد » ، قال تعالى : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ﴾^(١١) .

(١) في (ش) : وأخواتها .

(٢) في (غ) : عشرون .

(٣) في (ش) و (غ) : أو .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : و .

(٧) ينظر : القاموس (وحد) ٣٠٦ .

(٨) كررها في (أ) .

(٩) في (غ) : (أحدون) بدل (أهدان) .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) الأحزاب : ٣٢ .

ويستعمل استعمال « أحد » في الاستغراق^(١) في غير الموجب : « عَرِبٌ^(٢) ، وديَارٌ^(٣) وداريٌّ ، ودُورِيٌّ ، وطُورِيٌّ^(٤) ، وطُورِيٌّ^(٥) ، وطاريٌّ^(٦) ، وأرْمٌ^(٧) ، وأرِيمٌ ، وكَتِيعٌ^(٨) ، وكرَّابٌ^(٩) ، ودُعويٌّ^(١٠) ، وشَقْرٌ^(١١) (١٢) ، ودبِّيٌّ^(١٣) ، ودبَّيجٌ^(١٤) ، وآبِرٌ^(١٥) ، وآبِرٌ^(١٦) ،

(١) في (غ) : الاستعمال .

(٢) قال في اللسان : (عرب) ١١٧/٩ : « وما بالدار عَرِبٌ ومُعَرَّبٌ أي : أحدٌ ، الذكر والأنثى فيه سواء ، ولا يقال في غير النفي » .

(٣) قال في اللسان (دور) ٤٤٠/٤ : « ويقال : ما بالدار دَبَّارٌ أي : ما بها أحد ، وهو فَيَعَالٌ من دار يدور . الجوهرى : ويقال : ما بها دُورِيٌّ ، وما بها دَبَّارٌ أي : أحد ، وهو فيعال من دُرْتُ وأصله دَيَّوار . وما بالدار دُورِيٌّ ولا دَبَّارٌ ولا دَبَّورٌ على إبدال الواو من الياء ، أي : ما بها أحد ، لا يستعمل إلا في النفي » .

(٤) الطُّورِيٌّ : الوحشي من الطير والناس . ورجلٌ طُورِيٌّ أي : غريب . ينظر : القاموس (طور) ٤٠٣ .

(٥) سقطت من (غ) . وهي في (أ) و (ش) : (طُورِي) . قال في اللسان (طآ) ١٣/٨ : « وما بالدار طُورِيٌّ مثل طُوعي ، وطُورِيٌّ أي : ما بها أحد ... وما بها طُورِيٌّ أي : أحد » .

(٦) ضبطها البغدادي في الخزانة ٣٣٢/٧ بألف و واو (طاوي) ، ثم قال : « هذا وفي غالب نسخ الشرح « طاري » بالراء . وقد أثبتته ابن الصائغ على هامش التسهيل وقال : « هو الغريب الذي طرأ على البلاد » .

(٧) قال في اللسان (أرم) ١٢٤/١ : « وما بالدار أَرْمٌ وأرِيمٌ وإرْمِيٌّ وإيرْمِيٌّ عن ثعلب وأبي عبيدة ، أي : ما بها أحد ، لا يستعمل إلا في الجحد » .

(٨) ينظر : اللسان (كتع) ٢٧/١٢ .

(٩) في اللسان (كرب) ٥٩/١٢ : « وما بالدار كَرَّابٌ بالتشديد ، أي : أحد » .

(١٠) في اللسان (دعا) ٣٦١/٤ : « وقولهم : ما بالدار دُعويٌّ بالضم ، أي : أحد . قال الكسائي : « هو من دَعَوْتُ أي : ليس فيها من يدَعُو ، لا يتكلم به إلا مع الجحد » .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) قال في اللسان (شفر) ١٤٩/٧ : « وما بالدار شُفْرٌ وشُقْرٌ أي : أحدٌ » . وقال الأزهري : بفتح الشين . قال شمر : ولا يجوز شُفْرٌ بضمها » .

(١٣) قال البغدادي في الخزانة ٣٣٥/٧ : « في العباب : قال الكسائي هو من دببت ، أي : ليس فيها من يدبُّ . قال ابن السيد : هذا على غير القياس ، والقياس ديبِّيٌّ ؛ لأنه منسوب إلى الديب » .

(١٤) « ما بالدار دَبَّيجٌ ، أي : ما بها أحد ، لا يستعمل إلا في النفي ، قال ابن جني : « هو فعيل من لفظ الدبجاج ومعناه ، وذلك أن الناس هم الذي يثبون الأرض وهم تحسن . ينظر : اللسان (دبج) ٢٧٨/٤ .

(١٥) ضبطها البغدادي في الخزانة ٣٣٦/٧ : « وابر » ، ثم قال : « وفي غالب نسخ الشرح « آبر » بدل « وابر » ، وهو اسم فاعل من أبرت النخلة إذا أصلحتها . ولم أر من ذكرها في هذه الكلمات مع أنها لا تلزم النفي ، ووقع في التسهيل أيضا آبر ، قال الدماميني : هو تحريف من النساخ ، فإن « آبراً » لا يستعمل في الإيجاب والصواب « وابر » بالواو » .

(١٦) اسم فاعل من أْبَرَّ الظليُّ يَأْبِرُ أْبَرًا وأْبوزًا : وثب وقفز في عدوه . ينظر : اللسان (أْبِر) ٤٣/١ . قال البغدادي : « ولا أشك أن هذه الكلمة تصحفت على الشارح إما من « آبن » بالنون ومد الهزمة ، وهي في التسهيل ، ونقلها القالي عن ابن الأعرابي . قال الدماميني : آبن على زنة اسم الفاعل من أبنه إذا عابه ، أي : ما فيها من يعيب ، وذلك جنس الإنسان ، وإما من وابن ، نقل القالي عن اللحياني : ما بها وابنٌ . قال صاحب القاموس : وما في الدار وابنٌ أي : أحد ، مأخوذ من الوبنة وهي الجوعة » . ينظر : الخزانة ٣٣٧/٧ .

وَتَأْمُورٌ^(١) ، وَتُؤْمُورٌ ، وَتُؤْمِرِيٌّ ، وَنُمِّيٌّ^(٢) .

[استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما]

قوله : (ثَلَاثَةٌ إِلَى عَشْرَةٍ ، ثَلَاثٌ إِلَى عَشْرٍ) . يعني : أن « ثلاثة » إلى « عشرة » للمذكر نحو : « ثلاثة رجال ، و أربعة رجال » . و « ثلاث » إلى « عشر » للمؤنث نحو : « ثلاث نسوة ، و تسع نسوة » حوّل باب التذكير والتأنيث من « ثلاثة » إلى « عشرة » ، فأنت للمذكر^(٣) ، وذكر للمؤنث .

قال نجم الدين^(٤) : « والأقرب عندي أن يقال : إن ما فوق الاثنين من العدد ، موضوع على التأنيث في أصل وضعه . يعني : حين يُعَبَّرُ به عن مطلق العدد ، نحو : « ستة ضعف ثلاثة ، وأربعة نصف^(٥) ثمانية » قبل أن تستعمل بمعنى المعدود^(٦) كما في : « جاءني ثلاثة رجال » فلا يقال : « ست ضعف ثلاث » في مطلق العدد ؛ لأن^(٧) كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين ، ثم إنه غلب على ألفاظ^(٨) العدد التعبير^(٩) بها عن المعدود ، فطراً عليها معنى الوصف ، وصار معنى : « جاءني رجال^(١٠) ثلاثة » : رجال معدودة بهذا العدد ، لكن استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب فنحو : « ثلاثة رجال » أغلب من « رجال ثلاثة » وإن كان الثاني كثير الاستعمال . فلما ثبت في ألفاظ^(١١) العدد معنى الوصف ، وجرت تابعة لألفاظ^(١٢) المعدودات كثيراً^(١٣) - وإذا لم تجر أتى بموصوفها^(١٤) بعدها^(١٥) مجروراً أو منصوباً نحو : « ثلاثة

(١) قال في اللسان : (تمر) ٥١/٢ : « ما في الدار تأمورٌ وتؤمورٌ وما بها تؤمريٌّ بغير همز أي : ليس بها أحد .

وقال أبو زيد : ما بها تأمور مهموز أي : ما بها أحد . وبلادٌ خلاءٌ ليس بها تؤمريٌّ أي : أحد » .

(٢) ما بها نُمِّيٌّ أي : ما بها أحد . والنُمِّيُّ : العيب ، والفلس والطبيعة . ينظر : اللسان (نمي) ٢٩٦/١٤ .

(٣) في (غ) : المذكر وذكر المؤنث .

(٤) في بيان علة التأنيث للمذكر والتذكير للمؤنث .

(٥) في (غ) : ضعف .

(٦) في (ش) و (غ) : العدد .

(٧) كررها في (غ) .

(٨) كررها في (غ) .

(٩) في (غ) : والتعبير .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) في (غ) : أسماء .

(١٢) في (غ) : للألفاظ .

(١٣) نحو : « رجال ثلاثة » والناس كإبل مائة .

(١٤) في (غ) : موصوفهما .

(١٥) في (غ) : بعدها .

رجال ، أو من الرجال » ، ونحو : « عشرون درهما » - جاز إجراؤها^(١) مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء . فبقية الأعداد إذا كانت صفة لجمع المذكر^(٢) على تأنيثها الموضوعه هي عليه ، بأن جعلت التاء الدالة على تأنيث ما لحقته دالة على تأنيث موصوفه ، وذلك من « الثلاثة » إلى « العشرة » ؛ لكونها صفة الجمع^(٣) ، والجمع مؤنث فقيل : « رجال ثلاثة » كـ « رجال ضاربة » . وإذا جيء بما كان موصوفها^(٤) بعدها صارت الأعداد تابعة للمضاف إليه في التأنيث ، وأسقطوا التاء مع جمع المؤنث للفرق ، وكان جمع المذكر أولى بالتاء لسبقه ، ولخفاء تأنيث جمع المؤنث ، فكأنه مذكر بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر ؛ لأن التأنيث المعتبر في جمع المؤنث هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر ، لكنه ظاهر مشهور في « رجال » خفي في « نسوة » ؛ لأن الشيء لا ينفعل عن مثله ، ولا يزول انفعاله^(٥) عن ضده^(٦) ، فقيل : « رجال ثلاثة ، ونسوة ثلاث » . والمراد جمع المذكر المكسر . بخلاف جمع المذكر السالم ؛ لأنه إذا كان وصفاً لا يقع عند سيبويه^(٧) مميّزاً للعدد نحو : « ثلاثة مسلمين » إلا قليلاً .

وإذا كان علماً قليلاً ما يقع مميّزاً له أيضاً ، فتركوا إضافته إلى جمع المذكر السالم بالكلية ، ولم^(٨) يقولوا : « ثلاثة الزيديين^(٩) »^(١٠) .

واعلم أنه ينظر في تأنيث « الثلاثة » وأخواتها إلى واحد المعدودات . فإن كان مؤنثاً حقيقياً كـ « ثلاث نسوة ، وطوالق^(١١) » ، أو مجازاً^(١٢) كـ « ثلاث غرف ، وعيون » حذفت التاء كما رأيت . وإن كان الواحد مذكراً ثبتت التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث

(١) في (غ) : إجراؤها .

(٢) في (غ) : المؤنث .

(٣) في (غ) : للجمع .

(٤) نحو : ثلاثة رجال .

(٥) في شرح الرضي ٣/٣٦١ ، : « لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده » .

(٦) في (أ) : حاشية : فلذا كان التأنيث الطارئ على التذكير أقوى من الطارئ على التأنيث .

(٧) ينظر : الكتاب ٣/٥٦٦ .

(٨) في (ش) و (غ) : فلم .

(٩) في (غ) : الزيدون

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ . والخالدي لخص كلام الرضي دأبه في المواضع الأخرى .

(١١) في (غ) : أو طالق أو طوالق .

(١٢) سقطت من (غ) : أو مجازاً .

كـ « أربعة حَمَامَات ، // وثلاثة بنات عِرس ، وبنات آوى » . والواحد : حمام ، وابن عرس ، ٨٤/ب
وابن آوى . أو لم تكن كـ « ثلاثة رجال » .

وإن^(١) جاز تأنيث المعدود وتذكيره [كـ « ساق » جاز تأنيث العدد وتذكيره]^(٢)
كـ^(٣) « خمسة السنة ، وخمس السنة ، وخمسة سوق ، وخمس سوق » .

وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف قال تعالى: ﴿ فَلهُ عَشْرٌ ﴾^(٤)
أَمْثَالِهَا^(٥) وإن كان « المثل » مذكراً ؛ إذ^(٦) المراد بـ « الأمثال » الحسنات ، أي : عشر
حسنت أمثالها .

وإن كان المعدود اسم جمع كـ « خيل » ، أو جنس كـ « تمر » فإن كان مختصاً بجمع
المذكر كـ « الرهط ، والنفر ، والقوم » وجبت التاء في العدد ، قال تعالى: ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾^(٧) .
وإن كان مختصاً بجمع الإناث وجب حذف التاء نحو^(٨): « ثلاث من المخاض » . وإن^(٩)
احتملها^(١٠) كـ « البط ، والخيل ، والغنم ، والإبل » ؛ لأنها تقع على الذكور والإناث ، فإن
نصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص نحو : « عندي من الخيل ثلاثة ذكور ، أو ذكور
ثلاثة من الخيل ، وعندي ثلاث إناث من الخيل » ، إلا أن يقع بعد^(١١) المميز^(١٢) ، والمميز بعد
العدد نحو : « عندي ثلاث من الخيل ذكور » نُظِرَ إلى لفظ المُمَيِّز ، فإن^(١٣) كان مؤنثاً
كـ « الخيل ، والإبل ، والغنم » حذفت التاء ، وإن كان مذكراً أثبتتها .

(١) في (ش) : فإن .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : نحو .

(٤) في (ش) : عشرة .

(٥) الأنعام : ١٦٠ .

(٦) في (غ) : إذا .

(٧) النمل : ٤٨ .

(٨) في (غ) : في العدد نحو .

(٩) في (أ) : وإذا .

(١٠) في (غ) : احتملها .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) أي : أن يقع النص بعد المميز .

(١٣) سقطت من (ش) .

وإن جاز وجاز^(١) كـ « البط ، والدجاج » جازت التاء وعدمها .

وما لا يدخله تذكير ولا تأنيث معنى ينظر إلى لفظه نحو^(٢): « خمسة من الضرب^(٣) » ،
و « خمس من البشارة » ، ويجوز الأمران في نحو: « ثلاثة من النخل ، وثلاث من النخل » لأنه
يذكر ويؤنث ، قال تعالى : ﴿ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾^(٤) ، و ﴿ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾^(٥) .

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة استمر حكمها ، أي : جرى
الواحد والاثنان على القياس ، وجرى الباقية على غير القياس في الظاهر أينما وقعت تحت
العشرة^(٦) ، أو فوقها [إلا لفظ « عشرة »]^(٧) فإنه يرجع إلى القياس عند التركيب ، أي : ثبت^(٨)
التاء فيه في المؤنث ، وتسقط في المذكر ، نحو: « ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة » .

[الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر] .

قوله : (أَحَدَ عَشَرَ ، اثْنَا عَشَرَ ، إِحْدَى عَشْرَةَ ، اثْنَتَا عَشْرَةَ) .

أي : أحد عشر ، اثنا عشر للمذكر . إحدى عشرة ، اثنتا عشرة للمؤنث .

(« ثَلَاثَةَ عَشَرَ » إلى « تِسْعَةَ عَشَرَ ») للمذكر (« ثَلَاثَ عَشْرَةَ » إلى « تِسْعَ عَشْرَةَ »)

للمؤنث .

قوله : (وَتَمِيمٌ تَكْسِرُ الشَّيْنِ مِنْ « عَشْرَةَ ») .

لما كرهوا توالي أربع فتحات في كلمة واحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة

عدلوا من فتح وسطها إلى كسره . والحجازيون يعدلون من حركة الوسط إلى السكون^(٩)^(١٠) .

(١) أي : إن جاز تذكيره وتأنيثه .

(٢) في (غ) : من نحو .

(٣) في (ش) : من الضروب .

(٤) القمر : ٢٠ .

(٥) الحاقة : ٧ .

(٦) في (غ) : عشرة .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (ش) : ثبتت .

(٩) ينظر : الكتاب ٥٥٧/٣ ، والعلل في النحو للوراق ٣٢٧ ، وشرح اللمع للضريير ٢١٣ ، والمفصل ٢٦٥ ، وشرح

المفصل ٢٧/٦ ، وشرح الوافية ٣٠٧ ، وشرح التسهيل ٣١٤/٢ ، وشرح الرضي ٣٦٤ ، والموشح ١٩٩ .

(١٠) قال ابن الحاجب في شرحه للكافية ٧٧٢/٣ : « ولا يلزم ذلك في « ثلاثة عَشَرَ » ؛ إذ ليس في « عشر » أربع متحركات

ولا يلزم في « عشرة » إذ لم يمتزج بما فيه فتحة .

وربما سكنت عين « عشر » المركب نحو : « أَحَدَ عَشَرَ ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ »^(١) .

[ألفاظ العقود والأعداد فوق العشرين]

قوله : (عشرون و أخواتها فيهما) . يعني : في المذكر و المؤنث .

[قوله : (« أَحَدٌ وَعِشْرُونَ ، إِحْدَى وَعِشْرُونَ »^(٢) ، ثُمَّ بِالْعَطْفِ بَلْفِظِ مَا تَقَدَّمَ)]^(٣) .

قوله : (بلفظ ما تقدم) أي : يكون العقد والتَّيْف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث فـ « العشرون »^(٤) لهما ، ولفظ « واحد ، واثنان على القياس . و « ثلاثة » إلى « تسعة » على غير القياس في الظاهر . قوله (فيهما) أي : في المذكر و المؤنث .

قوله : (مِائَةٌ ، وَأَلْفٌ ، مِائَتَانِ^(٥) ، وَأَلْفَانِ فِيهِمَا) . أي : في المذكر و المؤنث تقول : « مائة [رجل ، مائتا رجل ، مائة امرأة ، مائتا امرأة] »^(٦) ، ألف رجل ، ألفا رجل ، ألف امرأة ، ألفا امرأة » .

قوله : (ثُمَّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ) . يعني^(٧) : يرجع من ابتداء^(٨) كل « مائة » إلى انتهائها إلى أول العدد على الترتيب المذكور ، وتعطف « المائة » على [ذلك العدد نحو : « أَحَدٌ وَمِائَةٌ ، اثنان ومائة ، ثلاثة ومائة » ، أو تعطفه على]^(٩) المائة نحو : « مائة وأحد ، مائتان وأحد ، ألف واثنان » . هذا في المعلوم معدوده . وفي غيره : « مائة ورجل ، ألف ورجلان ، مائة وثلاثة رجال » . والأول أكثر استعمالاً ، أي : عطف الأكثر على الأقل^(١٠) .

(١) وعليه قراءة الحسن وأبي جعفر وطلحة بن سليمان ﴿ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ بسكون العين لتوالي الحركات .

ينظر : فتح القدير ٥/٣ ، وروح المعاني ٢٦٩/٧ .

(٢) سقطت من (ش) : إحدى وعشرون .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (ش) : فعشرون .

(٥) في (غ) : مائة

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٦٦ .

فإذا وصلت إلى الألف استأنفت العمل ، فيكون بين كل ألف إلى تمام ألف آخر ، كما كان من أول العدد إلى الألف^(١) .

[لغات ثماني عشر]

قوله : (وفي « ثَمَانِي عَشْرَةَ » : فَتْحُ الْيَاءِ ، وَجَاءَ إِسْكَانُهَا ، وَشَدَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّونِ) .

أما الفتح ؛ فلأن الياء تحمل الفتح . // وجاء إسكانها كثيراً ؛ لتثاقل المركب بالتركيب . ١/٨٥
وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال أيضاً ، وبعد حذف الياء فَتْحُ النون أولى من كسرهما^(٢)
قال^(٣) :

ولقد^(٤) شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

ويجوز كسرهما لتدل على الياء المحذوفة .

وقد تحذف الياء في « ثمان » في غير التركيب^(٥) قال^(٦) :

لَهَا ثَمَانِيًا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وَأَرْبَعٌ فَتَعْرُهَا ثَمَانٌ

وفي الحديث : « صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ »^(٧) .

و « البضع » بكسر الباء ، وبعض العرب يفتحها : ما بين الثلاثة إلى التسعة ، تقول « بضعة رجال ، وبضع نسوة ، وبضعة عشر رجلاً ، وبضع عشر امرأة » .

(١) نحو : « أحد وألف ، عشرة وألف ، عشرون وألف ، مائة وألف ، مائتان وألف ، ثلاثمائة وألف » . وإن شئت جعلت الألف معطوفة عليه ، كما ذكر في « المائة » .

(٢) تنظر هذه اللغات في شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٧٧٤ ، وشرح الوافية له ٣١٠ ، وشرح الرضي ٣/٣٦٨ ، والارتشاف ٢/٧٦١ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للأعشى في لسان العرب (ثمن) وليس في ديوانه . وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠ ، وشرح التسهيل ١/٧٢ ، وشفاء العليل ١/١٤٠ ، والنجم الثاقب ٢/٧٨٠ .
والشاهد فيه « وثمان عشرة » حيث فتح نون « ثمان » بعد أن حذف الياء ، ويجوز كسرهما .

(٤) في (غ) : وقد .

(٥) في (غ) : المركب .

(٦) الرجز بلا نسبة في شرح الرضي ٣/٣٦٨ ، والموشح ٢٠٠ ، واللسان (ثغر ، ثمن) ، والنجم الثاقب ٢/٧٨٠ ، وشرح التصريح ٢/٤٥٩ ، والخزانة ٧/٣٤٠ .

والشاهد فيه : « ثمان » حيث حذف الياء منها ، وجعل الإعراب على النون .

(٧) رواه البخاري في الغسل ، باب التستر في الغسل (٢٨٠) ، وفي الصلاة في الثياب (٣٥٧) ، وفي الجهاد باب أمان النساء (٦١٥٨) ، وفي الأدب باب ما جاء في زعموا (٣١٧١) . ومسلم في الحيض ، باب تستر المغتسل بثوب ونحوه (٣٣٦) ، واللفظ له . ومالك في الموطأ ١/١٥٢ في قصر الصلاة ، باب صلاة الضحى ، والترمذي في الاستئذان ، باب ما جاء في مرحباً (٢٧٣٥) ، وأبو داود في الصلاة ، باب صلاة الضحى (١٢٩٠) .

[تمييز الأعداد]

قوله : (ومُمَيِّزُ « الثلاثة » إلى « العشرة » مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ لفظاً أو معنى) .

قوله : (إلى العشرة) أي : والعشرة ، فالحد^(١) داخل في المحدود^(٢) .

أما الخفض فبالإضافة ، وقد يقال : « ثلاثة أكلبٌ » على البدل . وربما جاء في الشعر : « ثلاثة أثواباً » . وأما الجمع ؛ فلأن الأصل^(٣) في موصوف الثلاثة فما فوقها أن يكون جمعاً^(٤) . ومميز « الثلاثة » إلى « العشرة » في الأصل موصوفها .

قوله : (لفظاً أو معنى) . الجمع المعنوي : اسم الجمع كـ « الرهط ، والبقر ، والقوم » ، واسم الجنس كـ « التمر ، والعسل » . والأكثر فصله بـ « من » نحو : « ثلاثة من الخيل ، وخمس من التمر » . ويجوز بغير فصل قال^(٥) :

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

ثم نقول : إن لم يكن للمعدود^(٦) [إلا جمع القلة ، أضيف العدد إليه نحو : « ثلاثة أقلام ، وآذانٍ » . وإن لم يكن له]^(٧) [إلا جمع الكثرة^(٨) أضيف إليه ، نحو : « ثمانية دراهم ، و أربعة رجال » . وإن كان له الجمعان أضيف العدد في^(٩) الغالب إلى جمع القلة ؛ لمطابقة^(١٠) العدد^(١١) للمعدود قلة^(١٢) نحو : « ثلاثة أجبالٍ » . وقد جاء : ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ ﴾^(١٣) مع وجود « أقرء » ، وليس بقياس .

(١) في (ش) و (غ) : والحد .

(٢) سقطت من (أ) : (في المحدود) .

(٣) في (ش) و (غ) : أصل موصوف .

(٤) في (أ) : فما فوقها إن جمعاً يكون جمعاً .

(٥) البيت من الوفر ، وهو للحطينة في ديوانه ٢٧٠ ، والكتاب ٥٦٥/٣ ، وطبقات فحول الشعراء ١١٤ ، والإنصاف

٧٧١/٢ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والخزانة ٣٤٢/٧ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٣/٢ ، وشرح الرضي ٣٧٠/٣ ،

وشفاء العليل ٥٦٥/٢ ، وشرح التصريح ٤٢٦/٢ . والذود : من الإبل .

والشاهد فيه : « ثلاث ذودٍ » على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وهو هنا « الذود » .

(٦) في (غ) : المعدود .

(٧) ما بين الحاصرتين سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : كثرة .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : المطابقة .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) في (ش) : (له) بدل (قلة) .

(١٣) البقرة : ٢٢٨ .

قوله : (إلا في « ثلاثمائة » إلى « تسعمائة ») . يعني : أنه إذا كان في المائة مميزاً^(١) للتسعة فما دونها^(٢) إلى الثلاثة فإنك تفرد المائة ، فهذا استثناء من قوله (مجموع) ، وكان القياس : « ثلاث مئات » إلا أنهم اقتصروا على المفرد لكونه أخصر ، واللبس مرتفع . وقد جاء في ضرورة الشعر « ثلاث مئتين ، وخمس مئتين » قال^(٣) :

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِيهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ

قوله : (و « مُمَيِّزٌ » أَحَدَ عَشَرَ » إلى « تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ » مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ) .

أما نصبه فلتعذر الإضافة إليه ؛ لكرهتهم في « أحد عشر إلى تسعة^(٥) عشر » أن تُجَعَلَ ثلاثة أسماء كاسم واحد .

وفي « عشرين »^(٦) و أخواته لم يجوز حذف النون للإضافة ؛ لأنه ليس بنون جمع حقيقة ، ولم تمكن الإضافة مع إثبات النون ؛ لمشابقتها لنون الجمع ، وربما جاء في^(٧) نحو : « عشرو درهم » وهو قليل^(٨) .

و أما إفراده فلأن الجمعية تفهم من العدد المميز ، والمفرد أخص فاقصر عليه . وإذا جاء النعت كان تابعاً للتمييز الذي هو المعدود ، تقول : « عندي عشرون رجلاً كريماً » ، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه قال تعالى : ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾^(٩) . ويجوز وصف العدد أيضاً على قلة نحو^(١٠) : « عندي عشرون رجلاً كراماً » .

(١) في (غ) : مميز .

(٢) في (ش) و (غ) : دون .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٥٣ ، وشرح التصريح ٤٥٤/٢ ، والخزانة ٣٤٥/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٧٠ / ٢ ، والمفصل ٢٦٣ ، وشرح المفصل ٦ / ٢١ - ٢٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٧١ . والأهاتم : بنو الأهتم بن سنان .

والشاهد فيه « ثلاث مئتين » حيث جمع « مائة » على « مئتين » وهذا في ضرورة الشعر .

(٤) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٥) في (غ) : تسعة وتسعين .

(٦) في (ش) و (غ) : عشرون .

(٧) سقطت من (أ) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٩/٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٧٣ .

(٩) يوسف : ٤٣ .

(١٠) سقطت من (ش) .

قوله : (ومُمَيِّزٌ « مائة » ، و « ألف » ، وتثنيتهما ، وجمعه) .

أي : تثنية « المائة^(١) » و « الألف » ، وجمع الألف ؛ إذ « المائة » لا تجمع في العدد .

قوله : (مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ) .

أمّا خفضه فعلى الإضافة . وأمّا إفراده فلأن لفظ العدد كافٍ في الدلالة على الجمعية ، فاقصر على المفرد ؛ لأنه أخف .

وقد يجمع ميمز « المائة » نحو : « مائة رجال » . وقد يفرد منصوباً ، قال^(٢) :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتِينَ عَامًا^(٣) فَقَدْ ذَهَبَ الْبَشَاشَةُ وَالْفَتَاءُ

وقال ابن الحاجب : [فيمن قرأ قوله تعالى]^(٤) : ﴿ تَلَثَّ مِائَةَ سِنِينَ ﴾^(٥) بالتثنية

وهي عن غير^(٦) حمزة والكسائي^(٧) : « إنه على البدل ، لا على التمييز ، وإلا لزم الشذوذ

[من وجهين : جمع مُمَيِّزٌ « مائة »]^(٨) ، ونصبه . فكأنه قال : « ولبثوا سنين » . قال : « وكذا

قوله : ﴿ أَتْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾^(٩) ، وإلا لزم الشذوذ بجمع الميمز^(١٠) »^(١١) .

واعلم أنك إذا وصفت الميمز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار // اللفظ والمعنى نحو : ٨٥/ب

« ثلاثون رجلاً ظريفاً ، وظرفاء » ، و « مائة رجل طويل ، وطوال » ، قال^(١٢) :

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ١ / ٢٠٨ ، والعلل للوراق ٣٣٨ ، والحماسة البصرية ٢ / ٣٨١ ، وخزانة الأدب ٧ / ٣٥٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٦٩ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٠٨ ، وشرح المفصل ٦ / ٢١ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٧٤ .
والشاهد فيه « مائتين عاماً » حيث أفرد ميمز « المائة » ونُصب .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٥) الكهف : ٢٥ .

(٦) في (ش) و (غ) : وهو غير .

(٧) قرأ حمزة والكسائي بإضافة « مائة » إلى « سنين » . ولم يضيف الباقيون ونوّنا « مائة » .

ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٢٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٥٨ ، والفتح الرباني في القراءات ٢٠٨ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) الأعراف : ١٦٠ .

(١٠) في (غ) التمييز .

(١١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦١٣ .

(١٢) البيت من الكامل ، وهو لعنترة في ديوانه ١٩٣ ، وشرح القصائد العشر ٢٧٢ ، والخزانة ٧ / ٣٦٤ . وبلا نسبة في العلل للوراق ٣٤٢ ، وشرح المفصل ٣ / ٥٥ ، ٦ / ٢٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٧٥ =

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَافِيَةِ الْعُرَابِ الْأَدْهَمِ

[حكم العدد إذا كان المعدود مؤنثاً]

قوله : (وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا ، أَوْ بِالْعَكْسِ فَوَجْهَانِ) .

يعني مثل قولك : « شخص » إذا أطلقت على امرأة . و « نفس » إذا^(١) أطلقت على رجل .
ففي الأول : المعدود مؤنث ، ولفظ « الشخص »^(٢) مذكر . وفي الثاني : المعدود مذكر ولفظ
« النفس » مؤنث . فلك أن تعتبر اللفظ ، وهو الأقيس^(٣) والأكثر في كلامهم^(٤) ، فتقول :
« ثلاثة أشخاص » ، وأنت تريد النساء ، و « ثلاثة أنفس » وأنت تريد الرجال ، ويجوز أن تعتبر
المعنى فتقول : « ثلاثة أنفس » للرجال ، و « ثلاث أشخاص »^(٥) للنساء ، قال^(٦) :

فَكَانَ^(٧) مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعَصِرٍ .

[عدم تمييز الواحد والاثنين]

قوله : (وَلَا يُمَيِّزُ « وَاحِدٌ ، وَاثْنَانِ » اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ عَنْهُمَا) .

إنما لم يُمَيِّزِ « واحد ، واثنان » ؛ لأن ألفاظ العدد قُصِدَ بِهَا الدَّلَالَةُ عَلَى نِصْوَصِيَةِ الْعَدَدِ
لَمَّا^(٨) لم يكن الجمع مفيداً لذلك ، [فلو قالوا : « رجال » لم يعلم عددهم ، ولو قالوا « ثلاثة » لم

= والرواية فيها : الأسحم .

والشاهد فيه « حلوبة » على أنه يجوز وصف المميز المفرد بالجمع باعتبار ، كما في البيت ، فإن « حلبة » مميّز مفرد للعدد
وقد وصف بالجمع وهو « سود » جمع « سوداء » .

(١) في (ش) و (غ) إن .

(٢) في (غ) : شخص .

(٣) في (غ) : وهو الأكثر والأقيس في كلامهم .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٧٩٩/٣ ، وشرح الرضي ٣٧٧/٣ .

(٥) في (غ) : شخوص .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٠ ، والكتاب ٥٦٦ / ٣ ، والإنصاف ٧٧٠ / ٢ ، والخصائص

٤١٧ / ٢ ، والخزانة ٣٦٨ / ٧ . وبلا نسبة في المقتضب ١٤٨ / ٢ ، وشرح الرضي ٣٧٧ / ٣ .

والجن : الترس . والكاعب : المرأة حين يبدو ثديها للنهود . ومعصر : التي بلغت عصر شباهما وأدركت ، وقيل : أول
ما أدركت وحاضت .

والشاهد فيه قوله : « ثلاث شخوص » على أنه يجوز اعتبار المعنى ، فتجرد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي ، كما
هنا ، فإنه جرد « ثلاثاً » من التاء لكون « شخوص » بمعنى نساء ؛ بدليل الإبدال عنه بما بعده .

(٧) في (ش) : وكان .

(٨) في (غ) : ولماً .

يعلم ما هي ، فلما كان نحو : « رجل ، ورجلان » يفيد ^(١) المعنيين ^(٢) معاً استغني عن ذكر لفظ العدد معه ، فلم ^(٣) يقولوا « واحد رجل » ، ولا [« واحد رجلين » ، ولا « واحد رجال » ؛ لأن لفظ « رجل » وحده يفيد الوحدة والمعدود ، ولم يقولوا ^(٤) : « اثنا رجل » ، ولا « اثنا رجلين » ولا « اثنا رجال ^(٥) » ؛ لأن ^(٦) لفظ « رجلين » يفيد ^(٧) الاثنينية ، وقوله ^(٨) :

كَأَنَّ حُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

ضرورة .

قوله : (اسْتِغْنَاءٌ بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ ^(٩) عَنْهُمَا) . يعني : استغناء بلفظ التمييز في إفادة الوحدة والاثنينية عنهما ، أي : عن العددين اللذين هما « واحد واثنان ^(١٠) »

[تعريف العدد]

واعلم أنك إذا قصدت تعريف العدد المفرد عن الإضافة والتركيب أدخلت اللام عليه ، وقلت مثلاً : « العشرون رجلاً ، الثلاثة والثلاثون رجلاً ، والعشرة والمائة بغيراً » . وتدخل اللام على المضاف إليه في تركيب الإضافة نحو : « ثلاثة الدراهم ، ومائة الدرهم ^(١١) ، وثلاث المائة ، وأربعة الآلاف » . وإن تكررت الإضافة فعلى الأخير نحو : « ثلثمائة الألف ، وثلثمائة ألف الدرهم ، وثلثمائة ألف ألف الدرهم » . وشدد : « الثلاثة الأثواب ^(١٢) » .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) في (غ) : المعنيان .

(٣) في (أ) : فلو .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) في (غ) : رجلاً .

(٦) في (غ) : لكون .

(٧) سقط من (غ) .

(٨) الرجز لجنديل بن المثني في شرح التصريح ٤٤٧/٢ ، ولخطام الجاشعي في الخزانة ٣٤٧/٧ . وبلا نسبة في الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٤٢ ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، وشرح المفصل ١٤٣/٤ ، ١٤٤ ، ١٦/٦ ، ١٨ ، وشرح التسهيل ٣٠٩/٢ ، وشرح الرضي ٣٧٨/٣ .

والشاهد فيه « ثنتا حنظل » حيث تمييز العدد « ثنتان » ضرورة ، والأصل « حنظلتان » بدون العدد .

(٩) في (غ) تمييزه .

(١٠) في (ش) : اثنين .

(١١) في (غ) : الدراهم .

(١٢) لدخول حرف التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً ، وهذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون^(١): هو قياس . وقد مر في باب الإضافة^(٢) .

وفي المركب يدخل على الأول نحو : «الأحد عشر درهماً» . وقد يدخل على الجزئين بضعف^(٣) نحو : «الأحد عشر درهماً» ، وهو عند الكوفيين والأخفش قياس^(٤) . [و^(٥) نحو : «الأحد عشر الدرهم»^(٦) ، وهو عند بعض الكوفيين قياس^(٧)]^(٨) .

[حكم العدد المميز بمذكر ومؤنث]

واعلم أن العدد المميّز بمذكر^(٩) و مؤنث إن فصل^(١٠) بينه و بينهما بـ « من » أو « بين » فالغلبة للتذكير نحو : « اشترت عشرةً بين عبد وأمة ، ورأيت خمسةً عَشَرَ من النوق والجمال » إلا أن يكون المميّزان^(١١) « يوماً ، وليلة » فالغلبة للتأنيث قال^(١٢) :

فَطَافَ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ التَّكْبِيرُ أَنْ تُضَيَّفَ^(١٣) وَتَجَارَا

[إذ^(١٤) التاريخ مبني على الليالي . قال سييويه : « يجوز في القياس خمسة عشر من بين

(١) ينظر : شرح اللمع للضرير ٢١٤ ، والمفصل ٢٦٥ ، واللباب ١ / ٣٢٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٣٣ ، وشرح التسهيل ٢ /

٣٢١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦١٦ ، وشرح الحمل لابن عصفور ٢ / ٢١ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٧٩ .

(٢) ينظر : ص ٣١٤ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : العلل في النحو للوراق ٣٣٠ ، وشرح اللمع للضرير ٢١٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٣٣ ، وشرح الحمل لابن

عصفور ٢ / ٢٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٧٩ .

(٥) بدون واو في (ش) .

(٦) أي : دخول التعريف على الجزئين والتمييز .

(٧) ينظر : العلل في النحو للوراق ٣٣٠ ، وشرح اللمع للضرير ٢١٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٣٣ ، وشرح الحمل لابن

عصفور ٢ / ٢٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٧٩ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (أ) : لمذكر .

(١٠) في (غ) : إن فصل بمذكر و مؤنث .

(١١) في (ش) : المميز .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ٤١ ، والكتاب ٣ / ٥٦٣ ، و إصلاح المنطق ٢٩٨ . وبلا نسبة

في المقرب ١ / ٣١١ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٨٠ ، ومغني اللبيب ٨٦٧ .

والرواية فيها : فطافت ، أن نضيف .

وصف بقرة وحشية أكل السبع ولدها ، فطافت ثلاثة أيام وثلاث ليال تطلبه ، ولا إنكار عندها ولا غناء إلا الإضافة

وهي الجزع والإشفاق والجوار وهو الصياح .

والشاهد فيه « ثلاثاً » حيث إن المميزان « يوم ، وليلة » فالغلبة للتأنيث .

(١٣) في (أ) : أن لا . وفي (غ) : بدون (أن لا) .

(١٤) في (أ) و (ش) : إذا .

يوم وليلة ، ولكنه ليس بجد كلام العرب «^(١) .

و إن لم يفصل بهما^(٢) ، فإن كان العدد مضافاً إلى المعدود فالغلبة للأسبق نحو : « خمسة أعبد وأم^(٣) ، وخمس أم وأعبد » . وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو : « ثلاثة ومائة رجل وامرأة ، وثلاث و ألف ناقه وجمال » .

وإن كان المعدود منصوباً فإن كان المذكر^(٤) من المميزين عاقلاً فالعبرة به نحو : « خمسة

عشر امرأة ورجلاً ، وخمسة وعشرون ناقه ورجلاً » ، وإلا فالعبرة // بالأسبق نحو : « ثلاثة عشر جملاً وناقه ، وأربع عشرة عمامة وثوباً » .

وإذا كان المميز « يوماً ، وليلة » نحو : « سرت أربع عشرة يوماً وليلة » فالمراد : أربع عشرة ليلة ، و أربعة عشر يوماً ؛ لأن مع الليالي أياماً بعدها^(٥) .

واعتبرت الليالي ؛ لأن الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم ؛ لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية ؛ لأن أكثرهم أهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر إلا بالاستهلال ، فأول الشهر عندهم الليل ؛ لأن الاستهلال في الليل^(٦) .

[الاشتقاق من ألفاظ العدد]

قوله : (وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصديره : الثاني والثانية ، إلى العاشر والعاشر لا غير . [و باعتبار حاله : الأول والثاني ، والأولى والثانية ، إلى العاشر والعاشر ، والحادي عشر والحادية عشرة ، والثاني عشر والثانية عشرة إلى : التاسع عشر والتاسعة عشرة]^(٧)) .
يعني بالمفرد : الواحد ، وبالمتعدد : المعدود . فإذا كان هناك معدود معين كـ « عشرة رجال » مثلاً ، وقصدت ذكر واحد منهم بلا ترتيب فقل : « هذا واحد العشرة ، أو أحدهم^(٨) » . وإن قصدت إلى واحد منهم^(٩) مع حفظ الترتيب العددي ، فإذا قصدت إلى ذلك

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٦٤ .

(٢) في (غ) : بينهما .

(٣) مفرد أمة ، وجمعها : إماء ، و أم بوزن عام ، و إموان بوزن إخوان . ينظر : مختار الصحاح (أما) ١١ .

(٤) في (أ) : المفرد

(٥) في (غ) : بعدها .

(٦) كل هذا سقط من (ش) .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٩ .

(٨) في (غ) : واحدهم .

(٩) سقطت من (أ) .

الواحد المعين درجته ، ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله ، ودرجته التي هو فيها ، لا باعتبار عدد آخر كالثالث بمعنى الواحد من الثلاثة ، والثاني أي : الواحد من الاثنين ، وهو معنى قوله :
(باعتبار حاله) .

وإن قصدت إلى ذلك الواحد بالنظر إلى درجته ، والتي تحت درجته ، فيكون واحداً من درجته [بسبب تصديره الدرجة التي تحت درجته مرتفعة إلى درجته ، وجعله للمجموع اسم درجته]^(١) بسبب انضمامه إلى ما تحته نحو : « هو ثالث اثنين » أي : واحد من ثلاثة ؛ بسبب انضمامه إلى اثنين ، وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، حتى صار واحداً ، ومُحِيَّ عن المجموع اسم الاثنين . فمعنى « ثالث اثنين ^(٢) » : مُصَيِّرُ اثنين ثلاثة بنفسه ؛ إذ صار « اثنان ^(٣) » معه ثلاثة . وهذا معنى قوله (باعتبار تصديره) . وهذا الذي بمعنى التصيير لا يبيّن من واحد ؛ إذ ليس تحته عدد ، ولا يضاف إلا إلى ما نقص عن مرتبته بواحد كـ « رابع ثلاثة ، وخامس أربعة » ، فلا يضاف إلى ما تحته بدرجتين ، ولا إلى مرتبته ، ولا إلى ما فوقها .

ولا يبيّن مما فوق العشرة ؛ لأن لكل^(٤) من الاثنين إلى العشرة فعل^(٥) يبيّن منه هذا الاسم نحو : « ثنيت ، وثلثت ، وربعت إلى عشت » ، دون ما فوق العشرة . وأجاز سيبويه^(٦) أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير . قال أبو عبيدة^(٧) : « كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم » أي : جعلتهم ثلاثين ، و « كانوا^(٨) تسعة وثلاثين فربعتهم ^(٩) » . وكذا إلى المائة^(١٠) . قال السيرافي : « إن كثيراً من النحويين يمنعون الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة ، وهذا هو القياس . ومنهم من يجيزه ، ويشتقه من لفظ « النيف » ، ويقول : « هذا ثاني أحد عشر ، وثالث اثني

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) . وفي (ش) : الاثنين .

(٣) في (غ) : اثنين .

(٤) في (غ) : لك .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٦١ .

(٧) هو معمر بن النخعي التيمي البصري اللغوي ، أخذ عن يونس و أبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد و أبو حاتم ، و هو أول

من صنف في غريب الحديث ، و صنف المجاز ، و الخيل ، و خلق الإنسان . مات سنة ٢١٠ هـ .

ينظر : مراتب النحويين ٥٧ ، و نزهة الألباء ٨٤ ، و البلغة ٨٣ ، و بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤ .

(٨) في (أ) : كان .

(٩) ينظر : شرح الكافية للرضي ٣ / ٣٨٥ ، والنجم الثاقب ٢ / ٧٨٩ .

(١٠) في (غ) : المائة دون ما فوق العشرة .

عشر^(١) . قال المبرد : « هذا لا يجوز ؛ لأن هذا الباب^(٢) يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ، ونحن لا نقول : « ربت ثلاثة عشر » . قال : ولا أعلم أحداً حكاها^(٣) .

و^(٤) قال نجم الدين : « إنما لم يجوز الاشتقاق من فوق العشرة بمعنى المصير^(٥) ، وجاز بمعنى « أحد » نحو : « ثالث ثلاثة عشر » ؛ لأن ما هو بمعنى الأحد في صورة اسم الفاعل ، وليس به^(٦) كـ « حائط ، وكاهل » فلا بأس أن يبنى من أول جزئي المركب ؛ إذ لا يحتاج إلى مصدر [ولا فعل . وأما المصير فهو اسم فاعل حقيقة ، واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر]^(٧) ، ولم يثبت^(٨) فعل ومصدر^(٩) مبنيان من مثل هذا المركب . [وأما ما حكى أبو عبيدة وإنما كان ذلك في العقود فقط ، أعني : ثلاثين وأخواته ، ولم يكن من^(١٠) المركب]^(١١) . والظاهر أن سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير^(١٢) على ما هو بمعنى الأحد . ولم يقل ذلك عن سماع^(١٣) .
وأما الذي^(١٤) باعتبار حاله ، فإن لم يصف قلت : « الأول ، والثاني » إلى « العاشر » . ويجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً فتقول : « الحادي عشر ، الثاني^(١٥) عشر » ، وتسكن يائي « الحادي ، والثاني » .

وأما العشرون وأخواتها ، والمائة والألف ، فلفظ المفرد من المتعدد ، ولفظ // العدد فيهما ٨٦ / ب شيء^(١٦) واحد .

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٨٥ .

(٢) في (غ) : الثاني .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) بدون واو في (غ) .

(٥) في (ش) : التصير .

(٦) أي : ليس به معنى .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) في (ش) و (غ) : ولم يثبتا .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) : فعل ومصدر .

(١٠) في (ش) : في .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) في (غ) : التصير .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٨٥ .

(١٤) سقطت من (ش) .

(١٥) في (غ) : والثاني .

(١٦) سقطت من (ش) .

وتقول في المعطوف : « الثالث والعشرون ، والثالث والمائة ، والرابع والألف » .

وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه ، ولا يجوز ذلك إلا فيما دون^(١) العشرين^(٢) فلك أن تضيفه إلى أصله ، وهو الأغلب ، أو^(٣) إلى ما فوقه . فلفظ « الأول » لا يضاف إلا إلى ما فوقه نحو : « أول العشرة ، وأول الخمسة » ، ولا يضاف إلى « الأحد » فلا يقال : « أول الأحد ، وأول الواحد » . فمعنى « ثالث ثلاثة » أي : أحد ثلاثة . وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه . و^(٤) أما غير لفظ^(٥) « الأول » فيجوز فيه الوجهان نحو^(٦) : ﴿ ثَانِيَّ آثِنَيْنِ ﴾^(٧) ، و « ثاني السبعة » .

فإن جاوزت العشرة وأردت الإضافة قلت : « حادي عشرَ أحدَ عشرَ » ، و « ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ » ، فالمركب الأول [بجزئيه^(٨) مضاف^(٩) إلى المركب الثاني . وكلا جزئي المركبين^(١٠) مبنيان . و « ثالثُ ثلاثةَ عشرَ » بحذف الجزء الثاني^(١١) من المركب الأول [^(١٢) أكثر استعمالاً لخفته^(١٣)] ، فيعرب « ثالث » بوجوه الإعراب ؛ لزوال التركيب الموجب لبنائه ، ويجوز حذف أول المركب الثاني^(١٤) ، أعني « ثلاثة » فيبقى : « ثالث عشر » بالبناء فيهما . وجوز الكوفيون^(١٥) إعراب « ثالث » مع بناء^(١٦) « عشر » . قال السيرافي : « هذا قول قريب لم ينكره أصحابنا »^(١٧) .

(١) في (ش) : هو دون .

(٢) في (غ) : العشرون .

(٣) في (غ) : و .

(٤) سقطت الواو من (ش) .

(٥) في (ش) : أما لفظ غير الأول .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) التوبة : ٤٠ .

(٨) في (ش) : بجزئه .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) في (ش) : المركب .

(١١) في (ش) : بحذف عشر .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) ينظر : الكتاب ٣/٥٦٠ ، وشرح الرضي ٣/٣٨٧ .

(١٤) سقطت من (غ) .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٨٧ ، والارتشاف ٢/٧٦٩ .

(١٦) في (ش) : (بوجوه الإعراب مع عشر) بدل (ثالث مع بناء) .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٨٧ .

قال نجم الدين : « واعلم^(١) أن لقولك : « ثالث ثلاثة عشر » بإعراب « ثالث » معنيين : أحدهما : الجزء الثالث من العدد « الثلاثة عشر » ، وعلى هذا يجوز أن يقال^(٢) : « ثالث اثني عشر ، وثالث أربعة عشر » ؛ لأن « ثالث » من « الثلاثة » ، لا من « ثلاثة عشر » . ولم يحذف منه شيء .

وثانيهما : أنه الجزء الواحد من « ثلاثة عشر » ، وعلى هذا لا يجوز : « رابع ثلاثة عشر ، وثالث اثني عشر » ، ويجوز : « ثالث أربعة عشر »^(٣) .

قوله : (ومن ثم قيل في الأول : ثالثُ اثْنينِ [أي : مُصيرُهُما مِنْ ثَلَاثِهِمَا]^(٤) . وفي الثاني : ثالثُ ثلاثةٍ [أي : أَحدها]^(٥)) .

أي : من أجل اختلاف الاعتبارين^(٦) : اعتبار التصيير ، واعتبار الحال اختلف إضافتهما ، فإضافة المصير إلى ما دونه ، قال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾^(٧) ، وإضافة ما هو بمعنى الواحد إلى مثله أو إلى ما فوقه قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾^(٨) ، وقال تعالى^(٩) : ﴿ ثَانِيِ اثْنَيْنِ ﴾^(١٠) .

واعلم أن حكم « فاعل » المذكور سواء كان بمعنى المصير ، أو الواحد أو غيرهما حكم اسم الفاعل في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث : « الثانية » و « الثالثة » إلى « العاشرة » .

(١) سقطت من (غ) : واعلم .

(٢) في (ش) و (غ) : تقول .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٨٨ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٩ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٦٩ .

(٦) في (غ) : اعتبار المعنيين .

(٧) المجادلة : ٧ .

(٨) المائدة : ٧٣ .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) التوبة : ٤٠ .

وفي المركب^(١) : « الثالثة عشرة^(٢) » ، وفي المعطوف : « الثالثة والعشرون » ، تؤنث الاسمين
في « الثالثة عشرة » ، كما تذكرهما في « الثالث عشر^(٣) » .

(١) في (أ) : المذكور : الثالث عشرة .
(٢) في (غ) : عشر .
(٣) سقطت من (غ) .

[المذكر والمؤنث]

قوله : (المذكَرُ والمُؤنَّثُ . المؤنَّثُ : مَا فِيهِ عَلامَةٌ تَأْنِيثٍ لَفْظاً أو تَقْدِيرًا . والمذكَرُ بِخِلَافِهِ) .

هذا أيضاً تقسيم آخر للاسم إلى مذكر ومؤنث . وقد قدم حد المؤنث ؛ لأنه ثبوتي ، والمذكر^(١) نفي^(٢) . وإنما تعرف الأعلام بملكاتها^(٣) .

فقوله : (ما) جنس الحد ، وبقية الحد فصل للمذكر .

وقوله : (لَفْظاً أو تَقْدِيرًا) يريد به أن العلامة قد تكون ملفوظة كـ « حبلى وحمراء و فاطمة » ، وقد تكون مقدرة كـ « هند ، وعين » ؛ لأنه يصغر على « هنيذة ، وعيينة » . وينقسم المؤنث إلى حقيقي نحو : « ضاربة ، ونفساء ، وحبلى » . وإلى^(٤) غير حقيقي نحو : « غرفة ، وصحراء ، وبشرى » . ولا يُقَدَّر من العلامات إلا التاء ؛ لأن وضعها على العروض والانفكاك .

قوله : (وَعَلامَةُ التَّائِيثِ : التَّاءُ ، وَالْأَلِفُ مَقْصُورَةً وَمَمْدُودَةً) .

تاء التائيث في الاسم أصل ، وما في الفعل فرعه^(٥) ؛ ولذلك كانت التاء الاسمية أكثر تصرفاً بتحملها للحركات ، وبانقلابها « هاء » في الوقف .

وتاء التائيث قد^(٦) تدخل الحرف كـ « رَبَّتَ » إذا كان المجرور بها مؤنثاً كقوله^(٧) :

فَقُلْتُ لَهَا أَصَبْتَ حِصَاةَ قَلْبِي وَرُبَّتَ رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامِي

وقد جاء^(٨) :

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : يعني .

(٣) قال ركن الدين : ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الأعدام . ينظر : الوافية شرح الكافية ٢٢٤ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) في (ش) : فرعية .

(٦) سقطت من (أ) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في المستقصى ١٠٥ / ٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٩٠ ، ولسان العرب (طعم) ، والخزانة ٧ / ٣٩٢ .

وحصاة القلب : حبته .

والشاهد فيه « ربت » حيث لحقت تاء التائيث « رب » ؛ لأن المجرور بها مؤنثاً .

(٨) الرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٠٣ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٣٩٠ ، والخزانة ٧ / ٣٩٣ =

يا صاحباً رَبَّتَ إِنْسَانٍ حَسَنٌ *

وفي « ثَمَّتَ » إذا عطفت بها قصة على قصة ، قال ابن دريد^(١)^(٢):

ثَمَّتَ طَافَ وَائْتَنَى مُسَلِّمًا ثَمَّتَ جَاءَ الْمُرَوِّتَيْنِ فَسَعَى

لا مفرد على مفرد .

١/٨٧

وفي « لات » لمشابهتها^(٣) // « ليس » ، قال تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾^(٤) .

وفي « لعل » يقال : لعلت^(٥) .

والألف الممدودة في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لزيادة المد ، فاجتمع ألفان ، فلو حذف أحدهما عاد الاسم مقصوراً ، فقلب ثانيهما إلى حرف يقبل^(٦) الحركة أي : همزة .

ويعلم تأنيث ما التاء فيه مقدرة بالضمير الراجع إليه نحو : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾^(٧) ،

وبالإشارة إليه نحو : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ ﴾^(٨) ، وبالحاق علامة التأنيث بفعله أو شبهه المسند إليه ، أو إلى

ضميره نحو : « الشمس طلعت » ، ﴿ وَاللَّتْفِ السَّاقِ بِالسَّاقِ ﴾^(٩) ، و ﴿ بِكَاسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾^(١٠) ،

بَيِّضَاءَ لَذَّةٍ^(١١) ، و ﴿ لَطَىٰ ﴾^(١٢) نَزَاعَةً^(١٣) ، و ﴿ الرِّيحِ عَاصِفَةً ﴾^(١٤) . [و بمصغره نحو :

= وعجزه : يسأل عنك اليوم أو يسأل عن .

والشاهد فيه : « ربت » حيث جاء المحرور مذكراً لـ « ربت » ، وهو « إنسان » ، وذلك خلاف الأصل .

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، اللغوي ، مولده بالبصرة ، وقرأ على علمائها ، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات ، روى عن خلق منهم : أبو سعيد السيرافي ، والمرزباني ، وأبو الفرج الأصبهاني . صنف الجمهرة في اللغة ، و اشتقاق أسماء القبائل ، والمقصود والمدود . مات سنة ٣٢١ . ينظر : تاريخ بغداد ٢ / ١٩٥ ، ومعجم الأدباء ١٨ / ١٢٧ ، وإنباء الرواة ٣ / ٩٢ ، و سير أعلام النبلاء ١٥ / ٩٦ ، وبغية الوعاة ١ / ٧٦ .

(٢) البيت لابن دريد في ديوانه ١٧٩ .

(٣) في (ش) : لمشابهة .

(٤) ص : ٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٣٩١ .

(٦) في (ش) و (غ) : ثقيل .

(٧) الشمس : ١ .

(٨) القصص : ٨٣ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) القيامة : ٢٩ .

(١١) الصفات : ٤٥ ، ٤٦ .

(١٢) المعارج : ١٥ ، ١٦ .

(١٣) الأنبياء : ٨١ .

« قُدِيرَة » ، وبتجرد عدده من التاء نحو : « ثلاث أذرع ، وعشر أرجل » [(١)] ، وجمعه على مثال خاص بالمؤنث كـ « فواعل » في الصفات نحو : « طوالق » (٢) .

[معاني التاء]

واعلم أن التاء تجيء لأربعة عشر معنى :

أحدها : الفرق بين المذكر و المؤنث . وذلك قياس في الصفة كـ « ضاربة ، و مضروبة ، وحسنة ، وبصرية » . وأما « رُبْعَة (٣) ، ويفعة » في المذكر فلكونهما (٤) في الأصل صفة « النفس ، أي : نفس ربعة ، و (٥) يفعة (٦) (٧) .

وسماع في الجامد نحو : « امرأة ، ورجلة (٨) ، وإنسانة ، وغلامة » .

الثاني : لفصل الآحاد المخلوقة ، والمصادر من أجناسها كـ « نخل ، ونخلة . وتمر ، وتمررة . وبط ، وبطة . ونمل ، ونملة . وضرب ، وضربة . وإخراج ، وإخرجة » . والمراد بالجنس : ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد (٩) .

وقد جاء قليلاً للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها نحو : « سفين ، وسفينة . ولبين ، ولبينة » .

والجنس المميز واحده بالتاء يُذكره المحازيون (١٠) ، ويؤنثه غيرهم . وقد جاء الوجهان

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) تنظر علامات المؤنث الذي لا علامة فيه في التبصرة ٦١٧/٢ ، والمقدمة الجزولية ٢٥٤ ، والتسهيل مع شرحه شفاء العليل ٩٩٩/٣ ، وشرح الرضي ٣٩٢/٣ .

(٣) قال في اللسان (ربع) ١٠٧/٨ : « يقال : رجلٌ مَرْبُوعٌ و رُبْعٌ و رُبْعَةٌ و رُبْعَةٌ أَي : مَرْبُوعٌ الخَلْقُ لا بالطويل ، ولا بالقصير ، وُصِفَ المَذَكَّرُ بهذا الاسم المَوْثُوثُ كما وصف المذكر بـ « خَمْسَةٌ » ونحوها حين قالوا : رجال خمسة . والمؤنث رُبْعَةٌ و رُبْعَةٌ كالمذكر ، وأصله له » .

(٤) في (ش) : فلكونهما . وفي (غ) : لكونهما .

(٥) سقط الواو من (غ) .

(٦) في (غ) يفعة ويفاع .

(٧) قال في اللسان (يفِع) ٤١٥/٨ : « غلامٌ يَفِيعٌ ، و يَفِيعَةٌ ، و أَفِيعَةٌ ، و يَفِيعٌ : شابٌّ ، وكذلك الجمع والمؤنث ، وربما كسّر على الأَيْفَاعِ فقيل : غلمان أَيْفَاعٌ و يَفِيعَةٌ أَيضاً » .

(٨) قال في اللسان (رجل) ١٥٥/٥ : « يقال : امرأة رَجُلَةٌ إذا تشبهت بالرجال في الرأي والمعرفة » .

(٩) سقطت الواو من (غ) .

(١٠) ينظر : المفصل ٢٤٧ ، وشرح المفصل ١٠٦ / ٥ ، وشرح الرضي ٣٩٣ / ٣ .

في القرآن الكريم قال تعالى^(١) : ﴿ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾^(٢) ، و ﴿ نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾^(٣) . وأكثر ما يجيء التاء التاء لهذين المعنيين ، وهي فيهما عارضة غير لازمة .

الثالث : الدلالة^(٤) على الجمع ، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها ، وهي على « فاعل ، أو فَعُول ^(٥) » ، أو صفة منسوبة بالياء ، أو على « فَعَّال » نحو : « خرجتُ خارجة على الأمير ، وسابله ، وواردة ، وشاربة » ، ونحو : « رَكُوبٌ وَرَكُوبَةٌ ، وحُلُوبٌ وحَلُوبَةٌ ، و قَتُوبٌ

و قَتُوبَةٌ » ، ونحو : « البصرية ، والكوفية ، والمروانية ، والزبيرية ، والجمَّالة ، والبغَّالة ، والحُمَّارة » . وقد جاء : « حلوبة » للواحد ، و « حلوب » للجنس^(٦) . فالتاء إذن للوحدة^(٧) . وقد قيل : « الركوب والركوبة » بمعنى . وكذا « الحلوب والحلوبة » ، فتكون التاء فيه للنقل إلى الاسمية .

الرابع : أن تدخل لتوكيد الصفة التي^(٨) على « فاعل ، أو فَعَّال ، أو مِفْعَال ، أو فَعُول كـ « نَسَابَةٌ ، وراوية^(٩) ، ومِطْرَابَةٌ ، وفَرُوقَةٌ^(١٠) ، وملولة^(١١) » ، وهي في ذلك عارضة ، وفي الذي قبله . وقد تدخل على « فَعَلَّ » بمعنى : « فاعل » ، وعلى « فُعَلَّ » بمعنى : « مفعول » نحو : « سُبَّيَّة ، ولُعْنَةٌ ، وسُبَّيَّة ، ولُعْنَةٌ^(١٢) » ، وهي فيهما^(١٣) لازمة .

الخامس : أن تدخل على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده معرب كـ « جواربة^(١٤) ، وموازجة^(١٥) » ، وكيالجة^(١) » ، وهي فيه عارضة .

(١) سقطت من (ش) : قال تعالى .

(٢) الحاقّة : ٧ .

(٣) القمر : ٢٠ .

(٤) في (ش) : للدلالة .

(٥) في (أ) : مفعول .

(٦) ينظر : اللسان (حلب) ٣٢٨/١ .

(٧) في (ش) : للواحدة .

(٨) سقطت من (أ) .

(٩) في (غ) : رواية .

(١٠) رجلٌ فَرُوقَةٌ : كئسير الفرع . ينظر : اللسان (فرق) ٣٠٥/١٠ .

(١١) رجلٌ مَلٌّ ، و مَلُولٌ ، و مَلُولَةٌ ، و ذو مَلَّةٍ ، و امرأةٌ مَلُولَةٌ . و أَمَلَةٌ و أَمَلٌّ عليه أي أسأمه . مختار الصحاح (ملل) ٢٦٤ .

(١٢) في (ش) : بغيّة .

(١٣) في (ش) : فيها .

(١٤) مفردها : جَوْرَبٌ : وهو لفافة الرّجل معرب وهو بالفارسية كورب . ينظر : اللسان (جرب) ٢٣٠ / ٢ .

(١٥) مفردها : مَوْرَجٌ ، وهو الخف . فارسي معرب . ينظر : اللسان (مزج) ٩٢ / ١٣ .

السادس : أن تدخل على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب ، كـ « الأشاعثة » جمع أشعني . و « مشاهدة » جمع « مشهدي » ، والتاء فيه لازمة ؛ لكونها بدلاً عن الياء .
السابع : أن تدخل على الجمع الأقصى عوضاً عن الياء المحذوفة كـ « جحاحه » في « جحاح^(٢) » . وأما « فرازنة^(٣) » ، و زنادقة « فيجوز أن تكون عوضاً من الياء ، أو علامة للتعريب . والتاء في هذا لازمة مع حذف الياء .

الثامن : أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع ، وهي إما واجبة الدخول ، وذلك في بناءين « أَفْعَلَةٌ » كـ « أُغْرِبَةٌ » ، و « فِعْلَةٌ » كـ « غِلْمَةٌ » . وإما جائزة وذلك في ثلاثة أبنية : « فِعَالَةٌ » كـ « جِمَالَةٌ » . وقد تلزم في هذا^(٤) كـ « حجارة ، و ذِكارة^(٥) » . و « فُعُولَةٌ » كـ « صُقُورَةٌ ، و بُعُولَةٌ » . وقد تلزم كـ « عمومة ، و خنولة » . والجمع الأقصى كـ « صياقلة^(٦) » وليست بلازمة .
التاسع : دخولها لتأكيد معنى التأنيث كما في « ناقة ، و نعجة » ، وهذه التاء لازمة .
قيل : وقد جاء للتأكيد في الصفة نحو : « عجوزة » ، والتاء فيه غير لازمة .

العاشر : دخولها للتأنيث اللفظي كما في « غرفة ، و ظلمة ، و عمامة » ، وهي لازمة .
الحادي عشر : دخولها عوضاً عن فاء الفعل كما في « عدة ، و زنة » ، أو^(٧) عن لامه كما في « كرة ، و ثبة » ، وهي لازمة .

ب / ٨٧

الثاني عشر : دخولها عوضاً عن ياء الإضافة // نحو : « يا أبت » .

الثالث عشر : دخولها علامة للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، و علامة على كون الوصف غالباً غير محتاج إلى الموصوف كـ « النطيحة ، و الذبيحة » ، وهذه التاء أكثرها غير لازمة .
الرابع عشر : دخولها^(٨) عوضاً عن ألف التأنيث ، كما في « حُبيرة » تصغير « حبارى »

(١) مفردها : كَيْلَجَةٌ ، وهي مكيال والجمع كَيْالَجٌ وكَيْالِجَةٌ أيضاً ، والهاء للعجمة . ينظر : اللسان (كلج) ١٣٩ / ١٢ .

(٢) الجحجاج : السيد الكريم جمعه : جَحَّاجِحَةٌ والهاء فيه لتأكيد الجمع . ينظر : اللسان (جحجج) ١٨١ / ٢ .

(٣) في اللسان « فرزن » ٢٢٠ / ١٠ : « الفِرْزَانُ : من لُعْبِ الشطرنج أعجمي معرب ، وجمعه فرازين » .

(٤) في (ش) : هذه .

(٥) قال في اللسان (ذكر) ٤٩ / ٥ : « الذُّكْرُ خلاف الأُنثى ، والجمع ذُكُورٌ ، و ذُكُورَةٌ ، و ذُكَارٌ ، و ذِكارة ، و ذُكْرانٌ ، و ذُكْرَةٌ .

(٦) الصِّيْقَلُ : شَحَّادُ السيوف و جَلَّأُهَا ، والجمع صياقل وصياقلة . ينظر : القاموس (صقل) ٩٤٠ .

(٧) في (ش) : و .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

هذا عند أبي عمرو^(١) . وغيره يقول^(٢) : « حُبِيرٌ »^(٣) .

قال الزمخشري : « يجمع هذه الوجوه أنها للتأنيث ، وشبهه »^(٤) .

ويغلب في الصفات المختصة بالإناث التي على وزن « فاعل ، و مُفْعِل » ألا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كـ « حائض ، وطالق ، ومرضع ، ومطفل » ، فإن قصد^(٥) فيها معنى معنى الحدوث فالتاء واجبة نحو : « حاضت » فهي حائضة ، و « طلقت » فهي طالقة . وقد تلحقها التاء وإن لم يقصد^(٦) فيها^(٧) معنى الحدوث نحو : « مرضعة ، وحاملة » .
وربما جاءت مجردة عن التاء صفةً مشتركة بين المذكر والمؤنث إذا لم يُقصد^(٨) الحدوث نحو : « حمل ضامر ، وناقة ضامر ، ورجل أو امرأة عانس » .

[ما يستوي فيه المذكر والمؤنث]

ومما لا يلحقه التاء أيضاً في الأغلب مع كونه صفةً فيستوي فيه المذكر والمؤنث « مِفْعَال ، ومِفْعِيل^(٩) ، و مِفْعَل^(١٠) ، وفَعَال » كـ « معطار ، ومِحْرَب^(١١) ، ومنطيق ، وحَصَان » ، وكذا « فَعُول » بمعنى : « فاعل » نحو : « صبور » ، و « فَعُول » بمعنى : « مفعول » يستوي فيه المذكر والمؤنث [أيضاً كـ « ركوب ، وجزور » ، لكن كثيراً^(١٢) ما تلحقها التاء علامة للنقل إلى الاسمية لا للتأنيث ، فيكون بعد الحاق^(١٣) التاء أيضاً صالحاً^(١٤) للمذكر والمؤنث]^(١٥) . و « فَعِيل » بمعنى : « مفعول » مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولا تلحقه التاء نحو : « رجل قتيل ، وامرأة

(١) ينظر : الكتاب ٤٣٧/٣ ، والأصول في النحو ٤٧/٣ ، وشرح الرضي ٣٩٧/٣ .

(٢) في (غ) : تقول .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٣٦/٣ ، والأصول في النحو ٤٧/٣ ، وشرح الرضي ٣٩٧/٣ .

(٤) ينظر المفصل : ٢٤٥ .

(٥) في (غ) : قصدت .

(٦) في (غ) : تقصد .

(٧) سقطت من (أ) و (غ) .

(٨) في (غ) : تقصد .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) في (غ) : مفعول ومفعيل .

(١١) رَجُلٌ حَرَبٌ ومِحْرَبٌ ومِحْرَابٌ : شديد الحرب شجاع . ينظر : القاموس (حرب) ٨١ .

(١٢) سقطت من (أ) .

(١٣) في (ش) : إلحاق .

(١٤) في (أ) : صالح .

(١٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

قتيل « إلا أن يحذف موصوفه نحو : « هذه قتيلة فلان » . وقد يشبه بـ « فعيل » بمعنى : « فاعل » فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف^(١) ، كما يحمل « فعيل » بمعنى : « فاعل » عليه فتحذف فيه التاء نحو^(٢) : « ملحفة جديد » . قال نجم الدين : « وقيل^(٣) إن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾^(٤) منه^(٥) »^(٦) .

[أوزان ألف التأنيث المقصورة]

وأما ألف التأنيث المقصورة فإنه يعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوين ، ولا تاء^(٧) تأنيث؛ لأن الألف المقصورة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب : للإلحاق كـ « أرطى »^(٨) الملحق بـ « جعفر » ، وللتكثير^(٩) كـ « قَبَعَثَرَى »^(١٠) ، وللتأنيث كـ « حبلى » .
و^(١١) التي لتكثير حروف الكلمة لا تكون إلا سادسة يلحقها التنوين .
وتتميز ألف التأنيث من التي للإلحاق بأن يجعل مكان الألف في وزن هي فيه لاماً^(١٢) ، فإن لم يجيء على ذلك الوزن اسم علمت أنها للتأنيث كـ « أَجَلَى »^(١٣) ؛ لأنه لم يجيء اسم على « فَعَلَل » . و بلحوق التنوين ، أو التاء بألف الإلحاق دون ألف التأنيث .
فمن الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث « فَعَلَى » في الغالب ، وقد حكى سيبويه

(١) نحو : امرأة قتيلة ، أي قاتلة .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) هو قول الرمخشري في المفصل ٢٤٧ . وانظر : شرح المفصل ١٠٢/٥ ، والإيضاح لابن الحاجب ١/٥٦٠ .

(٤) الأعراف : ٥٦ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣/٤٠٠ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الأَرطَى : شجر ينبت بالرمل ، قال أبو حنيفة : هو شبيهه بالعضا ينبت عصياً من أصل واحد يطول قدر قامته ، وله نُورٌ مثل نور الخلاف ورائحته طيبة ، واحده أرطأة . ينظر : اللسان (أرط) ١/١٢٠ .

(٩) أي لتكثير حروف الكلمة . ينظر : شرح الرضي ٣/٤٠٠ ، والهمع ٣/٤٩٥ .

(١٠) القَبَعَثَرَى : الجمل العظيم ، والأنتى قبعثرة . قال المبرد : القبعثرى العظيم الشديد ، والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتلحق نبات الخمسة بنات الستة ؛ لأنك تقول : قبعثرة ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر .

ينظر : اللسان (قبعثر) ١١/١٧ . وانظر : الكتاب ٣/٢١٢ ، والمقتضب ١/٥٧ ، واللباب ٢/٢٢٧ .

(١١) في (غ) : أو .

(١٢) أي : بأن ترن الكلمة التي فيها الألف ، وتجعل في الوزن مكان الألف لاماً .

(١٣) قال في اللسان (أجل) ١/٨١ : « أَجَلَى على فَعَلَى : موضع وهو مرعى لهم معروف » .

في « بُهْمَى »^(١): « بَهْمَا »^(٢)، وروى بعضهم^(٣) في « رُؤْيَا »: « رُؤْيَاة » وهما شاذان .
ومثال « فُعَلَى »: « فُضَلَى ، وَأُنْثَى ، وَخُنْتَى ، وَحُبَلَى » هذه صفات . و « بُشْرَى ، وَرُجَعَى »
مصدران . و « بُهْمَى ، وَحُزْوَى »^(٤) اسمان .

ومنها « فُعَلَى » ولم يأت إلا ثلاثة أسماء: « شُعْبَى »^(٥) ، « أُدْمَى » في موضعين ، و « أُرْبَى »
للداهية^(٦) .

ومنها « فُعَلَى » كـ « بَشَكَى »^(٧) ، و « جَمَزَى »^(٨) مصدرين ، و « فِرْس وَثْبَى » ، و « نَاقَة
زَلَجَى » أي : سريعة^(٩) صفة ، و « دَقَرَى »^(١٠) ، و « نَمَلَى »^(١١) ، و « أَجَلَى » أسماء مواضع .
ومنها « أَفْعَلَى » كـ « أَجْفَلَى »^(١٢) للكثرة . و « فُعَالَى » كـ « حُبَارَى » لطائر .
و « فَوَعَالَى » كـ « حَوْلَايَا » لموضع^(١٣) . و « فُعَالَى » كـ « شُقَّارَى » نبت^(١٤) . و « فَعَلَلَى »

(١) « بُهْمَى » نبت تجذب به الغنم وجداً شديداً مادام أحضر ، فإذا يبس هر شوكة وامتنع ، ويقولون للواحد : بُهْمَى ،
والجمع : بُهْمَى . قال سيبويه : « البهْمَى تكون واحدة وجمعاً ، وألفها للتأنيث » . وقال قوم : ألفها للإلحاق ،
والواحدة بَهْمَا . ينظر : اللسان (بهم) ١ / ٥٢٦ .

(٢) قال في الكتاب ٤ / ٢٥٥ : « ولا يكون « فُعَلَى » والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بَهْمَا واحدة ، وليس هذا
بالمعروف كما قالوا : « فِعْلَاة » بالهاء صفة نحو : امرأة سَعْلَاة ، ورجل عِزْهَاءة » .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٠١ .

(٤) قال ياقوت : « حُزْوَى » موضع بنجد في ديار تميم . وقال الزهري : جبل من جبال الدهناء مررت به » .
ينظر : معجم البلدان ٢ / ٢٥٥ .

(٥) قال ابن خالويه في كتابه : ليس في كلام العرب : « ليس في كلام العرب « فُعَلَى » غير ثلاثة ألفاظ : شُعْبَى اسم موضع
في بلاد بني فزارة ، و أُرْبَى اسم للداهية ، و أُدْمَى اسم موضع » . ينظر : معجم البلدان ٣ / ٣٤٦ ، ١ / ١٢٦ .
(٦) ينظر : اللسان (أرب) ١ / ١١٠ .

(٧) البَشَكُ : السرعة وخفة نقل القوائم ، وامرأة بَشَكَى اليدين ، و بَشَكَى العمل : خفيفة اليدين في العمل سريعتهما ،
وناقة بَشَكَى : سريعة . ينظر : اللسان (بشك) ١ / ٤١٧ .

(٨) حمز الإنسان والبعير والدابة يَحْمِزُ حَمَزاً و حَمَزَى : وهو عدوٌ دون الحُضْر الشديد وفوق العنق . وناقة حَمَزَى :
سريعة . ينظر : اللسان (حمز) ٢ / ٣٥٣ .

(٩) ينظر : اللسان (وثب) ١٥ / ٢١٠ ، و (زلج) ٦ / ٦٦ .

(١٠) دَقَرَى : اسم روضة بعينها . ينظر : معجم البلدان ٢ / ٤٥٩ .

(١١) نَمَلَى : عن الحرمي : هو ماء بقرب المدينة . وعن الأصمعي : أنها جبال كثيرة في وسط ديار بني قريظ .
ينظر : معجم البلدان ٥ / ٣٠٥ .

(١٢) دعاهم الجَفَلَى و الأَحْفَلَى : أي بجماعتهم . ينظر : اللسان (جفل) ٢ / ٣٠٩ .

(١٣) قرية كانت بنواحي النهروان خربت . ينظر : معجم البلدان ٢ / ٣٢٢ .

(١٤) الشُقَّار والشُقَّارَى : نبتة ذات زهيرة تشبه نبتة القصب ، وهي تحمد في المرعى ، ولا تنبت إلا في عام خصيب .
ينظر : اللسان (شقر) ٧ / ١٦٢ .

كـ « جَحَجَبِي » حي^(١) . و « فَعَيْلِي » كـ « بُقَيْرِي » لُعْبَة^(٢) . و « فَعَيْلِي » كـ « خَلِيفِي »^(٣) .
و « فَعُولِي » كـ « رَحْمَوِي »^(٤) . و « فَعُولِي » كـ « حَبَوَكْرِي » للداهية^(٥) . و « فَوَعَلِي » ،
و فَعَلِي « كـ « خَوْزَلِي ، وَخَيْزَلِي » لمشية فيها تفكك^(٦) . و « يَفْعَلِي » كـ « يَهَيْرِي » للباطل^(٧) .
للباطل^(٧) . و « مِفْعَلِي » كـ « مِكُورِي » للثيم^(٨) . و « مِفْعَلِي » كـ « مِرْعَزِي »^(٩) .
و « فِعْلَلِي » كـ « هِرْبِدِي »^(١٠) « لمشية في شق . و « فَعَلَلَايَا » كـ « بَرْدَرَايَا »^(١١) موضع .
و « فَعَلِيَا » كـ « ذَرَبِيَا »^(١٢) للداهية^(١٣) . و « فَعَلِيَا » كـ « زَكْرِيَا » . و « فِعْلَنِي »
كـ « عِرْضَنِي »^(١٤) لنوع من السير . و « فِعْلِي » كـ « دِفْقِي »^(١٥) « نوع من السير . و « فُعْنَلِي »
كـ « جُنْدِي » اسم رجل^(١٦) . و « فُعْلِي » كـ « سُمَّهِي »^(١٧) للباطل . و « فَعَالِي »
كـ « صَحَارِي »^(١٩) . و « فِعْلَلِي » كـ « هِنْدَبِي »^(٢٠) . و « فِعْلَلِي » كـ « سِبْطَرِي » : مشية فيها

(١) جَحَجَبِي : حي من الأنصار . ينظر : اللسان (جحج) ١٨١ / ٢ .

(٢) ينظر : القاموس (بقر) ٣٣١ .

(٣) الخَلِيفِي : الخلافة وهي الإمارة ، وإنه لخليفة بين الخلافة والخليفة . ينظر : اللسان (خلف) ١٨٣ / ٤ .

(٤) في (ش) و (غ) : كـ « رعموما » .

(٥) ينظر : اللسان (حبكر) ٢٧ / ٣ .

(٦) ينظر : اللسان (خزل) ٨٤ / ٤ .

(٧) ينظر : القاموس (هير) ٦٩٠ .

(٨) رجل مُكُورِي و مُكُورٌ : وتثلث ميمها ، فاحش مكثار ، أو لثيم ، أو قصير عريض . ينظر : القاموس (كور) ٦٥٧ .

(٩) المِرْعَزُ ، والمِرْعَزِي ، والمِرْعَزَاءُ ، والمِرْعَزِي ، والمِرْعَزَاءُ : الزغب الذي تحت شعر العنز .

ينظر : اللسان (رعز) ٢٤٣ / ٥ ، والقاموس (رعز) ٤٧٤ .

(١٠) قال في القاموس (هبد) ٤٨٧ / ١ : المهْرِبِدِي : مشية في احتيال . وعدا الجمل الهْرِبِدِي : أي في شق .

(١١) ينظر : القاموس (بدر) ٤٩٨ / ١ .

(١٢) قال في اللسان (ذرب) ٣٢ / ٥ : « الذَّرَبِيَا عَلَى فَعَلِيَا وهي الداھية ، وقيل : هو الشر والاختلاف » .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) قال في اللسان (عرض) ١٥٢ / ٩ : « العِرْضَنَةُ والعِرْضَنِي : عدو في اشتقاق . وقال ابن الأعرابي : في اعتراض ونشاط »

(١٥) قال في القاموس (دفق) ١١٧٣ / ١ : « الدَّفْقِي ، وتفتح الفاء : الناقة السريعة الكريمة النسب ، أو التي لم تنتج قط » .

وقال في اللسان (دفق) ٣٧٣ / ٤ : « جمل دَفْقٌ : سريع يتدفق في مشيه ، والأنثى دَفُوق ودِفَاق ودِفْقَةٌ ودِفْقِي ودِفْقِي وهو بمشي الدَّفْقِي إذا أسرع وبعده خطوه » .

(١٦) جُنْدِي : اسم رجل وقال الجوهري : اسم ملك عمان . ينظر اللسان (جلد) ٣٢٥ / ٢ .

(١٧) سقطت من (غ) .

(١٨) ينظر : اللسان (سمه) ٣٧٦ / ٦ .

(١٩) مفرد صحراء ، يجمع على صحارِي ، وصحاري ، وصحراوات . ينظر : القاموس (صحر) ٣٩٤ .

(٢٠) بقلة معتدلة نافعة للكبد والطحال أكلاً ، وللسعة العقرب ضماًداً بأصولها . ينظر : القاموس (هب) ٢٣٩ / ٢ .

تبختر^(١) . و « إِفْعَيْلِي » كـ « اِهْجَيْرِي » للعادة^(٢) .

فهذه إحدى وثلاثون مثلاً . قال نجم الدين : « ولعلها تستغرق أكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بها »^(٣) . // وأما « فَعَلَى ، و فِعْلَى » فمشتركان في التأنيث والإلحاق كـ « سَلَمَى ، وَأَرْطَى ، وَذِكْرَى ، وَمِعْزَى » .

[أوزان ألف التأنيث الممدودة]

وأما الألف الممدودة ، فمن الأوزان المختصة بألف التأنيث الممدودة : « فَعَلَاءٌ^(٤) » نحو : « حمراء ، وحسنا ، وديمية هطلاء ، وحلّة شوكاء ، وداهية دهياء ، والعرب العرباء » . وفي المصادر : « السَّرَاءُ ، والضَّرَاءُ ، واللَّأْوَاءُ » . ومن الأسماء : « الصحراء ، والهيجاء » ، واسم جمع كـ « الطَّرَفَاءُ^(٥) ، و القصباء^(٦) » . ومنها « فَعَلَاءٌ » : « فلان ابن تَأْدَاءٍ » أي : ابن أمة^(٧) و « السَّحْنَاءُ^(٨) » بمعنى السَّحْنَةُ . و « جَنْفَاءُ^(٩) ، و قَرَمَاءُ^(١٠) » بالقاف عند سيبويه^(١١) . وبالفاء عند الجوهري^(١٢) موضعان . لم يأت سوى هذه الأربعة^(١٣) .

(١) ينظر : اللسان (سبطر) ١٥٥ / ٦ .

(٢) ينظر اللسان (هجر) ٣٤ / ١٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٠٢ / ٣ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) الطَّرَفَاءُ : شجر ، وهي أربعة أصناف منها الأثل . الواحدة : طَرْفَاءَةٌ و طَرْفَةٌ وبها لُقِّبَ طَرْفَةُ بن العبد .

ينظر : القاموس (طرف) ١١٠٧ / ٢ .

(٦) القَصْبَاءُ : جماعة القَصَبِ واحدها قَصْبَةٌ . ينظر : اللسان (قصب) ١٧٦ / ١١ .

(٧) ينظر : اللسان (تَأْد) ٧٦ / ٢ .

(٨) قال في اللسان (سحن) ١٩٩ / ٦ : « السَّحْنَةُ والسَّحْنَةُ والسَّحْنَاءُ والسَّحْنَاءُ : لينُ البَشْرَةِ والنَّعْمَةِ ، وقيل : الهيئة واللون والحال » .

(٩) موضع في بلاد بني فزارة . ينظر : معجم البلدان ١٧٢ / ٢ .

(١٠) قال في اللسان (فرم) ١٣٢ / ١١ : « ابن الأنباري في كتاب المقصور والممدود : جاء على « فعلاء » يقال له سَحْنَاءُ أي : هيئة ، وله تَأْدَاءُ أي : أمة ، و قَرَمَاءُ اسم أرض ... وكان عندنا قَرَمَاءُ لأرض بمصر ، قال : فلا أدري : قَرَمَاءُ أرض بنجد و قَرَمَاءُ بمصر .

(١١) ينظر : الكتاب ٢٥٨ / ٤ .

(١٢) ينظر : الصحاح (فرم) ١٦٢١ / ٤ — ١٦٢٢ .

(١٣) ينظر : الكتاب ٢٥٨ / ٤ ، و شرح الرضي ٤٠٣ / ٣ ، وحاشية الجرجاني على شرح الرضي ١٦٨ / ٢ .

ومنها «فِعْلَاء» ولم يأت إلا «السَّيْرَاء»^(١). و «فُعْلَاء» : إما المفردة كـ «العُشْرَاء»^(٢)^(٣)، والرُّحْضَاء^(٤) ، أو جمعاً كـ «الفُقَهَاء ، والعُلَمَاء» .

وأما «فِعْلَاء و فُعْلَاء» كـ «حِرْبَاء»^(٥) ، و «خُشَّاء»^(٦) «فمَلْحَقَان بـ» «قِرْطَاس ، و قِرْطَاس»^(٧) .

ومنها «فَاعِلَاء» كـ «قَاصِعَاء» . و «فِعْلِيَاء» كـ «كَبْرِيَاء» . و «فَعَالَاء» وهو إما مصدر كـ «الْبِرَآكَاء» . بمعنى الثبات في الحرب^(٨) ، وإما اسم كـ «الثَّلَاثَاء» ، وإما صفة كـ «الطَّبَاقَاء»^(٩) . و «فُعُولَاء» كـ «بَرُوكَاء» . بمعنى : البراكاء . و «فِعْلِيَاء» كـ «هِنْدِيَاء»^(١٠) . و «فَعْلَاء» كـ «عَقْرَبَاء»^(١١) . و «فُعْلَاء» كـ «خُنْفُسَاء» . [و «فَعِيلَاء» كـ «قَرِيثَاء» ضرب من التمر^(١٢) . و «فِعْلَاء» كـ «زِمَكَاء»^(١٣) ، وقد يقصر^(١٤) . و «أَفْعِلَاء» إما مفرد]^(١٥) كـ «أَرْبِعَاء» ، وإما جمع كـ «أَنْبِيَاء» . و «أَفْعِلَاء» بضم العين كـ «أَرْبِعَاء» . وقد يفتح الباء ففيها ثلاث لغات^(١٦) . و «فَعْلِيَاء» كـ «زَكْرِيَاء» . و «فَاعُولَاء» كـ «عَاشُورَاء» .

(١) السَّيْرَاء و السَّيْرَاء : ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ، وَقِيلَ: هُوَ ثَوْبٌ مُسَيَّرٌ: فِيهِ خَطُوطٌ تَعْمَلُ مِنَ الْقَزِّ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (سِير) ٦/ ٤٥٥ .
(٢) فِي (أ) : الشَّعْرَاء .

(٣) نَاقَةُ عُشْرَاء: مَضَى لِحْمَلِهَا عَشْرَةَ أَشْهُرٍ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (عَشْر) ٩/ ٢١٩ .

(٤) رُحْضَ الرَّجْلِ رَحْضًا: عَرِقَ حَتَّى كَأَنَّهُ غُسِلَ جَسَدُهُ . وَالرُّحْضَاءُ: الْعَرِقُ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (رَحْض) ٥/ ١٦٨ .

(٥) الْحِرْبَاءُ: مَسْمَارُ الدَّرْعِ ، وَالظَّهْرُ ، وَالْفَلَاةُ ، وَدَوِيَّةٌ يَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ بِرَأْسِهِ ، وَيَتَلَوَّنُ أَلْوَانًا بِحَرِّ الشَّمْسِ ، وَالْجَمْعُ الْحِرَابِيُّ ، وَالْأَنْثَى الْحِرْبَاءَةُ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (حَرْب) ٣/ ١٠٣ .

(٦) هِيَ الْعِظْمُ النَّاتِيءُ خَلْفَ الْأُذُنِ . يَنْظُرُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (خَشَش) ١/ ١٦٩ .

(٧) أَي: الْأَلْفُ فِيهِمَا لِلِلْحَاقِ ، وَلَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ ، فَهُوَ مَصْرُوفٌ مَنُونٌ . يَنْظُرُ: الْمَفْصَلُ ٢٤٩ ، وَشَرْحُهُ لَابِنِ يَعِيشَ ٥/ ١١٣ .

(٨) يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (بَرْك) ١/ ٣٨٨ .

(٩) رَجُلٌ طَبَاقَاءٌ: أَحْمَقٌ ، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يَنْكَحُ ، وَكَذَلِكَ الْبَعِيرُ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (طَبِق) ٨/ ١٢٣ .

(١٠) الْهِنْدَبُ ، وَ الْهِنْدَبَاءُ ، وَ الْهِنْدَبَاءُ: كُلُّ ذَلِكَ بَقْلَةٌ مِنْ أَحْرَارِ الْبُقُولِ ، يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (هَنْدَب) ١٥/ ١٤٦ .

(١١) قَالَ فِي مَخْتَارِ الصَّحَاحِ (عَقْرَب) ١٨٧: «الْعَقْرَبُ مُؤَنَّثَةٌ ، وَالْأُنْثَى عَقْرَبَةٌ وَعَقْرَبَاءُ مَمْدُودٌ غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَالذَّكَرُ عَقْرَبَانٌ» .

(١٢) يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (قَرْت) ١١/ ٨٨ .

(١٣) أَصْلُ ذَنْبِ الطَّائِرِ ، وَقِيلَ: هُوَ مَنبَتُهُ ، وَقِيلَ: هُوَ ذَنْبُهُ كُلَّهُ . يَمَدُّ وَيُقَصَّرُ . يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (زَمَك) ٦/ ٨١ .

(١٤) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: «الْقَصْرُ فِيهَا هُوَ الْفَاشِي» . يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥/ ١١٢ .

(١٥) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ آخِرُهُ فِي (غ) بَعْدَ قَوْلِهِ (نَوْعٌ مِنَ الْجِرَادِ) .

(١٦) يَنْظُرُ: اللِّسَانُ (رَبْع) ٥/ ١٢٠ .

و « مَفْعُولَاء » كـ « مَعْيُورَاء ^(١) » . و « فَعَالِلَاء » كـ « جَحَادِبَاء » نوع من الجراد ^(٢) .
و « فَعَالِلَاء » كـ « بَرَنَاسَاء » بمعنى الناس ^(٣) . و « فُعْلَاء » كـ « قُرْفُصَاء » .

[تقسيم المؤنث إلى لفظي وحقيقي]

قوله : (وَهُوَ حَقِيقِيٌّ ، وَلَفْظِيٌّ . فَالْحَقِيقِيُّ : مَا يَبَازِئُهُ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانَ [كـ « امْرَأَةٌ وَنَاقَةٌ ») ^(٤) .

إنما قال (في الحيوان) لئلا ينتقض بنحو : « تُمرة ، وتمر » . وقد يكون الحقيقي مع العلامة كـ « مرأة ، ونفساء ، وحبلَى » ، وبلا علامة كـ « أتان ، وعناق ^(٥) » .
قال نجم الدين : « ولو قال : « الحقيقي : هو ^(٦) المخلوق مؤنثاً ، كان أولى ؛ إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي » ^(٧) .

قوله : (وَاللَّفْظِيُّ بِخِلَافِهِ) . أي : الذي ^(٨) ليس يَبَازِئُهُ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانَ ^(٩) (كـ « ظُلْمَةٌ ، وَعَيْنٌ) ، و « دجاجة » ذكر ، و « حمامة » ذكر [فيجوز أن تقول : « غردت حمامة ذكر »] ^(١٠) ، [فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ ^(١١) ذكراً ، واعتبر لفظه ، فأنت ما أسند إليه ، ولا يجوز مثل ذلك] ^(١٢) في عَمَمِ المذكر الذي فيه علامة التأنيث كـ « طلحة » لا ^(١٣) يقال : « قالت طلحة » .

(١) المعبوراء : الحمير . ينظر : اللسان (غير) .

(٢) ينظر : اللسان (جخب) ٢٥٤/١ .

(٣) ينظر : اللسان (برنس) ٣٩٣ / ١ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) قال ابن الأثير في النهاية ٣/٣١١ : « وفي حديث الضَّحِّيَّة : عندي عَنَاقٌ جَدَّعة ، هي الأنثى من أولاد المعز ما لم يَتِمَّ له سَنَّة .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣/٤٠٤ . والخالدي تصرف في عبارة الرضي ونصها : « ولو قال : الحقيقي ذات الفرج من

الحيوان » .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (ش) : في الحيوان .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١١) النمل : ١٨ .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) في (غ) : ولا .

[إسناد الفعل إلى المؤنث]

قوله : (وإذا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ^(١) فَبِالتَّاءِ) . أي : الفعل وشبهه ، (إليه) أي : إلى المؤنث مطلقاً مضمراً كان ، أو مظهراً ، حقيقياً أو لا ، ظاهر العلامة ، أو لا . فذلك الفعل أو شبهه تلحقه التاء للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل ، [إلا إذا أسند إلى علم المذكر كما مر]^(٢) . قوله (وَأَنْتَ فِي ظَاهِرٍ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ) .

إنما قال : (ظاهر) احتراز من المضمّر . و (غير الحقيقي) احتراز عن الحقيقي ؛ لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء . واعلم أن الأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه إلحاق التاء برافعه نحو : « ضربت هند ، و^(٣)ضربت الهندان » . و حكى سيبويه^(٤) عن بعض العرب : « قال فلانة » . وأنكره المبرد^(٥) ، ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته . إلا أن يكون الرفع « نَعَمْ ، وَبِئْسَ » كان الحذف والإثبات فصيحين^(٦) تقول : « نعم المرأة ، ونعمت المرأة » .

والظاهر الحقيقي المنفصل عن عامله بـ « إلا » الأجود فيه ترك التاء نحو : « ما قام إلا هند » . وبغير « إلا » الإلحاق أجود نحو : « قامت اليوم امرأة » . والظاهر غير الحقيقي المتصل برافعه إلحاق العلامة أحسن من تركها نحو : « طلعت الشمس » ، والكل فصيح .

وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن سواء كان بـ « إلا » أو بغيرها قال تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾^(٧) .

وأما الضمير الحقيقي وغيره فإن كان متصلاً فالتاء لازمة نحو : « هند خرجت ، والشمس طلعت » إلا لضرورة الشعر كقوله^(٨) :

(١) في (ش) و (غ) : إليه الفعل .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) في (غ) : أو .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٨ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٦ .

(٦) في (ش) و (غ) : فصيحان .

(٧) البقرة : ٢٧٥ .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو لعامر بن جوين في الكتاب ٢ / ٤٦ ، وشرح التصريح ١ / ٤٠٧ ، وشرح شواهد =

فلا مُزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

ب/٨٨

بتأويل الأرض بالمكان . وإن كان // منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه .

وأما الجمعان المذكوران السالم والمكسر ، غير سالم المذكر فإن أسند إلى ظاهرهما كـ « رجال ، ونسوة ، وأيام ، و دور ، والطلحات ، والزينات^(١) ، والحليات ، والغرفات » فالمسند إلى ظاهرهما كالمسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلا في كون ترك التاء من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو : « قال الرجال ، أو النساء ، أو الأيام ، أو الزينات » أحسن^(٢) منه مع المفرد والمثنى . وحكم « بنين » حكم المكسر لعدم بقاء واحده ، قال^(٣) :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبْلِي بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

وهكذا حكم « السنين ، والأرضين » حكم المجموع بالألف والتاء، فظهر بهذا معنى قوله : (وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ مُطْلَقًا غَيْرِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ) .
قوله : (وَضَمِيرُ الْعَاقِلِينَ] غَيْرُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ : « فَعَلْتُ ، وَفَعَلُوا » . و « النَّسَاءُ ، وَالْأَيَّامُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ » [^(٤)] إلى آخره .

اعلم أنه إذا أسند إلى ضمير الجمع العاقلين بالواو والنون فالواو لا غير نحو : « الزيدون فعلوا » ، ولا يجوز « فعلت » .

وأصل ما يزداد حروف اللين^(٥) ، والألف للمثنى^(٦) ، واختص جمع العقلاء بالواو لأصالتهم .

= المغني ٢/ ٩٤٣ . وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٥ ، وشرح المفصل ٥/ ٩٤ ، والرد على النحاة ٩١ ،

وشرح الرضي ٣/ ٤٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٧٦ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٠٩ .

والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث ، وذلك قبيح ، ومجازه على تأويل أن الأرض مكان والمكان مذكر . ينظر : شرح المفصل ٥/ ٩٤ .

(١) سقطت من (غ) : (والطلحات والزينات) .

(٢) في (ش) : وأحسن .

(٣) البيت من البسيط وهو لقريط بن أنيف في الحماسة ٢٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١/ ٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨ والخزانة ٧/ ٤١٣ . وبلا نسبة في مجالس الثعلب ٢/ ٤٧٣ ، وشرح الرضي ٣/ ٤٠٩ .

والشاهد فيه « لم تستبح بنو » على أن « بنون » لتغير مفرده في الجمع أشبه جمع المكسر ، فجاز تأنيث الفعل المسند إليه ، كما يجوز في الأبناء الذي هو جمع مكسر .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧١ .

(٥) هذا تعليل اختصاص جمع المذكر السالم بالواو في نحو : الزيدون قالوا .

(٦) في نحو : الزيدان قالوا .

والياء للواحد المؤنث^(١) . فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء ، فجيء بالنون لمناسبتها للواو بالغنة .

وضمير العاقلين غير سالم المذكر إمّا واو نحو : « الرجال و الطلحات ضربوا » ، وإمّا ضمير المؤنث الغائب نحو : « الرجال و الطلحات فعلت ، وتفعل ، وفاعلة » . وغير العاقلين وهو ثلاثة : مذكر لا يعقل كـ « الأيام^(٢) » ، ومؤنث يعقل كـ « نسوة ، وزينيات » ، ومؤنث لا يعقل كـ « دور ، وظلمات^(٣) » يجوز فيه ضمير الواحد المؤنث الغائب ، والنون فتقول : « الأيام ، والنساء ، والدور ، فعلت ، وفعلن » .

وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كـ « الخيل ، والإبل ، والغنم » ، فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير ، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كـ « الركب^(٤) » نحو : « مضى الركب ، ومضت الركب ، و الركب مضى ، أو مضت »^(٥) .

(١) في نحو : تفعلين ، وافعلي .

(٢) في (غ) : كـ « أيام » .

(٣) في (ش) : طلحات .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤١١/٣ .

[المثني]

[تعريفه]

قوله : (المثني : مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلْفٌ ، أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا ، وَتُونٌ مَكْسُورَةٌ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ) .

قال نجم الدين : « يريد بالجنس ههنا : ما وضعه الواضع صالحاً لأكثر من فرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظره ، سواء كانت ماهياتهما مختلفة^(١) كـ « أبيضين » لإنسان وفرس ، فإن الجامع بينهما في نظره البياض ، أو متفقة كـ « أبيضين » لإنسانين . وسواء كان بوضع واحد كـ « الرجلين » ، أو بوضعين كـ « الزيدين » ، فإن نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ^(٢) « زيد » ليس إلى ماهية ذلك المسمى ، بل إلى كون ذلك المسمى متميزاً بهذا الاسم عن غيره ، حتى لو سمي بـ « زيد » إنسان ، ثم فرس ، فنظر الواضعين^(٣) إلى شيء واحد كما في « الأبيضين » ونحوه ، وهو كون الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم^(٤) . قال نجم الدين : « وهذا خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، فإنهم يشترطون في الجنس كونه بوضع واحد ، فلا يسمون « زيداً » جنساً ، وإن كان^(٥) اشترك بين كثيرين^(٦) .

وقد منع ابن الحاجب في شرح الكافية^(٧) تثنية الاسم المشترك ، وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كـ « القرآن » للطهر والحيض ، و « العيون » لعين الماء ، وقرص الشمس ، و عين الذهب . وجوزه على شذوذ في شرحه على المفصل^(٨) . وذهب الجزولي^(٩) و الأندلسي^(١٠)

(١) في (أ) : لمختلفة .

(٢) في (ش) و (غ) : لفظة .

(٣) في (غ) : الواضع .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤١٢/٣ .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤١٢/٣ .

(٧) ينظر : شرح الكافية له ٨١١ / ٣ — ٨١٢ .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٩/١ .

(٩) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٢٩٦/١ ، وشرح الرضي ٤١٣/٣ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤١٣/٣ .

والمالكي^(١) إلى جواز مثله . قال الأندلسي : « يقال : « العينان » لعين الشمس ، وعين الميزان ، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى »^(٢) .

وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد أن يجعل متفقي اللفظ لكن بشرط تصاحبهما ، وتشابهما حتى كأنهما شيء واحد ، كتماثل أبي بكر وعمر فقيل : « العمران » ، وكذلك « القمران ، والحسنان » . ويغلب الأخص لفظاً على الأثقل ، والمذكر على المؤنث .

وإلزام المثنى الألف في الأحوال لغة بني الحارث بن كعب قال^(٣) :

أحبُّ منك الأنفَ والعينانا

وقال^(٤) :

إنَّ أبَاهَا وَأبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقال^(٥) :

١/٨٩

// تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ

[ونون المثنى مكسورة للساكنين . وفتح نون التثنية لغة كما في قوله : العينانا]^(٦)

وقال^(٧) :

يَا رَبُّ خَالَ لِكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ لَا تَنْقُضِي فَسْوَتَهُ شَهْرَيْنَةٍ

(١) ينظر : شرح التسهيل ٦٢/١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤١٣/٣ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٧ ، وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ١٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩ ، وشرح المفصل ١٢٩/٣ ، ٦٤/٤ ، وشرح الرضي ٤١٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ٦٠/١ ، وشرح التصريح ٧٩/١ . وعجزه : ومنخرين أشبهها ظبيانا .

والشاهد فيه : « العينانا » حيث إن بني الحارث تلمز الألف في إعراب المثنى في الأحوال الثلاثة .

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨ ، وله أو لأبي النجم في شرح التصريح ٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ١٢٧/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٦ ، والإنصاف ١٨/١ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، وشرح الرضي ٤١٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ٦٢ .

والشاهد في « غايتها ، وأبا أباه » حيث ألزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة على لغة بني الحارث .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لهو بر الحارثي في لسان العرب (صرع ، شظى ، هبا) . وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢ ، وشرح المفصل ١٢٨/٣ ، ١٣٣ ، والصاحي ٢٩ ، وشذور الذهب ٦١ .

والشاهد فيه قوله : « أذناه » حيث ألزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، وهي لغة بني الحارث .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) الرجز لامرأة من فففس في سر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٤ ، والخزانة ٤٢٩/٧ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٥٥/٢ ، والمقرب ٤٥/٢ ، وشرح الرضي ٤١٥/٣ .

والشاهد فيه : « شهرينه ، جمادينه » حيث فتحت نون التثنية فيهما .

وقد تضم (١) نون المثني (٢).

[تشية المقصور والمدود]

قوله : (وَالْمَقْصُورُ إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ عَنْ وَاوٍ — وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ — قُلِبَتْ وَاوٍ ،
وَالْأَفْبَالِيَاءُ (٣)) .

سُمِّيَ مقصوراً لأنه ضد الممدود ، أو (٤) لقصره عن الحركات .

قوله (عن واو) [أي : عوضاً عن واو] (٥) — وهو ثلاثي — قلبت واواً رداً (٦) إلى

أصله (٧) ، بخلاف الرباعي الواوي ، فإنه يرد إلى الياء ؛ لخفة الثلاثي ، فلم تستقل معه الواو .

وإن كان (٨) ألف المقصور (٩) الثالثة غير منقلبة (١٠) كـ « متى » إذا سمي به . قال نجم

الدين : « فإن كان هناك إمالة ، ولم يكن ثم سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء وجب قلبها

ياء (١١) ، وإن لم تسمع (١٢) [فالواو أولى ؛ لأنه أكثر (١٣) . وروى (١٤) بعضهم أن قلب المجهولة (١٥)

الأصل ياء أولى ، سمع] (١٦) فيها الإمالة ، أو لا ؛ لأنها أخف (١٧) .

(١) في (غ) : ضم .

(٢) تنظر هذه اللغات في شرح الرضي ٤١٣/٣ ، والارتشاف ٥٥٦/٢ — ٥٥٧ .

(٣) في (ش) : فالياء .

(٤) في (ش) : و .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) في (أ) : رد .

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٣/٣٨٦ : « لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو ، فالذي من الأصل أولى . وإن كان المنقوص

من بنات الياء أظهرت الياء . فأما ما كان من بنات الواو فمثل : قفاً ؛ لأنه من : قفوت الرجل ، تقول : قفوان ، وعصاً

عصوانٍ » .

(٨) في (ش) و (غ) : كانت .

(٩) المقصورة .

(١٠) في (ش) : مبدلة .

(١١) كقولك : مَتِيَّانٍ ، وَبَلِيَّانٍ . في مسميين بـ « بلي ، و إلى » . ينظر : المفصل ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٤/١٤٧ .

(١٢) في (ش) : يسمع .

(١٣) كقولك : لدوان ، ولوان في مسميين بـ « لدى ، ولو » . ينظر : المفصل ٢٢٤ .

(١٤) في (ش) : ورأى .

(١٥) في (ش) : الأصل المجهول .

(١٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٤١٩/٣ .

قوله : (و إلا فالياء) أي : إن لم يجمع الشرطين ، أي : كونه ثالثاً ، وعن واو فالياء .
 وذلك بأن يكون ثالثاً عن ياء كـ « الفتي ، والرحي » ، أو رابعاً فصاعداً سواء كان عن واو ،
 أو عن ياء كـ « المَغزَى^(١) ، والمصطفى » ، أو عن ياء^(٢) كـ « المرمي ، والمرتمي » ، أو رابعاً
 فصاعداً زائداً^(٣) للتأنيث كـ « الحُبْلَى ، والقُصَيْرَى^(٤) ، والخَلِيفَى » ، أو للإلحاق كـ « الأَرْضَى ،
 والحَبَنْطَى^(٥) » ، أو للتكثير كـ « القَبَعْرَى^(٦) » .

قوله : (و إن كان ممدوداً [إن كانت همزته أصليةً تثبت ، وإن كانت للتأنيث قلبت
 واواً ، و إلا فالوجهان]^(٧)) .

الممدود على أربعة أضرب : ما همزته أصلية ، وما همزته للتأنيث ، وما همزته بدل من
 حرف أصلي ، وما همزته^(٨) للإلحاق . الأول كـ « جنأ^(٩) ، وقراء^(١٠) » . والثاني : كـ « حمراء ،
 وصحراء » . والثالث : كـ^(١١) « كساء ، ورداء » . والرابع : كـ^(١٢) « علباء^(١٣) » . فالتي
 للتأنيث تقلب في المشهور^(١٤) واواً ، فيقال : « حمراوان » ؛ لكون الواو والهمزة متقاربتين^(١٥)

(١) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية ٣/٨١٤ : « هو من الغزو ، فمضارعه يُغزى ، فتقلب الواو ياء لانكسار
 ما قبلها ، فإذا قلت : أغزيت قلبتها ياء أيضاً لتوافقها في يغزي » . وقال في الإيضاح ١/٥٣١ : « إنما قلبت ياء فيما أصله
 واو لأحد أمرين : إما لأنها في أصل الأفعال فعل بها ذلك فأجريت الأسماء عليها كقولهم : أغزيت واستغزيت ، وإما
 لاستثقالها آخراً فيما كثرت حروفه فأبدلوا منها الياء لخفتها » .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (أ) : زائد .

(٤) القُصَيْرَى : أسفل الأضلاع ، أو آخر ضلع في الجنب ، وأصل العنق . ينظر مادة (قصر) في اللسان ١١/١٨٩ ،
 والقاموس ٢/٦٤٥ .

(٥) الحَبَنْطَى : الممتليء غضباً أو بطننة . ينظر : مادة (حبط) في اللسان ٣/١٨٢ ، والقاموس ١/٨٩٤ .

(٦) في (أ) : الصغرى .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٢ .

(٨) سقطت من (غ) : وما همزته .

(٩) قال في القاموس (جنأ) ١/٩٩ : « الجنأ : شاة ذهب قرناتها أخراً » .

(١٠) القَرَأُ : رَجُلٌ قَرَأَ : حَسَنُ القَرَاءة ... والقَرَأُ : الناسك . ينظر : اللسان (قرأ) ١١/٧٩ .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٣) العَلْبَاءُ : عصب العُنُق ، واسم رجل سُمي بعلباء العنق . ينظر مادة (علب) في اللسان ٩/٣٤٦ .

(١٤) في (ش) و (غ) : الأشهر .

(١٥) في (أ) و (ش) و (غ) : متقاربتان . والصواب ما أثبتته .

في الثقل^(١) ، وربما صُحِّحت^(٢) فقليل^(٣) : « حمراءان »^(٤) . وحُكي^(٥) : « حمرايان »^(٦) .
 و الأعراف في الأصلية بقاؤها همزة كـ « جناءان ، وقراءان » . وحُكي^(٧) : « قراوان » .
 والمنقلبة ، والتي للإلحاق^(٨) يجوز قلبها واواً ، وإبقاؤها همزة نحو : « كساوان ، وعلباوان ،
 وكساءان ، وعلباءان »^(٩) .

وأما إذا تُنِّي ما حذف آخره اعتباطاً ، فإن كان محذوفه يرد في الإضافة رُدَّ في التثنية
 كـ « أبوين ، وأخوين ، وحموين ، وهنوين » . وأما « فوك » فيقال : « فمان »^(١٠) . وجاء في
 الشعر « فموان » ، قال^(١١) :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهُمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِيِ أَشَدَّ رِجَامٍ

ورُدُّوا لام « ذات » ، دون لام « ذو » فقالوا : « ذواتا مال » ، وقد جاء : « ذاتا مال »
 وهو قليل^(١٢) .

وإن كان محذوفه لا يُرَدُّ في الإضافة لم يُرَدَّ في التثنية كـ « دَمِينٍ ، وَيَدَيْنِ » .
 وأما قوله^(١٣) :

(١) قال أبو عمرو : « كل العرب تقول : حمروان وصحراوان » . ينظر : التكملة ٢٤٢ .

(٢) في (أ) : صحت .

(٣) في (ش) و (غ) : فيقال .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٢٠/٣ ، والارتشاف ٥٦٢/٢ .

(٥) قال أبو علي في التكملة ٢٤٣ : « وحكى محمد بن يزيد عن أبي عثمان : حمرايان » .

(٦) في (غ) : وحكى : حمرايان ، وحكى حمراءان .

(٧) قال المبرد : « فإذا قلت : « قراوان » فهو أقبح ؛ لأن الهمزة أصل ، وليست منقلبة من ياء ، أو واو . وهذا جائز » .

ينظر : المقتضب ٨٧/٣ ، وشرح التسهيل ٩٤ / ١ ، وشرح الرضي ٤٢٠/٣ .

(٨) في (ش) و (غ) : للإلتحاق .

(٩) في (ش) : نحو كساوان ، وكساءان ، وعلباوان ، وعلباءان . وفي (غ) : نحو كساوان ، وكسايان ، وعلباوان ،
 وعلباءان .

(١٠) لم ترد اللام في التثنية ؛ لأنها لم ترد في الإضافة .

(١١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٧٧١ / ٢ ، والكتاب ٣ / ٣٦٥ . وبلا نسبة في المقتضب ١٥٨/٣ ،
 وأسرار العربية ٢٣٥ ، والإنصاف ١ / ٣٤٥ ، والخصائص ١ / ١٧٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٢١ ، والخزانة ٧ / ٤٤٧ .

والشاهد فيه قوله : « فمويهما » حيث رد لامها ، وهو خاص بالشعر .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤٢١/٣ ، والارتشاف ٥٦٣/٢ .

(١٣) البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في المنصف ١ / ٦٤ ، ٢ / ١٤٨ ، وشرح المفصل ٥ / ٨٣ ، ٥ / ٥ ، وشرح الرضي

٣ / ٤٢١ ، واللسان (يدي) ، والخزانة ٧ / ٤٤٨ .

وعجزه : قَدْ يَمْتَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا . =

يَدَيَانِ^(١) يَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

فعلى لغة من قال في المفرد « يَدَى »^(٢) . وجاء : « دَمَيَانِ ، وَدَمَوَانِ »^(٣) ، قال^(٤) :

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ اليَقِينِ

[حذف النون و تاء التانيث]

قوله : (وَتُحَذَفُ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ) ؛ لأنه دليل تمام الكلمة .

وقد تحذف للضرورة كقوله^(٥):

هُمَا حُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَ مِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ

وتحذف لتقصير الصلة أيضاً نحو « الضاربا زيدا » .

قوله (وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ^(٦) : « حِصْيَانٍ وَأَلْيَانِ ») .

اعلم أنه يجوز^(٧) « حِصْيَتَانِ ، وَأَلْيَتَانِ » على القياس اتفاقاً^(٨) . قال^(٩) :

[مَتَى مَا تَلَقَيْتَنِي فَرْدَيْنِ تَرَجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

= والشاهد فيه : « يديان » حيث إن المفرد « يدي » مقصور على لغة ، ولما ثني قلبت ألفه ياءً .

(١) في (غ) : يدان .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٢١/٣ ، والارتشاف ٥٦٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٢١/٣ ، والارتشاف ٥٦٣/٢ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو للمثقف العبدي في ملحق ديوانه ٢٨٣ ، والأزهية ١٤١ ، ولعلي بن بدال في الخزانة ٤٥٤ / ٧ ،

وبلا نسبة في المقتضب ٢٣١ / ١ ، والإنصاف ٣٥٧ / ١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥ / ١ ، وشرح المفصل ١٥١ / ٤ ،

٨٤ / ٥ ، وشرح الرضي ٤٢٢ / ٣ .

وصدره : فلو أتا على جُحْرٍ دُبِحْنَا

والشاهد فيه : « الدميان » في تثنية « دمي » ، على لغة من قصر .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شراً في ديوانه ٨٩ ، والحامسة ٣٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٩ / ١ ، وشرح شواهد

المعني ٩٧٥ / ٢ ، الخزانة ٤٧٠ / ٧ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥ / ٢ ، وشرح التسهيل ٦٥ / ١ ، وشرح الرضي ٣ / ٣

٤٢٤ ، والنجم الثاقب ٨١٣ / ٢ .

والشاهد فيه : « حطتا » حيث حذفت نون المثني للضرورة .

(٦) زيادة من (ش) .

(٧) في (غ) : يجوز في .

(٨) قال الزمخشري في المفصل ٢٢٣ : « ولا تسقط تاء التانيث إلا في كلمتين : حصيان ، وأليان » .

ينظر : الكتاب ٣٨٨٧/٤ ، والمقتضب ٤١/٣ ، والتكملة ٣٦٠ ، وشرح الرضي ٤٢١/٣ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٥٥ / ٢ ، والخزانة ٤٧٨ / ٧ ، وبلا نسبة

في أسرار العربية ١٩١ ، وأمالى ابن الحاجب ٤٥١ / ١ ، وشرح الرضي ٤٢٥ / ٣ ، والنجم الثاقب ٨١٤ / ١ .

والشاهد فيه : « أليتك » حيث يجوز اتفاقاً عدم حذف تاء التانيث .

وقال^(١) : [^(٢)

بَلَى أَيْرُ الْحَمَارِ وَخُصِيَّتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَزَارَةَ مِنْ فَزَارِي

وأما « خصيان ، وأليان » فقال أبو علي : « لما كان مفرداهما لا يفترقان كانا كالمفرد^(٣) ، وكان اللفظ الدال عليهما كلفظ دال على مفرد ، فصار « خصيان ، وأليان » موضوعين وضعاً أوَّلَ على التثنية . ولم يستعمل مفرداهما . وأما « خصية و^(٤)ألية » فليستا بمفرديهما ، بل مفرداهما^(٥) « خُصِيٌّ ، وألِيٌّ » في التقدير^(٦) . وقيل^(٧) : بل « خصيان ، وأليان » من الضرورات وأنهما^(٨) لم يأتيا إلا في الشعر قال^(٩) :

تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ

وقال^(١٠) :

كَأَنَّ خُصِيَّتَيْهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَاتَا حَنْظَلٍ

(١) البيت من الوافر ، وهو للكميته بن ثعلبة في جمهرة الأمثال ١٦ / ٢ ، ولسان العرب (مدر) ، والخزانة ٧ / ٤٩٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٢٥ .

والشاهد فيه : « خصيتاه » حيث يجوز اتفاقاً عدم حذف تاء التأنيث .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٣) في (ش) و (غ) : كمفرد .

(٤) سقطت الواو من (ش) .

(٥) في (ش) و (غ) : مفردهما .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٢٦ .

(٧) ينظر : السابق ٣ / ٤٢٦ .

(٨) في (ش) : فيأتهما .

(٩) الرجز بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٤١ ، وأدب الكاتب ٤١٠ ، والتكملة ٣٦٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٠٤ ، وشرح

الرضي ٣ / ٤٢٦ وخزانة الأدب ٧ / ٤٩٣ .

والوطب : سقاء اللبن .

والشاهد فيه : « ألياه » على أنه قيل : « أليان » في تثنية « ألية » من ضرورة الشعر ، والقياس « أليتان » .

(١٠) سبق تخريجه ص ٥٦٨ .

[تشية اسم الجمع والجمع المكسر]

وتجوز تشية اسم الجمع ، والجمع // المكسر غير الجمع^(١) الأقصى على تأويل فرقتين قال^(٢) : ٨٩ / ب

لَنَا إِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ

وقال^(٣) :

لَأَصْبَحَ^(٤) الْحَيُّ أَوْ بَادًا^(٥) وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْمَيْجَا حِمَالَيْنِ

ولا يجوز : « مساجدان » .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ١٤٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ٥٦١ ، والخزانة ٧ / ٥٣٠ .

وبلا نسبة في المفصل ٢٢٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٥٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٣٠ .

وعجزه : فَعَنَ أَيُّهَا مَا شِئْتُمْ فَتَنَكَّبُوا

والشاهد فيه « إبلان » حيث يجوز تشية اسم الجمع على تأويل فرقتين وجماعتين .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لعمر بن القداء الكلبي في شرح شواهد الإيضاح ٥٦٠ ، ولسان العرب (وبد ، عقل) ،

والخزانة ٧ / ٥٤٤ . وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١ / ١٧١ ، وشرح المفصل ٤ / ١٥٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٣١ .

والأوباد : جمع وَبَدَ ، وهو شدة العطش .

والشاهد فيه : « جمالين » حيث إنه يجوز تشية الجمع المكسر ، فقد ثنى الشاعر « جمالاً » فقال جمالين ، أي : قطيعين من

الجمال .

(٤) في (أ) : أصبح .

(٥) في (أ) : أوتاداً .

[الجمع]

قوله : (المَجْمُوعُ : مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ بِتَغْيِيرٍ مَا .
[فَتَحُوْ : « تَمْرٍ ، وَرَكْبٍ » لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَنَحْوُ : « فُلُكٍ » جَمْعٌ]^(١)) .
قوله : (مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ) يشمل المجموع وغيره ، من اسم الجنس كـ « تمر » ، واسم
الجمع كـ « رهط » .

قوله : (مَقْصُودَةٍ بِحُرُوفٍ مُفْرَدَةٍ) أي : تُقْصَدُ^(٢) تلك الآحاد ، ويُدل^(٣) عليها بأن
يؤتى بحروف^(٤) مفرد ذلك الدال عليها . واحترز بذلك عن اسم الجمع كـ « إبل، و غنم » ،
واسم الجنس كـ « تمر ، و « نخل » .

قوله : (بِتَغْيِيرٍ مَا) أي : مع تغيير ما في تلك الحروف ظاهر كـ « مسلمون » و « أُسْدُ »
و « رجال » ، و « غُرْفٌ » ، أو مقدر كـ « هِجَانٌ^(٥) ، وَفُلُكٌ^(٦) » . وهو حال مِنْ (حُرُوفٍ
مُفْرَدَةٍ) أي : كائنة مع تغيير ما .

فإن قيل : فـ « ركب » في « ركب » داخل في هذا الحد . قلنا : ليس « ركب » مفرد
« الركب » ، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية ؛ لأن « ركبا^(٧) » يصغر على لفظه ،
وينسب إلى لفظه ، فيقال : « رُكْبٌ ، وَرُكْبِي » ، ويعود إليه ضمير الواحد . قال^(٨) :

مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاظَةِ مُجْفَلٍ

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٤ .

(٢) في (أ) : تفصل .

(٣) في (أ) : تدل .

(٤) في (غ) : بحرف .

(٥) إِبِلٌ هِجَانٌ أَي : بَيْضٌ ، وَهِيَ أَكْرَمُ الْإِبِلِ . يَنْظُرُ : مَادَةٌ « هِجَنٌ » مِنَ اللَّسَانِ ٤٢ / ١٥ ، وَالْقَامُوسُ ١٦٢٨ / ٢ .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٥٧٧/٣ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ لِلوَاحِدِ : هُوَ الْفُلُكُ ، فَتَدَكَّرُ ، وَلِلْجَمِيعِ : هِيَ الْفُلُكُ ، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ : ﴿ فِي الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء : ١١٩] ، فَلَمَّا جَمَعَ قَالَ : ﴿ وَالْفُلُكِ الَّتِي تَحْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾
[البقرة : ١٦٤] كَقَوْلِكَ : أُسْدٌ وَأُسْدٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ .

(٧) في (غ) : ركباً .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٦٧ ، وَأَمَّا الْقَائِلِي ٢٠٥ / ٣ ، وَالخَزَّازُ ٦ / ٨ ، وَبِلا نَسْبَةَ فِي شَرْحِ
الرَّضِيِّ ٤٣٣ / ٣ .

وَصَدْرُهُ : فَعَبَّتْ غِيْشًا شَأْثًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ « رَكْبًا » لَيْسَ جَمْعًا بَدَلِيلٌ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مِنْ صِفَتِهِ بِالْإِفْرَادِ ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَقِيلَ : مُجْفَلُونَ .

ولو كان « ركب » جمعاً لكان جمع كثرة ؛ لأنه ليس من أوزان جموع القلة . وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه ، ولا ينسب إلى لفظه ، بل يُرَدُّ إلى واحده ، ولا يرجع إليه ضمير الواحد^(١) . والمراد باسم الجمع : ما يقع على ثلاثة فصاعداً^(٢) ، وليس بجمع كـ « رهط ، ونفر ، وقوم » .

والمراد بالجنس : ما يقع على القليل والكثير ، ويكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء كـ « تمرة ، وتمر » ، أو بالياء كـ « رومي ، وروم » . وليس نحو : « تمر » بجمع كما ذكرنا في « ركب » ، ولوقوعه على الواحد فيقع « التمر » على « التمرة ، والتمرتين » . وعند الأخفش^(٣) أسماء الجموع إذا كان لها آحاد من تركيبها كـ « ركب ، وجامل^(٤) ، وباقر^(٥) » جمع خلافاً لسيبويه^(٦) .

[وعند الفراء^(٧) : كل ماله واحد من تركيبه فهو جمع سواء كان اسم جمع كـ « ركب ، وباقر » ، أو اسم جنس]^(٨) كـ « تمر ، وروم » . وأما^(٩) « إبل » فمفرد عنده . ونحو : « حَلٌّ ، وتراب » مما ليس له واحد من لفظه ليس بجمع وفاقاً^(١٠) . وأما « عَبَادِيدُ ، وَعَبَائِدُ » بمعنى : الفِرَق^(١١) ، و« نسوة » في جمع^(١٢) « امرأة » فوزنها أوجب أن يكون من الجموع ؛ لأن « فعاليل » خاص بالجموع . و« فِعْلَةٌ » مشهور فيها ، فيقدر لها واحد وإن لم يستعمل كـ « عَبْدُودُ ، وَعَبَادُ ، ونساء » كـ « غلام ، وغلمة » . وكذا

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨١٨/٣ ، والوافية ٣١٨ ، وشرح الرضي ٤١٣/٣ .

(٢) في (ش) : أو .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٣٤ / ٣ ، والارتشاف ٤٠٢/١ ، والنجم الثاقب ٨١٧ / ٢ ، والفوائد الضيائية ١٧٩/٢ .

(٤) القطيع من الجِمال ، برعاته وأربابه . ينظر : القاموس (جمل) ٩٠١ .

(٥) اسم جمع ، والمفرد بقرة للمذكر والمؤنث ، والجمع : بَقَرٌ ، وبقرات وبُقُرٌ . ينظر : القاموس (بقر) ٣٣١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٦٢٤ / ٣ ، وشرح الرضي ٤٣٤ / ٣ .

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ١١٢ / ٣ ، ٦٠ / ٢ ، وشرح الرضي ٤٣٤ / ٣ ، والنجم الثاقب ٨١٦ / ٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) في (ش) : فأما .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤٣٤/٣ ، والفوائد الضيائية ١٧٩/٢ .

(١١) قال في اللسان (عبد) ١٤ / ٩ : « تفرَّق القوم عَبَايِدُ وَعَبَائِدُ . العبايد والعبايد : الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ، ولا واحد له في ذلك كله » .

(١٢) سقطت من (غ) .

« مذاكير » في جمع « ذكر » ينبغي أن يقدر مفردة « مذكار ، أو مذكور » . و « محاسن » في « حُسن » يقدر مفردة « محسن »^(١) . و « مُشَابَهَة » في « شَبَه » يقدر مفردة « مشبه »^(٢) .

واعلم أن ما يقع على الجمع وعلى الواحد إن لم يُشَنَّ إِلَّا لاختلاف النوعين فهو اسم الجنس كـ « تمر » . وإن^(٣) ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمعٌ مقدرٌ تغييره كـ « هجان » بمعنى الأبيض^(٤) ، و « فُلك » ، ودِلاص^(٥) « تقول في الثنية : « هجانان ، وفلكان ، ودلاصان » . فـ « هجان ، ودلاص » في الواحد كـ « كتاب » ، و « فُلك » في الواحد كـ « قُفل » . وأما في الجمع فكـ « رجال ، وخُضِر » .

وأما^(٦) « عدو » في قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾^(٧) فواحد أطلق على الجمع لترافد الجماعة في العداوة حتى كأنهم يد واحدة وشخص واحد .

[جمع المذكر السالم]

قوله : (وَهُوَ صَحِيحٌ وَمُكْسَرٌ) . فما سلم بناء واحده فصحيح ، وإلا فمكسر .

والصحيح لمذكر ومؤنث .

(والمذكَرُ : مَا لَحِقَ آخِرُهُ وَأَوْ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا ، وَتُونٌ مَفْتُوحَةٌ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ [مِنْ جِنْسِهِ])^(٨) . [فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً حُذِفَتْ مِثْلُ : « قَاضُونَ » . وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ مَقْصُورًا حُذِفَتْ الْأَلْفُ ، وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا مِثْلُ : « مُصْطَفُونَ وَمُصْطَفَيْنَ »]^(٩) .

(١) قال في مختار الصحاح (حسن) ٥٧ : « الحُسْنُ ضد القبح ، والجمع مَحَاسِنٌ على غير قياس كأنه جمع مَحْسَنٍ » .

(٢) قال في مختار الصحاح (شبه) ١٣٨ : « شَبَهٌ و شَبَهَةٌ لغتان بمعنى ، يقال : هذا شَبَهُهُ أي شبيهه ، وبينهما شَبَهٌ بالتحريك والجمع : مُشَابَهَةٌ على غير قياس كما قالوا : محاسن ، ومذاكير » .

(٣) في (أ) : فإن .

(٤) ينظر : اللسان (هجن) ٤٢ / ١٥ .

(٥) الدِّلاص والدِّلاص : اللَّيْنُ البَرَّاقُ الأملس ، قال في اللسان : « وقد يكون الدِّلاص جمعاً مكسراً ، وليس من باب جُنُب لقولهم دِلاصان . حكاه سيبويه قال : والقول فيه كالقول في هجان » ينظر : اللسان (هجن) ٣٨٨ / ٤ . والقاموس

(هجن) ٨٤٢ / ٢ .

(٦) في (ش) ، (غ) : فأما .

(٧) في (غ) : وهم عدو لكم .

(٨) الكهف : ٥٠ .

(٩) زيادة من (ش) .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٤ .

فقوله : (ما) جنس الحد ، وباقي الحد فصل .

قوله (مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا) لكنه في المقصور بعد حذف ألفه يصير ما قبل الواو والياء مفتوحاً .

قوله : (لِيَدُلَّ عَلَى أَنْ مَعَهُ أَكْثَرَ مِنْهُ [من جنسه] ^(١)) ؛ بناء على أن أقل الجمع ثلاثة .

واعلم أنه إذا كان مفرده صحيحاً ، أو في حكمه فظاهر . وإن كان منقوصاً حذفت ياؤه ؛ لأنها انضمت قبل الواو ، وانكسرت قبل الياء ^(٢) . والضم والكسر مستقلان على الياء المكسور ما قبلها ، فحذفا فالتقا ساكنان ، فحذفت الياء للساكنين ، وضم ما قبل الواو لمناسبتها .

وإن كان مقصوراً حذفت ألفه في الأحوال نحو « مصطفون ، ومصطفين ، والعيسون ،

والعيسين » // للساكنين . ولا ترد إلى أصلها ؛ لأنه تستقل الواو المضمومة أو المكسورة بعد الفتحة ، وكذا الياء ، فيجب ردهما إلى الألف ، فيعود الساكنان ، فلأجل ذلك وجب حذف الألف للساكنين من أول الأمر ، وبقي ما قبل الألف على فتحه لخفة الفتح قبل الواو والياء الساكنتين ^(٣) .

[شرط جمع المذكر السالم]

قوله : (وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ اسْمًا فَمُذَكَّرٌ عَلَّمٌ يَعْقِلُ) .

قوله : (شرطه) أي : شرط الجمع المذكر السالم . قوله (إِنْ كَانَ اسْمًا) أي : غير صفة .

قوله : (فَمُذَكَّرٌ) أي : لفظاً ومعنى ؛ ليخرج نحو ^(٤) : « طلحة ، وهند » ؛ لأنهما لا يجمعان ذلك الجمع ، ولو كان « طلحة » مذكر المعنى . قال نجم الدين : « ولو قال : شرطه ^(٥) التجرد عن التاء لكان أولى ليخرج « طلحة » ، ويدخل « ورقاء ، وسلَمَى » اسمي رجلين ، فإنهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً ^(٦) .

(١) زيادة من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : للساكنين ، وفي (غ) : الساكنين .

(٤) زيادة من (غ) .

(٥) في (ش) : فشرطه .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٣٨ .

وأجاز الكوفيون ، وابن كيسان جمع « طلحة » على « طَلْحُون »^(١) ، وابن كيسان يفتح نحو^(٢) : « طَلْحُون » .

قوله : (عَلم) احتراز عن الجنس نحو : « رجل » . قوله : (يعقل) احتراز عن عَلم^(٣) ما لا يعقل كـ « أعوج^(٤) ، ولاحق^(٥) » علمي^(٦) فرسين ، فإنهما يجمعان على « عوج ، ولاحق » .
قوله : (وإن كان صفةً فمذكراً) احتراز عن « قائمة » صفة امرأة .

قوله : (يعقل) احتراز عن صفة ما لا يعقل نحو : « يعمل » في قولهم « حمل^(٧) يعمل » فإنه لا يجمع ذلك الجمع . قال نجم الدين : « الأولى « يعلم » مكان « يعقل » ليشمل نحو قوله تعالى : ﴿ فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ ﴾^(٨) ؛ إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل^(٩) .

وخص العقلاء بجمع المذكر السالم لكونهم أشرف من غيرهم . والصحة في الجمع أشرف من التفسير .

قوله : (وألاً يكون « أفعل فعلاء ») احتراز عن نحو^(١٠) : « أحمر »^(١١) فإنه لا يجمع بالواو والنون ، بل على « حمر » . وأما قوله :^(١٢)

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نَزَارٍ حَلَائِلَ أَحْمَرِينَ وَأَسْوَدِينَ

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٤٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٣٩ ، والموشح ٢١٠ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٢ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٢١ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (غ) : صفة .

(٤) قال في القاموس (عوج) ١٩٥ : « فرس لبني هلال ، كان لكندة ، فأخذته سليم ، ثم صار إلى بني هلال ، وفرس لعيني ابن أعصر » .

(٥) قال في القاموس (لحق) ٨٤٩ : « للاحق : أفراس معاوية بن أبي سفيان ، ولغني بن أعصر ، وللحازوق الخارجي ، ولعينية ابن الحارث » .

(٦) في (أ) : علم .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الذاريات : ٤٨ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٤٠ .

(١٠) سقطت من (أ) .

(١١) في (غ) : حمراء .

(١٢) البيت من الوافر ، وهو للكميث بن زيد في ديوانه ١١٦ / ٢ ، والمقرب ٢ / ٥٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥ / ٦٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٤٢ .

والشاهد فيه : « أسودينا وأحمرينا » حيث جمع « أحمر ، وأسود » بالواو والنون ، وهو شاذ عند الجمهور . واستدل ابن كيسان به على جواز هذا الجمع .

فضرورة .

قوله : (ولا « فَعْلَانُ فَعْلَى ») احتراز عن نحو : « سكران » فإنه لا يجمع بالواو والنون ، فلا يقال : « سكرانون » بل « سُكَارَى » .
وأجاز سيويه قياساً ، لا^(١) سماعاً « ندمانون » ؛ لقبوله التاء^(٢) . وكذا « سيفانون » لقولهم :
« سيفانة »^(٣) (٤) .

قال نجم الدين : « وأما « عُريانون ، وِخْمَصَانُونَ » فيجوز اتفاقاً ؛ لأن « فَعْلَانُ »^(٥) الصفة ليس أصله عدم لحوق التاء مثل « فَعْلَانُ » الصفة^(٦) .

قوله^(٧) : (ولا مُسْتَوِيًّا فِيهِ مَعَ الْمُؤَنَّثِ) أي : ولا مستويًّا فيه المذكر مع المؤنث^(٨) . وقد وجد في كثير من نسخ اليمن هكذا بذكر المذكر ، ولا بد منه احتراز عن نحو : « جريح ، وصبور » فإنه لا يجمع بالواو والنون ، بل « جرحى ، وصُبْرٌ » . واعترض عبارته نجم الدين بأنه يكون معناها : وألا يكون الوصف المذكر مستويًّا في ذلك الوصف مع المؤنث^(٩) ، ولا معنى لهذا الكلام . وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ؟ قال : « ولو قال : « ولا مستويًّا فيه المذكر مع المؤنث » لكان شيئاً^(١٠) . وهذا كما^(١١) وجد في كثير من نسخ اليمن . ولعله ملحق . والله أعلم .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٤٦ .

(٣) قال في اللسان (سيف) ١٦٧/٩ : « رجل سَيْفَانٌ : طويل مَمْشُوقٌ كَالسَّيْفِ . زاد الجوهري ضامرُ البطن . والأُنثَى سَيْفَانَةٌ » .

(٤) قال الرضي : « لكنهم لا يقولون ذلك — أي لا يجمعون سيفانة على سيفانين — ؛ وذلك لأن الأغلب في « فَعْلَانُ » الصفة ألا تلحقه التاء ، فـ« ندمانة وسيفانة » كأهما من قبيل الشذوذ ، فالأولى ألا يجمعها هذا الجمع حملاً على الأعم الأغلب » . ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٤٢ .

(٥) بضم الفاء .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٤٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (غ) : فيه مع المذكر المؤنث .

(٩) لأن « مستويًّا » عطف على « أفعل فعلاء » .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٤٤ .

(١١) في (غ) : إنما .

قوله : (وَلَا بَتَاءَ تَأْنِيثٍ) احتراز عن نحو « علّامة ، ونسّابة ، وراوية » ، فلا يجمع بالواو والنون ، بل بالألف والتاء .

قال نجم الدين : « فالوصف الذي يجمع بالواو والنون أسماء الفاعل والمفعول ، وأبنية المبالغة إلا ما يُستثنى ، والصفة المشبهة ، والمنسوب ، والمصغر ، كـ « الضارب ، والمضروب ، والطويل ، والبصري ، والرّجيل »^(١) .

قوله : (وَتُحَذَفُ نُونُهُ لِلإِضَافَةِ) نحو : « ضاربو زيد » . وقد تحذف للضرورة كما في المثني ، ولتقصير الصلة نحو قوله^(٢) :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وِرَائِنَا وَكَفُّ

وربما سقطت قبل لام ساكنة اختياراً كما جاء في الشواذ ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ

الْأَلِيمِ ﴾^(٣) بنصب العذاب^(٤) .

[ما شذ جمعه بالواو والنون]

قوله^(٦) : (وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ : « سِنِينَ ، وَأَرْضِينَ^(٧) ») .

قال نجم الدين : « الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير : منها « أُبَيْنُون » قال^(٨) :

يَسُدُّ^(٩) أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

(١) ينظر : شرح الرضي ٤٤١ / ٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٥١-٤٥٢ . والشاهد فيه : « الحافظو » حيث حذفت نون الجمع لتقصير الصلة ، والأصل : الحافظون عورة العشيرة . هذا على رواية نصب « عورة » . وأما على رواية خفضها فالنون حذفت للإضافة .

(٣) زيادة من (غ) .

(٤) الصفات : ٣٨ .

(٥) قرأ الجمهور « لذائقوا » بحذف النون وخفض « العذاب » ، وقرأ أبان بن ثعلب عن عاصم وأبي السماك بحذفها ونصب العذاب . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٥٢ / ١٥ ، والكشاف ٤ / ٤٥ ، وفتح القدير ٤ / ٣٩٢ ، وروح المعاني ١٣ / ١٢٥ .

(٦) كررها في (ش) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) البيت من الكامل ، وهو لسلمي بن ربيعة في أمالي القاضي ٨١ / ١ ، والحماسة ١٥٦ ، الحماسة البصرية ١ / ٥٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٥٦ ، والخزانة ٨ / ٣٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩ / ٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٤٥ . وصدوره : زعمتُ مُمَاضِرُ أَنِّي إِذَا أُمْتُ .

والشاهد فيه : « أبينوها » حيث جمع المذكر السالم ، وهو شاذ .

(٩) في (ش) ، (غ) : يسدد .

وهو عند البصريين^(١) جمع « أُبَيْن » وهو تصغير « أُبْنَى » مقدر^(٢) ، وواحد « أبناءة » فشذوذه عندهم كونه جمعاً لمصغر^(٣) لم يثبت^(٤) مكبره^(٥) .

ومنها « دُهَيْدِهَيْن ، وَأُبَيْكِرَيْن » في قوله^(٦) :

ب/٩٠

// قَدْ شَرِبْتُ إِلَّا الدُّهَيْدِهَيْنَا قَلِيصَاتٍ وَأُبَيْكِرَيْنَا

فهما جمع « دُهَيْدَة » مصغر « دَهْدَاة » وهي^(٧) صغار الإبل^(٨) . وجمع « أُبَيْكِر »^(٩) تصغير

« أُبْكَر » مقدر كـ « أَضْحَى » عند البصريين^(١٠) ، فهو شاذ من وجهين : جمعه بالواو والنون في غير العقلاء ، وكونه تصغير مُقَدَّر .

ومنها « أولو » ، فإنه جمع^(١١) « ذو » على غير لفظه .

ومنها « عَلِيُون » وهو اسم لديوان الخير ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُون ﴾ كَتَبْتُ

مَرْقُومٌ ﴿ عَلِيُون ﴾ يَشْهَدُهُ الْمُقْرَبُونَ ﴿^(١٢) . قال نجم الدين : « فعلى هذا ليس فيه شذوذ ؛ لأنه يكون علماً

منقولاً عن جمع^(١٣) المنسوب إلى « عَلِيَّة » وهي الغرفة^(١٤) . قال : « وإن كان « عليون »^(١٥) غير

(١) ينظر : الكتاب ٤٦٥/٣ ، والأصول في النحو ٥٦/٣ ، وشرح الرضي ٤٤٥/٣ ، وخزانة الأدب ٨/٣٠ .

(٢) في (ش) : مقدرأ .

(٣) في (أ) : لمذكر .

(٤) في (غ) : يثبتته .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤٤٥/٣ .

(٦) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٤٩٤/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٦١٨/٢ ، ومجمل اللغة ٢٥٦/٢ ، وشرح الرضي ٣/

٤٤٥ ، والخزانة ٨/٤٩ .

والشاهد فيه : « الدهيديين ، والأبيكرين » حيث جمع المذكر السالم .

(٧) في (ش) و (غ) : وهو .

(٨) ينظر اللسان (دهده) ٤٢٣/٤ .

(٩) البكر ولد الناقة ، ويجمع في القلّة على أبكر ، قال الجوهري : وقد صغره الراجز وجمعه بالياء والنون فقال :

قَلِيصَاتٍ وَأُبَيْكِرَيْنَا . ينظر : اللسان (بكر) .

(١٠) ينظر : الكتاب ٤٩٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٦١٨/٢ ، شرح الرضي ٤٤٦/٣ ، والارتشاف ٥٩٦/٢ ، وخزانة

الأدب ٨/٤٩ .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) المطففين : ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .

(١٣) في (غ) : جمع التكسير .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٤٤٦/٣ .

(١٥) في (غ) : العليون .

علم ، بل جمع « عِلِّيَّة » ، وليس بمنسوب إليها ، بمعنى : الأماكن المرتفعة . ومعنى قوله : ﴿ كَتَبْتُ مَرْقُومٌ ﴾ : مواضع كتاب مرقوم^(١) ، فهو شاذ لعدم العقل^(٢) .

ومنها «العالمون»؛ لأن العالم هو الذي يُعَلِّمُ منه ذات موجدته^(٣) تعالى، فهو^(٤) بمعنى الدال .
ومنها «أهلون» ، وشذوذه لأنه ليس بصفة . ويجوز أن يتمحل له ، وذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس^(٥) .

ومنها «عشرون» إلى «التسعون» .

ومنها «أرضون» ، وفتحت الراء لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء^(٦) ، فكأنه قيل :
«أرضات» ، أو^(٧) للتنبية على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة . ويجوز إسكان رائه .
ومنها «أبون» ، وأخون^(٨) ، وهنون « لعدم الوصف والعلمية .

ومنها «بنون» في «ابن» ؛ لأن قياسه «ابنون» ، وجمع على أصله بحذف لامه نسياً .

ومنه^(٩) : «بلغت ميني البلغين» ، ولقيت منك البرحين^(١٠) ، والدرخمين^(١١) « كلها بمعنى :
الدواهي ، والشدائد .

(١) وهذا اختيار ابن جرير الطبري ، وابن كثير . ينظر : تفسير الطبري ١٠٤/٣٠ ، وتفسير ابن كثير ٤٨٧/٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٤٦/٣ .

(٣) في (ش) : موجود .

(٤) في (ش) و (غ) : (فيكون) بدل (فهو) .

(٥) في (ش) : الأنيس .

(٦) في (ش) : الياء .

(٧) في (ش) : و .

(٨) في (غ) : أبوان وأخوان .

(٩) في (أ) : ومنه إلى ومتى .

(١٠) بَلَّغَ به البَلِّغِينَ : إذا استقصى في شتمه وأذاه . والبَلِّغِينَ والبَلِّغِينَ : الداهية ، وفي الحديث : أن عائشة قالت لأمرير المؤمنين علي — عليه السلام — حين أخذت يومَ الجمل : « قد بَلَّغْتَ مِنَّا البَلِّغِينَ » . معناه : أن الحرب قد جهدتنا وبلغت منا كل مبلغ . يروى بكسر الباء وضمها مع فتح اللام ، وهو مثلٌ معناه : بلغت منا كل مبلغ : وقال أبو عبيد في قولها : « قد بَلَّغْتَ مِنَّا البَلِّغِينَ » : « إنه مثل قولهم : « لقيت منا البرحين والأقورين » وكل هذا من الدواهي . قال ابن الأثير : والأصل فيه كأنه قيل : حَطَبٌ بُلُغٌ وبلغ أي : بليغ ، وأمرٌ بَرُحٌ أي : مَبْرُحٌ ، ثم جمعا جمع السلامة إيداناً بأن الخطوب في شدة نكابتها بمتزلة العقلاء الذين لهم قصد وتعمدٌ . ينظر : النهاية في غريب الحديث ١/١٥٣ ، واللسان (بلغ) ٤٨٧/١ ، والقاموس (بلغ) ١٠٤٢/١ .

(١١) ينظر : مادة (درخ) في اللسان ٣٢٣/٤ ، والقاموس ١/١٤٥٨ .

وشاع في « سنة » : سِنُون . وقد جاء « سُنُون » ، وهو قليل^(١) .
 وجاء في « قَلَّة^(٢) ، وَثْبَةٌ^(٣) » : « قُلُون ، وَثْبُون » بالضم والكسر . وجاء في « ظُبَّة^(٤) » :
 ظُبُون ، وفي « كُرَّة » : « كُرُون » بالضم لاغير . وجاء في « عِظَّة ، ومائة ، وفتة ، ورتة : عِضِين ،
 ومائِين ، وفئِين ، ورئِين » بالكسر لاغير .
 وجاء في المضعّف كـ«إِوزِين^(٥) ، وَحَرَّيْن^(٦) » . وحكي يونس^(٧) : « إِحْرُون » .
 وعلل النحاة جمع ما حذف فاؤه أو^(٨) لامه هذا الجمع : بأن هذا الجمع أشرف الجموع
 فجبر^(٩) بهذا^(١٠) الجمع الفاضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسياً . قالوا وأما « حرون ،
 وإوزون » فلما لحقها^(١١) من الإعلال بالإدغام^(١٢) .
 وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الإعراب
 قال^(١٣) :

دعائي^(١٤) مِنْ بَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا

-
- (١) ينظر : شرح الرضي ٤٤٨ / ٣ .
 (٢) هي لعبة تكون من عودين يلعب بهما الصبيان . ينظر : اللسان (قلا) ١٩٩ / ١٥ .
 (٣) الثُّبَّة : العُصْبَة من الفُرسان ، والجمع : ثُبَاتٌ وَثْبُونٌ وَثْبُونٌ . ينظر : اللسان (ثبا) .
 (٤) الظُّبَّة : حدّ السيف والسَّنان والتَّصَلُّ والخنجر وما أشبه ذلك . ومثله ذُبَابَةٌ ، والجمع : ظُبَاتٌ ، وَظُبُونٌ ،
 وَظُبُونٌ . ينظر : اللسان (ظبا) ٢٢ / ١٥ .
 (٥) الإِوزَةُ والإِوزُ : البط . قال الجوهري : « وقد جمعه بالواو والنون فقالوا : إِوزُون » . ينظر : اللسان (أوز) ٢٦١ / ١ .
 (٦) قال في اللسان (حرر) ٣ / ١١٦ : « الحرّة من الأرضين : الصُّلْبَة الغليظة التي ألبستها حجارة سود ، والجمع حَرَّاتٌ
 وحرارٌ . قال سيبويه : وزعم يونس أنهم يقولون : حرّة وحرّون جمعه بالواو والنون يشبهونه بقولهم : أرض وأرضون ؛
 لأنها مؤنثة مثلها » . وينظر : الكتاب ٥٩٩ / ٣ .
 (٧) قال سيبويه في الكتاب ٦٠٠ / ٣ : « وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً : حرّة وإحرون ، يعنون الحرار كأنه جمع إحرة ،
 ولكن لا يتكلم بها » .
 (٨) في (أ) : و .
 (٩) في (غ) : فجمع .
 (١٠) كررها في (غ) .
 (١١) في (ش) : لحقهما .
 (١٢) ينظر : شرح الرضي ٤٤٨ / ٣ .
 (١٣) البيت من الطويل ، وهو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح المفصل ٥ / ١١ ، ١٢ ، والخزانة ٨ / ٥٨ ، وبلا
 في المفصل ٢٢٩ ، و شرح الرضي ٤٤٩ / ٣ ، و شرح ابن عقيل ٥٥ / ١ .
 والشاهد فيه : « سنيته » حيث جعل النون مُعْتَقَبَ الإعراب ، أي : محل تعاقبه . أي : تجري عليها الحركات واحداً بعد
 واحد ، ولا تحذف للإضافة .
 (١٤) في (ش) و (غ) : ذراني .

وقال^(١) :

وماذا تَزْدَرِي الشُّعْرَاءُ^(٢) مَنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وقال^(٣) :

وَأَنَّ لَنَا أَبَا حَسَنٍ عَلِيًّا أَبٌ بَرٌّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ^(٤)

ويلزمها^(٥) الياءِ إذن .

ويغلب المذكر والعاقل وإن قل نحو : « زيد والهندات ضاربون ، وزيد والحمير مقبلون » .
واعلم أن الجمع من خصائص المعربات . وما لم يدر الإعراب على آخره فالقياس التوصل
إلى جمعه هذا الجمع بـ « ذوو » نحو : « جاءني ذوو سيويه ، وذوو خمسة عشر » ، كما يقال
في الجُمْل المسمى بها نحو : « ذوو^(٦) تأبط شراً ، وذوات شاب قرناها » .

(١) البيت من الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في إصلاح المنطق ١٥٦ ، والأصمعيات ١٩ ، وشرح
المفصل ٥ / ١١ ، والخزانة ٨ / ٦٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٣٣٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٤٩ .
والشاهد فيه : « الأربعين » على أنه معرب بالحركة على النون .

(٢) في (ش) : الأقران .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لسعيد بن قيس الهمداني في الخزانة ٨ / ٧٥ ، ولأحد أولاد علي في شرح التصريح ١ / ٧٧ ،
والمقاصد النحوية ١ / ١٥٦ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٥٠ .
والشاهد فيه : « بنين » حيث أعربه بالحركة ، فرفعه بالضممة على النون مع لزوم الياء .

(٤) في (غ) : بنون .

(٥) في (ش) : وتلزمها .

(٦) في (ش) و (غ) : ذو .

[جمع المؤنث السالم]

[تعريفه]

قوله : (الْمُؤنَّثُ : مَا لَحِقَ آخِرُهُ أَلْفٌ وَتَاءٌ).

قوله : (الْمُؤنَّثُ) أي : الجمع المؤنث السالم . قوله (ما) جنس الحد . وقوله (آخره

ألف وتاء) فصل لغيره . ويخرج منه « أبيات ، وأموات ، وأخوات » ؛ لأن التاء أصلية .

[شروطه]

قوله : (وَشَرْطُهُ إِنْ كَانَ صِفَةً [وَلَهُ مُذَكَّرٌ فَإِنْ يَكُونُ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالتُّونِ . وَإِنْ

لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَإِنْ لَا يَكُونُ مُجَرَّدًا عَنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ كـ « حَائِضٍ » وَ إِلَّا جُمِعَ مُطْلَقًا]^(١)) إلى آخره .

اعلم أن المؤنث إما أن يكون اسماً أو صفة .

إن^(٢) كان اسماً قال المصنف : (جمع مطلقاً) . أي^(٣) : لا يشترط فيه شرط . قال نجم

الدين : « وليس بسديد ؛ لأن الأسماء المقدرة تأؤها كـ « قَدْرٌ ، ونار ، وشمس ، وعقرب ، وعين ، ودار » ونحوها من غير الحقيقي التأنيث لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء ، بل هو^(٤) فيها مسموع كـ « السموات ، والكائنات ، والشمالات » في الرياح ؛ لخفاء تأنيثها^(٥) .

فلا يجمع بالألف والتاء قياساً إلا علم المؤنث سواء ظهرت علامته كـ « عزة ، وسلمى ،

وخنساء^(٦) » ، أو قدرت كـ « هند » ، // أو^(٧) ذو تاء التأنيث ظاهرة كـ « غرة ، وحمزة ،

وإكرامة ، وتخريجة » ، وذو ألف التأنيث إذا لم يكن علم المذكر الحقيقي كـ « البشري ،

والضراء » . وإذا كان علم مذكر جمع بالواو والنون كما مر^(٨) . وما يصح تذكيره وتأنيثه إذا لم

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٦ .

(٢) في (ش) : فإن .

(٣) في (غ) : ولا يشترط .

(٤) في (غ) : (منها) بدل (هو) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٥٥ .

(٦) في جميع النسخ : خنفساء . وما أثبتته من شرح الرضي إذ هو الصحيح ؛ لأن خنفساء ليست علماً للمؤنث .

(٧) في (ش) و (غ) : و .

(٨) ينظر : ص ٦٠٢ .

يأت له مكسر كـ «الألفات ، والياءات » . والعلم المصدر بـ « ابن ، أو ذو » إذا^(١) لم يكن عاقلاً نحو: « ابن عرس ، وذو القعدة » .

ويجمع هذا الجمع غالباً غير مطرد شيئان :

اسمٌ مذكراً لا يعقل لم يكسر كـ « حَمَّامات ، وسرادقات ، وسفرجات » ، ولم يقولوا : « جَوَالِقَات »^(٢) ؛ لقولهم جواليق^(٣) .

والثاني : الجموع التي لا تكسر نحو : « رجالات ، وصواحيبات ، وبيوتات » فلا يقال : « أكليات »^(٤) لقولهم : « أكالب »^(٥) .

وإن كان المؤنث صفة فإن كانت فيه العلامة جُمِعَ كـ «ربعات ، وعَلَّامات ، وضاربات ، وحُبَلِيَّات ، ونفساوات » إلا « فَعَلَى فَعْلَان »^(٦) كـ « سكرى سكران »^(٧) ، أو « فَعَلَاء أَفْعَل » كـ « حمراء أحمر » فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مُذَكَّرَاهُمَا^(٨) بالواو والنون خلافاً لابن كيسان^(٩) . فإن غلبت الاسمية على أحدهما جاز اتفاقاً كقوله^(١٠) صلى الله عليه وعلى آله : « ليس في الخضروات صدقة »^(١١) . وكذا كل « فَعَلَاء ، أو فَعَلَى » جعلته علماً لغير المذكر الحقيقي . وإن لم يكن في صفة المؤنث^(١٢) علامة ظاهرة لا يجمع بالألف والتاء كـ « جريح ،

(١) في (ش) : إن .

(٢) الْجَوَالِقُ وَالْجَوَالِقُ : وعاء من الأوعية معرب . الجمع جَوَالِقٍ يفتح الجيم ، وجَوَالِيقٍ ، ولم يقولوا جَوَالِقَات استغنوا عنه بجواليق . ينظر : الكتاب ٦١٥/٣ ، واللسان (حلق) ٢ / ٣٣٣ .

(٣) في (ش) : حوالق .

(٤) في (ش) : كليات . وفي (غ) الكليات .

(٥) ينظر : اللسان (كلب) ، والخصائص ٢٣٥/٣ ، والشافية ٥٥ .

(٦) في (ش) : فعلانة .

(٧) في (ش) : سكرانه .

(٨) في (غ) : و .

(٩) في (غ) : مذكريهما .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٦١ / ٥ ، و شرح الرضي ٤٥٧ / ٣ .

(١١) في (غ) : لقوله .

(١٢) رواه الدار قطني (١٨٩٠) في الزكاة ، باب ليس في الخضروات صدقة ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ، في الزكاة ، باب الصدقة فيما يزرعه الآدميون ١٢٩ / ٤ ، وضعفه الغساني في تخريج أحاديث سنن الدار قطني ٧٠ / ٢ .

(١٣) في (ش) : المؤنثة .

وصبور، وحائض، وطامث^(١)، ومُطْفِل^(٢)، إلا أن يكون خماسياً أصلي الحروف جمع بالألف والتاء كـ «نسوة صَهْصَلِقَات^(٤)، وَجَحْمَرِشَات^(٥)».

ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل كـ «الصفانات» للذكور من الخيل، و «جمال سَبِحَلَات» أي: ضخمت^(٦). و «سَبَطَرَات» أي: طوال على وجه الأرض^(٧)، و «الأيام الخاليات»، ومصغر جمع^(٨) ما لا يعقل كـ «جُميلات، وحُميرات، وكُتبيات». قوله: (أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالثُّونِ) معناه أن المؤنث إذا كان صفة فإما أن يكون له مذكر، أو لا.

إن لم يكن له^(٩) مذكر فشرطه [ألا يكون مجرداً^(١٠) عن التاء كـ «حائض»]. وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون [يكون^(١١)] ذلك المذكر جُمِعَ بالواو والنون. فخرج بهذا^(١٢) القيد «فعلاء أفعل، وفعلى فعلان»، وجميع الأمثلة التي يستوي تأنيثها وتذكيرها^(١٣) كـ «جريح، وصبور». و «تَيْبَات^(١٤)» شاذ^(١٥). وخرج منه أيضاً الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كـ «رَبْعَةٌ، وَيَفْعَةٌ، وَعَلَامَةٌ، ومعطارة» ونحوها. ولا يجوز خروجه^(١٦)؛ لأنه يجمع بالألف والتاء^(١٧).

(١) في (ش) و (غ): طالق.

(٢) طمئت: حاضت، فهي طامث. ينظر: القاموس (طمث) ١٧١.

(٣) المطفل: ذات الطفل من الإنس والوحش. ينظر: القاموس (طفل) ٩٤٤.

(٤) الصَهْصَلِقَات: العجوز الصحابة. ينظر مادة (صهلق) من اللسان ٧ / ٤٣٠.

(٥) جَحْمَرِش: العجوز الكبيرة. وأفعى جَحْمَرِش: خشناء غليظة. ينظر مادة (جحمرش) من اللسان ٢ / ١٩٠.

(٦) ينظر: القاموس (سبحل) ٩٣١.

(٧) ينظر: القاموس (سبطر) ٣٧٧.

(٨) سقطت من (ش) و (غ).

(٩) سقطت من (أ).

(١٠) سقطت من (ش) و (غ).

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ).

(١٢) سقطت باء «بهذا» من (غ).

(١٣) في (ش) و (غ): تذكيرها وتأنيثها.

(١٤) قال في مختار الصحاح (ثوب) ٣٨: «ورجل تَيْبٌ وامرأة تَيْبٌ»، قال ابن السكيت: وهو الذي دخل بامرأة، وهي التي دخل بها، تقول: منه تَيْبَتِ المرأة بفتح التاء تَيْبِيًّا.

(١٥) ينظر: شرح الرضي ٤٥٨/٣.

(١٦) سقطت من (ش) و (غ).

(١٧) ينظر: شرح الرضي ٤٥٨/٣.

وتقول في جمع « بنت ، وابنة » : « بنات » وهو جمع^(١) أصلهما ؛ لأن الأصل « بَنَوَةٌ » كما أن : « بنون » جمع أصل « ابن » وهو « بَنُوٌّ » على حذف اللام^(٢) نسياً . وكذا « أخوات » جمع أصل « أخت » : أي « أَخَوَةٌ » ، و « أخون » جمع « أخ » على حذف اللام نسياً .
والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء إمّا مفتوح الفاء ، فَرَدُّ اللامِ في جمعه بالألف والتاء أكثرُ كـ« هَنَوَات » في « هَنَّة » ، و« سنوات ، وضعوات » في « سَنَّة ، وضَعَةٌ »^(٣) .
وجاء : « هنات ، وذوات »^(٤) . وأما « أُمَّة »^(٥) ، وشفة ، وشاة « فاستغني بتكسيورها عن التصحيح .
[وإمّا مكسور الفاء ، فترك الرد فيه أكثر كـ« مئآت ، ورتئات » .
وجاء « عضوات »]^(٦) .

وإمّا مضموم الفاء ، ولم يجيء فيه إلا ترك الرد كـ« ثبات ، وظبات ، وكُرات » .

[تحريك العين وإسكانها في جمع المؤنث السالم]

واعلم أن المؤنث إن كان على وزن « فَعَلٌ » كـ« دَعَدٌ » ، أو « فَعَلَةٌ » كـ« جَفْنَةٌ » [فإن كان صفة]^(٧) كـ« صَعْبَةٌ ، وَخَدَلَةٌ »^(٨) ، أو مضاعفاً كـ« مَدَّةٌ » ، أو معتل العين كـ« بيضة ، وجوزة » وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء قال تعالى : ﴿ تَلَثُّ عَوْرَاتٍ لَّكُمَّ^(٩) ﴾^(١٠) . وإلا فتحت عينه كـ« دَعَدَات ، وتمرات ، وجففات » قال^(١١) :

(١) كررها في (غ) .

(٢) في (غ) : الاسم .

(٣) الضَّعَةُ: شَجَرٌ بالبادية، قيل: هو مثلُ الثَّمامِ، وفي التهذيب: مثلُ الكمامِ، وقال ابنُ أعرابي: هُوَ شَجَرٌ أَوْ نَبْتُ، ولا تكسر الضاد، والجمع ضَعَوَات . ينظر: اللسان (ضعا) ٤٨٤/١٤ .

(٤) أي: بحذف اللام . ينظر: المفصل ٢٣٥، وشرح الرضي ٤٥٨/٣ .

(٥) قال في اللسان (أما) : « وجمع الأمة: أمواتٌ وإماءٌ وآمٌ وإموانٌ، وأموانٌ » .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) الخَدَلَةُ من النساء: الغليظةُ الساقِ المُسْتَدِيرُتُهَا . ينظر: القاموس (خدل) ٩١٢ .

(٩) في (غ) : له .

(١٠) النور : ٥٨ .

(١١) البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٣١ ، والكتاب ٣ / ٥٧٨ ، وأسرار العربية ٣٥٦ ، وشرح

المفصل ٥ / ١٠ ، والخزانة ٨ / ١٠٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ١٨٨ ، والخصائص ٢ / ٢٠٦ .

والشاهد فيه : « الجَفَنَات » حيث فتح العين ؛ لأنه اسم عينه صحيحة .

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُثُ^(١) يَلْمَعَنَّ بِالضُّحَى^(٢) وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

وقال^(٣) :

فَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْنًا
والتزم في « لَجَبَةٌ »^(٤) : « لَجَبَاتٌ » بالفتح^(٥) . وأجاز المبرد^(٦) إسكان عين « لَجَبَاتٌ »
قياساً لا سماعاً .

وغلب الفتح في جمع « رَبَّعة » ؛ لأن الصفة التي كانت في الأصل اسماً تعامل معاملة الأسماء
تقول في « امرأة كلبة » : « كَلَبَاتٌ » بالفتح . وندر في « كَهْلَةٌ » : « كَهَلَاتٌ » بالفتح^(٧) .
ولا يقاس عليه غيره خلافاً لقطرب^{(٨)(٩)} .

ويجوز في الضرورة إسكان^(١٠) ما استحق فتح عينه من « فَعَلَاتٌ » ، قال :

(١) في (ش) : البيض .

(٢) في (غ) : في الضحى .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٤ ، والكتاب ٣ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل ٥ / ٣٣ ، والخزانة
٨ / ٩٧ ، وبلا نسبة في المفصل ٢٣٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦١ .

والشاهد فيه : « أهلات » حيث إنه جَمَع « أهلة » جُمِع باعتبار اسميته ، ولهذا فتح عينه .

قال ابن يعيش ٣١/٥ : « أهلات جمع أهلة ، وليس بجمع أهل ... وأهل مذكر يجمع بالواو والنون ؛ لأنهم لما وصفوا به
أجروه مجرى الصفات في دخول تاء التأنيث للفرق فقالوا : رجل أهل ، وامرأة أهلة كما يقولون ضارب وضاربة ، ولما
قالوا في المذكر أهل وأهلون ، وفي المؤنث أهلة و أهلات أشبه « فعلة » في الصفات فجمعوه بالألف والتاء ، وأسكنوا
الثاني منه فقالوا : أهلات ، ومن العرب من يقول أهلات كما فتحوه في أرضات ؛ لأنه اسم مثله وإن أشبه الصفة » .
(٤) شاة لَجَبَةٌ و لُجْبَةٌ و لَجَبَةٌ و لَجَبَةٌ و لَجَبَةٌ و لَجَبَةٌ : إذا قلَّ لبنها . وجمع لَجَبَةٌ لَجَبَاتٌ على القياس . وجمع لَجَبَةٌ لَجَبَاتٌ
بالتحريك ، وهو شاذ ؛ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأة كَلْبَةٌ ،
فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لَجَبَةٌ و لَجَبَاتٌ نادر ؛ لأن القياس المطرد في جمع فَعْلَةٌ إذا كانت صفة تسكين العَيْنِ .
قال سيبويه : وقالوا شياه لَجَبَاتٌ ، فحركوا الأوسط ؛ لأن من العرب من يقول : شاة لَجَبَةٌ ، فإنما جاءوا بالجمع على
هذا . ينظر اللسان (لَجَب) ١٢ / ٢٣٨ .

(٥) قال ابن الحاجب في الشافية ٤٦ : « وقالوا : لَجَبَاتٌ و رَبَّعاتٌ للمح اسميه أصلية » . و ينظر : الأصول في النحو ٣ / ١٣ ،
وشرح الرضي ٣ / ٤٥٩ ، و الهمع ١ / ٩٠ .

(٦) ينظر : المقتضب ٢ / ١٩٢ ، وواقفه ابن مالك . ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

(٧) قال في اللسان (كهل) ١١ / ٦٠٠ : « الأثنى كَهْلَةٌ من نسوة كَهَلَاتٍ ، وهو القياس لأنه صفة ، وقد حكى فيه عن
أبي حاتم تحريك الهاء ، ولم يذكره النحويون فيما شدَّ من هذا الضرب » .

(٨) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب ، أخذ عن يونس بن حبيب ، و سيبويه و هو الذي لقبه بقطرب
لبكوره في الطلب ، و القطرب : دويبة تسعى طول الليل لا تقتر . صنف الاشتقاق ، و الأضداد ، و معاني القرآن .

توفي سنة ٢٠٦ هـ . ينظر : مراتب النحويين ٧٨ ، و نزهة الألباء ٧٦ ، و البلغة ١٧٥ .

(٩) ينظر رأيه في شرح التسهيل ١ / ١٠٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٠ ، و الهمع ١ / ٨٨ .

(١٠) في (أ) : إسكان فتح .

أَبَتْ ذِكْرَ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقاً وَرَقِصَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(١)

وجاء في معتل اللام // « أخوات ، وحديات^(٢) »^(٣) ، ويقال أيضاً في « أهل » « أهلات » ٩١/ب
اعتداد بالوصف العارض .

وهذيل^(٤) تفتح العين المعتلة نحو : « حَوَزَات ، وبيضات » ، قال^(٥) :

أخو^(٦) بِيضَاتٍ رَائِحٍ مَتَأَوَّبٍ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ^(٧) سُبُوْحُ

وقرئ في الشاذ^(٨) ﴿ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾^(٩) .^(١٠)

وإنما فتح عين الاسم ، وسكن عين الصفة فرقاً .

وأما « فَعُلٌ » كـ « جُمْلٌ » ، و« فَعْلَةٌ » كـ « غُرْفَةٌ » فإن كانت مضاعفة سكنت عينها

كـ « مُدَّاتٌ » ، أو^(١١) معتل العين كـ « سُورَةٌ » فالإسكان^(١٢) كـ « سُورَاتٌ » قال نجم الدين :

« وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فتحوا « رَوَضَاتٌ » »^(١٣) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٩٤ ، والمقتضب ٢ / ١٩٢ ، وإصلاح المنطق ١٥٤ ، وشرح شواهد

الإيضاح ٢٤٧ ، وشرح المفصل ٥ / ٢٨ ، والخزانة ٨ / ٨٨ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٦٠ .

والرواية فيها عدا شرح الرضي « رفضات » .

والشاهد فيه : « رَقِصَاتٌ » على أنه يجوز إسكان ما استحق الفتح من عين « فعلات » ، فسكنت القاف للضرورة .

(٢) جمع جَدَايَةٍ مِنْ أَوْلَادِ الطُّبَّاءِ . وَالجَدْيَةُ وَالجَدْيَةُ : القطعة من الكساء المحشوة تحت دَفْتَسِي السرج

ووظيفة الرَّحْلِ ، وهما جَدْيَتَانِ ؛ قال الجوهري : والجمع جَدَاً وَجَدَايَاتٌ ، بالتحريك .

ينظر : اللسان (جدا) .

(٣) بتسكين عينها ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٢ ، وشفاء العليل ١ / ١٦٠ ،

والموشح ٢١١ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٠٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٢ ، وشفاء العليل ١ / ١٦٠ ، والموشح ٢١١ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لأحد الهذليين في شرح المفصل ٥ / ٣٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٥١٧ ، وبلا نسبة في أسرار

العربية ٣٥٥ ، والخصائص ٣ / ١٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ٧٧٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٢ ، والموشح ٢١١ ،

والجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٢٠١ .

والشاهد فيه : « بِيضَاتٌ » حيث إن هذيلاً تفتح عين « فَعْلَةٌ » الاسمي في الجمع بالألف والتاء كـ « بِيضَاتٌ » .

(٦) في (ش) و (غ) : أبو .

(٧) في (غ) : العارضين .

(٨) في (ش) و (غ) : الشواذ .

(٩) النور : ٥٨ .

(١٠) قرأها الأعمش « عَوْرَاتٌ » بفتح الواو . وهي لغة هذيل ، وتميم فإنهم يفتحون عين فعلات . ينظر : فتح القدير ٤ / ٥١ .

(١١) في (ش) و (غ) : و .

(١٢) في (ش) و (غ) : بالإسكان .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٢ .

وصحيحة العين فإن كانت صفة كـ « حُلوة » فالإسكان لا غير . وإن كانت اسماً جاز في العين الفتح والإسكان والإتباع كـ « غُرْفَات ، وَغُرْفَات ، وَغُرْفَات » ، وكذا « خُطُوات ، وَخُطُوات ، وَخُطُوات »^(١) .

وأما « كُليّة » مما لامه ياء فلا يجوز الإتباع اتفاقاً^(٢) . وأما الفتح فالمبرد^(٣) نص على جوازه . وليس في كلام سيبويه نص عليه^(٤) . تقول : « كُليات ، وَكُليات » .

وَأَمَّا « أُمُّ » ففي الناس : « أُمُّهَات » أكثر من « أُمَّات »^(٥) . وفي غيرهم بالعكس قال^(٦) :

أُمَّهَتِي حِنْدَفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي

وأما « فَعْلٌ » كـ « هند » ، و « فَعْلَةٌ » كـ « كِسْرَةٌ » فإن كانت مضاعفة أسكنت عينها نحو : « قِدَاتٌ »^(٧) . ومعتلة العين فالإسكان كـ « بيعات ، ودِيمَات ، وَعَيْرَات » . وهذيل^(٨) تفتح فتقول : عَيْرَات ، قال :^(٩)

عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّودِدِ الـ عِدٌّ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةٌ الْأَعْكَامِ

والفتح شاذ عند غيرهم^(١٠) .

(١) ينظر : الكتاب ٣/٥٧٩ - ٥٨٠ ، والمقتضب ٢/١٨٩ ، والمفصل ٢٣٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/١٩٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٩٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣/١٩٤ ، واللباب ٢/٢٧٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٣ ، والجمع ١/٨٥ .

(٦) الرجز لقصي بن كلاب في سمط الآلى ٩٥٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٦٥ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٦٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ٤ و شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

والشاهد فيه : « أمهتي » حيث إن الهاء أصلية فظهرت هنا ؛ لأن أصل « أم » : أمهة ، ولذلك يجمع على أمهات . وهذا البيت يورده النحاة في مسألة خلافية وهي : هل الهاء أصلية أم زائدة في « أمهات » . فمن يرى أن الهاء أصل احتج بهذا البيت .

(٧) قال في مختار الصحاح (قدد) ٢١٩ : « القِدُّ بالكسر سير يُقَدُّ من جلد غير مدبوغ ، و القِدَّةُ بالكسر أيضا الطريقة والفرقة من الناس إذا كان هوى كل واحد على حدة يقال : كنا طرائق قِدِّاً . و القِدِيدُ اللحم » .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٥/٣٣ ، وشرح التسهيل ١ / ١٠٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٩) البيت من الخفيف ، وهو للكُميت في المفصل ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٥/٣٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٤٦ . والعيرات : جمع العير ، وهي القافلة ، الفَعَال : الكرم . العد : القديم . والأعكام : الأحمال .

والشاهد فيه : « عيرات » حيث إن هذيل تفتح المعتل من « فَعْلَةٌ » .

(١٠) ينظر : شرح المفصل ٥/٣٣ ، وشرح التسهيل ١ / ١٠٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

وصحيحة العين إن كانت صفة للإسكان كـ «عِلْجات»^(١) ، وإن كانت^(٢) اسماً معتل اللام بالواو امتنع الإتيان ، وجاز الفتح والإسكان [على ما نص عليه المبرد^(٣)] كـ «رِشوات ، ورِشوات»^(٤) . ومنع الأندلسي^(٥) من الفتح .

وإن كانت اللام ياء كـ «حِلْيَة» جاز الفتح والإسكان كـ «حِلْيَات» و «حِلْيَات»^(٦) . وفي الإتيان خلاف منعه سيبويه^(٧) ، وأجازته السيرافي^(٨) .

وصحيحة اللام والعين بالفتح والإتيان كـ «هِنْدَات ، وهِنْدَات» والإسكان في لغة بني تميم^(٩) .

وأما المؤنث بالألف المقصورة ، فالاسم يجمع هذا الجمع بقلب ألفه ياءً نحو: «جُمَادَى» تقول فيه : «جماديات» . والصفة التي لا مذكر لها كذلك نحو : «حبليات» . والتي مذكرها يجمع بالواو والنون تقول : «فُضليات» في «فُضلى» ، و إلاً لم^(١٠) يجمع هذا الجمع كـ «سكرى» فلا تقول «سكريات»^(١١) إلاً فيما غلب^(١٢) عليه الاسم كما مر^(١٣) .

وأما المؤنث بالألف الممدودة فالاسم يجمع هذا الجمع بقلب ألفه واواً كـ «صحراوات»^(١٤) . والصفة التي لا مذكر لها كذلك كـ «نفساوات» . وكذا التي جمع مذكرها بالواو والنون كـ «حسناوات» ، و إلاً لم يجمع هذا الجمع كـ «حمراء» فلا يقال :

(١) في (ش) و (غ) : عجلات .

(٢) في (غ) : كان .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ٢٢٣ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٣ .

(٦) ما بين الحاصرتين آخره بعد قوله «وهندات» في (غ) .

(٧) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٨١ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٦٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٤ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٤ ، والارتشاف ٢ / ٥٩٥ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) في (غ) : سكرايات .

(١٢) في (غ) : غلبت .

(١٣) ينظر : ص ٦١١ .

(١٤) في (غ) : كـ «حضرورات» .

« حمراوات » ، بل « حمر » . وقوله^(١) صلى الله عليه وعلى آله^(٢) وسلم^(٣) : « ليس في الخضراوات صدقة^(٤) لإجرائه مجرى الاسم لغلبة الاسمية عليه كما مر^(٥) .

(١) في (ش) : فقوله .
(٢) (وعلى آله) سقطت من (غ) .
(٣) زيادة من (غ) .
(٤) سبق تخريجه ص ٦١١ .
(٥) ينظر : ٦١٤ .

[جمع التفسير]

[تعريفه]

قوله : (جَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغَيَّرَ بِنَاءِ وَاحِدِهِ) .

فقوله : (ما) جنس الحد ، وباقيه فصل لجمع السلامة .

قال نجم الدين : « لا شك أن جمع السلامة يتغير ببناء واحده بسبب الزيادتين ؛ ولذا شمله حد الجمع مع قوله^(١) فيه : (بتغيير ما)^(٢) ، قال : فالأولى في حد السالم أن يقال^(٣) : هو الجمع الذي لا يتغير ما قبل آخر مفرده . وجمع التفسير : الذي لحق ما قبل آخر مفرده تغييراً ما لفظاً أو تقديراً^(٤) .

[جمع القلة]

قوله : (وَجَمْعُ الْقِلَّةِ : « أَفْعَلٌ ، وَ أَفْعَالٌ ، وَ أَفْعَلَةٌ ، وَفِعْلَةٌ » ، وَجَمْعُ الصَّحِيحِ) .

وقد جمعها من قال :

ألا إنَّ أَفْعَالاً مِثَالاً وَأَفْعَالاً
وَفِعْلَةً لِلْجَمْعِ الْقَلِيلِ وَأَفْعِلَةً
كـ « حِمْلٍ ، وَأَحْمَالٍ ، وَفَلْسٍ وَأَفْلُسٍ
وَمِنْ جَمْعِهِ الْجَمْعُ الْمُسَوِّجُ كُلُّهُ
كـ « زِيدُونَ ، وَالْمُهَنْدَاتُ نَحْوُكَ مَقْبَلَةٌ

قال نجم الدين : « قالوا : مطلق الجمع على ضربين [قلة ، وكثرة]^(٥) . والمراد بالقليل :

من الثلاثة إلى العشرة . والحدان داخلان . وبالكثير : ما فوق العشرة . قالوا : وجمع القلة من

المكسر أربعة ، وزاد الفراء // « فَعْلَةٌ » نحو : « هم أَكَلَةٌ رَأْسٍ » أي : هم^(٦) قليلون يكفيهم رأس

واحد . أي : يشبعهم . وليس بشيء ؛ إذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم من رأس^(٧) . قالوا :

وجمعا السلامة منها ؛ لمشابتهما للثنائية في سلامة الواحد . قال نجم الدين : « وليس بشيء ؛

(١) في (غ) : مع فيه فيه .

(٢) ينظر : ص ٦٠٢ .

(٣) في (غ) : تقول .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٥ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٥ .

إذ مشابهة شيء لشيء لفظاً لا يقتضي مشابهته له معنى . قال : ولو ثبت [ما نقل]^(١) أن النابغة قال لحسان لما أنشده قوله^(٢) : لنا الجففات الغر البيت^(٣) : « قَلَّتْ جفانك ، وسيوفك » لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة^(٤) «^(٥) . وقال ابن خروف : « جمعا السلامة مشتركان بين القليل والكثير »^(٦) .

قال نجم الدين : « واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلا ببناء جمع القلة كـ « أَرْجُل ، وأذرع » فهو إذن مشترك بين القلة والكثرة^(٧) . وكذا إن لم يأت له^(٨) إلا جمع الكثرة كـ « رجال » . وكذا كل تكسير للرباعي الأصلي الحروف كـ « جعافر » . وكذا ما لا يجمع إلا جمعه كـ « أجادل ، ومصانع » . وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى^(٩) : ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ ﴾^(١٠) مع وجود « أقرأ »^(١١) .

(١) زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) سبق تخريجه ص ٦١٣ — ٦١٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٥ ، ٤٦٦ .

(٥) في (غ) وردت بعد قول الرضي « جمع قلة » ما يأتي : « حاشية . وقال في الإقليد : « إنما كان جمع التصحيح جمع قلة ؛ لأنه جمع على حد التثنية من حيث إن نظم الواحد فيه قد سلم . قال : ويحكى أن حسان أنشد النابغة قصيدته التي فيها قول النابغة قوله : لنا الجففات الغر . البيت . فلم ير فيه اهتزازاً فعاتبه في ذلك . فقال النابغة : « أخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع وأغضيت عنها ، ثم جئت تلومني » ، فقال له حسان : « وما ذاك ؟ » قال : الأول : أنك قُلْتَ : الجففات ، وهي تدل على عدد قليل ، ولا تستحق الفخر بأن يكون في ساحتك ثلاث جففات ، أو أربع . والثاني : أنك قلت : « يقظون » . والقطرة تكون للقليل ، فلا يدل ذلك على فرط نجدة . وعن الشيخ أبي علي أنه كان يقده في هذه الحكاية . وكفى دليلاً على صحة قدحه فيها مجيء الألف والتاء بمعنى الكثرة في قوله : ﴿ وهم في الغرفات آمنون ﴾ ، [سبأ : ٣٧] فظهر أن قدحه حق لا محيد عنه ، فيكون أن تكون تلك الحكاية مختصرة من جهة المولدين . أو يكون قصد النابغة ذكر شيء يصرف عنه لوم حسان — رضي الله عنه — ويعارضه في الحال . تمت . إقليد » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٦ .

(٧) في (غ) الكثرة والقلة .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) البقرة : ٢٢٨ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٧ .

[المصدر]

[تعريفه]

قوله : (المَصْدَرُ : اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلى الفِعْلِ) .

الحدث : معنى قائم بغيره ، سواء صدر عنه كالضرب ، أو لا كالطول .

قوله : (الجارِي) . قال نجم الدين : « الجَرِي فِي كَلامِهِم مُشْتَرِك ، يُقال هَذا المَصْدَر جَار عَلى الفِعْلِ أَي : أصِل لَهُ ، وَمأخِذُ أَخَذَ مِنْهُ ، وَاشتَقَّ ، فَ «حَمِداً» فِي قَوْلِكَ : «حَمَدتُ حَمِداً» جَار عَلى فِعْلِهِ ، وَ«تَبَيَّلاً» فِي ﴿ تَبَيَّلاً إِلَيْهِ تَبَيَّلاً ﴾^(١) لَيْسَ بِجَارٍ عَلى ناصِبِهِ . وَيُقال : اسْمُ الفاعِل جَار عَلى المِضارِع ، أَي : يوازِنُهُ فِي الحَرَكَاتِ وَالسَكَناتِ . وَيُقال : الصِّفَةُ جاريةٌ عَلى غَيرِ مَنْ هِيَ لَهُ عَلى أَنْ يَكُونَ ذَلكَ الغَيرِ مَبْتَدأً لَهَا ، أَوْ ذَا حالٍ^(٢) ، أَوْ موصُوفاً ، أَوْ موصُولاً^(٣) .

وَاحْتَرَزَ بِـ (الجارِي) عَن « وَيَح ، وَوَيْل ، وَوَيْس^(٤) ، وَوَيْب » ؛ لِأَنَّهُ لا فِعْلٌ لَهَا^(٥) تَكُونُ أصِلاً لَهُ ، وَيَشْتَقُّ مِنْهَا .

قال نجم الدين : « ولو قال : « اسم الحدث المشتق منه الفعل » لكان حداً على مذهب البصرية^(٦) ؛ لأنه سمي عندهم مصدرًا لكونه موضعاً يصدر منه الفعل ؛ لأن كل فرع فيه ما في الأصل ، وزيادة ؛ لأجلها اشتق . وفي الفعل الحدث الذي في المصدر ، وزيادة وهي^(٧) الزمان ، بخلاف المصدر فليس فيه ما في الفعل ، فكان أصلاً ، لا فرعاً . خلافاً للكوفيين^(٨) قالوا : لأن الفعل ينصب المصدر ، والعامل قبل المعمول .

(١) المزمّل : ٨ .

(٢) في (ش) و (غ) : حالاً .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٨ .

(٤) وَيَسُّ : كَلِمَةٌ فِي مَوْضِعِ رَافَةٍ وَاسْتِمْلَاحِ كَقَوْلِكَ لِلصَّبِيِّ : وَيَسَّهُ ما أَمْلَحَهُ ، وَالوَيْحُ وَالوَيْسُ : بِمِثْلَةِ الوَيْلِ فِي المَعْنَى ، وَوَيْسٌ لَهُ أَي : وَيَل . يَنْظُرُ : اللِّسانُ (وَيَسُ) ١٥ / ٤٢١ .

(٥) في (غ) : لها لا يكون له ويشتق منها .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٨ .

(٧) في (ش) : وهو .

(٨) تَنْظُرُ هَذِهِ المَسْأَلَةَ فِي العِللِ فِي النَحْوِ لِلوِراقِ ٢١٧ ، وَشرحِ اللِّمَعِ لِلضَّريرِ ٥٨ ، وَالإِنْصافِ ١ / ٢٣٥ ، وَأَسرارِ العَرَبِيَّةِ ١٧١ ، ١٧٢ ، وَاللبابِ لِلعَكْبَرِيِّ ١ / ٢٦٠ ، وَشرحِ المِفْصَلِ ١ / ١١٠ ، وَالإيضاحِ فِي شرحِ المِفْصَلِ ١ / ٢١٨ ، وَشرحِ التَّسْهِيلِ ١٠٧ / ٢ ، وَشرحِ الرضي ٣ / ٤٦٨ .

قال نجم الدين : « و(١) قولهم مغالطة ؛ لأنهم إن(٢) أرادوا تقدم الفعل لفظاً فلا ينفعهم ؛ لأنه غير محل النزاع . وإن أرادوا وضعاً فلا دليل عليه »(٣).

[المصدر القياسي والمصدر السماعي]

قوله : (وهو من الثلاثيِّ سَمَاعٌ . [ومن غيرهِ قِياسٌ مِثْلُ : أَخْرَجَ إِخْرَاجاً ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً](٤)) .

ترتقي أبنية مصادر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين بناء(٥) في عد سيبويه(٦).

وأما غير الثلاثي وهو الرباعي ، وذو الزيادة فتأتي مصدرهما قياساً ، بأن تزداد ألف قبل آخر ماضيه ، ويكسر أول حرف في ذلك الماضي إن كان قبل الآخر متحركاً فقط ، تقول في « أَفْعَل » : « إفعال » ، وفي « فَعَلَّل » : « فِعْلَل » ، وفي « فَعَلَى » : « فِعْلَاء » ، وفي « فاعل » : « فِيعَال » ، وفي « فَعَّل » : « فِيعَال »(٧) .

وإن كان قبل الآخر ثلاثة متحركات كسرت الأولين ، تقول في « انْفَعَل » : « انْفِيعَال » ، وفي « اسْتَفْعَل » : « اسْتِفْعَال » ، وفي(٨) « افْتَعَل » : « افْتِيعَال » ، و« افْعَلَّ » : « افْعِلَال » ، و« افْعَالٌ »(٩) : « افْعِيعَال » ، و« افْعِيعَالٌ »(١٠) .

وجاء أيضاً في « فَعَّل » ، و« فَعَلَّل » ، و« فاعل » ، و« تَفَعَّل » على غير القياس ، لكنه(١١) الأشهر : « تَفْعِيعَالٌ ، و« فَعْلَلَةٌ ، و« مُفَاعِلَةٌ ، و« تَفْعُوعَالٌ »(١٢) . وأما « فِعْعَالٌ » فهو مخفف « فِيعَال » . ولم يجيء في « تَفْعَلَّل » ، و« تَفَاعَل » إلا على خلاف القياس كـ « التَفْعَلُّل » ، و« التَفَاعُلُّل » .

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) في (غ) : إذا .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٦٨ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٧٨ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٤ / ٥ - ٤٥ ، والمفصل ٢٦٩ .

(٧) قال في المفصل ٢٦٩ : « في فَعَّل : تَفْعِيعَالٌ ، و« تَفْعِيعَالَةٌ ، وعن ناس من العرب : فِعْعَالٌ » .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) قال الزمخشري : وفي « تَفْعَلُّل » : « تَفْعُوعَالٌ ، و« تَفْعِيعَالٌ » ينظر : المفصل ٢٧٠ .

(١١) في (ش) : لكن هو الأشهر .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٠ .

[عمل المصدر]

قوله : (وَيَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِهِ مَا ضِيًّا وَغَيْرُهُ [إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا]^(١)) .

اعلم أن الفعل هو الأصل في العمل ؛ لأن طلبه للفاعل وضعي ، وطلبه للمفعول تابع للوضعي . والمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة^(٢) فروع عليه ؛ لأن طلبها^(٣) للفاعل والمفعول ليس بوضعي ولا تابع له ، بل عقلي ؛ لأن الواضع نظر في المصدر إلى ما هيته الحدث لا إلى ما قام به ، فلم يطلب في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً . وكذا اسم الفاعل فإن لفظه يدل على الفاعل ، فلا يطلب^(٤) لفظاً آخر دالاً عليه . واسم المفعول وُضِعَ دالاً على المفعول . فكان حق هذه الأشياء عدم العمل ، لكنها شابهت الفعل ، فأعملت عمله .

والمصدر^(٥) يطلب بنفسه الفاعل والمفعول عقلاً ، فبأدنى مشابهة للفعل الطالب لهما وضعاً يعمل فيهما . والمصدر لا يمكن موازنته // للفعل مطرداً ، ولا^(٦) يلزم معه ذكر الفاعل ، ولا يضم فيه لنقصان المشابهة .

واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير « أن » والفعل ، وذلك إن^(٧) لم يكن مفعولاً مطلقاً . وأما قولك : « ضربته ضربَ الأمير اللصِّ » فالمفعول المطلق في الحقيقة هو المحذوف أي : ضرباً مثل ضرب الأمير اللصِّ .

قال نجم الدين : « وتقديرهم للمصدر بـ « أن » والفعل لا يتم إذا كان بمعنى الحال^(٨) ؛ لأن « أن » تُخَلِّصُ المضارع للاستقبال^(٩) ، لكنهم قدروه بها وإن كان في الحال نحو : « ضربك الآن زيداً : شديداً » ؛ لكونها أكثر وأشهر من « ما ، وكي »^(١٠) .

(١) زيادة من الكافية ١٧٨ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) : طلبها .

(٤) في (غ) : فلا يطلب في نظره .

(٥) في (غ) : فالمصدر .

(٦) في (ش) و (غ) : فلا .

(٧) في (ش) و (غ) : إذا .

(٨) قال ابن أبي القاسم في النجم الثاقب ٨٤٢/٢ : « قال بعضهم: لا يعمل حالاً لتعذر تقديره ؛ لأن « أن » للاستقبال ، وأجيب بأنها تقدر « أن » حيث يصح ، و « ما » حيث لا تصح « أن » ، وإنما ذكرت « أن » دون « ما » لأنها أشهر حروف المصدر . »

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٣ .

وإذا كان فعله لازماً رفع الفاعل لا غير كفعله . وإذا تعدى فعله إلى واحد نصب واحداً ، وإن تعدى^(١) إلى اثنين نصب اثنين . وإن تعدى فعله^(٢) إلى ثلاثة نصب ثلاثة مع رفعه للفاعل لفظاً أو محلاً .

قوله : (وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ) ؛ لأنه حينئذ مقدر بحرف مصدري وبالفعل . والحرف المصدري موصول ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول .

ولا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي نحو : « أعجبتني ضربك اليوم أمس زيداً » على أن « أمس » ظرف « الإعجاب^(٣) » . فـ^(٤) « أياماً » في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ [لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ] ﴾^(٥) أَيَّامًا ﴿^(٦) بتقدير: صوموا أياماً . ولا يجوز حذف المصدر ، وإبقاء عمله .

قال نجم الدين : « وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه نحو قولهم : « اللهم ارزقني من عدوك البراءة ، وإليك الفرار » ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾^(٧) ، وقال تعالى^(٨) : ﴿ بَلِّغْ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾^(٩) . قال : « وتقدير الفعل في مثله تكلف ، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكمه^(١٠) ، فلا منع من تأوله بالحرف المصدري من جهة المعنى ، مع أنه لا تلزمه^(١١) أحكامه . قال : « لا يجوز أيضاً الفصل بينه وبين معموله بأجنبي ، فلا يقدر الفعل كقوله^(١٢) تعالى : ﴿ أَيَّامًا ﴾^(١٣) . ويجوز إعماله مضمراً مع قيام الدليل عليه^(١٤) .

(١) في (غ) : وإن تعدى فعله .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (غ) : أعجبتني .

(٤) في (ش) و (غ) : و .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) البقرة : ١٨٣ - ١٨٤ .

(٧) النور : ٢ .

(٨) سقطت من (أ) و (غ) .

(٩) الصفات : ١٠٢ .

(١٠) أي : حكمه حكم ما أول به .

(١١) في (غ) : لا يلزمه .

(١٢) في (ش) و (غ) : لقوله .

(١٣) البقرة : ١٨٤ .

قوله : (وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ) . قال ابن الحاجب : « لأنه لو اضمر فيه^(٢) لأضمر المثنى والمجموع ، فيؤدي إلى أن يجمع له المصدر ، أو يثنى ؛ لرفع اللبس في الضمائر . وإذا ثني المصدر ، وجمع باعتبار الفاعل ، وهو مستحق ذلك^(٣) باعتبار مدلوله ، فإن جمعت بين تثنيتين أو جمعيتين فهو مستثقل . وإن اكتفيت بأحدهما أدى إلى الالتباس . وأما الصفات فمدلولها مدلول فاعلها ، فتثنيها وتجمعها^(٤) باعتباره أنفسها ، فتكتفي^(٥) بتثنية وجمع ، فلا^(٦) ثقل^(٧) .

قال نجم الدين : « ولقائل أن يقول : يجوز أن يتحمل المصدر^(٨) ضمير المثنى والمجموع . ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف^(٩) .

قوله : (وَلَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ) ؛ لنقصان شبهه بالفعل الذي هو طالبه وضعاً كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١١﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٢﴾ ﴾ لم يذكر الفاعل .

قوله : (وَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ) ، وهو الأكثر ؛ لأنه محله الذي يقوم به ، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه أولى من رفعه له .

واعلم أنه يعمل منوناً ، ومضافاً ، ومُعَرَّفًا مثاله : « أعجبتني ضربٌ زيدٌ عمراً ، و^(١١) ضربٌ زيدٌ عمراً ، و^(١٢) الضرب زيدٌ عمراً » .

قال نجم الدين : « وليس المنون أقوى أقسام المصدر في العمل كما قيل^(١) ، بل المضاف إلى

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : لذلك .

(٤) في (ش) و (غ) : فتثنيها وجمعها باعتبارها تثنية وجمع باعتبار أنفسها .

(٥) في (ش) و (غ) : فتكتفي بتثنية وجمع .

(٦) في (ش) : (ولا) . وفي (غ) : (بلا) .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٢٧ . وفي شرح الوافية له ٣٢٣ قال : « لم يأت الفاعل مستتراً في المصدر ، وبخلاف الفعل ، وبخلاف اسم الفاعل ؛ لأنه لو استتر فيه الفاعل ، فصح أن يقال : « زيد أعجبتني ضربٌ عمراً » لوجب إبراز علامة التثنية ، فتقول : « ضربان عمراً » فلا يعلم أثنية ضرب هو أم تثنية الفاعل ؟ . وفي اسم الفاعل لا يلزم ذلك ؛ لأن اسم الفاعل في المعنى بمعنى الضمير المستتر فيه ، فلا يؤدي إلى لبس ، وبخلاف الفعل فإنه يعلم أنه للفاعل ؛ لأن الفعل لا يثنى » .

(٨) في (غ) : يعني المصدر .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٦ .

(١٠) البلد : ١٤ — ١٥ .

(١١) في (ش) : أو .

(١٢) في (ش) : أو .

الفاعل» (٢) .

ويضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إما بمجيء تابع له منصوب نحو :
« أعجبتني ضربُ زيدٍ الكريمِ » ، أو بمجيء الفاعل بعده (٣) صريحاً كقوله (٤):

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرَبِّعٍ وَمَصِيفُ لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّثُونِ وَكَيْفُ
أو بقرينة معنوية نحو : « أعجبتني أكلُ الخبزِ » .

وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً نحو : « عجبتُ مِنْ ضربِ
اليومِ زيدٌ عمراً » .

قوله : (وإِعْمَالُهُ بِاللَّامِ قَلِيلٌ) ؛ وذلك لتعذر دخول اللام على الحرف المصدرى . قال
نجم الدين : « قيل : ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرّفة باللام عاملاً في فاعل ، أو مفعول

صريح . بلى قد جاء معدّى // بحرف الجر كقوله تعالى : ﴿ لَا تُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ
إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (٥) . ويجوز أن يكون (٦) « مَنْ ظَلَمَ » فاعل المصدر (٧) .

والخليل وسيبويه (٨) أجازا إعمال المصدر المعرف مطلقاً احتجاجاً (٩) بقوله :

(١) هو قول الزجاج ، والفارسي ، والشلوبين وابن يعيش . قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦ / ٦٠ « ما كان منوناً =
فهو أقيس الضروب الثلاثة في العمل ، وذلك من قبل أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، والتنوين يدل على التنكير ،
فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل » ١ . هـ . وذهب الفراء وأبو حاتم وابن مالك وأبو حيان أن الأحسن المضاف ثم
المنون ، وعلل ابن مالك ذلك بقوله : « لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الإسناد الفاعل
كجزء من الفعل » . وقال ابن هشام : « وعمله منوناً أقيس ، ومضافاً للفاعل أكثر » .
ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٤٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٦٢ ، وشدور الذهب ٣٨١ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٧ .

(٣) في (غ) : بعد تصريحاً .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للحطيئة في ديوانه ٨١ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٠ ، ولسان العرب « رسم » ،
والخزاعة ٨ / ١٢٢ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٦ / ٦٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٦ ، والوافية ٢٣٨ .

ورسم : هنا مصدر رسم المطرُ الدارَ ، أي : صيّرَها رسماً بأن عفاها . وكيف : مصدر وكف البيت بالمطر ، والعين
بالدمع ، وكفاً ووكوفاً ووكيفاً : سال شيئاً فشيئاً . والشثون ، مجاري الدمع من الرأس إلى العين ، واحدها شأن .
ومربع ومصيف : اسمان لزمان الربيع والصيف .

والشاهد فيه : « رسم دارٍ مربعٍ » حيث أضيف المصدر إلى مفعوله . وحيء بالفاعل صريحاً .

(٥) النساء : ١٤٨ .

(٦) سقطت من (ش) ، (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٩ .

(٨) ينظر : الكتاب ١ / ١٩٢ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

ضعيفُ النكايةُ أعداءَه يَخَالُ الفَرَارَ يُرَاحِي الأَجَلَ^(١)

وقوله^(٢) :

لقد علمتُ أولى المعيرةِ أنِّي كررتُ فلم أنكلُ عن الضربِ مِسْمَعًا

فعلى هذا يجوز : « عجتُ من الضربك زيد » . والمبرد منعه^(٣) .

قوله : (وإن^(٤) كَانَ مُطْلَقًا) أي : مفعولاً مطلقاً (فاعْمَلُ لِلْفِعْلِ) سواء كان الفعل

ظاهراً ، أو مقدرًا جائز الإظهار ؛ لأن التيمم لا يجوز مع وجود الماء .

قوله : (وإن كَانَ بَدَلًا مِنْهُ فَوَجْهَانِ)^(٥) ؛ وذلك حيث يحذف ناصبه حذفاً لازماً نحو :

« ضَرْبُكَ زَيْدًا » ، فعند سيبويه^(٦) الناصب لـ « زيد » هو المصدر ؛ لقيامه مقام الفعل ، لا لتأويله

بـ « أن » والفعل ، ونحو : « عمرك الله » .

قال نجم الدين : « والحق كما قال السيرافي : إن^(٧) العامل مقدر ، ولولاه لم ينصب

(١) البيت من المتقارب ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١ / ١٩٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٥٢ ، والمفصل ٢٧٦ ، وشرح
المفصل ٦ / ٥٩ ، ٦٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٤٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٧ ،
وشرح شذور الذهب ٣٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٥٨ ، والوفائية في شرح الكافية ٢٣٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٦ ،
والخزانة ٨ / ١٢٩ . والشاهد فيه : « النكاية أعداءه » حيث عمل المصدر المقرون بأل . ففيه حجة لسيبويه والخليل .

(٢) البيت من الطويل ، وهو للمرار بن سعيد الأسدي في ديوانه ٤٦٤ ، والكتاب ١ / ١٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١ /
١٨١ .

ولمالك بن زُعبَة في الخزانة ٨ / ١٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ١٨١ . وبلا نسبة في المقتضب ١ / ١٤ ، وشرح
التسهيل ٢ / ٤٤٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٨ .

وأولى المعيرة : أولها . والمعيرة : الخيل ، يريد مقدّمة العسكر . ومسمع : هو مِسْمَعُ بن شيبان : أحد بني قيس بن ثعلبة .
والشاهد فيه : « الضرب مسمعا » حيث عمل المصدر المحلى بأل فنصب « مسمعا » .

(٣) تابع الخالدي الرضي في نسبة هذا الرأي للمبرد مع أن كلامه صريح في أن المصدر يعمل منكرًا ومعرفًا وضرب لذلك
أمثلة في كتابه المقتضب منها قول الشاعر : لقد علمت أولى المعيرة البيت . ثم قال : « أراد عن ضرب مسمع ، فلما
أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عمل الفعل » . ينظر : المقتضب ١ / ١٤ ، ١٥ .

وإنما منعه ابن السراج والكوفيون . ينظر : الأصول ١ / ١٣٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٧٩ ، والارتشاف ٥ / ٢٦١ ،
والنجم الثاقب ٢ / ٨٥٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٦ .

(٤) في (غ) : فإن .

(٥) أي : إن كان المصدر بدلاً من الفعل .

(٦) قال في الكتاب ١ / ٣١٢ . « وإنما يتنصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكوراً فدعوت له أو عليه ، على إضمار الفعل

كأنك قلت : سَقَاكَ اللهُ سَقِيًّا ، وَرَعَاكَ اللهُ رَعِيًّا ، وَخَيَّبَكَ اللهُ خَيِّبَةً ، فَكُلُّ هَذَا وَمَا أَشْبَاهَهُ عَلَى هَذَا يَتَنَصَّبُ .
وإنما اختزل الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل الحَدْرُ بدلاً من احذر » .

(٧) في (غ) : في أن .

المصدر. بل^(١) لما قُدِّرَ الفعل وجوباً كان كالمعدوم، فجاز إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله^(٢).
ومن قال : العامل ههنا المصدر جوز تقديم^(٣) المفعول عليه كما يجوز من قال : العامل هو
الفعل المقدر ؛ لأن عمله ليس لكونه مقدرًا بـ « أن » والفعل ، بل لكونه بمعنى الفعل وحده .
وجوز أيضاً تحمله الضمير .

قال نجم الدين : « والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله ، سواء كان
الحذف^(٤) لازماً أولاً ، فيه خلاف هل هو العامل ، أو الفعل ؟ ولا يشترطون لقيام المصدر مقام
فعله وجوب حذفه . قال : والأولى أن يقال : العمل للفعل على كل حال^(٥) .

واعلم أن التصغير يمنع المصدر عن العمل . وكذا الوصف .
ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ ، وهو الأرحح^(٦) .
ويعمل اسم المصدر عمل المصدر ، وهو شيثان :
أحدهما : ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم كـ « المقتل ، والمستخرج » .
والثاني : اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر^(٧) كقوله^(٨) :^(٩)

-
- (١) في (ش) و(غ) : بلى .
(٢) تصرف الخالدي كثيراً هنا في النقل ، وكل ما هناك من كلام الرضي : « وقال السيرافي : بل العامل هو ذاك المقدر ،
فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر » . ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٩ .
(٣) في (ش) و(غ) : تقدم .
(٤) في (ش) : المحذوف .
(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٧٩ .
(٦) أما الإتيان على المحل ففيه ثلاثة مذاهب : أحدها : مذهب سيبويه ، والحققيين من البصريين أنه لا يجوز . الثاني :
مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين أنه يجوز . ومذهب الجرمي وهو التفصيل ، فأجازه في العطف والبدل ، ومنعه في
النعته والتوكيد . ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٢ .
(٧) اختلف النحاة في هذا القسم ، فذهب البصريون إلى أنه لا يعمل ، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى إجرائه مجرى
المصدر ، وإعماله عمله . وهو الصحيح لوروده . ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٦٤ .
(٨) في (غ) : قال .
(٩) البيت من الوافر ، وهو للقطامي في ديوانه ٣٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٧ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٩ . وبلا نسبة
في شرح الرضي ٣ / ٤٨٠ ، وشرح شذور الذهب ٤١٢ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٦٣ .
والرتاع : جمع راتعة ، وهي الراعية .
والشاهد فيه : « عطائك المائة » حيث عمل اسم المصدر «عطاء» عمل الفعل فنصب مفعولين الأول : « المائة » والثاني :
« إياي » المحذوف ، أي : بعد عطائك المائة الرتاع إياي .

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وبعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا (١)
أي : إعطائك ؛ لأن « العطاء » في الأصل : اسم (٢) لما يعطى .

(١) في (أ) : الرعايا .
(٢) سقطت من (ش) .

[اسم الفاعل]

[تعريفه]

قوله : (اسمُ الفاعِلِ : ما اشتُقَّ من فِعْلٍ لِمَنْ قامَ بِهِ بِمَعْنَى الحُدُوثِ) .

هذا أول^(١) الكلام في المشتقات^(٢) من الأسماء . والمشتقات من الأسماء سبعة ، منها أربعة مذكورة في النحو ، وهي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل . ومنها ثلاثة مذكورة^(٣) في التصريف ، وهي : اسم الزمان ، والمكان ، والآلة . والذي يعمل منها الأربعة المذكورة في النحو .

قوله : (ما اشتُقَّ من فِعْلٍ) أي : مصدر . هذا جنس الحد يعم كل مشتق . والمصدر يسمى فعلاً . والسيرافي^(٤) يذهب إلى أن اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل المشتق من المصدر .

قوله : (لِمَنْ قامَ بِهِ) في هذا تغليب للعقلاء^(٥) على غيرهم^(٦) . واحتراز به عن^(٧) اسم المفعول ، واسم الزمان ، والمكان ، والآلة .

قوله : (بِمَعْنَى الحُدُوثِ) احتراز من^(٨) الصفة المشبهة ؛ لأن وضعها على الإطلاق ، لا الحدوث ، ولا الاستمرار .

ويخرج به^(٩) أيضاً كل ما هو على وزن فاعل ، ولم يقصد به معنى الحدوث نحو : « فرس ضامر ، وشازب^(١٠) » . [قال نجم الدين : « وعذره : أن قصد الاستمرار فيها عارض ، ووضعها

(١) في (غ) : (مثال) بدل (أول) .

(٢) كررها في (ش) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٢ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٥٢ .

(٥) في (ش) : العقلاء .

(٦) لكونه عَرَبِيٌّ بِـ « مَنْ » ، ولم يعبر بـ « ما » .

(٧) في (غ) : عن نحو .

(٨) في (غ) : عن .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) الشَّازِبُ : الحَشِينُ والضَّامِرُ اليَابِسُ . ينظر مادة (شزب) ، واللسان ٧ / ١٠٧ ، والقاموس ١ / ١٨٣ .

على الحدوث [(١) كما في قولك : « الله عالم ، وكائن أبداً » ، و « زيد صائم النهار ، وقائم الليل » (٢) .

قوله : (وصيغته من الثلاثي المجرد) أي : غير المزيد (ع ل ي « فاعِلٍ ») نحو : « ضارب ، وقاتل ، وعافل ، وعالم (٣) » .

قال ابن الحاجب : « وبه سُمِّي — يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي — لكثرة الثلاثي ، فجعلوا أصل الباب له . فلم يقولوا : اسم المفعِل ونحوه » (٤) .

قال نجم الدين : « فيه نظر ؛ لأنهم لم يقصدوا بـ « اسم الفاعل » اسم الصيغة التي على وزن « فاعل » بل المراد : اسم الشخص الذي فعل // الشيء ، ولم يجيء « المفعِل » ونحوه بمعنى : الذي فعل الشيء حتى يقال ، « اسم المفعِل » (٥) .

قوله : (ومن غير الثلاثي) يشمل الثلاثي ذا الزيادة ، والرباعي المجرد ، والملحق به ، وذا زيادته .

قوله : (ع ل ي صيغة المضارع) أي : المبني للفاعل (بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ) موضع حرف المضارعة . (وكسِرَ ما قَبْلَ الآخِرِ) ، وإن لم يكن في المضارع مكسوراً كـ « مُتدَحِرَج ، ومتضارب » . وربما كُسرت ميمه ، أو ضُمت عينه إتباعاً فقليل : « مِيتِن ، ومُنْتِن (٦) » . وربما استغني عن « مفعِل » بـ « فاعل » نحو : « أعشب » فهو « عاشب » (٧) ، و « أورس » فهو « وارس » (٨) ، و « أيفع » فهو « يافع » (٩) . وبـ « مفعِل » أيضاً (١٠) نحو : « أسهب » فهو

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٣) سقطت (عا) من (غ) .

(٤) ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٣٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٣ .

(٦) قال في اللسان (نتن) ٤٢٦/١٣ : « النَّتْنُ : الرائحة الكريهة ، نقيضُ الفَوْحِ ، نَتْنَ نَتْنًا ، وَنَتْنٌ نَتَانَةٌ وَنَتْنٌ ، فَهُوَ مُنْتِنٌ وَمِيتِنٌ وَمُنْتِنٌ وَمُتْسِنٌ » .

(٧) قال في اللسان (عشب) : « يُقال رَوْضُ عَاشِبٌ : ذُو عُشْبٍ » .

(٨) قال في مختار الصحاح (ورس) ٢٩٨ : « الْوَرَسُ بوزن الفِلسِ نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه العُمرة للوجه تقول منه : أَوْرَسَ الْمَكَانَ فَهُوَ وَارِسٌ ، وَلَا يُقال مُورِسٌ ، وَهُوَ مِنَ النِّوَادِرِ » .

(٩) قال في اللسان (يفع) ٤١٥/٨ : « أَيَفَعُ أَيُّ ارْتَفَعُ ، وَهُوَ يَافِعٌ عَلى غَيرِ قِياسٍ ، وَلَا يُقال : مُوَفَعٌ ، وَهُوَ مِنَ النِّوَادِرِ » .

(١٠) أي : قد استغني عن « مفعِل » بـ « مفعِل » .

« مُسَهَّبٌ » ، أي : حَرَفٌ^(١) .

[عمل اسم الفاعل]

قوله : (وَيَعْمَلُ عَمَلٌ فِعْلِهِ)^(٢) أي : رفِعاً ، أو رفِعاً ونصباً . ويتعدد مفعوله كما يتعدد مفعول فعله ، تقول : « زيدٌ قائمٌ أبواه ، وزيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً ، وزيدٌ معطيٌ عمرو^(٣) درهماً الآن أو غداً ، وزيدٌ عالمٌ عمراً قائماً الآن أو غداً ، وزيدٌ مُعلِّمٌ عمراً بكرةً قائماً الآن أو غداً » .

قوله : (بِشَرَطِ مَعْنَى الْحَالِ ، أو^(٤) الاستقبالِ) .

قد^(٥) حصل بموازنة اسم الفاعل للمضارع في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات موافقته له لفظاً . واشترط في عمله عمل الفعل الحال ، أو^(٦) الاستقبال ليوافقه معنىً ، فتتم المشابهة له^(٧) لفظاً ومعنى . ولما لم يوافق الماضي لفظاً لم تكف مشابته له معنى إذا كان بمعناه ، فلم يعمل ما كان بمعنى^(٨) الماضي . وهذا الاشتراط لعمل اسم الفاعل النصب .

وأما الرفع فلا يحتاج إلى شرط فيصح : « زيدٌ قائمٌ أبواه أمس » على ما مرَّ في باب الإضافة^(٩) .

قوله : (وَالاعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ) ؛ لأنه وضع للذات المتصفة بمصدره ، وهي لا تقتضي فاعلاً ، ولا مفعولاً ، فَرُوعِي أَنْ يَكُونَ مَوْجِعَهُ عِنْدَ الْعَمَلِ مَوْجِعَ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ إِمَّا بِكَوْنِهِ مَسْنَدًا ، أَوْ بِوُقُوعِهِ بَعْدَ مَا هُوَ بِالْفِعْلِ أُولَى . فَالْأَوَّلُ لَا يَعْمَلُ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ إِلَّا بِتَقَدُّمِ مَسْنَدٍ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ الْمَتَقَدِّمِ إِمَّا مَسْنَدٌ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ ، أَوْ الْأَصْلِ ، كَالْمَبْتَدَأِ ، أَوْ اسْمِ كَانَ ، أَوْ اسْمِ « إِنَّ » ، أَوْ مَفْعُولِ « عَلِمْتَ » ، أَوْ اسْمِ « لَا » التبرئة ، أَوْ اسْمِ « مَا »^(١٠) المشبهة بـ « ليس » ، أَوْ مَفْعُولِ « أَعْلَمْتَ » ،

(١) ينظر : اللسان (سهب) .

(٢) في (ش) : تقول : زيد قائم أبواه .

(٣) في (ش) و (غ) : عمراً .

(٤) في (ش) و (غ) : و .

(٥) في (غ) : وقد .

(٦) في (أ) : و .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) سقطت من (غ) : « كان بمعنى » .

(٩) ينظر : ص ٣١٩ .

(١٠) سقطت من (غ) .

أو بموصوف^(١) أو ذي^(٢) الحال ، أو الموصول .

قوله : (أو الهمزة أو « ما ») . هذا هو الثاني . قال نجم الدين : « والأولى حرف الاستفهام ، أو حرف النفي ؛ ليشمل « هل ، ولا ، وإن » . وقد يقدر النفي نحو : « إثمًا قائم الزيدان » . وكذا الاستفهام كـ^(٣) « قائم الزيدان أم لا » .

والأخفش^(٤) يجوز عمله^(٥) غير معتمد على شيء . فيجوز في « قائم زيد » كون « زيد » مرتفعاً بـ « قائم » فاعلاً له ، كما يجوز أن يكون مبتدأ .

ومثال الاعتماد على الموصوف : « جاءني رجلٌ ضاربٌ عمراً » ، ومثاله على ذي الحال : « جاءني زيدٌ راكباً فرساً » ، ومثاله على الموصول : « جاءني الضاربُ عمراً » .

قوله : (وإن كانَ للماضي وجبت الإضافة معني) .

يعني : يجب أن يضاف إلى ما بعده مما يكون مفعولاً نحو : « عمروٌ ضاربٌ زيدٍ^(٦) أمس » . وتكون إضافته معنوية .

وأما إذا لم يجيء بعده ما يكون مفعولاً لم تجب إضافته نحو : « هذا ضاربٌ أمس » ، وهذا ضاربٌ أبواه أمس » . وينصب^(٧) الظرف ، والجار والمجرور .

قوله : (خلافاً للكسائي) . أجاز الكسائي^(٨) أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وتمسك بجواز : « زيدٌ معطي عمرو^(٩) درهماً أمس » ، و « ظانٌ^(١٠) زيد أمس كريماً » ، وقوله

(١) في (ش) : الموصوف . وفي (غ) : أو الموصول أو ذي الحال أو الموصوف .

(٢) في (ش) : ذا .

(٣) في (ش) و (غ) : نحو .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٣ ، واللباب للعكبري ١ / ٤٤٠ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٥ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٧١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ١٥٤ ، وشرح التصريح ٢ / ١٣ . وهو مذهب الفراء ، ينظر : الإيضاح في المفصل ١ / ٦٤١ .

(٥) في (غ) : علمه .

(٦) في (غ) : زيداً .

(٧) في (غ) : ينتصب .

(٨) ينظر : الجمل للزجاجي ٨٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠١ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٥ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٧٢ ، وشرح التصريح ٢ / ١٢ .

(٩) في (غ) : عمراً .

(١٠) سقطت من (غ) .

تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ^(١) أَلَيْلَ سَكَنًا ﴾ ^(٢) . ورد بأن المنصوب في هذه الأمثلة بفعل مقدر أي : « أعطاه درهماً ، وظنه كريماً ، وجعله سكيناً » . كل ذلك جواب لسؤال مقدر كأنه حين قيل : « زيد معطي عمرو أمس » قيل : « ما أعطاه ؟ » فقيل : « درهماً » أي : أعطاه درهماً . وكذلك الباقي ^(٣) . وهذا معنى ما نسب إلى الفارسي ^(٤) . وقال السيرافي : « إِنَّمَا نَصَبَ اسْمُ ^(٥) الْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ههنا ضرورة حيث لم تمكن ^(٦) الإضافة إليه ؛ لأنه أضيفت إلى المفعول الأول ، فاكتفي في الإعمال بما في اسم الفاعل . بمعنى الماضي من معنى الفعل » ^(٧) .

قوله : (فَإِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ) // يعني : يعمل . بمعنى الماضي والحال والاستقبال . وقصر الفارسي ^(٨) والرماني ^(٩) عمله مع اللام على معنى الماضي ؛ لأنه لم يجيء في كلامهم عاملاً إلا بمعنى الماضي . قال نجم الدين : « الأولى جواز عمله . بمعنى الحال والاستقبال » ^(١٠) . وقد جوز المراد ^(١١) وغيره عمله مطلقاً واستدلوا بقوله ^(١٢) :

فَبِتُّ وَاهْمٌ تَغْشَانِي ^(١٣) طَوَارِقُهُ ^(١٤) مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا

(١) قرأ الكوفيون « جعل » بفتح العين و اللام من غير ألف ، ونصب « الليل » . والباقون « وجاعل » بألف وكسر العين ، ورفع اللام ، و « الليل » بالخفض . ينظر : تقريب النشر ١٤٤ .

(٢) الأنعام : ٩٦ .

(٣) في (ش) : البواقي .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ١٣٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٦ .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) في (غ) تكفي .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٦ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٧ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٧ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٧٣ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٧ .

(١١) ينظر : المقتضب ٤ / ١٤٨ .

(١٢) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٣٩٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٨٧ ، وخرزانه الأدب ٨ / ١٤١ .

والرَّحْلَةُ : اسم مصدر . بمعنى الارتحال .

والبَيْتُ : هنا مصدر بأن يبين بيناً ، أي فارق وبعُد .

والشاهد فيه : « غدا » يحتمل أن يكون منصوباً بأحد عوامل ثلاثة وهي « رحلة ، وبين ، والظاعنين » .

قال الرضي : « والاستدلال بالمحتمل ضعيف » ٣ / ٤٨٨ .

(١٣) في (غ) يغشاني .

(١٤) سقطت من (غ) .

قال نجم الدين : « إنما جاز عمل ذي اللام بمعنى الماضي لأنه ليس في الحقيقة اسم فاعل ، بل فعل في صورة الاسم »^(١) .

وعلم أن اسم الفاعل والمصدر يجوز^(٢) أن يعمدا للتعدي إلى المفعول به بحرف الجر الذي هو اللام . وإن كان فعلهما يتعدى إليه بنفسه نحو : « أنا ضارب لزيد ، وأعجبتني ضربك لزيد » ؛ وذلك لضعفهما . كما يجوز أن يعمد^(٣) الفعل إذا تقدم عليه مفعوله نحو قوله تعالى^(٤) : ﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٥) ، وقوله^(٦) :

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

وقولك : « لزيدٍ ضربت » .

[صيغ المبالغة]

قوله : (وما وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كـ « ضَرَّابٍ ، وَضُرُوبٍ [وَمِضْرَابٍ ، وَعَلِيمٍ ، وَحَدِيرٍ] مِثْلُهُ »^(٧)) . إلى آخره^(٨) .

أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً بين البصريين ثلاثة^(٩) وهي : « فَعَّالٌ ، وَفَعُولٌ ، وَمِفْعَالٌ » قال^(١٠) :

فِيَا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْحَرْبِ خَوَّاضًا إِلَيْهَا الْكِتَابِيَا

(١) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٨٨ .

(٢) في (غ) : يجوزان .

(٣) في (غ) : يعمل .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) : قوله تعالى .

(٥) يوسف : ٤٣ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٦٧/٣ ، والارتشاف ١٣٥٦/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٧ ، وشرح التصريح ٤٩٤/١ .

سراقة : رجل من القراء ، نسب إليه الرياء وقبول الرشا ، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته . والشاهد فيه : « للقرآن يدرسه » حيث عدي المفعول بحرف الجر الذي هو اللام ؛ وذلك لتقدمه .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨١ .

(٨) سقطت الهاء من (أ) .

(٩) ينظر : الكتاب ١١٠/١ ، والمقتضب ١١٣/٢ — ١١٤ ، والجمل ٩٢ ، والمفصل ٢٧٩ ، وشرح الرضي ٤٨٩/٣ ،

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لسعد بن ناشب المازني في الحماسة ٣٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٢ ، والشعر والشعراء ٢ / ٥٨٥ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٤٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٨٩ ، وورصف المباني ٢١٩ .

والترشيح : التربية . ورزام : قبيلة .

والشاهد فيه : « خَوَّاضًا » صيغة مبالغة ، حُوِّلَ من اسم الفاعل الثلاثي ، وهو خائض .

وقال^(١) :

ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوِّقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
وفي كلامهم : « إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا^(٢) » . وهذه الثلاثة محول إليها أسماء الفاعلين من
الثلاثي عند قصد المبالغة .

وربما بُني « فَعَّالٌ ، وَمِفْعَالٌ » من « أَفْعَلٌ » نحو : « حَسَّاسٌ » من « أَحَسَّ » ، و « دَرَّأَكَ »
من « أَدْرَكَ » . وكذا « فَعُولٌ » من « أَفْعَلٌ » .

وقال سيبويه^(٣) : « فَاعِلٌ » إذا حول إلى « فَعِيلٍ ، أَوْ فَعِلٍ » يعمل أيضاً قال^(٤) :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنِّمْ
فـ « كَلِيلٌ » مبالغة « كَالٌ » بمعنى : البرق . وشَاها : سقاها . والضمير للأنتى . ومنع
ذلك غير سيبويه^(٥) . وقال في « فَعِلٌ »^(٦) :

حَذِرٌ^(١) أَمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمْنٌ مَا لَيْسَ مَنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في ديوانه ١١ ، والكتاب ١ / ١١١ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٠ ،
وخزانة الأدب ٨ / ١٤٨ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ١١٤ ، والأصول في النحو ١ / ١٢٤ ، والجمل للزجاجي ٩٢ ،
وشرح الرضي ٣ / ٤٨٩ .

والشاهد فيه : « ضروباً » صيغة مبالغة محوّل عن ضارب ، ولهذا عمل عمله .
(٢) البوائك : السّمان . وانظر القول في اللسان (بوك) ١ / ٥٤٠ ، والكتاب ١ / ١١٢ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ ،
والأصول ١ / ١٢٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ١ / ١١٠ .

(٤) البيت من البسيط وهو لساعدة بن حوية الهذلي في ديوان الهذليين ١ / ١٩٨ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١١٢٩ ،
والكتاب ١ / ١١٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٢ ، ٧٣ ، والخزانة ٨ / ١٥٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢ / ١١٥ ،
وشرح الرضي ٣ / ٤٩٠ .

وشَاها : أي : شأى الإبل ، أي : ساقها . وكليل : أي بَرَقَّ ضعيف . والموهين : قطعة من الليل . والعَمِلُ : الدائب
المجتهد .

والشاهد فيه : « كليلٌ موهناً » حيث حول « فاعلٌ » وهو « كالٌ » إلى صيغة « فَعِيلٌ » ، فعمل في « موهنٌ » .

(٥) منع أكثر البصريين من إعمال « فَعِيلٍ ، وَفَعِلٍ » منهم المازني ، والزيادي ، والمبرد ، وابن السراج ، وأجاز الجرمي إعمال
« فَعِلٌ » دون « فَعِيلٍ » ، وقال أبو عمرو : يعمل « فَعِلٌ » على ضعف . ينظر : المقتضب ٢ / ١١٤ — ١١٥ ، والأصول
١ / ١٢٤ ، — ١٢٥ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، والتبصرة ١ / ٢٢٦ — ٢٢٧ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٣ .

(٦) البيت من الكامل ، وينسب لأبي يحيى اللاهقي في المقاصد النحوية ٣ / ٥٤٣ ، والخزانة ٨ / ١٧١ . وبلا نسبة في
الكتاب ١ / ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٠٩ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، وشرح اللمع
للضريير ١٦٢ ، وشرح المفصل ٦ / ٧١ ، ٧٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٩١ .

والشاهد فيه « حذرٌ موراً » حيث استدل به سيبويه على عمل « فَعِلٌ » ومنعه غيره . وقال : إن البيت مصنوع .

(١) في (غ) : حذراً .

ومنعهُ أيضاً غير سيبويه . وقال البيت مصنوع^(١) ، يروى عن اللاحقي^(٢)(٣) : « إن سيبويه سألتني عن شاهد في تعدي « فَعِلَ » فعملت له هذا البيت »^(٤) . قال ابن مالك : « وقوع مثل هذا مستبعد . فإن سيبويه لم يكن ليحتج بما لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله . والقده المذكور من وضع الحاسدين وتقول المتعنتين » . قال : « وقد جاء^(٦) إعمال « فَعِلَ » فيما لا سبيل^(٧) إلى القده فيه ، وهو قول زيد الخيل^(٨) :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزُقُونَ عِرْضِي حِجَّاشُ الْكِرْمَلِينَ^(٩) لَهَا فَدِيدُ

فأعمل « مزقاً » . ووافق سيبويه في إعمال « فَعِلَ » الجرمي^(١٠) «^(١١) .

وأما « فَعِيلَ » الذي ليس بمبالغة^(١٢) « فاعل » ، وكذا « فَعِلَ » نحو : « كريم ، وظريف وترب »^(١٣) فلا خلاف في عدم عملهما في المفعول^(١٤) .

وقد جاء « فَعِيلَ » مبالغة « مُفْعِلَ » كقوله تعالى : ﴿ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(١٥) . وقول

(١) ينظر : المقتضب ٢ / ١١٧ .

(٢) في (غ) : الأخفش .

(٣) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عُفَيْر مولى بني رَقَاش من شعراء هارون الرشيد ، وهو شاعر مطبوع بصري . قال البغدادي : « لكنه مطعون في دينه » . ينظر : الخزانة ٨ / ١٧٥ .

(٤) تنظر هذه الحكاية في : شرح المفصل ٦ / ٧٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٣١٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٩١ ، وخزانة الأدب ٨ / ١٧١ .

(٥) في (ش) : وقال .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : فيما ليس سبيل .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٧٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٠ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٩ .

(٩) في (ش) : الكربلين .

(١٠) ينظر : الأصول في النحو ١ / ١٢٥ ، والتبصرة ١ / ٢٢٧ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٣ .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ .

(١٢) في (غ) : مبالغة .

(١٣) قال في اللسان (ترب) ١ / ٢٢٨ : « مكانٌ تَرَبُّ : كثيرُ التُّرابِ ، وقد تَرَبَّ تَرَبًّا . وريحٌ تَرَبُّ وتَرَبَّةٌ ، على النَّسَبِ : تَسُوقُ التُّرابِ . وريحٌ تَرَبُّ وتَرَبَّةٌ : حَمَلَتْ تُراباً » .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٩١ .

(١٥) البقرة : ١٠ .

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ

قيل : « ريحانة » بلد في الجوف^(٣).

و « فعيل » بمعنى : « مُفَاعِلٌ^(٤) » ك « جليس » لا يعمل وفاقاً^(٥).

وعن الكوفيين^(٦) لا يعمل شيء من أبنية المبالغة ، وإن جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر .
وقال البصريون : ما فيها من المبالغة في المعنى جَبَرَ فوات الشبه اللفظي . ولا يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالصفة المشبهة^(٧).

قوله : (وَالمُثْنَى وَالمَجْمُوعُ مِثْلُهُ) .

أي : يعملان عمل اسم الفاعل قال^(٨) :

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

وأما المثني وجمعا السلامة فظاهر ؛ لبقاء صيغة الواحد .

(١) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٢) البيت من الوافر وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ١٤٠ ، والأصمعيات ١٧٢ ، والكامل في اللغة ١ / ١١٧ ،
والشعر والشعراء ١ / ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٣ ، وسمت اللآلي ٤٠ ، والخزانة ٨ / ١٨١ . وهو بلا نسبة في
شرح التسهيل ٢ / ٤٠٩ ، وشرح الرضي ٣ / ٤٩٣ .

والشاهد فيه : « السميع » حيث إن « فعيل » قد جاء لمبالغة « مُفْعِلٌ » ف « سميع » بمعنى « مسمع » .

(٣) لصاحب الأغاني في « ريحانة » روايتان : إحداهم : أنها أخت عمرو بن معد يكرب . والثانية : أنها امرأته المطلقة .
ينظر : الأغاني ١٥ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ . وقال الطيبي : ريحانة امرأة ، وقيل موضع . قال البغدادي : « وقد رجعت إلى كتب
البلدان والأماكن فلم أجد هذا الاسم » . ينظر : الخزانة ٨ / ١٨٤ .

(٤) في (غ) : مفاعيل .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٩٢ .

(٦) ينظر : اللباب للعكبري ١ / ٤٤١ ، وشرح الحمل لابن عصفور ١ / ٣٠٨ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٠٠ ، وشرح
الرضي ٣ / ٤٩٢ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٣ .

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) البيت من الكامل ، وهو لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٢ / ٩٢ ، والكتاب ١ / ١٠٩ ، والحماسة ٣٧ ،
والإنصاف ٢ / ٤٨٩ ، وشرح المفصل ٦ / ٧٤ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٩٦٣ ، والخزانة ٨ / ١٩٤ .
وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٤٩٣ .

وصف رجلاً شهماً ، فذكر أنه ممن حملت به النساء ، مكرهات ، فغلب عليه شبه الآباء ، وخرج مذكراً .

والشاهد فيه : « عواقدٌ حُبُّكَ » حيث إن « حُبُّكَ » مفعول لـ « عواقد » ، وهو جمع تكسير لـ « عاقدة » .

قوله : (وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفاً) .

يعني بالتعريف دخول اللام ، وبالعمل النصب . قال^(١) :

// الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وِرَائِنَا^(٢) وَكَفُّ

لأن اللام موصول ، وقد طالت الصلة بمفعولها^(٣) فخففت بحذف النون .

ويشترط في عمل اسم الفاعل والمفعول ألا يكونا مصغرين ولا موصوفين .

ب / ٩٤

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٤ — ٤٥٥ . والشاهد فيه : « الحافظو عورة » حيث حذف النون تخفيفاً . والأصل الحافظون عورة العشيرة .

(٢) في (غ) : ورائهم .

(٣) في (غ) : بموصولها .

[اسم المفعول]

قوله : (اسْمُ الْمَفْعُولِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) .

فقوله^(١) : (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) جنس الحد .

و^(٢) قوله^(٣) : (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ) احتراز من سائر المشتقات . وهو يعني : أو جرى مجرى

الواقع ؛ ليدخل فيه : « أَوْجَدْتُ ضَرْبًا » فهو مُوجِدٌ . و « علمت عدم خروجك » فهو معلوم .

ومعنى قولهم : [اسم المفعول : أي اسم للمفعول به ، لكنه حذف حرف الجر ، فصار

الضمير]^(٤) مرفوعاً مستتراً مقاماً مقام الفاعل .

قوله : (وَصِيغَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجْرَدِ^(٥) عَلَى « مَفْعُول » ، [وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ

الْفَاعِلِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ كـ « مُسْتَخْرَجٍ »]^(٦) .

وكان قياسه على « مُفْعَل » ؛ ليوازن مضارعه كاسم الفاعل وازن مضارعه . لكنه لما

أدّاهم حذف الهمزة في باب « أَفْعَل » إلى « مُفْعَل » قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيروا الثلاثي

بزيادة الواو ؛ لأنه أخف لقلّة حروفه ، وفتحوا الميم ؛ لئلا يتوالى ضمّتان بعدهما واو ، وهو

مستثقل في القياس الكثير الاستعمال^(٧) .

ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل إلا في فتح ما قبل الآخر ؛ لأنه مأخوذ من فعل ما

لم يسم فاعله ، ومضارعه مفتوح ما قبل الآخر^(٨) نحو « يُضْرَبُ » .

(١) في (غ) : قوله .

(٢) سقطت الواو من (ش) .

(٣) سقطت من (غ) : وقوله .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٣٨/٣ ، وشرح الرضي ٤٩٧/٣ .

(٨) في (ش) و (غ) : آخره .

[عمله]

قوله^(١) : (وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ ، وَالْإِشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ [مِثْلُ : « زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا »]^(٢)) .

يعني : أن^(٣) حاله في أنه يعمل عمل فعله — وهو المضارع المبني للمفعول — كحال اسم الفاعل في^(٤) عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل . وكذا في اشتراط الحال والاستقبال، والاعتماد على صاحبه ، أو أحد حرفي الاستفهام ، أو النفي نحو : « زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَمًا » . وعمله الرفع لا يحتاج إلى اشتراط أحد الزمانين . قال نجم الدين : « وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراطهما في المفعول ، لكن المتأخرين كأبي علي^(٥) ومن بعده صرحوا بذلك كما في الفاعل »^(٦) .

ويُبين اسم المفعول من المتعدي مطلقاً . فإن كان متعدياً إلى واحد أطلق اسم المفعول عليه^(٧) نحو : « ضربت زيدا » فهو « مضروب » ، وإن تعدى إلى اثنين ليسا بمبتدأ وخبر أطلق على كل واحد منهما نحو : « أعطيت زيدا درهماً » ، فكل واحد من « زيد ، والدرهم » « مُعْطَى » . وإن كان^(٨) أصلهما المبتدأ والخبر فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة ، أي : مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ، فالمعلوم في « علمت زيدا قائماً » : قيام زيد . ويصح أن يقال للمفعول الأول هنا مفعول ، لكن لا مطلقاً بل بقيد الخبر ، فيقال : « زيد معلوم بصفة القيام » . وإن تعدى إلى ثلاثة أطلق اسم المفعول على كل واحد من الأول ومصدر الثالث مضافاً إلى الثاني . فالمخاطب في « أعلمتك زيدا منطلقاً » : مُعَلِّمٌ ، و « انطلق زيد » أيضاً مُعَلِّمٌ .

(١) في (غ) : فقوله .

(٢) زيادة من الكافية ١٨٢ .

(٣) في (غ) : (في) بدل (أن) .

(٤) في (غ) : وعمله .

(٥) ينظر : الإيضاح العضدي ١٣٣ ، والمفصل ٢٨٤ ، وشرح التسهيل ٤١٥/٢ ، والارتشاف ٢٢٨٧/٥ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٤٩٨ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) كرر : (وإن كان) .

وإن كان الفعل لازماً غير^(١) متعد^(٢) بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه فلا يقال :
« المذهوب » كما لا^(٣) يقال : « ذهب » . وإن تعدى بحرف جر جاز بناؤه منه^(٤) نحو :
« سرت إلى البلد » فهو مسير إليه ، و « ذهب^(٥) بزيد » فهو مذهب به ، و « سرت اليوم » فاليوم
مسير فيه . ولا يطلق على المصدر^(٦) فلا يقال : إن الضرب مضروب .
وإضافة اسم المفعول إلى ما هو مفعوله ، مرفوع المحل أو منصوبه ، لفظية^ك « مُؤدَّب
الخدَّام ، ومُعطَى درهمٍ » . وإلا فهي معنوية^(٧) نحو : « زيدٌ مضروبٌ عمرو ، والحسين — عليه
السلام — مقتولُ الطف^(٨) » أخزى الله قاتليه آمين^(٩) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : متعدياً .

(٣) سقطت من (ش) . وفي (غ) : (هو) بدل (لا) .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) في (غ) : وذهب .

(٦) في (غ) : المصدرية .

والمعنى : إن أسند إلى المصدر ، فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال : « ضُربَ ضربٌ شديدٌ » : إن الضرب الشديد
مضروب .

(٧) قد مضت هذه المسألة ص ٣١٠ .

(٨) الطف : أرض من ضاحية الكوفة في طريق البرية كان مقتل الحسين بن علي — رضي الله عنهما — فيها، وهي أرض
بادية قريبة من الريف . ينظر : معجم البلدان ٤ / ٣٦ .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

[الصفة المشبهة]

[تعريفها]

قوله : (الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ) .

قوله : (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) جنس الحد . قوله (لَازِمٍ) خرج ما اشتق من المتعدي .

قوله : (لِمَنْ قَامَ بِهِ) احتراز من اسم المفعول اللازم المعدى^(١) بحرف الجر نحو : « معدول

عنه » ، والآلة ، واسم الزمان والمكان .

قوله (عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ) احتراز عن اسم الفاعل المشتق من اللازم . ولعل خروج

« أفعل » التفضيل من اللازم من هذا القيد ، أي : قوله (بمعنى الثبوت) . وقيل^(٢) : لو زاد في

حده : « فقط » لخرج أفعل التفضيل . فالحد معترض مع عدم زيادته .

وأراد بالثبوت الاستمرار واللزوم . قال نجم الدين : « والذي أرى أن الصفة المشبهة هي

حقيقة // في القدر المشترك بين القيدين أي : الحدوث والاستمرار ، وهو الاتصاف بالحسن مطلقاً ، ١/٩٥

لكن لما كان الظاهر ثبوته في الأزمنة إلا أن يقوم دليل^(٣) على تخصيصه^(٤) ببعضها كقولك : « كان

هذا حسناً ، أو^(٥) سيصير حسناً ، أو^(٦) هو الآن حسن » فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً على^(٧)

ما ذكرناه ، بل بدليل العقل . وإذا أريد بالصفة المشبهة الدلالة على الحدوث حولت إلى فاعل

كـ « حَاسِنٌ ، وضائق » قال : « وظهوره في الاستمرار عقلاً هو الذي غره حتى قال : « مشتق

لمن قام به على معنى الثبوت »^(٨) .

(١) في (ش) : المتعدي .

(٢) القائل هو ركن الدين الاسترا باذي قال : « ولقائل أن يقول : ألا نسلم أنه يخرج بهذا القيد : أفعل التفضيل المشتق من

اللازم ؛ لأنه يدل على زيادة الثبوت . فلو زاد على الحد قيد آخر ، وهو قولنا « فقط » لخرج عنه اسم التفضيل » .

ينظر : الوافية في شرح الكافية ٢٤٤ .

(٣) في (ش) و (غ) : الدليل .

(٤) في (غ) : تخصصه .

(٥) في (ش) و (غ) : و .

(٦) في (ش) و (غ) : و .

(٧) في (ش) : كما ذكرنا .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٠ ، ٥٠١ .

قوله : (وَصَيَّغْتُهَا مُخَالَفَةً لِصَيِّغَةِ اسْمٍ ^(١) الْفَاعِلِ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ) .

اعلم أن صيغ الصفة المشبهة ليست قياسية كاسمي الفاعل والمفعول . وموضع بيان ^(٢) صيغها المسموعة التصريف . وكذا ما جاء منها قياساً وهي ^(٣) الألوان والحلي كـ « أَسْوَدَ ، وَأَدْعَجَ ^(٤) » على وزن « أَفْعَلَ ^(٥) » .

[عملها]

قوله : (وَتَعْمَلُ عَمَلَ فَعْلِهَا) .

إنما عملت وإن لم توازن صيغتها الفعل ، ولا دلت على الحال والاستقبال ؛ لأنها شابهت اسم الفاعل معنى ؛ لأن معنى « ضارب » : ذو ضرب ، ومعنى « حَسَنَ » : ذو حسن ، لا فرق بينهما من جهة المعنى ، إلا أن وضع اسم الفاعل على أنه متصف بمصدره على وجه الحدوث ، ووضع الصفة على أنها متصفة بمصدرها على الإطلاق . ولا يشترط في عملها زمان من الأزمنة الثلاثة . وأما الاعتماد فلا بد منه .

[أحكامها]

قوله : (وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا : [أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ ، أَوْ مُجَرَّدَةً عَنْهَا . وَمَعْمُولُهَا مُضَافاً ، أَوْ بِاللَّامِ ، أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا ، فَهَذِهِ سِتَّةٌ . وَالْمَعْمُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ ، صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ . فَالرَّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ فِي التَّكْرَرِ ، وَالْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ] ^(٦)) . [إلى آخره] ^(٧) .

اعلم أن الصفة إما أن تكون باللام ، أو مجردة عنها . ومعمولها إما أن يكون مضافاً ، أو مع اللام ، أو مجرداً عنهما . وضرب اثنين في ثلاثة يبلغ ستة : الصفة باللام مع ثلاثة ، ومجردة مع ثلاثة . ثم المعمول في كل واحد من الأقسام الستة إما أن يكون مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً . صارت ثمانية عشر . من ضرب ثلاثة في ستة . وتفصيلها بالتمثيل : « حَسَنٌ وَجْهُهُ »

(١) زيادة من (ش) .

(٢) سقط نون « بيان » من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : وهو .

(٤) الأَدْعَجُ من الرجال: الأسود . ولسيل أَدْعَجُ؛ والدُّعْجَةُ في الليل: شدة سواده . ينظر : اللسان (دعج) ٢٧١/٢

(٥) سقطت من (أ) : على وزن أفعل .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٣ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

برفع المعمول ، ونصبه ، وجره . و « حَسَنُ الْوَجْهِ » كذلك . و « حَسَنُ وَجْهِ » كذلك . فهذه تسعة مع تجرد الصفة^(١) عن اللام . وكذا^(٢) : « الْحَسَنُ وَجْهِه » بالحركات الثلاث . « الْحَسَنُ الْوَجْهِ » كذلك . « الْحَسَنُ وَجْهِه » كذلك^(٣) .

اثنتان من هذه المسائل ممتنعان باتفاق^(٤) : « الْحَسَنُ وَجْهِه » بالإضافة ؛ لأنها لم تفد فائدة الإضافة اللفظية وهي الخفة ؛ لأن الخفة تحصل في الصفة المشبهة إما بحذف ضمير الموصوف من المعمول أو مما أضيف إليه المعمول واستتاره في الصفة ، وإما بحذف التنوين من الصفة ، وإما بهما معاً نحو : « الْحَسَنُ الْوَجْهِه ، و^(٥) حَسَنُ وَجْهِه ، و^(٦) حَسَنُ الْوَجْهِه » ، ولم يحصل في « الْحَسَنُ وَجْهِه » شيء من ذلك ، إلا إذا ثبتت الصفة أو جمعت فيجوز على قبح عند سيبويه^(٧) : « الْحَسَنُ وَجْهِه ، والحسنو وجوههم » .

وثانية الممتنعين باتفاق^(٨) : « الْحَسَنُ وَجْهِه » ؛ لأن هذا عكس قالب الإضافة المحضة^(٩) ، واللفظية فرعها ، فلا تكون على ضدها .

ومسألة مختلف فيها وهي : « حَسَنُ وَجْهِه » فسيبويه^(١٠) وجميع البصريين^(١١) يجوزونها^(١)

(١) في (ش) : الصفة في الكلام .

(٢) في (ش) و (غ) : وكذلك .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٤٢/٣ ، وشرح الرضي ٥٠٣/٣ ، والارتشاف ٢٣٥٣/٥ .

(٥) الواو زيادة من (ش) .

(٦) الواو زيادة من (ش) .

(٧) ينظر : الكتاب ٢٠٢/١ .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٤٢/٣ ، وشرح الرضي ٥٠٣/٣ ، والفوائد الضيائية ٢٠٧/٢ .

(٩) لأنها إضافة معرفة إلى نكرة ، وذلك عكس ما ينبغي في الإضافة . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٤٢/٣ .

(١٠) قال في الكتاب ١ / ١٩٩ : « وقد جاء في الشعر : « حسنة وجهها ، شبهوه بـ « حسنة الوجه » ، وذلك رديء ؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام » .

(١١) ممن نسب هذا القول إلى البصريين ابن خروف في شرح الجمل ٥٦٥/١ ، وابن الحاجب في الإيضاح ٦٤٩/١ ، قال فيه : « وإنما منعها صاحب الجمل ؛ لأنه ظن أن الناس ينعونها » . وممن نسب إليهم ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٣١٦ فإنه قال : « فأما قول أبي القاسم الزجاجي : « أحازه سيبويه وحده » ففاسد من غير وجه . . . وقوله : « وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين » فباطل ، بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف لسيبويه في ذلك إلا المبرد » . وممن نسب إليهم أيضاً الرضي في شرح الكافية ٣ / ٥٠٤ . ونسبه إلى سيبويه وحده الزجاجي في كتاب الجمل ٩٨ ، والصيمري في التبصرة ٢٣٥/١ ، والعكبري في اللباب ١ / ٤٤٤ : حيث قال : « في قول سيبويه ومنعه الأكثرون » . ونسبه إليه وحده أيضاً ابن يعيش في شرحه ٦ / ٨٦ ، وابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤٢٣ .

(١) في (ش) و (غ) : يجوزونها .

مع قبح . ويقولون : إنها لا تجيء إلا في ضرورة الشعر .

والكوفيون^(١) لا يستقبحونها ، ويجوزونها في السعة .

ووجه استقباحتها أن إضافة الصفة إلى معمولها لأجل التخفيف ، والحكمة تقتضي أن يبلغ أقصى ما يمكن منه ، ويقبح^(٢) أن يقتصر على أهون التخفيفين — وهو حذف التنوين — ولا يُعرض لأعظهما^(٣) مع إمكانه ، وهو حذف الضمير . و^(٤)الذي جوزها نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة . وأنشد سيوييه قول الشماخ^{(٥)(٦)}

أَقَامَتْ عَلَي رَّبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَاً كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

وأربع قبائح ، قال نجم الدين : « قبحاً لا ينتهي إلى منعها في حال السعة ، وتخصيصها بضرورة الشعر »^(٧) . وهي : « الحسنُ الوجهُ ، والحسنُ وجهٌ ، وحسنُ الوجهُ ، وحسنُ وجهٌ »^(٨) . ووجه القبح^(٩) خلو الصفة من الضمير الراجع إلى الموصوف . واللتين نكر فيهما الوجه أقبح من أختيهما .

والباقي إحدى عشرة . ظاهر كلام المصنف^(١) أن // اثنتين منها حسنتان وهما : « الحسنُ ب / ٩٥

(١) ينظر : شرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، وشرح الرضي ٥٠٤/٣ ، والنجم الثاقب ٨٧١/٢ ، وشرح التصريح ٥٣/٢ . وصححه ابن مالك وخالد الأزهري .

(٢) سقطت من (غ) : (ويقبح) .

(٣) في (ش) و (غ) : لأعظمه .

(٤) في (ش) : وأما .

(٥) هو معقل بن ضرار الغطفاني مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وله صحبة ، قيل : كان أوصف الناس للحمير والقوس ، وأرجز الناس على البديهة . شهد القادسية ، وتوفي في غزوة موقان في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه . ينظر : الخزانة ٣ / ١٨٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للشماخ في ديوانه ٣٠٧ ، والكتاب ١ / ١٩٩ ، وشرح أبيات سيوييه ١ / ١٥٠ ، والمفصل ٢٨٦ ، وشرح المفصل ٦ / ٨٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٤٢٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٠٥ . وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٧ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٧٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٢٣ ، وانظر الخزانة ٤ / ٢٧٢ .

والصفا : الجبل . جونتتا مصطلاهما : يعني : مسودتا المصطفى وهو موضع الوقود منهما .

والشاهد فيه : « جونتتا مصطلاهما » حيث أضيفت الصفة المشبهة إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ، كما في « حسن وجهه » .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٨ .

(٨) يرفع المعمول في جميعها .

(٩) في (غ) : استقباحتها أن إضافة الصفة إلى معمولها لأجل التخفيف . القبح خلو الصفة . .

(١) قال في شرح الكافية ٣ / ٨٤٤ : « والبواقي من المسائل : ما كان فيه ضمير واحد فهو أحسن ، وما كان فيه ضميران فهو حسن ، وما لا ضمير فيه فهو قبيح » .

وجهه ، وحسنٌ وجهه « بنصب الوجه ؛ لاشتمال كل واحدة منهما على ضمير الموصوف وزيادة ضمير . وتسع حُسنيات^(١) وهن : « حسنٌ وجهه » بالرفع . و « حسن الوجه » بالنصب والجر ، و « حسن وجهه » بالنصب والجر ، و « الحسن وجهه » بالرفع ، و « الحسن الوجه » بالنصب والجر ، و « الحسن وجهاً » نصباً^(٢) فقط .

و^(٣) قال نجم الدين : « الحسن وجهه ، وحسنٌ وجهه » بنصب الوجه فيهما قبيحتان^(٤) عند النحاة استحسنتهما المصنف^(٥) «^(٦) .

ووجه استقباحهما أن النصب في المعمول المعرفة إنما كان ليرز في صورة المفعول ، فلا تستقبح الإضافة إليه إذا قصد التخفيف ؛ لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها قبيحة في الظاهر ؛ لأنها هي هو ، فجعلوا^(٧) المرفوع في صورة المفعول الذي هو غير لها^(٨) فإذا أضيفت إليه بعد نصبه كان كإضافة الشيء إلى غيره . فالنصب في معمول الصفة توطئة للجر . والجر في « الحسن وجهه » ممتنع فكان القياس امتناع النصب . ولم يجوز « حسن وجهه » بالجر إلا في الشعر^(٩) .

قال نجم الدين^(١٠) : « وأصل مسائل الصفة المشبهة كلها : « الحسن وجهه ، وحسنٌ وجهه » برفع « الوجه » فيهما . فهما حسنتان^(١٢) ؛ لأجل أصالتهما ، كثيرتا الاستعمال ؛ لأن « الوجه » فاعل « الحسن » فحقه الرفع ، وإذا ارتفع بها خلت من الضمير ، فلا بد من الضمير في المعمول » . قال : « ثم لكل واحدة^(١١) منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال :

(١) في (غ) : أحسنات .

(٢) في (ش) : بالنصب .

(٣) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : قبيحان .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٦٤٩/١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٥ .

(٧) في (ش) و (غ) : فجعل .

(٨) أي : لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى ، فـ«الضارب» غير « عمرو » في قولنا : زيد ضاربٌ غلامه عمراً .

(٩) في (غ) : وكان .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٦ .

(١١) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(١٢) في (ش) : حسنتان فيهما .

(١) في (ش) و (غ) : واحد .

« الحسنُ وجهاً ، و^(١)حسنُ وجهاً » تمييز . و « الحسنُ الوجهُ ، و^(٢)حسنُ الوجهِ » بالإضافة^(٣) .

ومسألة لا قبيحة ، ولا في غاية الحسن وهي : « حَسَنُ وجهٍ » بالجر^(٤) .

ومسألتان فيهما وجهٌ حسنٌ ، لكن قل استعمالها وهما : « الحسن الوجهُ ، وحسنُ الوجهةُ » بنصب « الوجه »^(٥) .

وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين^(٦) جائزة في السعة من غير قبح عند الكوفيين^(٧) وهي : « الحسن وجهه ، حسنُ وجهه » بنصب الوجه فيهما . و « حسنُ وجهه » .

ومسألتان باطلتان اتفاقاً : « الحسن وجهه ، الحسن وجهه » بالجر فيهما^(٨) . هذا كلام نجم الدين في مسائل الصفة المشبهة^(٩) .

قوله : (والنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ فِي التَّكْرَرِ) .

هذا عند البصريين^(١٠) . وقال الكوفيون^(١١) : بل هو على التمييز في الجميع . وقال بعض النحويين على التشبيه بالمفعول في الجميع^(١٢) .

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) الواو زيادة من (ش) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٦ — ٥٠٧ .

(٤) إذ كل ما ذكر في «حسنُ الوجه» حاصل فيها إلا مطابقة المفعول لأصله في التعريف . ينظر: شرح الرضي ٣ / ٥٠٥ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٩ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٥ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٠٩ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٩ .

(٨) في (ش) بعدها : (وأربع قبائح لا تمتنع في حال السعة وهي : « الحسن وجهه ، والحسن وجهه ، وحسن الوجه ، وحسن وجه » كما مر . وفي (غ) : (« الحسن الوجه ، والحسن وجه ، حسن الوجه ، وحسن وجه » مر) . وقد سبقت هذه الأربع .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٠٥ — ٥٠٩ .

(١٠) ينظر : كتاب الجمل للزجاجي ٩٥ ، واللباب للعكبري ١ / ٤٤٣ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٣٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٠ ، وتاج العلوم ٢ / ٨٨١ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٦٩ .

(١١) ينظر : اللباب للعكبري ١ / ٤٤٣ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٠ ، وتاج العلوم ٢ / ٨٨١ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٦٩ .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٠ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٦٩ ، وتاج العلوم ٢ / ٨٨١ .

قوله : ([والبواقي]^(١) ما^(٢) كان فيه ضميرٌ واحدٌ أحسنُ ، وما كان فيه ضميرانِ حسنٌ) ؛ لزيادته على المحتاج إليه^(٣) نقص حسنه .

قوله : (وما لا ضمير فيه قبيحٌ) لعدم ما يحتاج إليه فيه^(٤) .

قوله : (ومتى^(٥) رفعتَ بها فلا ضمير فيها) ، لتلا يجتمع للصفة فاعلان ضميرٌ وظاهرٌ .

قوله : (وإلا ففيها ضميرُ الموصوفِ^(٦) ، [فتوثتُ ، وتثنى ، وتجمع]^(٧)) . يعني :

وإن لم ترفع بها ، بل نصبت^(٨) ، أو جررت بها ، ففيها ضمير الموصوف .

قوله : (واسماً الفاعلِ والمفعولِ غيرِ المتعديينِ مثلِ الصفةِ فيما ذُكرَ) .

يعني باسم المفعول غير المتعدي : ما فعله متعد إلى واحد كـ « مضروب الغلام » .

فتقول في اسم الفاعل اللازم : « زيد خارج الغلام ، وشامخ النسب » ، وفي اسم المفعول

اللازم : « مضروب الغلام ، ومؤدب الخدام » من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاثة . فيجيء

في كل واحد منهما^(٩) المسائل الثماني^(١٠) عشرة . كما في الصفة المشبهة سواء .

وإنما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلاً من معمولهما ، ثم نصب المفعول ، أو جره إذا كان

يحصل لموصوفهما^(١١) المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما^(١٢) ، فلا يجوز : « زيد قائم

أب ، ولا قائم ابن العمِّ » بجر المفعول . ولا « مضروبٌ مملوكٌ أخ » ، ولا « مشروبٌ ماءٌ الأخ »

بنصب المفعول^(١٣) .

(١) زيادة من الكافية ١٨٣ .

(٢) في (ش) : وما .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) في (ش) : وما رفعت .

(٦) في (ش) : للموصوف .

(٧) زيادة من الكافية ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٨) في (ش) : نصبت بها .

(٩) في (غ) : منها .

(١٠) في (ش) : الثمانية .

(١١) في (غ) : لموصوفها .

(١٢) في (غ) : بمنصوهما .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٥١١/٣ .

[اسم التفضيل]

[تعريفه]

قوله : (اسمُ التَّفْضِيلِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ ، لِمَوْصُوفٍ بِالزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ) .
قوله : (مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) جنس الحد .

وقوله : (لموصوف) خرج اسم الزمان ، والمكان ، والآلة .

وقوله (بالزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِهِ) خرج اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة .

قال نجم الدين^(١) : « ينتقض بنحو : « فاضل ، // وزائد ، وغالب » . قال : « فالأولى^(٢) ١/٩٦

أن يقال : هو المبني على « أفعل » لزيادة صاحبه على غيره في الفعل^(٣) . قلت : لو زاد المصنف في حده : « مع كونه على بناء « أفعل » سلم من الاعتراض . والله أعلم .

[شروطه]

قوله : (وَشَرْطُهُ : أَنْ يُبْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ) .

أي : مجرد عن الزوائد . قال نجم الدين^(٤) : « شرطه : أن يبني من ثلاثي مجرد ، جاء منه فعل ، تام ، مثبت ، متصرف ، قابل معناه للكثرة^(٥) . واحترز بقوله : « جاء منه فعل^(٦) » من « أيدي ، وأرجل » من « اليد ، والرجل » فإنه لم يثبت . وقولهم : « أحكك الشاتين » ، و« أول شاذ . وكذا : « هو أفرس من غيره » . واحترز بـ « تام » عن الأفعال الناقصة ، فلا يقال : « أكون ، وأصير » . وبقوله : « مثبت » عن نحو : « ما نبس^(٧) بكلمة » فإنه لا يقال : « أنبس » . وبقوله : « متصرف » عن نحو : « نعم ، وبئس ، وليس » . وبقوله : « قابل للكثرة » عن نحو : « غربت الشمس ، وطلعت » . قال : « ويصح أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى^(٨) .

(١) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٢) في (ش) و (غ) : والأولى .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٣ .

(٤) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٤ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : أنبس .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٤ .

وقوله : (ثَلَاثِيٌّ) احتراز عن الرباعي ، فلا يبنى من نحو : « دحرج » .

قوله : (مُجَرَّدٌ) احتراز عن ذي زائد نحو : « أخرج ، وعلم ، وانقطع ، واستخرج » .

قوله : (لِيُمْكِنَ الْبِنَاءُ) ؛ لأنك إن^(١) أردت بناءه من الرباعي أو ذي الزيادة من غير حذف شيء استحال . وإن أردت بناءه منها مع حذف حرف أو حرفين تغير المعنى والتبس . قال نجم الدين^(٢) : « هذا^(٣) كله بناء على أنه لا صيغة للتفضيل إلا في^(٤) « أفعل » اختصاراً^(٥) »^(٦) .

قوله : (لَيْسَ بِلَوْنٍ ، وَلَا عَيْبٍ) فلا تقول^(٧) : « زيد أحمر من عمرو » من الحمرة .

ولا « أعور منه » .

قوله : (لِأَنَّ مِنْهُمَا^(٨) « أَفْعَلٌ » لِغَيْرِهِ) . يعني : أنه إنما لم يُبْنَى من باب الألوان ، والعيوب

لأنه جاء منها « أفعل » لغير التفضيل أي : لمجرد الوصف من غير اعتبار الزيادة فلو بني منهما للتفضيل لالتبس^(٩) أحدهما بالآخر ، لو قلت : « زيد الأسود » لم يعلم هل هو بمعنى ذو سواد ، أو بمعنى الزائد في السواد ؟ . قال نجم الدين^(١٠) : « و^(١١) ينبغي أن يقول : « من الألوان والعيوب الظاهرة » ؛ لأن الباطنة يبنى منها نحو : « فلان أبلد من فلان ، و^(١) أجهل ، و^(١٢) أحقق ، و^(١٢) أرعن ، وألد ، وأشكس ، وأعيى ، وأعجم » . ولو بني^(٢) منها « أفعل » لغيرها^(٣) .

وأجاز الكوفيون^(٤) « أفعل » التفضيل من السواد والبياض ، قال :

(١) في (ش) و (غ) : إذا .

(٢) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٣) في (ش) : وهذا .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) أي : وإنما اقتصروا عليه اختصاراً .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٥ .

(٧) في (غ) يقال .

(٨) في (غ) منها .

(٩) في (ش) : إلتبس .

(١٠) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(١١) سقطت الواو من (ش) .

(١) في (غ) : أو .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥١٥ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١ / ١٥٠ ، واللباب ١ / ٢٠١ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٦ ، والنجم الثاقب ٢ / ٨٨٣ .

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا^(١) الْفَضْفَاضِ أبيضٌ من أُخْتِ بني إِبَاضِ^(٢)

وقال^(٣) :

* لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ

وهما عند البصريين شاذان^(٤) .

قوله : (فَإِنْ قَصِدَ غَيْرُهُ [تُوصِّلَ إِلَيْهِ بِـ « أَشَدَّ » وَنَحْوَهُ] ^(٥)) .

يعني^(٦) : فَإِنْ قَصِدَ غَيْرَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ الَّذِي لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ، وَقَصِدَ التَّفْضِيلَ مِنْهَا بِنِي « أَفْعَلٍ » مِمَّا يَصِحُّ بِنَاؤُهُ مِنْهُ مِنْ حَسَنِ ، أَوْ كَثْرَةِ ، أَوْ غَيْرِهِمَا عَلَى حَسَبِ مَا يَقْصَدُ ، ثُمَّ يَأْتِي بِمَصَادِرِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الَّتِي امْتَنَعَ بِنَاءُ أَفْعَلٍ مِنْهَا ، فَتُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوُ : « أَشَدُّ بِيَاضًا ، وَأَسْرَعُ انْطِلَاقًا ، وَأَقْبَحُ عَوْرًا ، وَأَكْثَرُ دَحْرَجَةً » .

وجوز سيبويه^(٧) قياساً بِنَاءِ^(٨) مِنْ « أَفْعَلٍ » كَقَوْلِهِمْ^(٩) : « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدِّينَارِ^(١٠) ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ^(١١) » ، وَ« أَنْتَ أَكْرَمُ^(١٢) لِي مِنْ بَنِي فُلَانٍ » ، وَهُوَ عِنْدَ غَيْرِهِ سَمَاعٌ^(١٣)(١٤) .

(١) فِي (ش) وَ (غ) : ثَوْبَاهَا .

(٢) الرَّجَزُ لِرُؤْيَةِ فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ١٧٦ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِنْصَافِ ١ / ١٥٠ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٦ / ٩٣ ، وَالسَّانُ الْعَرَبِ (بِيض) ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ٣ / ٥١٦ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٨ / ٢٣٣ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : « أَيْبِضٌ » حَيْثُ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ بِنَاءَ « أَفْعَلٍ » التَّفْضِيلَ مِنْ لَفْظِي السَّوَادِ وَالْبِيَاضِ ؛ لِأَنَّهَا أَسْلُ الْأَلْوَانِ .
(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهُوَ لِأَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيِّ فِي دِيْوَانِهِ ٤ / ١٥١ ، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ ٧٠٣ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٨ / ٢٤١ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الرِّضِيِّ ٣ / ٥١٦ .

وَصَدْرُهُ : أَبْعَدُ بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ *
وَالشَّاهِدُ فِيهِ : « أَسْوَدٌ » ، وَهُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ .

(٤) فِي (غ) : شَاذٌ .

(٥) مَا يَمِينُ الْحَاصِرَتَيْنِ زِيَادَةً مِنَ الْكَافِيَةِ ١٨٥ .

(٦) فِي (غ) : بِمَعْنَى .

(٧) قَالَ فِي الْكِتَابِ ١ / ٧٣ : « وَبِنَاؤُهُ أَبْدًا مِنْ « فَعَلٌ وَفَعِلٌ وَفَعْلٌ وَأَفْعَلٌ » هَذَا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَتَصَرَّفَ ، فَجَعَلُوا لَهُ مِثْلًا وَاحِدًا يَجْرِي عَلَيْهِ ، فَشَبَّهَ هَذَا بِمَا لَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ : لَاتَ وَمَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ « حَسَنٌ ، وَكَرْمٌ ، وَأَعْطَى » .

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (ش) وَ (غ) .

(٩) فِي (ش) وَ (غ) : مِنْ قَوْلِهِمْ .

(١٠) فِي (غ) : لِلدِّينَارِ وَالدرْهَمِ .

(١١) فِي (غ) : بِالْمَعْرُوفِ .

(١٢) سَقَطَتْ مِنْ (ش) .

(١٣) فِي (ش) وَ (غ) : سَمَاعِي .

(١٤) يَنْظُرُ : الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١ / ٢٠٣ ، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ ٣ / ٥١٧ .

ونقل عن الأحفش^(١) والمبرد^(٢) جواز بناء « أفعل » التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه .
 قوله : (وَقِيَّاسُهُ لِلْفَاعِلِ) . يعني : قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل نحو : « أضرب » أي :
 ضارب أكثر ضرباً من غيره . ولا يقال : « أضرب » . بمعنى « مضروب أكثر مضروبية من غيره » ؛
 لكون الفاعل أكثره من المفعول .

قوله : (وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ : « أَعَذَّرُ ، وَالْوَمُّ ، وَأَشْهَرُ ، وَأَشْعَلُ ») .
 أي : أكثر معذورية ، وملومية ، ومشهورية ، ومشغولية . ومنه^(٣) : « أَعْنَى » في قول
 سيبويه : « وهم بشأنه أعنى »^(٤) من عُنيَ بكذا : صُرِفَتْ عنايته إليه^(٥) .

[أوجه استعماله]

قوله : (وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ : مُضَافًا ، أَوْب « مِنْ » ، أَوْ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ .
 [فَلَا يَجُوزُ : « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ، وَلَا : « زَيْدٌ أَفْضَلُ »^(٦) ، إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ]^(٧)) .

لا يخلو أفعل التفضيل^(٨) عن^(٩) الجمع . ولا يجتمع اثنان منها^(١٠) في الأغلب ؛ لأن وضعه
 الأهم لتفضيل الشيء على غيره ، ومع « مِنْ » ، والإضافة ذِكْرَ المفضَّل عليه ظاهر . وإذا تجرد
 عنهما لزم^(١١) اللام ؛ لأنه يشار بها إلى معين مذكور قَبْلَ لفظاً ، أو حكماً ، وهي اللام العهدية
 فيشار بها إلى أفعل مذكور // معه المفضل عليه ، فإذا طلب مخاطبك مثلاً شخصاً هو أفضل من

ب/٩٦

(١) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٩٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٥١٧ .

(٢) هذا خلاف ما في المقتضب فإنه قال فيه ٤ / ١٧٨ : « واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة نحو : ضرب
 وعلم ومكث ، وذلك أنك تقول : دخل زيد ، وأدخلته ، وخرج ، وأخرجته ، فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولا على
 « فَعَلَ » وكذلك تقول : حسن زيد ، ثم تقول : ما أحسنه ؛ لأنك تريد : شيء أحسنه . فإن قيل فقد قلت : ما أعطاه
 للدرهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنما هو من أعطي ، وأولى فهذا وإن كان قد خرج إلى الأربعة فإنما أصله الثلاثة والهمزة
 في أوله زائدة » .

(٣) في (غ) : ومن .

(٤) نصه في الكتاب ٣٤ / ١ : « وَهْمٌ بِيَانِهِ أَعْنَى » .

(٥) ينظر : القاموس (عنا) ١٢٠٨ .

(٦) هذا مثال خلوه من الثلاثة : الإضافة ، ومن ، وآل .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٦ .

(٨) زيادة من (غ) .

(٩) في (غ) : (على من) بدل (عن) .

(١٠) في (غ) : منها اثنان .

(١١) في (ش) : لزمه .

عمرو تقول : « زيد الأفضل » أي : أفضل من عمرو . فلو خلا عن الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه ، فلا يتم فهم المقصود الأهم من وضعه .

ويجوز حذف المفضول إذا علم غالباً [إن كان « أفعلاً » خبراً]^(١) كما يقال : « أنت أسنُّ أم أنا ؟ » فتقول : « أنا أسن » ، ومنه : « الله أكبر » ، وقول^(٢) الشاعر^(٣) :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

والحذوف في هذه إما المضاف إليه^(٤) ، أو « مِنْ » مع مجروره^(٥) .

ويقل^(٦) الحذف إذا لم يكن خبراً نحو : « جاءني رجل أفضل » رداً على من قال : « ما جاءك »^(٧) رجل أفضل من زيد .

وأما قوله^(٨) :

ورثتُ مُهْلَهلاً والخيرَ منه
زُهيراً نِعَمَ ذُخْرِ الذَّاخِرِينَ

فاللام فيه زائدة ، وكذا قوله^(٩) :

ولستُ بالأكثرِ منهم حصاً
وإنما العِزَّةُ للكثيرِ

ويجوز في البيتين تقدير « أفعلاً » أي : الخير خيراً منه ، والأكثر أكثر منهم حصاً .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٢) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٧١٤ ، والصاحب ٤٣٤ ، وشرح المفصل ٦ / ٩٧ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٤٥ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٥١٨ .

والشاهد فيه : « أعز وأطول » حيث يجوز أن يكون حذف منه المفضول ، أي : أعزُّ من دعائم كل بيت ، أو من دعائم بيتك .

(٤) فيكون التقدير : أكبر كل شيء ، وأعز دعامة .

(٥) فيكون التقدير : أكبر من كل شيء .

(٦) في (ش) : فيقل . وفي (غ) : ويقول المحذوف .

(٧) في (ش) : ما جاءني .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ٩٠ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٤٩ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٦٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٥٢٠ .

والشاهد فيه : « الخير » حيث إن اللام فيها زائدة ، و « من » في « منه » تفضيلية . ويجوز أن يقدر « أفعلاً » آخر عارياً من اللام يتعلق به « منه » ، والتقدير : والخير خيراً منه . فعلى كلا التقديرين لم يجمع بين « من » ، واللام .

(٩) البيت من السريع ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١٩٣ ، وشرح المفصل ٦ / ١٠٠ ، ١٠٣ ، والموشح ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٥٤ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ١٥٢ ، والوافية شرح الكافية ٢٥٠ .

والشاهد فيه : « الأكثر » لما تقدم قبله .

قوله : (فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ : أَحَدُهُمَا — وَهُوَ الْأَكْثَرُ — أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ) . وإنما كان هذا أكثر ؛ لأن وضع « أفعل » لتفضيل الشيء على غيره ، فالأولى ذكر المفضول^(١) .

قوله : (فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ [مِثْلُ : « زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ »] ^(٢)) . يعني : أن يكون « أفعل » من جملة المضاف إليهم .

(فَلَا يَجُوزُ : « يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ » ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ بِإِضَافَتِهِمْ إِلَى ضَمِيرِهِ ^(٣)) ، وأيضاً لو سألته^(٤) عن إخوته لما عد نفسه في تعيينهم^(٥) . ولا يجوز : « زيد أفضل القوم » مشيراً إلى قوم ليس فيهم « زيد » .

والمعنى فيه^(٦) أن صاحبه مفضل — في المعنى الذي وضع له المصدر، المشتق هو منه — على كل واحد^(٧) مما بقي بعده من أجزاء المضاف إليه ، فإن « زيدا » في قولك : « زيد أكرم الناس » مفضل في الكرم على كل واحد ممن بقي منهم بعد « زيد » من أفراد الناس ، فالمعنى : « زيد بعضهم الزائد في الكرم على كل واحد ممن بقي منهم بعده » . ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه ؛ لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه ، بل على ما بقي بعد خروجه . قال [نجم الدين]^(٨) : « فالإضافة في هذا بتقدير اللام كما في : « بعض القوم » فتكون محضة ، قال تعالى : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ ^(٩) » ^(١٠) .

(١) في (غ) : المفضل .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٦ .

(٣) لأن إخوته مضاف إلى ضميره ، فعلم أنه ليس فيهم ، بدليل أنك إذا قلت : جاعني إخوة يوسف ، لم يكن يوسف من جملتهم ، فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٥٢/٣ .

(٤) في (غ) : مسألتهم .

(٥) في (غ) : بعضهم .

(٦) أي : أفعل التفضيل في حال الإضافة بمعناه الأول .

(٧) كررها في (غ) .

(٨) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٩) المؤمنون : ١٤ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٧٨/٢ .

قوله : (والثاني : أن تُقصدَ به^(١) زيادةٌ مُطلَقةٌ ، [ويُضَافُ لِلتَّوَضُّيحِ ، فَيَجُوزُ : « يُوَسِّفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ »]^(٢)) .

أي: يقصد تفضيله على كل^(٣) ما سواه من أفراد نوعه مطلقاً ، لا على المضاف إليه المعين، بل إنما يضيفه إلى شيء مجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو : « مصارع مصر ، وحسن القوم » مما لا تفضيل فيه . فلا يشترط كونه^(٤) بعض المضاف إليه . فيجوز بهذا المعنى أن تضيفه إلى من هو منهم نحو: « نبينا صلى الله عليه و [على آله]^(٥) أفضل قريش » . بمعنى : أفضل الناس من بين قريش ، وقولهم : « الناقص والأشج أعدلا بني مروان » أي : عادلاهم الأشج^(٦) عمر بن عبد العزيز ؛ لأنه كان برأسه شجرة من رحمة دابة . والناقص قيل: هو^(٧) محمد بن مروان^(٨) . وقيل: يزيد بن الوليد بن عبد الملك^(٩)؛ لأنه نقص العطايا^(١٠) . وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه^(١١) ليس هو داخلاً فيهم نحو : « يوسف أحسن إخوته » . وأن تضيفه لا إلى جماعة نحو : « فلان أعلم^(١٢) بغداد » أي: أعلم ممن سواه ، وهو مختص ببغداد؛ لأنها منشأه أو مسكنه . إلا إن تعذر المضاف أي : أعلم أهل بغداد جاز أن يدخل فيهم .

(١) سقطت من (أ) و (غ) : به .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٦ .

(٣) في (ش) و (غ) : من .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) في (ش) : والأشج .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) محمد بن مروان بن الحكم لم يل الخليفة ، وإنما كان أمير الجزيرة لأخيه عبد الملك ، وأرمينية . توفي سنة ١٠١هـ — .

وولى الخليفة ابنه مروان ، وكان آخر حكام بني أمية . ينظر : الكامل ٥ / ٧٠ ، وتهذيب تاريخ الدول الإسلامية ١٧ .

(٩) يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، أبو خالد الأموي ، أمير المؤمنين ، بويح بالخلافة سنة ١٢٦هـ — بعد

ابن عمه الوليد بن يزيد ، وكان عادلاً دينياً محباً للخير ، ومدة ولايته ستة أشهر ، ورجح ابن كثير أنه هو الناقص المعني

في الأثر . ينظر : تاريخ الطبري ٨ / ٢٨٧ ، والكامل في التاريخ ٥ / ٢٩١ ، والبداية والنهاية ١٠ / ١٦ .

(١٠) في (ش) و (غ) : من العطايا .

(١١) في (غ) : جنس .

(١٢) في (غ) : عالم .

قوله : (وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَادُ وَالْمُطَابَقَةُ [لِمَنْ هُوَ لَهُ . وَأَمَّا الثَّانِي ، وَالْمَعْرِفُ بِاللَّامِ فَلَا بُدَّ مِنْ الْمُطَابَقَةِ ، وَالَّذِي بِـ « مِنْ » مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لَا غَيْرُ] ^(١)) .

أي : في المعنى الأول للمضاف . أمّا الإفراد فحماً له على الذي قرّن به « مِنْ » ؛ لذكر المفضل عليه فيهما تقول : « زيد أفضل الناس ، الزيدان أفضل الناس ، و ^(٢) الزيدون أفضل الناس ، هند أفضل الناس ، الهندان أفضل الناس ، الهندات أفضل الناس » .

وأما المطابقة فنظر إلى تجرده عن علامة التفضيل وهي ^(٣) « مِنْ » ، فجرى على ^(٤) قياس الصفات في مطابقة الموصوف . هذا ^(٥) كلام الجمهور ^(٦) . وقال ابن السراج ^(٧) وابن الدهان ^(٨) وابن يعيش ^(٩) يجب الإفراد بهذا المعنى كالذي به « مِنْ » ، وتجاوز المطابقة لذكر المفضل بعده .

وأما المعرف باللام ، والمضاف بالمعنى الثاني فلم يشأها المقرون ^(١٠) به « مِنْ » ؛ لعدم ذكر المفضل معهما ، فوجب فيهما المطابقة // كسائر الصفات تقول : « زيد الأفضل ، الزيدان الأفضلان ، الزيدون الأفضلون ، هند الفضلى ، الهندان الفضليان ، الهندات الفضليات » . وتقول : « زيد أفضل الناس ، الزيدان أفضلا الناس » . ومنه : « الناقص والأشج ^(١١) أعدلا بني مروان » ، والزيدون أفضلو الناس ، وهند فضلى النساء ، والهندان فضليا الناس ، والهندات فضليات الناس » .
وأما المقرون به « مِنْ » فيلزم إفراده ؛ لأن « مِنْ » التفضيلية من تتمته ؛ لأنها مقتضى وضعه ، وبها يتميز عما شاركه ^(١٢) في صيغة « أفعل » ، كـ « أحمر ، وأفكل ^(١) » فلو ثني ،

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٧ .

(٢) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٣) في (غ) : وهو .

(٤) في (غ) : على غير .

(٥) في (غ) : وهذا .

(٦) ينظر : المفصل ٢٨٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥٦ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣/٨٥٣ ، وشرح التسهيل

٢/٣٨٨ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٢٥ ، والارتشاف ٥/٢٣٢٥ ، والفوائد الضيائية ٢/٢١٨ .

(٧) ينظر : الأصول ٢ / ٦ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٢٥ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٦ / ٩٦ .

(١٠) في (ش) : معنى المقرون .

(١١) في (غ) : الأشج والناقص .

(١٢) في (ش) و (غ) : يشاركه .

(١) الأفكل : كـ « أحمد » الرعدة ، ولا يبين منه فعل . ينظر : مادة « فكل » في اللسان ١٠ / ٣٠٩ ،

والقاموس ٢ / ١٣٧٨ .

وجمع، وأنت لكان كثنية الاسم وجمعه وتأنثه قبل كماله فتقول^(١) : « زيد أفضل من عمرو ،
والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والهندان أفضل
من دعد ، والهندات أفضل من دعد » .

واعلم أنه يجوز استعمال « أفعل » عارياً عن اللام ، والإضافة ، و« من » ، مجرداً عن معنى
التفضيل ، مؤولاً باسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد^(٢) سماعاً عند غيره^(٣) . قال نجم
الدين^(٤) : « وهو الأفصح^(٥) »^(٦) قال^(٧) :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَامَ قَوْمٍ أَصْغَرًا^(٨) وَأَكْبَرًا

أي : صغيراً وكبيراً . وقال^(٩) :

* مُلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مُلُوكٍ أَعْظَمِ

أي : عظام . وتقول : « الأحسن ، والأفضل » . بمعنى : الحسن والفاضل .

(١) في (غ) : وتقول .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٤٧ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٢٦ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٨٩ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٢٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٧٨ .

(٤) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٥) في (ش) و (غ) : الأصح وهو كذلك في شرح الرضي .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٢٦ .

(٧) الرجز بلا نسبة في المقتضب ٣ / ٢٤٧ ، والكامل ٢ / ١٦ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٢٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٧٨ .

والشاهد فيه « أصغراً وأكبراً » حيث إن « أفعل » قد يأتي بمعنى اسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد سماعاً
عند غيره .

(٨) في (غ) : أصغر .

(٩) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣ / ٥٢٦ ، وخزانة الأدب ٨ / ٢٨٢ .

وصدره : وإلا فَمِنْ آلِ الْمُرَّارِ فَإِنَّهُمْ *

والشاهد فيه : « أعظم » . بمعنى « عظام » وهو جمع « أعظم » . بمعنى « عظيم » ، غير مراد به التفضيل . ولو كان مراداً للزم
الإفراد والتذكير .

[عمله]

قوله : (ولا يَعْمَلُ فِي مُظْهَرٍ إِلَّا إِذَا كَانَ صِفَةً^(١) لِشَيْءٍ [وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيًّا مِثْلُ : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ »]^(٢)) . إلى آخره .

هذه شروط رفع أفعال التفضيل لفاعلها الظاهر ، كما رفع « أحسن » « الكحل » ، فيعمل الرفع قياساً مستمراً بلا ضعف^(٣) .

قوله : (لشيء) هو « رجلاً » في المثال المذكور ؛ لأنه صفته .

قوله : (وهو) أي : أفعال التفضيل^(٤) : (في المعنى^(٥) لمسبب) أي : لمتعلقٍ لذلك^(٦) الشيء كما أن « أحسن » في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل^(٧) وهو « الكحل » فإنه الأحسن في الحقيقة ، لا الرجل .

قوله : (مفضل) أي : ذلك المسبب الذي هو الكحل .

قوله : (باعتبار الأول) أي : باعتبار موصوف أفعال وهو « رجلاً » في مثالنا .

قوله : (على نفسه) أي : على نفس ذلك المسبب .

قوله : (باعتبار غيره) أي : باعتبار غير ذلك الأول . والمراد بالغير في مثالنا : « زيد » .

قوله : (منفيًا) أي : تفضيلاً منفيًا ، فهو صفة مصدر ، وقيل : حال من الضمير في « كان »

أي : لم يكن ذلك المسبب باعتبار الأول فاضلاً^(٨) ، وباعتبار غيره مفضولاً ، بل هو باعتبار الثاني [فاضل ، وباعتبار الأول مفضول ، أو حاله باعتبار الأول مساوية لحاله باعتبار الثاني]^(٩) إلا أن

(١) زيادة من الكافية ١٨٧ .

(٢) زيادة من الكافية ١٨٧ .

(٣) قال أبو حيان : « يجوز عند جميع العرب أن يرفع « أفعال » التفضيل الاسم الظاهر فاعلاً المفضل على نفسه ، باعتبار كونه في محلين ، وقبله ضمير يعود على موصوف بأفعال ، وبعده ضمير المرفوع ، وقد تقدم الجملة نفي » .

ينظر : الارتشاف ٥/٢٣٣٥ .

(٤) زيادة من (غ) .

(٥) في (غ) : في معنى السبب .

(٦) في (غ) : ذلك .

(٧) في (غ) : رجل .

(٨) في (غ) : (فاعلاً) بدل (فاضلاً) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

المراد ههنا أنه باعتبار غير الأول كـ « زيد فاضل » ، وباعتبار الأول وهو جميع الرجال مفضول ؛ لأن « رجلاً » نكرة في سياق النفي فتعم^(١) .

قوله : (باعتبار الأول) ، و (باعتبار غيره) حالان . أحدهما من الضمير المرفوع في « مفضل » ، والثاني من « نفسه » . والمراد بالاعتبار : النظر . يقال : اعتبرت الشيء أي : نظرت إليه ، وراعت حاله . قال نجم الدين^(٢) : « والأشهر في اصطلاحهم أن يقال في « المتعلق » : السبب لا المسبب »^(٣) .

قوله : (لِأَنَّهُ بِمَعْنَى : « حَسُنَ ») .

اعلم أنه قد علل رفع « أفعل » التفضيل للظاهر^(٤) في مسألة الكحل ، ونظائرها بتعليين معنوي ولفظي^(٥) . فالمعنوي : أن « أفعل » إنما لم يعمل في غير هذه المسألة إلا في مضمرة ؛ لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه — أي : دالاً على الزيادة حتى يعمل عمله — كما كان لاسم الفاعل والمفعول ، والصفة^(٦) المشبهة ، والمصدر . وأمّا ههنا فلِمَا كان « أَحْسَنَ » بمعنى : « حَسُنَ » ؛ لأن المعنى : « ما رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل حسناً مثله في عين زيد »^(٧) ؛ لأن المراد نفي المثلية ، فيلزم منه نفي الأفضلية ؛ لأن الشيء إذا لم يكن مثل شيء فبالأولى ألا يكون أفضل منه . قوله : (مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا [لَفَصَلُّوا بِئِنَّ « أَحْسَنَ » وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ « الكحلُ »]^(٨)) إلى آخره .

هذا هو التعليل اللفظي ، وهو تعليل سيبويه^(٩) ، وهو أن « أفعل » إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل اضطراراً ؛ لأنه لو لم يعمل لزم رفع الكحل بالابتداء ،

(١) في (ش) و (غ) : فيعم .

(٢) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٣٤ .

(٤) في (غ) : الظاهر .

(٥) في (غ) : لفظي ومعنوي .

(٦) في (غ) : (والمصادر المشبهة) بدل (الصفة المشبهة والمصدر) .

(٧) هذا التعليل لابن الحاجب في شرح الكافية ٣ / ٨٥٤ .

(٨) زيادة من الكافية ١٨٧ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٢ .

و « أفعل » خبر مقدم ، والجملة صفة لـ « رجلاً^(١) » ، فيلزم الفصل بين « أحسن » وبين^(٢) معموله — وهو « منه » الذي بعد الكحل ؛ لأنه متعلق به — بأجنبي [وهو « الكحل » ؛ لأنه مبتدأ ، فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله // بأجنبي]^(٣) ، ولا يجوز ذلك . ٩٧/ب
والمراد بالأجنبي : ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل .
فإن قيل : فَقَدَّم^(٤) « منه » على « الكحل » حتى لا يلزم هذا^(٥) المحذور . قلنا : المراد تعليل ما سمع عن العرب ، وقد سمع مؤخرًا ، فكان الأمر على ما ذكر .
وقد اعترض نجم الدين^(٦) هذين التعليلين باطرادهما في الإثبات . والسماع لم يثبت إلا في النفي .

ومثل مسألة الكحل قوله صلى الله عليه وآله^(٧) : « ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة »^(٨) .

قوله : (وَلَئِنْ أَنْتَ لَتَقُولَ : [« أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ »])^(٩) إلى آخره .
يعني : أن لك في مثل هذا المثال المذكور^(١٠) وجهًا أحصر من الأول ، وهو أن تحذف المفضول المجرور بـ « من » ، وتحذف حرف الجر الداخلة على « عين زيد » في مثالنا فتقول : « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد » أي : من كحل عين زيد ؛ لأن الكحل مفضل على الكحل ، لا الكحل على العين .

(١) في (غ) : لرجل .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (ش) : يقدم .

(٥) في (ش) : (مثل هذا) . وفي (غ) : (منه هذا) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ٥٣٥ .

(٧) سقطت : من (ش) : وآله .

(٨) رواه البخاري (٩٦٩) في العيدين ، باب فضل العمل أيام التشريق ، وأبو داود (٢٤٣٨) في الصوم ، باب صوم

العشر ، والترمذي (٧٥٧) في الصوم ، باب ما جاء في العمل أيام التشريق .

(٩) زيادة من الكافية ١٨٧ .

(١٠) سقطت من (ش) .

قوله : (وإن^(١) قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ [قُلْتَ : « مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ »]^(٢)) . إلى آخره .

يعني : أن لك عبارةً ثلاثةً أحصر من الثانية ، وهي أن تقدم « عين زيد » في مثالنا على « أفعل » التفضيل ، وتدخل عليه آلة التشبيه ، وتحذف ما بعد الكحل فتقول : « ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل » . وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت الكحل بالابتداء ؛ لأنها فرع الأولى ، ولأن « مِنْ » التفضيلية مع مجرورها مقدرة بعد الكحل .

قال نجم الدين^(٣) : « وقولك : « أحسن » في هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر أي : « ما رأيت كعين زيد ما رأيت أحسن فيها الكحل » ؛ وذلك لأن المراد بقولنا : « ما رأيت كعين زيد » أي : في حسن الكحل فيها ، فلو نصب « أحسن » بهذا الفعل الظاهر لكان المعنى : « ما أبصرت عيناً مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها » وهذا خَلْفٌ من القول^(٤) (٥) .

قوله : (مِثْلُ قَوْلِهِ^(٦)) : (٧)

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَّاحِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَّاحِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا
أَقْلَبُ بِهِ رَكْبُ أَتَوْهُ تَيْبَةً وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ سَارِيَا

قوله : (كَوَادِي السَّبَّاحِ وَادِيًا) انتصابه على أنه مفعول لـ « أرى » .

(١) في (غ) : فإن .

(٢) زيادة من الكافية ١٨٧ .

(٣) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٤) الخلف من القول : الرديء منه . ينظر : القاموس (خلف) ٧٤٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢ / ٢٢٢ . طبعة دار الكتب العلمية . وقد سقط هذا النص من طبعة المكتبة التوفيقية .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لسحيم بن وثيل في ديوانه ١٩ ، والكتاب ٢ / ٣٢ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٢٩ .

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢ / ٣٩٤ ، وشرح الوافية لابن الحاجب ٢٣٨ ، وشرح الكافية له ٣ / ٨٥٥ ، والإيضاح

له ١ / ٦٦٢ ، وشرح الرضي ٣ / ٥٣٦ ، والوافية في شرح الكافية ٢٥٣ ، والموشح ٢٢٦ .

ووادي السباح : موضع بطريق البصرة ، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام رضي الله عنه .

ينظر : معجم البلدان ٥ / ٣٤٣ .

والشاهد فيه : « أقل به ركب » حيث رفع « أفعل » التفضيل وهو « أقل » : ركب على الفاعلية مثل « ما رأيت كعين

زيد أحسن فيها الكحل » . والأصل : ولا أرى وادياً أقل به ركب منه بوادي السباح ، فحذف المفضول للعلم به ، ولم

يقم مقامه شيئاً .

وقوله : (كوادي السباع) حال منه ؛ لأن^(١) صفة النكرة^(٢) إذا تقدمت عليها انتصبت على الحال . ويجوز أن يكون « وادياً » عطف بيان لقوله « كوادي السباع » ، والكاف اسمية . ويجوز أن يكون تمييزاً ، والكاف اسمية أيضاً . و«أقل» في الأوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كما ذكرنا في «أحسن» في المسألة المذكورة . ويجوز أن يكون « وادياً » هو المنصوب بالفعل المقدر . و« أقل » صفته^(٣) ، والتقدير : ما رأيت كوادي السباع ما رأيت وادياً أقل به ركب أتوه منهم بوادي^(٤) السباع وقت إظلامه ، وأخوف به ركب أتوه منهم بوادي السباع .

قوله : « ولا أرى » الواو اعتراضية . و« ما » في قوله : « ما وقى الله^(٥) » مصدرية. أي : وقت وقاية الله السارين .

وقوله : « تئياً » [أي : تلبثاً]^(٦) ، وتوقفاً ، يقال : تَأَيَّا ، أي : تلبث^(٧) ، وهو منصوب على التمييز من «أقل» ، فيكون في المعنى فاعلاً أي : أقل تئياً ركب أتوه^(٨) . ولو عبّرت بالعبارة الأولى لقلت : ولا أرى وادياً أقل به ركب منهم بوادي السباع . ولو عبّرت بالثانية لقلت : ولا أرى وادياً أقل به ركب من وادي السباع . ذَكَرَ معنى ما ذكرتُ في شرح [هذا البيت في]^(٩) نجم الدين^(١٠) .

(١) في (غ) : لأنه .

(٢) في (غ) : للنكرة .

(٣) في (غ) : صفته .

(٤) في (غ) : كوادي .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) سقطت من (ش) . وفي (غ) : أي توقفاً وتلبثاً .

(٧) ينظر : القاموس (أي) ١١٦٠ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣/٣٣٧ ، ٥٣٨ .

٦٩٣	[العدد]
٦٩٣	[تعريف أسماء العدد]
٦٩٣	[أصول الأعداد]
٦٩٤	[الواحد والاثنان]
٦٩٦	[استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما]
٦٩٩	[الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر]
٧٠٠	[ألفاظ العقود والأعداد فوق العشرين]
٧٠١	[لغات ثماني عشر]
٧٠٢	[تمييز الأعداد]
٧٠٥	[حكم العدد إذا كان المعدود مؤنثاً]
٧٠٥	[عدم تمييز الواحد والاثنين]
٧٠٦	[تعريف العدد]
٧٠٧	[حكم العدد المميز بمذكر ومؤنث]
٧٠٨	[الاشتقاق من ألفاظ العدد]
٧١٣	[المذكر والمؤنث]
٧١٥	[معاني التاء]
٧١٨	[ما يستوي فيه المذكر والمؤنث]
٧١٩	[أوزان ألف التأنيث المقصورة]
٧٢٣	[أوزان ألف التأنيث الممدودة]
٧٢٥	[تقسيم المؤنث إلى لفظي وحقيقي]
٧٢٦	[إسناد الفعل إلى المؤنث]
٧٢٩	[المثني]
٧٢٩	[تعريفه]
٧٣١	[تثنية المقصور والممدود]
٧٣٤	[حذف النون وتاء التأنيث]
٧٣٦	[تثنية اسم الجمع والجمع المكسر]
٧٣٧	[الجمع]
٧٣٩	[جمع المذكر السالم]
٧٤٠	[شرط جمع المذكر السالم]
٧٤٣	[ما شذ جمعه بالواو والنون]
٧٤٨	[جمع المؤنث السالم]
٧٤٨	[تعريفه]
٧٤٨	[شروطه]
٧٥١	[تحريك العين وإسكانها في جمع المؤنث السالم]
٧٥٧	[جمع التكسير]
٧٥٧	[تعريفه]
٧٥٧	[جمع القلة]
٧٥٩	[المصدر]
٧٥٩	[تعريفه]
٧٦٠	[المصدر القياسي والمصدر السماعي]
٧٦١	[عمل المصدر]
٧٦٩	[اسم الفاعل]
٧٦٩	[تعريفه]
٧٧١	[عمل اسم الفاعل]

٧٧٤	[صيغ المبالغة]
٧٧٩	[اسم المفعول]
٧٨٠	[عمله]
٧٨٢	[الصفة المشبهة]
٧٨٢	[تعريفها]
٧٨٣	[عملها]
٧٨٣	[أحكامها]
٧٩٠	[اسم التفضيل]
٧٩٠	[تعريفه]
٧٩٠	[شروطه]
٧٩٤	[أوجه استعماله]
٨٠٠	[عمله]

[الفعل]

قوله : (الْفِعْلُ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) .

قوله : (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى^(١)) جنس الحد .

وقوله : (فِي نَفْسِهِ) خرج الحرف ، وقوله : (مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) خرج الاسم .

واعلم أن كل ما ورد من اعتراض^(٢) على طرد حد الاسم فهو وارد على عكس حد الفعل

. وكل ما ورد على عكس حد الاسم فهو وارد على طرد حد الفعل . والجواب فيه كالجواب

فيما تقدم [في حد الاسم]^(٣) [٤] .

قوله : (وَمِنْ خَوَاصِهِ : دُخُولُ « قَدْ » ، وَ « لَوْ » ، [وَالسَّيْنِ ، وَسَوْفَ ، وَالْجَوَازِمِ ،

وَلِحُوقِهِ تَاءِ التَّائِيثِ سَاكِنَةً]^(٥) [إلى آخره]^(٦) .

قد تقدم معنى الخاصة^(٧) . ولم يذكر إلا بعض خواص // الفعل ؛ ولذلك جاء بـ (مِنْ) . ١/٩٨

وإنما اختص « قد » بالفعل لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ، ومع

التقليل في المضارع . واختصت « لو » به لأنها حرف شرط ، وحروف الشرط لا تدخل إلا على

الفعل . واختص حرف التنفيس أي : السين وسوف بالفعل ؛ لأن معنهما تأخير الفعل إلى الزمان

المستقبل . و« سوف » أكثر تنفيساً من السين . وفيها لغات : « سَوْفَ ، وَسَوْ ، وَسَيَّ ،

وَسَفَّ »^(٨) .

واختصت^(٩) الجوازم بالأفعال ؛ لأنه لا حزم في الأسماء ؛ لأن الأسماء لأصلاتها في الإعراب

استوفت أنواعه الثلاثة ، وعوض في الأفعال مكان الجر الحزم .

(١) سقطت من (غ) : على معنى .

(٢) في (ش) و (غ) : من الاعتراض .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر : ص ٦ — ٧ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٨٩ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : ٧ .

(٨) تنظر هذه اللغات في الإنصاف ٦٤٧/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢٧٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٩/١ ، وشرح الرضي

٥/٤ ، والقاموس (سوف) ٧٥٨ .

(٩) في (غ) : اختص .

قوله : (وَلُحُوقُ تَاءٍ ^(١)) « فَعَلْتُ » ^(٢) يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز . وإنما اختص بالفعل لأن الاسم يثنى ويجمع ، فيستحق الألف والواو ؛ لثننيته وجمعه ، فلو لحقه ضمير رفع بارز لاجتمع في المثني ألفان ، وفي الجمع واوان . فإن لم تحذف إحداهما ^(٣) استثقل ، وإن حذفت التيس .

قوله : (وَتَاءِ التَّائِيَةِ السَّاكِنَةِ) ؛ لأنها سكنت ^(٤) للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم .

(١) في (ش) : نحو تاء .

(٢) في (ش) و (غ) : ويعني أحدهما .

(٣) في (ش) و (غ) : أحدهما .

(٤) في (ش) و (غ) : أسكنت .

[الفعل الماضي]

قوله : (المَاضِي : مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ) .

قوله : (مَا دَلَّ) أي : فِعْلٌ دَلَّ ، حتى لا ينتقض بنحو « أمس » .

قوله : (قَبْلَ زَمَانِكَ) أي: على زمان قبل زمان تلفظ المتلفظ به، لا على وجه الحكاية .

يحترز من المضارع . وإنما قلنا : لا على وجه الحكاية ليدخل فيه « خرجتُ » في قولك : « يقول^(١) »

زيد بعد غد : خرجت أمس » ، فـ « خرجت » ماض وإن لم يدل على زمان قبل زمان تلفظك

به ؛ [لأنه حاكٍ ، و « زيد »^(٢) يتلفظ به لا على وجه الحكاية ، ويدل على زمان قبل زمان^(٣)]

تلفظه به]^(٤) . ويخرج عنه « أخرجُ » في قولك : « قال زيد أول من أمس : أخرج غدا^(٥) » ،

فإنه دال على زمان قبل زمان^(٦) تلفظ الحاكِي به .

قوله : (وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ) . أما بناؤه فعلى الأصل . وإنما بني على حركة^(٨)

لمشابهته الاسم بوقوعه موقعه في نحو: «مررت برجل ضَرَبَ» أي ضارب . وخص بالفتح لثقل الفعل

لفظاً بتحريك وسطه ، ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ، ويطلبه الفاعل دائماً والمفعول كثيراً .

قوله : (مَعَ غَيْرِ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ [وَالْوَاوِ]^(٩)) ؛ لأنه إذا اتصل به ذلك سُكِّنَ

آخره كراهة أربع متحركات^(١٠) فيما هو كالكلمة الواحدة . وأما^(١١) إذا اتصل به المنصوب نحو:

« ضربني ، وضربك » فإنه لا يسكن . وكذا^(١٢) إذا اتصل به^(١٣) الضمير الساكن المرفوع^(١٤) نحو:

« ضَرَبَا » . وأما إذا اتصل به الواو فإنه يضم آخره لمجانسته الواو .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) : وزيد .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) سقطت من (غ) : قبل زمان .

(٨) في (ش) و (غ) : الحركة .

(٩) زيادة من الكافية ١٨٩ .

(١٠) في (ش) و (غ) : حركات .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) زيادة من (ش) .

(١٣) في (ش) و (غ) : به ذلك .

(١٤) في (غ) : المرفوع الساكن .

[الفعل المضارع]

[تعريفه]

قوله : (الْمُضَارِعُ : مَا أَشْبَهَ الْأِسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ « نَأَيْتُ » ؛ لَوْقُوعِهِ مُشْتَرِكًا . وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ وَسَوْفَ) .

قوله : (مَا أَشْبَهَ الْأِسْمَ) أي : الفعل الذي أشبه الاسم ، وإنما سمي مضارعا لذلك ؛ لأن معنى المضارعة في اللغة المشابهة^(١) .

قوله : (بِأَحَدِ حُرُوفِ « نَأَيْتُ »)^(٢) وليس ذلك وجه المشابهة ، بل سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم . وتلك الجهة وقوعه مشتركا . وقد خرج الماضي بهذا القيد .

قوله : (لَوْقُوعِهِ مُشْتَرِكًا) . هذا بيان لوجه [مشابهة المضارع لمطلق الاسم . وأما]^(٣) مشابته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة ، وصلاحيته للحال والاستقبال ؛ ولذلك عمل اسم الفاعل عمل المضارع كما تقدم .

ومعنى وقوعه مشتركا أنه حقيقة في الحال والاستقبال . وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال^(٤) . قال نجم الدين : « وهو أقوى ؛ لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال . ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز . ومن المناسب أيضا أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه »^(٥) . وقيل : هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ؛ لخفاء الحال^(٦) . وليس بشيء ؛ لأن الحال عند النحاة غير « الآن » المختلف في كونه زمانا ، بل هو ما^(٧) على جنبيتي الآن ، من الزمان ، مع الآن ، فإذا قلت : « زيد يصلي » ف « يصلي » حال مع أن بعض صلواته ماضٍ والبعض باقٍ .

(١) ينظر في مادة (ضرع) في اللسان ٨ / ٥٤ .

(٢) في (ش) و (غ) بعد نأيت : (أي : بسبب حروف نأيت) .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) وهذا رأي أبي علي الفارسي . ينظر : الإيضاح شرح المفصل ٢ / ٦ ، وشرح الرضي ٤ / ١٢ ، والموشح ٢٢٨ ،

والنجم الثاقب ٢ / ٩١٠ ، وجمع الهوامع ١ / ٣٢ .

(٥) ينظر شرح الرضي ٣ / ١٣ .

(٦) وهو رأي ابن طاهر . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٦ ، وشرح الرضي ٤ / ١٢ ، والموشح ٢٨٨ ، والنجم

الثاقب ٢ / ٩١٠ ، والمجمع ١ / ٣٢ .

(٧) سقط من (غ) .

قوله : (وَتَخْصِيصُهُ بِالسَّيْنِ وَ^(١) سَوْفَ) . يعني: أن الاسم يكون مبهماً مشتركاً إذا قلت : « رجل » ، فإذا قلت : « الرجل » المعهود اختص بواحد بسبب لام العهد ، وكذا المضارع مبهم مشترك بين الحال والاستقبال ، ثم يختص بالاستقبال بالسَّيْنِ .

قوله : (فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَدًا ، [وَالنُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ ، وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثِينَ غَيْبَةً ، وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا]^(٢)) إلى آخره .

هذا تبيين لمعاني حروف المضارعة ؛ ليعلم أنها لا تكون للمضارعة إلا باعتبار معانيها .
ولذلك لم // تكن همزة « أكرمت » منها ؛ لَمَّا لم تكن محتصة بالمتكلم لثبوتها مع المخاطب والغائب . ٩٨ / ب
فالهمزة لمفرد المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً . والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين ، أو مؤنثين ، أو مختلفين ، أو جماعة مذكرين ، أو مؤنثين ، أو مختلفين .

قال نجم الدين : « وقول الواحد المعظم نفسه^(٣) : « نفعل » [مجاز عن الجمع]^(٤) كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ ﴾^(٥) لعدّهم المعظم كالجماعة^(٦) .

والتاء للمخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً ، مفرداً كان أو مثنى ، أو مجموعاً ، وللمؤنثة^(٧) الغائبة ، وللمؤنثتين الغائبتين . والياء للغائب غيرهما^(٨) .

فصارت الهمزة مشتركة بين اثنين ، والنون بين أربعة ، والتاء بين ثمانية ، والياء بين أربعة .
قوله : (وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومٌ فِي الرَّبَاعِيِّ [مَفْتُوحٌ فِيمَا سِوَاهُ]^(٩)) سواء كان حروفه أصلية كـ « يُدْخِرُج » ، أو فيه زائد كـ « يُكْرَم » ، وأصله : يُؤْكْرَم . و « يُقَطِّعُ » ويُقَاتِلُ ؛ لقلة الاستعمال .

وأصول الأفعال ثلاثي و رباعي . وفتحت حروف المضارعة في الثلاثي ؛ لأن الفتح لحفته

(١) في (غ) : أو .

(٢) زيادة من الكافية ١٩٠ .

(٣) سقط من (ش) .

(٤) ما بين الحاصرتين ورد في (ش) و (غ) بعد قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ ﴾ .

(٥) يوسف : ٣ .

(٦) ينظر شرح الرضي ٤ / ١٣ .

(٧) في (غ) وللغائبة المؤنثة .

(٨) أي غير المؤنث والمؤنثين ، فيكون للأربعة ، لواحد المذكر ، ومثناه ، وجمعه ، وجمع المؤنث .

(٩) زيادة من (غ) .

هو الأصل فكان بالثلاثي^(١) الأصل أولى ، وفتحت أيضا في الخماسي والسداسي ؛ لكثرة حروفهما^(٢) . وكسر حروف المضارعة غير الياء فيما ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين^(٣) ، ويكسرون الياء إذا كان^(٤) بعدها ياء أخرى .

وأما « أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ ، وَأَسْطَاعَ يُسْطِيعُ »^(٥) فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس^(٦) .

[إعرابه]

قوله : (وَلَا يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ) ؛ للمشابهة المذكورة عند البصريين^(٧) ، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم . وقال الكوفيون^(٨) إعراب المضارع بالأصالة ؛ لأنه^(٩) توارد عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيحتاج إلى إعرابه ؛ ليتبين ذلك الحرف المشترك ، ويتعين لأحد الاحتمالات^(١٠) ، فيتعين المضارع تبعاً لتعيينه كقولك : « لا تضرب » رفعه^(١١) يُعَيِّنُ « لا » للنفي . وجزمه يعينها للنهي . وقولك : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » نصبه دليل كون الواو^(١٢) واو الجمع التي تنصب بتقدير « أن » ، وجزمه على كونها للعطف . وقولك : « ما بالله حاجة فيظلمك » نصبه دليل على^(١٤) كون الفاء للسببية ،

(١) في (غ) : الثلاثي .

(٢) في (ش) : حروفها .

(٣) ينظر الكتاب : ٤ / ١١٠ ، وشرح اللمع للضريز ١٦١ و شرح الرضي ٤ / ١٤ ، والارتشاف ١ / ١٨٢ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١١ .

(٤) في (غ) : كانت .

(٥) أهراق أصله : أراق ، فزيدت فيه الهاء ، واسطاع أصله : أطاع ، فزيدت فيه السين . ينظر : الأصول في النحو ٣ / ٢٢٩ ، واللباب ٢ / ٢٧٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٦٢ ، والهمع ٣ / ٤٦٥ .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٦٢ ، وشرح الرضي ٤ / ١٤ .

(٧) ينظر : العلل في النحو للوراق ٦٩ ، وأسرار العربية ٢٧ ، ٢٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٤٩ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح

المفصل ٧ / ١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٨ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣ ، والموشح ٢٣٠ ، والهمع ١ / ٦٦ .

(٨) ينظر : العلل في النحو للوراق : ٧٠ ، وأسرار العربية ٢٧ ، ٢٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٤٩ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح

المفصل ٦ / ١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٨ ، وشرح الرضي ٣ / ١٣ ، والموشح ٢٣٠ ، والهمع ١ / ٦٦ .

(٩) في (ش) : لأنها .

(١٠) في (غ) : المحتملات .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) في (ش) : كون الواو للجمع .

(١٤) زيادة من (ش) .

ورفعه على كونها للعطف . وقولك : « ليضرب » جزمه دليل على^(١) كون اللام للأمر ، ونصبه على كونها « لام » كي ، أو « لام » الجحود . ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى^(٢) كما طرد إعراب الاسم حيث لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول .

قوله : (إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونٌ تَأْكِيدٌ) .

قال الجمهور^(٣) : إن المضارع مع نوني^(٤) التأكيد مبني ؛ لتركيبه مع النون ، وصورته معه كالكلمة الواحدة ، و لا إعراب في الوسط^(٥) . [وقال بعضهم^(٦) : هو باق على إعرابه ؛ لأن الحرف إذا اتصل بالمعرب ، وامتزجا لم يُبَيِّنَ المعرب كياء النسب ، وتاء التانيث]^(٧) . وقال بعضهم^(٨) : المضارع مع النونين مبني للتركيب إلا إذا أسند إلى الألف ، أو الواو نحو « هل تضربان » ، و^(٩) هل تَرَضُونَ^(١٠) ، أو الياء نحو : « هل ترضين^(١١) » ؛ لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما .

قوله : (وَلَا نُونٌ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ) . الجمهور^(١٢) على أن الفعل بيني للحاقه ، قال سيبويه : « إنَّ « يضربن » شابه « ضَرَبْنَ »^(١٣) . يعني^(١٤) : أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربع

(١) زيادة من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) : (معنى بمعنى) بل فيها : (فيه الفعل) .

(٣) ينظر : الباب للعكبري ٢ / ٢٨ ، وشرح الرضي ٤ / ١٤ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٢ .

(٤) في (غ) : نون .

(٥) في (ش) : في وسط الكلمة .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣ / ١٥ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٣ ، وشرح التصريح ١ / ٥٢ .

(٧) أخر هذه العبارة في (ش) وجعلها بعد قوله (للتركيب) .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٤١ ، وشرح الرضي ٣ / ١٥ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٣ ، وشرح التصريح ١ / ٥٢ .

قال ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤١ : « هذا مذهب المحققين ، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إما بالتركيب ،

وإما لكون النون من خصائص الفعل ، فضعف بإلحاقها شبه الاسم . . . والثاني باطل » .

(٩) في (غ) : أو .

(١٠) في (ش) و (غ) : تضربون .

(١١) في (ش) و (غ) : تضريين .

(١٢) ينظر : الباب ٢ / ٢٨٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٤١ ، وشرح الرضي ٤ / ١٦ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٤ ،

والهمع ١ / ٦٧ .

(١٣) نص كلامه في الكتاب ١ / ٢٠ : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً ... وأسكنت ما كان

في الواحد حرف الإعراب ، كما فعلت في فَعَلٌ حين قلت : فَعَلْتُ وفَعَلْنَ ، فأسكن هذا هنا وبُني على هذه العلامة ،

كما أسكن فَعَلٌ ، لأنه فعلٌ كما أنه فعلٌ ، وهو متحرك كما أنه متحرك » .

(١٤) في (ش) و (غ) : بمعنى .

متحركات^(١) حملاً على « ضربين » جاز بناؤه أيضاً حملاً عليه . و قال بعضهم^(٢) : هو^(٣) معرب ؛ لضعف علة البناء ، مقدر الإعراب ؛ لإلزامهم محله السكون .

قوله : (وإِعْرَابُهُ : رَفَعٌ وَنَصَبٌ وَجَزْمٌ) . الجزم^(٤) فيه عوض عن الجر^(٥) كما مر .

قوله : (فَالصَّحِيحُ) إلى آخره . هذا تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب ، وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع ؛ لسهولة أمره .

فقوله : (الصحيح) احترازاً عن المعتل نحو : « يغزو ، ويرمي ، ويخشى » .

قوله : (الْمَجْرُودُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٌ) احترازاً عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع

نحو : « يضربان^(٦) ، ويضربون ، وتضربين » ؛ لأن هذه الخمسة تعرب بالنون وحذفها . وقيد الضمير بالبروز و بالرفع ؛ لأن قولك : « زيد يضرب ، أو^(٧) يضربك » مما يعرب بالضممة والفتحة والسكون مثل : « يضرب زيد » .

وقد يقدر في الضرورة الرفع قال^(٨) :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ .

// قوله : (وَالتَّصْلُ بِهِ ذَلِكَ] بِالنُّونِ ، وَحَدْفِهَا مِثْلُ : « يَضْرِبَانِ ، وَيَضْرِبُونَ ،

وَتَضْرِبِينَ]^(٩)) . أي : الضمير البارز المرفوع^(١٠) ، وهو الألف ، والواو ، والياء يرتفع بالنون ، ويتنصب ، وينجزم بحذفها . وإنما أعرب هذا بالنون وحذفها ؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب

(١) في (ش) : حركات .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤ / ١٧ ، والنجم الثاقب ٢ / ٩١٤ ، وهو رأي ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة .

(٣) سقط من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) ، و (غ) : والجزم .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : تضربان .

(٧) في (غ) : و .

(٨) البيت من السريع ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٥٨ ، والكتاب ٤ / ٢٠٤ ، والكامل في اللغة ١ / ١٤٣ ،

و الأصمعيات ١٣٠ . والشعر والشعراء ١ / ١٢٢ ، وشرح المفصل ١ / ٤٨ ، وشرح التصريح ١ / ٨٨ ،

والخزانة ٨ / ٣٥٢ . وبلا نسبة في الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، وشرح الرضي ٣ / ٢٠ .

والمستحقب : المكتسب . والواغل : الذي يأتي شراب القوم من غير أن يدعى إليه .

والشاهد فيه قوله : « أشرب » حيث سكن الفعل المضارع ، وقدر فيه الرفع للضرورة .

(٩) زيادة من الكافية ١٩١ .

(١٠) سقطت من (غ) .

بحركاتٍ لمناسبة الضمائر ، وهي الضمة ، والفتحة ، والكسرة لم يمكن دوران الإعراب عليه ، ولم يكن فيه علة البناء ، فجعل النون بدل الرفع ؛ لمشابهته في الغنة للواو .
وجاز وقوع علامة رفع الفعل^(١) بعد فاعله ؛ لأنه كالجزم منه . وصار النصب في هذه الأمثلة الخمسة في صورة الجزم .

وندر حذف النون لغير شيء . قال^(٢) :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

قوله : (وَالْمَعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيرًا ، [وَالْفَتْحَةَ لَفْظًا ، وَالْحَذْفَ]^(٣)) .

[إلى آخره]^(٤) ؛ لاستثقال الضمة على الواو، والياء ، بعد الضمة والكسرة ، ولم تستثقل

الفتحة لحفتها .

وقد تظهر الضمة في الضرورة . وقد تقدر الفتحة أيضا في الضرورة قال^(٥) :

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمَّ وَلَا أَبِ

وتحذف الواو والياء في الجزم ؛ لأن الجازم يحذف الرفع ، و الرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم ، فلما لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف علة مشابه للحركة حذفه .
وقد لا تحذف الثلاثة في الضرورة قال^(٦) :

[إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ]^(٧) وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ

(١) سقطت من (غ) .

(٢) الرجز بلا نسبة في الخصائص ١ / ٣٨٨ ، واحتسب ٢ / ٢٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٦ ، وشرح الرضي ٤ / ١٨ ،
والخزانة ٨ / ٣٤٠ .

والشاهد فيه : « تبيتي تدلكي » حذفت النون من غير جازم ولا ناصب . والأصل : تبيتين تدلكين .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩١ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ٣٠ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٥٣
والخزانة ٨ / ٣٤٥ . وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٣٤٢ ، وشرح الرضي ٤ / ١٩ .

وصدره : وما سودتني عامر عن وراثته .

والشاهد فيه : « أن أسمو » حيث لم تظهر حركة النصب للضرورة .

(٦) الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٦١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٤ ، وشرح المفصل
١٠ / ١٠٤ ، وشرح الرضي ٣ / ٢١ .

والشاهد فيه : « ترضأها » حيث لم يحذف حرف العلة للجازم في الضرورة .

(٧) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) .

وقال^(١) :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَ الْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بِنِي زِيَادِ

وقال^(٢) :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدَعِ

فيقدر أنها كانت متحركة ، فحذفت^(٣) حركتها للجزم .

قوله: (وَالْمُعْتَلُّ بِالْأَلْفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيرًا ، وَالْحَذْفِ) ؛ لأن الألف لا يمكن

تحريكه ، ويمكن حذفه ، فقدرت ضمته وفتحته ، وحذف في الجزم إلا في الضرورة كما مر .

[رفعه]

قوله : (وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ) .

قال نجم الدين : « هذا إيماء إلى أن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو^(٤) مذهب

الفراء^(٥) . ومذهب البصريين أن ارتفاعه بوقوعه^(٦) موقع الاسم^(٧) ؛ [لأنه يكون كالاسم]^(٨)

فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع . وسواء وقع موقع اسم مرفوع أو منصوب

أو مجرور^(٩) .

واعترض بأنه قد يرتفع في موضع لا يقع فيه الاسم نحو : « الذي يضرب ، وسيقوم ،

(١) البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير العبسي في شرح أبيات سيوييه ٣٢٣/١ ، والأغاني ١٧ / ١٩٨ ، وشرح شواهد

المغني ١ / ٣٢٨ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٦٤ . وبلا نسبة في الكتاب ٣ / ٣١٦ ، وأسرار العربية ١٠٣ ،

والإنصاف ١ / ٣٠ ، وشرح المفصل ٨ / ٢٤ ، وشرح الرضي ٤ / ٢١ .

والشاهد فيه : « ألم يأتيك » حيث حزم الفعل ، ولم تحذف الياء ؛ وذلك للضرورة .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لزبان بن العلاء في معجم الأدباء ١١ / ١٥٨ ، وهو بلا نسبة في سر صناعة

الإعراب ٢ / ٦٣٠ ، والإنصاف ١ / ٢٤ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠٤ ، وخزانة الأدب ٨ / ٣٦١ .

والشاهد فيه : « لم تهجو » حيث حزم الفعل ، ولم تحذف الواو للضرورة .

(٣) في (غ) : حذفت .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : العلل في النحو للوراق ٧٠ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٠ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل ٦ / ١٢ ، وشرح

التسهيل ٣ / ٣٢٩ ، وهو اختيار ابن مالك .

(٦) في (غ) : لوقوعه .

(٧) ينظر : الكتاب ٣ / ٩-١٠ ، والمقتضب ٥ / ٢ ، والأصول ١٤٦ / ٢ ، والعلل في النحو للوراق ٧٠ ، والإيضاح

العضدي ٨١ ، والإنصاف ٢ / ٥٥٠ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل ٦ / ١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٢٩ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٣ .

و^(١) سوف يقوم ، و^(٢) كاد زيد يقوم ، ويقوم الزيدان . ويجاب عن « الذي يضرب » ، وعن « يقوم الزيدان » بأنه واقع موقع الاسم ؛ لأنك تقول : « الذي ضاربٌ هو » على أن «ضارب» خبر مقدم ، وكذا: « قائمان الزيدان » . وعن « سيقوم » أن « سيقوم » مع السين واقع موقع « قائم » لا « يقوم » وحده ، والسين قد صار كالجزم من الكلمة . وعن « كاد زيد يقوم » بأن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله^(٣) :

[فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ]^(٤) وَمَا كِدْتُ آيَا^(٥)

وقال الكسائي^(٦) : عامل الرفع فيه حروف المضارعة إلا أنه يعزلها عن الرفع عامل النصب والجزم ؛ لضعفها .

[مَا يُعَيِّنُ الْمُضَارِعَ لِلْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالَ أَوْ الْمَضِي]

ويتعين المضارع للحالية^(٧) بـ « الآن ، والساعة » وما في معناهما ، وبلام الابتداء عند الكوفيين^(٨) ، وكذا قال بعضهم^(٩) : يتعين للحال بنفيه بـ « ليس » ، وبـ « ما » . وكذا عند المبرد^(١٠) وبـ (إن) . وقال أبو علي^(١١) : « إن » لمطلق النفي و « ما » لنفي الحال^(١٢) .

(١) في (غ) : أو .

(٢) في (غ) : أو .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لتأبط شرا في ديوانه ٨٩ ، والأغاني ٢١ / ١٤١ ، والحماسة ٣٦ ، والخصائص ١ / ٣٩١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٦٥ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١ / ٤١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٧٨ ، والخزانة ٨ / ٣٧٧ وبلا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥٤٤ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٣ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٤ ، والموشح ٢٣٣ .

وعجزه : وكم مثلها فارقتها وهي تصفر .

والشاهد فيه « وما كدت آييا » على أن الأصل خبر « كاد » الاسم المفرد .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الرضي ٤ / ٢٣ .

(٦) ينظر : العلل في النحو للوراق ٧٠ ، والإنصاف ٢ / ٥٥١ ، وأسرار العربية ٢٩ ، ٢٨ ، واللباب ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٤ .

(٧) في (غ) : للحال .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٤ ، وشفاء العليل ١ / ١٠٥ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٧ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٤ ، وشفاء العليل ١ / ١٠٥ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٤ .

(١١) ينظر : السابق ٤ / ٢٤ .

(١٢) في (غ) : الحال بليس .

ويتعين للاستقبال بظرف مستقبل نحو: « أضربُ غداً » ، ونحوه ، وبإسناده إلى متوقع نحو: « تقوم القيامة » ، وباقتضائه طلب الفعل كما في الأمر ، والنهي ، والدعاء ، و التحضيض ، والتمني ، والترجي ، والإشفاق ، وبكونه وعداً كقولك واعداً: « أكرمك وأحسن إليك » ، وبنوني التأكيد ، ولام القسم ، وبحرفي التنفيس . قال سيويه [ومن تابعه]^(١) : « وبـ » لا « النافية »^(٢) ، خلافاً للمالكي^(٣) . قال نجم الدين : « وليس ببعيد لقوله تعالى^(٤) : ﴿ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ ﴾^(٥) »^(٦) .

وينصرف المضارع إلى المستقبل بكل ناصب أو جازم إلا « لم ، لما » ، وبأداة^(٧) الشرط إلا « لو » فإنها^(٨) موضوعة للشرط في الماضي . وبـ « لو » المصدرية كقوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾^(٩) .

وينصرف إلى المضي بـ « لم » ، و « لما » الجازمة^(١٠) . وقال بعضهم^(١١) : إنما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه إلى لفظ المضارع ، ومعناه باق . والأول أولى^(١٢) .

وينصرف // إلى المضي^(١٣) أيضاً^(١٤) في الغالب^(١٥) بـ « لو » ، وبـ « إذ » ، و « ربما » . ٩٩ / ب

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) . وفي (ش) : (تبعه) بدل (تابعه) .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٢٢ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٥ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٢ ، ٣٣ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) هود : ٣١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٢٥ .

(٧) في (ش) و (غ) : بأدوات .

(٨) في (ش) : لأنها .

(٩) القلم : ٩ .

(١٠) زيادة من (ش) و (غ) .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٢ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٥ .

(١٢) وهو اختيار ابن مالك والرضي . ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٢ ، وشرح الرضي ٤ / ٢٥ .

(١٣) في (غ) الماضي .

(١٤) سقطت من (غ) .

(١٥) سقطت من (ش) : (في الغالب) .

[نواصب المضارع]

قوله (وَيَنْتَصِبُ بـ « أَنْ ، وَلَنْ ، وَإِذَنْ ، وَكَيْ [و بـ « أَنْ مُقَدَّرَةً بَعْدَ « حَتَّى » ،
وَلَامٍ كَيْ ، وَلَامِ الْجُحُودِ ، وَالْفَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَ أَوْ] ^(١)) [إلى آخره] ^(٢) .

أجمل النواصب أولاً ، ثم ذكر ما يعمل منها مضمراً ، ثم أخذ يُفصّل بقوله : (فـ « أَنْ »
مِثْلُ « أُرِيدُ أَنْ تُحَسِّنَ إِلَيَّ ») . إلى آخره .

قوله : (وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، [وَلَيْسَتْ هَذِهِ ، نَحْوُ : « عَلِمْتُ أَنْ
سَيَقُومُ ، وَأَنْ لَا يَقُومُ » ، وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فِيهَا الْوَجْهَانِ] ^(٣)) .

اعلم أن « أَنْ » الثقيلة إذا خففت لم تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم ، وما يؤدي معناه
كالتبين ، والتيقن ، والانكشاف ، والظهور ، ونظر الفكر ، والإيحاء ، والنداء ، ونحو ذلك ،
وبعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظناً ^(٤) غالباً متاخماً للعلم ، فلا تقول : « أعجبتني أن سيقوم » ^(٥) ،
ولا : « وددت أن سيقوم » ^(٦) ، ولا « رجوت أن سيخرج » ^(٧) .

ثم نقول : إذا دخلت المخففة على الاسمية نحو قوله ^(٨) :

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

(١) ماين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٣ .

(٢) ماين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ماين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٤ .

(٤) في (غ) : الظن .

(٥) في (غ) ستقوم .

(٦) في (غ) ستقوم .

(٧) في (ش) و (غ) : سنخرج .

(٨) البيت من البسيط ، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ١٠٩ ، والكتاب ١٣٧ / ٢ ، ٣ / ٧٤ ، ١٦٤ ، ٤٥٤ ، وشرح

أبيات سيويه ٧٠ / ٢ ، والإنصاف ١ / ١٩٩ ، والخزانة ٨ / ٣٩٣ . وبلا نسبة في المقتضب ٣ / ٩ ، وشرح المفصل ٨ /

٧١ ، وشرح المرضي ٣ / ٢٧ .

وصدره : في فتية كسيوف الهند قد علموا .

والشاهد فيه : « أَنْ هَالِكٌ » حيث إنَّ « أَنْ » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، و« هالك » خبر

مقدم ، و « كل » مبتدأ مؤخر . والجملة خبرها .

أو على الفعلية الشرطية كقوله تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقْنَمُوا﴾^(٢) لم يحتاجوا إلى فرق آخر؛ إذ المصدرية تلزم الفعلية^(٣) التي^(٤) تكون^(٥) معها بتأويل المصدر، فلا يحتمل أن تكون الداخلة على الاسمية، ولا الشرطية.

وإن دخلت على الفعلية الصرفية، فإن كان فعلها غير متصرف كقوله تعالى: ﴿أَمْ﴾^(٦) لَمْ يُنْبَأْ﴾^(٧)، أي: يُعلم، إلى قوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ﴾^(٨)، وقوله: ﴿أَوْلَمْ يَنْظُرُوا﴾^(٩) أي: يتفكروا، إلى قوله: ﴿وَأَنْ عَسَى﴾^(١٠) لم يحتاجوا أيضاً إلى فرق آخر؛ لأن المصدرية لا تدخل على غير المتصرفية؛ لأنه لا مصدر لها. وإن كان^(١١) فعلها متصرفاً وجب أن تُفصلَ المخففة من الفعل إما بالسين نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾^(١٢)، أو «سوف»، أو «قد» نحو: ﴿لَيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا﴾^(١٣)، أو بحرف نفي نحو: «علمت أن لم يقم»^(١٤)، أو^(١٥) لن يقوم، وأن لا يقوم، وما قام، وما يقوم؛ لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء^(١٦) من الحروف المذكورة. بلى قد تفصل «لا» بين المصدرية والفعل. فإذا اتفق وقوع «لا» بعد المخففة فإن كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية؛ لأنها لا تقع بعد فعل العلم، وإن كان بعد فعل الظن جاز أن تكون «أن»^(١٧) مخففة ومصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ

(١) النساء: ١٤٠.

(٢) الجن: ١٦.

(٣) في (ش) و (غ): الفعل.

(٤) في (ش): الذي.

(٥) كررها في (غ).

(٦) في (ش) و (غ): أو.

(٧) النجم: ٣٦.

(٨) النجم: ٣٩.

(٩) الأعراف: ١٨٥.

(١٠) الأعراف: ١٨٥.

(١١) سقطت من (ش).

(١٢) المزمل: ٢٠.

(١٣) الجن: ٢٨.

(١٤) في (ش): تقيم.

(١٥) في (ش) و (غ): وأن لن تقوم.

(١٦) في (ش): بشيء.

(١٧) سقطت: من (غ).

فِتْنَةٌ ﴿^(١) قرئ بالرفع ، والنصب^(٢) . فالرفع على أن^(٣) الحسيان ظن غالب ، فلا التباس بينهما على هذا إلا في هذا الموضع فقط ، والنصب على خلاف ذلك .

و « أن » التي ليست بعد العلم ، ولا ما يؤدي معناه ، ولا ما يؤدي معنى القول ، ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير ، سواء كانت بعد فعل الترقب كـ « حسبتُ ، وطمعتُ ، ورجوتُ^(٤) » وأردت » ، أو بعد غيره من الأفعال نحو قوله تعالى^(٥) : ﴿ أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَأْتِيَهمُ الْمَلَأُ ﴾^(٦) ، و « أعجبتني أن قمت » ، و ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾^(٧) ، أو لا بعد فعل نحو قوله تعالى^(٨) : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ ﴾^(٩) ، وقولك^(١٠) : « أن تقومَ خير من أن تقعدَ »

وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله^(١٢) :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

إمَّا للحمل على المخففة ، أو للحمل على « ما » المصدرية .

والتي بعد الظن إن كانت بعدها غير « لا » من حروف العوض مخففة لا غير . وكذا إن كانت بعدها « لا » داخلة على غير^(١٣) الفعل نحو : « ظننت أن لا مال لك » . وإن كانت بعدها « لا » داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية .

والتي بعد العلم مخففة لا غير . وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول كـ « تحققت ، ونظرت ، وانكشف^(١٤) » ، وظهر » .

(١) المائة : ٧١ .

(٢) قرأ أبو عمرو ، وحمزة ، والكسائي برفع « تكون » ، ونصب الباقي .

ينظر : العنوان في القراءات ٨٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤١٦/١ ، والفتح الرباني في القراءات ١٦٥ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : ورجوت وطمعت .

(٥) سقطت من (غ) : قوله تعالى .

(٦) الشعراء : ١٩٧ .

(٧) الأعراف : ٨٢ .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(١٠) الحشر : ٣ .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) : قولك .

(١٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الخصائص ١ / ٣٩٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٩ ، والإنصاف ٢ / ٥٦٣ ،

وشرح المفصل ٧ / ١٥ ، وشرح الرضي ٤ / ٣٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٠٠ ، والخزانة ٨ / ٤٢١ .

والشاهد فيه : « أن تقرأ » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » المصدرية .

(١٣) في (ش) و (غ) : وإن كانت بعدها لا غير داخلة على الفعل .

(١٤) في (غ) : انكشفت .

وإن كان فيه معنى القول كـ « أمر، ونزل وأوحى ، ونادى » فنقول : إن وليها فعل غير متصرف نحو : « ناديته أن ليس » فهي مفسرة أو مخففة ، و إن وليها متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مصدرية أو مفسرة كقوله تعالى : ﴿ نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ [مَنْ فِي النَّارِ] ﴾^(١) ، وكذا في نحو قولك^(٢) : « أمرته أن قم » . وإذا وليت ما فيه معنى القول ، ووليها فعل متصرف مصدر^(٤) بـ « لا » جاز كونها مخففة ، ومفسرة ، ومصدرية نحو : « أمرته أن لا يفعل^(٥) » ، و« أوحى إليك أن لا تفعل » . و « لا » مع المخففة // للنفي لا غير ، ومع المصدرية كذلك ، ومع المفسرة يجوز أن تكون للنفي ، أو للنهي .

أ/١٠٠

وإن وليت ما فيه معنى القول ، ووليها متصرف مصدر^(٦) بغير « لا » من حروف العوض نحو : « أوحى إليك أن ستفعل » فمخففة أو مفسرة . و^(٧) كذا قوله تعالى^(٨) : ﴿ وَنُنَادِيَنَّهٗ أَنْ يَتَّابِرْهُيْمُ ﴿١٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا ﴾^(٩) ؛ لأن الفصل بالنداء كلا فصل .

وإن وليت ما فيه معنى القول ، ولم يلبها الفعل ، بل اسمية^(١٠) نحو : « ناديته أن زيد في الدار » فمفسرة ، أو مخففة . وكذا إن^(١١) وليتها الشرطية كقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكُتُبِ أَنَّ إِذَا سَمِعْتُمْ ﴾^(١٢) ، وقوله : ﴿ قُلْ أُوْحِي ﴾^(١٣) إلى قوله : ﴿ وَأَلُوْا اسْتَقْمُوا ﴾^(١٤) .
قوله : (و « لَنْ » وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ) . هي تنفي المستقبل نفيًا مؤكداً ، وليس للدوام والتأييد كما قال بعضهم^(١) .

-
- (١) سقط من : (أ) .
 - (٢) النمل : ٨ .
 - (٣) في (غ) : قوله .
 - (٤) في (غ) : متصدر .
 - (٥) في (غ) : تفعل .
 - (٦) في (غ) : متصدر .
 - (٧) سقطت الواو من (غ) .
 - (٨) سقطت من (غ) .
 - (٩) الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥ .
 - (١٠) أي : بل وليها جملة اسمية .
 - (١١) في (غ) : إذا .
 - (١٢) النساء : ١٤٠ .
 - (١٣) الجن : ١ .
 - (١٤) الجن : ١٦ .

قال الفراء: « أصل « لن »: « لا » فأبدلت^(٢) الألف نوناً^(٣) . وقال الخليل: « أصل « لن »: لا أن^(٤) . وقال سيبويه: « إنه مفرد^(٥) » .
وقد جاء تقديم^(٦) معمول معمولها عليها ، حكى سيبويه عن العرب : « عَمَرًا لَنْ أَضْرِبَ^(٧) » .

قوله : (و « إِذَنْ » إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا) .

قال نجم الدين : « الذي يلوح لي ، ويغلب في ظني أن أصل « إذن » : « إذ » حذفت الجملة المضاف إليها ، و عوض منها التنوين لما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعد ما كان محتصاً بالماضي^(٨) . ف « إذن » على ما تقرر صالح للماضي نحو قوله^(٩) :
إِذَنْ لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشْنٌ عِنْدِ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لَوْثَةٍ لَأَنَا
وللمستقبل نحو : « إن جئتني إذن أكرمك » ، والحال نحو « إذن أظنك كاذباً » .
والغالب في « إذن » تضمن^(١٠) معنى الشرط ، وهو المعنى بقول سيبويه :

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٣٦ : « وذكر الزمخشري في أنموذجه أن « لن » لنفي التأييد ، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى ، وهو اعتقاد باطل » .

(٢) في (ش) و (غ) : فأبدل .

(٣) ينظر : المفصل ٣٩٣ ، وشرح المفصل ٨ / ١١٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٨ ، وشرح التسهيل ٣/٣٣٧ ، وشرح الرضي ٤/٣٥ ، والارتشاف ٤/١٦٤٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/٥ ، والمقتضب ٢/٨ ، و العلل في النحو للوراق ٧٣ ، واللباب ٢/٣٢ ، والمفصل ٣٩٣ ، وشرح المفصل ٨/١١٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٨ ، وشرح التسهيل ٣/٣٣٧ ، وشرح الرضي ٤/٣٥ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣/٥ . و صححه الزمخشري في المفصل ٣٩٣ .

(٦) في (ش) و (غ) : تقدم .

(٧) ينظر : الكتاب ٣/٥ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٤/٣٦ . وهو مذهب الكوفيين ، والبصريون يرون أنه حرف بسيط .
ينظر : الارتشاف ٤/١٦٥٠ .

(٩) البيت من البسيط ، وهو لقريط بن أنيف في الحماسة ٢٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٥ ، وشرح شواهد المغني ١/٦٨ . وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢/٤٧٣ ، وشرح المفصل ١/٨٢ ، ٩/١٣ ، ٩٦ ، وشرح الرضي ٣/٤٤٧ ، والخزانة ٨/٤٤٧ .

والشاهد فيه : « إذن لقام » حيث دخلت « إذن » على الفعل الماضي .

(١٠) في (غ) : أن تضمن .

« إذن جزاء »^(١) . و إذا كان للشرط جاز أن يكون في الماضي كـ « لو » نحو : « لو جئتني إذن لأكرمك » ، وفي المستقبل نحو : « إذن أكرمك » بنصب الفعل . و إذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى « لو »^(٢) قال تعالى : ﴿ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ﴾^(٣) . و إذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز استعمال جزائها استعمال جزاء « إن »^(٤) قال^(٥) :

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفَعْتَ سَوْطِي إِلَى يَدِي

ثم قد يستعمل بعد « لو ، وإن » توكيداً لهما تقول : « لو زرتني إذن لأكرمك » ، وإن جئتني إذن أزرُك » .

ثم اعلم أن « إذن » إذا وليه المضارع احتمال أن يكون للشرط في المستقبل كـ « إن » ، وأن يكون للحال ، فلا يتضمن معنى الجزاء ، كما تقول لمن يحدثك : « إذن أظنك كاذباً » ، فلما احتمال معنى الجزاء ، ومعنى مطلق الزمان ، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في « إذن » نصب المضارع .

قوله : (إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا ، وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ)^(٦) .

يعني بالاعتماد : أن يكون^(٧) ما بعدها من تمام ما قبلها : بأن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو : « أنا إذن أكرمك » ، [وإني إذن أكرمك]^(٨) . وقد جاء منصوباً مع كونه خبراً عما قبلها قال^(٩) :

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٢) أي: يجرى مجرى « لو » في إدخال اللام في جوابه .

(٣) الإسراء : ٧٥ .

(٤) فتدخل الفاء في جزائه .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٥ ، والأزهية ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٧/١ ، والخزانة ٤٥١/٨ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٦٦ ، وشرح الرضي ٣٨/٤ .

والشاهد فيه : « إذن فلا رفعت » على أن « إذن » إذا كانت للشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء « إن » كأنه قال : إن أتيت بشيء فلا رفعت .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٤ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١٧٧/١ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، وشرح الرضي ٤٣/٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٠/١ ، والخزانة ٤٥٩/٨ . =

لا تَجْعَلَنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا .

بتأويل أن الخبر هو « إذن أهلك » لا « أهلك » وحده .

وبأن يكون الجزاء للشرط الذي قبل « إذن »^(١) نحو : « إن تأتي إذن أكرمك » ، وقول

الشاعر^(٢) :

ازْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بَرَوْضَتِنَا إِذْنُ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبُ

يجوز على مذهب الكسائي^(٣) أن يكون « لا يرتع » مجزوماً بكون « لا » فيه للنهي ، لا أنه

جواب الأمر ، و « يُرَدُّ » مجزوماً ، لا منصوباً بكونه جواباً للنهي . وعند غيره^(٤) « يرد »

منصوباً^(٥) ، و « إذن » منقطع عما قبله مصدر^(٦) كأن المخاطب قال : « لا أزره » . فأجاب

بقوله : « إذن يرد » .

وبأن يكون جواباً للقسم الذي قبلها^(٧) نحو : « والله إذن لأخرجن » ، وقوله^(٨) :

لَيْنَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذْنُ لَا أُقِيلُهَا

ويجوز في نحو قولك^(٩) : « إن تأتي آتك وإذن أكرمك » ثلاثة أوجه : الجزم وهو

= والشطير: الغريب .

والشاهد فيه : « إني إذن أهلك » حيث إن الفعل جاء منصوباً بـ « إذن » مع كونه خبراً عما قبلها بتأويل أن الخبر هو مجموع « إذن أهلك » ، لا أهلك وحده ، فتكون إذن مصدرية .

(١) هذا هو الموضوع الثاني من مواضع اعتماد ما بعد إذن على ما قبلها .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لعبد الله بن عنمة في الكتاب ٣ / ١٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٤ / ٢ ، والأصمعيات ٢٢٨ ،

والحماسة ١٦٥ ، وشرح المفصل ١٦ / ٧ ، وشرح التسهيل ٣٤٢ / ٣ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٤ / ٤ .

والشاهد فيه : « لا يرتع - إذن يرد » على ما شرحه .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٤ / ٤ ، والخزانة ٤٦٥ / ٨ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٤٣ / ٣ ، وشرح الرضي ٤٥ / ٤ ، وخزانة الأدب ٤٦٥ / ٨ .

(٥) في (غ) : منصوب .

(٦) في (ش) و (غ) : مصدرية .

(٧) هذا هو الموضوع الثالث من مواضع اعتماد ما بعد إذن على ما قبلها .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٧١ ، والكتاب ٣ / ١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٨ / ٢ ، وسر صناعة

الإعراب ٣٩٧ / ١ ، وشرح المفصل ١٣ / ٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٣ / ١ ، والخزانة ٤٧٤ / ٨ ، وبلا نسبة في شرح

الرضي ٤٥ / ٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٧٥ .

وعبد العزيز هو ابن مروان بن الحكم .

والشاهد فيه : « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن فلم ينصب بها الفعل المضارع الذي يقع جواباً للقسم الذي قبلها .

(٩) سقطت من (غ) .

الأقوى^(١) ، بعطف الفعل على المجزوم . والنصب على الاستئناف ، وعطف « إذن » مع الفعل — وهما كالجملية الشرطية كما ذكرنا — على الجملة الشرطية .// و الرفع على إضمار ١٠٠/ب المبتدأ بعد « إذن » أي : إذن أنا أكرمك .

وإذا دخلت واو العطف ، أو^(٢) الفاء على « إذن » جاز الوجهان ، والرفع أولى ؛ لحصول الاعتماد على تعالي : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ [خِلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا] ﴾^(٣) ، ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ ﴾^(٤) [^(٥) ، وقرئ : « يلبثوا »^(٦) في غير السبعة ، ووجهه أن الفعل مستقل^(٧) من غير نظر إلى حرف العطف^(٨) .

قوله : (و « كِي » مثل : « أَسَلَمْتُ كِي أَدْخَلَ الْجَنَّةَ ») .

مذهب الأخفش^(٩) أن « كي » في جميع استعمالاته^(١٠) حرف جر ، وانتصاب الفعل بعدها بتقدير « أن » ، وقد تظهر^(١١) ، قال^(١٢) :

فَقَلْتُ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَا نَحَا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُعْرَّ وَتَخْدَعَا

وقال^(١٣) :

-
- (١) في (ش) و (غ) : أقوى .
(٢) في (ش) : و .
(٣) الإسراء : ٧٦ .
(٤) النساء : ٥٣ .
(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .
(٦) وهي قراءة أبيّ . ينظر : الكشف ٦٤١/٢ ، وفتح القدير ٣٤٧/٣ ، وروح المعاني ١٩٠/٩ .
(٧) في (ش) و (غ) : مستقبل .
(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٦٩/٣ .
(٩) ينظر : معاني القرآن له ٣٠٠/١ ، وشرح الرضي ٤٧/٤ ، والارتشاف ١٦٤٥/٤ .
(١٠) في (غ) : استعمالاتها .
(١١) في (غ) : يظهر .
(١٢) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ١٠٨ ، وشرح المفصل ١٤/٩ . ولجميل بثينة في الخزانة ٤٨١/٨ ، وشرح التصريح ٦٣٢/٢ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٧/٤ ، وشرح التسهيل ٣٣٩/٣ .
والشاهد فيه : « كيما أن تغر » على أن « كي » عند الأخفش حرف جر دائما ، ونصبُ الفعل بعدها بـ « أن » مضمرة ، وقد تظهر كما في البيت .
(١٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢ ، وشرح المفصل ١٩/٧ ، ١٦/٩ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣ ، وشرح الرضي ٤٧/٤ ، والخزانة ٤٨٥/٨ .
والشاهد فيه : « لكيما أن تطير » لما تقدم قبله .

أردتَ لِكَيْمَا أَنْ تُطَيِّرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرَكَهَا شِنًّا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ

وعند الخليل^(١) أن الناصب مضمّر بعدها بناء على مذهبه أنه لا ناصب سوى « أن » .
ومذهب الكوفيين^(٢) أنها حرف ناصبة مثل « أن »^(٣) ، ويعتذرون في نحو: « كيما أن تغر » بأن
« أن » زائدة ، أو بدل من « كي » . وعند البصريين^(٤) هي قد تكون ناصبة بنفسها كـ « أن » ،
وجارة مضمرة بعدها « أن » . فإذا تقدمها اللام نحو: « لكيما تأسوا » فهي ناصبة لا غير بمعنى
« أن » ، وليس فيها معنى التعليل ، [بل هو مستفاد من اللام . وإذا جاء بعدها « أن » فهي إذن
جارة لا غير ، بمعنى اللام للتعليل]^(٥) . وهكذا في « كيمه » . ولا تجر الاسم الصريح إلا في
« كيمه » . وفي نحو : « جئتك كي تكرميني » يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل ، وأن
تكون جارة مضمرة بعدها « أن » . واللام في قوله^(٦) :

كِي لِتَقْضِيَنِي رُقِيَّةَ مَا وَعَدْتَنِي^(٧)

زائدة عندهم ، أو بدل من « كي » الجارة .

و « أن » في: « لكيما^(٨) أن^(٩) » بدل من « كي » .

ولا يتقدم على « كي » معمول منصوبها ، فلا يقال : « جئتك زيذاً كي تضرب » .
و أمّا قوله^(١٠) :

(١) ينظر : شرح المفصل ١٨/٧ ، وشرح الرضي ٥٠/٤ ، والارتشاف ١٦٤٥/٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٧٠/٢ ، وشرح الرضي ٥٠/٤ ، والارتشاف ١٦٤٥/٤ ، ومغني اللبيب ٢٤٢ ، والنجم الثاقب ٩٣٢/٢ .

(٣) واختار هذا القول ابن الحاجب في شرح الكافية ٨٧٠/٣ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٥٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣ ، وشرح الرضي ٥٠/٤ ، والارتشاف ١٦٤٥/٤ ،
والنجم الثاقب ٩٣٢/٢ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) البيت من المديد ، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٦٠ ، وشرح التصريح ٣٦٠/٢ ، والخزانة ٤٨٩ / ٨ .

وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٨ / ٤ .

وتمامه : وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ .

والشاهد فيه: « كي لتقضييني » على أن اللام زائدة أو بدل من « كي » الجارة .

(٧) في (غ) : أوعدتني .

(٨) في (غ) كيما .

(٩) سقطت من (غ) : أن .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للناطقة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٦ ، وله أو للناطقة الذيباني في شرح شواهد

المغني ٥٠٧ / ١ والخزانة ٥٠٠ / ٨ . وبلا نسبة في الحيوان ٧٦ / ٣ ، وشرح الرضي ٤ / ٥١ ،

والارتشاف ١٦٤٨/٤ =

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

برفع « يضرُّ » فقيلاً: « ما » كافة ، أو مصدرية ، و« كي » جارة .

وجوز المبرد والكوفيون^(١) نصب المضارع بعد « كما » على أنها بمعنى « كيما » والياء محذوفة ، وأنشدوا^(٢) :

لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا

والبصريون^(٣) يمنعون ذلك ، وينشدون :

لَا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ

بالتوحيد .

قوله : (و « حَتَّى » إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ) .

اعلم أن هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها . فعند البصريين^(٤) « حتى » ، ولام كي ، ولا الجحود « حروف جر ، و« الفاء ، والواو ، و أو » حروف عطف ، ولا ينصب شيء منها عندهم^(٥) بنفسه . وعند الكوفيين^(٦) أن « حتى » واللامين « تنصب بنفسها ؛ لقيامها مقام الناصب . فاللام^(٧) قامت مقام « كي » فعملت عملها . وكذا « حتى » التعليلية . والتي بمعنى « إلى » تعمل عمل « أن » . ويتعذر قولهم في لام الجحود ، و« حتى » التي للغاية ، فكيف يحملان في النصب على ما ليسا بمعناه .

= والشاهد فيه: « كيما يضرُّ » على أن « يضر » بالرفع ، و« ما » كافة ، وقيل : مصدرية و« كي » جارة ، أي لمضرتة ومنفعته .

(١) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٨٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٤١ وشرح الرضي ٤ / ٥١ ، والارتشاف ٤ / ١٦٤٩ ، وخزانة الأدب ٨ / ٥٠١ .

(٢) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٨٣ ، والإنصاف ٢ / ٥٨٧ ، والخزانة ٨ / ٥٠١ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٤ / ٥١ . والشاهد فيه : « كما لا تظلموا » على أن المبرد والكوفيين جوزوا نصب المضارع بعد « كما » على أن أصلها « كيما » حذفت الياء تخفيفاً . فإن « لا تظلموا » منصوب بحذف النون بها ، وقيل : بل نصبه بـ « ما » المصدرية حملاً على « أن » المصدرية .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٨٥ ، وشرح الرضي ٤ / ٥١ ، والخزانة ٨ / ٥٠٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، واللباب ٢ / ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، وشرح المفصل ٧ / ١٩ والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٤٥ ، وشرح الرضي ٤ / ٥٣ .

(٥) في (ش) و (غ) : عندهم شيء .

(٦) ينظر : الإنصاف ٢ / ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٤ ، وشرح الرضي ٤ / ٥٤ .

(٧) في (ش) : واللام .

وقال الفراء : « الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف ، أي : أن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى ، فخالفه في الإعراب »^(١) .

ولما قال البصريون : « حتى » حرف جر قالوا : فلا تدخل إلا على اسم ظاهر أو مقدر ، ولا يقدر الفعل اسماً إلا بـ « أن ، أو كي ، أو ما ، أو لو » ، ولا يصح تقدير « ما » و « لو » ؛ لعدم نصبهما ظاهرين ، فكيف ينصبان مقدرين ؟ ، ولا يصح تقدير « كي » ؛ لأنها لا تستعمل إلا في مقام السببية ، فلا يصح تقديرها في نحو : « أسير حتى تغيب الشمس » ، فلم يبق إلا « أن »^(٢) التي^(٣) هي أم الباب .

قوله : (إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ [بِمَعْنَى « كِي » أَوْ « إِلَى » مِثْلُ : « أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ ، وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ »])^(٤) .

يعني : ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقباً ، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل [الواقع بعد « حتى » مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل]^(٥) الذي قبلها ، كالدخول بالنظر إلى السير ، فإن الدخول كان عند السير مترقباً بلا شك ، فيجوز النصب ، سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ، أو لم يكن على أحد الثلاثة الأوجه ؛ وذلك بأن حصل منك السير إما للدخول فـ « حتى » بمعنى « كي » ، أو إلى الدخول فـ « حتى » بمعنى « إلى » ، وعرض مانع من حصول الدخول ، فلم يكن الدخول // لا ماضياً ، ولا حالاً ، ولا مستقبلاً .

قال نجم الدين : « والأولى في قوله : (إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ) جوابٌ عن اعتراض يورد تقديره^(٦) أن يقال : إنك إذا جوزت في نحو : « سرت حتى أدخلها » بالنصب أن يكون الدخول ماضياً وحالاً عند الإخبار ، كما يجوز كونه مستقبلاً ، فكيف انتصب الفعل بـ « أن » التي هي علامة الاستقبال ؟ فيجاب بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير ، لا بالنظر إلى حال التكلم . فلهذا جاز انتصابه بـ « أن » .

(١) ينظر : شرح المفصل ٢١/٧ ، وشرح الرضي ٥٤/٤ .

(٢) كررها في (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٥ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) في شرح الرضي تقريره .

وأما بيان متى يرفع المضارع بعدها ، ومتى ينصب ؟ فذلك إلى قصد المتكلم ، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد « حتى » إمّا في حال الإخبار ، أو في الزمن المتقدم على الإخبار على سبيل الحكاية للحال الماضية وجب رفع المضارع ، سواء بُني الكلام المتقدم على اليقين نحو : « إنَّ زيدا سار حتى يدخل ، وأعلمُ أنه سار حتى يدخلها » ، أو على الظن نحو : « أظن عبد الله سار حتى يدخلها ، وأرى أنه سار حتى يدخلها » ، أو تعقّب الكلام شك نحو : « سار زيد حتى يدخلها فيما أظن ، وسار حتى يدخلها بلغني » .

فشرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجباً ، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد « حتى » ، سواء اتصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو : « سرتُ حتى أدخلها » ، أو لا نحو : « رأى مني العام الأول شيئاً حتى لا أستطيعُ أن أكلمه بشيء الآن ^(١) » ، فيجب أن يكون ما قبل « حتى » سبباً [لحصول ما بعده] ^(٢) ، فلا يجوز : « ما سرت حتى أدخلها » بالرفع ^(٣) ، و« أسرتَ حتى تدخلها » ^(٤) . وجوز الأخص ^(٥) : « ما سرت حتى أدخلها » إلا أن العرب لم تتكلم به ، [قال نجم الدين] ^(٦) « وقد غلّط فيه » ^(٧) .

وجاز ^(٨) : « أيهم سار حتى يدخلها » ؛ لأنك حاكم بالسير ، مستفهم عن السائر .
 وإذا قلت : « قلما سرت حتى أدخلها » وقصدت وقوع سير قليل جاز الرفع على ضعف .
 وإن قصدت النفي الصرف وهو الأغلب وجب النصب .
 وأما قولك : « إنما سرت حتى أدخلها ^(٩) » فإن قصد ^(١٠) بـ «إنما ^(١١) » تحقير الشيء جاز الرفع على قبح ؛ لأن التحقير كالنفي . وإن قصد بها الاقتصار على الشيء جاز الرفع بلا قبح .

(١) في (ش) : الآن بشيء . وفي (غ) : أن أكلمه العام بشيء .

(٢) سقط من (غ) .

(٣) لأن السبب منتفٍ هنا .

(٤) لأن السبب غير محكوم بثبوته ، لا بالعلم ولا بالشك ، فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٥٨/٤ ، وشرح التصريح ٣٧٥/٢ .

(٦) ما بين الحاصرتين قدمه في (ش) و (غ) قبل : (إلا أن العرب) .

(٧) ينظر شرح الرضي ٥٨/٤ .

(٨) في (غ) : أجاز .

(٩) سقطت من (غ) : حتى أدخلها .

(١٠) في (ش) و (غ) : قصدت .

(١١) في (غ) : بأها .

ولا يجوز : « سرتُ حتى تغربُ الشمس » بالرفع ؛ لأن السير لا يكون سبب الغروب . ويجوز : « ما سرت إلا يوماً حتى أدخلها ، وما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها^(١) » ؛ لأن النفي انتقض بـ « إلا »^(٢)^(٣) .

وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد « حتى » سيحصل بعد زمان الإخبار يجب النصب . وكذا يجب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة^(٤) ، ولا عدم حصوله فيها ، بل قصد^(٥) كونه مترقياً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة^(٦) ، أو عرض مانع من حصوله^(٧) .

ومع النصب^(٨) يجب أن تكون « حتى » بمعنى « كي » ، أو بمعنى « إلى » ، فنحو : « سرت حتى تغيبَ الشمس » متعين لمعنى الانتهاء ، ونحو : « أسلمت حتى أدخلَ الجنة » متعين لمعنى السببية ، ونحو : « سرت حتى أدخلها » محتمل لهما .

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ، ولا العكس إلا مع إعادة « حتى » نحو : « سرتُ حتى أدخلها ، وحتى تغيبَ^(٩) الشمس » .

[قوله : (فَإِنْ أَرَدْتَ الْحَالَ تَحْقِيقًا أَوْ حِكَايَةً كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيَرْفَعُ ، وَتَجِبُ السَّبَبِيَّةُ مِثْلُ : « مَرَضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ »)]^(١٠) .
قوله : (كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ) .

أي : حرف استئناف ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ، وليس المراد بكونها^(١١) حرف ابتداء: أن ما بعدها مبتدأ مقدر ؛ لأن ذلك لا يطرد قال تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا

(١) سقطت من (أ) : حتى أدخلها .

(٢) في (ش) : إلا .

(٣) ما مضى كله في رفع ما بعد حتى .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) في (ش) يقصد .

(٦) زيادة من (ش) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٥٧/٤ - ٥٩ .

(٨) في (ش) ومع حصوله .

(٩) في (غ) : تغرب .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٥ .

(١١) في (غ) : من كونها .

حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴿^(١) بِالرَّفْعِ ^(٢) .

قال ابن الحاجب : « إنما وجب مع الرفع السببية ؛ لأن الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستئناف شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي^(٣) ؛ جبراناً لما فات من الاتصال اللفظي^(٤) . قال^(٥) :

وَلَا صُلِحَ حَتَّى تَضْبِعُونَ وَنَضْبِعَا

فعدم الصلح سبب للضبع . أي : مد^(٦) الأيدي بالسيوف .

قوله « ونضبعا » عطف على التوهم .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الرَّفْعُ [فِي : « كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا » فِي النَّاقِصَةِ ،

و « أَسْرَتْ حَتَّى تَدْخُلُهَا ؟ » وَجَازَ فِي التَّامَّةِ « كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا » ، و « أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى

يَدْخُلُهَا ؟ » [^(٧)] [إِلَى آخِرِهِ] ^(٨) .

أي : من جهة كون المرفوع ما بعدها حرف استئناف امتنعت المسألة المذكورة ؛ لأنه

تبقى « كان » الناقصة بلا خبر ، وامتنع : « أسرت حتى تدخلها ؟ » لما مر . // وراز : « أيهم ١٠١/ب

سار حتى يدخلها » لما مر أيضا^(٩) .

(١) البقرة : ٢١٤ .

(٢) قرأه بالرفع نافع . وقرأ الباقون بالنصب .

ينظر : العنوان في القراءات ٧٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٨٩/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٣٦ .

(٣) في (غ) : المعنى .

(٤) ينظر : شرح الكافية له ٨٧٢/٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن شأس في ديوانه ٣٧ ، ولسان العرب (ضبع) ، والخزانة ٥٢١/٨ . وبلا نسبة في

شرح الرضي ٦٠/٤ .

وصدره : نذودُ الملوك عنكم وتذرونا .

والضَّبْعُ : العضد .

والشاهد : « حتى تضبعون ونضبعا » حيث إن « حتى » فيه ابتدائية ، والفعل بعدها مرفوع بثبوت النون ، ونصب

« نضبع » بالعطف على توهم نصب ما قبله .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٥ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٩) ينظر : ص ٦٨٧ .

وجوز الألفش^(١) الفصل بين « حتى ، وإذن » ومنصوبهما بالشرط^(٢) ، واستقبح ذلك ابن السراج^(٣) ، وقال : « الفصل بالظرف أسهل منه بالحرف » أعني : « إن »^(٤) ، وأما بالاسم غير الظرف فلا يجوز .

ولا يجوز الفصل^(٥) اتفاقاً بين « أن ، ولن ، وكى » وبين منصوباتها ؛ لأنها الناصبة بنفسها^(٦) .

قوله : (وَلَا مُمْ كَيِّ) « مِثْلُ^(٧) : « أَسَلَمْتُ لِأَدْخُلَ الْجَنَّةَ » . [وَلَا مُمْ الْجُحُودِ : لَامٌ تَأْكِيدٌ بَعْدَ النَّفْيِ لـ « كَانِ » مِثْلُ : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾^(٨)]^(٩) .

والأمر فيها ظاهر، والفرق بينها وبين لام الجحود أنها تفيد التعليل دون^(١٠) لام الجحود، وأنه يحتل المعنى بحذفها دون لام الجحود ، وأما^(١١) لا تلزم النفي دون لام الجحود . قال نجم الدين : « الظاهر أن « أن » تقدر أيضاً بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الأمر والإرادة نحو : ﴿ أَمَرْتُ لِأَعْدِلُ ﴾^(١٢) ، و ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ ﴾^(١٣) »^(١٤) .

والتي لتأكيد النفي أي : لام الجحود تختص من حيث الاستعمال بخبر « كان » المنفية إذا كانت ماضية لفظاً^(١٥) نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾^(١٦) .

(١) ينظر : شرح الرضي ٦١/٤ ، والارتشاف ١٦٦٧/٤ .

(٢) في نحو : لا والله حتى إذا أمرتك بأمر تطيعني .

(٣) ينظر : الأصول ١٦٦/٢ .

(٤) مثل : لا والله حتى إن أقل لك لا تشتم أحداً لا تشتمه .

(٥) سقطت من (أ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٦١/٤ .

(٧) في (ش) و (غ) : نحو .

(٨) الأنفال : ٢٣ .

(٩) زيادة من الكافية ١٩٦ .

(١٠) في (غ) : بدون .

(١١) في (ش) : لأنها

(١٢) الشورى : ١٥

(١٣) الأحزاب : ٣٣ .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٥٩/٤ .

(١٥) أو كانت ماضية معنى نحو : ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ النساء : ١٦٨ .

(١٦) الأنفال : ٣٣ .

قوله : (وَالْفَاءُ بِشَرْطَيْنِ [أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ . وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ ، أَوْ نَهْيٌ ، أَوْ نَفْيٌ ، أَوْ اسْتِفْهَامٌ ، أَوْ تَمَنُّ ، أَوْ عَرْضٌ] ^(١)) إلى آخره .

ذكر الأشياء الستة ^(٢) ، وترك التحضيض ، قال تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا ﴾ ^(٣) ، و ﴿ لَوْلَا أَرْسَلَتْ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾ ^(٤) . وترك الترجي قال تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَزَكِّيَ ﴾ ^(٥) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ ^(٦) على قراءة النصب ^(٦) . وقال تعالى : ﴿ لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ ^(٧) إلى قوله تعالى : ﴿ فَاطَّلَعَ ﴾ ^(٨) على قراءة حفص ^(٩) ^(١٠) . وأما الدعاء فداخل في الأمر والنهي عند النحاة نحو : « اللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلك ، اللهم ارزقني مالاً فأتصدق منه » . و ^(١١) الكسائي ^(١٢) والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو : « غفر الله لك فيدخلك الجنة » ^(١٣) .

قوله : (أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ) .

إذا كان الأمر صريحاً نحو : « ائتني فأشكرك » فلا كلام في صحته . و أمّا إذا ^(١٤) لم يكن صريحاً ، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه ^(١٥) بالخبر نحو : « اتقى الله امرؤ فعل خيراً فيثاب عليه ،

(١) زيادة من الكافية ١٩٦ .

(٢) في (أ) السببية .

(٣) الفرقان : ٧ .

(٤) القصص : ٤٧ .

(٥) عبس : ٣ ، ٤ .

(٦) قرأ « فتنفعه » بالنصب عاصم على أنه جواب « لعل » ، والباقون يرفعها عطفاً على « يذكر » .

ينظر: العنوان في القراءات ٢٠٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٦٢/٢ ، والفتح الرباني في القراءات ٢٨٢ .

(٧) غافر : ٣٦ .

(٨) غافر : ٣٧ .

(٩) أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي الكوفي البزاز ، راوية عاصم بن أبي النجود ، توفي سنة ١٨٠ هـ . ينظر : غاية

النهاية ٢٥٤/١ .

(١٠) ينظر: العنوان في القراءات ١٦٧ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٤٤/٢ ، والفتح الرباني في القراءات ٢٥٦ .

(١١) سقطت الواو من (غ) .

(١٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، وشرح الرضي ٦٢/٤ ، والارتشاف ١٦٦٩/٤ .

(١٣) في (غ) : فتدخل الجنة .

(١٤) في (ش) : إن .

(١٥) سقطت من (غ) .

وحسبك الكلام فينام الناس . أو اسم فعل نحو : « نزال فأقاتلك ، وعليك^(١) زيداً فأكرمك » ،
أو يكون الأمر مقدرًا نحو : « الأسد الأسد فتنجوا » ، فالكسائي^(٢) يجري جميع ذلك مجرى
صريح الأمر ، وقد وافقه^(٣) ابن جني^(٤) في نحو : « نزال » .

وأما النصب في قراءة^(٥) ابن عامر^(٦) ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾^(٧)
فلتشبيهه^(٨) بجواب الأمر ، وليس بجواب له من حيث المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : « قلت لزيد :
اضرب إن يضرب يضرب » أي : يضرب زيد .

وأما النهي نحو : « لا تشتمني فتندم » . والنفي نحو^(٩) : « ما تأتينا فتكرمنا » . وهو إمَّا
صريح كما ذكرنا ، وإمَّا مؤول نحو : « قلما تلقاني فتكرمني » ، وكذا : « قل رجل ، وأقلُّ رجل » ،
وذكر سيويوه : « حسبته شتمني فأثبَّ عليه »^(١٠) أي : لو شتمني لو ثبتُّ عليه .

وقد تضرر « أن » الناصبة بعد الفاء ، والواو ، الواقعتين إمَّا بعد الشرط قبل الجزاء نحو :
« إن تأتني فتكرمني ، أو وتكرمني آتك » . أو بعد الشرط والجزاء نحو : « إن تأتني آتك فأكرمك ،
أو أكرمك » ؛ وذلك لمشابهة الشرط في الأول ، والجزاء في الثاني للنفي . وعليه حمل قوله تعالى :
﴿ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ ﴾^(١١) إلى قوله : ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾^(١٢) على قراءة النصب^(١٣) .

(١) كررها في (غ) .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٦٣ ، وشرح الرضي ٤ / ٦٣ ، والارتشاف ٤ / ١٦٦٩ .

(٣) في (ش) : يوافقه .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٦٣ ، والارتشاف ٤ / ١٦٦٩ .

(٥) قرأ ابن عامر بنصب « يكون » في ستة مواضع من القرآن - على جعله جواباً للأمر الصوري - وهي : ما وقع هنا ،
وفي الموضع الأول من آل عمران آية ٤٧ ، وفي مريم آية ٣٥ ، وغافر آية ٦٨ ، والنحل آية ٤٠ ، ويس آية ٨٢ ، ووافقه
الكسائي في نصب موضعي النمل ويس . وقرأ الباقون بالرفع في الجميع على تقدير : فهو يكون ؛ لأن ما قبله ليس بأمر
حقيقي . وبقي موضعان لا خلاف في رفعهما : الموضع الثاني من آل عمران آية ٥٩ ، وموضع الأنعام آية ٧٣ .
ينظر : العنوان في القراءات ٧١ ، والكشف عن وجوه القراءات ١ / ٢٦٠ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٣٠ .

(٦) في (ش) ، (غ) : أبي عمرو ، وهو كذلك في شرح الرضي ، والصواب ما أثبتته .

(٧) البقرة : ١١٧ .

(٨) في (غ) : فلتشبيهه .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٦ .

(١١) الشورى : ٣٣ .

(١٢) الشورى : ٣٥ .

(١٣) قرأ نافع وابن عامر بالرفع على الاستئناف ، وقرأ الباقون بالنصب على إضمار « أن » . =

وقد جاء بعد^(١) الحصر بـ «إنما»^(٢) نحو : «إنما»^(٣) يجئني فيكرمني زيدٌ . وأمّا بعد الحصر بـ «إلا» نحو : «ما قام إلا زيدٌ فتحسنَ إليه» فلا يجوز اتفاقاً^(٤) ؛ لأنه [بعد إثبات صريح]^(٥) . بلى إن لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة أو بغير واسطة إلى المستثنى المثبت ، بل إلى شيء في حيز المنفي نحو : «ما قام أحدٌ إلا هند فأحسنَ إليه أو فأكرمه» والضمير لـ «أحد» جاز ؛ لأن المعنى : «ما قام أحد فأحسنَ إليه إلا هند» ، على أن ذلك قبيح^(٦) .

وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً كقوله^(٧) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ^(٨) بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

والتمني : «ليتك عندنا فنكرمك» . والعرض نحو^(٩) : «ألا تزورنا فنكرمك» ،

والاستفهام : «هل تزورنا فنكرمك» .

و^(١٠) كان الأصل^(١١) في جميع الأفعال المنتصبة // بعد فاء السببية الرفع على أنها جملة ١/١٠٢

مستأنفة . وقد يبقى ما بعد الفاء السببية^(١٢) على رفعه قليلاً كقوله تعالى^(١٣) : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ

= ينظر : العنوان في القراءات ١٧ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٥٢ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢٥٨ .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت الباء من (ش) وفي (غ) : فإنما .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/٦٤ ، والارتشاف ٤/١٦٧٥ ، وشرح التصريح ٢/٣٧٦ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/٦٤ .

(٧) البيت من الوافر وهو للمغيرة بن حبناء التميمي في شرح شواهد الإيضاح ٢٥١ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٠ ، وشرح

شواهد المغني ١/٤٩٧ ، والخزانة ٨/٥٢٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٣٩ ، ٩٢ ، والرد على النحاة ١٢٥ ، وشرح

المفصل ٧/٥٥ ، وشرح الرضي ٤/٦٤ .

والشاهد فيه : « فاستريح » حيث جاء منصوباً بعد الفاء في ضرورة الشعر ، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً .

(٨) في (ش) : فألحق .

(٩) زيادة من (ش) .

(١٠) سقطت الواو من (أ) .

(١١) في (ش) : أصلاً جميع .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) سقطت من (غ) .

فَيَعْتَذِرُونَ ﴿١﴾ ، وقول (٢) الشاعر (٣) :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

وقوله (٤):

لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعُ عَلَيَّكَ فَتَجَزَعُ

ومعنى الرفع فيه (٥) كمعنى النصب . وكذا لا منع من إبقاء الرفع بعد واو الجمع إذا لم يلبس بالعطف (٦) ، ويكون معنى (٧) الرفع فيه ومعنى النصب (٨) سواء نحو: « اضربني و اضربك » ، وكذا في « أو » قال تعالى : ﴿ تَقْتُلُوهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (٩) أي : إلى أن يسلموا . لم يصرفه إلى النصب اعتماداً على ظهور المعنى . والأكثر النصب بعد الأحرف الثلاثة .

وإنما نصبوا ما (١٠) بعد فاء السببية لقصد التنصيص على كونها سببية ؛ لأن المضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال أو الاستقبال ظاهر في معنى الحال ، فلو بقوه على رفعه لكان ظاهراً في الحال ، ويسبق (١١) إلى الذهن من تقدم الجمل أن الفاء لعطف الحال عليها ، فالصرف إلى النصب

(١) الرسائل : ٣٦ .

(٢) في (ش) و(غ) : وقوله .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٣٧ ، والأغاني ١٤٦/٨ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ ، ٣٧ ، وشرح شرح شواهد المغني ٤٧٤/١ ، والخزانة ٥٢٧/٨ . وبلا نسبة في الكتاب ٣٧/٣ ، والرد على النحاة ١٢٧ ، وشرح الرضي ٥٢٧/٤ .

وعجزه : وهل تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمَلَقُ . والقواء : القفر .

والشاهد فيه : « فينطق » حيث جاء بعد فاء السببية ، وبقي على رفعه وهو قليل .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لمويلك المزموم في الحماسة ٢٥٥ ، وشرحها للمرزوقي ٩٠٣ ، وشرحها للتبريزي ١٨٦/٢ ،

والخزانة ٥٣٣/٨ ، وبلا نسبة في المحتسب ١٩٣/١ ، وشرح الرضي ٦٥/٤ .

وصدره : ولقد تركت صبيبةً مرحومةً .

والشاهد فيه « فتجزع » لما قبله .

(٥) سقطت من (ش) و(غ) .

(٦) سقطت من (ش) و(غ) .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) في (ش) و(غ) : النصب فيه .

(٩) الفتح : ١٦ .

(١٠) سقطت من (أ) .

(١١) في (ش) : وسبق .

نَبَّه في الظاهر على أن^(١) الفاء ليس^(٢) لعطف الجملة على الجملة^(٣) ؛ لأن المضارع المنصوب مفرد وخصّ المضارع للاستقبال اللاتق بالجزائية ، فكان فيه شيان : دفع كون الفاء للعطف ، وتقوية كونه للجزاء . فيكون ما بعد الفاء إذن مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ؛ لأن فاء^(٤) السببية يجب دخولها على الجمل^(٥) .

قال نجم الدين : « وإنما اخترنا هذا على قولهم : إنَّ ما بعد فاء السببية بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديراً فنحو : « زربي فأكرمك » بتقدير : « ليكن منك زيارة فإكرام مني » ؛ لأن فاء السببية ليست للعطف وجوباً ، بل قد يكون ، وقد لا يكون . والذي يحتمل السببية والعطف لا يعطف مفرداً على مفرد . بل هي لا تدخل إلا على الجمل . وكذا المنصوب بعد واو الصرف : لما قصدوا معنى الجمعية فيها نصبوا الفعل بعدها ؛ ليكون الصرف مرشداً من أول الأمر أنها ليست للعطف ، فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل ، فنصبوا ما بعدها ، فمعنى : « قَمْ وَأَقَوْمَ » أي : قم مع قيامي ، فنصبوا ما بعد الواو ، قال^(٦) :

لَا تَقْطَعَنَّ ذَنْبَ الْأَفْعَى وَتَتْرُكْهَا إِنَّ كُنْتَ شَهْمًا فَاتَّبِعْ رَأْسَهَا الذَّنْبَا

[و قال^(٧) :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مَثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ — إِذَا فَعَلْتَ — عَظِيمٌ]^(٨)

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) أي : لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف أضمّر « أن » بعدها ؛ لينتفي عن المضارع الحالية المانعة للفاء من السببية . ينظر : شرح الرضي ٤٠/٤ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) هذا قول الرضي . ينظر شرحه للكافية ٦٦/٤ . والجمهور يرون أن هذا المصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل قبله . ينظر : الكتاب ٣٠/٣ ، والمقتضب ١٤/٢ ، والأصول ١٥٤/٢ ، والإيضاح العضدي ٢٤٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٢/٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٨٧٤/٣ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٣ ، والارتشاف ١٦٨١/٤ ، وشرح الأسموني ٤٢٥/٣ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لرجل من لحم يحرض الأسود اللخمي في الحماسة البصرية ٨٨/١ ، ومحاضرات الأدباء ٢٠١/١ . والشاهد فيه : « وتتركها » حيث نصب ما بعد واو الجمع لتقدم النهي .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤ ، والأزهرية ٢٣٤ ، وشرح التصريح ٣٧٦/٢ وللأخطل في الكتاب ٤٢/٣ ، و الرد على النحاة ١٢٧ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٦/٢ ، وشرح قطر الندى ٨٧،٢ وشرح بن عقيل ٣٤٨/٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

وقال (١) :

فَقُلْتُ ادْعِيْ وَأَدْعُوْا إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ

ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر الفعل المتقدم كما قال النحاة أي : « ليكون منك قيام وقيام مني » لم يكن في هذا التقدير نصوصية على معنى الجمع « (٢) .

وإنما شرطوا (٣) في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأمور المذكورة ؛ لأنها غير ثابتة المضمون ، أي : غير واقعة المصادر ، فتكون (٤) كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ، ويكون ما بعد الفاء كجزائه ، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأمور (٥) المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي أكثر استعمالاً من الواو في (٦) مثل هذا الموضع .

قال النحاة (٧) : ولا جواب للجواب بالفاء ، ولا يجاب الشيء بجوابين ، فقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾ (٨) جوابه : ﴿ فَتَكُونَ ﴾ (٩) ، وقوله : ﴿ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ... فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ (١٠) جهة متوسطة بين الشرط والجزاء ، ويجوز أن يكون ﴿ فتكون ﴾ عطفاً على « تطرد » . وإنما لم يُجَب بجوابين كما لا تجاب كلمة الشرط بجوابين .

ومعنى النفي في : « ما تأتينا فتحدثنا » : انتفاء الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ (١١) ؛ لأن قياس فاء الجزاء أن تجعل الفعل الذي قبله مثبتاً إن لم يكن ، وتدخل عليه كلمة « إن » ، ويكون الفاء وما بعدها جزاءه قال تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ (١٢) فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ (١٣) أي : إن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

(١) البيت من الوافر ، وهو للأعشى في الكتاب ٤٥/٣ ، والرد على النحاة ١٢٨ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٢/١ ، وشرح شذور الذهب ٣١١ ، والارتشاف ٤/١٦٧٧ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٦٧ . وقد تصرف الخالدي في نقله ، وأضاف إليه الأبيات الشعرية .

(٣) في (ش) : اشتراطوا .

(٤) في (ش) : فيكون .

(٥) في (ش) و (غ) : (كون ما قبلها أحد الأشياء) بدل : (كونه أحد الأمور) .

(٦) في (غ) : وفي .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/٦٨ .

(٨) الأنعام : ٥٢ .

(٩) الأنعام : ٥٢ .

(١٠) الأنعام : ٥٢ .

(١١) فاطر : ٣٦ .

(١٢) سقطت من (أ) و (ش) و (غ) .

(١٣) طه : ٨١ .

وقد يرتفع ما بعد الفاء على الاستئناف وليس للسببية // كما إذا قلنا في : « ما تأتينا ١٠٢/ب
 فتحدثنا » [أي : أنت تحدثنا]^(١) بما يحدث الجاهل بحالنا . وكذا الواو نحو قولك : « دعني ولا
 أعود » أي : أنا لا أعود على كل حال . وكذا « أو » تقول : « أنا أسافر » ، فيبدو لك فتقول :
 « أو أقيم » أي : بل أنا أقيم . وقوله تعالى^(٢) : ﴿ أَوْ يُرْسَلْ رَسُولًا ﴾^(٣) بالرفع^(٤) مقطوع ،
 أي : نحن نرسل . وقول الشاعر^(٥) ^(٦) :

إِنْ تَرَكُّبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

عند الخليل^(٧) محمول على المعنى ، أي : أتركبون أو تنزلون . وقال يونس^(٨) هو على
 القطع أي : بل أنتم نازلون .

وقيل^(٩) إن « أو » في قوله تعالى : ﴿ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾^(١٠) . بمعنى : بل ، أي :
 بل هم يزيدون . وقيل^(١١) : المعنى^(١٢) أنهم بلغوا في الكثرة إلى^(١٣) حيث يشكل^(١٤) على^(١٥) رائيها ،
 فعلى قوله تكون « أو » هنا للتشكيك مع رائيها

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) الشورى : ٥١ .

(٤) قرأه بالرفع نافع ، وقرأ الباقون بالنصب . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٧٠ ، والكشف عن وجوه القراءات

السبع ٢٥٣/٢ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢٥٨ .

(٥) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٦) البيت من البسيط ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١١٣ ، والكتاب ٥١/٣ ، والصاحي في فقه اللغة ٢٧٦ ، وشرح

شواهد المغني ٩٦٥/٢ ، والخزانة ٥٥٣/٨ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٧٢/٤ ، ومغني اللبيب ٩٠٩ .

والشاهد فيه : « إن تركبوا ... أو تنزلوا » فعند الخليل « تنزلون » معطوف على « إن تركبوا » على المعنى ، وهو المسمى

عطف التوهم . وقال يونس هو على القطع ، أي : بل أنتم نازلون ، و « أو » بمعنى « بل » .

(٧) ينظر الكتاب ٥١/٣ ، وشرح الرضي ٧٣/٤ .

(٨) ينظر : الكتاب ٥١/٣ ، وشرح الرضي ٧٣/٤ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٧٣/٤ .

(١٠) الصافات : ١٤٧ .

(١١) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ٥٠٣ .

(١٢) سقطت من (ش) . و في (غ) : وقيل إن المعنى أنهم .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) في (ش) و (غ) : يشكك

(١٥) سقطت من (ش) و (غ) .

قوله : (والوَائِ بِشَرْطَيْنِ : الْجَمْعِيَّةُ ^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذَلِكَ) .

أي : يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد . ويكون قبلها أمر نحو : « زريني وأزورك » ، أو نهي نحو : « لا تنه عن خلق وتأتي مثله ^(٢) البيت ، أو استفهام نحو : « هل تزورني وتعطيني » ، أو تمن نحو : « ليتك عندنا وتكرمنا » ، أو تحضيض نحو : « هلا تزورنا وتكرمنا » ، أو عرض : « ألا تزورنا وتكرمنا » .

قوله : (و « أَوْ » بِشَرْطِ مَعْنَى « إِلَى أَنْ » ، [أَوْ « إِلَّا أَنْ »] ^(٣)) .

قال نجم الدين : « معنى ^(٤) « أَوْ » في الأصل : أحد الشيئين أو الأشياء نحو : « زيد يقوم أو يقعد » أي : يعمل أحد الشيئين ، ولا بد له ^(٥) من أحدهما . فإذا قصدت مع هذا المعنى ^(٦) التنصيص على حصول أحدهما عقيب ^(٧) الآخر ^(٨) ، وأن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعد « أَوْ » ^(٩) .

فسيبويه ^(١٠) يقدره بـ « إِلَّا » ، وغيره بـ « إِلَى » ^(١١) ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد . فإن فسرت بـ « إِلَّا » فالمضاف بعده محذوف وهو ظرف أي : « لألزمناك إلا وقت أن تعطيني » ، فهو في محل نصب على أنه ظرف لما قبل « أَوْ » ، وعند من فسره بـ « إِلَى » ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ « أَوْ » التي بمعنى « إِلَى » ، قال امرؤ القيس ^(١٢) :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنِكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا

(١) في (ش) : أحدهما الجمعية .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ١٩٧ .

(٤) في (غ) : معنى إلى أن في الأصل .

(٥) سقطت من (غ) : له .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : (دون) بدل (عقيب) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٧٦/٤ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٤٧/٣ ، وشرح الرضي ٧٦/٤ .

(١١) ينظر : الجمل للزجاج ١٨٦ ، والمفصل ٣١٦ .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٦ ، والكتاب ٤٧/٣ ، والمقتضب ٢٨/٢ ، وشرح المفصل ٢٢/٧ ،

٣٣ ، والخزانة ٥٤٥/٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٣/١ ، وشرح الرضي ٧٢/٤ .

والشاهد فيه نصب « نموت » بإضمار « أن » على معنى : « إلا أن نموت » .

[إضمار أن بعد حروف العطف]

قوله : (وَالْعَاطِفَةُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا) هذا عطف على قوله : (وَحَتَّى) أي :
العاطفة يُقدَّر بعدها « أن » كقولها^(١) ^(٢) :

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
ليكون^(٣) الاسم معطوفاً على اسم .

[إظهار « أن » جوازاً ووجوباً]

قوله : (وَيَجُوزُ إِظْهَارُ « أَنْ » مَعَ لَامِ كَيِّ وَالْعَاطِفَةِ ، [وَيَجِبُ مَعَ « لَا »
فِي اللَّامِ] ^(٤)) . إلى آخره .

أخذ يبين المواضع التي يجوز فيها إظهار « أن » المقدر ، والموضع الذي يجب فيه ذلك .
فالذي يبقى بعد القسمين هو الموضع^(٥) الذي لا يجوز فيه إظهارها .

وإنما جاز إظهارها مع لام كي ، والعاطفة ، واللام الزائدة — لا^(٦) الجحود — نحو: ﴿أُمِرْتُ

لِأَنَّ أَكُونَ﴾^(٧)؛ لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح ، فجاز أن يظهر معها^(٨) ما يقلب
الفعل إلى اسم صريح ، وهو « أن » .

(١) في (غ) : كقوله .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لميسون بنت بحدل الكلبية في سر صناعة الإعراب ١/٢٧٣ ، والمحتسب ١/٣٢٦ ، وشرح
شواهد الإيضاح ٢٥٠ ، وشرح التصريح ٢/٣٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٣ ، والخزانة ٨/٥٠٥ ، وبلا نسبة في
الكتاب ٣/٤٥ ، والمقتضب ٢/٢٧ ، والرد على النحاة ١٢٨ ، وشرح المفصل ٧/١٢٥ ، وشرح التسهيل ٣/٣٦٩ ،
وشرح الرضي ٤/٧٨ ، والارتشاف ٤/١٦٨٨ .

والشاهد فيه : « وتقرَّ » حيث نصب الفعل بـ « أن » مضمرّة بعد الواو . و « أن تقرَّ » في تأويل مصدر معطوف على
مصدر وهو « لبس » .

(٣) في (ش) : يكون .

(٤) زيادة من الكافية ١٩٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (أ) : لام الجحود .

(٧) الزمر : ١٢ .

(٨) سقطت من (أ) .

وأما لام الجحود فلمَّا لم تدخل على الاسم الصريح ، وكذا^(١) « حتى » لم تظهر بعدها « أن » ؛ لأن الأغلِب استعملها بمعنى « كي » ، وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح . وحمل عليها التي بمعنى « إلى » .

وأما الواو ، والفاء ، و « أو » فإنها^(٢) لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل النصب ، فلم تظهر الناصبة بعدها . وقد ظهر « أن » بعد « أو » في الشعر قال^(٣) :

أَوْ أَنْ يَلُومَ بِحَاجَةٍ^(٤) لُوَامَهَا

وأما وجوب الإظهار مع لام « كي » إذا وليها « لا » فلاستكراه^(٥) اللامين المتواليين . والكوفيون^(٦) جوزوا إظهار « أن » مع لام الجحود بدلاً منه ؛ لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها ، ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافاً للبصريين . واستدلوا بقوله^(٧)

لَقَدْ عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَكَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

وهو عند البصريين^(٨) // على تقدير فعل ناصب أي : ما كنت أسمع مقالتها ، ثم كرر ١/١٠٣ « لأسمع » مفسراً للمضمر .

(١) في (غ) : كما .

(٢) في (ش) و (غ) : فلائها .

(٣) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣١٣ ، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ٢٣٩ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٨٢ ، والخزانة ٥٧٧/٨ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٧٩/٤ .
وصدره : أَقْضِي اللَّبَّائَةَ لَا أَفْرَطُ رِيَّةً .
والشاهد فيه : « أو أن يلوم » حيث ظهرت « أن » بعد « أو » للضرورة الشعرية .

(٤) في (ش) و (غ) : لحاجة .

(٥) في (غ) : فلا استكراه .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٩٣/٢ ، واللباب للعكبري ٤٦/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٨٠/٤ ، وشرح التصريح ٣٧١/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٨٠/٤ ، وشرح التصريح ٣٧١/٢ ، والخزانة ٥٧٩/٨ .

(٨) والشاهد فيه : « مقالتها لأسمع » على أن « مقالتها » مفعول مقدم « لأسمع » عند الكوفيين . وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : ما كنت أسمع مقالتها . ثم بين ما أضمّر بقوله : لأسمع .
(٨) ينظر : الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٨٠/٤ ، وشرح التصريح ٣٧١/٢ .

وقد تضرر « أن » الناصبة في غير هذه المواضع كثيراً ، وليس بقياس ، لكن لا تعمل لضعفها نحو قولهم : « تسمع بالمعيدي لا أن تراه » ، و « عساك تفعل كذا » ، وقد تنصب مضمرة شذوذاً كقولهم^(١) :

ألا أيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي
والكوفيون^(٢) يجوزون النصب قياساً .

(١) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٢ ، والكتاب ٩٩/٣ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ ، والإنصاف ٥٦٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٠/٢ ، والخزانة ٥٨٠/٨ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/٢ ، وشرح الرضي ٨١/٤ .

والشاهد فيه : « أحضر » حيث نصب على رواية ، وذلك على إبقاء عمل « أن » بعد الحذف . وروي بالرفع ؛ لأنه لما حذفت « أن » ارتفع الفعل . ينظر : الخزانة ١٣٠/١ - ١٣٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥٥٩/٢ ، وشرح الرضي ٨١/٤ ، والارتشاف ١٦٩٠/٤ .

[جوازم الفعل المضارع]

قوله : (وَيُجْزَمُ بِـ « لَمْ » ، و « لَمَّا » ، و « لَامٍ » الأَمْرِ ، و « لَأَ » فِي النَّهْيِ ، وَكَلِمِ الْمَجَازَةِ) . إلى آخره . هذا ذكر الجوازم مطلقاً ، وهي على ضربين : منها ما يجزم واحداً ، وهي غير كلم المجازة . ومنها ما يجزم اثنين ، وهي كلم المجازة ، وما حُمِلَ عليها .

[جوازم الفعل الواحد]

قوله : (فـ « لَمْ » لِقَلْبِ الْمَضَارِعِ مَاضِيًا ، وَنَفْيِهِ) تقول : « لم يضرب زيد » لفظه مضارع ، ومعناه الماضي . وبعضهم يقول^(١) : « إنَّ « لم » دخل على الماضي فقلب لفظه إلى المضارع » . وقد جاء « لم » في الشعر غير جازمة كقوله^(٢) :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ^(٣) لَمْ يُوفُونَ بِالْحَارِ

وَفُصِّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْزُومِهَا فِي الضَّرُورَةِ أَيْضًا قَالَ^(٤) :

فَأَضَحَتْ مَعَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ^(٥) سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلِ

قوله : (و « لَمَّا » مِثْلُهَا) يعني: في القلب والنفي .

قوله : (وَتَخْتَصُّ بِالْأَسْتِعْرَاقِ) .

^(٦) [اعلم أن « لَمَّا » — كما قالوا — كانت^(٧) في الأصل « لم^(٨) » زيدت عليها « ما »^(٩) ،

(١) وهو قول سيبويه في الكتاب ٢٢٠/٤ ، فقد قال : « ولم وهي نفي لقوله فَعَلَ » . وينظر : الارتشاف ١٨٥٩/٤ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٤٨/١ ، والمحتسب ٤٢/٢ وشرح المفصل ٨/٧ ، وشرح

التسهيل ٣٨٥/٣ ، وشرح الرضي ٨٢/٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢ ، والخزانة ٣/٩ .

وأسرة الرجل : رهطه .

والشاهد فيه : « لم يوفون » حيث لم يجزم الفعل بـ « لم » . وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقاً .

(٣) في (غ) : الصقيلا .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٦٧٨/٢ . وبلا نسبة في شرح الرضي

٨٣/٤ .

والشاهد فيه فصل « لم » من مجزومها ، والأصل : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش .

(٥) في (ش) : لم يكن .

(٦) هذا بداية سقط في (غ) لصفحة كاملة رقمها ٩١ .

(٧) في (ش) : كان .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) هذا عند الأكثرين ، وهي بسيطة عند بعضهم . ينظر : الارتشاف ١٨٥٩/٤ .

واختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء :

أحدها : أن فيها معنى التوقع ، أي : تستعمل في الأغلب في الأمر المتوقع ، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : « لَمَّا يركب » . وقد تستعمل في غير المتوقع نحو : « ندم و لَمَّا ينفعه الندم » . واختص « لَمَّا » بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حين التكلم ، فعدم نفع الندم متصل بحال^(١) التكلم ، وهذا المراد بقوله في الاستغراق . ومنع الأندلسي^(٢) من معنى الاستغراق فيه . وأما « لم » فيجوز انفصال نفيها عن الحال نحو : « لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم » . واختص « لَمَّا » بعدم دخول أدوات الشرط عليها ، فلا تقول : « إن لما يضرب^(٣) » كما تقول : « إن لم » .

واختص أيضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي إن دلّ دليل نحو : « شارفت المدينة و لَمَّا » أي : ولما أدخلها . وجاز ذلك في : « لم » في الضرورة قال^(٤) :
أَحْفَظُ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعْرَابِ إِنْ وَصَلْتَ وَ إِنْ لَمْ
وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لم ، ولما » فهي للاستفهام على سبيل التقرير أي: إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه ، قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾^(٥) ، و ﴿ أَلَمْ نُزَيِّدْكَ ﴾^(٦) وقول^(٧) الشاعر^(٨) :

أَلَمْ تَعْرِفُوا مِنَّا الْيَقِينَا

(١) في (ش) : (إلى) بدل (بحال) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٨٤/٤ .

(٣) في (ش) : تضرب .

(٤) البيت من الكامل ، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ١٩١ ، وشرح الرضي ٨٤/٤ ، وأوضح المسالك ١٨٣/٤ ،

وشرح التصريح ٣٩٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٢/٢ ، والخزانة ٩/٩ .

والشاهد فيه : « وإن لم » على أنه يحذف مجزوم « لم » ضرورة والأصل : وإن لم تصل .

(٥) الشرح : ١ .

(٦) الشعراء : ١٨ .

(٧) في (ش) : وقوله .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ٩٤ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٥٤ ، وشرح المعلقات السبع

للزوزي ٢١٨ ، وشرح شواهد المغني ١١٩/١ ، والخزانة ١١/٩ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٨٥/٤ .

وصدره : إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بَكْرِ إِلَيْكُمْ .

والشاهد فيه « ألما » على أن الهمزة الداخلة على « لما » للاستفهام التقريري ، أي : ألم تعرفوا منا إلى الآن الجد ، أي: قد

علمتم .

قوله : (وَلَا أُمُّ الْأَمْرِ : اللَّامُ الْمَطْلُوبُ بِهَا الْفِعْلُ) يدخل فيه لام الدعاء نحو « ليغفر الله لنا »^(١) . وهي مكسورة، وفتحها لغة^(٢) ، وقد تسكن بعد الواو ، والفاء ، وثم . وهو مع الواو والفاء أكثر .

ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب ، وهو إمَّا فعل لم يسم فاعله نحو : « لأُضْرِبُ أنا ، ولتُضْرِبُ أنت » . وإمَّا فعل الغائب المذكور نحو « ليضرب زيد ، ولتضرب هند » ، وهما كثيران . وإمَّا فعل المتكلم كقوله : عليه وآله السلام : « قَوْمُوا فَلِأَصَلِّ لَكُمْ »^(٣) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ ﴾^(٤) . فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر، نحو : « افعلوا » لحاضر وغائب ، و « افعلوا » لمن بعضهم حاضر . ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب كقوله عليه وآله السلام : « لتأخذوا مصافكم »^(٥) ، وقرئ شاذاً^(٦) : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾^(٧) ، وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير المخاطب قال^(٨) :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا اخِضَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

وأجاز الفراء^(٩) في السعة « قل له يفعل » ، قال تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ﴾^(١٠)

(١) في (ش) ليغفر لنا الله .

(٢) فتحها لغة سليم . ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٧٨ ، وشرح الرضي ٤/٨٦ ، والارتشاف ٤/١٨٥٥ .

(٣) رواه البخاري في الصلاة ، باب الصلاة على الحصى (٣٨٠) وفي الأذان ، باب وضوء الصبيان (٨٦٠) ، ومسلم في المساجد ، باب جواز الجماعة في النافلة ، والصلاة على الحصى (٦٥٨) ، ومالك في الموطأ في قصر الصلاة في السفر باب جامع سبحة الضحى ١/١٦٨ .

(٤) العنكبوت : ١٢ .

(٥) هذا الحديث لم أجدّه بهذا اللفظ في كتب الحديث التي بين يدي ، وهو بلا إسناد في الإنصاف ٢/٥٢٥ ، وتفسير القرطبي ٨/٣٥٤ ، وشرح المفصل ٧/٤١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧٢ ، وشرح التسهيل ٣/٣٨١ ، وشرح الرضي ٤/٨٧ ، وتاج علوم الأدب ١/٤٢٥ . ولكنه ورد في سنن الترمذي ، كتاب التفسير ، تفسير سورة ص ٥/٤٦ : بلفظ : « قال لنا على مصافكم كما أنتم » .

(٦) قرأها كذلك رويس ، ووافقه الحسن والمطوعي ، وهي قراءة أبي وأنس رضي الله عنهما . ينظر : إتخاف فضلاء البشر ٢٥٢ ، والمحتسب ١/٣١٣ .

(٧) يونس : ٥٨ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥ ، ولحسان في شرح الرضي ٤/١٢٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٩ ، والمقتضب ٢/١٣٢ ، وأسرار العربية ٣١٩ ، والإنصاف ٢/٥٣٠ ، وشرح المفصل ٧/٣٥ ، وشرح الرضي ٤/٨٧ .

والشاهد فيه : « تفد » حيث حذف لأمر الأمر في فعل غير الفاعل المخاطب .

(٩) ينظر : معاني القرآن له ٣/٤٥ ، وشرح التسهيل ٣/٣٧٨ ، وشرح الرضي ٤/٨٧ .

(١٠) إبراهيم : ٣١ .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقال : إنه^(١) مجزوم لأنه جواب الأمر »^(٢) .
وقال بعضهم^(٣) : حزمه لكونه يشبه الجواب .

وقد جاء في الحديث أمر المخاطب // باللام نحو : « لَتُرْزَهُ وَلَوْ بِشَوْكَةِ »^(٤) ، وفي آخر : ١٠٣ / ب
« لتقوموا إلى مصافكم » ، وهو في الشعر أكثر قال^(٥) :

لَتَقُمْ أَتَى يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ فَتَقَضَّى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

والذي غر الكوفيين^(٦) حتى قالوا إنه مجزوم والجازم مقدر: القياس، ومجيئه باللام في الشعر .
قوله : (و « لا » لِلنَّهْيِ^(٧) الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكَ) . يعني : تجزم بخلاف « لا » في النفسي .
و« لا » للنهي^(٨) تجئ للمخاطب والغائب على سواء ، ولا تختص بالغائب كاللام^(٩) ، وقد جاء في
المتكلم قليلاً ، وذلك قولهم : « لا أَرَيْنَكَ ههنا » ؛ لأن المنهي في الحقيقة المخاطب أي : لا تكن
ههنا حتى لا أراك . هذا آخر ما يجزم واحداً .

[جوازم الفعلين]

قوله : (وَكَلِمُ الْمَجَازَةِ) هذه التي^(١٠) تجزم اثنين .

(١) في (ش) : هو .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٨٧/٤ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٨٧/٤ .

(٤) رواه البخاري معلقاً في الصلاة ، باب وجوب الصلاة في الثياب ، بلفظ : « يره ولو بشوكة » ، وقال : في إسناده نظر .
ورواه بألفاظ متقاربة منه أحمد في السند (١٦٥٢٥) ، وأبو داود في سننه في الصلاة ، باب في الرجل يصلي في قميص
واحد (٦٣٢) ، والنسائي في القبلة ، باب الصلاة في قميص واحد (٧٦٤) ، ولفظ الخالدي هذا في الإنصاف ٥٢٥/٢
و شرح الرضي ٨٨/٤ .

(٥) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢ ، و شرح الرضي ٨٨/٤ ، و شرح التصريح ٥١/١ ، ٣٩٥/٢ ،
والخزاعة ١٥/٩ .

والشاهد فيه : « لتقم » على أن أمر المخاطب جاء فيه اللام ، وهو في الشعر أكثر منه في النثر .

(٦) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، و شرح الرضي ٨٨/٤ .

(٧) في (ش) : في النهي .

(٨) في (ش) : في النهي .

(٩) سقطت من (أ) .

(١٠) سقطت من (ش) .

قوله: (تَدْخُلُ عَلَى فِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الْأَوَّلِ ، وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي ، وَيُسَمِّيَانِ شَرْطًا وَجَزَاءً).^(١)
 اعلم أن « إن » أم الكلمات الشرطية الجازمة^(٢) ؛ ولهذا يوقف عليها في الشعر قال^(٣) :
 قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ
 ويحذف^(٤) في السعة شرطها وحده إذا كان منفيًا^(٥) بـ « لا » نحو: « ائني و إلا أضربك »
 أي : و إلا تأتني أضربك .

وعند الكوفيين^(٦) تجيء « إن » بمعنى « إذ » ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾^(٧) ، وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾^(٨) ؛ لأن « إن » مفيدة للشك تعالى الله عنه .
 قال نجم الدين : « والجواب: أن « إن » لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها ، وعدم وقوعها، لا للشك . ولو سلمنا ذلك قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين . وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى ؛ لضرب من التأويل كقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾^(٩) لَمَا كانوا في صورة^(١٠) من يُرْتَجَى منهم ذلك »^(١١) .

قوله : (وَمَهْمَا) اختلف فيه . قال بعضهم^(١٢) : هي كلمة غير مركبة على وزن « فَعْلَى » .
 وقال الخليل^(١٣) هي « ما » ألحقت بها « ما » ، ثم استكره تتابع المثليين ، فأبدل ألف « ما » الأولى

(١) هذه نهاية السقط من (غ) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٦٣/٣ : « وزعم الخليل أن « إن » هي أم حروف الجزاء ، فسألته: لِمَ قلتَ ذلك ؟ فقال : من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنَّ استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء ، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة » .

(٣) سبق تخريجه ص ٩ .

(٤) في (غ) : تحذف .

(٥) في (غ) : مبنياً .

(٦) ينظر : الإنصاف ٦٣٢ / ٢ ، واللباب ٥٢ / ٢ ، وشرح الرضي ٩٠ / ٤ .

(٧) البقرة : ٢٣ .

(٨) البقرة : ٩١ .

(٩) البقرة : ٢١ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٩٠ / ٤ .

(١٢) ينظر : اللباب للعكبري ٥٣ / ٢ ، وشرح المفصل ٤٢ / ٧ ، وشرح الرضي ٩٠ / ٤ ، والارتشاف ١٨٦٣ / ٤ .

(١٣) ينظر : الكتاب ٤٣٣ / ١ ، والعلل في النحو للوراق ٢٧٨ ، واللباب ٥٣ / ٢ ، وشرح المفصل ٤٢ / ٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٨ / ٣ ، وشرح الرضي ٩٠ / ٤ .

هاء؛ لتجانسها في الهمس . قال نجم الدين : « وقول الخليل قريب » . وقال الزجاج ^(١) : [هي مركبة من « مَهْ » بمعنى : كُفَّ ، و « ما » الشرطية . وفيه بُعِدَ . قال نجم الدين : « ويقوي قول الزجاج] ^(٢) حكاية الكوفي عن العرب « مَهْمَنْ » ^(٣) في أدوات الشرط قال ^(٤) :

أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَا قَالَ يَنْدَمُ
وهذا لو ثبت دليل قوي ^(٥) .

و « مهما » اسم بدليل رجوع الضمير إليه قال تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ ﴾ ^(٦) ،
وقال الشاعر ^(٧) ^(٨) :

وَمَهْمَا وَكَلْتِ إِلَيْهِ كَفَاهُ

وقد جاء « ما ، ومهما » ظريفي زمان ، تقول : « ما تجلسُ أجلسُ ، ومهما تجلسُ أجلسُ »
أي : ما تجلس من الزمان أجلس فيه .

وأما (إِذْمَا) فهو ^(٩) عند سيبويه ^(١٠) حرف ك « إن » . وقال السيرافي : « ما علمتُ
أحدًا من النحويين ذكر « إذما » غير سيبويه وأصحابه » ^(١١) .

(١) ينظر : معاني القرآن له ٣٦٩/٢ ، والعلل في النحو للوراق ٢٧٨ ، واللباب ٥٤/٢ ، وشرح المفصل ٤٣/٧ ، وشرح
التسهيل ٣٨٨/٣ ، وشرح الرضي ٩٠/٤ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٣/٧ ، وقال : وهذا يقوي القول الثالث .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٣٨٥/٥ ، وشرح القوائد السبع الطوال ٤٥ ، وشرح المفصل ٨/٤ ،
وشرح الرضي ٩٠/٤ ، والخزانة ١٧/٩ .

والشاهد فيه « مهمن » حيث حكى الكوفيون عن العرب مجيء « مهمن » بمعنى « مَنْ » .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٩٠/٤ — ٩١ .

(٦) الأعراف : ١٣٢ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) البيت من المتقارب ، وهو للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٣٠/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٧٧/٣ ، والشعر
والشعراء ٦٦٤/٢ ، وفي خزانة الأدب للمتنخل وذو الأصبع العدواني ٢٧/٩ ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤٣/٧ ،
وشرح الرضي ٩٢/٤ .

وصدره : إِذَا سُدُّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةً .

الشاهد فيه : « مهما . . كفاه » على أن « مهما » اسم بدليل رجوع الضمير إليه ، وهو الهاء من « كفاه » ، والضمير لا
يرجع إلا إلى الاسم .

(٩) في (غ) : فهي .

(١٠) ينظر : الكتاب ٥٧/٣ ، وهو قول الوراق في العلل في النحو ٢٨٠ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٤٧/٧ ،
وابن هشام في أوضح المسالك ٣٩٨/٢ ، مع التصريح .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٩٢/٤ .

واستشهد سيبويه بقوله (١) :

إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
[يَا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطِيَّ وَمَنْ مَشَى فَوْقَ التُّرَابِ إِذَا تُعِدُّ الْأَنْفُسُ] (٢)

أي : قولاً حقاً . والمراد بالمجلس : أهله ، وبقوله (٣) :

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَرْجِي ضَعِيفِي أُصْعِدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِغُ

وقال المبرد (٤) : « إذما » باقية على اسميتها .

وأما (حَيْثُما) فـ « ما » فيها كافة لـ « حيث » عن الإضافة ، لا زائدة كما في :
« متى ما » ؛ لأن « حيث » كانت لازمة للإضافة متعينة بسبب المضاف إليه ، فكفتها عن طلب
الإضافة لتصير مبهمة مثل كلمات الشرط .

والشرط في هذه الأسماء كالشرط في « إن » في احتمال الوجود و العدم .

وقد سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم مع عمومها معنى « إن » ؛ إذ كان يطول
عليهم الكلام لو قالوا في « مَنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ » : إن ضربت زيدا ، وإن ضربت بكرةً - إلى ما
لا يتناهى - ضربتُ ، وكذا « ما ، ومتى » وسائر أخواتهما (٥) .

وأما الكلام على « مَنْ ، وما ، وأي ، وأنى (٦) فقد (٧) تقدم (٨) . وكذا على « كيف » (٩) .

(١) البيت من الكامل ، وهو للعباس بن مرداس السلمى في ديوانه ٨٨ ، والكتاب ٥٧/٣ ، وشرح المفصل ٩٧/٤ ،
والخزانة ٣٠/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٣١/١ ، وشرح الرضى ٩٢/٤ .
والشاهد فيه : « إذما » حيث ذهب سيبويه على أنها شرطية .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام السلولى في الكتاب ٥٧/٣ ، والأزهية ٩٨ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، ٧/٩ ،
والخزانة ٣٤/٩ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/٩ ، وشرح الرضى ٩٢/٤ .
والشاهد فيه : « إذما » لما تقدم قبله .

(٤) تابع الخالدي الرضى في نسبة هذا الرأي للمبرد ، مع أنه قال في المقتضب ٤٦/٢ : « ومن الحروف التي جاءت المعنى :
إن و إذما » . وقد نسب إلى المبرد هذا القول أيضا أعني : بقاءه على الاسمى ابن مالك في شرحه لكافيته وابن هشام
في المغني ١٢٠ ، وخالد الأزهرى في شرح التصريح ٣٩٨/٢ ، وصلاح بن علي في النجم الثاقب ٩٥٦/٢ .

(٥) في (غ) : أخواتها .

(٦) زيادة من (ش) . وفي (غ) : وأيان ومتى .

(٧) في (غ) : (فقدم) بدل (فقد تقدم) .

(٨) ينظر : ص ٤٦٦ — ٤٧٤ .

(٩) في (ش) : كيفما . وينظر : ص ٥٢٨ .

والبصريون^(١) لا يجزمون بـ « كيفما » . ويجزم بها الكوفيون^(٢) .

وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء ،// فقال السيرافي^(٣) : « إن العامل فيهما^(٤) » ١/١٠٤ أ

كلمة الشرط ؛ لاقتضائها للفعلين اقتضاءً واحداً ، فهي كالابتداء العامل في الجزئين « .

وذهب الخليل^(٥) والمبرد^(٦) إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط ، وهما معا^(٧) تعملان^(٨)

في الجزاء لارتباطهما معاً ، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين^(٩) . وعن^(١٠) الأخفش^(١١) :

إن الشرط مجزوم بالأداة ، والجزاء مجزوم بالشرط وحده . وقال الكوفيون^(١٢) : الشرط مجزوم

بالأداة والجزاء مجزوم بالحوار . وقال المازني : « الشرط والجزاء مبنيان »^(١٣) .

(١) البصريون لا يجازون بـ « كيف » كما جوزي بـ « أين » لضعفها ونقصها عن تصرف أحوالها بكونها اسماً ولا يخبر

عنها فلا يقال : كيف في الدار كما يقول : من في الدار . إلى غير ذلك من الأسباب .

ينظر : الإنصاف ٦٤٣/٢ ، واللباب ٦٢/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها كما يجازى بـ « متى » وما أشبهها من كلمات المجازاة ؛ لأنها مشابهة

لكلمات المجازاة في الاستفهام ، فـ « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و« متى » عن الزمان

ومعناها كمعنى هذه الكلمات .

ينظر : الإنصاف ٦٤٣/٢ ، واللباب ٦٢/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧١ ، ٢٧٢ ، .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٢/٧ : « والذي عليه الأكثر أن « إن » هي العاملة في الشرط وجوابه ؛ لأنه قد

ثبت عملها في الشرط ، فكانت هي العاملة في الجزاء إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة ، وفي الجزاء بواسطة الشرط .

وينظر : العلل في النحو ٢٨٠ ، والإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥١/٢ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ .

(٤) في (غ) : فيه .

(٥) ينظر : الكتاب ٦٣/٣ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ ، وشرح التصريح ٤٠٠/٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ٤٩/٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) : يعملان .

(٩) قال في الإنصاف ٦٠٨/٢ : « غير أن هذا القول . . . لا ينفك من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل ، والأصل في

الفعل أن لا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، و« إن » له تأثير في العمل في الفعل بإضافة

ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له » .

(١٠) في (غ) : عند .

(١١) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥١/٢ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ ، وشرح التصريح ٤٠٠/٢ ، الهمع ٤٦٠/٢ ،

اختيار ابن مالك في التسهيل ٣٩٧/٣ .

(١٢) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥٠/٢ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ ، وشرح التصريح ٤٠٠/٢ ، والهمع ٤٦١/٢ .

(١٣) ينظر : الإنصاف ٦٠٢/٢ ، واللباب ٥٠/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٧ ، وشرح الرضي ٩٥/٤ ، وشرح

التصريح ٤٠٠/٢ ، والهمع ٤٦١/٢ . قال ابن يعيش : في شرح المفصل ٤٢/٧ : « وهذا القول ظاهر الفساد ، وبأذن

تأمل يضح ؛ وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول « إن » عليه لوجب له البناء بدخول النواصب » .

وقد تدخل « إن » اختياراً على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل نحو : « إن زيداً ضرب ، وإن زيداً ضربت » . وكذا « لو » نحو^(١) : « لَوَأَنْتُمْ تَمَلِكُونَ »^(٢) بخلاف سائر كلمات الشرط فإنه لا يجوز فيها ذلك إلا في الضرورة قال^(٣) :

فَمَتَى وَاغْلُ يَزْرَهُمْ يُحْيَوُ هُ وَيُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقال^(٤) :

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ

وقال^(٥) :

وَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ

وإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو : « متى زيد خارج » .

والفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي : « إن » وما تضمن معناها من الأسماء يكون ماضياً سواء كان الاسم مرفوعاً ، أو منصوباً . وقد يكون مضارعاً في الشذوذ كقوله :
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ
وقوله^(٦) :

(١) سقط من (أ) : (لو نحو) .

(٢) الإسراء : ١٠٠ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ١٥٦ ، والكتاب ١١٣/٣ ، والإنصاف ٦١٧/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٩ ، وشرح الرضي ٩٦/٤ .

و الواعل : الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يدع إليها .

والشاهد فيه : « فمتى واعل يزهرهم » حيث فصل اضطراراً بين « متى » ومجزومه فعل الشرط بـ « واعل » ، فـ « واعل » فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، أي : متى يزهرهم واعل يزهرهم .

(٤) البيت من الرمل ، وهو لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١١٣/٣ ، والمقتضب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٦١٨/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٩ ، وشرح الرضي ٩٦/٤ .
وصدره : صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ .

والشاهد فيه : « أينما الريح تميلها » لما تقدم قبله .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لهشام المري في الكتاب ٢١٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٧٨/٢ ، والخزانة ٤٠/٩ ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٦١٩/٢ ، وشرح الرضي ٩٦/٤ ، والمقتضب ٧٥/٢ .

وعجزه : وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفْرَعًا .

والشاهد فيه : « ومن نحن نؤمنه » لما قبله .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعبد الله بن عنمة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٤١ ، والخزانة ٤٤/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ١١٠/١ ، وشرح الرضي ٩٧/٤ . =

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ تَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

فإن كان الاسم مرفوعاً فهو عند جمهور^(١) البصريين^(٢) فاعل لفعل محذوف ، ولا يجوز كونه مبتدأ . وما حكى الكوفيون في الشاذ^(٣) :

إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكَتُهُ

فهو عندهم أيضاً مرفوع بمقدر مبني للمفعول . وذهب بعض الكوفيين^(٤) أن رفعه بالابتداء لكن يجب كون خبره فعلاً ، ونقل عن الأخفش أنه مبتدأ^(٥) .

وإن كان ذلك الاسم^(٦) منصوباً ، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره ، أو متعلقه فهو منصوب بمقدر على شريطة التفسير . وعند الكوفيين بالفعل الظاهر^(٧) .

وإن لم يشتغل الفعل فعند الكوفيين هو منصوب بالفعل المتأخر ، وعند البصريين بالمقدر والمفسر بذلك المتأخر ؛ وذلك لما ثبت عندهم من^(٨) طلب كلمة الشرط للفعل ، حتى لم يجز الفصل بينهما في غير « إِنْ » لكونها أم الباب ، ولم يجز أن تدخل على اسم لا فعل بعده^(٩) .

و لا يجوز عند البصريين^(١٠) تقديم معمول الشرط على أداة الشرط نحو: « زيداَ إِنْ تضرب يضربك » ، وكذا مفعول الجزاء ، فلا يجوز : « زيداَ إِنْ جئتني أضرب » بالجزم ، بل تقول : « أضرب » مرفوعاً ؛ ليكون الشرط متوسطاً ، و « زيداَ أضرب » دالاً على جزائه أي : « إِنْ جئتني فزيداً أضرب » . والكوفيون^(١١) جوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط . قالوا لأن

= والشاهد فيه : « إِنْ يستزدك » على أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط مضارعاً شاذ ، وحقه أن يكون ماضياً ، سواء كان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط .

- (١) في (غ) : جميع .
- (٢) ينظر : الإنصاف ٦١٦/٢ ، واللباب ٥٧/٢ ، وشرح المفصل ٩/٩ ، وشرح الرضي ٩٨/٤ .
- (٣) سبق تخريجه ص ٧٠ .
- (٤) نسبه في الإنصاف ٦١٦/٢ إلى الأخفش . وانظر : اللباب ٥٧/٢ ، وشرح الرضي ٩٨/٤ .
- (٥) ينظر : شرح الرضي ٩٨/٤ .
- (٦) في (غ) : (الفعل) بدل (الاسم) .
- (٧) تنظر هذه المسألة في : الإنصاف ٨٢/١ ، وشرح الرضي ٩٨/٤ .
- (٨) سقطت من (غ) .
- (٩) تنظر هذه المسألة في : شرح الرضي ٩٨/٤ .
- (١٠) ينظر : الإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ١٠٠/٤ .
- (١١) ينظر : الإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ١٠٠/٤ .

حق الجواب التقديم فنحو : « إن تضربُ أضربُ » أصله عندهم : « أضربُ إن تضربُ » فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار . واحتجوا بقوله^(١)

يَا أَقْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تُصْرَعُ

رفع الجواب مراعاة لأصله من التقديم . والجواب : أننا لا نسلم أن مرتبة الجزاء التقديم ؛ لأنه لازم ، ومرتبة اللازم بعد الملزوم ، وقوله : « تصرعُ » ضرورة .

وأما تقديم منصوب الشرط على أدواته فأجازه الكسائي دون الفراء^(٢) .

واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً ؛ لأن للشرط صدر الكلام ، بل هو دال عليه ، وكالعوذ عنه^(٣) . وقال الكوفيون^(٤) والمبرد^(٥) : هو جواب في اللفظ لا ينجزم ، ولا يكون بالفاء لتقدمه نحو : « أضربُ إن ضربتني » فـ « أضربُ » جواب من حيث المعنى اتفاقاً .

فعلى هذا لا يظهر مع هذا المقدم^(٦) جواب آخر للشرط ، بل هذا المذكور يعني عنه .

قال نجم الدين : « وإذا دخل الواو على « إن » المدلول على جوابها بما تقدم ، ولا // تدخل /١٠٤ ب إلا إذا كان ضد ذلك الشرط المذكور أولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء عن^(٧) ذلك الشرط نحو قوله : « أكرمهُ وإن شتمني^(٨) » ، فالشتم بعيد من إكرام الشاتم ، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام وأنسب . وكذا في نحو : « اطلبوا العلم ولو بالصين »^(٩) فالظاهر أن الواو اعتراضية ،

(١) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في الكتاب ٦٧/٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧٢/٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، وشرح الرضي ١٠١/٤ ، والخزانة ٥٠/٩ .
والشاهد فيه : « إن يصرع . . . تصرع » على أن الكوفيين استدلوا به على أن رتبة الجزاء التقديم ، ورفع « تصرع » مراعاة لأصله ، ولو كان رتبته التأخير لجزم .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٢٣/٢ ، وشرح الرضي ١٠٣/٤ ، وجمع الهوامع ٤٥٦/٢ .

(٣) ينظر : العلل في النحو للوراق ٢٨٣ ، وشرح التسهيل ٤٠٣/٣ ، شرح الرضي ١٠٣/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٣/٣ ، وشرح الرضي ١٠٣/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٣/٣ ، وشرح الرضي ١٠٣/٤ .

(٦) في (غ) المتقدم .

(٧) في (غ) : من .

(٨) في (ش) : تشتمني .

(٩) تقدم تخريجه ص ١٩٧ .

ونعني بالجملة الاعتراضية : ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى ، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات نحو قوله^(١) :

فَأَنْتِ طَاقٌ — وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ — ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرِقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ

وقوله^(٢) :

يَرَى كُلَّ^(٣) مَا فِيهَا — وَحَاشَاكَ — فَانِيَا

وقوله^(٤) :

أَقْسِمُ بِاللَّهِ وَآلِهِ
إِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
وَالْمَرْءَ عَمَّا قَالَ مَسْئُولٌ
عَلَى الْهُدَى وَالْحَقِّ مَجْبُولٌ

وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام^(٥) : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ، فتقول في الأول : « زيدٌ — وإن كان غنياً — بخيلٌ » ، وفي الثاني : « زيدٌ بخيلٌ وإن كان غنياً » ، فجواب الشرط مدلول الكلام ، أي : إن كان غنياً فهو بخيل فكيف إذا افتقر ، والجملة كالعوض عن الجواب المقدر ، ولو أظهرته لم تذكر هذه الجملة الظاهرة ، ولم تذكر الواو الاعتراضية ؛ لأنه لا يؤتى به إلا في صدر جملة متوسطة أو متأخرة^(٦) .

وقال الجتري^(٧) : « هو واو عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وهو ضد الشرط المذكور الذي

هو أولى^(٨) بالجزء المذكور^(٩) . فالتقدير عنده : زيد إن لم يكن غنياً وإن كان غنياً فهو بخيل .

(١) البيت من الطويل : وهو بلا نسبة في شرح المفضل ١/١٢ ، وشرح الرضي ٤/١٠٤ ، وشرح شواهد المغني ١/١٦٨ ، والخزانة ٩/٥٧ ، ٣/٤٢٤ .

والشاهد فيه : « والطلاق ألية » على أنها جملة اعتراضية وقعت بين المصدر وهو الطلاق وبين عدده وهو ثلاث .

(٢) البيت من الطويل لأبي الطيب المتنبّي في ديوانه ٤/٤٢٧ ، والخزانة ٩/٥٧ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/١٠٤ .
وصدره : وتحتقر الدنيا احتقاراً مجرباً .

والشاهد فيه : « وحاشاك » فهي جملة اعتراضية وقعت بين مفعولي « يرى » أولهما : « كل » وثانيهما : « فانيا » .

(٣) في (ش) : من .

(٤) البيت من السريع ، وهو للسيد الحميري في الأغاني ٧/٢٦٧ .

(٥) رواه بهذا اللفظ الترمذي في سننه برقم (٣٦١٨) ، في المناقب ، باب رقم ٣ ، وقال : « هذا حديث حسن » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/١٠٣ ، ١٠٤ .

(٧) أبو حفص عمر بن عثمان بن شعيب الجتري ، قال السمعاني : أحد أئمة الأدب ، وله باع طويل في الشعر والنحو ، ورد بغداد وأقام بها مدة ، قرأ على أبي المظفر الأبيوردي ، مات سنة ٥٥٠ هـ . بمرو . ينظر : معجم الأدباء ٤/٤٦٦ ، ومعجم البلدان ٢/١٧٢ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢١ .

(٨) في (ش) و (غ) : الأولى .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/١٠٤ .

واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة ، يقال : « إن أتيتني أكرمك » فتقول : « وأنا إن أتيتني » . وكذا في « لو » قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾^(١) . وإذا حذف الجواب فالواجب في الاختيار ألا ينجزم الشرط ، بل يكون ماضياً^(٢) لفظاً أو معنى نحو : « إن لم أفعل » حتى لا تعمل أداة الشرط في الشرط كما لا تعمل في الجزاء .

قوله : (فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ ، أَوِ الْأَوَّلُ [فَالْجَزْمُ]^(٣)) يعني: أو كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً أو غيره نحو : « إن تزري زرتك » ، أو : « فأنت مكرم » .

فإن كان مضارعين أي : الشرط والجزاء فهما مجزومان لا غير نحو : « إن تزري أزرك » . وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو : « إن ضربت ضربت » . وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً فالأول مجزوم ، وهو قليل لم يجيء في الكتاب العزيز ، وقال بعضهم : لا يجيء^(٤) إلا في ضرورة الشعر^(٥) قال^(٦) :

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وفي العكس يجوز الوجهان الرفع^(٧) ، قال^(٨) :

وإن أتاه حليلٌ يومَ مسعبةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

والجزم نحو : « إن أتيتني آتك » .

والأجود كونهما مضارعين تطبيقاً للفظ بالمعنى ، ثم ماضيين لفظاً نحو : « إن^(٩) ضربتني ضربتكَ » ، أو ماضيين معنى نحو : « إن لم تضربني لم أضربك » ، أو أحدهما ماضياً لفظاً والآخر

(١) الرعد : ٣١ .

(٢) في (غ) : (مكنياً) بدل (ماضياً) .

(٣) زيادة من الكافية ١٩٩ .

(٤) في (غ) : لم .

(٥) وهو اختيار أبي حيان في الارتشاف ٤/١٨٨٦ .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه ٦٠٠ ، وجمهرة أشعار العرب ٥٨٩ ، والخزانة ٧٩/٩ ، وبلا

نسبة في المقتضب ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٨/٣ ، والرضي ٤/١١٢ .

والشاهد فيه : « من يكديني كنت » فقد جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً ، والجزاء ماضياً . وهذا خاص بالشعر عند بعضهم ، وحكم بجوازه ابن مالك لثبوته في كلام الفصحاء قال عليه السلام : « من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » . ينظر : شرح التسهيل ٤٠٨/٣ .

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) البيت من البسيط ، وهو لزهير في ديوانه ١٥٣ ، والكتاب ٦٦/٣ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والإنصاف ٦٢٥/٢ ، والوافية

شرح الكافية ٢٧١ ، والموشح ٢٣٩ ، وشرح التصريح ٤٠٢/٢ ، والهمع ٤٥٩/٢ .

(٩) سقطت من (ش) .

معنى نحو : « إن ضربتني لم أضربك ، وإن لم تضربني ضربتك » ، ثم الأول ماضياً والثاني مضارعاً كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ »^(١) . وعكسه أضعف الوجوه^(٢) نحو : « إن تزري زرتك »^(٣) .

ويجوز تخالف الشرط و معطوفه ماضياً واستقبالاً نحو « إن زرتني وتكرمني » ، و« إن تزري وأكرمتني » . والأولى التوافق كالشرط والجزاء . وكذا الجزاء نحو : « إن زرتني أكرمتك وأعطتك » و« إن زرتني أكرمتك^(٤) وأعطيتك » .

وإذا^(٥) تكرر فعل بعد^(٦) الشرط مما يجوز حذفه فإن اتفقا لفظاً ومعنى نحو : « إن تزري تزري أحسن إليك » فيجب جزمه لكونه تأكيداً^(٧) لفظياً . وإن اختلفا لفظاً ومعنى نحو : « إن تأتي تسأل أحسن إليك »^(٨) قال^(٩) :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ

يجب رفعه حالاً . وإن جاز // أن يكون مفعول الشرط بتقدير « أن » كان محله النصب على ١٠٥/أ المفعولية نحو : « إن تأمرني أذهب أعطك^(١٠) » أي^(١١) : « تأمرني بأن أذهب » .

وإن اتفقا معنى لا لفظاً نحو قول الشاعر^(١٢) :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدْ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا

فـ^(١٣) « تلمم » بدل من الشرط ، وهو قوله : « تأتنا » ، فهو بدل من الأول .

(١) هود : ١٥ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/١١٢ ، ١١٣ ، والارتشاف ٤/١٨٨٧ .

(٤) في (غ) : أكرمتك .

(٥) في (ش) : إن .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) : توكيداً ، وفي (غ) : توكيد .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سبق تخريجه ص ٥٢٧ .

(١٠) في (ش) أطعك .

(١١) في (غ) : أي : إن تأمرني .

(١٢) سبق تخريجه ص ٥٢٧ .

(١٣) زيادة من (ش) و (غ) .

وإن اتفقا لفظاً لا معنى^(١) نحو : « إن تضربني تضرب » أي : تسير ، فحكمه حكم
المختلفين لفظاً ومعنى .

وكذا إن جاء الفعل بعد الجواب كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾^(٢)
يُضَعَفُ^(٣) .

وإن جاء مع المتوسط فاء ، أو واو^(٤) ، أو « ثم » فالوجه الجزم ، ولك النصب مع الواو
والفاء ، وكذا في الفعل المتأخر^(٥) . [وينضاف إلى ذلك في المتأخر]^(٦) جواز استثنائه نحو : « إن
تقم آتاك فأحسن إليك ، أو وأحسن إليك » ، فيكون النصب على السببية ، والجمعية ، والجزم
على العطف ، والرفع على الاستئناف أي : فأنا أحسن إليك^(٧) .
قوله : (وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْوَجْهَانِ) .

يعني : وإن كان الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً ، ففي ذلك الجزاء وجهان : الرفع والجزم
كما مر . والجزم أكثر^(٨) ، وعند الكوفيين يجب الرفع^(٩) .

(١) في (غ) معنى لا لفظاً .

(٢) الفرقان ٦٨ .

(٣) قرأ أبو بكر شعبة وابن عامر : « يضاعف » بالرفع غير أن ابن عامر يحذف الألف منه ، ويشدد على أصله . وقرأه
الباقون بالجزم ، غير أن ابن كثير يحذف الألف منه . فمن رفع فعلى وجهين : الاستئناف ، أو أن يكون على المعنى ،
كأن قائلًا قال : ما لقي الأثام ؟ فقليل : يضاعف له العذاب . ومن جزم فعلى البدل . ينظر : الاختيار في القراءات ،
والعنوان في القراءات ، والتحبير في القراءات ، وتفسير الطبري ٤١٨/٩ ، والكشف ١٤٧/٢ ، وشرح الهداية ٤٤٦/٢ ،
وتفسير البغوي ٣٧٧/٣ ، وإملاء العكبري ٤٦١ ، وجامع القرطبي ٥٢/١٣ .

(٤) في (ش) و (غ) : واو أو فاء .

(٥) في (ش) للمتأخر .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨٢/٣ ، وشرح الرضي ١١٤/٤ ، والارتشاف ١٨٧٦/٤ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١١٤/٤ .

[ربط جواب الشرط بالفاء]

قوله : (وإِذَا^(١) كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا بغيرِ « قَدْ » لفظاً ، أو تَقْدِيرًا لَمْ تَجُزِ الْفَاءُ .
[وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا مُثَبَّتًا أو مَنْفِيًّا بِـ « لا » فالوجهان ، و إلاَّ فالفاءُ]^(٢) . إلى آخره^(٣) .

اعلم أن أداة الشرط لشدة طلبها للأفعال لا يكون شرطها إلا فعلاً غير مصدرٍ بشيء من الحروف إلاَّ « لا » و « لم » ؛ لأنَّ « لا » كثيرة الاستعمال ، و « لم » كالجزء من الفعل لقلبها المضارع ماضياً ونفيه فلا تقول : « إنَّ ستفعل » ، و « إنَّ لن تفعل » و « إنَّ ما تفعل » و « إنَّ قد فعلت » ، و « إنَّ قد تفعل » ، و « إنَّ ما فعلت » .

ولا يكون الشرط جملة طلبية ، ولا إنشائية ؛ لأنَّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الجزء^(٤) الذي يليها مفروض الصدق ، إمَّا في الماضي نحو : « لو زرتني أكرمتك » ، أو في المستقبل نحو : « إنَّ تزرتني^(٥) أكرمتك » .

وأما الجزاء فليس شيئاً مفروض الصدق ، بل هو مترتب على أمر مفروض ، فجاز وقوعه طلبية وإنشائية نحو : « إنَّ لقيت زيدا فأكرمه » ، و « إنَّ [دخلت الدار فأنت حر] » . ويجوز وقوعه اسمية وفعلية مصدرًا بأي حرف كان .

فإن كان الجزاء مما^(٦) يصلح أن يقع شرطاً ، فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط ؛ لأنَّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه . وإن لم يصلح له فلا بد من رابط^(٧) بينهما ، وأولى الأشياء به الفاء لخفته لفظاً^(٨) ، ومناسبته للجزاء معني^(٩) ؛ لأنَّ معناه التعقيب ، والجزاء متعقب للشرط .

وأما « إذا » الفجائية فاستعمالها أقل لثقل لفظها ، وبعد مناسبة معناها لمعنى الجزاء .

(١) في (ش) : وإن .

(٢) زيادة من الكافية ١٩٩ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) في (غ) الجزاء .

(٥) في (غ) : زرتني .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) في (ش) : رابطة .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) زيادة من (ش) .

فإن كان الجزاء جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء . وكذا إن كانت جملة اسمية ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ ^(١) فلتقدير القسم كما يجيء . ويجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيَّنَّتْ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾ ^(٢) بتقدير القسم . ويجوز أن تكون « إذا » مجرد الظرف من دون ملاحظة معنى الشرط ، كما لا يلاحظ في قوله تعالى ^(٣) : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى ^(٥) : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ ^(٦) .

وقد تحذف الفاء في الضرورة ، قال ^(٧) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ] ^(٨) .

وروى ^(٩) : من يفعل الخير فالرحمن يشكره .

وأجاز الكوفيون ^(١٠) ^(١١) حذف العلامة اختياراً مستدلين ^(١٢) بقوله تعالى : ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا

يُدْرِكُكُمْ الْمَوْتُ ﴾ ^(١٣) على قراءة الرفع في الشاذ ^(١٤) .

(١) الأنعام : ١٢١ .

(٢) الجاثية : ٢٥ .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) الشورى : ٣٩ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) الشورى : ٣٧ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٩/٢ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان

في شرح شواهد المغني ١٧٨/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٧٢/٢ ، ولسان العرب (بجل) ، ومغني اللبيب

٨٠ ، وشرح التصريح ٤٠٦/٢ ، ولحسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣ ، وبلا نسبة في الكتاب ١١٤/٣ ، والعلل في

النحو ٢٨٢ ، وسر الصناعة ٢٦٤/١ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، واللباب ٥٩/٢ ، وشرح المفصل ٢/٩ ، وشرح الرضي

١١٦/٤ ، والارتشاف ١٨٧٢/٤ .

والشاهد فيه : « الله يشكرها » حيث حذفت الفاء الرابطة من جواب الشرط للضرورة أي : فالله يشكرها .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١١٦/٤ ، والارتشاف ١٨٧٢/٤ ، والخزانة ٥٢/٩ ، وشرح التصريح ٤٠٦/٢ .

(١٠) في (ش) و (غ) : الكوفي .

(١١) ينظر : شرح الرضي ١١٦/٤ ، والموشح ٢٤١ ، والنجم الثاقب ٣٣/٢ .

(١٢) في (ش) و (غ) : مستدلاً .

(١٣) النساء : ٧٨ .

(١٤) هي قراءة طلحة بن سليمان . ينظر : المحتسب ١٩٣/١ ، وشرح الرضي ١١٦/٤ .

وتجب الفاء في كل فعلية مصدرية بحرف سوى « لا ، ولم » في المضارع سواء كان المصدر بها ماضياً أو مضارعاً .

فتجب في الماضي المصدر بـ « قد » ظاهرة أو مقدره نحو^(١) : ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾^(٢) ، و ﴿إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِنْ قُبْلِ فَصَدَقْتَ﴾^(٣) . أو مصدر بـ « ما »

أو^(٤) « لا » نحو : « إن زرتني فما أهنتك » ، و « إن زرتني // فلا ضربتك ، ولا شتمتك » . ١٠٥ / ب
والمضارع مصدرًا بـ « لن ، والسين وسوف ، وما » ؛ لأن^(٥) هذه الأشياء لا تقع شرطاً ، فلا تقع جزاءً إلا مع علامة الجزاء .

بقي الماضي غير المصدر^(٦) ، والمضارع غير المصدر ، والمضارع المصدر بـ « لا » و « لم » .
أما الماضي غير المصدر بـ « قد » ، والمضارع المصدر بـ « لم » فلا^(٧) تدخلهما الفاء أصلاً نحو : « إن ضربتني ضربتك » ، أو « لم أضربك » ؛ لأنهما يناسبان الشرط لفظاً ، ويتعلقان بكلمة الشرط معنى بانقلابهما إلى المستقبل ، فلم يحتاجا إذن إلى العلامة .

وأما المضارع المجرد والمصدر بـ « لا » فيجوز فيهما الفاء وتركه . أما الفاء فلعدم ظهور تأثير كلمة الشرط فيهما ؛ لصلوحهما للاستقبال قبل كلمة الشرط . وأما تركه فلتقدير تأثيرها^(٨) فيهما ؛ لأنهما كانا صالحين للحال و^(٩) الاستقبال ، فأداة الشرط خلصتهما^(١٠) للاستقبال ، وهو نوع تأثير ، قال تعالى : ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾^(١١) ، وقال تعالى^(١٢) : ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ

(١) سقطت من (غ) .

(٢) المائة : ١١٦ .

(٣) يوسف : ٢٦ .

(٤) في (غ) : و .

(٥) سقطت نونها من (غ) .

(٦) في (ش) : الغير المصدر .

(٧) في (غ) : فلم .

(٨) في (ش) تأثيرهما .

(٩) في (ش) : أو .

(١٠) في (غ) : حصتهما .

(١١) فاطر : ١٤ .

(١٢) سقطت من (ش) و (غ) .

بِرَبِّهِ فَلَا تَخَافُ كَخَسَا [وَلَا رَهَقًا] ^(١) ﴿ ^(٢) ، وقال تعالى في الميثب: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَعْلَبُونَ ﴾ ^(٣) ، وقال تعالى ^(٤) : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(٥) . و ^(٦) مذهب سيبويه ^(٨) تقدير المبتدأ . وقال المبرد: « لا حاجة إليه » ^(٩) .

وإن كان جواب الشرط مصدراً بهمزة الاستفهام ، وسواء كان اسمية أو فعلية لم تدخل الفاء كقولك : « إن أكرمتك أكرمني » ، قال علي عليه السلام : « فإن فعل الله لكم ذلك أتؤمنون » ^(١٠) ، و ^(١١) قال تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿٣﴾ أَلَمْ يَعْلَمِ ^(١٢) ﴾ ^(١٣) .

ويجوز حمل « هل » وغيرها من أدوات الاستفهام على الهزمة قال تعالى : [قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ ﴾ ^(١٤) ، وقال تعالى : ﴿ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١٥) ، ويجوز دخول الفاء قال تعالى : [^(١٦) ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّنْ رَبِّي وَآتَنِي ^(١٧) مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(١٨) .

(١) سقطت من (ش) و في (غ) : ولا رهبا .

(٢) الجن : ١٣ .

(٣) الأنفال : ٦٦ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) في (أ) : فمن .

(٦) المائدة : ٩٥ .

(٧) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٨) قال في الكتاب ٦٩/٣ : « إن تأتني فأكرمك ، أي : فأنا أكرمك ، فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكت عليه ؛ لأنه

جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ » .

(٩) ينظر : المقتضب ٧٠/٢ ، ٧٢ .

(١٠) ينظر : هج البلاغة ٢٤٠ .

(١١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) العلق : ١٣ ، ١٤ .

(١٤) الأنعام : ٤٧ .

(١٥) الأنعام : ٤٦ .

(١٦) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) .

(١٧) في (غ) و آتاني رحمة من عنده .

(١٨) هود : ٦٣ .

[ربط الجواب بـ إذا الفجائية]

قوله : (وَتَجِيءُ « إِذَا » مَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ) بشرط ألا تكون طلبية .
أراد الفجائية لمناسبة معناها لمعنى^(١) الفاء ، قال تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾^(٢) . بمعنى :
فهم يقنطون .

[جزم المضارع في جواب الطلب]

قوله : (وَ « إِنَّ » مُقَدَّرَةٌ بَعْدَ الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالْإِسْتِفْهَامِ ، وَالرَّغْبَةِ وَالرَّغْوِ) .
اعلم أن كل ما تدخل^(٣) الفاء^(٤) في جوابه ، وتنصبه يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا
النفى ، تقول^(٥) : « قم أقم ، لا تقم أقم ، هل تقوم أقم ، ليتك تقوم أقم ، ألا تقوم أقم ، هلا
تقوم أقم ، رزقك الله مالاً تنفق منه » ؛ لأن غير النفي منها : طلبٌ ، والنفى خير محض ، والطلب
أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر ؛ لأن كل كلام^(٦) لا بد
فيه من حامل للمتكلم به^(٧) عليه ، وحامله على الكلام الخبري إفادة المخاطب بمضمونه . فأما^(٨)
الحامل على الكلام الطلبي فكون^(٩) المطلوب مقصود المتكلم ، إما لذاته أو لغيره . ومعنى كونه
مقصوداً لغيره : أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله . وهذا - أعني^(١٠) توقف غيره عليه - هو
معنى الشرط^(١١) . فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جَوَزَ المخاطب

(١) في (ش) : معنى .

(٢) الروم : ٣٦ .

(٣) في (ش) : يدخل .

(٤) في (غ) : على الفاء .

(٥) في (ش) : نحو .

(٦) في (غ) : (واحد) بدل (كلام) .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) و (غ) : وأما .

(٩) في (غ) : لكون .

(١٠) في (غ) : على .

(١١) عند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة ، فهو جوابٌ لشرطٍ محذوف في الحقيقة ؛ لأن هذه الأشياء - الأمر وما ذكر
معه - غير مفتقرة إلى جواب ، والكلام بما تام ألا ترى أنك إذا أمرت فإتاما تطلب من المأمور فعلاً ، وهذا لا يقتضي
جواباً . ولكن متى أتيت بجواب كان على تقدير شرط قبله ، فإذا قلت : اتني أكرمك ، فتقديره : اتني إن تأتي أكرمك .
ينظر : شرح ابن عيش ٤٨/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٦/٢ .

كون ذلك^(١) المطلوب مقصوداً لنفسه أو لغيره ، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور^(٢) بعده ، فيكون معنى الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً .
وأما الخبر فإنه إذا وَرَدَ حملة السامع على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره .

واعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر نحو : « حسبك ، أو كفيك ينم الناس » ، والأمر المقدر نحو : « الأسدَ الأسدَ تنج » .
قوله^(٣) : (إِذَا قُصِدَ السَّبِيَّةُ) .

أمَّا إِذَا قُصِدَ الاستئناف فالرفع نحو : « قم يدعوك » ، قال^(٤) :

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

أو الوصف نحو : ﴿ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي ﴾^(٥) على قراءة الرفع^(٦) ، أو الحال نحو : ﴿ ذَرَّهُمْ فِي

أ/١٠٦

خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾^(٧) ، و ﴿ وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْتَرُ ﴾^(٨) // وجب الرفع .

وفي^(٩) نحو : « مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا » يجوز الجزم على الجزاء ، و^(١٠) الرفع على الاستئناف ، أو بحذف « أن » أي : بأن يحفرها . ويجوز في « ذره يقول » : الرفع على الاستئناف ، أو الحال ، و الجزم . وقوله تعالى : ﴿ فَأَصْرَبَ طَرِيقَاهُمْ فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخْفُ ﴾^(١١) إما حال ، أو قطع .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : المقدر .

(٣) في (غ) : وقوله .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للأخطل وليس في ديوانه . ينظر : الكتاب ٩٦/٣ ، ومعاهد التنصيص ٢٧١/١ ، والخزانة ٩٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥١/٧ ، شرح الرضي ١٢٣/٤ ، والموشح ٢٤٢ .
والشاهد فيه : « نزولها » حيث رفعه على القطع والاستئناف .

(٥) مریم : ٥ - ٦ .

(٦) قرأه أبو عمرو والكسائي بالجرم ، وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٢٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٨٤/٢ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢١٦ .

(٧) الأنعام : ٩١ .

(٨) المدثر : ٦ .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) أو .

(١١) طه : ٧٧ .

وأما قول^(١) الشاعر^(٢) :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا

فجزم « تلمم » على البدلية من « تأتنا » ؛ لأنه من جنسه بخلاف قولك : « إن تأتني تقرأ أعطك » فالرفع واجب .

قوله : (مِثْلُ : « أَسْلِمٌ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ ») هذا مثال^(٣) جواب الأمر .

قوله : (و « لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ ») هذا مثال جواب النهي .

قوله : (وَاِمْتَنَعَ « لَا تَكْفُرُ تَدْخُلُ النَّارَ » خِلَافًا لِلْكَسَائِي) . يعني : أن الكسائي^(٤) يجوز

عند قيام القرينة أن يُضمَر بعد النفي المثبتُ ، وعلى العكس فيجوز : « لا تكفر تدخل النار »

[أي : إن تكفر تدخل النار]^(٥) كما يجوز : « لا تكفر تدخل الجنة » ، [ويجوز : « أسلم

تدخل النار » أي : إن لا تسلم تدخل النار]^(٦) .

وقال غيره : بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيًا وإثباتًا^(٧) .

قال نجم الدين : « وما ذهب إليه الكسائي ليس ببعيد لو ساعده نقلٌ »^(٨) .

(١) في (ش) : و (غ) : قوله .

(٢) سبق تخريجه ٥٢٧ .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٨٨/٣ ، وشرح الوافية ٣٥٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٨/٢ ، وشرح الرضي

١٢٦/٤ ، والوفية شرح الكافية ٢٧٣ ، والموشح ٢٤٢ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقطت من (غ) .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٢٦/٤ .

[فعل الأمر]

قوله : (مِثَالُ الْأَمْرِ : صِيغَةٌ يُطَلَبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ) .

قال نجم الدين : « لو قال صيغة يصح أن يطلب بها الفعل لكان أصرح في عمومته لكل ما تسميه النحاة أمر ، فيدخل فيه^(١) الدعاء نحو : « اللهم ارحم » ، و الشفاعة والإباحة نحو^(٢) : ﴿ كَلُوا وَاشْرَبُوا ﴾^(٣) ، والتهديد نحو : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾^(٤) ، وغير ذلك من محامل هذه الصيغة فجميع ذلك تسميه النحاة أمراً^(٥) .

قوله : (مِنْ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ) ليخرج نحو : « ليفعل زيد » ، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر ، بل يقال له : أمر الغائب ، وكذا يخرج : « لأفعل أنا » .
قوله : (بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ) ليخرج نحو^(٦) :
لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قَرِيشٍ^(٧)
وهو قليل ، وكذا القراءة الشاذة : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾^(٨) بالتاء^(٩) .

[حكمه]

قوله : (وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ الْمَجْزُومِ) .

قال الكوفيون^(١٠) : هو مجزوم بلام مقدره كما قال حسان^(١١) :

مُحَمَّدٌ تَقَدَّرَ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) الأعراف : ٣١ .

(٤) فصلت : ٤٠ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٢٧/٤ .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٠٥ .

(٨) يونس : ٥٨ .

(٩) وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب وغيرهما . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٢٦/٨ ، والكشاف ٣٣٦/٢ ، والمختصب ٣١٣/١ .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والمفصل ٣٢٩ ، واللباب ١٧/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، ٦٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢ ، وشرح الحمل لابن عصفور ١١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٢٨/٤ .

(١١) سبق تخريجه ص ٧٠٤ .

في أمر الغائب ، وإن كان شاذاً .

وقال البصريون^(١) : هو مبني على السكون إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة ، والحرف ، والنون ؛ لأن قياسه أن يكون مجزوماً باللام كالغائب، لكن حذف لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة ، فزال علة الإعراب ، فرجع إلى أصله من البناء ، وبقي آخره محذوفاً للوقف ، كما كان محذوفاً للجزم ، فحذفت الحركة في نحو : « اضرب » ، وحذف حرف العلة في نحو : « اغز ، وارم ، واخش » ، والنون في نحو « اضربا ، واضربوا ، واضربي » .
قوله : (فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ سَاكِنٌ) . أي : بعد حرف المضارعة .

لا يخلو الحرف الذي بعد حرف المضارعة إما أن يكون متحركاً في الحال ، أو في الأصل ، أو ساكناً .

فإن كان متحركاً على أحد الوجهين لم يحتج إلى اجتلاب همزة الوصل ، بل يكتفي بذلك المتحرك [سواء كانت حركته أصلية كـ « دحرج ، وقاتل » ، أو منقولة إليه نحو : « قل ، وبع ، وخف » . ويعاد المتحرك]^(٢) المحذوف^(٣) نحو : « أَكْرِمُ ، وَأَعَدُّ » من « أَكْرَمُ يَكْرُمُ ، وَأَعَادُ يَعِيدُ » وإنما حذفت همزة نحو : « أَكْرَمُ » في مضارعه ؛ لثلاثي التجمع الهمزتان في مضارع المتكلم ، فحذفت الثانية التي منها الاستثقال ، ثم حُمِلَ « يُوْكْرِمُ ، ونُوْكْرِمُ » عليه طرداً للباب .
وإن كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والأصل معاً ، فلا بد من همزة الوصل فيما ليس برباعي نحو : « اضرب ، واستخرج ، وانطلق » .

قوله : (وَلَيْسَ بِرُبَاعِيٍّ) .

يعني : باب « أَفْعَلٌ » وحده ، فإن^(٤) ما بعد حرف المضارعة فيه ساكن ، ولا يجتلب فيه همزة الوصل ، بل ترد همزة القطع المفتوحة المحذوفة التي كانت في ماضيه .

(١) ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ ، وأسرار العربية ٣١٧ ، والمفصل ٣٢٩ ، واللباب ١٧/٢ ، وشرح المفصل ٦١/٧ ، ٦٢ ،

والإيضاح في شرح المفصل ٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٢٨/٤ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) أي : إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ، وكان قد حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة ، رددته لزوال العلة

كـ « أَكْرَمُ » من : « تَكْرَمُ » .

(٤) في (غ) : فإنما ما .

قوله : ([زِدْتَ هَمْزَةَ وَصَلٍ] ^(١) مَمْضُومَةً إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ . مَكْسُورَةً فِيمَا سِوَاهُ
[مثل : « اقْتُلْ ، واضْرِبْ ، واعْلَمْ »] ^(٢)) .

اعلم أن حركة همزة الوصل الكسرة ^(٣) سواء كانت في الأسماء ، أو في ^(٤) الأفعال ،
أو الحروف . ولا يعدل إلى غيرها إلا لعله ؛ لأن الهمزة // اجتلبت ساكنة عند الجمهور ^(٥) ، ثم لما ١٠٦/ب
احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ؛ لأنه أعدل الحركات في الثقل
والخفة .

وظاهر مذهب سيويه ^(٦) أنها اجتلبت متحركة بالكسر ؛ لأننا نحتاج إلى متحرك ؛ لسكون
أول الكلمة . قال نجم الدين : « ومذهبه أقرب » ^(٧) .

وإنما ضمت في نحو : « اقْتُلْ » إتباعاً واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة ^(٨) ؛ لأن
الحاجز غير حصين لسكونه .

وإذا بقي الأمر على حرف واحد فإن وصلته بكلام بعده فلا كلام ، وإن وقفت عليه
فلا بد من هاء السكت نحو : « قِهْ ، وعِهْ ^(٩) ، وشِهْ ، ورَهْ » .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠١ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠١ .

(٣) في (غ) : الكسر .

(٤) زيادة من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٢ طبعة دار الكتب العلمية ، والنجم الثاقب ٩٨٣/٢ .

(٦) قال في الكتاب ١٤٦/٤ : « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث
مضموماً فتضمها : وذلك قولك : اقْتُلْ و استضعف » .

(٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٦٩/٢ . طبعة دار الكتب العلمية .

(٨) في (غ) : من الضمة إلى الكسرة .

(٩) في (غ) : (ره) بدل (عه) .

[الفعل المبني للمجهول]

قوله : (فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ : هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ) .

أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله .

قوله : (هو^(١) ما) جنس الحد . وقوله (حُذِفَ فَاعِلُهُ) فصل لغيره .

قوله : (فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) .

هذا عام في كل ماضي ثلاثي كـ « ضَرَبَ » ، أو مزيد فيه كـ « اسْتُخْرِجَ ، وَأَكْرَمَ » ،

أو رباعي مجرد كـ « دُحِرَجَ » ، أو مزيد فيه كـ « تُدَحِرَجُ^(٢) » .

وغيّرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول المقام بالفاعل ، واختير للمبني

للمفعول هذا الوزن الثقيل ؛ لكونه أقل استعمالاً من المبني للفاعل .

قوله : (وَيُضَمُّ الثَّلَاثُ مَعَ الهمزةِ والثَّانِي مَعَ التَّاءِ) .

اعلم أن كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر على ضمها ، وكسر ما قبل الآخر لالتبس عند

الوقف المبني للمفعول بالأمر [لو قلت : « أَلَا اسْتُخْرِجُ » مفتوح التاء ساكن الآخر للوقف لألبس

بالأمر]^(٣) ، ولو لم يضم ما بعد التاء نحو : « تَكَلَّمْ ، وَتَجَاهَلْ ، وَتُدَحِرَجْ » لالتبس في حال^(٤)

الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له كقولك : « تُكَلِّمُ ، وَتُجَاهِلُ ، وَتُدَحِرَجُ » .

قوله : (وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ [الْأَفْصَحُ : قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَجَاءَ الْإِشْمَامُ ، وَالْوَاوُ]^(٥)) .

يعني : ما اعتل عينه من ماضي الثلاثي نحو : « قَالَ ، وَبَاعَ » فيه ثلاث لغات^(٦) : « قِيلَ ،

وَبِيعَ » بإخلاص^(٧) الكسرة ، وهي أفصحها . وأصلهما^(٨) : « قُولُ ، وَبِيعُ » استثقلت الكسرة

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : كـ « يدحرج » .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/٤٤٢ ، والجمل للزجاجي ٧٦ ، واللباب للعكبري ٢/٣٢٢ ، وشرح المفصل ٧/٧٠ ، وشرح الكافية

لابن الحاجب ٣/٨٩٣ ، وشرح الوافية ٣٥٩ ، وشرح التسهيل ٢/٦٢ ، والارتشاف ٣/١٣٤١ .

(٧) في (غ) : خالص .

(٨) في (غ) : وأصلها .

على حرف العلة فحذفت عند المصنف^(١)، ولم تنقل ؛ إذ النقل إنما يكون إلى الساكن ، فبقي « قول^(٢) ، وبيع » ، فبعضهم يقلب الياء واواً ؛ لضمة ما قبلها فيقول : « قول ، وبُوع » ، قال :^(٣)

يَا لَيْتَ دَهْرًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي أقل اللغات . والأولى قلب الضمة كسرة ، فيبقى « بيع » ؛ لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف ؛ لأنه أخف ، ثم حمل عليه « قول » .

وعند الجزولي^(٤) لما استثقلت الكسرة على حرف العلة نُقلت إلى ما قبله^(٥) ؛ لأنها أخف من حركة ما قبله ، وقصدتهم التخفيف ما أمكن فبقي « بيع ، وقول » فقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها . قال نجم الدين : « وقول الجزولي أقرب »^(٦) .

وأما اللغة الثالثة وهي الإشمام ، فهي فصيحة . وحقيقة هذا الإشمام : أن تنحو بكسر^(٧) فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً . هذا هو^(٨) مراد النحاة والقراء بالإشمام ههنا . ذكره نجم الدين^(٩) . وليس كالإشمام حالة الوقف .

قال ابن الحاجب : « والغرض^(١٠) بالإشمام : الإيذان بأن الأصل الضم^(١١) في أوائل هذه الحروف »^(١٢) .

ثم اعلم أن العين إذا سقطت في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قامت قرينة

(١) ينظر : شرح الكافية له ٨٩٣/٣ .

(٢) سقط لام « قول » من (غ) .

(٣) الرجز لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٠/٧ ، وشرح التسهيل ٦٢/٢ ومغني اللبيب (٧٣١) ، والنجم الثاقب ٩٨٧/٢ .

وصدره : ليت وهل ينفع شيئاً ليت .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية ١٤٤ ، وشرح الرضي ١٣٢/٤ ، وهو قول العكبري في اللباب ٣٢٢/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٠/٧ .

(٥) في (ش) : قبلها .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٣٣/٤ .

(٧) في (غ) : بكسرة .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١٣٣/٤ .

(١٠) في (ش) : المراد .

(١١) كررها في (غ) .

(١٢) ينظر : شرح الكافية له ٨٩٣/٣ .

جاز لك إخلاص الضم في الواوي^(١) ، وإخلاص الكسر في اليائي . فيتم^(٢) في كل واحد منهما^(٣) الثلاث اللغات كما لو لم تسقط العين نحو : « عُدت يا مريض ، وُبعت يا عبد » . وإن لم تقم نحو : « بُعت ، وَعِدت »^(٤) فلا بد في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفي اليائي من الضم أو الإشمام ؛ لئلا يلتبس بالمبني للفاعل ، فلا يكون في كل واحد منها إلا لغتان . قال نجم الدين : « وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق^(٥) ، بل يغتفر فيه^(٦) الالتباس لقلّة وقوع مثله »^(٧) .

قوله : (وَمَثَلُهُ بَابُ « اخْتِيرَ ، وَانْقِيدَ ») . يعني : أن بابي « اُفْتَعَلَ ، وَانْفَعَلَ » معتلي

العين^(٨) كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الثلاث^(٩) اللغات فيهما^(١٠) ؛ لمشاركتها // له في العلة ١/١٠٧ وهي الاستثقال^(١١) .

قوله : (دُونَ « اسْتُخِيرَ ، وَأُقِيمَ ») . يعني : بابي « اسْتَفْعَلَ ، وَأَفْعَلَ » معتلي العين^(١٢) ،

لا يجيء فيهما^(١٣) إلا إخلاص الكسرة ؛ لسكون ما قبل حرف العلة ، فلا بد من نقل الكسرة المستثقلة إليه .

واعلم أن شرط نقل حركة العين ألا يكون اللام حرف علة^(١٤) ، فلا تنقل في نحو^(١٥) :

« طُوبِي ، وَأَقْوِي ، وَاسْتُقُوبِي ، وَانْطُوبِي^(١٦) ، وَاجْتُوبِي » ؛ لأنه لو أعلت العين في ماضي هذه

(١) في (غ) : الواو .

(٢) في (ش) : فتم .

(٣) في (غ) : منها .

(٤) في (ش) : عدت وبعث .

(٥) في (غ) : النصب .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٣٣/٤ .

(٨) مثل : اختار ، وانقاد .

(٩) في (ش) و (غ) : اللغات الثلاث .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٧/٤ : « وإذا قلت : اُفْتُعِلَ وَأُنْفَعِلَ قلت : اُخْتِيرَ ، وَأُنْقِيدَ ، فَتَعْتَلُّ مِنْ اُفْتُعِلَ ، فَتَحَوَّلَ

الكسرة على التاء كما قلت ذلك في : قِيلَ ، فَتَجْرَى « تير ، وقيد » مجرى « قِيلَ وبيع » في كل شيء » .

(١٢) مثل : استخار ، وأقام ، أصلهما : اسْتَخِيرَ ، وَأَقْوَمَ . ثم نقلت حركة العين لهما .

(١٣) في (غ) : فيها .

(١٤) سقطت من (غ) .

(١٥) سقطت من (غ) .

(١٦) سقطت من (غ) .

الأبواب لأعلت^(١) في مضارعها بقلب العين ألفاً ، فكنت تقول : « يُقاي ، ويُطاي ، ويُستقاي ، ويُطاي ، ويُجتاي » . ولا يُحتمل في الفعل لثقله ياءً مضمومة .

وكسرُ فاء « فَعِلَ » المدغم لغةً ، والضم أكثر نحو: «رَدَّ» ، وربما يشم الفاء في المدغم ضمة ، لكن أقل من إشمام^(٢) فاء معتل العين^(٣) . وينفك الإدغام مع الضمير نحو: « رددت ، وسررت » .

وربما كُسر فاء « فَعِلَ » المبني للمفعول للتخفيف في الصحيح^(٤) تقول في « عَهْد » : « عِهْد »^(٥) .

قوله : (وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) .

ضم أول المضارع حملاً على ضم أول الماضي . وأما فتح ما قبل آخره فلتعدل^(٦) الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي .

قوله : (وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ تُقَلَّبُ فِيهِ أَلْفًا) . أي : المضارع المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول ألفاً نحو : « يقال ، ويباع » حملاً للمضارع على الماضي . ويعل في كل واحد منهما بما يليق به ، فكل ما له أصل معل إذا^(٧) انفتح عينه ، وسكن ما قبله ينقل الفتح إلى الساكن ، ويقلب ويقلب العين ألفاً نحو : « أقام ، واستقام » .

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال لازماً لبناء ما لم يسم فاعله نحو « جُنَّ ، وسُئِلَ ، وزُكِمَ ، وورِدَ ، وحُمَّ ، وفُئِدَ ، ووُعِكَ » . قال سيبويه : « لو أردت نسبتها إلى الله تعالى كان على «أفعل» نحو : « أجنه الله ، وأسله ، وأزكمه ، وأورده » أي : فعل الله به ذلك »^(٨) .

(١) في (غ) : لأعتلت .

(٢) في (غ) : إثماً .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٦٣/٢ ، وشرح الرضي ١٣٤/٤ ، والارتشاف ١٣٤٦/٣ ، وشفاء العليل ٤٢١/١ .

(٤) أي : في الفعل الصحيح .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٣٤/٤ ، وشفاء العليل ٤٢١/١ .

(٦) في (ش) : فتعتدل .

(٧) في (ش) : (وانفتح) بدل (إذا) .

(٨) ينظر : الكتاب ٦٧/٤ .

[الفعل المتعدي وغير المتعدي] .

قوله : (الْمُتَعَدِّيُّ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ . فَأَلْتَعَدِّيُّ : مَا يُتَوَقَّفُ فَهَمُّهُ عَلَيَّ مُتَعَلِّقٌ لَهُ ^(١)) .

قوله : (متعلق) هو مفتوح اللام ^(٢) .

قال نجم الدين : « وينبغي على ما حد أن يكون نحو ^(٣) : « قُرْب ، وَبَعْد ، وَخَرَج » متعدياً؛ لتوقف فهمه على متعلق ^(٤) ، ثم قال : « وله أن يلتزم كونه متعدياً لكن بحرف الجر . فنقول : إن نحو : « طال ، وظرف » هو اللازم فقط ؛ لأنه لا يتوقف فهمه على متعلق ، لكن ذلك خلاف اصطلاح القوم فإن قولهم : متعد على الإطلاق لا يقع إلا على المتعدي بنفسه ، ويقولون في المتعدي بحرف الجر : هو ^(٥) لازم متعد بحرف الجر ^(٦) . قال نجم الدين : « ولا يبعد أن يرسم المتعدي بأنه : الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد ^(٧) .

ومن الأفعال ما يتعدى مرة بنفسه ، ومرة بحرف الجر . ويتساوى الاستعمالان فيسمى متعدياً ولازماً نحو : « شكرتك ، وشكرت لك ، ونصحتك ^(٨) ونصحت لك » . قال نجم الدين : « والأولى الحكم بزيادة اللام ، والحكم بتعدي هذه الأفعال مطلقاً ؛ إذ معناها مع اللام كمعناها بلا لام . وهي بلا لام متعدية إجماعاً ، فكذا تكون مع اللام ؛ لأن التعدي واللزوم بحسب المعنى ، فإن كان تعديه بنفسه قليلاً [نحو : « أقسمت الله تعالى ^(٩) » ، أو مختصاً بنوع من المفاعيل كاختصاص « دخلت » بالتعدي إلى الأمكنة فهو لازم حذف منه حرف الجر . وإن كان تعديه بحرف الجر قليلاً ^(١٠) فهو متعدٍ ، والحرف زائد كقوله ^(١١) :

(١) سقطت من (ش) .

(٢) فقوله : (مَا يُتَوَقَّفُ فَهَمُّهُ عَلَيَّ مُتَعَلِّقٌ لَهُ) أي : على أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ، ويتوقف فهمه عليه .

ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٢٧٤ .

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/١٣٧ .

(٥) في (ش) و (غ) : هذا .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/١٣٧ .

(٧) ينظر : السابق ٤/١٣٧ .

(٨) كررها في (غ) .

(٩) زيادة من (ش) .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) هو قطعة من بيت ، وهو : تلك الحرائر لا رباتُ أحمرةٍ سُوْدِ الحاجرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّورِ =

يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(١)، و﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٢) «^(٣)».

ومحل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر نصب على المفعول به^(٤)؛ ولذا قد^(٥) يعطف على
الموضع قال تعالى: ﴿بِرُّءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾^(٦) على قراءة النصب^(٧)، ذكره نجم الدين^(٨)،
وبيت لبيد^(٩):

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدَنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَرَعَكَ الْعَوَاذِلُ

ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع «أن و أن» بشرط تعيين الجار، فيحكم

على موضعهما^(١٠) بالنصب عند سيبويه^(١١) // وبالجر عند الخليل^(١٢)، والكسائي^(١٣).
ب/١٠٧

= وهو من بحر البسيط، وقد وقع في شعر شاعرين: أحدهما: الراعي النميري في ديوانه ١٢٢، وأدب الكاتب ٥٢١،
ولسان العرب (سور)، والخزانة ١٠٩/٩. والثاني: للقتال الكلابي في ديوانه ٥٣، والخزانة ١٠٩/٩.
وبلا نسبة في المقتضب ٢٤٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١، وشرح الرضي ١٣٨/٤، شواهد المغني ٩١/١.
والشاهد فيه: «يقرأ بالسور» حيث إن الباء زائدة في المفعول به.

(١) البقرة: ١٩٥.

(٢) النمل: ٧٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي ١٣٨/٤.

(٤) سقطت من (ش).

(٥) كررها في (غ).

(٦) المائة: ٦.

(٧) قرأه بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وحفص. وقرأ الباقر بالخفض. ينظر: العنوان في القراءات السبع ٨٧،

والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٦/١، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٦٣.

(٨) ينظر: شرح الرضي ١٣٧/٤، ١٣٨.

(٩) البيت من الطويل، وهو لبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٥، والكتاب ٦٨/١، والمقتضب ١٥٢/٤، وسر صناعة الإعراب

١٣١/١، وشرح الرضي ١٣٨/٤، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢، والخزانة ٢٢١/٢.

والشاهد فيه: «ودون» حيث إنها معطوفة على محل الجار والمحرور، أعني «من دون» وكأنه قال: فإن لم تجد دون

عدنان... ودون معد.

(١٠) في (ش) و (غ): موضعها.

(١١) قال في الكتاب ١٢٧/٣: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون،

فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم... فإن حذف اللام من أن فهو نصب هذا هو قول

الخليل». وضح هذا القول ابن مالك في شرح التسهيل ٨١/٢.

(١٢) نسبة إليه ابن مالك في شرح التسهيل ٨١/٢، و الرضي في شرحه ١٣٨/٤، و صلاح بن علي في النجم الثاقب

٩٩٤/٢، والصواب ما نقلته قبل عن سيبويه. قال أبو حيان في الارتشاف ٢٠٩٠/٤: «ووهم ابن مالك، وصاحب

البسيط فنقلنا أن مذهب الخليل أنه في موضع جر».

(١٣) ينظر: شرح التسهيل ١٨١/٢، وشرح الرضي ١٣٨/٤، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، والنجم الثاقب ٩٩٤/٢.

و الأحفش الصغير^(١) يجيز حذف حرف الجر^(٢) مع غيرهما إذا تعين قياساً كما في :
« خرجت الدار » . ولم يثبت ، وأما قوله^(٣) :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْ نَحَرْنَا]^(٤)

وقوله^(٥) تعالى : ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^(٦) ، ﴿ وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾^(٧) ،
﴿ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾^(٨) فالأولى تضمين اللازم معنى المتعدي أي : تجوزون ، ولألزم ،
وتنوا ، وترضعوا ، حتى لا يحمل على الشذوذ .

وقد يحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كحذف « في » بعد « دخلت » ، وقوله تعالى :
﴿ يَبْغُونَكَ الْمَلَأَتْنَهُ ﴾^(٩) أي : يبغون لكم . و « كسبت الخير » أي : كسبت لك ، و « وزنتك
المال » أي : وزنت لك ، [و « كلتك الطعام » أي : كلت لك ، و « لَا يَأْلُونَكُمْ حَبَالًا ﴾^(١٠)
أي : لا يألون لكم ، و « زدتك ديناراً » أي : زدتك لك]^(١١) ، و « نقصتك ديناراً » أي :
نقصت لك ، وكذا من المفعول الثاني نحو قوله^(١٢) :

أَمْرَتِكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٨١/٢ ، وشرح الرضي ١٣٩/٤ ،
والارتشاف ٢٠٩٠/٤ ، وشرح التصريح ١٦٩/١ .

(٢) في (ش) و (غ) : (الحرف) وبدون (الجر) .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لجرير في ديوانه ٢٧٨ ، والأغاني ١٧٩/٢ ، ولسان العرب (مرر) ، وشرح شواهد
المعني ٣١١/١ ، والخزانة ١١٩/٩ . وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/١ .
والشاهد فيه : « تمرن الديار » على أن حذف الجار منه على سبيل الشذوذ ، والجار المحذوف إمّا الباء وإمّا على ، فإن
المرور يتعدى بهما .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) في (ش) : وأما قوله .

(٦) الأعراف : ١٦ .

(٧) البقرة : ٢٣٥ .

(٨) البقرة : ٢٣٣ .

(٩) التوبة : ٤٧ .

(١٠) آل عمران : ١١٨ .

(١١) زيادة من (ش) .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٣) البيت من البسيط ، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ٦٣ ، والكتاب ٣٧/١ ، وشرح شواهد المعني ٧٢٧/٢ ،
والخزانة ١٢٥/٩ . ولخفاف بن ندبة في ديوانه ٥٢٩ ، وللعباس بن مرداس في ديوانه ١٣١ .
والشاهد فيه : « أمرتك الخير » حيث نصب « الخير » على نزع الخافض والأصل : بالخير .

وقال^(١):

ومِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً
وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ

وقال^(٢):

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ
رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

ولا يُعَيَّرُ شَيْءٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَّا الْبَاءَ الَّتِي لِلصِّيْرَةِ نَحْوُ: « ذَهَبَتْ بَزِيدٌ » ،
[بخلاف نحو: « مررت به »]^(٣) .

والذي تُعَيَّرُ الْبَاءُ مَعْنَاهُ يَجِبُ فِيهِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ^(٤) مَصَاحِبَةُ الْفَاعِلِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ^(٥)؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ
بِمَعْنَى « مَعَ » .

وقال سيبويه: « الْبَاءُ فِي مِثْلِهِ كَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ ، فَمَعْنَى : « ذَهَبَتْ بِهِ » أَي^(٦) : أَذْهَبَتْهُ ،
يَجُوزُ فِيهِ الْمَصَاحِبَةُ وَضِدْهَا »^(٧) .

وهذه الحروف الثلاثة تسمى حروف التعدية . وإذا دخلت الهمزة أو التضعيف على اللازم
صار متعدياً إلى واحد . وإن دخلت على المتعدي إلى واحد صار متعدياً^(٨) إلى اثنين نحو: « أحفرته
النهر » . ولا ينقل من المتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة إلا « أعلم ، وأرى » . ولا حصر لتعدية حروف
الجر فعلاً واحداً ، بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله^(٩) :

(١) البيت من الطويل ، وهو للفردق في ديوانه ٥١٦ ، والكتاب ٣٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١ ،
والخزانة ١٢٤/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٣٠/٤ ، وشرح المفصل ٥١/٨ ، وشرح الرضي ١٢٤/٤ .
الزعازع : الريح التي تهب بشدة .

والشاهد فيه : « اختير الرجال » حيث نصبه على نزع الخافض والأصل : من الرجال ، وهو المفعول الثاني .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٧/١ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، وشرح
الجميل لابن عصفور ١٤٢/١ ، والخزانة ١٢٥/٩ .

والشاهد فيه : « استغفر الله ذنباً » حيث نصب « ذنباً » على نزع الخافض والأصل : من ذنب .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٤٠/٤ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٨/١ ، وشرح الرضي ١٤١/٤ .

(٨) في (غ) : عدياً .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للمتني في ديوانه ١٤٩/٤ ، والنجم الثاقب ٩٩٧/٢ . =

خَرَجْتُ إِلَى إِقْطَاعِهِ فِي تِيَابِهِ عَلَي طَرْفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ

ولا يجتمع على فعل واحد اثنان لمعنى^(١) فلا يقال : « مررت بزيد بعمرى » .

قوله : (إلى اثنين كـ « أُعْطِيَ ، وَعَلِمَ ») . يعني : أن المتعدي إلى اثنين على ضربين :

أحدهما: ألا^(٢) يكون أصلُ مفعوليه^(٣) مبتدأ وخبراً كـ « أُعْطِيتُ » ، ولا حصر لهذا النوع .

والثاني : ما أصل مفعوليه^(٤) ذلك كـ « علمتُ » ، وعند الكوفيين^(٥) أن ثاني مفعولي

علمت حال ، وكذا خبر « كان » ، وليس بشيء .

قوله : (وإلى ثلاثة كـ « أُعْلِمَ » ، وَأَرَى ») .

تدخل الهمزة على « علم ، وأرى » من أفعال القلوب فتعديهما إلى مفعول موضعه الطبيعي

قبل مفعوليهما ؛ لأن معنى الهمزة المعدية : حمل الشيء على أصل الفعل ، فمعنى « أعلمتُك زيداً

منطلقاً » : حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً ، فتذكر المحمول أولاً ثم المحمول عليه . ولم يتفق أن

ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، فلم^(٦) يقل : « علمتُك زيداً قائماً^(٧) » ، بل : « علمتُك قيام زيد ،

أو القيام » ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ ﴾^(٨) .

وعند الأخفش^(٩) ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي^(١٠) أفعال القلوب قياساً لا سماعاً نحو :

« أحسبتك زيداً منطلقاً » ، وكذا : « أظننتك ، وأحلتك ، وأزعمتك ، وأوجدتك » .

وأما « أخطر ، وأخبر ، وأنبأ ، ونبأ^(١١) » وحدثت « فليست مما صار بالهمزة ، أو التضعيف

= والشاهد فيه : « خرجت ... إلى ... في ... على ... من ... بحسامه » حيث اجتمع على الفعل الواحد عدّة من حروف الجر .

(١) في (ش) و (غ) : بمعنى .

(٢) في (ش) و (غ) : لا .

(٣) في (غ) : مفعوله .

(٤) في (غ) : مفعولاه .

(٥) ينظر : شرح الرضي ١٤١/٤ ، وشرح التصريح ٤٦٢/١ .

(٦) في (ش) : بل فلم .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) المائة : ١١٠ .

(٩) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨٩٧/٣ ، وشرح الرضي ١٤٢/٤ ، والموشح ٢٤٥ ، والنجم الثاقب ١٠٠٠/٢ .

(١٠) في (غ) : قى .

(١١) في (ش) : نبأ وأنبأ .

متعدياً إلى ثلاثة بعد التعدي إلى اثنين ، بل لم يستعمل من ثلاثياتها^(١) إلا : « خَبِرَ » بمعنى « عَلِمَ » ولم يستعمل « حَدَّثَ ، وَنَبَأَ » ، لكن^(٢) هذه الأفعال الخمسة في بعض استعمالاتها تلحق بـ « أَعْلَمَ » المتعدية إلى ثلاثة^(٣) .

ولم يلحق سيبويه^(٤) إلا « نَبَأَ » . والبواقي أحقها غيره^(٥) . وألحق بعضهم^(٦) « أَرَى » الحُلُمِيَّةَ بـ « أَعْلَمَ » سماعاً نحو : « أَرَانِي اللَّهَ فِي النَّوْمِ عَمْرًا سَالِمًا » .

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها ، وإلى مضمون الثاني والثالث ، // أو مضمون ١/١٠٨ الثالث وحده بالباء نحو : « حَدَّثْتُكَ بِخُرُوجِ زَيْدٍ ، أَوْ (٧) بِالْخُرُوجِ » كما نقول : « عَلِمْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، أَوْ قِيَامِ زَيْدٍ ، أَوْ الْإِنْطِلَاقِ » ، لكن « عَلِمْتُ » يتعدى إلى مضمونيهما بنفسه بخلاف « أَنْبَأْتُ وَحَدَّثْتُ » فإنهما لا يتعديان إليه إلا بحرف الجر .

وأما قوله : « أَنْبَأْتَهُ نَبَأً ، وَأَخْبَرْتَهُ (٨) خَبْرًا ، وَحَدَّثْتَهُ حَدِيثًا » فهذه المنصوبات أسماء صريحة أقيمت مقام المصدر أي : إنباءً ، وإخباراً ، وتحديثاً .

وليس قولك : « حَدَّثْتُكَ ، وَ أَنْبَأْتُكَ ، وَخَبَرْتُكَ زَيْدًا قَائِمًا » بمعنى : حَدَّثْتُكَ الْحَدِيثَ (٩) المخصوص ، ونَبَأْتُكَ هَذِهِ التَّنْبِئَةَ الْمُعَيَّنَةَ ، وَخَبَرْتُكَ التَّخْبِيرَ الْخَاصَّ . لأن انتصاب « زَيْدًا قَائِمًا » لتضمنهما للمفعول به أي : حَدَّثْتُكَ بِقِيَامِ زَيْدٍ ؛ لا لكونهما مصدرًا مبيّنًا نوعه ؛ لأنها بيان المخبر به ، لا بيان نفس الإخبار ، فقولك : « أَخْبَرْتُكَ زَيْدًا قَائِمًا » أي : أَخْبَرْتُكَ بِهَذَا الْمَخْبَرِ بِهِ ، وَالْمَخْبَرُ بِهِ مَفْعُولٌ بِهِ لَا مُحَالَةٌ ، وَلَا يَقَعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ (١٠) ، فَلَا يُقَالُ لـ « ضَرْبًا » :

(١) في (غ) : ثلاثياتها .

(٢) في (ش) : ولكن .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٤٣/٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٤٣/١ ، وشرح الرضي ١٤٣/٤ .

(٥) زاد الفارسي والجرجاني « أنبأ » ، وزاد الفراء « أخبر » و « خبر » ، وزاد الكوفيون « حدّث » .

ينظر : الإيضاح العضدي ١٥٦ ، والمقتصد بشرح الإيضاح ٦٢٩/١ ، والارتشاف ٢١٣٣/٤ ، والنجم الثاقب ٩٩٨/٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١٤/٢ ، وشرح الرضي ١٤٣/٤ .

(٧) في (غ) : و .

(٨) في (ش) و (غ) : خبرته .

(٩) في (ش) : التحديث .

(١٠) هذا رد على ابن الحاجب في كونه جعل مضمون مفعولي هذه المفاعيل مصدرًا ، وليس مفعولاً به .

إنه « مضروب » ، وهذا خلاف ما قال المصنف في^(١) أن: « أخبرتك زيدا قائماً ، وأخبرتكَ خبراً »
 إنَّ « زيدا قائماً^(٢) » [خبر خاص]^(٣) ، وقولك « خبراً » : خبر مطلق ، وكلاهما منصوب على
 أنه مفعول مطلق^(٤) . قال نجم الدين : « الأول^(٥) خبر^(٦) خاص ، والثاني بمعنى الإخبار ، فجعل
 أحدهما كالأخر إمَّا غلط أو مغالطة »^(٧) .

قوله : (فَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولٍ « أُعْطِيَتْ » .

أي : كأول مفعولي : « أعطيت^(٨) » ، والثاني والثالث معاً كثنائي مفعولي « أعطيت^(٩) »
 فمعنى « أعلمتك زيدا منطلقاً » : أعلمتك انطلاقاً زيد ، فيجوز لك ألا تذكر الأول مفعولاً أصلاً
 كباب « أعطيت » ، وأن تذكر جميعها ، وأن تذكر الأول دون الآخرين ، وأن تذكرهما دونه ،
 وأمَّا ذكر واحد من الثاني والثالث ، وترك الآخر فعلى ما يجيء في أفعال القلوب .
 وظاهر كلام سيويه^(١٠) أنه لا يجوز ذكر الأول دون^(١١) الآخرين . وقال السيرافي :
 « أراد سيويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول ، لا أنه لا يجوز مطلقاً^(١٢) » . وأجاز ابن
 السراج^(١٣) مطلقاً . قال نجم الدين : « وهو أولى ؛ إذ لا مانع وتبعه المتأخرون »^(١٤) .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) في (غ) : قائم .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : الإيضاح لابن الحاجب ٥٢،٥٣/٢ ، وشرح الوافية له ٣٦٠ ، وشرح الكافية له ٨٩٨/٣ .

(٥) في (ش) : والأول .

(٦) في (أ) : (مخبر) وفي (ش) : مخبر به .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٤٤/٤ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (أ) : علمت .

(١٠) قال في الكتاب ٤١/١ : « ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة » . وينظر : شرح الرضي ١٤٥/٤ .

(١١) في (غ) : بدون .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ١٤٥/٤ .

(١٣) ينظر : الأصول في النحو ١٨٠/١ ، وشرح الرضي ١٤٥/٤ ، والارتشاف ٢١٣٥/٤ .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ١٤٥/٤ .

[أفعال القلوب]

قوله : (أفعال القلوب : « ظننتُ ، وحسبتُ ، وخلتُ ، وزعمتُ ، وعلمتُ ، ورأيتُ ووجدتُ ») .

اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال إن كان المقصود منها حكاية لفظها فهي الواقعة بعد القول . والقول لا^(١) يعمل فيها نحو : « قلت : ضرب زيد ، أو زيد ضارب » . وإن كان المقصود معناها دون لفظها فلا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزئها لتعلق معناها^(٢) بمضمونها^(٣) ، فلا تدخل إلا على الاسمية إلا الأفعال المعلقة عن النصب نحو : « علمت بمن تمرر^(٤) ، وعلمت أي يوم سرت ، وأيهم رأيت^(٥) » .

فإن طلب الفعل من الاسمية فاعلاً كباب « كان » رفعنا المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ، ونصبنا الخبر تشبيهاً له بالمفعول . ولم يُرْفَعاً لأن الفعل لا يرفع فاعلين ، فلا يرفع شبيهين^(٦) بالفاعل . ولم يُنْصَبَا ؛ إذ^(٧) يبقى الفعل بلا مرفوع . ولا نُصَبُ الأول ورُفِعَ الثاني ؛ لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب . والفاعل في الحقيقة في مثله مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ؛ لأنه الحادث الكائن ، فالفاعل في « كان زيدٌ منطلقاً » : انطلاق زيد .

وإن طلب منها^(٨) مفعولاً نصبنا جزئها ؛ لأن ثانيهما يتضمن المفعول الحقيقي ، وأولهما مضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي ، وذلك الطالب إما أفعال القلوب أو غيرها .

فأفعال القلوب على ضرب : إما للظن وهي : « حجا يحجو » بمعنى : ظن قال^(٩) :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : معناها .

(٣) في (أ) بمضمونها .

(٤) في (ش) و (غ) : تمر .

(٥) في (غ) : ضربت .

(٦) في (ش) : شبيها .

(٧) في (غ) : إذ لا .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) البيت من البسيط ، وهو لتميم بن مقبل ، أو لأبي شبل الأعرابي في شرح التصريح ٣٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٨/٢ . وشرح شذور الذهب ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٤/٢ ، وشفاء العليل ٣٩٠/١

والشاهد فيه : « أحجو » حيث ورد بمعنى « أظن » فنصب مفعولين .

و « خال يخال » قال^(١) :

وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمْنَعٍ
يُخَالُ بِهِ دَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا

و « حسب يحسب » . وقال ابن مالك : « لـ « حسب » المتعدية^(٢) إلى اثنين استعمالان :

المشهور أن يراد به الاعتقاد الراجح كقوله تعالى^(٣) // : ﴿ وَحَسْبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾^(٤) . ١٠٨/ب
والثاني أن يراد بها معنى « علم » كقوله^(٥) :

حَسِبْتُ^(٦) التُّقَىٰ وَالْحَمْدُ^(٧) خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا^(٨)

« وهب » غير متصرف قال^(٩) :

فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ
وَإِلَّا فَهَنِّي امْرَأً هَالِكًا

فإذا كانت هذه الأفعال بالمعنى المذكور نصبت جزئي الاسمية المجردة . وأما إذا كان « حجا » بمعنى : غلب ، أو قصد ، أو غير ذلك ، و « خال » بمعنى : اختال ، و « هب » أمراً من الهبة . أو كانت الاسمية مصدرية بـ « أن » لم تنصب المفعولين ، وكذا سائر أفعال القلوب لا تنصب المصدرية بـ « أن » . وتستعمل « أرى » المبني لما لم يسم فاعله بمعنى « ظن » عاملاً عمله .
وإمَّا لِلْيَقِينِ فَقَطْ وهو « علم » . وأجاز هشام^(١٠) إلحاق « عَرَفَ ، وَأَبْصَرَ » بـ « علم » في نصب المفعولين . ويستعمل « درى » بمعنى « علم » قال^(١١) :

(١) البيت من الطويل ، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ٦٩ ، والكتاب ٣٦٨/١ ، وشرح أبيات سيوييه ١٦٤/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٢٦/٢ ، وقطر الندى ١٨٧ .
والشاهد فيه : « يخال » حيث جاء بمعنى : يظن .

(٢) في (غ) : المتعدي .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) المجادلة : ١٨ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٤٦ ، وأساس البلاغة ٤٦ ، وشرح التصريح ٣٦٢/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣١/٢ .
والشاهد فيه : « حسب » جاء بمعنى « علم » .

(٦) في (غ) : وحسبت .

(٧) في (ش) : العلم .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١٢/٢ .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لعبد الله بن همام السلولي في المقاصد النحوية ٣٧٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٦١/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦١ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/٢ .

(١٠) ينظر : شرح التسهيل ١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٤٨/٤ ، وشفاء العليل ٣٩٧/١ .

(١١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٩/٢ =

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدَ يَأْعُرُو فَاعْتَبَطُ فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ
 و « تَعَلَّمَ » أمراً بمعنى « اعلم » قال (١) :
 تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا
 عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّورُ
 وقال (٢) :

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَتَلَ عَدُوَّهَا وَبَالَغَ بِالطُّفْلِ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
 فَإِنْ كَانَ « دَرِي » بمعنى « خَتَل » ، و « تَعَلَّمَ » من تكلف (٣) علم الشيء فليسا من هذا الباب .
 وإمّا للظن في الظاهر ، مع احتمالها في بعض المواضع لليقين ، وهو « ظن » لا بمعنى « اتَّهَمَ »
 قال تعالى في « ظن » بمعنى « علم » : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْقٍ حِسَابِيَّةً ﴾ (٤) . وإذا كان بمعنى
 « اتهم » نصب واحداً . ومعنى الاتهام : أن تجعل شخصاً موضع الظن السيئ تقول : « ظننت زيدا »
 [أي : ظننت] (٥) أنه فعل شيئاً ، وكذا اتهمته .
 وإمّا للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة مطابقاً كان أولاً ، وهو « رأى » نحو :
 « رأيت زيدا غنياً » قال تعالى : ﴿ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ (٦) وهو غير مطابق ، ﴿ وَتَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ (٧) وهو مطابق .
 وإمّا لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقاداً غير مطابق نحو : « عدَّ ، وجعل » نحو : « كنت
 أعده فقيراً » (٨) فبان غنياً ، وقال تعالى (٩) : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ (١٠) .
 وإمّا للقول بأن الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق نحو : « زعمتك كريماً » .

= والشاهد فيه « دريت » حيث جاء بمعنى اليقين وهو قليل ، والكثير أهما تتعدى إلى واحد بالباء نحو : دريت بكذا .
 (١) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في المخصص ٢٩/٣ ، وأساس البلاغة (علم) ، وشرح التسهيل ١١/٢ ، ولسان
 العرب (طير) .

والشاهد فيه « تعلّم » حيث جاءت بمعنى اعلم . قال ابن مالك : « والمشهور إعمالها في أن كهذا البيت » .
 ينظر : شرح التسهيل ١١/٢ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لزبان بن سيار في شرح التصريح ٣٥٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، وبلا نسبة
 في شرح التسهيل ١١/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/٢ .
 والشاهد فيه : « تعلم » حيث جاءت بمعنى « اعلم » ونصبت مفعولين .

(٣) في (غ) : تكلفت على الشيء .

(٤) الحاقة : ٢٠ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) المعارج : ٦ .

(٧) المعارج : ٧ .

(٨) في (غ) : فقير .

(٩) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٠) الزحرف : ١٩ .

وإمّا لإصابة الشيء على صفة ، وهو « وجد ، وألفى » ؛ لأنك إذا وجدت الشيء على صفة علمته عليها ؛ فلذا^(١) عد من أفعال القلوب . قال تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَابِلًا ﴾^(٢) ، وقال^(٣) :
 فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرٍّ فَالْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبِي^(٤) نِيَامًا
 و لا يستعمل « أصاب ، وصادف » استعمال « وجد » في نصب المفعولين خلافاً لابن درستويه^(٥) .

وقد يقوم الضمير ، واسم الإشارة مقام مفعوليهما . تقول لمن قال : « أظن زيدا منطلقاً » :
 « أنا أيضاً أظنه ، وأظن هذا » . وكذا باقي أفعال القلوب .
 قوله: (تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ) .

أي: لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه ، أي : تلك الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد .
 وقوله : (هي عنه) [أي: حكمها عنه]^(٦) . أي : حكم المتكلم على المبتدأ^(٧) بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك: « علمت زيدا قائماً » حكمك بالقيام على زيد صادر عن علم . وفي « ظننت » عن ظن .

قوله : (وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الْآخَرُ ، بِخِلَافِ بَابِ «أَعْطَيْتُ») .
 اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب « أعطيت » يجوز بلا قرينة دالة عليهما نسياً منسياً ،
 تقول : « فلان يُعطي ويكسو » ؛ لأنه يستفاد منه فائدة من دون المفعولين ، بخلاف باب مفعولي^(٨) « علمت » فإنك لا تحذفهما نسياً منسياً ، لا تقول « علمت » ؛ لعدم الفائدة ؛ لأن المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب عن علم أو ظن ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين .

(١) في (ش) : فإذا .

(٢) الضحى : ٨ .

(٣) البيت من المتقارب ، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٩٠ ، والكتاب ٨٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٣/١ ، وبلا نسبة في المحتسب ١٨٩/١ .

والروبي : الذين استقلوا يوماً ، الواحد رويان .

(٤) في (غ) : روقى .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٧/٢ ، وشرح الرضي ١٥٠/٤ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) في (غ) : الابتداء .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

وأما مع قيام القرينة فلا بأس // بحذفهما نحو: « مَنْ يَسْمَعُ يُخَلِّ »^(١) أي: يخل^(٢) مسموعه ١/١٠٩
صادقاً ، قال^(٣) :

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ
وَأَمَّا حَذْفُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ فَلَا شَكَّ فِي قَلْتِهِ^(٤) ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ بِمِثْلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ ،
فِيَكُونُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا كَحَذْفِ بَعْضِ آخِرِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ . وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ وَرَدَ حَذْفُ الْأَوَّلِ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾^(٥) بِالْبَاءِ^(٦) إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴾^(٧) أَي :
بِخْلِهِمْ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ . وَحَذْفُ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ^(٨) ^(٩) :

لَا تَخْلُنَا عَلَى غَرَائِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدَّ وَشَىٰ بِنَا الْأَعْدَاءُ
أَي : لَا تَخْلُنَا أَذْلَاءَ عَلَى إِغْرَائِكَ^(١٠) الْمَلِكِ بِنَا .

(١) أي : من يسمع أخبار الناس ومعابيهم يقع في نفسه عليهم المكروه . ينظر هذا المثل في مجمع الأمثال ٣٥٤/٢ ،
والمفصل ٣٣٥ ، وشرح المفصل ٨٣/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤/٢ ، وشرح
الرضي ١٥٢/٤ .

(٢) سقط من (غ) : أي يخل .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للكُميت بن زيد الأسدي في هاشمياته ٤٩ ، وشرح التصريح ٣٧٧/١ ، والخزانة ١٣٨/٩ ،
وبلا نسبة في شرح التسهيل ٤/٢ ، وشرح الرضي ١٥٢/٤ .

والشاهد فيه : « تحسب » حيث حذف مفعوليه للقرينة ، والتقدير : وتحسب حبهم عاراً عليّ .

(٤) قال سيبويه ٣٩/١ ، ٤٠ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون
الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكراً ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن
تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تُضيف إليه ما استقر له
عندك من هو . فإثما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك
أو تقيم عليه في اليقين » .

(٥) آل عمران : ١٨٠ .

(٦) قرأه حمزة وحده بالياء ، وقرأ الباقون بالياء . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٨١ ، والكشف عن وجوه القراءات
السبع ٣٦٦/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٥٤ .

(٧) آل عمران : ١٨٠ .

(٨) في (غ) : قوله قال .

(٩) البيت من الخفيف ، وهو للحارث بن حلزة اليشكري في ديوانه ٢٤ ، وشرح القصائد السبع ٤٥٤ ، والخزانة ٣١٦/١ ،
١٤٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٥٣/٤ .

والشاهد فيه : « لا تخلصنا » حيث حذف المفعول الثاني منه وتقديره : لا تخلصنا أذلة على إغرائك الملك بنا .

(١٠) في (ش) : غرائك .

[الإلغاء]

قوله : (وَمِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِلْغَاءُ [إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ ؛ لِاسْتِقْلَالِ الْجُزْءَيْنِ كَلَامًا بِخِلَافِ بَابِ « أَعْطِيَتْ » ، مِثْلُ : « زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ »] ^(١)).

اعلم أن الفرق بين التعليق والإلغاء أن التعليق : إبطال العمل لفظاً لا معنى .
والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومعنى .

فالجمله مع التعليق في تأويل المصدر مفعولاً به للفعل المعلق كما كان قبل التعليق ، فلا منع من عطف جمله أخرى منصوبة الجزئين على الجملة ^(٢) المعلق عنها الفعل نحو : « علمت لزيد منطلقاً ، وبكراً فاضلاً » .

وأما الإلغاء فالجمله معه ليست بتأويل المفرد ، فمعنى « زيد علمت منطلقاً » : زيد ^(٣) في علمي منطلق .

والجمله الملقى عنها لا محل لها ؛ لأنه ^(٤) لا يقع مفرد موقعها ، والجمله المعلق عنها منصوبة المحل .

والإلغاء ليس بمناع ضروري ، بل هو اختياري . والتعليق ضروري ، فيحسن الإلغاء مع تقدم المعمولين ، أي يكون أولى نحو : « زيد قائم علمت » ، ويقبح مع تأخرهما كقوله ^(٥) :
كَذَلِكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ
وقوله ^(٦) :

أَرْجُو وَأْمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتِهَا وَمَا إِخَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٤ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) لأئها .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لبعض الفزاريين في الحماسة ٣٣٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦ ، وشرح الحماسة

للتبريزي ٨٧/٣ ، والخزانة ١٤١/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٥٤/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٣/٢ .

والشاهد فيه : « وجدت ملاك الشيمة الأدب » حيث ألغى « وجدت » عن العمل مع تقدمه ، وهو ضعيف وقبيح .

ولو أعمله لقال : وجدت ملاك الشيمة الأدبا .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٩ ، وشرح التصريح ٣٧٥/١ ، والخزانة ١٤٥/٩ ، وبلا نسبة

في شرح التسهيل ١٨/٢ ، وشرح الرضي ١٥٤/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٢/٢ .

والشاهد فيه : « وما أخال لدينا منك تنويل » حيث قد ألغى « أخال » عن العمل مع تقدمه .

ويتوسط الأمر مع توسط العامل بينهما نحو: « زيد علمت قائم » ، بل الإعمال أولى لتقدمه على أحدهما .

وسيوييه^(١) لا يحمل رفع المعمولين مع تأخرهما على الالغاء، بل على التعليق ، ويقول: اللام مقدرة حذفت ضرورة . وبعضهم^(٢) يقول : ضمير الشأن مقدر بعد الفعل . قال نجم الدين: «وهذا أقرب^(٣) فيكون كقوله^(٤)» :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنْيَسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً «^(٥)

ويقل القبح في^(٦) نحو: «متى تظن زيداً ذاهباً» أي: عند تقدم معمول الخبر إذ هو كتقدم الخبر. وقد يقع الملقى بين الفعل وفاعله نحو: « ضَرَبَ - أَحْسَبُ - زيدٌ » ، وبين اسم الفاعل ومعموله قال^(٧) :

وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ - إِخَالَ - حَتَّى يَنَالَ أَقَاصِيَ الحَطَبِ الوُقُودُ

وبين معمولي «إن» نحو: «إن زيداً^(٨) - أحسب - قائم» ، وتقول: « سوف - أحسب - يقوم زيد ، وجاءني زيد و- أحسب - عمرو » .
ويقبح تأكيد الملقى بمصدر منصوب . وأما تأكيده بالضمير ، أو^(٩) اسم الإشارة ، - و^(١٠) المراد بهما المصدر - فأسهل^(١١) .

(١) ينظر: الكتاب ٢٣٦/١، ٢٧٣ ، وشرح الرضي ١٥٥/٤ ، والارتشاف ٢١٠٩/٤ ، وشرح التصريح ٣٧٥/١ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٨/٢ ، وشرح الرضي ١٥٥/٤ ، وأوضح المسالك مع شرح التصريح ٣٧٦/١ .

(٣) في (ش) و (غ) : قريب .

(٤) البيت من الخفيف، وهو للأحطل في شرح شواهد المغني ٩١٨/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١١٥/٣ ، وشرح الرضي ١٥٥/٤ .

والشاهد فيه : « إن من يدخل » على أن اسم « إن » ضمير الشأن حذف لضرورة الشعر . والتقدير : إنه من يدخل .
(٥) ينظر: شرح الرضي ١٥٥/٤ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لعقيل بن عُلفة في الحماسة ١٢٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤٠١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢١٠/١ ، والخزانة ١٥٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٥٥/٤ .

والشاهد : « ولستم فاعلين - إخال - حتى ينال » حيث إن « إخال » الملقاة وقعت معترضاً بها بين اسم الفاعل ، وهو « فاعلين » وبين معموله ، وهو « حتى » فإنها جارة بمعنى « إلى » متعلقة به .

(٨) في (غ) : يداً .

(٩) في (ش) : و .

(١٠) سقطت هذه الواو من (ش) .

(١١) إذ ليسا هما بصريحين في المصدرية نحو : « زيد - أحسبه - ، أو أحسب ذاك - قائم » .

ومصدر فعل القلب يعمل عمله ، ويعلق مثله نحو : « أعجبتني ظنك زيدا منطلقاً ، وأعجبتني ظنك لزيد منطلق » . ويجب الإلغاء مع التوسط والتأخر نحو : « زيد قائم ظني حاصل » .
وأما إذا كان المصدر مفعولاً مطلقاً وذكر ناصبه ، أو حذف جوازاً^(١) فإنه يجوز إلغاء الفعل ، وإعماله متوسطاً ومتأخراً ، لكن الإلغاء قبيح .
وأما إن حذف ناصبه وجوباً، فعند من قال: العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازاً^(٢) وكذا عند من قال : العامل المصدر ؛ لقيامه مقام الفعل، لا لكونه مقدرأً — « أن » والفعل^(٣) .

[التعليق]

قوله : (وَمِنْهَا : أَنَّهَا تُعَلَّقُ بِحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ [وَالتَّنْفِي وَاللَّامِ مِثْلُ : « عَلِمْتُ أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمَرٌ »])^(٤) .

التعليق مأخوذ من قولهم: « امرأة معلقة » أي: مفقود زوجها^(٥) .
فالمعلق ممنوعٌ من العمل لفظاً ، عاملٌ معنى ؛ لأن معنى : « علمت لزيداً قائمٌ » علمت قيام زيد ، كما كان كذا عند انتصاب الجزئين .

قوله: (بِحَرْفِ الاسْتِفْهَامِ) . // المعلق إمَّا حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقاً ، وكذا ١٠٩/ب « هل » على خلاف فيها^(٦) . أو اسم متضمن معنى الاستفهام [كقوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾^(٧) ، و « علمت أين جلست ، ومتى تخرج » ، وكذا المضاف إلى كلمة الاستفهام]^(٨) نحو : « علمت غلام من عندك » ، وإمَّا لام الابتداء نحو « علمت لزيداً عندك » ،

(١) نحو : « ظناً زيدا قائماً » .

(٢) أي : يجوز الإلغاء متوسطاً ومتأخراً نحو : « متى زيد — ظنك — قائم ؟ ومتى زيد قائم ظنك ؟ » ، ويجوز الإعمال أيضاً ؛ لأنك تُعمل الفعل لا المصدر .

(٣) ينظر: شرح الرضي ٤ / ١٥٦ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٥ .

(٥) قال في اللسان (علق) ٩ / ٣٦١ ، : « والمعلقة من النساء : التي فُقد زوجها » .

(٦) ينظر: شرح الرضي ٤ / ١٥٧ .

(٧) الكهف : ١٢ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

وإما حرف النفي وهو « ما ، وإن ، ولا » نحو: « علمت ما زيد منطلقاً ، أو ^(١) إن زيد منطلقاً ، و علمت لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار » .

ومن المعلقات « إن » المكسورة إذا لم يمكن فتحها ، وذلك إذا جاء في خبرها لام الابتداء في المفرد نحو : « علمت إن زيدا لقائم » ؛ لأن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة . وأما إذا تجرّدت « إن » عن اللام فإنها لا تعلق ؛ لإمكان فتحها ، وجعلها معمولة لفعل القلب . وأما قوله ^(٢) :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
إِنَّ الْمَنَائِي لَا تَطِيئُ سِهَامُهَا

فإنما أجرى « لقد علمت » مجرى القسم لتأكيد الكلام ؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع « قد » المؤكدة .

والمغنى - أي : المعلق ، وسمي معلقاً لإلغائه لفظاً - قد يدخل على الجمل ^(٣) الفعلية نحو : « علمت بمن تمرر ^(٤) ، و علمت ^(٥) أيهم ضربت » بنصب « أيهم » على أنه مفعول « ضربت » ، و « علمت أي يوم سرت ، و علمت أقت أم قعدت » ، وإذا قلت : « علمت أي يوم الجمعة » رفع « أي » ^(٦) على أنه خبر مقدم أي : أي يوم يوم الجمعة ، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع .

وإذا تصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى ألا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول نحو : « علمت زيدا من هو » ، وجوز بعضهم تعليقه عنه ، وليس بقوي ^(٧) . وأما قولهم : « رأيت زيدا ما صنع » بمعنى : أخبرني ^(٨) ، فليس من هذا الباب حتى يجوز في « زيد » الرفع ، بل

(١) في (غ) : و .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٠٨ ، والكتاب ١١٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، والخزانة ١٦٠/٩ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٠٠ ، وشرح الرضي ١٥٨/٤ .

والشاهد فيه : « علمت لتأتين » حيث نُزِّل « علم » منزلة القسم فتكون جملة « لتأتين » جواب القسم الذي هو « علمت » ، وحينئذ تخرج عما نحن فيه ، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصرف بعمل ولا تعليق ولا إلغاء .

ويجوز أن يبقى « علم » هنا على باهما ، وتكون معلقة بلام القسم ، فيكون جملة « لتأتين مني » جواباً لقسم محذوف تقديره : ولقد علمت والله لتأتين مني . وجملتنا القسم والجواب في موقع نصب بـ « علمت » المعلق .

(٣) في (ش) : الجملة .

(٤) في (ش) و (غ) : تمر .

(٥) في (ش) : أعلمت .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٥٩/٤ .

(٨) قي (ش) : أخبر .

النصب واجب فيه . ومعنى « رأيت » : أخبر . وهو منقول من « رأيت » . بمعنى : أبصرت أو عرفت ، كأنه قيل : أبصرته ، وشاهدت حاله العجيبة ، أو عرفتُها : أخبرني عنها ، فلا يستعمل إلا في الاستخبار^(١) عن حالة عجيبة لشيء ، وقد يؤتى بعده بمنصوب^(٢) « رأيت » نحو : « رأيت زيدا ما صنع » ، وقد يحذف نحو : ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾^(٣) ﴿^(٤) الآية . و « كُمْ » ليس بمفعول كما^(٥) يجيء ، بل هو حرف خطاب . ولا بد من استفهام ظاهر أو مقدر يبين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو قولك : « رأيت زيدا ما صنع » ، و ﴿ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ ﴾^(٦) ، و ﴿ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٨) ﴿^(٩) ، والمقدر كقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾^(١٠) أي : أريتك هذا المكرم لمَ كرمته ، وقوله : ﴿ لَيْنَ أَخْرَجْنَا ﴾ كلام مستأنف .

واعلم أنك إذا قلت : « علمت من قام » ، وجعلت « مَنْ » إما موصولة ، أو موصوفة ، فالمعنى : عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها ، وإن جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى ، بل المعنى : علمت أي شخص حصل منه القيام . وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم . وكلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً لما تقدم لفظه عليها ؛ لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول « علمت » إذن مضمون الجملة ، وهو قيام الشخص المستفهم عنه ، أعني : زيدا ، وتقول : « علمت أيُّهم قام » برفع « أيُّ » الاستفهامية^(١١) وبنصبها موصولة .

(١) في (غ) : الإخبار .

(٢) في (غ) : بالمنصوب .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) الأنعام : ٤٠ ، ٤٧ .

(٥) في (ش) : (على ما) بدل : (كما) .

(٦) الأنعام : ٤٧ .

(٧) في (غ) : أروني .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) : (من الأرض) .

(٩) الأحقاف : ٤ .

(١٠) الإسراء : ٦٢ .

(١١) في (ش) و (غ) : استفهامية .

وليس أداة الاستفهام في نحو ذلك^(١) مفيدة لاستفهام المتكلم بها ، للزوم التناقض ؛ لأن « علمت » المقدم مفيد أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين . فأداة الاستفهام مجرد الاستفهام ، لا لاستفهام المتكلم ، والمعنى : عرفت المشكوك فيه المستفهم عنه . ويجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه « لا » أو « نعم » بعد فعل القلب نحو : « علمت أزيد قائم » ، أو « هل زيد قائم » ، والمشكوك الذي يستفهم عنه ههنا : انتساب القيام إلى زيد ، أو عدم [انتسابه . ويجوز : « علمت أزيد قائم أو عمرو ، وعلمت هل قام زيد أو عمرو » وجوابها : « لا ، أو نعم » . والمستفهم عنه]^(٢) نسبة القيام إلى واحد من المذكورين ، أو عدم النسبة إليه .

[مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد]

قوله : (وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ // يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ١١٠/أ [مَثَلٌ : عَلِمْتَنِي مُنْطَلِقًا]^(٣) .

وكذا « هَبْ » معنى^(٤) : « أحسب » ، و « رأى »^(٥) الحُلُمِيَّة قال تعالى : ﴿ أَرْنَيْتِي أَعْصِرُ حَمْرًا ﴾^(٦) ، وفي الحديث^(٧) : « رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله »^(٨) . وقد يجري مجراها « رأى » البصرية حملاً على [القلبية ، « وَعَدِمَ ، وَفَقَدَ »]^(٩) حملاً على : « وجد » لأنهما ضداه قال^(١٠) :

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَّا أَلَقِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّحُ

(١) أي : التي تلي باب « علم » : في نحو : « علم زيدٌ أيهم قام » .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٥ .

(٤) سقطت من (أ) و (غ) : (هب معنى) .

(٥) في (غ) : أرى .

(٦) يوسف : ٣٦ .

(٧) في (ش) و (غ) : (ونحو) بدل (وفي الحديث) .

(٨) رواه أبو داود في الجنائز ، باب الإسراع بالجنائز (٣١٨٢ ، ٣١٨٣) ، والنسائي في الجنائز ، باب السرعة بالجنائز ٤٢/٤ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لجران العود في ديوانه ٣٩ ، والمفصل ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٧/٨٨ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٣/٩٠٤ ، وشرح التسهيل ٢/٢٥ ، الموشح ٢٥١ ، والنجم الثاقب ٢/١٠١٥ .

والشاهد فيه : « عدمتي » حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول .

وقوله (١) :

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتَنِي كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ

وإنما لم يجز (٢) اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً ، والمفعول به متأثراً منه ، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر ، فإن اتحدا معنى (٣) كره اتفاقهما لفظاً ، فلهذا لا تقول في المظهر : « ضرب زيدٌ زيداً » ، وأنت تريد: « ضرب زيدٌ نفسه » ، فلم يقولوا : « ضربتني ، ولا ضربتكَ ، ولا ضربتُنا » ، وإن تخالفا لفظاً ؛ لاتحادهما معنى ، واتفاقهما لفظاً بكون كل واحد منهما ضميراً متصلاً ، فقصِد مع اتحادهما معنى تغييرهما لفظاً بقدر الإمكان ؛ فلهذا قالوا : « ضرب زيدٌ نفسه » ، فصار « النفس » بإضافته إلى ضمير « زيد » كأنها مغايرة له ، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه ، فصار الفاعل والمفعول في « ضرب زيدٌ نفسه » مظهرين متغايرين في الظاهر .

وأما أفعال القلوب فليس المفعول (٤) الأول فيها مفعولاً به في الحقيقة ، بل مضمون الجملة كما مضى (٥) ، فجاز اتفاقهما لفظاً ؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به .
والقياس جواز (٦) : « ظنَّ زيدٌ زيداً قائماً » أي : نفسه .
وأما إن (٧) كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً فيجوز في غير أفعال القلوب نحو : « ما ضربتَ إلا إياك » وقوله (٨) :

إِنَّمَا نَقُتِلُ إِيَّانَا

و « إياك فاضرب ، و ما ضربك إلا أنت » .

ومن خواصها جواز دخول « أن » المفتوحة على الجملة المنصوب بها جزأها نحو:

(١) البيت من الطويل ، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ١١٥ ، والأغاني ١٧٤/٩ ، والأمايلي للقيلي ١٣٧/١ . وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٥/٢ ، والنجم الثاقب ١٠١٥/٢ ، والموشح ٢٥١ .
والشاهد فيه : « فقدتني » حيث جمع بين ضمير الفاعل والمفعول في الفعل « فقدتني » .

(٢) أي : في غير أفعال القلوب .

(٣) في (غ) : معا .

(٤) في (ش) : المنصوب .

(٥) في (غ) : (كما مضى وارتفاعهما لفظاً ؛ لأنهما ليسا في الحقيقة) .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : إذا .

(٨) سبق تخريجه ص ٤١٤ .

« علمت أن زيدا منطلق » ، ولا تقول : « أعطيت أن زيدا دراهم^(١) » ؛ وذلك لأن مفعولها مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ ، و« أن » المفتوحة موضوعة لهذا المعنى ، فإذا أدخلت^(٢) أفعال القلوب عليها كانت ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي . هذا مذهب سيويه^(٣) أعني أن « أن » مع اسمها وخبرها مفعول « ظن » ، ولا يقدر له مفعولاً ثانياً خلافاً للأخفش^(٤) فإنه يقدر مفعولاً ثانياً نحو: « علمت أن زيدا قائمٌ حاصلًا » ، ولا حاجة إليه ، ولو كان مقدرًا لجاز إظهاره ؛ إذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الإضمار .

[ملحقات أفعال القلوب]

وأما الملحقات بأفعال القلوب في نصب المفعولين كائنين بتقدير المفرد فهي « صير » وما رادفها من « جعل ، و هب غير متصرف ، ورد ، وترك ، وتخذ ، وأتخذ ، وأكان^(٥) » تقول: « صيرت زيدا قائما » ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾^(٦) ، وقال الشاعر^(٧) :

فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يُّشْنُهُ يَعْجَمُنَ^(٨) حُسْنَ بَنَانِهِ وَالْمِعْصَمِ

وقد جعل بعضهم « ضرب »^(٩) في المثل بمعنى « صير » نحو^(١٠) قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ

(١) في (ش) و (غ) : درهم .

(٢) في (ش) و (غ) : دخلت .

(٣) ينظر : الكتاب ١/١٢٥ ، ١٢٦ ، وشرح الرضي ٤/١٦٧ ، والارتشاف ٤/٢١٢٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/١٦٧ ، والارتشاف ٤/٢١٢٣ .

(٥) قال ابن مالك : « وألحق ابن أفلح بـ « أصار » : « أكان » المنقولة من « كان » بمعنى : صار ، وما حكم به جائر قياساً ، لكي لا أعلمه مسموعاً » . ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١١٤ .

(٦) الزخرف : ١٩ .

(٧) البيت من الكامل ، وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢١٠ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٩٨ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٥٠ ، والخزانة ٩/١٦٦ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٤ ، وشرح الرضي ٤/١٦٨ .
والشاهد فيه : « تركته » على أنه ملحق بـ « صير » .

(٨) في (ش) : يقصمن .

(٩) قال ابن مالك : « وألحق قوم بأفعال هذا الباب « ضرب » المتعلقة بالمثل ، والصواب أن لا تلحق بها لقوله تعالى :

﴿ ضُرِبَ مِثْلُ فَاسْتَمَعُوا لَهُ ﴾ [الحج : ٧٣] فبين ضرب المذكور لما لم يسم فاعله ، واكتفت بمرفوعها ، ولا يفعل

ذلك بشيء من أفعال هذا الباب » . ينظر : شرح التسهيل ٢/١٦٦ .

(١٠) في (ش) و (غ) : قال تعالى .

مَثَلًا^(١) عَبْدًا مَمْلُوكًا^(٢) ونحو ذلك ، وإليه ذهب الأندلسي^(٣) ، فيكون « مثلاً » مفعولاً
ثانياً ، و «عبدًا» أول ، أي^(٤) : « جعله مثلاً ، وصاغه مثلاً » من : « ضرب الخاتم » . ويجوز أن
يقال : إن « ضرب » بمعنى « بَيَّن » فهو متعدُّ إلى واحد ، والمنصوب بعده عطف بيان .

وقال ابن درستويه : « يُلحق «غادر» بـ «صير» نحو : « غادرته صريعاً » بمعنى : تركته »^(٥) .
ويجوز أن يكون « غادر » بمعنى « خَلَف » و « خَلَى » ويكون منصوبه الثاني حالاً إذا كان نكرة .
قال نجم الدين : « وأما إذا كان معرفة فالظاهر إلحاق « غادر » بـ « صير » »^(٦) .

ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير أفعال القلوب والملحقات بها « سمع » المعلق بعين نحو :

« سمعتك تقول كذا » ، قالوا^(٧) : وإذا عمل في المبتدأ والخبر لا يكون الخبر إلا // فعلاً دالاً على ١١٠/ب

صوت كما مثَّل . قال نجم الدين : « وأنا لا أرى المنع من نحو : سمعتك تمشي » ، قال^(٨) :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ انْتَجِعِي بِاللَّاءِ .

بنصب « الناس » ، وقد روي برفعه على حكاية الجملة^(٩) .

ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول ، وما تصرف منه . واللفظ الواقع بعده إما مفرد أو

جملة . ووقوع الجملة أكثر ، والمقصود منها^(١٠) : إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام مع

(١) سقطت من (ش) .

(٢) النحل : ٧٥ .

(٣) ينظر : الرضي ١٦٨/٤ .

(٤) في (ش) : بمعنى جعل .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٦/٢ ، وشرح الرضي ١٦٨/٤ ، وقال ابن مالك : « ولا دليل على شيء من ذلك فلا يلتفت إليه » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٦٨/٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١٥/٢ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٤٢ ، والمقتضب ١٠/٤ ، والكامل في اللغة ٢٦٨/١ ، وسر صناعة

الإعراب ٢٣٢/١ ، والخزانة ١٦٨/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣٩٠ ، وشرح الرضي ١٦٩/٤ .

وصيدح : اسم ناقة ذي الرمة . وبلال : هو ممدوحه .

والشاهد فيه : « سمعت الناس ينتجعون » على أن الفعل التالي لاسم العين بعد « سمع » يجوز أن لا يكون بمعنى النطق كما

في البيت ، فإن الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء ، وليس قولاً ، والمسموع مطلق الصوت سواء كان قولاً أو

حركة ، فإن المشي فيه صوت تحريك الأقدام .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١٦٩/٤ .

(١٠) زيادة من (ش) و (غ) .

المعنى ، فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون ^(١) إلا مفرداً نحو : « قيل : زيد قائم » أي : قيل هذا اللفظ ، مع المعنى ^(٢) . ومن حيث مراعاة المعنى جاز أن يغير اللفظ مع وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل ؛ لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه على بعض القائلين ، فجوزوا التغيير في كلام من لا يتعسر عليه ذلك كالباري تعالى ، لكن مع تغيير اللفظ يجب ألا يعمل القول في أجزاء الجملة إجراءً لهذه مجرى أصلها ، فلك أن تقول حكاية عن قال : « زيد قائم » : « قال فلان : قام زيد » ؛ ولهذا نزل الكتاب العزيز يقص عن الأمم المختلفة الألسنة باللسان العربي . وتقول : « قال زيد : أنا قائم ، وقلت لعمرو : أنت بخيل . ويجوز : « قال زيد : هو قائم ، وقلت لعمرو : هو بخيل » .

والجملة المحكية بعد القول منصوبة الموضع مفعولاً بهما ، فيجوز عطف المفرد عليها منصوباً نحو : « قلت : إما زيد قائم أو لفظاً ^(٣) آخر مثله » . وقد يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه ^(٤) : أحدها : أن يكون مؤدياً لمعنى ^(٥) الجملة نحو : « قلت كلاماً حقاً ، أو باطلاً ، أو صادقاً ، أو حسناً » .

وثانيها : أن يعبر به عن المفرد نحو : « قلت كلمة ، أو لفظة » . وثالثها : أن يكون لفظاً يصلح لأن يعبر به ^(٦) عن المفرد والجملة نحو : « قلت لفظاً » فتنتصب هذه الثلاثة ؛ لأنها ليست ^(٧) عين ألفاظ المحكي ، وليست جملاً مُعَيَّرًا لفظها . ورابعها : مفرد غير معبر به ، لا عن جملة ، ولا عن مفرد ، بل المراد ^(٨) نفس ذلك اللفظ بعينه ، فتجب حكايته ورعاية إعرابه نحو ^(٩) : « قال فلان : زيد » إذا تكلم بـ « زيد » مرفوعاً .

(١) في (غ) : لا يقع .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) : (مع المعنى) .

(٣) في (ش) : لفظ .

(٤) تنظر هذه الأوجه في شرح الرضي ١٧١/٤ .

(٥) في (ش) و (غ) : معنى .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) كرر : « لأنها ليست » .

(٨) في (غ) كرر : « بل المراد » .

(٩) سقطت من (ش) .

وخامسها : مفرد غير معبر به ، لا^(١) عن مفرد ، ولا عن جملة ، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ ، فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَلِّمْ ﴾^(٢) أي: عليكم ، وقول^(٣) الشاعر^(٤) :

إِذَا أَقْبَلْتُ قُلْتُ دُبَاءً مِنْ الْخُضْرِ مَعْمُوسَةً فِي الْعُدْرِ
أي : هي دبَاءة

واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى^(٥) الاعتقاد ، علماً كان أو ظناً ، كقولك^(٦) : « كيف تقول في هذه المسألة » أي : كيف تعتقد ، فيلحق بالظن في نصب المفعولين .

وجواز إلحاقه في العمل^(٧) بالظن مطلقاً لغة سليم^(٨) ، ويخص أكثر العرب جواز هذا الإلحاق بشرط أن يكون مضارعاً مخاطباً . ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة . ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب . ولا بد عند الأكثر من شرط تقدم استفهام متصل نحو : « أتقول زيدا منطلقاً » ، أو منفصل بظرف نحو : « أقدامك تقول زيدا جالساً » ، و « أبالسوط تقول زيدا ضارباً » ، أو بأحد المفعولين كقوله^(٩) :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُ أَبِيكَ أَوْ مُتَجَاهِلِينَ

(١) زيادة من (ش) .

(٢) الذاريات : ٢٥ .

(٣) في (ش) و (غ) : قال .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو لأمرئ القيس في ديوانه ١٦٦ ، والعمدة في محاسن الشعر ٢٣/٢ ، والخزانة ١٧٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧١/٤ ، واللسان (دي) .
والدباء : القرع .

والشاهد فيه : « قلت دبَاءة » فـ « دبَاءة » ليست وحدها محكية بالقول ، بل هي خبر مبتدأ محذوف أي : هي دبَاءة .
والجموع هو المحكي .

(٥) في (غ) : بعد .

(٦) في (غ) : كقوله .

(٧) سقطت من (أ) : في العمل .

(٨) ينظر : الفصل ٣٣٤ ، واللباب ٢٥٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥/٢ ، وشرح الرضي ١٧٣/٤ ، والارتشاف ٢١٢٧/٤ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو للكميث بن زيد في الكتاب ١٢٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٧/١ ، وشرح المفصل ٧٨/٧ ، ٧٩ ، والخزانة ١٨٦/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٢ ، وشرح الرضي ١٧٣/٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٨١ ، وشرح بن عقيل ٣٥٣/١ .

والشاهد فيه : « أجْهَالًا تَقُولُ » حيث فصل بالمفعول الثاني بين الهمزة ، وبين تقول .

وإن نقص بعض الشروط رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر . وتجوز عندهم الحكاية مع استيفاء الشروط^(١) .

قوله : (وَلِبَعْضِهَا مَعْنَى آخَرُ) .

قال نجم الدين : « بل لكلها فإنَّ « حسبت » بمعنى : « صِرْتُ أَحْسَبَ » وهو الذي في شعره شقرة . و « خلت » أي : « صِرْتُ ذَا خَالٍ^(٢) » أي : خيلاء ، و « زعمت به » أي : كفلت ، لكن هذه الثلاثة بهذه المعاني لازمة^(٣) .

قوله : (و « عَلِمْتُ » بِمَعْنَى « عَرَفْتُ » ، و « وَجَدْتُ » بِمَعْنَى : « أَصَبْتُ ») .

قال نجم الدين : « إذا تعديا إلى مفعولين فهما بهذين المعنيين إلا أنَّ المعروف والمصاب مضمون الجملة ، ونصب الواحد والاثنين راجع إلى الاستعمال^(٤) » .

(١) تنظر هذه الشروط في شرح الرضي ١٧٤/٤ ، والارتشاف ٢١٢٧/٤ ، ٢١٢٨ .

(٢) في (غ) : خيال .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٧٤/٤ .

(٤) ينظر : السابق ١٧٤/٤ .

[الأفعال الناقصة]

قوله^(١): (الأفعالُ الناقصةُ : ما وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ) .

قوله : (مَا) جنس الحد . وقوله : (لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ) // فصل لغيرها . ١/١١١
وسميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً ، بل مع المنصوب ، بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم بالمرفوع كلاماً .

قال نجم الدين : « كان ينبغي أن يُقَيَّدَ الصفة - يعني في الحد - فيقول : « على صفة غير مَصْدَرِهِ » ، فإنَّ « ضرب » في: « ضرب زيدٌ » مُقَرَّرٌ^(٢) لـ « زيد^(٣) » على صفة الضرب ، بخلاف الأفعال الناقصة فإنها لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر هذه الأفعال ، فمعنى : « كان زيد قائماً » : أن « زيد » متصف بصفة القيام ، والقيام متصف بصفة الكون ، أي الحصول والوجود . وفي قولك : « صار زيدٌ غنياً » « زيد » متصف بصفة الغنى ، والغنى متصف بصفة الصيرورة أي : الحصول بعد أن لم يحصل^(٤) .

ومعنى (لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ) : جعله عليها وتثبيتته عليها .

قوله : (كَانٌ ، وَصَارَ [وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَآضَى ، وَعَادَ ، وَعَدَا ، وَرَاحَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا انْفَكَّ ، وَمَا فَتَى ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ، وَكَيْسَ]^(٥)) إلى آخره .
قال نجم الدين : « لم يذكر سيبويه منها سوى « كان ، وصار ، وما دام ، وليس » ، ثم قال : « وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر »^(٦) .

قال نجم الدين^(٧): « والظاهر أنها غير محصورة^(٨) » ، وقد يجوز تضمن كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول : « تتم التسعة بهذا عشرة » أي: تصير عشرة تامة ، و « كمل زيدٌ عالماً » أي:

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : يقرر .

(٣) في (ش) و (غ) : زيد .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٧٦/٤ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٦ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٥/١ ، وشرح الرضي ١٧٦/٤ .

(٧) سقطت من (غ) : نجم الدين .

(٨) وهو قول ابن خروف في شرح الجمل ٤١٥/١ .

صار زيد^(١) عالماً كاملاً . قال تعالى: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾^(٢) أي^(٣) : صار مثل بشر^(٤) .

وقد زيد على ما ذكر^(٥) المصنف: « آل ، ورجع ، وحرار ، وارتد ، وكذا : « استحال ، وتحوّل » ، كان أصلها تامة فتضمنت^(٦) معنى « كان » بعد أن لم يكن . وكذا زيد من مرادفات « ما زال » : « ما فتى ، أو^(٧) ما أفتأ ، أو^(٨) ما وني ، و ما رام » من رام يريم أي : برح^(٩) .

قوله : (تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا) ؛ لأن مضمون الأفعال الناقصة صفة لمضمون خبرها .

قوله : (فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ ، وَتَنْصِبُ الثَّانِي) .

قال نجم الدين : « تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها ، فكما^(١٠) لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً فالقياس ألا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلاً ، وإن كان بعد الفعل .

قوله: (فـ «كَانَ» تَكُونُ نَاقِصَةً لِثُبُوتِ خَبَرِهَا دَائِمًا أَوْ مُنْقَطِعًا [وَتَكُونُ بِمَعْنَى «صَارَ»])^(١١)

قال : (فكان تكون ناقصة) لمعنيين :

أحدهما : ثبوت خبرها مقترناً بالزمان الذي تدل عليه صيغة الفعل الناقص^(١٢) ماضياً كان ، أو حالاً ، أو استقبلاً^(١٣) . وقول المصنف : (دائماً أو منقطعاً) رد لقول من قال : « إن «كان»

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) زيادة من (ش) و (غ) .

(٣) مريم : ١٧ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ١٧٧/٤ ، ١٧٨ .

(٥) في (ش) : ذكره .

(٦) في (ش) و (غ) : فضمنت .

(٧) في (ش) و (غ) : و .

(٨) في (ش) و (غ) : و .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣١٦/١ — ٣٢٦ ، وشرح الرضي ١٧٧/٤ ، ١٧٨ ، والارتشاف ١١٤٧/٤ .

(١٠) في (غ) : كما .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٦ .

(١٢) في (غ) : (الماضي) بدل (الناقص) .

(١٣) في (ش) و (غ) : مستقبلاً .

تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي ، فالدائم قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾^(١) ، والمنقطع قولك : « كان زيد قائماً » ، ولم تدل « كان »^(٢) على أحد الأمرين ، بل ذاك^(٣) إلى القرينة .

والثاني : أن تكون بمعنى « صار » وهو قليل بالنسبة إلى الأول ، قال^(٤) :

بَتَيْهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا

قوله : (وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّانِ) أي : في الناقصة على أي معنى من معنيها نحو : « كان الأمير خارجاً » ، قال^(٥) :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نَصْفَانِ شَامِتٌ وَ آخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وقال بعضهم^(٦) : هذه تامة ، وضمير الشأن فاعلها ، والجملة مفسرة له .

قوله : (وَتَكُونُ تَامَةً بِمَعْنَى « ثَبِتَ ») ، قال^(٧) :

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾^(٨) أي : ثبت .

قوله : (وَزَائِدَةٌ) .

اعلم أن « كان » تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد كقوله^(٩) :

(١) النساء : ١٣٤ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (غ) : ذلك .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أحمد الباهلي في ديوانه ١٩٩ ، و الحيوان ٥٧٥/٥ ، والخزانة ٢٠٤/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٧ ، وشرح المفصل ١٠٢/٧ ، وشرح الرضي ١٨٣/٤ .

والتيهات : المغازة التي لا يهتدى فيها . والقفر : المكان الخالي . والحزن : ما غلظ من الأرض . والشاهد فيه : « كان » حيث جاء بمعنى « صار » .

(٥) سبق تخريجه ص ٤٣٨ .

(٦) هو ابن درستويه . ينظر المفصل ١٠١/٧ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع في الأزهية ١٨٤ ، وحماسة البحتري ٢٠٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٥ ، وشرح شذور الذهب ٣٥٤ ، ولسان العرب (كون) .

والشاهد فيه : « كان » حيث جاءت تامة بمعنى ثبت أو حدث .

(٨) البقرة : ٢٨١ .

(٩) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الأزهية ١٨٧ ، وأسرار العربية ١٣٦ ، وشرح المفصل ٩٨/٧ ، وشرح الرضي ١٨٤/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٥/١ ، والخزانة ٢٠٩/٩ .

والشاهد فيه : « كان » إذ هي زائدة بين الجار والمجرور .

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ فِي أَلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(١) إنها زائدة، وإلا فأين المعجز^(٢)،

و« صبيًّا » حال . وقولهم : « وَوَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُبِ^(٣) الْكَمَلَةَ مِنْ عَبَسٍ لَوْ يَوْجَدُ كَانِ مِثْلُهُمْ »^(٤) ، وقول الفرزدق^(٥) :

فِي لُجَّةٍ عَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانِ وَالْإِسْلَامِ

وكذا في^(٦) قولهم : « مَا كَانَ أَحْسَنُ // زَيْدًا » ، وقولهم : « إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا » عند ١١١/ب سيبويه^(٧) ، خلافاً للمبرد^(٨) فجعلها^(٩) ناقصة ، وردَّ بأن خير إنَّ لا يتقدم على اسمها إلا ظرفاً وأما قول الفرزدق^(١٠) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتُ بَدَارِ قَوْمٍ وَحَيْرَانَ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

(١) مريم : ٢٩ .

(٢) وجه ذلك أن « كان » في الآية زائدة ، وليست الناقصة ؛ إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى - عليه السلام - في ذلك معجزة ؛ لأن الناس كلهم في ذلك سواء ، فلو كانت الزائدة تفيد معنى الزمان لكانت كالناقصة ، فلم يكن للعدول إلى جعلها زائدة فائدة . ينظر : شرح المفصل ٩٩/٧ ، والخزانة ٢١٠/٩ .

(٣) هي فاطمة بنت الخرشب الأثمالية ، وهي إحدى المنجبات ولدت ربيعاً وعمارة ، وأنساً . وكل واحد منهم أبو قبيلة . وقيل لها يوماً : أي بنيك أفضل؟ فقالت : ربيع الواقعة ، بل عمارة الواهب ، بل أنس الفوارس، ثكلتهم إن كنت أدري أيهم أفضل . وكانت رأت في منامها أن قاتلاً قال لها : « أعشرة هذرة أحب إليك أم ثلاثة كعشرة » ، فلما انتبهت قصت رؤياها على زوجها فقال لها : « إن عادك فقولي : ثلاثة كعشرة » فولدت بنين ثلاثة . ينظر : شرح المفصل ١٠٠/٧ .

(٤) ينظر : المقتضب : ١١٦/٤ ، والمفصل ٣٤٠ ، وشرح المفصل ١٠٠/٧ ، وشرح الرضي ١٨٤/٤ ، والمعارف لابن قتيبة ٣٧ ، وشرح المفضليات للأبباري ٢٩ ، ٣٦٢ .

(٥) البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٥٠ ، وشرح الرضي ١٨٤/٤ ، والخزانة ٢١٤/٩ . والشاهد فيه : « كان » حيث كانت زائدة بين المتعاطفين لا عمل لها ولا دلالة على مضي .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) أي : زائدة عند سيبويه . ينظر : الكتاب ١٥٣/٢ .

(٨) ينظر : المقتضب ١١٦/٤ ، ١١٧ .

(٩) في (غ) : فجعله .

(١٠) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٣٥ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، والمقتضب ١١٦/٤ ، وشرح الرضي ١٨٦/٤ وشرح شواهد المعني ٦٩٣/٢ ، والخزانة ٢١٩/٩ .

والشاهد فيه : « حيران لنا كانوا » حيث ذهب المبرد إلى أن « كان » ليست زائدة ، بل الواو اسماً ، و« لنا » خبرها ، وذهب سيبويه إلى أنها زائدة .

فليست فيه زائدة كما ذهب إليه المبرد^(١) من عدم زيادتها ؛ لثبوت فاعلها ، و « لنا » خبرها، أي :
جيران كرام كانوا لنا . وقال سيبويه^(٢) : هي زائدة مع الفاعل ؛ لأنه كالجزم منها . قال نجم
الدين : « والأول أولى ؛ لإفادتها معنى ، وعملها لفظاً »^(٣) .

واعلم أن الزائدة لا تقع في الصدر ، بل في الحشو كثيراً ، وفي الأخير على رأي نحو قولك :
« حضر الخطيب كان » .

وقوله تعالى^(٤) : ﴿ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ ﴾^(٥) يحتمل معانيها الخمسة .

قوله : (و « صَارَ » لِلانْتِقَالِ) . قال نجم الدين : « هذا معناها إذا كانت تامة كقوله^(٦) :

أَيَقُنْتُ أَنِّي لَا مَحَالَةَ حَيْثُ صَارَ الْقَوْمُ صَائِرًا

أي : مكان انتقال القوم منتقل . ومعناها إذا كانت ناقصة : كان بعد أن لم يكن ،
فتفيد^(٧) ثبوت مضمون خبرها^(٨) بعد أن لم يثبت^(٩) . تقول : « صار الطين خزفاً ، وصار زيد غنياً » .

قوله : (و « أَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى » لاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَزْمَانِهَا ، [وَبِمَعْنَى
« صَارَ » ، وَتَكُونُ تَامَةً]^(١٠)) .

هذه الثلاثة تكون ناقصة لمعنيين :

إمّا بمعنى « صار » مطلقاً ، من غير اعتبار أزمنتها الذي^(١١) يدل عليها^(١) تركيب الفعل

(١) ينظر : المقتضب ١١٧/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٥٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٨٦/٤ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ق : ٣٧ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لقس بن ساعدة في الأغاني ١٩٣/٥ ، وحماسة البحتري ٩٩ ، واللسان (محل) ،

وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧٧/٤ .

والشاهد فيه : مجيء « صار » تامة بمعنى : انتقل .

(٧) في (أ) فتقدير .

(٨) في (غ) : خبر .

(٩) ينظر : شرح الرضي ١٨٧/٤ .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(١١) في (ش) و (غ) : التي تدل .

(١) سقطت من (غ) .

من الصباح ، والمساء ، والضحى ، بل باعتبار الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال .
 وإمّا بمعنى : « كان في الصباح » ، أو « في المساء » ، أو « في الضحى » ، فيقترن في هذا
 المعنى الأخير مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم بزمان الفعل الذي يدل عليه تركيبه ، فمعنى « أصبح
 زيد أميراً » : أن إمارة زيد مقترنة بالصباح في الزمن الماضي .
 وتكون تامة كقولك : « أصبحنا والحمد لله ، وأمسينا والملك لله » أي : وصلنا إلى الصباح
 أو المساء ، ودخلنا فيهما ، وكذا « أصبحنا » ، قال (١) :

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنِّي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

قوله : (وَظَلَّ ، وَبَاتَ [لِأَقْبِرَانَ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا ، وَبِمَعْنَى « صَارَ »] (٢))
 يعني أن معنى « ظل زيد متفكراً » : كان تفكره في جميع النهار مستغرقاً له . قالوا : ولم تستعمل
 « ظل » إلا ناقصة (٣) . وقال المالكي (٤) : « تكون تامة بمعنى : « طال أو (٥) دام » . قال نجم الدين :
 « والعهدة عليه » (٦) .

وقولك : « بات زيدٌ مهموماً ، أي : كان همُّ زيد في جميع الليل . وتجيء تامة بمعنى : أقام
 ليلاً ، ونزل ، سواء نام أو لم ينام . وفي كلامهم : « ليلة السبت سيرٌ وبتٌ » (٧) .
 وقد جاء « ظل » ناقصة بمعنى « صار » قال تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ (٨) .
 وأما مجيء « بات » بمعنى صار (٩) (١٠) ففيه نظر (١١) . قال الأندلسي : « جاء في الحديث

(١) البيت من الطويل ، وهو لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل ٣٤١ ، والمفصل ١٠٣/٧ ، وبلا نسبة في أمالي ابن
 الحاجب ٢٩٥ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/١ ، والارتشاف ١١٥٤/٤ ، والنجم الثاقب ١٢٨/٢ ، والموشح ٢٥٥ .
 والشاهد فيه : مجيء « أضحى » تامة لأنها أفادت الدخول في الضحى .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(٣) قال ذلك المهاباذي ، وابن زيدان ، وابن رختاط . ينظر : الارتشاف ١١٥٥/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٤/١ .

(٥) في (أ) : و .

(٦) ينظر : شرح الرضي ١٨٨/٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ١٨٨/٤ .

(٨) النحل : ٥٨ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) هو قول الزمخشري في المفصل ٤٤٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٧/٧ .

(١١) قال ابن مالك : « وزعم الزمخشري أن « بات » قد تستعمل بمعنى « صار » ، وليس بصحيح ؛ لعدم شاهد على ذلك
 مع التبع والاستقراء » . ينظر : شرح التسهيل ٣٢٨/١ .

« بات » بمعنى « صار » ، وهو « أين باتت يده »^(١) . قال : « لأن النوم قد يكون نهاراً » ، قال : « ويحتمل أنها خرجت^(٢) في هذا الخبر مخرج الغالب ؛ لأن غالب النوم بالليل »^(٣) .

قوله : (و « مَا زَالَ ، [وَمَا بَرِحَ ، وَمَا فَتِيَءَ ، وَمَا انْفَكَ » لاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُدْ قَبْلَهُ [^(٤)) . إلى آخره .

معنى « ما زال » وأخواته : كان دائماً ، فقولك : « ما زال زيدٌ أميراً » أي : استمرار^(٥) الإمارة لزيد مُدْ قَبْلَهَا واستأهل لها ، وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام لها^(٦) فيه ، لا قبل ذلك .

قوله : (وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ) إن كانت ماضية فبـ « ما ، ولم ، ولا » في الدعاء . وإن كانت مضارعة فبـ « ما ، ولا ، ولن » . وقد يحذف حرف النفي قال^(٧) :

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْ تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

ويحذف كثيراً في جواب القسم كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ ^(٨) تَفَتُّوا ﴾ [تَذَكُّرُ

يُوسُفَ] ^(٩) ﴿ ^(١٠) ، وقول^(١١) الشاعر^(١٢) :

تَزَالُ حِبَالُ مَبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى حُفِّهِ جَمَلٌ

(١) رواه البخاري ٢٢٩/١ ، ٢٣١ في الوضوء ، باب الاستحمار وترأ ، ومسلم برقم ٢٧٨ في الطهارة ، باب كراة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء .

(٢) في (ش) و (غ) : أخرجت .

(٣) ينظر : شرح الرضي ١٨٨/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٧ .

(٥) في (ش) : استمرت .

(٦) في (غ) : بها .

(٧) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لخليفة بن براز في المقاصد النحوية ٥٧/٢ ، والخزانة ٢٤٥/٩ ، وبلا نسبة في الإنصاف

٨٢٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٩/٧ ، وشرح الرضي ١٨٩/٤ .

والشاهد فيه : « تنفك » حيث حذف حرف النفي ، والتقدير : لا تنفك .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) يوسف : ٨٥ .

(١١) في (ش) و (غ) : وقوله .

(١٢) البيت لليلى زوجة سالم بن قحطان في الحماسة ٥١٥ ، وشرح المرزوقي ١٧٢٧ ، وشرح التبريزي ٦٧/٤ ، والخزانة

٢٤٨/٩ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٩/٧ ، وشرح الرضي ١٩٠/٤ .

و « مبرمات » : محكمات .

والشاهد فيه : « تزال » حيث إنه جواب قسم ، وحذف منه حرف النفي ، أي : لا تزال . والقسم في بيت قبله وهو :

حَلَفْتُ بِمَنْيَا يَا ابْنَ قُحْفَانَ بِالَّذِي تَكْفُلُ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

وقال^(١) :

فقلتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ولكون « ما زال » وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى ، لا تتصل أداة الاستثناء بخبرها؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا^(٢) يجوز: « مازال زيد إلا قائماً » ؛ لاستحالة استمرار « زيد » على جميع التصرفات^(٣) إلا القيام .
وأما خبر « ليس » وأخبار « كان ، وصار » وأخواتها إذا كانت منفية فيجوز اقتراءها^(٤) بـ « إلا » . ويمتنع ذلك إذا تقدمت أخبارها عليها^(٥) ، فلا يجوز : « إلا قائماً لم يكن زيد » .

١/١١٢

وقد خُطِّي^(٦) ذو الرمة في قوله^(٧) : //

حَرَاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

واعتذر بأن تنفك تامة^(٨) أي : ما تفارق وطنها ، « ومناخة » حال ، و « على الخسف » مفعول : « مناخة » . جعل الخسف كالأرض التي تناخ عليها ، و « نرمي » عطف على « مناخة » ، وقيل : هي ناقصة^(٩) خبرها « على الخسف » أي : معه ، و « مناخة » حال^(١٠) ، ويضعف حيث

(١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢ ، والكتاب ٥٠٤/٣ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ .

والشاهد فيه : « يمين الله أبرح » حيث حذف حرف النفي ، وهو كثير إذا كان الفعل جواب القسم .

(٢) في (غ) : و لا .

(٣) في (ش) و (غ) : الصفات .

(٤) في (ش) : اقتراءهما .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) المخطئ هو أبو عمرو بن العلاء ، والأصمعي ، والجزمي . ينظر : شرح المفصل ١٠٧/٧ ، والموشح ٢٨٦ ، وخرزانه الأدب ٢٥١/٩ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٧٣ ، والكتاب ٤٨/٣ ، والمختضب ٣٢٩/١ ، وشرح المفصل ١٠٦/٧ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩١٢/٣ ، وشرح التسهيل ١٣٩/١ ، وشرح الرضي ١٩١/٤ ، وشرح شواهد المغني ٢١٩/١ ، وخرزانه ٢٥٠/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٤٢ ، والإنصاف ١٥٦/١ .

والحراجيح : الضمر . والخسف الجوع . والمعنى : أن هذه الناقة لاتنفك عن أوطانها إلا ولها حالتان إما الإناخة على الخسف ، أو السير في القفر .

والشاهد فيه : « ما تنفك إلا مناخة » حيث دخلت إلا على خبر « تنفك » ولا يجوز ؛ لأن « تنفك » وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى .

(٨) وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي . ينظر : الإنصاف ١٥٩/١ .

(٩) في (غ) : (مناخة) بدل (ناقصة) .

(١٠) وهذا توجيه الأخفش ، كأنه قال عنده : ما تنفك كائنة على الخسف ، أي : الذل والتعب ، أو مرمياً بها بلد قفر إلا في حال إناختها . ينظر : الخزانة ٢٥٦/٩ .

العامل^(١) « ما تنفك » ؛ لأن المفرغ قلماً يأتي في المثلث [وإن كان المستثنى فضلة . أيضاً ولأن العامل قبل « إلا » لا يعمل عند البصريين^(٢) فيما بعد الاستثناء إلا^(٣) في الثلاثة المذكورة في ما مر^(٤) . وحيث العامل^(٥) « على الخسف » يضعف : بأن المفرغ قلماً يأتي في المثلث [^(٦) . وبأن عامل الحال يكون الظرف المتأخر ولا يجيزه سيبويه^(٧) ، خلافاً للأحفش^(٨) . وبأن المستثنى إذن يكون مقدماً في المفرغ على عامله ، ولا يجوز ذلك عند البصريين كما مر^(٩) .

قوله : (و « مَا دَامَ » لِتَوْقِيَتِ أَمْرٍ بِمُدَّةٍ ثُبُوتِ^(١٠) [خَبَرَهَا لِفَاعِلِهَا]^(١١)) . إلى آخره .

أي : لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر ، فأنت في قولك « اجلس ما دام زيد قائماً أبوه » تؤقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد . وكذا في نحو^(١٢) : « اجلس ما دام عمرو قائماً » .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ احْتِاجَ [إِلَى كَلَامٍ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ]^(١٣)) إلى آخره . أي : من أجل كونه توقيتاً لشيء يكون ظرفاً لذلك الشيء^(١٤) فلا بُدَّ معه من تقدم كلام جملة اسمية أو فعلية ، لفظاً أو تقديراً ، كغيره من الفضلات .

(١) في (أ) : إلى .

(٢) ينظر : الإنصاف / ٢٧٦/١ ، وشرح الرضي / ١٩٢/٤ ، والنجم الثاقب / ١٠٣٢/٢ .

(٣) في (أ) : إلى .

(٤) ينظر : ص ٢٧١ .

(٥) أي : وحيث العامل في الحال « مناخة » الجار والمجرور « على الخسف » .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) ينظر : الكتاب / ١٢٤/٢ ، وشرح الرضي / ١٩٢/٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي / ١٩٢/٤ ، والنجم الثاقب / ١٠٣٢/٢ .

(٩) بقي في تحريج هذا البيت وجهان :

(١) أن تكون « إلا » زائدة وهو اختيار المازني وذكره ابن جني في المحتسب / ٣٢٨/١ ، وخرَّج عليه قراءة ابن مسعود

رضي الله عنه : ﴿ وَإِنْ كُلُّ إِلَّا لِيُوفِينَهُمْ ﴾ [هود : ١١١] . ينظر : المحتسب / ٣٢٨/١ ، وشرح المفصل / ١٠٧/٧

وشرح التسهيل / ٣٣٩/١ ، ١٩١/٢ .

(٢) إن « إلا » واقعة في غير موقعها والنية بها التأخير ، والمراد : ما تنفك مناخة إلا على الخسف ، ومثله في وقوع إلا

في غير موقعها قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ، وانتصر له ابن يعيش في شرح المفصل / ١٠٨/٧ .

(١٠) زيادة من (ش) : (بمدة ثبوت) .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية / ٢٠٧ .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية / ٢٠٧ .

(١٤) سقطت من (غ) .

و « ما » في « ما دام » مصدرية قامت مقام الزمان المحذوف، أي : مدة دوام قيام زيد^(١).
 قوله : (و « لَيْسَ » لِنَفْيِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالًا ، [وَقِيلَ : مُطْلَقًا] ^(٢)) .
 قال سيبويه^(٣) وابن السراج^(٤) : « ليس » للنفي مطلقاً ، تقول : « ليس خلق الله مثله »
 في الماضي ، وقوله^(٥) تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(٦) في المستقبل ، وجمهور
 النحاة^(٧) على أنها لنفي الحال .

قال الأندلسي : « ليس بين القولين تناقض ؛ لأن خبر « ليس » إن لم يقيد بزمان، يحمل
 على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه، وإذا قيد بزمان فهو على ما قيد به »^(٨).
 وأصل « ليس » : « لَيْسَ » كما تقول^(٩) : « عَلمَ » في « عَلمَ »^(١٠) . وليس أصله « لَيْسَ »
 بضم الياء ؛ إذ لم يجيء من « فَعَلَ » معتل العين بالياء^(١١) ، ولا « لَيْسَ » مفتوح الياء ؛ إذ الفتحة
 لا تسكن فلا يقال في « ضَرَبَ » : « ضَرَبَ » إلا نادراً كقوله^(١٢) :

وَقَالُوا تُرَابِي فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ أَبِي مِنْ تُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمًا

و لم تقلب ياؤه ألفاً لعدم تصرفه ومفارقته لأخواته .

وسيبويه^(١٣) و الأكثرون على أنه فعل غير متصرف .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤ ، وشرح الرضي ١٩٣/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٣٤/٢ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو ٩٣/١ ، ٩٤ .

(٥) في (ش) و (غ) : وقال تعالى .

(٦) هود : ٨ .

(٧) ينظر : المفصل ٣٤٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩١٥/٣ ، وشرح الرضي ١٩٣/٤ ، والوافية في شرح الكافية ٢٨٧ ،

والنجم الثاقب ١٠٣٣/٢ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ١٩٣/٤ .

(٩) في (غ) : يقال .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ١٩٣/٤ ، واللسان (ليس) ٢١٢/٦ .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) لم أقف عليه .

(١٣) ينظر : الكتاب ٤٦/١ ، والعلل في النحو للوراق ١٢٠ ، وشرح اللمع للضرير ٤٠ ، واللباب ١٦٥/١ ،

والمفصل ٣٤٤ ، وشرح المفصل ١١١/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٨٦/٢ ، وشرح الرضي ١٩٣/٤ .

وفي أحد قولي أبي علي^(١): إنه حرف . والأولى الحكم بفعليته بدلالة^(٢) اتصال الضمائر به، وهي لا تتصل بغير صريح الأفعال إلا نادراً كما ذكر في « هاء »^(٣) .

[تقديم الخبر على اسمها]

قوله : (وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى أَسْمَائِهَا) .

ذكر ابن معط^(٤) أن خبر « ما دام » لا يتقدم على اسمها حيث قال في ألفيته :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ^(٥) الْخَبْرُ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْآخِرِ^(٦)

قال نجم الدين : « وهو غلط لم يوافقه فيه أحد »^(٧) .

[تقديم الخبر عليها]

قوله : (وَهِيَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَجُوزُ ، وَهُوَ [^(٨)

مِنْ « كَانَ » إِلَى « رَاح » .] وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ ، وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ « مَا » خِلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ فِي

غَيْرِ « مَا دَامَ » ، وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ « لَيْسَ » [^(٩) .

كل ما ليس في أوله « ما » مما ذكره المصنف ، أو^(١٠) مما لم يذكره يجوز تقديم^(١١)

أخبارها عليها . وفي « ليس » خلاف ، وأما « ما دام » فلا خلاف في امتناع تقديم^(١٢) خبرها

عليها ؛ لأن « ما » مصدرية . وأما غير « ما دام » مما في أوله « ما » من هذه الأفعال فأجاز

(١) ينظر : اللباب ١/١٦٥ ، وشرح الرضي ٤/١٩٣ .

(٢) في (ش) و (غ) : للدلالة .

(٣) « هاء » اسم فعل ويلحق به الضمير فتقول : هائيا وهاءوا وهائي وهائين . فاتصال الضمير به نادر .

(٤) هو أبو الحسين يحيى زين الدين بن معط الزواوي ، ولد بالمغرب ، وأخذ عن الجزولي ، وابن عساكر ، ثم رحل إلى

دمشق واستوطنها ، ثم انتقل إلى مصر ، وانتفع به الناس ، ألف الألفية ، وشرح الجمل للزجاجي ، توفي سنة ٦٢٨ هـ .

ينظر : بغية الوعاة ٢/٣٤٤ .

(٥) في (ش) و (غ) : يتقدم .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١/٣٣١ ، وشرح الرضي ٤/١٩٤ ، وشرح التصريح ١/٢٤٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/١٩٤ .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٨ .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٨ .

(١٠) في (ش) و (غ) : و .

(١١) في (غ) : تقدم .

(١٢) في (غ) : تقدم .

الكوفيون^(١) غير الفراء ، ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها^(٢) ، ولا يُجَوِّز ذلك غيرهم نظراً إلى لفظ « ما »^(٣)

وأما توسط الخبر بين « ما » النافية وبين الفعل في هذه الأفعال فلم يجزه واحد^(٤) منهم ، فلا يجوز : « ما قائماً زال زيد »^(٥) .

وحكم « إن » النافية حكم « ما » . وأما « لم ، ولن ، ولا » فإذا انتفت بها هذه الأفعال لم يفصل بالخبر بينها وبين الأفعال اتفاقاً ، ويجوز تقديمها عليها اتفاقاً^(٦) ^(٧) .

وأما « ليس » فالأكثر^(٨) على جواز تقديم خبرها عليها . ومنع من ذلك الكوفيون^(٩) ووافقهم المراد^(١٠) ، واستدل الجوز بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾^(١١)

قالوا: لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل . قال نجم الدين : « ولا يطرد تعليلهم ؛ لأنك

تقول : « زيداً لن أضرب ، // ولم أضرب » ، ولم^(١٢) يتقدم الفعل على « لم ، ولن »^(١٣) . ١١٢/ب

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٥٥ ، واللباب ١/١٦٨ ، وشرح المفصل ٧/١١٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٧ ، وشرح

التسهيل ١/٣٣٠ ، وشرح الرضي ٤/١٩٤ ، والارتشاف ٣/١١٧٠ ، ١١٧١ .

(٢) وذلك لأن « ما » للنفي ، و« زال » فيها معنى النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، فقولك : « ما زال زيد قائماً »

بمثلة : « كان زيد قائماً » وكما يجوز أن تقول : « قائماً كان زيد » فكذلك يجوز أن تقول : « قائماً ما زال زيد » .

ينظر : أسرار العربية ١٣٩ ، ١٤٠ ، والإنصاف ١/١٥٥ .

(٣) أي : لأن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام كلاستفهام فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله فكذلك

النفي . ينظر : أسرار العربية ١٣٩ ، واللباب ١/١٦٧ .

(٤) في (ش) و (غ) : أحد .

(٥) هذا قول الرضي في شرحه للكافية ٤/١٩٤ . وقال أبو حيان في الارتشاف ٣/١١٧١ : « فلو توسط الخبر بين « ما »

و« زال » نحو : « ما علماً زال زيد » فالأكثر على الجواز . وبمثل قول أبي حيان قال ابن هشام وخالد الأزهري .

ينظر : أوضح المسالك مع شرحه التصريح ١/٢٤٥ .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/١٩٤ ، ١٩٥ .

(٨) ينظر : العلل في النحو للوارق ١٢٨ ، وشرح اللمع للضرير ٤٠ ، والإنصاف ١/١٦٠ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، والمفصل

٣٤٥ ، واللباب ١/١٦٨ ، وشرح المفصل ٧/١١٤ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٣٣ ،

وشرح الرضي ٤/١٩٥ .

(٩) ينظر : الإنصاف ١/١٦٠ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، وشرح المفصل ٧/١١٤ ، وشرح التسهيل ١/٣٣٣ ، وشرح

الرضي ٤/١٩٥ ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل ١/٣٣٣ .

(١٠) ينظر : المقتضب ٤/١٩٤ .

(١١) هود : ٨ .

(١٢) في (ش) و (غ) : ولا .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٤/١٩٥ .

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف ، ولا على مبتدأ يلزم التصدير^(١) كأسماء^(٢) الاستفهام ، والشرط . ولا على مبتدأ عَدِمَ التصرف كـ « ما » التعجبية ، ولا على مبتدأ في مثل ؛ لأن الأمثال لا تغير [نحو قولهم : « الطعن يُظئر »^(٣)]^(٤) . وكذا الجمل الاعترافية لا تدخل على مبتدئها كقوله^(٥) :

فَأَنْتِ طَلِاقٌ وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ

وكذا بعد « أمّا » ، و « إذا » الفجائية .

ولا تقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية ، وقد جاء في الشعر خبرها جملة^(٦) طلبية ، قال^(٧) ^(٨) :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرِيْنِي وَذَلِّي دَلَّ مَا جِدَّةِ صَنَاعِ

وأما خبرها المفرد فيصح أن يتضمن الاستفهام نحو: « أين كان زيد ، وأيهم كان زيد؟ » . ولا تقول : « أين ما كان زيد ؟ » ، ولا : « متى ما زال زيد ؟ » ؛ لوجوب تصدر « ما » النافية . ويجوز « متى لم يزل عمرو » ، و « أي وقت لم يكن سماحك » ، ومنع الجزولي^(٩) والشلوبين^(١٠)^(١١) ذلك في « ليس » نحو : « أين ليس زيد » ، والأولى الجواز .

(١) في (ش) و (غ) : التصدر .

(٢) في (غ) : أي (أسماء بدل) (كأسماء) .

(٣) في مجمع الأمثال : الطعن يظئر ، يقال : ظأرتُ الناقةَ أطأرها ظأراً ، إذا عطفتها على ولد غيرها . يضرب في الإعطاء على المخافة ، أي : طعنك إياه يعطفه على الصلح . ينظر : مجمع الأمثال ٥٤٢/١ .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٥) سبق تخريجه ص ٧١٣ .

(٦) في (غ) : جملاً .

(٧) زيادة من (ش) و (غ) .

(٨) البيت من الوافر ، وهو لبعض بني هاشم في نوادر أبي زيد ٣٠ ، ٥٨ ، والخزانة ٢٦٩/٩ ، وبلا نسبة في سر صناعة

الإعراب ٣٨٩/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٧/٢ ، وشرح الرضي ١٩٦/٤ ، وشرح شواهد المعنى ٩١٤/٢ . والصناع : الرفيقة الكف .

والشاهد فيه : « كوني . . . ذكريني » حيث جاءت « ذكريني » في محل نصب خبر « كوني » وهي جملة إنشائية . وهذا مختص بالشعر .

(٩) ينظر : المقدمة الجزولية ١٠٦ ، وشرح الرضي ١٩٧/٤ .

(١٠) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين وهو الأشقر الأبيض ، إمام في العربية واللغة أستاذ ، أخذ عن محمد بن خلف و ابن ملكون وغيره ، و أقرأ نحو ستين سنة ، و قلما تأدب بالأندلس أحد من أهل زمانه إلا و قرأ عليه . مات سنة ٦٤٥ هـ . ينظر : البلغة ١٣٢ ، و بغية الوعاة ١٢٤/٢ .

(١١) ينظر رأيه في شرح الرضي ١٩٧/٤ .

ويجب تقديم خبرها على اسمها إذا كان في اسمها ضمير جزء خبرها نحو : « كان في الدار صاحبها » ، وكذا حيث^(١) يكون الاسم « أن » ومعموليتها نحو : « كان عندي أنك قائم » ، و « عندي كان أنك قائم » .

ويجب تأخير الخبر عنها [وعن اسمها إن دخله « إلا » نحو : « ما كان زيداً إلا قائماً » .
ويجب تأخير خبرها عنها]^(٢) إذا دخل عليه ما له الصدر كـ « هل » ، وأسماء الاستفهام ،
والشرط نحو : « هل كان زيد قائماً » ، « ومتى كان قائماً زيد » .
ويجب تأخير الخبر إذا تأخر مرفوعه نحو « كان زيد حسناً^(٣) وجهه » .
واعلم أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة ، ولا يطلب التخصيص
مع حصول الفائدة قال^(٤) :

مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

وتقول : « ما زال رجل واقفاً » . وقد يخبر في هذا الباب ، وباب « إن » بمعرفة عن نكرة . وقال
الزمخشري^(٥) وغيره : « لا يخبر بمعرفة عن نكرة إلا ضرورة كقوله^(٦) :

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

[فيمن روى نصب « مزاجها »]^(٧) ، وقال القطامي^(٨) :

-
- (١) سقطت من (غ) .
(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٣) في (غ) : حسن .
(٤) الرجز لابن ميادة في ديوانه ٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٦/١ ، وشرح المفصل ٣٣/٤ ، واللسان (جلد ، هيا) ،
والخزانة ٢٧٤/٩ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥٦/١ ، والمقتضب ٩١/٤ ، وشرح الرضي ٢٠٠/٤ .
وصدره : لتقرين قَرَبًا جُلْدِيًا *
والشاهد فيه : « ما دام . . . فصيل حيا » حيث أخبر عن النكرة المحضة وهي فصيل لحصول الفائدة .
(٥) ينظر : المفصل ٣٣٧ ، وشرح المفصل ٩١/٧ .
(٦) البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٧١ ، والكتاب ٤٩/١ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، والمختص ٢٧٩/١ ،
والمفصل ٣٣٨ ، وشرح المفصل ٩٣/٧ .
والشاهد فيه : أنه يجوز أن يخبر في بابي « كان وإن » بمعرفة عن نكرة في الاختيار كما هنا ، فإن « مزاجها » روي
بالنصب على أنه خبر مقدم وهو معرفة ، و « عسل » اسم كان مؤخر ، وهو نكرة . وقال الزمخشري : لا يجوز هذا إلا
في ضرورة الشعر .

- (٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .
(٨) عمير بن شبيب بن عمرو ، من بني حشم بن بكر ، وكان نصرانياً ثم أسلم ، وهو مقل مجيد . عده ابن سلام في الطبقة
الثانية من الإسلاميين ، لقب بالقطامي ، وبصرى الغواني . له ديوان . توفي سنة ١٣٠ هـ . ينظر : طبقات فحول
الشعراء ٥٣٤ ، والأغاني ٢٤/٢١ ، والأعلام ٥/٨٨ .

ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا (١)

وجوز ذلك المالكى اختياراً^(٢) . ولا خلاف عند من جوز مثل^(٣) هذا أن الأكثر والأولى جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً . وإنما جرَّاهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باي « كان ، وإن » لاختلاف إعراب الجزئين .

واعلم أن « ليس » تختص^(٤) بكثرة مجيء اسمها نكرة ، ويجوز حذف خبرها كثيراً كقوله^(٥) :

وَإِذَا جُوزِيَتْ خَيْرًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

أي : ليس الجملة جازياً .

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا « ليس » و « دام » . ولتصاريدها ما لها من الأحكام .

وقد تحذف لام « يكن » للجزم تشبيهاً لنونها بالواو ، فحذفت مع أنه قد حذف للجزم حركتها أولاً ؛ وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى : ﴿ لَمْ يَكُ مُغَيَّرًا ﴾^(٦) ، قال سيبويه : « إذا لاقى نون « يكن » المجزوم ساكناً بعدها لم يجز حذفها قال تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ ﴾^(٧) »^(٨) ، وأجاز يونس^(٩) الحذف مع ذلك كقوله^(١٠) :

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَى بِالسَّرَرِ

قال السيرافي : « هذا شاذ »^(١١) .

-
- (١) البيت من الوافر ، وهو للقطامي في ديوانه ٣١ ، والكتاب ١٤٣/٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، والمفصل ٣٣٧ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٩١/٧ ، وشرح الرضي ٢٠١/٤ .
- (٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ .
- (٣) سقطت من (غ) .
- (٤) في (غ) : لم تختص .
- (٥) البيت من الرمل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٧٩ ، والكتاب ٣٣٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٥٠/١ ، والخزانة ٢٩٨/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٠/٤ ، وشرح الرضي ٢٠٣/٤ .
- والشاهد فيه : « ليس الجملة » على أنه يجوز حذف خبر « ليس » كثيراً كهذا البيت : أي : ليس الجملة جازياً ، أو يجزي .
- (٦) الأنفال : ٥٣ .
- (٧) البينة : ١ .
- (٨) ينظر : شرح الرضي ٢٠٤/٤ .
- (٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ٣٤٨ ، وشرح الرضي ٢٠٤/٤ ، والارتشاف ١١٩٤/٣ . وهو اختيار ابن مالك .
- (١٠) البيت من الرمل ، وهو لحسيل بن عُرفطة في اللسان (كون) ، والخزانة ٣٠٦/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٠٤/٤ ، وشرح التسهيل ٣٤٨/١ .
- والشاهد : « لم يك الحق » على أن حذف نون « يكن » المجزوم الملاقى للساكن جازئ عند يونس . وقال السيرافي : هذا شاذ .
- (١١) ينظر : شرح الرضي ٢٠٤/٤ ، والخزانة ٣٠٦/٩ .

قال سيبويه : « تقديم الخبر إذا كان ظرفاً مستحسن ، ويُسمى ذلك الظرف مستقراً بفتح القاف ؛ لأن متعلقه « استقر » نحو : « كان في الدار زيد » ، ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو ، وهو ما لم يكن خبراً ، بل زائداً^(١) ؛ لأن التقديم للاهتمام ، والزائد لا يهتم به نحو : « كان زيد جالساً عندك »^(٢) . وأما قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(٥) فإنما قدم اللغو فيه لأنه معقد الفائدة ؛ لأنه ليس نفي الكفو مطلقاً ، بل نفي الكفو له تعالى ، فقدّم اهتماماً بما هو المقصود معني ، ورعاية للفواصل لفظاً .

(١) في (غ) : زائد .

(٢) في (غ) : عند .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٥٥ ، وشرح الرضي ٤/٢٠٤ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) الإخلاص : ٤ .

[أفعال المقاربة]

[تعريفها]

قوله^(١): (أفعالُ المقاربةِ : مَا وَضِعَ لِذُنُوبِ الْخَبْرِ ، رَجَاءً أَوْ حُصُولًا ، أَوْ أَخْذًا فِيهِ) .

قال نجم الدين: « الذي يظهر لي أن « عسى » [في الحقيقة]^(٢) ليس من أفعال المقاربة^(٣) ؛

// لأن « عسى » طمع في حق غير الله تعالى ، والطمع إنما يكون فيما ليس الطامع على وثوق من ١/١١٣ حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا^(٤) يوثق بحصوله . وليس معناه : رجاء دنو الخبر ، كما هو مفهوم كلام الجزولي^(٥) ، والمصنف^(٦) ، فقولك : « عسى الله أن يشفي مريضى » أي : إني أرجو قرب شفائه ، وذلك لأن « عسى » ليس متعيناً^(٧) ، بالوضع للطمع في دنو مضمون الخبر ، بل لطمع حصول مضمونه^(٨) مطلقاً سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعيد ، تقول : « عسى الله أن يدخلني الجنة » ، و « عسى النبي صلى الله عليه وآله أن يشفع لي » ، فإذا قلت : « عسى زيد أن يخرج » فهو بمعنى : لعله يخرج ، ولا دنو في « لعل » اتفاقاً^(٩) . قال : « وكذا في عدهم » طفق « ومرادفاته من أفعال المقاربة نظر ؛ لأن معنى « طفق » شرع ، ولا يقال : قرب إلا قبل الشروع ؛ لأن معنى القرب : قلة المسافة . بل يصح أن يقال لمن شرع في الشيء : قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه . فعلى هذا ليس من أفعال المقاربة إلا « كاد » ومرادفاته^(١٠) . قال : « وقول المصنف (رجاء^(١١)) ، وحصولاً^(١٢) ، وأخذاً فيه) فيه^(١٣) خبط ؛ لأن نصب

(١) سقطت من (ش) .

(٢) زيادة من (ش) و (غ) .

(٣) وهو قول خطاب بن يوسف القرطبي الماردي ، توفي بعد سنة ٤٥٠ هـ . ينظر : الارتشاف ١٢٢٣/٣ .

(٤) في (ش) و (غ) : ما لم .

(٥) قال في المقدمة الجزولية ٢٠٣ : « عسى : لمقاربة الفعل في الرجاء » .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٩١٩/٣ .

(٧) في (غ) : معيناً .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٠٦/٤ .

(١٠) ينظر : السابق ٢٠٦/٤ .

(١١) في (ش) : أو .

(١٢) في (ش) : أو .

(١٣) سقطت من (غ) .

هذه على التمييز في الظاهر ، وهو تمييز عن نسبة ، فيكون فاعلاً للدنو في المعنى ، فيكون : لدنو رجاء الخبر ، أو لدنو حصوله ، أو لدنو الأخذ فيه . وليس « عسى » لدنو رجاء خبره ^(١) ، بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب إليه . « وطفق » وأخواته ليست لدنو الخبر ، بل هي ^(٢) للأخذ فيه . قال : ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر ، أي : لدنو الخبر مرجحاً لم يصح قوله : « حصولاً » ؛ لأن الخبر في « كاد » ليس حاصلًا ، بل قريب الحصول ^(٣) .

[تعداد أفعال المقاربة وأحكامها]

قوله : (فالأوَّلُ : « عَسَى » ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ) . يعني : الذي لرجاء مضمون الخبر . قال سيوييه : « عسى طمع ، وإشفاق » ^(٤) . فالطمع في المحبوب ، والإشفاق في المكروه ، ومعنى الإشفاق : الخوف ^(٥) .

وإنما لم يُتصرف في « عسى » بل لزم صيغة المضي لتضمنه معنى الحرف ، أي ، إنشاء الطمع ، والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف ، والحروف لا يتصرف فيها قال الجوهري ^(٦) : « عسى » من الله واجبة ؛ لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى ؛ لأنهما يكونان في المجهول إلا في قوله ^(٧) : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ ^(٨) . قال نجم الدين : « وأقول إن « عسى » في الآية للتخويف ، لا للخوف والإشفاق » ^(٩) . قال أبو عبيدة : « « عسى » من ^(١٠) الله إيجاب ؛ لأن « عسى » للرجاء ، أو ^(١١) اليقين ، وأنشد لابن مقبل ^(١٢) :

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (غ) : هو .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤ ، وشرح الرضي ٢٠٧/٤ .

(٥) ينظر : اللسان (شفق) ١٥٤/٧ .

(٦) ينظر : الصحاح (عسا) ١٩٣١/٥ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) التحريم : ٥ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٠٨/٤ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) في (ش) و (غ) : أو .

(١٢) تميم بن أبي مقبل ، من بني العجلان ، من عامر بن صعصعة ، أبو كعب شاعر جاهلي ، أدرك الإسلام وأسلم . عاش

نيفاً ومائة سنة . ينظر : طبقات فحول الشعراء ٣٠٣ ، والأعلام ٨٧/٢ .

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتَنُوفَةٍ يَتَنَازِعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ^(١)
أي ظني بهم يقين^(٢) . هذا كلامه .

قال نجم الدين : « وأنا لا أعرف عسى لليقين في غير كلامه تعالى ، فقوله : « عسى »

لليقين فيه نظر . ويجوز أن يكون معنى^(٣) « ظني بهم كعسى » أي : مع طمع^(٤) »^(٥) .

وقد تكسر سين « عسى » إذا اتصل به ضمير المتكلم ، أو المخاطب ، أو نون جماعة

المؤنث . وزعم الزجاج^(٦) أن « عسى » حرف لِمَا رأى من عدم تصرفه . واتصال ضمير المرفوع به^(٧) يدفع ذلك .

قوله : (« عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ») .

المتأخرون^(٨) على أن « عسى » ترفع الاسم وتنصب الخبر ، كـ « كان » ، استدلالاً

بالمثل النادر من قول الزبّاء^(٩) : « عَسَى الْعُؤَيِّرُ أَبُوْسًا »^(١٠) ، وقوله^(١١) :

(١) البيت من الكامل، وهو لتميم بن أبي مقبل في ديوانه ٢٦١، والأضداد للأبنباري ١٨٨، والصحاح (عسا) ١٩٣١ / ٥
واللسان (جوز) وشرح الرضي ٢٠٨/٤، والخزانة ٣١٦/٩، وبلا نسبة في كتاب العين ١٩٣/٦، وشرح المفصل
١٢٠/٧ .

والتنوفة : الفلاة . ويتنازعون : يتجادبون . وجوائز الأمثال : أي الأمثال السائرة في البلاد ، يريد أنه لا يقين له بهم .
والشاهد فيه : « ظني بهم كعسى » على أن أبا عبيدة قال : إن « عسى » تأتي بمعنى اليقين كما في البيت .

(٢) ينظر : الصحاح (عسا) ١٩٣١ / ٥ ، وشرح الرضي ٢٠٨/٤ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) : الطمع .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٠٨/٤ .

(٦) وهو مذهب الكوفيين وثعلب . ينظر : شرح الرضي ٢٠٩/٤ ، والارتشاف ١٢٢٢/٣ ومغني اللبيب ٢٠١ ، وقطر
الندى ٣٤ .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) ينظر : المفصل ٣٤٦ ، والمقدمة الجزولية ٢٠٣ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩١٩/٣ ، وشرح الرضي ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ .

(٩) الزبّاء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع : الملكة المشهورة في العصر الجاهلي ، صاحبة تدمر وملكة
الشام والجزيرة ، قتلت جذيمة الوضاح ملك العراق ، فاحتال ابن أخته عمرو بن عدي حتى دخل قصرها ، وهم بقتلها ،
فامتصت سماً قاتلاً وقالت « بيدي لا بيد عمرو » . ينظر : الأعلام : ٤١/٣ .

(١٠) الغوير : تصغير غار ، والأبوس : جمع بؤس وهو الشدة ، وأصل هذا المثل من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند
رجوع قصير من العراق ، ومعه رجال وبنات بالغوير على طريقه « عسى الغوير أبوساً » أي : لعل الشر يأتيكم من قبل
الغار . ينظر المثل في الكتاب ٥١/١ ، ١٥٩ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وشرح اللمع للضري ١٩٢ ، ومجمع الأمثال ٢١/٢ .

(١١) الرجز : لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٥ ، والخصائص ٨٣/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٣ ،
والمقاصد النحوية ١٦١/٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٤/٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٣ ، وشرح الرضي ٢٠٩/٤ ،
وشرح ابن عقيل ٢٥٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٤/١ =

أَكْثَرَتْ فِي اللَّوْمِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُلْحِنِي^(١) إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وَيُقَدَّرُ فِي خَبَرِهَا مِضَافٌ ، أَوْ فِي اسْمِهَا ؛ لِثَلَا يَخْبُرُ بِالمَصْدَرِ عَنِ الجِثَّةِ نَحْوُ : « عَسَى حَالٌ^(٢) زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ » ، وَ^(٣) « عَسَى زَيْدٌ ذَا خُرُوجٍ » .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٤) : « أَنْ » زَائِدَةٌ . وَقِيلَ^(٥) : المَقْتَرَنُ بِـ « أَنْ » مِثْبَةٌ بِالمَفْعُولِ ، لِأَنَّ المَعْنَى الأَصْلِيَّ : « قَارِبٌ زَيْدٌ الخُرُوجِ » ، وَمَعْنَى « عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ » : قَرَبٌ خُرُوجِ زَيْدٍ ، فَهُوَ فِي الِاسْتِعْمَالِ الأَوَّلِ بِمَعْنَى المَتَعَدِي ، وَفِي الثَّانِي بِمَعْنَى اللّازِمِ . قَالَ نَجْمُ الدِّينِ : « وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي « عَسَى » مَعْنَى المَقَارِبَةِ لِأَنَّ^(٦) وَضَعًا ، وَلَا اسْتِعْمَالَ^(٧) .

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ^(٨) : « إِنَّ » أَوْ « أَنْ يَفْعَلُ » فِي مَحَلِّ الرِّفْعِ ، بَدَلًا مِمَّا قَبْلَهُ بَدَلِ اشْتِمَالِ^(٩) .

قَالَ نَجْمُ الدِّينِ : « وَلَا^(١٠) أَرَى هَذَا // وَجَهًا بَعِيدًا ، فَيَكُونُ فِي نَحْوِ : « يَا زَيْدُونَ عَسَى ١١٣ / ب

أَنْ تَخْرُجُوا » قَدْ جَاءَ بِمَا كَانَ بَدَلًا مِنَ الفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ الفَاعِلِ ، وَالمَعْنَى يَسَاعِدُهُمْ ؛ لِأَنَّ « عَسَى » بِمَعْنَى : « يُتَوَقَّعُ » فَمَعْنَى « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ » : يُتَوَقَّعُ ، وَيَتَرَجَّى قِيَامُهُ^(١١) .

وَأَمَّا « عَسَيْتُ صَائِمًا » ، وَ« عَسَى الغُويِرُ أَبُوسًا » فَشَاذَانِ عَلَى تَضْمِينِهِمَا مَعْنَى « كَانَ » .

قَوْلُهُ : (وَ « عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ») .

اعْلَمْ أَنَّ مَنْ مَذْهَبُهُ أَنَّ « أَنْ » مَعَ الفِعْلِ فِي : « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ » خَبَرٌ « عَسَى » جَازٍ

أَنْ يَقُولَ فِي : « عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ » أَنَّ « أَنْ يَخْرُجَ » خَبَرٌ ، وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ ، فَيَأْتِي

= وَالشَّاهِدُ فِيهِ : « عَسَيْتُ صَائِمًا » عَلَى أَنَّ المَتَأَخِّرِينَ اسْتَدَلُّوا بِهِ بِوُقُوعِ المَفْرَدِ مَنْصُوبًا بَعْدَ مَرْفُوعٍ عَلَى أَنَّ « أَنْ »

وَالفِعْلُ فِي قَوْلِهِمْ : « عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلُ » فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لـ « عَسَى » وَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلَ « كَانَ » .

(١) سَقَطَتْ مِنْ (غ) .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (غ) .

(٣) فِي (ش) وَ (غ) : أَوْ .

(٤) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ ٢١٠/٤ .

(٥) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ ٢١٠/٤ ، وَالارْتِشَافُ ١٢٢٤/٣ ، وَالفَوَائِدُ الضِّيَائِيَّةُ ٢٩٩/٢ .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (غ) .

(٧) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ ٢١٠/٤ .

(٨) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ ٢١٠/٤ ، وَالارْتِشَافُ ١٢٢٤/٣ .

(٩) فِي (ش) وَ (غ) : الِاشْتِمَالُ .

(١٠) فِي (غ) : وَأَنَا .

(١١) يَنْظُرُ : شَرْحُ الرِّضِيِّ ٢١٠/٤ .

في التثنية على اختيار البصريين^(١) : « عسيا أن يخرج الزيدان » ، وعلى اختيار الكوفيين : « عسى أن يخرج الزيدان » . وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث . وجاز أن تقول أن « أن يخرج » فاعل « عسى » ، و « زيد » فاعل « يخرج » فتقول في التثنية : « عسى أن يخرج الزيدان » لا غير^(٢) . ولا يتقدم « أن » مع الفعل على « عسى » ، وقد يحذف الخبر في هذا^(٣) الباب قال^(٤) :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَاثِلُهُ

أي : كدت أفعل . وتقول : « كم عسى زيد ؟ » إذا قيل : « عسى زيد أن يقوم » .

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب من اختصاص غالباً ، فلا تقول : « كاد رجل يقوم » ، ولا « عسى شخص أن يقوم » إلا قليلاً .

قوله : (وَقَدْ تُحَدَفُ : « أَنْ ») كقوله^(٥) :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وهو قليل .

ويتعين في أفعال المقاربة [أن يكون فاعل أخبارها ضميراً راجعاً إلى أسمائها . ويقل نحو : « كاد زيد يخرج غلامه » ، و « عسى زيد أن يقوم أخوه »]^(٦) إلا أن يكون^(٧) الفعل المسند إلى سببه بمعنى المسند إلى ضميره^(٨) نحو^(٩) : « كاد زيد يخرج نفسه » .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢١١/٤ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لضابيء بن الحارث التميمي البُرجمي في تاريخ الطبري ٥١١/٢ ، والكامل في اللغة ٢٢٩/١ ، والأضداد لابن الأنباري ٩٧ ، وطبقات فحول الشعراء ١٧٤/١ ، والشعر والشعراء ٢٦٨/١ ، وخرزانة الأدب ٣٢٦/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢١٢/٤ .

والحلائل : جمع حليلة وهي الزوجة .

والشاهد فيه : « كدت » حيث حذف خبره ، والتقدير : وكدت أفعل .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لهذبة بن حُشْرَم في الكتاب ١٥٩/٣ ، والأضداد لابن الأنباري ٢٣ ، وشرح أبيات سيويه ١٠٧/٢ واللمع ٨١ ، وشرح التصريح ٢٨٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٣/١ ، وخرزانة ٣٣٠/٩ . وبلا نسبة في المقتضب ٧٠/٣ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، وشرح الرضي ٢١٣/٤ ،

والشاهد فيه : « عسى . . . يكون » حيث حذف « أن » من خبر « عسى » وهو قليل يشبهها بـ « كاد » .

(٦) ما بين الحاصرتين سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : لا يكون .

(٨) أي : ضمير الاسم .

(٩) سقطت من (ش) .

وقد يستعمل « حَرِيَّ زِيدَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا » بكسر الراء ، و « اخلوق عمرو أن يقوم » استعمال « عسى » ، ومعناها : صار حرياً ، أي : جديراً ، وصار خليقاً . وأصلهما : حَرِيَّ بِأَنْ يَفْعَلَ ، واخلوق بِأَنْ يَفْعَلَ [(١)] . ويقال أيضا : « هو حَرِيَّ أَنْ يَفْعَلَ » بفتح الراء ، والتنوين على المصدر ، فلا يثني ، ولا يجمع . وأما إذا قلت : « هو حَرِيٌّ ، أو حَرَّ أَنْ يَكُونَ » ثبيت ، وجمعت ، وأنت . ويقال أيضا : « بالحرى أن يكون كذا ، واخلوق أن يفعل زيد » كما في « عسى » .

وقول الشاعر (٢) :

عَسَى طَيْبٌ مِنْ طَيْبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَطْفِيءٌ غَلَّتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ

السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام « أن » لكونهما للاستقبال (٤) .

قوله : (والثاني « كَادَ » [تَقُولُ : « كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ » ، وَقَدْ تَدْخُلُ « أَنْ »] (٥))

أي : ما وضع لدنو حصول الخبر « كاد » وهو من كدت تكاد كيدا ، ومكادة (٦) . وحكى الأصمعي (٧) « كَوْدًا » ، والأول أشهر . و « أوشك » بمعناه . ومعنى « كاد » في أصل الوضع : قرب . ومعنى « أوشك » في الأصل : أسرع . ولا يستعمل « كاد » على الأصل ، فلا يقال : « كاد زيد من الفعل » . ويستعمل « أوشك » على الأصل ، فيقال : « أوشك فلان في السير » . ومن مرادفات « كاد » : أوَّلَى ، وكرَّب ، وهلهل . و « كَرَبَ » في الأصل بمعنى « قرب » يقال : « كربت الشمس » أي دنت للغروب . وأما « أولى » فمعناها الأصلي « قارب » قال (٨) :

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لقسام بن رواحة في الحماسة ٢٧٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٥/١ ، والخزانة ٣٤٣/٩ ، وبلا نسبة في المفصل ٤/٢ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، وشرح الرضي ٢١٤/٤ ، والارتشاف ١٢٢٧/٣ .

والغلات : جمع غلَّة : حرارة الجوف .

والجوانح : جمع جانحة : الضلوع .

والشاهد فيه : « عسى . . . ستطفئ » على أن السين قائمة عند المتأخرين مقام « أن » ؛ لكونهما للاستقبال .

(٣) في (ش) : (بعد) بدل (من) .

(٤) ينظر : المفصل ٤١٢ ، وشرح الرضي ٢١٤/٤ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٩ .

(٦) ينظر : اللسان (كيد) ١٩٩/١٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢١٥/٤ .

(٨) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٧٥/١ ، وشرح الرضي ٢١٥/٤ ، ولسان العرب (لبث ، ولي) وشفاء العليل ٣٤٣/١ ، وجمع الهوامع ٤٤١/١ ، والخزانة ٣٤٧/٩ . =

فَعَادَى بَيْنَ هَادِيَتَيْنِ مِنْهَا وَأَوْلَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى ثَلَاثِ

أي : قارب ، وكاد . ولا يستعمل إلا مع « أن » .

ويجب تجريد خبر « هلهل » من « أن » . وأما « كاد ، وكرب ، وأوشك » فيستعمل أخبارها مع « أن » ومجردة . والتجريد مع « كاد ، وكرب » أكثر وأعرف^(١) . وإذا كانت مع « أن » فهو بتقدير حرف الجر أي : كاد أو كرب من أن يقوم ، وأوشك في أن يقوم ، ثم^(٢) حذف حرف الجر وجوباً ؛ لكثرة الاستعمال . و« أن » إما منصوبة بعد حذفه ، أو مجرورة على المذهبين . وقد يقال : « أوشك أن يخرج زيد »^(٣) أي : أسرع خروجه . ويجوز أن يكون على التنازع ، فـ « أوشك » بمعنى « كاد » ، ويستعمل استعمال « كاد » مجرد الخبر ، واستعمال^(٤) « عسى » على الوجهين ، أي : تقديم « زيد » على « أن » والفعل ، وتأخيرها بعدهما .

ولإجراء « كاد » في الاستعمال مجرى « كان » جاز في الضرورة^(٥) .

// فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَاً وَكَمْ مِثْلَهَا فَارْقُتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

أ/١١٤

وأضمر ضمير الشأن فيه نحو : ﴿ كَادَ يَزِيغُ^(٦) قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾^(٧) .

واستعمل أفعال الشروع في الفعل استعمال « كان » وهي : « طفق ، وأخذ ، وأنشأ ، وأقبل ، وقرب ، وهب ، وعلق ، وجعل » ، وكانت بذلك أولى^(٨) من « كاد » وأخواتها ؛ لأن أخبارها حاصلة كأخبار « كان » بخلاف خبر « كاد » .

وأما « هلهل » فإنما لزم تجريد خبره من « أن » مع أنه بمعنى « كاد » لا بمعنى « طفق » ؛ لأن المبالغة في القرب فيه أكثر ، وهذا التركيب يدل على أن المبالغة في القرب فيه^(٩) أكثر ،

= والشاهد فيه « أولى » حيث إنها من مرادفات « كاد » ولا تستعمل إلا مع « أن » .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢١٥/٤ ، والارتشاف ١٢٢٥/٣ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : أوشك زيد أن يخرج .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) سبق : تخريجه ص ٦٧٤ .

والشاهد فيه : « كدت آيياً » حيث استعمل كاد استعمال كان ، فجاء خبرها مفرداً ، كما يجيء خبر كان مفرداً .

(٦) قرأها حفص وحزرة بياء التذكير ، والباقون بناء التأنيث . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٠٣ ، والكشف عن وجوه

القراءات السبع ٥١٠/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٨٩ .

(٧) التوبة ١١٧ .

(٨) في (غ) : أولى بذلك .

(٩) سقطت من (غ) .

فكان لاحقاً بالأفعال الدالة على الشروع ، فاستعمل خبره بغير « أن » استعمالها يقال: « هلهلت أقوم » .

ولا يتقدم خبر أفعال المقاربة التي هي « كاد » ومرادفاته ، وأفعال الشروع أي : « طفق »^(١) ومرادفاته عليها .

وإنما لزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن « أن » ، دون الماضي ، ودون الاسم ، ودون المقترن بـ « أن » لأن المضارع إذا تجرد عن علامات الاستقبال ، فهو ظاهر في الحال ، ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلاً به دون الماضي . فلما حُمِلت هذه الأفعال على « كان » ، وقُصِدَ حدوث خبرها ، وكون فاعلها مشتغلاً به وجب ألا يكون اسماً ، ولا ماضياً ، ولا مضارعاً مقترناً بـ « أن » .

[^(٢) وإنما غلب في « كاد » ومرادفاته كون أخبارها كذلك ، وجُوِّزَ اقترانها بـ « أن » لكونها من شدة القرب كأنها للاشتغال والشروع ، فهي ليست متضمنة لمعنى « كان » مثل أفعال الشروع ، بل محمولة من حيث الاستعمال على « كان » ، فجاز في بعضها اقتران الخبر بـ « أن » قال^(٣) :

رَسْمٌ عَفَى مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ امَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال .

والتزامهم في خبر^(٤) « عسى أن يكون » مضارعاً مقترناً ؛ لأنه مختص بالمستقبل ، والرجاء والطمع^(٥) كذلك مختص به ، ولذا قد تُحْمَلُ « لعل » عليه يقال^(٦) : « لعلك أن تقوم » .

(١) سقطت من (غ) : (أي طفق) .

(٢) هذا بداية سقطت من (ش) حيث سقطت لوحة ٢٠٧ كاملة .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٢ ، والكتاب ١٦٠/٣ ، وشرح المفصل ١٢١/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٩ ، والخزانة ٣٥٠/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب ٧/٣ ، وأسرار العربية ٥ ، وشرح الرضي ٢١٧/٤ . والبلى : مصدر بلى الثوب بيلى إذا خَلَقَ . وَيَمْصَحُ : مصح الشيء مصوحاً : ذهب وانقطع . والشاهد : « كاد . . . أن يَمْصَحُ » حيث جاز اقتران خبر « كاد » بـ « أن » لِمَا ذكره .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : والطمع والرجاء .

(٦) في (غ) : نحو .

[دخول النفي على خبر « كاد »]

قوله : (وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى « كَادَ » [فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَقِيلَ : يَكُونُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ يَكُونُ فِي الْمَاضِي لِلإِثْبَاتِ ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ تَمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١) ، وَبِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ^(٢) :

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسَ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ [^(٣)] .

قال بعضهم^(٤) : نفي « كاد » إثبات ، وإثباته نفي ، واستدل بقوله : ﴿ وَمَا كَادُوا

يَفْعَلُونَ ﴾^(٥) وقد فعلوا ، وبقوله :

لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فإنه لما أنكر عليه ، وقيل : « نراه قد برح »^(٦) غيره إلى « لم^(٧) أجد » ؛ ولأنه قد يقال : « كاد زيد يقوم » ولم يقم . قال نجم الدين : « إن أرادوا بكون إثباته نفيًا : أنك إذا قلت : « كاد زيد يقوم » وأثبت الكود ، أي : القرب ، فهذا الإثبات نفي ، فهو غلط فاحش ، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه ، بل في « كاد زيد يقوم » إثبات القرب بلا ريب . وإن أرادوا أن إثبات « كاد » دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق ؛ لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك ؛ إذ لو حصل لكنت آخذًا فيه لا قريبًا منه . وأما كون نفيه إثباتًا فإن قصدوا أن نفي الكود أي : القرب إثبات له فهو أفحش الغلط ، وكيف يكون نفي الشيء إثباته ، وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون ، بل هو أفحش ؛ لأن نفي القرب من الفعل

(١) البقرة : ٧١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١١٩٢ ، ودلائل الإعجاز ٢١٣ ، والمفصل ٣٤٨ ، وشرح المفصل ١٢٤/٧ ،

وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٢١/٣ ، وشرح الرضي ٢١٩/٤ ، والفوائد الضيائية ٣٠٣/٢ .

رسيس الهوى : أثر الحب . برح : زال .

والشاهد فيه : « لم يكد يبرح » وقد بينه الخالدي .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٠٩ .

(٤) ينظر : اللباب للعكبري ١٩٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، وشرح الكافية

لابن الحاجب ٩٢٠/٣ ، وشرح الرضي ٢١٨/٤ ، وهو اختيار العكبري .

(٥) البقرة : ٧١ .

(٦) قائل ذلك عبد الله بن شبرمة بن طفيل ، كان فقيهاً وشاعراً . تنظر القصة في : دلائل الإعجاز ٢١٣ والنجم

الثاقب ١٠٤٢/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٠٤/٢ .

(٧) زيادة من (غ) .

أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه ، فقولك : « ما قربت من الضرب » أكد في نفي الضرب من : « ما ضربت » ، بل قد تقوم قرينة في : « ما كاد زيد يخرج » تدل على الخروج بعد انتفائه ، وانتفاء القرب منه ، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر « كاد » في وقت بعد وقت انتفائه ، وانتفاء القرب منه ، لا لفظ « كاد » . ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوتها في وقت آخر . وإنما التناقض في وقت واحد . فلا يكون نفي « كاد » مفيداً لثبوت مضمون خبره ، بل تلك القرينة^(١) هي المفيدة كما في قوله تعالى : ﴿ فَذَنِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٢) . قال نجم الدين : أي^(٣) ما كادوا يذبحون قبل الذبح ، وما قربوا منه . إشارة إلى

ما سبق قبل ذلك // من تعنتهم في قوله^(٤) : ﴿ اَتَّخِذْنَا هُزُؤًا ﴾^(٥) ، ﴿ اَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا ۙ / ١١٤ ب

هي ﴾ ، ﴿ اَدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا ﴾ ، وهذا التعنت دأب من لا يفعل ، ولا يقارب الفعل . وإن^(٦) لم تحصل قرينة نحو قولك : « مات زيد وما كاد يسافر » قلنا : بقي مضمون خبر « كاد » على انتفائه ، وانتفاء القرب منه كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكِدْ يَرِنَهَا ﴾^(٧) . وأما البيت وهو قوله : لم يكد رسيس الهوى ، فقد أصابت فيه بديهته ، وأخطأت رويته ، وأخطأ من خطأه ، ومثل هذه القرينة هو الشبهة لمن قال نفيه إثبات ، فقال بعضهم : إنه للإثبات في الماضي كقوله تعالى^(٨) : ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(٩) ، وفي المستقبل ؛ لتخطئة الشعراء ذا الرمة في البيت . وقولهم : « نراه قد برح » حتى أدى ذلك إلى أن غير « لم يكد » إلى « لم أجد » فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه . قلنا أمّا الآية فالإثبات مفهوم من القرينة وهي : ﴿ فَذَنِّحُوهَا ﴾ . وأما تخطئة الشعراء فنخطئهم ، ونصوبّ ذا الرمة في بديهته ، وقد خطأهم وخطأ ذا الرمة في رويته من قال - وقد سمع تلك الحكاية - : « أصابت بديهته وأخطأت رويته » . وقال بعضهم^(١٠) :

(١) في (غ) قرينة .

(٢) البقرة : ٧١ .

(٣) زيادة من (غ) .

(٤) في (غ) : قولهم .

(٥) البقرة : ٦٧ - ٧٠ .

(٦) في (غ) فإن لم .

(٧) النور : ٤٠ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) البقرة : ٧١ .

(١٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٢٠/٣ .

إن نفي الماضي إثبات للآية ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾^(١)، ونفي المضارع نفي لقوله: ﴿ لَمْ يَكَدْ يَرْلَهَا ﴾^(٢) (٣) .

قوله : (الثالثُ : [« طَفِقَ ، وَكَرَبَ ، وَجَعَلَ ، وَأَخَذَ »] ^(٤)) .

يعني : الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر . يقال : « طَفِقَ يَطْفِقُ طَفَقًا » ، وحكى الأحمش^(٥) : طُفُقًا . وقد جاء طَفِقَ يَطْفِقُ^(٦) .

واستعمل مضارع « كاد ، وأوشك » من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب . وندر اسم فاعل « أوشك » .

قوله : (وَهِيَ مِثْلُ « كَادَ ») يعني : في الاستعمال ، وقد يجيء خبر « جعل » جملة اسمية قال^(٧) :

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بِنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

وقد تجيء شرطية كقولك : « جعل زيد إذا كلمته يغضب » ، قال^(٨) :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلْنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ [^(٩)]

(١) البقرة : ٧١ .

(٢) النور : ٤٠ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢١٩/٤ ، ٢٢٠ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٠ .

(٥) ينظر : اللسان (طفق) ١٧٤/٨ ، وشرح الرضي ٢٢٠/٤ .

(٦) أي مثل جلس يجلس . ينظر : اللسان (طفق) ١٧٤/٨ وهي لغة رديئة .

(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في الحماسة ٩٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، وشرح الحماسة للتريزي

١٦٣/١ ، وشرح الرضي ٢٢٠/٤ ، ومغني اللبيب ٣١٠ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٦/٢ ، والخزانة ٣٥٤/٩ .

والأكوار : جمع كُور ، وهو الرحل بأداته . وانظر : الخزانة ١١٧/٥ - ١٢٠ .

والشاهد فيه : « جعلت مرتعها قريب » حيث جاء خبر « جعل » جملة اسمية ، وهو قوله : « مرتعها قريب » وهو نادر .

(٨) البيت من البسيط وهو لعمر بن أحمد الباهلي في ديوانه ١٨٢ ، والموشح ١١٨ ، والخزانة ٣٥٧/٩ ، والرواية فيها

« الشارب السكر » ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٢١/٤ ، ومغني اللبيب ٧٥٤ ، وشرح التصريح ٢٨٢/١ .

والشاهد فيه : « جعلت إذا ما قمت » حيث إنه قد يجيء خبر « جعل » جملة شرطية مصدرية بـ « إذا » الفجائية .

فجملة « إذا ما قمت يتقلني ثوبي » في محل نصب ، على أنه خبر « جعل » .

(٩) نهاية السقط من (ش) حيث سقطت لوحة ٢٠٧ .

[فعلا التعجب]

قوله^(١) : (فِعْلًا^(٢) التَّعَجَّبُ : مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ) .

قوله : (مَا وُضِعَ) أي : فعلٌ وضع . وهي جنس الحد .

وقوله : (لِإِنْشَاءِ تَعَجُّبٍ) فصل لغيره . وقد خرج بالجنس نحو قولهم : « ناهيك به ، والله

دره ، وواهاً له ، ويا لك رجلاً ، وكاليوم رجلاً ، وويلمه^(٣) رجلاً^(٤) .

قال نجم الدين : « لكن ينتقض بنحو : « قاتله الله من شاعر » ، « ولا شَلَّ عَشْرُهُ »^(٥) ،

وقولهم : « أَبْرَحْتَ رَبًّا^(٦) » إلا أن يقول : إن هذه لم توضع للتعجب ، بل استعملت له بعد الوضع .

وأما : « تعجبت ، وعجبت » فقد خرجا بقوله : (لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ)^(٧) .

واعلم أن التعجب انفعال للنفس يعرض عند الشعور بأمر يخفى سببه ؛ ولهذا قيل : إذا

ظهر السبب بطل العجب . ولا يطلق العجب^(٨) عليه تعالى^(٩) ؛ إذ لا يخفى عليه شيء^(١٠) .

(١) سقطت من (ش) .

(٢) في (غ) : فعل .

(٣) في (ش) و (غ) : وويله .

(٤) هذه كلها خرجت لأنها ليست ليست جملاً فعلية .

(٥) العُشْرُ ، والعَشِيرُ : واحد مثل الثَّيْمِينِ والثَّمَنِ والسُّدَيْسِ والسُّدُسِ ، قال اللحياني يقولون : شَلَّ عَشْرُهُ ، وشَلَّ خُمْسَهُ . يقال لمن أجاد الرمي والطعن : لا شَلَّ عَشْرُكَ ، أي أصابعك . ينظر : اللسان (عشر) ٥٧٠/٤ ، و (شلال) ٣٦٠/١١ .

(٦) هو من قول الأعشى : تقول ابنتي حين جدَّ الرَّحِيلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

أي : ما أعظم هذا الملك الذي تقصده . ينظر ديوان الأعشى ٩٩ ، والكتاب ١٧٥/٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٢٢/٤ .

(٨) في (غ) : التعجب .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) قد ورد في إثبات العجب لله نصوص من القرآن والسنة، فمن القرآن: ﴿ بل عجبْتُ ويسخرون ﴾ [الصفات: ١٢]

على قراءة حمزة والكسائي بضم التاء ، ومن السنة : « عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل » رواه البخاري

برقم (٣٠١٠) ، وقوله : « يعجب ربك من راعي غنم في رأس شظية الجبل يؤذَنُ بالصلاة ويصلي » رواه أحمد برقم

(١٤٥١٤) . وقد اختلف العلماء في توجيه هذه النصوص ، فمذهب كثير من المتأخرين تأويلها بطرق مختلفة منها أن

يجرد العجب لمعنى الاستعظام . ومذهب السلف إثبات صفة العجب لله مع اعتقاد أنها لا كصفات المخلوقين .

ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢ ، وتفسير البغوي ٢٤/٤ ، والتسهيل لابن جزي ٢٣٣/٢ ، والكشاف ٣٣٧/٣ ، وإعراب

القرآن للنحاس ٤١٣/٣ ، وأضواء البيان ٤٤٠/٦ .

قوله : ([وَهُوَ صِيغَتَانِ : « مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَفْعَلُ بِهِ »]^(١)) ، وَهِيَ غَيْرُ مُتَّصِرَةٍ ، [مِثْلُ : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَأَحْسَنَ بَزِيدًا »]^(٢)) ؛ لِمَشَاهِطِهَا بِالْإِنْشَاءِ لِلْحُرُوفِ .

قوله : (وَلَا يُبَيِّنَانِ إِلَّا مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) . وَيَزِيدُ فِعْلَ التَّعْجَبِ عَلَيْهِ بِشَرْطِ وَهُوَ أَلَا يَبْنَى إِلَّا مِمَّا وَقَعَ وَاسْتَمَرَ ، بِخِلَافِ التَّفْضِيلِ فَإِنَّكَ تَقُولُ : « أَنَا أَضْرَبُ مِنْكَ غَدًا » ، وَلَا يَتَّعَجِبُ إِلَّا مِمَّا وَقَعَ فِي الْمَاضِي وَاسْتَمَرَ ؛ فَلِهَذَا كَانَ^(٣) أَشْهَرُ صِيغَتِهِ^(٤) عَلَى الْمَاضِي أَعْنَى : مَا أَفْعَلُهُ .

قِيلَ : لَا يَبْنَى فِعْلَ التَّعْجَبِ إِلَّا مِنْ « فَعُلَ » ، أَوْ مِنَ الْمَنْقُولِ إِلَى « فَعُلَ » ؛ لِيَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمُتَّعَجِبَ مِنْهُ صَارَ كَالْغَرِيزَةِ ؛ إِذْ بَابُ « فَعُلَ » مَوْضُوعٌ لِهَذَا . وَكَذَا قِيلَ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ^(٥) .

وَلَا يَبْنَى فِعْلَ التَّعْجَبِ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَرَبَّمَا بَنَى إِذَا أَمِنَ التَّبَاسُهُ بِالْفَاعِلِ نَحْوُ : « مَا أَجَنَّهُ ! ، وَمَا أَشْهَرَهُ ! ، وَمَا أَمَقَّتَهُ إِلَيَّ ! ، وَمَا أَعْجَبَهُ إِلَيَّ ! ، وَمَا أَشْهَاهُ إِلَيَّ ! » .

قَالَ سَيِّبِيُّهُ : « جَمِيعُ ذَلِكَ مَبْنَى عَلَى « فَعُلَ » وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلِ »^(٦) .

وَيَبْنَى أَيْضًا مِنْ بَابِ « أَفْعَلُ إِفْعَالًا » قِيَاسًا عِنْدَ سَيِّبِيِّهِ^(٧) ، سَمَاعًا عِنْدَ غَيْرِهِ نَحْوُ^(٨) : « مَا أَعْطَاهُ لِلْمَعْرُوفِ ! ، وَمَا أَبْغَضَنِي لَهُ ! » . وَالْأَخْفَشُ وَالْمَبْرَدُ جَوِّزًا بِنَاءَهُ مِنْ جَمِيعِ الثَّلَاثِي الْمَزِيدِ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ^(٩) . وَرَبَّمَا يُبْنَى مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ نَحْوُ : « مَا أَحْنَكَ // هَذِهِ الشَّاةُ ! » وَيَجُوزُ أَنْ ١١٥/أ

يَبْنَى مِنَ الْعِيُوبِ الْبَاطِنَةِ نَحْوُ : « مَا أَحْمَقَهُ ! ، وَمَا أَلَدَّهُ ! » كَمَا مَرَّ فِي التَّفْضِيلِ^(١٠) ، ذَكَرَهُ نَجْمُ الدِّينِ^(١١) .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١١ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (أ) : صيغته .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٢٣/٤ .

(٦) ينظر : ينظر الكتاب ١٠٠/٤ ، وشرح الرضي ٢٢٤/٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ٧٣/١ ، والمقتضب ١٧٨/٤ ، وشرح الرضي ٢٢٤/٤ .

(٨) كررها في (غ) .

(٩) ينظر : ص ٦٥٣ .

(١٠) ينظر : ص ٦٥١ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٢٢٤/٤ .

وتوهم غير الكسائي من الكوفيين^(١) أن أفعل التعجب اسم كأفعل التفضيل^(٢) ، وقوى وهمهم^(٣) تصغيره في نحو^(٤) :

يَا مَا أَمِيلِح^(٥) غَزَلَانَا شَدَنَّ لَنَا [مِنْ هُوَلْيَاثَكُنَّ الضَّلَّ وَالسَّمْر]^(٦)
والكسائي^(٧) وافق البصريين في فعليته .

قوله : (وَيُتَوَصَّلُ فِي الْمُمْتَعِ [بِمِثْلِ : « مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ ! »^(٨) ، وَأَشَدُّ بِاسْتِخْرَاجِهِ]^(٩)) .

أي لا يكون ثلاثياً نحو : « ما أحسن استخراجه ! » ، أو كان من الألوان والعيوب الظاهرة نحو : « ما أشد بياضه ! » ، أو^(١٠) عوره ! » ، أو لم يكن تاماً نحو : « ما أشد كونه قائماً » . وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يُقَلَّ : « ما أقيله ! » مع أنه كان يصح لحصول الشروط فيه ، بل استغنوا بـ « ما أكثر قائلته ! » .

قوله^(١١) : (وَ لَا يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمِ ، وَ لَا تَأْخِيرِ ، وَ لَا فَصْلِ) .

التقديم يستلزم التأخير ، والعكس . يعني أنك لا^(١٢) تقول : « زيدا ما أحسن ! »

[وَ لَا^(١٣) « ما زيدا أحسن ! »]^(١٤) ، وَ لَا « بزيد أحسن ! » ؛ لعدم تصرفهما

(١) ينظر : الإنصاف ١/١٢٦ ، وأسرار العربية ١١٣ ، وما بعدها ، واللباب ١/١٩٨ ، وشرح المفصل ٧/١٤٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣٦٢ ، وشرح الرضي ٤/٣٢٤ .

(٢) في (أ) : للتفضيل .

(٣) في (ش) : فهمهم .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للمجنون في ديوانه ١٣٠ ، و بلا نسبة في الإنصاف ١/١٢٧ ، وأسرار العربية ١١٥ ، وشرح المفصل ٥/١٣٥ ، وشرح الرضي ٤/٢٢٤ .

والشاهد فيه « أميلح » حيث صغره فدل على أنه اسم ، كذا قال الكوفيون . والبصريون يقولون إن تصغير « أملح » في هذا البيت شاذ .

(٥) في (أ) : أمليح .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٧) ينظر : الإنصاف ١/١٢٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣٦٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٢٤ .

(٨) ما أثبتته من (ش) ، وفي (أ) : (بأشد ونحوه) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٠) في (غ) : و .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) سقطت من (ش) .

(١٤) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

في أنفسهما^(١) .

وأما الفصل بين فعل التعجب وبين المتعجب منه^(٢) بما لا يتعلق بفعل التعجب فلا يجوز اتفاقاً^(٣) نحو : « لقيته ما أحسن - أمس - زيداً ! » على انتصاب « أمس » بـ « لقيت » ، وكذا إن تعلق به^(٤) وكان غير ظرف نحو : « ما أحسن قائماً زيداً ! » ، وأما بالظرف فمنعه الأخفش^(٥) والمبرد^(٦) . وأجازه الفراء^(٧) ، والجرمي^(٨) ، وأبو علي^(٩) ، والمازني^(١٠) نحو^(١١) : « ما أحسن بالرجل أن يصدق ! ، وأحسن اليوم بزيد ! » .

و أجاز ابن كيسان^(١٢) توسط^(١٣) « لولا » الامتناعية نحو : « ما أحسن - لولا كلفه - زيداً ! » .

ويفصل بـ « كان » بين « ما » و « أفعل » عند الأكثر^(١٤) وهي مزيدة . وقال السيرافي : « « كان » خبر « ما » وفيها ضميره ، و « أحسن زيداً » خبرها »^(١٥) . وفي قوله بُعد . وفائدة دخولها [في التعجب]^(١٦) نحو : « ما كان أحسن زيداً ! » أنه كان في الماضي حُسن واقع دائم إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم^(١٧) .

(١) في (ش) : تصرفها في نفسها .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف ٢٠٧٠/٤ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٥٠ / ٧ ، وشرح التسهيل ٣٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ .

(٦) ينظر : المقتضب ١٧٨/٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٠/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف ٢٠٧١/٤ .

(٨) ينظر : المفصل ٣٥٥ ، وشرح المفصل ١٥٠/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٢ ،

وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف ٢٠٧١/٤ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢٧٣/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والارتشاف ٢٠٧١/٤ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٠٧١/٤ .

(١١) ينظر : سقطت من (أ) .

(١٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٩٤/٢ .

(١٣) ينظر : سقطت من (ش) .

(١٤) ينظر : الجمل ١٠٣ ، واللمع ٧٨ ، وشرح اللمع للضير ١٨١ ، واللباب ٢٠٤/١ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ .

(١٥) ينظر : شرح الرضي ٢٢٦/٤ .

(١٦) كرر هذه العبارة في (ش) .

(١٧) في (ش) : المتكلم .

وشذ : « ما أصبح أبردها ! » ، والضمير للغداة . و « ما أمسى أدفأها ! » ، والضمير للعشية . ولا يقاس « يكون » على « كان » في الفصل به خلافاً لابن كيسان ^(١) .

قوله : (و « ما » ابتداءً ^(٢)] نكرةً عند سيبويه ، وما بعدها الخبر ، وموصولةٌ عند الأَخْفَش ، والخبرُ محذوفٌ [^(٣)) .

أي : مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه ^(٤) ، وأحد قولي الأَخْفَش ^(٥) ؛ لأن التعجب إنما يكون مما يُجهل سببه ، فالتنكير يناسب معنى التعجب ، فكأن معنى « ما أحسن زيداً » في الأصل : شيء من الأشياء لا أعرفه جعله حسناً . ثم استعمل بعد النقل إلى الإنشاء في التعجب من شيء يستحيل أن يكون بجعل جاعل نحو ^(٦) : « ما أقدر الله ! ، وما أعلمه ! » ؛ وذلك لأنه انمحي أصل المعنى الذي هو الجعل ، واقتصر منه على ثمرته وهو التعجب منه مطلقاً مجعولاً كان أو لا ، فهزمة « ما أفعل » لتعدية ما كان لازماً بالأصالة نحو : « ما أحسنه ! » ، أو لتعدية ما صار لازماً بالنقل إلى « فَعَلَ » إلى مفعول غير مفعوله [الأول ، ف « ما » مبتدأ ، و « أفعل » خبره ، وفيه ضمير « ما » وهو فاعله ، والمنصوب بعده مفعوله] ^(٧) .

وقال الأَخْفَش ^(٨) في قوله الآخر : « ما » موصولة ، والجملة صلتها ، والخبر محذوف ، أي : الذي حسن زيداً موجود . وفيه بُعدٌ بجذفه الخبر وجوباً مع عدم ساد مسده ، ولا في تقديره معنى الإبهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه . ومذهب سيبويه ضعيف من حيث إن استعمال « ما » نكرة غير موصوفة نادر نحو : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ ^(٩) على قول ، ولم ترد مع ^(١٠) ذلك مبتدأة .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٢٧/٤ .

(٢) في (ش) : مبتدأ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٧٢/١ ، ٧٣ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٢/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ .

(٦) في (ش) : على نحو .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) ينظر : معاني القرآن للأَخْفَش ١٦٦/١ ، وشرح اللمع للضرب ١٧٨ ، والمفصل ٣٥٥ ، واللباب ١٩٦ ، وشرح

المفصل ١٤٩/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٢/٢ ، وشرح الكافية

لابن الحاجب ٩٢٧/٣ ، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ .

(٩) البقرة : ٢٧١ .

(١٠) في (أ) : على .

وقال الفراء^(١) وابن درستويه^(٢) : « ما » استفهامية ، و^(٣) ما بعدها خبرها . قال نجم الدين : « وهو قوي من حيث المعنى ، كأنه جهل حسنه ، فاستفهم عنه . وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى^(٤) : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾^(٥) ، وقولك^(٦) : « أتدري من هو ، والله دره أي رجل كان » ، و^(٧) قال^(٨) :

فَأَوْمَاتُ إِمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبْتٍ فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْتٌ أَيْمًا فَتَى

ويضعف من حيث إنه نقل من الاستفهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما^(٩) لم يثبت^(١٠).

وأما « أَحْسَنُ بَزِيدٍ » فعند سيبويه^(١١) : « أَفْعَلٌ » صورته أمر ، ومعناه الماضي من « أَفْعَلٌ » أي^(١٢) : صار ذا فِعْلٍ كـ « أَلْحَمَ » أي^(١٣) : صار ذا لحم . و « أَغْدُ البَعِيرِ » صار ذا غدة . والباء زائدة // في الفاعل لازمة . وقد تحذف مع « أَنْ » نحو : « أَحْسِنُ أَنْ تَقُولَ » أي : بأن تقول . ١١٥ / ب
وَضَعَّفَ قوله^(١٤) من جهة أن الأمر بمعنى الماضي لم يُعْهَدَ ، بل العكس نحو : « اتقى الله امرؤ »

-
- (١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٠٣/١ ، وشرح المفصل ١٤٩/٧ ، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٥٠/٢ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ١٤٩/٧ ، وشرح الرضي ٢٢٧/٤ .
(٣) سقطت الواو من (ش) و (غ) .
(٤) سقطت من (غ) .
(٥) الانفطار : ١٧ .
(٦) سقطت من (ش) و (غ) .
(٧) الواو زيادة من (ش) .
(٨) البيت من الطويل ، وهو للراعي النميري في ديوانه ٣ ، والكتاب ١٨٠/٢ ، والكمال في اللغة ٣٣٣/٢ ، والحماسة ٤٨٢ ، والخزانة ٣٧١/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٢٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٧/٢ .
والشاهد فيه : « أَيْمًا فَتَى » على أنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب . فإن فيه هنا معنى التعجب من الفتوة كما تقول : أي رجل زيد؟ .
(٩) في (ش) : والنقل مما .
(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٢٨/٤ .
(١١) ينظر : شرح الرضي ٢٢٨/٤ ، وصححه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١١٩٢/٤ إلى جمهور البصريين .
(١٢) سقطت من (غ) .
(١٣) زيادة من (ش) .
(١٤) ينظر : المفصل ٣٥٤ ، وشرحه لابن يعش ١٤٨/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ١١٠/٢ .

ونحوه ، ومن جهة أن « أفعل » بمعنى : صار ذا كذا ، قليل ، ومن جهة أن^(١) زيادة الباء^(٢) في الفاعل قليل ، والمطرّد زيادتها في المفعول .

وقال الفراء^(٣) والزمخشري^(٤) وابن خروف^(٥) إن « أحسن » أمرٌ لكل أحد بأن يجعل زياداً حسناً ، أي : يصفه بالحسن ، فكأنه قيل : صفه بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كل^(٦) ما يمكن أن يكون في شخص كقوله^(٧) :

وقَدْ وَجَدْتَ مَكَانَ الْقَوْلِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجَدْتَ لِسَانًا قَائِلًا فَقُلْ

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه .

ولا يتصرف هذا الفعل لمؤنث ومثنى ومجموع ، بل تقول في الجميع « أحسن » . وهمزة « أحسن »^(٨) للتعديّة كهزمة « ما أحسن » ، و الباء زائدة^(٩) في المفعول وهو كثير . وأجاز الزجاج^(١٠) كون الهمزة للصيرورة ، و الباء للتعديّة . أي : اجعله^(١١) ذا حسن . والأول أولى لقلة همزة الصيرورة .

واعلم أنه يجب أن يكون المتعجب منه مختصاً ، فلا يقال^(١٢) : « ما أحسن رجلاً » ؛ لعدم الفائدة . فإن قلت « ما أحسن رجلاً رأيناه في موضع كذا » جاز .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٢٨/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٥١/٢ ، وأوضح المسالك مع شرح التصريح ٦١/٢ .

(٤) ينظر : المفصل ٣٥٤ .

(٥) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٨٤/١ ، و شرح التسهيل ٣٦٥/٢ ، وشرح الرضي ٢٨٨/٤ ، وأوضح المسالك مع شرح التصريح ٦١/٢ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) البيت من البسيط ، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٠٥/٣ ، والخزانة ٣٧٥/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٢٨/٤ .

والشاهد فيه ما ذكره من معنى « أحسن » أي : صفه بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص كالبيت فإن معناه : وجدت مكاناً للقول بكثرة ما فيه من المناقب ، فإن كان لك لسانٌ قائلٌ فقل ما شئت ، أي : فلست تحتاج في شيء غائب إلى مدحه .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) مزيدة .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٢٩ / ٤ .

(١١) في (غ) جعله .

(١٢) في (غ) : يقا .

وإذا عَلِمَ المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(١) .
ولا يؤولى لفعل التعجب بمفعول مطلق ، ومنهم من أجاز ذلك^(٢) .
ولا يجوز العطف على المستتر في « ما أحسن زيدا » ، و « أحسن بزید » ، ولا سائر
التوابع ، ولا^(٣) الإخبار عنه بـ « الذي » أو اللام .

(١) مریم ٣٨ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٣٠/٣ .

(٣) سقطت من (غ) .

[أفعال المدح والذم]

قوله : (أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ : مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ ، أَوْ ذَمٍّ) .

[قوله : (ما) جنس الحد . وقوله : (وَضِعَ لِإِنْشَاءِ مَدْحٍ ، أَوْ ذَمٍّ)]^(١) فصل لغيره ، فإذا قلت : « نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ »^(٢) فأنت^(٣) تنشيء المدح ، وتُحَدِّثُه بهذا اللفظ ، فلا يدخله تصديق ولا تكذيب . فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة ، وقال^(٤) : « نعم المولودة » : « والله ما هي بنعم المولودة »^(٥) ليس تكذيباً له في المدح ؛ إذ^(٦) لا يمكنه تكذيبه فيه ، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمتَ بحصولها في الخارج ليست بحاصلة ، فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذا الإنشاء التعجبي ، والذي في « كم » الخبرية ، و « رَبُّ » . قال نجم الدين : « هذا غاية ما يمكن في تمشية ما قالوا من كون هذه الأشياء للإنشاء^(٧) » . قال : « ومع هذا كله فلي فيه نظر ؛ إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار »^(٨) .

وقوله : (فَمِنْهَا « نِعَمَ ، وَبِئْسَ ») .

هما في الأصل فعلان على وزن « فَعِلَ » وقد اطرده في لغة تميم^(٩) في « فَعِلَ » إذا كان فائؤه مفتوحاً وعينه حلقياً أربع لغات اسماً كان أو فعلاً : إحداهما « فَعِلَ » وهي^(١٠) الأصل . والثانية : « فَعِلَ » ، والثالثة « فَعَلَ » ، والرابعة « فَعِلَ » . والأكثر في « نعم ، وبئس » كسر الفاء ، وإسكان العين إذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : فإنك .

(٤) سقطت من (غ) : (وقال) ، وفي (ش) : فقال .

(٥) ينظر : العلل في النحو للوراق ١٦١ ، والإنصاف ٩٩/١ وشرح المفصل ١٢٨/٧ ، وشرح التسهيل ٣٣٨/٢ ، وشرح الرضي ٢٣١/٤ .

(٦) في (غ) : (لأنه يمكنه) بدل (إذ لا يمكنه) .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٣١/٤ .

(٩) ينظر : العلل في النحو للوراق ١٥٩ ، والإنصاف ١٢١/١ ، والمختصب ٣٥٦/١ ، وشرح اللمع للضرير ١٨٨ ، واللباب

١٨٢/١ ، والمفصل ٣٥٠ ، وشرح المفصل ١٢٨/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٩٧/٢ ، وشرح الرضي ٢٣٢/٤ .

(١٠) في (ش) : وهو .

قال سيبويه : « كَأَنَّ عَامَةَ الْعَرَبِ اتَّفَقُوا عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمِ »^(١) .
وقد استعملت على الأصل في قول طرفة^(٢) ^(٣) :

نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبْرِ

وقرئ : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾^(٤) بفتح الفاء وكسرهما^(٥) ، وقرأ يحيى بن وثاب^(٦) في الشاذ^(٧) :

﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾^(٨) . ولم يجيء « بنس » في القرآن إلا مكسور الفاء [ساكن العين]^(٩) .

[شروطه]

قوله (شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ ، أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمَعْرُوفِ بِهَا^(١٠)) ، أو مضافاً إلى المضاف إلى المعرف بها^(١١) ، [وهلم جرا]^(١٢) .

قال نجم الدين : « واعلم أن اللام في « نعم الرجل زيد^(١٣) » ليست لاستغراق الجنس

(١) ينظر : الكتاب ٤/١١٦ .

(٢) طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي ، شاعر جاهلي ، ولد في البحرين ، و تنقل في بقاع نجد ، و نادى الملك عمرو ابن هند ، ثم أرسله إلى عامله على البحرين ليقتله ، فقتله سنة ٦٠ ق.هـ له ديوان شعر . ينظر : طبقات فحول الشعراء ١٣٧ ، و الأعلام ٣/٢٢٥ .

(٣) البيت من الرمل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٥٨ ، و الإنصاف ١/١٢٢ ، و المختصب ١/٣٤٢ ، ٣٥٧ ، و الخزانة ٩/٣٧٧ ، و بلا نسبة في المقتضب ٢/١٤٠ ، و الخصائص ٢/٢٨٨ ، و شرح الرضي ٤/٢٣٢ .
و صدره : مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا * *

و الشاهد فيه : « نَعِم » حيث استعملها طرفة على الأصل بفتح النون وكسر العين .

(٤) البقرة : ٢٧١ .

(٥) قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ ، و ﴿ نَعْمًا يَعْظُمُ بِهِ ﴾ بالنساء (٥٨) قرأهما ابن عامر و الصاحبان (حمزة و الكسائي) بفتح النون وكسر العين ، و الباقون على كسر النون و العين ، إلا أن قالون و أبا عمرو و شعبة احتسبوا كسرة العين تنبيهاً على أن الأصل السكون . ينظر : العنوان في القراءات السبع ٧٥ ، و الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣١٦ ، و الفتح الرباني في القراءات السبعة ١٤٢ .

(٦) يحيى بن وثاب الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام ، تلا على أصحاب علي و ابن مسعود حتى صار أقرأ أهل زمانه ، و روى عن ابن عباس و ابن عمر ، و قرأ عليه الأعمش ، و طلحة بن مصرف ، مات سنة ١٠٣ هـ .
ينظر : سير أعلام النبلاء ٤/٣٧٩ ، و تهذيب التهذيب ١١/٢٩٤ .

(٧) قرأها بفتح الفاء و سكون العين . ينظر : الكشف ٢/٤٩٦ ، و روح المعاني ٨/٢٠٨ .

(٨) الرعد : ٢٤ ، و هي في جميع النسخ ﴿ نَعِمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٠) في (ش) به .

(١١) نحو : نعم وجهه فرس غلام الرجل .

(١٢) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(١٣) سقطت من (غ) .

كما ذهب إليه أبو علي^(١) وأتباعه ، وليست^(٢) للإشارة إلى ما في الذهن كما قال المصنف^(٣) «^(٤) .

ودليل فعليتهما^(٥) إلحاق التاء التي لا تنقلب هاءً في الوقف ، وما حكى الكسائي^(٦) نحو : « نَعْمًا رجلين ، ونعموا رجالاً »^(٧) .

ثم بعد ذلك^(٨) الأصل - وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلها كلاماً - صاراً مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها^(٩) كما في قوله^(١٠) :

والمؤمنُ العائذات الطَّيرَ [تَمْسَحُهَا رُكْبَانُ]^(١١) .

فصار معنى « نَعْمَ الرجل » : رجل في غاية الجودة^(١٢) . فكأنه قال : رجل^(١٣) نعم ، أي : جيد . فصاراً معاً جزء جملة . ولما صار « نعم الرجل » بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها^(١٤)

فعلية^(١٥) ؛ لكنها بتقدير مفرد هو الفاعل موصوف بالفعل المقدم كما ذكرنا . // فكان الأصل ١/١١٦ تنكير فاعل « نعم ، وبئس » ؛ لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص لا غير ، فكان

(١) ينظر : الإيضاح العضدي ١١١ ، و شرح الفصل ١٣٠/٧ ، و شرح الرضي ٢٣٣/٤ .

(٢) في (غ) : وليست اللام .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح الفصل ٩٧/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٣٣/٤ .

(٥) في (ش) و (غ) : فعليتها .

(٦) ينظر : الإنصاف ١٠٤/١ .

(٧) هذه المسألة اختلف فيها النحاة ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن « نعم ، وبئس » اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين . ينظر : العلل في النحو ١٦٠ ، والإنصاف ٩٧/١ ، وأسرار العربية ٩٦ ، واللباب ١٨٠/١ ، و شرح الفصل ١٢٧/٧ .

(٨) في (غ) : ذا .

(٩) في (غ) : موصوفهما .

(١٠) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٥ ، والخزانة ٧١/٥ ، وبلا نسبة في شرح الفصل ١١/٣ ، و شرح الرضي ٢٣٥/٤ ، والخزانة ٣٨٨/٩ .

وتمامه : مكة بين الغيل والسند .

والشاهد فيه : قوله : « العائذات » على أنها في الأصل كانت صفة للطير ، فقدّمت عليه ، و صار الطير بدلاً من العائذات و « العائذات » مفعول به للمؤمن ، و المؤمن معطوف على مقسم به متقدمة .

(١١) زيادة من (غ) .

(١٢) في (ش) و (غ) : الجود .

(١٣) في (غ) : رجلاً .

(١٤) في (غ) : حكايتهما لكونهما .

(١٥) في (ش) : فعله .

القياس أن يقال : « نعم رجل زيد ، ونعم رجلاان الزيدان ، ونعم رجال^(١) الزيدون » ؛ إذ معنى « نعم رجل زيد » : زيد رجل جيد . لكنهم التزموا^(٢) أن يكون الفاعل معرّفًا باللام تعريفًا لفظيًا ، لا معنى تحته ؛ لأنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ؛ ليحصل به التفسير بعد الإبهام ، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة ؛ ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغًا على وجه لا ينكر ؛ لأن مدح شخص منكور ، أو ذمه لا فائدة فيه .

واعلم أن المخصوص مبتدأ ، لا خبر مبتدأ ؛ لأن نواسخ الابتداء^(٣) تدخل عليه مقدّمًا ومؤخرًا نحو : « كنت نعم الرجل » ، وقوله^(٤) :

يَمِينًا لِنَعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

فـ « زيد » في قولنا^(٦) : « نعم الرجل زيد » مبتدأ ، و « نعم الرجل » خبره . أي: زيد رجل جيد . ولم يحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ ؛ لأن الخبر في تقدير المفرد .

والأكثر تأخير^(٧) المخصوص ؛ ليقع التفسير بعد الإبهام ، وتدخل عليه النواسخ مؤخرًا نحو : « نعم الرجل كنت » ، ونحو : يمينيا^(٨) لنعم السيدان وجدتما .

وقد يُقدّم نحو : « زيد نعم الرجل » ، وقوله^(٩) :

أَبُو^(١٠) مُوسَى فَجَدُّكَ نَعْمَ جَدًّا وَشَيْخُ الْحَيِّ خَالِكَ نَعْمَ خَالًا

(١) في (ش) : رجالاً .

(٢) في (ش) و (غ) : ألزموا .

(٣) في (ش) و (غ) : المبتدأ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٥ ، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي ١٧٤ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٤٠ ، والخزانة ٣٨٩/٩ .

والسحيل : الخيط الذي لم يحكم فتله . والمرم : الخيط الذي أحكم فتله . وأراد بالأول : الأمر السهل ، وبالثاني : الأمر الشديد .

والشاهد فيه : « نعم السيدان وجدتما » على أنه دخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم سواء تقدم المخصوص كما في المثال أو تأخر كما في البيت . وأصله : نعم السيدان أنتما .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) : قوله .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من الوافر ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٤٤٣ ، والخزانة ٣٩٢/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٩٢/٤ .

وأبو موسى : هو أبو موسى الأشعري الصحابي المعروف جد بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري .

والشاهد فيه : « أبو موسى . . . نعم جدا » حيث تقدم المخصوص بالمدح على « نعم » ، والفاعل ضمير مفسر بنكرة .

(١٠) في (أ) : أبا موسى .

وإنما لزم كون الفاعل مبهماً مع تقدم المبتدأ ؛ لأن تقدمه كالنادر بالنسبة إلى تأخره .
والضمير في قوله^(١) : « جذك نعم جداً » لا يرجع إلى المبتدأ ، وإلا^(٢) لم يحتج إلى التفسير ،
بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده .

قوله : (أو^(٣) مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بِنَكْرَةٍ مَنْصُوبَةٍ) .

اعلم أن الضمير^(٤) المبهم في « نعم ، وبئس » على الأظهر والأغلب لا يثنى ، ولا يجمع ،
ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل المصرين^(٥) ؛ لعدم تصرفهما . فلم يقولوا « نعماً ، ونعموا » ؛ ولهذا جاز
« نعم المرأة هند ، وبئس المرأة دعد » ، كما أجازوا : « نعمت المرأة » لكن إلحاق تاء التأنيث
أهون من إلحاق علامتي^(٦) التثنية [والجمع ؛ لأن التاء قد تلحق الحروف^(٧)] فلهذا اطرده :
« نعمت المرأة » [^(٨) ، ولم يطرد « نعماً رجلين » . و لأن الضمير^(٩) المفرد المذكور أشد إبهاماً من
غيره ، والقصد بهذا الضمير الإبهام . فما كان أوغل فيه كان أولى .

وأما تمييز هذا الضمير فَيُتَصَرَّفُ فيه إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً ، وتأنيثاً نحو : « نعم رجلاً ،
أو رجلين ، أو رجلاً ، أو امرأة ، أو امرأتين ، أو نسوة » اتفاقاً منهم^(١٠) . ولا يجوز الفصل بين
مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه ؛ لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف ، قال تعالى : ﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ
بَدَلًا ﴾^(١١) ، وشذ « نعم زيد رجلاً » . ولا يتبع هذا الضمير بشيء من التوابع ؛ لأنه من شدة
الإبهام كالمعدوم ، والاعتبار بتمييزه ، وتمييزه لازم غالباً . وقالوا في قوله تعالى : ﴿ بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ
الَّذِينَ ﴾^(١٢) ﴿^(١٣) إن التمييز محذوف ، أي : بئس مثلاً القوم . قال نجم الدين : « والأولى حذف

(١) في (ش) : قولك .

(٢) في (ش) : وإما لم .

(٣) زيادة من الكافية ٢١٣ .

(٤) في (غ) التمييز .

(٥) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٩٣٠ ، ٩٤٠ ، وشرح الرضي ٤/٢٤٠ .

(٦) في (غ) : علامة .

(٧) كـ « لات ، وثمت ، وربت ، ولعلت » .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٩) هذه هي العلة الثانية لعدم تثنية الضمير في « نعم وبئس » .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٤١ .

(١١) الكهف : ٥٠ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) الجمعة : ٥ .

المضاف من « الذين » على أنه المخصوص ، أي : بئس مثل القوم : مثل الذين . أو حذف المخصوص ، أي : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم^(١) »^(٢) .

وقد يجيء عند المبرد^(٣) ، وأبي علي^(٤) بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد قال^(٥) :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَيْبِكَ فِينَا فَنَعَمَ الرَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا

وقال تعالى : ﴿ ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾^(٦) . أي : ذراعها ؛ إذ المصدر لا يخبر عنه بأنه سبعون ذراعاً^(٧) .

ومنع ذلك سيويوه^(٨) ؛ لأن وضع التمييز رفع الإبهام . وتأول البيت بـ : تزود مثل زاد

أبيك زاداً . على أن « مثل » حال من مفعول « تزود » ، وهو « زاداً » ، وقوله تعالى : ﴿ ذَرَعُهَا ﴾^(٩)

مصدر بمعنى المفعول ، أي : مذروعها^(١٠) ، أي : طولها سبعون ذراعاً .

قوله^(١١) : (أَوْ بـ « مَا » نَحْوُ^(١٢) : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾^(١٣)) .

اختلف في « ما » هذه فقيل :^(١٤) كافة هيأت « نعم ، وبئس » للدخول على الجمل كما

في « قلما ، وطالما » .

(١) في (غ) : مثل .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٥٠/٢ .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ١١٣ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو لجريير في ديوانه ١٣٥ ، والإيضاح العضدي ١١٤ ، والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، وشرح المفصل

١٣٢/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٩ ، وشرح شواهد المعني ٥٧/١ ، والخزانة ٣٩٦/٩ ، وبلا نسبة في المقتضب

١٥٠/٢ ، والمفصل ٣٥١ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٨٥/٢ .

والشاهد فيه : « نعم الزاد زاداً » على أنه قد يجيء بعد الفاعل الظاهر تمييز للتوكيد .

(٦) الحاقة : ٣٢ .

(٧) زيادة من (ش) و (غ) .

(٨) ينظر : الكتاب ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، وشرح الرضي ٢٤٢/٤ .

(٩) الحاقة : ٣٢ .

(١٠) في (غ) : مذرعها .

(١١) سقطت من (ش) .

(١٢) في (ش) و (غ) : مثل .

(١٣) البقرة : ٢٧١ .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٤٢/٤ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ .

وقال الفراء^(١) وأبو علي^(٢) : هي موصولة بمعنى « الذي » فاعل لـ « نعم » ، والجملة

بعدها صلتها ، ففي قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا // اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾^(٣) « ما » فاعل ، ١١٦ ب

و « أن يكفروا » مخصوص . [وفي قوله تعالى : ﴿ نِعْبًا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾^(٤)] المخصوص محذوف .

ويضعفه قلة وقوع « الذي » مصرحاً به فاعلاً لـ « نعم ، وبئس » ، ولزوم حذف الصلة

بأجمعها في : ﴿ فَبِعِمْمَا هِيَ ﴾^(٥) ؛ لأن « هي » مخصوص [^(٦) أي : نعم الذي فعله الصدقات ،

وكذا قولهم : « دققته دقاً نِعْمًا »^(٧) .

وقال سيبويه^(٨) والكسائي^(٩) : « ما » معرفة تامة بمعنى « الشيء » أي : فنعم الشيء هي .

فـ « ما » هو^(١٠) الفاعل ، و « هي »^(١١) مخصوص . ويضعفه عدم مجيء « ما » بمعنى المعرفة التامة

في غير هذا الموضع إلا نادراً ، بل تجيء بمعنى « شيء » . وأيضاً يلزم حذف المخصوص ، وإقامة

صفته ، وهي جملة مقامة في نحو : ﴿ نِعْبًا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾^(١٢) ، و : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ

أَنْفُسَهُمْ ﴾^(١٣) ، وفي قوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾^(١٤) يجوز أن

يكون « أن يكفروا » هو المخصوص على قول سيبويه ، « واشتروا » جملة متوسطة بين الفاعل

والمذموم ؛ بياناً لاستحقاقه الذم . و^(١٥) أن يكون صفة مذموم محذوف ، وقوله^(١٦) : ﴿ أَنْ

يَكْفُرُوا ﴾ بدل منه ، أو خبر مبتدأ محذوف ، والجملة بيان للمذموم .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٥٧ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٤٢ ، والارتشاف ٤/٢٠٤٥ .

(٢) ينظر : المسائل المشكلة ٢٥١-٢٥٤ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٤٢ .

(٣) البقرة : ٩٠ .

(٤) النساء : ٥٨ .

(٥) البقرة : ٢٧١ .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٧) ينظر : المقتضب ٤/١٧٥ ، وشرح التسهيل ٢/٣٤٥ ، وشرح الرضي ٤/٢٤٣ .

(٨) ينظر : الكتاب ١/٧٣ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٤٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٤٣ ، والارتشاف ٤/٢٠٤٤ .

(١٠) في (ش) : هي .

(١١) في (ش) : هو .

(١٢) النساء : ٥٨ .

(١٣) البقرة : ١٠٢ .

(١٤) البقرة : ٩٠ .

(١٥) سقطت الواو من (ش) .

(١٦) سقطت من (غ) .

وقال الزمخشري^(١) وأحد قولي أبي علي^(٢) : « ما » نكرة مميزة منصوبة المحل موصوفة بالجملة ، والمخصوص محذوف في^(٣) نحو : ﴿ نَعِمًا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾^(٤) ، أو مذكور كما في : ﴿ بئسما أشترؤا به أنفسهم أن يكفروا ﴾^(٥) ، أو نكرة غير موصوفة نحو : ﴿ فنعما هي ﴾^(٦) و « دققته دقا نعماً » .

ولا يؤكد فاعل « نعم » تأكيداً معنوياً^(٧) ، بل تأكيداً لفظياً ؛ لأن تعريفه لفظي . وقد يوصف كقوله تعالى : ﴿ بئس المرؤد المرؤد ﴾^(٨) . و^(٩) قال^(١٠) :
نعم الفتى المرئى أنت إذا هم
حضرُوا لَدَى الحُجراتِ نارَ الموقدِ
خلافاً لابن السراج^(١١) .

ولا يمتنع عند المبرد^(١٢) وأبي علي^(١٣) - وهو الحق خلافاً لغيرهما - إسناد « نعم ، وبئس » إلى « الذي » التي صلتها^(١٤) عامة ، وكذا « من ، وما » ، قال علي^(١٥) عليه السلام في النهج :
« وَلنعم دارٌ من لم يرضَ بها داراً »^(١٦) قال^(١٧) :

-
- (١) ينظر : المفصل ٣٥١ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٤١/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٤/٤ .
(٣) سقطت من (ش) .
(٤) النساء : ٥٨ .
(٥) البقرة : ٩٠ .
(٦) البقرة : ٢٧١ .
(٧) في (غ) : (مستكناً ، بل تأكيداً مستكناً لفظياً) .
(٨) هود : ٩٩ .
(٩) الواو زيادة من (ش) و (غ) .
(١٠) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٩٨ ، والأصول ١٢٠/١ ، وشرح شواهد المعنى ٩١٥/٢ ، والخزانة ٤٠٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٤٤/٤ .
والشاهد فيه : « نعم الفتى المرئى » على أنه يجوز وصف فاعل « نعم » فإن « المرئى » صفة « الفتى » لا بدل خلاف لابن السراج .
(١١) ينظر : الأصول ١٢٠/١ .
(١٢) ينظر : المقتضب ١٤١/٢ .
(١٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٤١/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٥/٤ ، والارتشاف ٢٠٥١/٤ .
(١٤) في (غ) : أصلها .
(١٥) سقطت من (ش) و (غ) .
(١٦) ينظر : هج البلاغة ص ٢٧٣ .
(١٧) سقطت من (ش) .

فَنَعَمٌ^(١) مَزْكًا مِّنْ ضَاقَاتٍ مَّذَاهِبُهُ وَنَعَمٌ مِّنْ هُوٍ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٢)

وتقول : « نعم الذي هو عند زيد » . وأما إن^(٣) كان صلتها مخصوصة نحو : « نعم الذي كان اليوم في الدار » والإشارة إلى شخص معين فلا يجوز ؛ إذ يلزم فاعلها الإبهام .

وقد يرد فاعلها مفرداً منكرًا نحو : « نعم رجل زيد^(٤) » ، و^(٥) مضافاً إليه كقوله^(٦) :

فَنَعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

وهو قليل . وقد روي^(٧) : « مَرَّ بِقَوْمٍ نَعَمَ بِهِمْ قَوْمًا »^(٨) ، وقال أبو علي : « إنه سمع :

« نعم عبدالله زيدٌ »^(٩) ^(١٠) ، « وبئس عبدالله أنا إن كان كذا »^(١١)

وهو شاذ لعدم إضافته إلى المعرف^(١٢) الجنسي . وقد روي : « شهدت صفين ، وبئست

الصفون »^(١٣) . والأولى أن هذا مما ترك تمييز ضميره ، أي : بئست بقعة^(١٤) الصفون . فالصفون

مخصوص إذن . ومثله قولهم : « فيها ونعمت » ، أي : مرحباً بهذه القضية ونعمت قضية هي .

فالتمييز والمخصوص حذفاً معاً .

(١) في (غ) : لنعم .

(٢) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٠٩٨ ، وشرح التسهيل ٢١٣ / ١ ، وشرح الرضي ٢٤٥ / ٤ ، ومغني

الليبي ٤٣٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٤١ / ٢ ، واللسان « زكاً » ، والخزانة ٤١٣ / ٩ .

وزكاً : لجأ ، والمزكأ : الملجأ .

والشاهد فيه : « نعم من هو » حيث لا يمتنع عند أبي علي والمبرد إسناد « نعم » إلى « من » الجنسية وهي التي تكون صلتها

عامة

(٣) في (غ) : إذا .

(٤) في (ش) و (غ) : زيدا .

(٥) في (غ) : أو .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لكثير بن عبد الله النهشلي في شرح شواهد الإيضاح ١٠٠ ، والمقاصد النحوية ١٧ / ٤ والخزانة

٤١٧ / ٩ .

وعجزه : * * وصاحبُ الركبِ عثمان بن عفاناً .

والشاهد فيه : « نعم صاحب قوم » حيث جاء فاعل « نعم » نكرة مضافة إلى مثلها وهو قليل .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣٤١ / ٢ ، وشرح الرضي ٢٤٦ / ٤ .

(٨) في (ش) : نعم من يقوم بهم قوما .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٤٧ / ٤ .

(١٠) عند أحمد في مسنده (٨ / ١) ، والترمذي في سننه : (٣٨٤٦) : أن النبي ﷺ قال : « نعم عبدالله خالد بن الوليد » .

(١١) من كلام ابن مسعود . ينظر : شرح التسهيل ٣٤٦ / ٢ .

(١٢) في (ش) : المعرب .

(١٣) قالها سهل بن حنيف . ينظر : شرح التسهيل ٣٤٦ / ٥ .

(١٤) في (غ) : مقعداً .

وقد يؤنث « نعم ، وبئس » وإن كان فاعلهما مذكراً لكون المخصوص مؤنثاً قال^(١) :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُحْجَفَةٌ دَعَائِمَ الزَّوْرِ نَعَمَتْ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز مذكراً ؛ لتأنيث المخصوص كقوله تعالى^(٢) : ﴿ سَاءَتْ

مُسْتَقَرًّا ﴾^(٣) ، و ﴿ حَسَنَتْ مُسْتَقَرًّا ﴾^(٤) .

قوله : (وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَا قَبْلَهُ خَبْرُهُ ، أَوْ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ)^(٥) .

قال ابن خروف : « لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ ما قبله خبره ، لجواز دخول نواسخ

المبتدأ عليه »^(٦) . وحكى الأندلسي^(٧) مثله^(٨) عن سيويه ، واختاره^(٩) نجم الدين^(١٠) .

قوله : (وَشَرْطُهُ) أي : شرط المخصوص (مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ)^(١١) أي : يصح إطلاقه

عليه .

(و ﴿ بئس مثل القوم ﴾^(١٢) متأول) إما على حذف المخصوص ، أي : بئس مثل القوم

مثلهم . أو على حذف مضاف ، أي : بئس مثل القوم مثل الذين . وشرط المخصوص أن يختص ؛

لأنه للتخصيص بعد الإبهام ، فلا يجوز : « نعم الرجل رجل » إلا أن تصفه بما يرفع الجهالة .

(١) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٤٦ ، وشرح المفصل ١٣٦/٧ ، ولسان العرب (زرق ، نعم) والموشح

٢٦٥ ، والحزانة ٤٢٢/٩ ، وبلا نسبة في المقرب ٦٨/١ ، وشرح الرضي ٢٤٧/٤ .

والحرة : الكريمة ، وأرد بها الناقة .

والعيطل : الطويلة العنق . وتبجاء : الضخمة الصدر . والجحفة : الوسط . والزور : أعلى الصدر . والزورق : السفينة .

والشاهد فيه : « نعمت » حيث أُنثها مع أنها مسندة إلى مذكر وهو « زورق البلد » ؛ لأنه يريد الناقة ، فأُنث على المعنى

كما أُنث مع البلد في قولهم : « هذه الدار نعمت البلد » حين أراد به الدار .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) الفرقان : ٦٦ .

(٤) الفرقان : ٧٦ .

(٥) في (أ) : أي محذوف .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٥٩٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٤٨/٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٤٨/٤ .

(٨) في (ش) : مثل هذا .

(٩) في (ش) : وأجازه .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٤٨/٤ .

(١١) يعني: شرط المخصوص أن يطابق الفاعل الظاهر إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً ، نحو : « نعم الرجل زيد ، نعم

الرجلان الزيدان ، نعم الرجال الزيدون ، نعم المرأة هند ، ونعمت المرأة هند ، ونعم المرأتان الهندان ، ونعم النساء

الهندات . ينظر : الوافية شرح الكافية ٢٩٧ ، والموشح ٢٦٥ ، والنجم الثاقب ١٠٥٩/٢ .

(١٢) الجملة : ٥ .

ويجوز اعتراض « نعم » وذبوله بين العامل ومعموله تقول (١) : « أبصرتُ — و (٢) نعم الرجل هو — زيدا » .

أ/١١٧

قوله : (و « سَاءَ » مِثْلُ « بئسَ ») نحو : « ساء // مثل القوم » .

ويلحق « نعم ، وبئس » كل ثلاثي على « فَعْل » نحو : « ظَرَفَ الرجل زيد » ، ونحو : « رَمُوتَ اليدُ يدهُ » و « قَضُوَ الرجلُ زيدُ » (٣) بشرط معنى التعجب . ويكثر استغناء فاعل هذا الملحق عن اللام كقوله تعالى : ﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا ﴾ (٤) ، و « رفيقاً » (٥) تمييز لـ « أولئك » ، وقيل حال . وقول الشاعر (٦) (٧) :

قَعَدْتُ وَأَصْحَابِي لَهُ بَيْنَ ضَارِحٍ
وَبَيْنَ الْعُدَيْبِ بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي

« وَشَدَّ مَا أَنَّكَ ذَاهِبٌ (٨) » « ما » فيه زائدة ، و « أَنْ » فاعل الفعل . ويجوز أن يكون « ما » فيهما كما (٩) في « نَعَمًا » . و « متأملي » ، و « أَنْ » مخصوصان .
ويضمر فاعل « فَعْل » على وفق ما قبله نحو : « جَاءني الزيدان وكرُّما » ، ولم يجز ذلك في « نعم ، وبئس » .

وقوله : (وَمِنْهَا « حَبْدًا ») . أصل « حَبَّ » حُبُّ ، أي : صار حبيباً ، فأدغم كغيره .
ويكون للمدح إذا كان مثبتاً ، وللذم إذا كان مع « لا » قال في المدح بها (١٠) :

(١) في (ش) : وتقول . وفي (غ) : (نحو) بدل : (تقول) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) قالوا : قَضُو الرجل ورمو إذا أحذق القضاء وأجاد الرمي . ينظر : اللسان (قضي) ٨٨/١٥ ، وشرح المفصل ١٣٩/٧ .

(٤) النساء : ٦٩ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٤ ، وشرح القصائد العشر للتريزي ٨٦ ، وشرح المعلقات السبع

للزوزي ٧٥ ، والخزانة ٤٢٥/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٤٨/٤ .

والشاهد فيه : « بُعَدَ » حيث جاءت للمدح والتعجب ، وأصله « بُعَدَ » ألحق بفعل المدح .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ١٦٥ ، واللسان (حب) ، وشرح شواهد المغني ٧١٣/٢ ، وبلا نسبة في

الجميل ١١٠ ، وأسرار العربية ١١١ ، واللباب ١٨٩/١ ، وشرح المفصل ١٤٠/٧ .

والشاهد فيه : « حبدا » حيث جاءت للمدح .

يَا حَبْدَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا
وقال في الذم بها ^(١) :

لا حَبْدَا أَنْتِ يَا صُنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ ولا شُعُوبٌ هَوَىٰ مِنِّي وَلا تُقَمُّ

قوله : (وَلَا يَتَغَيَّرُ) . يعني : لا يثني ، ولا يجمع ، [ولا يذكر] ^(٢) ، ولا يؤنث ، فيقال : « حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا هند » . ولا يقال « حبذان » ونحوه ؛ لأنه مبهم كضمير « نعم ، وبئس » فالزم الأفراد مثله ، وخُلِعَ منه الإشارة ؛ لغرض الإبهام . فـ « حبذا » بمعنى : حَبَّ الشيء . وعند المبرد ^(٣) وابن السراج ^(٤) أن تركيب « حب » مع « ذا » أزال فعلية « حب » ؛ لأن الاسم أقوى . فـ « حبذا » مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أي : المحبوب زيد . وقال بعضهم ^(٥) : بل التركيب أزال اسمية « ذا » ؛ لأن الفعل مقدم فـ « حبذا » فعل ، والمخصوص فاعله .

وإذا دخل « لا » على « حبذا » كما مر وافق « بئس » في المعنى .

والأولى أن إعراب مخصوص « حبذا » كإعراب مخصوص « نعم » إما مبتدأ ، أو خبر مبتدأ محذوف . وقال بعضهم ^(٦) : هو عطف بيان لـ « ذا » . وقال الربعي ^(٧) ^(٨) : « ذا » زائدة ، والمخصوص فاعل « حَبَّ » .

قوله : (وَقَدْ يَقَعُ ^(٩) قَبْلَ الْمَخْصُوصِ ، أَوْ بَعْدَهُ تَمْيِيزٌ [أَوْ حَالٌ عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ] ^(١٠)) . نحو : « حبذا زيدٌ رجلاً ، وحبذا رجلاً زيد » . وإن كان مشتقاً جاز أن

(١) البيت من البسيط ، وهو لزيد بن منقذ العدوي في الدرر اللوامع ١١٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح ابن يعيش ١٣٩/٧ ، والارتشاف ٢٠٦٠/٤ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) ينظر : المقتضب ١٤٥/٢ .

(٤) ينظر : الأصول لابن السراج ١١٥/١ .

(٥) ينظر : اللباب ١٨٩/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٧ ، وشرح الرضي ٢٤٩/٤ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٤٩/٤ ، وشرح التصريح ٨٩/٢ .

(٧) هو أبو الحسن علي بن عيسى الربعي ، أخذ عن السيرافي ببغداد ، ثم سافر إلى شيراز ولازم الفارسي عشرين سنة ،

ثم عاد إلى بغداد . صنف شرح الإيضاح ، وشرح مختصر الجرمي ، توفي سنة ٤٢٠هـ .

ينظر : معجم الأدباء ٧٨/١٤ ، ووفيات الأعيان ٣٤٣/١ ، والبلغة ١٢٦ .

(٨) ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٥٠/٤ .

(٩) في (ش) : و يجوز أن يقع .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٤ .

يكون حالاً ، والعامل « حب » نحو: « حبذا محمد رسولاً ، وحبذا رسولاً محمد » . وجاز تأخير التمييز عن^(١) المخصوص ههنا ؛ لأن المميّز ظاهر بخلاف مميّز فاعل « نعم » ففضل الظاهر على المضمّر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز نحو : « حبذا زيد » ، ووجب الإتيان به اختياراً في « نعم » .

وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في « نعم » . وقد يفرد « حَبَّ » عن « ذا » فيجوز - إذن - نقل ضمة عينها إلى فائها قال^(٢) :

* * وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

بفتح الحاء ، وضمها . وكذا كل ما هو على^(٣) « فَعَلَّ » مراداً به المدح أو الذم ، أو التعجب كقوله^(٤) :

بعدها متأملي .

وقوله^(٥) :

لَا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا
أَعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا

(١) في (غ) : عن هنا .

(٢) البيت من البسيط وهو للأخطل في ديوانه ١٩ ، وإصلاح المنطق ٣٥ ، والخزانة ٤٢٩/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٨ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٣ ، وشرح المفصل ١٢٩/٧ ، وشرح الرضي ٢٥٠/٤ .

وصدره : فقلت اقتلوهما عنكم بمزاجها .

وقتل الخمر : مزجها وكسر قوتها بالماء .

والشاهد فيه : « وحب » حيث إنها للمدح والتعجب ، وأصلها « حُبَّ » بضم العين للتحويل المذكور . فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) سبق تخريجه ص ٨٠٠ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لسهم بن حنظلة الفندي في الأصمعيات ٥٦ ، واللسان (حسن) ، والخزانة ٤٣٣/٩ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٥ ، والخصائص ٤٠/٣ ، وشرح الرضي ٢٥١/٤ .

والشاهد فيه : « حُسْنَ » حيث إنها للمدح والتعجب ، ويجوز في مثله أن تنتقل ضمة العين إلى الفاء ، وأن تحذف وتبقى الفاء على فتحها .

[الحرف]

قوله : (الحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ . [وَمِنْ ثَمَّ احْتِاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ] ^(١)) .

الحرف في اللغة : الناقة الهزيلة ^(٢) ، وكذا الضخمة ^(٣) . شبهت الهزيلة بحرف السيف ، والضخمة ^(٤) بحرف الجبل ^(٥) ، قال ^(٦) :

وَحَرْفٌ كَنُونٍ تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ بَدَالٍ يَوْمٌ ^(٧) الرَّسَمَ غَيْرَهُ التَّقْطُ

وقال ^(٨) :

وَحَرْفٌ كَأَلْوَاكِ الْإِرَانِ نَسَائِهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدٍ

وطرف الشيء : حرفه وغير ذلك .

وفي الاصطلاح : ما ذكره ^(٩) المصنف .

فقوله : (مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى) جنس الحد . وقوله (فِي غَيْرِهِ) فصل للاسم والفعل .

قوله ^(١٠) : (وَمِنْ ثَمَّ احْتِاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ) . يعني : ومن أجل أن معناه

في غيره احتاج — في كونه جزء كلام — إلى اسم ، كالتنوين في « زيدٌ قائمٌ » ، أو فعل نحو :

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٢) في (غ) : المهزولة .

(٣) في (ش) : الضخم .

(٤) في (ش) : الضخم .

(٥) ينظر : اللسان (حرف) ١٢٨/٣ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لأبي العلاء المعري في خزنة الأدب وغاية الأرب للحموي ٣٩ / ٢ .

ومراده بالحرف: الناقة ، وبحرف النون : تشبيه الناقة به في تقويسها وضمورها ، وبراء : اسم الفاعل من رأى إذا ضرب الرثة ، وبدال : اسم الفاعل من دلا يدلوا إذا رفق في السير ، وبالرسم : أثر الدار ، وبالنقط : المطر . ومعنى هذا البيت أن هذه الناقة لضعفها وانحائها مثل نون تحت رجل يضرب رثتها ، ولم يرفق بها في السير ، فهو غير دال وقد تقدم أن الدالي هو الرفيق ويؤم بها داراً غير المطر رسمها ، واجتماع هذه الأوصاف دليل على ضعف الناقة ؛ لأنها لو كانت قوية لما احتاجت إلى ضرب رثتها ، وإلى الرفق بها مع شدة شوقه إلى ديار أحبابه ، وذلك باعث على شدة السير .

(٧) في (ش) : توم .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٩٣ ، وجمهرة أشعار العرب ١٢٦ ، واللسان (أرن) ، و بلا نسبة

في النجم الثاقب ١٠٦٥/٢ . و رواية الديوان : أمون كألواح الإيران نصاً لها .

اللاحب : الطريق الواسع المنقاد الذي لا ينقطع . والبُرْجُد : الكساء الغليظ . الإيران : سرير السميت .

(٩) في (غ) : ذكر .

(١٠) في (ش) و (غ) : وقوله .

« قد » في : « قد قام زيد » . وقد يحتاج إلى الجملة كحروف النفي ، والاستفهام^(١) والشرط .
وقد يحذف المحتاج إليه نحو^(٢) :
« خرجت ولما » ، و« قالت وإن »^(٣) .

ب / ١١٧

وكأن // قَدِ

قيل ذكر ابن الخباز^(٤) أن الحروف أحادية وهي أربعة عشر ، وثنائية وهي ثلاثة وعشرون . وثلاثية وهي تسعة وعشرون . ورباعية وهي خمسة عشر . وخماسية وهو^(٥) حرف ، وهو^(٦) « لكن » . نقلت ذلك من حاشيته .

(١) كررها في (غ) .

(٢) جزء من بيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ ، والأغاني ٨ / ١١ ، وشرح التسهيل ٤٢٣ / ٣ ،
والارتشاف ١٢٨٠ ، وشرح التصريح ٣٩٧ / ٢ .
وقامه : أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد .

(٣) سبق تخريجه ص ٩ .

(٤) أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي ، النحوي الضرير ، عرف بابن الخباز البلدي الموصلية ، لم ير في زمانه أسرع
حفظاً منه . صنف النهاية في النحو ، وشرح اللمع ، والغرة المخفية ، وشرح على الكافية . توفي سنة ٦٣٩ .
ينظر : إنباه الرواة ٣٠٤ / ١ ، والبلغة ٣٩ .

(٥) في (ش) و (غ) : وهي .

(٦) في (غ) : وهي .

٨٠٤	[الفعل]
٨٠٦	[الفعل الماضي]
٨٠٧	[الفعل المضارع]
٨٠٧	[تعريفه]
٨٠٩	[إعرابه]
٨١٣	[رفعه]
٨١٤	[ما يُعَيَّن المضارع للحال أو الاستقبال أو الماضي]
٨١٦	[نواصب المضارع]
٨١٦	أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّعِلُّ
٨٤٠	[إضمار أن بعد حروف العطف]
٨٤٠	[إظهار « أن » جوازاً ووجوباً]
٨٤٣	[جوازم الفعل المضارع]
٨٤٣	[جوازم الفعل الواحد]
٨٤٦	[جوازم الفعلين]
٨٥٨	[ربط جواب الشرط بالفاء]
٨٦٢	[ربط الجواب بـ إذا الفجائية]
٨٦٢	[جزم المضارع في جواب الطلب]
٨٦٥	[فعل الأمر]
٨٦٥	[حكمه]
٨٦٨	[الفعل المبني للمجهول]
٨٧٢	[الفعل المتعدي وغير المتعدي]
٨٧٩	[أفعال القلوب]
٨٨٤	[الإلغاء]
٨٨٦	[التعليق]
٨٨٩	[مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد]
٨٩١	[ملحقات أفعال القلوب]
٨٩٦	[الأفعال الناقصة]
٩٠٦	[تقديم الخبر على اسمها]
٩٠٦	[تقديم الخبر عليها]
٩١٢	[أفعال المقاربة]
٩١٢	[تعريفها]
٩١٣	[تعداد أفعال المقاربة وأحكامها]
٩٢٠	[دخول النفي على خبر « كاد »]
٩٢٣	[فعلا التعجب]
٩٣١	[أفعال المدح والذم]
٩٣٢	[شروطه]
٩٤٤	[الحرف]

- المصنف، ٧٢٧، ٧٣٧، ٧٥٦، ٧٦٥، ٧٧١، ٧٩٢،
٨٠٣
- امرؤ القيس، ٦٩٨
- تميم، ٧٧٢، ٧٩٠، ٧٩١
- ربيعة، ٧٠٠، ٧٣٢، ٧٣٩، ٧٤٦، ٧٦٩
- سليم، ٧٠٤، ٧٥٣
- سيبويه، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٠، ٦٩٢، ٧٠٢،
٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٠، ٧١٢، ٧٢٠، ٧٢٦،
٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٩،
٧٤٢، ٧٥٠، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٣،
٧٦٤، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٨٣، ٧٨٦،
٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩١، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٩
- عقيل، ٧٣٣، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٥٣
- فهم، ٧٢١، ٧٥٢
- قيس، ٦٨٤
- كثير، ٧٣٤، ٧٥٥، ٧٦٢، ٧٨٢
- معد، ٧٣٢، ٧٣٣
- نافع، ٦٨٩، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٣٢
- نجم الدين، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧٣، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٨٦،
٦٨٧، ٦٩٠، ٦٩٥، ٦٩٨، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧،
٧١٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٦، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣١،
٧٣٢، ٧٣٧، ٧٤٤، ٧٥١، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦،
٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣،
٧٧٤، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٧، ٧٩٠، ٧٩١،
٧٩٤، ٧٩٩
- نهشل، ٧٦٧
- هشام، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٣٩، ٧٦٢، ٧٦٦
- يونس، ٦٩٧، ٧٠٤، ٧٢٤، ٧٦٩
- ابن درستويه، ٦٧١، ٧٥١، ٧٥٧
- ابن عباس، ٧٩١
- ابن كثير، ٧١٦
- ابن كيسان، ٧٦٦، ٧٨٥
- ابن معط، ٧٦٥
- أبو عبيدة، ٧٧٢
- أبو علي، ٦٧٤، ٧٩٢، ٧٩٨
- أبو عمرو، ٦٧٨، ٧٢٢، ٧٦٢
- الربيعي، ٨٠١
- الزجاج، ٧٠٧، ٧٧٣، ٧٨٨
- الزحشيري، ٦٨٠، ٦٦٠، ٧٦٨، ٧٩٧
- السراج، ٦٩٠، ٧٣٧، ٧٦٤، ٧٩٧، ٨٠١
- السرياني، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧٢٩، ٧٣٧، ٧٦٩، ٧٨٥، ٨٠١
- الفارسي، ٦٦٧، ٧٣٦، ٨٠١
- الفراء، ٦٧٣، ٦٨٠، ٦٨٦، ٧٠٤، ٧١٢، ٧٣٦، ٧٦٦،
٧٨٥، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩٦
- الفرزدق، ٧٥٨
- الكسائي، ٦٧٤، ٦٨٢، ٦٩١، ٦٩٢، ٧١٢، ٧٢٣،
٧٦٢، ٧٨٤، ٧٩٢
- الكتشاف، ٦٨٣، ٧٩١
- الكوفي، ٦٩١، ٧٠٧، ٧١٨، ٧٩١
- المازني، ٧٠٩، ٧٦٣
- المالكي، ٧٦٠، ٧٦٩
- المبرد، ٦٧٤، ٦٨٥، ٧٠٨، ٧٢٠، ٧٣٤، ٧٥٨، ٧٥٩،
٧٦٦، ٧٩٥، ٧٩٧، ٨٠١

[حروف الجر]

قوله : (حُرُوفُ الْجَرِّ: مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ .
[وهي : « مِنْ ، وِإِلَى ، وَحَتَّى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَرُبُّ ، وَوَاوُهَا ، وَوَأُو الْقَسَمِ ،
وَبَاؤُهُ ، وَتَاؤُهُ ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَالكَافُ ، وَمُنْذُ ، وَمُنْذُ ، وَحَاشَا ، وَعَدَا ، وَخَلَا ») .
قوله : (مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا يَلِيهِ) [^(١)] .

الإفضاء : الإيصال . والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم : تعديته إليه ، حتى يكون المجرور به
مفعولاً لذلك الفعل منصوب المحل . ويسمونها بعضهم ^(٢) : حروف الإضافة ^(٣) ، أي : تضيف
الأفعال إلى الأسماء ، بمعنى توصلها . قال بعضهم ^(٤) : وسميت حروف الجر لأنها تجر معناها إلى
الأسماء . قال نجم الدين : « والأظهر أنها سميت بذلك لأنها تعمل إعراب الجر كتسمية حروف
الجزم ^(٥) ، وحروف النصب وغيرها » ^(٦) .

وأراد بـ « شبه الفعل » : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ،
نحو : « أنا مار بزيد » ، و « مروري بزيد حسن » ، و « زيد ممرور به » ، و « زيد بعيد عن الأذى » .
ويريد بـ « معناه » : الظرف ، والجار والمجرور نحو : « زيد عندك لإكرامك » ، وكذا :
« زيد في الدار لإكرامك » . واللام ^(٧) في الحقيقة معدٌّ للفعل المقدر ، أو لشبهه ؛ لأن التقدير :
زيد استقر ، أو مستقر ، لكن لما سدَّ الظرف مسد الفعل أو شبهه جاز أن يقال : الجار معد
للظرف . ومن أمثلة تعدية معنى الفعل قولهم : « أين أنت مني » ؛ لأن معناه بَعُدْتَ .

قال المصنف : « فالعشرة الأولى لا تكون إلا حروفاً » ^(٨) وهي : « مِنْ ، وِإِلَى ، وَحَتَّى ،
وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَرُبُّ ، وَوَاوُهَا ، وَوَأُو الْقَسَمِ ، وَتَاؤُهُ ، وَبَاؤُهُ » ^(٩) . « والخمسة التي تليها

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٢) منهم الزمخشري في المفصل ٣٦٥ .

(٣) سقطت من (غ)

(٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/٢ ، وشرح الوافية ٣٨٠ ، وشرح الرضي ٢٥٦/٤ .

(٥) في (غ) : الجر .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٥٦/٤ .

(٧) يعني: اللام التي في « لإكرامك » .

(٨) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣ .

(٩) سقطت من : (ش) و (غ) .

تكون^(١) حروفاً وأسماء^(٢)، وهي : « عن ، وعلى ، والكاف ، ومد ، ومنذ » . « والثلاثة البواقى تكون حروفاً وأفعالاً^(٣) » ، وهي : « حاشا ، وعدا ، وخلا » .

قال : « ولم أعدَّ « على » اسماً وفِعْلاً ؛ لأني أراعي في العدِّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع ، المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من^(٤) حيث المعنى ، كتشارك « على » الحرفية والاسمية في العلو ؛ فلهذا لم أعدَّ « مِنْ » فعلاً ؛ مع أنه يكون أمراً من « مَانَ يَمِينُ » ، و« في » مع كونه أمراً لمؤنث^(٥) من : « وفي يفي » ، و« لِهْ » أمراً^(٦) من « ولي يَلِي » . وكذا لم أعدَّ « إلى » اسماً ؛ مع أنه يجيء بمعنى النعمة . كل ذلك لاختلاف المعنيين . قال : و أراعي في العد مع التشارك في المعنى : التساوي في أصل اللفظ . و « على » إذا كان فعلاً يكتب بالألف ، وأصله الواو ، بخلافه إذا كان اسماً أو حرفاً . وكذا « مِنْ ، وفي ، ولِهْ » أفعالاً ؛ لأن أصلها : امين ، و اوفي ، و اولي^(٧) .

قال نجم الدين : « وفيما قال نظر ؛ لأن « على » الاسمية تكتب ألفاً وأصله واو اتفاقاً . واعتذاره في « حاشا ، وعدا ، وخلا » التي لا أصل لألفاتها حروفاً بخلافها أفعالاً بأنها : لما تضمنت معنى الإنشاء أشبهت الحروف فكأنه لا أصل لألفاتها ، عذر بارد^(٨) .

قوله : (فـ « مِنْ » لِلْإِبْتِدَاءِ) .

قال نجم الدين : « كثيراً ما يجري في كلامهم أن « مِنْ » لا ابتداء الغاية . والمراد بالغاية ههنا^(٩) : جميع المسافة ؛ إذ لا معنى لا ابتداء النهاية^(١٠) ، أي لا ابتداء في غير الزمان عند البصريين^(١١) سواء كان المجرور بها مكاناً نحو : « سرت من البصرة » ، أو غيره نحو : « هذا

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣ .

(٣) ينظر : السابق ٩٣٨/٣ .

(٤) في (غ) : ومن .

(٥) في (ش) و (غ) : للمؤنث .

(٦) في (أ) : أمر .

(٧) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٣٨/٣ ، ٩٣٩ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٥٨/٤ .

(٩) في (ش) و (غ) : هنا .

(١٠) ينظر : الإنصاف ٣٧٠/١ ، وشرح الرضي ٢٥٩/٤ .

(١١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨ ، وشرح الرضي ٢٥٩/٤ ، ومغني اللبيب ٤١٩ ، والنجم الثاقب ١٠٧١/٢ .

الكتاب من زيد إلى عمرو . وأجاز الكوفيون^(١) استعمالها في الزمان أيضا واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى^(٣): ﴿ نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾^(٤) ، وقول الشاعر^(٥) ^(٦):

لِمَنْ الدِّيَارُ بِقَنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ

قال نجم الدين : « وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء ؛ إذ المقصود من معنى الابتداء في « مِنْ » أن يكون الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً^(٧) ، كالمسير ونحوه ، ويكون المحرور بـ « مِنْ » الشيء الذي ابتداءً منه ذلك الفعل نحو : « سرت من البصرة » ، أو يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد ، نحو : « تبرأت من فلان إلى فلان » ، وكذا : « خرجت من الدار » ؛ لأن الخروج // ليس شيئاً ممتداً [لأنه يقال : « خرجت من الدار » إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة]^(٨) . ١/١١٨ .
وليس التأسيس والنداء حَدَثَيْنِ ممتدين ولا أصلين للمعنى الممتد ، بل هما حدثان واقعان فيما بعد « مِنْ » ، وهذا معنى « فِي » . فـ « مِنْ » في الآيتين بمعنى « فِي »^(٩) .

وقال الإمام المهدي [عليه السلام]^(١٠) : « إنها في قوله تعالى^(١١) : ﴿ إِذَا ﴾^(١٢) نُودِيَ

(١) ينظر : الإنصاف ١/٣٧٠ ، وشرح المفصل ١٠/٨ ، وشرح الرضي ٤/٢٥٩ ، ومغني اللبيب ٤١٩ ، والنجم الثاقب ١٠٧١/٢ .

(٢) التوبة : ١٠٨ .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) الجمعة : ٩ .

(٥) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٧٦ ، وأسرار العربية ٢٧٣ ، والإنصاف ١/٣٧١ ، وشرح المفصل ٤/٩٣ ، ١١/٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٠ ، والخزانة ٩/٤٤١ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/٢٥٩ ، ومغني اللبيب ٤٤١ ، والنجم الثاقب ١٠٧١/٢ .

والشاهد فيه : « من حجج ، و من شهر » حيث أجاز الكوفيون استعمال « من » للابتداء في الزمان .

(٧) في (غ) : ممتد .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٥٩ .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) زيادة من (ش) .

(١٢) في (غ) : وإذا .

لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴿١﴾ للتعليل . أي من أجل ما شرع يوم الجمعة ، وكذا الإقواء لم يتبدأ من الحجج ، بل المعنى: من أجل مرور حجج وشهر ﴿٢﴾ .

قال نجم الدين : « والظاهر مذهب الكوفيين ؛ إذ لا منع من مثل : « نَمْتُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى آخِرِهِ ، وَصَمْتُ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ إِلَى آخِرِهِ » ﴿٣﴾ .

وَتُعْرَفُ « مِنْ » الْإِبْتِدَائِيَّةُ بِأَنْ يَحْسُنَ فِي مَقَابَلَتِهَا « إِلَى » ، أَوْ مَا يَفِيدُ فَائِدَتَهَا نَحْوُ : « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » ؛ لِأَنَّ مَعْنَى « أَعُوذُ » : أَلْتَجِيءُ إِلَيْهِ ، وَأَفِرُّ إِلَيْهِ . فَالْبَاءُ هَهُنَا أَفَادَتْ مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ . وَإِذَا قَصِدَتْ بِـ « مِنْ » كَوْنُ الْمَجْرُورِ بِهَا مَوْضِعاً أَنْفَصِلَ عَنْهُ الشَّيْءُ لَا لِكُونِهِ مَبْتَدَأً لِشَيْءٍ مُمْتَدٍّ جَازٍ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعَهُ « عَنْ » نَحْوُ : « خَرَجْتُ مِنَ الْمَكَانِ » ، وَ « أَخْرَجْتُهُ عَنْهُ » ، وَ « أَنْفَصَلْتُ مِنْهُ ، وَعَنْهُ » . وَ لَا تَسْتَعْمَلُ « عَنْ » مَكَانَ « مِنْ » التَّفْضِيلِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ لِمَجْرَدِ الْمَجَاوِرَةِ ، لِأَنَّ « مِنْ » صَارَتْ عِلْمًا لِلتَّفْضِيلِ ﴿٤﴾ .

قوله : (وَالتَّبَيِّنِ) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ﴿٥﴾ . وَتُعْرَفُهَا بِأَنَّ ﴿٦﴾ يَكُونُ قَبْلَ « مِنْ » أَوْ بَعْدَهَا مَبْهَمٌ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِهَا تَفْسِيرًا لَهُ ، كَمَا يَقَالُ لِلرَّجْسِ : إِنَّهَا ﴿٧﴾ الْأَوْثَانُ . وَلِـ « عَشْرُونَ » إِنَّهَا الدَّرَاهِمُ فِي قَوْلِكَ : « عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ » ، وَلِلضَّمِيرِ فِي قَوْلِكَ ﴿٨﴾ : « عَزَّ مِنْ قَائِلٍ » : إِنَّهُ الْقَائِلُ . بِخِلَافِ التَّبَعِيضِيَّةِ ﴿٩﴾ ، فَإِنَّ الْمَجْرُورَ بِهَا لَا يُطْلَقُ عَلَى ﴿١٠﴾ مَا هُوَ مَذْكُورٌ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْمَجْرُورِ ، وَاسْمُ الْكُلِّ لَا يُطْلَقُ عَلَى الْبَعْضِ ، فَإِذَا قُلْتَ : « عَشْرُونَ مِنَ الدَّرَاهِمِ » مُشِيرًا إِلَى دَرَاهِمٍ مَعِينَةٍ كَثِيرَةٍ فَهِيَ تَبَعِيضِيَّةٌ ، وَإِنْ قَصِدْتَ بِالْـدَّرَاهِمِ جِنْسَهَا فَهِيَ مُبَيَّنَّةٌ لِصِحَّةِ إِطْلَاقِ الْمَجْرُورِ عَلَى « الْعَشْرِينَ » .

(١) الجمعة : ٩ .

(٢) ينظر : تاج علوم الأدب ١/٤٩٠ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/٢٦٠ .

(٤) في (ش) و (غ) : في التفضيل .

(٥) الحج : ٣٠ .

(٦) في (غ) : (بأن تقول) بدل (بأن تكون) .

(٧) في (ش) و (غ) : إنه .

(٨) في (ش) و (غ) : قوله .

(٩) في (أ) : التبعية .

(١٠) في (غ) : إلا على .

قال جار الله : « كونها للتبيين يرجع إلى معنى الابتداء »^(١) . وهو بعيد ؛ لأن « الدراهم » هي « العشرون » ولا يكون الشيء مبدأ نفسه ، وكذلك الأوثان هي الرجس ، فلا يكون مبدأ له . وإنما جاز تقديم « مِنْ » التبيينية على المبهم كقوله : « أنا من حَظُّه في روضة ومن رعايته في حرم » ، و « عندي من الخيل عشرون » ؛ لأن المبهم المفسر بها في الحقيقة مقدم تقديراً كأنك قلت : « أنا في شيء من حظّه في روضة » ، وكذلك قولك : « يعجبني من زيد كرمه » أي : من خصال زيد ، كأنك قلت : يعجبني شيء من خصال زيد^(٢) : كرمه . وكذا قولك^(٣) : « كُسرْتُ من زيد يده » [أي : شيئاً من أعضاء زيد : يده]^(٤) .

وقد تكون للبدل كقوله تعالى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾^(٥) ، وقوله^(٦) :

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ شَرْبَةً مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى الطَّهْيَانِ^(٧)
وتعرف بصحة قيام « بَدَل » مقامها .

قوله : (والتَّبْعِيضِ) مثال التبعض^(٨) : « أخذت من الدراهم » . ومفعول « أخذت » الصريح محذوف أي : أخذت من الدراهم شيئاً . وإذا لم تذكر المفعول الصريح ، أو ذكرته معرفاً نحو : « أخذت من الدراهم هذا » فـ « من » متعلق بـ « أخذت » لا غير^(٩) . ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو : « أخذت^(١٠) شيئاً من الدراهم » جاز أن يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور ، وأن يكون صفة للمفعول ، فيتعلق بمقدر . ويجوز إذا تقدم على المفعول أن يكون أيضاً حالاً عن

(١) ينظر : الفصل ٣٦٥ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) زيادة من (غ) .

(٤) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٥) التوبة : ٣٨ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو ليعلى الأزدي ونسب إلى الأحوال الكندي . ينظر : تهذيب اللغة ٦/٣٧٧ ، واللسان (حمن) ،

طها ، ها) ، والخزانة ٩/٤٥٣ ، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٣٠٠ ، وشرح الرضي ٤/٢٦٢ .

وطهيان : جبل .

والشاهد فيه : « من ماء » حيث جاء « من » للبدل . أي : فليت لنا شربة بدل ماء زمزم .

(٧) في (أ) و (ش) : الطهيات .

(٨) سقطت من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) سقطت من (غ) .

النكرة المؤخرة نحو: « أخذت من الدراهم شيئاً »، قال الله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾^(١).
وتعرف « من »^(٢) التبعية بأن يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بـ « من » ، أو مقدر
نحو: « أخذت من الدراهم » أي من الدراهم شيئاً .

قوله: (وَزَائِدَةٌ فِي غَيْرِ الْمُوجِبِ [خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ]^(٣)) ، إمّا نفي نحو « ما
رأيت من أحد » ، أو نهي نحو^(٤) : « لا تضرب من أحد » ، أو استفهام نحو : « هل ضربت من
أحد » . وغير الأخفش والكوفيين يشترطون فيها كونها في غير الموجب ، ودخولها في النكرات^(٥) .
والكوفيون^(٦) والأخفش^(٧) لا يشترطون ذلك؛ لقوله^(٨) تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ^(٩) مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(١٠)
فـ « مِنْ »^(١١) عنده زائدة . وهي في حيز^(١٢) الإيجاب وداخله على المعرفة .

وهي عند سيبويه^(١٣) تبعية^(١٤) أي : // يغفر لكم^(١٥) من ذنوبكم شيئاً . ولا تناقض ١١٨ / ب
قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾^(١٦) ؛ لأن قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(١٧)

(١) التوبة : ١٠٣ .

(٢) زيادة من (ش) و (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٥ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤ ، والمتنضب ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ ، والعلل في النحو ٨٧ ، وشرح اللمع للضرير ٨٧ ،
والمفصل ٣٦٥ ، واللباب ٣٥٥/١ ، وشرح المفصل ١٢/٨ ، وشرح الرضي ٢٦٢/٤ .

(٦) ينظر : شرح الوافية ٣٨١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٤١/٣ ، وشرح الرضي ٢٦٢/٤ ، وشرح التصريح ٦٤٠/١ .

(٧) ينظر : شرح اللمع للضرير ٨٧ ، والمفصل ٣٦٥ ، واللباب ٣٥٥/١ ، وشرح المفصل ١٣/٨ ، وشرح التسهيل ٩/٣ ،
والارتشاف ١٧٢٣/٤ .

(٨) في (ش) و (غ) : كقوله .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) نوح : ٤ .

(١١) في (ش) : فهي عندهم .

(١٢) في (أ) : غير .

(١٣) ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤ .

(١٤) في (ش) و (غ) : مبعضة .

(١٥) زيادة من (غ) .

(١٦) الزمر : ٥٣ .

(١٧) سقطت من (أ) .

ذُنُوبِكُمْ ﴿١﴾ خطاب لقوم نوح ، وقوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ ﴿٢﴾ خطاب لأمة محمد صلى الله عليه وآله ﴿٣﴾ وسلم ﴿٤﴾ ، ولو كانا خطابين لأمة محمد صلى الله عليه وآله فلا يناقض غفران بعض الذنوب غفران جميعها ، بل عدم غفران بعضها ﴿٥﴾ يناقض غفران كلها ، أو يكون أحدهما مشروطاً بالتوبة ، وهي آية غفران الذنوب جميعاً ، والقرينة قوله تعالى : ﴿ وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ﴾ ﴿٦﴾ ، وآية غفران بعضها غير مشروط بالتوبة وهي الصغائر ؛ لأنها تكفر بجنب ما لفاعلها من الثواب . واستدلوا أيضاً بما حكى البغداديون عن العرب : « قد كان من مطر ﴾ ﴿٧﴾ . وأجيب بأنه ﴿٨﴾ على سبيل الحكاية ، كأنه سُئِلَ : « هل كان من مطر ؟ » فأجيب بأنه : « قد كان من مطر » فزيدت في الموجب ؛ لأجل حكاية المزيادة في غيره . قال نجم الدين : « وقول المصنف ﴿٩﴾ : « شيء من مطر » ، و « من » للتبعيض أو للتبيين ﴿١٠﴾ فيه نظر ؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف ﴿١١﴾ مقامه من دون ما ذكر في باب الموصوف قليل . وأما قوله تعالى ﴿١٢﴾ : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرَسَلِينَ ﴾ ﴿١٣﴾ ففاعل « جاء » ضمير راجع إلى القرآن ، وقوله : ﴿ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرَسَلِينَ ﴾ « حال » ﴿١٤﴾ .

فعند سيبويه ﴿١٥﴾ لا تزداد « مِنْ » الاستغرافية ، وعند الأحفش والكوفيين ﴿١٦﴾ تزداد غير

(١) نوح : ٤ .

(٢) الزمر : ٥٣ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) زيادة من (ش) .

(٥) في (أ) : جميعها .

(٦) الزمر : ٥٤ .

(٧) ينظر : الكافية ٢١٥ ، والإيضاح شرح المفصل ١٤٤/٢ ، وشرح الرضي ٢٦٣/٤ .

(٨) في (ش) : على أنه .

(٩) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٤٢/٣ .

(١٠) في (ش) : التبيين .

(١١) في (ش) : الظرف أو الجملة .

(١٢) سقطت من (ش) .

(١٣) الأنعام : ٣٤ .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٢٦٣/٤ ، ٢٦٤ .

(١٥) ينظر : الكتاب ٢٢٥/٤ .

(١٦) ينظر : شرح الرضي ٢٦٤/٤ .

استغراقية أيضا كما مر .

قال نجم الدين في « من » التعليلية : « كأنها ابتدائية ، ففي قولك : « لم آتكم من سوء أدبكم » أي : من أجله ؛ لأن^(١) ترك الإتيان صدر من سوء الأدب ، وخرج منه »^(٢) .
ويكون « مِنْ » في الظروف بمعنى « في » نحو : « من قبلك » . وتختص بجر « قبل ، وبعد ، وعند ، ولدى ، ولدن ، ومع » . يقال : « جئت من معه » أي : من عنده . و « بله » نحو : « فمن بله أن يأتي بالصخرة » .

واختصت أيضا بجر « عن ، وعلى » اسمين .

قوله : (و « إِلَى » لِلانْتِهَاءِ ، وَبِمَعْنَى « مَعَ » قَلِيلاً) .

اعلم أن « إلى » تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو : ﴿ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٣) . قال نجم الدين : « والأظهر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في الحدود ، فإذا قلت : « اشترت من هذا الموضع إلى ذلك » لم يدخل الموضعان ظاهراً في الشراء ، ويجوز دخولهما مع القرينة . و^(٤) قال بعضهم : ظاهر ما بعد « إلى » الدخول فيما قبلها ، فلا يستعمل في غيره إلا مجازاً^(٥) . وقيل^(٦) : إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو : « أكلت السمكة إلى رأسها » فالظاهر الدخول ، وإلا فالظاهر عدمه نحو : ﴿ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾^(٧) ^(٨) .

قوله (وَبِمَعْنَى « مَعَ » قَلِيلاً) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾^(٩) .

[قال نجم الدين : « والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء ، أي : تضيفونها^(١٠) إلى أموالكم]^(١١) ^(١٢) .

(١) زيادة من (ش) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٦٥/٤ .

(٣) البقرة : ١٨٧ .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٤٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩ / ١ .

(٧) البقرة : ١٨٧ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٦٥/٤ .

(٩) النساء : ٢ .

(١٠) في (أ) : تضيفوها .

(١١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٢٦٥/٤ .

الإمام المهدي [عليه السلام] ^(١) : « يحتمل تضمين « تأكلوا » : تضموا » ^(٢) . وقوله تعالى ^(٣) :
﴿ أَيَدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٤) أي : مضافة إلى المرافق ، و « الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبْلٌ » ^(٥) « ^(٦) أي :
مضافة إلى الذود ، وقوله ^(٧) :

و أنتِ التي حَبَبْتِ شَعْبًا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادُ سُوَاهِمَا

أي : مضافاً إلى بدا . قيل ^(٨) : وتجيء بمعنى « في » كما في قوله ^(٩) :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أُحْرَبُ

أي : في الناس . قال نجم الدين : « والوجه أنهما بمعناها ؛ لأن معنى : « مطليُّ به القار » :

مكْرَةٌ ، والتكرية ^(١٠) يعدى بـ « إلى » قال تعالى : ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ ﴾ ^(١١) ﴿ ^(١٢)

على التحبيب المضمن معنى الإمالة] قال تعالى : ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ ﴾ ^(١٣) [^(١٤) .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : تاج علوم الأدب ٤٩٥/١ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) المائة : ٦ .

(٥) سقطت من (ش)

(٦) قال ابن الأعرابي: الذود لا يوحد وقد يجمع أذواداً ، وهو اسم مؤنث يقع على الكثير ، وهو ما بين الثلاث إلى العشر إلى

العشرين إلى الثلاثين ، ولا يجاوز ذلك . يضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير . ينظر : مجمع

الأمثال ١ / ٢٧٧ ، وتفسير الطبري ٢٨٤/٣ ، والتمهيد لابن عبد البر ١٣٦/٢٠ ، وتفسير القرطبي ٨٦/٦ ، والأصول

لابن السراج ٤٢٩/٢ ، والإنصاف ٢٦٦/١ ، واللسان (ذود) ١٦٨/٣ ، وشرح الرضي ٦٢٢/٤ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٢٠٤ ، والحماسة ٣٩٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٨٨ ، وشرح

الحماسة للتبريزي ١٤١/٣ ، والخزانة ٤٦٣/٩ .

والشاهد فيه « إلى » الأولى فيها للانتهاء ، أي : مضافاً إلى بدا .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ١٢/٣ ، وشرح الرضي ٢٦٦/٤ ومغني اللبيب ١٠٤ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ٧٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٣ ، والخزانة ٤٦٦/٩ ، وبلا نسبة

في شرح التسهيل ١٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٦٦/٤ ، والارتشاف ١٧٣٢/٤ ، ومغني اللبيب ١٠٤ .

والشاهد فيه : أنه قيل إن « إلى » فيه بمعنى : « في » ، والوجه أن تكون على أصلها للانتهاء ؛ لأن قوله : « مطليُّ به القار »

معناه مكْرَةٌ مُبْعَضٌ . وهو يعدى بـ « إلى » .

(١٠) في (غ) : (التكره) .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٢) الحجرات : ٧ .

(١٣) الحجرات : ٧ .

(١٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

وقيل: إن « إلى » في مثل : « أنت حبيب إليّ وبغيض إليّ » ، و « جلست^(١) إليه » بمعنى :
« عند »^(٢) ، والأولى بقاؤها على أصلها ، وكذا في قوله^(٣) :

وإن يَلْتَقِي الحَيُّ الجَمِيعُ تُلَاقِي إلى ذِرْوَةِ [البَيْتِ الكَرِيمِ المَعْمَدِ .
بمعنى : منتسباً إلى ذرة البيت^(٤)]^(٥) ، لا بمعنى « في »^(٦) .

قوله : (و « حَتَّى » كَذَلِكَ ، [وِبِمَعْنَى « مَعَ » كَثِيراً]^(٧)) . أي : لانتهاء الغاية مثل
« إلى » إلا أن بينهما فروقاً . و « عَتَى » لغة هذيلية^(٨) . وهي على ثلاثة أضرب حرف جر ،
وحرف عطف ، وحرف استئناف .

فإذا كانت حرف جر فلها معنيان : إما بمعنى « إلى » // أو بمعنى « كي » ، ولا تجر بمعنى
« كي »^(٩) إلا مصدرًا مؤولاً من فعل منصوب بـ « أن » مضمرة نحو : « أسلمت حتى أدخل
الجنة » ، ولا تقول : « حتى دخول الجنة » . والتي بمعنى « إلى » تجر ذلك نحو : « حتى تغيب
الشمس » . وتجر الاسم الصريح نحو : ﴿ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرَ ﴾^(١٠) ، ويكون المجرور بها مؤقتاً ؛
لأنه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد . وقوله تعالى : ﴿ فَذَرَهُمْ فِي عَمَرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ ﴾^(١١) بمعنى
المؤقت ، أي : حين أخذهم .

وأما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ، وفي وجوب كون ما بعدها مؤقتاً . وفي أنه
لا بد قبلها من ذي أجزاء . ولا تكون بمعنى « كي » . و يجب إظهار ذي الأجزاء قبل العاطفة حتى

(١) في (غ) : حليس .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٢٦٧/٤ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٠ ، وشرح القصائد العشر للتريزي ١٢٧ ، وشرح المعلقات السبع
للزوزي ١٠٨ ، والأصول ٤١٥/١ ، و بلا نسبة في شرح الرضي ٢٦٧/٤ .

والشاهد فيه على أن « إلى » فيه على أصلها ، وهي مع مجرورها حال من الياء في « تلاقني » متعلقة بمحذوف تقديره :
تلاقني منتسباً إلى ذروة .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) خلافا لابن السراج في الأصول ٤١٥/١ .

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٥ .

(٨) ينظر : التسهيل وشرحه ٣٥/٣ ، وشرح الرضي ٢٦٨/٤ ، والارتشاف ١٧٥٦/٤ .

(٩) في (غ) : (إلى) بدل (كي) .

(١٠) القدر : ٥ .

(١١) المؤمنون : ٥٤ .

تكون معطوفاً عليه نحو : « قديم الحجاج حتى المشاة » . وفي الجارة يجوز إظهاره نحو : « ضربتُ القوم حتى زيد » . ويجوز تقديره نحو : « نمت^(١) حتى الصباح » [أي : نمت الليلة حتى الصباح]^(٢) . ويجب في العاطفة كون ما بعدها جزءاً للمعطوف عليه نحو : « ضربت القوم حتى [زيدياً] ، أو كالجزء له بالاختلاط [^(٣) نحو : « ضربني السادات حتى عبيدهم » ، أو جزءاً لما دل عليه المعطوف عليه كقوله^(٤) :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

عند من قال : إن نعله عطف على الصحيفة ؛ لأن معنى « ألقى الصحيفة » : ألقى جميع ما معه .

ويجب في العاطفة دخول ما بعدها في حكم ما قبلها تقول : « ضربت القوم حتى زيدياً » فالضرب واقع على زيد .

وأما الجارة فالأكثر^(٥) على تجويز كون ما بعدها متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها نحو : « نمت البارحة حتى الصباح » ، و « صمت رمضان حتى الفطر » ، كما يكون جزءاً منه نحو : « أكلت السمكة حتى رأسها » بالجر . والسيرافي^(٦) وجماعة يوجبون^(٧) كون ما بعدها جزءاً مما قبلها كما في العطف فلا يميز^(٨) : « نمت البارحة حتى الصباح » جراً ، كما لا يجوز بالعطف اتفاقاً . والمذهب الأول أولى ؛ لقوله تعالى : ﴿ سَلَّمْ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾^(٩) و « مطلع الفجر » ليس من الليلة لكنه ملاق لآخر أجزائها .

(١) في (غ) : نمت البارحة حتى .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٣) ما بين الحاصرتين بيض له في (غ) .

(٤) البيت من الكامل ، وهو للمتللمس في ملحق ديوانه ٣٢٧ ، ولابن مروان النحوي في الكتاب ٩٧/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٩/٨ ، وشرح الرضي ٢٦٨/٤ .

والشاهد فيه : « حتى نعله » فعلى رواية النصب فإن « حتى » عاطفة ، ورد هذا الوجه بأن المعطوف بـ « حتى » لا يكون إلا بعضاً ، أو غاية للمعطوف عليه ، والنعل ليس بعض الزاد ولا غايته . وأجيب بأن البيت مؤول ، والتقدير : ألقى ما ينقله حتى نعله ، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة . أو على التأويل الذي ذكره الشارح .

(٥) ينظر : المفصل ٣٦٥ ، وشرح المفصل ١٦/٨ ، وشرح الرضي ٢٦٩/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٧٧/٢ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ ، والنجم الثاقب ١٠٧٧/٢ .

(٧) في (ش) و (غ) : يوجب .

(٨) في (ش) : يميزون .

(٩) القدر : ٥ .

وأما دخول المجرور بـ « حتى » في حكم ما قبلها ففيه أقوال : جزم جار الله^(١) بالدخول مطلقاً حملاً على العاطفة ، وتبعه المصنف^(٢) . وجوز المالكي^(٣) الدخول وعدمه مطلقاً . وفصل عبد القاهر^(٤) والرماني^(٥) والأندلسي^(٦) وغيرهم فقالوا : الجزء داخل في حكم الكل ، والملاقي^(٧) غير داخل . قال نجم الدين : « ومذهب المالكي قريب إلا^(٨) أن الدخول مطلقاً أكثر وأغلب »^(٩) .

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد « حتى » — جارة كانت ، أو عاطفة — آخر أجزاء ما قبلها حساً ، ولا آخرها دخولاً في العمل ، بل قد يكون كذلك^(١٠) ، وقد لا يكون ، لكنه يجب في العاطفة أن يكون آخر أجزائه إذا رتبت الأجزاء : الأقوى ثم الأقوى ، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مصعباً^(١١) كان آخر الأجزاء أقواها ، نحو : « مات الناس حتى محمد صلى الله عليه [وآله وسلم] »^(١٢) ، وليس هو عليه السلام آخرهم حساً ، ولا دخولاً في الموت ، بل قوة . وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب^(١٣) الأقوى منحدرًا كان آخر الأجزاء أضعفها ، نحو : « قدم الحاج حتى المشاة » عطفًا . ويجوز أن يكونوا قادمين من قبل الركبان ، أو معهم .

وأما الجارة فيحوز أن يكون ما بعدها كذلك ، و ألا يكون ، بل يقصد مجرد^(١٤) آخر الأجزاء حساً ، ولا يقصد كونه أقواها ، أو أضعفها^(١٥) نحو قولك : « قرأت القرآن حتى سورة الناس » .

(١) ينظر : الفصل ٣٦٥ .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح الفصل ١٤٥/٢ .

(٣) ينظر : التسهيل وشرحه ٣٥/٣ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ ، والارتشاف ١٧٥٤/٤ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ .

(٧) أي : الملاقي لآخر جزء .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٦٩/٤ .

(١٠) كررها في (غ) .

(١١) زيادة من (ش) .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) في (ش) و (غ) : من الجانب بعنايتك .

(١٤) سقطت من (غ) .

(١٥) سقطت من (غ) .

وإذا عطفت بـ « حتى » على مجرور أعدت الجار نحو : « مررت بالقوم حتى يزيد »^(١) .

قوله : (وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ خِلَافًا لِلْمُبْرِدِ^(٢)) .

إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو : « جاءني القوم حتى أنت » ، و « رأيت القوم حتى إياك » ، و « مررت بالقوم حتى بك » .

وأما الجارة فلا تجر المضمر اجتزاء بـ « إلى » . وشبهة المبرد قوله^(٣) :

وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأُلْحِقُهُ بِالْقَوْمِ حَتَّى لَا حِقُّ

والجواب :// أن أصله : حتى هو لاحق . مبتدأ وخبر ، فخفف للشعر و إلا لم يكن لرفع ١١٩/ب « لاحق » وجه^(٤) . ومن حجج المبرد قوله^(٥) :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسٌ فَتَى حَتَّى يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدُ

ومن الفرق بين « حتى » و « إلى » أن حتى يلزمها تقدم ذي الأجزاء لفظاً أو تقديراً . بخلاف « إلى » . ومن الفرق بينهما أن الفعل المعدى بـ « حتى » يجب أن يستوفي الأجزاء التي قبله^(٦) شيئاً فشيئاً حتى تنتهي إلى ما بعدها من الجزء^(٧) أو الملاقى ، و « إلى » إن كان قبلها ذو

(١) وذلك دفعاً لتوهم كونها جارة .

(٢) لم أقف على رأيه في كتبه التي بين يدي . وقد نسب إليه ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٨ ، وابن الحاجب هنا وفي شرح الوافية ٣٨٢ ، و الرضي في شرح الكافية ٢٧٠ / ٤ ، وأبوحيان في الارتشاف ١٧٥٥/٤ ، وابن هشام في المغني ١٦٦ ، وركن الدين الاسترأبادي في الوافية ٣٠١ ، والسلسلي في شفاء العليل ٦٦٨/٢ ، والجامي في الفوائد ٣٢٣/٢ . وقد سبقني إلى عدم العثور على رأي المبرد هذا محقق شفاء العليل الدكتور عبدالله علي الحسيني . ومحقق كتاب الكافية الدكتور طارق نجم عبدالله ، ومحقق شرح الكافية لابن الحاجب الدكتور جمال عبد العاطي .

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦ ، وشرح الرضي ٢٧١/٤ ، والخزانة ٤٧٤/٩ .

والشاهد فيه : « حتاه » حيث زعم أن المبرد زعم أن « حتى » هنا جرت الضمير . و ليس الأمر كذلك ، وإنما « حتى » هنا ابتدائية ، والضمير أصله هو ، فحذف الواو ضرورة .

(٤) أي لا بد أن تكون « حتى » هنا ابتدائية داخلية على الجملة وهي « هو لاحق » : الضمير المحذوف واوه وهو في محل رفع مبتدأ و « لاحق » خبره . ولو كانت حرف جر ، لم يكن لذكر « لاحق » بالرفع وجه .

(٥) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المقرب ١٩٤/١ ، وشرح الرضي ٢٧١/٤ ، والخزانة ٤٧٥/٩ .

والشاهد فيه : « حتاك » على أنه من حجج المبرد على أن « حتى » تجر الضمير . والآخرون يرون أنه ضرورة .

(٦) أي: التي قبل حتى .

(٧) في (ش) من الأجزاء والملاقى .

الأجزاء و^(١) بعدها الجزء أو الملاقى فحكمها كذلك ، وإلا فلا . ولا خلاف في صحة وقوع الملاقى بعد « إلى » . وأما بعد « حتى » فعلى الخلاف .

ولا تعلق « حتى » بمحذوف إلا في نحو : « كان سيرى حتى أدخلها »^(٢) .
وأما حتى الابتدائية فتقع بعدها الفعلية والاسمية . وفائدتها إما التحقير كقوله^(٣) :

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِنِي

أو التعظيم كقوله^(٤) :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةَ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةَ أَشْكَلُ

ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المقدم نحو : « ركب القوم حتى الأمير راكباً » ، ولو قلت : « حتى الأمير ضاحك » لم يُفد . ويجوز حذف الخبر نحو : « أكلت السمكة حتى رأسها » أي : مأكول .

قوله : (و « في » لِلظَّرْفِيَّةِ ، [وَبِمَعْنَى « عَلَى » قَلِيلاً]^(٥)) . إما تحقيقاً نحو : « زيدٌ في

الدار » ، أو تقديرًا نحو : « نظر في الكتاب ، وتفكر في العلم ، و أنا في حاجتك » .

و قوله عليه الصلاة والسلام : « في النفس المؤمنة مائة من الإبل »^(٦) أي : في قتلها . فهذه

هي التي يقال فيها^(٧) إنها^(٨) للسببية .

(١) في (ش) : أو .

(٢) أي كان سيرى مستقراً .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٥١٨/٢ ، والكتاب ١٨/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ، وشرح شواهد

الغني ١٢/١ ، والخزانة ٤٧٧/٩ . و بلا نسبة في المقتضب ٤١/٢ ، وشرح المفصل ٦٢/٨ ، وشرح الرضي ٢٧٢/٤ .

وعجزه : كأن أباهم نهنل أو مجاشع .

والشاهد فيه : أن « حتى » ابتدائية ، وفائدتها هنا التحقير .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لجرير في ديوانه ١٤٣ ، وشرح المفصل ١٨/٨ ، والخزانة ٤٨٠/٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية

٢٦٧ ، وشرح الرضي ٢٧٣/٤ .

والشاهد فيه : « حتى » فهي ابتدائية تفيد التعظيم والمبالغة وهو تغير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكال

وهو حمرة مختلطة ببياض .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٦ .

(٦) رواه مالك في الموطأ في العقول ، باب ذكر العقول ٥٨/٣ ، والنسائي في القسامة ، باب العقول ٥٨/٨ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ .

(٧) في (ش) و في (غ) : (لها) بدل (فيها) .

(٨) في (ش) : (هي) بدل (إنها) .

وقوله تعالى^(١): ﴿لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٢) ، وقوله^(٣) :

بَطْلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

قيل : إن « في » فيهما^(٤) بمعنى « على » . والأولى أنها ظرفية لتمكن المصلوب في الجذع^(٥)

كتمكن المظروف في الظرف . وقيل إنها بمعنى الباء في قوله^(٦) :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلَى وَالْأَبَاهِرِ

والأولى أن تكون بمعناها أي : لهم بصارة وحذق في هذا المعنى .

قيل : وتكون بمعنى « إلى » كقوله تعالى^(٧) : ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٨) ، والأولى

بقاؤها على أصلها ، والمراد التمكن .

قيل وجاءت بمعنى « مع » كقوله^(٩) تعالى^(١٠) : ﴿مَادَّخُلِي فِي عِبَادِي﴾^(١١) . ويجوز كونها

باقية على معناها ، أي : حاصلة في زمرة عبادي ، أو ادخلي أيتها الروح في أجسام عبادي .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) طه : ٧١ .

(٣) البيت من الكامل وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢١٢ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٠٣ ، وشرح المعلقات السبع

للزوزي ٢٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٧٩/١ ، والخزانة ٤٨٦/٩ .

وبلا نسبة في الخصائص ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٨ ، وشرح الرضي ٢٧٤/٤ .

والشاهد فيه « في سرحة » على أن « في » بمعنى « على » ؛ لأنه معلوم أن ثيابه ليست في جوف سرحة ، وإنما هي على

بدنه . والأولى أن تكون على باهما ؛ لأن ثيابه إذا كانت عليها فقد صارت السرحة موضعاً لها .

(٤) في (غ) : فيها .

(٥) في (غ) : الجذوع .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لزيد الخيل الطائي في ديوانه ١٤٩ ، والأزهية ٢٧١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٤/١ ، والخزانة

٤٩٣/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٩٣/٤ ، وشرح التصريح ٦٥٠/١ .

والرواية فيها : الأباهر والكلى .

والشاهد فيه : « بطعن » على أنه قيل إن « في » بمعنى الباء ، أي : بصيرون بطعن الأباهر . والأولى أن تكون بمعناها ،

أي : لهم بصارة وحذق في هذا الشأن .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) إبراهيم : ٩ .

(٩) في (غ) : في قوله .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) الفجر : ٢٩ .

وقولهم : « في الله من كل فائت خلفاً » ، أي : في أطفاه . و « أنت أحي في الله » أي : في رضى الله ، أي : رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لا تخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية . وكذا : « الحب في الله ، والبغض في الله » .

قوله : (والباء لِلِإِصَاقِ ، [وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَالْمُصَاحِبَةِ ، وَالْمُقَابَلَةِ] ^(١)) نحو : « به داء » أي : التصق به ، و « مررت به » ، أي : ألصقت المرور بمكان يقرب منه . « وأقسمت به » و « بحياتك أحييني » . وتكون للاستعانة نحو : « كتبت بالقلم » ، و « خطت بالإبرة » ، و « بتوفيق الله حججت » . وتكون بمعنى « مع » أي للمصاحبة [كقوله تعالى] ^(٢) : ﴿ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ ^(٣) قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ ^(٤) ، و « اشترى الدار بالآتما » . وتكون للمقابلة نحو : « اشتريته به » ، و « بدلته به » .

قوله : (وَتَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ) .

اعلم أن التعديّة على ضربين :

أحدهما : إيصال الفعل القاصر عن المفعول إليه ، وهذا المعنى تشترك فيه جميع ^(٥) حروف الجر . والثاني : أن تنقل معنى الفعل ، كالهزمة ، والتضعيف ، وتغيره ، وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ، نحو : « ذهبته به » أي : أذهبته . قال نجم الدين : « وما سمعته يعني : الباء مقدراً إلا في قراءة من قرأ ^(٦) : ﴿ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ﴾ ^(٧) أي : آتوني بزبر الحديد » ^(٨) .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٦ .

(٢) سقطت من (غ) وفي (ش) : نحو .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) المائة : ٦١ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) قرأها شعبة بهمزة ساكنة ، وكسر تنوين « ردماً » في الوصل لالتقاء الساكنين أمراً من « أتى » الثلاثي . وأما في الابتداء فتقلب الهزمة ياءً ويزاد قبلها همزة وصل مكسورة . وقرأها الباقون بهمزة قطع مفتوحة بعدها ألف من الاء في حالتي الوصل والابتداء . وحجة من قرأ بغير مد أنه جعله من باب الجيء ، فلم يعده إلا إلى مفعول ، وهو ضمير المتكلم في « آتوني » ، ويكون « زبر الحديد » غير معدى إليه « آتوني » إلا بحرف جر مضمّر ، تقديره : آتوني بزبر الحديد ، فلما حذف الحرف تعدى . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٢٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٧٨/٢ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ٢١٤ .

(٧) الكهف : ٩٦ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٢٧٦/٤ .

قوله : (وللظرفية) نحو قوله (١) (٢) :

مَا بُكَاءَ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسُؤَالِي وَمَا يَرُدُّ سُؤَالِي

أي : فيها . قال تعالى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (٣) أي : فيها .

وتكون للسببية نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (٤) حَرَمْنَا ﴿ (٥) ، وقوله (٦) :

غُلْبٌ تَشَدَّرَ بِالذُّحُولِ كَأَنَّهَا

وقيل (٧) : هي للتبعيض في قوله تعالى (٨) : ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ ﴾ (٩) قال ابن جني :

« أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء » (١٠) . ومذهبه زيادتها .

وتجيء بمعنى « مِنْ » نحو : ﴿ يَشْرَبُ بِهَا الْمُقْرَبُونَ ﴾ (١١) ﴿ (١٢) قال (١٣) :

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى (١٤) لُجَجِ حُضْرٍ لَهْنٍ نَثِيحِ

(١) زيادة من (ش) .

(٢) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ٥٣ ، وأدب الكاتب ٥١٥ ، والخزانة ٥١٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٧٧/٤ .

والشاهد فيه : على أن الباء للظرفية ، أي : في الأطلال .

(٣) الذاريات : ١٨ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) النساء : ١٦٠ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣١٧ ، وسر صناعة الإعراب ١٣ ، وشرح القصائد العشر للتريزي ٢٥٠ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٨٨ ، والخزانة ٥١٥ /٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٧٧/٤ .
وعجزه : جَنَّ الْبَدْيِ رَوَاسِيًا أَقْدَامُهَا .

وتشدر البعير بذنبه إذا استنفر به ، وتشدر الرجل بثوبه عند القتال ، إذا تحزم وتهايم للحرب .

والغُلْبُ : الغلاض الأعناق ، الواحد أغلب . والذحول : الأحقاد والعداوة .

والشاهد فيه : « بالذحول » على أن الباء فيه للسببية .

(٧) قال ذلك أصحاب الشافعي . ينظر : كتاب البيان ٢٥٣ . وقال أبو حيان : « وذكر ابن مالك أنها تكون بمعنى

« مِنْ » التبعية وقال : ذكر ذلك في التذكرة الفارسي وهو مذهب كوفي تبعهم فيه الأصمعي ، والقتيبي .

ينظر : ارتشاف الضرب ١٦٩٧/٤ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) المائة : ٦ .

(١٠) ينظر : سر صناعة الإعراب ١٢٣/١ ، وشرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(١١) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٢) المطففين : ٢٨ .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الخصائص ٨٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٥ ، والمختسب ١١٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٨/١ .

(١٤) في (ش) و (غ) : لدى .

ويعنى « عن » كقوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ // بَعْدَاقٍ وَقَاعٍ ﴾^(١) .

والباء التجريدية نحو : « رأيت يزيد أسداً » ، و ﴿ فَسَّأَلَ^(٢) بِهِ حَبِيرًا ﴾^(٣) .

[قوله : (وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبْرِ فِي الْاسْتِفْهَامِ ، وَالنَّفْيِ قِيَاسًا ، وَفِي غَيْرِهِ سَمَاعًا مِثْلُ : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَأَلْقَى بِيَدِهِ »^(٤)]

قوله : (وَزَائِدَةٌ فِي^(٥) الْخَبْرِ فِي الْاسْتِفْهَامِ) بـ « هل » نحو : « هل زيد بقائم » . قال نجم الدين : « فلا يقال : « أزيد بقائم »^(٦) .

قوله : (وَالنَّفْيِ) ، أي : بـ « ليس » نحو : « ليس زيد بقائم » ، و « ما » نحو : « ما زيد براكب » . وأمّا : « لا خير بخير بعده النار » فالأولى أنها بمعنى « في » . ولم يسمع في النفي بـ « إن » . قال نجم الدين : « فما كان^(٧) للمصنف أن يطلق هذا الإطلاق في الاستفهام والنفي^(٨) »^(٩) .

وتزاد قياساً في مفعول « علمت ، وعرفت ، وجهلت ، وسمعت ، وتيقنت ، وأحسست » . وقولهم : « سمعت يزيد ، وعلمت به » أي : بحاله [على حذف المضاف]^(١٠) . وتزاد^(١١) في المرفوع في فاعل « كفى » ، و فاعل « أفعل » في التعجب على مذهب سيبويه^(١٢) ، وفي المبتدأ الذي هو « حسبك » . وتزاد في خبر المبتدأ الموجب شاذاً^(١٣) نحو :

(١) المعارج : ١ .

(٢) في جميع نسخ المخطوط بحذف الفاء .

(٣) الفرقان : ٥٩ . وجعلها الأخفش في معاني القرآن ٥٣٥/٢ ، و ابن مالك في شرح التسهيل ٢١/٣ ، وابن هشام في المغني ١٤١ ، وصلاح بن علي في النجم الثاقب ١٠٨٢/٢ . بمعنى : « عن » .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٦ .

(٥) في (غ) : أي في .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(٧) في (غ) : (يرى أن) بدل (كان) .

(٨) في (ش) و (غ) : النفي أو الاستفهام .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(١١) قياساً أيضاً .

(١٢) ينظر : الكتاب ٣٨/١ ، ٤١ ، ٦٧ ، ٩٢ ، ١٧٥/٢ ، ٢٩٣ ، وشرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(١٣) في (غ) : شاذ .

﴿ جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ ^(١) عند الأخفش ^(٢) .

وتزاد كثيراً سماعاً في المفعول نحو : « ألقى بيده » ، وقوله ^(٣) :

[نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجِ] ^(٤) نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

وقليلاً في خبر « لكن » قال ^(٥) :

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

ومع « أن » مرفوعة كقوله ^(٦) :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ حَمَّةٌ بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ ابْنَ تَمْلِكَ يَبْقَرًا

ومن غريب زيادتها في الجرور كقوله ^(٧) :

فَأَصْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ ^(٨) أَصَعَّدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أُمَّ ^(٩) تَصَوَّبًا

وتضمير في القسم مع الجلالة نحو : « الله لأفعلن » . وشاذاً قليلاً في غيره كقول رؤبة :

« خير » لمن قال له : « كيف أصبحت ؟ » ^(١٠) .

(١) يونس : ٢٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٧٢/١ ، وشرح الرضي ٢٧٨/٤ .

(٣) الرجز للناطقة الجعدي في ملحق ديوانه ٢١٦ ، والخزانة ٥٢٠/٩ ، وشرح أبيات المغني ٣٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٠٤/٤ ، وشرح الرضي ٢٧٨/٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٣٢/١ .
وصدره : نحن بني جعدة أرباب الفلج .

والشاهد فيه : « بالفرج » حيث إن الباء فيه زائدة في المفعول به سماعاً .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٨ ، ١٣٩ ، وشرح الرضي ٢٧٩/٤ ، وشرح التصريح ٢٧٤/٢ ، والخزانة ٥٢٣/٩ .

والشاهد فيه : « بهين » حيث دخلت الباء الزائدة في خبر « لكن » وهو سماعي قليل .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩٢ ، والخصائص ٣٣٥/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٨ .

وبلا نسبة في الإنصاف ١٧١/١ ، وشرح التسهيل ٢٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٧٩/٤ .

ويقرر الرجل : إذا هاجر من أرض إلى أرض ، و« تملك » : اسم امرأة قيل : هي بعض أمهاته .

والشاهد فيه : « بأن » حيث زيدت الباء مع « أن » الواقعة مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل « أتاه » .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٣٦ ، وشرح الرضي ٢٨٠/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٠٥/٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٤ ، والخزانة ٥٢٨/٩ .

والشاهد فيه : « عن بما » حيث زيدت الباء في الجرور « ما » .

(٨) في (غ) : بدا .

(٩) في (غ) : أي .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٢٨٠/٤ .

قوله : (وَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ) . لام الجر مكسورة مع غير المضممر ، مفتوحة معه ، وكسرها معه خزاعية^(١) ، وربما فتحت قبل « أن » المقدرة نحو : « ليعلم »^(٢) ، ونُقل فتحها مع المظهر مطلقاً^(٣) .

[اعلم أن]^(٤) كل كلمة على حرف فتحها الفتح . وإنما كسرت باء الجر ، ولامه لموافقة معمولهما^(٥) . وأبقي لام الجر على فتحه مع المضممر إلحاقاً له بسائر اللامات . وإنما خص الإلحاق بدخولها^(٦) على المضممر ؛ لأنها^(٧) لا تلتبس إذن بغيرها ، وفي غيره لو فتحت التبتست بلام الابتداء ، ولا يتم الفرق بالإعراب ؛ لأنه يزول للوقف^(٨) أو للبناء .

وفائدتها الاختصاص ، إمّا بالملكية نحو : « المال لزيد » ، أو بغيرها نحو : « الجُلُّ للفرس » ، و« الجنة للمؤمن » ، و« الابن لزيد » .

ولام العاقبة في قوله^(٩) :

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخِرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ ﴾^(١٠) فرع الاختصاص ، كأنّ ولادتهم للموت ، وخلقهم لجهنم ، وكذا التي للتعليل نحو : « جئتكَ للسنن » .

(١) تنظر هذه اللغة في التسهيل وشرحه ١٤/٣ ، وشرح الرضي ٢٨١/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٠٦/٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : لتعلم .

(٣) قال أبو حيان : « وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أنهم سمعوا العرب تفتحها مع الظاهر على الإطلاق فيقولون : المال لزيد » . ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٠٦/٤ .

(٤) سقطت من (أ) و (غ) .

(٥) في (غ) : معمولها .

(٦) في (ش) و (غ) : بحال دخولها .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) في (غ) : بالوقف أو البناء .

(٩) البيت من الوافر ، وهو للإمام علي رضي الله عنه في ديوانه ٤٦ ، والخزانة ٥٣٠/٩ .

وعجزه صدر بيت في ديوان أبي العتاهية ٣٣ ، وبلا نسبة في الحيوان ٣ / ٥١ ، وشرح الرضي ٢٨١/٤ .

والشاهد فيه : « للموت . . . للخراب » حيث جاءت اللام للعاقبة ، وهي فرع لام الاختصاص .

وتسميتها بلام العاقبة ، وبلاد الصيرورة هو قول الكوفيين وأنكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة . قال الزمخشري :

والتحقيق أنّها لام العلة . ينظر : الكشاف ﴿ فالتقطه آل فرعون ﴾ القصص ٨ ، ومغني اللبيب ٢٨٣ ، وخزانة

الأدب ٥٣٠/٩ .

(١٠) الأعراف : ١٧٩ .

واللام المقوية للعامل الضعيف بالتأخر نحو « لزيد ضربت » ، وبكونه اسم فاعل ،
أو مصدرًا نحو: « أنا ضارب لزيد، و ضربني لزيد حسن » ، وبكونه مقدرًا نحو: « يا لزيد » و « يا
للماء » .

وقد تجيء بمعنى « إلى » نحو : « سمع الله لمن حمده » أي : استمع إلى من حمده . و « وجهت
وجهي للذي » [أي : إلى الذي] ^(١) .

وبمعنى « على » ^(٢) قال تعالى: ﴿ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ ^(٣) أي : عليه ، و ﴿ حَجْرُونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ ^(٤)
أي : عليها قال ^(٥) :

شَكَكْتُ ^(٦) لَهُ بِالرُّمَحِ حَيْبَ قَمِيصِهِ فَحَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ
أي : عليها ^(٧) .

قوله : (وَزَائِدَةٌ) فِي ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(٨) ؛ لأنه يتعدى ^(٩) بنفسه . وكذا في : « نصحت
لك ، وشكرت لك » ، بخلاف « وزنت له ، وكلت له ، وعددت له » . فاللام فيها للتعدية ،
وتحذف فيها تخفيفاً ، نحو : « وزنته » .

واللام زائدة في : « لا أبا لك » عند سيبويه ^(١٠) ، وكذا اللام في ﴿ وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا
اللَّهَ ^(١١) ﴾ ^(١٢) ، وفي قوله : « أريد لأنسى حاجتي » ^(١٣) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) قال أبو حيان : « وكونها بمعنى « على » ، أو « مع » ، أو « بعد » ، أو « مِنْ » ، أو « في » أو « إلى » أو للتعليل هو
مذهب الكوفيين والقتبي » . ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٠٩/٤ .

(٣) الصافات : ١٠٣ .

(٤) الإسراء : ١٠٧ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لربيعه بن مكرم في الأغاني ٣٢/١٦ ، ولعصام بن المقشعر في معجم الشعراء ٢٧٠ ، وبلا نسيبة
في أدب الكاتب ٥١١ ، وشرح التسهيل ١٨/٣ .

والشاهد فيه : « لليدين وللهم » حيث جاءت اللام بمعنى « على » .

(٦) في (غ) شققت .

(٧) في (غ) عليهما .

(٨) النمل : ٧٢ .

(٩) في (غ) : لا يتعدى .

(١٠) ينظر : الكتاب ٢٠٦/٢ .

(١١) سقطت من (أ) و (غ) .

(١٢) البينة : ٥ .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٢٨٢/٤ .

وزائدة أيضا في قوله تعالى^(١): ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾^(٢) ، وكذا السلام في قوله^(٣) :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِيْ وَلَا لِلِمَا بِكُمْ^(٤) أَبَدًا شِفَاءً

قوله : (وَبِمَعْنَى « عَن » مَعَ الْقَوْلِ) كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾^(٥) ؛ ولهذا لم يقل ما سبقتمونا^(٦) .

قوله : (وَبِمَعْنَى الْوَاوِ لِلْقَسَمِ فِي التَّعَجُّبِ) نحو : « لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلَ » . فلا يقال : « لِلَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » ، بل يُسْتَعْمَلُ فِي الْأُمُورِ الْعِظَامِ نَحْوُ : « لِلَّهِ لَتُبْعَثَنَّ » قال :^(٧)

ب / ١٢٠

// لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الضِّيَّانُ وَالْأَسُّ

قوله : (وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ) فِي « رُبَّ » ثَمَانِي لُغَاتٍ : أَشْهَرُهَا : ضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمَشْدُودَةِ .
والثانية : ضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمَخْفُفَةِ . والثالثة : ضَمُّ الرَّاءِ وَالْبَاءِ الْمَخْفُفَةِ . والرابعة : ضَمُّ الرَّاءِ
وَإِسْكَانُ الْبَاءِ الْمَخْفُفَةِ . والخامسة : فَتْحُ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمَشْدُودَةِ . والسادسة : فَتْحُ الرَّاءِ وَالْبَاءِ
الْمَخْفُفَةِ . والسابعة والثامنة : ضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمَشْدُودَةِ وَمَخْفُفَةَ بَعْدَهَا^(٨) تَاءً^(٩) مَفْتُوحَةً^(١٠) .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) الحج : ٢٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٨٠ .

(٤) فِي (غ) : بِهَمْ .

(٥) الْأَحْقَافُ : ١١ .

(٦) قال ركن الدين الإستراباذي : « وليس بمعنى الآية أن الكافرين خاطبوا المؤمنين ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقول : ما سبقتمونا إليه . فعلم أن معناه : « وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا » . وفيه نظر ؛ لأنه ذكر في الكشف وغيره من التفاسير أن هذا للكفار ، فإهم قالوا للمؤمنين : لو كان ما أتى به محمد عليه الصلاة والسلام خيراً ، لما سبقنا هؤلاء أعني المؤمنين . ولا يقال : لو كان كذلك يقال : ما سبقتمونا ؛ لأننا نقول : لا نلزم ذلك ؛ لجوازهم أنهم خاطبوا بعض المؤمنين أكابرهم مثلاً . وأرادوا بقولهم : « ما سبقونا » البعض الآخر كأصاغرهم مثلاً » ينظر : الوافية شرح الكافية ٣٠٢ (٧) البيت من البسيط ، وهو لأمية بن أبي عائذ في الكتاب ٤٩٧/٣ ، ولمالك بن خالد الخناعي في شرح أبيات سيبويه ٤١٨/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٤/٢ ، والصاحي ١٤٩ .

وذو حيد : يريد به الوعل ، والحيد : مواضع تتأ في قرنه . والمشمخر : الجبل العالي . والظبيان : ياسمين البر . والآس : نقط من العسل تقع على الحجارة ، فيستدلون بتلك النقط على مواضع النحل . ينظر : شرح أبيات سيبويه ٤١٨/١ . والشاهد فيه : « لله » حيث دخلت اللام على لفظ الجلالة في القسم ، فأفادت التعجب .

(٨) فِي (ش) : وَبَعْدَهَا .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) تنظر هذه اللغات في اللسان (رب) ١٠١/٥ ، وتوجيه اللمع لابن الحجاز ٢٣١ ، والتسهيل وشرحه ٤٣/٣ ، و شرح الرضي ٢٨٣/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٩/٤ .

ووضع « رُبَّ » للتقليل ، تقول في جواب من قال « ما لقيت رجلاً » : « رب رجل لقيت » أي : لا تنكر لقائي للرجل بالمرّة فإني لقيت منهم شيئاً .
 قال ابن السراج : « النحاة كالمجمعين على أنّ « رُبَّ » جواب لكلام إمّا ظاهر أو مقدر »^(١) . فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماضٍ منفي ؛ فلهذا لا يجوز « رُبَّ رجل كريم أضرب » ، بل : « ضربت » ، وإنما^(٢) كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه .
 هذا أصلها ، ثم كثيراً ما تستعمل للتكثير^(٣) حتى صارت في التكثير^(٤) كالحقيقة ، وفي التقليل كالجواز^(٥) ، وذلك كقوله^(٦) :

رُبَّ هَيْضَلٍ^(٧) لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهِيْضَلٍ

وقوله^(٨) :

مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ^(٩)

(١) ينظر : الأصول لابن السراج ٤١٧/١ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) : في التكثير .

(٤) في (غ) : الكثير .

(٥) مذهب البصريين أنّها للتقليل . ونسب ابن خروف للخليل وسيبويه أنّها للتكثير . ولم أفق عليه لا في العين ولا في الكتاب ، وذهب الكوفيون أنّها للتقليل والتكثير ، وذهب بعضهم إلى أنّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار ، وذهب بعضهم إلى أنّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من السياق وهو اختيار أبي حيان .

ينظر : كتاب العين باب الراء والباء ٢٥٨/٨ ، والكتاب ١١٥/٣ ، والمقتضب ١٣٩/٤ ، والأصول في النحو ٤١٦/١ ، والبغداديات ٢٩٣ ، واللمع ٤٣ ، والمفصل ٣٦٨ ، والتبصرة للصيمري ٢٨٦/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٦/١ ، ٥٤٧ ، وتوجيه اللمع لابن الجباز ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٢٦/٨ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤ .

وما ذهب إليه الخالدي هو اختيار الرضي . ينظر شرح الرضي ٢٨٤/٤ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، والمختضب ٣٤٣/٢ ، والخزانة ٥٣٥/٩ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل ١١٩/٥ ، وشرح الرضي ٢٨٤/٤ .
 وصدوره : أزهير إن يشب القذال فإنه .

والهيضل : الجماعة . واللجب : الصوت والجلبة .

والشاهد فيه : « رب هيضل » حيث جاءت « رب » للتكثير .

(٧) في (أ) : هيطل .

(٨) البيت من السريع ، وهو لضمرة بن ضمرة في المقاصد النحوية ٣٣٠/٣ ، والدرر ٢٠٨/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٠٥/١ ، وشرح المفصل ٣١/٨ ، وشرح الرضي ٢٨٤/٤ .

والشاهد فيه : « رَبَّتَمَا » حيث جاءت للتكثير .

(٩) في (غ) : الميسم .

وقوله^(١):

فإن يُمسَّ مَحْجُورَ الفِئَاءِ فَرَبِّمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الوُفُودِ وَفُودُ

لأن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح ؛ لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح .

وهي حرف جر عند البصريين^(٢) ، خلافاً للكوفيين^(٣) والأخفش^(٤) . وحملهم على حرفيتها حرفيتها عدم انجرارها بحرف جرٍّ ، أو إضافةٍ . وأورد نجم الدين عليهم^(٥) إشكالات في حرفيتها : أحدها : قولك : « رُبَّ رجل كريم أكرمت » ؛ لأن « أكرمت » يتعدى بنفسه^(٦) . الثاني : « رُبَّ رجل كريم أكرمته » ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر ، وإلى ضميره ، فلا تقول : « لزيدٍ ضربته » .

الثالث : « رُبَّ رجل كريم جاعني » في جواب من قال : « ما جاعك^(٧) رجل » ؛ لأن^(٨) « جاعني » هو جواب « رُبَّ » ؛ إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر ، بل قد تَمَّ بـ«جاعني» فيكون مثل « بزيد مرَّ » والضمير لـ«زيد»^(٩) [ولا يجوز]^(١٠) . قال : « ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيين — أعني كونها اسماً — فمعنى^(١١) « رب رجل » : قليل من هذا الجنس . فإعرابه رفع مبتدأ^(١٢) ، لا خبر له^(١٣) .

(١) البيت من الطويل ، وهو لأبي عطاء السندي في الحماسة ٢٢٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٨٠٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥١/٢ ، والخزانة ٥٤٠/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٨٥/٤ . والرواية فيها : « مهجور » بدل محجور . والشاهد فيه « ربما » حيث جاء للتكثير .

(٢) ينظر : الكتاب ١٧٠/٢ ، والمقتضب ٥٧/٣ ، ٦٦ ، والأصول في النحو ٤١٦/١ ، والجمل ٦٠ ، والمفصل ٣٦٨ ، والإنصاف ٨٣٢/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٧٦/١ ، واللباب ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٢٧/٨ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٨٣٢/٢ ، واللباب ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٢٧/٨ ، وشرح التسهيل ٤٣/٣ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤ ، وشرح الرضي ٢٨٥/٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٤١١/٢ ، وشرح اللمع للضير ٩١ ، وشرح التسهيل ٤٣/٣ ، وشرح الرضي ٢٨٥/٤ .

(٥) في (غ) : عليهم نجم الدين .

(٦) لأن حروف الجر : هي ما يفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليها ، و « أكرمت » يتعدى بنفسه .

(٧) في (غ) : جاعني .

(٨) في (أ) : لأني .

(٩) أي : الذي في « مرَّ » .

(١٠) زيادة من (ش) و (غ) .

(١١) في (غ) بمعنى .

(١٢) في (غ) : لمبتدأ .

(١٣) ينظر : شرح الرضي ٢٨٧/٤ =

قال أبو عمرو: « و « رُبَّ » لا عامل لها لأنها شابهت النفي ، وهو لا يعمل فيه عامل »^(١) .
ولتضمنها معنى النفي^(٢) فكان^(٣) قياس نعت مجرورها ألا^(٤) يجيء إلا فعلية ، إلا أنه قد جاء
اسمية لخروجها إلى معنى الكثرة كقوله^(٥) :

يا رُبَّ هَيْجَا هي خَيْرٌ من دَعَا

فيكثر وقوعه^(٦) صفة قال صلى الله عليه وآله^(٧) وسلم : « أَلَا رُبَّ نَفْسٍ طَاعِمَةٍ نَاعِمَةٍ فِي
الدنيا جائعة عارية يوم القيامة »^(٨) . والأكثر الفعلية ، إمَّا ظاهرة [أو مقدره ، فالظاهرة]^(٩) نحو
قوله^(١٠) :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِ وَأَسْرَى مِنْ مَعَشَرٍ أَقْيَالِ

= قال عبد القادر البغدادي : « وما أورده من الإشكالين على حرفيتها يضمحلان بجعلها حرفاً زائداً لا يتعلق بشيء ،
وهو مذهب جماعة من النحويين » . ينظر : الخزانة ٥٦٥/٩ .

(١) ينظر : شرح الرضي ٢٨٧/٤ .

(٢) في (غ) : (الكثرة) بدل (النفي) .

(٣) سقطت الفاء من (ش) و (غ) .

(٤) في (ش) : لا تجيء .

(٥) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٤٠ ، والأغاني ٣٦٤/١٥ ، وأمثالي المرتضى ١٩١/١ ، والخزانة ٥٤٨/٩ ، وبلا نسبة
في العين ٢٢٣/٢ ، واللسان (موه) ، والمخصص ١٤/١٦ ، و شرح الرضي ٢٨٧/٤ .

وصدره : لا تَزْجُرِ الْفَتِيانَ عَنْ سُوءِ الرَّعَّةِ

والشاهد فيه أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتاً لمجرور « رُبَّ » فـ « هي » مبتدأ « وخير » خبره ، والجملة نعت
لـ « هيجا » وهي الحرب .

(٦) في (أ) و (غ) : وقل وقوعها .

(٧) سقطت من (ش) .

(٨) رواه ابن سعد في الطبقات ٤٢٣/٧ ، وابن الجوزي في ذم الهوى ٣٨ ، وقال عنه الألباني في الضعيفة (٢٣٦٨) :
« ضعيف جداً » .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (أ) و (غ) .

(١٠) البيت من الخفيف ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٦٣ ، والإيضاح ٢٠٠ ، والمفصل ٣٦٨ ، وشرح شواهد الإيضاح
٢١٥ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، و شرح الرضي ٢٨٨/٤ ، وشرح أبيات المغني ٢٣٣/٧ .

والشاهد فيه : « رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ » ، « وأسرى من معشر » على أن الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور « رب »
جملة فعلية سواء كانت مذكورة أو مقدره . وقد اجتمعا في هذا البيت . أما الأول فهو جملة : « هرقته » صفة لـ « رفد »
وأما الثاني : فإن « أسرى » مجرور بـ « رُبَّ » المذكورة بالتبعية و « من معشر » متعلق بـ « أسرى » وصفة « أسرى »
مخذوف تقديره : حصلت لي . ولا جواب لـ « رب » في الموضوعين ؛ لأن معنى الكلام تام لا يفتقر إلى شيء سوى
الصفة المقدره . و « رُبَّ » اسمٌ محلُّها الرفع على الابتداء لا خبر لها ؛ للاستغناء بالصفة عن الخبر . هذا تقدير كلامه .
ينظر : الخزانة ٥٦٠/٩ .

والبصريون^(١) يقولون التقدير : هرقته . هرقته . أحدهما صفة ، والثاني عامل أقيال^(٢) .
قال نجم الدين : « بناء^(٣) على اسميتها تم الكلام بقوله رب^(٤) رقد هرقته »^(٥) .
والرقد: القدح الضخم ، يقال : « هُرِّيقُ رَفْدِهِ » إذا مات^(٦) .
والمقدرة قوله : « وأسرى من معشر أقيال » أي : أسرى حصلت .
قوله : (لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) ؛ لما تضمنت من معنى إنشاء التقليل .
قوله^(٧) : (مُخْتَصَّةٌ بِنَكْرَةٍ) ؛ لأنها علم القلة ، كما اختصت « كم » بالنكرة لَمَّا كانت
علماً للكثرة ؛ لأن العلامة إنما تحتاج في المحتمل حتى تصير بالعلامة نصاً في أحد المحتملات ، فلا
يؤتى بعلم القلة إلا فيما يحتمل الكثرة . والمعرفة إمَّا دال على قلة فقط كالمفرد والمثنى ، وإمَّا دال
على كثرة فقط كما في الجمع . وأما النكرة فصالحة للقلة والكثرة . وقيل^(٨) : اختصت بالنكرة
لأنها وضعت لتقليل نوع من جنس ، و النكرة هي المفيدة لذلك .
قوله : (مَوْصُوفَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ) . هذا مذهب أبي علي^(٩) ، وابن السراج^(١٠) ،
وأتباعهما^(١١) . وقيل^(١٢) : لا يجب وصف مجرورها^(١٣) . والأولى الوجوب ؛ لأنها // على قول ١٢١/أ

(١) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٠١ ، والمفصل ٣٦٩ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٢/٢ .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) في (غ) : وبناء .

(٤) سقطت من (أ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٢٨٨/٤ .

(٦) ينظر : اللسان (رقد) ١٨٢/٣ .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٩/٣ .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٠١ .

(١٠) ينظر : الأصول في النحو ٤١٧/١ .

(١١) منهم : الواسطي الضرير في شرح اللمع ٩١ ، والزحشري في المفصل ٣٦٨ ، وابن الخباز في توجيه اللمع ٢٣٣ ،
وابن يعيش في شرح المفصل ٢٨/٨ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وهنا في الكافية ، وفي شرح
الوافية ٣٨٣ ، ونسبه أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧٤١/٤ إلى العبدى .

(١٢) وهو مذهب الأخفش ، والفراء ، والزجاج ، وأبو الوليد الوقش ، وابن طاهر ، وابن خروف ، وهو ظاهر كلام
سيبويه وهو اختيار ابن مالك . ينظر : الكتاب ٥٦/٢ ، ٥٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٤٨/١ ، والتسهيل
وشرحه ٤٣/٣ ، والارتشاف ١٧٤١/٤ .

(١٣) في (غ) : مجرورهما

من قال باسميتها مبتدأ لا خبر له ؛ لإفادة صفة مجرورها^(١) معنى الجملة . وأما على قول غيرهم فلتحقق النوعية في النكرة^(٢) .

قوله : ([وَفِعْلُهَا مَاضٍ] ^(٣) مَحذُوفٌ غَالِبًا) ^(٤) . إذا كان الكلام الذي « رَبٌّ » جواب عنه ، مصرحاً به نحو : « ما لقيت رجلاً » فالأغلب حذف الفعل بعد « رَبٌّ » لدلالة القرينة عليه ، وإن لم يكن مصرحاً به ، ولم يكن هناك قرينة أخرى فالواجب المحييء به^(٥) كقوله^(٦) :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ^(٧)

وَرُبٌّ رَفِدٍ هَرَفْتُهُ^(٨)

وهذا الفعل ليس عاملاً في « رَبٌّ » ؛ لأنها مبتدأ . وعلى القول بحرفيته العامل فيها محذوف .

قوله : (وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَيَّ مُضْمِرٌ) .

هذا الضمير نكرة ، وكذا الضمير في « نعم ، وبئس » عند نجم الدين^(٩) . وغيره^(١٠) يقول بتعريف الضمائر كلها .

(١) في (غ) : مجروره .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ .

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) هذا مبني على أن « رب » تتعلق . وفي ذلك خلاف ، فذهب الجمهور إلى أنها تتعلق بالعامل ، وذهب الرماني ، وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق . ينظر : الارتشاف ١٧٤٣/٤ .

(٥) هذا مذهب الفارسي ، والزمخشري ٣٦٨ ، والجزولي . وذهب الخليل وسيبويه إلى أن حذفه للعلم به نادر . وذهب لكثرة الأصهباني إلى أنه لا يجوز حذفه البتة . ينظر : الكتاب ١٠٣/٣ — ١٠٤ ، والإيضاح العضدي ٢٠٠ ، والمفصل ٣٦٨ ، والمقدمة الجزولية ١٢٦ ، والارتشاف ١٧٤٣/٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٦/١ ، وشرح شذور الذهب ٤١٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٢/١ .

وعجزه : فألهيتها عن ذي تائم محول .

والشاهد فيه : « قد طرقت » حيث وجب محييء الفعل ؛ لأنه غير معلوم .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) سبق تخريجه ص ٢٨ ٨ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٢٤١/٤ ، ٢٩٠ ، وهو مذهب الزمخشري في شرح المفصل ٢٨/٨ ، وعمر بن إبراهيم الكوفي في البيان ٢٥١ ، والعكبري في اللباب ٣٦٧/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٣/١ .

(١٠) هو ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، ونسبه المهدي صلاح بن علي في النجم الناخب ١٠٩٣/٢ إلى أبي علي الفارسي . والذي في كتابه الإيضاح ٢٠١ : « وإنما دخلت رب على هذا المضمير ، وهي إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده فلما كان غير معين أشبه النكرة فصار في حكمها » . وبنحو هذا قال الضرير الواسطي في شرح اللمع ٩٠ .

قوله : (مُبْهِمٌ ^(١) مُمَيِّزٌ بِنَكْرَةٍ) نحو : « رَبُّهُ رَجُلًا ، ربه رجلين ، ربه رجلاً ، رَبُّهُ امْرَأَةٌ ، ربه امرأتين ، ربه نساء » هذا مذهب البصريين ^(٢) التزام إفراده . والكوفيون ^(٣) يجعلونه مطابقاً لما يقصد ، فيثنونه ، ويجمعونه ، ويؤنثونه ، فيقولون : « رَبُّهُ رَجُلًا ، ربهما رجلين ، رَبُّهُم رَجُلًا ، رَبُّهَا امْرَأَةٌ ، ربهما امرأتين ، رَبُّهُن نساء » .

قوله : (وَتَلَحُّقُهَا « مَا » [فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلِ] ^(٤)) .

الأكثر أنها كافة . وقد جاءت « ما » زائدة ، قال ^(٥) :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

وقال ^(٦) :

مَاوِيَّ يَا رَبَّتَمَا غَارَةَ شَعْوَاءِ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

فتدخل « رَبُّ » مع « ما » الكافة على الفعل قال تعالى : ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا

[لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ] ^(٧) ^(٨) ، ولا تدخل عند سيبويه إلا عليه ^(٩) . وأمَّا قوله ^(١٠) :

-
- (١) زيادة من (ش) .
(٢) ينظر : الأصول في النحو ٤١٩/١ ، والبيان في شرح اللمع ٢٥١ ، واللباب ٣٦٧/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٧/٤ .
(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣ ، وشرح الوافية ٣٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل ٥٢/٣ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٨/٤ .
(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٧ .
(٥) البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن الرعلاء في الأصبغيات ١٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٩٤/١ ، وشرح التصريح ٦٦٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٥/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٩٧/٣ ، والخزانة ٥٨٣/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩١/٤ .
والشاهد فيه : « ربما ضربة » حيث جاءت « ما » المتصلة بـ « رَبُّ » زائدة لا كافة ؛ ولذا عملت « رَبُّ » الجرَّ في « ضربة » .
(٦) سبق تخريجه ص ٨٢٧ .
(٧) سقطت من (أ) و (غ) .
(٨) الحجر : ٢ .
(٩) قال في الكتاب ١١٥/٣ : « جعلوا « رب » مع « ما » بمتزلة كلمة واحدة ، وهبئوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى « رب يقول » ، ولا إلى « قل يقول » ، فألحقوهما « ما » وأخلصوهما للفعل » .
(١٠) البيت من الخفيف ، وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ٣١٦ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١ ، وشرح أبيات المغني ١٩٨/٣ ، والخزانة ٥٨٧/٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٥٨٧/٤ .
و « الجامل » الجماعة من الإبل ، لا واحد لها من لفظها ، ويقال : إبلٌ مؤبلة : إذا كانت للقتية .
والعناجيج : الخيل الطوال الأعناق ، واحدها عنجوج .

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

فشاذ عنده، وقياس عند الجزولي^(١). والتزم ابن السراج^(٢) والفارسي^(٣) كون الفعل ماضياً .
وتأولوا الآية قالوا : لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيراً نحو : ﴿ وَسِيقَ ﴾^(٤) ،
و﴿ وَنَادَى ﴾^(٥) . و^(٦) قال الربيعي^(٧) : « أي : ربما كان يودوا » . والأول أحسن ، قال^(٨) :
قُتِلْنَا وَنَالَ الْقَتْلُ مِنَّا وَرُبَّمَا يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكِرَامِ لَنَا الظَّفَرُ
وجوز الفارسي^(٩) في غير كتابه الإيضاح ، ومن تابعه^(١٠) وقوع الحال والمستقبل بعد
« رُبَّمَا » ، وهو الأظهر .

وقد يحذف الفعل بعد « رُبَّمَا » لقيام القرينة نحو قوله^(١١) :

فَذَلِكَ^(١٢) إِنْ يَلْقَى الْكَرْيَهَةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَرُبَّمَا

أي : ربما يتوقع ذلك .

= والمهار : جمع مُهْر ، ولد الفرس .

والشاهد فيه « ربما الجامل » على أن « رُبَّ » المكفوفة بـ « ما » لا تدخل على إلا على الفعل عند سيبويه . وهذا البيت
شاذُّ عنده لدخولها فيه على الجملة الاسمية .

(١) ينظر : شرح الجزولية ١٢٦ ، و شرح الرضي ٢٩٢/٤ .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ٤١٩/١ .

(٣) ينظر : الإيضاح ٢٠٢ .

(٤) الزمر : ٧١ .

(٥) الأعراف : ٤٤ .

(٦) سقط الواو من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٢٩٢/٤ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٢/٤ ، والخزانة ٣/١٠ .

والشاهد فيه « ربما يكون على القوم » على أن الربيعي ذهب إلى أن أصله « ربما كان » ، فحذف « كان » كثرة استعماله
مع « ربما » .

(٩) ينظر : المسائل المشكلة ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، و شرح الرضي ٢٩٣/٤ .

(١٠) منهم الزمخشري في المفصل ٣٦٩ ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٥١/٣ .

(١١) البيت من الطويل ، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ٧٣ ، والأصمعيات ٤٦ ، و شرح الحماسة للتبريزي ٢٢٠/١ ، و
الخزانة ١١/١٠ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٣/٤ .

والشاهد فيه « فربما » حيث حذف الفعل بعد « ربما » ، والتقدير : ربما يتوقع ذلك .

(١٢) في (غ) : فذاك .

قوله : (وِ وَاوْهَآ [تَدْخُلُ عَلَي نَكِرَةٍ مُؤْصُوفَةٍ] ^(١)) . أي : واو « رَبِّ » مثل قوله ^(٢) :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

و ^(٣) لا يحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله ^(٤) إلا في القسم نحو : « اللهُ ^(٥) لأفعلن » عند البصرية ^(٦) . وأجاز الكوفي ^(٧) قياس سائر ألفاظ القسم على الجلالة نحو : « المصحف لأفعلن » . قالت البصرية : لا يقاس على « اللهُ » لاختصاص لفظة « اللهُ » بخصائص ليست لغيره ^(٨) . كاختصاص مسماها تعالى ، فمنها : اجتماع « يا » واللام . ومنها : قطع الهمزة في : « يا اللهُ ، و اللهُ ، وها اللهُ ذا ^(٩) » ^(١٠) . ومنها : الجر بلا عوض ، ومعه نحو : « اللهُ ، وهاء اللهُ ، وأ اللهُ » . ومنها : تعويض الميم عن حرف النداء نحو : « اللهم » . ومنها : تفخيم لامه بعد الضم والفتح ، وترقيتها بعد الكسر .

ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله إذا كان الجار «رَبِّ» بشرطين : كونه في الشعر ، وكونه بعد الفاء ، والواو ، و « بل » . وأما من دونها ^(١١) نحو ^(١٢) :

رَسَمِ دَارٍ ^(١٣) وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٧ .

(٢) الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧ ، وشرح أبيات سيويه ٢/١٠٤ ، والإنصاف ١/٢٧١ ، وشرح المفصل ٢/١١٧ ، والخزانة ١٠/١٧ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٦٣ ، والمقتضب ٢/٣١٩ ، وشرح الرضي ٤/٢٩٤ . والشاهد فيه « وبلدة » حيث إن الواو واو « رَبِّ » ، و « بلدة » مجرورة بـ « رب » المحذوفة .

(٣) سقطت الواو من (غ) .

(٤) في (ش) : عملها .

(٥) في (غ) : والله .

(٦) ينظر : الإنصاف ١/٣٧٦ ، وشرح المفصل ٨/٥٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٩٥ ، وارتشاف الضرب ٤/١٧٤٦ .

(٧) ينظر : الإنصاف ١/٣٧٦ ، وشرح المفصل ٨/٥٢ ، وشرح الرضي ٤/٢٩٥ ، وارتشاف الضرب ٤/١٧٤٦ .

(٨) في (ش) : لغيرها .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) قال الخليل : « إن قولهم : « إي ها اللهُ ذا » مشتمل على القسم وجوابه ، كأنه قال : إي ها اللهُ للآمرُ ذا . ينظر :

الكتاب ٢/١٤٥ ، وتوجيه اللمع ٤٧٨ .

(١١) أي : وأما حذفها من دون هذه الحروف .

(١٢) البيت من الخفيف ، وهو لجميل بثينة في ديوانه ١٨٨ ، والأغاني ٨/٩٤ ، وأمالي القالي ١/٢٤٦ ، وشرح

التصريح ١/٦٧٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٥ ، والخزانة ١٠٠/٢٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٨٥ ، وسر

صناعة الإعراب ١/١٣٣ ، والإنصاف ١/٣٧٨ ، وشرح الرضي ٤/٢٩٥ .

والشاهد فيه : « رسم دارٍ » على أن « رسماً » مجرور بـ « رب » المحذوفة وهو شاذ في الشعر .

(١٣) في (غ) : دارس .

فشاذ في الشعر أيضاً .

فالواو كقوله^(١):

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ حَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ

والفاء كقوله^(٢):

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمِ مِحْوَلِ

و « بل » كقوله^(٣):

* بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَحْبَابِ

لا خلاف عندهم^(٤) في الفاء ، و « بل » أن الجر ليس بهما ، بل بـ « رُبَّ » //المقدرة . ١/١٢١

وأما الواو فعند سيبويه^(٥) أن^(٦) حكمها هكذا . والواو حرف عطف . فإن لم تكن في أول القصيدة ، والرجز كقوله^(٧) :

وليلةٍ نحسٍ يصْطَلِي القَوْسَ رَبُّهَا وَأَقْطَعُهُ اللّاتِي بِهَا يَتَّبَلُ

فكونها للعطف ظاهر . وإن كانت في أولهما كقوله : وقاتم الأعماق فإنه يقدر معطوفاً^(٨) عليه ، كأنه قال : رُبَّ هول أقدمت عليه ، وقاتم الأعماق .

(١) الرجز لروبة في ديوانه ١٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ، و الخزانة ٢٨/١٠ . وبلا نسبة في الكتاب ١١٠/٤ ،

والخصائص ٢٦٠/٢ ، وشرح الفصل ١١٨/٢ ، و شرح الرضي ٢٩٦/٤ .

والشاهد فيه : « وقاتم » حيث إن رب المحذوفة بعد الواو تجرُّ في الشعر ، وقاتم : مجرورها .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٣١ .

(٣) الرجز لروبة في ديوانه ٦ ، وشرح أبيات المغني ١٨٩/٣ ، و الخزانة ٣٦/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٦/٤ .

وصدره : والأمرُ يُقْضَى في الشَّقَا لِلْحَيَّابِ .

والصُّعْدُ : المرتفع . والأصباب : ما انحدر من الأرض .

والشاهد فيه « بل بلدٍ » على أن « رب » المحذوفة بعد بل تعمل الجر في الشعر .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٥٨/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٧/٤ .

وقد نقل الخلاف فيها أبو حيان فقال : « وزعم بعض النحويين أن الخفض هو بالفاء ، و « بل » لنيابتهما مناب « رب »

ينظر : ارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٦٣/١ .

(٦) زيادة من (غ) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٦٩ ، وأمالي القالي ٢٠٦/٣ ، ولامية العرب ٥٩ ، و الخزانة ٣٨/١٠ ،

وبلا نسبة في شرح الرضي ٢٩٧/٤ .

والشاهد فيه « وليلة » على أن واو رب إن كانت في أثناء القصيدة فهي للعطف على سابق كهذا البيت ، فإنه من أواخر

قصيدة الشنفرى ، والواو فيه للعطف ، والمعطوف عليه متقدم بثلاثة وثلاثين بيتاً .

(٨) في (أ) : معطوف .

وعند الكوفيين^(١) والمبرد^(٢) أنها كانت حرف عطف ، لكن^(٣) صارت قائمة مقام «رُبَّ» كائنة بمعناها ، جارة بنفسها . ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها .

[حروف القسم]

قوله : (وَاوُ الْقَسَمِ [إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ ، لِغَيْرِ السُّؤَالِ ، مُخْتَصَّةً بِالظَّاهِرِ . وَالتَّاءُ مِثْلَهَا مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى . وَالبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي الْجَمِيعِ] ^(٤)) .

اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط :

الأول : حذف فعل القسم معها ، فلا يقال : « أقسم والله » .

والثاني : ألا تستعمل في قسم السؤال ، فلا يقال : « والله أخبرني » .

والثالث : عدم دخولها في الضمائر فلا يقال : « وك » .

وأصل حروف القسم^(٥) الباء ؛ لأن أصلها الإلصاق ، فهي تُلصق فعل القسم بالمقسم به . وأبدلت الواو منها ؛ لكونهما شفوييتين ، ولكون في واو العطف معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق .

وتاء القسم بدل^(٦) من الواو ، فقصرت عن الواو ، فلم تدخل إلا على لفظ « الله » ، وفيها خصائص الواو الثلاث . وحكى الأخفش : « تَرَبِّي ، وَتَرَبُّ الكعبة »^(٧) وهو شاذ .

وأما « مِنْ ربي ، وَمَنْ ربي »^(٨) فحرفا^(٩) جر قاما مقام باء القسم .

وقولهم : « مَنْ اللهُ » بضم الميم والنون ، و « مِنْ اللهُ » بكسرهما ، و « مَنْ اللهُ » بفتحهما أُتبعَت النون الميمَ ضمًّا وكسرًا ، وفي الآخر^(١٠) : الأصل : « مِنْ اللهُ » فاتبعت الميمُ النونَ فتحاً .

(١) ينظر : الإنصاف ١/٣٧٦ ، واللباب ١/٣٦٥ ، وارتشاف الضرب ٤/١٧٤٦ ، و شرح الرضي ٤/٢٩٧ ، وائتلاف النصره ١٤٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢/٣٤٧ ، ٣٤٨ .

(٣) في (ش) : لكنها .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢١٨ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (ش) : تبديل .

(٧) ينظر : المفصل ٣٦٩ ، والإنصاف ١/٢١٨ ، وتوجيه اللمع ٤٧٦ ، و شرح المفصل ٨/٣٤ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢/١٤٥ ، والأصول في النحو ١/٤٣١ ، والبيان ٥٨٠ .

(٩) في (غ) : فحرفي .

(١٠) أي : « مَنْ اللهُ » .

وأما « أَيْمُ اللَّهِ » بفتح الهمزة ، وكسرها ، مع ضم الميم فمقصوران من : « أَيْمَنَ اللَّهُ » بفتح الهمزة وكسرها . والزمخشري^(١) جعل هذه الأحرف عوضاً من الواو ؛ ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة « الله » كالتاء .

واعلم أنها إذا تكررت الواو بعد واو القسم كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾^(٢) فالثانية واو عطف عند سيويوه والخليل^(٣) . وقال^(٤) بعضهم^(٥) : هي واو القسم . والأول أولى ؛ لأن القسم واحد ، والمقسم به ثلاثة . والقسم هو الطالب للجواب ، لا المقسم به ، فيكفيه جواب واحد . فكأنه قال : أقسم بالليل ، والنهار ، وما خلق إن سعيكم لشتى . واعلم أن القسم على ضريين :

قسم السؤال : وهو « نشدتك الله ، وعمرتك الله ، وعمرتك الله ، وقعدك الله ، وبالله لتفعلن » . وقد يستعمل « لعمرك الله »^(٦) في قسم السؤال . وجواب قسم السؤال أمرٌ ، أو نهي ، أو استفهام قال^(٧) :

بَدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي [قَبِيلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَلْتَ فَاهَا]^(٨)

ويكون جوابه أيضاً : « إلاً » و « لَمَّا » نحو : « نشدتك الله إلا ما^(٩) فعلت ، ولما فعلت » .
الضرب الثاني [قسمٌ للتأكيد : وهو]^(١٠) قسم غير السؤال نحو : « والله لأفعلن » .
قوله : (وَيُتَلَقَّى الْقَسْمُ بِاللَّامِ ، و « إِنَّ » ، وَحُرُوفِ النَّفْيِ) . أي يجاب القسم .

(١) ينظر : المفصل ٣٧٠ ، لكنه قال : « ورأى بعضهم أن تكون الميم بدلاً من الواو لقرب المخارج » .

(٢) الليل : ١ ، ٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٠١/٣ ، وهو رأي المبرد . ينظر المقتضب ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ .

(٤) في (ش) : وبعضهم قال .

(٥) ينظر : الأصول في النحو ٤٣٦/١ ، وشرح الرضي ٣٠٤/٤ .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) البيت من الوافر ، وهو للمجنون في ديوانه ٢٢٢ ، والأغاني ٣٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٣/٢ ، والخزانة ٥٢/١٠ ،

وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠٢/٩ ، وشرح الرضي ٣٠٥/٤ .

والشاهد فيه : « بدِينِكَ هل ضممت » على أن جواب قسم السؤال يكون استفهاماً فإن قوله : « هل ضممت » جواب

القسم الذي هو « بدِينِكَ » وهو قسم سؤال . ويقال له القسم الاستعطائي ، يستعطف به المخاطب . ينظر : الخزانة

٥٢/١٠ .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

واعلم أن جواب القسم : إما اسمية ، أو فعلية .

فالاسمية المثبتة مُصدّرة بـ « إن » مشددة ، أو ^(١) مخففة ، أو ^(٢) باللام ؛ لأنهما مفيدان للتأكيد الذي جاء لأجله القسم . ولا تدخل لام جواب القسم إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد « إن » .

والاسمية المنفية مصدرة بـ « ما » معملة عند أهل الحجاز ، ومهملة عند بني تميم ^(٣) ، أو بـ « لا » التبرئة ، وبالعاملة عمل « ليس » . وبـ « إن » نحو : « والله إن زيداً قائمٌ » .
والفعلية : إن كان فعلها مضارعاً مثبتاً فالأكثر تصديره باللام ، وكسعه بنون التأكيد نحو : « لأضربنَّ » ، إلا أن تدخل اللام على معمول المضارع المقدم عليه نحو قوله تعالى ^(٤) : ﴿ لَئِن مَّتَّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَلِإِلَهِ اللَّهِ تَحْشُرُونَ ﴾ ^(٥) فإن فيه اللام فقط ، وكذا إن دخلت على حرف التنفيس نحو : « والله لسوف أخرج » فلا تأتي بالنون . وقل الاكتفاء بالنون في المضارع ، وقد جاء قال ^(٦) :

وقتيلُ مرةً أثارنَّ فإِنَّهُ فِرْعُ وَإِنْ أَحَاهُمْ لَمْ يُضْهِدِ

ولا يجوز العكس عند البصرية ^(٧) // إلا ضرورة خلافاً للكوفيين ^(٨) ورواية عن أبي علي ^(٩) . ١/١٢٢

قال ^(١٠) :

(١) في (غ) : و .

(٢) في (غ) : و .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٠٨/٤ .

(٤) في (غ) : (لا) بدل (لئن) .

(٥) آل عمران : ١٥٨ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه ١٥٧ ، والأصمعيات ٢١٦ ، والمفضليات ٣٦٤ ، وشرح شواهد

المغني ٩٣٥/٢ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف ٥٠٢/١ ، وشرح الرضي ٣٠٩/٤ .

و « مرة » أبو قبيلة ، وهو مرة بن عوف من مضر ، الخزانة ٦٨/١٠ . والفرع : الرأس العالي في الشرف ورويت :

« فِرْعُ » : الهدر . والضهد : المقهور .

والشاهد فيه : « أثارنَّ » حيث خلا المضارع عن اللام استغناءً بالنون وهو قليل ، والأكثر « لأثارنَّ » .

(٧) ينظر : اللباب ٣٧٨/١ ، وشرح الرضي ٣٠٩/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/١٠ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٠٩/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/١٠ .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢١٠ . وهو قول ابن الخباز في توجيه اللمع ٤٨١ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لزيد الفوارس في الحماسة ١٥٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٧ ، وشرح الحماسة

للتبريزي ٦٠/٢ ، والخزانة ٧١/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف ٥٠٤/١ ، وشرح الجمل

لابن عصفور ٢٨٨/١ ، وشرح الرضي ٣٠٩/٤ .

والمفائد : جمع المفأد : وهي المسعر والسفود .

والشاهد فيه : « ليردني » على أنه استغنى بلام التوكيد عن النون . =

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيُرِدَّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

هذا في المستقبل .

و^(١) أما إذا كان المضارع حالاً فالجمهور^(٢) يجوزون وقوعه جواباً للقسم خلافاً للمبرد^(٣) كقوله^(٤):

لِئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ يُبُوتُكُمْ لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنْ بَيْتِي أَوْسَعُ

فيجب الاكتفاء باللام عن النون .

وإن كان المضارع منفيًا فنفيه بـ « ما » و « إن » و « لا » . ولا يجوز المبرد^(٥) : « والله ما أقوم ، وإن أقوم » .

والفعل الماضي المثلث الأولى الجمع فيه بين اللام ، و « قد » نحو : « والله لقد خرج » . وفي « نعم ، و بئس » اللام فقط^(٦) ، قال^(٧):

لِنَعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتِمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ

وإن طال الكلام ، أو كان ضرورة جاز الاقتصار على أحدهما قال تعالى في الطول :

﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾^(٨) إلى قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾^(٩) ، وقال الشاعر^(١٠)(١١):

= ورؤي بكسر اللام وفتح الدال على نصب الفعل بأن مضمرة على أنها لام كي .

(١) في (ش) : فأما .

(٢) ينظر : البيان في شرح اللمع ٥٨٣ ، وشرح التسهيل ٧٤/٣ ، وشرح الرضي ٣١٠/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٣٣/٢ ، ٣٣٥ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للكثير بن معروف في ديوانه ١٧٢ ، و الخزانة ٧٥/١٠ ، وشرح أبيات المغني ٣٦٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣١٠/٤ ، وشرح التصريح ٤١٤/٢ .

والشاهد فيه « ليعلم » حيث اكتفى باللام ، ولم يؤت بالنون ؛ لأنها علامة الاستقبال .

(٥) وإنما لا يجوز ذلك لكونه ظاهراً في الحال ، ومذهبه أن المقسم عليه لا يكون حالاً . ينظر : المقتضب ٣٣٤/٢ ، ٣٣٥ ، وشرح الرضي ٣١١/٤ .

(٦) لا يدخلها « قد » لعدم تصرفهما .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٩٣ .

(٨) الشمس : ١ .

(٩) الشمس : ٩ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢ ، و سر صناعة الإعراب ٣٧٤/١ ، والبيان في شرح اللمع ٥٨٣ ، وشرح المفصل ٢٠/٩ ، ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، ٤٩٤ ، و الخزانة ٧٩/١٠ ، وبلا نسبة في شرح

التسهيل ٨١/٣ ، وشرح الرضي ٣١١/٤ =

فقلتُ لَهَا تَاللهِ حَلْفَةٌ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وتقدر « قد » بعد اللام . والاختصار على اللام أكثر .

واللام في « لكان » في قوله (١):

وَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

جواب القسم ، لا جواب الشرط ، و « أن » موطئة .

وجواب القسم في قوله (٢):

وَأُقْسِمُ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ أَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا

محذوف .

وإذا كان الماضي منفيًا فـ« ما » نحو : « والله ما قام » . وإن نُفي بـ« لا » ، أو « إن »

صار مستقبل المعنى ، فلا تكرر (٣) (٤) . قال (٥):

حَسَبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَاللهِ لَا عَذَابَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقْرٌ

أي : لا تُعَذَّبُهُمْ .

= والشاهد فيه « حلفت لها ... لناموا » حيث جاز الربط باللام من غير « قد » ؛ لضرورة الشعر ، ويجب تقديرها بعد اللام ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد .

(١) البيت من الطويل ، وهو للمسيب بن علس في شرح أبيات سيبويه ١٣٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٠٩/١ ، و الخزانة ٨٧/١٠ ، وشرح أبيات المغني ١٥٣/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٠٧/٣ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ ، و شرح الرضي ٣١٢/٤ .

والشاهد فيه أن « أن » عند سيبويه موطئة كاللام في : « لئن جئني لأكرمك » ، فاللام في « لكان » جواب القسم ، لا جواب « لو » . ينظر : الكتاب ٤٥٥/١ ، و الخزانة ٨٧/١٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٤٢ ، و الخزانة ٩٢/١٠ ، و شرح أبيات المغني ١٥٤/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/٩ ، و شرح الرضي ٣١٢/٤ .

والشاهد فيه : أن جواب القسم محذوف ، دل عليه جواب الشرط في بيت لاحق وهو :

إذن لرددناه ولو طال مكثه لدينا ولكننا بجنبك ولعنا

(٣) في (ش) : يكرر .

(٤) أراد بقوله « فلا تكرر » أي : لا يلزم تكرير « لا » كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء ، نحو : « لا

رحمه الله » ؛ وذلك لأن الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل . وفي غيرهما يجب تكريره ، نحو : ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ [القيامة ٣١] . ينظر شرح الرضي ٣١٣/٤ .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لمؤمل بن أميل الجاربي في الأغاني ٢٥١/٢٢ ، و شرح أبيات المغني ٣٩١/٤ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣١٣/٤ ، و الخزانة ٩٦/١٠ .

والشاهد فيه : « لا عذبتهم » فالفعل الماضي حينما نُفي بـ« لا » في جواب القسم انقلب معناه إلى الاستقبال .

وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل ، وقبل ذلك الشرط قسم ، قُرنَت أداة الشرط بلام مفتوحة، تسمى مُوطَّئَةً ، أي : ممهدة ، ومعينة لكون الجواب للقسم ، لا للشرط نحو قولك : « والله لعن أتيتني لآتينك » .

فإن حذف القسم فالأولى ، والأكثر المجيء باللام الموطئة تنبيهاً على القسم ، نحو : « لعن أتيتني لآتينك » . وقد يجيء بلا لام كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(١) .

ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ، قال^(٢) :

فقلتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وقال^(٣) :

تالله يَبْقَى على الأيام ذو حِيدٍ بِمُشْمَخَرٍّ به الضَيَّانُ والآسُ

ولم يحذف^(٤) في الاسمية ، والماضي لقلة استعمالهما^(٥) في جواب القسم .

قوله : (وَيُحَذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضَ) . أي : إذا اعترضَ القسمُ أي : توسط الكلام

نحو : « زيدٌ — والله — قائمٌ » ، وفي النهج : « قَدْ — والله — لَقُوا اللَّهَ »^(٦) .

قوله : (أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) نحو : « زيدٌ قائمٌ والله ، وقامَ زيدٌ والله » . ويكون هذا

المتقدم ، والذي توسطه القسم هو جواب القسم في الحقيقة ، لكن لما لم يقع موقع الجواب لم يكن معه حروف الجواب .

وقد يحذف الجواب لقرينة قال تعالى : ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٧﴾﴾^(٧) أي : لِيُؤْخَذَنَّ^(٨) ،

بدلالة^(٩) قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴿١٠﴾﴾ .

(١) الأنعام : ١٢١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٧٦٢ .

والشاهد فيه أنه يجوز حذف حرف النفي من المضارع الواقع جواب القسم وأصله : لا أبرح ، فحذف « لا » .

(٣) سبق تخريجه ص ٨٢٦ .

والشاهد فيه : « يبقى » حيث حذف منه « لا » والتقدير : تالله لا يبقى .

(٤) في (غ) : تحذف .

(٥) في (ش) و (غ) : استعمالها .

(٦) ينظر : نهج البلاغة ٢١٢ .

(٧) الفجر : ١ ، ٢ .

(٨) في (ش) : لتأخذن .

(٩) في (ش) و (غ) : لدلالة .

(١٠) الفجر : ٦ .

وقد يقام « جَيْرٍ » مقام الجملة القسمية تقول : « جَيْرٍ لأفعلن » . وبنائها على الكسر ،
وقد يفتح .

قوله : (و « عَن » لِلْمُجَاوِزَةِ) . يعني : لِيُبْعِدَ الشَّيْءَ عَنِ الْمَجْرُورِ بِهَا بِسَبَبِ إِحْدَاثِ^(١)
مصدر المعدى بها نحو : « رميت^(٢) عن القوس » أي : بَعُدَ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ بِسَبَبِ الرَّمِيِّ ،
وكذا : « أَطْعِمُهُ عَنِ الْجُوعِ » ، وكذا : « أدت الدين عن زيد » .

وقولهم : « رويت عنه علماً ، وأخذته عنه » : مجاز ، كأنك نقلته عنه ، و « جلست عن
يمينه » . بمعنى : تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس . و ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾^(٣) أي : طبقاً متجاوزاً في
الشدة عن طبق آخر دونه فيها ، و « عن طبق » صفة لطبق ، والمراد : جنس الأطباق ، لا أن
المراد طبقان فقط . وقولهم^(٤) : « وَرِثَ السِّيَادَةَ كَابِرًا عَنِ كَابِرٍ »

// أي : كابرًا متجاوزاً في الفضل عن كابر . وقيل : بعد كابر ، والأول أولى . ١٢٢ / ب

قال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾^(٥) : « أي : بالهوى »^(٦) ، والأولى
إبقاء معنى المجاوزة ، أي : نطقاً صادراً عن الهوى . وقول^(٧) الشاعر^(٨) :

تَصُدُّ وَ تُبْدِي عَنِ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَحَرَّةٍ مُطْفَلٍ

أي : تكشف الغطاء وتبعده عن وجهه . ضَمَّنَ « تبدي » معناهما .

قوله : (و « عَلَى » لِلِاسْتِعْلَاءِ) إِمَّا حَقِيقَةً ، نحو : « زيد على السطح » ، أو مجازاً ، نحو :

« عليه دَيْنٌ » . ومنه : « عليّ قضاء الصلاة » ، و « عليه قصاص » ، وكذا قوله تعالى : ﴿ كَانَ

(١) أي : إيجاده .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) الانشقاق : ١٩ .

(٤) صدر بيت من الكامل ، لكعب بن زهير في ديوانه ٣٢ ، والسيرة النبوية ٥١٤/٢ ، و الخزانة ١٢٩/١٠ .

وعجزه : إن الكرام هم بنو الأخيار .

(٥) النجم : ٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٢٠/٤ .

(٧) في (ش) ، و (غ) : وقوله .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦ ، و شرح القصائد العشر للتبريزي ٥٧ ، و الخزانة ١٣٧/١٠ ،

ويلا نسبة في شرح الرضي ٣٢٠/٤ .

الأسيل : الخد المتطامن المستوي .

والشاهد في « تبدي » حيث ضمن معنى : « تكشف » أي : تكشف الغطاء وتبعده عن وجه أسيل .

عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿١﴾ تعالى عن استعلاء الشيء عليه ، لكن إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لا يراعى أصل معناه . و « توكلت على فلان » : كأنك تحمل ثقلك عليه ، ثم صار بمعنى : وثقت به^(٢) . واستعمل في الباري تعالى نحو^(٣) : « توكلت على الله ، واعتمدت عليه » ، وقوله^(٤) :

إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَعْجَبِي رِضَاهَا

حمل^(٥) فيه : « رضيت » في التعدي على « سَخِطْتُ » . وقولك : « فلان على جلالته يفعل كذا » أي : مع جلالته . وقولهم : « سيروا على اسم الله » أي : ملتزمين به ، كأنه مركب يحملهم إلى مقاصدهم .

قوله : (وَقَدْ يَكُونَانِ) . يعني : « عن » و « على » (اسْمَيْنِ [بِدُخُولِ « مِنْ »] ^(٦)) ، فلا^(٧) يستعملان إلا مجرورين بـ « من » قال يصف قطاة^(٨) :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءَ مَجْهَلٍ

وقال^(٩) :

(١) مريم : ٧١ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(٤) البيت من الوافر ، وهو للتحيف العقيلي في أدب الكاتب ٥٠٧ ، وشرح شواهد المغني ٤١٦/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٢٠/٢ ، والخصائص ٣١/٢ ، والمحتسب ٥٢/١ ، وشرح المفصل ١٢٠/١ . والشاهد فيه : « رضيت علي » حيث جاءت « على » بمعنى « عن » .

(٥) في (ش) و (غ) : حملت .

(٦) زيادة من (ش) .

(٧) في (غ) : ولا .

(٨) البيت من الطويل : وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ١١ ، والكتاب ٣١٠/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٥/١ ، والخزانة ١٦١/١٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٣/٣ ، والكتاب ٢٣١/٤ ، والجمال ٦٠ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، والإيضاح للفارسي ٢٠٥ ، والمفصل ٣٧٠ ، والبيان ٢٤٩ ، وكشف المشكل ٣٥٨ ، وشرح الجمل لابن خروف ٤٨٢/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٧/٣ ، وشرح الرضي ٣٢٣/٤ . وتَصِلُ : تصوّت . والقَيْضُ : قشر البيضة . والزِيَاءُ : ما ارتفع من الأرض . والشاهد في : « من عليه » حيث جاءت « على » سماً مجروراً بـ « من » .

(٩) البيت من الكامل ، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ ، والحماسة ٤٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٦ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٦٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٨/١ ، والخزانة ١٧٢/١٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٥ ، وتوجيه اللمع ٢٣٥ ، وشرح الرضي ٣٢٤/٤ . والرديئة : الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن . =

ولقد أُراني للرمّاح دَرِيئَةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

ويلزم « عَن » الإضافة بخلاف « على » قال (١):

باتت تنوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَا

أي : من فوقه (٢).

قوله : (وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ، [وَزَائِدَةٌ] (٣) ، [وَقَدْ تَكُونُ اسْمًا . وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ] (٤))

نحو : « زيد كأسد » . وتتعين اسميتها مجرورة قال (٥):

خَمْسُ جَوَارٍ مِنْ بِنَاتِ عَمِّي يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ

ومرفوعة (٦) بالفاعلية كقوله (٧):

أَتَنْتَهُونَ (٨) وَلَنْ (٩) يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ (١٠) فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

أو على الابتداء ، نحو : « عندي (١١) كذا درهمًا » ، والأولى ما مر في الكنايات أن « كذا »

= والشاهد فيه : « من عن » حيث جاءت « عن » اسمًا مجرورًا بمعنى « جانب » .

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في لسان العرب (علا) . وبلا نسبة في الكتاب ٤٥٣/٣ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، وشرح

المفصل ٧٣/٤ ، ٨٩ ، و شرح الرضي ٣٢٤/٤ ، والخزانة ١٠/١٧٩ .

والشاهد فيه : « من علا » على أن « علا » الاسمية لا تلزم الإضافة بخلاف « عن » فإنها تلزمها .

(٢) في (ش) : من فوق .

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) زيادة من الكافية ٢١٨ .

(٥) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣ ، و شرح شواهد المغني ٥٠٣/٢ ، و شرح أبيات

المغني ١٣٥/٤ ، والخزانة ١٠/١٨١ ، والرواية فيها : بيضٌ ثلاث كنعاجٍ جُمَّ .

والشاهد فيه « عن كالبرد » على أن الكاف يتعين اسميتها إذا انجرت كما هنا ، فالكاف اسم بمعنى « مثل » صفة موصوفة

محدوف ، أي : عن ثغر مثل البَرْد .

(٦) قوله « ومرفوعة » معطوفة على قوله « مجرورة » .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ١١٣ ، والكامل في اللغة ٤٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ،

و شرح المفصل ٨٣/٨ ، والخزانة ١٠/١٨٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٤١/٤ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، و شرح

الرضي ٣٢٥/٤ .

والشاهد فيه : « لن يَنْهَى ... كالتعني » على أنه يتعين اسمية الكاف ، إذا طلبها عامل رفع كما هنا ، فإنها اسم بمعنى :

« مثل » وقعت عاملة لـ « ينهى » .

(٨) في (غ) : أينتهون .

(٩) في (غ) : ومن .

(١٠) في (غ) : تهلك .

(١١) في (غ) : عندك .

مركب^(١) . وسيبويه^(٢) لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة ، والأحفش^(٣) جوزها بلا ضرورة وتبعه الجزولي^(٤) .

وتكون زائدة قال^(٥) :

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّقِ

أي : فيها المقق ، وهو الطول .

وفي نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾^(٦) ، وفي نحو قوله^(٨) :

فَأَصْبَحُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وفي قوله^(٩) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ

إمّا تأكيد لفظي ، وهما اسمان ، أو حرفان . أو تكون الأولى زائدة أو الثانية .

(١) ينظر : ص ٥٠٥ .

(٢) قال في الكتاب ٤٠٨/١ « إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمتزلة مثل » .

(٣) ينظر : شرح الحمل لابن عصفور ٢٥٥/١ ، وارتشاف الضرب ١٧١٣/٤ ، وشرح الرضي ٣٢٥/٤ .

(٤) وأبو علي الفارسي ، وابن مالك . ينظر : الإيضاح ٢٠٦ ، وشرح الجزولية ١٣١ ، وشرح الرضي ٣٢٥/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧١٢/٤ .

(٥) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٨١٥ ، وسمط اللآلئ ٣٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ، و الخزانة ١٩٢/١٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٨/٤ ، وأسرار العربية ٢٦٤ ، والإنصاف ٢٩٩/١ ، واللمع ٤٣ ، وشرح اللمع للضرير ٩٣ ، والبيان في شرح اللمع ٢٥٦ ، وتوجيه اللمع ٢٣٧ ، وشرح الرضي ٣٢٥/٤ . قال ابن جني في « سر الصناعة » : المقق : الطول ، ولا يقال في الشيء كالتطول ، إنما يقال : فيه طول ، فكأنه قال : فيها مقق ، أي : طول .

واللواحق : جمع لاحقة اسم فاعل من لحق لُحوقاً : ضمير وهزل . والأقرب : جمع قُرب : الخاصرة . والشاهد فيه : « كالمقق » حيث إن الكاف فيه زائدة .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) الشورى : ١١ .

(٨) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨١ ، وشرح التصريح ، و الخزانة ٢٠٠/١٠ ، ولحميد الأرقط في الكتاب ٤٠٨/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٤١/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩٦ ، وشرح الرضي ٣٢٧/٤ .
وصدره : ترميهم حجارة من سحجيل .

والشاهد فيه أنه يحكم بزيادة الكاف عند دخول « مثل » عليها .

(٩) سبق تخريجه ص ٣٨٠ .

ويجوز عدم زيادتها في قوله تعالى^(١): ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٢) ، بل تكون على^(٣) طريقة : « ليس لأخي زيد أخٌ » أعني: نفي الشيء بنفي لازمه ، وهذا أبلغ في نفي المثل ؛ لأنه كدعوى الشيء ببينة^(٤) .

والكاف لا يدخل على المضمرة لثلا يؤدي إلى اجتماع الكافين ، فطرد المنع في الكل ، خلافاً للمبرد^(٥) . وقد دخل في الشعر على المنصوب قال^(٦):

فأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَأَيَّاكَ أَسِيرٌ

وهو [من باب] ^(٧) إقامة بعض الضمائر مقام بعض . وعلى المجرور قال^(٨):

ولا^(٩) أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَائِلًا

وقوله^(١٠):

* وَأُمٌّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

وإذا دخلت « ما » الكافة على الكاف فله ثلاثة معان : أحدها تشبيهه مضمون الجملة

بمضمون الجملة قال تعالى : ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾^(١١) ، وقال الشاعر:

(١) سقطت من (ش) .

(٢) الشورى : ١١ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٢٧/٤ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢٥٥/١ .

(٦) البيت من الطويل ، و هو بلا نسبة في مجالس ثعلب ١٦١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ ، ٣٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٢٨/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧١١/٤ ، و الخزانة ٢١١/١٠ .

والشاهد فيه : « كإياك » حيث دخلت الكاف على الضمير المنصوب المنفصل لضرورة الشعر .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) الرجز لرؤبة في ديوانه ١٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٠/٢ ، و الخزانة ٢١٢/١٠ ، وللعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٢٨/٤ ، والرواية فيها : إلا حظلا .

والشاهد فيه : « كه ... وكهن » حيث دخلت الكاف على الضمير المجرور في ضرورة الشعر .

(٩) في (ش) ، و (غ) : فلا .

(١٠) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٨٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٢/٢ ، و الخزانة ٢١٩/١٠ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، و شرح الرضي ٣٢٨/٤ .

وصدره : نحي الذنابات شمالاً كئيباً .

وأم أوعال : هضبة في ديار بني تميم .

والشاهد فيه : « كهها » حيث دخلت الكاف على الضمير المجرور في ضرورة الشعر .

(١١) الأعراف : ١٣٨ .

فإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المطايا كما^(١) الحَبَطَاتِ شَرُّ بني تميم^(٢)

ولا يحتاج حينئذ إلى متعلق .

ومعنى : « كن كما أنت كائن » أي : كن في المستقبل كما أنت كائن الآن . وقوله صلى

الله عليه وآله : « كَمَا تَكُونُونَ يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ »^(٣) شبه // التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه . ١/١٢٣

الثاني : أن يكون « كما » بمعنى : « لعل » حكى سيبويه : « انتظرنى كما آتيتك »^(٤) أي :

لعلما آتيتك . قال رؤبة^(٥) ^(٦) :

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

الثالث : أن تكون بمعنى قران الفعلين^(٧) في الوجود نحو : « ادخل كما يُسلم الإمام » ،

و « كما قام زيد قعد عمرو » .

وقد تكون « ما » بعد الكاف مصدرية نحو : « كَمَا تَدِينُ تُدَانُ »^(٨) ، و « افعل كما

أفعل » .

(١) كررها في (غ) .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ١٧٠ ، والأزهية ٧٧ ، و الخزانة ٢٢٢/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٢٩/٤ .

والشاهد فيه أن الكاف المكفوفة بـ « ما » كما هنا تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى . ومضمون الأولى كون الحمر من شر المطايا ، ومضمون الثانية كون الحبطات شر بني تميم ، فشبه ذلك الكون بهذا الكون ، وهما مضمونا الجملتين .

(٣) رواه الديلمي في مسند الفردوسي (٤١٩١٨) عن أبي بكر ، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣٩١) عن أبي إسحاق السبيعي رسلاً ، والعجلوني في كشف الخفاء (١٩٧٧) ، والشوكاني في الفوائد المجموعة (٦٢٤) وقال : « في إسناده وضاع ، وفيه انقطاع ، والحديث لا يصح من قبل معناه » .

(٤) ينظر : الكتاب ١١٦/٣ ، و شرح الرضي ٣٣٠/٤ .

(٥) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي ، راجز من الفصحاء المشهورين ، كان أكثر إقامته في البصرة ، أخذ عنه أئمة اللغة ، له ديوان شعر ، توفي سنة ١٤٥ . ينظر : وفيات الأعيان ٣٠٣/٢ ، والشعر والشعراء ٥٩٨ ، والأعلام ٣/٣٤ .

(٦) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٣ ، والكتاب ١١٦/٣ ، واللمع ، و شرح الرضي ٣٣٠/٤ ، و الخزانة ٢٣١/١٠ . والشاهد فيه أن « كما » بمعنى « لعل » .

(٧) في (غ) : اللفظين .

(٨) حديث رواه ابن عدي عن ابن عمر مرفوعاً . ينظر : المقاصد الحسنة ٣٨٤ ، والكشف الإلهي ٦٨١ ، وكشف الخفاء ١٩٩٦ ، وضعيف الجامع برقم ٤٢٧٤ .

قوله (و « مُذٌ ، وَمُنْذٌ » [لِلأَبْتِدَاءِ فِي الزَّمَانِ المَاضِي ، وَالظَّرْفِيَّةِ فِي الحَاضِرِ نَحْوُ : « مَا رَأَيْتُهُ مُذُ شَهْرِنَا ، وَمُنْذُ يَوْمِنَا »]^(١)) .

قيل: يكونان بمعنى « مِنْ » في الزمن الماضي نحو: « ما رأيتَه مذ^(٢) يوم الجمعة ، ومذ سنة الجماعة » أي : منها . وبمعنى « فِي » في الحال نحو^(٣): « مذ سنتنا » أي : فيها . وقد مر كلام غير هذا في الظروف^(٤)^(٥) .

قوله : (و « حَاشَا ، وَعَدَا ، وَخَلَا » لِلأَسْتِثْنَاءِ) نحو: « قام القوم حاشا زيدٍ ، وعدا زيدٍ ، وخلا زيدٍ » . والجر بـ « حاشا » أكثر من النصب قال^(٦):
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنْئًا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتَمِ
وفي « عدا ، وخلا » أقل من النصب .

واعلم أن الجار والمجرور [يحتاج إلى متعلق ، فحيث يقع الجار والمجرور]^(٧) خبر المبتدأ ، أو حالاً لذي حال ، أو صفة لموصوف ، أو صلة لموصول فإنه يتعلق بمحذوف لا يجوز ذكره خلافاً لابن جني^(٨) . وحينئذ يسمى الجار والمجرور مستقراً . واختلف في هذا المحذوف فقال الجمهور^(٩): إنه جملة فعلية ؛ لأن أصل التعلق للأفعال ، فالمحذوف « استقر » ، أو نحوه . وقال أبو الفتح ابن جني^(١٠) ، وابن السراج^(١١): إنه مفرد ؛ ليقول المحذوف فهو « مستقر » ، أو نحوه . واختلفا فهم فيما عدا الصلة ، وأما الصلة فاتفقوا أنه فيها متعلق بجملة وهي « استقر »

(١) زيادة من الكافية ٢١٨ .

(٢) في (غ) : منذ .

(٣) سقطت من (ش) ، و (غ) .

(٤) في (غ) : الظروف .

(٥) ينظر : ص ٥٢٩ — ٥٣٣ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو للحميم الأسيدي في الأصمعيات ٢١٨ ، و شرح المفصل ٤٧/٨ ، و شرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، وبلا نسبة في المحتسب ٣٤١/١ ، والإنصاف ٢٨٠/١ .
والشاهد فيه : « حاشا أبي » حيث جاءت « حاشا » غير المقترنة بـ « ما » حرف جر وهو جائز .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٨) ينظر : اللع ١٤ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الرضي ٢١٥/١ .

(٩) ينظر : الإيضاح لأبي علي ٩٥ ، والعلل في النحو للوراق ١٣٨ ، والمفصل ٥٣ ، وتوجيه اللع ١١٢ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الرضي ٢١٥/١ ، وارتشاف الضرب ١١٢١/٣ .

(١٠) ينظر : اللع ١٤ ، وتوجيه اللع ١١٢ ، و شرح المفصل ٩٠/١ ، و شرح الرضي ٢١٥/١ ، ووهم أبو حيان في الارتشاف ١١٢١/٣ فنسب إلى ابن حني القول الأول .

(١١) ينظر : الأصول في النحو ٦٣/١ .

أو نحوه ؛ لأن الصلة لا بد أن تكون جملة . وأما في غير هذه المواضع الأربعة فإنه يتعلق بمنطوق نحو : « مررت بزيد ، وأنا مار بزيد ، وجئت من البصرة ، وأنا جاء من البصرة ، وصلت في المسجد » ونحو ذلك ، أو بما^(١) هو في حكم المنطوق ، وهو المحذوف جوازاً نحو قولك : « بسم الله الرحمن الرحيم » أي : أبتدىء باسم الله ، وقولهم للمعرس : « بالرفاء والبنين » أي أعرست . وإذا تعلق بمنطوق ، أو ما في حكمه يسمى^(٢) لغواً ، وإذا تعلق بمحذوف وجوباً يسمى^(٣) مستقراً بفتح القاف . وحكم الظرف حكم الجار والمجرور فيما ذكر . والله أعلم بالصواب .

(١) في (غ) : (إنما) بدل (بما) .

(٢) في (ش) و (غ) : سمي .

(٣) في (ش) و (غ) : سمي .

[الحروف المشبهة بالفعل]

قوله : (الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ « إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ») .

سميت الحروف المشبهة بالفعل لأنها تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي . وأما « ما » الحجازية فتشبه غير المتصرف مشابهة معنوية لا لفظية . وهذه تشبه الفعل لفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ، أو بفتحة أو اخرها إن لم نقل إنها لمشابتها للأفعال ، ولحوق نون الوقاية بها . ومعنى باقتضائها للأسماء ، ودلالاتها على المصادر^(١) .

و^(٢) عملت رفعاً ونصباً^(٣)؛ لأنها أشبهت الفعل المتعدي لطلبها للجزئين . وشابهت مطلق الأفعال بما ذكرنا ، فقويت مشابقتها لها ، فجعل عملها عمل الفعل حال قوته بتصرفه في معموله^(٤) بالتقديم والتأخير ، فقدم منصوبها على مرفوعها . وقيل: قدم منصوبها فرقاً بينها وبين الأفعال من أول الأمر ، وإيداناً يجعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل^(٥) .

واعلم أن « إِنَّ ، وَأَنَّ » بمعنى « حَقَّقْتُ ، وَأَكَّدْتُ » . و « كَأَنَّ » بمعنى : « شَبَّهْتُ » وقيل:^(٦) هي للتحقيق^(٧) في : « كَأَنَّكَ بِالدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ ، وَبِالْآخِرَةِ^(٨) لَمْ تَزَلْ ، وَكَأَنَّكَ بِاللَّيْلِ قَدْ أَقْبَلَ^(٩) » . وأبو علي^(١٠) يعتقد زيادة الكاف والباء فتصير : كَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ . والأولى أنها للتشبيه على أصلها ، ولا يحكم^(١١) بزيادة شيء . والتقدير : كَأَنَّكَ تَبْصُرُ بِالدُّنْيَا ، أَي : تَشَاهِدُهَا ،

(١) تنظر وجوه الشبه هذه في أسرار العربية ١٤٨ ، وكشف المشكل في النحو ٢٣٤ ، و شرح المفصل ٥٤/٨ ، و شرح

المقدمة الكافية ٩٦١/٣ ، و شرح الرضي ٣٣٤/٤ .

(٢) سقطت الواو من (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : نصباً ورفعاً .

(٤) في (ش) : معموليه .

(٥) ينظر هذا التعليل في أسرار العربية ١٤٩ ، و شرح الرضي ٣٣٤/٤ .

(٦) قال أبو حيان في الارتشاف ١٢٣٨/٣ : « وزعم الكوفيون والزجاجي أن « كَأَنَّ » تكون للتحقيق » ، وانظر شرح

التسهيل ٣٨٨/١ .

(٧) في (غ) : للتحقيق والتأكيد .

(٨) في (غ) : والآخرة .

(٩) هذا قول للحسن البصري ، في ارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣ ، و شرح الرضي ٣٣٥/٤ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٣٥/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٣٩/٣ .

(١١) في (ش) و (غ) : ولا تحكم .

من قوله تعالى^(١): ﴿فَبَصَّرْتَهُ بِهِ عَنْ جُنْبٍ﴾^(٢). والجمله بعد المحرور حال : أي : كأنك تبصر بالدينا غير كائنة ، أي : حال كونها غير كائنة .

و « لكن » بمعنى « استدركت » . ومعنى الاستدراك : رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم ، رفعاً شبيهاً بالاستثناء ، ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بـ « لكن » ، فإذا قلت^(٣) : « جاعني^(٤) زيد » فكأنك^(٥) تُوهم أن عمراً أيضاً جاءك لما بينهما // من الألفة ، فرفعت ذلك الوهم بقولك : « لكن ١٢٣ / ب عمراً لم يجيء » .

و « ليت » بمعنى « تمنيت » . و « لعل » بمعنى « ترجيت » . والفرق بين التمني والترجي أن التمني^(٦) يستعمل في الممكن والمحال ، والترجي لا يستعمل إلا في الممكن^(٧)؛ لأن التمني محبة حصول الشيء منتظراً كان أو لا . والترجي ارتقاب شيء لا وثوق لحصوله^(٨)، فلا يقال : « لعل الشمس تغرب » . فارتقاب المحبوب طمع ، وارتقاب المكروه إشفاق .

قال قطرب^(٩) وأبو علي : وأما « لعل » في كلام الله تعالى^(١٠) فمعناها التعليل فمعنى : ﴿لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾^(١١) أي^(١٢) : لترحموا . ولا يستقيم ما قالوا في قوله تعالى : ﴿[وَمَا يُدْرِيكَ] لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾^(١٣) ، وقيل^(١٤) ، وقيل^(١٥) : هي لتحقيق معنى الجملة . ولا يطرد ذلك في

(١) سقطت من (غ) .

(٢) القصص : ١١ .

(٣) كرر في (غ) : (فإذا قلت) .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (ش) : وكأنك .

(٦) في (غ) : (الترجي) بدل (التمني) .

(٧) ينظر الفرق بين التمني والترجي في توجيه اللمع لابن الخباز ١٤٩ ، و شرح التسهيل ٣٨٩/١ .

(٨) في (ش) و (غ) : بحصوله .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٣٦/٤ .

(١٠) سقطت من (غ) .

(١١) آل عمران ١٣٢ ، والأنعام ١٥٥ ، الأعراف ٦٣ ، ٢٠٤ ، النور ٥٦ ، والنمل ٤٦ ، ويس ٤٥ ، والحجرات ١٠ .

(١٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٣) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(١٤) الشورى : ١٧ .

(١٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٠/٢ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ .

قوله تعالى : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ تَخْشَى﴾^(١) . والحق ما قاله^(٢) سيبويه^(٣) وهو : أن الرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطبين ، فـ« لعل » منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشفق .

وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين^(٤) مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء ، وكذا خبر « لا » التبرئة . ومذهب البصريين^(٥) عمل الحروف في الجزئين معاً لطلبها لهما معنى . وجوز الفراء^(٦) نصب الجزئين بـ« ليت » نحو : « ليت زيداً قائماً » ؛ لأنه بمعنى « تمنيت » ، واستشهد بقوله^(٧) :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

والبصريون يقولون^(٨) : « رواجعا » حال من الخبر المحذوف . أي : يا ليت أيام الصبا لنا رواجعاً . والكسائي^(٩) يقول : كانت رواجعاً . وجوز بعض أصحاب الفراء^(١٠) نصب الجزئين بالخمسة الباقية ، كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً »^(١١) ، ويروى « لتسعين » ، وأنشدوا^(١٢) :

إذا أسودَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فلتأتِ ولتكنْ
خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسَدَا

(١) طه : ٤٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : قال .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٣٣/٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف ١٧١/١ ، وأسرار العربية ١٥٠ ، واللباب ٢١٠/١ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف ١٧١/١ ، وأسرار العربية ١٥٠ ، واللباب ٢١٠/١ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣ .

(٦) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٠/١ ، و شرح الرضي ٣٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣ .

(٧) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢ ، وطبقات فحول الشعراء ٧٨ ، و شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢ ، ولرؤبة في شرح المفصل ١٠٤/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢ ، والمفصل ٥٨ ، ٣٨٧ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ ، و الخزانة ٢٥٣/١٠ .

والشاهد فيه « رواجعا » حيث استشهد به الفراء على نصب المبتدأ والخبر بـ« ليت » .

(٨) ينظر : شرح المفصل ١٠٤/١ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٣٧/٤ و الخزانة ٢٥٣/١٠ .

(١٠) منهم ابن سلام . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٤٢/٣ .

(١١) رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة موقوفاً في الإيمان برقم ٣٢٩ .

(١٢) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة ، في شرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١ ، و شرح شواهد المغني ١٢٢ ، و شرح أبيات المغني ١٨٣/١ . وبلا نسبة في الخزانة ٣٦٢/١٠ .

وأنشدوا أيضاً^(١):

كَأَنَّ أذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وليس ما قالوا بمشهور . وقد رُدَّ^(٢) على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت .

وقال الممدوح^(٣): الصواب : تحسب أذنيه إذا تشوفا قادمة

والمروي عنه عليه وآله الصلاة والسلام : « إن قعر جهنم لسبعون خريفاً^(٤) ، و « إن في قعر جهنم لسبعين خريفاً » ، ويتأول قوله : إن حراسنا أسداً بجذف الخبر ، و « أسداً » حال^(٦) ، تقديره : حراس حال كونهم أسداً .

قوله : (لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ [سِوَى « أَنْ » فَهِيَ بَعَكْسِهَا] ^(٧)) .

كُلُّ مَا يُعَيَّرُ مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَيُؤَثِّرُ فِي مَضْمُونِهِ ، وَكَانَ حَرْفًا ، فَرْتَبْتَهُ^(٨) التصدر^(٩) كحروف النفي ، وحروف التنبيه ، [والاستفهام ، والتشبيه]^(١٠) ، والتحضيض ، والعرض . وأما « إن » المكسورة فهي لا تغير معنى الكلام ؛ لأنها تؤكد الجملة ، والتوكيد تقوية الثابت ، لا تغيير المعنى ، إلا أنه حرف ابتداء كاللام ؛ فلذلك وجب تصديرها^(١١) .

(١) الرجز للعماني (محمد بن ذؤيب الفُقَيْمِي) في الكامل في اللغة ١٠٩/٢ ، و شرح شواهد المغني ٥١٥ ، و الخزانة ٢٥٦/١٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٣٠/٢ ، و شرح الرضي ٣٣٧/٤ ، والتاج ٤٤٤/١ .

والتشوف : التطلع . والقادمة : إحدى قوادم الطير . والحرف : المقطوط .

والشاهد فيه : « كأن أذنيه قادمة » حيث استشهد به أصحاب الفراء على نصب الجزأين بالخمسة الباقية من أحوات إن .

(٢) في (ش) : ورد .

(٣) هو هارون الرشيد حيث أنشده العماني : كأن أذنيه البيت ، فقال له : دَعُ « كَأَنَّ » وقل : تخال أذنيه ، حتى يستوي الشعر . ينظر : العقد الفريد ١٨٤/٦ ، و الخزانة ٢٥٧/١٠ .

(٤) قال النووي : « هكذا هو في بعض الأصول « لسبعون » بالواو ، وهو ظاهر ... ووقع في معظم الأصول والروايات :

« لسبعين » بالياء ، وهو صحيح أيضاً ، إما على مذهب من يجذف المضاف ، ويبقي المضاف إليه على جرّه فيكون

التقدير : سير سبعين . وإما على أن قعر جهنم مصدر ، يقال : قعرت الشيء إذا بلغت قعره ، ويكون سبعين ظرف

زمان ، وفيه خبر إن ، والتقدير : إن بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً . أهـ ، ينظر : شرح صحيح مسلم ،

٢ / ١٠٧٠ . وقال القرطبي : الأجود رفع لسبعون على الخبر ، وبعضهم يرويه لسبعين ، يتأول فيه الظرف . وفيه بعد .

ينظر : الخزانة ٢٦٣/١٠ .

(٥) في (ش) و (غ) : أو .

(٦) في (غ) : أحوال .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) في (ش) : فمرتبتة .

(٩) في (ش) و (غ) : الصدر .

(١٠) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(١١) في (غ) : تصدرها .

وأما « أن » المفتوحة فلكونها مع جزءيها في تأويل المفرد ؛ لكونها مصدرية وجب وقوعها
مواقع المفردات ، كالفاعل ، والمفعول ، وخبر المبتدأ ، والمضاف إليه . وإن كانت في مقام المبتدأ
لم تصدر لما مر .

ولا تدخل « ليت » ، و « لعل » ، و « كأن » ، و « أن » المفتوحة على مبتدأ في خبره
معنى الطلب ، سواء كان الخبر مفرداً أو جملة ؛ لأن « ليت » ، و « لعل » لطلب مضمون الخبر ،
فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب^(١) طلباً آخر .

و « كأن » خبرها مفرد ، وهو إما ذات مذكورة مُشَبَّه بها نحو : « كأن زيدا الأسد » ،
أو مقدرة قامت الصفة مقامه نحو^(٢) : « كأنك قائم ، وكأنك قمت ، أو تقوم ، أو عندك ،
أو في الدار » أي : كأنك شخص قائم .

والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط ، فلو كان خبرها اسم
استفهام لوجب تقدمه عليها ، فتسقط إذن عن مرتبة التصدير الواجب لها . و « أن » المفتوحة
موضوعة لتكون مع جزئها في تقدير المصدر ، والمصدر لا طلب فيه .

وأما « إن » و « لكن » فلا يمكن كون أخبارهما مفردات متضمنة لطلب .

وأما الجملة الطلبية^(٣) ، والمصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحوها فلا منع من
وقوعها خبراً لهما وإن كان قليلاً قال^(٤) :

وَلَوْ أَرَادَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

قوله : (وَتَلَحُّقُهَا « مَا » // فَتُلَغَى عَلَى الْأَفْصَحِ) .

إذا دخلت « ما » على « ليت » جاز أن تعمل ، و أن تُلغى ، وروى قوله^(٥) :

(١) في (ش) و (غ) : مطلوب .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (غ) : الفعلية .

(٤) البيت من البسيط ، وهو للحميم الأسيدي في سر صناعة الإعراب ٣٨٨ ، والمفضليات ٣٤ ، والخزانة ٢٦٧/١٠ ،
وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٢١/١ ، و شرح الرضي ٣٤٠/٤ .

والرياضة : تهذيب الأخلاق النفسية . وتنصبك : مضارع أنصبه إنصافاً ، أي : أتعبه .

والشاهد فيه : « لا تنصبك » حيث وقعت الجملة الطلبية في محل رفع خبر « إن » .

(٥) البيت من البسيط ، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٤ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، والأغاني ٣١/١١ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ ،
وكشف المشكل ٢٣٩ ، و شرح شواهد المغني ٧٥/١ ، و شرح المفصل ٥٨/٨ ، و الخزانة ٢٧٢/١٠ ، وبلا نسبة في
شرح الرضي ٣٤١/٤ .

والشاهد فيه : « ليتما » على أن « ليت » إذا اتصل بها « ما » جاز أن تعمل ، وأن تلغى .

قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ

رفعاً ونصباً . والإلغاء أكثر ، و « ما » مع الإلغاء كافة ، وهي حرف عند الجمهور^(١) .
وعند ابن درستويه^(٢) أنها نكرة مبهمه بمتزلة ضمير الشأن ، فتكون اسماً ، والجملة بعدها الخبر .

ومع الإعمال « ما » زائدة حرفية .

وروى أبو الحسن^(٣) وحده في « إئتما » ، و « أئتما » الإعمال ، والإلغاء ، لكن الإعمال أقل
فيهما لضعف معنى الفعل فيهما .

وعدم سماع الإعمال في « كأئتما » ، و « لعئتما » ، و « لكئتما » ، وقياسها^(٤) في الإعمال
على « لئتما » سائغ عند الكسائي^(٥) وأكثر النحاة^(٦) ، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع .
وسيبيويه^(٧) يمنع الإعمال في غير « لئتما » للسماع المشهور فيه دون غيره .

[إِنْ وَ أَنْ]

قوله : (فـ « إِنْ » لَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ ، [وَ « أَنْ » مَعَ جُمْلَتِهَا فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ^(٨)])
إلى آخره^(٩) .

أخذ في تفصيل معاني الحروف المشبهة فـ « إِنْ » موضوعاً لتأكيد معنى الجملة فقط ، غير
مغيّرة لها . و « أَنْ » المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها ، فمعنى :
« بلغني أن زيداً قائم » أي : قيام زيد . وكذا إن كان الخبر جامداً نحو^(١٠) : « بلغني أنك زيد » أي :

(١) ينظر : اللباب ٢١٢/١ ، و شرح المفصل ٥٤/٨ ، و شرح التسهيل ٤١٨/١ ، و شرح الرضي ٣٤١/٤ ، و ارتشاف
الضرب ١٢٨٤/٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٤١/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣ ، و مغني اللبيب ٤٠٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٤٢/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٥/٣ ، و شرح التصريح ٣١٨/١ .

(٤) في (ش) ، و (غ) : وقياسهما .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٤١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٤٢/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٦/٣ .

(٦) ذهب إلى ذلك الزجاج ، و ابن السراج ، و الزمخشري ، و ابن مالك . ينظر : الأصول في النحو ٢٣٢/١ ، و المفصل ٣٧٦
و شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، و شرح التسهيل ٤١٩/١ ، و شرح الرضي ٣٤٢/٤ ، و ارتشاف الضرب

١٢٨٥/٣ ، و شرح التصريح ٣١٨/١ .

(٧) ينظر : الكتاب ١٣٨/٢ ، ٢٢١/٤ .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) كررها في (غ) .

زيديتك ؛ لأن الجامد مع ياء النسب يفيد معنى المصدر . و « بلغني أن زيداً في الدار » أي: حصوله فيها .

[مواضع كسر همزة « إن » وفتحها]

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوَاضِعِ الْجُمْلِ ، وَالْفَتْحُ فِي مَوَاضِعِ الْمُفْرَدِ) .

أي : و^(١) من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة ، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد وجب ما ذكر من الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع المفرد .

قوله : (فَكُسِرَتْ ابْتِدَاءً) . أي : مبتدأً بها ، سواء كانت في أول كلام المتكلم نحو : « إن زيداً قائم » ، أو في وسطه لكنه ابتداءً كلام آخر نحو : « يا زيد إنك فاضل » ، [ونحو : « أكرم زيداً إنه فاضل »] ^(٢) قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ ^(٣) .

(وَبَعْدَ الْقَوْلِ) إذا قصدت به^(٤) الحكاية ، لا الاعتقاد نحو : « قال زيد : إن عمراً قائم » .

(وَبَعْدَ الْمَوْصُولِ) ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة قال تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ

مَفَاتِحَهُ لَتَنُوزًا بِالْعُسْبِيَةِ ﴾ ^(٥) . وكذا كسرت في جواب القسم نحو : « والله إنك قائم » ؛ لأنه جملة

لا محالة . وقد تفتح في جواب القسم عند المبرد ^(٦) ، والكوفيين^(٧) إذا لم يكن في خبرها لام ،

وتكسر أيضاً إذا وقعت حالاً نحو : « لقيتك وإنك راكب » ، قال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ

الرُّسُلِينَ إِلَّا إِنْهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(٨) .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (غ) .

(٣) يونس : ٦٥ .

(٤) في (ش) : بها .

(٥) القصص : ٧٦ .

(٦) تابع الخالدي الرضي في نسبة هذا القول للمبرد ، وكلامه الصريح في المقتضب ١٠٧/٤ ، مع البصريين حيث قال : «

أما « إن » فتكون صلة للقسم ؛ لأنك لا تقول : والله زيدٌ منطلق ؛ لانقطاع الخلوف عليه من القسم . فإن قلت : والله

إن زيداً منطلق اتصل بالقسم ، وصارت « إن » بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : والله لزيدٌ خير منك » .

(٧) ينظر : التسهيل وشرحه ٤٠٠/١ ، و شرح الرضي ٣٤٣/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣ .

(٨) الفرقان : ٢٠ .

وتكسر أيضاً إذا وقعت^(١) في موضع خبر عن اسم عين نحو: «زيد إنه قائم» ، و «كان عمرو إنه قائم» . وكذا «إنما» يخبر بها عن اسم العين أنشد سيويوه لكثير^(٢) (٣):

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَخِيلٍ

قوله : (وَفُتِحَتْ فَاعِلَةٌ) نحو : « بلغني أنك قائم » ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً .

(وَمَفْعُولَةٌ) لذلك^(٤) نحو : « علمت أنك قائم » .

(وَمَبْتَدَأَةٌ)^(٥) نحو : « عندي أنك قائم » لذلك .

(وَمُضَافًا إِلَيْهَا) نحو : « فعلت هذا كراهة^(٦) أنك قائم » ، و « عجبت من أنك قائم » .

قوله : (وَقَالُوا : « لَوْلَا أَنْكَ » ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ) .

هذا جواب لسؤال مقدر ، وهو أن « لولا » تدخل على الجملة الاسمية ، فوجب كسر « إن » ، فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزئها ، بل يجب حذف الخبر ، ففتحناها ؛ لتكون هي^(٧) وما في حيزها^(٨) في موضع المبتدأ ، والخبر محذوف^(٩) ، ولا يستقيم ذلك في المكسورة . والفتح ظاهر على مذهب الكسائي^(١٠) والفراء^(١١) .

(١) في (ش) : (كانت) بدل (وقعت) .

(٢) كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ، يكنى بأبي صخر ، شاعر مشهور من أهل المدينة ، له ديوان شعر ، توفي سنة ١٠٥ هـ . ينظر : الأغاني ٥/٩ ، ووفيات الأعيان ١٠٦/٤ ، ومعجم الشعراء ٢٤٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٨ ، والكتاب ١٣١/٣ ، و شرح المفصل ٥٥/٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٣٨/١ .

والشاهد فيه : « إنما » حيث أخبر بها عن اسم عين ؛ ولذا كسرت همزة « إنما » .

(٤) في (ش) : كذلك .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) في (غ) : لكراهة .

(٧) في (ش) : (أن) بدل (هي) .

(٨) في (ش) : حيزها .

(٩) سقطت الواو من (غ) .

(١٠) لأن مذهب الكسائي أن الاسم بعد «لولا» فاعل لفعل مقدر ، وعند الفراء أن «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها . ينظر : شرح الرضي ٢٤٥/١٢ ، والنجم الثاقب ١١١٩/٢ .

(١١) سقطت (والفراء) من (غ) .

قوله : (و « لَوْ أَنَّكَ » ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ) .

يعنى^(١): أن « لو » حرف شرط ، فلا بُدَّ من دخولها على الفعل ، فلو كسرنا « إن » كانت^(٢) داخلة على الاسمية ، ففتحناها لتكون هي وما في حيزها فاعل فعل مقدر، وهو « ثبت » . وكذا تفتح بعد « ما »^(٣) التوقيتية نحو : « اجلس ما أن زيدا قائم » ؛ لأنها مصدرية . والتقدير : ما ثبت أن زيدا قائم .

[جواز الكسر والفتح]

قوله : (فَإِنْ جَاَزَ التَّقْدِيرَانِ) . أي: تقدير الجملة ، والمفرد (جَاَزَ الْأَمْرَانِ) . أي : فتح « إن » وكسرها . وذلك في مواضع :

بعد فاء الجزاء ، نحو : « مَنْ يَكْرُمْنِي فَإِنِّي أَكْرَمُهُ » . الكسر بتأويل : فأنا أكرمه ، والفتح على أن « أن » وما في حيزها في تأويل مبتدأ محذوف الخبر أي : فإكرامي له ثابت .

وكذا بعد « إذا » // الفجائية كقوله^(٤):

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

أي : لثيم القفا^(٥) . و« اللّهزمتان » : عظمان نابيان في اللحيين تحت الأذنين جمعهما بما حولهما^(٦) . فالكسر على تأويل: فإذا هو عبد القفا . والفتح على تأويل: فإذا عبودية^(٧) قفاه ثابتة . قال نجم الدين : « وكذا إذا وليت الواو بعد « هذا » ، و « ذاك » تقديراً للكلام قال تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾^(٨) ، فـ « ذلكم » خبر مبتدأ محذوف : و « أن »

(١) في (غ) : (يعني لو) بدل (معنى أن لو) .

(٢) في (غ) : لكانت .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٤٤/٣ ، والمقتضب ٣٥١/٢ ، والأصول في النحو ٢٦٥/١ ، والمفصل

٣٧٧ ، و شرح المفصل ٦١/٨ ، و شرح التسهيل ٤٠٤/١ ، و شرح الرضي ٣٤٥/٤ ، و الخزانة ٢٨٧/١٠ .

والشاهد فيه: « إذا أنه » حيث يجوز كسر « إن » وفتحها بعد « إذا » الفجائية .

(٥) في (ش) : لثيم القفا . عبد قفاه .

(٦) ينظر : اللسان (لهزم) ٣٤٢/١٢ ، ٣٤٣ .

(٧) في (ش) : عبوديته .

(٨) زيادة من (غ) .

(٩) الأنفال : ١٨ .

عطف على هذا الخبر أي : الأمرُ ذلکم^(١)، والأمر أن الله موهن . وإن كسرت فعلى عطف «إن» مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف مبتدؤها ، قال الشاعر^(٢)(٣) :

إِنِّي إِذَا خَفَقْتُ نَارًا لَمْ رَمَلَةٍ أَلْفَى بِأَرْفَعِ تَلٍّ رَافِعًا نَارِي
ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِي لَذُو حَدَبٍ أَحْنُو عَلَيْهِ كَمَا يُحْنَى عَلَى الْجَارِ

وكذا إذا وليت ، نحو : « أول قولي ، أو كلامي » فالفتح على أن^(٤) « قولي » مصدر مضاف إلى فاعله ، وليس بمعنى المقول^(٥)، والتقدير : أول قولي ، أي : أقوالي : أي أحمد الله ، أي : حمد الله . والكسر على أن « قولي » بمعنى مقولي ، أي : أول مقولاتي : أي أحمد الله^(٦) ، أي : هذا المقول . فيكون قد قال كلاماً أوله إنني أحمد الله ، ثم أخبر عنه .

وكذا بعد «أما» ، فإن فتحت فـ «أما» بمعنى^(٧) : حقاً ، تقول : «أحقاً أنك قائم» فـ «أن» فاعل ، أي : أحق ذلك حقاً ، أو يكون حقاً بتقدير : في حق ، فيكون «أن» إمّا فاعلاً أو مبتدأ على المذهبين . وإن كُسرت فـ «أما» حرف استفتاح كـ «ألا» تقول : «أما إنك قائم» . قال^(٨) :

أَمَا إِنَّهُ لَوْلَا الْخَلِيطُ الْمُوَدَّعُ^(٩) وَرَبْعٌ عَفَى عَنْهُ مَصِيفٌ وَمَرْبَعٌ

و «حتى» إذا^(١٠) كانت ابتدائية يجب كسر «إن» بعدها . وإن كانت جارة أو عاطفة للمفرد فالفتح ، نحو : «عرفت أمورك حتى إنك صالح» .

وتفتح بعد «مد ، ومنذ» لا غير ؛ لأنها بعدهما مضاف إليها .

وكذا بعد «ريث» و «آية» .

(١) في (غ) : ذلك .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) البيتان من البسيط ، وهما للأحوص الأنصاري في ديوانه ١٠٧ ، والكتاب ١٢٥/٣ ، والخزاة ٢٩٠/١٠ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٤٦/٤ ، والرواية فيها «خفيت» .

والمرملة : الجماعة التي نفذ زادها .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : القول .

(٦) زيادة من (ش) و (غ) .

(٧) كررها في (غ) .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لأبي تمام في ديوانه ٣١٩/٢ ، والأغاني ٤٢٥/١٦ .

(٩) في (غ) : المدع .

(١٠) في (ش) و (غ) : إن .

والغالب بعد « لا جرم » الفتح [قال تعالى] ^(١) : ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ ^(٢) ،
و « لا » : رُدُّ للكلام السابق عند الخليل ^(٣) ، أو زائدة ، و « جَرَمَ » فعل ماضٍ عند سيبويه
والخليل ^(٤) . قال سيبويه : « معنى « جرم » حَقَّ » ^(٥) ، فـ « إِنَّ » فاعله ، واستشهد بقوله ^(٦) :
وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عِيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فَرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا
وقال الفراء ^(٧) : هي كلمة كانت في الأصل بمعنى « لا بد » و « لا محالة » فكثرت ، وجرت
على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها ؛ فلذلك تجاب بما يجاب به القسم ، يقال :
« لا جَرَمَ لَأَتِيَنَّكَ ، ولا جرم أنك قائم » ، ومن فتح فللنظر إلى الأصل ، فيكون مثل « لا بد أن
تفعل » .

[العطف على اسم إن وأخواتها]

قوله : (وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَطْفُ [عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ] ^(٨) [لَفْظًا أَوْ حُكْمًا بِالرَّفْعِ ، دُونَ
الْمَفْتُوحَةِ مِثْلُ : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو ، وَيُشْتَرَطُ مُضِيُّ الْخَبْرِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ،
وَلَا أَثَرَ لِكَوْنِهِ مَبْنِيًّا خِلَافًا لِلْمُبْرَدِ وَالْكَسَائِيِّ فِي مِثْلِ : « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ »] ^(٩)) إلى آخره ^(١٠) .
يعني : ولأجل أن « إن » المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها [المنصوب في محل
الرفع ، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع . وقد اختلفت عباراتهم فبعضهم يقول : يعطف

(١) سقط من (غ) .

(٢) النحل : ٦٢ .

(٣) ينظر الكتاب ١٣٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٣٩/٤ ، والنجم الثاقب ١١٢٢/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٣٨/٣ .

(٥) السابق : ١٣٨/٣ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لأبي أسماء بن الضريبة ، وقيل : بل هو لعطية بن عُقَيْف . وقيل : لرجل من فرارة .

ينظر : الكتاب ١٣٨/٣ ، والمقتضب ٣٥٢/٢ ، و شرح أبيات سيبويه ١٠٣/٢ ، و شرح الرضي ٣٤٩/٤ ، و الخزانة ٣٠٥/١٠ .
وأبو عيينة هو حصن بن حذيفة الفراري .

والشاهد فيه على أن سيبويه قال : « جرم » في البيت : فعل ماضٍ بمعنى : حَقَّ ، و « فرارة » فاعل . و « أن يغضبوا » :
بدل اشتمال . أي : حَقَّ غضب فرارة بعده .

(٧) ينظر : معاني القرآن ٨/٢ ، و شرح التسهيل ٤٠٥/١ ، و شرح الرضي ٤٥١/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦١/٣ ،
والنجم الثاقب ١١٢٢/٢ .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) سقطت من (ش) .

(١٠) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٢ .

على اسمها [^(١)] كما قال المصنف . وبعضهم يقول: يعطف على موضع « إن » واسمها كما ^(٢) قال الجزولي ^(٣) . ولعل الأول نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعاً قبل دخولها . ودخولها كلا دخول ، فيبقى مرفوعاً محلاً لاشتغال لفظه بالنصب . والثاني نظر إلى أن اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان مبتدأ ، والمبتدأ مجرد عن العوامل ، واسمها ليس بمجرد . والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد ؛ لأن « إن » كالعدم .

قوله : (لَفْظاً أَوْ حُكْمًا) راجع إلى المكسورة . فالمكسورة لفظاً نحو « إنَّ زيداً قائم وعمرو » ، والتي في حكم المكسورة نحو : « علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو » فهي في حكم المكسورة لأنها في تقدير اسمين لسدها هي ، وما في حيزها مسد مفعولي « علمت » فحكم المفتوحة بعد أفعال القلوب حكم المكسورة في قياسها مع ما في حيزها مقام الاسمين .

قال نجم الدين : « وفي ما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر ^(٤) ؛ لأننا

بعد تسليم // أنها مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول : إن ^(٥) ذينك الاسمين بتقدير المفرد — كما ١/١٢٥
مر في أفعال القلوب — مع أن الحق أنها مع ما في حيزها ليست بتقدير اسمين ، بل هي من أول الأمر بتقدير اسم مفرد ، أي : المصدر قال : والذي دعا المصنف إلى هذا التكلف أنه رأى سيبويه ^(٦) مستشهداً ^(٧) على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ^(٨) . و « أذان » بمعنى إعلام ، وبقول الشاعر ^(٩) :

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) سقطت من (أ) .

(٣) ينظر : المقدمة الجزولية ١١٢ ، و شرح الرضي ٣٥٣/٤ .

(٤) قال أبو حيان : « وإن كان الناسخ « أن » فأكثر المحققين على أنه لا يجوز أن تقول : بلغني أن زيداً قائم وعمرو بالرفع ، لا على الابتداء ، ولا على الموضع . وقال قوم : يجوز ذلك مطلقاً ، وفصل قوم فقالوا : إن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف » . ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٩٠/٣ .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ينظر : الكتاب ٢٣٨/١ ، ١٤٤/٢ .

(٧) في (غ) : مستشهد .

(٨) التوبة : ٣ .

(٩) في (ش) و (غ) : وبقوله .

و إِلَّا فَاعَلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ^(١)

بتقدير حذف الخبر من الأول ، والتقدير : إنا بغاة و أنتم بغاة .

فلولا أن المفتوحة بعد أفعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال . وبعضهم لما رأى هذا الاستشهاد^(٢) لسيبويه قال : إنَّ حكم المفتوحة مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها .

والسيرا في ومن حذا حذوه لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه ، وقالوا : لا يجوز العطف على محل اسم المفتوحة بالرفع مطلقاً . قال نجم الدين : « ونظر أبي سعيد صحيح قال : « فنقول إن قوله تعالى : ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ عطف على الضمير في ﴿ بَرِيءٌ ﴾ ، أو نقول ﴿ رَسُولُهُ ﴾ مبتدأ خبره محذوف ، أي : ورسوله كذلك ، والواو اعتراضية لا عاطفة ، ونقول في قوله : و إلا فاعلموا أنا وأنتم البيت أن « ما بقينا في شقاق » خبر « أنا » ، وقوله : « وأنتم بغاة » جملة اعتراضية^(٣) .

وحكم « لكن » في جواز العطف على محل اسمها حكم « إن » المكسورة خلافاً لبعضهم^(٤) . قال نجم الدين : « وتفارقها في^(٥) أن اللام لا تدخل على ما في حيزها دون « إن »^(٦) .

وأجاز الفراء^(٧) رفع المعطوف على اسم « كأن ، ولت ، ولعل » ، ومنعه غيره ، وهو الحق . والوصف ، وعطف البيان ، والتوكيد كعطف النسق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي^(١) ، والزجاج^(٢) ، والفراء^(٣) ، ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً

(١) البيت من الوافر ، وهو لبشر بن أبي حازم الأسدي في ديوانه ١٦٥ ، والكتاب ١٥٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦/٢ ، والإنصاف ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ ، والخزانة ٣١٥/١٠ ، وبلا نسبة في أسرار العريضة ١٥٤ ، والمفصل ٣٨٠ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٤٣٢/١ ، وشرح الرضي ٣٥٤/٤ . والشاهد فيه : « فاعلموا أنا وأنتم بغاة » على أن سيبويه استشهد به على العطف على محل اسم « إن » المكسورة بتقدير حذف الخبر الأول ، والتقدير : إنا بغاة ، وأنتم بغاة .

(٢) في (ش) : الاستدلال .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٥٣/٤ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ .

(٤) ينظر : شرح اللمع للضرير ٤٩ ، وكتاب البيان في شرح اللمع ١٧٠ ، وشرح التسهيل ٤٢٩/١ ، وشرح الرضي ٣٥٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٩٠/٣ ، وشرح التصريح ٣٢٠/١ .

(٥) سقطت من (ش) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٥٦/٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، وشرح الرضي ٣٥٧/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، وشرح الرضي ٣٥٧/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٦٩/٨ ، وشرح التسهيل ٤٣٣/١ ، وشرح الرضي ٣٥٧/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤٣٣/١ ، وشرح الرضي ٣٥٧/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ .

ولا إجازة^(١). قال نجم الدين : « والأصل الجواز ؛ إذ لا فارق . ولم يذكروا البدل . قال :
والقياس أن يكون مثل سائر التوابع في جواز رفعه »^(٢).

ولا يحمل عند البصريين إلا بعد مضي الخبر، فلا يجوز عندهم : « إن زيدا وعمرو قائمان » ،
وأجازه الكسائي^(٣) . ومنعوه لثلا يعمل في « قائمان » « إن » ، والابتداء ؛ لأن معمولاً بين عاملين
لا يصح كأثر بين مؤثرين .

وقال الفراء : « إن خفي إعراب اسم « إن » بكونه مبنياً ، أو معرباً تقديراً جاز الحمل على
المحل قبل الخبر نحو : « إنك وزيد ذاهبان » ، و « إن الفتى وعمرو قاعدان » ، وإلا فلا »^(٤) .

قال نجم الدين : « وأما قوله تعالى^(٥) : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ
وَالنَّصْرَىٰ مَن ءَامَنَ ﴾^(٦) فعلى أن الواو في : ﴿ وَالصَّابِقُونَ ﴾ اعتراضية لا للعطف، أي :
والصابئون كذلك ، وحذف خبر ﴿ وَالصَّابِقُونَ ﴾ لسد خبر « إن » مسده قال^(٨) : ومنه قول^(٩)
الشاعر^(١) :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَ بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارٌ بِهَا لَعْرِبٌ

(١) بلى قد حكى ابن عصفور المنع من ذلك عند محققي أهل البصرة كما في شرح الجمل له ٢٤١/١ ، ويمثل قوله قال أبو
حيان في ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ : « إن كان غيره من نعت ، وعطف بيان ، وتوكيد ، وبدل ، والناسخ إن ولكن
فمذهب المحققين من البصريين أنه لا يجوز الرفع » .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٥٧/٤ .

(٣) ينظر : كتاب البيان في شرح اللمع ١٧٢ ، والإنصاف ١٨٦/١ ، واللباب ٢١٢/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور
٢٤٢/١ ، و شرح التسهيل ٤٣٢/١ ، و شرح الرضي ٣٥٧/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣١٠/٢ ، والبيان ١٧١ ، والإنصاف ١٨٦/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ ، و
شرح التسهيل ٤٣٢/١ ، و شرح الرضي ٣٥٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٨٨/٣ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) المائة : ٦٩ .

(٧) الواو زيادة من (ش) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (ش) و (غ) : قوله .

(١) البيت من الطويل ، وهو لضابي بن الحارث البرجمي في الكتاب ٧٥/١ ، والكامل في اللغة ١٨٨/١ ، والأصمعيات
١٨٤ و شرح أبيات سيبويه ٣٣٩/١ ، و شرح المفصل ٨٦/٨ ، و شرح شواهد المغني ٨٦٧/٢ ، و الخزانة ٣٣٥/١٠ .
و « قيار » قيل : اسم جملة . وقيل اسم فرسه .

والشاهد فيه : « فإني وقيار » على أن « قيار » مبتدأ حذف خبره والجملة اعتراضية بين اسم « إن » وخبرها . والتقدير :
فإني وقيار بما كذلك لغريب .

أي : فإني وقيار كذلك بما لغريب . وسمع سيوييه^(١) : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، و « إنك وزيد ذاهبان » ، ومثل ذلك نادر^(٢) .

قوله : (خِلَافًا لِلْمُبَرِّدِ وَالْكَسَائِيِّ) . قال نجم الدين : « الظاهر أن هذا مذهب الفراء ، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو »^(٣) .
قوله : (و « لَكِنَّ » كَذَلِكَ) أي: في أحكام الحمل على المحل .

[لام الابتداء]

قوله : (وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ دُونَهَا عَلَى الْخَبْرِ ، أَوْ عَلَى الْأَسْمِ إِذَا فَصِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا ، وَفِي « لَكِنَّ » ضَعْفٌ)^(٤) .

قوله : (وَلِذَلِكَ دَخَلَتِ اللَّامُ) أي: ولأجل كون المكسورة مع جزأها في تقدير الجملة .
قوله : (دُونَهَا) أي: دون المفتوحة .

اعلم أن هذه اللام لام الابتداء ، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ، لكن لما وافقت « إن » في المعنى وهو التأكيد ، والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما ، فأخروا اللام ، وصدروا « إن » ؛ لكونها عاملة ، وراعوا مع تأخير اللام شيئين :
أحدهما : أن يقع بينهما فصل ؛ لأن المكروه الاجتماع .

والآخر : أن لا تدخل مع التأخر^(٥) إلا على المبتدأ ، أو الخبر ، أو معمول الخبر ، نحو :
« إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمًا »^(١) ، و « إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ » ، و « إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ // قَائِمٌ » . ولا تدخل ١٢٥ / ب على متعلق الخبر إذا تأخر عنه ، فلا يقال : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَفِي الدَّارِ » ؛ لئلا يُنْحَسَ حقها كُلَّ النْحَسِ بتأخر ما حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين منهما يتركب الكلام .

(١) ينظر : الكتاب ١٥٥/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٥٨/٤ ، ٣٥٩ .

(٣) ينظر : السابق ٣٥٩/٤ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٣ .

(٥) في (ش) : التأخير .

(١) رواه الترمذي رقم ٢٨٤٨ في الأدب ، باب ما جاء إن من الشعر حكمة ، وأبو داود رقم ٥٠١١ ، في الأدب ، باب ما جاء في الشعر .

وإنما تدخل على اسم « إن » إذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر ، نحو : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾^(١) ، أو بظرف متعلق بالخبر نحو : « إن في الدار لزيداً^(٢) قائم » .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَّيَبْطِئَنَّ ﴾^(٣) الأولى فيه لام الابتداء ، والثانية جواب لقسم^(٤) محذوف ، والجملة القسمية صلة « مَنْ » أو صفته .

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضياً مجرداً عن « قد » ، فلا يجوز : « إن زيداً لقام » ، ويجوز : « إن زيداً لقد قام » ، ويجوز في « نعم » و « بئس » : « إن زيداً لنعم الرجل ، ولبئس الرجل » ، ويجوز : « إن زيداً لسوف يخرج » خلافاً للكوفيين^(٥) .

ولا تدخل اللام على حرف النفي ، ولا على حرف الشرط ، ولا على جواب الشرط ؛ لأنه وحده ليس بخبر لـ « إن » ، وأجازه ابن الأنباري^(٦) . ولا يجوز : « إن كلُّ رجلٍ لوَضِعَتْهُ » .
وحيث الخبر جملة اسمية فالوجه دخول اللام على الجزء الأول نحو : « إن زيداً لأبوه قائم » ، وقد حُكي^(٧) : « إن زيداً وجهه لحسن » .

وإن أردت إدخالها على خبر « إن » وفي أوله لام القسم وجب أن يفصل بينهما ، قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ ﴾^(٨) .

وإنما تدخل على معمول الخبر المقدم عليه إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن « قد » ، تقول : « إن زيداً لطعامك آكلٌ » ، و « إني لبك واثقٌ » . ولا تقول : « إن زيداً لفي الدار قام » ، وأجازه الأخفش^(٩) .

وقد تدخل على الذي يسميه البصريون فصلاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ

(١) الليل : ١٢ .

(٢) في (غ) : لزيد .

(٣) النساء : ٧٢ .

(٤) في (ش) و (غ) : قسم .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٦/١ ، و شرح الرضي ٣٦٠/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٣/٣ ، والنجم الثاقب ١١٢٩/٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٩/١ ، و شرح الرضي ٣٦١/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٧/٣ ، و شرح التصريح ٣١٣/١ .

(٧) حكى ذلك الأخفش . ينظر : شرح الرضي ٣٦١/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٦/٣ .

(٨) هود : ١١١ ، وقد فصل بينهما بـ « ما » الزائدة .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٦١/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٥/٣ .

وقد تكرر ^(٢) في الخبر ، وفي معموله المقدم ، نحو : « إنَّ زيداَ لفيكِ لراغب » ، وهو قليل منع منه المبرد ^(٣) ، وأجازه الزجاج ^(٤) .

وقد شد دخولها على خبر المبتدأ من دون « إنَّ » كقوله ^(٥) :

أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

وقدر بعضهم : لهي عجوز ^(٦) .

وشد دخولها في خبر « أنَّ » قرأ سعيد بن جبير ^(٧) ^(٨) ﴿ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(٩) ،

وقرئ شاذاً ^(١٠) ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ^(١١) . وقد جاء في خبر « أضحى » ، و « أمسى ^(١٢) »

نحو : « أضحى زيدٌ لمنطلقاً » ، و ^(١٣) قال ^(١٤) :

مَرُّوْ عِجَالًا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبِكُمْ قَالَ الَّذِي سَأَلُوا : أَمْسَى لَمَجْهُودًا

(١) هود : ٨٧ .

(٢) في (ش) و (غ) : تتكرر اللام .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤١٢/١ ، و شرح الرضي ٣٦١/٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤١٢/١ ، و شرح الرضي ٣٦١/٤ .

(٥) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٠ ، و شرح المفصل ١٣٠/٣ ، ولعنتر بن عروس في شرح أبيات المغني ٣٤٥/٤ ، وله

أو لرؤية في شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، و الخزانة ٣٤٥/١٠ ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة

الإعراب ٣٧٨/١ ، و شرح المفصل ٥٧/٧ ، و شرح الرضي ٣٦١/٤ .

والشهرية : العجوز الكبيرة .

والشاهد فيه : « لعجوز » حيث دخلت اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من « إنَّ » .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٦٢/٤ ، و الخزانة ٣٤٦/١٠ .

(٧) أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي مولاهم ، سيد من التابعين ، أخذ عن ابن عباس ، وابن عمر ، قتله الحجاج بواسطة

سنة ٩٥هـ . ينظر : وفيات الأعيان ٣٧١/٢ ، و تهذيب التهذيب ١١/٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٦٢/٤ .

(٩) الفرقان : ٢٠ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٦٢/٤ .

(١١) الأنفال : ٥٣ أو ٤٢ .

(١٢) في (غ) : أمسى وأضحى .

(١٣) سقطت الواو من (غ) .

(١٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣١٦/١ ، و سر صناعة الإعراب ٣٧٩/١ ، و شرح المفصل ٦٤/٨ ،

و شرح التسهيل ٤١١/١ ، و شرح الرضي ٣٦٢/٤ ، و الخزانة ٣٥٠/١٠ .

والشاهد فيه : « أمسى لمجهوداً » حيث دخلت لام الابتداء على خبر أمسى ، وهو شاذ .

و « زال ^(١) » ، قال ^(٢) :

وما زلتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
لِكَاهَاتِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ
وجاء ^(٣) : « ما زيد لقائماً » . وقوله ^(٤) :

وَأَعْلَمُ أَنْ تَسْلِمًا وَتَرْكَأً
لَلَا مُتَشَاهِمَانِ وَلَا سَوَاءُ
شاذ لدخولها على حرف النفي . وشذ دخولها ^(٥) على « كَأَنَّ » و « لَوْلَا » قال ^(٦) :
فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ
فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يُبْكِنِي
وقال ^(٧) :

لَلْوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا بَسِيلٍ
لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدُ غَشُومٍ
والتي تقع بعد « شهدت » « أَنْ » المفتوحة نحو : « شهدت أنك قائم » . وقد تُحمل على
« علمت » ، فتقع بعده المكسورة الذي في حيزها اللام قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ
لَكَذِبُونَ ^(٨) ^(٩) .

(١) في (غ) : ولا زال .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ٨٩ ، وتذكرة النحاة ٣٢٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٤٩ ، و شرح شواهد
المعني ٢/٦٠٥ ، و شرح أبيات المعني ٤/٣٥٨ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/٣٦٣ .
والغالب فيها رواية « بكل مراد » .

والشاهد فيه : « لكاهاتم » حيث زيدت اللام في خبر « مازال » .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/٣٦٣ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لأبي حزام العكلي في سر صناعة الإعراب ١/٤٠٨ ، و شرح الرضي ٤/٣٦٤ ، واللسان (أنن) ، و الخزانة
١٠/٣٥٣ . وبلا نسبة في المحتسب ١/٤٣ ، و شرح الرضي ٤/٣٦٣ .

والشاهد فيه : « للامتشاهمان » حيث دخلت اللام على حرف النفي ، وهذا شاذ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٤٠٨ ، و شرح الرضي ٤/٣٦٤ ، واللسان (أنن) ، و الخزانة ١٠/٣٥٥ .
والشاهد فيه : « لكأن » حيث دخلت اللام على « كأن » ، وهو شاذ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٤٠٨ ، و شرح الرضي ٤/٣٦٤ ، واللسان (غشم) ،
و الخزانة ١٠/٣٥٧ .

والشاهد فيه : « للولا » حيث دخلت اللام على « لولا » زائدة ، وهو شاذ .

(٨) في جميع النسخ : (والله يشهد إنك لرسوله) والصحيح ما أثبتته .

(٩) المنافقون ١ .

واعلم أن بعض العرب^(١) يقول: « لَهْنَك لَرَجُلٌ صِدْقٌ » ، قال^(٢):

* لَهْنًا لَمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ

وقد تحذف اللام قال^(٣):

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنَكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيٍّ كَرِيمٍ

واختلف في أصله فقال سيبويه: « الهاء بدل من همزة « إَنَّ » فلما غُيِّرَتْ صَوْرَةٌ « إَنَّ »

جاز مجامعة اللام إياها^(٤) .

والثاني للفراء^(٥): « أَنْ أَصْلُهُ : « وَاللَّهِ إِنَّكَ » ، فحذفت واو القسم ، ولام التعريف ، ثم ألف

« فِعَالٌ » ، ثم حذفت همزة « إِنَّكَ » .

والثالث: ما حكى المفضل بن سلمة^{(٦)(٧)} عن بعضهم: « أَنْ أَصْلُهُ « اللَّهُ إِنَّكَ » ، واللام

للقسم ، فعومل كما [عومل به]^(٨) في مذهب الفراء .

ولا تجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة إلا بعد « إَنَّ » المكسورة . وألحق

الكوفيون^(٩) بها « لَكَنَّ » مستدلين بقوله :

(١) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٦٦/٤ ،
و الخزانة ٣٦٠/١٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ ، و شرح الرضي ٣٦٦/٤ ، واللسان (أله) ،
و الخزانة ٣٥٩/١٠ .

وصدره : أَبَائِنَةُ حَبِيٍّ نَعَمَ وَتَمَاضِرُ .

والشاهد فيه « لَهْنَا لَمَقْضِيٌّ » حيث اجتمع لامان في « لَهْنَا » وفي « لَمَقْضِيٌّ » .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لمحمد بن سلمة في اللسان (لهن ، قذى) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٧١/١ ،
و شرح المفصل ٦٣/٨ ، ٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، و شرح الرضي ٣٦٧/٤ ، و شرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ، و شرح
الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١ .

والشاهد فيه « عَلِيٌّ كَرِيمٌ » حيث حذف اللام من خبر « لَهْنَكَ » ، ولم يقل « لَعَلِيٌّ كَرِيمٌ » ، والكثير إثباتها .

(٤) ينظر : الكتاب ١٥٠/٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ ، و شرح الرضي ٣٦٧/٤ .

(٦) أبو طالب المفضل بن سلمة الإمام اللغوي العالم بالأدب . كان من خاصة الفتح بن حاقان وزير المتوكل ، ألف البارع
في اللغة والفاخر في الأمثال وغيرهما مات نحو ٢٩٠هـ . ينظر : الأعلام ٢٧٩/٧ .

(٧) ينظر ما حكاه في شرح الرضي ٣٦٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٨/٣ .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) ينظر : الإنصاف ٢٠٨/١ ، واللباب ٢١٧/١ ، و شرح المفصل ٦٤/٨ ، و شرح التسهيل ٤١٠/١ ، و شرح
الرضي ٣٦٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٦٧/٣ .

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدٌ^(١)

وهذا عند البصريين^(٢)(٣): إمَّا شاذ ، وإمَّا أن يكون في الأصل : « لكن إني » // فخفض ١/١٢٦ بحذف الهمزة ، ونون « لكن » ، كما خفض^(٤) ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾^(٥) ﴿٦﴾ اتفاقاً منهم بحذف الهمزة ، وأصله : « لكن أنا » .

وقد تقع المفتوحة اسماً لأحواتها نحو : « إنَّ^(٧) عندي أنك قائم » ، و « ليت في قلبك أنك تعطيني » ، وكذا في البواقي . وهي^(٨) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُمَا لَكُمْ^(٩) ﴾ بدل من « إحدى الطائفتين » . وفي قوله تعالى^(١٠) : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِمَّنِ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾^(١١) بدل من « كم » . وفي قوله تعالى^(١٢) : ﴿ أَيُعِدُّكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا^(١٣) أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾^(١٤) « أنكم » الثانية معادة لتأكيد الأولى ، لما تراخى ما بينها ، وبين الخبر ، وهذا قول الجرمي^(١٥) ، وهو الحق ، وقال المبرد^(١٦) : « أنكم مخرجون » مبتدأ خبره « إذا متم » ، والجملة خبر « أنكم » الأولى .

(١) البيت من الطويل ، وهو بلانسية في الإنصاف ٢٠٩/١ ، و سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، واللباب ٢١٧/١ ، و شرح المفصل ٦٤/٨ ، و شرح التسهيل ٤١٠/١ ، و شرح الرضي ٣٦٨/٤ ، و شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، و الخزانة ٣٨٦/١٠ .

وصدره : يلوموني في حُبِّ ليلي عواذلي .

والشاهد فيه : « لعميد » حيث دخلت اللام في خبر « لكن » .

(٢) في (غ) : الكوفيين .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢١٤/١ ، و شرح الرضي ٣٦٩/٤ ، و الخزانة ٣٨٦/١٠ .

(٤) في (ش) و (غ) : تخفف .

(٥) زيادة من (غ) .

(٦) الكهف : ٣٨ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) في (ش) : « وتكون » أن « المفتوحة بدلاً كقوله تعالى » .

(٩) الأنفال : ٧ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) يس : ٣١ .

(١٢) سقطت من (غ) .

(١٣) سقطت من (غ) .

(١٤) المؤمنون : ٣٥ .

(١٥) ينظر : رد المبرد على سيبويه بهامش المقتضب ٣٥٧/٢ ، و شرح الرضي ٣٧٠/٤ .

(١٦) ينظر : المقتضب ٣٥٧/٢ .

ويجوز وقوع المكسورة خبراً للأحرف الستة نحو قوله^(١):
إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنْ اللَّهَ سَرَبَلَهُ

وقوله^(٢):

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنِّي إِذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ إِنِّي خَطِيبُهَا

وروي « أني » بالفتح على أن تكون تكريراً للأولى^(٣).

[تخفيف إن]

قوله : (وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ [فَيَلْزِمُهَا اللَّامُ ، وَيَجُوزُ إِغَاؤُهَا ، وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ] ^(٤)) إلى آخره .

إذا خُفِّتْ بطل اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء . قال تعالى في الإعمال ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُؤَفِّيَنَّهُمْ ﴾^(٥) .

قال المصنف : « ويلزمها اللام مع التخفيف سواء أعملت أو أهملت ، فمع الإهمال للفرق بينها وبين النافية ، ومع الإعمال للطرد »^(٦) . قال نجم الدين : « وهو خلاف مذهب سيبويه^(٧) وسائر النحاة فإنهم قالوا : المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل »^(٨) .

(١) البيت من البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ٦٧٢/٢ ، و الخزانة ٣٨٩ /١٠ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٠/٢ ، و شرح الرضي ٣٧٠/٤ .

وعجزه : لباس مُلْكٌ به تُرْجَى الخواتيمُ .

والشاهد فيه : « إن الله سربله » حيث وقعت « إن » المكسوة خبراً للأحرف المشبهة بالفعل .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لسحبان وائل في الخزانة ٣٩٤ /١٠ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٧٠/٤ ، وتخليص

الشواهد ٢٨٤ ، واللسان (سحب) ، و شرح أبيات المغني ٥٣/٤ ، و الخزانة ٣٩٣ /١٠ .

والشاهد فيه : « إني خطيبها » حيث وقعت خبراً لـ « إني » .

(٣) في (ش) : الأولى .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٣ .

(٥) هود : ١١١ .

(٦) ينظر : شرح الكافية له ٢٧١ /٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٩١/٢ . وهو قول الزمخشري في مفصله قال فيه ٣٨١ :

« وتلزم المكسورة اللام في خبرها » .

(٧) ينظر : الكتاب ١٥٢/٣ ، والأصول في النحو ٢٣٥/١ ، و شرح اللمع للضريير ٥٢ ، وكتاب البيان ١٦٨ ، و شرح

المفصل ٧١/٨ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٧٢/٤ .

وقال المالكي: « يلزم اللام إن خيف التباس بالنافية »^(١) . فيلزم على هذا إذا^(٢) كان اسمها مبنياً ؛ إذ لا يعرف أنها معملة أو مهملة . وأما في المعرب فإن أعملت لم يلزم ، وإن أهملت لزم . وإن دخلت على الأفعال لزم اللام إلا في الدعاء ؛ لأنه لا تدخله النافية كقولهم^(٣) : « أما إن جزاك الله خيراً » .

ولا يكون الفعل الذي تدخله المخففة عند البصريين^(٤) إلا من النواسخ ، والكوفيون^(٥) يُعمّمون جواز دخولها على الأفعال كلها قياساً كقوله^(٦) :

تالله ربك إن قتلت لمُسَلِّماً ووجبت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم : « إن تزنيك لنفسك ، وإن تشينك لهيه »^(٧) . وهو عند البصريين شاذ .

قال أبو علي^(٨) وأتباعه : هذه اللام للفرق ، وليست لام الابتداء . وذهب جماعة^(٩) إلى أنها لام الابتداء ، ولم تدخل في الأمثلة الواردة في التريل إلا على الخير ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾^(١٠) ، ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفِيلِينَ ﴾^(١١) ، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾^(١٢) ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾^(١٣) ، فلا يلزم تعليقها لأفعال القلوب^(١٤) ؛ لأنها لما

(١) ينظر : شرح التسهيل ٤١٥/١ .

(٢) في (ش) : إن .

(٣) في (غ) : كقوله .

(٤) ينظر : المفصل ٣٨١ ، و شرح المفصل ٧٢/٨ ، و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٢/٤ .

(٥) ينظر : المفصل ٣٨١ ، و شرح المفصل ٧٢/٨ ، و شرح المقدمة الكافية ٩٨٢/٣ ، و شرح الوافية ٣٩٤ ، و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٢/٤ .

(٦) البيت من الكامل ، وهو لعاتكة بن زيد بن عمرو بن نفيل في المقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ، و شرح شواهد المغني ٧١/١ ، و الخزانة ١٠/٣٩٨ ، و شرح أبيات المغني ٨٩/١ ، وبلا نسبة في المحتسب ٢٥٥/٢ ، و سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، و الإنصاف ٦٤١/٢ ، و شرح الرضي ٣٧٢/٤ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١ .

و الشاهد فيه : « إن قتلت لمسلماً » حيث دخلت « إن » المخففة على غير الأفعال الناسخة وبه استدل الكوفيون . والبصريون يرونه شاذاً .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ ، و المفصل ٣٨٣ .

(٨) ينظر : المسائل المشككة ١٧٦ ، و شرح التسهيل ٤١٦/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ .

(٩) ينظر : الكتاب ١٣٩/٢ ، و شرح التسهيل ٤١٦/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧١/٣ .

(١٠) الفرة : ١٤٣ .

(١١) يوسف : ٣ .

(١٢) الأعراف : ١٠٢ .

(١٣) الشعراء : ١٨٦ .

(١٤) سقطت من (غ) .

نصبت^(١) الأول لخلوه عن مانع ، ومعلق فلا بد من نصب الثاني وإن دَخَلَهُ^(٢) لام الابتداء . وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ ﴾^(٣) ، ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾^(٤) .
والكسائي^(٥) جعل « إن » مع اللام في الأسماء المخففة ، وفي الأفعال النافية ، واللام بمعنى « إلا » . وغيره^(٦) من الكوفيين يقولون : إنها نافية مطلقاً ، واللام بمعنى « إلا » . ومنع البصريون^(٧) كون اللام بمعنى « إلا » .
ومنع أبو علي^(٨) [من تقدير]^(٩) ضمير الشأن في المكسورة المخففة المهملة خلافاً لبعضهم^(١٠) .

[تخفيف « أن »]

قوله : (وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ ، [وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلِ مُطْلَقًا ، وَشَدَّ إِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ]^(١١)) .

قال تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١٢) أي : أنه . وقد مر ذلك في ضمير الشأن ، والخلاف فيه^(١٣) .

وحكى^(١) بعض أهل اللغة^(٢) إعمالها في السعة في المضمرة نحو : « أظنُّ أنك قائم » ،

(١) في (ش) و (غ) : نصب .

(٢) في (أ) : دخلت .

(٣) القلم : ٥١ .

(٤) الإسراء : ٧٣ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٣٧٣/٤ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٦٤٠/٢ ، و شرح التسهيل ٤١٥/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ .

(٧) ينظر : الإنصاف ٦٤٠/٢ ، و شرح التسهيل ٤١٥/١ ، و شرح الرضي ٣٧٣/٤ .

(٨) ينظر : المسائل المشكلة ١٨٣ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) منهم الصيمري في التبصرة والتذكرة ٢٠٦/١ .

(١١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٤ .

(١٢) يونس : ١٠ .

(١٣) ينظر : ص ٤٣٨ — ٤٣٩ .

(١) في (ش) : يحكى .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٧٣/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٤/٤ .

و أحسب أنه ذاهب . قال نجم الدين : « و^(١) هذه رواية شاذة غير معروفة »^(٢) .

وأما في الضرورة فجاء في المضمرة قال^(٣):

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ^(٤) لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

وقال^(٥):

بَأَنَّكَ رِيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ [وَوَقَدْ مَا^(٦) تَكُونُ هُنَاكَ الثَّمَالَا]^(٧)

قوله : (وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ) . إلى آخره . قد مر شرحه في نواصب

المضارع^(٨) .

وإن دخلت على الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله^(٩):

// فِي فِتْيَةٍ كَسَيْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

ب/١٢٦

وقد تكون مصدرية بـ « لا » نحو: « علمت أن لا شيء لك » ، أو بأداة شرط^(١٠) نحو :

« علمت أن من يضربك أضربه » ، أو بـ « رُبُّ » نحو : « أن رب خصم لي » على مذهب

الكوفيين^(١١) ، أو بـ « كم » نحو : « علمت أن كم غلام لي » .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٧٣/٤ .

(٣) سبق تخريجه ص ٤٣٩ . والشاهد فيه أن « أن » المخففة المفتوحة لا تعمل في الضمير الظاهر إلا في الشعر .

(٤) في (غ) : طلاقك .

(٥) البيت من المتقارب ، وهو لجنوب بنت عجلان في ديوان الهذليين ١٢٣/٣ ، والحماسة الشجرية ٣٠٩/١ ، والمقاصد

النحوية ٢٨٢/٢ ، والخزانة ٤٠٧/١٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١ ، و شرح المفصل ٧٥/٨ ، و شرح الرضي

٣٧٤/٤ . والثمال : الذخر .

(٦) في (غ) : وأنت هناك .

(٧) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٨) ينظر : ص ٦٧٧ .

(٩) سبق تخريجه ٦٧٦ .

(١٠) في (غ) : شرطية .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣٧٤/٤ .

[كَأَنَّ]

قوله : (^(١) وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ) .

قال بعضهم ^(٢) : إنها غير مركبة لعدم الدليل عليه ، ومذهب الخليل ^(٣) أن أصل : « كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ » : إنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، فقدمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصده ، فوجب فتح « إنَّ » المكسورة رعاية للفظ الكاف ، ففتحت لفظاً ، وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر حرفاً مصدرياً ، وصار الكاف مع « أنَّ » كلمة واحدة .

قوله : (وَتُخَفَّفُ فَتُلَغَى [عَلَى الْأَفْصَحِ] ^(٤)) .

إذا خففت فالأفصح إلغاؤها ، وقد جاء ^(٥) :

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءًا حُلْبٍ

وقال ^(٦) :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ

وفيه عند الإلغاء ضمير الشأن مقدر ، كما في « أنَّ » المخففة . قال نجم الدين : « ويجوز أن يقال : لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعي إليه ، لكن لما لزم الفعلية التي تليها من حروف العوض ما لزم « أنَّ » المخففة قوي إضمار الشأن بعدها » ^(٧) .
وتجيء بعد المهملة اسمية كقوله ^(٨) :

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) هو ابن الحاجب . ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٧٤/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٥١/٣ ، والمفصل ٣٨٥ ، وشرح المفصل ٨١/٨ .

(٤) زيادة من (ش) .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٣٣/١ ، والخزانة ١٠/

٤٢٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٤/٣ ، والأصول ٢٣٨/١ ، والإنصاف ١٩٨/١ ، والمفصل ٣٨٦ ، وشرح المفصل

٨٣/٨ ، وشرح الرضي ٣٧٥/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٧٩/٣ .

والرشا : الحبل . والحلب : اللب .

والشاهد فيه : « كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ » حيث أعمل « كَأَنَّ » المخففة ، والأصح إلغاؤها .

(٦) البيت من الهزج ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٥/٢ ، والإنصاف ١٩٧/١ ، والمفصل ٣٨٦ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ،

وشرح التسهيل ٤٢٦/١ ، وشرح الرضي ٣٧٥/٤ ، وارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣٧٦/٤ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لمجموع بن هلال في الحماسة ٢٠٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧١٨ ، وشرح الحماسة

للتبريزي ١٢٣/٢ ، والخزانة ١٠/٤٢٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٣/١ ، وشرح الرضي ٣٧٦/٤ .

وعبأت له : عبأت الخيل وعبأها : إذا هيأها للحرب . والألة : السنان . =

عَبَّاتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَآلَةً كَأَنَّ قَبَسٌ يعلو بها حين تُشْرَعُ

وفعلية كقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَعَبَ بِالْأَمْسِ ﴾^(١) ، وقول الشاعر^(٢) ^(٣) :

أزف^(٤) التَّرحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا نَزَلَ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

أي : وكأن قد زالت .

وإن جاء بعدها مفرد كقوله^(٥) :

تُمَشِّي بِه الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَأَنَّ بطنُ حُبْلَى ذاتِ أوتَيْنِ مُتَمِّمِ

فالمحذوف غير ضمير الشأن ، أي : كأن بطنها بطن حبلى ، وقوله^(٦) :

ويوماً توافينا بوجه مُقَسِّمِ كَأَنَّ ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

برفع « ظبية » يجوز أن تكون « ظبية تعطو » جملة اسمية ، وأن يكون « تعطو » صفة

ظبية^(٧) واسم « كأن » محذوف ، أي : كأنها ظبية . ويروى « ظبية » بالنصب على الإعمال ،

ويروى بالجر على أن « أن » زائدة ، أي : كظبية^(٨) .

= والشاهد فيه : « كأن قبس » حيث حيء بعد المهمله جملة اسمية خبراً لها ، واسمها ضمير الشأن .

(١) يونس : ٢٤ .

(٢) في (ش) و (غ) : وقوله .

(٣) سبق تخريجه ٨٠٤ .

(٤) في (ش) و (غ) : أفد .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩١٢ ، والسان (أون) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٤/١ ،

و شرح الرضي ٣٧٧/٤ .

وتمشي : مبالغة : تمشي . والقصب : المعى . والأون : أحد جانبي الخرج .

والشاهد فيه على أن « كأن » إذا وقع بعدها مفرد فاسمها يكون غير ضمير شأن ، والتقدير : كأن بطنها بطن حبلى .

وإنما عدل عن ضمير الشأن ؛ لأن خبره لا يكون إلا جملة .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعلاء بن أرقم في الأصبغيات ١٥٧ ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤ ، ولأرقم بن علباء في شرح

أبيات سيبويه ٤٣٤/١ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١ ، وكعب بن أرقم في الكتاب ١٣٤/٢ ، و شرح

المفصل ٨٣/٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٥/٣ ، والمختصب ٣٠٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٧/٤ .

والشاهد فيه : « كأن ظبية » روي برفع « ظبية » ، ونصبها وجرها على ما شرحه .

(٧) زيادة من (ش) و (غ) .

(٨) سقط الكاف من (غ) .

[لكن]

قوله : (و « لَكِنَّ » لِلِاسْتِدْرَاكِ ^(١)) .

هي عند البصريين مفردة ^(٢) . وقال الكوفيون ^(٣) هي مركبة من « لا » و « إِنَّ » المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: « لا كِإَنَّ » فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف ، وحذفت الهمزة .
قوله : (تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَعَايِرِينَ مَعْنَى) . أي : في النفي والإثبات ، والمقصود :
التغاير المعنوي ، لا اللفظي ؛ لأن اللفظي قد يكون نحو : « جاعني زيد لكنَّ عمراً لم يجيء » ، وقد لا يكون كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرْزَأْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ ﴾ ^(٤) إلى قوله : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ ^(٥) أي :
ولكن الله ^(٦) لم يُرْكَهْمُ كثيراً . وتقول : « زيد حاضر ، لكنَّ عمراً مسافر » .
فيذا خففت ألغيت . ويونس ^(٧) والأخفش ^(٨) أجازا إعمالها مخففة ، ولم يثبت له شاهد .
ويجوز دخول الواو عليها مشددة ، ومخففة . قال نجم الدين : « وجعلها اعتراضية أولى من جعلها عاطفة » ^(٩) .

ويجوز في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال ^(١٠) :

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُهُ ولكِ استقني إن كانَ ماؤُكُ ذا فضلٍ

(١) زيادة من (ش) .

(٢) ينظر : الباب ٢٠٦/١ ، و شرح المفصل ٧٩/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣ ، و النجم الثاقب ١١٣٧/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ .

(٣) ينظر : الباب ٢٠٦/١ ، و شرح المفصل ٧٩/٨ ، و شرح الرضي ٣٧٨/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٣٧/٣ ، و النجم الثاقب ١١٣٧/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٥٠/٢ . قال ابن يعيش في شرحه ٧٩/٨ « وهو قول حسن لندرة البناء وعدم

النظير ، ويؤده دخول اللام في خبره » .

(٤) الأنفال : ٤٣ .

(٥) الأنفال : ٤٣ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٨١/٨ ، و شرح التسهيل ٤١٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٩/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٤١٨/١ ، و شرح الرضي ٣٧٩/٤ ، و ارتشاف الضرب ١٢٧٤/٣ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٣٧٩/٤ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١ ، و الكتاب ٢٧/١ ، و شرح أبيات سيوييه ٢٥٢/١ ،

و شرح شواهد المغني ٧٠١/٢ ، و الخزانة ٤٤٥/١٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٨٤/٢ ، و سر صناعة الإعراب ٤٤٠/٢ ، و شرح المفصل ١٤٢/٩ ، و شرح الرضي ٣٧٩/٤ .

والشاهد فيه : « لك » حيث حذف منه النون لالتقاء الساكنين ضرورة تشبيهاً بالتنوين .

قوله : (و « لَيْتَ » لِلتَّمَنِّيِّ) . قد مر شرحها (١) .

[لعل]

قوله : (و « لَعَلَّ » لِلتَّرَجِّيِّ ، وَشَدَّ الْجَرْ بِهَا) .

فيها إحدى عشرة لغة^(٢) أشهرها^(٣) : « لَعَلَّ » و « عَلَّ » ، وقد جاء : « لَعِلَّ » و « عَلَّ » ، وجاء : « لَعَنَّ » ، و « لَعَنَّ » ، وآخرهما نون ، وجاء « رَعَنَّ » ، و « رَعَنَّ » ، و « لَأَنَّ » ، و « أَنَّ » ، و « لَعَاءَ » بالمد قال^(٤) :

لَعَاءَ اللَّهِ فَضَّلَهُ عَلَيْكُمْ بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيماً

وقد تلحق « لَعَلَّ » تاء التأنيث . وعُقيل^(٥) يجرون بـ « لعل » مفتوحة اللام الأخيرة ، ومكسورتها ، وكذا بـ « عل » كذلك^(٦) قال^(٧) :

فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَاَرْفَعِ الصَّوْتِ رَفْعَةً^(٨) لَعَلَّ أَبِي الْمَعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

قال نجم الدين : « وهي مشكلة ؛ لأنها جرت ورفعت ، وكون حرف عاملاً عمل الحروف ، وعمل الأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت »^(٩) . ولا بد للجار من متعلق ، ولا متعلق ههنا ، لا ظاهر ولا مقدر . قال نجم الدين : « إن روي بفتح اللام الأخيرة يحتمل // أن يقال : اسم « لعل » ١/١٢٧

(١) ينظر : ص ٨٥٢ ، ٨٥٤ .

(٢) قال ابن يعيش : إن العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيراً لكثرة في كلامهم . ينظر : شرح المفصل ٨/٨٧ .

(٣) ينظر : المفصل ٣٨٩ ، و شرح المفصل ٨/٨٧ ، و شرح المقدمة الكافية ٣/٩٧٧ ، و شرح الرضي ٤/٣٨٠ ، و ارتشاف الضرب ٣/١٢٨١ ، والفاجر في شرح جمل عبد القاهر ٢/٤١٢ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٤/٣٨٠ ، و شرح قطر الندى ١٧٢ ، و شرح التصريح ١/٦٣١ ، و الخزانة ١٠/٤٤٨ .

والشاهد فيه : « لَعَاءَ » لغة في « لَعَلَّ » .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١/٤٢٨ ، و ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٢ ، و شرح الرضي ٤/٣٨٠ .

(٦) أي : مكسورة اللام ومفتوحاتها .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الاختيارين ٧٥٧ ، والأصمعيات ٩٦ ، و شرح أبيات سيوييه ٢/١٨٤ ، و سر صناعة الإعراب ٤٠٧ ، و الخزانة ١٠/٤٥٣ ، و بلا نسبة في شرح الرضي ٤/٣٨١ ، و تاج علوم الأدب ١/٤٦٩ ، و الفوائد الضيائية ٢/٣٥٤ .

والشاهد فيه « لعل أبي » حيث جر بـ « لعل » على لغة عقيل .

(٨) في (ش) و (غ) : ثانياً .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٣٨١ .

ضمير شأن^(١) مقدر^(٢) ، و « أبي المغوار » مجرور بلام مقدرة ، أي : لعله لأبي المغوار منك جواب^(٣) قريب . ويجوز أن يقال : ثاني لامي « لعل » محذوف ، واللام المفتوحة جارة للمظهر ، كما نقل عن الأخفش^(٤) أنه سمع ذلك عن العرب . ونقل أيضاً فتح اللام الجارة للمظهر عن يونس وأبي عبيدة^(٥) ، والأحمر . وإن روي بكسر اللام فضمير الشأن أيضاً مقدر مع حذف ثاني لامي « لعل » ، ثم أدغم الأولى في لام الجر^(٦) .

و^(٧) قولهم : « ليت شعري » : الشَّعْرُ بمعنى : الفطنة^(٨) ، مصدر من « شَعُرْتُ أشعر » أي : فطنت له^(٩) . قال سيبويه : « أصله : « ليت شعري » حذفوا الهاء في الإضافة »^(١٠) . قال نجم الدين : « ولعله^(١١) لم يثبت مصدره عنده إلا بالهاء كالنشدة ، وإلا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة^(١٢) .

والتزم حذف الخبر فيه مردفاً باستفهام نحو : « ليت شعري أتأينني أم لا » ، والاستفهام معمول « شعري » أي : ليت علمي بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل .

ويجوز الإخبار هنا^(١٣) بنكرة عن نكرة بشرط الإفادة قال^(١٤) :
وإنَّ شفاءَ عِبْرَةٍ مُهْرَاقَةٌ

على ما أنشد سيبويه . ويجوز الإخبار بمعرفة عن نكرة نحو : « إنَّ كريماً أبوك » .

(١) في (غ) : الشأن .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٠٥/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٠٥/١ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٢/٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٣٨١/٤ .

(٧) في (ش) : وأما . وسقطت الواو من (غ) .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) قال في اللسان (شعر) ١٣٢/٧ : « شَعَرَ فلان وشَعُرَ يَشَعُرُ شَعْرًا وشِعْرًا وهو الاسم ، وسمي شاعراً لفطنته » .

(١٠) ينظر : الكتاب ٤٤/٤ .

(١١) سقطت من (غ) .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣٨٦/٤ .

(١٣) في (غ) : ههنا .

(١٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩ ، و الكتاب ١٤٢/٢ ، و شرح أبيات سيبويه ٣٨٥/١ ،

و سر الصناعة ٢٥٧/١ ، و شرح شواهد المغني ٧٧٢/٢ ، و بلا نسبة في شرح الرضي ٣٨٧/٤ ، و الخزانة ٤٩٨ / ١٠ .

وعجزه : فهل عند رسم دارسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

والشاهد فيه أنه يجوز في باب « إنَّ » الإخبار عن نكرة بنكرة .

[حروف العطف]

قوله : (الحُرُوفُ العَاطِفَةُ : الواوُ ، والفَاءُ ، وثُمَّ ، وَحَتَّى ، و أَوْ ، وإِمَّا ، وَاَمْ ، و لَأَ ، و بَلْ ، و لَكِنْ) .

قوله : (فَالْأَرْبَعَةُ^(١) الْأُولُ^(٢) لِلْجَمْعِ) .

قال نجم الدين : « مراد النحاة بالجمع ههنا : ألا يكون لأحد الشئيين ، أو الأشياء كما كانت « أو » ، و « إِمَّا » ، وليس المراد: اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان ، فقولك : « جاءني زيد وعمرو ، أو : فعمرو ، أو ثم عمرو » أي : حصل الفعل من كليهما ، بخلاف : « جاءني زيدٌ أو عمرو » أي : حصل الفعل من أحدهما دون الآخر^(٣) .

قوله : (فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقًا) . فإذا قلت : « جاءني زيد وعمرو » ، أي : حصل هذا الفعل من كليهما ، لا من أحدهما فقط . ومعنى « المطلق » : أنه يحتمل أنه^(٤) حصل منهما في زمان واحد ، وأن يكون حصل من زيد أولاً ، وأن يكون حصل أولاً من عمرو . هذا^(٥) مذهب جميع البصريين والكوفيين^(٦) . ونقل بعضهم إفادتها للترتيب عن الفراء^(٧) ، والكسائي^(٨) ، وثعلب^(٩) ، والربعي^(١٠) ، وابن درستويه^(١١) . وبه قال بعض الفقهاء^(١٢) .

(١) في (غ) : الأربع .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣٨٩/٤ .

(٤) في (ش) و (غ) : (أن يكون) بدل من (أنه) .

(٥) في (غ) : وهذا .

(٦) ينظر : الكتاب ٢١٦/٤ ، والمقتضب ١٠/١ ، والأصول في النحو ٥٥/٢ ، الجمل ١٧ ، والإيضاح العضدي ٢٢١ ، واللمع ٥٢ ، والمفصل ٣٩٠ ، وأسرار العربية ٣٠٢ .

(٧) ينظر : البيان في شرح اللمع ٢٩٦ ، و شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، والفاخر ٨١٣/٢ ، والمغني ٤٦٤ ، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢ ، و شرح التصريح ١٥٦/٢ . قال ابن مالك : « ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة ، ولا يصح ذلك فإنه قال في معاني سورة الأعراف : « فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر » . ينظر : شرح التسهيل ٢٠٨/٣ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢ .

(٩) ينظر : البيان ٢٩٦ ، و شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، والمغني ٤٦٤ ، و شرح التصريح ١٥٦/٢ ، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، والمغني ٤٦٤ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٣٩٠/٤ ، و النجم الثاقب ١١٤٧/٢ .

(١٢) به يقول الشافعي ، ويحتج به في قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة : ٦] ، ينظر : البيان في شرح اللمع ٢٩٦ .

دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو : « المال بين زيد وعمرو » ،
و « تقاتل زيد وعمرو » ، وفيما الثاني قبل الأول قال تعالى : ﴿ وَأَسْجُدِي وَأَرْكَعِي مَعَ
[الرَّاكِعِينَ] ^(١) ^(٢) ، وقوله : ﴿ نَمُوتُ وَنَحْيَا ^(٣) . ولو كانت للترتيب لتناقض [قوله
تعالى] ^(٤) : ﴿ وَأَدْخُلُوا أَلْبَابَ سُجَّدًا ^(٥) ^(٦) ، وقوله في موضع آخر : ﴿ وَقُولُوا
حِطَّةً وَأَدْخُلُوا أَلْبَابَ سُجَّدًا ^(٧) ، والقصة واحدة .

ثم اعلم أن الواو مرة تجمع الاسمين فصاعداً في فعل نحو : « قام زيد وعمرو » أي : حصل
القيام منهما . ومرة تجمع الفعلين فصاعداً في اسم نحو : « قام زيد وقعد » أي : حصل الفعلان من
زيد . ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعداً في الحصول نحو : « قام زيد وقعد عمرو » ، ونحو :
« زيد قائم وعمرو قاعد » .

فإذا نفيت ، وقلت : « ما جاءني زيد وعمرو » فهو نفي لمركب ^(٨) ، أعني المجيئين .
والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معاً ينتفي أيضاً بانتفاء أحدهما ، فيحتمل أن يكون معناه انتفاء
المجيئان ، وأن يكون المعنى انتفاء أحد المجيئين ، فإذا قصدت التنصيص على المعنى الأول جئت
بـ « لا » زائدة بعد الواو وقلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » . فإذا كررت العامل ، وقلت :
« ما جاءني زيد ، وما جاءني عمرو » فهو عند سيبويه ^(٩) نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر ،
وعند المازني ^(١٠) هو نفي لمطلق المجيئين معاً . قال نجم الدين : « وهذا أقرب ، وتكون فائدة تكرير
الفعل ^(١١) كفاءة تكرير « لا » بعد الواو ، بل تكرير العامل في ذلك الغرض أصرح ^(١٢) .

(١) زيادة من (غ) .

(٢) آل عمران : ٤٣ .

(٣) الجاثية : ٢٤ .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) .

(٦) البقرة : ٥٨ .

(٧) الأعراف : ١٦١ .

(٨) في (غ) : المركب .

(٩) ينظر : الكتاب ٤٣٨/١ ، و شرح الرضي ٣٩١/٤ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٣٩١/٤ .

(١١) في (ش) و (غ) : (العامل) بدل (الفعل) .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٣٩٢/٤ .

قوله : (وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ) .

اعلم أن الفاء تفيد الترتيب ، فمعنى قولك « قام زيد فعمر » : حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ، ومعنى : « ضربت زيدا فعمر » أي : وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد . وإذا دخلت على الصفات فالترتيب في مصادرها نحو : « جاءني زيد الأكل فالنائم » ، أي^(١) : الذي يأكل فينام كقوله^(٢) :

ب / ١٢٧

// يَالْهَيْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّابِحِ فَالْغَائِمِ فَالْآيِبِ

أي^(٣) : الذي يصبح فيغتم فيثوب .

وإن لم يكن الموصوف واحداً فالترتيب في تعلق مدلول العامل كما قيل : « يُقَدِّمُ الْأَقْرَأَ ، فَالْأَفْقَهَ ، فَالْأَقْدَمَ هَجْرَةَ ، فَالْأَسْنَ ، فَالْأَفْصَحَ »^(٤) .

وفائدتها في قولك : « قام زيد فقعد عمرو » كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة^(٥) التي قبلها بلا فصل . وقد تفيد في الجمل كون المذكور بعدها كلاماً مرتباً في الذكر على ما قبلها كقوله تعالى : ﴿ أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبئسَ مثوى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾^(٦) ، وقوله تعالى^(٧) : ﴿ وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَنْبَوُا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ ﴾^(٨) ، فإن ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره . ومن هذا عطف تفصيل الجمل^(٩) على الجمل كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾^(١٠) ، وتقول : « أجبتة

(١) سقطت من (غ) .

(٢) البيت من السريع ، وهو لابن زبابة في شرح شواهد المغني ٤٦٥ ، و الخزانة ١٠٥/٥ . وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٩٢/٤ .

والشاهد فيه تعاطف النعوت بالفاء .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : فالأصبح .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) الزمر : ٧٢ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الزمر : ٧٤ .

(٩) في (أ) و (غ) : الجمل عليها .

(١٠) هود : ٤٥ .

فقلت لبيك « ؛ لأن التفصيل بعد الإجمال ، ومنه : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا ﴾^(١) .

وقد تجيء الفاء العاطفة بمعنى « إلى » على ما حكى الزجاجي عن العرب^(٢) : « مُطِرْنَا مَا^(٣) بين زُبَالَةَ^(٤) فَالْتَّعْلَبِيَّةِ^(٥) » أي : إلى الثعلبية ، وقد تحذف « بين » يقال : « مُطِرْنَا مَا زُبَالَةَ فَالْتَّعْلَبِيَّةِ » ولا يجوز حذف « ما » ؛ لأنه موصول ، فلا^(٦) يقال : « مُطِرْنَا زُبَالَةَ^(٧) فَالْتَّعْلَبِيَّةِ » ، وحكي إجازته عن هشام^(٨) ، قال^(٩) :

قِفَا تَبُّكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقَطِ اللُّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ
فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجْتَهُ مِنْ جُنُوبٍ وَشَمَائِلٍ

أي : منازل ما بين الدخول إلى حومل إلى توضيح إلى المقرأة . قال نابغة بني جعدة^(١٠) :

أَيَا دَارَ سَلَمَى بِالْحَرُورِيَّةِ اسْلَمِي إِلَى جَانِبِ الصَّمَانِ فَالْمِثْلَمِ
أَقَامَتْ بِهِ الْبَرْدَيْنِ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ مَنَارِلَهَا بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَجْرُثَمِ
وَمَسْكُنُهَا بَيْنَ الْعُرُوبِ إِلَى اللُّوَى إِلَى شُعْبٍ تَرَعَى بَهْنَ ففِيهِمْ

(١) الأعراف : ٤ .

(٢) ينظر : البيان في شرح اللمع ٢٩٨ ، وشرح الرضي ٣٩٣/٤ ، والنجم الناقب ١١٤٩/٢ ، و الخزانة ١١ / ١٦ .

(٣) في (غ) : من .

(٤) « زباله » بضم أوله ، منزل معروف بطريق مكة من الكوفة ، وهي قرية عامرة بما أسواق بين واقصة والتعلبية .

ينظر : معجم البلدان ١٢٩/٣ .

(٥) « الثعلبية » منسوب بفتح أوله ، من منازل طريق مكة من الكوفة بعد الشقوق وقبل الخزيمية ، وهي ثلثا الطريق ، وأسفل

منها ماء يقال له : الضويجة . ينظر : معجم البلدان ٦٨/٢ .

(٦) في (غ) : ولا .

(٧) في (غ) : ما زباله .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٣٩٣/٤ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٨ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢٠ ، وشرح المعلقات السبع

للزوزني ١٢٧ ، و الخزانة ١١ / ٦ .

والشاهد فيه أن « الفاء » الداخلة على الأماكن بمعنى « إلى » أي : منازل ما بين الدخول إلى حومل إلى توضيح إلى المقرأة .

(١٠) الأبيات من الطويل ، وهي للنابغة الجعدي في ديوانه ١٣٧ — ١٣٩ ، والأغاني ٤٢٨/٤ ، وأمالي

ابن الشجري ١ / ١١٧ و شرح الرضي ٣٩٤/٤ ، و الخزانة ١١ / ٢٥ .

والشاهد فيه أنه يستعمل في تحديد الأماكن « إلى » محذوفاً منها العاطف ، كما في البيت الأخير ، فإن واو العطف

محذوفة من « إلى » الثانية على خلاف القياس .

ويجوز أن يكون التقدير: قفا نبك بين منازل الدخول ، فمنازل حومل ، فمنازل توضح ،
فمنازل المقرأة . وأما قوله^(١):

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالسَّنْدِ

فالفاء فيه لإفادة الترتيب في الذكر؛ لأنه يذكر في تعريف الأمكنة الأعم، وبعده الأخص ،
فالعلياء أعم من السند ، كما تقول : « دار بصنعاء فالسرار » ، و « ببغداد فالكرخ » .
وإذا نفيت فقلت : « ما جاعني زيد فعمرو » فأنت نافٍ لتعقيب^(٢) مجيء عمرو لمجيء زيد ،
فيمكن أن يحصل المجيئان في حالة ، وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد .
واعلم أنه قيل : إن الفاء تنقسم إلى عاطفة ، وتدخل فيها الفجائية ، وإلى سببية ،
وإلى استئنافية ، وإلى زائدة .

وللسببية أقسام : الداخلة على الجزاء ، والتي تكون الجملة فيها^(٣) . بمعنى الشرطية نحو:
« جاء الشتاء فتأهب » . والتي بمعنى لام السببية وهي إذا كان ما بعدها سبباً لما قبلها نحو:
﴿ فَأَخْرَجَ^(٤) مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴾^(٥) . والعاطفة في بعض مواقعها نحو : « زيد يقوم فيغضب عمرو »
فهذه سببية عاطفة جملة على جملة . والناصبة بتقدير « أن » .

ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان
طويل إذا كان أول أجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾^(٦) ، وذلك أن اخضرار الأرض يبدأ بعد نزول^(٧) المطر ، لكن يتم في
مدة ومهلة ، فالفاء نظراً إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ، ولو قيل : « ثم تصبح
مخضرة » نظراً إلى تمام الاخضرار جاز قال تعالى : ﴿ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٣٢﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا

(١) البيت من البسيط ، وهو للناطقة الذبياني ديوانه صنعه الأعلام ١٤ ، و الكتاب ٣٢١/٢ ، و شرح أبيات سيبويه ٥٤/٢ ،
وشرح القوائد العشر للتبريزي ٤٤٦ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢٩٢ ، و الخزانة ١١ / ٣٢ .
وعجزه : أقوت وطال عليها سالفُ الأمد .

والشاهد فيه « بالعلياء فالسند » فالفاء لإفادة الترتيب في الذكر .

(٢) في (غ) : لتعقب .

(٣) في (ش) : قبلها .

(٤) في (أ) ، و (ش) ، و (غ) : اخرج .

(٥) الحجر : ٣٤ ، وص : ٧٧ .

(٦) الحج : ٦٣ .

(٧) في (غ) : إنزال .

الَّتُطْفَافَةَ عَلَقَةً ﴿١﴾ نظراً إلى تمام صيرورتها علقه ، ثم قال : ﴿ فَخَلَقْنَا أَلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا أَلْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴾ ﴿٢﴾ نظراً إلى ابتداء كل طور، ثم قال : ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴾ ﴿٣﴾ إمّا نظراً إلى تمام الطور الأخير ، // وإما استبعاداً لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية من الأطوار المتقدمة ﴿٤﴾ .

قوله : (و « ثُمَّ » مِثْلَهَا بِمُهْلَةٍ) . أي : مثل الفاء في الترتيب إلا أنها تختص بالمهلة والتراخي ، [ومن ثم] ﴿٥﴾ قال سيبويه في : « مررت بزيد ثم عمرو » : « إن المرور مروران » ﴿٦﴾ . ولا تكون إلا عاطفة ، وقد تكون في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها ، وعدم مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ﴾ ﴿٧﴾ كقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ ﴿٨﴾ فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد غير مناسب ، فهذا المعنى ﴿٩﴾ فرع التراخي ومجازه ، وكذا في ﴿١٠﴾ قوله تعالى : ﴿ فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ ﴿١١﴾ ، ثم قال : ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ﴿١٢﴾ فإن الإيمان بعيد المترلة من فك الرقبة والإطعام ، بل لا نسبة بينه وبينهما ، وقوله تعالى : ﴿ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾ ﴿١٣﴾ فإن بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية إلى الله تعالى ، وبين طلب المغفرة بونا بعيداً ﴿١٤﴾ .

(١) المؤمنون : ١٣ — ١٤ .

(٢) المؤمنون : ١٤ .

(٣) المؤمنون : ١٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٩٦ — ٣٩٧ .

(٥) سقط من (غ) .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٣٨/١ ، و شرح الرضي ٣٩٧/٤ .

(٧) المؤمنون : ١٤ .

(٨) الأنعام : ١ .

(٩) في (ش) و (غ) : معنى .

(١٠) زيادة من (ش) .

(١١) البلد : ١١ .

(١٢) البلد : ١٧ .

(١٣) هود : ٣ .

(١٤) ينظر : شرح الرضي ٣٩٧/٤ .

وقد تجيء « ثُمَّ » لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء ، وذكر ما هو الأولى ، ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان ، بل ربما يكون قبله كما قال^(١):

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فالْمَقْصُودُ ترتيب درجات معالي الممدوح ، فابتداءً بسيادته ، ثم سيادة أبيه ، ثم سيادة جده؛ لأن سيادة نفسه به أحص ، ثم سيادة الأب ، ثم سيادة الجد ، مع أن سيادة أبيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه .

وقد تكون « ثُمَّ » والفاء لمجرد التدرج والارتقاء ، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول نحو : « بِاللَّهِ فَاللَّهُ »^(٢) ، « وَاللَّهُ^(٣) ثُمَّ وَاللَّهُ » ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٤) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ^(٥) ، وقوله [تعالى : ﴿ كَلَّا ﴾^(٦)] سَوْفَ تَعْلَمُونَ^(٧) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ^(٨) . وهي للترتيب في قوله تعالى : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ ﴾^(٩) أي : ثم يجازيهم ؛ لأنه كان شهيداً ، فأقام العلة مقام المعلول . وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾^(١٠) أي : بقي على الهدى ، فاستعمل « ثُمَّ » إمّا نظراً إلى تمام^(٩) البقاء ، أو استبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ؛ لأن البقاء عليها أفضل .

(١) البيت من الخفيف ، وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١ ، و شرح أبيات المعنى ٣٩/٣ ، و الخزانة ٣٩ / ١١ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٩٨/٤ .

والشاهد فيه : « ثُمَّ » حيث جيء بها لمجرد الترتيب في الذكر لا في الزمان .

(٢) في (غ) : « وَاللَّهُ وَاللَّهُ » ، « وَاللَّهُ ثُمَّ وَاللَّهُ » .

(٣) في (ش) : فو الله .

(٤) الانفطار : ١٧ ، ١٨ .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) التكاثر : ٣ ، ٤ .

(٧) يونس : ٤٦ .

(٨) طه : ٨٢ .

(٩) في (غ) : اتمام .

[دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء و ثم]

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ (١) أَوْكَلَّمَا عَطَفَ عَلَى ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا﴾ ، والهمزة (٢) لإنكار النبد .

وقد تكون للتوبيخ ، أو (٣) التقرير نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا (٤) أُوتِيَ مِثْلَ مَا (٥) أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوْلَمَ يَكْفُرُوا﴾ (٦) (٧) هذا عطف على ﴿قَالُوا (٨) لَوْلَا أُوتِيَ﴾ .

وتدخل على فاء العطف للإنكار قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ (٩) ، وكذا قوله تعالى (١٠): ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى﴾ (١١) أي: ينظر إليك غير مبصر .

والهمزة للتوبيخ أو التقرير [إذا دخلت على النفي] (١٢) . وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى (١٣): ﴿مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ (١٤) .

وتدخل همزة الإنكار على « ثم » قال تعالى: ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ (١٥) أُنْمَرُ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ (١٥) .

(١) البقرة : ٩٩ — ١٠٠ .

(٢) في (ش) : فالهمزة .

(٣) في (أ) : و .

(٤) في (غ) : لو .

(٥) سقطت من (ع) .

(٦) في (غ) : يكفر .

(٧) القصص : ٤٨ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) يونس : ٤٢ .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

(١١) يونس : ٤٣ .

(١٢) زيادة من (ش) .

(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٤) القصص : ٧١ .

(١٥) يونس : ٥٠ — ٥١ .

قال نجم الدين : « وهذه الحروف ليست عاطفة على معطوف مقدر كما يدعيه جار الله في الكشاف »^(١).

قوله : (و « حَتَّى » مِثْلُهَا ، [وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتَّبِعِهِ لِيُفِيدَ قُوَّةً أَوْ ضَعْفًا] ^(٢)) .

يعني: مثل « ثم » في الترتيب والمهلة . قال الجزولي : « المهلة فيها أقل من « ثم » »^(٣).

قال نجم الدين : « والذي أرى أن « حتى » لا مهلة فيها ، بل تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائق قوة أو ضعفاً على سائر أجزاء المعطوف عليه ، وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف عليه بما بعد « حتى » أسبق من تعلقه بالأجزاء الأخر ، تقول : « تَوَفَّى اللهُ كُلَّ آبٍ لَهُ ^(٤) حتى آدم » ، وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأخر ، نحو: « مات الناس حتى الأنبياء » ، فلا يعتبر فيها // الترتيب الخارجي كما لا تعتبر المهلة ، بل المعتبر ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً من ١٢٨/ب الأضعف إلى الأقوى نحو : « مات الناس حتى الأنبياء » ، أو من الأقوى إلى الأضعف نحو : « قدم الحاج حتى المشاة »^(٥).

قوله : (و « أَوْ » ، و « إِمَّا » ، و « أَمْ » [لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُبْهَمًا] ^(٦)) .

اعلم أن هذه الأحرف لأحد الأمرين ، أو أحد^(٧) الأمور . و « أو » ، و « إِمَّا » في المعنى سواء إلا إن « أو » تجيء بمعنى « إلى » ، وتجيء للإضراب بمعنى « بل » ، فلا يكون بعدها إذن إلا الجمل ، ويكون حرف استئناف . وحين تكون حرف عطف تعطف المفرد على المفرد نحو : « جاءني زيد أو عمرو » . وقد تعطف الجملة على الجملة نحو : « ما أبالي : أقمت أو قعدت » ، وتقول في الاستئناف : « أنا أخرج » ، ثم تبدو لك^(٨) الإقامة فتقول : « أو أقيم » ، أي : « بل أقيم على كل حال » ، وإن جعلت في هذا عاطفة كان متردداً بين الخروج والإقامة ، وأمّا في قوله^(٩) :

(١) شرح الرضي ٤/٤٠٠ .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٥ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٠٣ .

(٤) في (ش) و (غ) : لي .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٠٣ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٥ .

(٧) سقطت من (أ) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ٦٦٤ ، واحتسب ٩٩/١ ، والأزهية ١٢١ ، والخصائص ٤٥٨/٢ ،

واللسان (أو) ، و الخزانة ١١ / ٦٩ ، وبلا نسبة في في الإنصاف ٤٧٨/١ ، و شرح الرضي ٤/٤٠٤ .

والشاهد فيه : « أو أنت في العين أملح » « أو » بمعنى « بل » تفيد الإضراب .

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِقِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
فلا يحتمل العطف^(١) ، وكذا في قوله تعالى^(٢): ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٣) أي :
بل يزيدون ، ومثل قوله تعالى : ﴿كَلَّمَحِ الْبَصَرَ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٤).

قالوا : إن^(٥) لـ « أو » إذا كان في الخبر ثلاثة معان : الشك ، والإبهام ، والتفصيل .
وإذا كان في الأمر فله معنيان : التخيير ، والإباحة .

فالشك : إذا أخبرت عن أحد الشيئين ، ولا تعرفه بعينه . والإبهام إذا عرفته بعينه ، وتقصد
أن تبهم الأمر على المخاطب ، قال لبيد^(٦):

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ

قال تعالى : ﴿أَتْنَهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾^(٧).

والتفصيل إذا لم تشك ، ولم تقصد الإبهام على السامع ، تقول : « هذا إما أن يكون جوهرًا
أو عرضاً » إذا قصدت الاستدلال على أنه أحدهما بعينه ، أو أنه ليس أحدهما .

وأما في الأمر فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف فهي^(٨) الإباحة ، نحو :
« تَعَلَّمْ إِمَّا الْفِقْهَ أَوْ النَّحْوَ » ، و « جالس الحسن أو ابن سيرين » ، وإلا فهي للتخيير ، نحو :
« اضرب زيداً أو عمراً » ، ففي الإباحة يجوز الاقتصار على أحد الفعلين ، ويجوز الجمع .
وفي التخيير يجب الاقتصار على أحد الفعلين ، ولا يجوز الجمع .

قال نجم الدين : « « أو » لأحد الشيئين أو الأشياء . وأما جواز الجمع في الإباحة ، وعدم
جوازه في التخيير فمدلول غيرها ، وكذا الشك ، والإبهام ، والتفصيل ، والتخيير . والإباحة

(١) إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله : « مثل قرن الشمس » كما هو حق المعطوف .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) الصافات : ١٤٧ .

(٤) النحل : ٧٧ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ٢١٣ ، والأغاني ٣٠٥/١٥ ، و شرح الرضي ٤٠٦/٤ ، و شرح شواهد

الغني ٩٠٢/٢ ، و الخزانة ٧٢ / ١١ .

والشاهد فيه أن « أو » فيه للإبهام على السامع .

(٧) يونس : ٢٤ .

(٨) في (غ) : فهو .

ليست مما يستفاد منها^(١) ، ومن « إِمَّا » ، بل من أشياء أحر . فالشك من قبل جهل المتكلم ، والإبهام والتفصيل من جهة قصده إليهما ، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة ، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك^(٢) »^(٣) .

وأما في سائر أقسام الطلب فلا يعرض شيء^(٤) من المعاني المذكورة في الاستفهام [نحو : « أزيدُ عندك أم عمرو؟ »]^(٥) ، وأما التمني^(٦) فالظاهر جواز الجمع . وأما التحضيض فكالأمر . وإذا نفيت الخبر فإن أردت نفي رؤية زيد وعمرو معاً قلت : « ما رأيت واحداً منهما » ، أو « ما رأيت أحدهما » ، أو « ما رأيت زيداً ولا عمراً » ، وإن أردت نفي رؤية أحدهما فإن قصدت^(٧) تعيين ذلك للمخاطب سميته ، نحو : « ما رأيت زيداً » ، وإن لم يتعين عندك ، أو قصدت الإبهام قلت : « ما رأيت زيداً أو عمراً » ، فيكون المعنى : « ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر » ، وهكذا النهي . ويكون الفرق بين الأمر والنهي ، وبين النفي والإثبات في الخبر إذا كثر المعدود نحو : « اضربْ زيداً أو عمراً أو خالداً » [فالمعنى : اضرب أحدهم دون الباقيين . وفي النهي : « لا تضربْ زيداً أو عمراً أو خالداً » ، فالمعنى : لا تضرب أحدهم ، واضرب الباقيين . وفي الخبر : « رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً » ، و « ما رأيت زيداً أو عمراً أو خالداً »]^(٨) .

وهذا القياس مقتضى الوضع ، ثم بعد ذلك جرت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ « الأحد » ، وما بمعناه في الإثبات ، فمعناه : الواحد فقط [أو رجلاً منهما]^(٩) . وإذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الأغلب ، ويجوز أن يُراد الواحد فقط ، تقول في الموجب : « رأيت واحداً منهما » ، أو « رجلاً منهما » ، أو « زيداً ، أو عمراً » كل واحد من هذه^(١٠) الألفاظ الثلاثة أفاد أنك رأيت واحداً فقط . وفي غير الموجب : « ما رأيت واحداً منهما » ، أو « رجلاً منهما » ،

(١) أي من « أو » .

(٢) في (غ) : (بذلك) بدل (به ذلك) .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٠٧ .

(٤) في (غ) : لشيء .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) في (أ) : (النهي) بدل (التمني) .

(٧) في (ش) : أردت .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (ش) و (غ) .

(١٠) سقطت من (ش) و (غ) .

أو « زيداً، أو عمراً » // فإن الألفاظ الثلاثة وإن احتملت أن تريد بها الواحد فقط ، لكن الأظهر ١/١٢٩ والأغلب في الاستعمال أن المراد : ما لقيت واحداً منهما^(١)، فكيف بما فوق الواحد ؟ ؛ لأن الأصل عدم الرؤية فإذا قلت : « لقيت واحداً » فقد أخرجت واحداً منهما مما كان أصله ، أي : عدم الرؤية ، فيبقى الآخر غير مرئي على الأصل ، وإذا قلت : « ما لقيت واحداً » احتمل أن يكون المعنى : ما لقيت^(٢) واحداً ؛ فكيف بما زاد ؟ وأن يكون : ما لقيت واحداً ولقيت الآخر ، لكن للمعنى الأول ترجيح ؛ لأن الأصل عدم الرؤية ، ولم تصرح في : « ما لقيت واحداً منهما » برؤية الآخر ، فالأولى بقاءه على أصله من عدم الرؤية له ، فيكون المعنى : ما رأيت واحداً فما زاد ، فيكون نفيًا لمطلق الرؤية ، فظهر لك علة قولهم : إن النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الأغلب ، فإن قصدت التنصيص على العموم زدت « مِنْ » الاستغرافية نحو : « ما رأيت^(٣) من واحد^(٤) » .

واعلم أن « إِمَّا » بمعنى « أو » في أحد الشئيين أو الأشياء ، وفي عروض معنى الشك ، أو الإبهام ، أو التفصيل له في الخبر ، ومعنى التخيير والإباحة في الأمر ، وفي جميع الأحكام المذكورة إلا أن « أو » تستعمل بمعنى « إلى » ، و « إلا » دون « إِمَّا » ، والمعطوف عليه بـ « إِمَّا » لا بد أن يكون مُصَدَّرًا بـ « إِمَّا » أخرى ، فمبنى الكلام مع « إِمَّا » على أحد الشئيين ، أو الأشياء قولاً واحداً ، وأما مع « أو » فإن تقدمت « إِمَّا » على المعطوف عليه^(٥) ، فالكلام مبني على ذلك ، وإن لم تتقدم فيجوز أن يعرض للمتكلم معنى أحد الشئيين بعد ذكر المعطوف عليه ، تقول : « قام زيد » قاطعاً بذلك ، ثم يعرض لك الشك ، أو تقصد الإبهام ، فتقول : « أو عمرو » ، ويجوز أن تكون شاكاً أو مبهماً من أول الأمر . وإن لم تأت بحرف دال عليه ، وقد جاءت « إِمَّا » غير مسبوقة بـ « إِمَّا » أخرى لكنها تُقَدَّرُ قال^(١) :

تَلِمُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا

(١) زيادة من (ش) .

(٢) سقطت من (غ) : ما لقيت .

(٣) في (غ) : ما لقيت .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٠٨ — ٤٠٩ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(١) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٦١٨ ، والمنصف ٣/١١٥ ، و شرح المفصل ٨/١٠٢ ، و الخزانة ١١/٨٠ وبلا نسبة في الارتشاف ٤/١٩٩٣ ، و شرح الرضي ٤/٤١٠ ، و شرح التسهيل ٣/٢٢٤ ، والمجمع ٣/١٧٨ .
والشاهد فيه أن « إِمَّا » قد تجيء بالشعر غير مسبوقة بمثلها ، فتقدر كما هنا ، والتقدير : تَلِمُ إِمَّا بدار ، وإمما بأموات .

أي : إمّا بدار ، وإمّا بأموات . وقد تحذف الثانية قال (١) :

فإمّا أن تكونَ أحيَ بحقِّ فأعرِفَ مِنْكَ عَثِيَّ مِنْ سَمِينِي
و إلا فاطرِحني واتخذني عَدُوًّا اتَّقِيكَ وتَتَّقِينِي

ويلزم « إمّا » الثانية الواو ، وربما تزداد بلا واو قال (٢) :

ياليَتِما أمّنا شالتَ نعامُتها إمّا إلى جنّةٍ إمّا إلى نارِ

وهي عند سيبويه (٣) مركبة من « إن » ، و « ما » بدليل حذف « ما » للضرورة قال (٤) :

سَقَتُهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعدَمَا

وقال غيره: هو مفرد غير مركب (١) .

ومنع أبو علي (٢) ، وعبد القاهر (٣) من كون « إمّا » عاطفة ؛ لأن دخول الأولى على غير

معطوف على شيء ، والثانية مقترنة بواو العطف ، فلا يصلحان للعطف . وقال الأندلسي :

(١) البيتان من الوافر ، وهما للمثقب العبدى في ديوانه ٢١١ ، ٢١٢ ، والمفضليات ٢٩٢ ، والأزهية ١٤١ ، والشعر والشعراء ٣١٢/١ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٢٤/٣ ، و شرح الرضي ٤١١/٤ ، والهمع ١٧٩/٣ .
والشاهد فيه أنه قد تخلف « إمّا » الثانية « إلا » ، وهي « إن » الشرطية المدغمة بـ « لا » النافية ، أي : وإلا تكن أحيى بحق فاطرحني .

(٢) البيت من البسيط ، وهو للأحوص الأنصاري في ملحق ديوانه ٢٢١ ، واللسان (أما) ، ولسعد بن قرط في الحماسة ٦٣٢ ، و شرح الحماسة للتبريزي ١٧٥/٤ ، والمحاسب ٢٨٤/١ ، ٣١٤/٢ ، والخزانة ٩١ / ١١ ، و شرح شواهد المغني ١٨٦/١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٥/٦ ، و شرح التسهيل ٢٢٣/٣ ، و شرح الرضي ٤١١/٤ ، والهمع ١٧٨/٣ .

والشاهد فيه : « إمّا إلى نار » حيث وردت « إمّا » بلا واو .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٣١/٣ .

(٤) البيت من المتقارب ، وهو للنمر بن تولب العكلي في ديوانه ٣٨١ ، و الكتاب ٢٦٧/١ ، والأزهية ٥٦ ، و شرح شواهد المغني ١٨٠/١ ، و الخزانة ٩٨ / ١١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٤١/٣ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، و شرح المفصل ١٠٢/٨ ، و شرح الرضي ٤١٢/٤ .

يذكر وعلاً نعته بأنه لا ينجو من الحتف . والرواعد : جمع راعدة ، وهي السحابة ذات الرعد . والصيِّف : المطر الذي يجيء في الصيف . ويقول أيضاً : إنه لا يعدم ماء الخريف ، فهو في ري دائم .

والشاهد فيه أن الأصل فيه : سقته الرواعد إمّا من صيِّف وإمّا من خريف . فحذف لضرورة الشعر « إمّا » الأولى ، و « ما » من « إمّا » الثانية . وكان أصل « إمّا » : إن ما ، فلما حذف « ما » رجعت النون — المنقلبة ميماً للإدغام — إلى أصلها .

(١) وهو اختيار العكبري في اللباب ٤٢٦/١ ، وأبو حيان في الارتشاف ١٩٩٣/٤ .

(٢) ينظر : الإيضاح ٢٢٤ .

(٣) ينظر : المقتصد ٩٤٤/٢ ، و شرح الرضي ٤١٣/٤ .

« مجموعهما حرف عطف والواو جامعة بينهما حتى يصيرا^(١) حرفاً واحداً ، ثم يعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى »^(٢) . وقوى نجم الدين^(٣) كون الواو هي العاطفة ، و « إمّا » لأحد الشيئين غير عاطفة .

قوله : (و « أم » المتصلة بهمزة الاستفهام [يليها أحد المستويين ، والآخر همزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين]^(٤)) إلى آخره .

اعلم أن « أم » على ضربين : متصلة ، ومنفصلة . فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء :

أحدها : تقدم همزة ، إمّا للاستفهام ، نحو : « أزيد عندك أم عمرو؟ » ، أوللتسوية نحو :

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾^(٥) ، وقد تُقدّر همزة في الشعر قال^(٦) :

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ

وقال^(٧) :

لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا^(٨) شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ

وقال^(٩) :

كَذَبْتُكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ حَيَالًا

وليس بكثير . وشد في // المتصلة : « هل زيد عندك أم عمرو » .

ب / ١٢٩

(١) في (غ) : يصير .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٤١٣ .

(٣) ينظر : السابق ٤/٤١٣ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٢٦ .

(٥) المنافقون : ٦ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٢٦٦ ، والكتاب ٣/١٧٥ ، وشرح المفصل ٨/١٥٤ ، وبلا نسبة

في المحتسب ١/٥٠ ، وشرح الرضي ٤/٤١٤ .

والشاهد فيه « بسبع ... أم بثمان » حيث حذفت همزة التسوية وقدرت قبل « أم » والتقدير : بسبع .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٧ ، والكتاب ٣/١٧٥ ، وشرح أبيات المغني ١/٢٠٨ ،

و شرح شواهد المغني ١/١٣٨ .

و « سهم » حي من قيس . ومنقر : هو منقر بن عبيد بطن من تميم .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) البيت من الكامل ، وهو للأخطل في ديوانه ١٠٥ ، والكتاب ٣/١٧٤ ، و شرح أبيات سيويه ٢/٦٣ ،

والمقتضب ٣/٢٩٥ ، و شرح شواهد المغني ١/١٤٣ ، والخزانة ١١/١٣٧ .

وأما المنقطعة فقد لا يتقدمها^(١)، وقد يتقدمها الاستفهام^(٢) بالهمزة ، أو بـ « هل » .
 الثاني : أن يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدهما ، أو أحدها^(٣) عند المتكلم ؛
 لطلب التعيين ، فجوابه بالتعيين . وأما في المنقطعة فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم ، بل ما قبلها
 وما بعدها على كلامين ؛ لأنه إضراب عن الكلام الأول ، وشروع في استفهام مستأنف ، فهي
 بمعنى « بل » التي تدل على أن الأول وقع غلطاً في نحو قولهم^(٤): « إنها لإبلٌ ، أم شاءٌ » ، أو بمعنى :
 « بل » التي للانتقال من كلام إلى كلام آخر ، لا لتدارك الغلط ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ
 أَفْتَرَنَاهُ ﴾^(٥) .

وقد تجيء بمعنى « بل » وحده كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا
 يَكَادُ يُبِينُ ﴾^(٦) .

وجواب المنقطعة بـ « لا » ، أو « نعم » .

الثالث : أن يليها المفرد ، والجمل ، بخلاف المنقطعة ، فإنها^(٧) لا يليها إلا جملة^(٨) ظاهرة
 الجزئين نحو : « أزيد عندك أم عندك^(٩) عمرو؟ » ، أو مقدر أحدهما نحو : « إنها لإبلٌ ، أم شاءٌ » ،
 أي : أم هي شاءٌ؟ . قال جار الله : « لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد المنقطعة في
 الاستفهام؛ لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر؛ إذ لا لبس^(١٠) . قال نجم الدين : « إن كان
 الاستفهام بغير الهمزة لا يلتبس بالمتصلة^(١١) .

واعلم أنه إذا ولي المتصلة مفرد فالأولى أن يلي الهمزة مثله نحو : « أزيد عندك أم عمرو؟ » ،
 و « أفي السوق زيد أم في الدار؟ » .

(١) في (غ) : لا يتقدمها الاستفهام .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : أحدها أو أحدهما .

(٤) ينظر : الإيضاح العضدي ٢٢٦ ، والمفصل ٣٩١ ، واللمع ٥٣ ، والبيان في شرح اللمع ٣١٠ ، وتوجيه اللمع ٢٩٠ .

(٥) يونس : ٣٨ .

(٦) الزخرف : ٥٢ .

(٧) في (ش) و (غ) : فإنه .

(٨) في (ش) : الجمل وفي (غ) : الجملة .

(٩) سقطت من (غ) . وفي (ش) : أم عمرو عندك .

(١٠) شرح الرضي ٤/٤١٧ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٢/٣٧٤ ، ط . دار الكتب . وهذا النص غير موجود ط المكتبة التوفيقية تحقيق د/أحمد السيد أحمد .

قال نجم الدين : « وتجاوز المخالفة بين ما ولياهما ، نحو : « أعندك زيدٌ أم عمرو؟ » ،
و « أزيد عندك أم في الدار؟ » ، و « ألقيت زيدا أم عمراً ؟ » جوازاً حسناً كما قال سيبويه^(١) ،
لكن المعادلة أحسن .

وإن وليت « أم » والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزئين ، فإن كانتا فعليتين مشتركتين
في الفاعل نحو : « أقتت أم قعدت ؟ » فهي متصلة . ويجوز مع عدم التناسب بين معنبي الفعلين أن
تكون منقطعة نحو : « أقام زيد أم تكلم ؟ » . وإن كانتا مشتركتين في الفعل نحو : « أقام زيد أم قام
عمرو؟ » ، أو اسميتين مشتركتين في جزء^(٢) نحو : « أزيد قائم أم هو قاعد ؟ » ، و « أزيد أخي أم
عمرو هو؟ » فالأولى أن « أم » في الصور الثلاث منقطعة ؛ لأنك كنت قادراً فيها على المحيي
بالمفرد منها لو قصدت الاتصال ، فعدولك إلى الجملتين مع القدرة على المفردين^(٣) من دليل
الانفصال . وأما المشتركين في الفاعل فلا تُقدِرُ على المفردين منهما بمعناهما^(٤) .

وإن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو : « أزيد قائم أم عمرو قاعد ؟ » ،
و « أقام زيد أم قعد عمرو ؟ » ، و « أضرب زيد عمراً أم قتله خالد ؟ » فالمتأخرون^(٥) على أنها
منفصلة ، والمصنف^(٦) ، والأندلسي^(٧) جوزا الأمرين ، فإن كانت متصلة فالمعنى : أي هذين
الأمرين كان . قال نجم الدين : « وليس ما ذهباً إليه ببعيد » ، قال : « بلى لو وقع الاختلاف بين
الجملتين بكون أحدهما اسمية والأخرى فعلية نحو : « أقام زيد أم عمرو قاعد » ، أو بتقدم خبر أحد^(٨)
الاسمين نحو : « أقائم زيد أم عمرو قاعد » ، وكذا في المشتركين في جزء نحو : « أزيد عندك أم
عندك عمرو » فهي منفصلة بلا خلاف^(٩) . وهي في قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ

(١) ينظر : الكتاب ٣/١٧٠ ، وشرح الرضي ٢/٣٧٤ .

(٢) في (ش) : جزئه .

(٣) في (ش) و (غ) : المفرد .

(٤) أي : إنك في الجملتين الفعليتين المشتركين في الفاعل لا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما ؛ لأن كل فعل لا بد له
من فاعل .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٤١٨ .

(٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٨ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/٤١٨ .

(٨) في (ش) و (غ) : إحدى الاسميتين .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٤١٨ .

أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ ﴿١﴾ متصلة مع اختلافهما ؛ لأنهم الالتباس بالمنقطعة ، فهي متصلة لفظاً وتقديراً قولاً واحداً . وإن لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدره فهي منقطعة قولاً واحداً إلا في الشاذ القليل نحو : « هل زيد قائم أم عمرو » كما مر .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجْزُ : « أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا ») .

أي : لأنه لم يلهما المستويان^(٢) . [وقد تقدم]^(٣) أن سيويوه قال : « إن مثل هذا جائز حسن » إلا أن نحو : « أزيداً رأيت أم عمراً ؟ » أحسن ، وأولى .

قوله (و « لا » ، و « بل » ، و « لَكِنْ » لِأَحَدِهِمَا مُعَيَّنًا ، و « لَكِنْ » لِأَزْمَةِ لِلنَّفْيِ) .

اعلم أن « لا » لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع ، فلا يجيء إلا بعد خبر موجب ، أو أمر . ولا يجيء بعد الاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والتحضيض ، ونحو ذلك ، ولا بعد النهي ، بل بعد الخبر المحض المثبت ، والأمر ، نحو : « ضربت زيدا لا عمراً » ، و « اضرب زيدا لا عمراً » .

ولا تعطف بما الاسمية ، والماضي^(٤) على // الماضي ، فلا يقال : « قام زيد لا قعد » ؛ لأنها موضوعة لعطف المفردات . وقد تعطف مضارعاً على مضارع وهو قليل نحو : « أقوم ، لا أقعد » ، والمجوز : مضارعه الاسم ، فكأنك قلت : « أنا قائم لا قاعد » .

ولا يجوز تكررها إلا بإدخال الواو نحو : « قام زيد لا عمرو ولا بكر » .

ومنع الزجاجي^(٥) من مجيء « لا » العاطفة بعد الفعل الماضي^(٦) ، وردَّ بقوله^(٧) :

(١) الأعراف : ١٩٣ .

(٢) فإن المستويين فيه « زيد » و « عمرو » وأحدهما وإن ولي « أم » ، ولكن الآخر لم يل الهمزة .

ينظر : الفوائد الضيائية ٣٥٩/٢ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) في (غ) : ولا الماضي .

(٥) في (ش) و (غ) : الزجاج ، وهو صحيح .

(٦) ينظر : حروف المعاني للزجاجي ٣١ ، و شرح الجمل لابن خروف ٣٢٥/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٠١/١ ، والارتشاف ١٩٩٧/٤ ، و شرح الرضي ٤٢٧/٤ ، و الخزانة ١١/١٨٥ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٤ ، والخصائص ١٩١/٣ ، و شرح شواهد المغني ٤٤١/١ ، و الخزانة ١١/١٨٥ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٦٦ ، و شرح الجمل لابن خروف ٣٢٥/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١٠٢/١ ، و شرح الرضي ٤٢٧/٤ .

و دثار : هو راعي امرئ القيس ، وهو دثار بن فقعمس الأسدي . وحلقت : من التحليق ، وهو ارتفاع الطير في الجو .

واللبون : من الإبل والشاة : ذات اللبن . وتنوفى : موضع ببلاد طَبِئ . والقواعل : جبل .

والشاهد فيه « حَلَّقَتْ ... عقابٌ ... لا عقاب » حيث إن فيه رداً على الزجاجي في منعه مجيء « لا » العاطفة بعد الفعل الماضي .

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلْبُونِهِ عُقَابٌ تُنَوِّفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

« تنوفي »^(١) : ثنية ، و « القواعل »^(٢) : الجبال الصغار .

وأما « بل » فإمّا أن يليها مفرد ، أو جملة . فإن وليها مفرد فهي لتدارك الغلط ، ولا تخلو إمّا أن تكون بعد نفي ، أو نهي ، أو بعد إيجاب ، أو أمر .

فإن جاءت بعد إيجاب ، أو أمر نحو : « قام زيد بل عمرو » فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه إلى التابع ، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطاً ، فأفادت بـ « بل » أن بلفظك^(٣) بالاسم المعطوف عليه كان غلطاً ، أو عن سبق لسان .

وإذا عطفت بـ « بل » بعد النفي ، أو النهي فالظاهر أنها للإضراب ، أي : جعل حكم الأول موجباً كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه ، ففي قولك : « ما جاءني زيد »^(٤) بل عمرو » أفادت « بل » أن الحكم على زيد بعدم^(٥) [المجيء كالمسكوت عنه ، يحتمل أن يصح هذا الحكم ، فيكون غير جائز ، ويحتمل ألا يصح ، فيكون قد جاءك ، كما كان الحكم على زيد]^(٦) بالمجيء في : « جاءني زيد بل عمرو » ، واحتمل أن يكون صحيحاً ، وألا يكون . وقال المالكي : « « بل » بعد النفي والنهي كـ « لكن » بعدهما »^(٧) . قال نجم الدين : « وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك : « ما جاءني زيد بل عمرو » متحقق بعد مجيء « بل » أيضاً ، كما كان كذلك في : « ما جاءني زيد لكن عمرو » بالاتفاق ، وبه قال المصنف ؛ لأنه قال في : « ما جاءني زيد بل عمرو » : « يحتمل إثبات المجيء لعمرو بعد تحقق نفيه عن زيد »^(٨) ، قال نجم الدين : « والظاهر ما ذكرناه أولاً »^(٩) ، يعني قبل كلام المالكي ، وهو ظاهر كلام الأندلسي^(١٠) . هذا حكم ما قبل « بل » .

(١) قال أبو حاتم : هو ثنية في جبال طيء مرتفعة . ينظر : معجم البلدان ٥٠/٢ ، وانظر هناك ما ورد فيه من لغات .

(٢) قال الأصمعي : « القواعل واحدها قاعلة ، وهي جبال صغار ، وقيل : القواعل جبل دون تنوفي » .

ينظر : معجم البلدان ٤١١/٤ .

(٣) في (غ) : بلفظ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢٢٨/٣ .

(٨) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢١٤/٢ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٩٨٤/٣ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤٢٨/٤ .

(١٠) ينظر : السابق ٤٢٨/٤ .

وأما ما بعدها إذا جاءت بعد النفي أو النهي فعند الجمهور^(١) مثبت فـ « عمرو جاءك » في قولك : « ما جاءني زيد بل عمرو » أي : بل جاءني عمرو ، فـ « بَلْ » أبطل^(٢) النفي ، والاسم المنسوب إليه المحيي . وعند المبرد^(٣) الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط ، فيبقى الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني ، فكأنك قلت : « بل ما جاءني عمرو » كما كان في الإثبات الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني .

وإذا ضمنت « لا » إلى « بل » بعد الإيجاب أو^(٤) الأمر نحو : « قام زيد لا بل عمرو » فمعنى^(٥) « لا » يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المقدم . في قولك : « لا بل عمرو » نفيت^(٦) بـ « لا » القيام عن زيد ، وأثبتته بـ « بل » لعمرو ، وفي الأمر كذا ، نحو : « اضرب زيدا لا بل عمراً » أي : لا تضرب زيدا بل اضرب عمراً . وكذا « لا » الداخلة على « بل » بعد النفي ، والنهي راجعة إلى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما ، وما بعد قولك « لا بل » باقٍ على الخلاف بين المبرد والجمهور^(٧) .

ولا تجيء « بل » العاطفة للمفرد بعد الاستفهام ؛ لأنها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله ، والاستفهام لا جزم فيه لا بدا ولا بدا^(٨) حتى يقع الغلط فيتدارك .

وكذا قيل إنها لا تجيء بعد التحضيض ، والتمني ، والترجي ، والعرض . قال نجم الدين : « والأولى أنها تستعمل فيما يستفاد منه معنى الأمر والنهي كالتحضيض والعرض »^(٩) .

(١) ينظر : الكتاب ٢٢٣/٤ ، والأصول في النحو ٥٧/٢ ، والجمل ١٨ ، واللمع ٥٣ ، والعلل للوراق ٢٣٣ ، والإيضاح العضدي ٢٢٤ ، والمفصل ٣٩١ ، وكتاب البيان ٣٠٦ ، والتبصرة ١/١٣٦ ، وكتاب المصباح ١٠٠ ، واللباب ١/٤٢٦ ، وتوجيه اللمع ٢٨٧ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٤ ، وشرح الرضي ٤/٤٢٨ .

(٢) في (غ) : بطل .

(٣) ينظر : المقتضب ١/١٢ ، و ٣/٣٠٥ ، و شرح المفصل ٨/١٠٥ ، و شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠١ ، و شرح التسهيل ٣/٢٢٦ ، و شرح الرضي ٤/٤٢٨ ، و ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٥ ، وهو قول ابن يعيش في شرح المفصل ٨/١٠٥ .

(٤) في (غ) : و .

(٥) في (غ) : هو المعنى .

(٦) في (غ) : (يفيد) بدل (نفيت) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٢٨ — ٤٢٩ .

(٨) أي : لا جزم فيه لا بحصول شيء ، ولا بتحصيله .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٢٩ .

وأما التي تليها الجمل للانتقال من جملة إلى أخرى فتجيء بعد الاستفهام أيضاً كقوله تعالى : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَلَمِينَ ﴾^(١) إلى قوله ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾^(٢) . وإذا وليها الجمل فقد تكون لتدارك الغلط سواء اشتركت الجملتان في جزء نحو : « ضربت زيدا بل أكرمه » ، أو لا نحو : « خرج زيد بل دخل خالد » ، وقد تكون للانتقال من كلام إلى كلام أهم من الأول بلا قصد إلى إهدار الأول وجعله في حكم المسكوت عنه قال تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ ﴾^(٣) ومثله كثير .

وأما « لَكِنْ » فشرطها مطلقاً مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيّاً وإثباتاً من حيث المعنى ، لا من حيث اللفظ . فإذا عطف المفرد ، ولا يصح أن يكون // فيه^(٤) معنى النفي وجب أن يكون « لكن » بعد النفي ؛ ليغايير ما قبلها ما بعدها^(٥) نحو : « ما جاءني زيد لكن عمرو » فعدم مجيء زيد باق على حاله ، لم يقع الحكم به منك غلطاً ، وإنما جئت بـ « لكن » دفعاً لوهم المخاطب أن عمراً أيضاً لم يجيء ، فهي في عطف المفرد نقيضة « لا » ؛ لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول ، و « لا » للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول^(٦) .

و أجاز الكوفيون^(٧) : « جاءني زيد لكن عمرو »^(٨) . قال نجم الدين : « وليس لهم به شاهد »^(٩) . فإذا وليها جملة وجبت المغايرة أيضاً ، وتقع بعد جميع أنواع الكلام إلا بعد الاستفهام ، والترجي ، والتمني^(١٠) ، والعرض ، والتحضيض ، وتجيء بعد الإثبات أيضاً تقول : « جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء »^(١١) .

(١) الشعراء : ١٦٥ .

(٢) الشعراء : ١٦٦ .

(٣) النمل : ٦٦ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) في (غ) : ما بعدها ما قبلها .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٢٩ — ٤٣٠ .

(٧) ينظر : اللباب ١ / ٤٢٧ ، و شرح الرضي ٤ / ٤٣٠ ، و ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٩٨ .

(٨) أي : مجيء « لكن » العاطفة للمفرد بعد الموجب .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٣٠ .

(١٠) في (غ) : التمني والترجي .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٣٠ .

قال نجم الدين: « كما قال الجزولي: « إنَّ » لكنَّ » في المفرد عاطفة إنَّ تجرَّدتْ عن الواو ،
وتكون مع الواو لمجرد الاستدراك ، والعاطف الواو . و^(١)التي بعدها الجمل مخففة ، لا عاطفة ،
صحابها الواو ، أو لا^(٢) . فهي مع الواو ليست عاطفة اتفاقاً ، والمجردة عنها إنَّ كان بعدها مفرد
فعاطفة خلافاً ليونس^(٣) ، وإنَّ كان بعدها جملة فقييل: عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري^(٤) ،
وقيل: مخففة كما هو مذهب الجزولي^(٥) .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : المقدمة الجزولية ٧١ .

(٣) فيونس يرى أنها ليست حرف عطف ، ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٩١/١ ، و شرح التسهيل ٢٠٢/٣ ،
والارتشاف ١٩٧٥/٤ .

(٤) ينظر : المفصل ٣٩١ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤٣٠/٤ .

[حروف التنبيه]

قوله : (حُرُوفُ التَّنْبِيهِ : « أَلَا » ، و « أَمَّا » و « هَا »)

اعلم أن « أَلَا » ، و « أَمَّا » حرفا استفتاح يُبتدأ بعدهما الكلام ، وفائدتهما توكيد مضمون الجملة ، يدخلان على جملة كانت خبرية ، أو طلبية ، سواء كانت الطلبية أمراً ، أو نهيّاً ، أو استفهاماً ، أو تمنياً أو غير ذلك . وتختصان بالجملة بخلاف « ها » ، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ . قال نجم الدين : « وقد نسب التنبيه إليهما كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب »^(١).

وتدخل « أَلَا » كثيراً على النداء ، و « أَمَّا » كثيراً على القسم ، وقد يقال « هما » ، و « عما » في « أَمَّا » ، وقد يقال « أَم » ، و « هَم » ، و « عَم »^(٢) ، قال^(٣) : « أَمَّ وَسَيَّفِي وَزَرِّيهِ »^(٤) ، ورمحي ونصليهِ ، وفرسي وأذنيهِ ، لا يدعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ .
ومن وقوع القسم بعدها قوله^(٥) :

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ

وقوله^(٦) :

أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّ الظُّلْمَ لَوُمٌّ وَلَكِنَّ الظُّلْمَ هُوَ المَلُومُ

ومن ابتداء الكلام بعد « أَلَا » قوله^(٧) :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللهُ بِاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

-
- (١) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٣١ . قال أبو حيان : « ألا و أما أكثر ما يكون للاستفتاح ، وقد يكونان معه للتنبيه » .
ينظر : الارتشاف ٥/٢٣٦٨ .
- (٢) ينظر : المفصل ٣٩٦ ، وشرح المفصل ٨/١١٦ ، والارتشاف ٥/٢٣٦٨ .
- (٣) هو هجرس بن كليب بن وائل ، أمه جليلة أخت حساس بن مرة الذي قتل أباه ، وأمّه حبلى به ، فلما شب قال هذا القول ، ثم قتل خاله حساس . ينظر : المفصل ٣٩٦ ، و شرح المفصل ٨/١١٧ .
- (٤) في (ش) : وحدته ودرعي .
- (٥) البيت من الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٧ ، والأغاني ٢٣/٢٨١ ، وبلا نسبة في المفصل ٣٩٦ ، وشرح المفصل ٨/١١٤ .
- والشاهد فيه : « أما » حيث جاءت حرف استفتاح وتنبيه قبل القسم .
- (٦) البيت من الوافر ، وهو لأبي العتاهية في الآداب الشرعية ١/٢٠٤ ، والمستطرف ١/٢٤٠ .
- (٧) البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٦ ، والمفصل ١٠٢ ، وشرح المفصل ٢/٦٨ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢١١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٣١ .

وأما « ها » فتدخل من بين^(١) جميع المفردات على أسماء الإشارة كثيراً على ما مر^(٢) .
ويفصل بينها وبينها^(٣) كثيراً أيضاً^(٤) إمّا بالقسم نحو : « ها الله ذا » . قال^(٥) :

تَعَلَّمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَاقْدُرْ بِذَرْعِكَ وَاَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وإمّا بضمير المرفوع المنفصل نحو : ﴿هَاتَأْتُمْ أَوْلَاءِ﴾^(٦) وهذا أكثر، وبغيرهما قليلاً قال^(٧) :

هَا إِنَّ تَا عِدْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ قَبْلَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

وقوله^(٨) :

فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَالِيَا

أي : « وهذا ليا » .

وليس المراد بقولك : « ها أنا ذا أفعل » أن تُعرِّف المخاطب نفسك ، وأنت تعلمه أنك لست غيرك ، بل المعنى فيه وفي : « ها أنت ذا تقول » ، وفي : « ها هو ذا يفعل » : استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب . كأن المعنى في : « ها أنت ذا تقول » : أنت هذا الذي^(٩) أرى ، لا من كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب . قال تعالى : ﴿هَاتَأْتُمْ أَوْلَاءِ حُبُّوهُمْ﴾^(١٠) فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة لبيان الحال

(١) سقطت من (غ) .

(٢) ينظر : ص ٤٤٣ .

(٣) أي : بين أسماء الإشارة وبين « ها » .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٨ ، و الكتاب ٣/٥٠٠ ، ٥١٠ ، و شرح أبيات سيبويه ٢/١٧٠ ، واللسان (سلك ، ها) ، وبلا نسبة في المقتضب ٢/٣٢٣ ، و شرح الرضي ٤/٤٣٢ .
والشاهد فيه : « ها لعمر ذا » حيث فصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بجملة القسم .

(٦) آل عمران : ١١٩ .

(٧) البيت من البسيط ، وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ٢٦ ، والمفصل ٣٩٤ ، و شرح المفصل ٨/١١٣ ، واللسان (عذر ، تا ، ها) ، والمهمع ٢/٤٨٧ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤/٢٠٤ ، والارتشاف ٤/٢٣٦٧ ، والخزانة ١١/٢٠٤ ، و شرح التسهيل ١/٢٣٨ .

(٨) عجز بيت من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٠ ، والمفصل ٣٩٤ ، و شرح المفصل ٨/١١٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢/٣٥٤ ، والمقتضب ٢/٣٢٣ ، و سر صناعة الإعراب ١/٣٤٤ ، و شرح التسهيل ١/٢٣٨ ، و شرح الرضي ٤/٤٣٢ .

وصدره : ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا .

والشاهد فيه : « ها وذا » حيث فصل بين « ها » و « ذا » بالواو العاطفة .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) آل عمران : ١١٩ .

المستغرب . قال نجم الدين : « و^(١) لا محل لها ؛ إذ هي مستأنفة »^(٢) . وقال البصريون^(٣) : هي في محل النصب على الحال أي : ها أنت ذا قائلاً . والعامل حرف التنبيه ، أو اسم الإشارة . وبعضهم^(٤) جَوَزَ أن تكون « ها »^(٥) المقدمة^(٦) في نحو : « ها أنت ذا تفعل » غير منوي دخولها على « ذا » استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ هَتَأْتُمْ هَتُؤَلَاءِ ﴾^(٧) . ويجوز^(٨) أن يعتذر بأن تلك الإعادة^(٩) للبعد بينهما .

// قال نجم الدين : « وما حكى الزمخشري^(١٠) من قولهم : « ها إن زيدا منطلق » ، و « ها ١/١٣١ أفعل كذا » مما لم أعثر له على شاهد »^(١١) ، وقال : « والأولى أن نقول : إن ها التنبيه مختص باسم الإشارة ، وقد يفصل منه كما مر . ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات »^(١٢) . وعد المالكي^(١٣) « يا » من حروف التنبيه ، فلا يُقدَّر منادى في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَا اسجُدُوا ﴾^(١٤) ، و ﴿ يَلِيَّتَنِي ﴾^(١٥) ، و يا ربتما غارة^(١٦) . و « يا نعم الرجل » ، و « يا بئس الرجل » ، و يا ما أميلح غزلانا^(١٧) .

ومن جعلها حرف نداء قدر المنادى في جميع هذه المواضع .
ولحروف التنبيه صدر الكلام .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٢/٤ .

(٣) ينظر : السابق ٣٣/٤ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٣٣/٤ .

(٥) في (غ) : (هذه) بدل (ها) .

(٦) في (غ) : المتقدمة .

(٧) النساء : ١٠٩ .

(٨) سقطت زاي (يجوز) من (غ) .

(٩) سقطت التاء من (الإعادة) من (غ) .

(١٠) ينظر : المفصل ٣٩٤ .

(١١) ينظر : شرح الرضي ٤٣٣/٤ .

(١٢) ينظر : السابق ٤٣٣/٤ .

(١٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٤٦/٣ .

(١٤) النمل : ٢٥ . قرأها هكذا — أي : بتخفيف لام « ألا » الكسائي . ينظر : العنوان في القراءات السبع ١١٤ ، والفتح

الرباني في القراءات السبعة ٢٣٣ .

(١٥) النساء : ٧٣ .

(١٦) جزء من بيت سبق تخريجه ص ٨٢٧ .

(١٧) جزء من بيت سبق تخريجه ص ٧٨٤ .

[حروف النداء]

قوله : (حُرُوفُ النَّدَاءِ : « يَا » أَعْمَهَا ، و « أَيَا » ، و « هَيَا » لِلْبَعِيدِ ، و « أَيُّ » ، و الهمزةُ لِلْقَرِيبِ) .

وقد قام « وا » مقام « يا » في الندبة . وقد يستعمل في النداء أيضاً ، وقد جاء « آ » بهمزة بعدها ألف ، و « آي » بهمزة [بعدها ألف] ^(١) بعدها ^(٢) « يا » ساكنة .

قوله : (« يَا » أَعْمَهَا) . يعني : ينادى بها القريب والبعيد . وقال جار الله : « هي للبعيد » ^(٣) . قال : « وأما « يا الله » ، و « يا رب » مع كونه تعالى ^(٤) أقرب إلى الشخص من جبل الوريد فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى » ^(٥) . قال نجم الدين : « وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء » ^(٦) .

و « أيا » ، و « هيا » ، و « آ » و « آي » ، و « وا » في البعيد ، و « أي » والهمزة في القريب ^(٧) .

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (ش) : بعدهما .

(٣) ينظر : المفصل ٣٩٧ .

(٤) سقطت من (ش) .

(٥) ينظر : المفصل ٣٩٧ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٣٤ .

(٧) في (غ) : للقريب .

[حروف الإيجاب]

قوله : (حُرُوفُ الْإِيجَابِ : « نَعَمْ » ، و « بَلَى » ، و « إِي » ، و « أَجَلٌ » ، و « جَيْرٌ » ، و « إِنَّ ») . وتسمى حروف التصديق أيضاً .

قوله : (فـ « نَعَمْ » مُقَرَّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا) . أي : مثبتة لما سبقها من كلام خبري موجباً كان « نعم » في جواب من قال : « قام زيد » ، أو منفيماً كـ ^(١) « نعم » في جواب من قال : « ما قام زيد » أي : نعم ما قام .

وتقرر أيضاً ما بعد الاستفهام ^(٢) نحو : « نعم » في جواب من قال : « أقام زيد ؟ » ، أي : نعم قام ، و في جواب من قال : « ألم يقم زيد ؟ » ، أي : نعم لم يقم . قال نجم الدين : « فـ « نعم » بعد الاستفهام ليست للتصديق ؛ لأنه إنما يكون للخبر . قال : فالأولى أن يقال هي بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام . ولهذا قال ابن عباس : « لو قالوا في جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(٣) نعم لكان كفراً ^(٤) ، فيقال لها بهذا الاعتبار حرف الإيجاب ، أي : إثبات ما بعد حرف الاستفهام ، لكن الأظهر في الاستعمال أن يقال : الإيجاب في الكلام المثبت ، لا المنفي والمستفهم عنه ^(٥) . وجوز بعضهم ^(٦) إيقاع « نعم » موقع « بلى » إذا جاء بعد همزة داخلية على نفي لفائدة التقرير ، أي : الحمل على الإقرار ، والطلب للإقرار ، فيجوز أن يقال : « نعم » في جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(٧) ، وفي جواب ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ^(٨) ؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي ، فأفادت الإيجاب ؛ ولهذا عطفَ على ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ قوله ﴿ وَوَضَعْنَا ﴾ فكأنه قال : شرحنا ووضعنا . فيكون ^(٩) « نعم » في الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع

(١) في (ش) و (غ) : كما في جواب .

(٢) مثبتاً كان أو منفيماً .

(٣) الأعراف : ١٧٢ .

(٤) ينظر : شرح الحمل لابن عصفور ٣٠٠/٢ ، و شرح الرضي ٤٣٥/٤ ، و ارتشاف الضرب ٢٣٦٩/٥ ، ومغني اللبيب ٤٥٢ .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤٣٥/٤ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ١٢٣/٨ ، و شرح الرضي ٤٣٥/٤ . وهو ابن الطراوة ينظر : الخزانة ١١ / ٢١١ .

(٧) الأعراف : ١٧٢ .

(٨) الشرح : ١ .

(٩) في (ش) : فتكون .

النفي ، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام ، فلا يكون جواباً للاستفهام ؛ لأن جوابه يكون بما بعد أداته ، بل هو كما لو قيل : « قام زيد » بالإخبار فتقول : « نعم » مصداقاً للخبر المثبت . فالذي قال ابن عباس مبني على كون « نعم » تقريراً^(١) لما بعد الهمزة ، والذي جَوَزَ هذا القائل مبني على كونه تقريراً لمدلول الهمزة مع حرف النفي ، فلا يتناقض القولان ، والدليل على جواز ما قال هذا القائل قوله^(٢) :

أليسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمرو وإيَّانا فذاك بنا تَداني
نَعَمْ وترى الهلالَ كما أراه ويعلُّوها النهارُ كما عَلاني

أي : إنَّ الليلَ يجمعُ أُمَّ عمرو ، وإيَّانا ، نعم . وقد اشتهر في العرف هذا القول ، فلو قيل لك : « أليس لي عليك دينار ؟ » فقلت : نعم ، لزمك الدينار بناءً على العرف الطاريء على الوضع .

وفي « نعم » أربع لغات : المشهورة^(٣) فتح النون والعين . والثانية كسر العين . والثالثة كسر النون والعين ، والرابعة « نَحَم » بفتح النون والحاء المبدلة من العين^(٤) .

وتقع « نعم » في جواب الأمر ، تقول « نعم » لمن قال : « زريني » أي : أزورك ، وتقول : « نعم » لمن قال : « لا تضريني » أي : نعم^(٥) لا أضربك . وتكون في جواب التحضيض // للإيجاب ١٣١/ب [نحو : « هلا تزورني »]^(٦) أي : نعم أزورك ، وكذا في جواب العرض .

قوله : (و « بَلَى » مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ) . يعني : أنها تَنْقُضُ النفي المتقدم نحو : « بلى » في جواب من قال : « ما قام زيد » أي : قد قام ، وقال تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾^(٧)

(١) في (أ) : تقرير .

(٢) البيتان من الوافر ، وهما لجحدر بن مالك في أمالي القاضي ٢٨٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٠/٢ ، وسمط اللآلئ ٦١٧ ، و الارتشاف ٢٣٦٩/٥ ، و شرح أبيات المغني ٥٨/٦ ، و شرح شواهد المغني ٤٠٨/١ ، و الخزانة ٢١١ / ١١ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٢١١/٤ ، و رصف المباني ٣٦٥ ، و شفاء العليل ٩٨٢/٣ . والشاهد فيه : « نعم » هنا تصديق للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي ، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام ، فلا يكون جواباً للاستفهام .

(٣) في (أ) : المشهور .

(٤) تنظر هذه اللغات في الفصل ٣٩٩ ، و شرح المفصل ١٢٥/٨ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٣٠١/٢ ، و شرح الرضي ٤٣٧/٤ ، و الارتشاف ٢٣٦٨/٥ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) الأعراف : ١٧٢ .

أي : أنت ربنا .

وشد استعمالها بعد الإيجاب ، قال ^(١):

وَقَدْ بَعُدْتُ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لَيَبْعُدَا

أي : لَيَبْعُدُن ، بالنون الخفيفة .

ولا يجاب بحروف الإيجاب من الاستفهام إلا الذي بالهمزة، و «هل» دون أسماء الاستفهام .

قوله : (و «إي» إثباتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ [وَ يَلْزَمُهَا الْقَسْمُ] ^(٢)) .

قال نجم الدين : « لا شك في غلبة استعمالها مسبوقه بالاستفهام ، وذكر المالكى ^(٣) أن

« إي » بمعنى « نعم » . قال نجم الدين : « وهذا الإطلاق يقتضي أن يقع بعد الخبر موجباً كان

أو منفيّاً ، وبعد الأمر ، والنهي ، والاستفهام موجباً كان أو منفيّاً كـ « نعم » سواء ، يقال :

« لا تضربني » فتقول : « إي والله » أي : لا أضربك ، ويقال : « ما ضرب زيد » فيقال ^(٤) :

« إي والله ما ضرب » ، وهذا مخالف لشرطي المصنف ^(٥) .

ولا يستعمل بعد « إي » فعل القسم [لا يقال : ^(٦) « إي ، أقسمتُ بربي » ، ولا يقسم

بعدها إلا بالرب ، والله ، و « لعمرى » ، تقول : « إي والله » ، و « إي الله » ، و « إي ها الله

ذا » ، و « إي وربى » ، و « إي لعمرى » قال تعالى : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾ ^(٧) .

قوله : (و «أجل» ، و «جَيْر» ، و «إِنَّ» تصديقٌ للمُخْبِرِ) موجباً كان ، أو منفيّاً ،

ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب . وحكى الجوهري ^(٨) عن الأخفش : أن « نعم » في الاستفهام

أحسن من « أجل » ، و « أجل » أحسن من « نعم » في الخبر . و ^(٩) قال بعضهم : وقد تستعمل

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٤/٤٣٧ ، والنجم الثاقب ٢/١١٧٤ ، والخزانة ١١/٢٢٠ .

والشاهد فيه على أن بعضهم زعم أن « بلى » تستعمل بعد الإيجاب كما في البيت . وهو شاذ ، وكان القياس « نعم » .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٣/٩٨٢ .

(٤) في (ش) و (غ) : فتقول .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٣٩ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) يونس : ٥٣ .

(٨) ينظر : الصحاح (أجل) ٤/١٣٣١ .

(٩) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

« أجل » بمعنى « بلى^(١) » ، وحكي عن ابن عباس حين قيل له : « أستم أهل بيت يتقدم كباركم صغاركم قال : « أجل » ، أي : بلى .

وأما « جَيْرٍ » فتجيء تصديقاً للخبر^(٢) ، وقد يقوم مقام الجملة القسمية ، تقول : « جَيْرٍ لأفعلن » كأنك قلت : « والله لأفعلن » . وهي مبنية على الكسر ، وقد تفتح كـ « كيف » ، وليس اسماً بمعنى حقاً خلافاً لقوم^(٣) ، وقد يؤتى بها دون قسم قال^(٤) :
وَقُلْنَ عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجْلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُتِيحَتْ دَعَاثِرُهُ
وربما نونت اضطراراً قال^(٥) :

وقائلةٍ أسييتَ فقلتُ جَيْرٍ أسيُّ إِنَّهُ من ذاك إِنَّهُ

وبه استدل على اسميته^(٦) . قال عبد القاهر^(٧) : هو اسم فعل بمعنى : أعترف .

وأما « إن » فقال^(٨) سيبويه^(٩) : هو في قول ابن قيس الرقيات^(١٠)(^{١١})(^١) :

(١) سقطت من (غ) .

(٢) في (ش) : للمخبر .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٣١٧/٤ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لمضرس بن ربيعي في ديوانه ٧٦ ، و شرح شواهد المغني ٣٦٢/١ ، وبلا نسبة في المفصل ٣٩٨ ،

و شرح المفصل ١٢٢/٨ ، و شرح الرضي ٣١٧/٤ ، والفاخر ٦٨٥/٢ .

والفردوس : ماء لبني تميم . والدعائر : جمع دعثور وهو الحوض المتهدم .

والشاهد فيه استعمال « جير » في غير القسم ، فهي هنا حرف تصديق بمعنى « نعم » بدون قسم .

(٥) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣١٨/٤ ، و رصف المباني ١٢٤ ، و شرح شواهد المغني ٣٦٢/١ ،

والفاخر ٦٨٥/٢ .

والشاهد فيه « جير » حيث نونت للضرورة .

(٦) قال أبو حيان : جير فيها خلاف . منهم من قال : إنما حرف جواب ، ومنهم من قال : إنما اسم . الارتشاف ٢٣٧٠/٥ .

و ينظر : شرح الرضي ٣١٨/٤ ، والفاخر ٦٨٥/٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٣١٨/٤ .

(٨) في (غ) : قال .

(٩) ينظر : الكتاب ١٥١/٣ .

(١٠) في (غ) : بن الرقيات .

(١١) هو عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة ، من بني عامر بن لؤي . خرج مع مصعب على عبد الملك

ابن مروان ، ثم عفا عنه . وإنما لقب ابن قيس الرقيات لأنه شب بثلاث نسوة سمين جميعاً رقية ، وقيل : إنما نسب

إلى الرقيات لأن جدات له توالتن يسمين رقية . له ديوان شعر . توفي سنة ٨٥ هـ .

ينظر : طبقات فحول الشعراء ٦٤٧/٢ ، والأغاني ٨٠/٥ ، والأعلام ١٩٦/٤ .

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٦٦ ، و شرح أبيات سيبويه ٢٤٨/٢ ، و شرح

شواهد المغني ١٢٦/١ ، و الخزانة ٢٢٣/١١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٥١/٣ ، والأصول ٣٨٣/٢ ، و المسائل المشكلة

٤٢٩ ، و سر صناعة الإعراب ٤٩٢/٢ ، و شرح المفصل ٦/٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، و شرح الرضي ٤٤٠/٤ . =

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتَ : إِنَّهُ

والهاء للسكت . وقيل^(١): « إِنَّ » « إِنَّ » فيه للتحقيق ، والهاء اسمها [والخبر محذوف]^(٢) أي: إِنَّهُ كذلك . وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك^(٣) حين قال^(٤): « لعن الله ناقة حملتني إليك »^(٥): « إِنَّ وراكبها »^(٦) لا يحتمل التأويل ، إلا أنه يدل على أنه يجيء^(٧) لتقرير مضمون الدعاء ، وهو خلاف ما قال المصنف من أن ثلاثتها لتصديق الخبر ، وكذا قول الأعرابي^(٨):
يا عُمَرُ الحَيْرُ جُرَيْتَ الجَنَّةِ اكُسُ بُنَيَّيْ^(٩) وَاْمَهْنَةُ
وَاجْعَلْ جَوَابِي مِنْكَ إِنَّ إِنَّهُ

فهذا جواب للأمر .

وقيل^(١٠): « إِنَّ » « إِنَّ » بمعنى « نعم » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ ﴾^(١١) .

= والشاهد فيه استعمال « إنه » حرف تصديق وجواب كما ذهب إليه سيبويه بمثله أجل .

(١) ينظر : المسائل المشكلة ٤٢٩ ، و شرح الرضي ٤٤٠/٤ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) فضالة بن شريك بن سلمان بن حويلد الأسدي : شاعر من أهل الكوفة أدرك الجاهلية ، واشتهر في الإسلام . كان

يهجو عبد الله بن الزبير ، وتنسب إليه أبيات في رثاء يزيد بن معاوية ، فإن صح أنها له فتكون وفاته بعد سنة ٦٤ هـ .

ينظر : الأعلام ١٤٦/٥ .

(٤) في (غ) : قال له .

(٥) في (ش) و (غ) : إليك فقال .

(٦) ينظر : الأغاني ١٥/١ ، والبيان للأنباري ١٤٥/٢ ، و شرح المفصل ١٠٣/٢ ، و شرح المقدمة الكافية ٩٨٩/٣ ،

و شرح الوافية ٤٠٣ ، و شرح الرضي ٤٤٠/٤ .

(٧) سقطت من (غ) .

(٨) الرجز لأعرابي في طبقات الشافعية ٢٦٤/١ ، وتاج علوم الأدب ٥٧٩/١ .

(٩) في (غ) : بناتي .

(١٠) ينظر : تفسير البغوي ٢٢٢/٣ ، والبيان للأنباري ١٤٥/٢ ، والكشاف ٥٤٣/٢ ، و شرح الهداية ٤١٧/٢ ، وإملاء

العكبري ٦١٦ ، وجامع القرطبي ١٤٤/١١ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ ، وفتح القدير ٣٧٣/٣ .

(١١) طه : ٦٣ .

[حروف الزيادة]

قوله : (حُرُوفُ الزِّيَادَةِ : « إِنْ » ، و « أَنْ » ، و « مَا » ، و « لَأَ » ، و « مِنْ »)^(١) ،
و الباءُ ، واللامُ) .

قيل^(٢) : فائدة الحرف الزائد في كلام العرب أمّا من حيث [المعنى فلتأكيده]^(٣) .
وسميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت ،
وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئاً ، كمّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .
قال نجم الدين : « ويلزمهم على هذا أن يعُدُّوا « إِنْ » ولام الابتداء ، وألفاظ التأكيد زوائد ، ولم
يقولوا به »^(٤) .

وأما التأثير اللفظي فبعضها يعمل كالباء ، واللام ، و « مِنْ » ، وبعضها لا يؤثر نحو :
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾^(٥) .

وأما الفائدة اللفظية فهو تزيين اللفظ ، وكونه بسببها أفصح ، أو مهيباً لاستقامة وزن
الشعر ، أو لحسن السجع . ولا يجوز خلوها // من الفائدتين معاً ، وإلا لعدت عبثاً ، ولا يجوز
العبث في كلام الفصحاء وخاصة كلام الباري تعالى ، وكلام^(٦) أنبيائه صلوات الله عليهم ،
وأئمتهم عليهم السلام . وقد تجتمع الفائدتان ، وقد تنفرد إحدهما^(٧) .

وسميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زوائد^(٨) ، لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها
غير زائدة أكثر .

قوله : (فـ « إِنْ » مَعَ [مَا] ^(٩) النَّافِيَةِ) كثيراً قال^(١٠) :

(١) سقطت من (ش) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٤١ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٤١ .

(٥) آل عمران : ١٥٩ .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : أحدهما .

(٨) في (ش) و (غ) : زائدة .

(٩) زيادة من الكافية ٢٣٠ .

(١٠) سبق تخريجه ص ٣٠٢ . والشاهد فيه أن « إِنْ » تزداد بعد « ما » النافية .

فَمَا إِنَّ طِينًا جُبِنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنًا وَدَوْلَةً آخَرِينَ

وقال^(١) :

مَا إِنَّ جَزَعْتُ وَلَا هَلَعْتُ وَلَا يَرُدُّ بُكَايَ زَنْدَا

وقلتُ زيادتها مع المصدرية نحو : « انتظرنى ما إن جلس القاضي » . قال نجم الدين : « ومع « ما » الاسمية قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَّنَّكُمْ فِيهِ ﴾^(٢) ، وبعد « ألا » نحو : « ألا إن قام زيد » . وقلتُ أيضاً مع « لما » تقول^(٣) : « لَمَّا إِن جَلَسْتَ جَلَسْتُ » . والمشهور زيادته بعد « لَمَّا » « أَنْ » المفتوحة^(٤) .

قوله : (و « أَنْ » مَعَ « لَمَّا ») كثير^(٥) زيادتها بعد « لَمَّا » قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا^(٦) أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾^(٧) . (وَبَيْنَ « لَوْ » وَالْقَسَمِ) نحو : « والله أن لو قمت لقت » .
قال نجم الدين : « وقد تزداد في الإنكار نحو : « أنا^(٨) أنه^(٩) »^(١٠) .
قوله : (وَقَلَّتْ مَعَ الْكَافِ) أي : كاف التشبيه قال^(١١) :
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو

بالجر .

(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لعمرو بن معديكرب الزبيدي في ديوانه ٨٢ ، والحماسة ٥٧ ، وحماسة البحترى ٤٨٩ ، وشرح الحماسة للبريزي ٩٣/١ ، والخزانة ٢٢٩ / ١١ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٤٢/٤ .
والزند : يستعمل في معنى القلة .
والشاهد فيه أن « إن » تزداد بعد « ما » النافية .

(٢) الأحقاف : ٢٦ .

(٣) سقطت من (ش) .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٤٢/٤ .

(٥) في (ش) : كثرت . وفي (غ) : كثر .

(٦) في (أ) ، و (ش) : (لما) ، وفي (غ) : (ولما) .

(٧) يوسف : ٩٦ .

(٨) في (ش) و (غ) : أنا .

(٩) قال سيويه في الكتاب ٤٢٠/٢ : « وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل : « له أخرج إن أحصيت البادية ؟ » فقال : « أنا أنه » منكرًا لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج » .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤٤٢/٤ .

(١١) سبق تخريجه ص ٨٧٥ .

قوله: (و « مَا » مَعَ « إِذَا » ، و « مَتَى » ، و « أَيُّ » ، و « أَيْنَ » ، و « إِنَّ » شَرْطًا^(١)).
يعني : تزداد مع الخمس الكلمات^(٢) المذكورة إذا أفادت معنى الشرط ، نحو: « إذا ما
تكرمني أكرمك » بغير الجزم ، « ومتى ما تكرمني أكرمك » . ولا تفيدها « ما » معنى التكرير ،
و إلا^(٣) لم تكن زائدة ، بل مَنْ قَالَ : إِنَّ « متى » للتكرير فـ« متى ما » مثله ، ومن قال : ليس^(٤)
للتكرير فكذا^(٥) : « متى ما »^(٦) ، و « أَيًّا ما تفعلُ أفعلُ » ، « أينما تكن أكن » ، و ﴿ فَأَيُّمَا^(٧)
نَذَهَبْنَ بِكَ ﴾^(٨) . وقد تدخل بعد « أَيَّان » قليلاً . ويجيء حكم « ما »^(٩) مع « إن » في نوني
التأكيد .

و^(١٠) قوله : (شَرْطًا) تقييد لجميع ما ذكر من : « إذا » إلى « أين » ؛ لأنها تستعمل
شرطاً وغيره ، وزيادة « ما » مختص بحالة الشرطية .
وتكون « ما » الكافة زائدة على مذهب من أعمل « ليتما » ، و « إنما » وأخواتها^(١١) .
قال نجم الدين : « وليست في « حيثما » ، و « إذا ما » زائدة ؛ لأنها هي المصححة ، لكونهما
جازمتين »^(١٢) .

وقد تزداد بعد حروف الجر نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾^(١٣) ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾^(١٤) ، و ﴿ مِمَّا^(١٥)

-
- (١) زيادة من (ش) .
 - (٢) في (ش) : الكلمات الخمس .
 - (٣) كررها في (غ) .
 - (٤) في (غ) : ليست .
 - (٥) في (ش) : (فمتى ما) فأسقط : (كذا) .
 - (٦) ينظر : شرح الرضي ٤٤٣/٤ .
 - (٧) في (أ) و (ش) و (غ) : إما .
 - (٨) الزخرف : ٤١ .
 - (٩) سقط من (غ) : حكم ما .
 - (١٠) الواو زيادة من (ش) .
 - (١١) ينظر : شرح الرضي ٤٤٤/٤ .
 - (١٢) ينظر : السابق ٤٤٤/٤ .
 - (١٣) آل عمران : ١٥٩ .
 - (١٤) في جميع النسخ : عما قريب . وهو تصحيف .
 - (١٥) المؤمنون ٤٠ .

حَطِيئَتِهِمْ ﴿١﴾ ، و « زيد صديقي كما عمرو أحي » .

و « ما » لازمة في « لاسيما » قيل : هي فيها زائدة ، وقيل لا^(٢) .

قوله : (وَقَلَّتْ مَعَ الْمُضَافِ) . أي : قلت زيادتها مع المضاف نحو : « من غير ما جُرم » ،

و ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾^(٣) ، و ﴿ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾^(٤) .

قوله : (و « لَأَ » بَعْدَ الْوَائِ بِعَدِّ النَّفْيِ) . أي : بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي نحو :

« ما جاءني زيد و لا عمرو » ، وهي مع زيادتها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر .

قال نجم الدين : « والعجب أنهم لا يرون تأثير الحرف تأثيراً معنوياً كالتأكيد في الباء ،

ورفع الاحتمال في « لا » ، و « مِنْ » في نحو^(٥) : « ما جاءني من أحد » مانعاً من كون الحرف

زائداً ، ويرون تأثيرها لفظياً ، ككونها كافة مانعاً من زيادتها^(٦) .

قوله : (وَبَعْدَ « أَنْ » الْمَصْدَرِيَّةِ) نحو : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ ﴾^(٧) ، و ﴿ لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ

الْكِتَابِ ﴾^(٨) .

قوله : (وَقَلَّتْ قَبْلَ « أُفْسِمُ ») . قال نجم الدين : « جاءت قبل المقسم به كثيراً للإيذان

بأن جواب القسم منفي نحو : « لا والله لا أفعل » قال^(٩) :

لا وأبيك ابنة العامر
ي لا يدعي القوم أنني أفر

(١) نوح : ٢٥ .

(٢) إن جر الذي بعدها ، بإضافة « سي » إليه ، و « ما » زائدة ، ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة ، والاسم بعدها بدل

منها . وإن رفع ، وهو أقل من الجر ، فخبر مبتدأ محذوف ، و « ما » بمعنى : « الذي » ، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية .

ينظر : شرح الرضي ١٦٧/٤ .

(٣) القصص : ٢٨ .

(٤) الذاريات : ٢٣ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٤٤/٤ .

(٧) الأعراف : ١٢ .

(٨) الحديد : ٢٩ .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٥٤ ، والصاجي ٤١١ ، و شرح شواهد المغني ٦٣٥/٢ ،

و الخزانة ١١/٢٣٣ ، وبلا نسبة في المحتسب ٢٧٣/٢ ، و شرح الرضي ٤٤٥/٤ .

والشاهد فيه : « لا وأبيك » حيث زيدت « لا » قبل فعل القسم ، وذلك للإيذان بأن جواب القسم منفي .

وجاءت قبل : « أقسم » قليلاً قال تعالى : ﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾^(١)

قوله : (وَشَدَّتْ مَعَ^(٢) الْمُضَافِ) نحو^(٣) :

فِي بَثْرٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ

وَالْحُورُ : الهلكة^(٤).

وقد تقدم بيان^(٥) زيادة « مِينٌ » ، والباء ، واللام ، والكاف في حروف الجر^(٦) .

(١) القيامة : ١ .

(٢) في (ش) : بعد .

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٠/١ ، والأزهية ١٥٤ ، و شرح المفصل ١٣٦/٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٧٧/٢ ، و شرح ابن الحاجب ٩٩٣/٣ ، و شرح الرضي ٤٤٥/٤ ، و الخزانة ٢٣٧/١١ .

والشاهد فيه : « بثر لا حور » حيث زيدت « لا » بين المتضايفين وهو شاذ ، والأصل : في بثر حور . أي : سرى في بثر هلاك وما شعر بسقوطه فيها .

(٤) ينظر : اللسان (حور) ٢٢٢/٤ .

(٥) زيادة من (ش) .

(٦) ينظر : ص ٨١٠ ، ٨٢٢ ، ٨٢٥ ، ٤٤٥ .

[حرفا التفسير]

قوله : (حَرْفَا التَّفْسِيرِ : « أَيَّ » ، و « أَنْ ») .

اعلم أن الفرق بينهما أن « أَيَّ » تفسر كل مبهم من المفرد نحو : « جاءني زيد أي : أبو عبد الله » ، والجملة كـ^(١) « هريق رفته ، أي : مات » . قال^(٢) :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

و « أَنْ » لا تفسر إلا مفعولاً مقدرًا للفظ دال على معنى القول ، مؤد معناه . قال تعالى :

﴿ وَتَدِينُهُ أَنْ يَتَابِرَ هَيْمٌ ﴾^(٣) ، فقوله : // « يا إبراهيم » تفسير لمفعول « نادينا »^(٤) المقدر أي : ١٣٢ ب

نادينا بشيء ، ولفظ هو قولنا : « يا إبراهيم » ، وكذا : « كتبت إليه أن أت » أي : كتبت إليه شيئاً هو أت .

وقد يُفسر المفعول به الظاهر قال تعالى^(٥) : ﴿ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴾ أَنْ أَقْدِفِيهِ^(٦) ،

وقوله تعالى^(٧) : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾^(٨) ، فقوله^(٩) « أن اعبدوا الله »

تفسير للمضمرة^(١٠) في « به » ، وفي « أمرت » معنى القول وليس مفسراً لـ « ما » في قوله « ما

أمرتني » ؛ لأنه مفعول لصريح القول ، وقد جَوَّز بعضهم ذلك^(١١) ، واستدل بالآية ، ولا استدلال

(١) سقطت الكاف من (غ) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المفصل ٤٠٥ ، و شرح المفصل ١٤١/٨ ، و شرح الرضي ٤٤٦/٤ ، و شرح شواهد المغني ٢٣٤/١ ، و الخزانة ٢٣٨ / ١١ .

والشاهد فيه : « أي » حيث إنه حرف تفسير للجملة قبله . قال ابن يعيش : هو تفسير لقوله : « وترمينني بالطرف » ؛ إذ كان معنى ترميني بالطرف : تنظر إلي نظر مُعْضَب ، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب .

(٣) الصافات : ١٠٤ .

(٤) سقطت الهاء من (غ) .

(٥) زيادة من (ش) و (غ) .

(٦) طه : ٣٨ — ٣٩ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) المائدة : ١١٧ .

(٩) سقطت من (غ) .

(١٠) في (ش) و (غ) : الضمير .

(١١) أي : جَوَّز بعضهم تفسير القول الصريح بـ « أن » ففي قوله تعالى ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴾

جعلها تفسيراً لما قيل وهو قوله ﴿ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ . وغيرهم يجعلها مصدرية ، أو زائدة ، أو مفسرة للضمير على تقدير :

بالمحتمل ؛ لأنَّ « أن » إما^(١) مصدرية ، أو زائدة ، واستدل ذلك البعض أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشَوْا ﴾^(٢) قال : التقدير : قائلاً بعضهم لبعض^(٣) أن امشوا . وأجيب إما بأنه زائد ، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور ، أو بأن « انطلق » متضمن لمعنى القول ؛ لأن المنطلقين عن المجلس^(٤) يتفاوضون فيما جرى فيه ، أو بأن « انطلق الملاء » بمعنى : انطلقوا في القول وشرعوا فيه^(٥) .

واعلم أن ما بعد « أن » المفسرة ليس من صلة ما قبلها ، بل يتم الكلام دونه ، فليست « أن » في قوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٦) مفسرة ؛ لأنها خبر المبتدأ^(٧) المقدم .

قال نجم الدين : « ولا منع لو ارتكب مرتكب أن المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول ، فمعنى : « أمرته أن قم » : قلت له قم^(٨) ، و « أن » زائدة ، وهذا يطرد في جميع الأمثلة^(٩) .

= ماقلت لهم إلا ما أمرتني به أي اعبدوا الله . ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣/٩٩٥ ، و شرح الرضي ٤/٤٤٧ ، والإيضاح في شرح الفصل ٢/١٣١ .

(١) سقطت من (ش) و (غ) .

(٢) ص : ٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (ش) و (غ) : مجلس .

(٥) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٩٩٥ ، و شرح الرضي ٤/٤٤٧ ، والإيضاح في شرح الفصل ٢/١٣١ .

(٦) يونس : ١٠ .

(٧) في (غ) : للمبتدأ .

(٨) بتأويل « أمر » بـ « قال » .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٤٨ .

[حروف المصدر]

قوله : (حُرُوفُ الْمَصْدَرِ : « مَا » ، و « أَنْ » ، و « أَنْ » . الْأَوَّلَانِ لِلْفِعْلِيَّةِ ، و « أَنْ » لِلْأَسْمِيَّةِ) .

اعلم أنّ « ما » تُوصَلُ بالفعل المتصرف ؛ إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له ، ولا تُوصَلُ بالأمر ؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوّل به « أن » والفعل ما أفاد^(١) « أن » معه^(٢) ، والمصدر المؤوّل به الفعل مع الحرف المصدرى لا يفيد معنى الأمر^(٣) .

وتختص « ما » المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوّل هي وصلتها به نحو : « لا أفعله ما ذر شارق » أي : مدة ما ذر ، أي : مدة ذروره ، وصلتها إذن في الغالب فعلٌ ماضي اللفظ ، مثبت ، أو منفي بـ « لم » نحو : « تُهَدِّدُنِي مَا لَمْ تَلْقِنِي » ، ومعناها الاستقبال ، وقلّ كون فعلها مضارعاً^(٤) .

وفي كون « ما » المصدرية اسماً أو حرفاً خلاف^(٥) . وصلتها عند سيبويه^(٦) لا تكون إلا فعلية، وجوّز غيره^(٧) أن تكون اسمية . قال نجم الدين : « وهو الحق ، وإن كان قليلاً »^(٨) . قال في النهج : « بَقُوا فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ »^(٩) ، وقال الشاعر^(١٠) :

(١) في (غ) : فاد .

(٢) أي : مع ذلك الفعل .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤٤٩/٤ .

(٤) ينظر : السابق ٤٤٩/٤ .

(٥) قال الرضي : « ما » المصدرية حرف عند سيبويه ، اسم موصول عند الأخفش والرماني والمبرد .

ينظر : شرح الرضي ١٣٥/١٣٥ ، ومعني اللبيب ٤٠٢ ، و شرح المفصل ١٤٣/٨ .

(٦) ينظر : الكتاب ١٠/٣ ، ١١ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤٤٩/٤ ، والفوائد الضيائية ٣٧٤/٢ .

(٨) نظر : شرح الرضي ٤٤٩/٤ ، وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ٢٢٢/١ .

(٩) ينظر : تهج البلاغة .

(١٠) البيت من الكامل ، وهو للمرار الفقعسي الأسدي في ديوانه ٣٦٢ ، و الكتاب ١١٦/١ ، ١٣٩/٢ ، والأزهية ٨٩ ،

شرح شواهد المغني ٧٢٢/٢ ، و الخزانة ١١/٢٤٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٤/٢ ، و شرح التسهيل ٢٢٢/١ ،

و شرح الرضي ٤٤٩/٤ ، والارتشاف ١٨٢٧/٤ .

و العلاقة : الحُبُّ اللازم للقلب . والأفنان : جمع فنن وهو العنن .

و الثغام : شجرة بيضاء الثمر والزهر ، تنبت في قنة الجبل وإذا يبست اشتد بياضها .

المخلس : المختلط رطبه بيباسه .

و الشاهد فيه : « ما أفنان رأسك كالثغام » على أن « ما » فيه مصدرية وصلتها الجملة الاسمية .

أَعْلَاقَةٌ أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانَ رَأْسِكَ كَالثَّعَامِ الْمُخْلِيسِ

وأجاز ابن جني^(١١) كون صلتها جاراً ومجروراً فيجوز على مذهبه: « ما خلا زيدٍ » ،
و « ما عدا زيدٍ » بالجر^(١٢) ، و « ما » مصدرية .

وأما « أن » المصدرية فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف ، وهو إما ماض كقوله تعالى :
﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾^(١٣) ، أو مضارع وله فيه خاصة تأثيران : نصبه لفظاً ، وتخصيص المضارع
بالاستقبال معنى ، أو أمر^(١٤) ، أو هي على مذهب سيبويه^(١٥) .

وتميم وأسد^(١٦) يقبلون همزتها عيناً ، وينشدون^(١٧):

أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ حَرَقَاءَ مَنَزَلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

وأما « أن » فتوصل بمعموليها إذا عملت ، وإذا كُفَّتْ فبالجملة الاسمية ، أو^(١٨) الفعلية .

ومن الحروف المصدرية « كي » إذا دخله^(١٩) لام التعليل نحو : « لكي تخرج » وهي بمعنى
« أن » ، وتختص بالمضارع ، ومنهم^(٢٠) من حتم كون^(٢١) « كي » حرف جر ، فلم^(٢٢) يجعلها في
مثالنا مصدرية ، بل قَدَّرَ « أن » بعدها .

ومنها : « لو » إذا جاءت بعد فعل يُفهم منه التمني قال تعالى : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ

(١١) ينظر : شرح الرضي ٤٥٠/٤ .

(١٢) هذا النقل يخالف ما في كتابه اللمع فإنه قال : « فإن قلت : ما خلا زيدا » نصبت مع « ما » لا غير . ينظر : اللمع ٤١

(١٣) القصص : ٨٢ .

(١٤) هذا عطف على قوله : وهو إما ماض أو مضارع .

(١٥) ينظر : الكتاب ١٥٥/٣ .

(١٦) ينظر : الخصائص ١١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٧٢٢/٢ ، والصاحي ٣٥ ، و شرح المفصل ٧٩/٨ ، و شرح
الرضي ٤٥٠/٤ .

(١٧) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٣٧١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٢٢/٢ ، والخصائص ١١/٢ ، و شرح
المفصل ٧٩/٨ ، والخزانة ١١/٢٤٩ ، والصاحي ٣٥ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/١٦ ، و شرح الرضي ٤٥٠/٤ .
والشاهد فيه : « عن » أصلها « أن » قلب بنو تميم وبنو أسد همزتها عيناً .

(١٨) في (ش) : و .

(١٩) في (غ) : دخلته .

(٢٠) ينظر : شرح الرضي ٤٥٠/٤ .

(٢١) في (ش) و (غ) : يكون .

(٢٢) في (غ) : ولم .

فَيَدَّهِنُونَ ﴿١﴾ ﴿٢﴾ ، وقال الشاعر (٣)(٤) :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً^(٥) إِلَيْهَا وَمَعَشِراً عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

وصلتها كصلة « ما » إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان . وقد ينصب بالفاء بعدها نحو :

« لو كان لي مالٌ فأحجج » ، قال تعالى : ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿٦﴾ ﴿٧﴾ ﴿٨﴾ .

﴿٦﴾ ﴿٧﴾ ﴿٨﴾ .

(١) زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) القلم : ٩ .

(٣) في (ش) و (غ) : (قال) بدل (وقال الشاعر) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣ ، و شرح القصائد العشر للتريزي ٥٠ ، و شرح المعلقات السبع للزوزني ٤٥ ، و الخزانة ١١ / ٢٥٣ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤ / ٤٥١ .

والشاهد فيه : « لو يسرون » حيث جاءت « لو » مصدرية ؛ لأن الفعل بعدها يفهم منه معنى التمني .

(٥) في (ش) و (غ) : حراساً عليها .

(٦) في (غ) : المؤمنين .

(٧) الزمر : ٥٨ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٥١ .

٩٤٧	[حروف الجر]
٩٧٨	[حروف القسم]
٩٩٣	[الحروف المشبهة بالفعل]
٩٩٨	[إنَّ وأنَّ]
٩٩٩	[مواضع كسر همزة « إن » وفتحها]
١٠٠١	[جواز الكسر والفتح]
١٠٠٣	[العطف على اسم إنَّ وأخواتها]
١٠٠٧	[لام الابتداء]
١٠١٤	[تخفيف إنَّ]
١٠١٦	[تخفيف « أنَّ »]
١٠١٩	[كأنَّ]
١٠٢١	[لكن]
١٠٢٢	[لعل]
١٠٢٥	[حروف العطف]
١٠٣٢	[دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم]
١٠٤٧	[حروف التنبيه]
١٠٥٠	[حروف النداء]
١٠٥١	[حروف الإيجاب]
١٠٥٦	[حروف الزيادة]
١٠٦١	[حرفا التفسير]
١٠٦٣	[حروف المصدر]

١٤ [حروف التحضيض]

قوله : (حُرُوفُ التَّحْضِيضِ : « هَلًا » ، و « أَلًا » ، و « لَوْلَا » ، و « لَوْمًا ») .

اعلم // أن معناها إذا دخلت على الماضي التويخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في ١٣٣/ب المضارع الحض على الفعل والطلب له ، فهي فيه بمعنى الأمر^(١) .

والتحضيض لا يكون في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً^(٢) يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنها للتحضيض على مثل ما فات . وقلما تستعمل في المضارع إلا في مواضع التويخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب^(٣) منه^(٤) .

قوله : (وَتَلَزَمُ الْفِعْلَ لَفْظًا) نحو : ﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ ﴾^(٥) ، و ﴿ لَوْمًا تَأْتِينَا ﴾^(٦) ، (أَوْ تَقْدِيرًا) نحو^(٧) :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بِنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقَنَّعَا

ونحو : « هَلًا زِيدًا ضَرَبْتَ » ، وفي هذا المثال خلاف هل « زيد »^(٨) منصوب بما بعده ، أو بمقدر^(٩) .

وجاءت الاسمى بعدها في الضرورة . قال^(١٠) :

يَقُولُونَ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

(١) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩٧/٣ ، وشرح الرضي ٤٥٢/٤ .

(٢) سقطت من (ش) .

(٣) في (ش) : يطلبه .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤٥٢/٤ .

(٥) طه : ١٣٤ .

(٦) الحجر : ٧ .

(٧) سبق تخريجه ص ١٩٥ .

والشاهد فيه « لولا الكمي » حيث إن الفعل مقدر بعد « لولا » التحضيضية ، أي : لولا تعدون .

(٨) في (ش) و (غ) : زيدا .

(٩) اختيار ابن الحاجب أنه منصوب بفعل مقدر وجب حذفه لما ثبت تقديره . ينظر : شرح الكافية له ٩٩٧/٣ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤ ، وإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، وبلا نسبة في الأغاني

٣١٤/١١ ، وشرح الرضي ٤٥٢/٤ .

والشاهد فيه مجيء الجملة الاسمى بعد « هلاً » ضرورة .

وإذا وليها الظرف نُصِبَ بالفعل الذي بعده ، لا بمقدَّر قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ
جَنَّتَكَ قُلْتَ ﴾^(١) . وتلزم صدر الكلام لما مر^(٢) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) الكهف : ٣٩ .

(٣) أي : لدلالاتها على أحد أنواع الكلام . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣/٩٩٧ ، والفوائد الضيائية ٢/٣٧٦ .

وينظر : ص ٨٥٣ .

[حرف التوقع]

قوله : (حَرْفُ التَّوَقُّعِ : « قَدْ » ، وَهُوَ^(١) فِي الْمَضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ) .

قال نجم الدين : « لا بد فيها من معنى التحقيق دخلت على الماضي أو على المضارع ، ثم يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع ، أي : يكون مصدره متوقفاً لمن يخاطبه واقعاً عن قريب ، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : « قد ركب » أي : حصل ما كنت تتوقعه قبيل كلامي ، ومنه قول المؤذن : « قد قامت الصلاة » ففيه ثلاثة معانٍ : التحقيق ، والتوقع ، والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط تقول : « قد ركب زيد » لمن يتوقع ركوبه^(٢) .

و لا تدخل على غير المتصرف . وتدخل^(٣) على المضارع المجرد من ناصب أو جازم ، أو^(٤) حرف تنفيس ، فيضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل نحو : « إن الكذوب قد يصدق » أي : بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً . وقد ينفرد التحقيق نحو [قوله تعالى :]^(٥) ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾^(٦) . وتستعمل^(٧) للتكثير في مواضع^(٨) التمدح قال تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِفِينَ مِنْكُمْ ﴾^(٩) ، وقال الشاعر^(١٠) ، وقال الشاعر^(١١) :^(١٢)

(١) في (ش) و (غ) : وهي .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٥٤/٤ .

(٣) في (غ) : يدخل .

(٤) في (أ) : و .

(٥) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٦) البقرة : ١٤٤ .

(٧) في (ش) : وقد تستعمل .

(٨) في (ش) : موضع .

(٩) زيادة من (ش) .

(١٠) الأحزاب : ١٨ .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٢) البيت من البسيط ، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٦٤ ، و شرح أبيات سيويه ٢٤٣/٢ ، و شرح شواهد

المعني ٤٩٤ ، و الخزانة ١١ / ٢٧٠ ، وللهذلي في الكتاب ٢٢٤/٤ ، و شرح المفصل ١٤٧/٨ ، وبلا نسبة في المقتضب

٤٣/١ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٢٠ ، و شرح الرضي ٢٧٠/٤ .

والفرصاد : ماء التوت .

والشاهد فيه أن « قد » مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار .

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

ويقع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم لا غير نحو : « قد لعمرى قال كذا » ، قال علي عليه السلام : « قَدْ وَاللَّهِ لَقُوا اللَّهَ »^(١) . وقد يحذف الفعل بعدها قال^(٢) :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِهَا وَكَأَنَّ قَدِ

(١) ينظر : نهج البلاغة ٢١ .

(٢) سبق تخريجه ٨٠٤ ، والشاهد فيه أنه قد يحذف الفعل بعد « قد » لدليل ، والتقدير : وكأن قد زالت ، فحذف « زالت » لدلالة ما قبله عليه .

[حرفا الاستفهام]

قوله : (حَرَفَا الاسْتِفْهَامِ : الهمزة ، و « هَلْ » لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) .

[قوله : (لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ)]^(١) لما مر^(٢) .

قوله : (وَكَذَلِكَ « هَلْ ») . يعني : تدخلان على الجملة الفعلية والاسمية^(٣) إلا أن الهمزة

تدخل على الاسمية سواء كان خبرها اسماً أو فعلاً^(٤)، و « هل » لا تدخل على اسمية^(٥) خبرها فعل

إلا على شذوذ ؛ لأنها في الأصل بمعنى « قد »^(٦) ؛ ولذا قال^(٧) :

أَهْلٌ عَرَفَتِ الدَّارَ بِالغَرِيِّينَ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثِّفِينَ

ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأقاموها مقامها، وجاءت على الأصل في قوله تعالى:

﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ ^(٨) ^(٩) أَي : قد أتى ، فإن رأت فعلاً بعد تطفلها على الهمزة

تذكرت عهداً بالحمى ، وحنّت إلى الإلف المألوف وعانقته ، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه

ذاهلة^(١٠) .

ولا تقتنع بالفعل مفسراً لمقدر فلا يجوز اختياراً : « هل زيدا ضربته ؟ »^(١١) .

قوله : (وَالْهِمَزَةُ أَعْمٌ) . يعني : تستعمل فيما تستعمل فيه « هل » ، وفيما لم تستعمل فيه

تقول : « أزيد خرج ؟ » ، و « أزيداً ضربت ؟ » ، و « أزيداً ضربته ؟ » .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) في باب « إن » ص ٨٥٣ .

(٣) في (ش) و (غ) الاسمية والفعلية .

(٤) في (غ) : فعلاً أو اسماً .

(٥) في (غ) : الاسمية .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩٩٩/٣ ، وشرح الرضي ٤٥٦/٤ ، والفوائد الضيائية ٣٧٨/٢ .

(٧) سبق تخريجه ص ٣٨٠ .

والغريبان : موضع بالكوفة ، وهو مشى العري .

والشاهد فيه أن « هل » في الأصل بمعنى « قد » ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال إقامة لها مقامها .

(٨) زيادة من (ش) .

(٩) الإنسان : ١ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٤٥٧/٤ .

(١١) يعني : مع وجود الفعل لا تقتنع به مفسراً للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختياراً : « هل زيدا ضربته ؟ » .

ينظر : شرح الرضي ٤٥٧/٤ .

وتستعمل الهمزة أيضاً في الإثبات للاستفهام ، ولإنكار قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا

لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١) ، وقال الشاعر^(٢)^(٣) :

أَطْرِباً وَأَنْتَ فَنَسْرِيُّ

ومنه : « أزيدنيه ؟ » للإنكار . وقد تستعمل مع النافي للتقرير أي : إلقاء المخاطب إلى

الإقرار بأمر يعرفه قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَنْشَرْحْ لَكَ ﴾^(٤) ، ﴿ أَلَمْ تَجِدْكَ ﴾^(٥) ، ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ ﴾^(٦) ،

وهي همزة إنكار ، وإنكار النفي إثبات . وتستعمل مطرداً مع « أم » التسوية ، وشذت « هل »

معها .

وتختص « هل » بكونها للتقرير في الإثبات ، قال تعالى : ﴿ هَلْ تُؤْتِي الْكُفَّارُ ﴾^(٧) أي : ألم

يُؤْتِب . وإفادتها فائدة النفي قال تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾^(٨) أي : ما جزاء

الإحسان . وقال الشاعر^(٩)^(١٠) :

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ
غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشُدُ غَزِيَّةٌ أُرْشُدُ

(١) الأعراف : ٢٨ .

(٢) سقطت من (ش) و (غ) .

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ٣١٠ ، و الكتاب ٣٣٨/١ ، والمحتسب ٣١٠/١ ، و شرح شواهد الإيضاح ٢٤٧ ، و شرح

شواهد المغني ٤١/١ ، و الخزانة ٢٩٣/١١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤ ، و شرح المفصل ١٢٣/١ ،

١٠٤/٣ ، و شرح الرضي ٤٥٧/٤ ، والارتشاف ٢٣٦٥/٥ .

وعجزه : والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ .

والقنسرِيُّ : الشيخ . و الطرب : خفة الشوق هنا .

والشاهد فيه : « أطرباً » حيث جاءت الهمزة للاستفهام الإنكاري .

(٤) الشرح : ١ .

(٥) الضحى : ٦ .

(٦) القيامة : ٤٠ .

(٧) المطففين : ٣٦ .

(٨) الرحمن : ٦٠ .

(٩) في (ش) و (غ) : قال .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لدريد بن الصمة في ديوانه ٤٧ ، والأصمعيات ١٠٧ ، والحماسة ٢٢٩ ، و شرح الحماسة

للتريزي ١٥٧/٢ ، و شرح شواهد المغني ٩٣٨/٣ ، و الخزانة ٢٩٧/١١ ، والارتشاف ٢٣٦٥/٥ ، وبلا نسبة

في شرح الرضي ٤٥٨/٤ .

والشاهد فيه أن « هل » هنا استفهام صوري بمعنى النفي . قال أبو حيان في الارتشاف ٢٣٦٥/٥ : وتنفرد « هل » دون

الهمزة بأن يراد بالاستفهام بما الجحد نحو : « هل يقدر على هذا غيري » ، أي : ما يقدر .

وتدخل الهمزة على الواو ، والفاء^(١) ، و « ثَمَّ » ، وتدخل هذه الحروف على « هل » .
ولا تجيء الهمزة بعد « أم » ، ويجوز في « هل » وسائر كلم^(٢) الاستفهام نحو قوله^(٣) :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِي عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

و قال تعالى : ﴿ أَمَّنْ تَجِيبُ الْمُضْطَرَّ ﴾^(٤) ، قال^(٥) :

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ

وإذا جاءت « أم » بعد اسم الاستفهام فلا بد من إعادته بعد « أم » نحو : « من يطعمني أم من يسقيني ؟ » إذا قصدت معنى ذلك الاستفهام ، وإن لم تُرِدْ معناه نحو : « من يطعمني أم يسقيني زيد » جاز ، و « أم » في مثله منقطعة بمعنى « بل »^(٦) .

وأما « هل » فيجوز فيها ترك الإعادة ، وتجوز الإعادة ، وقد جمعها الشاعر قال^(٧) :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُوْدِعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأْتِكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ تَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

وقد يقتصر على ذكر المفرد بعد الهمزة دون « هل » نحو قولك منكرًا ، أو مستفهماً :

« أزيد ؟ » ، أو « أزيداً ؟ » ، أو « أ^(٨) بزيد ؟ » لمن قال : « جاءني زيد » ، أو « رأيت زيدا » ،
أو « مررت بزيد » .

(١) في (ش) و (غ) : على الفاء والواو .

(٢) في (غ) : حروف كلم .

(٣) البيت من البسيط ، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٥٠ ، و الكتاب ١٧٨/٣ ، والمختص ٢٩١/٢ ، والمفضليات ٣٩٧ ،
والخزانة ١١ / ٣٠٤ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١٨/٤ ، والمقتضب ٢٩٠/٣ ، و شرح الرضي ٤٥٩/٤ .
والمشكوم : المجازى .

والشاهد فيه « أم هل » حيث جاء « هل » بعد « أم » .

(٤) النمل : ٦٢ .

(٥) صدر بيت من البسيط ، وهو لأفنون التغلبي في شرح المفصل ١٨/٤ ، وشرح شواهد الغني ١٤٤/١ . وبلا نسبة
في المختص ٢٣٥/١ ، والخصائص ١٨٤/٢ ، وشرح الرضي ٤٥٩/٤ .

وعجزه : رثمان أنفٍ إذا ضُنَّ باللبن .

والعلوق : الناقة التي علق قلبها بولدها .

والشاهد فيه : « أم كيف » حيث جاء الاستفهام بعد « أم » المجردة من الاستفهام .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٥٩/٤ .

(٧) سبق تخريجه قبل شاهد ، والشاهد فيه : هو إجازة عدم إعادة « هل » ؛ لأنها لساذج الاستفهام كالمهمزة في قوله : « أم
حبليها » ثم إعادة « هل » في قوله « أم هل كبير » .

(٨) سقطت الهمزة من (غ) .

[حروف الشرط]

قوله : (حُرُوفُ الشَّرْطِ : « إِنْ » ، و « لَوْ » ، و « أَمَّا » لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ)

و^(١) قد مر تعليقه ^(٢).

[قوله : (فـ « إِنْ » للاستِقبالِ وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي ، و « لَوْ » عَكْسُهُ) ^(٣) .

قوله : (فـ « إِنْ » للاستِقبالِ) . يعني : سواء دخلت على المضارع ، أو على الماضي .

و « لو » للماضي وإن دخلت على المضارع ، قال تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ ﴾ ^(٤) هذا وضعهما ^(٥).

وقد تستعمل « لو ^(٦) » في الاستقبال ^(٧) كـ « إِنْ » نحو : « اطلبوا العلم ولو بالطين » ^(٨).

واعلم أن النحاة^(٩) قالوا : إن « لو » لامتناع الثاني لامتناع الأول . وقال المصنف : « بل

هي لامتناع الأول لامتناع الثاني ، قال : لأن الأول سبب ، والثاني مسبب ، والمسبب قد يكون

أعم من السبب ، كالإشراق الحاصل من النار والشمس ، وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : ص ٨٥٣ .

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٣٦ .

(٤) الحجرات : ٧ .

(٥) في (غ) : وضعها .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (ش) و (غ) : المستقبل .

(٨) سبق خريجه ص ١٩٥ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ١٥٥/٨ ، و التسهيل مع شرحه ٤١٠/٣ ، و شرح الرضي ٤٦١/٤ ، و الارتشاف ١٨٩٨/٤ .

قال أبو حيان : « لو » حرف امتناع لامتناع ، هذه عبارة شيوخنا في ابتداء التعلم ، وعبارة سيوييه : « لِمَا كَانَ سَيَقَعُ

لَوْ قَوَّعَ غَيْرَهُ » ينظر : الارتشاف ١٨٩٨/٤ ، و الكتاب ٢٢٤/٤ ، و ينظر : مغني اللبيب ٢٣٩ ، ويرى ابن هشام أن

هذا القول باطل بمواضع عديدة منها قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا نَزَلْنَا إِلَىٰ آلِهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ

قَبْلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ [الأنعام : ١١١] ، ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةَ آبْحُرٍ مَا

نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ [لقمان : ٢٧] ، وقول عمر رضي الله عنه : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »

وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع « ما قام » ثبت : « قام » ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم القول في

الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة ، وتكليم الموتى لهم ، وحشر كل شيء عليهم ، وفي الثانية : نفاذ

الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات ، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ،

وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر ، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف . وكل ذلك

عكس المراد ، ينظر : المغني ٣٣٩ .

سبب»^(١). قال نجم الدين : « وفيما قال نظر ؛ لأنّ الشرط عندهم ملزوم ، والجزاء لازم سواء كان الشرط سبباً نحو : « إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » ، أو شرطاً كقولك : « لو كان لي مال لحججت » ، أو لا شرطاً ولا سبباً نحو : « لو كان زيد أبي لكنت ابنه » . قال : والصحيح أنّ « لو » موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني ، أي : أنّ امتناع الثاني يدل على امتناع الأول ؛ لأن « لو » موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون ، فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم ؛ لأجل امتناع لازمه ، أي : الجزءاء^(٢). فوافق المصنف في الدعوى ، وخالفه في التعليل . قال السيد شريف : « قول النحاة هو الحق ؛ لأنهم تكلموا على ما في اللغة ، وأهل اللغة يسلكون^(٣) في « لو »^(٤) طريقة التعليل ، لا طريقة الاستدلال . وامتناع^(٥) الأول علة في امتناع الثاني ، فعلة انتفاء وجود النهار انتفاء طلوع الشمس في قولك : « لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً » ، وإن كان انتفاء الأول لا يدل على انتفاء الثاني . والمصنف ونجم الدين نظرا إلى ما عليه أهل المعقول كالمناطق ، وهم يسلكون بـ« لو » مسلك الاستدلال ، فيكون انتفاء الثاني ؛ لأنه أعم دليلاً على انتفاء الأخص الذي هو الأول » .

وقد يجيء جواب « إن » ، و « لو » قليلاً لازم الوجود في قصد المتكلم إذا كان الجزءاء أليق بلزوم نقيض ذلك الشرط ، فيكون ذلك الجزءاء لازماً لذلك الشرط ولنقيضه نحو : « لو أهنتني لأكرمتك » إذا استلزم الإهانة الإكرام ، فكيف لا يستلزم الإكرام الإكرام ؟ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ ﴾ إلى قوله : // ﴿ مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾^(٦) أي : لبقيت ، وقول عمر : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه »^(٧) أي : لو أمن لأطاع ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾^{(٨)(٩)} .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٦٢ .

(٣) في (غ) : سلخوا .

(٤) سقطت من (غ) : في لو .

(٥) في (ش) : فامتناع .

(٦) لقمان : ٢٧ .

(٧) سبق تخريجه ص ٨١ .

(٨) الأنفال : ٢٣ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٦٢ .

وَجُزِمَ بِـ« لَوْ » فِي الضَّرُورَةِ قَالَ^(١) :

لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَقْتَابِ نَهْدٌ ذُو حُصَلٍ

وزعم بعضهم^(٢) أن جزمها مطرد على بعض اللغات .

قوله : (وَيَلْزَمَانِ الْفِعْلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) . فتقدر في « لو ذات سوار لطمتني » ،

و « لو زيدا ضربته » . [وأما في « لو زيدا ضربت »]^(٣) فينبغي أن يكون على الخلاف الذي في « إن زيدا ضربت »^(٤) .

وقوله^(٥) :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ

من باب وضع الاسم موزع^(٦) الفعلية .

[(وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : « لَوْ أَنَّكَ » بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَ « انْطَلَقْتَ » بِالْفِعْلِ مَوْضِعُ

« مُنْطَلِقٌ » لِيَكُونَ كَالْعَوَضِ^(٧) . فَإِنْ كَانَ جَامِداً جَارَ لِتَعَدُّرِهِ)]^(٨) .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : « لَوْ أَنَّكَ » بِالْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ) .

قال نجم الدين : « وهذا مذهب المبرد^(٩) ، أي : تقدير الفعل بعد « لو » ،

(١) البيت من الرمل ، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ١٣٤ ، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة ٣١٩ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٧٣/٣ ، والحماسة البصرية ٢٤٣/١ ، و شرح شواهد المغني ٦٦٤/٢ ، والخزانة ٣١٨ / ١١ ، وبلا نسبة في تذكرة النحلة ٣٩ ، و شرح الرضي ٤٦٢/٤ ، و شرح التسهيل ٤٠١/٣ .
والمبوعة : النشاط . والنهد من الخيل الجسيم . وحُصَلٌ : جمع خُصلة ، وهي من الشعر معروفة ، والمراد ذيله الكثير الشعر . والشاهد فيه « لو يشأ » حيث جزم بـ« لو » ضرورة .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٤٠١/٣ ، و شرح الرضي ٤٦٣/٤ ، ومغني اللبيب ٣٥٧ .

(٣) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٤) ينظر : ص ٧١١ .

(٥) البيت من الرمل ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ٩٣ ، والحويان ١٣٨/٥ ، والشعر والشعراء ٢٣٥/١ ، وبلا نسبة في الكتاب ١٢١/٣ ، و شرح الرضي ٤٦٣/٤ ، و شرح التسهيل ٤١٤/٣ ، والخزانة ٣٢٣ / ١١ ، ٥١٠ / ٨ .
وعجزه : كنتُ كَالْعَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي .

(٦) في (ش) و (غ) : مقام .

(٧) يعني في قولك : « لو أنك انطلقت لانطلقت » ، ولا يقولون : « لو أنك منطلق » . التزموا أن يكون خبر « أن » فعلاً ليكون كالعوض من لفظ الفعل المحذوف . ينظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٠٠٣/٣ .

(٨) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٣٦ .

(٩) ينظر : المقتضب ٧٧/٣ . وهو اختيار الزمخشري في المفصل ٤١٩ .

وقال السيرافي^(١): « إنَّ الذي عندي أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل ، ولكن « أنَّ » تقع نائبة عن الفعل الذي يقع بعد « لو » ؛ لأنَّ خبر « أنَّ » إذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد « لو » ، فإذا قلت : « لو أنَّ زيداً جاعني » فكأنك قلت : « لو جاعني زيد »^(٢) .

قوله : (و « انْطَلَقْتُ » بِالْفِعْلِ مَوْضِعُ « مُنْطَلِقٌ ») . يعني : أنَّ خبر « أنَّ » الواقعة بعد « لو » إذا كان مشتقاً يجب أن يكون فعلاً ؛ لأنَّ المقدَّر لا بد له من مفسَّر ، و « أنَّ » لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل^(٣) على معنى « ثبت » فالزَّم أن يكون خبرها فعلاً ماضياً ، لا اسم فاعل ؛ ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسَّر ، أمَّا المعنى فـ« أنَّ » دالٌّ^(٤) عليه .

وإنَّ لم يكن مشتقاً جاز للتعذر ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنَ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴾^(٥) .
وأمَّا قوله تعالى^(٦) : ﴿ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ ﴾^(٧) فـ« لو » فيه مصدرية ، لا شرطية ؛ لحيثها [بعد فعل دال على معنى التمني .

ومنهم من لا يشترط في خبر « أنَّ » التي بعد [^(٨) « لو » مجيء الفعل ، وإن كان مشتقاً كما ذهب إليه المالكي^(٩) ، قال^(١٠) :

هُمَا خِيَّانِي كُلُّ يَوْمٍ غَنِيمَةٍ وَأَهْلَكْتُهُمْ لَوْ أَنَّ ذَلِكَ نَافِعٌ^(١١)

(١) ينظر : الارتشاف ١٩٠١/٤ ، والنجم الثاقب ١٢٠٩/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٦٣/٤ .

(٣) سقط لامها من (غ) .

(٤) كررها في (غ) .

(٥) لقمان : ٢٧ .

(٦) سقطت من (ش) .

(٧) الأحزاب : ٢٠ .

(٨) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٩) ينظر : التسهيل وشرحه ٤١٣/٣ .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٤٥ ، والأغاني ٢٤/١٣ ، و شرح الرضي ٤٦٤/٤ ، و الخزانة ٣٢٤ / ١١ .

والشاهد فيه : « لو أن ذلك نافع » على أنَّ خبر « أنَّ » الواقعة بعد « لو » قد يجيء بقله وصفاً مشتقاً ، ولم يشترط أن يكون فعلاً ، وإنما الفعل أكثرى . قال البغدادي في الخزانة ١١ / ٣٢٨ — ٣٢٩ : « فـ« لو » هنا لا يظهر كونها للشرط ، والمعنى يقتضي كونها للتمني ، وحينئذ تكون مما ليس الكلام فيه » .

(١١) في (غ) : أنفع .

وقال^(١):

أَكْرَمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ

ومع ذلك فلا شك أن استعمال الفعل في خبرها في هذا المقام أكثر ، وأغلب وإن لم يكن لازماً . والأكثر كونه ماضياً ، وقد جاء مضارعاً قال^(٣) :

تَمُدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّا نَشْكِيهَا

وجواب « لو » إما فعل مجزوم بـ « لم »^(٤) ، أو ماض في أوله لام مفتوحة ، وقد تحذف اللام قليلاً .

وإن^(٥) وقعت « لو » مع ما في حيزها صلة ، فحذف اللام كثير^(٦) ، وكذا إذا طال الشرط بذيله ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنَ الْبَشَرِ نَجَمٌ مِّثْلَ حَبِّ ذَرَّةٍ لَأُخْرِجَنَّهُمْ لَئِنَّمَا كَانُوا أَغْفِيًّا مُّشْرِكِينَ ﴾ [سجدة : ١٧] ^(٧) .^(٨)

ولا يكون جوابها اسمية ، ومضمون جوابها منتف ممتنع . وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾^(٩) ^(١٠) ، فلتقدير القسم قبل « لو » ، وبكون الاسمية جواب القسم ، وبكون جوابه ساداً مسد جواب « لو » ، وذهب جار الله^(١١) إلى أن الاسمية في الآية جواب « لو » ، وإثما جعلها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجملة^(١٢) .

(١) البيت من البسيط ، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ٧ ، وجمهرة أشعار العرب ٦٣٣ ، واللسان (خلل) ، وشرح

الرضي ٤/٤٦٤ ، و الخزانة ١٢ / ٣٣٠ .

والشاهد فيه « لو أنما » لما تقدم قبله .

(٢) في (أ) : و .

(٣) الرجز ، بلا نسبة في الخصائص ٣/٧٧ ، و سر صناعة الإعراب ١/٣٨ ، و شرح الرضي ٤/٤٦٥ ،

و الخزانة ١١ / ٣٣٧ ، و النجم الثاقب ٢ / ١٢١١ .

والشاهد فيه : « لو أننا نشكينا » حيث جاء الفعل المضارع خبر « أن » وهذا قليل ، والكثير مجيء الماضي .

(٤) نحو : « لو ضربتني لم أضربك » .

(٥) في (ش) : فإن .

(٦) نحو : « جاءني الذي لو ضربته شكرني » .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) لقمان : ٢٧ .

(٩) زيادة من (ش) و (غ) .

(١٠) البقرة : ١٠٣ .

(١١) قال في الكشاف ١/٢٠٠ : « فإن قلت كيف أثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب « لو » ؟ قلت : لما في ذلك

من الدلالة على إثبات المثوبة واستقرارها » .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٦٦ .

[اجتماع الشرط والقسم]

قوله : (وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسْمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ الْمُضِيُّ^(١) لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسْمِ لَفْظًا وَمَعْنَى) ولهما معنى .

اعلم أن القسم إذا تقدم على الشرط أول الكلام ظاهراً أو تقديراً بمعنى أنه لم يتقدم على القسم طالبُ خبر^(٢)، وبعده كلمة الشرط فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ، ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه قال تعالى : ﴿لَيْنَ أَخْرَجُوا لَا تَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ﴾^(٣)، و قال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا^(٤) وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾^(٥) ، و قال تعالى^(٦) : ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾^(٧) ، وتقول : « والله لو جئتني لجئتك » . ومع « لولا » أيضاً قال^(٩) :

والله لولا شيخنا عبأد
لكمرونا اليوم أو لكأدوا

ب / ١٣٤

واللام جواب القسم ، لا جواب « لولا » // .

وفي أسماء الشرط قال تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ إلى قوله ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾^(١٠) ، و قال تعالى^(١١) : ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ

(١) أي : لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضياً . ينظر : الفوائد الضيائية ٢/٣٨٥ .

(٢) نحو : « زيد — والله — إن أتيتك يأتيتك » .

(٣) الحشر : ١٢ .

(٤) سقطت من (غ) .

(٥) البقرة : ١٠٣ .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) التكاثر : ٥ — ٦ .

(٩) الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ٣٧٩ ، واللسان (كمر) و شرح الرضي ٤/٤٦٨ ، و الخزانة ١١/٣٣٩ .

والكمر : جمع كمره . والمكمور : الرجل الذي أصاب الخائن طرف كمرته وهي رأس الذكر .

والشاهد فيه « لكمرونا » حيث اجتمع قسم وشرط ، فاللام في « كمرونا » رابطة لجواب القسم لا لجواب الشرط ،

والجملة جواب القسم . قال عبد القاهر البغدادي : « وفيه ردُّ على ابن مالك في زعمه في التسهيل أن أداة الشرط إن

كانت لو أو لولا فالجواب يتعين أن يكون لهما ، سواء تقدم القسم عليهما ، أو تأخر عنهما » . الخزانة ١١/٣٣٩ .

(١٠) آل عمران : ٨١ .

(١١) سقطت من (ش) و (غ) .

مِنْهُمْ^(١) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ^(٢) .

وفي الضرورة يجوز اعتبار الشرط دون القسم ، قال^(٣) :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِيبٍ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

وقال^(٤) :

لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ بِنَهَارِ الْقَيْضِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

وقال^(٥) :

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تَدُلُّجَ اللَّيْلَ لَا يَزَلُ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرُ

وأما إن تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ، ولك بعد ذلك إلغاء القسم

نحو: « إن جئتني والله أكرمك » ، واعتباره نحو: « إن جئتني فوالله لأكرمك » .

واعلم أن أداتي القسم والشرط^(٦) أصلهما التصدر ، وقد تسقط أداهما لكثرة الاستعمال

عن درجة الصدر^(٧) ، ويلغى ، أما الشرط فنحو^(٨): « آتيك إن أتيتني » ، والقسم نحو: « زيد والله

قائم » [« وزيد قائم والله »]^(٩) ، فلا جواب لهما لفظاً . وأما معنى فالذي تقدم على الشرط

(١) سقطت من (غ) .

(٢) الأعراف : ١٨ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ١١٣ ، واللسان (نفل) ، و الخزانة ١١ / ٣٤٩ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ٣٠ ، ٨٢ ، و شرح الرضي ٤ / ٣٤٩ .

مُنِيتَ : من مُني له : أي : قُدِّر . الغبَّ : العاقبة . نتفل : نجحد ، والمعنى : إن قُدِّر أن تلقانا بعد المعركة لم نتفل من قتلنا قومك ولم نجحد .

والشاهد فيه : « لا تلفنا » على أنه يجوز بقلة في الشعر أن يكون الجواب للشرط مع تأخره عن القسم . فإن لام « لئن » موطئة للقسم وقوله : « لا تلفنا » جواب الشرط دون القسم بدليل الجزم .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامرأة من بني عُقيل في شرح التصريح ٢ / ٤٤ ، و شرح شواهد المغني ٢ / ٦١٠ ، ولبعض بني عُقيل في معاني القرآن للفراء ١ / ٦٧ ، و الخزانة ١١ / ٣٥٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤ / ٣٥٨ .

والشاهد فيه « أصم » جواب مجزوم لـ « إن » الشرطية بعد تقدم القسم المشعر به اللام الموطئة ، وهو قليل في الشعر .

(٥) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١ / ٦٩ ، والمقرب ١ / ٢٠٨ ، و شرح الرضي ٤ / ٤٦٩ ، و الخزانة ١١ / ٣٦٣ .

والشاهد فيه « لا يزل » حيث جزمه على أنه جواب الشرط ، وكان القياس أن يرفع ، ويجعله جواباً للقسم لكنه جزم للضرورة ، فيكون جواب القسم محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط .

(٦) في (غ) : الشرط والقسم .

(٧) في (ش) : التصدر . وسقطت من (غ) .

(٨) في (أ) : نحو .

(٩) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

جوابه ، وكذا الذي تقدم على القسم ، أو تخلله القسم جوابه . والقسم أكثر إلغاءً من الشرط ؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام ، وتأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه ، فكان أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط ؛ فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان ألا يلغى بخلاف الشرط ، تقول : « أنا والله أكرمك »^(١) ، ولو اعتبرت القسم لقلت : « لأكرمتك » ، و لا تقول : « أنا إن لقيتني أكرمك » بالرفع ، بل تقول : « أكرمك » فالجملة^(٢) الشرطية خبر المبتدأ .

فإذا تقدّم القسم على الشرط فاعتبار القسم أولى ، وجاز قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه أن يرجح الشرط فيعتبر ، ويلغى القسم كما مر في قوله^(٣) :

لَيْنُ مُنِيَتِ بِنَا [عَنِ^(٤) غِبِّ مَعْرَكَةٍ]^(٥) الْبَيْتِ .

وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتبار الشرط ، ويجوز بعد هذا اعتبار القسم لإمكانه نحو : « إن آتيتني فوالله لآتيتك »^(٦) ، ويجوز إلغاء القسم فتقول « إن آتيتني والله آتك » فـ « آتك » جواب الشرط ، والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم . وأمّا إذا تقدّم « لو » ، و « لولا » على القسم فالواجب إلغاء القسم^(٧) ، تقول : « لو جئتني والله لأكرمتك » ، و « لولا زيد والله لضربتك » .

قوله : (وَإِنْ تَوَسَّطَ) أي : القسم (بِتَقَدُّمِ الشَّرْطِ) .

قوله^(٨) : (أَوْ غَيْرِهِ) . يعني : طالب خبر كالمبتدأ^(٩) ، أو^(١٠) ناسخه جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى ، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه ، فتقدمه مع الإلغاء نحو : « أنا والله إن آتيتني آتك » ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط ، فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو ،

(١) بالإلغاء للقسم .

(٢) في (ش) : والجملة .

(٣) سبق تخريجه ص ٩٣٢ .

(٤) في (غ) : في .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : لأكرمتك .

(٧) لأن جوابها لا يكون إلا جملة فعلية خبرية ، ولا يصح أن يكون جملة قسمية . ينظر : شرح الرضي ٤/٤٧١ .

(٨) سقطت من (غ) .

(٩) في (أ) : كان كالمبتدأ .

(١٠) في (غ) : و .

وتقول مع الاعتبار : « أنا والله إن أتيتني لآتينك » والجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ . وتأخره^(١) عن الشرط مع الإلغاء نحو : « أنا إن أتيتني والله آتاك »^(٢) . وتقول مع الاعتبار : « أنا إن أتيتني فو الله لآتينك » جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط ، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ .

وإن توسط القسم بتقدم طالب خبر ، ولا شرط هناك ، فإن كان الخبر جملة جاز أن يعتبر القسم ، وأن يلغى ، نحو : « أنا والله لأقومن » ، و « أنا والله أقوم » . وإن كان الخبر مفرداً وجب إلغاء القسم نحو : « أنا والله قائم » . قال نجم الدين : « وعلى هذا لا يحسن إطلاق قوله : « وَإِنْ تَوَسَّطَ بِنَقْدِ غَيْرِ الشَّرْطِ جَازَ اِعْتِبَارُهُ وَإِلْغَاؤُهُ »^(٣) .

وحيث تلغى أداة الشرط — أي : لاجواب لها — فالأولى ألا تعمل ظاهراً في الشرط ، فيقول : « أحيئك إن تجيء » ، بل « إن جئت » ، و « والله إن تجيء لأكرمتك » ، و جاز ذلك في الشعر قال^(٤) ^(٥) :

فإن يك^(٦) من جن لأبرح طارقاً وإن يك إنساً ما كها الإنسُ تفعلُ

وقوله^(٧) :

(١) في (ش) : تؤخره .

(٢) ألغى لتقدم طالبين للجواب عليه ، أعني المبتدأ والشرط . ينظر : شرح الرضي ٤/٤٧٢ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٧٢ .

(٤) سقطت من (ش) و (غ) .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٧١ ، وأمالي القالي ٣/٢٠٦ ، واللسان (كها ، ها) ، و شرح شواهد المغني ٢/٩٠٠ ، و الخزانة ١١/٣٦٥ .

والشاهد فيه : « فإن يك » على أن أداة الشرط إذا لم يكن لها جواب في الظاهر ، يجب أن يكون شرطها ماضياً لفظاً ومعنى ، نحو : « أكرمك إن أتيتني » ، ومعنى فقط نحو : « أكرمك إن لم تقطعني » ، وقد يجيء في الشعر مستقبلاً كما هنا ، فـ « إن » لا جواب لها هنا ؛ لأن قوله : « لأبرح » جواب قسم مقدر ، واللام الموطئة محذوفة ، أي : والله فلئن يك من جن لأبرح . وهذا دليل جواب الشرط المحذوف ، والتقدير : فإن يك من جن فقد أبرح . ولا يجوز أن يكون « لأبرح » جواب الشرط ؛ لافترانه باللام التي يجاب بها القسم فإن « إن » لا تأتي في جوابها اللام . ينظر : الخزانة ١١/٣٦٥ .

(٦) في (ش) : تك .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للشنفرى في ديوانه ٦٧ ، وأمالي القالي ٣/٢٠٥ ، و الخزانة ١١/٣٧٢ ، ولامية العرب ٥٤ . والقسطل : الغبار ، وأم قسطل : كنية الحرب .

والشاهد فيه : « إن تبتئس » حيث وقع « تبتئس » فعل الشرط ، والقياس أن يأتي فعل ماض ؛ لأن جملة « لما اغتبطت » جواب قسم مقدر ، ولام التوطئة قبل « إن » مقدره ، والتقدير : فو الله لئن لم تبتئس . وجواب الشرط محذوف وجوباً مدلول عليه بجواب القسم .

فَإِنْ تَبَتَّسَ بِالشَّنْفَرَى أَمْ قَسَطَلِ لَمَّا اغْتَبَطْتُ بِالشَّنْفَرَى قَبْلَ أَطْوَلُ

وقوله^(١) :

لَعْنُ تَكْ^(٢) قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ يَبُوتُكُمْ لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي أَوْسَعُ

// وقوله^(٣) :

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْمَى وَنَنْتَعِلُ

قال نجم الدين : « فقول المصنف : « لزمه المضي لفظاً أو^(٤) معنى » ليس بوجيه ، بل يقول^(٥) : الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى . وكذا تبين أن قوله « وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَفْظاً » ليس بحتم ، بل قد جاء الجواب للشرط قليلاً مثل^(٦) : لئن منيت بنا البيت^(٧) .

والماضي في جواب القسم المتقدم على الشرط مستقبل المعنى ؛ لسده مسد جواب الشرط قال تعالى : ﴿لَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾^(٨) ، ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا﴾^(٩) .

قوله : (وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ) . أي : القسم المقدر كالملفوظ به قال تعالى : ﴿لَيْنَ

أَخْرَجُوا﴾^(١٠) ، و قال : ﴿إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(١١) (١) .

(١) سبق تخريجه ص ٨٣٩ . والشاهد فيه « لعن تك » على أن فعل الشرط المحذوف جوابه قد جاء مضارعاً في ضرورة الشعر ، والقياس : لعن كانت .

(٢) في (أ) : يك .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٩ ، والأزهية ٨٠ ، ١٤٣ ، و شرح شواهد المغني ٧٢٦/٢ ، والخزانة ٣٧٤ / ١١ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤٧٤/٤ .

والشاهد فيه « إما ترينا » حيث جاء فعل الشرط مضارعاً ، والقياس « إما رأيتنا » .

(٤) في (غ) : و .

(٥) أي : الأولى أن يقول .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤٧٥/٤ .

(٨) البقرة : ١٤٥ .

(٩) فاطر : ٤١ .

(١٠) الحشر : ١٢ .

(١١) الأنعام : ١٢١ .

(١) قال ابن الحاجب : « يجب حمله على تقدير قسم ؛ لأن آخر الكلام يدل على تقديره ، ولولا ذلك لوجب : فإنكم لمشركون ، وإذا أمكن تقدير القسم من غير استبعاد وجب أن يعدل عن تقدير حذف الفاء المستبعد حذفها » . ينظر : شرح المقدمة الكافية ٣/١٠٠٥ .

[تقدم الهمزة على أدوات الشرط]

وإذا^(١) تقدمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط فالجزء لكلمة الشرط نحو : « أَمَنْ يَضْرِبُكَ تَضْرِبُهُ ؟ » ، « تَضْرِبُهُ » ، وكذا : « أَلَوْ ضَرَبَكَ لَضْرِبْتَهُ ؟ » ، و « أَنْ تَأْتِيَ آتِكَ » بالجزم . ويونس^(٢) يرفع الجزء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة ، والأول هو الحق ، وهو مذهب سيبويه^(٣) .

[دخول الشرط على الشرط]

ثم اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط فإن قصدت أن الثاني مع جزائه جزاء للأول فلا بد من الفاء في الأداة الثانية نحو : « إِنْ دَخَلْتَ فَإِنْ سَلَّمْتَ^(٤) فَلِكْ كَذَا » ، و « إِنْ سَأَلْتَ فَإِنْ أَعْطَيْتَكَ فَعَلِيَّ كَذَا » .

وإن قصدت إلغاء أداة الشرط الثاني فلا فاء في أداة الشرط الثاني قال^(٥) :

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتِ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا : لَا لَعَا

ومثله : « إِنْ ثُبَّتَ إِنْ تَذَنْبُ تُرْحَمَ » أي : إِنْ تَذَنْبَ إِنْ^(٦) تَبِتَ تَرْحَمَ . وكذا إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ شَرْطَيْنِ نَحْوُ : « إِنْ سَأَلْتَ إِنْ لَقَيْتَنِي إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ أَعْطَكَ » أي^(٧) : إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ^(٨) ، فَإِنْ لَقَيْتَنِي ، فَإِنْ^(٩) سَأَلْتَنِي أَعْطَكَ ، « فَإِنْ سَأَلْتَنِي » مع الجزاء جواب : « فَإِنْ لَقَيْتَنِي » ، وقولك : « فَإِنْ لَقَيْتَنِي » مع جزائه جواب « إِنْ دَخَلْتَ » ، وعلى هذا فقس .

(١) في (ش) : فإذا .

(٢) ينظر : الكتاب ٨٣/٣ ، و شرح الرضي ٤/٤٧٦ ، و الارتشاف ٤/١٨٧٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٨٢/٣ ، و شرح الرضي ٤/٤٧٦ .

(٤) في (ش) و (غ) : استلمت .

(٥) الرجز لابن دريد من مقصورته المشهورة . ينظر : شرح الرضي ٤/٤٧٧ ، و الخزانة ١١/٣٨١ .

وعثرت : سقطت . و « وألت » : نجت وخلصت ، من : وأل يئل وألاً ، والموئل : موضع النجاة .

و « هاتا » بمعنى هذه . « لعا » كلمة تقال عند العشرة يراد بها الانجبار والارتفاع .

والشاهد فيه أنه إن دخل الشرط على شرط بدون فاء كان الجواب للشرط الأول ، وكان الشرط الأول مع جوابه

جواب الشرط الثاني . والتقدير : إِنْ وَأَلْتِ نَفْسِي فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا فَقُولَا : لَا لَعَا .

(٦) في (ش) : فإن .

(٧) سقطت (غ) .

(٨) سقطت من (ش) و (غ) .

(٩) في (غ) : إن .

قوله : (و « أَمَا » لِلتَّفْصِيلِ ، وَالتَّزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا ، وَعَوُضَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَائِهَا جَزْءٌ مِمَّا فِي حَيْزِهَا مُطْلَقًا ، وَقِيلَ : هُوَ مَعْمُولُ الْمَحذُوفِ مُطْلَقًا مِثْلُ : أَمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ [] .
اعلم أن « أَمَا » موضوعة لمعنيين :

الأول : تفصيل مجمل ، تقول : « هؤلاء فضلاء ، أَمَا زيد ففقيه ، وأَمَا عمرو فمتكلم ، وأَمَا بشرٌ فنحوي » .

الثاني : استلزام شيء لشيء ، أي : أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام . ولذا قيل فيه معنى الشرط ، وهذا الاستلزام لازم^(١) لها في جميع مواقع استعمالها ، بخلاف التفصيل ، فقد تُجرَّد عنه . وبعضهم^(٢) التزمه فيها ، فالتزم ذكر المتعدد بعدها ، وحمل قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^(٣) بعد قوله تعالى^(٤) : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾^(٥) على معنى : « وأما الراسخون » ، وجواز السكوت على قولك : « أَمَا زيد فقائم » يدفع دعوى التزام التفصيل فيها .

قال نجم الدين : « هي حرف بمعنى « إن » وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها ، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكريرها^(٨) ، فيؤدي إلى الاستثقال ؛ ولأنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام . فأصل : « أَمَا زيد فقائم » : أَمَا يكن شيء فزيد قائم يعني : إن يكن ، أي : يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد ، فهذا جزم بوقوع قيامه ، وقطع به ؛ لأنه جعل وقوع قيامه لازماً لوقوع شيء في الدنيا ، وما دامت الدنيا^(١) باقية فلا بد من حصول شيء فيها ، فلما كان الغرض من هذه الملازمة لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط^(٢) ، وأقيم ملزوم القيام — وهو

(١) في (غ) : لزوم .

(٢) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ١٠٠٥ ، وشرح الرضي ٤/ ١٠٠٥ .

(٣) زيادة من (ش) .

(٤) آل عمران : ٧ .

(٥) سقطت من (ش) و (غ) .

(٦) في (غ) : أَمَا .

(٧) آل عمران : ٧ .

(٨) في (غ) : تكررهما .

(١) زيادة من (غ) .

(٢) الذي هو « يكن من شيء » .

زيد — مقام ذلك الملزوم ، وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر ؛ لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها ، فحصل الغرض وهو لزوم القيام لزيد ، فلتحصيل هذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها «^(١)» .
فقد تبين أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزء مقامه شيان مقصودان مهمان : تخفيف الكلام بالحذف^(٢) . وإقامة ما هو الملزوم في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم . وحصل التعويض من^(٣) المحذوف وجوباً ، وحصل بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها .

وكذا تقدم على الفاء من أجزاء الجزء المفعول به ، أو الظرف قال تعالى : ﴿فَأَمَّا آلِيتِيمَ

فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٤) ، وتقول : « أمّا يوم الجمعة فأنا ذاهب » // وكذا غيرهما من معمولات الخبر ١٣٥/ب كالحال نحو^(٥) : « أمّا مجرداً فإني ضاربك » ، والمفعول المطلق ، نحو : « أمّا ضرب الأمير فإني ضاربك » ، والمفعول له نحو : « أما تأديباً فأنا ضاربك » . فلا يستنكر عمل ما بعد الفاء^(٦) السببية فيما قبلها . وإن كان ممتنعاً في غير هذا الموضع ؛ لأن تقديم معمولات المذكورة لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

ويجوز التقديم لهذه الأغراض ، وإن كان هناك مانع آخر غير الفاء نحو : « أمّا يوم الجمعة فإن زيدا سائر » ، ونحو^(٧) : « أمّا زيدا فما أضرب » .

ولا تُقدّم شيئين ؛ لأنك لا تجاوز قدر الضرورة ، فلا تقول : « أمّا زيداً ، طعامك فلا يأكل » .

وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط مقام شرط « أمّا » كقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ

الْمُقْرَبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾^(١) ، فـ « روح » جواب « أمّا » مستغنى^(٢) به عن

(١) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٧٩ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) في (ش) و (غ) : عن .

(٤) الضحى : ٩ .

(٥) سقطت من (غ) .

(٦) في (ش) و (غ) : فاء .

(٧) في (غ) : (ويجوز) بدل (نحو) .

(١) (وجنة نعيم) زيادة من (ش) .

(٢) الواقعة : ٨٨ — ٨٩ .

(٣) في (غ) : استغني .

جواب « إن »^(١) ، و قال تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ ﴾^(٢) أي : أمّا إن^(٣) يمكن من شيء فإذا^(٤) ما ابتلاه يقول .

وإنما وجب الفاء في جواب « أمّا » لأنه لما وجب حذف الشرط فلم تعمل فيه قُبْحَ أن تعمل في الجزاء .

قال نجم الدين : « وأما تفسير سيبويه^(٥) « أمّا زيد فمنطلق » بـ^(٦) « مهما يكن من شيء فزيد منطلق » فليس لأن « أمّا » بمعنى « مهما » ، بل قصده إلى المعنى البحت ؛ لأن معنى « أمّا يكن من شيء فزيد منطلق » : إن كان شيء فزيد منطلق ، أي : هو منطلق البتة^(٧) . ولا تحذف الفاء في جواب « أمّا » إلا لما مر في المبتدأ والخبر^(٨) .

ولا يقع بين « أمّا » والفاء جملة تامة مستقلة فلا يقال : « أمّا زيد قائم ، فعمرو قاعد » . واعلم أنه قد يلي « أمّا » ما يتكرر ذكره بعد فائها ، إمّا مصدر مكرر ضمناً نحو : « أمّا سيمناً فسمين ، وأمّا علماً فعالم » ، وإمّا صفة تكرر لفظها نحو^(٩) : « أمّا صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف ، وأمّا عالماً فعالم » ، وإمّا غير ذلك نحو : « أمّا البصرة فلا بصرة لك ، وأمّا العبيد فذو عبيد ، وأمّا زيد فقد قام زيد » . قال نجم الدين : « فالمنكر من المصدر والوصف يجب نصبهما عند الحجازيين^(١) ، ويختار ذلك بنو تميم^(٢) ، والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني

(١) هذا مذهب سيبويه يرى : أن الجواب لـ « أمّا » لا للشرط وحذف جواب الشرط لدلالة جواب « أمّا » عليه ، ومذهب الفارسي في أحد قوليّه : أن الجواب هو للشرط ، لا لـ « أمّا » ، وجواب « أمّا » محذوف ، وقوله الآخر كمذهب سيبويه . ينظر : الكتاب ٧٩/٣ ، و الارتشاف ١٨٩٤/٤ .

(٢) الفجر : ١٦ .

(٣) سقطت من (غ) .

(٤) في (غ) : فأما .

(٥) ينظر : الكتاب ٢٣٥/٤ ، و الارتشاف ١٨٩٣/٤ .

(٦) سقطت الباء من (ش) .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٨٠ ، ٤٨١ .

(٨) ينظر : ض ١١٩ .

(٩) سقطت من (أ) .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٤٦ ، و الارتشاف ٣/١٥٧٣ ، وشفاء العليل ٢/٢٥٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٤٦ ، و الارتشاف ٣/١٥٧٣ ، وشفاء العليل ٢/٢٥٢ .

تميم^(١) قال نجم الدين : « على ما يعطى ظاهر^(٢) لفظ سيبويه^(٣) ، والأولى أنهم يجيزون الرفع والنصب . والحجازيون يجيزون فيه الرفع والنصب . والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع . وأما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرّفًا كان ، أو منكرًا إلا ما^(٤) سيحييء^(٥) .

فالرفع في جميع ذلك على الابتداء عند الفريقين ، وأما النصب فعند^(٦) سيبويه^(٧) حمّله في المصدر معرّفًا كان ، أو منكرًا على أنه مفعول له عند الحجازيين ، فمعنى : « أمّا سِمَنًا فسمين » : مهما يُذكر زيدٌ لأجل السمن فهو سمين ، ونحو : « أمّا العلمَ فعالم^(٨) » : مهما يُذكر زيد^(٩) لأجل العلم فهو عالم .

وحمل سيبويه^(١٠) نصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال ، أي : مهما يذكر زيد^(١١) عالمًا فهو عالم .

وأما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع .

قال نجم الدين : « والأولى أن يقال : المنصوب عند الفريقين في الصفة على الحال مما بعد الفاء ، وفي المصدر المعرف على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء . والمرفوع مبتدأ ما بعد الفاء خبره ، كل ذلك عند الفريقين »^(١٢) . وقد أنشد سيبويه^(١٣) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرَ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢/٢٤٦ ، والارتشاف ٣/١٥٧٣ ، وشفاء العليل ٢/٢٥٢ .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) ينظر : الكتاب ١/٣٨٥ .

(٤) في (ش) : على ما .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٨١ ، ٤٨٢ .

(٦) في (ش) و (غ) : (فإن) بدل (فعند) .

(٧) ينظر : الكتاب ١/٣٨٥ ، والارتشاف ٣/١٥٧٣ .

(٨) في (غ) : فهو عالم .

(٩) سقطت من (أ) . و في (غ) : تذكر زيداً .

(١٠) ينظر : الكتاب ١/٣٨٨ ، وشرح الرضي ٤/٤٨٢ .

(١١) في (غ) : تذكر زيداً .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤/٤٨٣ .

(١٣) البيت من الطويل ، وهو لابن ميادة في ديوانه ١٣٤ ، والأغاني ٢/٢٣٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ١/٣٨٦ .

والشاهد فيه : أنه نصب الصبر على مذهب أهل الحجاز على أنه مفعول مطلق ، ويرفع على مذهب بني تميم على الابتداء .

وَأَنْشُدُ أَيْضاً^(١) :

أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحَكَ نَبِيَّنا فَأَمَّا^(٢) الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودُ

قال نجم الدين في قولهم : « أمّا العبيد فذو عبيد »^(٣) : « فالوجه الرفع في جميع اللغات معرفاً كان ، أو لا »^(٤) . وروى يونس^(٥) عن بعض العرب نصبه . قال سيويه : « هي خبيثة قليلة »^(٦) . قال — يعني سيويه — : « ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف إلا إذا لم يكن معيّنًا ؛ ليكون في موضع الحال كما في « الجماء الغفير » ، وأمّا إذا أردت بهم عبيداً معينين فلا يجوز فيه إلا الرفع »^(٧) . وذكر في حاشية كتاب سيويه يعني أن قولهم : « أمّا العبيد فذو عبيد » بمترلة قولهم : « الجماء الغفير » في خروجه عن القياس في نظيره ؛ إذ ليس قياسه — وفيه اللام — أن يكون // حالاً ، لكن جعلوه في موضع « مجتمعين » كما وقع العبيد في « أمّا العبيد »^(٨) موضع المصدر : إمّا ملك العبيد^(٩) عن الزجاج^(١٠) ، وإمّا العبودية عن أبي علي ، وإمّا التعبيد عن أبي سعيد ؛ لأن الاسم قد يوضع موضع المصدر . قال نجم الدين : « الحمل على الحال ضعيف ، بل هو على معنى المفعول لما بعد الفاء ؛ لأن معنى « ذو عبيد » : أي يملكهم^(١١) »^(١٢) .

وقد تحذف « أمّا » لكثرة الاستعمال^(١٣) ، قال تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾^(١٤) ، و﴿ هَذَا

(١) البيت من الوافر ، وهو عبد الرحمن بن حسان في ديوانه ٢١ ، و الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) في (غ) : وأمّا .

(٣) هذا غير المصدر والصفة .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٨٤ .

(٥) ينظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ ، و شرح التسهيل ٢ / ٢٤٧ ، و الارتشاف ٣ / ١٥٨٤ ، و شرح الرضي ٤ / ٤٨٤ .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ٣٨٩ .

(٧) ينظر : السابق ١ / ٣٨٩ .

(٨) في (غ) : العبد .

(٩) في (غ) : العبد .

(١٠) يعني أن مذهب الزجاج في قولهم : « أمّا العبيد » أنه على حذف مضاف تقديره : أمّا ملك العبيد ، وهو مفعول له .

ينظر : الارتشاف ٣ / ١٥٧٥ .

(١١) في (ش) : تملكهم .

(١٢) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٨٤ .

(١٣) في (غ) : استعمال .

(١٤) المدثر : ٣ .

فَلْيَذُوقُوهُ»^(١)، «فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا»^(٢). وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهيًا^(٣).

قوله : (وَهُوَ مَعْمُولٌ لِمَا فِي حَيْزِهَا) . أي : ما بين « أمّا » والفاء معمول لما في حيز

الفاء . لعله يريد : إلا المبتدأ ، وأداة الشرط مع الشرط .

قوله : (مُطْلَقًا) أي : سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كـ « إن » ،

و « ما » النافية ، أو لم يكن ، وهذا مذهب المبرد^(٥) ، و^(٦) اختاره المصنف^(٧) . وقال بعضهم^(٨) :

هو معمول المحذوف مطلقاً مثل ما مر ، فنحو : « أما زيد فقائم » أي : أما ذكر زيد فهو قائم ،

و « أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق » أي : أمّا ذكرت يوم الجمعة ، وليس ذلك بشيء و إلا لجاز

نصب : « أمّا زيد فقائم » على تقدير : أمّا ذكرت زيدا فهو قائم ، ولا يجوز اتفاقاً .

ونظر هؤلاء إلى أن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، ولم يتنبهوا أن التقدم للغرض الذي

ذكرنا .

وذهب المازني^(٩) إلى أنه إن لم يكن ما بعد الفاء مستحق للصدر كـ « إن » و « ما » ،

أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله وهو معنى قوله : (إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ) فالعامل ما بعد

الفاء وهو معنى قوله : (فَمِنْ الْأَوَّلِ) . وإن كان ما^(١٠) بعد الفاء أحد هذه الموانع فالعامل هو

(١) ص : ٥٧ .

(٢) في (غ) : وبذلك .

(٣) يونس : ٥٨ .

(٤) في (أ) و (ش) و (غ) : أمر أو نهي .

(٥) قد نسب هذا القول إلى المبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/٩ ، وابن الشجري في أماليه ٣٤٩/٢ ، وأبو حيان في

الارتشاف ١٨٩٥/٤ ، لكنه حكى أيضاً رجوعه إلى مذهب سيبويه . وممن نسبه كذلك الرضي في شرحه ٤٨٦/٤ ،

وابن هشام في المغني ٨٣ ، والمهدي صلاح بن علي في النجم الثاقب ١٢٢٣/٢ ، والجمامي في الفوائد الضيائية ٣٨٨/٢ ،

والسيوطي في الهمع ٤٨١/٢ . والذي في كتابه المقتضب ٢٧/٣ يوافق مذهب سيبويه والجمهور فإنه قال : « وجملة هذا

الباب : أن الكلام بعد « أمّا » على حالته قبل أن تدخل . قال محقق كتابه عبد الخالق عظيمه : « يفيد أنه مع النحويين

في عدم جواز « أما زيدا فإني ضارب » .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) ينظر : شرح المقدمة الكافية له ١٠٠٧/٣ .

(٨) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١٠٠٦/٣ ، وشرح الرضي ٤٨٦/٤ ، والنجم الثاقب ١٢٢٣/٢ .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٤٨٦/٤ ، والنجم الثاقب ١٢٢٣/٢ ، والفوائد الضيائية ٣٨٩/٢ .

(١٠) سقطت من (غ) .

المقدر وهو معنى قوله : (و إلا^(١) فَمِنِ الثَّانِي) . وليس بشيء ؛ لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع مانع جاز مع مانعين أو أكثر .

قال ابن خروف^(٢) : وقد تبدل الميم الأولى من « إِمَّا » ياء قال^(٣) :

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ

(١) زيادة من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : الرضي ٤ / ٤٨٧ ، و الخزانة ١١ / ٣٩١ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤ ، والأزهية ١٤٨ ، والأغاني ١ / ٨١ ، والمحاسب ١ / ٢٨٤ ، و شرح شواهد المغني ٢ / ١٧٤ ، و شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٧٦٢ ، ومغني اللبيب ٧٩ ، وبلا نسبة في شرح الرضي ٤ / ٤٨٧ .

ويخصر : الحَصَرَ : البرد . وخصيرَ الرجل إذا ألمه البرد في أطرافه .

والشاهد فيه : « أَيْمًا » على أن ابن خروف ، قال : قد يبدل الميم الأول من « أَمَّا » ياءً كما في البيت .

[حرف الردع]

قوله : (حَرْفُ الرَّدْعِ : « كَلًّا » ، وَقَدْ جَاءَ بِمَعْنَى : « حَقًّا ») . الردع بمعنى: الزجر^(١) ، تقول لشخص : « فلان يبغضك » ، فيقول : « كلا » ردعاً لك ، أي ليس الأمر كما تقول . وتكون ردعاً للطالب أيضاً قال تعالى : ﴿ رَبِّ رَجِعُونِ ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا ﴿٢﴾ . وقد يكون « كلا » من كلام المتكلم^(٣) بما قبلها ، قال تعالى : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لِّيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ﴿٤﴾ . وقد تكون بمعنى : « حقاً » قال تعالى : ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ ﴿٥﴾ وَ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَن لِّيَطْغَى ﴿٦﴾ ، فيجوز أن يجاب بجواب القسم كالأية ، وألا يجاب به قال تعالى^(٧) : ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٢٠﴾ وَتَذُرُونَ الْآخِرَةَ ﴿٨٨﴾ ﴾^(٨) ، و ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الطَّرِيقَ ﴿١٠﴾ ﴾ وقد تحمل المعنيين ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿٥٠﴾ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا ﴿١١﴾ . ولا يُوقَفُ عليها إذا كانت بمعنى « حقاً » ، ويجوز إذا كانت للردع ، وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف ؛ لأن الحرف لا يستقل أي : كلاً لا تقل ، أو ليس الأمر كذلك . قال نجم الدين : « وإذا كانت بمعنى حقاً جاز أن يقال : إنها اسم مبني ؛ لمناسبة لفظها ومعناها للحرفية . قال لكن النحاة حكموها بحرفيتها لما فهموا من أن المقصود [تحقيق الجملة ، كالمقصود]^(١) بـ « إن » ، فلم يخرجها ذلك عن الحرفية »^(٢) .

(١) في القاموس : رَدَعَهُ : كَفَّهُ وَرَدَّهُ . ينظر : القاموس (ردع) ٦٦٥ .

(٢) المؤمنون : ٩٩ — ١٠٠ .

(٣) في (غ) : متكلم .

(٤) مريم : ٨١ — ٨٢ .

(٥) المدثر : ٣٢ .

(٦) العلق : ٦ .

(٧) سقطت من (ش) و (غ) .

(٨) زيادة من (غ) .

(٩) القيامة : ٢٠ .

(١٠) القيامة : ٢٦ .

(١١) المدثر : ١٥ — ١٦ .

(١) ما بين الحاصرتين سقط من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٨٨ / ٤ ، وهذا النص بحروفه أحذنه عن ابن الحاجب في شرحه للكافية ١٠٠٨ / ٣ ، وعنه أحذنه

الجامي في الفوائد الضيائية ٣٩٢ / ٢ ، وركن الدين في الوافية شرح الكافية ٣٣٢ .

[تاء التأنيث الساكنة]

قوله : (تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ [تَلْحَقُ الْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ] ^(١)) .

اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند مع أن المؤنث هو المسند إليه للاتصال الذي بين الفعل والفاعل ؛ ولذا يسكن له آخر الفعل . فتأنيث الفعل لأجل تأنيث فاعله ، مثل تشيئة الفاعل وجمعه ؛ لأجل تكرير ^(٢) الفعل كقول الحجاج : « يا حرسِيُّ : اضربا عنقه » أي : اضربْ اضربْ ، وقوله تعالى : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ ^(٣) أي : ارجعني ارجعني ارجعني .

وهذه ^(٤) التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم ؛ لأن أصل الاسم الإعراب ، وأصل الفعل البناء فؤذن من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته ، وبحركة تلك على إعراب ما وليته . وتقلب تاء الاسم في الوقف هاء بخلاف تاء الفعل ؛ لأن القلب تصرف ، وهو بالمعرب أولى .

ولكون أصل التاء الفعلية السكون لم تُرَدِّدْ اللام المحذوفة // للساكنين بتحريكها ^(٥) ١٣٦/ب في «رَمَتَا» ، و« غزتا » ؛ لأن حركتها عارضة ، وجاءت لغة ضعيفة ^(٦) باعتداد حركة التاء فيقولون ^(٧) : « رماتا » ، و« غزاتا » ، وقد قيل إن منها قول امرئ القيس ^(٨) :
لها مَتَتَاتَانِ حَخَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّعِيرُ
وقيل فيه غير ذلك .

(١) زيادة من الكافية ٢٣٩ .

(٢) في (غ) : تكرر .

(٣) المؤمنون : ٩٩ .

(٤) في (غ) : فهذه .

(٥) في (ش) و (غ) : بتحريكها .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤٠١/٢ طبعة دار الكتب .

(٧) في (غ) : يقولون .

(٨) البيت من المقاربات ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤ ، والحيوان ٢٧٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٦٥/١ .

خطا : السخاظي : الكثير اللحم . حَخَطًا لِحْمِهِ يَخْطُو حُطُوًّا وَحَخَطِيَّ حَخَطًا : اكَتَنَزَ . اللسان (خطا) .
والشاهد فيه : « حخطاتا » والقياس : حخطنا ، إلا إنه رد الألف التي كانت ساقطة لاجتماع الساكنين في الواحد ، ولما تحركت تاء التأنيث لأجل ألف التشيئة رجعت الألف المحذوفة للساكنين .

قوله : (وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلَامَتِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِينَ فَضَعِيفٌ) .

يعني نحو : « قاما أخواك » ، و « قاموا إخوانك » ، و « قُمنَ النساء » ، فتكون الألف والواو والنون حروفاً مثل التاء مشعرة من أول الأمر أن الفاعل مثنى أو مجموع .

و^(١) لا تكون أسماء ضمائر . ولكونها حروفاً جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو : « أكلوني البراغيث » ، وقيل^(٢) : فُعل ذلك ؛ لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء . وجاز أيضاً استعمال النون في الرجال كقوله^(٣) :

وَلَكِنْ دِيَا فِي أَبِيهِ وَأُمُّهُ بِجَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

قال نجم الدين : « ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها ، أو تكون الجملة خبر مبتدأ مؤخر »^(٤) .

(١) سقطت الواو من (غ) .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٩٠ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٦ — ١٠٧ .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٩٠ .

[التنوين]

قوله : (التَّنْوِينُ : نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ ، لَا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ) .

التنوين في الأصل مصدر : « نَوَّنْتَ » أي : أدخلتُ نوناً^(١) .

قوله : (نُونٌ سَاكِنَةٌ) جنس الحد ، يدخل نون « مِنْ » ، و « لَدُنْ » ، و « لَمْ يَكُنْ » .

قوله : (تَتَّبِعُ حَرَكَةَ الْآخِرِ) يخرج أمثالها .

وقوله : (لَا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ) يخرج نون التأكيد الخفيفة .

ولم يُجعل للتنوين صورة في الكتابة ؛ لأنها مبنية على الوقف وهو يسقط في الوقف رفعاً وجرّاً ؛ ولذا كتب في حال النصب ألفاً لما كان يُوقف عليه بالألف^(٢) .

قوله : (وَيَكُونُ لِلتَّمْكِينِ) . إلى آخره . قد مر شرحه في أول الكتاب^(٣) .

قوله : (وَيُحَذَفُ^(٤) مِنْ الْعِلْمِ الْمُؤْصَفِ بِـ « ابْنٍ » مُضَافاً إِلَى عِلْمٍ) .

نحو : « جاعني زيدُ بنُ عمرو » حذف^(٥) « ابن » الواقع وصفاً بين علمين لفظاً^(٦) بحذف

التنوين ، وخطأً بحذف ألفه ؛ لكثرة استعماله، وكذا « هذا فلانُ بنُ فلان » ؛ لأنه كنية عن العلم، و « طامرُ بنُ طامر »^(٧) ، و « هُيُّ بنُ لُي »^(٨) ، و « ضُلُّ بنُ ضُلُّ »^(٩) ؛ لأنه يعبرُ به عَمَّنْ لا يُعرف على إجرائه مجرى العَلَمِ .

(١) ينظر : اللسان (نون) ٣٤١/١٤ .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤٩١ / ٤ .

(٣) ينظر : ص ٨ .

(٤) في (ش) و (غ) : وقد يحذف .

(٥) في (ش) : (وذلك لكثرة استعمال) بدل (حذف) .

(٦) في (ش) : وطلب التخفيف لفظاً .

(٧) قال في اللسان (طمر) ١٩٩/٨ : « وقالوا : هو طامر بن طامر للبعيد ، وقيل : هو الذي لا يعرف ولا يعرف أبوه ولم يدر من هو » .

(٨) قال في اللسان (هيا) ١٨٦/١٥ : « وهَيُّ بنُ بَيِّ ، وهَيَّانُ بنُ بَيَّان : لا يعرف ولا يعرف أبوه » . و ينظر : نحوه في القاموس (هيا) ١٧٦٤ .

(٩) وضُلُّ بنُ ضُلُّ : ضُلُّ الشيءُ يُضِلُّ ضلالاً أي : ضاع وهلك والاسم الضُّلُّ ومنه قولهم : فلان ضُلُّ بنُ ضُلُّ ، أي : منهمك في الضلال ، وقيل : هو الذي لا يُعرف ولا يعرف أبوه ، وقيل : هو الذي لا خير فيه .

ينظر : اللسان (ضلل) ٨١/٨ .

وأما إذا لم يكن بين علمين نحو: « جاعني كريمٌ ابن كريم » ، و « زيدٌ ابن أحمينا » لم يحذف التنوين ، ولا الألف ؛ لقلة الاستعمال ، وكذا^(١) إذا لم يقع صفة نحو: « زيدٌ : ابن عمرو » على أنه خبر لـ « زيد » كذلك^(٢).

وحكم « ابنة » حكم « ابن » . وفي الوصف بـ « بنت » وجهان^(٣) .
وحذف^(٤) التنوين في قوله^(٥) :

وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِثِّي

وقوله^(٦) :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

ضرورة . وقرئ شاذاً^(٧) : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ ﴾^(٨) .

(١) في (غ) : (هذا) بدل (وكذا) .

(٢) أي لم يحذف التنوين ، والألف لقلة الاستعمال كذلك .

(٣) قال الرضي في شرحه ٣٣٨/١ : « الأولى المنع لأن التخفيف معهما لفظاً وخطأً إنما هو لكثرة الاستعمال ، ولم يكثر استعمال « بنت » » .

(٤) سقطت فاء « حذف » من (غ) .

(٥) الرجز لامرأة من بني عقيل في الخزانة ٣٢٣/٧ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٦٣/٢ ، والخصائص ٣١٥/١ ، وسر الصناعة ٥٣٤/٢ ، وشرح الرضي ٤٩٢/٤ .

وصدره : حيدة خالي ولقيط وعلي .

والشاهد فيه حذف التنوين من حاتم للضرورة .

(٦) البيت من المتقارب ، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٥٤ ، والأغاني ٣١٥/١٢ ، والكتاب ١٦٩/١ ، والخزانة

٣٩٩/١١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٩/٢ ، وسر الصناعة ٥٣٤/٢ ، وشرح المفصل ٦/٢ ، وشرح الرضي ٤٩٢/٤ .

والشاهد فيه : « ذاكِر الله » حيث حذف التنوين فيه للضرورة ، ولفظ الجلالة منصوب بـ « ذاكِر » ، ولو كان مضافاً

إلى الجلالة ، لكان حذف التنوين واجباً لا ضرورة ، وإنما أثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل

المتعاطفين في التنكير . ينظر : الخزانة ٣٩٩ / ١١ .

(٧) قرئ : « أحد الله » بغير تنوين اسقط لملاقاته لام التعريف ونحوه ، ينظر : الكشاف ٨٢٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن

١٦٧/٢٠ .

(٨) الإخلاص : ١ — ٢ .

[نون التوكيد]

قوله : (نُونُ التَّوَكُّيدِ : خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ ، وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الْأَلْفِ) .

إنَّما حُرِّكَتِ المُشَدَّدَةُ بِالْفَتْحَةِ ؛ لِثِقَلِهَا ، وَخَفَةِ الْفَتْحَةِ ، وَكُسِرَتْ بَعْدَ أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ^(١) ، وَأَلْفُ الْفَصْلِ^(٢) ؛ تَشْبِيهًا بِنُونِ الْإِعْرَابِ فِي الْمَضَارِعِ^(٣) ، وَبِنُونِ التَّثْنِيَةِ فِي الْأَسْمِ .

قوله [(وَتَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَالتَّمَنِّيِّ ، وَالْعَرْضِ وَالْقَسَمِ]^(٤) [وَقَلَّتْ فِي النَّفْيِ ، وَلَزِمَتْ فِي مُثَبِّتِ الْقَسَمِ ، وَكَثُرَتْ فِي مِثْلِ إِمَّا تَفْعَلَنَّ]^(٥) .

(تَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ) لِإِفْتِقَارِهِ إِلَى التَّوَكُّيدِ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ بَعْدَ . وَأَمَّا الْحَالُ الْمَشَاهِدُ وَالْمَاضِي الْمَتَيْقِنُ^(٧) فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّأَكُّيدِ .

وَدُخُولُهَا^(٨) فِي الْأَغْلَبِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ كَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، وَالتَّمَنِّيِّ ، وَالْعَرْضِ . وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ إِلَّا بَعْدَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّأَكُّيدِ كَالْقَسَمِ نَحْوُ : « وَاللَّهِ لِأَضْرَبَنَّ » ، وَ « مَا » الْمَزِيدَةُ نَحْوُ : « إِمَّا تَفْعَلَنَّ » تَقُولُ فِي الطَّلَبِ « افْعَلَنَّ » ، وَ « لَا تَفْعَلَنَّ » [وَهَلَّا تَفْعَلَنَّ]^(٩) ، وَ « أَلَا تَفْعَلَنَّ » ، وَ « لَيْتَكَ تَفْعَلَنَّ » ، وَ « هَلْ تَفْعَلَنَّ » قَالَ^(١٠) :

أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً^(١١)

ويقال^(١) : « كَمْ تَمَكَّنَنَّ » ، وَقَالَ :

(١) نحو : اضربان .

(٢) نحو : اضربننا .

(٣) فإنها تكسر بعد الألف نحو : تضربان .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١ .

(٦) في (ش) و (غ) : التأكيد .

(٧) في (ش) : المنفي .

(٨) في (غ) : وبدخلوها .

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(١٠) البيت من الكامل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٥٨ ، وللمقنع في الكتاب ٥١٤/٣ ، وبلا نسبة في شرح

الرضي ٤/٤٩٤ ، و شرح التصريح ٣٠٣/٢ ، و الخزانة ١١/٤٠٨ .

وصدره : قَالَتْ فَطِيمَةُ حَلُّ شِعْرِكَ مَدْحُهُ .

والشاهد فيه : « أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ » حَيْثُ أَكَّدَ الْفِعْلُ بِالنُّونِ ؛ لِوُقُوعِهِ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ .

(١١) في (أ) : قتيلا .

(١) في (ش) و (غ) : وتقول .

وَأَقْبِلْ عَلَيَّ رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا^(١)
 [أي : نَفْعَلَنَّ]^(٢)

وتقول في الخبر المصدر بالقسم : « والله لتضربنَّ » ، وأداة الشرط بعدها « ما » الزائدة نحو : « إِمَّا تَرِينَ » ، و « متى ما^(٣) تَفْعَلَنَّ » ، و « أَيُّهُمَ مَا يَفْعَلَنَّ » ، و « أَيَّأَ مَا تَفْعَلَنَّ » ، و « أَيْنَمَا تَكُونَنَّ أَكُنَّ » ، و « إِذْ مَا تَخْرُجَنَّ » ، و « حَيْثَمَا تَكُونَنَّ » ، و « مَا » في هذين لازمة .

وقد تدخل نون التأكيد // اختياراً في جواب الشرط المقرون بـ « ما » الزائدة قال^(٤) : ١/١٣٧

نَبْتُمُ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

لكنه أقل من دخولها في الشرط . وربما دخلت على الشرط بلا تقدم « ما » نحو :
 « إِنْ تَفْعَلَنَّ أَفْعَلْ » ، قال^(٥) :

مَنْ نَتَّقَفَنَّ مِنْكُمْ فَلَيْسَ بِأَيْبٍ أَبْدًا وَقَتْلُ^(٦) بَنِي قُتَيْبَةَ شَأْفِي

وأنشده^(٨) سيويوه : قتيبة^(٩) .

وتدخل النون في الفعل الذي يلحق أوَّلُهُ « ما » في غير الشرط ، اختياراً قليلاً نحو : « بجهد ما تبلغنَّ » قال^(١٠) :

(١) البيت من الطويل ، وهو للنابعة الجعدي في شرح أبيات سيويوه ١٧٣/٢ ، وليس في ديوانه . وبلا نسبة في الكتاب ٥١٣/٣ ، وشرح الرضي ٤/٤٩٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٥ ، و الخزانة ١١/٤١٠ .

والشاهد فيه : « كيف نفعلنا » حيث أكد الفعل بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ؛ لوقوعه بعد اسم الاستفهام .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) .

(٣) سقطت (ما) من (غ) .

(٤) البيت من الطويل ، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١٠ ، و شرح أبيات سيويوه ٢/٢٠٥ ، و الخزانة ١١/٤٢١ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥١٥/٣ ، وشرح الرضي ٤/٤٩٥ .

والخيزران : كل نبت ناعم . وأراد بالخير المال .

والشاهد فيه : « ينفعنا » حيث دخلت نون التوكيد المنقلبة ألفاً ، اختياراً في جواب الشرط .

(٥) البيت من الكامل ، وهو لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين في شرح أبيات سيويوه ٢/١٨٢ ، و الخزانة ١١/٤٢٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ٣/١٤ ، و الارتشاف ٢/٦٥٥ ، وشرح الرضي ٤/٤٩٦ ، وشفاء

العليل ٢/٨٨٤ .

(٦) سقطت من (غ) .

(٧) في (غ) : فقتل .

(٨) في (غ) : وأنشد .

(٩) وهو الصواب ، وهم بنو قتيبة بن مالك بن أعصر الباهلي . ينظر : الخزانة ١١/٤٢٥ .

(١٠) في (غ) : (نحو) بدل (قال) .

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ شَرُفَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَتَنَّ شَكِيرُهَا^(١)

و « قلما يقولن » ، و « أكثر ما يقولن » ، و « ربما يقولن » . وأما قوله^(٢) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنَّ ثُوبِي شِمَالَاتُ

فضرورة ، وحسن لزيادة « ما » في « رُبَّ » ، و « ترفعن » من جملتها .

وتجيء النون بعد المنفي^(٣) بـ « لا » المتصلة بالمنفي قياساً عند ابن جني^(٤) قال تعالى :

﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ ﴾^(٥) ، وقيل^(٦) : « لا » في الآية للنهي . وقد تجيء بعد^(٧) المنفصلة^(٨) نحو :

« لا في الدار يضربن زيد » ، وعند أبي علي^(٩) لا تجيء بعد النفي اختياراً . قال سيبويه^(١٠) :

تدخل بعد « لم » قال^(١١) :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

(١) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الكتاب ٥١٧/٣ ، وشرح الرضي ٤/٤٩٦ ، و شرح التصريح ٣/٣٠٣ ،
و الخزانة ١١/٤٢٨ .

والشاهد فيه « ما يَنْبَتَنَّ » حيث يجوز في الاختيار بقلة تأكيد الفعل المستقبل في غير الشرط ، إذا كان في أوله « ما »
الزائدة .

(٢) البيت من المديد ، وهو لجذيمة الأبرش في الكتاب ٥١٨/٣ ، والمقتضب ٣/١٥ ، و شرح أبيات سيبويه ٢/١٩١ ،
و شرح المفصل ٩/٤٠ ، و شرح الرضي ٤/٤٩٧ ، وشفاء العليل ٢/٨٨٤ ، و الخزانة ١١/٤٢٩ .
والعَلَمُ : الجبل . والشمالات : جمع الشمال من الرياح .

والشاهد فيه فيه : « ترفعن » حيث أكد بالنون الخفيفة ضرورة ، وإنما حسّن التوكيد زيادة « ما » في « رب » ، و وقوع
« ترفع » في حيز « ربما » .

(٣) في (أ) : النفي .

(٤) ينظر : للمع ١١٨ .

(٥) الأنفال : ٢٥ .

(٦) قال ذلك الأحفش في معاني القرآن ٢/٥٤٢ . قال السلسيلي : « ومذهب الجمهور أن ذلك لا يجوز » . ينظر : شفاء
العليل ٢/٨٨٣ .

(٧) في (غ) : (معه) بدل (بعد) .

(٨) أي : وقد تجيء مع « لا » النافية منفصلة .

(٩) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٥٣ ، و شرح الرضي ٤/٤٩٧ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٣/٥١٥ ، ٥١٦ ، و شرح الرضي ٤/٤٩٧ .

(١١) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٣١ ، وللدويري في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٣ ، و تُسَبِّتُ لأبي حيان الفقعسي ،
ولمساور العبسي . ينظر : المقاصد النحوية ٤/٣٢٩ ، و شرح التصريح ٢/٣٠٥ ، و شرح شواهد المغني ٢/٩٧٣ ،
و الخزانة ١١/٤٣٤ ، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٥١٦ ، والأصول ٢/٢٠٠ ، و سر صناعة الإعراب ٢/٦٧٩ ،
و الإنصاف ٢/٦٥٣ ، و شرح المفصل ٩/٤٢ ، و شرح الرضي ٤/٤٩٧ ، وشفاء العليل ٢/٨٨٤ .

والشاهد فيه « لم يعلما » على أن نون التوكيد تدخل بعد « لم » تشبيهاً لها بـ « لا » النهي عند سيبويه .

(١) قال سيبويه : « يجوز في الضرورة : أنت تفعلن » (٢) يعني: تلحق بالمضارع خالياً عن جميع ما ذكر قبل . وتدخل اسم الفاعل ضرورة قال (٣) :

أرأيتَ إنْ جاءتْ به أمْلُوداً مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُوداً
أقائلنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُوداً

وقال (٤) :

يألتِ شِعْري عنكم حَنِيفاً أشَاهِرُنَّ بعدنا السُّيُوفاً

ثم إن النون تلزم من هذه المواضع المذكورة : المضارع المقسم عليه مثبتاً نحو : « والله لأقومنَّ » (٥) بشرط ألا يتعلّق به جارٌ سابق كقوله تعالى : ﴿ وَلَيْنَ مُتُّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (٦) ، وقوله (٧) :

لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي أَوْسَعُ

شاذ عن البصريين (٨) .

(١) سقطت الواو من (ش) و (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٥١٧/٣ ، وشرح الرضي ٤٩٨ / ٤ .

(٣) الرجز لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ١١٨/١ ، و شرح التصريح ٣٥/١ ، ولرجل من هذيل في شرح شواهد المغني ٧٥٨/٢ ، و الخزانة ٤٤٧ / ١١ ، وبلا نسبة في المحتسب ١٩٣/١ ، و الخصائص ١٣٦/١ ، و شرح الرضي ٤٩٨ / ٤ ، وشفاء العليل ٨٨٥/٢ .

والمألود : الناعم . والمرجل : الذي شعره بين الجعودة والسبوة . والبُرود : جمع بُرد : نوع من الثياب . والشاهد فيه « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل اضطراراً تشبيهاً له بالمضارع .

(٤) الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٩ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/١ ، و الخزانة ٤٥٤ / ١١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ ، وشرح الرضي ٤٩٨ / ٤ .

والشاهد فيه « أشاهرن » حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ؛ لأنه أشبه الفعل .

(٥) في (غ) : لأقولن .

(٦) آل عمران : ١٥٨ .

(٧) سبق تخرجه ص ٨٣٩ . والشاهد فيه : « ليعلم » حيث لم يؤكد بالنون فهو شاذ عند البصريين . قال البغدادي معقياً على الرضي : « وهذا يخالف ما ذكره في حروف القسم من أن المضارع إذا كان للحال يجب الاكتفاء باللام ، ولا تأتي بالنون ، وأنشد هذا البيت هناك ، وأما الشذوذ ففي المضارع المستقبل إذا جاء باللام دون النون » . ينظر : الخزانة ٤٥٦ / ١١ . وكذا قال ابن مالك قبله ، وبهذا البيت استشهد في شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٨) ينظر : المفصل ٤٣٢ ، وشرح اللمع للضرير ٢٣٩ ، والبيان ٦١٠ ، و شرح المفصل ٤٣/٩ ، و ارتشاف الضرب ٦٥٥/٢ ، وشرح الرضي ٤٩٩ / ٤ .

وأكثر دخولها في الأمر والنهي والاستفهام ، ومع « إِمَّا » . وقال الزجاج^(١) هي لازمة مع « إِمَّا » خلافاً لغيره ، قال^(٢) :

إِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لَمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا

قوله : (وَمَا قَبْلَهَا مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُورِينَ مَضْمُومٌ) ؛ لأن ضميرهم — أعني الواو — إن انضم^(٣) ما قبلها حذفت مع نون التأكيد^(٤) ، وإذا حذفت فعليها دليل وهو ضمة ما قبلها . وإن انفتح ما قبلها^(٥) حركت بالضم للساكنين ؛ وإنما ضمت — ولم تكسر ، ولم^(٦) تفتح — إجراءً لما قبل نون التأكيد في جمع المذكر مجرى واحداً .

قوله : (وَمَعَ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ) ؛ لأن ضميرها — أعني الياء — إن كان ما قبلها مكسوراً^(٧) حذفت الياء للساكنين ، وبقيت الكسرة تدل عليها . وإن كان ما قبلها مفتوحاً حركت بالكسر للساكنين^(٨) . وقال المالكي : « حَذْفُ يَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَ الْفَتْحَةِ لُغَةٌ طَائِيَةٌ نَحْوُ : « اَرْضَنَّ فِي « اَرْضِي » »^(٩) .

قوله : (وَفِيْمَا عَدَاهُ مَفْتُوحٌ) . أي : ما عدا المذكور ، وما عداه : الواحد المذكور^(١٠) نحو : « اضْرِبَنَّ » ، و« اغزُونَ » ، و« ارمين » ، و« اخشيين »^(١١) ، وأنشد سيبويه^(١٢) :

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضِينَ بِهِ فَيَبِينَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مِيَاسِيرُ

(١) ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٢/٢٤٤ ، وشرح الرضي ٤/٤٩٩ ، والارتشاف ٢/٦٥٦ ، والخزاعة ١١/٤٥٧ .
(٢) البيت من المتقارب ، وهو للأعشى ميمون في ديوانه ٢٢١ ، و الكتاب ٢/٤٦ ، وشرح المفصل ٥/٩٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٦٤ ، وشرح المفصل ٩/٦ ، وشرح الرضي ٤/٤٩٩ .
والشاهد فيه أن « إن » الشرطية المقرونة بـ « ما » الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج . وترك توكيده جيد عند غيره . وهذا البيت حجة على الزجاج .

(٣) في (غ) : ضم .

(٤) يعني : حذفت مع وجود نون التأكيد .

(٥) نحو : اخشوا .

(٦) في (أ) و (غ) : ولا .

(٧) نحو : « اضربي » ، و« اغزي » ، و« ارمي » .

(٨) نحو : « اخشيين » ، و« ارضين » .

(٩) ينظر : التسهيل مع شرحه شفاء العليل ٢/٨٨٧ .

(١٠) في (ش) : المذكور : الواحد .

(١١) سقطت الواو من (غ) .

(١٢) البيت من البسيط ، وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في شرح شواهد المغني ١/٢٤٤ ، واللسان (دهر) ، وبلا نسبة في الكتاب ٣/٥٢٨ ، و سر صناعة الإعراب ١/٢٥٥ .

والمثنى نحو: « اضربانٌ » ، وجمع المؤنث نحو: « اضربنانٌ » .

والفتحةُ في المثنى ، وجمع المؤنث قبل الألف الذي قبل النون ، ولعله أراد ذلك .

ففتح ما قبل النون في الواحد للتركيب ؛ لكون النون كجزء^(١) الكلمة . ورُدَّتْ اللامات المحذوفة للجزم أو للوقف في نحو: « لِيغزُونَ » ، و« اغزُونَ » ، و« ليرمينَ » ، و« ارمينَ » ، و« ليخشينَ » ، و« اخشينَ » ؛ لأن مع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ، ولا وقف . وهذا مذهب سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وأبي علي^(٤) أن الفتحة قبل النون حركة بناء^(٥) . وقال الزجاج^(٦) والسيرافي^(٧) : بل الحركة للساكنين معرباً كان الفعل ، أو مبنياً ، فالفعل باق على ما // ١٣٧ ب كان عليه قبل دخول النون من إعراب أو^(٨) بناء .

هذا ولغة طيِّبٍ على ما حكى عنهم الفراء^(٩) حذف الياء الذي هو لام في الواحد بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو: « والله ليرمينَ^(١٠) زيدٌ » ، و« ارمينَ يا زيد » ، و« ليخشنَ زيد » ، و« اخشنَ يازيد » ، وعليه قوله^(١١):

إِذَا قَالَ قَطْنِي قَلْتُ^(١٢) بِاللَّهِ حَلْفَةً لَتُعَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

ولم تحذف ألف المثنى للساكنين خوف اللبس بالواحد ، فكسرت النون لأجل الألف ، فلو حذفت الألف لانفتحت النون ، فصار: « اضربانٌ » كـ« الضالين » لأن النون كجزء الكلمة ،

(١) كررها في (غ) .

(٢) ينظر : الكتاب ٥١٩/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٩/٣ .

(٤) ينظر : الإيضاح للفارسي ٢٤٠ ، وشرح الرضي ٥٠١ / ٤ .

(٥) واختاره ابن عصفور ؛ لأن حركة التقاء الساكنين حركة عارضة والعارض لا يعتد به . ينظر : شرح الجمل

لابن عصفور ٣٠٤/١ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٥٠١ / ٤ ، والارتشاف ٦٦٢/٢ .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٥٠١ / ٤ ، والارتشاف ٦٦٢/٢ .

(٨) في (غ) : و .

(٩) ينظر : شرح الرضي ٥٠٢ / ٤ ، والارتشاف ٦٦٣/٢ ، والمجمع ٥١٥/٢ .

(١٠) في (غ) : ليرمين .

(١١) البيت من الطويل ، وهو لحريث بن عَنَاب الطائي في مجالس ثعلب ٦٠٦ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/١ ،

و الخزانة ٤٦١ / ١١ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/٣ ، وشرح الرضي ٥٠٢ / ٤ .

قطني : حسي . أي : قلت قد حلفت أن تشرب جميع ما في إنائك .

والشاهد فيه « لَتُعَنَّ » حيث حذف لام الفعل وهو « الياء » بعد الكسر وهو لغة طيِّبٍ على ما نقله الفراء .

(١٢) في (أ) و (ش) : قال . وما أثبتته من (غ) ، والمصادر السابقة .

فأشبهه ما التقى فيه ساكنان على حدّهما ، وذلك جائز ، وحدهما أن يكون الساكن الأول حرف مد ، والثاني مدغماً ، ويكونان في كلمة واحدة ، وقد حصل مع الألف ونون التأكيد الشرطان الأولان ، ولتنزل النون منزلة الجزء^(١) كأنه حصل الشرط الثالث .

ولم تحذف الألف في « اضربنان » ؛ لأنها مجتنبه للفصل بين النونات ، فلو حذفت^(٢) لحصل الوقوع فيما فر منه .

وأما حذف النون التي هي علامة^(٣) الرفع في الأمثلة الخمسة فلأن الفعل صار مبنياً عند الجمهور ، وعند غيرهم لاجتماع النونات^(٤) .

قوله : (وَلَا تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ [خِلَافًا لِيُونُسَ])^(٥) .

أي : لا تدخل الخفيفة المثني وجمع المؤنث ؛ لأنه يلزم التقاء الساكنين^(٦) على غير حدّه ؛ لعدم إدغام الساكن الثاني . قال نجم الدين : « وأما الثقيلة فلأن النون المدغمة — وإن كانت ساكنة — فهي كالمتحركة ؛ لأنه يرتفع اللسان بها ، وبالمتحركة ارتفاعاً واحدة ، فهما كحرف واحد متحرك »^(٧) .

قال نجم الدين : « ولا يجوز عند سيبويه إلحاقها في نحو : « اضرباني » بنون الوقاية ، و« اضربان نعمان » وإن كان يزول الساكنان بالإدغام في نون الوقاية ، ونون « نعمان » ؛ لأن المدغم فيهما ليستا لازمتين »^(٨) .

ويونس والكوفيون^(٩) جوزوا إلحاق الخفيفة للمثني وجمع المؤنث . وتبقى عند يونس النون ساكنة^(١٠) ؛ لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المد ، وإما أن تحرك بالكسر للساكنين . وحمل

(١) في (غ) : كجزء .

(٢) في (ش) : حذف .

(٣) في (غ) : علامة المثني .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٥٠٣ / ٤ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١ .

(٦) في (ش) و (غ) : ساكنين .

(٧) ينظر : شرح الرضي ٥٠٣ / ٤ .

(٨) ينظر : شرح الرضي ٥٠٣ / ٤ .

(٩) ينظر : الكتاب ٥٢٧ / ٣ ، والمقتضب ٢٤ / ٣ ، والأصول ٢٠٢ / ٢ ، والمفصل ٤٣١ ، والإنصاف ٦٥٠ / ٢ ، واللباب ٦٨ / ٢ ، و شرح المفصل ٣٨ / ٩ ، و الارتشاف ٢٦٥ / ٢ ، و شرح الرضي ٥٠٣ / ٤ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي ٥٠٣ / ٤ .

عليه^(١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانَّ﴾^(٢) ^(٣).

[وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ]^(٤) .

قوله : (وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا) . أي : النونان في غير المثني ، وجمع المؤنث (مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ) وهو الواو والياء (كَالْمُنْفَصِلِ) أي: كالكلمة المنفصلة ، يعني: يجب أن يُعْطَى آخر الفعل ما يعطى آخر أولى الكلمتين المنفصلتين إذا اجتمعتا . وغرضه بيان الأفعال المعتلة عند إلحاق النون بها ، وقد جرى في أثناء الكلام ما يتبين^(٥) به^(٦) حكم جميعها . ومعنى كلامه : أن النونين في غير المثني ، وجمع المؤنث على ضربين :

إمّا مع ضمير بارز ، وذلك في جمع المذكر نحو : « اغزوا » ، و « ارموا » ، و « احشوا » ، وفي الواحد المؤنث نحو : « رَيَّ » ، و « اغزي » ، و « ارمي » و « احشَي » .
وإمّا ضمير مستتر ، وذلك في الواحد المذكر نحو : « رَه » ، و « اغزُ » ، و « ارمِ » ، و « احشَ » .

فالنون مع البارز كالكلمة المنفصلة ، فتقول : « اغزُنَّ » ، و « ارمُنَّ » حذفت الواو للساكنين لسكونها ، وانضمام ما قبلها كما تحذفها مع الكلمة المنفصلة نحو : « اغزوا الكفار » ، « وارموا العرَض » ، وكذا : « اغزِنَّ » ، و « ارمِنَّ » بالحذف للساكنين لسكون الياء وانكسار ما قبلها ، كما تحذف في « اغزِي الجيش » ، و « ارمي العَرَض » . وتضم الواو في « احشُون » ، وتكسر الياء في « احشِين » ؛ لأنه ليس قبلهما من جنسهما ، ولا يحذف أول الساكنين إلا وقبله من جنسه ، كما يضم ويكسر مع المنفصلة في « احشُوا الرجل » ، و « احشِي الرجل » .

(١) في (ش) و (غ) : وعليه حمل .

(٢) يونس : ٨٩ .

(٣) وذلك إذا قرئ بتخفيف النون ، وهي قراءة ابن ذكوان ، ينظر : العنوان في القراءات السبع ١٠٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ٥٢٢/١ ، والفتح الرباني في القراءات السبعة ١٩٢ .

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١ .

(٥) في (ش) : يبين .

(٦) سقطت من (ش) و (غ) .

والنون مع المستتر كالكلمة المتصلة . قال نجم الدين : « ويعني بها ألف التثنية فتقول :
« اغزُونَ » ، و « ارمِينَ » ، و « اخشِينَ » ، بردّ اللامات وفتحها ، كما تقول : « اغزُوا » ،
و « ارمِيا » ، و « اخشِيا »^(١) .

قال نجم الدين : « هذا زبدة كلامه^(٢) — يعني المصنف — قال : ويردّ عليه أن المتصل ليس
هو الألف فقط ، بل الواو والياء في « ارضوا » ، و « ارضِي »^(٣) متصلان ، ومع هذا فإنك تحذف
اللام معهما ، ولا // تثبتها كما تثبت مع الألف . قال : فليس قوله إذن^(٤) : « كالمُتصل » على
إطلاقه بصحيح^(٥) .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ : « هَلْ تَرَيْنَّ » ، و « تَرُونَّ » ، و « تَرِينَ » [و « اغزُونَ » ،
و « اغزُنَّ » ، و « اغزِنَّ »]^(٦)) .

المثال الأول ضميره مستتر ، فقلبت ألفه ياء ، كما تقلب مع الكلمة المتصلة نحو : « ارميا » ،
والضمير في الأخيرين بارز ليس قبله من جنسه ، فحرك للساكنين^(٧) كما يحرك مع الكلمة المنفصلة
نحو : « تروا القوم » ، و « تري القوم » .

والضمير في الأول^(٨) من الثلاثة الأخيرة^(٩) مستتر فردت واوه ، كما ترد^(١٠) مع المتصلة
نحو : « اغزوا » ، وفي الأخيرين بارز قبله من جنسه ، فحذف للساكنين كما يحذف مع الكلمة^(١١)
المنفصلة نحو : « اغزوا الكفار » ، و « اغزي الكفار » .

(١) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٥٠٤ .

(٢) في (ش) : كلام .

(٣) في (غ) : ارضيا .

(٤) زيادة من (ش) و (غ) .

(٥) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٥٠٤ .

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤١ .

(٧) في (غ) : الساكنين .

(٨) وهو قوله : « اغزُونَ » .

(٩) في (غ) : الأخير .

(١٠) في (ش) : يرد .

(١١) زيادة من (غ) .

قوله : (والمخففة تُحذفُ للسَّاكِنِ ، [وفي الوقفِ ، فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ ، والمفتوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلْفًا] ^(١)) .

إذا لاقى المخففة ساكن بعدها حذفت قال ^(٢) :

لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُ كَعَ يَوْمًا ^(٣) وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أصله ^(٤) : « تُهَيِّنُ » فدخلت « لا » الناهية ، فحذفت حركة النون جزماً ، وحذفت ^(٥) الياء للساكين ، فبقي : « لا تُهَيِّنُ » ، فلما دخلت نون التأكيد الخفيفة فتحت النون قبلها ، فزال موجب حذف الياء ، فرجعت ، وصار : « لا تُهَيِّنُ » فلما لقي نون التأكيد الساكن وهو لام « الفقير » حذفت للساكين ، وبقي ما قبلها على فتحه ، فحطو النون الخفيفة عن مرتبة التنوين ؛ لأنه لازم للاسم المتمكن في الوصل إذا تجرد عن اللام والإضافة ، وهي لا تلزم ما دخلته ، وأيضاً فضّلوا اللاحقة للاسم على اللاحقة ^(٦) للفعل ، فالتنوين يكسر للساكين ، ولا يحذف إلا ضرورة ، أو من موصوف « ابن » و « ابنة » بالشروط المذكورة ، والنون الخفيفة تحذف للساكين مطلقاً ، تقول : « يا زيدُ اضرب الرجل » ، و « يا زيدون اضربوا الرجل » ، و « يا هند اضربي الرجل » ، و « هل تضرب الرجل » ، و « هل تضربون الرجل » ، و « هل تضربين الرجل » ردت ^(٧) نون الإعراب لزوال ^(٨) مقتضى البناء وهو النون .

وأماً إذا وقعت ^(٩) على ما فيه النون الخفيفة فحكمها في الوقف حكم التنوين : تقلب المفتوح ما قبلها ألفاً نحو : « يا زيد اضرباً » في « اضربن » قال ^(١٠) :

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية ٢٤٢ .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو للأضبط بن قريع السعدي في الأغاني ١٢٩/١٨ ، والبيان والتبيين ٣٤١/٣ ، والشعر والشعراء

٢٩٩/١ ، و شرح شواهد المغني ٤٥٣ ، و الخزانة ٤٧٧/١١ ، وبلا نسبة في اللمع ١٢٠ ، والمفصل ٤٣٢ ،

والإنصاف ٢٢١/١ ، و شرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، و شرح الرضي ٥٠٥/٤ .

والشاهد فيه « لا تهين » حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين . والأصل : لا تهينن .

(٣) في (غ) : يوماً أن تر كع .

(٤) في (غ) : وأصله .

(٥) في (ش) : فحذفت .

(٦) في (ش) : الملاحقة .

(٧) في (غ) : رددت .

(٨) في (غ) : لزول .

(٩) في (ش) : وقف .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو للأعشى في ديوانه ١٨٧ ، والكتاب ٥١٠/٣ ، والمقتضب ١٢/٣ ، وبلا نسبة

في الإنصاف ٦٥٧/٢ ، و شرح المفصل ٣٩/٩ . =

وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكُنَّهُ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

أي : فاعبدن .

ويحذف المضموم ما قبلها ، والمكسور ما قبلها نحو : « اضربوا » ، أو ^(١) « اضربي » في نحو ^(٢) : « اضْرِبْنَ » ، و « اضْرِبْنَ » . وتقول في الوقف في الاستفهام « يا رجال هل تضربون ؟ » ، و « يا هند هل تضربين ؟ » . ولذا قال : (فَيَرُدُّ مَا حُذِفَ ^(٣)) . يعني : إذا حذفت النون أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما أُزيل في الوصل بسببها ، من الواو والياء في « اضْرِبْنَ » ، و « اضْرِبْنَ » ، و « اخْشَوْنَ » ، و « اخْشَيْنَ » فتقول : « اضْرِبُوا » ، و « اضربي » ، و « اخْشَوْا » ، وأصله : « اخشوا » فأعل بقلب الياء ألفاً ، وحذف الألف للساكنين ، و « اخشي » وأصله : « اخشي » فأعل كذلك . ومن الواو والياء والنون في : « هل تضربن ؟ » ، و « هل تضربن ؟ » ، و « هل تخشون ؟ » ، و « هل تخشين ؟ » ، فتقول : « هل تضربون ؟ » ، و « هل تضربين ؟ » ، و « هل تخشون ؟ » ، و « هل تخشين ؟ » وأصلهما : تخشون وتخشين ، فأعلا كما مر ، فقدروا نون التأكيد معدومة من أصلها عند عروض الحذف ؛ لعدم لزومها للفعل ، ولذلك ^(٤) عاد بعد حذفها معرباً ما بُني لأجلها . فيورد في المغاياة : أين كلمة بنيت وصلاً ، وأعربت وقفاً ؟ وذلك نحو : « هل تضربون ؟ » ، و « هل تضربين ؟ » بعد حذف نون ^(٥) التأكيد الخفيفة بخلاف التنوين ، فإن الوقف على « جاءني قاضٍ » : « جاءني قاضٍ » على الأفصح بغير رد ^(٦) الياء ؛ لكون التنوين لازماً فكأنه ثابت أيضاً مع عروض الحذف .

= والشاهد فيه : « فاعبدا » حيث أبدل النون الخفيفة ألفاً في الوقف .

(١) في (ش) و (غ) : و .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) في (ش) و (غ) : تحذف .

(٤) في (غ) : ولذا .

(٥) في (أ) : النون .

(٦) في (ش) : (در) بدل (رد) .

فائدة :

قال الشاعر^(١) :

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءَ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرْتُ لِخَلِّ وَفَاءَ

« إنَّ » فعل أمرٍ من : « وأي »^(٢) . بمعنى : وعد ، وأصل الأمر المضارع ، ومضارع^(٣)

المخاطبة من « وأي » : « تئيين » ، وأصله : « توثيين » حذف الواو // كما تحذف في « تعدين » ، ١٣٨/ب
وأمرها : « إيَّ » فأدخلت نون التأكيد الشديدة عليه ، فحذفت الياء للساكنين ، وبقي « إنَّ » .
و « هندُ » منادى مضموم ، و « المليحة » ، و « الحسناء » صفتان لـ « هند » جاريتان على المحل .
وقوله : « وأي » . بمعنى : وعد مفعول مطلق منصوب بفعل الأمر الذي هو « إنَّ » . و « مَنْ »
في محل الجر مضافاً إليها المصدر . أي : عدي يا هند المليحة الحسناء وعد من أضمرت لخل وفاء .
هذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على إنعامه وإفضاله . وصلواته على محمد وكرام آله .

(١) البيت من الخفيف ، وهو ليوسف بن أحمد الصقلي في إنباه الرواة ٧٠/٤ ، وبغية النحاة ٣٥٦/٢ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢٧ .

(٢) ينظر : اللسان (وأي) ١٩٦/١٥ .

(٣) في (غ) : وأمر .

[هاء السكت وحرف التذکر وشین الکشکشة وسین الکسکسة]

ولنختمه بذكر طرف من أحكام « هاء » السكت ، وحرف التذکر ، والإنكار^(١) ، وشین الکشکشة ، وسین الکسکسة ، اقتداء بنجم الأئمة ، وعالم الأمة السيد الرضي نفع الله بعنايته .

[هاء السكت]

أما هاء السكت فهي هاء تزداد في آخر الكلمة الموقوف عليها إذا^(٢) كان آخرها ألفاً ، والكلمة حرف ، أو اسم عريق البناء نحو : « لا » ، و « ذا » و « هنا » ؛ لخباء الألف فأريد بيانها . ولا تزداد في الأسماء المتمكنة ، أو العارضة البناء . ولا تلحق ساكناً آخر ، واولاً كان ، أو ياءً ، أو غيرهما .

وتزداد^(٣) هاء السكت أيضاً في آخر كلمة موقوف عليها إذا كانت متحركة الآخر بحركة غير إعرابية ، ولا مشبهة بالإعرابية ؛ لبيان تلك الحركة ، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف . تقول : « هما رجلان » و « ضاربانه » ، و « مسلمونه » ، و « ضربته » ، و « هنة » ، و « هلمه » ، و « ضربتكم » ، و « ثمة » ، و « اضربنه » ، و « انطلقته » ، و « ضربته » ، و « يحكمكه » ، و « عصايه » ، و « قاضيه » ، و « غلاميه » ، و « هوه » ، و « هيه » ، و « أينه » ، و « كيفه » .

ودخولها فيما قبل آخره ساكن أقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك ؛ حتى لا يجتمع ساكنان ، لو سکن الآخر .

ولم يلحقوها نون الإعراب^(٤) ؛ لأنها علامة للرفع فهي كالحركة الإعرابية .

وقد استعملوا في بعض ذلك الألف مكان الهاء لمشابقتها لها وذلك في « أنا » ، و « حيها »^(٥) .

(١) سقطت من (غ) .

(٢) هذه الهاء تزداد في موضعين هذا أحدهما .

(٣) هذا هو الموضع الثاني الذي تزداد فيه هاء السكت .

(٤) وذلك في الأفعال الخمسة نحو : « يضربانه » ، و « يضربونه » .

(٥) قال سيبويه : « فمن ذلك قول العرب : حَيْهَلًا ، فإذا وصلوا قالوا : حَيْهَلٌ بِعَمْرٍ ، وإن شئت قلت : حَيْهَلٌ كما تقول :

بِحِكْمِكُمْ . ومن ذلك قولهم : « أنا » ، فإذا وصل قال : أن أقول ذلك ، ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف » . =

وإذا حذفت^(١) لام^(٢) الكلمة جزماً ، أو وقفاً ، وبقيت على حرف واحد لتقدم حذف عينها لعلّة فـ « هاء » السكت واجبة نحو : « رَه » ، و « قَه » ؛ لاستحالة الوقف على المتحرك ، والابتداء بالساكن . وإن كانت على أكثر من حرف فالهاء ليست بواجبة نحو : « اغزّه » ، و « ارميه » ، و « اخشيه » ، و « لم يعزّه » ، و « لم يرميه » ، و « لم يخشئه » . لكنها ألزم ههنا منها في نحو : « ثمّه » ، و « مسلمونه »^(٣) . وهي في « أعه » ، و « أقه »^(٤) في قولك : « إن تع أعه » ، و « إن تق أقه » ألزم من « اغزّه » ، و « لم يرميه » .

قال نجم الدين : « وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت إلا هذا النوع أعني^(٥) الذي حذِفَ آخره »^(٦) .

والحاق الهاء في نحو « علام » ، و « إلام » ، و « حتّام » ، و « بيم » ، و « فيم » ، و « عم » أجرد من حذفها . ويجوز إسكانها ، ولو صارت الميم على حرف واحد ؛ لأنها امتزجت بحرف الجر ، وصارا ككلمة واحدة^(٧) .

وإذا^(٨) وقفت على : « مجيء م جئت » فقلت : « مجيء مه » فإنها^(٩) لازمة .

وتحذف هاء السكت في الوصل كهزمة الوصل إلا أن يجري الوصل مجرى الوقف ، قال تعالى : ﴿ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٢٦﴾ خُذُوهُ ﴾^(١٠) وصلّاً ، وحققها السكون ولو وقعت بعد ألف ،

= ينظر : الكتاب ٤/١٦٤ ، وقال أبو حيان : « وقالوا : أنا بالألف في الوقف ، وأنه بالهاء ، وأجاز بعضهم في الوقف أن تسكن النون » . ينظر : الارتشاف ٢/٨٢٤ .

(١) في (غ) : حذف .

(٢) في (ش) : منه لام .

(٣) لأنك إذا لم تأت بهاء السكت ، سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها ، وهو إجحاف .

ينظر : شرح الرضي ٤/٥١٠ .

(٤) في (غ) : يقه .

(٥) زيادة من (ش) و (غ) .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤/٥١٠ .

(٧) زيادة من (ش) .

(٨) في (ش) : فإذا .

(٩) في (ش) و (غ) : فالهاء .

(١٠) الحاقة : ٢٩ — ٣٠ .

وَيُحَرِّكُهَا مَنْ يَشْتَبِهَا وَصَلًا بَعْدَ الْأَلْفِ مَجْرِيًّا لِلْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ بِالضَّمَّةِ ؛ تَشْبِيهًا بِهَاءِ الضَّمِيرِ ،
أَوْ^(١) بِالْكَسْرِ لِلْسَّاكِنِينَ قَالَ^(٢) :

يَا مَرَّ حَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءٍ إِذَا أَتَى قَرَبْتُهُ بِمَا شَاءَ
مِنَ الْحَشِيشِ وَالشَّعِيرِ وَالْمَاءِ

وروى بالوجهين ، ومثله^(٣) :

يَا مَرَّ حَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ إِذَا أَتَى قَرَبْتُهُ بِالسَّانِيَةِ

[سين الكسكسة]

وأما سين الكسكسة^(٤) : وهي في بكر بن وائل^(٥) — ذكره نجم الدين^(٦) — فهي التي
تُلْحَقُ بِكَافِ الْمَوْنِثِ فِي الْوَقْفِ ؛ لِئَلَّا تَلْتَبِسَ إِذَا سَكَنَ لِلْوَقْفِ بِكَافِ الْمَذْكَرِ^(٧) . وفي المفصل :
« الكشكشة في تميم ، والكسكسة في بكر »^(٨) . قال فيه : « وعن معاوية^(٩) أنه قال يوماً : « مَنْ
أَفْصَحَ النَّاسَ ؟ فِقَامَ رَجُلٍ مِنْ جَرَمٍ^(١٠) — وَجَرَمٌ مِنْ فَصْحَاءِ النَّاسِ — فَقَالَ : « قَوْمٌ تَبَاعَدُوا عَنْ^(١١)
فِرَاتِيَّةِ^(١٢) الْعِرَاقِ ، وَتِيَامَنُوا عَنْ كَشْكَشَةِ تَمِيمٍ ، وَتِيَاَسَرُوا عَنْ كَسْكَسَةِ بَكْرِ ، لَيْسَتْ فِيهِمْ

(١) في (غ) : و .

(٢) الرجز لعروة بن حزام العذري في شرح المفصل ٤٦/٩ ، ٤٧ ، والخزانة ١١ / ٤٨٥ ، وهو بلا نسبة في إصلاح
المنطق ٩٢ ، والمنصف ٣ / ١٤٢ ، وشرح الرضي ٤ / ٥١١ .
والشاهد فيه : « مرحباه » فقد روي بالوجهين ، بالضم والكسر .

(٣) الرجز في الخصائص ٢ / ٣٥٨ ، والمنصف ٣ / ١٤٢ ، وشرح المفصل ٩ / ٧٦ ، ٤٧ ، والخزانة ١١ / ٤٨٨ .

(٤) في (أ) و (ش) و (غ) : شين الكشكشة .

(٥) نص على أنها لغة بكر بن وائل الزمخشري في المفصل ٤٣٦ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ٤٩ ، وأبو حيان
في الارتشاف ٢ / ٨٢٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٥١١ . قال سيبويه : « واعلم أن ناساً من العرب يُلْحَقُونَ الْكَافَ السَّيْنَ لِيَبْنُوا كَسْرَةَ التَّأْنِيثِ ،
وَإِنَّمَا أَلْحَقُوا السَّيْنَ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي اسْتِفْعَالٍ ، وَذَلِكَ : « أَعْطَيْتُكَسَ » ، و « أَكْرُمْتُكَسَ » فَإِذَا وَصَلُوا
لَمْ يَجِئُوا بِهَا ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ تَبِينُ . ينظر : الكتاب ٤ / ١٩٩ .

(٧) في (ش) و (غ) : الضمير .

(٨) ينظر : المفصل ٤٣٦ .

(٩) معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشي الأموي ، أمير المؤمنين ، ولي أميراً لعمر و عثمان نحو عشرين سنة ، وتولى نحو
عشرين سنة فكلها نحو أربعين سنة ، توفي سنة ٦٠ هـ . ينظر : الاستيعاب ٣ / ٤٠٧ ، وأسد الغابة ٥ / ٢٠١ .

(١٠) جرم : بطنان من العرب . أحدهما في قضاة وهو جرم بن زبان ، والآخر في طيب : يوصفون بالفصاحة . ينظر :
شرح المفصل ٩ / ٤٩ .

(١١) في (غ) : من .

(١٢) والفرازية لغة أهل الفرات . قال ابن يعيش ٩ / ٤٩ : « ويروى : « لخلخانية العراق » واللخلخانية : العجمة في المنطق » .

غمغمة^(١) // قضاة ، ولا طمطمانية^(٢) حمير . قال معاوية « من هم ؟ » قال : « قومي^(٣) »^(٤) ١/١٣٩
 فيقول أهل الكشكشة : « أكرمتكش » ، ويحذفونها في الوصل ، وأهل الكسكسة كذلك ،
 يقولون : « أكرمتكس » وقفاً ، لا وصلاً .

قال نجم الدين : « وناس كثير من بني تميم ، وناس من أسد يجعلون مكان كاف المؤنث في
 الوقف شيئاً ، قال^(٥) :

تَضَحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِشُ وَلَوْ حَرِشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِشِ
 وقد يجرون^(٦) الوصل مجرى الوقف فيقولون : « إئش ذاهبة » قال^(٧) :
 فَعَيْنَاشَ عَيْنَاهَا وَجِيدُشَ جِيدَهَا سِوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشَ دَقِيقُ

[حرف الإنكار]

وأما حرف الإنكار : فهي^(٨) زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة ، إذا
 قصدت إنكار اعتقاد^(٩) كون المذكور على ما ذكر ، أو إنكار كونه بخلاف ما ذكّر ، تقول مثلاً :

- (١) والغمغمة : ألا يتبين الكلام ، وأصله أصوات الثيران عند الذعر ، وأصوات الأبطال عند القتال .
- وقضاة أبو حي من اليمن ، وهو قضاة بن مالك بن سبأ . ينظر : شرح المفصل ٤٩/٩ .
- (٢) الطمطمانية : أن يكون الكلام مشتبهاً بكلام العجم . يقال : رجل طمطم أي : في لسانه عجمة لا يفصح .
- وحمير : أبو قبيلة وهو حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . ينظر : شرح المفصل ٤٩/٩ .
- (٣) قال ابن الحاجب : قوله : « قومي » بإضافته إلى ياء المتكلم . وليس بمستقيم من حيث المعنى والنقل جميعاً . أما المعنى فإنه
 مخاطب لأمير المؤمنين الذي لغته أفصح الناس ، فكيف يليق بمن يمت إليه ويخاطبه أن يكذب ويُسيء عليه الأدب ، وأما
 النقلُ فاتفق الرواة على أنه قال : « قومك » وفي بعضها : « قال قومك يا أمير المؤمنين » ، والظاهر أنه وهم وقع فيه ما
 اشتملت عليه الحكاية من قوله : « وجرم من فصحاء الناس » . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٦/٢ .
- (٤) ينظر : المفصل ٤٣٦ .
- (٥) الرجز بلا نسبة في كتاب العين ٩١/١ ، ٢٦٥/٥ ، وشرح الرضي ٥١١ / ٤ ، واللسان (حرش ، كشمش) ،
 والخزانة ٤٨٩ / ١١ .
- والشاهد فيه « أحترش ، حرش » حيث إن كثيراً من تميم وأسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيئاً ، والأصل
 احترك ، وحرك .
- (٦) سقطت النون من (غ) .
- (٧) البيت للمجنون في ديوانه ١٦٣ ، و سر صناعة الإعراب ٢٠٦/١ ، واللسان (روع) ، والخزانة ٤٩١ / ١١ ،
 وبلا نسبة في الخصائص ٤٢٠/٢ ، و شرح المفصل ٧٩/٨ ، ٤٨/٩ ، و شرح الرضي ٥١٢ / ٤ .
- والشاهد فيه « فعيناش ، و جيدش ، منش » حيث جعل مكان كاف المؤنث في الوصل شيئاً .
- (٨) في (غ) : فهو .
- (٩) سقطت من (ش) .

« جاءني زيد » فيقول المنكر: « أزيدنيه ؟ » أي : كيف يجيئك ؟ . فهذه العلامة بيان أنه لا يعتقد أنه أتاك . أو يقول ذلك من لا يشك أن زيدا جاءك و ينكر ألا يجيئك ، فكأنه قال : « ومن يشك في هذا ، وكيف لا يجيئك » . وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف ، وكون الاستفهام بالهمزة ، بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور . والأغلب مع حصول الشرائط ، وقصد إلحاق زيادة الإنكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته ، إعرابية كانت أو بنائية . نحو : « أذهبُوه » لمن قال : « ذهبُ » ، و « أنا إنيهِ ؟ »^(١) لمن قال : « أنا فاعل » .

وربما زادت علامة الإنكار من دون حكاية اللفظ المذكور ، بل تلحق العلامة بما يصح المعنى فيه من كلامك ، فتقول لمن قال : « ذهبُ » : « أذهبته ؟ » . قال سيويوه : « سمعنا من قيل له : « أخرج إن أخصبت البادية ؟ » فقال : « أنا إنيهِ ؟ »^(٢) منكرأ لرأيه أن يكون على خلاف ذلك »^(٣) . ولو حكى لقال^(٤) : « أخرجوه ؟ » .

ثم نقول : إن كان آخر الكلمة حرف علة ساكناً فحكمه أن يُزاد على آخره مثله ، فيجتمع ساكنان ، فتحذف أولهما ، تقول : « ألقاضيه » و « ألعلاه » ، و « أيزغوه »^(٥) ؟ . وإن كان حرفاً صحيحاً ساكناً ، تنويناً كان ، أو لا حرك للساكنين بالكسر ، فزيادة الإنكار بعده هي الياء نحو : « أزيدنيه » ، « ألم تضريه » . وإن كان متحركاً فمدة الإنكار على وفق تلك الحركة ، بنائية كانت ، أو إعرابية نحو : « أزيدوناهُ » و « أزيدينيه » ، و « آلا ميروه » .

قال نجم الدين : « ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بـ « إن » مزيدة بعد المذكور ، مُدْخِلاً في أوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة إلا ياءً ؛ لأجل الساكنين . وزيادة « إن » لزيادة البيان والإيضاح ؛ لأن الياء والهاء خَفِيَّان ، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء ، وحرف اللين كانوا مستغنين بهما . قال المصنف : « والظاهر أنهم لم يزيدوا « إن » إلا فيما آخره ساكن »^(١) ، ورُدَّ بمجيئها بعد المتحرك في « أنا إنيهِ » ؛ لأن نون أنا متحرك ، وأجاب : « بأن

(١) في (غ) : أنا إنيهِ .

(٢) في (غ) والكتاب : أنا إنيهِ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٤٢٠ .

(٤) في (أ) : قال .

(٥) وذلك في نحو : « جاءني القاضي » ، « ورأيت المعلّى » و « زيد يغزو » .

(١) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦ .

الزيادة في حال الوقف ، والوقف على « أنا » بالألف ، ولو لم تزد « إن » لقليل: « أنا » بحذف إحدى الألفين»^(٢) فيقال على قياس كلامه: « ألمعلّى إنيه ؟ » ، و « ألقاض إنيه ؟ » ، و « آ يغزو إنيه » . قال نجم الدين : « وهذا الذي قاله^(٣) لم يجيء في كلام النحاة ، وإنما هو قياس منه »^(٤) .
ثم إنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدة الإنكار ، وإن كان الكلام وقفاً ، وأما إذا أردت الوصل فيجب ترك الزيادة نحو : « أزيداً يا فتى ؟ » .

ومدة الإنكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف ونحو ذلك^(٥) نحو : « أزيداً وعمرنيه ؟ » لمن^(٦) قال : « لقيت زيدا وعمراً » ، و « أزيداً الطويلاه » . وإذا قال : « ضربت عمراً » قلت : « أضربت عمراه ؟ » ، ولا بد في حال الوقف من ها السكت .

[حرف التذكر]

وأما حرف التذكر: قال نجم الدين : « فليس في كلام فصيح ؛ لأنه إذا نطق^(٧) بكلمة من يتذكر ، ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه ، وصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ، تقول في : « قال » ، و « يقول » ، و « من العام » : « قال » ، فتمد فتحة اللام إلى أن يتذكر ما نسي^(٨) ويصله به ، و « يقولو » ، و « من العامي » .
و^(٩) بياء ساكنة إن كان الآخر ساكناً صحيحاً تنويناً كان أو غيره نحو : « هذا سيفي^(١٠) » إذا أردت سيفاً من صفته كيت وكيت .
وتقول في « قد فعل » ، وفي لام التعريف إذا تذكرت « الحارث^(١١) » : « قدي » و « ألي » .

(١) في (غ) : أنا .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣) من تخصيص « إن » بالساكن آخره .

(٤) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٥١٤ .

(٥) في (ش) و (غ) : وغير ذلك .

(٦) في (ش) و (غ) : وغير ذلك .

(٧) في (غ) : انطلق .

(٨) في (غ) : ما ينسى .

(٩) سقطت الواو من (ش) .

(١٠) في (ش) : سيفي .

(١١) في (ش) : الحرف نحو .

وإن كان الساكن حرف مد نحو : « القاضي » ، و « العصا » ، و « يغزو » مد ذلك الحرف إلى أن تتذكر^(١) «^(٢) .

ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار ؛ لأن هذه إنما تزداد إذا لم يقصد الوقف .

قال المؤلف^(٣) — [رحمه الله ، وأعاد من بركاته]^(٤) — : و^(٥) قد تم تمامه ، وحم اختتامه اختتامه بمحروس^(٦) كحلان الشرف بأرض اليمن ، حصن^(٧) مولانا أمير المؤمنين المتوكل على رب رب العالمين المطهر بن محمد بن سليمان الحمزي^(٨) ، رحمه الله^(٩) ، وقدس روحه^(١٠) ، ونفع الله به^(١١) ، وأعاد^(١٢) من بركاته أمين^(١٣) ، وكان ذلك^(١٤) في رابع عشر ربيع^(١٥) الأول سنة ست وسبعين وثمانمائة ، [على صاحبها أفضل السلام ، على يد العبد الفقير إلى كرم الله وعفوه أحمد بن محمد الخالدي عفا الله عنه . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم]^(١٦) .

(١) في (غ) : يتذكر .

(٢) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٥١٥ .

(٣) في (غ) : قال في الأم .

(٤) سقطت من (غ) ، وفي (ش) : قدس الله روحه .

(٥) سقطت الواو من (ش) .

(٦) في (ش) : في محروس .

(٧) في (غ) : (في خلافة مولانا) بدل (حصن) .

(٨) في (ش) و (غ) : ابن حمزة بن رسول الله صلى عليه وآله وسلم .

(٩) رحمه الله (زيادة من (ش) .

(١٠) في (غ) : قدس الله روحه في الجنان .

(١١) (ونفع به) زيادة من (ش) .

(١٢) في (ش) و (غ) : أعاد علينا .

(١٣) سقطت من (ش) و (غ) .

(١٤) سقطت من (ش) و (غ) : وكان ذلك .

(١٥) في (ش) : شهر ربيع .

(١٦) ما بين الحاصرتين زيادة من (ش) . وفي (غ) : (على صاحبها صلوات رب البرية وسلامه على يد الفقير إلى عفو الله وكرمه أحمد بن محمد الخالدي غفر الله له ولوالده وإخوانه في الله وللمؤمنين والمؤمنات . وقد أبرأت من أساء إلي وأنا معتذر إلى من قد أسأت إليه فمن أبرأني فجزاه الله عني خيراً ، ومن عثر في كتابي هذا على غلط أصلحه ، أو تصحيف صححه بعد أن يتحقق ذلك وأجره على الله الكريم) .

١٠٦٢	[حروف التحضيض]
١٠٦٤	[حرف التوقع]
١٠٦٦	[حرفا الاستفهام]
١٠٦٩	[حروف الشرط]
١٠٧٤	[اجتماع الشرط والقسم]
١٠٨٠	[تقدم الهمزة على أدوات الشرط]
١٠٨٠	[دخول الشرط على الشرط]
١٠٨٩	[حرف الردع]
١٠٩١	[تاء التانيث الساكنة]
١٠٩٣	[التنوين]
١٠٩٥	[نون التوكيد]
١١٠٧	فائدة :
١١٠٨	[هاء السكت وحرف التذکر وشين الكشكشة وسين الكسكسة]
١١٠٨	[هاء السكت]
١١١٠	[سين الكسكسة]
١١١١	[حرف الإنكار]
١١١٣	[حرف التذکر]

خاتمة البحث

من خلال دراستي و تحقيقي لكتاب بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب للخالدي فقد استطعت — بحمد الله تعالى — أن أتوصل إلى النتائج الآتية :

١- كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب يعتبر من أهم متون النحو العربي ، وهو يمثل مرحلة جديدة من مراحل التأليف للنحو بعد مفصل الزمخشري ، حيث امتاز بالمنهجية ، وظهرت فيه قوة التأليف ، ودقة الترتيب ، وعالج المسائل النحوية علاجاً شاملاً مع الميل الشديد إلى الاختصار ، وهو وإن حذا حذو الزمخشري في أصل تقسيماته للكتاب إلا أنه خالفه في بعض الترتيب والآراء .

٢- وهذه المنهجية التي سار عليها ابن الحاجب قد جعلت الناس يعجبون بهذا الكتاب ، فذاع صيته في سائر البلدان ، و اشتغل به النحاة .

٣- ولقد اعتنى علماء اليمن عناية خاصة بمتن الكافية ، إذ جعلوه أساس الدرس النحوي عندهم حتى غطى على سائر كتب النحو المتداولة بينهم ، وتضافرت جهودهم في خدمتها من خلال الشروح الكثيرة التي ألفوها منذ زمن مؤلفها .

٤- العصر الذي عاش فيه الخالدي — وهو القرن التاسع الهجري — كان يحكم اليمن فيه ثلاث دول هي الدولة الرسولية ، و الدولة الطاهرية ، و دولة الأئمة الزيديين . و كان الوضع السياسي غير مستقر ؛ إذ الحروب مستمرة بين هذه الدول ، بل ربما نشبت داخل الدولة الواحدة ، و قد انعكس ذلك على حياة الخالدي ، فعاش مجاهداً ، ينصر من يراه محقاً ، و يحارب من يراه مبطلاً حتى سقط قتيلاً سنة ٨٨٠هـ .

٥- أما الحياة العلمية فقد كانت مزدهرة في هذا العصر ، فقد كان الأمراء و الأئمة يهتمون بها من خلال بناء المدارس ، و رعاية العلماء ، و تشجيعهم على التأليف و التدريس .

٦- موطن الخالدي الأصلي قرية بإقليم ذمار تسمى منطقة بني خالد ، ثم انتقل منها إلى صنعاء، و طلب العلم فيها حتى صار يشار إليه بالبنان ، فجلس على كرسي التدريس مفيداً للطلبة.

٧- الخالدي عالم من علماء اليمن شارك في عدة علوم ، و قد أثنى عليه كل من ترجم له ، و وصفوه بالفقيه ، و الفرضي ، و الأديب و زينة الأوان ، و العالم الكبير ، و أحد أعيان شيعة صنعاء ، و نادرة زمانه في الذكاء و الزهد و الورع .

٨- و كتابه بغية الطالب و منية الراغب دليل قوي على تلك المكانة العلمية ؛ إذ إنه تصدى فيه لشرح كافية ابن الحاجب بأسلوب علمي رصين ، سار فيه على سنن العلماء الكبار في الشرح و التحليل ، و الاستشهاد و التعليل ، و إيراد الأقوال و الحكم عليها .

٩- مضى الخالدي في ترتيب شرحه على أثر ابن الحاجب في كافيته ، فالتزم بتقسيمات الكافية ، و لم يخرج عليها بتقديم أو تأخير ، غير أنه بدأ شرحه بمقدمة بدأها بالبسملة ، و الاستعانة بالله ، ثم حمده ، ثم أوضح فيها سبب تأليفه لكتابيه ، ثم ذكر فيها حد النحو اللغوي و الاصطلاحى ، ثم بين موضوعه ، و غايته ، ثم ختمه بخاتمة ذكر فيها أحكام هاء السكت ، و حرف التذكر ، و الإنكار ، و شين الكشكشة ، و سين الكسكسة .

١٠- أبرزُ خصائص شرح الخالدي و وضوح عبارته التي تحكمها التزعة المنطقية ، و اهتمامه بالحدود ، و مصادر الاحتجاج اللغوي ، و اعتماده على الأصول النحوية ، و اهتمامه بلغات القبائل و لهجاتها ، مع ذكر الخلافات النحوية .

١١- اعتمد الخالدي على نوعين من المصادر : النوع الأول مصادر مباشرة و أهمها شرح الرضي على الكافية ، و النوع الثاني مصادر غير مباشرة ككتاب سيبويه حيث إنه ينقل عنه بواسطة الرضي .

١٢- مضى الخالدي على منوال النحاة الأوائل في الاستشهاد بالقرآن الكريم ، و كانت أغرض الاستشهاد عنده به إمّا لتثبيت القاعدة النحوية و إيضاحها و تطبيق الآية القرآنية عليها ، و إمّا لمناقشة بعض القضايا النحوية ، و إمّا للاحتجاج به لفريق على فريق آخر ، و إمّا للاحتجاج به لترجيح قول على آخر . و قد استشهد بجميع أنواع القراءات القرآنية سواء كانت متواترة أم شاذة ما وافقت الأصول النحوية ، و لم تخالف القياس . فإن خالفت الأصول النحوية فإنه لا يضعفها و إنما يؤولها حتى تنسجم مع تلك الأصول .

١٣- استشهد الخالدي بالحديث النبوي ، و اعتمد عليه في تقرير كثير من المسائل النحوية ، و هو بذلك ينصر مذهب ابن مالك و من وافقه كالرضي ، و يخالف متقدمي النحاة في عدم الاستشهاد به .

١٤- مضى الخالدي على سنن النحاة في تقرير القواعد بالاستشهاد بأقوال العرب و أمثالهم ، و تابع الرضي في الاعتماد على كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، و لم يقتصر على الاستشهاد عليه ، بل إنه استشهد بكلام غيره من الصحابة كأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

١٥- وقف الخالدي — رحمه الله — من الشواهد الشعرية و الاحتجاج بها موقف من سبقه من النحاة في الاعتماد على الشعر ، و جعله المصدر الأساس من مصادر الاحتجاج النحوي . و كان غرضه من الاحتجاج به إما لتثبيت قاعدة نحوية ، أو الاحتجاج به لفريق على فريق آخر، أو الاحتجاج به لترجيح رأي على غيره ، أو بيان المعنى اللغوي لمصطلح معين ، أو لرد رأي رآه مرجوحاً ، أو لحكاية لغة من لغات العرب ، أو لبيان الضرورة الشعرية ، أو لبيان النادر ، و ربما ساق البيت الشعري ليصور حال بعض النحاة أو بعض القضايا النحوية، و ربما حكم على بعض الأبيات الشعرية بالضعف أو الشذوذ لمخالفتها بعض القواعد النحوية . و قد احتج ببعض الشعراء الذين لم يكونوا في عصور الاحتجاج ، و انفرد ببعض الشواهد التي لم أقف عليها في كتب النحو التي بين يدي ، و انفرد ببعض الشواهد التي لم يسبق بها فيما أعلم.

١٦- كان موقف الخالدي من الأصول النحوية موقفاً متميزاً . فقد اعتمد على السماع في إثبات الأحكام النحوية ، و قد دعا في كثير من الأحكام النحوية إلى الوقوف عند السماع ، و عدم التوسع في القياس ، و يتمسك بالأصل المستند إلى السماع ولا يخالفه بتأويل إن أمكن تمشية ذلك الأصل ، و إذا كان النص مخالفاً للقواعد العامة ، و الأصول الثابتة فإنه لا يرده ، و لا يطعن فيه ، بل يخرجته تحريجاً يتفق مع تلك القواعد ، و ربما حكم عليه بالشذوذ لقلته ، و إن كانت الرواية ضعيفة فإنه يردّها و لا يحتج بها . و أما القياس فقد اعتمده كذلك و احتج به ، و وجدت عنده نوعي القياس اللغوي و العقلي ، وهو يبين علة الأحكام التي يتطرق لها ، و يتضح اهتمامه بالعلة من خلال كثرة إيراده لهذه العلة كثرة مفرطة من أول كتابه إلى آخره و يظهر أثر العلوم الأخرى على علله كعلم المنطق و الفقه . و احتج أيضاً بالإجماع و استصحاب الحال على كثير من المسائل النحوية .

١٧- كان موقف الخالدي من البصريين موقف المؤيد المؤازر في معظم الآراء ، و كانت نزعتهم البصرية واضحة جلية في مناقشاته ، واختياراته ، و ردوده ، و هو لا يبدأ — في الغالب — إلا بذكر البصريين عند عرض خلاف المدرستين حول قضية نحوية معينة ، و يورد أدلتهم و تعليقاتهم ، و ربما اقتصر على رأيهم ، و لم يشر إلى غيره من الآراء ، و يسميه مذهب الجمهور، أو قول الأكثر . أمّا الكوفيون فقلّ أن يأخذ بآرائهم ، بل كان يقف منهم موقف المعارض ، فيبين فساد مذهبهم ، و العلة فيه ، و لم يكن ذلك هجيراً ، بل لقد انتصر لهم في بعض المسائل النحوية، و قرر مذهبهم ، و وقف في صفهم . و لم يقتصر الخالدي على هاتين المدرستين ، بل إنه اهتم بآراء البغداديين ، و اختار بعضها .

١٨- كان موقف الخالدي من ابن الحاجب موقفاً وسطاً ، فلم يكن متابعاً له في كل شيء ، و لم يكن كثير الاعتراض عليه . بل إنه إن رأى كلامه يحتمل وجهاً قوياً حمّله عليه ، ودافع عنه ، و إن رآه ضعيفاً انتقده وبيّن فساده .

١٩- وقف الخالدي من الرضي موقفاً متميزاً . فقد اعتمد عليه في شرحه ، و أكثر من النقل عنه، و اعتنى بآرائه و تابعه في كثير منها . و لم يكن هذا الموقف خاصاً بالخالدي بل تميز به سائر علماء اليمن في هذا العصر .

٢٠- أظهرت الدراسة تمسك الخالدي بالأمانة العلمية ، و الدقة في النقل ، و نسبة الأقوال إلى أهلها، و لكنه تابع الرضي في نسبة بعض الأقوال خطأً إلى بعض العلماء .

هذه هي أبرز النتائج التي توصلت إليها ، و قد سبق بيانها ، و الحديث عنها مفصلاً في مواضعها في قسم الدراسة . و الله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، و عملاً صالحاً يدخلني به جنات النعيم ، فقد بذلت له جهدي ، و صرفت له وقتي . و الخير أردت ، و خدمة أمي قصدت ، فما كان فيه من صواب فبتوفيق الله تعالى ، فله الشكر سبحانه ، و ما فيه من زلل فمرده إلى نفسي ، ولكن حسبي أني لم أتعمد ، و اجتهدت لبلوغ الصواب ، و بذلت طاقتي و لم أدخر منفساً إلا أهلكته في سبيله ، حتى تمثلت قول الشاعر :

وَأُرِيدُ مَا يَنْغِيهِ بِي فَأَنَا لَهُ مُسْتَعْدَبٌ بَعْدَإِهِ مُسْتَعْدَبٌ^(١)

فأسأل الله عز و جل أن يغفر ذنبي ، و يستر زللي ، و يتجاوز عن تقصيري ، هو حسبي ، عليه توكلت و نعم الوكيل .

ملخص البحث

كتاب بغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب للإمام أحمد بن محمد الخالدي المتوفى سنة ٨٨٠هـ هو شرح على متن الكافية لابن الحاجب ، و هذا المتن من أهم متون النحو العربي نظراً لما امتاز به من منهجية في التأليف ، جعلت العلماء يتسابقون في شرحه ، و منهم علماء اليمن ، فقد استطاع الباحث أن يقف على عناوين سبعة و ثلاثين كتاباً كلها كانت شرحاً على الكافية لعلماء يمينيين . و الخالدي أحد هم ، حيث عاش في القرن التاسع الهجري ، و شارك في علوم مختلفة هي الفقه ، و الفرائض ، و النحو ، و المنطق . و كتابه بغية الطالب وثيقة مهمة تدل على مكانته العلمية ، و طبيعة الدرس النحوي في ذلك العصر في بلاد اليمن خاصة ، و في العالم الإسلامي عامة ، و هو يؤكد المقالة القائلة : إن هذا العصر هو عصر الشروح و الحواشي ؛ إذ إن هذا الكتاب شرح على كافية ابن الحاجب . و قد التزم فيه الخالدي بتقسيمات الكافية ، و اتسم شرحه بالوضوح مع التزعة المنطقية ، و اهتم بالحدود ، و التزم مصادر الاحتجاج اللغوي من القرآن الكريم ، و الحديث النبوي ، و الأثر ، و الأمثال و الأقوال ، و الشعر ، و اعتمد على الأصول النحوية من سماع ، و قياس ، و إجماع ، و استقراء ، و استصحاب الحال ، و اهتم بلغات القبائل و لهجاتها ، و تطرق للخلافات بين المدارس النحوية ، و قد برزت نزعة البصرية من خلال ترجيح كثير من آرائهم ، و لكنه مع ذلك قد اختار بعض آراء الكوفيين ، و البغداديين و من حذا حذوهم . و قد اعتمد الخالدي في شرحه على مصادر مختلفة ، نقل من بعضها مباشرة دون واسطة ، و أهمها شرح الكافية للرضي الاسترأبادي ، و نقل من بعضها الآخر بواسطة تلك المصادر المباشرة . و قد بدا الخالدي متأثراً جداً بالرضي الاسترأبادي ، فلا تكاد تخلو صفحة واحدة من شرحه دون ذكر اسمه ، وهذا دليل واضح على تلك المقولة التي قالها كل من ترجم للرضي و هي : أن شرحه على الكافية صار معتمد النحاة ، و أن المتأخرين منهم اعتمدوه في دروسهم ، و مؤلفاتهم بذكر اسمه و بدون ذكر ، و الخالدي قد امتاز برعاية الأمانة فيما ينقل ؛ و لذا تكرر اسم الرضي كثيراً في كتابه ، و لكنه مع ذلك لم يكن متابعاً له في كل آرائه ، بل لقد خالفه في بعضها ، و أعرض عن بعضها فلم يلتفت إليها . و كان موقفه من ابن الحاجب موقفاً وسطاً ، فإن رأى كلامه يحتمل وجهاً قوياً قرره و دافع عنه ، و إن رآه ضعيفاً انتقده ، و بين فساده . و لا يخلو الكتاب من بعض الملاحظات التي تستدرك عليه ، و لكنها لا تمس قيمته العلمية .

The summary of the search

The book of (The Student's Desire and The Wish of The Desirous) on the book of (The Introduction) for The al-Imam Ahmed ben Mohammed Al Khalidy died is ٤٤٠ A.H, is an explanation of the text of (Al Kafiah) of Iben Al Hajib. This text is one of the most important texts in Arabic grammar, for the good methodology in setting up. This made the grammar savants to try to get a head of one another in his explanation, the savants of Yemen are among them. The researcher had been capable of knowing thirty-seven address of a book, all of them were an explanation of (Al Kafiah) by the Yemeni savants. Al Khalidy was one of them. He lived in the ninth Hegira century. He took part in the different sciences which are (Al figh) doctrine, (Al faraydh) the religious duties, grammar, and the logic. His book (The student's Desire) is an important document which indicates his scientific rank and the nature of the grammatical lesson in that age in Yemen particularly and in the Islamic world in general. He confirms the utterance saying (That age is the age of explanations and annotations). However, this book is an explanation for the (Al Kafiah) of Iben Al Hajib. In this book Al Khalidy adhered by the divisions of the (Al Kafiah). His explanation was marked by clearness with the logical trend. He paid attention to castigate and adhered the references of the linguistic protest from the Holy Koran, the sayings of the prophet, the tradition, the proverbs and the poetry. He relied on the grammatical principles as hearing, analogy, consensus, investigation and attendance circumstance. He paid attention to the accents of the tribes. He penetrated to the disagreement between grammatical schools. His Basrian trend had come out through his preference of lots of their views. But in spite of that he had chosen some of the Kufic grammatical views and some of the Baghdadis and their imitators. In his explanation Al Khalidy depended on different. He transmitted some of them directly without means. The most important of these is (Al Kafiah) of Arradhi Al Estrabathy. He also transmitted from some references with means. (Al Kafiah) was very influenced of Al Estrabathy, because in most of his pages in his explanation he mentioned his name. This is a clear evidence of that saying which was said by each who made memoir of Al Estrabathy. This saying is (His explanation on the (Al Kafiah) became the grammarian's trustworthy). The latest of them approved him in their lessons and their books by or without mentioning his name. Al Khalidy had distinguished himself with taking care of honesty of what he transmitted. So the name of Arradhi was repeated in his book. However Al Khalidy was not following him in all of his views, but he disagreed with him in some of them. He also refused some of these views. Al Khalidy's attitude of Ibn Al Hajib was fit. If he saw his view is convenient he approved it, but if the view is weak, he criticized it and showed its incorrectness.

The book had a lot of notes which are overtaking on it, but they don't attack its scientific value.

الفهارس العامة

أولاً : فهرس الشواهد القرآنية الكريمة

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٣٦٢	١	الفاحة	١. الحمد لله رب العالمين
٣١٥	٤	الفاحة	٢. مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ
٣٩٠	٧-٦	الفاحة	٣. أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ
٣١٢	٧	الفاحة	٤. غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
٤٤٥	٢	البقرة	٥. ذَلِكَ الْكِتَابُ
٨٨	٦	البقرة	٦. سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ
٦٣٧	١٠	البقرة	٧. عَذَابٌ أَلِيمٌ
٥٢١	١١	البقرة	٨. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ
٢١١، ١١٤	١٩	البقرة	٩. حَذَرَ الْمَوْتِ
٧٠٦	٢١	البقرة	١٠. لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ
٧٠٦	٢٣	البقرة	١١. إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ
٤٦٩ ، ٢٤٧	٢٦	البقرة	١٢. مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا
٤١٤ ، ٣٦٦ ، ٤١٧	٣٥	البقرة	١٣. أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ
٢٢٥	٥١	البقرة	١٤. وَإِذْ وَعَدْنَا
٨٨٠	٥٨	البقرة	١٥. وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ
٧٨٠	٦٧	البقرة	١٦. اتَّخِذْنَا هُزُورًا
٧٨٠	٦٩	البقرة	١٧. ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْئِهَا
٧٨٠	٧٠	البقرة	١٨. ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١	٧١	البقرة	١٩. وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ.
٤٥٨	٨٥	البقرة	٢٠. ثُمَّ أَنْتُمْ هَتُّوْلَاءٌ تَقْتُلُونَ.
٥٢١	١٤٠، ٧٦	البقرة	٢١. وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا
٧٩٦، ٧٩٧	٩٠	البقرة	٢٢. بِعَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِ ءَأَنْفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا
٧٩٧	٩٠	البقرة	٢٣. وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ ءَأَنْفُسَهُمْ
٧٠٦	٩١	البقرة	٢٤. إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.
٨٨٦	١٠٠-٩٩	البقرة	٢٥. وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾ أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ
٧٩٦، ٧٩٧	١٠٢	البقرة	٢٦. نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ
٧٠، ٩٣٠، ٩٣١	١٠٣	البقرة	٢٧. وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ
٦٩٢	١١٧	البقرة	٢٨. وَإِذَا قُضِيَٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ
٦٧	١٢٤	البقرة	٢٩. وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ
٢٥٦	١٣٠	البقرة	٣٠. سَفِهَ نَفْسَهُ
٢٢٣	١٣٥	البقرة	٣١. بَلْ مَلَأَٰٓءِإِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
١٤٠	١٣٨	البقرة	٣٢. صِبْغَةَ اللَّهِ
٨٧١	١٤٣	البقرة	٣٣. وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً
٩٢١	١٤٤	البقرة	٣٤. قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ
٩٣٥	١٤٥	البقرة	٣٥. لِّإِنِّ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
			قَبَلْتِكَ
٤٩١	١٧١	البقرة	٣٦. كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً
٦٢٤	١٨٣ -	البقرة	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ
	١٨٤		٣٧. مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا
٣٥	١٨٤	البقرة	٣٨. مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
٨١٢	١٨٧	البقرة	٣٩. أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ
٧٣٢ ، ٢٢	١٩٥	البقرة	٤٠. وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ
١٠٢	١٩٧	البقرة	٤١. الْحَجُّ أَشْهُرٌ
٢٩٠	١٩٧	البقرة	٤٢. فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ
٤٦٩	١٩٧	البقرة	٤٣. وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ حَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ
٥٠٨ ، ٥٠٧	٢١١	البقرة	٤٤. سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ
٦٨٩	٢١٤	البقرة	٤٥. وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ
٤٧٤	٢١٩	البقرة	٤٦. وَدَسَّعَلُونَا مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ
٩٤	٢٢١	البقرة	٤٧. وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ
٥٢٧	٢٢٣	البقرة	٤٨. أَنِّي سِئَمٌ
٤٥٧	٢٢٦	البقرة	٤٩. لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ
٦٢٠ ، ٥٦٤	٢٢٨	البقرة	٥٠. ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ
٧٣٣	٢٣٣	البقرة	٥١. أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ
٧٣٣	٢٣٥	البقرة	٥٢. وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ
٤٥٩	٢٤٥	البقرة	٥٣. مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٢٩٢	٢٥٤	البقرة	٥٤. لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ
٤٦٩، ٧٨٦، ٧٩١، ٧٩	٢٧١	البقرة	٥٥. فَنِعْمًا هِيَ
٧٩٧			
٥٨٨	٢٧٥	البقرة	٥٦. فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ
٧٥٧	٢٨١	البقرة	٥٧. وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ
٣٥٦	٦	آل عمران	٥٨. لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ
٩٣٧	٧	آل عمران	٥٩. وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ
٩٣٧	٧	آل عمران	٦٠. فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ
١١٦	٢١	آل عمران	٦١. إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ بَغَىٰ حَقَّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ
٢٢٦	٣٧	آل عمران	٦٢. أَنِّي لَكَ هَذَا
٨٨٠	٤٣	آل عمران	٦٣. وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ
٢٢٥	٨٠	آل عمران	٦٤. إِذْ بَعَدَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ
٩٣١	٨١	آل عمران	٦٥. وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَآءَآتِيَّتِكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ
٩٣١	٨١	آل عمران	٦٦. لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ
٢٤٥	٩١	آل عمران	٦٧. مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا
٣٩٠	٩٧	آل عمران	٦٨. وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
			سَبِيلًا
١١٣	١٠٦	آل عمران	٦٩. فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ
٧٣٣	١١٨	آل عمران	٧٠. لَا يَأْتِيَنَّكُمْ حَبَالًا
٩٠١	١١٩	آل عمران	٧١. هَتَأْتُنَّمُ أَوْلَاءَ تُحِبُّوهُمْ
٨٥١	١٣٢	آل عمران	٧٢. لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ
٨٣٨ ، ٥٢	١٥٨	آل عمران	٧٣. وَإِن مِّثْمَ أَوْ قَتَلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ
٩١١ ، ٩٠٩	١٥٩	آل عمران	٧٤. فَبِمَا رَحْمَةٍ
٢٣٤	١٦٧	آل عمران	٧٥. هُمْ لِلْكَافِرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ
٧٤٢	١٨٠	آل عمران	٧٦. وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ
٣٦٨ ، ٢١٩	١	النساء	٧٧. تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
٣٦٨	١	النساء	٧٨. إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا
٨١٢	٢	النساء	٧٩. وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ
٢٥٣	٤	النساء	٨٠. فَإِن طِبَّنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا
٤٠١	١١	النساء	٨١. وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً
٤٠٢	١١	النساء	٨٢. فَإِن كُنَّ نِسَاءً
١٤٠	٢٤	النساء	٨٣. كَتَبَ اللَّهُ
٤٤٨	٢٥	النساء	٨٤. ذَلِكَ لِمَنْ حَشَى الْعَنْتَ مِنْكُمْ
٥١٦	٤٧	النساء	٨٥. مِّن قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا
٦٨٣	٥٣	النساء	٨٦. فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ
٧٩٧	٥٨	النساء	٨٧. نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٨٠٠	٦٩	النساء	٨٨. وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا
٨٦٥،٤٥١	٧٢	النساء	٨٩. وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ
١٨٥،	٧٣	النساء	٩٠. يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا
٩٠٢،٤٢٦			
٥٤٠	٧٧	النساء	٩١. فَأَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ
٧١٨	٧٨	النساء	٩٢. أَيِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ
٩٠٢	١٠٩	النساء	٩٣. هَتَأْتُنَّمْ هَتُوْلَاءِ
٧٥٧	١٣٤	النساء	٩٤. وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا
٦٧٩،٦٧٧	١٤٠	النساء	٩٥. وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
٦٢٦	١٤٨	النساء	٩٦. لَا تَحِبُّوا لِلَّهِ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ
٨٢١	١٦٠	النساء	٩٧. فَيُظْلَمَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا
١٣٧	١٦٤	النساء	٩٨. وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا
١٥١	١٧١	النساء	٩٩. أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ
٧٢	١٧٦	النساء	١٠٠. يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ
٨٢١،٧٣٢	٦	المائدة	١٠١. بِرُّءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ
٨١٣	٦	المائدة	١٠٢. أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
٤٠١،	٨	المائدة	١٠٣. أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى
٤٠١،٤٠٢			
٢٢	٣٣	المائدة	١٠٤. أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ
٢٢	٣٨	المائدة	١٠٥. فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٨٢٠	٦١	المائدة	١٠٦. دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ
٨٦٣	٦٩	المائدة	١٠٧. إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصْرَىٰ مَنْ ءَامَنَ
١٠٦	٧١	المائدة	١٠٨. ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ
٦٧٨	٧١	المائدة	١٠٩. وَحَسِبُوا أَنَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ
٥٧٤	٧٣	المائدة	١١٠. لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ
٢٣٨	٩٠	المائدة	١١١. أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ
٧٢٠	٩٥	المائدة	١١٢. وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ
٣٥٣	١٠٧	المائدة	١١٣. فَاخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَىٰ
٩	١٠٩	المائدة	١١٤. يَوْمَ تَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ
٧٣٥	١١٠	المائدة	١١٥. وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ
٧١٩	١١٦	المائدة	١١٦. إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلَّمْتَهُ
٤٣٣، ٤٣١	١١٧	المائدة	١١٧. كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ
٩١٤	١١٧	المائدة	١١٨. مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ
٥١٦، ٤٠٠	١١٩	المائدة	١١٩. يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
٥٤٠			
٨٨٤	١	الأنعام	١٢٠. خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ
٥٦٠	١١	الأنعام	١٢١. فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا
٣٠٨	١٤	الأنعام	١٢٢. فَاطِرُ السَّمَوَاتِ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٨١١	٣٤	الأنعام	١٢٣. وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْثَلِينَ
٧٢٠	٤٦	الأنعام	١٢٤. إِنَّ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ
٧٤٧، ٧٢٠	٤٧	الأنعام	١٢٥. قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ
٦٩٦	٥٢	الأنعام	١٢٦. وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ
٦٩٦	٥٢	الأنعام	١٢٧. فَتَكُونُ
٦٩٦	٥٢	الأنعام	١٢٨. مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ
٤٢٩، ٤٣٠	٨٠	الأنعام	١٢٩. أَتُحْجَوْنَ
٧٤٧	٤٠، ٤٧	الأنعام	١٣٠. أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ
٧٢٢	٩١	الأنعام	١٣١. ذَرَهُمْ فِي حَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ
٦٣٤، ٣٧٥	٩٦	الأنعام	١٣٢. فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا
١٠٩	١٠٩	الأنعام	١٣٣. وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ
٧١٨،	١٢١	الأنعام	١٣٤. وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ
٨٤١، ٩٣٥			
٥٢٠	١٢٤	الأنعام	١٣٥. أَعْلَمُ حَيْثُ سَجَعَلُ رِسَالَتَهُ
٢٢٣	١٢٨	الأنعام	١٣٦. النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ خَالِدِينَ
٣٦٦	١٤٨	الأنعام	١٣٧. مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا
٤٨٢	١٥٠	الأنعام	١٣٨. هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ
٤٦٠	١٥٤	الأنعام	١٣٩. تَمَامًا عَلَى الَّذِي
٣٣٣	١٦٢	الأنعام	١٤٠. مَحْيَايَ وَمَمَاتِي

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥٠٧، ٨٨٢	٤	الأعراف	١٤١. وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا
٩١٢	١٢	الأعراف	١٤٢. مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ
٧٣٣	١٦	الأعراف	١٤٣. لِأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ
٢٢٦	١٨	الأعراف	١٤٤. أَخْرِجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا
٩٣٢	١٨	الأعراف	١٤٥. لَمَن تَبِعَكَ لَأَمْلَأَنَّ مِنْهُمْ جَهَنَّمَ
٩٢٤	٢٨	الأعراف	١٤٦. أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ
٧٢٤	٣١	الأعراف	١٤٧. كُلُوا وَاشْرَبُوا
٨٣٣، ٣١٦	٤٤	الأعراف	١٤٨. وَنَادَى أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ
٥٨٢	٥٦	الأعراف	١٤٩. إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ
٣٩٠	٧٥	الأعراف	١٥٠. قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَن ءَامَنَ مِنْهُمْ
٦٧٨	٨٢	الأعراف	١٥١. وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا
٥٢٥	٨٩	الأعراف	١٥٢. بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَا اللَّهُ مِنْهَا
٨٧١	١٠٢	الأعراف	١٥٣. وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ
٧٠٧	١٣٢	الأعراف	١٥٤. مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ
٨٤٦	١٣٨	الأعراف	١٥٥. أَجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ
٥٦٦	١٦٠	الأعراف	١٥٦. أَتَنَتَّى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا
٨٨٠	١٦١	الأعراف	١٥٧. وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا
٩٠٤، ٩٠٥	١٧٢	الأعراف	١٥٨. أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ط قَالُوا بَلَىٰ
٨٢٤	١٧٩	الأعراف	١٥٩. وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٦٧٧	١٨٥	الأعراف	١٦٠. أَوْلَمْ يَنْظُرُوا
٦٧٧	١٨٥	الأعراف	١٦١. وَأَنْ عَسَىٰ
٨٩٥	١٩٣	الأعراف	١٦٢. سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ
٨٦٩	٧	الأنفال	١٦٣. وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ
٢٦٨	١٦	الأنفال	١٦٤. وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُمْ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ
٨٥٩	١٨	الأنفال	١٦٥. ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ
٦٩٠	٢٣	الأنفال	١٦٦. وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ
٩٥١	٢٥	الأنفال	١٦٧. وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ
٩٢٧	٢٧	الأنفال	١٦٨. وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا
٥٢٤	٣٠	الأنفال	١٦٩. وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا
١١٧	٤١	الأنفال	١٧٠. وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
٨٦٦	٥٣، ٤٢	الأنفال	١٧١. وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ
٨٧٦	٤٣	الأنفال	١٧٢. وَلَوْ أَرْنَكُهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ
٨٧٦	٤٣	الأنفال	١٧٣. وَلَنْ كِنَّ اللَّهُ سَلَمٌ
٧٦٩	٥٣	الأنفال	١٧٤. لَمْ يَكْ مُعِيرًا
٧٢٠	٦٦	الأنفال	١٧٥. إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا
٨٦٢-٨٦١	٣	التوبة	١٧٦. وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ
٢٠٥	٥	التوبة	١٧٧. وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ
٦٩	٦	التوبة	١٧٨. وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٢٤١	٢٥	التوبة	١٧٩. ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ
٥٢٦	٣٠	التوبة	١٨٠. أَنِّي يُؤَفِّكُونَ
٨٠٩	٣٨	التوبة	١٨١. أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ
٥٧٣، ٥٧٤	٤٠	التوبة	١٨٢. ثَانِيًا أَتَيْنَ
٧٣٣	٤٧	التوبة	١٨٣. يَبْغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ
٥٢١	٩٢	التوبة	١٨٤. إِذَا مَا اتَّوَكَّ لَتَحْمِلَهُمْ
٨١٠	١٠٣	التوبة	١٨٥. خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً
٨٠٧	١٠٨	التوبة	١٨٦. مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
٧٧٧، ٥١٦	١١٧	التوبة	١٨٧. مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ
٤٤١	٣	يونس	١٨٨. ذَٰلِكُمْ اللَّهُ
٨٧٢، ٤٣٩	١٠	يونس	١٨٩. وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
٩١٥			
٨٨٨	٢٤	يونس	١٩٠. أَتَنهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا
٨٧٥	٢٤	يونس	١٩١. كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ
٨٢٣، ٣٧٢	٢٧	يونس	١٩٢. لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٧﴾ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ
٨٩٣	٣٨	يونس	١٩٣. أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ
٨٨٦	٤٢	يونس	١٩٤. وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ
٨٨٦	٤٣	يونس	١٩٥. وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمَْىٰ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٨٨٧	٤٦	يونس	١٩٦. فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ
٨٨٦	٥١-٥٠	يونس	١٩٧. مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴿٥١﴾ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ
٩٠٦	٥٣	يونس	١٩٨. وَيَسْتَنْبِئُونَكَ بِأَقْحَقِّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي
٩٤٢ ،	٥٨	يونس	١٩٩. فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا
٧٢٤ ، ٧٠٤			
٨٥٦	٦٥	يونس	٢٠٠. وَلَا تَحْزَنْ لَكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا
٩٥٦	٨٩	يونس	٢٠١. وَلَا تَتَّبِعَانَّ
٢٦١	٩٨	يونس	٢٠٢. إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ
٢٦٥	٩٨	يونس	٢٠٣. فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنْتَ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ
٨٨٤	٣	هود	٢٠٤. أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ
٧٦٤ ، ٧٦٦	٨	هود	٢٠٥. أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ
٧١٥	١٥	هود	٢٠٦. مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ
١٨٢	٢٨	هود	٢٠٧. أَنْزَلْنَا مَكُومَهَا
٦٧٥	٣١	هود	٢٠٨. وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ
٢٦٤	٤٣	هود	٢٠٩. لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ
٨٢	٤٤	هود	٢١٠. وَقِيلَ يَتَّارِضْ أَبْلَعِي مَاءَكَ
٨٨١	٤٥	هود	٢١١. وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي
٧٢٠	٦٣	هود	٢١٢. أَرَاءَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي وَعَٰتَلَنِي مِنْهُ رَحْمَةٌ فَمَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٢٣٢	٦٤	هود	٢١٣. هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ
٢٢٢	٧٢	هود	٢١٤. هَذَا بَعْلِي شَيْخًا
٢٤١	٨٥	هود	٢١٥. وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ
٨٦٦-٨٦٥	٨٧	هود	٢١٦. إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ
٧٩٧	٩٩	هود	٢١٧. بئسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ
٨٧٠ ، ٨٦٥	١١١	هود	٢١٨. وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُوفِّيَهُمْ
٢٦٥	١١٦	هود	فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ ٢١٩. يَهْتَوُونَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أُخِينَا
٢٣٢	٢	يوسف	٢٢٠. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا
٦٦٨	٣	يوسف	٢٢١. لَحْنٌ نَقُصُّ
٨٧١	٣	يوسف	٢٢٢. وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ
٧١٩	٢٦	يوسف	٢٢٣. إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ
١٨٤، ١٥٤	٢٩	يوسف	٢٢٤. يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا
١٣٤	٣١	يوسف	٢٢٥. مَا هَذَا بَشَرًا
٤٤٤	٣٢	يوسف	٢٢٦. فَذَلِكَ الَّذِي لَمْتَنِي فِيهِ
٧٤٨	٣٦	يوسف	٢٢٧. أَرْنِي أَعْصِرُ خَمْرًا
٣٨١	٣٧	يوسف	٢٢٨. وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ
٤٤١	٣٧	يوسف	٢٢٩. ذَالِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي
٦٣٥	٤٣	يوسف	٢٣٠. لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥٦٥	٤٨	يوسف	٢٣١. سَبَعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ
٢٧٢	٥١	يوسف	٢٣٢. حَاشَاءَ لِلَّهِ
٣٢٨	٨٢	يوسف	٢٣٣. وَسَعَلَ الْقَرْيَةَ
٧٦١	٨٥	يوسف	٢٣٤. تَاللَّهِ تَفْتَوًا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ
٩١٠	٩٦	يوسف	٢٣٥. فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ
٩٥	٢٤	الرعد	٢٣٦. سَلَّمَ عَلَيْكُمْ
٧٩١	٢٤	الرعد	٢٣٧. فَنِعَمَ عُقْبَى الدَّارِ
٧١٤	٣١	الرعد	٢٣٨. وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ
٨١٩	٩	إبراهيم	٢٣٩. فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ
٧٠٤	٣١	إبراهيم	٢٤٠. قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا
٨٢	٤٦	إبراهيم	٢٤١. تَتَّبِعُونَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ
٨٣٢	٢	الحجر	٢٤٢. رَبَّمَا يُودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ
٩١٩	٧	الحجر	٢٤٣. لَوْ مَا تَأْتَيْنَا
٤٧٠	٢٠	الحجر	٢٤٤. وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ
٨٨٣	٣٤	الحجر	٢٤٥. فَأَخْرَجَ مِنْهَا فِإِنَّكَ رَجِيمٌ
٢٢٤، ٢٢٣	٦٦	الحجر	٢٤٦. دَابِرَ هَتُوْلًا مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ
٤٦١	٩٤	الحجر	٢٤٧. فَأَصْدَعَ بِمَا تُؤْمَرُ
٤٧٥	٢٤	النحل	٢٤٨. أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ
٤٧٤، ٤٧٥	٣٠	النحل	٢٤٩. مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا
٣٦٦	٣٥	النحل	٢٥٠. مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا ءَابَاؤُنَا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٣٧٩	٥١	النحل	٢٥١. إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَاحِدٌ
٧٦٠	٥٨	النحل	٢٥٢. ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا
٨٦٠	٦٢	النحل	٢٥٣. لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ
٧٥١	٧٥	النحل	٢٥٤. ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا
٨٨٨	٧٧	النحل	٢٥٥. كَلَّمَحِ الْبَصْرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ
٢٣٠	١٢٣	النحل	٢٥٦. أَتَّبِعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
٨٥	١٣	الإسراء	٢٥٧. وَ يُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا
١٤٠	١٩	الإسراء	٢٥٨. وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا
٧٤٧	٦٢	الإسراء	٢٥٩. أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنِ أَخَّرْتَنِ
٨٧٢	٧٣	الإسراء	٢٦٠. وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ
٦٨١	٧٥	الإسراء	٢٦١. إِذَا لَأَذَقْنَاكَ
٦٨٣	٧٦	الإسراء	٢٦٢. وَإِذَا لَأَيَلْبُثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا
٢٦٩	٨٩	الإسراء	٢٦٣. فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا
٧١٠	١٠٠	الإسراء	٢٦٤. لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ
٨٢٥	١٠٧	الإسراء	٢٦٥. سَخِرُونَ لِلْأَذْقَانِ
٤٧١	١١٠	الإسراء	٢٦٦. أَيَّا مَا تَدْعُوا
٧٤٥	١٢	الكهف	٢٦٧. لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ
٤٢٩	١٧	الكهف	٢٦٨. أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ
٥٦٦	٢٥	الكهف	٢٦٩. ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ
٢٤٩	٣٤	الكهف	٢٧٠. أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٨٦٩	٣٨	الكهف	٢٧١. لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي
٤٣٣، ٤٣٣	٣٩	الكهف	٢٧٢. إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقْلَّ
٩٢٠	٣٩	الكهف	٢٧٣. وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ
٤٤٩	٤٤	الكهف	٢٧٤. هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ
٦٠١	٥٠	الكهف	٢٧٥. وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ
٧٩٤	٥٠	الكهف	٢٧٦. يَتَسَّ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا
٣٩١	٦٣	الكهف	٢٧٧. وَمَا أَنسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ
٤٢٨	٧٦	الكهف	٢٧٨. مِنْ لَدُنِّي
٥٢٠	٩٣	الكهف	٢٧٩. حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ
٧٢	٩٦	الكهف	٢٨٠. ءَاتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا
٥٢٠	٩٦	الكهف	٢٨١. حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ
٥٢٠	٩٦	الكهف	٢٨٢. حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ
٨٢٠	٩٦	الكهف	٢٨٣. ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ
٢٥٣	١٠٣	الكهف	٢٨٤. بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا
٧٢٢	٦-٥	مريم	٢٨٥. وَلِيَّا ۖ يَرِثُنِي
٧٥٦	١٧	مريم	٢٨٦. فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا
٧٥٨	٢٩	مريم	٢٨٧. مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا
١٤٦	٣٤	مريم	٢٨٨. ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ الْحَقِّ
٧٨٩	٣٨	مريم	٢٨٩. أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ
٤٤١	٦٣	مريم	٢٩٠. تِلْكَ الْجَنَّةُ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥٢٢	٦٦	مريم	٢٩١. أءِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا
٤٥٩	٦٩	مريم	٢٩٢. أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا
٤٧٢	٦٩	مريم	٢٩٣. ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ
٨٤٣-٨٤٢	٧١	مريم	٢٩٤. كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا
٩٤٤	٨٢-٨١	مريم	٢٩٥. وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا
٤٣١	١٤	طه	٢٩٦. إِنِّي أَنَا اللَّهُ
٤٥٨	١٧	طه	٢٩٧. وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ
٩١٤	٣٩-٣٨	طه	٢٩٨. أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنْ أَقْذِفِيهِ
٨٥٢	٤٤	طه	٢٩٩. لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ تَحْشَىٰ
٢٧٥	٥٨	طه	٣٠٠. مَكَانًا سَوِيًّا
٩٠٨ ، ٤٤٢	٦٣	طه	٣٠١. إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ
٨١٩	٧١	طه	٣٠٢. لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ
٤٦١	٧٢	طه	٣٠٣. فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ
٧٢٢	٧٧	طه	٣٠٤. فَأَضْرِبْ طَرِيقَهُمْ فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ
٦٩٦	٨١	طه	٣٠٥. وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي
٨٨٥	٨٢	طه	٣٠٦. وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أَهْتَدَىٰ
٩١٩	١٣٤	طه	٣٠٧. لَوْلَا أَرْسَلْتَ
١٠٦	٣	الأنبياء	٣٠٨. وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٢٧٣، ٢٧٤	٢٢	الأنبياء	٣٠٩. لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا
٥٧٧	٨١	الأنبياء	٣١٠. أَلرِّيحَ عَاصِفَةً
١٧٠	١١٢	الأنبياء	٣١١. رَبُّ أَحْكُمُ
٨٠٨	٢٠	الحج	٣١٢. فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٨٢٦	٢١	الحج	٣١٣. وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ
٤٣٧	٤٦	الحج	٣١٤. فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ
٨٨٣	٦٣	الحج	٣١٥. أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً
٨٨٤-٨٨٣	١٤-١٣	المؤمنون	٣١٦. جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً
٦٥٥	١٤	المؤمنون	٣١٧. فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ
٨٨٤-٨٨٣	١٤	المؤمنون	٣١٨. فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا
٨٨٤-٨٨٣	١٤	المؤمنون	٣١٩. ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ
٤٦١	٣٣	المؤمنون	٣٢٠. وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ
٨٦٩	٣٥	المؤمنون	٣٢١. أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ
٩١١	٤٠	المؤمنون	٣٢٢. عَمَّا قَلِيلٍ
٨١٤	٥٤	المؤمنون	٣٢٣. فَذَرَهُمْ فِي عَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ
٩٤٥، ٩٤٤	١٠٠-٩٩	المؤمنون	٣٢٤. رَبِّ رَجِعُونَ ﴿١٠٠﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
			كَلَّا ^ج
١٩٦، ١١٣	٢	النور	٣٢٥. أَلْزَانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا
٦٢٤	٢	النور	٣٢٦. وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ
٧٨٠، ٧٨١	٤٠	النور	٣٢٧. لَمْ يَكْذِبْ يَرَبُهَا
٦١٣، ٦١٥	٥٨	النور	٣٢٨. ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ
٦٩١	٧	الفرقان	٣٢٩. لَوْلَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا
٨٦٦، ٨٥٦	٢٠	الفرقان	٣٣٠. وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنْهَاءً لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ
٢٥٠	٢٤	الفرقان	٣٣١. خَيْرٌ مُسْتَقْرَأً
٥١٦	٢٧	الفرقان	٣٣٢. وَيَوْمَ يَعِضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ
٥٥٠	٢٨	الفرقان	٣٣٣. لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا
٨٥	٣٢	الفرقان	٣٣٤. وَقَالُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ
٣٣٠	٣٩	الفرقان	٣٣٥. وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ
٨٢٢	٥٩	الفرقان	٣٣٦. فَسَأَلَ بِهِءٍ خَبِيرًا
٤٦١	٦٠	الفرقان	٣٣٧. أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا
٧٩٩	٦٦	الفرقان	٣٣٨. سَاءَتْ مُسْتَقْرَأً
٧٩٩	٦٧	الفرقان	٣٣٩. حَسُنْتَ مُسْتَقْرَأً
٧١٦	٦٨	الفرقان	٣٤٠. وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَعَفُ
٧٠٣	١٨	الشعراء	٣٤١. أَلَمْ نُرَبِّكَ
٥١٨	٢٠	الشعراء	٣٤٢. فَعَلَّتْهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٣٦٦	٩٤	الشعراء	٣٤٣. فَكُذِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْعَاوُنَ
٨٩٨	١٦٥	الشعراء	٣٤٤. أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَلَمِينَ
٨٩٨	١٦٦	الشعراء	٣٤٥. بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ
٨٧١	١٨٦	الشعراء	٣٤٦. وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ
٦٧٨	١٩٧	الشعراء	٣٤٧. أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ءَايَةٌ أَنْ يَأْعَمَّهُرُ
٥٣٤	٦	النمل	٣٤٨. مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ
٦٧٩	٨	النمل	٣٤٩. نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ
٥٨٧	١٨	النمل	٣٥٠. قَالَتْ نَمَلَةٌ
٩٠٢، ١٨٤	٢٥	النمل	٣٥١. أَلَّا يَسْجُدُوا
٥٦٠	٤٨	النمل	٣٥٢. تِسْعَةَ رَهْطٍ
٩٢٥	٦٢	النمل	٣٥٣. أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ
٨٩٨	٦٦	النمل	٣٥٤. بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ
٨٢٥، ٧٣٢	٧٢	النمل	٣٥٥. رَدِفَ لَكُمْ
٨٥١	١١	القصص	٣٥٦. فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنْبٍ
٤٣١، ٤٣٣	١٦	القصص	٣٥٧. إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ
٩١٢	٢٨	القصص	٣٥٨. أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ
٦٩١	٤٧	القصص	٣٥٩. لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ
٨٨٦	٤٨	القصص	٣٦٠. لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوْلَمْ يَكْفُرُوا
٥٠٧	٥٨	القصص	٣٦١. وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٨٨٦	٧١	القصص	مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفْلَا تَسْمَعُونَ .٣٦٢
٨٥٦	٧٦	القصص	وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ .٣٦٣
٩١٧	٨٢	القصص	لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا .٣٦٤
٥٧٧	٨٣	القصص	تِلْكَ الدَّارُ .٣٦٥
٧٠٤	١٢	العنكبوت	وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ .٣٦٦
٢٥٨	١٤	العنكبوت	فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا .٣٦٧
٥١٤	٤	الروم	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ .٣٦٨
١٤٠	٦	الروم	وَعَدَ اللَّهُ .٣٦٩
٧٢١	٣٦	الروم	إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ .٣٧٠
٥٢٣	٤٨	الروم	فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ .٣٧١
٩٢٧	٢٧	لقمان	وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ .٣٧٢
٩٣٠ ، ٩٢٧	٢٧	لقمان	مَا نَفِدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ .٣٧٣
١٠٥	٦	الأحزاب	وَأَزْوَاجُهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ .٣٧٤
٢٩	١٠	الأحزاب	الظُّنُونَا .٣٧٥
٤٨٢	١٨	الأحزاب	هَلُمَّ إِلَيْنَا .٣٧٦
٩٢١	١٨	الأحزاب	قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعْوِقِينَ مِنْكُمْ .٣٧٧

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٩٢٩	٢٠	الأحزاب	٣٧٨. يَودُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْنَ
٥٥٦	٣٢	الأحزاب	٣٧٩. لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ
٦٩٠	٣٣	الأحزاب	٣٨٠. يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ
١٤٠	٣٨	الأحزاب	٣٨١. سُنَّةَ اللهِ
١٣٧	٦١	الأحزاب	٣٨٢. وَقَاتِلُوا تَقَاتِيلاً
٢٩	٦٦	الأحزاب	٣٨٣. الرَّسُولَ
٢٩	٦٧	الأحزاب	٣٨٤. السَّبِيلَ
١٥٩	١٠	سبأ	٣٨٥. يَجِبَالُ أَوْيَ مَعَهُ وَالطَّيْرَ
٣٧٦	١٩	سبأ	٣٨٦. وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ
٢٣٠	٢٨	سبأ	٣٨٧. وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ
٣١٧	١	فاطر	٣٨٨. الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا
٧١٩	١٤	فاطر	٣٨٩. إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ
٢٤٢	٣١	فاطر	٣٩٠. هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا
٦٩٦	٣٦	فاطر	٣٩١. لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا
٣١٢	٣٧	فاطر	٣٩٢. نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ
٩٣٥	٤١	فاطر	٣٩٣. وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا
٨٦٩	٣١	يس	٣٩٤. أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ
٤٦٠	٣٥	يس	٣٩٥. وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٦٠٥	٣٨	الصفات	٣٩٦. إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ
٥٧٧	٤٥،٤٦	الصفات	٣٩٧. يَكَّاسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بِيضَاءَ لَذَّةٍ
٨٢٥	١٠٣	الصفات	٣٩٨. وَتَلَّهُرُ اللَّجَبِينَ
٩١٤،٦٧٩	-١٠٤	الصفات	٣٩٩. وَنَدَّيْنَهُ أَنْ يَأْتِبْرَاهِيمَ ﴿٤٦﴾ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّءْيَا
	١٠٥		
٨٨٨ ، ٦٩٧	١٤٧	الصفات	٤٠٠. إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ
٥٧٧ ، ٣٠٥	٣	ص	٤٠١. لَّاتٍ حِينَ مَنَاصٍ
٩١٥	٦	ص	٤٠٢. وَأَنْطَلَقَ الْأَمَلُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا
٩٤٢	٥٧	ص	٤٠٣. هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ
٩٧	٦٠	ص	٤٠٤. بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ
٦٩٩	١٢	الزمر	٤٠٥. أُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ
٨١٠،٨١١	٥٣	الزمر	٤٠٦. إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا
٨١١	٥٣	الزمر	٤٠٧. وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ
٩١٨	٥٨	الزمر	٤٠٨. لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ
٨٣٣	٧١	الزمر	٤٠٩. وَسِيقَ
٨٨١	٧٢	الزمر	٤١٠. أَدْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ
٨٨١	٧٤	الزمر	٤١١. وَأُورَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ^ط فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ
٣١٨	٣-١	غافر	٤١٢. تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣﴾ غَافِرٍ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
			الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ
٥١٦	١٦	غافر	٤١٣. يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ
٤٢٨، ٦٩١	٣٦	غافر	٤١٤. لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ فَأُطَّلِعَ
٧٢٤	٤٠	فصلت	٤١٥. أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ
٨٤٦-٨٤٥	١١	الشورى	٤١٦. لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ
٦٩٠	١٥	الشورى	٤١٧. أُمِرْتُ لِأَعْدِلُ
٨٥١	١٧	الشورى	٤١٨. وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ
٦٩٢	٣٣	الشورى	٤١٩. إِنْ يَشَاءُ يُسَكِّنِ الرِّيحَ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ
٧١٨	٣٧	الشورى	٤٢٠. وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ
٧١٨	٣٩	الشورى	٤٢١. وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ
٩٩	٤٣	الشورى	٤٢٢. وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ
٦٩٧	٥١	الشورى	٤٢٣. أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا
٣٩٠	٥٣-٥٢	الشورى	٤٢٤. وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ
٧٥٠ ، ٧٤٠	١٩	الزخرف	٤٢٥. وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا
٣٣٠	٣٢	الزخرف	٤٢٦. وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ
٩١١	٤١	الزخرف	٤٢٧. فَمَا نَدَّهَبَنَّ بَكَ
٨٩٣	٥٢	الزخرف	٤٢٨. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ
٤٣٤	٧٦	الزخرف	٤٢٩. وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ
٤٦٠	٨٤	الزخرف	٤٣٠. وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥٠٧	٢٥	الدخان	٤٣١. كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ
٣٧٣	٥	الجناتية	٤٣٢. وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ آيَاتٌ
٨٨٠	٢٤	الجناتية	٤٣٣. نَمُوتُ وَنَحْيَا
٧١٨	٢٥	الجناتية	٤٣٤. وَإِذَا تَتَلَا عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيَّنَّتْ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ
٧٤٧	٤	الأحقاف	٤٣٥. أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ
٨٢٦	١١	الأحقاف	٤٣٦. وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ
٩١٠	٢٦	الأحقاف	٤٣٧. وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِن مَكَّنَّكُمْ فِيهِ
١٤٠	٤	محمد	٤٣٨. فَضَرَبَ الرِّقَابِ
١٤٢، ١٤٣	٤	محمد	٤٣٩. فَشَدُّوا الرِّبَاطَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ
٤٤٤	١٣	محمد	٤٤٠. كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ
٦٩٤	١٦	الفتح	٤٤١. تُقْتَلُونَهُمْ أَوْ يُسْلَمُونَ
٨١٣	٧	الحجرات	٤٤٢. وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ
٨١٣	٧	الحجرات	٤٤٣. حَبَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ
٩٢٦	٧	الحجرات	٤٤٤. لَوْ يُطِيعُكُمْ
٧٥٩	٣٧	ق	٤٤٥. لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ
٥٢٨ ، ١٠٧	١٢	الذاريات	٤٤٦. أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ
٥١٦	١٣	الذاريات	٤٤٧. يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ
٨٢١	١٨	الذاريات	٤٤٨. وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٤٠٠ ،	٢٣	الذاريات	إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ
٥٤١ ، ٥١٧			.٤٤٩
٩١٢			
٧٥٣	٢٥	الذاريات	.٤٥٠ قَالَ سَلَّمَ
٦٠٣	٤٨	الذاريات	.٤٥١ فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ
٨٤٢	٣	النجم	.٤٥٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ
٥٠٧	٢٦	النجم	.٤٥٣ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ
٦٧٧	٣٦	النجم	.٤٥٤ لَمْ أَمْ يَنْبَأًا
٦٧٧	٣٩	النجم	.٤٥٥ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ
٢٥٣	١٢	القمر	.٤٥٦ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا
٥٧٩ ، ٥٦١	٢٠	القمر	.٤٥٧ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ
١٩٢ ، ١٩٣	٤٩	القمر	.٤٥٨ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ
١٩٥	٥٢	القمر	.٤٥٩ كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ
٢٣٠	٢٩	الرحمن	.٤٦٠ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ
٩٢٤	٦٠	الرحمن	.٤٦١ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ
١٠١	٢	الواقعة	.٤٦٢ لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ
٩٣٨	٨٨-٨٩	الواقعة	فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ
			.٤٦٣ وَجَنَّتْ نَعِيمٍ
٣٧٣	١٠	الحديد	.٤٦٤ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ
٩١٢	٢٩	الحديد	.٤٦٥ لِعَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ
١٣٤	٢	المجادلة	.٤٦٦ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥٧٤	٧	المجادلة	مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ .٤٦٧ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ
٧٣٩	١٨	المجادلة	.٤٦٨ وَحَسْبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ
٦٧٨	٣	الحشر	.٤٦٩ لَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ
١١٤	٦	الحشر	وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ .٤٧٠ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ
٩٣٥، ٩٣١	١٢	الحشر	لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا تَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا .٤٧١ يَنْصُرُوهُمْ
٧٩٤، ٧٩٩	٥	الجمعة	.٤٧٢ يَثَسَّ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ
١١٤	٨	الجمعة	قُلْ إِنْ أَلَمَّوَتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ .٤٧٣ مُلْقِيكُمْ
٨٠٧، ٨٠٨	٩	الجمعة	.٤٧٤ نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
٨٦٧	١	المنافقون	.٤٧٥ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ
٧٢	٥	المنافقون	.٤٧٦ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ
٨٨٨	٦	المنافقون	.٤٧٧ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ
٤٧٠	٢	الطلاق	.٤٧٨ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا
٧٧٢	٥	التحريم	.٤٧٩ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ
٣٧٥	١٩	الملك	.٤٨٠ صَفَّتْ وَيَقْبِضَنَّ
٦٧٥، ٩١٨	٩	القلم	.٤٨١ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ
٨٧٢	٥١	القلم	.٤٨٢ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٩٧،٤٦٧	٢-١	الحاقة	٤٨٣. الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ
٥٦١،٥٧٩	٧	الحاقة	٤٨٤. تَخَلَّ خَاوِيَةً
٣٤٨،٣٧٩	١٣	الحاقة	٤٨٥. نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ
٧٢	١٩	الحاقة	٤٨٦. هَاؤُمْ أَقْرَأُ وَكَتَبِيَّةٌ
٧٤٠	٢٠	الحاقة	٤٨٧. إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلْقٍ حِسَابِيَّةٌ
٩٦٢	٣٠-٢٩	الحاقة	٤٨٨. هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿٢٠﴾ خُدُوهُ
٧٩٥	٣٢	الحاقة	٤٨٩. ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا
٣٠٤	٤٧	الحاقة	٤٩٠. فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ
٣٤٨	٥١	الحاقة	٤٩١. إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ
٨٢٢	١	المعارج	٤٩٢. سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ
٧٤٠	٦	المعارج	٤٩٣. يَرَوْنَهُ بِعِيدًا
٧٤٠	٧	المعارج	٤٩٤. وَنَزَلَهُ قَرِيبًا
٥٧٧	١٥،١٦	المعارج	٤٩٥. لَطْفًا ﴿١٥﴾ نَزَاعَةً
١٣٧	١٧	نوح	٤٩٦. وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
٨١٠،٨١١	٤	نوح	٤٩٧. يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ
١٣٨	١٧	نوح	٤٩٨. وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
٩١٢	٢٠	نوح	٤٩٩. مِّمَّا خَطِيئَتِهِمْ
٦٧٩	١	الجن	٥٠٠. قُلْ أُوحِيَ
٧٢٠	١٣	الجن	٥٠١. فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا تَخَافُ خَوْفًا وَلَا رَهَقًا
٦٧٧،٦٧٩	١٦	الجن	٥٠٢. وَالْوَالِدِ اسْتَقْمُوا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٦٧٧	٢٧	الجن	٥٠٣. لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا
١٣٩، ١٣٧	٨	المزمل	٥٠٤. وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا
٦٢١			
٥٤٤	١٥، ١٦	المزمل	٥٠٥. كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿٥٠﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ
٦٧٧	٢٠	المزمل	٥٠٦. عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
٩٤١	٣	المدثر	٥٠٧. وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ
٧٢٢	٦	المدثر	٥٠٨. وَلَا تَمُنْ تَسْتَكْبِرُ
٩٤٤	١٥-١٦	المدثر	٥٠٩. ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿٥١﴾ كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا
٩٤٤	٣٢	المدثر	٥١٠. كَلَّا وَالْقَمَرَ
٩١٣	١	القيامة	٥١١. لَا أُقْسِمُ
٢٤٠	٣، ٤	القيامة	٥١٢. أَتُحَسِّبُ الْإِنْسَانَ أَنْ نَسْنُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴿٥٢﴾ بَلَىٰ قَدِيرِينَ
٩٤٤	٢٠	القيامة	٥١٣. كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴿٥٣﴾ وَتَذُرُونَ الْآخِرَةَ
٩٣	٢٢	القيامة	٥١٤. وَجوهٌ يومئذٍ ناضرة
٩٤٤	٢٦	القيامة	٥١٥. كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ
٥٧٧	٢٩	القيامة	٥١٦. وَالتَّتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ
٩٢٤	٤٠	القيامة	٥١٧. أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ
٩٢٣	١	الإنسان	٥١٨. هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ
٢٩	٤	الإنسان	٥١٩. إنا أعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيرا

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥١٦	٣٥	المرسلات	يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ .٥٢٠
٦٩٤	٣٦	المرسلات	وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ .٥٢١
٤٦٨	١	النبأ	عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ .٥٢٢
٥١٦	١٨	النبأ	يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ .٥٢٣
٣٩٠	٣٢-٣١	النبأ	إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا .٥٢٤
١٢٩	٢٦	النازعات	إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً .٥٢٥
٥٢٨	٤٢	النازعات	أَيَّانَ مُرْسَنَاهَا .٥٢٦
٤٦٨ ، ٤٦٧	٤٣	النازعات	فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا .٥٢٧
٦٩١	٤-٣	عبس	لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿٤﴾ .٥٢٨
٥٢١	١	التكوير	إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ .٥٢٩
٥٢٣	١٨-١٧	التكوير	وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ .٥٣٠
٥٥٤	٥	الانفطار	عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّ مَتَّ .٥٣١
٧٧٨ ، ٨٨٥	١٨-١٧	الانفطار	وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَّا أَدْرَاكَ مَا .٥٣٢ يَوْمُ الدِّينِ
٥١٦ ، ٤٠٠	١٩	الانفطار	يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا .٥٣٣
٦٠٦ ، ٦٠٧	٢١-١٩	المطففين	وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ ﴿١٩﴾ كَتَبْنَا مَرْقُومًا ﴿٢٠﴾ .٥٣٤ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ
٨٢١	٢٨	المطففين	يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ .٥٣٥
٩٢٤	٣٦	المطففين	هَلْ ثَوْبَ الْكِفَّارِ .٥٣٦

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
١٩١	١	الانشقاق	٥٣٧. إِذَا السَّبَّاءُ انشَقَّتْ
٥٢٣	١٨	الانشقاق	٥٣٨. وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ
٨٤٢	١٩	الانشقاق	٥٣٩. طَبَقًا عَن طَبَقٍ
٣٩٠	٥-٤	البروج	٥٤٠. قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ
١١٦، ١١٣	١٠	البروج	٥٤١. إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
١١٠	١٦-١٤	البروج	٥٤٢. وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ
٤٦٨	٥	الطارق	٥٤٣. مِمَّ خُلِقَ
٤٨٠	١٧	الطارق	٥٤٤. أَمَّهُلَهُمْ رُؤَيْدًا
١٢٩	٢٥	الغاشية	٥٤٥. إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ
٨٤١	٢-١	الفجر	٥٤٦. وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ
٨٤١	٦	الفجر	٥٤٧. أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ
٩٣٩	١٦	الفجر	٥٤٨. وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ
١٤٢	٢١	الفجر	٥٤٩. كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا
٨١٩	٢٩	الفجر	٥٥٠. مَادَّخُلِي فِي عِبْدِي
٨٨٤	١١	البلد	٥٥١. فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ
٦٢٥	١٥-١٤	البلد	٥٥٢. أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ
٨٨٤	١٧	البلد	٥٥٣. ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا
٨٣٩، ٥٧٧	١	الشمس	٥٥٤. وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا
٨٣٩	٩	الشمس	٥٥٥. قَدْ أَفْلَحَ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥٢٢، ٨٣٧	٢-١	الليل	٥٥٦. وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ
٨٦٥	١٢	الليل	٥٥٧. إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ
٩٢٤	٦	الضحى	٥٥٨. أَلَمْ نَجْعَلْكَ
٧٤١	٨	الضحى	٥٥٩. وَوَجَدَكَ عَابِلًا
٩٣٨	٩	الضحى	٥٦٠. فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ
٧٧	٥، ٦	الشرح	٥٦١. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا
٩٠٤، ٧٠٣	١	الشرح	٥٦٢. أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ
٩٢٤			
٩٠٤	٢	الشرح	٥٦٣. وَوَضَعْنَا
٩٤٤	٦	العلق	٥٦٤. كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَىٰ
٧٢٠	١٤-١٣	العلق	٥٦٥. أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم
٣٩٠	١٦-١٥	العلق	٥٦٦. لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ
٨١٤، ٨١٥	٥	القدر	٥٦٧. حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ
٧٦٩	١	البينة	٥٦٨. لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ
٨٢٥	٥	البينة	٥٦٩. وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ
٨٨٥	٤-٣	التكاثر	٥٧٠. كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ
٩٣١	٦-٥	التكاثر	٥٧١. لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرُونَ الْجَحِيمَ
٥٤٤	٢، ٣	العصر	٥٧٢. إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا
٣٥٣	١، ٢	الهمزة	٥٧٣. وَيَلِّ لِكُلِّ هَمْزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ
٥٢٢	١	النصر	٥٧٤. إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ

رقم الصفحة	رقمها	السورة	الآية الكريمة
٥٢٢	٣	النصر	٥٧٥. فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ
٣٦٢	٤	المسد	٥٧٦. وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ
٩٤٨	٢-١	الإخلاص	٥٧٧. قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ
٧٧٠	٤	الإخلاص	٥٧٨. وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ

ثانياً : فهرس الحديث النبوي الشريف

رقم الصفحة	الحديث
١٢١	١- أقرب ما يكون العبد من ربه و هو ساجد
٢٨٩	٢- أقضاكم عليّ
٨٢٩	٣- أَلَا رُبَّ نَفْسٍ طَاعِمَةٍ نَاعِمَةٍ فِي الدُّنْيَا جَائِعَةٌ عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٧١٣	٤- أنا سيد ولد آدم ولا فخر
٤٨	٥- إنكن صواحبات يوسف
٨٥٢	٦- إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيْفًا
٤٣٨	٧- إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ
٨٦٤	٨- إِنَّ مِنْ الشَّعْرِ لِحِكْمًا
٧٦١	٩- أين باتت يده
٣٧٨	١٠- أَيُّمَا امْرَأَةٍ نُكِحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنَكَحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ
١١	١١- الثَّيْبُ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا
٢٩	١٢- خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ ، وَ فَرَسٌ مَأْمُورَةٌ
٧٤٨	١٣- رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله
٢٢٨	١٤- سابق رسول الله صلى الله عليه وآله بين الخيل ، فجاء فرسٌ له سابقاً
٥٦٣	١٥- صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ
٤٨٣	١٦- فعليه بالصوم فإنه له وجاء
٨١٨	١٧- في النفس المؤمنة مائة من الإبل
٧٠٤	١٨- قَوْمُوا فَلِأَصَلِّ لَكُمْ
٤٣٥	١٩- كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه
٨٤٧	٢٠- كَمَا تَدِينُ تُدَانُ
٨٤٧	٢١- كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُمْ
٧٠٤	٢٢- لتأخذوا مصافكم
٧٠٥	٢٣- لَتَنْزُرَهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ

- ٢٤- ليس في الخضراوات صدقة ٦١١
- ٢٥- لَيْسَ مِنْ أَمْبَرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ ٥٤٣
- ٢٦- ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ٦٦١
- ٢٧- الناس كلهم هالكون إلا العالمون . والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون .
والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون . والمخلصون على خطر عظيم ٢٧٥
- ٢٨- نعم العبدُ صهيْبٌ لو لم يخف الله لم يعصه ٨١
- ٢٩- والله لئن اتبعتموه لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون أبصعون ٣٨٦
- ٣٠- يتعاقبون فيكم ملائكة ٩٠،١٠٦
- ٣١- يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فِ الْأَوَّلِ ٢٢٨

ثالثاً : فهرس آثار الصحابة و التابعين

الصفحة	القائل	الأثر
١٢٦	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	١- و أنتم و الساعة في قران واحد
١٢٩	عمر بن عبد العزيز	٢- إنَّ ذلك لعل ذاك
٩٠٨	عبد الله بن الزبير <small>رضي الله عنه</small>	إنَّ وراكبها
١٩٩	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	٣- إياي وأنَّ يحذف أحدكم الأرنب بالعصا . ولتذكَّ لكم الأسلُّ والرِّماح
٩١٦	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	٤- بقوا في الدُّنيا ما الدُّنيا باقية
٣٢٧	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	٥- شفقاتٌ و جلهم
٧٩٨	سهل بن حنيف <small>رضي الله عنه</small>	٦- شهدت صفين ، وبتست الصفون
٢١٢	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	٧- فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسخطة ، و استتماماً للبلية
٧٢٠	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	٨- فإن فعل الله لكم ذلك أتؤمنون
٢٥٣	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	٩- فطيبوا على أنفسكم نفساً
٩٢٢، ٨٤٢	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	١٠- قَدْ - وَاللَّهِ - لَقُوا اللَّهَ
٣٢٧	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	١١- لنسخ الرجاء منهم
٩٠٤	عبد الله بن عباس <small>رضي الله عنه</small>	١٢- لو قالوا في جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ نعم لكان كفراً
١٢١، ١٢٠	عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small>	١٣- لو لا علي لهلك عمر
١٤٠	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	١٤- نحمده على عظيم إحسانه، ونير برهانه، ونوامي فضله وامتنانه . حمداً يكون لحقه أداء
١٢٦	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	١٥- و أنتم و الساعة في قرن واحد
٣٢٧	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	١٦- و سكائك الهوى
٧٩٨	عبد الله بن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	١٧- وبتس عبد الله أنا إن كان كذا لابن مسعود
٩٠٧	عبد الله بن عباس <small>رضي الله عنه</small>	١٨- و حكي عن ابن عباس حين قيل له : « ألستم أهل بيت يتقدم كباركم صغاركم قال : « أجل » ، أي : بلى

الصفحة	القائل	الأثر
٣٢٧	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	١٩- ورخاء الدعة
٩٩٧	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	٢٠- وَلَنَعْمَ دَارٌ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَاراً
٢٤٧	علي بن طالب <small>رضي الله عنه</small>	٢١- يا له مرأماً ما أبعده

رابعاً : فهرس الأمثال و الأقوال

الصفحة	المثل أو القول
٩١٠	١. أ أنا أنيه
١٨٠	٢. ادفع الشر و لو إصبعاً
١٨٤	٣. أَصْبِحْ لَيْلُ
١٨٤	٤. أَطْرُقُ كَرَا
٧٠	٥. إِلا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةُ
٢٩٤	٦. أَلَا قِماصٌ بالعير
١٠٨، ٩٣	٧. أَمْتُ في الحَجَرِ لا فيك
٩٤	٨. أَمْرٌ أَقْعَدُه عن الحرب
٨٧١	٩. إِنْ تَزِينِكْ لِنَفْسِكْ ، وإِنْ تَشِينِكْ لهيه
٤٩٥	١٠. إِنْ فِي مِضٍّ لِمَطْمَعاً
١٥٢	١١. أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ
٨٨	١٢. تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي لا أَنْ تَرَاهُ
٨٩	١٣. تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي لا أَنْ تَرَاهُ
٥٠٠	١٤. تَفَرَّقُوا أَيَدِي سِباً ، وَأَيَادِي سِباً
٢٤٠	١٥. تَمِيمياً مَرَّةً وَقِيسِيأً أُخْرَى
٢٢٧	١٦. جَاءُوا قَضَّهْمُ بِقَضِيضِهِمْ
١٥٢	١٧. حَشْفاً وَسَوْءَ كَيْلَةٍ
١٥٢	١٨. دِيارَ الأَحْبَةِ
٨١٣	١٩. الذَّوْدُ إِلى الذَّوْدِ إِبلُ
٩٤	٢٠. شَرُّ ما أَلْجَأَكَ إِلى مِخَّةِ عُرْقُوبِ
٩٤	٢١. شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ
٩٣	٢٢. شَهْرٌ ثَرَى ، و شَهْرٌ تَرَى ، و شَهْرٌ مَرعى
٧٦٧	٢٣. الطَّعْنَ يُظْئِرُ

- ٧٧٣ .٢٤ عَسَى الْعُؤْيُرُ أَبْوَساً
- ٢٨٨ .٢٥ قضية و لا أبا حسن لها
- ٨٥١ .٢٦ كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالأخرة لم تنزل ، وكأنك بالليل قد أقبل
- ١٥٢ .٢٧ الكلابَ على البقر
- ١٥٢ .٢٨ كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ
- ١٥٢ .٢٩ كليهما وتمرّاً
- ١٣١ .٣٠ لا سيف إلا ذو الفقار و لا فتى إلا علي
- ٤٧٠ .٣١ لأمر ما جدعَ قصيرٍ أنفه
- ٥٤٨ .٣٢ لكل فرعون موسى
- ٢٧٢ .٣٣ اللهم اغفر لي و لمن سمع حاشا الشيطانَ وابنَ الإصبع
- ٨٦٨ .٣٤ لَهَنَّاكَ لِرَجُلٍ صِدْقٍ
- ٧٠ .٣٥ لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي
- ٧٦٠ .٣٦ ليلة السبت سِرٌّ وبت
- ٣٢٩ .٣٧ ما كلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ ، ولا بِيضَاءَ شَحْمَةٍ
- ١٩٩ .٣٨ مازِ رَأْسَكَ وَالسَيْفَ
- ٢٢٨ .٣٩ مررت بهم الجماء الغفير
- ٨٨٢ .٤٠ مُطِرْنَا زُبَالَةً فَالثعلبية
- ٧٤٢ .٤١ مَنْ يَسْمَعُ يُخَلِّ
- ٢٨٠ .٤٢ النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ
- ١٨٣ .٤٣ و اجمعتي الشاميتيناه
- ٥٠٢ .٤٤ وقعوا في حيص بيص
- ٧٥٨ .٤٥ وكدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لو يوجد كان مثلهم
- ٩٤٥ .٤٦ يا حرسى : اضربا عنقه
- ١٠١ .٤٧ اليوم خمراً وغداً أمراً

خامسا: فهرس الشواهد الشعرية

- ١- يا مَرَّ حَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءَ إِذَا أَتَى قَرَّبْتُهُ بِمَا شَاءَ ٩٦٣
مِنَ الْحَشِيشِ وَالشَّعِيرِ وَالْمَاءِ
- ٢- إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ ٧٤٤، ٤٣٩
- ٣- إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيَّ مَنْ أَضْمَرَتْ لِجِلِّ وَفَاءَ ٩٦٠
- ٤- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتِينَ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْبَشَاشَةُ وَالْفَتَاءُ ٥٦٦
- ٥- إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَادْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ ٧٥٧
- ٦- غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَسْتَعِينُ عَلَى الْهَمِّ إِذَا خِفْتُ بِالثَّوِيِّ النَّجَاءَ ٤٠٠
- ٧- لَا تَخَلْنَا عَلَى غَرَائِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَى بِنَا الْأَعْدَاءُ ٧٤٢
- ٨- فَلَوْلَا يَوْمٌ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ ٥٠٠
- ٩- وَجَبْرِيلُ أَمِينُ اللَّهِ فِينَا وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كَفَاءُ ٢٨
- ١٠- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِكُمْ أَبَدًا شِفَاءُ ٨٢٦، ٣٨٠
- ١١- كَأَنَّ سَابِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ ٧٦٨
- ١٢- لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ ٥٥٢
- ١٣- وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَأَمْ تُشَاهِبَانِ وَلَا سَوَاءُ ٨٦٧
- ١٤- رَبِّمَا ضَرْبِي بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ ٨٣٢
- ١٥- بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَحْبَابِ بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَحْبَابِ ٨٣٥
- ١٦- لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدُ وَ لَمْ تُغْنِ دَعْدُ بِالْعُلْبِ ٤٣
- ١٧- أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ ٢٣٨
- ١٨- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخِرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابِ ٨٢٤
- ١٩- وَمَا أَنْ تَحْمَلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغَرَابَا ٧٤
- ٢٠- أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُومًا لَا أَبَالَكَ وَاغْتَرَابَا ١٥٦
- ٢١- أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا ١٧٦
- ٢٢- وَ لَوْ وُلِدْتُ فُفَيْزَةَ جَرَوْ كَلْبِ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرِ الْكَلَابَا ٨٥

- ٢٣- لا يَمْنَعُ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا
أَعْطِيهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا ٨٠٢
- ٢٤- وما الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ
وما طالبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا ٣٠٣
- ٢٥- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا ٨٤٦
- ٢٦- جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ ٨٦٦
- ٢٧- أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ : مَا بِالْ رُفْقَةِ
جَارِيَةٍ مِنْ قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَةَ ١٦٣
- ٢٨- لَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ
تَرَكْتَنِي حِينَ لَا مَالَ أَعِيشُ بِهِ ٢٨٨
- ٢٩- لَيْسَ إِبْرَاهِيمَ وَإِيَّاهُ
لَا تَقْطَعَنَّ ذَنْبَ الْأَفْعَى وَتَتْرُكْهَا ٦٩٥
- ٣٠- فَاصْبِحْنَ لَا يَسْأَلُنَّهُ عَنْ بِيٍّ بِهِ
حَيِّ الحُمُولَ فَإِنَّ الرِّكْبَ قَدْ ذَهَبَا ٤٨١
- ٣١- فَيَا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا
أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الهَوَى أُمَّ تَصَوَّبَا ٨٢٣
- ٣٢- لَيْتَ هَذَا اللَّيْلِ شَهْرٌ
إِلَى الحَرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا الكِتَابِيَا ٦٣٥
- ٣٣- لَيْسَ إِبْرَاهِيمَ وَإِيَّاهُ
لَا نَرَى فِيهِ غَرِيبًا ٤٢١
- ٣٤- هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعِينِهِ
وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا ٤٢١
- ٣٥- وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَعْمَةٍ
لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ ٢٩٢
- ٣٦- وَمَا حَلَّ سَعْدِيُّ غَرِيبًا بِيْلَدَةٍ
إِلِضْغَمَهَا يَفْرَعُ العَظْمَ نَابَهَا ٤١٨
- ٣٧- لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعِ قَبِيلَةٍ
[فَيُنْسَبَ إِلَّا الزَّبْرِقَانَ لَهُ أَبُ] ٢٢٩
- ٣٨- أَتَى وَمِنْ أَيْنَ آبِكَ الطَّرْبُ
دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ ٢٣٧
- ٣٩- كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي
مِنْ حَيْثُ لَا صَبُوءٌ وَلَا أَدَبُ ٥٢٦
- ٤٠- وَلَكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ
أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّيمَةِ الأَدَبُ ٧٤٣
- ٤١- وَيَلْمُهَا رُوحَةً وَالرِّيحُ مُعْصِفَةٌ
يَعْصِرُنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ ١٠٧
- ٤٢- فَلَا تَتْرُكْنِي بِالوَعِيدِ كَأَنِّي
بِجَوْرَانَ يَعْصِرُنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ ٩٤٦
- ٤٣- وَلَوْلَا دِفَاعِي عَنْ عِقَاقٍ وَمَشْهَدِي
وَالغَيْثُ مَرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبُ ٢٤٧
- ٤٤- بَأَيِّ كِتَابٍ أُمَّ بَأَيِّ سُنَّةٍ
إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرِبُ ٨١٣
- ٤٥- وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عَيْنَةَ طَعْنَةً
هَوَتْ بِعِقَاقٍ عَوْضُ عَنَقَاءُ مُغْرِبُ ٥٣٨
- ٤٦- وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عَيْنَةَ طَعْنَةً
تَرَى حَبَّهُمْ عَارًا عَلِيٍّ وَتَحْسِبُ ٧٤٢
- ٤٧- جَرَمَتْ فَزَارَةٌ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا
جَرَمَتْ فَزَارَةٌ بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا ٨٦٠

- ٤٨- فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً
٤٩- وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ
٥٠- لَنَا إِبْلَانٍ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ
٥١- فَأَيُّكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ
٥٢- عَوِذٌ وَبُهْثَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ
٥٣- وَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا الْمَلْتُ
٥٤- ازْجُرْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بَرَوْضَتِنَا
٥٥- لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيَا
٥٦- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ
٥٧- هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ
٥٨- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ
٥٩- فَمَنْ يَكُ أَمْسَ بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
٦٠- فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ رَفْعَةً
٦١- أَتَهْجُرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا
٦٢- لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّي
٦٣- وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ
٦٤- صَرِيْعُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ
٦٥- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي
٦٦- أُمَّهَاتِي حِنْدَفُ وَإِلْيَاسُ أَبِي
٦٧- فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا
٦٨- كَأَنْ وَرَيْدِيَه رِشَاءَ خُلْبِ
٦٩- فَكُنْ لِي شَفِيْعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
٧٠- فَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلُ السِّيفَ يَضْرِبُ
٧١- أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتَ بِهِ
٧٢- تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ

- ٧٣- على مثلها من أربع و ملاعب
٧٤- فأما القتال لا قتال لديكم
٧٥- ألا ليت شعري هل يلومن قومه
٧٦- وكمتماً مدمماً كأن متونها
٧٧- إن من لأم في بني بنت حسا
٧٨- يالهف زياً لبحارث
٧٩- ولو أرادت لقات وهي صادقة
٨٠- ماذا بعلم غير علم نافع
٨١- ما تابع لم يتبع متبوعه
٨٢- فأومات إيماء خفياً لخبير
٨٣- رأني من رمى فأصاب قلبي
٨٤- فلو أن الأطباء كان حولي
٨٥- ربما أوفيت في علم
٨٦- قد كنت أحمو أبا عمرو أخته
٨٧- ألا رجلاً جزاه الله خيراً
٨٨-
٨٩- وبثري ذو حفرت وذو طويت
٩٠- فساع لي الشراب وكنت قبلاً
٩١- أفي الولائم أولاداً لواحدة
٩٢-
٩٣- حنت نوار ولات هنا حنت
٩٤- فعادى بين هاديتين منها
٩٥- [نحن بنو ضبة أصحاب الفلج]
٩٦- متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا
٩٧- شربن بماء البحر ثم ترفعت
٩٦- تُذال مصونات الدموع السواكب
١١٣- و لكن سيراً في عراض المواكب
٦٤- زهيراً على ماجر من كل جانب
٧٣- جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
٤٣٨- ن ألمه وأعصيه في الخطوب
٨٨١- الصابح فالغانم فالأيب
٨٥٤- إن الرياضة لا تنصبك للشيب
٢٧٠- بالغت في إتقانه حتى ثبت
٢٧٠- في لفظه ومحله يا ذا الثبت
٧٨٧- فله عيناً حبراً أيما فتى
٤٠٥- وقال من المطالب قلت أنتا
٤٠٦- وكان مع الأطباء الأساة
٩٥١- ترفعن ثوبي شيمالات
٧٣٨- حتى ألت بنا يوماً ملومات
٢٩٥- يدل على محصلة تبيت
٧٢٨- يا ليت دهرًا بوع فاشترت
٤٥٧- وبثري ذو حفرت وذو طويت
٥١٤- أكاد أغص بالماء الفرات
٢٤١- وفي العبادة أولاداً لعلات
٦٠٥- يسد أبنوها الأصغر خلتي
٤٤٩- وبدا الذي كانت نوار أجت
٧٧٧- وأولى أن يزيد على ثلاث
٨٢٣- نضرب بالسيف وترجو بالفرج
٧٢٣،٧١٥،٥٢٧- تجد حطباً جزلاً وناراً تأحجا
٨٢١،٥٢٨- متى لجح خضر لهن نعيم

- ٢٩٤ ألا سَبِيلَ إِلَى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ
- ٤٢٢ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجِ
- ٣٣١ أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ إِنْ قَاضِ الْفَرَارِيحِ
- ٤٥٦ يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةٌ مِلْحَاحًا
- ١٣٣ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ
- ٢٤٩ وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحِ
- ٢٠٢ كَسَاعٍ إِلَى الْمَيْجَا بَغِيرِ سَلَاحِ
- ٧٧٩ رَسِيسِ الْهُوَى مِنْ حَبِّ مِيَةِ يَبْرَحِ
- ٧٤٨ وَعَمَّا الْأَقْيَمِ مِنْهُمَا مُتَزَحِّزِحُ
- ٧٧٨ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا
- ٨٨٨ وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
- ٤٩ فَتَى فَارَسِيٍّ فِي سِرَاوِيلِ رَامِحُ
- ٧٧٦ سَطْفِيءُ غَلَّاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ
- ١٣٢ وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ
- ٦١٥ رَفِيقُ مَسْحِ الْمَنْكَبِينَ سَبُوحُ
- ٥٢٥، ٥١٨ بَعَاقِبَةٌ وَأَنْتِ إِذْ صَحِيحُ
- ٦٩٣ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا
- ٢٦٣ أَنْيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ
- ٧٩٥ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
- ٩٥٩، ١٥٠ وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
- ٦٧٨ مَنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
- ٢١٨ مِنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا
- ٦٠٨ لَعِينِ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدَا
- ٨٥٢ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أُسْدَا
- ٩٠٦ بَلَى إِنْ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لَيُعْجِدَا
- ٩٨- أَلَا سَبِيلَ إِلَى حَمْرِ فَاشْرَبْهَا
- ٩٩-
- ١٠٠- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهِنَّ بِنَا
- ١٠١- نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَا
- ١٠٢- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا
- ١٠٣- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا
- ١٠٤- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ
- ١٠٥- لَمْ يَكِدْ
- ١٠٦- لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتِي
- ١٠٧- رَسْمٌ عَفَى مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ امَّحَى
- ١٠٨- بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتِقِ الضُّحَى
- ١٠٩-
- ١١٠- عَسَى طَيْئٌ مِنْ طَيْئٍ بَعْدَ هَذِهِ
- ١١١- إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا
- ١١٢- أَخَوِ بَيِّضَاتِ رَائِحٍ مَتَأَوُّبُ
- ١١٣- نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو
- ١١٤- سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمِ
- ١١٥- فَإِنْ تُمَسَّ فِي دَارِ بَرَهْوَةَ ثَاوِيًا
- ١١٦- تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا
- ١١٧- وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسُكْنَهُ
- ١١٨- أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا
- ١١٩- وَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِيقْ
- ١٢٠- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِنِينُهُ
- ١٢١- إِذَا أَسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ
- ١٢٢- وَقَدْ بَعُدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا

١٢٣. فَبِتُّ وَالْهَمُّ تَعَشَانِي طَوَارِقُهُ
مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَدًا ٦٣٤
١٢٤. مَا إِنْ جَزَعْتُ وَلَا هَلَعْتُ
سَتْ وَلَا يَرُدُّ بُكَايَا زَنْدَا ٩١٠
١٢٥. يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ
قَدْ يَمْتَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا ٥٩٦
١٢٦. أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمَّلُودَا
مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا ٩٥٢
- أَقَاتِلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا
١٢٧. وَالْخَازِ بِازِ السِّنِّمِ الْمَجُودَا
[بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا] ٥٠٢
١٢٨. لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ مَيَّةَ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهْدَا ٣٨١
١٢٩. مَرُّو عِجَالًا وَقَالُوا : كَيْفَ صَاحِبِكُمْ
قَالَ الَّذِي سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجُودَا ٨٦٦
١٣٠. مُعَاوِيَ إِنْ نَا بَشَرٌ فَاسْجِحْ
فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا ٣٠٥
١٣١. كَاللَّذِ تَزْبَى زُبْيَةَ فَاصْطِيدَا
٤٥٥
١٣٢. تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لَيْرُدِّي
إِلَى نَسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ ٨٣٩
١٣٣. وَاللَّهِ لَوْلَا شَيْخُنَا عَبَّادُ
لَكَمَرُونَا الْيَوْمَ أَوْ لَكَادُوا ٩٣١
١٣٤. حَتَّى اسْتَقَامَتْ لَهُ الْآفَاقُ طَائِعَةً
فَمَا يُقَالُ لَهُ هَيْدٌ وَلَا هَادُ ٤٩٣
١٣٥. إِذَا نَكَّرْتَنِي بِلَدَّةٍ أَوْ نَكَّرْتَهَا
خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِّ عَلَيَّ سَوَادُ ٢٣٦
١٣٦. إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ
ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ ٨٨٥
١٣٧. وَقَدْ مَاتَ شَمَّاحٌ وَمَاتَ مُزَرَّدُ
وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ مُخَلَّدُ ٢٩٨
١٣٨. يَبِيدُوا وَتُضْمِرُهُ الْبِلَادُ كَأَنَّهُ
سَيْفٌ عَلَى عِلْمٍ يُسَلُّ وَيُعْمَدُ ٤٠١
١٣٩. إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا
فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ ٢١٥
١٤٠. أَلَا يَا لَيْلَ وَيَحَاكَ نَبِيْنَا
فَأَمَّا الْجُودُ مِنْكَ فَلَيْسَ جُودُ ٩٤١
١٤١. فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ
وَلَا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الْجُدُودُ ١٩١
١٤٢. لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ
لَأَمْرٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ ٤٧٠
١٤٣. فَإِنْ يُمَسِّ مَحْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا
أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ ٨٢٨
١٤٤. وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ - إِحَالٌ - حَتَّى
يَنَالَ أَقَاصِي الْحَطَبِ الْوُقُودُ ٧٤٤
١٤٥. إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيَادَةُ
فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ ٢٣١
١٤٦. أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي
حِجَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ ٦٣٧

- ١٢٥ فذاك - أمانةُ اللهِ - الشريدُ
- ٧١١ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرِدُّكَ مَزِيدُ
- ٨١٧ فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدُ
- ٧٦٠ إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا
- ٧٤٠ فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
- ٨٦٩ وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ
- ٢٢١ سَفُودُ شَرِبِ نَسْوَهُ عِنْدَ مُفْتَادِ
- ٤٨٨ وَالخَيْلُ تَعُدُّوا فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ
- ٣١٢ أَوْ قُلْتُ شَرًّا مَدَّةً بِمَدَادِ
- ٩٢٢ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتَ بِفِرْصَادِ
- ٢٨٩ نُكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ
- ٤٨٦ طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرْتَ حَمَادِ
- ٦٧٣ بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ
- ٨٠٣ عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهْرُ بُرْجُدِ
- ٢٩ مِنْهَا إِلَى الدُّنْيَا بِذَنْبٍ وَاحِدِ
- ٤٢٧ لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ
- ٤٥٢ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ
- ٥٤٦ إِلَى الْغَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْمُرْدِ
- ٣٢٩، ١٦٩ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ
- ٢٥ لَهَا صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ
- ٩٢٤ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرَشُدُ غَزِيَّةُ أَرَشُدِ
- ٧٦ مُوَاتِلًا مِنْ سَبَلِ الرَّاعِدِ
- ١٠٥ بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ
- ٥٢١ نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ
- ٨٥٥ إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
١٤٧. إِذَا مَا الحُبُّزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمِ
١٤٨. يُنِنِّي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ
١٤٩. فَلا وَاللهِ لَا يَلْقَى أَنْاسُ
١٥٠. وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى
١٥١. دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدَ يَاعُرُو فَاعْتَبِطُ
- ١٥٢.
١٥٣. كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ
- ١٥٤.
١٥٥. إِنْ قُلْتُ خَيْرًا قَالَ شَرًّا غَيْرَهُ
١٥٦. قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ
١٥٧. أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خَيْبِ
١٥٨. جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي
١٥٩. أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
١٦٠. وَحَرْفٌ كَأَلْوَاكِحِ الْإِرَانِ نَسَائِطُهَا
١٦١. أَنْسَيْتَ أَنَّ اللَّهَ أَخْرَجَ آدَمًا
١٦٢. قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الحُبَيْبَيْنِ قَدِي
١٦٣. هُمْ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
١٦٤. إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ
١٦٥. يَا مَنْ يَرَى عَارِضًا أَرَقْتُ لَهُ
- ١٦٦.
١٦٧. وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ إِنْ غَوَتْ
١٦٨. فَكُنْتُ كَالسَّاعِي إِلَى مَثْعَبِ
١٦٩. بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتِنَا
١٧٠. تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي
١٧١. قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

١٧٢. أَرِيفَ التَّرْحُلِ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
١٧٣. مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
١٧٤. نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ
١٧٥. وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجِ دِمَاؤِهِمْ
١٧٦. أَوْ حُرَّةً عَيْطَلٌ تَبْجَاءُ مُجْفَرَةً
١٧٧. هَا إِنَّ تَا عِذْرَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ قُبِلْتُ
١٧٨. أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضَرَ الْوَعَى
١٧٩. مَهْلًا فِدَاءٍ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ
١٨٠. يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسَّيْنِدِ
١٨١. وَإِنْ يَلْتَقِي الْحَيُّ الْجَمِيعُ ثَلَاثِي
١٨٢. تَاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
١٨٣. وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ تَمَسَّحَهَا
١٨٤. وَقَتِيلُ مُرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ
١٨٥. وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءِنِي
١٨٦. تَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الْوَضِيفُ وَسَافُهَا
١٨٧. مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ
١٨٨. مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ
١٨٩. أَتَيْتُ أَنْبِيَّ لَا مَحَالَةَ
١٩٠. أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ
١٩١. نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِرِ
١٩٢. فَأَقْبَلْتُ حَبْوًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ
١٩٣. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ الْخَبْرُ
١٩٤. إِذَا أَقْبَلْتُ قُلْتُ دُبَّاءَةً
١٩٥. إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا
- لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ ٩٢٢، ٨٧٥
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدِ ٧١٥، ٥٢٧
حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمُوقِدِ ٧٩٧
هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ ٤٥٦
دَعَائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ ٧٩٩
فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ ٩٠١
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي ٧٠١
وَمَا أُنْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ ٤٨٠
[أَقْوَتٌ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمْدِ] ٨٨٣
إِلَى ذِرْوَةِ الْبَيْتِ الْكَرِيمِ الْمَعْمَدِ ٨١٤
وَجِبْتُ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ٨٧١
رُكْبَانُ [مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنْدِ] ٧٩٢
فِرْعٌ وَإِنَّ أَحَاهُمْ لَمْ يُضْهِدِ ٨٣٨
وَخُبْرُهُ عَنِ أَبِي الْأَسْوَدِ ٧٣
أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤِيدِ ٢٣٩
كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ ٧١٤
إِذْنٌ فَلَا رَفَعْتَ سَوْطِي إِلَى يَدِي ٦٨١
حَيْثُ صَارَ الْقَوْمُ صَائِرًا ٧٥٩
مَا مَسَّهَا مَنْ نَقَبَ وَلَا دَبَّرَ ٣٩٤
اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرُ

١٩٦. لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ
١٩٧. تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا
- ١٩٨.
١٩٩. لَا وَأَيُّكَ ابْنَةَ الْعَامِرِ
٢٠٠. قَتَلْنَا وَنَالَ الْقَتْلُ مِنَّا وَرُبَّمَا
٢٠١. لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا كَمَا
٢٠٢. وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنَّعٍ
٢٠٣. فَطَافَ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ
٢٠٤. إِنْ نَزَارًا أَصْبَحَتْ نِزَارَا
٢٠٥. إِلَّا عُجْلَانَةً أَوْ بُدَا
٢٠٦. وَلَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رَمِيْ—
٢٠٧. مَتَى مَا تَلْقَنِي فَارْدِيْنِ تَرْجِفُ
٢٠٨. أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسَبِيْنَ أَمْرًا
٢٠٩. أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمَّ جَحْدِرٍ
٢١٠. قَبُّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفْرًا
٢١١. إِذَا قَالَ عَاوٍ مِنْ تَنْوُخِ قَصِيْدَةٍ
٢١٢. فَهُمْ أَهْلَاتُ حَوْلِ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ
٢١٣. وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ صَخْرًا
٢١٤. فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا
٢١٥. لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مِرْوَانَ وَابْنِهِ
٢١٦. فِيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا
٢١٧. إِنِّي — وَأَسْطَارٍ سُوْطِرُنَ سَطْرَا —
٢١٨. وَمَا قُلْتُ حَتَّى نَالَ شَتْمَ عَشِيرَتِي
٢١٩. حَرَا حِيْجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةَ
٢٢٠. أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةً
- رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ ٧٦٩
- وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَيْبَعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ ٨٨٨
- فِي بَيْتٍ لَا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ ٩١٣
- يَا لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ ٩١٢
- يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكِرَامِ لَنَا الظَّفَرُ ٨٣٣
- أَكَبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمِرُ ٩٤٥
- يُخَالُ بِهِ دَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرًا ٧٣٩
- وَكَانَ التَّكْبِيرُ أَنْ تُضَيَّفَ وَتَجَارًا ٥٦٩
- دَعْوَةٌ أَبْرَارٍ دَعَا أَبْرَارًا ١٤٥
- هَةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ ٣٣٠
- تَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا ٣٣
- رَوَانِفُ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارًا ٥٩٦، ٢٢٥
- وَنَارٍ تَوْقِدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ٣٧٣
- سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرَ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا ٩٤٠
- الْأَمَّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا ٦٥٨
- بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرًا ٥٤٦
- إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْتَرًا ٦١٤
- أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًا ٤٥٤
- تُحَاوِلُ مُلْكًَا أَوْ نَمُوتَ فَنَعُذْرًا ٦٩٨
- إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرًا ٢٩٦، ٢٩١
- إِيَّاكُمْ لَا تَبْعَثَالِي شَرًّا ١٦٦
- لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا ١٥٩
- نُفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو وَالْوَحِيدَ وَجَعْفَرًا ٢١٦
- عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا ٧٦٢
- بِأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ ابْنَ تَمْلِكَ يَبْقَرًا ٨٢٣

٢٢١. أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةَ
٢٢٢. لَا تَجْعَلْنَنِي فِيهِمْ شَطِيرًا
٢٢٣. مَرَرْنَا بِالذُّوَيْرَةِ فَاسْتَقِينَا
٢٢٤. حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تَدُلَّجَ اللَّيْلَ لَا يَزَلُ
٢٢٥. جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبْرِ
٢٢٦. رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ
٢٢٧. وَمَا بُيَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا
٢٢٨. عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُونَ بَعْدَمَا
٢٢٩. وَقُلْنَا عَلَى الْفَرْدُوسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ
٢٣٠. فَأَصْبَحْتَ أَتَى تَأْتَهَا تَلْتَبَسُ بِهَا
٢٣١.
٢٣٢. وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ
٢٣٣. يَا زَبْرَقَانَ أَحَابِئِي أَسَدُ
٢٣٤. هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارًا وَمِنَّةً
٢٣٥. لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ
٢٣٦. النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا
٢٣٧. فَأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ
٢٣٨. رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
٢٣٩. فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي
٢٤٠. وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً
٢٤١. فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا
٢٤٢. فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا
٢٤٣. ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا
٢٤٤. حَسْبُ الْمُحِجِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ
٢٤٥. أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي
- ضِرْعَامُ آجَامٍ وَلَيْتُ قَسْوَرَةَ ٤٦٢
إِنِّي إِذْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا ٦٨٢
من البئر التي حفر الأميرا ٧٤
أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ يُبُوتِي سَائِرُ ٩٣٢
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَّمَارُ ٦٥
وَعَنَّا حَيْحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ ٨٣٣
أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارُ ٤١٤
قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُرُ ٣٢٩
أَجَلٌ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُتِيحَتْ دَعَاثِرُهُ ٩٠٧
كِلَا مَرَكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ ٥٢٧
لَهْنًا لِمَقْضِي عَلَيْنَا التَّهَاجِرُ ٨٦٨
وَهَلْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ ٨٢٣
مَا أَنْتِ وَيَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ ٤٦٧، ٢٢٠
وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ ٥٩٦
رَحِيمُ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءُ وَلَا نَزْرُ ١٧٢
إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزْرُ ٢٦٢
ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسُرْ كَأَيَّاكَ آسِرُ ٨٤٦
فِيضْحَى وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيُخْصَرُ ٩٤٣
ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُعْصِرِ ٥٦٧
كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ ٢٣٨
وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ ٧٧٧
[وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفُرُ] ٦٧٤
إِذَا عَادِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ ٦٣٦
تَاللَّهِ لَا عَذَبْتَهُمْ بَعْدَهَا سَقْرُ ٨٤٠
أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ ٩٠٠

٢٤٦. وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزْدَ أَزْدَ شَنْوَعَةٍ
٢٤٧. يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ
٢٤٨. تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا
٢٤٩. فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ
٢٥٠. وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةَ قَبْلِ الَّتِي
٢٥١. وَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ
٢٥٢. اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَأَرْضِينَ بِهِ
٢٥٣. لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا
٢٥٤. إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ شَرَفَ ابْنَهُ
٢٥٥. وَأَشْرَفُ بِالْقَوْزِ اليماني لَعَلِّي
٢٥٦. بَاتَ يُعْشِّئُهَا بِعَضْبٍ بَاتِرٍ
٢٥٧. مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ
٢٥٨. يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
٢٥٩. أَنَا أَقْتَسِمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا
٢٦٠. لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ
٢٦١. ذَاكَ وَإِنِّي عَلَى جَارِيٍّ لَذُو حَدَبٍ
٢٦٢. قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى
٢٦٣. حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنٌ
٢٦٤. وَقَالَ رَائِدُهُمْ ارْسُؤُوا نِزَاوِلَهَا
٢٦٥. الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالسِّيُوفُ عَوَارٍ
٢٦٦. بُنِّتَ نُعْمًا عَلَى الْمَجْرَانِ عَابَتَةٌ
٢٦٧. بَلَى أَيُّرُ الْحَمَارِ وَخُصَّيَّتَاهُ
٢٦٨.
٢٦٩. لَوْ بَعِثَ الْمَاءِ حَلْقِي شَرْقًا
٢٧٠. أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي
- فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا ٥١٤
لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمُرُ ١٦٨
عَلَى مُتَطَيَّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ ٧٤٠
حَاشَايَ إِنِّي مُسَلِّمٌ مَعْدُورُ ٢٧١
لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا ٤٥١
وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا ١١٣
فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مِيَاسِيرُ ٩٥٣
عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ ٤٢١
وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا ٩٥١
أَرَى نَارَ لَيْلِي أَوْ يَرَانِي سَمِيرُهَا ٤٢٨
يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ ٣٧٥
فَسَمَى فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ ٣١٤
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ ١٨٥
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ ٤٨٦
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ ٧٠٢
أَحْنُو عَلَيْهِ كَمَا يُحْنَى عَلَى الْجَارِ ٨٥٩
وَأَبِي مَالِكٍ ذُو الْمَجَازِ بَدَارِ ٣٣٥
مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ ٦٣٦
فَكُلُّ حَتْفِ أَمْرِي يَجْرِي بِمَقْدَارِ ٧٢٢
فَحَذَارِ مِنْ أَسَدِ الْعَرِينِ حَذَارِ ٤٨٥
سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَاكَ الْعَاتِبِ الزَّرَارِي ٨٣
أَحَبُّ إِلَى فَرَازَةَ مِنْ فَرَازِي ٥٩٧
فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي ٥١٢
كَنتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي ٩٢٨
فَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ ٢٤٢

٢٧١. مُتَكَنِّفِي جَنَّبِي عَكَازِ كَلِيهِمَا
٢٧٢. قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارِ
٢٧٣. إِنِّي إِذَا خَفَقَتْ نَارٌ لُرْمِـلَةً
٢٧٤. يَالَيْتَمَا أُمَّنَا شَالَتْ نِعَامَتُهَا
٢٧٥. وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَاً
٢٧٦. شَتَّانَ مَنْ أَضْحَى الْحَمِيمُ شَرَابَهُ
٢٧٧. أَقُولُ لَمَّا جَاعَ بَنِي فَخْرَهُ
٢٧٨. نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ
٢٧٩. رُحْتَ وَفِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا
٢٨٠. النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكِ
٢٨١. لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ
٢٨٢. حِضْرُكُمْ كَأَمْ التَّوَامِينَ تَوَكَّاتِ
٢٨٣. وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ
٢٨٤. لَعَمْرِي مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَاً
٢٨٥. تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَتْلَ عَدُوِّهَا
٢٨٦. يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا
٢٨٧. وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَّا فَوَارِسُ
٢٨٨. لِمَنْ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ
٢٨٩. يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمَّهُورِ
٢١٢، ٢١٣. مَخَافَةَ وَزَعَلَ الْمَجْبُورِ

والهول من تهول الهبور

٢٩٠. تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ
٢٩١. كَأَنَّ بَنَاتِ نَعَشٍ طَالَعَاتِ
٢٩٢. يَقْرَأْنَ بِالسُّورِ
٢٩٣. إِلَّا تَجَشُّؤَكُمْ وَسَطَ التَّنَائِيرِ
٢٩٤. وَرَمَتْ لَهَا زُمَّهَا مِنَ الْحِزِّ بَازِ

٢٩٥. لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أُمَسَا
٢٩٦. تاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيامِ ذُو حَيْدٍ
٢٩٧. يا خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطِيَّ وَمَنْ مَشَى
٢٩٨. إِذْ مَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ
٢٩٩. وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنَيْسُ
٣٠٠. إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
٣٠١. فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِيَعْلَتِي
٣٠٢. فَأَيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ
٣٠٣. وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَأِيَّةٍ
٣٠٤. كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةَ مَا
٣٠٥. أَعْلَاقَةَ أُمِّ الوَلِيدِ بَعْدَ مَا
٣٠٦. عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ
٣٠٧.
٣٠٨. تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِشُ
٣٠٩. أَتَانِي وَعِيدُ الحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ
٣١٠.
٣١١. قُولاً لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا
٣١٢. بَتِيهَاءَ قَفَرٍ وَالمَطِيَّ كَأَنَّهَا
٣١٣. جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ
٣١٤. سَأَلْتُهَا الوَصْلَ فَقَالَتْ مِضٌّ
٣١٥. عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومَ وَإِنَّمَا
٣١٦. حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاحْتَلَطَ
٣١٧.
٣١٨. وَحَرَفٌ كَنُونٍ تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ
٣١٩. أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا
- ٥٣٩ عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي حَمَسَا
بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الضَّيَّانُ وَالْأَسُّ
٨٤١، ٨٢٦ فَوْقَ التُّرَابِ إِذَا تُعَدُّ الأَنْفُسُ
٧٠٨ حَقّاً عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ
٧٠٨
٢٦٤، ٨٣٤ إِلَّا اليَعْفِيرُ وَإِلَّا العَيْسُ
١٤٨ دَوَائِكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرُ لَابِسِ
٣٨٠ أَتَاكَ أَتَاكَ اللّاحِقُوكَ احْبِسِ احْبِسِ
٣٦٤ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ
٥٤٦ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَتْ لَهُ نَفْسِي
٦٨٤ وَعَدْتَنِي [غَيْرَ مُخْتَلَسِ]
٩١٧ أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ المُخْلِيسِ
٤٢١ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي
٤٣٠ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي
٩٦٤ وَلَوْ حَرِشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِشٍ
٦٠ فَيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا
١٤٨ ضَرْباً هَذَا دَيْكَ وَطَعْناً وَخَضَا
٤٥٨ هَلُمَّ فَإِنَّ المَشْرِفِيَّ الفَرَائِضُ
٧٥٧ قَطَا الحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً بِيُوضِهَا
٦٥٢ أبيضُ مِنْ أُخْتِ بِنِي إِبَاضِ
٤٩٥ وَحَرَّكَتْ لِي رَأْسَهَا بِالنَّعْضِ
٤٣٧ نُوكَلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي
٣٥١ جَاءُوا بِمَدْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ
٥٣٧ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُ
٨٠٣ بِدَالٍ يَوْمُ الرِّسْمِ غَيْرِهِ التُّنْقَطُ
٤٨٨ قَتَلْتُ سَرَاطَهُمْ كَانَتْ قَطَاطِ

٣٢٠. وما أنا والسير في مهمةٍ
يُـرِّحُ بِالذِّكْرِ الضَّابِطِ ٢٢٠
٣٢١. تَجَلَّدُ لَا يُقَلُّ هَوْلًا هَذَا
بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَغَيْظًا ٤٤٣
٣٢٢. يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ
مُوطًا الْبَيْتِ رَحِيبِ الذَّرَاعِ ٤٦٧
٣٢٣. لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَبًا
أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ ٦٤
٣٢٤. أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي
وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةَ الرَّتَاعَا ٦٢٩
٣٢٥.
وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا ٧٦٩
٣٢٦. ذَرَيْتَنِي إِنْ أَمْرِكِ لَنْ يُطَاعَا
فَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مِضَاعَا ٣٩٣
٣٢٧. وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا
وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعَا ٥٦٣
٣٢٨.
وَلَا صَلَحَ حَتَّى تَضْبَعُونَ وَنَضْبَعَا ٦٨٩
٣٢٩. يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءَ حَوْلًا أَكْتَعَا ٣٨٤
٣٣٠. فَقُلْتُ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا
لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُعْرَ وَتَخْدَعَا ٦٨٣
٣٣١.
يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا ٨٢٩
٣٣٢. وَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ
وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفْرَعَا ٧١٠
٣٣٣. أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا
لَمْ يَأْتِكَ الْأَمْنُ مِنَّا لَمْ تَزَلْ فِرَعَا ٥٢٨
٣٣٤. ثَمَّتَ طَافَ وَاثْنَتَيْنِ مُسَلِّمًا
ثَمَّتَ جَاءَ الْمَرْوَتَيْنِ فَسَعَى ٥٧٧
٣٣٥. فَلَا تَطْمَعُ آيَاتُ اللَّعْنِ فِيهَا
وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ ٤١٩
٣٣٦. أَمَا إِنَّهُ لَوْلَا الْخَلِيطُ الْمُودِعُ
وَرَبْعُ عَفَى عَنْهُ مَصِيفٌ وَمَرْبَعُ ٨٥٩
٣٣٧. أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرِ
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ ٢٨١
٣٣٨. وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرنا
حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ ٢٨٧
٣٣٩. أَمَنْزَلَتِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا
هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ٣١٥
٣٤٠.
صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُحَدِّعُ ٤٥٢
٣٤١. عَبَّاتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَأَلَّةُ
كَأَنَّ قَبَسٌ يَعْلُو بِهَا حِينَ تُشْرَعُ ٨٧٥
٣٤٢. يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تُصْرَعُ ٧١٢
٣٤٣. إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَرْجِي ضَعِيفِي
أُصْعِدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرَعُ ٧٠٨
٣٤٤. عَلَيَّ حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وَقُلْتُ أَلْمَا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ٥٤٠

٣٤٥. وَمِنَّا الَّذِي اخْتَبَرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً
وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ ٧٣٤
٣٤٦. لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ ٦٩٤
٣٤٧. لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيَّ يُّوْثُوكُمْ
لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي أَوْسَعُ ٩٥٢، ٨٣٩، ٩٣٥
٣٤٨. لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزَّبِيرِ تَوَاضَعْتُ
سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَّعِ ٣١٤
٣٤٩. ذِي الشَّيْحَةِ الْيَتَقَصَّعُ ٤٥٢
٣٥٠. أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ
حَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلِيبٍ تَوَاضَعُ ١٥٦
٣٥١. تَكَتَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي
فِيَا لِلنَّاسِ لِلْوِاشِي الْمَطَاعِ ١٥٥
٣٥٢. كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ
ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جَدِ نَفَّاعِ ٥٠٧
٣٥٣. وَكُونِي بِالْمَكَّارِمِ ذَكَرِيْنِي
وَدَلِّي دَلَّ مَا جَدَّةِ صَنَاعِ ٧٦٧
٣٥٤. هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدَعِ ٦٧٣
٣٥٥. لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتَهُ
وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ٧١١، ١٩٤، ٧٠
٣٥٦. فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ
[فَأَلْهِتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمِ مِحْوَلِ] ٨٣١
٣٥٧. رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا صَدْرَهُ
قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعِ ٤٧٠
٣٥٨. كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا
وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ ٥٠٧
٣٥٩. أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا
نَجْمٌ يَضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا ٥٢٠
٣٦٠. يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا
أَيَّامَ مَا كُنْتُ غُلَامًا يَافِعًا ١٢٨
٣٦١. وَأُقْسِمُ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُوْلُهُ
سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ أَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا ٨٤٠
٣٦٢. لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرُ
كَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ ٩٥٨
٣٦٣. نَبِئْتُمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِي فِي الثَّرَى
حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا ٩٥٠
٣٦٤. فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتِ
نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا : لَا لَعَا ٩٣٦
٣٦٥. قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا
قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا ٣٨٤
٣٦٦. إِذَا قَالَ قَطْنِي قَلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً
لَتُعَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا ٩٥٤
٣٦٧. لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغْبِرَةِ أَنْتِي
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا ٦٢٧
٣٦٨. لَقَدْ عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ
مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا ٧٠٠
٣٦٩. تُعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْتَعَا ٩١٩، ١٩٥

٣٧٠. أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ
٣٧١. هُمَا خِيَّانِي كُلَّ يَوْمٍ غَنِيمَةً
٣٧٢. إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا
٣٧٣. وَ هَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى
٣٧٤. كَلًّا وَ لَكِنَّ مَا أَبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ
٣٧٥. إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ
٣٧٦. بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتِ
٣٧٧. أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ
٣٧٨. أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لِنَاإِنْ ذِكْرَهُ
٣٧٩. نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتَنِي
٣٨٠. يَقُولُونَ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَفَاعَةٍ
٣٨١. لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ
٣٨٢. وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِلَيْهِ عَنْ أُمَّ سَالِمٍ
٣٨٣. أَرَدْتَ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي
٣٨٤. فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَ لَا حَابِسٌ
٣٨٥. فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ
٣٨٦. أَعْجِبْ وَ أَنْتَ عَادِلًا زَائِدًا
٣٨٧. كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا
٣٨٨. يَأْلَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا
٣٨٩. فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا
٣٩٠. فَمَا الْفِضَّةُ الْبِيضَاءُ وَ التَّبَرُّ وَاحِدٌ
٣٩١. بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا
٣٩٢. فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ وَ الْأَمْرُ أَمْرُنَا
٣٩٣. الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا
٣٩٤. وَ عَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
٣٩٥. عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْفُبهُ وَ قُوعًا
٩٢٩. وَأَهْلَكْتَهُمْ لَوْ أَنَّ ذَلِكَ نَافِعٌ
٦٨٥. يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
٣١٥. ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَ الدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ
١١٧. فَكِي يُعَرِّوْا فَيُغَيِّرُهُمْ بِي الطَّمَعُ
٧٥٧، ٤٣٨. وَ آخِرُ مَثْنٍ بِالذِّي كُنْتَ أَصْنَعُ
٢٨٧. رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
٦٣٨. يُؤَرِّفُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعُ
٢٨. هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوُّعُ
٧٤٩. كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ
٩١٩. إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا
٢٩١. اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
٤٨٠. [وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ]
٦٨٤. فَتَتْرَكُهَا شَنًّا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ
٢٦. يُفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
٢٣٢. وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفِ
٢٦. وَزَنَا وَرَكَّبَ وَصَفَّ جَمْعُ عُرْفِ
٨٥٣. قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا
٩٥٢. أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا
١٤٨. أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحِي عَارِفُ
٢٥. نَفُوعَانِ لِلْمُكْدِيِّ وَ بَيْنَهُمَا صَرْفُ
٣٠٢. وَ لَا صَرِيْفًا وَ لَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ
٥٢٣. إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَّصَفُ
٤٥٢، ٦٠٥، ٦٣٩. يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَ كَفُ
٣٧٥. مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفُ

٣٩٥. أَمِنْ رَسْمِ دَارِ مَرْبَعٍ وَمَصْرِيفٍ
لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤْنِ وَكَيْفُ ٦٢٦
٣٩٦. مَنْ نَثَقَنْ مِنْكُمْ فَلَيْسَ بِأَيْبٍ
أَبْدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْلَةَ شَأْفِي ٩٥٠
٣٩٧. عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرُّوَالَةَ
فَلَيْسَ يَرْقُ لِمُسْتَعْطِفٍ ٥٠
٣٩٨. لِلْبُسِّ عَابَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ ٦٩٩
٣٩٩. وَإِنَّ شِفَاءً عَبْرَةَ مُهْرَاقَةَ
فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعْوَلٍ ٨٧٨
٤٠٠.
وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ ٨٣٥
٤٠١.
لَوَاحِقِ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقِ ٨٤٥
٤٠٢. إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقُ
وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ ٦٧٢
٤٠٣. وَأَكْفِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ
وَأَلْحِقْهُ بِالْقَوْمِ حَتَّى لَا يَحِقُّ ٨١٧
٤٠٤. رَضِيعِي لَبَانِ ثَدْيِي أُمَّ تَحَالَفَا
بِأَسْحَمِ دَاجِ عَوْضٍ لَا تَتَفَرَّقُ ٥٣٨
٤٠٥. هُوَ الْبَيْنُ حَتَّى مَا تَأْتِي الْحَزَائِقُ
وَيَا قَلْبِ حَتَّى أَنْتَ مِمَّنْ أَفَارِقُ ٤٣٦
٤٠٦. أَدَارًا بِجُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةَ
فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَفَرَّقُ ١٥٦
٤٠٧. لِحَقْوَقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ
وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ ٤١٧
٤٠٨. وَإِنَّ امْرَأً أُسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاءَةٌ وَبِيدَاءُ سَمَلَقُ ٤١٧
٤٠٩. أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ
[وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِيدَاءُ سَمَلَقُ] ٦٩٤
٤١٠. فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ ٨٧٣، ٤٣٩
٤١١. فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدُشِ جِيدُهَا
سِوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ ٩٦٤
٤١٢. عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ
بِحَوْتِ وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيقُ ٤٥٨
٤١٣. فَمَتَى وَاغْلُ يَزُرُّهُمْ يُحْيُو
هُ وَيُعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي ٧١٠
٤١٤. وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّنَا وَأَنْتُمْ
بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ ٨٦٢
٤١٥. يَاقُرُّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدِ
قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ ٣٢٥
٤١٦. ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي ١٥٧
٤١٧. تَدْعُ الْجَمَاحِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا
بَلَهُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ ٤٧٩
٤١٨. لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا
وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْخَلِيقِ ٣٠٣
٤١٩. تَجَانَفُ عَنِ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقِي
وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَايَاكَ ٢٧٦

٤٢٠. يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ ٤٢٥، ٤٢٤
٤٢١. دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَ ٤١٠
٤٢٢. أَتَتْكَ عَنَسٌ تَقْطَعُ الْأَرَكَ ٤٢٠، ٤١٥
٤٢٣. فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفَارَهُمْ ٢٣٧
٤٢٤. فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ ٧٣٩
٤٢٥. تَعَلَّمَنْ هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا ٩٠١
٤٢٦. أَيْتُ اسْرِي وَتَيْتِي تَدْلِكِي ٦٧٢
٤٢٧. أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً ٢٤٠
٤٢٨. ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ ٦٢٧
٤٢٩. لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مِيعَةٍ ٩٢٨
٤٣٠. جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ٦٤
٤٣١. ٧١٠
٤٣٢. تَزَالُ حِبَالُ مُبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا ٧٦١
٤٣٣. وَإِذَا جُوزِيَتْ خَيْرًا فَاجْزِهِ ٧٦٩
٤٣٤. فُعَالٌ ثُمَّ مَفْعَلٌ وَفُعَلٌ ٥٨
٤٣٥. يَتِمَادَى فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ ٤٨٢
٤٣٦. ٨٤٥
٤٣٧. وَلَا أَرَى بَعَالًا وَلَا حَلَائِلًا ٨٤٦
٤٣٨. مُحَمَّدٌ تَفَدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ ٧٢٤، ٧٠٤
٤٣٩. أَبُو مُوسَى فَجَدُّكَ نِعْمَ جَدًّا ٧٩٣
٤٤٠. بَدَتْ قَمَرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ ٢٣٢
٤٤١. إِنْ الْفِرْزِدَقُ ضَخْرَةٌ عَادِيَةٌ ٧٤
٤٤٢. رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ٢٧٢
٤٤٣. الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدِهَا ٣٦٩، ٣٢١
٤٤٤. الْفَعْلُهُ لِلْمَرَّةِ وَالْفِعْلَةُ لِلْحَالَةِ ١٣٧
- وَالْمَفْعَلُ لِلْمَوْضِعِ وَالْمِفْعَلُ لِلآلَةِ

٤٥٥. أَبْنِي كُليبِ إِنَّ عَمِّيَ الَّذِي
٤٥٦. سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا
٤٤٧. بِأَنَّكَ ربيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ
٤٤٨. كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوِاسِطِ
٤٤٩. أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا
٤٥٠. أَلَا إِنْ أَفْعَالًا مِثَالًا وَأَفْعَالًا
٤٥١. وَأَقْبِلْ عَلَيَّ رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتِحِثُ
٤٥٢. بَاتَتْ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلا
٤٥٣. حَسِبْتُ التُّقَى وَالحَمْدَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
٤٥٤. قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَ زُهْرٌ تَهَادَى
٤٥٥. فَلَا مُرْتَنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
٤٥٦. إِنْ مَحَاحِلًا وَ إِنْ مُرْتَحِلًا
٤٥٧.
٤٥٨. دَعِينِي وَ عِلْمِي بِالأُمُورِ وَ شِيمِي
٤٥٩. قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ حَقًّا وَ إِنْ كَذِبًا
٤٦٠. فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
٤٦١. عَلَيَّ أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى
٤٦٢. هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَ كِدْتُ وَلَيْتَنِي
٤٦٣. أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهُ بِاطِلُ
٤٦٤. ثَلِمٌ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا
٤٦٥. وَلَيْلَةٌ نَحْسٍ يَصْطَلِي القَوْسَ رَبُّهَا
٤٦٦. أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ
٤٦٧.
٤٦٨. فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدَنَانَ وَالدَّاءِ
٤٦٩. إِنْ تَرَكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا
- فَقَتَلَا المَلُوكَ وَفَكَكَا الأَغْلَالَ ٤٥٥
فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ أَنْتَجِعِي بِلالَا ٧٥١
وَ قَدْ مَا تَكُونُ هُنَاكَ التَّمَالَا ٨٧٣
عَلَسَ الظُّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالَا ٨٩٢
فَقَدْ رَكِبْتَ أَيْرًا أَغْرَّ مُحَجَّالَا ٤٨١
وَ فِعْلَةٌ لِلجَمْعِ القَلِيلِ وَ أَفْعَلَةٌ ٦١٩
مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفَعَالَا ٩٥٠
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفَلَا ٨٤٤
رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلَا ٧٣٩
كَعِجَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلًا ٣٦٧
وَ لَا أَرْضَ أَثْقَلُ إِبْقَالَهَا ٥٨٩
وَ إِنْ فِي السَّفَرِ إِذَا مَضَوْا مَهَالًا ١٢٨
أَفْبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلَا ٩٤٩
فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلِيكَ بِأَخْيَلَا ٤٠
فَمَا اعْتَذَارُكَ فِي شَيْءٍ إِذَا قَيْلَا ٢٨٠
وَ لَا ذَاكَرَ اللهُ إِلا قَلِيلَا ٩٤٨
ثَلَاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا ٥٠٦
تَرَكْتُ عَلَيَّ عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالِي ٧٧٥
وَ كُلُّ نَعِيمٍ لآ مَحَالَةَ زَائِلُ ٩٠٠
وَ إِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيْالُهَا ٨٩٠
وَ أَقْطَعُهُ الأَلَاتِي بِهَا يَتَنَبَّلُ ٨٣٥
كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَ الفُتْلُ ٨٤٤
وَ حَبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ ٨٠٢
وَ دُونَ مَعَدٍّ فَتَزْعَعُكَ العَوَاذِلُ ٧٣٢
أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِلُ ٦٩٧

٤٧٠. لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ
٤٧١. مُطْرَقٌ يَرْتَشِحُ سُمًّا كَمَا
٤٧٢. إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ
٤٧٣. أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ
٤٧٤. فِي فِتْنَةِ كَسِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا
٤٧٥. إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نَعَالَ لَنَا
٤٧٦. فَإِنْ يَكُ مِنْ جِحْنٍ لِأُبْرَحَ طَارِقًا
٤٧٧. لَيْنٌ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غِيبٍ مَعْرَكَةٍ
٤٧٨. فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا
٤٧٩. أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ
٤٨٠. رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَارِكًا
٤٨١. فَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ كَلْبٍ فَظَلَّ لَهُمْ
٤٨٢. أَقْسِمُ بِاللَّهِ وَآلَائِهِ
٤٨٣. إِنْ عَالِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ
٤٨٤. أَكْرَمَ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ
٤٨٥. إِنْ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
٤٨٦. فَإِنْ تَبْتَسُّ بِالشَّنْفَرَى أُمَّ قَسْطَلٍ
٤٨٧. كَأَبِي بَرَأَقِشَ كُلِّ لَوْ
٤٨٨. لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا
٤٨٩. أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا
٤٩٠. مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ
٤٩١. وَ لَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ
٤٩٢. ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بِتُنُوفَةٍ
٤٩٣. فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُ حَوْلَ نَجْدٍ
٤٩٤. فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ
- وَأَرِي الْجَنَى اشْتَارْتُهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ ١٠٦
أَطْرَقَ أَفْعَى يَنْفُثُ السُّمَّ صِلُ ٤٠
فَسَلَّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ٤٧٢، ٤٦٠
أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ ٤٧٤
أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّعِلُ ٨٧٣، ٦٧٦
إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَتَّعِلُ ٩٣٥
وَإِنْ يَكُ إِنْسًا مَا كَهَا الْإِنْسُ تَفْعَلُ ٩٣٤
لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَّعِلُ ٩٣٢
بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءُ دَجَلَةَ أَشْكَلُ ٨١٨
رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ ٧٣٤
شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ٥٤٨
يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ ٤٨٢
وَالْمَرْءُ عَمَّا قَالَ مَسْنُؤُلُ ٧١٣
عَلَى الْهُدَى وَالْحَقِّ مَجْبُؤُلُ ٧١٣
مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُؤُلُ ٩٣٠
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ٦٥٤
لَمَّا اغْتَبَطْتُ بِالشَّنْفَرَى قَبْلُ أَطْوَلُ ٩٣٥
نِ لَوْ نُؤُهُ يَتَحَاوُلُ ٥٤٦
وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذْنَ لَا أُقِيلُهَا ٦٨٢
وَمَا إِخَالَ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ ٧٤٤
وَسُؤَالِي وَمَا يَرُدُّ سُؤَالِي ٨٢١
وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي ٨٠
يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ ٧٧٣
وَقَدْ غَصَّتْ تَهَامَةٌ بِالرِّجَالِ ٢١٨
مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ ٢١٦

٤٩٥. فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا
٤٩٦. فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
٤٩٧. وَلَوْلَا نَبْلٌ عَوْضٍ فِي
٤٩٨. فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
٤٩٩. فَقُلْتُ لَهَا تَاللهِ حَلْفَةٌ فَاجِرٍ
٥٠٠. وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلٍ
٥٠١. لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ
٥٠٢. رَبِّمَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمَّ
٥٠٣. لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ
٥٠٤. فَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ
٥٠٥.
٥٠٦. كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِي
٥٠٧. فَتُوضِحَ فَاَلْمِقْرَاءَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا
٥٠٨. ثَلَاثَةَ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ
٥٠٩. رَبِّ رَفِدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ
٥١٠. مِثْلُ النِّعَامَةِ إِنْ قِيلَ أَحْمَلِي لَحِقْتُ
٥١١. مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ
٥١٢. فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ
٥١٣. تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا
٥١٤. أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لِي مِنَ الْبَيْضِ
٥١٥. إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ
٥١٦. مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ
٥١٧. إِذَنْ لَا تَبْعَنَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ
٥١٨. يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ
٥١٩. أبتُ ذِكْرُ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدِّخَالِ ٢٢٧
وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَ أَوْصَالِي ١٢٥
حُطَّبَ بَيْيَ وَ أَوْصَالِي ٥٣٧
وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي ٧٦٢
لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ ٨٤٠
وَ شِعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي ٣٦٣
حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ ٤٠٠
رَلَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ ٤٦٨
حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ ٥٤١، ٥١٧
كَفَانِي وَ لَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ ٧٥
وَ لَيْسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ ٣٢٢
أَصَادْفُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي ٤٢٧
لَمَّا نَسَجْتَهُ مِنْ جُنُوبٍ وَ شَمَائِلٍ ٨٨٢
لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي ٥٦٤
مِ وَأَسْرَى مِنْ مَعَشَرٍ أَقِيَالٍ ٨٣١، ٨٢٩
بِالطَّيْرِ أَوْ طَيَّرْتُ صَارَتْ مِنَ الْإِبِلِ ١٦٥
حُبُّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ ٦٣٨
بِكُلِّ مَعَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ يَبْذُبِلِ ٢٤٧
عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي ٩١٨
وَلَا سِيْمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ ٢٧٧
تُنْخَلُّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُوْدُ إِسْجَلِ ٧٤
وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ ٤٥٢
مِنَ الدَّهْرِ جِدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ ١٤٦
تَتَطَاوَلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانزِلِ ١٦٨
خُفُوقًا وَرَقْصَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ ٦١٥

٥٢٠. فلستُ بآتيه ولا أستطيعه
٥٢١. رَبَّ هَيَّضِلْ لَجِبِ لَفَّتْ بِهِضَلِ ٨٢٧
٥٢٢. كَانَ خُصِيَّهِ مِنَ التَّدْلُدِ ٥٩٧، ٥٦٨
٥٢٣. كَانَ دَثَارًا حَلَقَتْ بِلُبُونِهِ ٨٩٦
٥٢٤. فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ ٦٧١
٥٢٥. مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةِ مُجْفَلِ ٥٩٩
٥٢٦. لِلَّهِ دَرُّ أَنْوَشِرُونَ مِنْ رَجَلِ ٢٤٧
٥٢٧. تَصُدُّ وَ تُبْدِي عَنْ أَسِيلِ وَتَتَّقِي ٨٤٢
٥٢٨. وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ ٩١٤
٥٢٩. وَقَدْ وَجَدْتَ مَكَانَ الْقَوْلِ ذَا سَعَةِ ٧٨٨
٥٣٠. وَقَدْ أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاهَا ٣١٩، ٢٢٢
٥٣١. رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ٨٣٤
٥٣٢. وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا ٥٤٩
٥٣٣. وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلْنِي ٧٨١
٥٣٤. بَيْنَمَا نَحْنُ بِالكَثِيبِ ضُحَى ٥٢٣
٥٣٥. كَانَ ثِيْرًا فِي عِرَانِينَ وَبِلِهِ ٣٦٣
٥٣٦. قَعَدْتُ وَأَصْحَابِي لَهُ بَيْنَ ضَارِجِ ٨٠٠
٥٣٧. قِفَا نَبِكِ مِنْ ذَكَرِي حَيْبٍ وَمَنْزِلِ ٨٨٢
٥٣٨. فَأَضَحَتْ مَعَانِيهَا قِفَارًا رُسُومَهَا ٧٠٢
٥٣٩. غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّهَا ٨٤٣
٥٤٠. فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ ٨٣٥
٥٤١. فَقَلْتُ لَهَا : لا ، وَالذِّي حَجَّ حَاتَمٌ ٤٦١
٥٤٢. أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ إِنَّمَا ٨٥٧
٥٤٣. رَوَافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ ٤٩٤
٥٤٤. وَيَوْمًا تَوَافِينَا بُوْجِهَ مُقَسَّمِ ٨٧٥، ٩١٠
وَلَكِ اسْقِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ ٨٧٦
رُبَّ هَيَّضِلْ لَجِبِ لَفَّتْ بِهِضَلِ ٨٢٧
ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ نِتْنَا حَنْظَلِ ٥٩٧، ٥٦٨
عُقَابُ تُنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ ٨٩٦
إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِلِ ٦٧١
مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحَاظَةِ مُجْفَلِ ٥٩٩
مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسَّفَلِ ٢٤٧
بِنَاطِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَةٍ مُطْفَلِ ٨٤٢
وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي ٩١٤
فِي أَنْ وَجَدْتَ لِسَانًا قَائِلًا فَقُلِ ٧٨٨
بِمَجْرَدِ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ ٣١٩، ٢٢٢
كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ ٨٣٤
عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ ٥٤٩
ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ ٧٨١
إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَيَّ جَمَلِهِ ٥٢٣
كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادِ مُزْمَلِ ٣٦٣
وَبَيْنَ الْعُدَيْبِ بَعْدَ مَا مُتَّمَلِي ٨٠٠
بَسَقَطِ اللَّوِي بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ ٨٨٢
كَأَنَّ لَمْ سَوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ ٧٠٢
تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَزِيْرَاءَ مَجْهَلِ ٨٤٣
فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمِ مَحْوَلِ ٨٣٥
أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خُوَلِ ٤٦١
أُوَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ كُلِّ بَجِيلِ ٨٥٧
بَخٍ لَكَ بَخٍ لِبَحْرِ خِصَمِ ٤٩٤
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ٨٧٥، ٩١٠

٥٤٥. أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلِحًا دَائِمًا
لا تُلْحِنِي إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا ٧٧٤
٥٤٦. بَأْيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْبًا
كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا ٥١٧
٥٤٧. أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِّي تَيْمًا
بَأْيَةٍ مَا يَجْبُونَ الطَّعَامَا ٥١٧
٥٤٨. لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ
لِلَّهِ دَرٌّ - الْيَوْمَ - مَنْ لَامَهَا ٣٣١
٥٤٩. أَلَا أَضْحَتْ حِبَالِكُمْ رِمَامًا
وَأَضْحَتْ عَنْكَ شَاسِيعَةً أُمَامًا ١٧٣
٥٥٠.
وما عهدي كعهديك يا أماما ١٧٤
٥٥١. أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي
حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا ٤٠٨
٥٥٢. فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ
فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامًا ٧٤١
٥٥٣. فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْكَرْيَهَةَ يَلْقَهَا
حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَرَبَّمَا ٨٣٣
٥٥٤. وَقَالُوا ثُرَابِيٌّ فَقُلْتُ صَدَقْتُمْ
أَبِي مِنْ ثُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمَا ٧٦٤
٥٥٥. لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى
وَأَسِيفُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا ٦١٤
٥٥٦. سَقَّتُهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ
وَإِنْ مِنْ خَرِيْفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا ٨٩١
٥٥٧. وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا ٢١٤
٥٥٨. يَاخَازِ بِأَزِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا
إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لِأَزِمَا ٥٠٣
٥٥٩. هُمْ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُنُهُ
إِذَا مَا خَشَوَامِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا ٣٢٢
٥٦٠. أَرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا
مِنْ أَيْمَنَا وَحَيْثُمَا وَكَيْفَمَا ١٦٧
٥٦١. يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا ٩٥١
٥٦٢. وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلَّمَا
سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا اللَّهُمَّ مَا ١٦٧
٥٦٣. يَا رَبِّ حَيِّ الزَّائِرِينَ كَلَاهِمَا
وَحَيِّ دَلِيلًا فِي الْفَلَاةِ هَدَاهِمَا ٢٠
٥٦٤. أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَاً
كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهِمَا ٦٤٦
٥٦٥. وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شُعْبًا إِلَى بَدَا
إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادُ سُوَاهِمَا ٨١٣
٥٦٦. إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ ١٦٧
٥٦٧. فَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي
طَبِيبٌ بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حِذْيَمَا ٣٢٨
٥٦٨. تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا
كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذْ حَرَامٌ ٧٣٣
٥٦٩. وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ النَّهَارِ مُنِيرَةً
كَجَمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلِّ نِظَامُهَا ٢٤٢

٥٧٠. أَلَا يَا نَخْلَةَ مَنْ ذَاتِ عِرْقٍ
عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ ٣٧٤،١٥٧
٥٧١. سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا
وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ ١٥٧
٥٧٢. شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ
مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَيْلُ أَمَامُهَا ١٠٢
٥٧٣. وَلَقَدْ عَلِمْتُ لِتَأْتِينَ مِنِّي
إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا ٧٤٦
٥٧٤. أَوْ أَنْ يَلُومَ بِحَاجَةٍ لَوَائِمُهَا
أَوْ أَنْ يُلُومَ بِحَاجَةٍ لَوَائِمُهَا ٧٠٠
٥٧٥. عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ بِالْقَوْمِ حَاتِمًا
عَلَى جُودِهِ مَا جَادَ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ ٣٩١
٥٧٦. لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ
لَا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ ٨٤٧
٥٧٧. وَعُلِّقْتُ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ ذُؤَابَةِ
وَلَمْ يَبْدُ لِلْأْتِرَابِ مِنْ تَدْيِهَا حَجْمٌ ٢٢٥
٥٧٨. لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ
حَيْثُ يَهْدِي سَاقَهُ قَدُمُهُ ٥٢٠
٥٧٩. وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ
يَقُولُ لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرَمٌ ٧١٤
٥٨٠. وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا
وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ ٤١٠
٥٨١. لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ
وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مِنِّي وَلَا نُقْمٌ ٨٠١
٥٨٢. يَكَادُ يُمَسِّكُهُ عِرْفَانٌ رَاحَتِهِ
رُكْنُ الخَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ ٢١٤
٥٨٣. لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا
لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا ٦٨٥
٥٨٤. لَا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ
لَا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ ٦٨٥
٥٨٥. فَأَنْتِ طَاقٌ — وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ —
ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرِقُ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ ٧٦٧،٧١٣
٥٨٦. وَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ
لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ ٨٤٠
٥٨٧. أَهْيَ سَرْتِ أُمِّ عَادِي حُلْمٌ
أَهْيَ سَرْتِ أُمِّ عَادِي حُلْمٌ ٤٠٩
٥٨٨. صَغِيرِينَ نَرَعَى الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أَنْنَا
إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ الْبَهْمُ ٢٢٥
٥٨٩. أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزَلَةً
مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ ٩١٧
٥٩٠. هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأْتِكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ ٩٢٥
٥٩١. لَللَّوَلَا قَاسِمٌ وَيَدَا بَسِيلٍ
لَقَدْ جَرَّتْ عَلَيْكَ يَدٌ غَشُومٌ ٨٦٧
٥٩٢. لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ
دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ ٤٩٣
٥٩٣. أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِي عِبْرَتَهُ
إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ ٩٢٥
٥٩٤. أَمَا وَاللَّهِ إِنَّ الظُّلْمَ لُؤْمٌ
وَلَكِنَّ الظُّلْمَ هُوَ الْمَلُومُ ٩٠٠

٥٩٥. نُصِّلِي لِلذِي صَلَّتْ قَرِيشُ
٥٩٦. قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْفَى غَرِيمَهُ
٥٩٧. إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلَهُ
٥٩٨. أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلُوبِ الْحَمَى
٥٩٩. لَعَاءَ اللَّهِ فَضَّلَهُ عَلَيْكُمْ
٦٠٠. لَا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مَثَلَهُ
٦٠١. فَلَا لَعْوُ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا
٦٠٢. تَزُودَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً
٦٠٣. هُمَا اللَّتَالُو وَلِدَتْ تَمِيمُ
٦٠٤. وَنَحْنُ سَقِينَا الْمَوْتَ بِالشَّامِ مَعْقِلًا
٦٠٥. وَنَطْعُنُهُمْ تَحْتَ الْحَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ
٦٠٦. تُمَشِّي بِهِ الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا
٦٠٧. هُمَا نَفْثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَهُمَا
٦٠٨. إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوهَا
٦٠٩. فَقُلْتُ لَهَا أَصَبْتَ حَصَاةَ قَلْبِي
٦١٠. فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ
٦١١. خَرَجْتُ إِلَى إِقْطَاعِهِ فِي ثِيَابِهِ
٦١٢. سَمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ
٦١٣. عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّودِدِ الْـ
٦١٤. تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُثَلِّمٍ
٦١٥. فِي لُحَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُورِهَا
٦١٦. وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً
٦١٧. بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ
٦١٨. ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَتَلَةِ اللُّوَى
٦١٩. لَشَّتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى
وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعَمُومُ ٤٦١
وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا ٧٤
لِبَاسِ مُلْكٍ بِهِ تُزَجَى الْخَوَاتِيمُ ٨٧٠
لَهَنَّاكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيِّ كَرِيمٍ ٨٦٨
بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيمٍ ٨٧٧
عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ ٦٩٥
وَمَا فَاهُو بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ ٢٩٣
دَعْتَهُ إِلَى هَابِي الثُّرَابِ عَقِيمٌ ٥٩٢
لَقِيلَ فَخَرُّ لُهُمْ صَمِيمٌ ٤٥٦
وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ ٥١٩
بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ ٥١٩
كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْيُنِ مْتَمِيمٌ ٨٧٥
عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِيِ أَشَدَّ رِجَامٍ ٥٩٥
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ ٤٨٩
وَرُبَّتْ رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامِي ٥٧٦
وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ ٧٥٨
عَلَى طَرْفِهِ مِنْ دَارِهِ بِحُسَامِهِ ٧٣٥
ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَالَكَ يَسَامٍ ٢٩٨
عِدُّ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةٌ الْأَعْكَامِ ٦١٦
جَوَانِبِهِ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ ٤٩٢
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ ٧٥٨
مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي ٨٤٤
يُحْذَى نَعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ ٨١٩
وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الْأَيَّامِ ٤٤٣
يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَغْرُ بْنُ حَاتِمٍ ٤٨٣

٦٢٠. ثلاثٌ مئينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا
٦٢١. حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ
٦٢٢. أَقَامَتْ بِهِ الْبَرْدَيْنِ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ
٦٢٣. أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ
٦٢٤. يَمِينًا لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا
٦٢٥. وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
٦٢٦. أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ
٦٢٧. مَاوِيَّ يَا رَبِّتَمَا غَارَةَ
٦٢٨. وَ لَكِنَّ نَصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَ سَبِي
٦٢٩. أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنَّ كُنْتُ ثَائِرًا
٦٣٠. فَتَرَكْتُهُ جَزَرَ السَّبَّاحِ يَنْشِنُهُ
٦٣١.
٦٣٢. نُبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي
٦٣٣. شَكَكْتُ لَهُ بِالرُّمْحِ حَيْبَ قَمِيصِهِ
٦٣٤.
٦٣٥. أَيَا دَارَ سَلَمَى بِالْحَرُورِيَّةِ اسْلَمِي
٦٣٦. أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا
٦٣٧.
٦٣٨. حَمْسُ جَوَارٍ مِنْ بِنَاتِ عَمِّي
٦٣٩. حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلُ
٦٤٠. فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً
٦٤١. وَمَسْكُنُهَا بَيْنَ الْعُرُوبِ إِلَى اللَّوَى
٦٤٢. فَقُلْ لِلَّتِ تُلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي
٦٤٣. فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا
٦٤٤. قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ
٥٦٥ رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَاتِمِ
٨٤٨ ضَنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّثْمِ
٨٨٢ مَنَازِلَهَا بَيْنَ الدَّخُولِ فَجُرْتُمِ
٧٠٧ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَا قَالَ يَنْدَمِ
٨٣٩، ٧٩٣ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمِ
٨٥٨ إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ
٣٩٣ رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ
٨٣٢، ٨٢٧ شَعْوَاءَ كَالذَّعَّةِ بِالْمَيْسَمِ
٧٣ بنو عبدِ شمسٍ من منافعٍ وهاشمٍ
١٦٠ فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٌّ فَخَاصِمِ
٧٥٠ يَعْجَمَنَ حُسْنَ بِنَانِهِ وَالْمِعْصَمِ
٦٥٨ مُلُوكٌ عِظَامٌ مِنْ مَلُوكٍ أَعَاظِمِ
٨٤ وَ الْكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعَمِ
٨٢٥ فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدِينِ وَلِلْفَمِ
٦٥٢ لِأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ
٨٨٢ إِلَى جَانِبِ الصَّمَّانِ فَالْمُتَلَمِّمِ
٧٠٣ يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنَّ وَصَلْتَ وَ إِنْ لَمْ
٣٤١ حَتَّى إِذَا خَرَجْتَ مِنْ فُمَّه
٨٤٤ يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ
٦٣٦ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ
٥٦٧ سُودًا كَخَافِيَةِ الْعُرَابِ الْأَذْهَمِ
٨٨٢ إِلَى شُعْبٍ تَرَعَى بِهِنَّ فَفِيهِمْ
٤٥٥ أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ
٨٤٧ كَمَا الْحَبَطَاتِ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ
٧٠٦ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

٦٤٥. يَا صَاحِبَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْقَنُ
٦٤٦. يَا صَاحِبَا رُبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنُ
٦٤٧. قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَ إِنْنُ
٦٤٨. أَهْلُ عَرَفَتِ الدَّارَ بِالْغَرِيِّينَ
٦٤٩. لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبْلِي
٦٥٠. ذَكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا
٦٥١. فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ
٦٥٢. يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ
٦٥٣. إِذْنُ لِقَامِ بِنَصْرِي مَعْشَرُ خُشْنُ
٦٥٤. أَحَبُّ مِنْكَ الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا
٦٥٥. كَأَنَّا يَوْمَ قُرَى إِتْنَا
٦٥٦. فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا
٦٥٧.
٦٥٨. خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا
٦٥٩.
٦٦٠. وَقَائِلَةٌ أَسِيَتْ فَقَلَّتْ جَحِيرُ
٦٦١. وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدِ عَالَا
٦٦٢. يَا عُمَرُ الْخَيْرُ جُزَيْتَ الْجَنَّةُ
وَاجْعَلْ جَوَابِي مِنْكَ إِنْ إِنَّهُ
٦٦٣. أَكُلَ عَامٍ نَعَمٌ تَخْوُونَهُ
٦٦٤. تَنَفَكْتُ تَسْمَعُ مَا حَيِيَا
٦٦٥.
٦٦٦. فَاصْدَعْ بِأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاضَةٌ
٦٦٧. فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتَنَا
٦٦٨.
مِنْ طَلَلٍ كَالْأَنْحَمِيِّ أَنَّهُ حَنُ ٩
يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ ٥٧٧
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَ إِنْنُ ٩
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ ٣٨٠، ٨٤٥، ٩٢٣
بُنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ ٥٨٩
لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا ١٣٤
وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَا ٧٩٨
وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا ٨٠١
عِنْدِ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لَوْتَةٍ لَنَا ٦٨٠
[وَمِنْخَرِينَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا] ٥٩٢
مَا نَقُتْلُ إِيَّانَا ٤١٤
حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا ٤٧٠
إِنَّمَا نَقُتْلُ إِيَّانَا ٧٤٩
فَاعَاَضَاهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزَنَا ٤١٨
مِنْ أَيْنَ عِشْرُونَ لَنَا مِنْ أُنَى ٥٢٦
أَسِيٌّ إِنَّهُ مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ ٩٠٧
كَ وَ قَدْ كَبِرْتَ فَقَلْتَ : إِنَّهُ ٩٠٨
أَكْسُ بُنَيَّاتِي وَأُمَّهِنَّهُ ٩٠٨
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَ تُنْتَجُونَهُ ١٠١
تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ ٧٦١
وَ جَنَّ الخَازِ بِازِ بِهِ جُنُونَا ٥٠٣
وَ ابْشُرْ بِذَاكَ وَقَرَّ مِنْكَ عُيُونَا ٢٥٣
بَكَّيْنِ وَ فَدَيْنَنَا بِالْأَيِّنَا ٣٣٦
وَ كُنْتُ لَهُمْ كَشَرٌّ بَنِي الْأَحِينَا ٣٣٦

٦٦٩. أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ ٥٤٩
٦٧٠. فَمَا وَجَدَتْ بِنَاتُ بَنِي نَزَارٍ
٦٧١. وَأَنَا سَوْفَ تُدْرِكُنَا الْمَنَايَا
٦٧٢. وَمَا إِنَّ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ
٦٧٣. يَا رَبَّ خَالَ لِكَ مِنْ عُرَيْنَةٍ
٦٧٤. قَدْ شَرِبْتُ إِلَّا الدُّهَيْدَهِينَا
٦٧٥. وَرَثْتُ مُهْلَهْلًا وَالْخَيْرَ مِنْهُ
٦٧٦. فَمَا إِنَّ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ
- ٦٧٧.
٦٧٨. أَجْهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ
٦٧٩. لَتَقُمَّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ فُرَيْشٍ
٦٨٠. فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ
- ٦٨١.
٦٨٢. وَلَمْ يَيْتِقْ سِوَى الْعُدَاوَا
٦٨٣. أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى نَهَكْتُهُ
٦٨٤. وَحَتَّى سَأَلْتُ الْقَرْضَ عِنْدَ ذَوِي الْعِنَى
٦٨٥. لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعُ حِسَانُ
٦٨٦. فَوَ اللَّهُ مَا فَارَقْتُمْ قَالِيَا لَكُمْ
٦٨٧. تُرَدُّ بِجِيَهْلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا
٦٨٨. وَأَنَّ لَنَا أَبَا حَسَنِ عَلِيًّا
٦٨٩. فَإِنَّ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ
٦٩٠. وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ
٦٩١. أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو
٦٩٢. وَلِي نَفْسٌ أَقْوَلُ لَهَا إِذَا مَا
٦٩٣. وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ اللَّوْنِ
- حَلَاتِلَ أَحْمَرِينَ وَأَسْوَدِيْنَا ٦٠٣
- مُقَدَّرَةٌ لَنَا وَمُقَدَّرِيْنَا ٢٢٥
- مَنَايَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِيْنَا ٩١٠، ٣٠٢
- لَا تَنْقُضِي فَسْوَتُهُ شَهْرِيْنَهُ ٥٩٢
- قَلِيصَاتٍ وَأُبَيْكَرِيْنَا ٦٠٦
- زُهَيْرًا نَعَمَ ذُخْرُ الدَّآخِرِيْنَا ٦٥٤
- مَنَايَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِيْنَا ٩١٠
- أَلْمَا تَعْرِفُوا مِنَّنَا الْيَقِيْنَا ٧٠٣
- لَعَمْرُؤُ أَيِّكَ أَوْ مُتَجَاهِلِيْنَا ٧٥٣
- فَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِيْنَا ٧٠٥ ٧٢٤
- وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِيْنَا ٣٤٢
- شَهْرِي رَبِيْعٍ وَجَمَادِيْنَهُ ٥٩٣
- نِ دِنْتَاهُمْ كَمَا دَانُوا ٢٧٦
- وَبِالذِّينِ حَتَّى مَا أَكَادُ أَدَانُ ٥٥٠
- فَرَدَّ فُلَانٌ حَاجَتِي وَفُلَانُ ٥٥٠
- وَأَرْبَعُ فَتَعْرُهَاتِمَانُ ٥٦٣
- وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ ١١٧
- مِنَ الْعَاجِ وَالْحِيَهْلِ جُنَّ جُنُوْهَا ٤٩٢
- أَبُ بَرٍّ وَنَحْنُ لَهُ بَنِيْنُ ٦٠٩
- أَخُوهَا غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَانِهَا ٤٢١
- لَعَمْرُؤُ أَيِّكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ ٢٧٥
- وَإِيَانَا فِذَاكَ بِنَا تَدَانِي ٩٠٥
- تُنَازَعُنِي لِعَلِّي أَوْ عَسَانِي ٤٢٥
- كَأَنَّ تَدْيَاهُ حَقَّانِ ٨٧٤

٦٩٤. وما زلتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا
٦٩٥. وَإِذَا فُلَانٌ مَاتَ عَنْ أُكْرُومَةٍ
٦٩٦. مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
٦٩٧. فَنِعْمَ مَزْكًا مَنْ ضَاقَتْ مَدَاهِبُهُ
٦٩٨. نَعَمْ وَتَرَى الْهَالَالَ كَمَا أَرَاهُ
٦٩٩. عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ
٧٠٠. عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَتِيمٌ
٧٠١. عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ التَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ
٧٠٢. لَعَمْرِي مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
٧٠٣. أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ
٧٠٤. أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَّا سُهَيْلًا
٧٠٥. سَكَنُوا شَيْثًا وَالْأَحْصَّ وَأَصْبَحْتُ
٧٠٦. فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنْ أَنْدَى
٧٠٧. فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ شَرْبَةً
٧٠٨. غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى الزَّمَنِ
٧٠٩. امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي
٧١٠. مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي
٧١١. فَبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ
٧١٢. أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي
٧١٣. وَمَاذَا تَزْدَرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي
٧١٤.
٧١٥. وَإِلَّا فَاطِرِ حَنْبِي وَاتَّخَذَنِي
٧١٦. لِأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا
٧١٧. فِيمَا أَنْ تَكُونَ أَحْيِي بِحَقِّ
٧١٨. وَ لَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبِينِي
- لِكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَكَانٍ ٨٦٧
رَقَعُوا مَعَاوِزَ فَقَدِهِ بِفُلَانٍ ٥٥٠
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانٍ ٧١٨
وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ ٧٩٨
وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي ٩٠٥
بَأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ ٣١١
كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ ٤٦٨
بَأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانٍ ٥٤٩
بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أُمَّ بَثْمَانٍ ٨٩٢
أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَّوَانِ ٥٥١
عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ٤٧١
نَزَلْتُ مَنَازِلَهُمْ بَنُو ذُبْيَانٍ ٥٥٠
لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ ٦٩٦
مُبْرَدَةٌ بَاتَتْ عَلَى الطَّهْيَانِ ٨٠٩
يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ ٨٩
مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي ٤٢٧
وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي ١٦٦
فَالْيَوْمَ أَبْكِي وَمَتَى لَمْ يُبْكِنِي ٨٦٧
لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي ٤٢٧
وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ ٦٠٩
حَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ ٥٩٦
عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي ٨٩١
عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ ٥٩٨
فَاعْرِفَ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي ٨٩١
[فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قَلْتُ لَا يَعْنِينِي] ٩٩

٧١٩. إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
٧٢٠. فَقَالَ عَسَاهَا بَعْدَ زُورَةٍ بَاطِلٍ
٧٢١. إِذَا رَضَيْتَ عَلَيَّ بُنُو قُشَيْرٍ
٧٢٢. بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى
٧٢٣. أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
٧٢٤. أَكْرَهُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي
٧٢٥. طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطِرَ عَلَاهَا
٧٢٦.
٧٢٧. إِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لَمَّةً
٧٢٨. تَمُدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تَلْوِيهَا
٧٢٩.
٧٣٠.
٧٣١. وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى
٧٣٢. لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ
٧٣٣. دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَوِينَ لَصَوْتِهِ
٧٣٤. مَرَرْتُ عَلَى وَاوِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
٧٣٥. لَعْنُ كَانَ مَا حُدَّتْهُ الْيَوْمَ صَادِقًا
٧٣٦. أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْبَةً
٧٣٧. كَأَنَّ الْعَقِيلِيَّيْنَ حِينَ رَأَيْتُهُمْ
٧٣٨. فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِي
٧٣٩. فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجْوَتُهُ
٧٤٠. بَنِي عَمِّ لَيْلَى نَيْبَتِي كَلْبُكُمْ
٧٤١.
٧٤٢.
٧٤٣. يَا مَرَّ حَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ
- قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا ٥٩٢
تَزُورُ بِلَا رَيْبٍ فَقَلْتُ عَسَاهَا ٤٢٤
لَعَمْرُ أَبِيكَ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ٨٤٣
قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبْلَتْ فَهَا ٨٣٧
وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا ٨١٥
أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَم سِوَاهَا ٣٦٨
وَاشْدُدْ بِمَشَى حَقَبِ حَقْوَاهَا ٥٣٦
تَرَاكِيهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِيهَا ٣٨١
فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا ٩٥٣
وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنَا نُشْكِيهَا ٩٣٠
وَمَهْمَا وَكَلْتِ إِلَيْهِ كَفَاهُ ٧٠٧
وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِي ٩٤٨
بَأَجْرَامِهِ مِنْ قَلْبِ النَّيْقِ مُنْهَوِي ٤٢٢
سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا ٥١
كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيَا ٤٩٣
كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَاوِيَا ٦٦٢
أَصُمُّ بِنَهَارِ الْقَيْضِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا ٩٣٢
وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا ٦٦٢
فِرَاحُ الْقَطَا لِأَقِينِ أَجْدَلِ بَازِيَا ٤٠
نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ إِلَّا تَلَاقِيَا ١٥٧
وَ لَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا ٥١
ثَمَانِينَ نَابًا فِي ثَمَانِ لِيَالِيَا ٥١
فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَالِيَا ٩٠١
يَرَى كُلَّ مَا فِيهَا وَحَاشَاكَ فَانِيَا ٧١٣
إِذَا أَتَى قَرَبْتُهُ بِالسَّانِيَةِ ٩٦٣

٧٤٤. و قَائِلَةٌ حَوْلَانُ فَاذْكُحْ فَتَأْتَهُمْ
وَأُكْرِمُهُ الْحَيِّينَ حَلُوقًا كَمَا هِيَ ١١٥
٧٤٥. مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا ٧٦٨
٧٤٦. أَطْرَبِيًّا وَأَنْتَ قَتْسُورِيٌّ
[وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ] ٩٢٤
٧٤٧. أَغْضِي مَا اسْطَظَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي
يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَّاهُ بَدِيٌّ ٤٥٤
٧٤٨. وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ
وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِيٌّ ٢٦٢
٧٤٩. لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ
وَلَا فَتَى مِثْلَ أَبِي عَلِيٍّ ٢٨٨
٧٥٠. وَلَيْسَ الْمَالُ فَاغْلَمَهُ بِمَالٍ
وَإِنْ أَعْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي ٤٥٤
٧٥١. يَنْالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَصْطَفِيهِ
لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ ٤٥٤

سادساً : فهرس الأعلام

٩٥	إبراهيم العليّ
٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٨٩ ، ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٩١ ، ٢١٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٦٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٤١١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٤١ ، ٤٥٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٩ ، ٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢٩ ، ٥٦٩ ، ٦٠٠ ، ٦٣٣ ، ٦٨٣ ، ٦٥٣ ، ٦٨٧ ، ٦٩٠ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ، ٧٣٥ ، ٧٨١ ، ٧٨٣ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨٢٣ ، ٨٢٨ ، ٨٣٨ ، ٨٤٥ ، ٨٥٥ ، ٨٦٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٨ ، ٩٠٦	الأخفش
٧٣٣ ، ٢٠١	الأخفش الصغير
٧٧٦ ، ٤٨٠	الأصمعي
٤٢١ ، ٤	أبو الأسود
	الدوّلي
٣٣١	ابن الأعرابي
٧٥ ، ١٠١ ، ٧٩ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٠١ ، ٢٤٧ ، ١٨٤ ، ٢٧٧ ، ٣٦٣ ، ٦٩٨ ، ٨٢٣ ، ٩٤٥	امرؤ القيس
٨٦٥ ، ٩٧ ، ٤٢	ابن الأنباري
٨٩ ، ١٢٦ ، ١٨٠ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٧٧ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٨٤ ، ٥١٣ ، ٥٣٤ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٦١٧ ، ٧٠٣ ، ٧٥١ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ، ٧٩٩ ، ٨١٦ ، ٨٩٣ ، ٨٩١ ، ٨٩٤ ، ٨٩٦ ، ١٢١ ، ٣٤٦ ، ٣٦٥	الأندلسي
	ابن بابشاذ
٣٢	البخاري
٢٣١ ، ٢٢٩	ابن برهان
١١٩	ابن بري
١١٦	أبو البقاء
٩٥	أبو تمام

٧٧٢	تميم بن أبي مقبل
٨٧٩ ، ٩٧	ثعلب
١٢ ، ١١٥ ، ٢١٧ ، ٤٨٥ ، ٨١٦ ، ٨٩١ ، ٩٠٧	الجرجاني
٤٤ ، ١٦٠ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٦٦ ، ٣٦٨ ، ٤٧٢ ، ٦٣٧ ، ٧٨٥ ، ٨٦٢ ، ٨٦٩	الجرمي
٢٤٩ ، ١٥٦ ، ١٦٧	جرير بن عطية
٣٠ ، ٥٠ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٢٦ ، ٢١٤ ، ٢٩٤ ، ٣٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤٣٩	الجزولي
٨٩٩ ، ٨٨٧ ، ٨٦١ ، ٨٤٥ ، ٨٣٣ ، ٧٧١ ، ٧٦٧ ، ٧٢٨ ، ٥٩١ ، ٤٥٤	
١٨٤	أم جندب
٤٧٢ ، ٦٨	الجندي صاحب
	الإقليد
٧١٣	الجزري
٦٤ ، ٦٧ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ٣٤٥ ، ٦٩٢ ، ٨٢١ ، ٨٤٨ ، ٩١٧ ، ٩٥١	ابن جني
٢٧١ ، ٥٨٥ ، ٧٧٢ ، ٩٠٦	الجوهري
٤٠٧ ، ٢١٤ ، ١٣١	حاتم الطائي
١ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ،	ابن الحاجب
٢٣٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢١٩ ، ٢١١ ، ٢٠٥ ، ٢٠١ ، ١٩٨ ، ١٩٣ ، ١٨١	
٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٧٥ ، ٢٩٩ ، ٣١٥ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦	
٣٤٩ ، ٣٧٢ ، ٣٨٦ ، ٣٩٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٧٧ ، ٥٢٢ ، ٥٣٥ ، ٥٦٦	
٥٩١ ، ٦٢٥ ، ٦٣١ ، ٦٨٩ ، ٧٢٨	
٦٨	الحارث بن هنيك
٢٩٣	حسان بن ثابت
٢٨٨	الحسن البصري
٦٩١	حفص
٢١٩ ، ٣٦٣ ، ٥٦٦	حمزة بن حبيب
٣١٦	أبو حنيفة النعمان
٤٠٦	الحيدرة

٨٠٤	ابن الخباز
٧٩٩ ، ٢٤٣ ، ٦٢٠	ابن خروف
٣٦ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،	الخليل
٤١١ ، ٤٣٣ ، ٤٧٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٦٨٠ ، ٦٨٤ ، ٦٩٧ ، ٧٠٦ ،	
٧٠٧ ، ٧٠٩ ، ٧٣٢ ، ٨٣٧ ، ٨٦٠ ، ٨٧٤ ،	
١٢١ ، ٣٨٨ ، ٦٧١ ، ٧٥١ ، ٧٥٧ ، ٨٥٥ ،	ابن درستويه
٥٧٧	ابن دريد
٤٣	دعد
٩٢	ابن الدهان
٨٢٣ ، ٨٤٧	رؤبة بن العجاج
٨٣٣ ، ٨٠١	الربيعي
٤٨٣	ربيعة الرقي
١٦٠	ركن الدين
	الاستراباذي
٨٣١ ، ٣٢٣	الرماني
٢١٤	الرياشي
٧٧٢ ، ١٧١	ذو الرمة
٩٠٨ ، ٢٨٨	ابن الزبير
٤٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ١١٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ،	الزجاج
٢٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤١١ ، ٤٤٢ ، ٥٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٧٣ ، ٧٨٨ ، ٨٥٥ ، ٨٦٦ ،	
٨٩٥ ، ٩٤١ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ،	
٥٣٠ ، ٨٨٢ ، ٨٩٥	الزجاجي
٤٧ ، ٨٧ ، ١١٥ ، ١٤٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٧٠ ، ٣٣٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٣٤٤ ،	الزنجشيري
٣٨٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٩ ، ٤٨١ ، ٥٠٨ ،	
٤٩٩ ، ٥٣٩ ، ٦٨٠ ، ٧٦٠ ، ٧٦٨ ، ٧٩٧ ، ٨٠٥ ، ٨٢٤ ، ٨٣١ ، ٨٣٣ ،	

٨٧٠ ، ٨٩٩ ، ٩٠٢ ، ٨٨٧ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٨٨٧ ، ٨٩٣ ، ٩٠٣ ، ٩٣٠ ،	١١٩	الزيادي
	١٦٨	زيد بن أرقم
	٣١١	زيد الخيل
٤٤٤ ، ٥١ ، ٣٧٣ ، ٤٧١ ، ٥٥٨		أبو زيد
٣٣ ، ١٠٠ ، ٣٢٧ ، ٣٥٨ ، ٣٧٢ ، ٥٥٠ ، ٦٥٧ ، ٦٩٠ ، ٧٦٤ ، ٧٩٧ ،		ابن السراج
٨٠١ ، ٨٢٧ ، ٨٣٠ ، ٨٣٣ ، ٨٤٨ ، ٣٢٧ ، ٣٥٨ ، ٣٧٣ ، ٣٩٩ ، ٥٥٠ ،		
٦٢٧ ، ٦٥٧ ، ٦٩٠ ، ٧٣٧ ، ٧٦٤ ، ٧٩٧ ، ٨٠١ ، ٧٠٧ ، ٧٠٩ ، ٧٢٩ ،		
٧٣٧ ، ٧٦٩ ، ٧٨٥ ،		
٨٦٦		سعيد بن جبير
٢٧٢		أبو السماك
١٣٤		سواد بن قارب
٨ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٥ ،		سيبويه
١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،		
١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،		
٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ،		
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ،		
٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ،		
٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ،		
٣٤٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ،		
٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ،		
٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٤٠ ، ٤٥١ ،		
٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩٦ ،		
٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥١٧ ، ٥٢٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ،		
٥٤٣ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ ،		
٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ،		

٦١٧ ، ٦٢٢ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ،
٦٦٠ ، ٦٧٠ ، ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٨٠ ، ٦٩٢ ، ٧٠٢ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ،
٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١٢ ، ٧٢٠ ، ٧٢٦ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٢ ، ٧٣٤ ، ٧٣٦ ،
٧٣٧ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣ ، ٧٥٥ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ،
٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٩١ ، ٧٩٥ ،
٧٩٦ ، ٧٩٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ،
٨٣٥ ، ٨٣٧ ، ٨٤٠ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٥٢ ، ٨٥٧ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ،
٨٦٤ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧٦ ، ٨٧٨ ، ٨٨٠ ، ٨٨٤ ، ٨٩١ ، ٨٩٤ ،
٨٩٥ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩١٠ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩٢٦ ، ٩٣٦ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ،
٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٦١ ، ٩٦٣ ،
٩٦٥

٥٣ ، ١٠٠ ، ٢٤١ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧١ ، ٣١٢ ، ٣٤٤ ، ٣٥٨ ،
٣٨٩ ، ٤٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٥٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٧ ، ٦١٧ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ،
٦٣٤ ، ٧٠٧ ، ٧٠٩ ، ٧٢٩ ، ٧٣٧ ، ٧٦٩ ، ٧٨٥ ، ٨٠١ ، ٨١٥ ، ٩٢٩

السيرافي

٩٢٧ شريف

٤٧ شعيب الكليلي

٧٦٧ الشلوبين

٣٧٢ الشنتمري

٤٧ شيث

١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ٤٢٠ ، ٦٢٠ الشيخ

٤٧ صالح الكليلي

٢٥٣ ، ١٤٦ أبوطالب بن

عبدالمطلب

٧٩١ طرفة بن العبد

٤٠١ الطرماح

٧٣ الطفيل الغنوي

٦٩٢	ابن عامر
٩٠٧ ، ٥٤٧ ، ٩٠٤	ابن عباس
٢٥٩	عبد الجبار
	الهمذاني
٨٩١ ، ٨٣٠ ، ٥٩٦ ، ١١٥	العبدى
٩٠٧	عبيد الله بن
	الرقيات
٨٤٣ ، ٧٧٢ ، ٥٧٢ ، ٥٧١	أبو عبيدة
٢١٤ ، ٢١٣	العجاج
٦٤	عدي بن حاتم
٧٤	عزة
٩٣ ، ٣٠٣	ابن عصفور
٧٢٠ ، ٨٤٢ ، ٣٢٧ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٨٩ ، ٣١٤ ، ١٤٠ ، ٢١٢ ، ٤ ، ١٢٦ ، ١٣١	علي بن أبي
٩١٨ ، ٩٢٢ ، ٩٩٧	طالب
٣٩٤ ، ١٢٠ ، ١٩٩	عمر بن الخطاب
٥٤٧	ابن عمر
٤٢٠	عمر بن أبي ربيعة
٦٥٦ ، ١٢٨	عمر بن عبد
	العزيز
١٦٨	عمر بن لجأ
٨٢٩ ، ٨٢٤ ، ٧٦٢ ، ٦٣٦ ، ٥٩٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢	أبو عمرو
١٩٦ ، ٥٨ ، ٥٢ ، ٤٤	عيسى عمر
١٥٣ ، ١٢٣ ، ١١٩ ، ١١٥ ، ٨٠ ، ٤٥ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٣ ، ٢٥ ، ١٢	الفارسي
٤٧٩ ، ٤٣٩ ، ٣٩٩ ، ٣٨٨ ، ٣٤٥ ، ٣٢٣ ، ٢٧١ ، ٢٥٨ ، ٢٢٦ ، ٢١٢	
٨٢١ ، ٧٩٨ ، ٧٩٢ ، ٦٧٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٥ ، ٦٣٤ ، ٥٤٧ ، ٥٣٩ ، ٤٨٢	
٨٩١ ، ٨٧٢ ، ٨٧١ ، ٨٤٥ ، ٨٣٣ ، ٨٣١	

١٩ ، ٣٤ ، ٥١ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ٢٣٨ ، ٢٦١ ، ٢٧٢ ، ٣١٨ ،	الفراء
٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٧٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٨ ، ٤٢٧ ، ٤٣٧ ، ٤٧٩ ،	
٥٠٦ ، ٥١٤ ، ٥٣١ ، ٦٠٠ ، ٦١٩ ، ٦٢٦ ، ٦٣٣ ، ٦٧٣ ، ٦٨٠ ، ٦٨٦ ،	
٧٠٤ ، ٧١٢ ، ٧٣٦ ، ٧٦٦ ، ٧٨٥ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٩٦ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ،	
٨٥٧ ، ٨٦٠ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٨ ، ٨٧٩ ، ٩٥٤ ،	
٧٥٨ ، ٥٠ ، ٧٤	الفرزدق
٩٠٨	فضالة بن شريك
٥٢٩	ابن فلاح
٤٦	قالون (عيسى بن
	ميناء)
٧٦٨	القطامي
٨٥١ ، ٦١٤	قطرب
١٨٢	ابن كثير
٨٥٦	كثير عزة
٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، ٣١٧ ، ٣٥٦ ، ٥٥٧ ، ٦٣٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٢ ، ٦٩١ ،	الكسائي
٦٩٢ ، ٧١٢ ، ٧٢٣ ، ٧٦٢ ، ٧٨٤ ، ٧٩٢ ، ٨٥٥ ، ٨٥٧ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ،	
٩٠٢	
٣٣ ، ٢٦٢	الكميت الأسدي
٣٤ ، ٢٣٠ ، ٣٥٨ ، ٣٨٦ ، ٤٠٨ ، ٦٠٣ ، ٧٦٦ ، ٧٨٥ ،	ابن كيسان
٢٢٧ ، ٧٣٢	ليبد بن ربيعة
٤٧	ملك
٧٤	ليلي
٤٧	لوط <small>عليه السلام</small>
١٦ ، ٢١ ، ٣٣ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ١١٩ ، ٢١٤ ، ٢٣٣ ، ٢٥٥ ، ٢٧٢ ، ٢٩٤ ،	المازني
٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٧٠٩ ، ٧٦٣ ، ٨٨٠ ، ٩٤٢ ،	
١١٦ ، ١١٧ ، ٢١٤ ، ٤٤٧ ، ٧٦٠ ، ٧٦٩ ، ٨١٦ ، ٨٧١ ، ٨٩٦ ، ٩٠٢ ،	ابن مالك

٩٥٣ ، ٩٢٩ ، ٩٠٦

١٥٣ ، ١٢٤ ، ١٢١ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١٠٣ ، ٥٩ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٢ ، ٣٤ ، ٣٣
٢٨٦ ، ٢٨١ ، ٢٧٢ ، ٢٦٠ ، ١٩٦ ، ١٩١ ، ١٧٤ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦١
٣٨٨ ، ٣٦٠ ، ٣٥٧ ، ٣٤٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٠١ ، ٢٨٧
٥٤٨ ، ٥٤٣ ، ٥٢٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٤٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٢ ، ٤١٩ ، ٣٩٥
٦٧٤ ، ٦٥٨ ، ٦٤٥ ، ٦٣٤ ، ٦١٧ ، ٦١٤ ، ٥٩٥ ، ٥٨٨ ، ٥٨٢ ، ٥٧٢
٨٠١ ، ٧٩٧ ، ٧٩٥ ، ٧٦٦ ، ٧٥٩ ، ٧٥٨ ، ٧٣٤ ، ٧٢٠ ، ٧٠٨ ، ٦٨٥
٨٩٧ ، ٨٦٩ ، ٨٦٦ ، ٨٥٦ ، ٨٣٩ ، ٨٣٧ ، ٨١٧

المبرد

١١٩

ميرمان

٢٩٤

التمنية (الفريضة)

بنت همام)

٦٤

مصعب بن الزبير

٢٣٢

المتنبي

٦٥٦

محمد بن مروان

٤٧ ، ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ١٦ ، ١٢ ، ١١ ، ٧ ، ٦ ، ٤ ، ٣
١١٨ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٨٧ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٦٢ ، ٦٠
١٧١ ، ١٦١ ، ١٥١ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٢٦
٢٢٩ ، ٢٢٢ ، ٢١٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٢ ، ١٩٣ ، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٧٩ ، ١٧٣
٣٦١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣١٩ ، ٢٩٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٨٩ ، ٢٦١ ، ٢٥٧
٥١٩ ، ٥٠٤ ، ٤٦٦ ، ٤٤٧ ، ٤٢٩ ، ٤١٤ ، ٣٩٨ ، ٣٨٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥
٧٧١ ، ٧٦٥ ، ٧٥٦ ، ٧٣٧ ، ٧٢٨ ، ٦٥٠ ، ٦٤٧ ، ٦٤٦ ، ٦١٠ ، ٥٥٠
٩٠٣ ، ٩٠٠ ، ٨٩٦ ، ٨٧٠ ، ٨٦١ ، ٨١٦ ، ٨١١ ، ٨٠٥ ، ٨٠٣ ، ٧٩٢
٩٦٥ ، ٩٥٧ ، ٩٤٢ ، ٩٣٥ ، ٩٢٦ ، ٩٠٨ ، ٩٠٦

المصنف

٩٦٧

المطهر بن محمد

٩٦٣

معاوية بن أبي

سفيان

ابن معط ٧٦٥

المفضل بن سلمة ٨٦٨

المهدي ٨٠، ١٩٣، ٢١٧، ٢٧٧، ٤٨٣، ٨٠٧، ٨١٣، ٨٣١

نافع بن أبي نعيم ٤٦، ٣٣٣

نجم الدين ٥، ٩، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧

الاستراباذي ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٧١

٧٧، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٣

١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦

١٢٧، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩

١٥٠، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥

١٧٩، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦

٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٤

٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤

٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٧

٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٩

٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٢٧

٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢

٣٧٣، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣

٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٧

٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٦٢، ٤٧١

٤٧٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٤

٥٠٧، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥

٥٢٨، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٩، ٥٥٤

٥٥٥، ٥٥٨، ٥٧٢، ٥٧٤، ٥٨٢، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩١، ٦٠٢، ٦٠٣

٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١٥، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣

٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥

٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٥ ، ٦٥٨ ، ٦٦٠ ،
٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، ٦٨٠ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ،
٦٩٠ ، ٦٩٥ ، ٦٩٨ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧١٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٦ ،
٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٧ ، ٧٤٤ ، ٧٥١ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ،
٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٩ ، ٧٨٢ ،
٧٨٣ ، ٧٨٧ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٤ ، ٧٩٩ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ،
٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٨٢٠ ، ٨٢٢ ، ٨٢٨ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٥٨ ،
٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٧٠ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ،
٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ،
٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٦ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ،
٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩٢١ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٧ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ،
٩٤١ ، ٩٤٤ ، ٩٤٦ ، ٩٥٥ ، ٩٥٧ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦

٢٩٤	نصر بن حجاج
١٥٩	نصر بن سيار
٨٣	نعم
٥٤٣	النمر بن تولب
١١٣	ذو نواس
٤٧	نوح <small>عليه السلام</small>
٨٨٢ ، ٣٢٣	هشام بن معاوية الكوفي
٢٨٩	هيثم بن الأشر
٤٧	هود <small>عليه السلام</small>
٧٩١	يحيى بن وثاب
٦٥٦	يزيد بن الوليد
١١٦ ، ٣٩٨ ، ٤١٠ ، ٤٧٨ ، ٥٢٠	ابن يعيش
٤٧	يوسف <small>عليه السلام</small>

يونس بن حبيب

٤٣٩، ٤٣٠، ٤٠٥، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٢٧، ١٨٣، ١٥٧، ٥٧، ٧، ٥٣
٣٧٢، ٣٥٢، ٣٠٣، ٣٠٠، ٢٩٥، ٢٦٥، ٥٠٧، ٥٠٦، ٤٧٣، ٤٤١
٨٧٨، ٨٧٥، ٨٧٢، ٨٥٦، ٨٢٣، ٧٦٩، ٧٢٤، ٧٠٤، ٦٩٧، ٦٠٨
٩٥٦، ٩٥٥، ٩٤٢، ٩٤١، ٩١٥، ٩٠٦، ٨٩٣، ٨٨٨، ٨٨٦، ٨٨٥

سابعاً : فهرس القبائل والطوائف

الصفحة	القبيلة
٣٧	أدد
٢٢٠ ، ٤١٠ ، ٥٥٠ ، ٩١٧ ، ٩٦٤	أسد
٣١١ ، ٥٤٩	أنمار
٤٤	باهلة
٦ ، ٢٥ ، ٧٢ ، ٦٦ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٣ ، ٢١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٨ ، ٣٢٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٧ ، ٥٠٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٤٠ ، ٦٠٦ ، ٦٢١ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨ ، ٦٤٥ ، ٦٤٨ ، ٦٥٢ ، ٦٦٩ ، ٦٧٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٧٠٠ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧٢٥ ، ٧٦٣ ، ٧٧٥ ، ٧٨٤ ، ٨٠٦ ، ٨٢٨ ، ٨٣٠ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤ ، ٨٣٨ ، ٨٥٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٥ ، ٨٦٩ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٦ ، ٨٧٩ ، ٩٠٢ ، ٩٥٢	البحريون
٣٨٦	البيغداديون
٩٦٣	بكر بن وائل
٥٢٩	بنو غني
٥٥١ ، ٥٦	تغلب
٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ٤٥٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٦١٧ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٨٣٨ ، ٩١٧ ، ٩٣٩ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤	تيم
١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٩١	تيم عدي
٤٥	ثقيف
٤٥	ثمود

٥٥٠	ثور
٩٦٣	جرم
٩٤٠ ، ٨٣٨ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٢٦٣ ، ٦٦ ، ١٣١	الحجازيون
٩٦٤ ، ٥٤٣	حمير
٥٥١	حنتف
٦٠	الحوص
٤٤	خندف
١١٥	خولان
٨٨٨	ربيعة
٤٤	سدوس
٥٠٧	سعد بن بكر
٧٥٣ ، ٥٢٩	سليم
٥٤٣ ، ٣٤٩	طيء
٧٣	عبد شمس
٨٧٧ ، ٤٠	عقيل
٨٦٠	فزارة
٥٥١	فقعس
٦٥٦ ، ٤٥	قريش
٩٦٤	قضاة
٨٥	قفيزة
٤١٠	قيس
١٦٣	قيس بن ثعلبة
٨١٨ ، ٤٥٥ ، ١٥٦	كليب
٦ ، ١٦ ، ٢٥ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٧ ،	الكوفيون
١٠٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ٢١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ،	
٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٢ ،	
٤١٦ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ،	

٥١٦ ، ٥٤٠ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣ ، ٦٠٣ ، ٦٣٨ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٦٩ ،
٦٧٤ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٩ ، ٧١١ ،
٧١٢ ، ٧١٦ ، ٧١٨ ، ٧٢٤ ، ٧٣٥ ، ٧٦٦ ، ٧٧٥ ، ٧٨٤ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ،
٨١٠ ، ٨١١ ، ٨٢٨ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤ ، ٨٣٦ ، ٨٥٢ ، ٨٥٦ ، ٨٦٨ ، ٨٧١ ،
٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٦ ، ٨٧٩ ، ٨٩٨ ، ٩٥٥

٣١١ ، ٤٤ مضر

٤٤ معد

٧٣ مناف

٧٣ هاشم

٦١٦ ، ٦١٥ ، ٥٢٧ ، ٤٥٦ ، ٣٣٢ هذيل

٤١٠ همدان

٥٥١ يشكر

ثامناً : فهرس البلدان و المواضع

الصفحة	البلد	الصفحة	البلد
٥٧ ، ٥٤	حضر موت	٥٨٣ ، ٥٨٢	أجلى
٤١	حلب	٥٨٣	أدمى
٤٢	حمص	٥٧	أذربيجان
٤٤	حنين	٤٦	أران
٥٨٣	حولايا	٥٥٣ ، ٥٥١	إصمت
٨٨٢	حومل	٨٤٦	أم أوعال
٤٤	خراسان	٥٥٢	البحرين
٤٤	دابق	٨١٣	بدا
٨٨٢	الدخول	٥٨٤	بردرايا
٥٨٣	دقرى	١٧٦ ، ٥٤	بعلبك
٨٨٢	زباله	٨٨٣ ، ٣٢٥ ، ٤٤	بغداد
٣٣٤	ساتيدما	٨٩٦	تنوفى
٥٥١	السبعان	٨٨٢	توضح
٨٨٣	السرار	٣٦٣	ثبير
٨٨٢	سقط اللوى	٨٨٢	الثعلبية
٨٨٣	السند	٤٥	ثمود
٤٦	شتر	٨٠١	جبل الريان
٤٨٩	شراف	٨٨٢	جرثم
٨٨٢	شعب	٥٨٥	جنفاء
٥٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٤	شعبى	٤٢	جور
٨١٣	شغبا	٨٨٢	الحرورية
٥٦	شلم	٥٨٣ ، ١٥٦	حزوى

الصفحة	البلد	الصفحة	البلد
٤٨٩	مناع	٨٨٣ ، ٨٠١	صنعاء
١١٣، ١٥٧	نجران	٦٤٢	الطف
٢٣٢	النجف	٢٣٢	صفين
٥٥٢	نصيبين	٨٨٢	الصمان
٥٨٣	نملى	٨٨٢	العروب
٤٤	هجر	٨٨٣	العلياء
٦٦٢	وادي السباع	٤٤	عمان
٤٥	واسط	٩٢٣	الغريين
٤٨٩	وبار	٤٩٩	قالي قلا
٥٥٢	يبرين	٥٨٥	قرماء
٩٦٧	اليمن	٥٥٢	قنسرين
		٨٩٦	القواعل
		٩٦٧	كحلان الشرف
		٣١٦	كربلاء
		٨٨٣	الكرخ
		٤٨٨	لصاف
		٤٢	ماه
		٨٨٢	المتنم
		٤١، ٣١٦	مصر
		٨٨٢	المقراة
		٣٤٨	مكة

فهرس المحتويات

أ	المقدمة
	القسم الأول : قسم الدراسة
١	الفصل الأول : ابن الحاجب و كتابه الكافية
١	اسمه ونسبه ولقبه
١	مولده ونشأته
٢	ثقافته وعلمه
٣	مؤلفاته
٥	ثانياً : كتاب الكافية : أهميته وشروحه اليمينية
١٢	الفصل الثاني حياة الخالدي
١٢	أولاً : عصر الخالدي
١٢	١ _ الحالة السياسية
١٥	٢ _ الحالة العلمية
١٨	ثانياً : الخالدي
١٨	اسمه ولقبه
١٨	موطنه
١٨	نشأته وثقافته
٢٠	ثناء العلماء عليه ومكانته العلمية
٢١	شيوخه
٢٣	تلاميذه
٢٤	الأمراء الذين اتصل بهم
٢٦	مؤلفاته
٢٧	مذهبه
٢٨	وفاته
٢٩	

الفصل الثالث: وصف الكتاب و تحليل عام لمنهج المؤلف فيه وبيان مصادره ...

- ٢٩ ماهية الكتاب ودواعي تأليفه
- ٢٩ أقسام الكتاب وتحليل مادته
- ٣٢ الخصائص العامة لمنهج الخالدي
- ٣٤ مصادره

أولاً : المصادر المباشرة ٣٤

ثانياً : المصادر غير المباشرة ٤٦

الفصل الرابع موقفه من الشواهد ٤٨

أولاً : القرآن الكريم ٤٨

ثانياً : الحديث النبوي و آثار الصحابة و التابعين ٥٧

ثالثاً : أقوال العرب و أمثالهم ٦١

رابعاً : الشواهد الشعرية ٦٢

الفصل الخامس موقفه من الأصول النحوية ٧٠

أولاً : السماع ٧٠

ثانياً : القياس ٧٤

ثالثاً : الإجماع ٧٧

رابعاً : الاستقراء ٧٩

خامساً : استصحاب الحال ٨٠

الفصل السادس : موقفه من السابقين ٨١

أولاً : موقفه من البصريين و الكوفيين ٨١

ثانياً : موقفه من بعض العلماء السابقين ٨٩

٨٩

الفصل السابع : بين شرح الخالدي و بعض شروح ٨٩

١— موقفه من ابن الحاجب ٨٩

٢— موقفه من الرضي الاستراباذي ٩٢

أولاً : النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب لصلاح بن علي (ت ٨٤٩هـ) ... ٩٥

١٦	ثانياً : شرح الكافية للرضي الاسترابادي
١٦	ثالثاً : شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية
١٧	رابعاً : الموشح شرح الكافية لأبي بكر الخبيصي
١٩	الفصل الثامن قيمة الكتاب العلمية و المآخذ التي عليه

القسم الثاني : قسم التحقيق

أ	مقدمة التحقيق
١	النص المحقق
١	مقدمة الخالدي
٢	تعريف الكلمة
٣	أقسام الكلمة
٤	تعريف الكلام
٦	تعريف الاسم
٧	خواص الاسم
١٠	المعرب من الأسماء
١٠	تعريف المعرب
١١	حكم المعرب من الأسماء
١١	الإعراب
١٢	أنواع الإعراب
١٣	العامل
١٤	المعرب بالحركات و المعرب الحروف
٢٠	إعراب جمع المذكر السالم
٢٥	الممنوع من الصرف
٢٨	صرف ما لا يصرف
٣٠	ما يقوم مقام علتين
٣١	علة العدل
٣٨	علة الوصف

٤١ أنواع التأنيث المانع من الصرف
٤٤ صرف أسماء القبائل و البلدان
٤٥ علة المعرفة
٤٥ شرط العجمة في منع الصرف
٤٨ شرط الجمع في منع الصرف
٥٤ شرط التركيب في منع الصرف
٥٥ شروط المختوم بالألف و النون في منع الصرف
٥٦ شرط وزن الفعل في منع الصرف
٥٧ تنكير الممنوع من الصرف
٦١ حكم الممنوع من الصرف إذا دخله اللام و الإضافة
٦١ حكم الممنوع من الصرف إذا صُعِّرَ
٦٢ المرفوعات
٦٢ الفاعل
٦٣ مرتبة الفاعل بعد الفعل
٦٥ مواضع وجوب تقديم الفاعل
٦٧ مواضع تأخير الفاعل وجوباً
٦٧ جواز حذف الفاعل
٦٩ حذف الفعل وجوباً
٧١ التنازع
٧١ صور التنازع
٧٢ اختلاف البصريين و الكوفيين في العامل في التنازع
٧٥ أثر إعمال الث ابني
٧٨ أثر إعمال الأول
٧٩ صورة ليست من باب التنازع

٨٢	مفعول ما لم يسم فاعله
٨٧	المبتدأ والخبر
٩١	تعريف الخبر
٩١	الأصل في المبتدأ التقديم
٩٢	مسوغات الابتداء بالنكرة
٩٦	الخبر الجملة
٩٩	الخبر الظرف
١٠٣	تقديم المبتدأ وجوباً
١٠٧	تقديم الخبر وجوباً
١١٠	تعدد الخبر
١١٢	اقتران الخبر بالفاء
١١٧	حذف المبتدأ
١١٨	حذف الخبر
١٢٧	خبر « إن » وأخواتها
١٣٠	خبر « لا » التي لنفي الجنس
١٣٣	اسم « ما » و « لا » المشبهتين بـ « ليس »
١٣٥	المنصوبات
١٣٦	المفعول المطلق
١٣٧	أنواعه
١٣٨	حكمه من حيث التثنية والجمع
١٣٨	المفعول المطلق الذي بغير لفظ فعله
١٣٩	حذف العامل في المفعول المطلق
١٤٢	المصدر التفصيلي
١٤٣	المصدر التشبيهي
١٤٤	المصدر المؤكد لنفسه
١٤٥	المصدر المؤكد لغيره

١٤٧	المصادر المثناة لقصد التكرير
١٤٩	المفعول به
١٤٩	تعريفه
١٥٠	تقديم المفعول على الفعل
١٥١	حذف العامل في المفعول به
١٥٣	المنادى
١٥٣	تعريفه
١٥٤	أحكام المنادى المفرد المعرفة
١٥٨	توابع المنادى
١٦٣	نداء المعرف باللام
١٦٧	تكرير المنادى المفرد
١٧١	ترخيم المنادى
١٧٢	شروط ترخيم المنادى
١٧٤	ما يجذف من الرحم
١٧٦	حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف
١٧٩	المندوب
١٨٠	إلحاق أحرف العلة بآخر المندوب
١٨٢	إلحاق الهاء بالمنادى المندوب في الوقف
١٨٢	اقتصار الندبة على المعروف
١٨٣	حذف حرف النداء
١٨٤	حذف المنادى
١٨٥	الأسماء الملازمة للنداء
١٨٦	الاشتغال
١٨٨	اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه
١٩٠	اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه
١٩٤	استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه
١٩٤	وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه

١٩٥ صور ليست من باب الاشتغال
١٩٨ التحذير
٢٠٢ الإغراء
٢٠٣ المفعول فيه
٢٠٣ تعريفه
٢٠٣ شرط نصبه
٢٠٧ الظروف باعتبار التصرف والانصراف
٢٠٩ حذف عامل المفعول فيه
٢١٠ المفعول له
٢١٠ تعريفه
٢١٢ شرط نصبه
٢١٥ المفعول معه
٢١٦ حالات الاسم الواقع بعد الواو
٢٢١ الحال
٢٢١ تعريفه
٢٢٦ عامل الحال
٢٢٦ شرط الحال
٢٢٨ صاحب الحال إذا كان نكرة
٢٢٩ تقدم الحال على العامل والصاحب
٢٣١ حكم الحال في الاشتقاق
٢٣٤ الجملة الحالية
٢٣٩ حذف عامل الحال
٢٤٤ التمييز
٢٤٤ تمييز المفرد
٢٤٩ تمييز النسبة
٢٥١ مطابقة التمييز لما هو له

٢٥٤	تقدم التمييز على عامله
٢٥٥	تنكير التمييز
٢٥٧	المستثنى
٢٦٠	أحكام المستثنى
٢٦٦	ترجيح الإبدال ، وجواز النصب
٢٦٧	حكم المستثنى في الاستثناء المفرغ
٢٦٩	الإبدال على الموضع
٢٧١	حكم المستثنى بعد « غير ، و وسوى و سواء ، و حاشا
٢٧٢	إعراب « غير »
٢٧٣	استعمال غير
٢٧٥	إعراب « سوى » و « سواء »
٢٧٦	حذف المستثنى
٢٧٧	لاسيما
٢٧٩	خبر « كان » ، وأخواتها
٢٧٩	حذف عامله
٢٨٣	اسم « إنَّ » وأخواتها
٢٨٤	المنصوب بـ« لا » التي لنفي الجنس
٢٩٠	حكم اسم « لا » إذا تكررت
٢٩٣	دخول الهمزة على « لا »
٢٩٥	النعته والعطف بعد اسم « لا »
٢٩٧	استعمال « لا أبأ له » ونحوه
٣٠٠	حذف اسم « لا »
٣٠١	خبر « ما » و « لا » المشبهتين بـ« ليس »
٣٠٦	المجرورات
٣٠٦	تعريفها
٣٠٦	تعريف المضاف إليه

٣٠٧	تقدير حرف الجر
٣٠٨	الإضافة المعنوية
٣١٠	شروط الإضافة المعنوية
٣١١	حكم الأسماء المتوغلة في الإبهام
٣١٣	اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه
٣١٤	الجمع بين تعريف العدد وإضافته
٣١٥	الإضافة اللفظية
٣٢٤	إضافة الموصوف إلى الصفة
٣٢٧	إضافة اسم التفضيل
٣٢٩	حذف المضاف إليه
٣٣٠	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٣٣٢	المضاف إلى ياء المتكلم
٣٣٤	الأسماء الستة مع ياء المتكلم
٣٣٧	اللغات في الأسماء الستة
٣٤٠	اللغات الواردة في هـن
٣٤١	اللغات الواردة في « فم »
٣٤٢	اللغة الواردة في ذو
٣٤٣	التوابع
٣٤٦	النعته
٣٤٦	تعريفه
٣٤٧	فائدة النعته
٣٤٨	النعته المشتق
٣٥٠	وصف النكرة بالجملة الخبرية
٣٥١	النعته الحقيقي و النعته السبي
٣٥٦	امتناع وصف الضمير والوصف به
٣٥٦	شرط الموصوف

٣٥٩ شرط الموصوف
٣٦٠ لزوم وصف اسم الإشارة بذي اللام
٣٦١ بعض أحكام النعت التي أهملها المصنف
٣٦٥ عطف النسق
٣٦٥ العطف على الضمير
٣٦٩ حكم المعطوف
٣٧١ العطف على عاملين مختلفين
٣٧٣ بقية أحكام العطف
٣٧٧ التأكيد
٣٧٩ أقسام التأكيد
٣٧٩ التأكيد اللفظي
٣٨٢ التأكيد المعنوي
٣٨٤ تأكيدات الضمير المتصل المرفوع
٣٨٥ ترتيب ألفاظ التأكيد المعنوي
٣٨٧ البدل
٣٨٧ تعريفه
٣٨٨ أقسام البدل
٣٩٠ التعريف والتنكير في البدل والمبدل منه
٣٩١ إبدال الاسم من الضمير والعكس
٣٩٣ ترتيب التوابع
٣٩٤ عطف البيان
٣٩٧ المبني
٣٩٨ ألقاب البناء
٣٩٩ حصر المبني من الأسماء
٤٠١ الضمائر
٤٠١ تعريفها

٤٠٣	قسماه المتصل والمنفصل
٤١٢	مواضع استتار الضمير
٤١٣	اتصال الضمير وانفصاله
٤١٣	وجوب انفصال الضمير
٤١٧	جواز اتصال الضمير وانفصاله
٤٢٠	حكم الضمير بعد «كان» و«لولا» و«عسى»
٤٢٦	نون الوقاية
٤٣١	ضمير الفصل
٤٣٦	ضمير الشأن
٤٤١	اسم الإشارة
٤٥٠	الاسم الموصول
٤٥٠	تعريفه
٤٥٠	صلة الموصول والعائد
٤٥١	صلة الألف واللام
٤٥٣	ألفاظ الأسماء الموصولة
٤٥٩	حذف العائد
٤٦٢	الإخبار بالذي أو بالألف واللام
٤٦٦	ما الاسمية
٤٧٠	مَنْ
٤٧١	أَي
٤٧٣	ماذا
٤٧٦	أسماء الأفعال
٤٧٦	إجمال الحديث عنها
٤٧٨	أسماء الأفعال المتعدية
٤٨٠	أسماء الأفعال اللازمة
٤٨٤	أسماء الأفعال التي على وزن فَعَالٍ

٤٩١	أسماء الأصوات
٤٩٦	المركبات
٥٠٤	أسماء الكناية
٥٠٥	تمييز كم الاستفهامية وتمييز كم الخبرية
٥٠٨	مواقع « كم » الاستفهامية و « كم » الخبرية من الإعراب
٥١٢	حذف التمييز
٥١٤	الظروف المقطوعة عن الإضافة
٥١٥	الظروف المضافة إلى الجمل
٥٢٠	معنى « إذا »
٥٢٤	معنى « إذ »
٥٢٦	أين و أنى
٥٢٧	متى
٥٢٨	أيان
٥٢٨	كيف
٥٢٩	مذ ومنذ
٥٣٤	لدى ولدن
٥٣٧	قط وعوض
٥٣٨	أمس
٥٣٩	الآن
٥٣٩	لماً
٥٤٠	الظروف المضافة إلى الجمل إضافة عارضة
٥٤٢	المعرفة والنكرة
٥٤٥	العلم
٥٤٨	تنكير العلم
٥٤٩	الكناية عن الأعلام
٥٥٠	العلم المنقول والعلم المرتجل

٥٥١	التسمية بالمشى والجمع
٥٥٢	التسمية بالمبني
٥٥٤	النكرة
٥٥٥	العدد
٥٥٥	تعريف أسماء العدد
٥٥٥	أصول الأعداد
٥٥٦	الواحد والاثنان
٥٥٨	استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما
٥٦١	الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر
٥٦٢	ألفاظ العقود والأعداد فوق العشرين
٥٦٣	لغات ثماني عشر
٥٦٤	تمييز الأعداد
٥٦٧	حكم العدد إذا كان المعدود مؤنثاً
٥٦٧	عدم تمييز الواحد والاثنين
٥٦٨	تعريف العدد
٥٦٩	حكم العدد المميز بمذكر ومؤنث
٥٧٠	الاشتقاق من ألفاظ العدد
٥٧٦	المذكر والمؤنث
٥٧٨	معاني التاء
٥٨١	ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
٥٨٢	أوزان ألف التأنيث المقصورة
٥٨٥	أوزان ألف التأنيث الممدودة
٥٨٧	تقسيم المؤنث إلى لفظي وحقيقي
٥٨٨	إسناد الفعل إلى المؤنث
٥٩١	المشى
٥٩١	تعريفه

٥٩٣	تثنية المقصور والممدود
٥٩٦	حذف النون و تاء التأنيث
٥٩٨	تثنية اسم الجمع والجمع المكسر
٥٩٩	الجمع
٦٠١	جمع المذكر السالم
٦٠٢	شرط جمع المذكر السالم
٦٠٥	ما شذ جمعه بالواو والنون
٦١٠	جمع المؤنث السالم
٦١٠	تعريفه
٦١٠	شروطه
٦١٣	تحريك العين وإسكانها في جمع المؤنث السالم
٦١٩	جمع التكسير
٦١٩	تعريفه
٦١٩	جمع القلة
٦٢١	المصدر
٦٢١	تعريفه
٦٢٢	المصدر القياسي والمصدر السماعي
٦٢٣	عمل المصدر
٦٣٠	اسم الفاعل
٦٣٠	تعريفه
٦٣٢	عمل اسم الفاعل
٦٣٥	صيغ المبالغة
٦٤٠	اسم المفعول
٦٤١	عمله
٦٤٣	الصفة المشبهة
٦٤٣	تعريفها

٦٤٤	عملها
٦٤٤	أحكامها
٦٥٠	اسم التفضيل
٦٥٠	تعريفه
٦٥٠	شروطه
٦٥٣	أوجه استعماله
٦٥٩	عمله
٦٦٤	الفعل
٦٦٦	الفعل الماضي
٦٦٧	الفعل المضارع
٦٦٧	تعريفه
٦٦٩	إعرابه
٦٧٣	رفعه
٦٧٤	ما يُعَيَّن المضارع للحال أو الاستقبال أو الماضي
٦٧٦	نواصب المضارع
٦٩٩	إضمار أن بعد حروف العطف
٦٩٩	إظهار « أن » جوازاً ووجوباً
٧٠٢	جوازم الفعل المضارع
٧٠٢	جوازم الفعل الواحد
٧٠٥	جوازم الفعلين
٧١٧	ربط جواب الشرط بالفاء
٧٢١	ربط الجواب بـ إذا الفجائية
٧٢١	جزم المضارع في جواب الطلب
٧٢٤	فعل الأمر
٧٢٤	حكمه

٧٢٧	الفعل المبني للمجهول
٧٣١	الفعل المتعدي وغير المتعدي
٧٣٨	أفعال القلوب
٧٤٣	الإلغاء
٧٤٥	التعليق
٧٤٨	مجيء فاعل ومفعول أفعال القلوب ضميرين متصلين لشيء واحد
٧٥٠	ملحقات أفعال القلوب
٧٥٥	الأفعال الناقصة
٧٦٥	تقديم الخبر على اسمها
٧٦٥	تقديم الخبر عليها
٧٧١	أفعال المقاربة
٧٧١	تعريفها
٧٧٢	تعداد أفعال المقاربة وأحكامها
٧٧٩	دخول النفي على خبر « كاد »
٧٨٢	فعلا التعجب
٧٩٠	أفعال المدح والذم
٧٩١	شروطه
٨٠٣	الحرف
٨٠٥	حروف الجر
٨٣٧	حروف القسم
٨٥١	الحروف المشبهة بالفعل
٨٥٦	إنَّ و أنَّ
٨٥٧	مواضع كسر همزة « إن » وفتحها
٨٥٩	جواز الكسر والفتح
٨٦١	العطف على اسم إنَّ وأخواتها
٨٦٥	لام الابتداء

٨٧١ تخفيف إنَّ
٨٧٣ تخفيف « أنَّ »
٨٧٦ كأنَّ
٨٧٨ لكن
٨٧٩ لعل
٨٨١ حروف العطف
٨٨٨ دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم
٩٠٢ حروف التنبيه
٩٠٥ حروف النداء
٩٠٦ حروف الإيجاب
٩١١ حروف الزيادة
٩١٦ حرفا التفسير
٩١٨ حروف المصدر
٩١٩ حروف التحضيض
٩٢١ حرف التوقع
٩٢٣ حرفا الاستفهام
٩٢٦ حروف الشرط
٩٣١ اجتماع الشرط والقسم
٩٣٦ تقدم الهمزة على أدوات الشرط
٩٣٦ دخول الشرط على الشرط

٩٤٤	حرف الردع
٩٤٥	تاء التأنيث الساكنة
٩٤٧	التنوين
٩٤٩	نون التوكيد
٩٦٠	فائدة
٩٦١	هاء السكت وحرف التذکر وشين الكشكشة وسين الكسكسة
٩٦١	هاء السكت
٩٦٣	سين الكسكسة
٩٦٤	حرف الإنكار
٩٦٦	حرف التذکر
٩٦٨	خاتمة البحث
٩٧٢	ملخص البحث
١٠٦١—٩٧٤	الفهارس الفنية
٩٧٤	فهرس الشواهد القرآنية
١٠٠٧	فهرس الحديث النبوي الشريف
١٠٠٩	فهرس آثار الصحابة و التابعين
١٠١١	فهرس الأمثال و الأقوال
١٠١٣	فهرس الشواهد الشعرية
١٠٤٦	فهرس الأعلام
١٠٥٧	فهرس القبائل و الطوائف
١٠٦٠	فهرس البلدان و المواضع
١٠٦٢	فهرس المحتويات
١٠٨٠	مصادر البحث

فهرس المصادر

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة : لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- أئمة أهل البيت عليهم السلام : لعباس محمد زيد ، مؤسسة زيد بن علي ، صنعاء ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢م .
- أئمة اليمن : محمد بن محمد زبارة ، المطبعة الناصرية ، تعز ، اليمن ، ١٣٨٥هـ .
- إبراز المعاني من حرز الأمانى : لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي ، تحقيق إبراهيم عطوة ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، لاط ، لات .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، لأحمد بن عبد الغني الدمياطي ، دار الندوة ، بيروت ، لاط ، لات .
- أحاديث معلة ظاهرة الصحة : لمقبل بن هادي الوادعي ، مكتبة ابن عباس ، مصر ، ط ٢ ، لات .
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان : لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- أحكام القرآن : لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات .
- أخبار النحويين البصريين : للسيرافي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م .
- الاختيار في القراءات العشر : لأبي محمد عبد الله بن علي سبط الخياط ، تحقيق عبد العزيز السير ، الرياض ، ١٤١٧هـ .
- الآداب الشرعية : لأبي عبد الله محمد بن مفلح ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- أدب الكاتب : لعبد الله بن مسلم ابن قتيبة . حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه محمد الدالي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .

- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول : لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق محمد سعيد البدري ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ط ٤ ، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م ز
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ — ١٩٨٥ م .
- الأزهيّة في علم الحروف: لعلي بن محمد الهرويّ . تحقيق عبد المعين الملوحيّ . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط ١ ، ١٩٨١ م.
- أساس البلاغة: لجمار الله محمود بن عمر الزمخشري . تحقيق عبد الرحيم محمود . دار المعرفة ، بيروت ، لا ط ، ١٩٨٢ م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب : لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ — ١٩٩٥ م .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ابن الأثير (أبو الحسن علي بن محمد الجزري) ، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لا ط ، لات.
- أسرار العربيّة: لعبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط ١ ، ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطيّ . تحقيق عبد العال سالم مكرم. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ١ ، ١٩٧٩ م.
- الإصابة في تمييز الصحابة : لأبي الفضل أحمد بن علي حجر العسقلاني ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ — ١٩٩٥ م .
- إصلاح المنطق: ليعقوب بن إسحاق بن السكّيت. شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ١ ، ١٩٨٧ م.
- الأصمعيّات: لعبد الملك بن قريب الأصمعيّ . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥ ، لات.
- الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٢٠ هـ — ١٩٩٩ م .

- الأضداد : لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، ١٩٦٠ م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : لمحمد الأمين الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ذ ١٤١٧هـ — ١٩٩٦ م .
- الأعلام : لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- الإعلام بوفيات الأعلام : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق رياض عبد الحميد مراد ، و عبد الجبار زكار ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣١٣هـ — ١٩٩٣ م .
- أعلام المؤلفين الزيدية : لعبد السلام عباس الوجيه ، مؤسسة الإمام زيد ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٩ م .
- الأغاني: لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهانيّ. تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٣ م .
- الإعراب في جدل الإعراب : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٣٧٧هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي أبكر السيوطي ، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: لابن السيّد البطلوسيّ. دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م (نسخة مصورة).
- أمالي ابن الحاجب: لعمر بن عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت ، ودار عمّار ، عمّان ، ط ١ ، ١٩٨٩ م .
- أمالي الزّجاجيّ: (عبد الرحمن بن إسحق). تحقيق وشرح عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط ١ ، ١٣٨٢هـ .
- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد: الشريف المرتضى (عليّ بن الحسين). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربيّ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م .
- الأمالي: لإسماعيل بن القاسم القالي. دار الكتاب العربي ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- الإمتاع و المؤانسة : لأبي حيان التوحيدي (علي بن محمد) ، تحقيق أحمد أمين ، مكتبة الحياة ، بيروت ، لا ط ، لا ت .

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لعلي بن يوسف القفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٦م.
- الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، لا ب ، لا ط ، لا ت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام . ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م .
- الإيضاح : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق و دراسة د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل : لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بتاي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، لا ط ، لا ت .
- البحر المحيط : لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م .
- البداية و النهاية : لأبي الفداء إسماعيل بن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : لمحمد بن علي الشوكاني ، القاهرة ، ١٣٣٨هـ .
- البرهان في علوم القرآن : لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، دار الجليل ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي. دار الفكر، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، المكتبة العصرية ، بيروت، ط ١ ، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م .

- البيان في شرح اللمع لابن جني : للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ، دراسة وتحقيق د. علاء الدين حمويه ، دار عمار ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠ .
- البيان والتبيين: للجاحظ (عمرو بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الجيل ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- تاج العروس من شرح جواهر القاموس : لمحمد مرتضى الزبيدي ، القاهرة ، ١٣٠٦هـ — — ١٣٠٧هـ .
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب : لأحمد بن يحيى بن المرتضى ، دراسة و تحقيق نوري ياسين الهيبي ، وزارة الثقافة ، صنعاء ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ — ٢٠٠٤م .
- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥م .
- تاريخ الإسلام : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق بشار عواد معروف ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
- تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي و الاجتماعي : لحسن إبراهيم حسن ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١٣ ، ١٤١١هـ — ١٩٩١م .
- التاريخ الإسلامي : لمحمود شاكر ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٨ ، ١٤٢١هـ — — ٢٠٠٠م .
- تاريخ الخلفاء : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، لا ط ، لا ت .
- تاريخ الطبري : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — — ١٩٩٨م .
- التاريخ الكبير : لعبد الله محمد إسماعيل البخاري ، دار الباز ، مكة المكرمة ، لا ط ، لا ت .
- تاريخ بغداد : لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م .
- تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم و الحزن في حوادث تاريخ اليمن : لعبد الواسع بن يحيى الواسعي ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ .

- التبصرة و التذكرة : لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .
- التحرير و التنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي : لمحمد الطاهر ابن عاشور ، مؤسسة التاريخ ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: لعبد الله بن يوسف بن هشام . تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي. المكتبة العربيّة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة: لأبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطي: تحقيق عفيف عبد الرحمن . مؤسّسة الرسالة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م.
- التعريفات : لعلي بن محمد الجرجاني ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م .
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق خالد عبد الرحمن العك و مروان سرور ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م .
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن : دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- تقريب النشر في القراءات العشر : لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م .
- التكملة : لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٩م .
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، لاط، لات .
- التمام في تفسير أشعار هذيل : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي ، و خديجة الحديثي وأحمد مطلوب ، بغداد ، ١٣٨١هـ — ١٩٦٢م .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد : ليوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال : لأبي الحجاج يوسف المزي ، تحقيق أحمد علي عبيد و حسن أحمد آغا ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- تهذيب تاريخ الدول الإسلامية بالجدول المرضية: لأحمد زيني دحلان، دار المشاريع، لاط، لات .

- توجيه اللمع : لأحمد بن الحسين بن الخباز ، دراسة و تحقيق د. فايز محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م .
- التوطئة : لأبي علي الشلوبي ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، الكويت ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م .
- التوقيف على مهمات التعاريف : عبد الرؤف بن المناوي ، تحقيق د . عبد الحميد صالح حمدان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- الثقات : لمحمد بن حبان بن أبي حاتم ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ط ١ ، ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م .
- الجامع صحيح (سنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م .
- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م .
- الجرح والتعديل : لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الهند ، ط ١ ، لات .
- الجمل في النحو : لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: لمحمد بن أبي الخطاب القرشي . حققه وعلق عليه وزاد في شرحه محمد علي الهاشمي . دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٢م .
- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري (الحسن بن عبد الله). دار الجيل بيروت، ط ٢ ، ١٩٨٨م .
- جمهرة اللغة : لابن دريد ، تحقيق د. رمزي منير البعلبكي ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- جمهرة أنساب العرب : لأبي محمد علي أحمد بن حزم الأندلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن قاسم المرادي . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل . دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: للإمام علاء الدين بن علي الإربلي . صنعة إميل بديع يعقوب . دار النفائس، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١م .

- حاشية الجرجاني على شرح الكافية : لعلي بن محمد الجرجاني ، مطبوع بهامش شرح الكافية طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط،لات .
- حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، لاط، لات .
- الحجة في القراءات السبع : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- حرز الأمانى ووجه التهاني (متن الشاطبية) للقاسم بن فيرة الشاطبي ، ضبطه محمد تميم الزعبي، دار الهدى ، المدينة المنورة ، ط ٣ ، ١٩٩٦م .
- الحدود الأنيقة : لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار الفكر بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
- حروف المعاني : للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، بيروت ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- الحلل في شرح أبيات الجمل : لابن السيد البطلوسى ، تحقيق د. مصطفى إمام ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- حلية الألياء و طبقات الأصفياء : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- حماسة البحترى: (الوليد بن عبید). اعتنى بضبطه لويس شيخو. بيروت ، لاط ، لات .
- الحماسة البصريّة: علي بن الحسن البصري. تحقيق مختار الدين أحمد . عالم الكتب، بيروت، ط ٣ ، ١٩٨٣م .
- الحماسة الشجرية: لهبة الله بن علي بن الشجري. تحقيق عبد المعين الملوحيّ وأسماء الحمصيّ. منشورات وزارة الثقافة في الجمهوريّة العربيّة السورّيّة، دمشق، ط ١ ، ١٩٧٠م .
- الحماسة المغربية : لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الخروالي التادلي ، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١م .
- الحيوان: الجاحظ (عمر بن بحر). تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨م .
- خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق د.محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م .

- الخصائص: لأبي الفتح بن جنّي . تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربيّ، بيروت، لا ط. لا ت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيّة: لأحمد بن الأمين الشنقيطيّ. تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلميّة، الكويت، ط ١، ١٩٨١ م.
- درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ: للقاسم بن عليّ الحريريّ. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ، لا ط ، لا ت.
- الدرر النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري : رسالة دكتوراة مقدمة من فطوم علي حسن الأهدل ، كلية الآداب ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٣ م .
- دلائل الإعجاز : لعبد القاهر الجرجاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١، ١٤١٥هـ — — ١٩٩٥ م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب : لابن فرحون ، تحقيق د. محمد الأحمد أبو النور ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، لا ط . لا ت.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي: (ظالم بن عمرو بن سفيان ٦٩هـ). تحقيق محمد حسن آل ياسين لا ناشر، ط ١، ١٩٨٢ م.
- ديوان الأعشى: (ميمون بن قيس ٧هـ). شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٧، ١٩٨٣ م. وتحقيق رودلف جابر ، فينا ، ١٩٢٧ م.
- ديوان الأقيشر الأسديّ: (المغيرة بن عبد الله). جمع وتحقيق خليل الدويهي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- ديوان الحارث بن حلّزة: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م.
- ديوان الحماسة : لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، دار القلم ، بيروت ، لا ط، لا ت .
- ديوان الخوارج شعرهم خطبهم رسائلهم: جمعه وحقّقه نايف معروف. دار المسيرة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣ م.
- ديوان الراعي النميري: (عبيد بن حصين). جمعه وحقّقه راينهت فاييرت. نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، ط ١، ١٩٨٠ م.
- ديوان الشماخ بن ضرار: تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر، ط ١ ، ١٩٦٨ م.
- ديوان الطرماح: (الكامل بن حكيم). تحقيق عزّة حسن. دمشق، ١٩٦٨ م.

- ديوان الكميت بن زيد = شعر الكميت بن زيد الأسدي.
- ديوان المتلمس الضبّعي: (جرير بن عبد المسيح). رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه بشير يموت. بيروت، ط ١، ١٩٣٤م.
- ديوان أنس بن زعيم: ضمن «شعراء أمويون».
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.
- ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي: تحقيق عزّة حسن. منشورات دار الثقافة، دمشق، ط ٢، ١٩٧٢م.
- ديوان تأبط شرّاً: (ثابت بن جابر). جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر. دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٤م.
- ديوان أبو تمام = شرح ديوان أبي تمام.
- ديوان تميم بن مقبل: تحقيق عزّة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق، ١٩٦٢م.
- ديوان جران العود النميري: (عامر بن الحارث). صنعه أبو جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكرّي. تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ط ١، ١٩٨٢م.
- ديوان جرير بن عطية: تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط ٣، لا ت.
- ديوان جميل بثينة: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ديوان حاتم الطائي: (حاتم بن عبد الله). صنعة يحيى بن مدرك الطائي. رواية هشام بن محمد الكلبي. دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٠م.
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي = شعر الحارث بن خالد المخزومي.
- ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري: تحقيق سيّد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- ديوان الحطيئة: (جرول بن أوس). شرح أبي سعيد السكرّي. دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٨١م.

- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ وفيه بائيّة أبي دؤاد الإيادي: صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، لا ط ، لا ت تاريخ المقدّمة ١٩٥٠م.
- ديوان الخرنق بنت بدر: رواية أبي عمرو بن العلاء. تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله . دار الكتب العلميّة، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠م.
- ديوان خفاف بن ندبة السلميّ = شعر خفاف بن ندبة السلميّ.
- ديوان أبي دؤاد الإياديّ: (جارية أو حارثة بن الحجاج). نشر جوستاف جرونيام. ضمن دراسات في الأدب العربي. ترجمة إحسان عبّاس. منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط ١ ، ١٩٥٩م.
- ديوان ابن دريد : قدم له راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٢٤هـ — — — ٢٠٠٤م.
- ديوان دريد بن الصّمّة: جمع وتحقيق محمد خير البقاعيّ. قدّم له شاكر الفحّام. دار قتيبة، دمشق ، لا ط ، ١٩٨١م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني: (حرثان بن محرث). جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الدليمي. ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره. الموصل، ١٩٧٣م.
- ديوان ذي الرمة: (غيلان بن عقبة). شرح أحمد بن حاتم الباهلي. رواية أبي العباس ثعلب. تحقيق عبد القدوس أبي صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة. بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠م.
- ديوان ربعة الرقيّ: (ربيعة بن ثابت). تحقيق وجمع ودراسة يوسف حسين بكار. دار الأندلس، بيروت، ط ٢ ، ١٩٨٤م.
- ديوان أبي زبيد الطائي = شعر أبي زبيد الطائي.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شعر زهير بن أبي سلمى.
- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس : تحقيق عبد العزيز الميمني . القاهرة، ١٩٥٠م.
- ديوان صخر الغيّ بن عبد الله: ضمن « شرح أشعار الهذليين ».
- ديوان طرفة بن العبد: دار صادر، بيروت، لا ط ، ١٩٨٠م. وطبعة مكس سلغسون، مدينة شالون على نهر سون بمطبع برطرند، ١٩٠٠م.

- ديوان أبي طفيل الغنويّ: (طفيل عن عوف). تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.
- ديوان عامر بن الطفيل: رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.
- ديوان عباس بن مرداس: جمع وتحقيق يحيى الجبوري. نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان عبد الرحمن بن حسّان = شعر عبد الرحمن بن حسّان.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.
- ديوان أبي العتاهية: (إسماعيل بن القاسم). تحقيق شكري فيصل. مطبعة جامعة دمشق، لا ط، ١٩٦٥م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق محمد جبار المعيد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، سلسلة كتب التراث ٢، لا ط، لا ت.
- ديوان عروة بن الورد: شرح ابن السكّيت (يعقوب بن إسحاق). تحقيق عبد المعين الملوحي. طبع وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ. سوريا، ط ١، ١٩٦٦م.
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل: تحقيق لطفي الصقّال ودريّة الخطيب. راجعه فخر الدين قباوة. دار الكتاب العربيّ بجلب، ط ١، ١٩٦٩م.
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب: جمع نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة، بيروت، لا ط، لا ت.
- ديوان عمرو بن قميئة البكري: تحقيق حسن كامل الصّيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربيّة، المجلد ١١، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ديوان عمرو بن كلثوم: جمع وتحقيق إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.
- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي = شعر عمرو بن معديكرب.
- ديوان عنتر بن شدّاد: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.
- ديوان الفرزدق: (همّام بن غالب). دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت. وطبعة الصاوي ١٣٥٤م.

- ديوان القتال الكلاسيّ: (عبد أو عبيد الله بن محبب أو مجيب). حققه وقدم له إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، لا ط ، ١٩٨٩م.
- ديوان قطري بن الفجاءة: ضمن « ديوان الخوارج » .
- ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسيّ الجاهليّ: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة. دار التراث، القاهرة، لا ط ، لا ت.
- ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد. دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.
- ديوان كثير عزة: تحقيق إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير: تحقيق وشرح علي فاعور. دار الكتب العلمية ، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ: دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني. منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٩٦٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ: تحقيق إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- ديوان مجنون ليلى: (قيس بن الملوّح). جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فرّاج. مكتبة مصر، القاهرة، لا ط ، لا ت.
- ديوان مضرس الربعي: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبّوريّ. مطبعة دار البصريّ، بغداد، ط ١، ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي.
- ديوان النابغة الذبياني: (زياد بن معاوية). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.
- ديوان النجاشي الحارثيّ = شعر النجاشي الحارثيّ.
- ديوان نمر بن تولب: ضمن « شعراء إسلاميون ».
- ديوان أبي نواس = شرح ديوان أبي نواس.
- ديوان الهذليّين: نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٥م.
- ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة.

- ديوان يزيد بن مفرّغ الحميريّ: جمع وتنسيق عبد القدوس صالح. مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
- ذيل الأمالي: مطبوع مع أمالي القاضي.
- ذيل السمط: مطبوع مع سمط اللآلي.
- الرّدّ على النحاة: ابن مضاء القرطبيّ (أحمد بن عبد الرحمن). تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف، مصر، لا ط، ١٩٨٢م.
- رصف مباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي . تحقيق أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق. ط ١، ١٩٧٥م.
- الرضي الاسترابادي عالم النحو و اللغة : تأليف د. أميرة علي توفيق ، الإدارة العامة لكليات البنات ، الرياض ، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني : لمحمود الآلوسي البغدادي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٧م .
- الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن و مصنفاتهم بكل فن : لعبد الملك أحمد قاسم حميد الدين، دار الحارثي للطباعة ، الطائف ، ١٤١٥هـ .
- الزيدية نشأتها و معتقداتها : لإسماعيل الأكوع ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط ١، ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م .
- سرّ صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جنّي. دراسة وتحقيق حسن هنداي. دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م.
- السيرة: لعبد الملك بن هشام. تحقيق وستنفلد جوتنجن. ١٨٥٩م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة و شيء من فقهها وفوائدها : لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة و الموضوعة و أثرها السيئ في الأمة : لمحمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف ، الرياض ، ط ١، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي و ذيل اللآلي: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ. تحقيق عبد العزيز الميمنيّ. دار الحديث، بيروت، ط ٢، ١٩٨٤م.
- سنن الدارقطني : لعلي بن عمر الدارقطني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .

- السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد الحسين ، البيهقي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- سنن الدارمي: لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن بهرام الدارمي ، تحقيق د . مصطفى ديب البغا، دمشق، ط ٢ ، ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م .
- سنن أبي داود : لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، تحقيق محمد عبد العزيز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- سنن ابن ماجه : لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث، القاهرة ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- سنن النسائي : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- سير أعلام النبلاء : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط و آخرون ، مؤسسة الرسالة ، ط ١١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- الشافية في علم التصريف : لأبي عمرو عثمان بن عمر الدويني ، تحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .
- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن (ت ٦٧٦) ، تحقيق عبد الحسين محمد علي ، مطبعة الآداب في النجف ، العراق ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ — ١٩٦٩م .
- شرح أبيات سيبويه: لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السّيرافيّ ، تحقيق د. محمد الريح هاشم ، دار الجليل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- شرح اختيارات المفضل: الخطيب التبريزيّ (يحيى بن عليّ). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلميّة. بيروت، ط ٢ ، ١٩٨٧م .
- شرح أشعار الهدليّين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكّري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ عن السّكّري. حققه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعاه محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط ، لا ت .
- شرح الأشموني (علي بن محمد). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، ط ١ ، ١٩٥٥م .

- شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م .
- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبد الله الأزهرى ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي : تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د. أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م .
- شرح جمل الزجاجي : لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي ، تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٩م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر : لأبي الخير عمر بن محمد بن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- شرح العقيدة الطحاوية : لعلي بن علي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات: أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري . تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٤ ، ١٩٨٠م .
- شرح اللمع في النحو : للقاسم بن محمد الواسطي الضرير ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- شرح المعلّقات السبع: للحسين بن أحمد الزوزني. منشورات التجاريّة المتّحدة دار البيان، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح المفصل: لموفق الدين يعيش بن يعيش بن علي. عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير : لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢م .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب : لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة و تحقيق جمال عبد العاطي محيّم أحمد ، مكتبة نزار مصطفى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .

- شرح الوافية نظم الكافية : لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بتاي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، لاط ، لات .
- شرح ديوان أبي تمام: (حبيب بن أوس). ضبطه وشرحه شاهين عطية. دار الكتب العلميّة، بيروت. لاط، لات.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة أبي العباس ثعلب. نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، ط ٤، ١٩٨٨م.
- شرح ديوان المتنبي: (أحمد بن الحسين). وضعه عبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت، لاط، ١٩٨٠م.
- شرح ديوان أبي نواس: (الحسين بن هانئ). ضبط معانيه وشرّحه وأكملها إيليا الحاوي. الشركة العالميّة للكتاب، بيروت، لاط، ١٩٨٧م.
- شرح شافية ابن الحاجب: لمحمد بن الحسين الاستراباذي ، مع شرح شواهد له بعد القادر البغدادي ، حقّقها وضبط غريهما، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، لاط ، لات .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: تأليف عبد الله بن برّي. تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لاط، ١٩٨٥م.
- شرح شواهد المغني: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لاط، لات.
- شرح عمدة الحفاظ وعدّة اللافظ: لجمال الدين محمد بن مالك. تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهوريّة العراقيّة، ط ١، ١٩٧٧م.
- شرح فصيح : لأبي عبد الله محمد بن هشام اللخمي ، دراسة و تحقيق د. مهدي عبيد جاسم ، دار عمار ، عمان ، ٢٠٠٢ م .
- شرح قصائد العشر: للخطيب التبريزي (يحيى بن علي). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ط ٣، ١٩٧٩م.

- شرح قطر الندى و بل الصدى : لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام (عبد الملك جمال الدين بن يوسف). ومعه كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى» تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى، ط ١١، ١٩٦٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية) : لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي . تحقيق أسامة طه الرفاعي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٣م .
- شرح كافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، لاط ، لات . و طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط،لات .
- شرح المقدمة المحسبة : لابن بابشاذ ، تحقيق د. محمد أبو الفتوح شريف ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف و النحو : لأبي زيد عبد الرحمن المكودي ، دار الفكر ، بيروت ، لاط، لات .
- شعب الإيمان : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٤٢هـ — ٢٠٠٠هـ .
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. لاط، لات، تاريخ المقدمة ١٩٦٩م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي: تحقيق يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٧٢م.
- شعر خفاف بن ندبة: جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٨م.
- شعر أبي زبيد الطائي: تحقيق نوري حمودي القيسي. ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر زياد الأعجم: (زياد بن سليمان أوسليم). جمع وتحقيق يوسف حسين بكّار. دار المسيرة، ط ١ ، ١٩٨٣م.
- شعر زيد الخيل الطائي: (زيد بن مهلهل). صنعه أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، دمشق، لاط، لات.
- شعر عبد الرحمن بن حسّان: جمعه وحقّقه مكّي العاني. بغداد، ط ١ ، ١٩٧١م.

- شعر عمرو بن أحمَر الباهليّ: جمعه وحقّقه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.
- شعر عمرو بن معدي كرب: جمعه مطاع الطرايشي. مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٨٥ م.
- شعر الكميت بن زيد الأسيديّ: جمع وتقديم داود سلوم. مكتبة الأندلس، بغداد، لا ط، ١٩٦٩ م.
- شعر النابغة الجعدي: (قيس بن عبد الله). تحقيق عبد العزيز رباح. المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط ١، ١٩٦٤ م.
- شعر النجاشي الحارثي: (قيس بن عمرو). جمعه سليم النعيميّ، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلد الثالث عشر، بغداد، ١٩٦٦ م.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم). تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. لا ناشر، لا بلدة، ط ٣، ١٩٧٧ م.
- شعراء إسلاميون: تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ٢، ١٩٨٤ م. ونشر جامعة بغداد، ١٩٧٦ م.
- شعراء أمويّون: تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ١، ١٩٨٥ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل : لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسلي ، تحقيق د. عبد الله علي البركاتي ، دار الندوة ، بيروت ، لا ط ، لا ت .
- الصاحي : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة ، لا ط ، لا ت .
- الصحاح ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣١٩هـ — ١٩٩٩ م .
- صحيح الجامع الصغير وزيادته : لمحمد ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨ م .
- صحيح البخاري : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨ م .

- صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م .
- صحيح مسلم بشرح النووي : لأبي زكريا يحيى النووي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م .
- صفة الصفوة : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م .
- ضرائر الشعر: لعلي بن مؤمن بن عصفور. تحقيق إبراهيم محمد. دار الأندلس، بيروت، لا ط، لا ت.
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته : لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م .
- ضوابط المعرفة : لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، بيروت .
- الطبقات : لخليفة بن خياط ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، دار طيبة ، الرياض ، ١٩٨٢م .
- طبقات الزيدية الكبرى : لإبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله ، تحقيق عبد السلام الوجيه ، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية ، صنعاء ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .
- طبقات الشافعية : ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد) ، تحقيق عبد العليم خان ، حيدر آباد ، ١٩٧٨م .
- طبقات الشافعية : لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م .
- طبقات الشافعية الكبرى : لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو ، لا ط ، لا ت .
- الطبقات الكبرى : لمحمد بن سعد ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .
- طبقات المفسرين : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٩٦هـ — ١٩٧٦م .
- طبقات النحويين و اللغويين : لمحمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- طبقات فحول الشعراء : لمحمد بن سلام الجمحي ، تحقيق محمود شاكر ، دار المدني ، جدة ، لا ط ، لا ت .

- العبر في خبر من غير : لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، لاط ، لات .
- العقد الفريد: أحمد بن محمد بن عبد ربّه . شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورثّب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربيّ، بيروت، لاط، ١٩٨٣م.
- العلل في النحو : لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، دمشق ، ط١ ، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م .
- علوم البلاغة : لأحمد مصطفى المراغي ، دار القلم ، بيروت ، لاط ، لات .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: للحسن بن رشيق . تحقيق محمد قرقران. دار المعرفة، بيروت، ط١ ، ١٩٨٨م.
- العنوان في القراءات السبع : لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي ، تحقيق زهير زاهد و خليل العطية ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .
- العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، دار و مكتبة الهلال ، لاط ، لات .
- عيون الأخبار: عبد الله بن مسلم ابن قتيبة . شرحه وضبطه وعلّق عليه وقدم له ورثّب فهارسه يوسف علي طويل. دار الكتب العلميّة، بيروت، لاط، لات.
- غاية النهاية : لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري تحقيق براجستراسر ، القاهرة ، ١٩٣٢م .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر : لمحمد بن أبي الفتح البعلي ، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة ، المجلس الوطني للثقافة و الآداب ، الكويت ، ط١ ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م .
- الفتح الرباني في القراءات السبعة من حرز الأماني : لمحمد البيومي الدمهوري ، تحقيق عبد العزيز بن ناصر السبر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط١ ، ١٤١٧هـ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير : لمحمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دارالمعرفة ، بيروت، لاط، لات .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ . حققه وقدم له إحسان عبّاس وعبد الحميد عابدين. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ، ١٩٨٣م.

- الفهرست : محمد بن إسحاق بن النديم ، تحقيق رضا تجدد ، طهران ، لاط ، لات .
- فهرس مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء : إعداد أحمد عبد الرزاق الرقيحي ، و عبد الله الحبشي ، و علي الأنسي ، وزارة الإرشاد باليمن ، ١٤١٤هـ — ١٩٨٣م .
- فهرس مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء : إعداد أحمد محمد عيسوي ، و محمد سعيد المليح ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : لمحمد بن علي الشوكاني ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م .
- فوات الوفيات : لمحمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٣م .
- في أصول النحو : لسعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، سوريا ، ط٣ ، ١٣٨٣هـ — ١٩٦٤م .
- القاموس المحيط : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣م .
- القواعد و الإشارات في أصول القراءات : لأحمد بن عمر الحموي ، تحقيق د. عبد الكريم بكار ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٦م .
- الكافية في النحو : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق د. طارق نجم عبد الله ، دار الوفاء ، جدة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٦م .
- الكامل في التاريخ : لعز الدين محمد بن الأثير ، دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .
- الكامل في اللغة : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .
- الكامل في ضعفاء الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م .
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا، لاط، ١٩٨٦م.
- كتاب اللامات: لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، دمشق، ط٢ ، ١٩٨٥م.
- الكتاب: لسيبويه (عمرو بن عثمان). تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، لات .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ — ٢٠٠١ م .
- الكشف الإلهي عن شديد الضعف و الموضوع و الواهي : محمد بن محمد الطرابلسي ، تحقيق د. محمد محمود بكار ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م ز
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠ م .
- كشف الظنون : لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ — ١٩٩٢ م .
- كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، دراسة و تحقيق د. هادي عطية الهلالي ، دار عمار ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢ م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤ م .
- كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ : لأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الطرابلسي الأجدابي ، تحقيق عبد القادر المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣ م .
- كثر العمال في سنن الأقوال و الأفعال : للمتقي الهندي (علي بن عبد الملك) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٥ م .
- اللباب في علل الإعراب : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١ م .
- لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور. دار إحياء التراث ، بيروت، ط ٣ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٩ م .
- لمع الأدلة في أصول النحو : لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٧ م .
- اللمع في العربيّة: صنّفه أبو الفتح عثمان بن جنيّ. تحقيق د فائز فارس ، دار الأمل للنشر إربد ، ط ٢ ، ١٤١١هـ — ١٩٩٠ م .

- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم: (للحسن بن بشر الآمدي ، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني (محمد بن عمران). مكتبة القدسيّ، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: لأبي إسحق إبراهيم بن السريّ الزجاج . تحقيق د.هدى محمد قراعة. مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣، ١٤٢٠هـ — ٢٠٠٠م .
- المثل السائر : لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- مجالس ثعلب: لأحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٩٨٧م.
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، لاط ، لات .
- مجمع الزوائد و منبع الفوائد : لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م ز
- مجمل اللغة : لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، بيروت ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- مجموع بلدان اليمن و قبائلها : لمحمد بن أحمد الحجري ، تحقيق إسماعيل الأكوع ، ط ١، وزارة الإعلام اليمنية ، صنعاء ، ١٤٠٤هـ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة. القاهرة، لاط، ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م .
- مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر الرازي ، مكتبة لبنان ناشرون ، ١٤١٥هـ — ١٩٩٥م .
- مختصر شواذ القرآن : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ، عني بنشره برجستراسر ، القاهرة ، لاط، لات .
- المدارس الإسلامية في اليمن : للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- المدهش : لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق د. مروان قباني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

- مرآة الجنان و عبرة اليقظان : لعبد الله بن أسعد اليافعي ، حيدر آباد ، ١٣٣٧هـ —
—١٣٣٩هـ .
- مراتب النحويين : لعبد الواحد بن علي أبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،
المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢ م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال). شرحه وضبطه وصحّحه
وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل
إبراهيم. دار الجيل، ودار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت.
- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق صلاح الدين
عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، لا ط ، لا ت .
- المساعد على تسهيل الفوائد : لابن عقيل ، تحقيق محمد بركات ، دار المدني ، جدة ،
١٤٠٥هـ — ١٩٨٤ م .
- المستدرك على الصحيحين : لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، دار الحرمين ، القاهرة ، ط١ ،
١٤١٧هـ — ١٩٩٧ م .
- المستطاب في ترجمة علماء الزيدية الأقطاب ، ليحيى بن الحسين ، مخطوط في المكتبة الغربية
بالجامع الكبير بصنعاء .
- المستطرف في كل فن مستظرف : لمحمد بن أحمد الأبشيهي ، تحقيق مفيد محمد قميحة ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦ م .
- المستقصى في أمثال العرب : لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ م .
- المسند : أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٩هـ — ١٩٨٨ م .
- مسند أبي داود الطيالسي ، لسليمان بن داود بن الجارود ، تحقيق د. محمد بن عبد الحسن
التركي ، دار هجر ، الجزيرة ، ط١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٩ م .
- مسند الإمام أحمد : لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ،
١٤١٣هـ — ١٩٩٣ م .
- مسند أبي عوانة : لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفراييني ، تحقيق أيمن عارف الدمشقي ،
دار المعرفة ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩هـ — ١٩٩٨ م .

- مشاهير علماء الأمصار : لمحمد بن حبان البستي ، تحقيق فلايشهمر ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني : للدكتور حسين عبد الله العمري ، دار المختار ، دمشق ، ١٩٨٠ م .
- مصادر الفكر العربي و الإسلامي في اليمن : لعبد الله الحبشي ، مركز الدراسات و البحوث اليمنية ، صنعاء ، ١٩٧٧ م .
- المصباح المنير : لأحمد بن علي الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لاط، لات .
- المصباح في النحو : لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، تحقيق مقبول علي النعمة ، دار البشائر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٣ م .
- المصنف : لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعائي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣ م .
- مطلع البدور و مجمع البحور : لعلي بن أبي الرجال ، مخطوط في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء .
- معاني القرآن للأخفش : سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، دراسة و تحقيق د. عبد الأمير محمد الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٥ م .
- معاهد التنقيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن أحمد العباسي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت، لاط ، ١٩٤٧ م.
- معجم الأدباء: لياقوت بن عبد الله الحموي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لاط، ١٩٧٩ م.
- معجم البلدان: لياقوت بن عبد الله الحموي. دارصادر ، بيروت، لاط، لات .
- معجم البلدان و القبائل اليمنية : إبراهيم أحمد المقحفي ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢ م .
- معجم الشعراء: لمحمد بن عمران المرزباني. تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة، لاط، لات .
- المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة الرشد الرياض ، ط ٢ ، لات .
- معجم المؤلفين : لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لاط، لات .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : لإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩ م .

- معجم شواهد النحو الشعريّة: لحنّا جميل حداد. دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٩٨٤م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: لعبد الله بن عبد العزيز البكريّ. حقّقه وضبطه مصطفى السّقا. عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار: لأبي عبد الله محمد أحمد الذهبي، تحقيق د. طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، تركيا، ط ١، لات.
- المعمرين لأبي حاتم السجستاني، مطبعة السعادة، ١٣٢٣هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ — ١٩٩٢م.
- المفصل في صنعة الإعراب: تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتركة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، دارالكتاب العربي، ط ٢، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة: لمحمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر، لا ط، لات.
- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب: لمحمد بن يزيد المبرّد. تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب، بيروت، لا ط، لات.
- المقتطف من تاريخ اليمن: للقاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، منشورات العصر الحديث، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، لا ط، لات.
- المقرب: تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشيلي، تحقيق أحمد عبد الستار الجوار و عبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٨٥م. وطبعة دار الكتب بيروت ط ١، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م.

- المكلل الكاشف لغوامض المفصل : لأحمد بن يحيى المرتضى . مخطوط في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم ١٧٦٧ .
- ملحق البدر الطالع : لمحمد بن محمد زبارة ، مطبوع مع البدر الطالع للشوكاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لاط ، لات .
- الملخص في ضبط قوانين العربية : لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر بن أبي الربيع ، تحقيق د.علي بن سلطان الحكمي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥ م .
- الملل و النحل : لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد سعيد الكيلاني ، دار المعرفة بيروت ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢ م .
- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيليّ (علي بن مؤمن). تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤ ، ١٩٧٩ م .
- المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم : لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، حيدر آباد ، ١٣٥٩هـ .
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنيّ النحويّ لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصريّ: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١٩٥٤، ١ م.
- الموسوعة الميسرة في الأديان و المذاهب والأحزاب المعاصرة : الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، دار الندوة ، الرياض ، ط ٤ ، ١٤٢٠هـ .
- الموشح على الكافية لأبي بكر الخبيصي . مخطوط .
- الموضح لتبيين حقائق الموشح للعياني رسالة دكتوراة في جامعة القرآن والعلوم الإسلامية ، تحقيق الدكتور يوسف جمعة عاشور .
- موضوعات الصغاني : للحسن بن محمد الصغاني ، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف ، دار المأمون ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥ م .
- الموطأ : لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ، دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .
- نتائج الفكر للسهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مكة المكرمة ، ١٩٩٤ م .
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب : لصلاح بن علي بن أبي القاسم ، دراسة و تحقيق د. محمد جمعة حسن نبعة ، مؤسسة زيد بن علي ، صنعاء ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٣ م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة : لابن تغري بردي (يوسف الأتابكي) ، القاهرة ، ١٩٢٧ م .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء : لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥ م .
- نشأة الدراسات النحوية و اللغوية في اليمن و تطورها : للدكتور هادي عطية مطر الهلالي ، دار آفاق عربية للصحافة و النشر ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
- نشر العرف لنبلأء اليمن بعد الألف : لمحمد بن محمد زبارة ، مركز الدراسات و البحوث اليمني ، صنعاء ، لاط لات .
- النهاية في غريب الحديث و الأثر : لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق طه أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .
- نهج البلاغة : شرح الشيخ محمد عبده ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، لاط ، لات .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة: لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨هـ — ١٩٩٨ م .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين و آثار المصنفين : لإسماعيل باشا البغدادي ، وكالة المعارف ، استانبول ، ١٩٩٥ م .
- ابن هظيل و جهوده النحوية : رسالة ماجستير مقدمة من شريف النجار ، كلية الآداب ، جامعة صنعاء ١٩٩٦ م .
- الوافي بالوفيات : لخليل بن أبيك الصفدي ، جمعية المستشرقين الألمانية ، بيروت ، ١٩٦٢ م — ١٩٨٣ م .
- الوافية في شرح الكافية : لركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي ، تحقيق عبد الحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي و الثقافة ، سلطنة عمان ، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣ م .
- وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس . دار صادر، بيروت، لاط، لات.